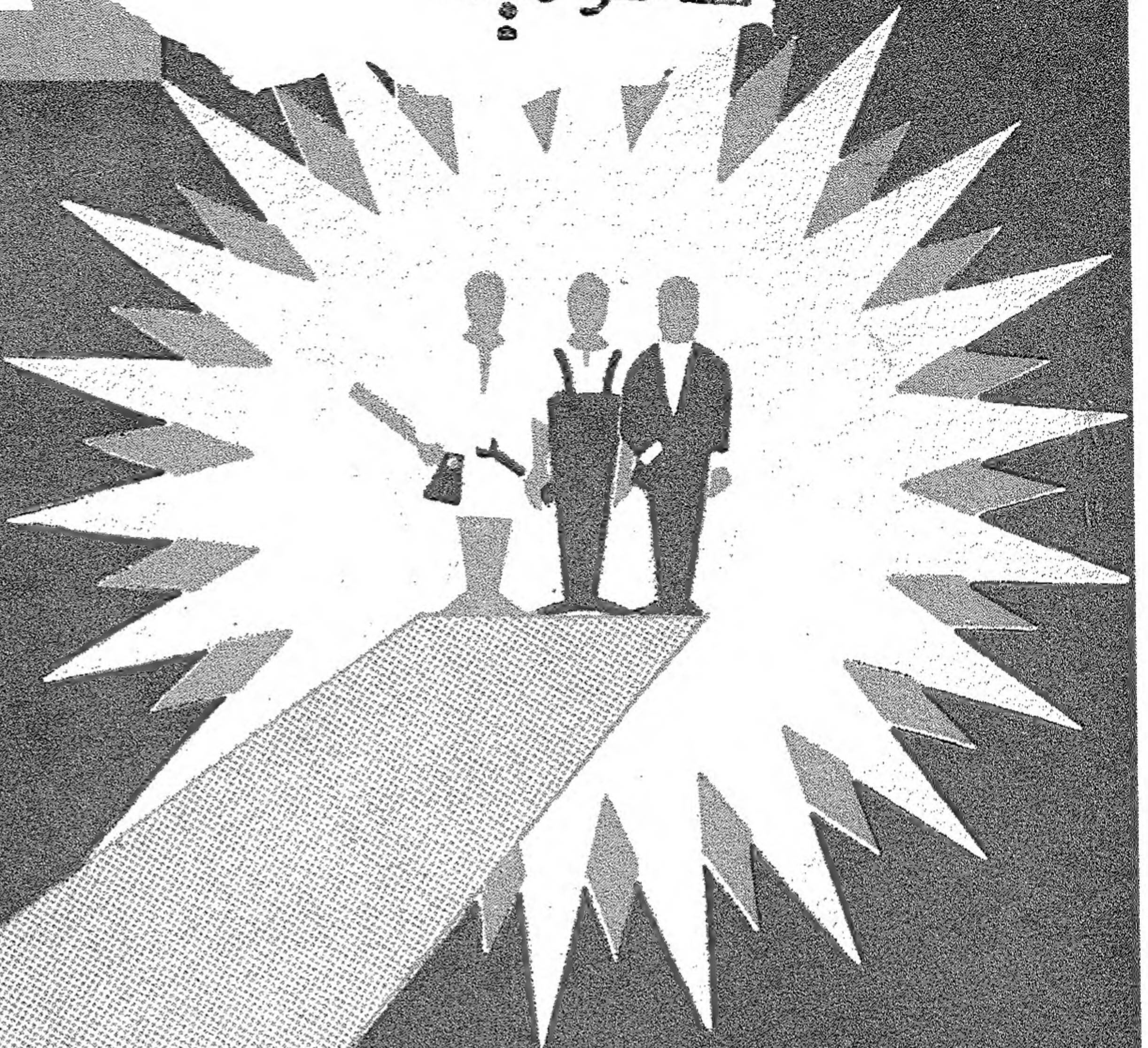


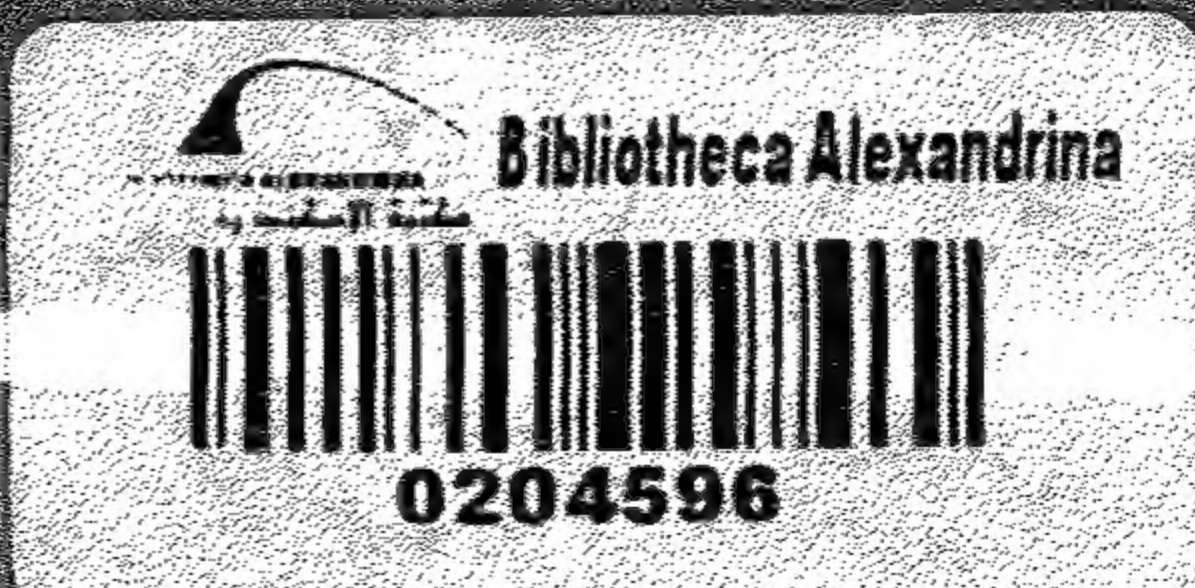
كتاب فوميته

كتاب فوميته



الطريق الى الديمقراطية

الاجعة التحضيرية للمؤتمر الوطنى
للقوى الشعبية



كتب فومية

الطريق إلى الديمقراطية

اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية

مقدمة

في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ صدر البيان السياسي التاريخي الذي حدد معالم التنظيم الشعبي الديمقراطي في جمهوريتنا العربية المتحدة . وقد تضمن هذا البيان أن الخطوة الأولى في اتجاه التنظيم هي تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ويستتبع ذلك قيام المؤتمر ذاته حاملاً رسالة الشعب في وضع ميثاق العمل الوطني الذي تجرى الانتخابات العامة بعد ذلك على أساس الالتزام بخطوطه المريضة .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية ، وقامت بعملها في جو ديمقراطي رفيع لم تشهد بلادنا من قبل .

وانتهت اللجنة أعمالها . وتم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية على أساس ديمقراطي سليم ، وسوف يؤدي المؤتمر الوطني رسالته بعون الله - بمثل الروح التي أدت بها اللجنة التحضيرية أعمالها في ظل الحرية ، وعلى ضوء مبادئ الاشتراكية المنبثقة من كيان شعبنا وتاريخه ونضاله وكفاحه .

وقد كان المبدأ السادس من مبادئ ثورتنا هو : إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ودلت نجارب شعبنا خلال العصر الحديث على أن استيراد المبادئ والدساتير كان أضحوكة من أضحائك الاستعمار وأعوانه . والإقطاع والاحتكار والانهازية ومن يلوذ بها .

ولذلك فإن تجربتنا الجديدة هي الانطلاق الحر الواعي بطاقات شعبنا . وهي التعبير الصادق عن آمال الملايين من أبناء جمهوريتنا .

وقد كانت أعمال اللجنة التحضيرية رائدة في التعبير عن أفكار الشعب . وفي الإفصاح عن وجدان الشعب .

وإذا كانت الشعوب تمتاز بوثائق كفاحها ، وتفردها مكاناً بين حنايا الضلوع فإن كل كلمة قيلت في اللجنة التحضيرية ليست تعبيراً عن رأي قائلها فحسب ،

ولكنها تعبير عن رأى الجماهير ، وما كان أعضاء اللجنة التحضيرية إلا صوت الشعب جاجل تحت قبة البرلمان ، وناقش أخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية .

وإذا كان شعبنا يعتز بما دار فى اللجنة التحضيرية من مناقشات وما أبدى من آراء ، فإن ذلك ليس إلا تعبيراً عن شيئين :

أولهما : أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر حضر هذه المناقشات وتحدث إلى الأعضاء ، وأبان الخفى الناقص من الآراء . وكان فى كل ذلك — كمادته دائماً — القائد والزعيم الذى جعل من نفسه نوراً لأمته ، وجعل من أمته نوراً لنفسه .

وثانيهما : أن الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية إنسمت بالانطلاق الكامل ، والحرية فى غير حدود ، حتى لقد اعترض بعض الأعضاء على بعض الآراء ، وأرادوا حذفها من مضابط الجلسات فاعترض السيد الرئيس على ذلك واستقر رأى اللجنة على ترك كل رأى كما قيل إعلاء لشأن الحرية فى وطننا ، وتقديساً لها فى مجالها الحقيقى تحت قبة البرلمان وعلى مرأى ومسمع من ملايين المواطنين .

وهذا الكتاب ليس إلا وثيقة من وثائق النضال الشعبى فى وطننا ، تقدمه إلى المواطنين إعترافاً بالكفاح ، وإيماناً بالحرية وسيراً إلى الأمام فى نور الاشتراكية .
والله ولى التوفيق .

خطاب
الى رئيس جمال عبد الناصر
الى أعضاء اللجنة التحضيرية للدؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
مساء ٢٥ نوفمبر ١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون أعضاء اللجنة التحضيرية ، بسم الله أن التقى بكم في هذه القاعة وأنتم على وشك أن تبدأوا في مهمتكم الكبرى في خدمة أمتكم المناضلة التي أخذت على عاتقها بشرف وبسالة أن تطور حياتها في جميع المجالات وأن تزيل عن كاهلها أثقال قرون طويلة من الظلم والقهر لتبني مجتمعا سعيداً تسوده الرفاهية على أسس من العدل والحرية ، أمتكم التي نذرت نفسها برغم ما تحمله من أثقال وما تواجهه من مسئوليات أن تكون قاعدة لتحرير الأمة العربية كاهما سياسياً واجتماعياً ، أمتكم التي تقف في كل مكان على الأرض بقدر طاقتها حامية لشرف الإنسان .. لحقه في الكرامة وفي السلام . في خدمة هذه الأمة تبدأون اليوم مهمتكم الكبرى في التحضير لمؤتمر وطني يمثل القوى الشعبية لكي يتولى هذا المؤتمر الذي يمثل فكر الشعب ، وتجاربه في شتى الميادين من أن يضع ميثاق العمل الوطني الذي يكون بدوره أساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخاب القواعد الشعبية الأساسية للاتحاد القوي والتي ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القوي الذي يضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ..

أمانة الخطوة الأولى :

وبضعاف في خطورة المهمة التي تقومون بها اليوم في خدمة أمتكم اعتباراً من أولها : أنكم بهذه المهمة التي أوكلت إليكم تتحملون أمانة الخطوة الأولى التمهيدية لقيام التنظيم الشعبي القادر على دفع الثورة الاجتماعية التي آن أوانها في وطننا بعد استغلال الجماهير طال مداه .. وثانيتها : أن الظروف تحتم عليكم الفراغ من مهمتكم الكبرى في مدى لا يتجاوز شهراً من الزمان على حد ما جاء في البيان السياسي الذي صدر بتحديد خطوات العمل السياسي بتاريخ السبت الخامس من نوفمبر .

مهمتكم إذاً دقيقة في التطور الثوري لأمتكم ... ثم هي أيضاً دقيقة بحكم
الجهود الذي يضمن عليكم بذله في فترة محدودة مركزة من الزمان لكنني أثق ..
وأظنني في هذا أعبر عن رأي الأمة .. بأن في طاقاتكم جميعاً جهوداً قادرة على
الخدمة العامة بإخلاص وشرف .

تجربة الثورة في معاركها :

وفي الحقيقة أنني لا أريد هنا أمامكم أن ألقى خطاباً افتتاحياً لأعمال اللجنة
وإنما الذي أريده هو أن أضع أمامكم تجربة العمل الثوري في وطننا كما رأيتموها
وكما بدت لي طوال الفترة التي عشتها مع نضال هذا الشعب العظيم خلال سنوات
حافلة مليئة بالأعمال الكبرى . مليئة بالمارك الكبرى في نفس الوقت .. وبغية
تحقيق هذه الآمال .. معارك مع الاستعمار متعددة الألوان .. تبدأ بإطلاق
الأكاذيب وتنتهي بإطلاق القنابل .. معارك مع الرجعية المتعاونة مع الاستعمار ..
متعددة الأساليب وتبدأ بمظاهر المحبة وتنتهي بطعنات الظهر والظلام .. معارك
مع التخلف الطويل الذي أرغنا عليه والذي ورثنا منه ما يمانيه شعبنا من المشاكل
المائلة التي يتحتم علينا حلها ومواجهتها مواجهة علمية مستنيرة لكي يتاح لشعبنا
أن يحقق انطلاقته الكبرى في مجالات الإنتاج وحسن توزيع فائضه وهو مانع عنه
بالكفاية والعدل ..

معارك مع أنفسنا مع نقط الضعف فيها حتى لا ننسى على الطريق أهدافنا
الأسيلة وحتى لا نخدعنا ظواهر الأمور عن حقائقها .. وحتى لا ننسى أننا في الأصل
والأساس جيل حمل مسئولية العمل الثوري ولا بد له تحت كل الظروف أن يتمسك
بمزعة الثوار وبمحرر الثوار .

إيه هيه الرحلة القادمة ؟ . إيه هيه الرحلة التي بتمر بها الثورة ؟

مبارىء ٢٣ يوليو :

مرحلة الثورة الاجتماعية هذه المرحلة لها جذورها ، هذه المرحلة لها خط سيرها ..
هذه المرحلة لها رابط بكل شيء حررنا فيه .. هذه المرحلة نتيجة كفاح طويل

ونتيجة وعى وتصميم .. من الشعب قامت الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الثورة هي حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية ومن أجل الاستقلال ومن أجل العدالة .. العدالة الاجتماعية .

في أول يوم من أيام الثورة .. أعلنت مبادئ الثورة .. المبادئ الستة .. القضاء على الاستعمار وأعوانه .. القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال .. القضاء على الاحتكار .. إقامة عدالة اجتماعية سليمة إقامة جيش وطني وقوى .. إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

سنة ٥٢ كان فيه انجليز في بلدنا .. كان فيه ٨٠ ألف عسكري انجليزى بقالنا ٨٠ سنة بنحاول أن نخرجهم من بلادنا بدون شيء خلاف الوعود من بريطانيا . كنا بنحاول بالمفاوضات .. وكنا بنحاول بالمساومات .. وباتفاقات وبالمهادت ولكن وصلنا إلى مهادت ووصلنا إلى اتفاقات ولكن لم نصل إلى أن نتخلص من الاستعمار بأي حال من الأحوال لأن الاحتلال كان باقى في بلدنا .

ثورتنا سياسية اجتماعية :

يوم ٢٣ يوليو كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار .. وبدأت في نفس الوقت ثورة اجتماعية تهدف هذه الثورة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية واحنا من قبل الثورة كنا نحس ونشعر ونرى دواعى هذه الثورة الاجتماعية .

لكن منذ أول يوم من أيام الثورة بدأنا أيضاً في الثورة الاجتماعية ولكن معالم الطريقة لم تكن واضحة تمام الموضوع .. من أول يوم في الثورة قلنا إن احنا بنجابه ثورتين : ثورة سياسية وثورة اجتماعية في كتاب فلسفة الثورة في الخطاب اللى قلناها في أول يوم من أيام الثورة أن علينا أن نجابه ثورتين .. ثورة سياسية وثورة اجتماعية ومرة قلت أن علينا أيضاً أن نجابه ثورة ثقافية لأن الثورة الثقافية لازمة لنا علشان ندعم ثورتنا السياسية ولازمة لنا علشان ندعم ثورتنا الاجتماعية وقلنا أيضاً من الأول إن الثورة السياسية تحتاج إلى تجمع قوى البلاد ضد الاحتلال وضد الاستعمار

و ضد أعوان الاستعمار وقلنا إن الثورة الاجتماعية بتفرض أن نمنع الاستغلال وأن نعيد توزيع الثروة .. وكان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين السياسية .. والثورة الاجتماعية لأن الثورة السياسية كانت تستدعي أن تجمع جميع القوى حتى تقضى على الاستعمار وحتى تقضى على أعوان الاستعمار وحتى تتخلص من الاحتلال .

صدام .. للقضاء على الاستغلال :

أما الثورة الاجتماعية فكانت تحتم علينا أن نصطدم مع قطاعات مختلفة في الأمة من أجل إقامة العدالة الاجتماعية السليمة ومن أجل القضاء على الاستغلال بكل معانيه ، الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي وهذا نوع من التضارب طابنا منه في بلدنا وعانت منه بلاد أخرى كثيرة من البلاد التي استقلت حديثاً والتي أرادت أن تضع الثورة السياسية وتضع الثورة الاجتماعية في نفس الوقت موضع التنفيذ .

تجربة ٢٣ يوليو وأنا لما بقول على هذه التجربة التي مرت في العشر سنين التي قاتت بقولها عاشان بنشوف الدروس التي احنا قابلناها يوم ٢٣ يوليو .. لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نحكم ، لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي على الحكومة ولكننا كنا نعب عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم القصور وحكم الحاشية وحكم السفارات الأجنبية وحكم أعوان الاستعمار ولكن لم يكن في خاطرنا أبداً أن نحكم ، كنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة في أسرع وقت حتى نقيم حياة ديمقراطية نطمئن لها وبطمئن لها الشعب .

محاولة مع الأحزاب :

كان بيان لنا هذا العمل من أول يوم أنه عمل سهل خصوصاً بعد ما خرج الملك وبعد ما أنخلصنا من قوة أو سلطة القصر .. في أول أيام الثورة طلبنا من الأحزاب أن تستمد لتتولى السلطة وطلبنا من حزب الوفد أن يطهر نفسه من المستغلين ثم طلبنا منه أن يستمد ليتولى الحكم باعتباره كان قبل كده يمثل الأغلبية

ولكن كان لنا طلب واحد وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس أو حين نضع الهدف السادس من أهداف الثورة أو من مبادئ الثورة موضع التنفيذ وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن لنا بأى حال من الأحوال أن نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، الأهداف التى تقضى بالقضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار والقضاء على الإقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، أن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .

٤ اجتماعات مع سراج الدين :

وكانت البلورة الأولى لإقامة حياة اجتماعية سليمة أو إقامة عدالة اجتماعية البلورة . كانت تحديد الملكية أو تنفيذ قانون تحديد الملكية ، حصلت اتصالات مع الوفد ، اجتمعت مع فؤاد سراج الدين أربع مرات من أجل بحث هذا الموضوع ، اجتمع مجلس إدارة الوفد مرة واثنين وثلاثة وأربعة ليمتحن طلبنا ، طلبنا كان تحديد الملكية ، تحديد الملكية بمائتى فدان ومائة فدان للأبناء يعنى تحديد الملكية بـ ٣٠٠ فدان ، كانت إيه الملكية .. طوال هذه الاجتماعات كانت هناك محاولات من جانبنا لإقناعهم . وكانت هناك محاولات من جانبهم لإقناعنا .

نظرتنا للأرض ونظرتهم :

كنا بنطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأراضى على الفلاحين على أساس إن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ملازم للأرض . والذى اعتبر سلعة فى الأرض عبد للأرض ملك للمالك ملك للإقطاعى .

هم كانوا يبنظروا للأمر نظرة أخرى كانوا يقولوا عاوزين نحددوا الملكية ؟ طيب ما تفكروا فى أسلوب آخر فكروا فى الضرائب التصاعدية والضرائب التصاعدية قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة وتساعد فى رفع ميزانية البلاد .

وكان مفهوم ييختلف عن مفهوم .. إحنا كنا بنقول إن أحنا مش عاوزين .

فلوس للخزانة ولكننا نريد أن نحرر الإنسان . . هم ما كانوا يفهموا معنى تحرير الإنسان والكلام الى احنا بقوله يعتبروه كلام شعارات . . كلام مبيجيش عنه ناتج ولا عائد ولكن الناتج والمائد ممكن ييجى من الضرائب التصاعدية وعلى هذا الأساس لم نستطع أن نتفق . . ما اتفقناش أبداً . . هم كانوا يفكرون بعقلية ، واحنا كنا بنفكر بعقلية احنا كنا بقول نريد للفلاح أن يملك حتى يكون حر ويستطيع أنه يقول أيوه أو لا طالما هو يملك الأرض يشمر بحريته . . والحرية مش معناها بأى حال من الأحوال برلمان وقمة برلمان وشعارات وديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد إذا استطاع الفرد أنه يقول لأ سيبقى حراً . . لكن الفرد الى ملازم للأرض والى ملازم للإقطاعى والى يشغل في الأرض مع الإقطاعى زيه زى البهايم الى موجودة عنده لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يشمر بالحرية ولا يمكن إلا أن يكون تابع للإقطاعى وتابع لصاحب الأرض يسير وفق هوى صاحب الأرض وليست لارادته أى قيمة .

رفضوا هم تحديد الملكية التى طلبناها . . رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية طبعا احنا كنا نضم على تحديد الملكية وكان الأمر بالنسبة لى في هذه الأيام غريب كل الغرابة ولكن بعد كده طبعا تبين أن العملية لا تحتاج إلى غرابة . . مافيهامش الغاز ومافيهامش عقد بأى حال من الأحوال إزاي الواحد يقعد يتفاوض مع الإقطاعى وصاحب الأرض علشان تحديد الملكية ويطلب منه منك في أخذ أرضه وتوزيع أملاكه . . وكان حزب الوفد الى في هذا الوقت حزب يمثل طبقة من ملاك الأرض . . من طبقة الإقطاعيين وده الطبيعى إنهم يرفضوا الوضع الغير طبيعى . . إنهم يقبلوا الوضع الطبيعى إنهم يرفضوا هذا الكلام . . واحنا فطنا في الآخر إلى ان احنا كنا بسطاء جداً حينما طلبنا من الإقطاع وكان عندنا ثقة كبيرة فيهم حينما طلبنا من الإقطاع أن يقبل بنفسه أن يوقع منك القضاء على الإقطاع وتحرير الأرض وتحرير الفلاح لأن معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه لأن الحزب كان يعتمد على الإقطاعيين . . وكان يعتمد على النفوذ الإقطاعى . . والإقطاعيين في كل دائرة وفي كل مديرية في هذا

الوقت كانوا يعتمدوا على الفلاحين الى يشتغلوا عندهم أنهم يدوم أصواتهم .

مركة الإصلاح الزراعى

بعد كده كان لابد لنا أن نأخذ خطوة حاسمة فى الموضوع . . وأصبحت مركة قانون الإصلاح الزراعى فى أول الثورة وكلكم تعرفوا . . أصبحت مركة عنيفة لأن فى الوقت الى احنا كنا بنتكلم والوقت الى احنا كنا بنتفاوض كانوا أصحاب الأرض يبيعوا رابطة . . كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض . . كان مجلس الوصاية أيضاً فى جانب أصحاب الأرض . . وعقدت هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مع مجلس الوصاية من أجل اقناعه بقانون الإصلاح الزراعى . . ولكن أيضاً مجلس الوصاية كان يريد أن يقنعنا بشيء ضد قانون الإصلاح الزراعى .

ولم يكن الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ولكن الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليل على الحاجة للثورة الاجتماعية وعلى الالحاح فى طلبها .

اجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر إقامة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ما هو وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعى وأقيمت الوزارة وتنفذ قانون الإصلاح الزراعى .

.. واتنصر الفلاح

بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى . . مرينا فى مركة تدل على صعوبة الثورة الاجتماعية . . الثورة السياسية أسهل بكثير من الثورة الاجتماعية . . وزى ما قلت دلوقتى لم تكن الثورة الاجتماعية بأى حال من الأحوال هي قانون الإصلاح الزراعى ولكن قانون الإصلاح الزراعى كان تعبير عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر من ربة الانقطاع .

موقف الرجعية من معارك الثورة

بعد كده دخلنا في معارك مستمرة بدأنا أول معركة من أجل تنفيذ الهدف الأول من أهداف الثورة . . القضاء على الاستعمار وأعوانه . . والقضاء على الاستعمار وأعوانه معناه أن ندخل مع الانجليز معارك مستمرة سواء في الناحية السياسية أو في منطقة القتال إذا دعا الأمر إلى حرب العصابات دخلنا معارك مع الانجليز من أجل الجلاء . . دخلنا معارك مع الانجليز من أجل الاستقلال .

كان إيه موقف الرجعية واحنا نجابه الانجليز سواء في الناحية السياسية أو نجابههم في منطقة القتال .

الرجعية كانت دائماً متخوفة . . الرجعية كانت دائماً تعتقد أن المساومة هي السبيل الوحيد للحصول على اتفاق أو بأي طريق كان مع الانجليز . . والثورة الأصلية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعرف المساومة :

الانجليز في رأى عبود

وأنا أذكر من أول أيام الاتفاق مع الانجليز والحملات اللي بدأت على الانجليز وأنا شفت الناس اللي كانوا يتعاونوا مع الانجليز شفت واحد . . شفت عبود مثلاً . . عبود كان بيقول لى معنى إنت صغير يا جمال بيه ماتش عارف الانجليز أبداً . . الانجليز دول بيدوخو الدنيا إزاي إحنا حائقف قصاد الانجليز وإذا كنت بتفاوض مع الانجليز . . أو بتسكلم مع الانجليز ما تنساش إن دول الانجليز . . الانجليز اللي كسبوا الحرب العالمية الثانية . . الانجليز اللي دوخوا المانيا . . الانجليز اللي عملوا . . الانجليز اللي سوا .

إذن الواقع اللي كان موجود في بلدنا أو التاريخ اللي كان موجود في بلدنا كان له أثر . . السياسيين الآخرين كانوا بيعتبروا أن منطق المساومة هو المنطق المطلوب .

كانت الرجعية لغاية دلوقتى بتعتقد أن السفير الانجليزى أو السفير الأمريكانى

يستطيع انه يؤثر أو يستطيع انه يكون له دخل في الوزارة . . . وكلنا نعرف قبل الثورة كل شهرين ثلاثة كانت بتيجي وزارة ويوم السفير البريطاني مالني ميعاده مع علي ماهر قبل الثورة بست أشهر سقطت الوزارة .

كانت الرجعية لا زالت متشعبة بهذه الروح وكانت الرجعية لا زالت تجد في الانجليز حماية لها وحماية لاستغلالها وحماية لسيطرتها إلا أنه باستمرار في الماضي كان الانجليز ييحموا الرجعية وييحبوا الرجعيين هم أسدة وهم الطبيعيين وهم رجالهم .

وماءت أزمة مارس

إذن حتى الرجعية في كفاحنا مع الاستعمار البريطاني كانت دائماً متخوفة ، ثبت روح التردد . . . تدعو إلى المساومة . . . هل انتهى دور الرجعية من أول يوم من أيام الثورة ؟ . . . لم ينته بأي حال من الأحوال .

في أزمة مارس الأزمة اللي حصلت في مجلس الثورة واللى وقف فيها محمد نجيب في جانب والثورة في جانب ، كانت أساساً بفعل الرجعية .

بعد نجاح الثورة جاء محمد نجيب ، بعد نجاح الثورة عين محمد نجيب رئيس لمجلس قيادة الثورة ، بعد نجاح الثورة بدأت الرجعية تسمى إلى محمد نجيب حتى ثبت بذور الفرقة ونجحت الرجعية وأثرت . واستطاعت أن تقنعه بأنه يستطيع أن يحكم البلد لوحده وحصلت أزمة مارس ، وكلنا نعرف إيه هذه الأزمة ، إيه اللي حصل في أزمة مارس ، خرجت الرجعية كلها من ججورها من أجل إيه ؟ طبعا أولا من أجل الحفاظ أو من أجل حماية مكاسبها ومن أجل استغلال الفرصة حتى تقفز لتستغل ولتؤمن النظام الرأسمالى المستغل الذى كان موجودا قبل الثورة .

وخرمت الرجعية من مجورها

خرجت لتحكم ، تحكم بواسطة السياسيين . . . والرجعية عمرها ما كانتش بتحكم بنفسها عمرنا ماشقنا أصحاب ملايين بقوا رؤساء وزرات في بلدنا ولكن اللي كانوا

يبيعوا رؤساء وزارات في بلدنا هم اللي يشتغلوا عندهم بمرتبات شهرية يا إما في الشركات يا إما محامين للشركات يا إما مستشارين للشركات .

إذا كانت الرجعية بتقربص دائماً بالثورة لتجد الفرصة لتفتقر أى فرصة لتنفذ حتى تستطيع أن تحكم ، وزى ما قلت في خطابى قبل كده إن الرجعية لا تستطيع أن تشر بالطمأنينة بأى حال من الأحوال إلا إذا كانت تحكم والرجعية دائماً تحكم بطريقة غير مباشرة .

الرجعية نستطيع أن تكيف نفسها وفق العصر ، ترفع شعار الديمقراطية إذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجماهير لأن سلاح الرجعية هو الجماهير .. الشعب نفسه تخدعه ، ترفع الشعارات بعد كده بتكبله ، بعد كده حينما تصل إلى هدفها طبعاً بتتناسى هذه الشعارات .

وانتهت الأزمة

وانتهت أزمة مارس وبدأ موقفنا في السياسة الخارجية يتضح وابتدأنا نعلن بعد ذلك سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي وبدأ الانجليز في الجلاء عن مصر جلاء كامل لأول مرة .

ماهو موقف الرجعية ؟ ، الرجعية في هذا يمثلها السياسيون القدامى يمثلوا الإقطاع .. يمثلوا الرأسمالية المستغلة . كان موقفهم واضح من أول يوم ، التشكيك في سياسة عدم الانحياز ، إزاي نستطيع أن تتبع سياسة عدم الانحياز ؟ إزاي ندافع عن بلدنا ؟

الشعارات كانت بترفعها الرجعية ، كيف يمكن أن نحمل بلدنا ضد إسرائيل كيف يمكن أن نحصل على السلاح ؟ كيف يمكن أن نعتد على أنفسنا في أى مجال من المجالات ؟

وكان التشكيك .. كلنا نذكر في سنة ٥٥ التشكيك في سياسة عدم الانحياز وما يمكن أن تجره هذه السياسة على البلاد من أضرار وبعد كده حينما فتحنا الطريق إلى الشرق وحينما بدانا الاتفاقات مع الدول الشرقية .. أول ناس .. على طول كيفوا

نقسمهم حسب الوضع .. وتعاملوا مع الدول الشرقية .. أكثر ناس كسبوا من التجارة مع الدول الشرقية هم الرأسماليين اللى كانوا يمارضوا قبل كده إن احنا يكون لنا سياسة حيادية إيجابية غير منحازة .. فى كسر احتكار السلاح ..

وكان للرجعية موقف وأنا أذكر إزاي الرجعية شمرت بالخوف .. إزاي بعض الناس ذكرونى بجواتيالا إزاي قالو لى إن جواتيالا خدت سلاح من الشرق .. أمريكا ماسبتهاش .. أمريكا موش حاتسيها .. أمريكا لازم تخلص عليها .. أمريكا لازم حاتقضى عليها بأى حال وبأى وسيلة ..

التفكير الرجعى كان باستمرار هو المؤثر فى تأميم قناة السويس .. موقف الرجعية أيضا يعنى موش يوم ما أعلنت تأميم قناة السويس بدأ التشكيك والفرح .. التشكيك إن إحنا وقفنا فى الواقعة اللى موش حاتنفد منها .. نفدنا من السلاح .. نفدنا من عمليات قبل كده .. نفدنا من سياسة الحياد .. إذن الإنجليز أو الغرب موش ممكن يسيننا بأى حال من الأحوال نتنفد بقنال السويس ..

مفاوضة مع الإنجليز

بعد تأميم قنال السويس حصل العدوان .. أياه حصل .. ؟ الشعب كله هب ايدافع عن بلده وعن أرضه وعن شرفه ولكن كانوا الرجعيين أو الفئات الرجعية المعروفة تجتمع لهمس ونتكلم وتبحث كيف تنهز هذه الفرصة لتخدع الشعب .. تضحك عليه .. وابتدوا يقولوا إنهم حايرفموا عريضة تحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه وإنهم حايطلبوا إنهم يتفاوضوا مع الإنجليز .. سمعنا احنا هذا الكلام وأنا كنت موجود فى هذا المبنى المجاور لمجلس الأمة وأنا قلت ان أى واحد حايبجى يقدم عريضة بهذا الشكل يعتبر خائن ولا يحتاج إلى محكمة وإنما الواجب على أننى انفذ الحكم عليه فوراً فى حديقة مجلس الوزراء لأن أى تردد بالنسبة لهؤلاء الناس قد يضر بالبلد .. وهم فاكرين أن البلد تستطيع أن تحتل الأساليب اللى صارت أو اللى سارو عليها فى الماضى .. طبعا اختلفوا على شىء واحد وهو مين اللى يبجى يقدم هذه العريضة .. بعد كده إحنا سبنام وما كانش فيه أى داعى أبداً بأى حال من الأحوال أن (٢ - طريق الديمقراطية)

إحنا نؤاخذهم على هذا الكلام ونؤاخذهم على الحمس ، أو نؤاخذهم على الأمل ..
اللى شعروا به أو نؤاخذهم على العمل فى الحكومة تحت حماية الإنجليز .. إنهم
حاييجوا يحكموا تحت حماية الإنجليز أو تحت حماية الاستعمار .. وكان شعارنا
الأساسى هو أن لاداعى بأى حال من الأحوال ان احنا نلوث كفاحننا بالبازل وكفاح
الشعب فى هذه المركة واشتتهادة واستبساله ان احنا نخرج هؤلاء الناس علشان
نحكمهم على تأمرهم وتركناهم ولم نعلمهم بأى شىء ...

الرأسماليون والشركات المصرية

فى الحصار الاقتصادى بعد كده لما بدأ الحصار الاقتصادى بعد مركة قنال
السويس .. الرجعية أيضاً لها دور .. هربوا الأموال ضاربوا بالنقد ..

بعدن لما أعلننا تأميم الشركات البريطانية والفرنسية .. موش تأميم أعلننا
التصدير .. على طول اتلوا على بعض وقدموا طلبات وجاء القيسونى جيب كشف
مقدمين له بيه الرأسمالين وكل واحد فيهم عاوز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات
المصرية سواء من اللى أصلها فرنسية أو أصلها انجليزية وأنا فى هذا اليوم قلت له إن
جميع هذه الشركات بتروح للقطاع العام وان دى من الشركات اللى وضعت تحت الحراسة
وان إحنا لن نستطيع بأى حال ان احنا نخلى الرأسمالين يزيدوا نحكمهم بانهم يأخذوا
أيضا ممتلكات فرنسا وممتلكات إنجلترا .

كانت الفرصة طبعاً لنا فى هذا الوقت بأن احنا نقيم القطاع العام ونبدأ قطاع
عام فعلاً على أساس واسع ونبدأ فى تطبيق الاشتراكية بمفهومها الحقيقى . اللى هو
يبدأ بخلق قطاع عام فى الصناعة وفى التجارة ..

رأس المال الجبان

التصنيع .. بدأنا فى التصنيع .

ابه دورهم فى التصنيع .. ؟

باستمرار كل كلامهم ان هذه الإجراءات مابتطمنش رأس المال خايف .. رأس

المال كاشش رأس المال جبان . رأس المال عايز يطمئن .. وطبعاً مين رأس المال ؟
هم عايزين نسيب لهم كل شيء .. رأس المال الأجنبي مش حاسام أبدا طالما
فيه إجراءات .

طبعاً إزاي احنا نطمئن واحنا ثورة .. إذا كنا بنهني الثورة ، الحل الوحيد
هو أن نعلن انتهاء الثورة علشان نطمئن رأس المال الخايف ورأس المال الكاشش
ورأس المال الجبان .

كل هذه كانت شعارات بترفع .. وكانت كلمات بتقال علشان تفت في عضدنا
وعشان نخوفنا وعشان نخلينا نستجيب لرغباتهم .

سعر الجنيه كان ينزل بـ ١٠ لأنهم هم اللي كانوا يهربوا الفلوس طبعاً هم يعني
عايزين أيضاً يحكموا ليطمئنوا إطمئنان كامل وليزيدوا استغلالهم .

رأس المال الخايف .. رأس المال الكاشش .. رأس المال بعد الثورة الغير
مطمئن عمل ايه قبل الثورة سنة ٥٢ حصل ايه ؟ .. إيه الأموال اللي استخدمت من
أجل التصنيع .

قبل الثورة سنة ٥١ كل اللي استثمر من أجل التصنيع ٢ مليون جنيه و ١٠٠
ألف كان أو ١٢٠ ألف كل الفلوس اللي صرفت في الصناعة من القطاع الخاص .
السنة اللي قاتت استثمر من أجل الصناعة ٨٨ مليون جنيه تقريباً - ٤٤ مرة
قد اللي كان يستثمر قبل الثورة .

الغرض من الكلام ده كان دائماً ان احنا نكش .. وان احنا نخاف .. ان
احنا بنحاول أن نلقى إليهم بمقاييد الأمور .. المخاطرة .. يقولوا ان رأس المال
عايز يطمئن .. نعم احنا كنا رأس المال بنعتقد له الإتفاقيات بالخارج .. رأس المال
بنوفر له العملة الصعبة .. بنوفر له جميع التسهيلات علشان يعمل هو كل اللي بيعمله
كان أنه بيأخذ أرباح المصانع .

إيه المخاطرة اللي في مقابلها رأس المال كان بيأخذ هذه الفوائد ؟ ما فيش مخاطرة
بأى حال من الأحوال ، مشروعات طبعاً تحولت إلى أرباح شخصية . وكلنا نعرف أن
المشروعات الصناعية حققت أرباح كثيرة في السنين الأخيرة نظراً لمنع استيراد جميع
البضائع الاستهلاكية إحنا بنستورد منها للاستهلاك ١٠٪ يمكن ١٠٪ بتبان

كبيرة لأن احنا الاستيراد بتاعنا ييزيد ولكن الباقي ٩٠ ٪ بنستورد مواد خام
أو سلع رأسمالية ..

أنا حيت أقول هذا السرد علشان أبين المعركة من أول يوم من سنة ٥٢ ، هي
معركة فيها شد وجذب وفيها صراع طبقي ، ما تقدرش تقول ان ما فيش صراع طبقي ،
طالما فيه فلاح يشتغل عامل تراحيل وموش لاقى يا كل وفيه واحد يكسب في السنة
كام نص مليون جنيه وييجيب المشا بتاعه من مكتبه من باريس بالطيارة يبقى
لا بد يكون فيه صراع طبقي وإلا إذا ما كانش فيه صراع طبقي ما يبقاش هذا
الشعب شعب حي ولكن معرفتنا أن هذا الشعب شعب حي يكافح وقاتل وقبل
الثورة فيها قتلى في أراضى البدراوى كان فيه قتلى كلنا نعرف حصل ازاي ان الفلاحين
ثاروا من أجل كرامتهم ومن أجل إنسانيتهم .

في كفور نجم كان فيه قتلى في مناطق مختلفة ، كان فيه قتلى رغم التحكم ورغم
انه كان معروف ان اللي حايمصى حايت ، واللى حايمصى يتخرب بيته لأن
هؤلاء الناس هم أسياد البلد إذا كان فيه صراع طبقي ما تقدرش تقول اني لما بقول
ان فيه صراع أنا باعمل صراع طبقي في البلد أنا من أول ما نشأت في هذه البلد وأنا
طالب .. شاعر ان فيه صراع طبقي وأنا في ثانوى شاعر ان فيه صراع طبقي وأنا بعد
كده ، في كلية الحقوق كنت شاعر ان فيه صراع طبقي بعد كده وأنا في الجيش لم
أنزل عن هذا الشعب كنت شاعر ان فيه صراع طبقي لأن كان فيه ظلم اجتماعي
وكان فيه طبقة تسود وتتحكم قلنا تسود وتتحكم وكان بقية الناس كلهم يبشعروا
بأنهم حرما من أبسط الحقوق .

طبعا الصراع الطبقي كان موجود دائما وأنا من أول يوم من أيام الثورة كنت
أشعر بهذا الصراع الطبقي ومن الدوافع التي دفعتنا إلى أن نعمل على وضع قانون
الإصلاح الزراعي موضع التنفيذ من أول يوم هو هذا الصراع وهذا التناقض الكبير
الموجود بين فئات الشعب ، أقلية يتأخذ كل شيء وأغلبية محرومة ، من كل شيء .

دور الثورة الاجتماعية :

بعد تراجع الاستثمار في سنة ٥٧ بعد الحصار الاقتصادي وهزيمة الحصار الاقتصادي كان من الواضح أن دور الثورة الاجتماعية قد جاء .. الثورة السياسية حققت نصر كبير ، حققت نصر كبير بأنها خرجت الإنجليز موش مرة واحدة .. خرجت الإنجليز مرتين ، مرة في الجلاء ثم مرة بعد العدوان على بورسعيد ثم إعادة قنال السويس ثم أتمت معظم المصالح البريطانية والفرنسية في مصر ، بعد تراجع الاستثمار بعد انتصار القوى الشعبية في معركة السويس طبعاً كان هناك أثر ورد فعل كبير في جميع أنحاء المنطقة التي بنعيش فيها ، تساقطت عروش واهتزت عروش في هذه المنطقة لم تقمها إرادات الشعوب ، وإنما أقيمت رغماً عن إرادات الشعوب .. بالنسبة لنا هنا بعد النصر في الحركة السياسية كان من الطبيعي أن تنتقل إلى المرحلة الثانية للثورة الاجتماعية التي اتكلمنا عنها من أول يوم بدأنا فيه عمل ما اعتبر هوش كبير ولكن عمل بسيط ولكن التي أعلناء من أول يوم ان فيه ثورة سياسية وثورة اجتماعية الثورة السياسية واضحة العالم ، الثورة الاجتماعية لم تكن واضحة العالم ولم يكن قانون الإصلاح الزراعي إلا توضيحاً لهذه الثورة السياسية .

معركة العدالة الاجتماعية .

بدأت معركة ثانية ، التي هي معركة العدالة الاجتماعية ، اكتمت في سنة ٥٧ ، فيه ناس السنة دي يقولوا الله ، ده الحاحات دي مفاجأة ، بتطلع مفاجآت ؛ في ٥٧ اكتمت في الجامعة ، في مؤتمر التعاون ، مفيش حاجة ما قلتهاش ، والتي يرجع لهذه الخطبة في سنة ٥٧ حايجد الكلام التي اتعمل سنة ٦١ بالتفصيل . وهو كان مفروض انه يتعمل سنة ٥٨ ، الكلام خاص بالنسبة للاستغلال . والرأسمالية المستغلة ، ودكتاتورية رأس المال ، وعدالة التوزيع ، والتوزيع في التجارة ، مفيش كلمة ما اتقالش .

بدأنا في سنة ٥٧ نتكلم في الاشتراكية ، وندعو للاشتراكية ، وبدأنا في

سنة ٥٧ زفر شمار إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني . ما كفائش رفعتنا هذا
الشمار من قبل كده . يمكن في سنة ٥٦ أول مرة بدأنا ، في سنة ٥٧ بدأنا نركز على
هذا شمار . وقلنا إن معركة العدالة الاجتماعية هي معركة من أجل العدل من أجل
الكفاية إن احنا نتوسع في الإنتاج واتكلمت في هذه الخطبة ، في سنة ٥٧ ، عن التوسع
في الإنتاج في كل ناحية من نواحي الإنتاج . ثم تكلمت أيضاً عن الحاجة إلى عدالة
التوزيع وأن يكون الدخل القومي يوزع الدخل القومي بطريقة عادلة بين أبناء الأمة بدلا
من أن تستأثر به طائفة محدودة كما كان الحال بالنسبة لينا في الماضي كانت الاشتراكية
برضه زي ما قلت في هذه الأيام ، هي طريقتنا إلى العدل ، أو كان شمار اللي رفعتنا
هو إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، هو طريقتنا إلى العدل ، وكان من الواضح
إن العدل الذي كنا ننادي به هو فعلا شريعة الله ، وأن شريعة الله هي من أول يوم
بتنادي بالعدل ، وتنادي بالمساواة وتنادي بتكافؤ الفرص .

وكان رأينا أنه إذا كان للحرية السياسية مفهوم ، أن يكون للواطن الحق في
تقرير أمر وطنه فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للواطن الحق في نصيب من ثروة
وطنه طبقا لجهده الخاص .

الرجعية أقلت نفسها :

الرجعية عملت إيه ؟ . . . الرجعية بعد هذا أقلت نفسها ، خصوصا تفسيرنا
للاتحاد القومي ، إيه تفسيرنا للاتحاد القومي ؟ . إنه سيكون بعد أن أعلننا تكوين
الاتحاد القومي في دستور ٥٦ ، وبدأت الرجعية تستغل المواطنين كلهم اتحاد قومي
من أجل بناء الوطن . وبعدين أنا بينت في خطبي هذا الاتحاد القومي لا يمثل حزب
ولا يمثل احتكار لفئة من الناس ، ولكنه يمثل أبناء البلد كلهم . وإن احنا عاوزين
في داخل إطار المحبة والوحدة الوطنية ، نجمع البلد كلها ، بجميع طبقاتها ، وأن نحل
المتناقضات بوسائل سلمية . واقفوا جداً على هذا الكلام . . . كان كلام يجد قبول
ويجد استحسان . وبعدين قلت أيضاً إن فيه صراع طبقى . ولكن ما حناش عاوزين .

نحل هذا الصراع الطبقي بالمعنف ؟ ولا بالقوة . ولا بالدم ولا بحمامات الدم . ولكن عايزين نحل هذا الصراع الطبقي في داخل الاتحاد القوي . في إطار من الوحدة الوطنية وقلنا ان احنا عايزين تمايش سلى بين الطبقات ، وعايزين في نفس الوقت نحل الخلافات في داخل الاتحاد القوي .

ما يعرفش الرجعية هل صدقت هذا الكلام أو اعتبرتته شعارات غير قابلة للتنفيذ ، ولكن كل اللي أعرفه ان الرجعية وجدت أن هناك فرصة لها لكي تفرق في داخل الاتحاد القوي ولكي تسيطر على الاتحاد القوي .

وواضح كل الوضوح أن الرجعية أقلت نفسها ، والرجعية مشيت في الاتحاد القوي ، وبمدين ما بقناش نقول إن ده رجعي كنا بنقول والله ده راجل طيب وماشي . العملية أبدأ مش فلان راجل طيب ، لأن هو في العملية دي يستغل مثلا عشر آلاف جنيه ويعمل غداً .. ويوم الجمعة فول نابت وشوية عيش بخمسة جنيه ، ويلم الناس . وكل الناس بيقلوا فلان الفلاني ده راجل طيب يعني العملية هي استغلال ، أو يدبح دبيحة كل شهر أو شهرين ، ويجب الناس اللي هو واخد فلوسهم وواخد عرق جبينهم يوكلمهم أكلة ويقولوا والله الراجل ده راجل طيب ، دبح لنا دبيحة ، وعملية مش عملية حسنة ، ولا العملية عملية حقوق ؛ وعملية واجبات . والله بكل أسف احنا برضه فكرنا بهذه الطريقة وانضحك علينا تمام زى ما انضحك على الملاحين اللي بيدبحوا لهم دباح كل جمعة ويغندوم أو يمشوم وقلنا والله ده راجل طيب فلان ده فيه شيء .

مأول بالوسائل السلمية :

وابتدأنا ، يعني حسن النية كان من جانبنا متوفر ١٠٠٪ ، وهم استغلوا بقوا يقولوا الثورة دي رجيمية ، الثورة . . يعني بقوا يقولوا نكت يقولوا ما هو اللي بيعمل حتى مؤامرة ، إذا نجحت المؤامرة يبقى رئيس جمهورية وإن ما نجحتش يروح شركة ، رئيس مجلس إدارة شركة ، الكلام ده معروف يعني كله ، وأنا باسمه وعارفه . استغل هذا الكلام استغلال كامل ، واستغلت العاطفة ، يعني معروف يعني تلاقى لو حد اعتقل مننا ، ثاني يوم عارفين أبص الاقي ولاده ومراته بمتين لي جوابات ،

واللى جاين ، يقولوا والله دى نقطة ضعف وهم عارفينها ، اللى هى الرحمة والعملية
الى زى كده .

لكن من ناحيتنا ، طبيعى لابد ان تكون هناك رحمة لأن احنا مسئولين
عن المجموع من ناحيتنا ضرورى ان احنا نحاول بكل وسيلة من الوسائل أن نحل
المخلافات فى إطار من الوحدة الوطنية .

من ناحيتنا ضرورى ان احنا مانكونش بأى حال من الأحوال البادئين بالمردوان
ولكن يجب ان احنا نحل مشاكنا بالوسائل السلمية . ونحل مشاكنا بأقل ما يمكن
من الخسائر .

من ناحيتنا كان لازم نأخذ هذا الأسلوب .

من ناحيتنا كان ممكن مثلا ان احنا نتصور إيه اللى فى قلب الآخر ؟ لا يمكن
لأى شخص انه يعرف إيه اللى فى قلب الآخرين بأى حال من الأحوال ولكن
باستمرار بنفترض حسن النية ، ونفترض أنهم يقابلوا هذا بنفس الشيء أو بهذا
الشعور . بشعور مماثل .

مع التعاريف فقط :

الرجعية أقلت نفسها وحينما أتكلم عن الأقلية ، الرجعية المعاصرة أو الرأسمالية
المعاصرة ، شاطرة جداً ، انها تؤقلم نفسها وفقاً لطبيعة العصر .

بعد سنة ٥٧ ، رفع الرجعيين يفت اشتراكهم ، وفلاهم أصلهم بيكسبوا من
زيادة الانتاج ، واحد رجعى أو رأسمالى مستغل ، أو اصلاً اقطاعى ، تلاقيه عامل
جوابات ومعلق يفت فى الاشتراكية وكلام . . . ليه ؟ . . . طالما الاشتراكية يفت
بس م م مبسوطين ؛ طالما الاشتراكية شعارات بس م زعلانين ليه ؟ ده م عايزين
كده . مستعدين يحطوا شعارات فى الاشتراكية أدالى بنقولها عشرين مرة .
بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقهاش .

رشوة وغبات للامانة

بعد كده بدأ الانحراف ، انحراف ازاي ؟ .. بقى فيه قطاع عام ، بقى قطاع خاص
القطاع الخاص عايز يكسب . الصناعة اللى كانت بـ ٢ بـ ٥ مليون بتيجي في سنة ٦٠
الحكومة بتزل ١٦٠ مليون جنييه للعمليات ، مليون بقت بـ ٨٨ مليون ، الباني
اللى كانت في سنة ٥٢ ، الحكومة بتبنيها اللى في المشروعات الحكومية لا اول لها
ولا آخر ، الرأسمالية المستغلة بتنفذ وتريد أن تريح ، مش الريج الحلال اللى مفروض
انهم يكسبوه ، ولكن الريج الحرام . تبدأ على طول عملية الرشوة ، إذا كان فيه عملية
هو حايكسب فيها ١٠٠ر٠٠٠ جنييه أو ١٥٠ر٠٠٠ جنييه ما عندوش مانع يدفع ٢٠ر٠٠٠
جنييه أو ٢٥ر٠٠٠ جنييه علشان يأخذ هذه العملية . حصلت عمليات . بعض الناس
رفضوا آلات من انتاج مصانعنا لأنها غير مطابقة للمواصفات وأخذوا آلات جيه
من الخارج دفعين فيها عملة صعبة احنا في أشد الحاجة إليها من عند جورج فاهوم .
جورج فاهوم مديهم رشوة . وصل الأمر إلى حد التخريب ، وصل الأمر إلى أن
المقاولات ترشي والمقاولين يرشوا وبقوا اللى يشتغلوا في التجارة يرشوا في التوريد
يرشوا ، في التصدير يرشوا ، أو في الاستيراد يرشوا ، ليه ؟ لأنه حايحقق أرباح ،
وعايز يحقق أرباح . بالنسبة لى كان عندي فرصة لأنى أمسكت حادثة وأمشى وراها
وكل حادثة عايزه شهر أو شهرين والخمسين حادثة عايزين لهم ١٠٠ شهر إمسك ناس
وأنحبس ناس ، أنحبس وكيل وزارة الإصلاح الزراعى وموجود في السجن المهندس
اللى معاه ، اتنى بياخذ ٢٪ واللى بياخذ ١٪ .

مشى احنا بس المجتمع الوحيد اللى فيه ناس يتصور لها نفسها انها تأخذ رشوة
أو تخون الأمانة ، في كل مجتمعات الدنيا ، ومنذ قامت الخليقة فيه الفاسد والطيب ،
ولكن احنا علينا ان احنا نوضح النظام اللى يمنع هذا ونوضح الأسس اللى تقضى
على هذا الكلام قضاء كاملا .

حانحل إزاي ؟ بالرقابة الإدارية بنحل إزاي ، بالتيابة الإدارية ، مفيش قاعدة ،
لأنها عمليات لا أول لها ولا آخر . فيه عملية ظهرت ، فيه الرأسمالية المستغلة موجودة
في البلد ، فيه مشروعات كثيرة بتقوم بيها الحكومة ، هم عايزين يأخذوا هذه

المشروعات والنفوس الضعيفة موجودة في كل مكان . وبشكل بسيطة يستطيعون
يواصلوا للنفوس الضعيفة ، يبعث الهدايا أو بالرشوة .

عمليات الفساد :

إذن كان لا بد من حل جذري للقضاء على هذا .

فيه الناس طبعا الى انحرقوا أيضا ، الناس الى قالوا انهم وطنيين ، الى فتحوا
مكاتب الاستيراد والتصدير بعد كده ، والى ابتدأوا يستوردوا فحم يستوردوا سكر ،
كنا بنستورد ٢٠.٠٠٠ طن فحم ، أو ١٠.٠٠٠ طن سكر ، وياخد في طن الفحم
جنيه يعنى بيطلع بمشرين ألف جنيه . ليه ؟ . هو كانت ما هيته ايه ، ما هيته
٧٠ جنيه ، يبقى فيه انحراف بتقايله في مجتمعنا .

إزاي بنحل هذا ؟ .. بنقضى على كل هذه العمليات ، الى بيدوروا لهم على
حد من الأقارب أو حد من المعارف عشان يفتحوا لهم مكاتب تصدير . عمليات الى
أنا شفها في آخر سنة ٦٠ ، كانت عمليات تدل على أن الرجعية والرأسمالية المستغلة
بتدفع بكل قوتها لتقضى على كل معنى من المعاني التي تنادى بها . وأنا وجدت
نفسى عاجز أن أقابل هذا الهجوم بأى طريقة من الطرق المعروفة ، عارف لكن
عاجز .. لأن حايروح النياية ، يروح النياية بيطلعوا بكفالة عشرة جنيه . بيوضع
في الاعتقال بعد كده ، طيب وبمدين ؟ .. العملية طبعا الى بيثبت عليه في النياية أهو
يروح ، لكن العمليات دي أثباتها خصوصا عمليات الإفساد بالذات ، صعبة .

الرأسمالية تتسلل .

في سنة ٦٠ أنا كنت أشعر ان احنا يمكن الدفع الثورى غير قائم ، الثورة
أبدت تعثر ، للرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ ، وبدأت تهرب وتتسلل إلى الصف
والأمثلة كانت أدامى واضحة ، وكانت أدامى باينة ، كان الخطر في ايه ؟ .. الرأسمالية
المستغلة والرجعية توشك أن تجند الثورة الوطنية ، أو تلم الثورة الوطنية لحسابها
الخاص . وكنا بتقابل ده هنا طبعا في مصر ، وكنا متميزين في ايه الى بنعمله ، لأنه
كان عندنا في مصر غير الظروف الى كنا فيها في سوريا . واحنا أجلتنا حاجات

شركة بالنسبة لمصر . لأننا كنا بنقول ايه تأثير ده بالنسبة لسوريا ، وكنا بنعطل الاجراءات الى ممكن تتخذ ولكن كنا في نفس الوقت بنجد أن الرجعية هنا بتسلل وبتبدأ تأخذ مراكز على درجة كبيرة من الخطورة .

يعني تقريبا أنا في يوم من الأيام قلت ان الرجعية والرأسمالية المستغلة بدأت تحبط الثورة والثورة التي قامت سنة ٥٢ ضاعت والأمر بهذا الشكل موثى ممكن أنها تمشى .

بنبص في الاتحاد القومى بنلاقى الرجعية هي المتصدرة الاتحاد القومى .. بنبص في التجارة نجد الرجعية متصدرة في التجارة .. بنبص في الأرباح .. السنة التي قاتت .. أنا قبل يوليو طلبت الناس الى أرباحهم بتزيد عن عشرة آلاف جنيه .. السنة التي قاتت والسنة التي قبلها وجدت ان الى أرباحهم بتزيد عن عشرة آلاف جنيه تضاعف في سنة واحدة .

طبعا كل واحد يمكن كان متابع الظروف الاجتماعية والوضع الاجتماعى في مصر بلدنا .. كان يقدر يشوف هذه الأمور ويشوف الأرباح الخيالية التي كان مستلف ثلاثة مليون جنيه أو عليه دين للحكومة وثلاثة مليون جنيه سدّدوا في سنتين . سدّدوا إزاي في سنتين لما هو ما كانش عنده فلوس .. قطعاً موثى معقول دفع ضرائب .. موثى معقول حصل على هذه الأموال بطريق شريف لأنه إذا كان عنده ثلاثة مليون أرباح علشان يسدّد منها أو حاجات بهذا الشكل وفقا لقانون ضرائب هذه الأرباح لازم يعمود منها جزء كبير جداً للحكومة ..

ترجع طبعا للدقار ماتعرفش .

إذن في سنة ٦٠ كان من الواضح ان الثورة التي قامت سنة ٥٢ . الثورة الوطنية التي قامت سنة ٥٢ على أن تكون ثورة سياسية وعلى أن تكون ثورة اجتماعية خلصت دورها في الناحية السياسية ولم تستطع ان تندفع في دورها في الناحية الاجتماعية .

طبعا فيه أسباب كثيرة لهذا ومبررات كثيرة لهذا ولكنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنع الدفع الثوري لوضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ .

البلد يملكها ٥٠٪ .

فيه ناس كثير النهارده بعد القوائم اللي انتشرت في الجرائد بيتولوا . . الله . .
أمال كانوا ساكتين ليه من سنة ١٩٥٢ .

طبعا سنة ٥٢ كنا بتواجه الثورة السياسية كان فيه ٨٠ ألف عسكري انجليزى
.. طلموا سنة ٥٦ في شهر يونيو .. رجعوا تانى في شهر نوفمبر .. طلموا تانى في شهر
ديسمبر سنة ٥٧ .. بدأوا بعد كده حصار اقتصادى سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٨ .

بعد كده دخلنا على الوحدة مع سوريا .

بدأنا نتمتر .. بدأنا نجابه موقف غير الموقف اللي كنا فيه . . البلد مين اللي
كان يملكها اللي يقرأ القوائم اللي طلعت دى يجد ان البلد من ملك أبنائها بأى
حال من الأحوال .. البلد ملك لفئة قليلة .. لا يمثلوا أكثر من خمسة في المائة والباقي
.. هم يشتغلوا علشان يحققوا أرباح لهذه الفئة القليلة .

سيطرة رأس المال .

في سنة ٦٠ أنا كنت تملى أتكم وأقول سيطرة رأس المال على الحكم . .
سنة ٦٠ أنا ابتديت أشعر بالخوف أو بالخطر من سيطرة رأس المال على الحكم ،
.. زى ما قلت لكم موش معنى سيطرة رأس المال على الحكم انه بيعجوا الرأسماليين
والليونيترات ويكونوا وزارة بأى حال من الأحوال .. لا .. ولكن كان زمان
يروحو للوزراء .. معروف ان لما تعين الوزارة ده من شركة فلان وده من شركة
علان ابتدأوا دلوقت ينفذوا إلى كبار الموظفين .

القضية اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير بقت تبين فعلا ان فيه خطورة من
سيطرة رأس المال على الحكم . إذن كان وكيل وزارة أصله أستاذ أو أستاذ مساعد
في الجامعة جه وتولى مسئولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قيل إنه يأخذ رشوة ما بقى
وكيل وزارة .. يبقى الواحد ساعات يشعر بنوع من القلق والخوف على مصيرنا
إذا الناس مشيوا بهذا الشكل ، يبقى ده نوع من سيطرة رأس المال على الحكم لأن
رد انتاج مصانعنا والحصول على انتاج المصانع الخارجية دغم أننا في حاجة إلى كل

مليم من العملة الصعبة ده أيضا بيمثل ان هناك خطر كبير لأن رأس المال يريد أن يسيطر على الحكم وينفذ موش قادر يسيطر من فوق أهو يبيجي يسيطر من أى حلقة من الحلقات بيحدها ضميعة .. بيدخل علشان يسيطر وينفذ أغراضه .

محاورة استغلال الثورة .

لما كانوا زمان بيرتبوا الوزارات وكان رئيس الوزارة أو الوزير هو الشخص اللى بيحقق لهم أهدافهم ويحقق لهم أغراضهم موش قادرين النهارده يؤلفوا الوزارات يبقى يتعاونوا مع بعض أفراد الجهاز الحاكم .

إذن حاولت الرجعية أن تستغل الثورة لحسابها رفعت شعارات الاشتراكية .. طالما كانت هذه الشعارات غير مطبقة .

طبعاً كان لابد للثورة أن تأخذ طريقها ولا بد للثورة الاجتماعية أن تأخذ طريقها .

من الواضح لينا إيه هوه هدف الثورة الاجتماعية .. هدف الثورة الاجتماعية شىء واضح .. تحرير الشعب .. لبناء الوطن تحرير الشعب من الاستغلال .

وناس كثير بيتقولوا ما عندناش نظرية .. بدنا والله تقولوا لنا نظرية .. فين النظرية اللى إحنا ماشيين عليها ؟ ..

بتقولوا اشتراكية ديموقراطية تعاونية .. إيه هيه النظرية ؟ إيه هيه حدود النظرية ؟

أنا بأسأل إيه هيه أهداف النظرية ؟ أنا بأقول إنى أنا ما كانش مطلوب منى فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع يوم ٢٣ يوليو ومعايا كتاب مطبوع وأقول إن هذا الكتاب هو نظرية .. مستحيل .. لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو لأن ما كناش نعمل عمليتين مع بعض اللى بيتقولوا إيه هيه النظرية .. يبعثوها قوى ويصعبوها خالص يعنى دى عملية تعذيب .. تعذيب .

ربنا إيدانا مثل فى هذا ، علشان نطبقه فى الحياة .

في الإسلام كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومتجلا ويقولوا
آدى النظرية آدى القرآن آدى العقيدة . . ما عملش كده . . له معمولش كده . .
علشان بدينا في حياتنا عبرة لينا وعظة لينا .

خطوة وراء خطوة .

ابتدأ الإسلام ، أشهد ألا إله إلا الله وأن سيدنا محمدا رسول الله . . إبتدأ
الإسلام بهذا . . جلتين ما بدأش أبداً بكل ما هو موجود في القرآن ثم بدأ بعد
هذا أيضاً في الإسلام بدينا عبر وعظة في حياتنا . . في الأول عن الحجر قال بالنسبة
للسؤال عن الحجر . . الحجر فيها إثم وفيها نفع ولكن إنعها أكثر من نفعها . .
يعنى مسموح بها .

بعد كده قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى معنى كده أن طول النهار
ما حدثش يشرب الحجر ولكن بعد صلاة العشاء بيتقربوا يشربوها بعد كده حرمت
وقال إنما الحجر واليسر والانصاب والازلام . . إلى آخر الآية رجس من عمل
الشیطان فاجتنبوه . .

حرم تحريم قاطع . . طيب ليه ما قالش الآية الأخيرة من الأول . . وأباح في
الأول . . أباح هذا . . أباح وقال فيها فائدة . . فيها نفع وفيها ضرر . . ولكن
ضررها أكثر من نفعها إدانا في هذا طريقة للعمل . . إدانا في هذا دليل للعمل . .
إدانا هذا وسيلة للعمل وإذا الناس فرصة أيضاً ليقنعوا خطوة وراء خطوة . . وراء
خطوة . . وراء خطوة . . مرحلة وراء مرحلة لغاية ما جه الآخر وحرم . . فعلا كانت
الناس مقتنعة بالتحريم .

٢٣ سنة لغاية ما نزل القرآن وتم نزول القرآن . . ليه ربنا عمل كده . .
حتى يعطينا الفرصة والدليل أو الوسيلة التي تقدر نعمل بها في حياتنا وفي
دنيانا . .

في جميع الديانات مشيت الأمور بهذا الشكل . . ما فيش نبي نزل عليه كل شيء
مرة واحدة ، باستمرار خطوة وراء خطوة . . وراء خطوة .

إذن إحصا لا نيجى نعمل لازم نمشى بهذا الشكل لازم نأخذ فى عملنا هذه الطريقة فى التفكير يوم ٢٣ يوليو الكلام اللى باتكلمه النهارده لو أنا كنت قعدت معكم يوم ٢٣ يوليو ما كنتش أعرف أتكلمه لأنى ما كنتش مشيت فى تجربة العشر سنين اللى أنا أتوجدت فيها فى العشر سنين . . اللى فانت وكنت أقعد يوم ٢٣ يوليو بتقولوا عاوزين محاضرة فى التكتيك أقول لكم محاضرة فى التكتيك . . أو فى أى موضوع عسكرى . . تقولوا لى اتكلم فى الثورة فى العمليات إالى إحصا بنتكلم فيها النهارده ، كان طبعا موضوع يبقى من الصعب عليه قوى انى أنا أتكلم فيه .

مبادئ الثورة الستة .

واكن عندنا المبادئ الستة . . المبادئ الستة . . أما بنفسرها بنجد فيها كل حاجة القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار . . القضاء على الاقطاع . . القضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . . إقامة عدالة اجتماعية . . إقامة جيش وطنى قوى . . إقامة حياة سليمة ديمقراطية .

كل شىء بيدخل ضمن هذه المبادئ الستة . . هذه المبادئ الستة لو فسلناها وفسرناها بنبص نلاقىها بتدينا النظرية .

واحنا ظروفنا جت . . إن التطبيق الثورى . . تطبيقنا الثورى يمكن سابق النظرية وبعدين ايه النظرية ؟ . . النظرية هى دليل العمل .

بعدين عن أى شىء بتيجى النظرية ؟ . . عن دراسة المشاكل ولكن أنا فى رأى اللى بيقدوا يقولوا إنه ما فيش نظرية عاوزين نعرف النظرية هم بيحطوا لنا . . عاوزين يحطوا لنا عقد وبس بأى وسيلة من الوسائل وبأى شكل من الأشكال . .

نحل العقدى إزاي . .

يقولوا لنا حلوها إنتو بيقى . . تكلم أى واحد يقول لك ما فيش نظرية . . ايه النظرية . . حددلى النهارده ح تقف فىن أنا ما أقدرش أنى أحدد أنا حاقف

فين ، الشعب هو الذى يحدد حاقف فين ايه الى حيخجلنى أو أبه الى حيمكنى من أن نحدد بالنسبة ليه أنا . .

أنا معنى لن أستطيع أن أقف إلا إذا انتهى استغلال الإنسان للإنسان وكل واحد أصبح يشعر ان فيه فرصة متكافئة مع الآخر . . ده شهورى وده إحساسى وده أملى من يوم ما كنت طالب ومن يوم ما كنت باطلع فى الشوارع فى هذه البلد وباعتبر أن ده يمكن كان إحساس وأمل كل واحد فيكم فى كل ظرف من الظروف وكان بالنسبة لى ييمتبر معنى يمكن ساعات الواحد يحلم أحلام بفضة ويشعريه فى الخيال بنعمل محاولة إن شاء الله فى المؤتمر بعد ما تخلصوا شغلكم ويتكون المؤتمر بنحاول تقدم مشروع للميثاق الوطنى يبقى هو دليلا للعمل بعد كده كل سنة بنغير لأن النظرية أو ميثاق العمل الوطنى لن يكون إلا نتيجة لدراسة مشا كل المجتمع أى واحد يقول إن مشا كل المجتمع فى بلدنا درست دراسة كاملة ثم وضعت لها الحلول يبقى معنى مبالغ جداً .

مشروع للميثاق الوطنى .

مشا كل المجتمع لم تدرس حتى الآن دراسة كاملة . . وأنا برضه حاقدم الميثاق فى المؤتمر وباقول أن الميثاق حايقتقدم للمؤتمر ومشاكلنا لم تدرس وعشر سنين المشاكل الموجودة عندنا لم تدرس . الحلول لهذه المشاكل لم توضع . . ولكن واجبنا رغم هذا ان احنا باستمرار بنوضع حلول . .

بتقدم الميثاق . . بتقدم البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية من دراسة المشاكل . . هل هذه الدراسة حاتكون مستوفاة مائة فى المائة هل هذه الدراسة حاتكون كاملة ؟ .

ما أقدرش أقول أبدا ان الدراسة كاملة أو الدراسة مستوفاة لأنى أنا النهارده طالب رأس المار الأجنبى الى مستثمر فى مصر من أول الثورة بقى لى ٣ أيام . . ماهماش عارفين يجيبوا رأس المال المستثمر الأجنبى من أول الثورة من سنة ١٩٥٢ لغاية النهارده . . ولسه لازالت عندنا أجهزة . . فيه أجهزة معنى يجب تكون مستعدة تمام الا استعداد وفيها خلل موش عاوز كنت اتصور أن الحكومة بقت ممكنه (١ . ش)

أو يشتغل بالديزل أو يشتغل بالكهربة وموش حاشتمطل . . أبدا لسه ماوصلنا لهذا الكلام لسه فيه خال . . في نواحى مختلفة في الأجهزة الى احنا بنشتغل فيها وده حتمرض ليه النهارده وتعرض ليه أيضا في المؤتمر .

الثورة الثقافية

وبالنسبة برضه باقول إن الثورة الثقافية مهمة جدا فيه عدد كبير منكم هنا من اساتذة الجامعة فيه عدد كبير يستطيع أنه ينقل هذا ، ثم في النقابات وفي كل النواحى ، الثورة الثقافية هي أساس الثورة السياسية وأساس الثورة الاجتماعية .

إذا كنت أنا باقعد هنا باقول إن فيه ثورة اجتماعية وأن احنا مايزن نعمل ثورة اجتماعية وبتيجوا في كلية الحقوق بتدرسوا الاقتصاد السياسى لغاية آدم سميت وأن المرض والطلب والكلام ده هو أحسن كلام بالدنيا وأن نظرية كذا كذا يبقى هوه ده الشئ المثالى يطلعوا الناس يبصروا لنا هو كده ويستغربوا ويقولوا الله الكلام الى احنا انعملناه في كلية الحقوق غير الكلام الى هو بيطبق هنا . . أنا بقول لأ العملية مش نظرية عرض وطلب احنا داخلين في نظام جديد لازم علشان تبقى فيه ثورة ثقافية لازم احنا نؤلف .

كام واحد ألف كتاب اقتصاد عن بلدنا . . موش اقتباس طبعا من بلد تانية . . فيه كام واحد ، فيه مين ألف كتاب اقتصاد عن الاقتصاد الى احنا بنقوله النهارده وهذا ممكن . أظن أننا نؤلف هذا الكتاب أن احنا عملنا نظرية . . لكن أما نجيب عن الأنظمة الاقتصادية المعروفة الأنظمة الاقتصادية المقارنة والأنظمة الاقتصادية المعاصرة . . آلاف الكتب موجودة . . ماقدرش نقول أن احنا عملنا نظرية وباجمال عبد الناصر أعمل لنا نظرية أنا لن أستطيع أن أعمل نظرية اتقوا الى عليكم نعملوا نظرية . . المثقفين هم الى عليهم يعملوا النظرية يوم ما الاق أن فيه كتاب اقتصاد طالم عن أيه الاقتصاد بقاعنا . . وإيه التجربة بقاعتنا . . أو أيه الى يجب أنه يحصل فيها يشمر أن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية . . وأن احنا فعلا ابتدينا نرسم . . ويوم ما الاق كتاب الاقتصاد هو عبارة عن تكرار لى كنا بنأخذ في كلية الحقوق سنة ٣٦ . . الواحد بيصاب بخيبة أمل لا أولها ولا آخر .

أن احنا فعلا اتغيرنا .. فى التجربة .. اتغيرنا فى الممارسة .. بعمل التجربة
بقاعتنا .. انتم عليكم تعملوا الاقتصاد بقاعتنا .. إذن الثورة الثقافية هى أساس الثورة
السياسية وأساس للثورة الاجتماعية .

التطبيق سابق للنظرية

إذا كنت أخذت الاقتصاد كمثل فيه أمثلة كثيرة ، فيه الدستورى فيه كتاب
الدستورى وتلاقيه برضه زى كتاب الدستور الى كان بيديه وايت ابراهيم سنة ٥٦
أو فلان الفلانى سنة كذا ييبقى على طول احنا ما امحركناش .. بتطلبوا متنا
المستحيل وانتم كل واحد فيكم يقدر فى مجاله يعمل الثورة : النظرية مش حتبقي
كتاب منزل .. النظرية حتبقي مجموعة هذه الكتب ومجموعة هذه الابحاث
الى كل واحد فيكم يقدر فى جهده وفى حيزه الخاص المحدد له أنه يشتغل فيه .

وبالنسبة للناحية الدستورية فيه طبعا خلاقات .. بالنسبة للنظام الشيوعى فيه
شئ دستورى بالنسبة للنظام الغربى فيه شئ دستورى .. بالنسبة للكتب الى
بتدرس فى جامعة لندن وجامعة باريس طارفين هما بيقلوا إيه فى هذه الكتب علشان
طبعا يحسنوا الانظمة بقاعتهم .

طب بالنسبة لنظامنا وبرضه بنقول نظامنا إيه ونقول عيوبه إيه وحسناته إيه
وأنا معنديش مانع كل واحد بقول عيوب العملية وحسناتها إيه واقتراحاته إيه ..
لأن احنا لازلنا نسير فى تجربة واحنا بالنسبة لثورتنا أساسها التطبيق سابق النظرية ..
فاذا ادبقونا النظرية علشان تمشى مع التطبيق وطبعا أنا مش بأقوله لكم بس ..
بأقوله لكل الناس الى الناس سمعنا دلوقتى والى حيقروا هذا الكلام ييبقوا فعلا
كل واحد يشتغل فى ميدانه عمل هام جدا .

تظافر الفرص

إيه هدف الثورة الاجتماعية .. زى ماقلنا تحرير الشعب تكافؤ الفرصة .. تحرير
الشعب من الاستغلال .. هل ممكن أن احنا نوجد تحرير للشعب .. وتكافؤ الفرصة
بأن أنا أقعد أخطب وأقول أن احنا عايزين الحرية للشعب وفرص متكافئة وبس :

مش ممكن . . مش ممكن أبداً مستحيل . . ليه . . لأن احنا انمخلقنا وورثنا نظام فلان الفلاني اتولد في البيت الفلاني ورث ألف فدان أو عشرة آلاف فدان وألف جنيه أو عشرة آلاف جنيه الثاني اتولد في بيت آخر ورث الفقر وورث الغلب وورث المصائب والبلاوى والميا .

طيب ما هو تكافؤ القمص . ازاي واحد ورث السلطان والسلطة والثاني ورث البلاء .

طبعاً دا نتيجة تطور المجتمع من آلاف السنين ابن الخولى يطلع فلاح وابن الإقطاعى وابن الباشا يطلع سمادة البية . طيب فين تكافؤ القمص بين ابن الخولى وبين ابن الباشا . . مفيش موش ممكن . . يبنى ورثنا هذا الأساس . . انمخلقنا كده . . المجتمع طلعتنا فيه كده . . الحياة قفنا فيها . . طيب ليه ابن الباشا يروح للدكتور ولية ابن الخولى ما يشفهوش الدكتور . . ليه ده إذا عاز البنسلين بيلقاه والثاني لا . . هل دى عدالة ؟ . . هل دى شريعة الله ؟ . . فى رأيي إذا أردنا احنا نعمل مساواة اجتماعية لازم كل واحد نديله فرصة متكافئة . . فرص متكافئة إنه يتعلم . . فرصة متكافئة و إنه يشتغل . . فرص متكافئة و إنه يتعلم . . فرص متكافئة و إنه يمش بعد كده . . فيه ناس مجدين حسب الجد وحسب جدم يتطوروا وفيه ناس غير مجدين طبعاً بياخدوا نصيبهم لكن تكافؤ القمص يجب أن يبدأ بعملية جذرية منقדרش نقول مايزين تكافؤ فرص فى خطبة أو كلمة لأن نبقى بنضحك على عقولنا . .

علينا واجب للفرعيين

ما اقدرش أقول أنا بقيت رئيس جمهورية وأولادى حقهم يطلخوا أولاد رئيس الجمهورية والكلام ده أنساه . . مش ممكن لأننى أنا بقيت رئيس جمهورية عشان هذه المبادئ عشان آمنت بهذه المبادئ وعشان ثرنا سنة ٥٢ ونعتبر أن ده أيضاً ينطبق عليكم وعلى جميع المعلمين الى وجدوا الفرصة إنهم يعملوا ، جميع المعلمين الى جم من القرية والى جم من الريف مش بس بنى مصر . . كل معلمين جم من القرية ومن الريف

عارفين نعيش حد ملهوش قرايب يشقنلوا من القرية مفيش حد ملهوش قرايب
فلاحين . مفيش حد ملهوش قرايب محتاجين . مفيش حد ملهوش قرايب النهارده
يعني يمكن تلاق الحياة تخليه ينسى لكن احنا كلنا علينا واجب بالنسبة لهؤلاء الناس
إن ده المجتمع . ده يمثل الشعب في مجموعه .. كل واحد عليه واجب بالنسبة لنفسه
وعليه واجب بالنسبة للآخرين .

دى الثورة اللي قالوا عليها بتخوف ، بتمنع رأس المال الأجنبي هل الثورة
الاجتماعية بتمنع رأس المال الأجنبي ؟ .. نسبة رأس المال الأجنبي الى صرف من
رأس المال الأجنبي من أول يوم في الثورة يقولوا لا .. تعمل الشيء الفلاني لا ..
دول فنيين .. جه رأس المال الأجنبي حاول يكش .. تعمل الشيء الفلاني ده ..
لأ دا رأس المال جبان .. هم بدوا يلبشونا من أول يوم ما بقى الواحد عارف يشغل
أبدأ بأى وسيلة من الوسائل ..

مرافقة المال الأجنبي

وأنا جيت في يوم من الأيام قررت أن أقرأ اقتصاد وأفضل كل ليلة أقرأ أربع
ساعات أو خمس ساعات اقتصاد علشان أعرف كل العمليات بالتفصيل يعني ما بقاش
أقبل الكلام ده كلام قطعي وآخذ بس برأى الفنيين وأقول أبوه وحاضر وطيب .

نعمل قوانين لتشجيع رأس المال الأجنبي سنة ٥٢ بنعمل قوانين .. بنديهم
إيه تعرفوا رأس المال الأجنبي اللي دخل مصر للاستثمار من سنة ٥٢ لنهاية ٦١ قد إيه
ثمانية مليون جنيه يمكن ثمانية مليون وسبعة من عشرة .. منه للاستثمار في البترول
خمس مليون واثنين من عشرة .. ده كل رأس المال الأجنبي .. فصرنا نحابل فيه
ونسافر فيه ونطبطب عليه .. نقول لهم تماالوا طيب حنعمل لكم قانون .. ده في
سنة ٥٣ و٥٤ بعد كده أنا قلت مش عايز رأس مال أجنبي خالص يدخل للاستثمار لأنى
حسبت إن احنا بنأخذ في هذه الأور خازوق كبير جدا لأنه هو بيدخل بيحجب عشرة
آلاف أو عشرين ألف جنيه ويعمل مصنع وبمدين بيحول كل سنة إلى الأبد أرباح
يعني بياخذ العشرة آلاف جنيه أو العشرين ألف جنيه أو الثلاثين ألف جنيه بياخدم

في خمس سنين وبعدين كل سنة متروض وفقاً لهذا القانون أننى أحول له أرباحه إلى الخارج بالعملة الصعبة إذن بنى كتب علينا إن احنا ناخذ من عرقنا واحنا في حاجة إلى كل نأج هذا العرق ونحوه للخارج ولذلك أنا أعلنت بعد كده إننى ضد أى استثمار لرأس مال أجنبي إلا إذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك واللى على أساسه يمكن وافقنا على استثمار رأس مال أجنبي في بعض شركات الأدوية اللى عندها معامل للأبحاث . بعض الحاجات الأخرى ولكن قلنا نأخذ قروض... قروض بنسدها في عشر سنين .. اثنا عشرة سنة خمسة عشرة سنة ومخلص .

رأس المال الأجنبي يرضى أن نحوله ربح كل سنة إلا الأبد .. طبعا الخرافة اللى كانت بتقول الرجعية والأساطير عن رأس المال الأجنبي مش قائم .. بل رأس المال الأجنبي لما بييجي مبيرضاش يدخل في صناعات أساسية أو صناعات ثقيلة هو بييجي يدخل أو يقوم بصناعات علشان يحقق ربح سريع وربح عاجل ويعول هذا الربح بسرعة .. واحنا أنبجها إلى القروض وخدم فتح بلادنا لاستثمار رأس المال الأجنبي . اتكلمت في الأول أيضا على طمأنينة رأس المال الخاص ، رأس المال الخاص بيخاف ويكش وقلت لكم مفيش فائدة فكل الوسائل التي يعملها رأس المال الخاص مش ممكن يعمل صناعة حديد مش ممكن يعمل صناعات ثقيلة .. رأس المال الخاص عايز يعمل صناعات سريعة تدليه عائد سريع لكن يفكر أولا في مصلحته قبل أن يفكر في مصلحة البلد كبلد .. يفكر في ربحه ولأنه رأسمالي عايز يشتغل بالطريقة الرأسمالية .. عايز يكسب عشرة في المائة إذا كان يقدر يكسب عشرة في المائة يكسب وإذا كان ممكن يزودها إلى عشرين في المائة يزودها .. وأنا يعني بهذه المناسبة برضه مش ضد رأس المال الخاص حين يعمل ولكن أنا ضد رأس المال الخاص حين يشتغل .. فرق بين رأس المال الخاص أنه يعمل ورأس المال الخاص إنه يستعمل ويحجب الفرصه عن الآخرين ويسلبها منهم كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها ؟ .. ممكن قبل ما نسأل هذا السؤال وكان يجب قبل ما نتكلم عن الثورة الاجتماعية . وكان لا بد أن نسأل نفسنا سؤال هو احنا عايزينها تمشى رأسمالية أو اشتراكية .

والإجابة طبعا ببساطة لأن الرأسمالية على الطريقة القديمة أصبحت مستحيلة
والرأسمالية حتى على الطريقة الميعة أصبحت مستحيلة وأن البلاد فعلا بدأت في التحول
الاشتراكي الى هو يقصد به المدالة فده موضوع طبعا أصبح مش موضوع نقاش
مفروغ منه .. ولكن حنطبه إزاي حنسير فيه إزاي ده إالى إحنا حنكلم فيه .
في المؤتمر حنكلم فيه وحنبحثه .. كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها .
وبرضه بدى أقول الثورة الاجتماعية . وأنا مصمم على كلمة الثورة مش المدالة
الاجتماعية .. وكيف يمكن أن تحقق الرحومنها .. في رأيي إني إحنا منقدرش نحقق
ده بالأوامر وليس سواء في هذه الأوامر الإدارية أو التشريعات أو اللوائح إالى
بيظلموها أو المذكرات والكلام إالى طرفينه . وسيلة واحدة تمكن الثورة الاجتماعية
من أن تباشر مهمتها وتباشر تأثيرها وهى الحرية الكاملة للشعب . الديمقراطية
الكاملة للشعب لأننا نحن نريد أن نعمل الثورة الاجتماعية دى مش عشان إحنا يمكن
إحنا في مستوى اجتماعي يعتبر أعلى من المتوسط .. إحنا عايزين ثورة اجتماعية ..
فالشعب صاحب الصلحة الأسيلة في الثورة الاجتماعية لا بد إذن أن تكون له الحرية
الكاملة والديمقراطية الكاملة حتى تنجح هذه الثورة الاجتماعية .. بدون الحرية
وبدون الديمقراطية للشعب ، نبص نلاق نفسنا انفصلنا وانزلنا والشعب في وادى
وإسنا في وادى .. الشعب له مشاكل ونحن لا نعرف هذه المشاكل .. بنحل في
طلاسم وسنمقد في نظريات بس ده شيء وإلى هو مطلوب حله شيء آخر . هو إالى
مش المطلوب ان الواحد يقصد يحل أى مشكلة .. المطلوب الواحد يقصد يحل المشاكل
إلى بتجابه الناس .. مشا كل الجماهير .. يجب حلها ..

عقبات موروثة

طبعا لما نقول عايزين ندى الشعب كل الديمقراطية . ولما نقول عايزين ندى
الشعب الحرية على طول بيخطر في بالنا شيء .. إيه العقبات إالى على الطريق .
قطعا فيه عقبات منقدرش نقول إيه مفيش عقبات بسبب أننا نحن ورثنا مجتمع ..
هذا المجتمع كان فيه الخير كله للأمية والشعب محروم من كل شيء .. الاستغلال
بكل معانيه سواء في هذا الاستغلال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ..

الإقطاع . الاحتكار طبياً .. رأس المال المستقل .. الرجعية عندم الفرصة ..
فرص الفلوس .. الفلوس بالنسبة لهم السلاح والطائرات والديابات .. الفلوس هي
الأسلحة السرية .. الأرض هي الأسلحة القوية بالنسبة له . النفوذ يمثل السلاح
يمثل القوة .. لا تنس مهما قلنا ومهما حاولنا أو حاولوا أن يقولوا أنه لا يوجد
صراع طبقى . لافيه صراع طبقى فى كل حته صراع طبقى فى كل مكان فيه صراع بين
الشخص الى شايف أن عمله يروح بأجر محدود ويطلب أه يأخذ حقه . فيه
صراع بين الى ورثوا الفلوس والى ورثوا ملاعق الذهب والى ورثوا الجهل والفقر
والقتل .. مهما غمضنا عيننا هذا الصراع موجود .. وبمدين بدى أقول أن الصراع على
لما تفكر فيه يتبها لنا من الطبقة المحرومة أبدا .. والصراع أيضاً من الطبقة الرجعية
علشان تستطيع أن تتحكم .. مش تبعى من الطبقة المنوبة على أسرها .. صراع
من هنا ومن هنا .. كل واحد عنده أسلحة .. طبياً الطبقة الرجعية الرأسمالية
المستغلة أو الإقطاعية عندها أسلحة قوية تمكنها من هذا الصراع وفيها كل الوسائل
الى تمكنها من أنها تنجح ..

لما نقول هايزين ندى الحرية الكاملة للشعب وهايزين ندى الديمقراطية كاملة
للشعب على طول .. تفكر فى العقبات .. ايه العقبات .. الشعب غرر به فى الماضى ..
الانقطاع غرر به مش كانوا يياخدوا الفلاحين فى الوارى ويودوم يصوتوا ويدولوا كل
الأصوات مين هم الشعب .. كان الفلاح الى ميدش صوته يطردوه هو وعائلته بره القرية
وبره البلد .. إذن نطلع بمدكده نقول هايزين ندى الحرية للشعب .. ندى الديمقراطية
للشعب .. لازم نسأل نفسنا سؤال .. من هو الشعب .. مين هم الشعب الى إحنا
حنديهم الحرية كاملة والديمقراطية كاملة .

مرحلة بناء الاشتراكية

مين هو الشعب الى بنتكلم من أجله والى بتعمل من أجله والى من أجله بنقول
إن إحنا هايزين مجتمع متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى
علشان نعطي الحرية للجماهير بلا قيد ولا شرط علشان ندى الديمقراطية للجماهير
بلا قيد ولا شرط .. لا بد لنا أن نحدد من هم الشعب مين هم الى هايزين هذه الثورة

الاجتماعية ، الى عايزين الثورة الاجتماعية مين هم دول الشعب طبعا فيه تناقض واضح بين الشعب الى عايز الثورة الاجتماعية وعايز مجتمع مقحر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى وبين الأملية الى عايزة مجتمع فيه استقلال سياسى وفيه استقلال اقتصادى وفيه استقلال اجتماعى ، فيه تناقض واضح . طبعا كلمة الشعب بتختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم .. النهارده فى ثودتنا الاجتماعية بنستطيع إن إحنا نحدد الشعب زى ثورتنا السياسية ماحدثت الشعب هو كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية . الشعب هو كل واحد وقف من أجل تحقيق المبدأ الأول للثورة .

انتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ولو أنه قطما فيه ترابط كبير بين المرحلة السياسية والمرحلة الاجتماعية ، المرحلة الحالية مرحلة بناء الاشتراكية الشعب يشمل جميع الطبقات التى تساند البناء الاشتراكي وتساهم فيه .. إذا هم دول الى نديهم الحرية الكاملة أو الديمقراطية الكاملة . بعد كده الباقى .. الناس الى هم ضد العدالة الاجتماعية وضد الثورة الاجتماعية .. الناس الى هم ضد التحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى الناس الى هم يهدفوا دائما إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى دول إيه .. الناس الى عايزين السلطة عشان يحكموا أو الناس الى بيمثلوا الطبقة التى باشرت النفوذ فى الماضى ويمثلوا الأقلية .. هل هم الشعب .

الشعب وأعداء الشعب

فى رأي أنهم لا يمثلوا الشعب ولكن يمثلوا شىء آخر .. من صراعنا ضد الاستعمار كان الشعب يكافح الاستعمار وأعوانه من الخونة .. وقتلنا كده . القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .. أول مبدأ من أهداف أو أول هدف من أهداف الثورة وحددناها بدون لف ولا دوران ، الاستعمار أعوانه وقتلنا إذا لم نقض على أعوان الاستعمار لن نقضى على الاستعمار لأن الاستعمار بيرتكز على أعوانه .

النهارده لازم نكون واضحين بدون لف وبدون دوران .. الشعب هو الاشتراكية .. تساند الثورة الاشتراكية وتساند البناء الاشتراكي هى بتساند

الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي . . إذن لا ينبغي النهارد بنقول كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب ولازم أحد وأفرز وأفصل وأخصها . . هي قوى الشعب العامة . . إيه هو الشعب . . مين هو الشعب الى الثورة الاجتماعية بتعمل من أجله ومين هم أعداء الشعب أعداء الشعب هم جميع القوى الاجتماعية والجماعات التي تناهض هذه الثورة الاشتراكية والاجتماعية والي هدفها طبعاً القضاء على هذا النظام الاشتراكي والعودة إلى نظام رأسمالي أو مستغل أو نظام مبني على أساس ديكتاتورية رأسمال زى ما كان موجود قبل سنة ٥٢ كان فيه برلمان وفيه قبة برلمان وفيه ديمقراطية ولكن كان هنا ظلم اجتماعي صارح وأظن كل واحد فينا يذكر هذا ويعنى هذا أنا بدى أقول هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب .

في هذه المرحلة . . حاولنا نحل بالوسائل السلمية . . حاولنا نحل في إطار من الوحدة الوطنية . . ولكن النية كانت من طرف واحد لأن هناك خلاقات أساسية وخلاقات جذرية لأن الرجعية أما بتستكين . . بتستكين حتى تجد الفرصة وتستكين لغاية الوقت المناسب وبتتزلف وتتملق علشان تحمي صوتها وتحمي نفسها . . ولكن بتستكين للوقت المناسب . . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه هل نجح ؟ الكلام اللي قلناه احنا عاوزين نحل المتناقضات في داخل إطار من الوحدة الوطنية بصورة سلمية .

لا . . ما نجحش . . من جانبنا احنا كانت نوايانا يمكن سليمة واحنا بنقول عاوزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الأصيل في الحضارة ولكن لا يمكن ان يتم عمل النية على اتمامه من جانب واحد والجانب الآخر هو بيتنهرز أو ينتظر الفرص . .

حماية العمل السلمى

علشان تكون عندنا حرية وتكون عندنا ديمقراطية لازم نحدد أعداء الشعب الرجعية بتحدد وبتوضح وبتحدد للشعب ، تعين الحدود بالطبط بين الشعب وبين أعدائه وتحقق الهدف . الهدف هو تحريد هذه الرجعية أو أعداء الشعب من أسلحتهم الغاية من هذا . إن فيه خلاف بين الشعب . . خلاف بين الشعب والرجعية . عاوزين نحل هنا الخلاف . نجرد الرجعية من أسلحتها طبعاًه أسلوب . . وهناك أساليب أخرى أيضاً ، تصل إلى المحاكمة . . وتصل إلى الحرمان وإلى فواحى كثيرة . . وهذا

نبقى حلينا هذا الخلاف الكبير بين الشعب وأعداء الشعب .. هناك وسيلة أخرى ان احنا نحمل أيضاً بالطرق السلمية ولو ان احنا حسينا أن الطرف الآخر مش مستعد يحل بالطرق السلمية .. ولكن احنا مازلنا على استعداد أيضاً ان احنا نحمل المتناقضات بالطريق السلمية ولكن لسنا على استعداد بأي حال من الأحوال ان احنا نسمح بوضع المراقيل في وجه ثورة الشعب الاجتماعية باعطاء الرجعية فرصة علشان تضرب ثورة الشعب أو تضرب ثورة الاشتراكية .. من واجبنا أن نحمل كفاح الشعب ونحمي مكاسب الشعب من واجبنا أن نحمل الدولة .. ونحمي الشعب من النشاط الهدام سواء من الخارج أو من الداخل أى من الاستعمار والرجعية المتعاونة مع الاستعمار ..

من واجبنا أيضاً أننا نحمل العمل السلمي للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يشمر يعمل في البناء الاشتراكي ويبني دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشمر فيها الانسان بالحرية والسعادة .

لا نريد قوة

بالاختصار يجب أن تكون سياستنا واضحة تجاه أعداء الشعب .. كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب .. من هنا نحدد موقفاً .. نعتبر دى نقطة الأساس .. إذا قلنا الحرية تبقى حرية الكلام .. حرية النقد .. حرية الاجتماع وبمدين ما نحقق .. في مناقشات كثيرة لى كنت أشعر من بعض الناس خوف .. ان قلت اللجان يقولوا اللجان أو بالنسبة لأى لجان .. اتحاد قوى يقولوا يعنى نمين جزء ما نتخيش .. أنا رأي أن الشعب لازم إذا عزلت الرجعية يأخذ الفرصة كاملة ويضبط ويصلح قلاطه .. واللى كان يلخبط علينا الأمور في الحقيقة و الفترة اللى قاتت أيضاً عدها هذا الفرز .. بنفرز ونحدد وبنقول هذه هي الرجعية وبمدين بنقول ان احنا الرجعيين ممكن احنا نضمها للشعب ..

يعنى احنا مش عاوزين خونه للبلاد ومش عاوزين أعداء للبلاد .. كل واحد ييسر في الطريق السليم أهلاً وسهلاً .. يرحب به ويعنى بنعمل له حفلة وبحتفل

بيهم . . كل العمليات دي احنا مش عاوزين اعذار لأن احنا أساسا كنا عابزين
نلم السكل في اطار من الوحدة الوطنية أساسا كنا عابزين نلم كل واحد ونحمل
خلافاتنا .. خلافاتنا إيه .. خلافاتنا الطبقية بنحلها بينا وبين بعض بالتراضي
بالتفاهم .. ولكن كان من المسير ان احنا نحمل هذه الخلافات بالتراضي والتفاهم
وما زال من المسير برضه لغاية دلوقت اظن أن الأرض بتأجر بسبع أمثال
الضريبة .. وفي كل حته يقولولي مابتأجرش بسبع أمثال الضريبة بالتفاهم حاتأجر
بسبع أمثال الضريبة وإذا ما اتأجرش بسبع أمثال الضريبة حانضطر نحلها بطريقة
ثانية غير التفاهم وغير التراضي .

إعادة الحقوق المسلوقة

أنا حانضطر أعمل هذا وكل واحد مسئول في هذه البلاد حانضطر بنقول الإيجارات
تبقى ثابتة بقولوا لاخلو رجل وكذا وكذا وبنقول يا جماعة تمالوا نتفاهم على الإيجارات
ما فيش .. يعملوا وسائل ثانية .. إذا التفاهم ما بنفمش نضطر نأخذ إجراءات
ثانية علشان التفاهم ما نفمش .

نقصد من هذا أن احنا أو الشعب أما بقول بهي الشعب فلبه مفتوح وصدره
مفتوح للتفاهم بالوسائل السلمية وطول عمرنا شعبنا رحيم شعبنا طيب عمره ما كان
شعب حقود أبدا .

يقولوا ان جمال عبد الناصر عنده حقد طبقي . حقد طبقي إيه . طيب أنا بقيت
رئيس جمهورية وموجود وقاعد وعندي عربية كاديلاك وكويس والحمد لله ازاي نيجي
لغاية هنا ونقول حقد طبقي أبدا ده مش حقد على طبقة معينة أنا والله ما أعرفهم
ولا شفتم ولا قدمت معاهم لكن شفت التانيين . شفت الشعب شفت العمال
الزراعيين . شفت عمال التراخيل شفت الفلاحين شفت الشعب الي طلعتنا منه
كلنا . . الشعب الي في كل حته الي شفته

العملية مش حقد طبقي على ما شفتمش . . العملية هي إعادة حقوق مسلوقة
وكان ممكن انه ينقال .. الله يعني ده الي حصل زمان إعادة الحقوق .. تنتهي ان
الواحد يعيش لنفسه بقي هو رئيس جمهورية ويأخذ يعني في أعلى المناصب هل ده هو

الفرض .. في ثورة سنة ١٩ طلموا يعيدوا حقوق الشعب المسلوبة ثم بعد كده في السكة نسيوا الشعب .. كل واحد ابتدا بدل ما برفع مستوى الشعب رفع مستوى نفسه ومستوى الشعب راح فين .. بعد كده باستمرار كان يقول افنتى بكدا وينتهى عارف الوزارة حقه ستة أشهر أو ثمانية برفع مستوى نفسه ومستوى عائلته قبل الوزارة متروح وبعد كده الكلام يبقى كلام اسطوانات وكلام انتخابات وكلنا عارفين العملية .

العملية إن احنا عايزين نعيد الحقوق المسلوبة وده هدفنا وده واجبتنا الأساسي والرئيسي واللى من أجله وجدنا في هذا العمل وأنا مبتعروش عمل .. أنا باعتيره حياة كاملة لأن الشغلة مش وظيفة بنخلص منها الساعة واحدة أو واحدة ونصف .. احنا عايشنها أربع وعشرين ساعة عمل مستمر أربع وعشرين ساعة .. إذن الصراع الطبقي موجود . العملية مش حقد طبقي .. العملية واحد محروم من حقه عايز يسترد حقه احنا كلنا مسئولين المثقفين مسئولين قبل أى واحد . المصلحين مسئولين قبل أى واحد كل واحد في رقبته اللى ما تملوش في البلد يرجع لهم حقوقهم لأنه هو وجد الفرصة أنه يتصلح والتانيين موجودوش الفرصة .. انهم يتعلموا .. كل واحد يرجع بلده يلاقى فيه زملاؤه كان بيلعب معاهم في البلد في القرية وهو أتعلم .. بقى مهندس أد الدنيا وتعين في حته كويسة واللى كان بيلعب معاه فلاح . التعليم .. كل واحد متعلم في رقبته دين لكل واحد متعلم في هذا البلد وعليه أن يرد هذا الدين ..

حل جذرى كامل .

تتكلم على الخلاقات .. تكلمنا عن الخلاقات بين الشعب وأعداء الشعب وقلنا يجب أن نحل حل جذرى وحل كامل والفرد هو الوسيلة الوحيدة .. بعدين قلت أن ناس بيقولوا ان الشعب بيحتاج إلى إرشاد ونمو . مقدروش الحكم السليم لكن زى ما قلت لكم في رأيي بترك للشعب إنه يغلط ويصالح ويغلط ويصالح حيعرف الناصحين قوى بيمرفوا من أى حته بيمرفوا كل واحد ويندى الحرية الكاملة للشعب بندى الديمقراطية الكاملة للشعب بعد عزل أعداء الشعب يبقى لازم ندى الحرية الكاملة للشعب وندى الديمقراطية الكاملة للشعب مع وجوب أن نضع في حسابنا أن هناك أيضاً خلاقات وهناك أيضاً متناقضات في داخل الشعب .. باستمرار فيه خلاقات

في داخل الشعب . . هذه الخلاقات تختلف . . الخلاقات التي بين الشعب وأعداؤه خلاقات بينه وبين بعضه زى الخلاقات التي موجوده في الميله بين الرجل وزوجته وعيلته وأولاده . . فيه خلاقات ناس يقولوا طوزين يروحوا السيما خمس مرات والثانيين الأولاد عايزين يروحوا السيما خمس مرات في الشهر . . رب الميله يقولهم لا يروحوا مرتين يبقى بيان أن فيه خلاف كل واحد يحسب الحكاية بطريقة مختلفه في الميله الواحدة فيه هذا الخلاف .

الشعب بق نفسه من باب أولى حقيق فيه خلاف ، في الميله صاحب البيت يقول بتروحوا السيما مرتين والأولاد عايزين يروحوا خمس مرات ويعدين أصحاب البيت ييدخلوا في مناقشة . . هل تصل إلى عداوة ؟ عمرها أبداً لا تصل إلى عداوة بتتحل يروحوا ثلاث مرات أو يمكن يقولوا له طيب نوفر وزوج مرة واحدة متروحش مرتين . . في داخل الشعب فيه خلاقات وفيه تناقضات ولكنها لا تصل أبداً إلى مرحلة العداوة وده التي ساعات ييخوفنا والي يسبب عندنا نوع من القلق وبعض الناس ييمتبروا أن لا بد من شيء من التوصية ولا بد من الارشاد أو التدخل في كل حته تناقض مصالح . . تعال في القرية . . التاجر الصغير، الفلاح ، العامل الزراعى الثلاثة ييدخلوا ضمن تعريف الشعب لكن بين الثلاثة فيه تناقض كل مصلحته متضاربة مع مصلحة الآخر . . ولكن لا يصل هذا التضارب إلى درجة الخصومة العنيفة أو إلى درجة العداوة بتتحل اذن هذه الخلاقات لا بد أن تقابلها ولا بد أن نحلها ولا وسيلة لحلها إلا بالديمقراطية الكاملة وبالحرية الكاملة في داخل الشعب طبعا .

فيه فرق بين التمازض والخلاف بين الشعب والرجعية لأن الرجعية يتمثل المارضة للثورة الاشتراكية الرجعية يتمثل المارضة التي إذا وجدت الفرصة تهدم كل شعب اشتراكي لتقم حكم مبني على دكتاتورية رأس المال وعلى استغلال رأس المال لكن الشعب والخلاقات بينه مش متجهة أبداً إلى القضاء على الاشتراكية بس كل واحد له وجهة نظر . . العامل مثلاً له وجهة نظر في الاشتراكية . . الفلاح له وجهة نظر أخرى . . العامل عنده تقابلات للعمال . . الفلاح معندوش تقابلات ده سار مرحلة وده سار مرحلة أقل . . اذن حتى يمكن للفلاح أنه يقدم مع

العامل يبقى فيه تناقض فيه خلاف بين العمال وبين الفلاحين في التفكير بسوء
مخوفناش اختلاف أو تناقض بين الحكومة والجهاز وبين الشعب . . الحكومة
ماوزة تنفذ موضوع لمصلحة المجموع وبعض الناس ينفكروا في المصلحة الشخصية
على طول . . تبص تلاقى فيه اختلاف ماوزين نهد مثلا بيت للمنفعة العامة صاحب
البيت مختلف ويقولك أنا مظلوم ظلمتني إلى آخر هذا الكلام .

لكن هل معنى هذا . . ان هو مستعد أن يتخلى عن الاشتراكية وطبعا
أنا قصدى بيت صغير مش عماره . . . هل يبقى أنخلى عن الاشتراكية ومعارض
تقصد أن كل هذه الخلافات اللى بنجدها في داخل الشعب بيننا وبين نفسنا هنا
لما تقعدوا وتجمعوا من بعض متجدوا هذه الخلافات . . خلافات كثيرة
لا أول لها ولا آخر أو تناقضوا في الجوان وكل واحد حقيقى له رأيه وكل واحد
يمبر من مصلحة معينة أو يبجد المصلحة معينة في الشيء الفلانى يبقى فيه تعارض
تضارب واختلاف وتناقض ولكن ده الاختلاف والتعارض والتناقض اللى بيوجد
في العائلة الواحدة واللى لا يؤثر بأى حال من الأحوال على سير الشعب في ثورته
الاجتماعية وفي ثورته الاشتراكية .

المتقنين والفلاحين . . برضه نجد فيه تناقض . . أى واحد مثقف حتى يروح
الريف أو متعلم حتى ماوز بيت يقعد فيه مش ممكن حيقعد في البيت الموجود
في القرية . . فيه خلاف ولكن الفلاح واخذ على البيت اللى في القرية .

المصلحة العامة والخاصة :

أبث الموظف عايز بيت وماوز يقضى الليل لأن فيه اختلاف وفيه خلاف بعبدين
حتى ساعات يبحصل بين القيادة والقاعدة . بين الحكومة وبين الشعب . زى ماقلت
لأن المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة . . واحنا تبص لموضوع المصلحة العامة وبتبقى
فئة معينة تبص للموضوع من المصلحة بين الموظفين والجمهور ونشتكى من الجهاز
الحكوى ومن الروتين . . وإلى آخر هذا الكلام .

ولكن ده خلاف أو تناقض موجود في داخلنا إذا كان الجهاز الحكوى فيه

اعداءنا يبقى احنا الى فلفطانين الى نخليم في داخل الجهاز الحكوى ببق لازم اعداءنا من اعداء الشعب أو من اعداء الاشتراكية أو من الرجعية فيه ناس موجودين في الجهاز الحكوى على طول بتدخلهم في عملية الفرز ويبسيبوا الجهاز الحكوى . . بدين نمسك الجهاز الحكوى على أساس أنه من الشعب ونبتدى نحل خلاقاتنا وتناقضاتنا ومشاكلنا - طبعاً .

مع الرأسمالية الوطنية مع صفار التجار أو نجى وقول التاجر ببق صغير ولكن بتروح له وبرضه مايملكش بالتسمية بتبص تلاقى انت كمسهلك بينك وبينه فيه تناقض هو هنا عاوز يستغل بس مش استغلال كبير على أساس استغلال الرأسمالية الكبيرة ولكنه استغلال صغير وعدم تنفيذ التسمية ببق تناقض .

أقصد ان احنا في داخل الشعب هنجد باستمرار تناقضا وخلاقات وتعارضات واختلاقات ولكن علينا احنا أن نحل هذا بالطرق السلمية ولن تنتهى مش حتنهى هذه الخلاقات بأى وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا إحنا علشان نخفف أثرها ان احنا نعملها . . بنعملها بالطرق السلمية . . بنعملها ببق بابه الديمقراطية والحرية والنقاش والتشريف والفهم وتحديد الخطأ طبعاً الصواب والعمل الدائم علشان نعرف فين الخطأ وفين الصواب ونحل أمورنا ونصحح الخطأ طبعاً ده يسعدنى أن يكون الشعب في عمل متواصل ويستمدى أن نسير في تنظيمنا الشعبى بطريقة نحل الفرد العادى هو خلية ثورية . . ونستمدى أيضاً أن احنا نغير بعض الأساليب أو كثير من الأساليب التى ورثناها . الديكتاتورية الى احنا قاسينا منها تحت اسم الديمقراطية دكتاتورية رأس المال ديكتاتورية الانقطاع . . دكتاتورية الاقلية تحت اسم البرلمان وفى البرلمان بنغيرها بديمقراطية سلمية لأغلبية الشعب من ديمقراطية للأقلية علشان تستغل وتناجر بالديمقراطية يتحكم تحت اسمها الانقطاع ورأس المال المستغل لا ديمقراطية للفرد الفلاح والعامل فى القرية والعامل فى المصنع ولكل فرد من أبناء الشعب لا يمكن للديمقراطية السياسية انها تبقى حقيقة وابتداً إلا إذا كانت هناك عدالة اجتماعية . . إلا إذا تكافأت الفرص إلا إذا تمت المساواة لمجتمع رأسمالى فى الفرصة المتكافئة بين الرأسمالى والعامل الأجير الانطامى والعامل الأخير مافيش فرصة متكافئة

حتى ده عنده فلوس ممكن يتعيش والثانى ما هندوش فلوس ممكن ما يتعيشش يقولوا
إزاي فيه فرصة متكافئة لا يمكن أن تكون هناك فرص متكافئة ولكن بتيجي الرأسمالية
المستغلة والإقطاع ويقلدوا شعارات الديمقراطية ويقدرنا بعملاوا انتخابات على
الطريقة الغربية والطريقة الغربية هي طريقة الدول الرأسمالية والأقلية المستغلة صاحبة
الجاه والسلطان والفلوس . . الى تشتغل واللى يتسلم تأخذ الحكم تيجي الأحزاب
عبارة عن أحزاب لمصالح الإقطاعيين أو لمصالح الرأسماليين . . وهو ده نظام يناسبنا
ما احنا حاربناه قبل ٢٣ يوليو وجدنا انه كل كام شهر تيجي وزارة يغيروا الوزارات
بخمسين ألف جنيه وبثلاثين ألف جنيه الياس اندارس كلنا طارفيه الفلوس الى
كانت بتندفله ورؤساء الوزراء الى كانوا أعضاء في مجالس الشركات .

ديمقراطية الإقطاع .

الثورة قامت علشان تقيد الكلام ده . . إذن ما يتضحكنس علينا أبداً أن الرجعية
تركز وتقول الديمقراطية بمعنى الديمقراطية للرجعية أن تحكم الرجعية وأن تستغل
وأن تسيطر وتستغل اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في بعض المناقشات بعض الناس قالوا
ايه قالوا طيب ما نعمل حزبين ما الحزبين يدونا مقدار كبير من الحرية ما نعمل نظام
زى النظام البرلماني الغربي حزب يحكم وحزب يعارض لكن يمكن أنا برضه سنة
١٩٥٦ فكرت في هذا الموضوع قبل الدستور تفكير عابر قبل دستور ١٩٥٦ أنا
رديت على نفسي قلت أن احنا نسيينا أن فيه ثورة وأن فيه ثورة سياسية وثورة
اجتماعية وأن عملية الحزبين أو الديمقراطية التي بتسكلموا عليها والشعار الى فضلوا
يركزوا عليه ليس ألا تعبيراً عن دكتاتورية رأس المال . . .

ان الحرية كل الحرية للاقطاع والحرية كل الحرية لرأس المال ولا يمكن بأى
حال من الأحوال تأمين الحرية والحق للشعب للطبقة العاملة إذا كان فيه ديمقراطية
لرأسمالية المستغلة والاقطاع وعندما أسلوبهم وعندما أموالهم . . وعندما نفوذهم لا
يمكن أن تكون هناك ديمقراطية للشعب للطبقة العاملة أنا بدى أفكر برلمانات
قبل ١٩٥٢ دخل فيها عامل منين ؟ . . دخل فيها فلاح إزاي . . فوش ممكن .

دخل فلان باشا وفلان بيه ومعروف صرفوا وكانوا بيصرفوا أدايه على
(ع. أ)

الانتخابات . ويستردوا الانتخابات وما دخلوش حتى بعد كده إلا لبعض الناس
الى ينتموا لبعض أحزاب .

ومن الواضح انه ظالما ان الطبقات المستغلة عندها الحرية تستغل الشعب العامل
والشعب العامل او الطبقة العاملة ليس له حرية عدم الخضوع لهذا الاستغلال يبقى
مقيش حرية الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع لسبب لأنه إذا ما خضعش
مش حتلاقى ياكل . . ومش حياخد اجرته مش حياخد مرتبه ليس أمامه إلا
أن يخضع . .

وسيلة لا غاية .

إذن الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الإقطاعية الى مارسناها هنا من سنة
١٩٢٣ تقلا عن النظام الغربى واللى بتمارس فى بعض البلاد واللى بيتمادوا يطنطنوا
بالديموقراطية . . الديموقراطية ليست إلا ستاراً من أجل حماية الرأسمالية والافطاع
والفساد والاستغلال . . الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى بكل معانيه
مين الى يقدر بوجه الانتخابات زى ما قلنا مين الى يقدر يعمل دعاية . . الرأسمالية
المستغلة والافطاع . . إذن التفكير الحقيقى موش ممكن يعيش على أساس الحرية
المجردة أو الديموقراطية المجردة .

التفكير أن احنا نعمل حزين دى حرية مجردة وديموقراطية مجردة معناه إن
الثورة تنتهى التفكير لازم يتجه الى أن فيه ثورة وفيه أهداف لهذه الثورة محددة
عمر ما تطبق ثورة اجتماعية بحرية مجردة ، عمر ما قام برلمان رأسمالى وحقق ثورة اجتماعية
ما حصلش قامت ثورة اجتماعية قامت ثورة حققت ثورة سياسية .

الى بتطالبوا بالحرية المجردة أو يطالبوا بالديموقراطية المجردة يمكن بتخدعوا
بعض الكلام ويعتبروا الديمقراطية غاية وما يسلدوش بأن الديمقراطية وسيلة .

هل الديمقراطية فى حد ذاتها غاية .

الديموقراطية فى حد ذاتها وسيلة وليست غاية لإقامة مجتمع توفر عليه الرفاهية
مجتمع فيه تكافؤ الفرص لأنه كيف يحقق الشعب الديموقراطية المطلقة كيف يحقق
(٤ — طريق الديمقراطية)

الشعب بالديموقراطية المطلقة أهدافه في الكفاية والعدل . . أهدافه في العدالة الاجتماعية طالما أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع هي التي ورثت عناصر الثورة في المجتمع على مر السنين أما الشعب فحرم من جميع عناصر القوة .

إذن الفكرة التي مرت عابرة بفعل حزبين يبق عازين التي يقول نعمل حزبين والناس التي اتكلموا بهذا الشكل يبقوا ينفكروا في الشكل والنظر مش في الجوهر ينفكروا في اليافطة مش الثورة

الثورة الاجتماعية التي حاسيد للانسان حقه ولل فرد حقه .

وبعدين يطلع من هذا وباقول إن احنا من أنصار الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة على أن تكون الحرية للشعب لا لأعدائه من الرجعيين وعلى أن تكون الديمقراطية للشعب أن تكون هذه الديمقراطية ديمقراطية سياسية واجتماعية لأعدائه من المستغلين والرجعيين التي نهبوا حقوقه في الماضي والتي عازين ينهبوا حقوقه دلوقت الى عازين يحرموه عن كل شيء إلا من أقل شيء يمكنه من أن يعيش .

واطلع تاني بالنتيجة نفسها لابد من عملية فرز من أجل تحقيق الثورة الاجتماعية أما ولابد من عزل أعداء الشعب .

أما الخلافات في داخل الشعب فهي مستمرة ولا نهاية لها وحانحلها ولكن نحلها بالأساليب الديمقراطية مش بأساليب الضغط ولا بالأوامر .

في القرية وفي المدينة وفي كل حنة بنحلها بالأساليب الديمقراطية على أساس أن الديمقراطية الكاملة للشعب وأن الحرية الكاملة للشعب وكل شيء مبني على النقيض ومبني على الانقاع ومبني على الفهم المتبادل وده ضروري لأن الرجعية دائماً في تعاونها مع الاستعمار تحاول أن تستغل الخلافات أو التناقضات الموجودة في داخل الشعب لتزرع الخصام وتقيم الفتنة وتبث التفرقة وتستفز عواطف الشعب الى الثورة الاجتماعية بتعمل لمصلحته من أجل أن تحقق الرجعية والاستعمار خططها الفادرة لأن العوامل الخارجية الاستعمارية والداخلية التي هي مناهضة للثورة الاجتماعية مش حانسكت أبدا حانقلب بمين حانقلب بالناس حانقلب بالشعب .

الانقلاب الرجعي

إذن الديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة وهي الحماية للشعب من ن يقع فريسة المحاولات - الاستعمارية والرجمية ده النقطة الأساسية في الموضوع . وهي نقطة مبدئية تحتاج إلى تفاصيل ممكن تتكلم بعد كده في جلسات ثانية في هذه التفاصيل .

فيه ناس قالوا إن الانقلاب الرجعي في سوريا هو إلى فجر الثورة الاجتماعية قالوا هنا في مصر طبعا ده كلام لانصيب له من الصحة لأن احنا بننادى بالثورة الاجتماعية من أول يوم . . يمكن الانقلاب الرجعي في سوريا أدى إلى أمانى للرجعيين في مصر انا ياوافق على هذا وخلاص انتمشوا وقالوا الله إذا كان ده حصل في سوريا يبقى ممكن يحصل في مصر وإذا كان الاستعمار تآمر في سوريا ما هو لازم حيتآمر في مصر .

وطبعا طلما وهنوا بعضهم واعتبروا أن الثورة الاجتماعية بتنتهى والثورة الاشتراكية بتنتهى وأن الأسد البريطاني يمكن ينجدم هنا زى ما كان ينجدم زمان كلام طبعا بس مش أبداً الانقلاب - السوري هو أساس الثورة الاجتماعية الثورة الاجتماعية بدأت قبل كده بكثير وآخر مرحلة كانت أو المرحلة الأخيرة في الثورة الاجتماعية هي القوانين اللي اعلنت في يوليو سنة ١٩٦١ . .

واللى أقدر أقوله أن الانقلاب الرجعي في سوريا كان رد فعل رجعي للثورة الاجتماعية التي أعلنت في يوليو من أجل مصالح الشعب ومن أجل مصالح الجماهير . الانقلاب الرجعي في سوريا بيدينا يمكن أمثلة خدنا منه دروس وخدنا منه عظة .. خدنا منه دروس كيف تسلت الرجمية وكيف شكلت نفسها ازاي مأمون الكزبري كان مثلاً رئيس لجنة اتحاد قوى ولما يجي يتكلم ويرفع يقط الاشتراكية ولو أنه مثلاً مناسب الشركة الخماسية .

إزاي وزير الداخلية القوتلى كان يمكن من أربع أشهر موجود هنا في مؤتمر الحامين أو ستة أشهر وأنا شفته في قاعة الاحتفالات في الجامعة يتكلم ، وكان يتكلم على الوحدة وازاي دخل وخطب ، اخوانا الحامين اللي موجودين هنا يمكن فاكرين الكلام ده حوش ده بيديك مثل ازاي تسلت الرجمية موش بس حتى في النواحي المدنية حتى

في الجيش ازاى الرجعية شكلت نفسها علشان تنهز أو علشان تجهز نفسها
للفتحة المناسبة

دروس عشر سنين

خدنا دروس أيضا من رد الفعل اللى حصل في سوريا لأن طبعا عدد اللى
اعتقلوا بعد كده ما اعتقلوش إلا لأنهم بمعنى اظهروا الأمانى اللى هم عيلة البدر اوى
وعيلة سراج الدين وكلنا عارفينهم يشتقوا من أول يوم في الثورة لغاية دلوقتى عشر
سين يشتقوا وأنا باعرف إنهم يشتقوا ويسبوا العشر سنين بس يسبوا .

أنا قلت يسبوا يشتقوا ولكن الثورة ماشية في سكتها العملية مش شتية
ولا العملية سب بتأخذ منه ٣٠ ألف فدان بيدفع قصاها شتية . . أهى تساوى . .
يشتقوا بمعنى والله لم أكن أناثر بهذا ولكن فيه فرق بين الشتية وبين التآمر . .
الشتية في جمال عبد الناصر مقبولة . . التآمر ضد الشعب مش مقبول أبدا بأي حال
وبأي وسيلة من الوسائل .

رد فعل الانقلاب :

ده رد فعل الانقلاب الرجعى . . شوية من البدر اوية على شوية من سراج الدين
على شوية من حامد زكى وإلا زكى عبد التعال كل واحد افكر بمعنى أن فيه حاجة
يقدر أهو يشبط فيها ! أهو أى حاجة . . سمعوا شوية اشاعات من محطات الاذاعات
الاجنبية قالوا ده جمال عبد الناصر قدموا له انذار ، ٢٢ ضابط راحوا قدموا له انذار
بقيادة الفريق على على عامر . . صدقوا . . الأسطول في اسكندرية عمل ثورة فصدقوا .
دمشق كانت بتذيع هذه الاشاعات وعمان وإسرائيل أن الجيش في قايد أعلن الثورة
بتنقش آمالهم يقول لك كلام بمعنى يمكن يكون . اسكندرية أعلنت الاتصال هي كان
بعد سوريا دخل الكلام ده في نفوسهم وصدقوا طلغوا وشدوا حيلهم وابتدوا وقالوا
ونسبوا العشر سنين دى كلها ونسبوا التغيير الكبير اللى حصل في العشر سنين
افتكروا ان العملية زى زمان . . وأنا اللى قلت سيوم برضوا يبيانوا ويطلغوا ويبدون
درس ابتدت الاشاعات ، اللى فيكوا في النوادى طبعا سمعوا وعارفين اللى كانوا يروجوا .

الإشاعات والى برء والى هنا طبعاً ما كانوش أى تأثير .. يمكن أنا أكثر من مرة وحسيت فيها أن البلد سلبية . البلد كانت فيها نوبة فلسفة كل واحد يتفلسف وكل واحد يتكلم لكن ده يدل على الصلابة ويدل على أن كل واحد فهم .. وأنا كنت باقول أن فيه سلبية ولا مبالاة أبداً البلد ما فيهاش سلبية أبداً ولا مبالاة البلد فيها اهتمام .. نوبة الفلسفة اللى كنا حاسين بيها كانت بتدل على اهتمام كل واحد .

الجوابات اللى بتتبع التعليقات والوعى اللى كان موجود .. مافيش سلبية .. أبداً يمكن مافيش تنظيم لكن فيه شغب .. شغب اللى طلع وانسلح فى سنة ١٩٥٦ علشان يحارب الانجليز وانتظم .. مافيش لامبالاة أبداً فيه أهمية وفيه اهتمام وادأبه أنا كنت سميد من نوبة الفلسفة اللى كانت موجودة فى هذا البلد واللى كنت باشوفها فى الجوابات اللى بتجيب لأن معناه أن الناس بتهم بكل أمر من الأمور .

انكشفت الرجعية هنا

إذن اللى حصل فى سوريا ما كانشى أبداً سبب الثورة الاجتماعية .. اللى حصل فى سوريا كشف الرجعية هنا وادانا فرصة علشان ناخذ درس مستفادة وادانا فرصة لأن احنا نشعر أن قسم من جواهر الشعب فى سوريا خدعته القوى الخارجية المادية والقوى الداخلية المادية للثورة الاجتماعية وللثورة السياسية وأن الرجعية والمتعاون مع الاستعمار فى سوريا أردت أن تسلب من الشعب مكاسبه .

قلوا بعد الحركة الانفصالية الرجعية أو الانقلاب الانفصالى الرجعى فى سوريا ما كانش فيها اقطاع يبيضحكوا علينا ولا يبيضحكوا على أنفسهم إذا كان فيه ملكيات تصل إلى مليون دونم يعنى ربع مليون فدان أو ٢ مليون دونم يعنى نص مليون فدان يبقى إزاي مافيش اقطاع ..

إذا كانوا الفلاحين قاموا بثورات فى سوريا لا أول لها ولا آخر من أجل قانون العمل الزراعى ومقدروش يتغذوه أبداً إلا بعد الوحدة يبقى إزاي سوريا مافيهش اقطاع وقالوا ان مصر فيها رأسمالية .. سوريا مافيهش رأسمالية .. الشركة الخماسية .. يعنى الخماسية اللى يملكها خمس أفراد اللى هى كانت باستمرار بتحكم فى سوريا .. آمال ده أيه .. الاحتكارات والتحكم فى الاسعار آمال ده أيه .. سيطرة رأس المال ..

أن الشركة الخماسية تدين الوزارة .. تدين الحكومة .. آمال ده ايه .. قالوا
أن سوريا ما فيهاش أقطاع وما فيهاش رأسماليه ما محتاجش أبداً للثورة الاجتماعية مع
إن أنا رحنا سوريا وشفت في القرى الناس بتشرب اليه بالطين .. مية المطر .. ما عندهمش
ير ميه .. شفت في القرى الفلاحين واقعدتش في دمشق ١١ يوم خرجت يره وشفت
كان لا بد من ثورة اجتماعية كان لا بد من إصلاح زراعي كان لا بد من تحديد الملكية
كان لا بد من العدالة الاجتماعية .

كان لا بد من أن توزع الثروة بين الناس بالحق .. وما كنتش أقدر بأى حال
من الأحوال أصدق إن ما فيش أقطاع وما فيش سيطرة رأس المال .

حيننا نطبق في سوريا سياسة التسامح وقلنا في سوريا بنم البلد كلها في إطار من
الوحدة الوطنية وسوريا كلنا نعرف أنها كانت مقترضة لمؤامرات مستمرة كانت تتجاذبها
نواحي متعددة .. كان مؤامرات من نوري السعيد ومؤامرات من الدول الاستعمارية
وكلنا نعرف عن هذه المؤامرات ، موثى عايز أحكي قصة الوحدة .. كلنا عارفين
قصة الوحدة .

قضية الدندشي

بعد الوحدة ما جاءت ، فيه قضايا كانت موجودة .. فتددت .. هل حابتندي بعد
الوحدة نفتح تاني هذه المحاكم ونفتح هذه الصفحات ، فقات عفا الله عما سلف ..
بنحاسب على ما يحدث من أول يوم الوحدة ، في أواخر سنة ٥٨ بعد ما اتكونت
الحكومة المركزية وعملنا اجتماع للحكومة المركزية والمجالس التنفيذية طالب بعض
الوزراء السوريين بمحاكمات ، كان فيه قضية حققوا فيها ما حصلش أنها قدمت
للمحكمة ، قضية الدندشي كان التهم الأول في هذه القضية مأمون الكزبري اللي جابوه
رئيس وزراء وكانت القضية عمل انقلاب .. القضية دي قبل الوحدة والدندشي ده
اعترف على الناس اللي خدوا فلوس ، أبطالها كانوا مأمون الكزبري وصبري المسلي .
صبري المسلي ما استقالش .. إحنا طلبنا منه أن يستقيل . وجاءتني هذه القضية

بعد الوحدة وبدأت عملية بترداد ، طلبنا منه أن يستقيل .. ولكن في مجلس الوزراء طالب بعض الوزراء السوريين بعمل محكمة لحاكمة مأمون الكزبري وصبري الصلي . قضية الدندشي وقضايا بغداد ، وأنا في الحقيقة رفضت هذه الفكرة .. وقلت حانبتدي نكون محاكم شعب تأتي .. وأنا باعتبار إن احنا أخذنا مبدأ عفا الله عما سلف .

والمؤامرات دي كانت موجودة المؤامرة يتقات قضية الدندشي قبل الوحدة وكان مأمون الكزبري أحد أعضاء الوزارة التي وقعت على الوحدة قلت لهم عفا الله عما سلف .. وينسى كل حاجة وينتدي من اول وجديد في إطار من الوحدة الوطنية طبعاً دي كانت نيتي وبكل أسف أن النية كانت من جانب واحد .. أما الجانب الآخر فكان بيدبر ويتصلوا بالدوائر الاستعمارية .. الملك حسين .. أهوان الاستثمار كاهم علشان .. علشان إيه .. علشان تميد الرجعية حكمها واستغلالها لسوريا . علشان الرجعية تحكم علشان تلهط الشعب السوري .. علشان الشعب السوري يحرم من كل شيء ..

وكل ده كانت قبل القرارات الاشتراكية ولكن القرارات الاشتراكية طبقت بالنسبة للفرد بالنسبة للعمال بالنسبة لمشاركتهم في الأرباح بالنسبة لمشاركتهم ، في الإدارة نتيجة العمل ، بالنسبة للتأمين ده التي دفع العناصر الرجعية أن تسلب الشعب كسبه . القرارات الاشتراكية معناها إيه معناها إن الاستغلال انتهى الاحتكار انتهى .. الرجعية انتهت .

أنا لما رححت سوريا السنة التي فانت وشفقت البنوك .. طلبت من مجالس إدارات البنوك واتكلمت مع إخواننا دول وقلت لهم التي يبقرا مجالس إدارات البنوك .. وان البنوك التي عندكم فروع لبنوك أخرى بره .. بتحول فلوسها بره وشفقت إن المصلحة التي يتسكلوا عليها مش موجودة في هذا الموضوع ..

البنوك رأس مال البنك اثنين مليون ليرة وواقعه مثلا خمسين مليون ليرة .. يسلف ميت مليون ليرة .. الباقي الفرق يياخده من البنك المركزي . يبقى الحكومة هي التي بتسلف والبنك فرع لبنك أجنبي يسلف الي عايز يسلفه . ويتعاملوا معاهم

طبعاً ، والى مش عايز يسلفه ما يسلفوش . . مجالس الادارة معروفين . . مسكت البنوك كاما وخطيتها قدامهم وقلت لهم بهذا الحال لا يمكن أبداً للبلاد إنها تمشى وأصدرنا قانون وأنا هناك بعد هذا الكلام . .

طبعاً الرأسمالية المستغلة معندهاش مانع تتعاون مع الاستثمار والرأسمالية الأجنبية ولو على مصلحة البلد .

العملة الصعبة قلنا لهم عاوزين نرفع الدخل القومى فى عشر سنوات نضاعفه . . طيب ازاى نترك العملة ونخرج . . أى واحد يبشيل فلوس ويخرج . . العامل الى بيصرف ماهيته مش حايقدر يطلع حاجة مين الى حيطلع . . الرأسمالية المستغلة . . والافطاع المستغل . . هو الى حيطلع أما العامل الى بيقبض ماهيته ويبصرفها حيطلع فلوس مئين . . حايودى فلوس فين . . قلنا نأخذ قرارات الرقابة على النقد لنحمى ثمرة عرق الفلاح والعامل السورى ونعمل على أساس التنمية وخلق أعمال جديدة .

ولكن طبعاً الرجعية لم تحتمل هذا ولم ترض بهذا . . ساعدها على كده إن الاستثمار من أول يوم من أيام الوحدة كان يركز على سوريا . . وإسرائيل أيضاً . . ثم أعوان الاستثمار من أول يوم من أيام الوحدة . . أول يوم من أيام الوحدة قرروا أنهم بقيموا الاتحاد العربى الهاشمى بين العراق والأردن . . وقالوا أن لابد من التصدى للاتحاد المصرى السورى للجمهورية العربية المتحدة . مش عاوز أنسلكم على المقاب الى شفناها فى الثلاث سنين الى قاتت والتناقضات الى حصلت أو مواقف الناس أو مواقف الأشخاص ولكن بدى أطلع بدرس واحد أساسه أن الرجعية قدمت تتسلل وتدخل فى الاتحاد القومى وتدخل فى كل هيئات كلما وجدت الفرصة لتطعن . . ما بقولش إنها تطعن الوحدة لأن سوء الهدف كان من طعن الوحدة هو طعن الشعب بإلغاء القرارات الاشتراكية لغاية النهارده ما قدروش ينفوا النظام الاشتراكى لأنها أصبحت مكاسب للشعب . . وأنا على ثقة أن الشعب لن يمكن الرجعية من أن تلتفى التأميم أو تلتفى الاسلح الزراعى ولا تلتفى أى قرار من القرارات الاشتراكية بأى حال من الأحوال . .

لعبة استعمارية جديدة

النهارده الاستعمار ييلعب لعبة جديدة إحنا بقالنا عشر سنين كنا بتلاحظ الأول إن الاستعمار بيوقف والرجعية وراءه بتسندة بالإشاعات والفس والفوس والكلام ده زى ما احنا عارفين .. قالثورة الاجتماعية فوجئنا بالمكس .. الرجعية ظلمت قدام والاستعمار من فوق .. غيروا أوضاعهم .. الرجعية أخذت الصدارة لأنها بتحارب معركة مستميتة من أجل أموالها ..

من أول يوم من الانقلاب الرجعى السورى .. ياشعب مصر ثور مع دمشق ، سمعت والله دمشق يمكن بعد الانقلاب بيومين طبعا الواحد قلبه بيعجرح حين يسمع دمشق بتردد أو بتكلم زى إذاعة الملك حسين أو إذاعة بن جوريون ولكن من قبل طبيعة الأمور من قبل المارك الى لازم فى هذه المارك .. يعنى فى هذه المارك الواحد لازم يقبل كل شىء كنا بنسمع دمشق بتقول .. هنا دمشق .. أيها الجيش المصرى الباسل ثور واعمل كذا وحطم كذا .. ياشعب مصر مش قاهمين احنا عملنا وسوينا وبنعمل كذا وبنسوى كذا .. حرب .. بعدين أنا بقيت أستغرب ان الجماعة دول مصدقين الكلام ده ان هنا حيصداقوم وحيسموم .. بدليل يعنى أن العملية مش عملية كام ضابط ده عملية أكبر من كده لأن الى ظالع وبيقول يامصر ايه السبب يعنى إذا كان العملية بيقولوا عاوزين ننفضل .. طيب ايه السبب فى الإذاعات والتحريريات والنداءات لشعب مصر بالثورة .. ويا جيش مصر يثور .. ايه السبب فى معاملة ضباطنا هناك معاملة سيئة علشان يكفروا بالعروبة ؟ يامصريين انتم مش عرب .. أنتم فراعنة ده طه حسين قال فى سنة ٢٨ أنتم فراعنة مش عارف فى جريدة ايه فى مجلة ايه وبتاع .. هو احنا بننكر أن الفراعنة كانوا هنا فى مصر .. ولكن احنا قلنا ان احنا عرب وتبنى القومية العربية .. طيب يدكوا نخلونا نكفر يعنى بالعروبة .. طيب ايه الى يهمهم احنا نكفر بالعروبة .. إسرائيل .. الضباط الى رجعوا فى الآخر وقعدو يشتكوا .. وأحد الضباط قال إنه اتأسر فى إسرائيل سنة ٥٦ واتأسر فى سوريا سنة ٦١ ولكن معاملته فى إسرائيل كانت أحسن من المعاملة فى سوريا .. بعدين سألوه .. سألو الضابط كان الفريق موجود يعنى إسرائيل لو هجمت

على سوريا ايه قال له لا أنا بموت في سبيل سوريا .. وكلنا بموت في سبيل سوريا .. قال ده شيء وده شيء .. إذا كانوا قاهمين .. أنهم كفرونا في قوميتنا ودى لعبة الاستعمار والصهيونية . ما كفرناش .. القومية العربية رايتها مرتفعة وزى ما هزت وهزت المنطقة . القومية العربية رايتها عالية طبعا كل واحد نتيجة الاهمال .. المعاملة السيئة .. وليكن كل واحد ناس كثير تشكلم عن غيره .. هم غرضهم يكفرونا بالعرب .. تقرأ شوية جرائد من بتوع لبنان أمبارج جايين مقالة لطله حسين سنة ٥٨ ويقول احنا فراعنة قلت أه احنا يعني عاوزين نفقد أبو سنبل بسبعين مليون دولار بتاع الفراعنة .. نتبرأ من الفرعنة مين إالى بيلعب اللعب ده طبعا الاستعمار والصهيونية .

في سنة ١٩٥٦ واجهنا عدوان وشفنا إزاي العرب وقفوا معانا وحكنا على القومية العربية مش على عدد الأفراد أو على حكم عدد من الحكام ولكن إيماننا بالقومية العربية هو جزء من إيماننا بالشعب العربي اللى يمثل أمة عربية واحدة .. ده أمر واضح .. وده أمر مبدئي ..

بالنسبة لى الشقيقة اللى شتموها لنا .. حرب الأعصاب اللى حصلت علينا من راديو دمشق الكلام اللى قالوه والثورات اللى قالوها والجيش اللى تار في فايد وعبد الناصر حط الطيارة وزا بيتهم ويمشى .. نفسى طبعا يقولوا طبعا بيلعبوا لعبة الاستعمار طبعا .. اللى بيلعبوا بالملك حسين من سنة ١٩٥٧ هما في هذا متعاونين . يعرفوا ايه اللى بيعملوه .. اللى مشافش دمشق .. ده الملك حسين ويقف المذبح يقول هنا حسين العرب * حسين مصر * يا جيش مصر ثور وإلى آخره .. الناس دول اتهبوا كلام ايه يعنى قالوا على الاعتقالات . طبعا يوم قالوا فيه عشرة آلاف .. وزكريا عبي الدين اعتقل عشرة آلاف وأن عدد المعتقلين اللى طلعموا ٣٧ والمدد التانى كان مجموعه واحد وستين .. قالوا لا عشرة آلاف .. طيب على كيفهم عشرة آلاف عشرة آلاف .

الحراسة قالوا ان احنا الحراسة فرضت على الوطنيين وحتى اللى فرضت عليهم الحراسة جملوا منهم زعماء وطنيين ما استعروش ما انكسفوش مفيش يعنى .. الحراسة بنعلن احنا فيه ٦٥٠ تحت الحراسة في عملية الفرز اللى احنا بنتكلم عليها في الأول وبمدين فيه ١٦٨ اللى عملوا فلوسهم من تجارة المخدرات كلهم انحطوا

تحت الحراسة لأنه برضوا لا بد أنهم يدخلوا في عملية الفرز وطبعاً ما تقدرش . تجار مخدرات . عارفينهم من كبار تجار المخدرات وعارفينهم بنقشهم^١ — ما تقدرش تثبت عليهم حاجة . وماحد يستفيد من هذه العملية إلا إسرائيل وأعدائنا لأن البلاد بتنحل .. الكلام عن الضباط اللي اعتقلوا كلام فارغ .. اعتقل عدد من الضباط أربع ضباط في قضية . حتم عرفوا عنها في المستقبل .. بس معنى لم يزيد الوضع عن هذا الأمر .. كلام طبعا . كثير . كلام فارغ وبلاغات وسخف وأنا كنت ضد الرد دايماً على هذا الكلام .. . امبارح آخر حاجة يمكن امبارح عنكم أنتم .. . عن اللجنة التحضيرية والاستماع الساعة من الصباح حتى على الريق الاعضاء قالوا أن اللجنة التحضيرية وأن التمين . وأنهم هم يعملوا انتخابات ديموقراطية الانتخابات الي يعملونها النهارده دي — ديموقراطية الي هي حتمسك الرجعية لرقبة البلاد واللي ممنوع فيها أي نوع من أنواع الدعاية .. . انتخابات معركة مطبوخة علشان الرجعية تاخذ برلمان وتلغى القرارات الاشتراكية .. وأنا متصور ومتأكد لو الرجعية أخذت البرلمان لن تستطيع انها تلغى القرارات الاشتراكية لأن الشعب حيدافع عن هذه القرارات بكل ابنائه من عمال وفلاحين .

الاتقلاب الرجعي يقولوا ديموقراطية ما هو أسهل حاجة ليهم يقولوا ديموقراطية والرجعية تأخذ البرلمان ويتحكم البرلمان وتقيم ديكتاتورية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .

اتكلموا عن اللجنة التحضيرية والتمين وقالوا إن جمال عبد الناصر عين ٥٠ عضواً عنهم من أشقائه وأقربائه في الاسكندرية وأقربائه في بني مر .. أعلن مفيش جد هنا من بني مر ويشرفنا انكم كلكم تبقوا من بني مر ومفيش ولا واحد من بني مر ولا واحد من أقربائي أو أشقائي في الاسكندرية .

وبعدين يآه ايه يا أيها الشعب العربي في مصر يا أيها الأشقاء في المروية صبراً طويلاً على هذا الحكم وسبركم لن يطول .. وإننا لنعلم علم اليقين ماذا أعدتكم لضرب الحاكم ولن نكشف تنظيماتنا شغل عيال طبعا .. . يبحولوا يبينوا هناك ان في حاجة

خدم احنا مملناش حاجة .. قصدوا يقولوا فيه تسال من لبنان .. ليه .. تسال من لبنان ليه .. وبقتنا أسلحة وسفيرنا في لبنان والارهابي الكبير اللي هو سكرتير رئاسة الجمهورية موجود في لبنان .. وهو موجود هنا في رئاسة الجمهورية وبطلع صورته في اجتماعات مجلس الوزراء .. ولكن الوم والخيال والدوامة احنا إن احنا نصنع مستقبلنا هنا في مصر في بلدنا بنبني بلدنا ونعمل مستقبلنا نسيهم في ضباب الأوهام .. الملك حسين لا يقصد يهاتي عشرين سنة طبعاً وبقية المحطات السرية وبقية المؤامرات ومؤمرات استعمارية وأعوان الاستعمار واللى يقف يقوللى اشتراكية ده ضد الإسلام إسلام إيه .. الجوارى والقصور والحريم سلب الفلوس وخطف أموال الناس كلها وتركها عرايا جمانين .. الإسلام عدالة .. الشعب العربى مش حينضحك عليه كل واحد حيجيلوا يوم يتحاسب فيه .. مش انا اللي حاسب حد .. الى بيحاسب هو الشعب مش معنى ده أبداً إن أنا ححاول التأثير في سوريا علشان ترجع سوريا للجمهورية العربية المتحدة أنا قلت في كلامى الأخير إن أنا لن أحاول هذا بأى وسيلة من الوسائل .. قالوا إنك بمت متسللين والله ما بقتنا ولا خنبت متسللين ولا حنحاول نتأثر بأى طريقة .. ليه خمسة متسللين ليه صباعين جلعانايث تعمل بيها إيه .. كلام فارغ وشغل أوهام طبعاً أنا حريض على مكاسب الشعب السورى الجيش السورى جزء من الشعب العربى .. وأنا على ثقة من أن الشعب السورى هو اللي حيحمى هذه المكاسب وهو القادر على إيجاد الحكم الوطنى اللي يحميه وأنا على ثقة ان محدش حقتدر يسلب من الشعب السورى مكاسبه .

نسب الحكاية دى وقلوبنا وأمانينا دايما مع الشعب السورى في معركة من أجل الاشتراكية ومن أجل الحكم الوطنى .. اللهم ان علينا هنا أن نبني القاعدة قاعدة لتحرير العربى .. قاعدة للمستقبل العربى — قاعدة للديمقراطية العربية السليمة قاعدة للاشتراكية العربية .. قاعدة للعدالة الاجتماعية العربية .. دى مهمتكم مهمة هذه اللجنة مهمة كبيرة مهمتكم في التجهيز لها مهمتكموا أن تجهزوا للمضى في الثورة توسيع القيادة الثورية توسيع القاعدة الثورية طبعا المهمة الأساسية هي طريقة تكوين المؤتمر الشعبى للقوى الوطنية فايزين توسع القاعدة الثورية فايزين توسع القيادة

الثورية بنكون المؤتمر الوطنى المؤتمر للقوى الشعبية على أساس من القطاعات الراسية -
مش على أساس انتخاب عام لأن إحنا قلنا أن الانتخابات العامة حتى للاتحاد
القومى بالنسبة للعمال والفلاحين الجمعيات المنظمات المهنية الجمعيات النسائية الطلاب
التجار الصناع الرأسمالية الوطنية بعد عملية الفرز وبعد عملية المنزل .

مهمتكو أن إحنا بنجهز لده . . مهمتنا أن إحنا نجهز للديمقراطية الكاملة
للشعب وللحرية الكاملة للشعب تعتبر أن هذه المهمة مهمة شاقة مهمة صعبة إحنا
لا زلنا فى مجتمع رأسمالى يتحول إلى مجتمع اشتراكى لازلنا فى مجتمع فى عملية تحويل
يمكن له مش فابق من عملية التحويل . . بدين أنا بدي أقول حاجة . . الاتحاد
القوى مقدرش أقول أنه فشل أو حتى هيئة التحرير فشلت فى الأول أبدا إحنا بنمر
بمراحل كل مرحلة ليها ظرف - هيئة التحرير قامت بدور مهم جدا فى الأول
الاتحاد القوى قام بدور طالما إحنا كنا بنقول إحنا عايزين نحل مشاكلنا فى إطار
من الوحدة الوطنية وأن الاتحاد القومى مفتوح لكل قام بدوره زى ما كان النهاردة .
بنتقل إلى مرحلة أخرى مرحلة جديدة مرحلة الثورة الاجتماعية بتمود تنظم نفسها
على أساس جديد توسيع القيادة الثورية توسع القاعدة الثورية ، الثورة مستمرة
التطور الاشتراكى يستمر حتى نقضى على الاستغلال وحتى نقيم مجتمعا ترفرف عليه -
الرفاهية وحتى نهى استغلال الإنسان للإنسان وحتى يشمر كل فرد فى هذه
الجمهورية انه عنده كل الفرص متكافئة والله يوفقكم جميعاً ويوفقنا جميعاً والسلام -
عليكم ورحمة الله .

الجلسة الأولى

عقدت الجلسة يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

الموافق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١

خطاب السيد / أنور السادات أمين عام اللجنة :

باسم الله وباسم الشعب أفتتح الجلسة .

إن جدول الأعمال الذى وزع على حضراتكم يتضمن خطة سير العمل وطبيعى أن يكون أول موضوع نظرقه أو نبدأ به هو خطة سير العمل . ولدى مقترحات لهذه الخطة ولأن الوقت المحدد لمهمتنا كما تعلمون وقت محدود إلى حد ما ، فإذا وافقتم فإننى أعرض عليكم مشروع خطة سير العمل حتى إذا ما اتفقنا عليها أمكن أن نبدأ عملنا على الفور فهل توافقون على ذلك ؟

إن المشروع المقترح لخطة سير العمل يتضمن :

أولا : مناقشة عامة يدلى فيها كل من يريد من السادة الأعضاء برأيه فيما يأتى :
(أ) ماهية القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(ب) كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عن طريق الانتخاب .

بمعنى أن كل من يريد من السادة الأعضاء طلب الكلمة يمكنه ذلك ليدلى برأيه فى النقطتين الأساسيتين الموكولتين إلى اللجنة ، وهما كما ذكرت : ماهية القوى الشعبية المطلوب ضرورة تمثيلها فى المؤتمر الوطنى العام وكيفية تحقيق هذا التمثيل .

وطبيعى أن السيد العضو الذى سيتناول هذه الموضوعات سيتكلم عن كل ما يحسه

أو يخطر له ، وطبعى أنه سيتناول الأوضاع التى كنا فيها فى الماضى وكيف وصلنا إلى ما نحن فيه وحاضرنا ، أى أنه سيتناول الموضوع من كافة نواحيه كل هذا سيحدث فى المناقشة العامة التى سنبدأ بها عملنا ، وبعد أن يفرغ السادة الأعضاء من كلماتهم تأتى الفقرة الثانية من خطة سير العمل وهى :

تشكيل لجنة فرعية تحال إليها جميع الآراء التى أثيرت فى المناقشة العامة لإعداد تقرير فى ضوءها والتقدم بمقترحاتها إلى اللجنة التحضيرية .

إذن فالنقطة الثانية بعد المناقشة العامة التى يدلى خلالها الأعضاء كل برأيه هى أن تجمع هذه الآراء وتحال إلى لجنة فرعية تقوم بتفريغ هذه الآراء وتخرج منها اقتراحات صريحة فى تحديد القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وتحديد عدد أعضاء هذا المؤتمر إلى جانب مبادئ عامة لقواعد تمثيل هذه القوى الشعبية .

وبعد ذلك تتقدم هذه اللجنة الفرعية بتقريرها إلى اللجنة التحضيرية لتناقش هذا التقرير وتصل فيه إلى توصيات محددة بعد أن تستوفيه بحثاً ومناقشته . وبعد ذلك تشكل لجان فرعية لدراسة القواعد التفصيلية الخاصة بتمثيل هذه القوى الشعبية فى المؤتمر .

فى المرحلة الأولى نفرغ من تحديد ماهية القوى الشعبية الواجب تمثيلها فى المؤتمر الوطنى وعدد أعضاء هذا المؤتمر ومبادئ عامة بشأن كيفية تمثيل هذه القوى . وفى المرحلة الثانية تشكل لجان فرعية لدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل كل قوة من القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى .

وبعد أن تفرغ اللجان الفرعية من مهمتها هذه من الطبيعى أن نحتاج إلى تشكيل لجنة للتنسيق . فإن كل لجنة فرعية ستدرس فرعاً من فروع القوى الشعبية وتصل إلى مقترحات بشأنه . فنحن نحتاج إذن إلى لجنة تكون مهمتها التنسيق بين

مقترحات هذه اللجان لتصل إليكم مقترحات محددة بشأن تمثيل مختلف القوى الوطنية في الشعب و بعد أن تنهض لجنة التنسيق بعملها هذا ستقدم بتقريرها في هذا الشأن إلى حضراتكم لتناقشوه وتصلوا في النهاية إلى توصياتكم النهائية بشأن تمثيل القوى الوطنية وطريقة تمثيلها تفصيلا والتقدم بها للسيد رئيس الجمهورية .

هذه هي خطة سير العمل المقترحة والتي يمكن بمقتضاها أن نفجز العمل الموكول إلى اللجنة في الوقت الحاضر لانجازه والأمر مطروح الآن على حضراتكم لتدلوا برأيكم فيه .

مناقشات الأعضاء

السيد / خالد محمد خالد : إنني أرى أن تكون المناقشة في بيان الحكومة الذي ألقاه السيد الرئيس أولاً قبل أن نبدأ في مناقشة عملية التنظيم ومن خلال المناقشة التي تدور حول البيان يمكن أن نستخلص حقيقة الدور الذي يطلب إلينا أدائه .

السيد / الأمين العام : أريد أن أصحح واقعاً ، فالبيان الذي ألقاه السيد رئيس الجمهورية ليس بياناً للحكومة ، لأننا لسنا مجلساً تشريعياً ، وإنما نحن لجنة موكول إليها بحث موضوع بعينه . أما ما قاله السيد العضو بشأن الرجوع إلى بيان السيد الرئيس فيما نحن بصددده ، فهذا أمر حيوي لأن هذا البيان يضع الخطوط العريضة للموضوع الذي نبحثه ، وهذا أمر لا جدال فيه .

السيد المهندس / أحمد كامل البدرى : الرأي عندي أنه تلزمنا قبل بدء المناقشة أن تتوفر لدينا بعض المعلومات وأنني أتكلم عن نفسي كمضوف في هذه اللجنة فإنني لا أستطيع أن أدلي برأي في الموضوع قبل أن أتبين ما هو عدد المنظمات وعدد أعضائها إلى غير ذلك من البيانات والإحصاءات التي يجب أن تقدم إلينا .

السيد / الأمين العام : ان جميع البيانات والإحصاءات الخاصة بالقوى الشعبية

تطبع الآن وستوزع على حضراتكم يوم الثلاثاء المقبل وهو أقرب موعد يمكن أن
نتنظر فيه هذه المهمة . .

السيد الشيخ / أحمد الشرباصي : هذا الرأي الذي أدلى به السيد الأمين العام
للجنة فيه الكفاية وفيه غنى عن تشعب الآراء حول الخطة التي عرضها علينا خصوصاً
وأن السيد الأمين العام قال إن المناقشة العامة يمكن أن يتناول فيها الأعضاء الحديث
عن الماضي والحاضر وفيها كفايات متكاملة يمكنها متعاونة أن تقدم صورة كاملة
للموضوع فافات أحدها يمكن أن يقدمه الآخر ، ومن الخواطر المجتمعة من كلمات
السادة الأعضاء سواء ما اتصل منها بالماضي أو الحاضر وفي ضوء البيان الذي القاه
السيد الرئيس — كل هذا كفيلاً بأن يمكن كلامنا من تقديم صورة من
أفكاره وخواطره

وتنتقل هذه الآراء والخواطر إلى لجنة تفحصها وتنسقها ثم تعرضها علينا كجنة
عامة لكي نشرع في تقسيمها علينا كلبان فرعية .

السيد / الأمين العام : نحن للآن لم نبدأ للعمل بعد واعتقد أننا نكتفي بهذا
القدر من المناقشة في خطة سير العمل لكي ننتقل إلى العمل نفسه ، فهل توافقون
على أن تسير خطة سير العمل بالشكل الذي عرضناه على حضراتكم . أي إجراء
مناقشة عامة يدلى فيها كل من يريد من السادة الأعضاء برأيه في الأمرين
الموكلين للجنة .

موافقة

السيد / الأمين العام : نفتح الآن المناقشة العامة وكل من يريد من السادة
الأعضاء أن يلقى بكلمة يتفضل بارسال ورقة باسمه حتى نستطيع أن نعطي له الكلمة
حسب أسبقية ورود طلبه . بقي هناك أمر آخر وهو مسألة تحديد وقت الكلمة .. هذا
الأمر يهمنا جميعاً فقد كانت لائحة مجلس الأمة تحدد مدى الكلمة بربع ساعة أما
(• — طريق الديمقراطية)

هنا فالأمر متروك لكم في هذا التحديد حتى يستطيع كل عضو أن يدلي برأيه في حرية وصراحة لذلك أطرح على حضراتكم الآن اقتراحاً بتحديد وقت للكلمة

السيد / كال الدين الحناوى : في الواقع تحديد وقت للكلمة ضرورة نستوحىها قصر المدة المحدودة في اللجنة . مع العلم بأن الربع الساعة المقترح يكفي لقراءة خمس ورقات فولسكاب واعتقد أن في هذا الحيز كل الكفاية لشرح مختلف الآراء .

الدكتورة / عائشة عبد الرحمن : أرجو أن تتاح لنا الفرصة للكلام عن طريق طلب الكلمة بالإشارة ولن يرغب في التحقيق على الحديث ريكفى تحديد دقيقتين أو ثلاث دقائق للتعقيب أو التعليق .

السيد / الأمين العام : بالنسبة للأطال الذي تقدمت به الدكتورة عائشة إذا استطاع العضو أن يضمن كلمته أى تعقيب كان بها . ويمكن أيضاً طلب الكلمة للتعقيب ، ولكن أرجو أن يكون هذا في نطاق ضيق ووقت قصير حتى يمكن فعلاً كما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن أن تتفاعل الآراء وتحتك في مثل ما تتعرض له من أمر حيوى فهل توافقون حضراتكم على هذا ؟

موافقة

السيد / الأمين العام : ورد إلى إقتراح من السيدات أعضاء اللجنة بإرسال برقية شكر للسيد الرئيس وقد وقعته جميعاً .

سيادة الأمين العام :

رجاء التفضل بعرض الاقتراح الآتى :

إرسال برقية شكر لسيادة الرئيس بثقته بنا واعتزازه بهذه النهضة معاهدين سيادته بالتفاني في القيام بواجبنا نحو هذه اللجنة التي تشرفنا بمصورتها .

موافقة

السيد / الأمين العام : نرى الآن أكثر من أربعة عشر طلباً للكلام فهل
ترون أن تستمر الجلسة حتى تنتهى من هذه الطلبات أو ترون رفع الجلسة للاستراحة ؟

أصوات تأجيل

إذن الموافق على تأجيل الجلسة إلى غد يتفضل برفع يده .

موافقة

رفعت - الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين على أن نعود للانعقاد الساعة
السادسة من مساء الإثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

الجلسة الثانية

انقذت هذه الجلسة مساء يوم الاثنين ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨١
(٢٧ نوفمبر ١٩٦١)

كلمة السيد رئيس الجمهورية

كان في نيتي أن أحضر جلسة الأمس ، لأنه كان في نيتي أن أحضر أكبر عدد من الجلسات . ولكن الأخ أنور قال لي إن جلسة الأمس جلسة إجراءات . وفي الصباح قرأت في الأخبار العنوان ، مناقشات عنيفة . قلت فالتفتي للمناقشات العنيفة التي دارت بالأمس ، فطلبت من الإذاعة أن أسمع الجلسة ومكثت ثلاث ساعات سمعت فيها الجلسة ، لم أسمع مناقشات عنيفة كما تصورت من « ما نشيت » الأخبار ، ولكن وجدت أننا نسير في الموضوع سيراً طبيعياً .

لي تعليق بسيط ، على أساس السنة التي استنت بالأمس ، إن كل واحد يطلق بعد كل حين على عمل اللجنة . الحقيقة أن عمل اللجنة في غاية الأهمية . بعد ذلك لا نستطيع أن نحدد المواضيع التي ستشكلون فيها مثل ما تمحدثت في رؤوس مواضيع الأمس ، لأن اللجنة أيضاً عملها أكبر من رؤوس المواضيع التي تمحدثت ، وحتى نصل إلى رؤوس المواضيع ، فالنقطتان اللتان قالهما الأخ أنور أو الأربع فقط التي قالها أحد الإخوة منكم وهو يتكلم وقال إنها تمثل قطعتين ، لابد أن تتفرع لمواضيع أساسية ومواضيع رئيسية .

أحب أن أقول لكم إننا بحثنا أحسن طريق نتجه فيه لتحقيق أهدافنا . حصل بحث كبير ، بعض الناس قالوا هناك فكرة أننا نعمل مجلس ثورة ثان ، ومجلس الثورة هو أسهل شيء بالنسبة لي أنا . مجلس الثورة يصدر قرارات ، وتتخذ هذه القرارات وتوضع موضع التنفيذ ، وبعد ذلك قابلتنا نقطة ثانية في التفكير ، وهي

نقطة توسيع القيادة الثورية ، لأنه إذا أردنا أن نعمل مجلس ثورة فإنا لا نقدر أن نعمل مجلس ثورة على أساس مجلس الثورة الذي بدأ بقيام مجلس الثورة لأننا سنجد أن القيادة الثورية باستمرار تقل ، وأنا أشرت في خطابي إلى أن من المهم جداً أن نوسع القيادة الثورية .

النقطة الثانية هي توسيع القاعدة الثورية . كان ممكناً بمجلس الثورة . أن نسير ، فنبنى المصانع ونسير في الاشتراكية ونسير في التنمية ونسير حتى نحقق الكفاية والعدل . ولكنه كان ينقصنا باستمرار ، نتيجة لهذا ، شيء هو عصب الموضوع كله ، هو التنظيم الشعبي ، هو التفاعل الشعبي مع الثورة ، ولهذا تركت هذه الفكرة جانباً واتجهنا إلى الفكرة الأخرى .

ناس قالوا ان الفكرة التي أعلنتها في بياني السياسي فكرة معقدة ، تبحث هذه اللجنة التحضيرية تكوين مؤتمر من قوى الشعب الوطنية أو مؤتمر القوى الشعبية ، ثم يبحث هذا المؤتمر ميثاقاً وطنياً ، ثم بعد هذا نكون الاتحاد القوي على أساس عريض بالنسبة للجمهورية كلها .

الحقيقة : تقابلنا في هذا الأمر نقطتان أساسيتان ، الاشتراكية هي النقطة رقم واحد ، والحرية هي النقطة رقم اثنين .

بالنسبة لهذين الموضوعين لا بد أن نفتح الباب على آخره لأيهما هما الموضوعان الأساسيان ، وإنا إذا فهمناهما ، وإذا بحثناهما وإذا وصلنا فيهما إلى نتيجة ، فإننا نقدر فعلاً أن نحدد ما هي قوى الشعب الوطنية وما هي طرقنا في تنظيمها .

باستمرار عندما ينظر الإنسان إلى الاشتراكية وإلى الديمقراطية بمعناها الغربي يجد أن معنى الديمقراطية بالنسبة للاشتراكية قد يختلف . فإذا نظر الإنسان إلى الاشتراكية يجد أنه يريد أن يجد من حريات الناس . ما معنى ذلك ؟ أحد من حرية الناس في التملك ، يعني تدخلت في الحريات . أحد من حرية الناس في إطلاق الأسعار ، تدخلت في الحرية . أحد من حرية الناس في الاستغلال ، تدخلت في

الحرية . إذن الحريات لبنت حرية مجردة بدون أى حد من الحدود ، لأن الاشتراكية نفسها معناها عملية تنظيم للمجتمع بحيث يكون هناك كفاية ويكون هناك عدل . إذن عندما نتكلم عن الاشتراكية نجد أننا قد دخلنا لتنظيم ، بمعنى أن نقول لهذا : لغاية هنا فقط ، ونقول للثانى : لغاية هنا وكفى ، ونقول للثالث : أنت لم تكن لك أية فرصة فأتيت لك فرصة ، ونقول لآخر : أنت كنت تملك ٣٠,٠٠٠ فدان تملك الآن ١٠٠ فدان ، ونقول لآخر أنت كنت لا تملك شيئاً أبداً ، تملك الآن ه أفدنه ونقول لصاحب التجارة : أنت كنت فى تجارتك مطلق الحرية تباع كما تريد أنت اليوم توزع السلعة بعمولة محددة .

إذن أول ما ندخل فى الاشتراكية بالتالى نفتح مباشرة باب الحرية وباب الديمقراطية . وكما تكلمت : الحرية لم تكن ولا يمكن أن تكون حرية مجردة ، والديمقراطية لا يمكن أن تكون ديمقراطية مجردة .

النقطة الثانية التى أريد أن أقولها ، تبعاً لهذا ، إننا عندما نتكلم عن الحرية ونتكلم عن الاشتراكية ونتكلم عن الاجراءات الاشتراكية لا ننتقم من أحد على الإطلاق ، والمسألة لا تتعلق ببنى أو أعنياء تثار منهم أو ننتقم منهم . المسألة إذن هى إقامة عدالة اجتماعية والعدل يأخذ مجراه .

النقطة الثالثة فى تعليقى على الكلام الذى قيل البارحة هو أننا لا تثار من عائلة أو عائلتين . الموضوع ليس عائلة أو عائلتين . حصلت أمس مناقشات على ما حدث بعد انتصار الإسلام وبعد فتح مكة . إننا قد نكون أخذنا من الإسلام طريق النبي عليه الصلاة والسلام فى إحدى المارك التى أصيب فيها وكانت معركة قاسية ، أعتقد أنها معركة أجد . فبعد انتهاء المعركة رفع النبي يديه وظن الناس أنه يطلب من الله أن ينتقم . ولكنهم وجدوه يقول « اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون » هذا كان سبيلنا دائماً ، من أول يوم كنا نحاول أن نعطي الفرصة ونحاول أن نفتح الباب ونحاول أن نفتح المجتمع .

نقطة ثانية كانت محل مناقشة هنا أيضاً . ماذا حدث بعد فتح مكة ؟ ولعلني قد تسكمت في إحدى خطبي في نوفمبر سنة ١٩٥٣ في هذا الموضوع بإقتات ، ذلك أنه بعد أن دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال « اذهبوا فأنتم الطلقاء » ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، إلى آخر ما قيل ، ثم النقطة الأخرى الخاصة بمن أساء للنبي بقتلهم حتى ولو تعلقوا بأستار الكعبة ، ونزل في هؤلاء آيات كثيرة وهم المناقون . وفي القرآن آيات كثيرة عن المناقين الذين خانوا الأمانة ، المناقين الذين ساروا في الظلام ، الذين كانوا يعملون على هدم الدعوة الإسلامية ، لم يغفر لهم لا لسبب إلا لأنه كان في هذا مخلصاً لربه وكان في هذا مخلصاً لعقيدته .

وكنا دائماً نفتح ونعطى القرص ، ويجب أن نكون دائماً على استعداد أن نفتح صدورنا ونعطى القرص .

ويصعب علينا جداً أن نقول أعداء الشعب ورأيت أن الأخ بهاء الدين كتب في يوم الافتتاح كلمة خصوم ولم يضع كلمة أعداء ، وكلمة خصوم قد تكون أخف وفقاً إنما يجب أن نعرف أعداء الشعب لا أعدائي أنا ولا أعداء فلان ولا أعداء علان . والله إذا كان لا يوجد أعداء للشعب نكون قد وصلنا إلى مرحلة كبيرة جداً من التقدم . ومن الطبيعي أننا لسنا في جمهورية أفلاطون ، لا أنت ولا أنا سنعيش حتى نرى جمهورية أفلاطون ولا أي واحد سيد جمهورية أفلاطون في هذه الدنيا لأن الدنيا بدأت منذ الخليفة من أيام هابيل وقايل بدأت : كيف يقدر الإنسان بالإنسان ؟ يجب أن يكون الإنسان حربياً دائماً . يوجد باستمرار عندنا هذا الشعور . ودائماً هناك الطيب والردى ، وهناك المنافق الذي هو أخطر على المجتمع من كل شيء .

أخرج من هذا أننا يجب أن نفتح الموضوعين الأساسيين فتحاً كاملاً وهما موضوع الديمقراطية وموضوع الاشتراكية وكيف نطبق الاشتراكية وكيف نطبق الديمقراطية . كما قلت الديمقراطية كل الديمقراطية للشعب هي المطلب .

كيف لا تنحرف هذه الثورة كما انحرفت ثورة ١٩١٩ ، ثورة سنة ١٩١٩ قامت ولها أهداف أجمع الشعب عليها وقدم ضحايا ولكن في سنة ١٩٣٠ من الذى كان يحكم ١٩ كان الإليزي يحكمون ، وكان إسماعيل صدقي موجوداً سنة ١٩٣٠ وكانت اليد الحديدية ولماذا في الإحدى عشرة سنة ضاعت الدنيا لأن هذه الثورة لم تحقق أهدافها ، ولم ترسم رسماً كاملاً ما هو الشعب ومن هم أعداء الشعب . والزعماء طبعاً انفصلوا عن الثورة ، كل واحد منهم اتجه إلى اتجاه وضع له . ثورة سنة ١٩١٩ قامت من أجل الاستقلال والدستور . وفي سنة ١٩٥٦ كان هناك احتلال بريطاني وكان هناك ثمانون ألف عسكري انجليزي .

أعتقد أنه يسعدني ويسعد البلد كلها أن تتبع هذه المناقشات باهتمام . فالبلاد ليست سلبية ، وهي تدرك أننا نسير في مرحلة جديدة ، وأتينا بفتح موضوع الاشتراكية وموضوع الديمقراطية والحرية ، وكل فرد يتكلم في هذه الموضوعات . وسوف نخرج من هذه الاجتماعات بنتيجة هي تحديد ماهية قوى الشعب الوطنية وكيفية تنظيمها . ولكن في نفس الوقت الذى ستجرى فيه هذه المناقشات في هذه الاجتماعات ستجرى أيضاً المناقشات في كل مكان في البلد . بالنسبة لبعض النقاط التي أثرت أمس ، أتناول النقطة الخاصة بالموظفين والجهاز الحكومى والبيروقراطية . ولى رأى في هذا الموضوع ، وهو أننا مهما شكلنا من لجان فإن نستطيع أن نصلح شيئاً لسبب بسيط وهو أن الجهاز الحكومى يعتبر نفسه طبقة فوق الشعب .

فن الطبيعى إذن ونحن بصدد التغيير أو البحث عن حل أن يكون هذا الحل جذرياً . وأضرب لكم مثلاً على ذلك : إننا نرى عسكري البوليس يجر بائع الطماطم مثلاً إلى قسم الموسيقى ويتركه بداخله ، ونجد عربات للفاكهة متراصة أمام القسم . هذا البائع المتجول الذى يعتبر من أقر المواطنين يلقى به داخل القسم فترة من الزمن حتى تضيق ضاعته . إننا لو أتينا بهذا البائع المتجول وألبسناه ملابس العسكرية لوجدناه ثانياً يوم يقوم بنفس العملية التي قام بها العسكري الأول ، ذلك لأنه بمجرد

أن لبس البدة العسكرية اعتبر نفسه من الجهاز الحكومى ، وأنه هو الحكومة وذلك إذا لم نصل إلى حل يحمل الشعب فوق الجهاز الحكومى ورقبياً على الجهاز الحكومى سنظل باستمرار ندور فى دائرة ونشكر من الروتين والجهاز الحكومى واللجان .

لقد مر علينا عشر سنوات ونحن نشكل اللجان الحكومية ، ومع ذلك لم تتمكن من عمل شيء حتى الآن . إن الطريقة الوحيدة هى أن يوضع الجهاز الحكومى فى وضع لا يشعر معه أنه هو الطبقة السائدة أو الطبقة الحاكمة ، بل الشعب هو الذى يشعر بأنه هو الطبقة الحاكمة ، وأن الجهاز الحكومى إن هو إلا جهاز فى خدمة الشعب وأنه إنما يأخذ أجره على هذا .

وطبىعى هذا يحتاج إلى إجراء ثورى . وأعتقد أن الأخ عبد اللطيف البغدادى سوف يهز الجهاز الحكومى فى هذه الناحية بحيث نصل إلى ما نتمناه .

أنتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى أثبت أمس وهى الخاصة بقطاع الريف والفلاحين . لقد قيل إن الجمعيات التعاونية هى النقابات . كما قيل إن كل من يزرع الأرض هو مالكها . لقد قيل هذا الكلام هنا أمس . ولسكن الواقع غير هذا . هناك فرق بين كلام يقال وبين الواقع فعلاً . فما هو هذا الواقع ؟ هل الذى يشتغل فى الأرض هو حقيقة مالك الأرض ؟ قد يكون هذا أملاً ، قد يكون هذا منى ، قد يكون أى شيء ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالعامل الزراعى ليس هو مالك الأرض بل هو العامل الزراعى . فلا يمكن أن نفسى هذا وننقاد لأمانينا ونقيم بحثنا على هذا الأساس . وأعتقد أن هذا الموضوع يحتاج لبحث طويل . فلنكنى ينضم العامل الزراعى إلى نقابة أو جمعية تعاونية يجب أن يكون منتجاً أو مالكا ويجب أن تتكون نقابات للعمال الزراعيين . ولكننى أعتقد أنه لم يأن الأوان لى نصل إلى ذلك لأن الظروف لا تسمح للعامل الزراعى أن يكون منتجاً إلا إذا كانت الزراعة جماعية أو الملكية جماعية بالنسبة للأرض ونحن لا نسير فى هذا الاتجاه . إن أهم نقطتين

في موضوعنا يفتحان لنا جميعاً وللباد كل الموضوعات ، ها الاشتراكية ، اشتراكية
نحن ، والديمقراطية وجدود الديمقراطية . وهذا هو ما تكلم فيه ونجتهد فيه ونفسره .
لأن هذا هو الذي سهو صلنا إلى النتيجة الأخيرة الخاصة بماهية قوى الشعب الوطنية
بالنسبة للثوثة الأول ، وكيف تنظم هذه القوى الشعبية الوطنية ، وأشكركم .

كلمات أعضاء اللجنة

١ — كلمة السيد أحمد متتصر

سيادة الرئيس ، سادتي :

من صميم الريف وعلى ضوء الحقيقة والواقع للموس الذي عشنا فيه ، أتحدث إلى
سيادتكم . فليس العيب أن يشكو المريض مرضه وأن ينبه إليه ولكن العيب كل
العيب أن يخفي الإنسان مرضه . ولقد كنا نعيش قبل الثورة على ضوء تجربة سميت
بالديموقراطية . نسائل أنفسنا : هل أدت تلك الديمقراطية وتلك الحياة النيابية
واجبها بصدق وأمانة وإخلاص ؟ كنا نرى الأحزاب تتطاحن لا لمصلحة الوطن
ولا من أجل جلاء الإنجليز ولا لبناء مجتمع أفضل ترفرف عليه الرقاهية والعدالة .
ولكن كان تطاحنهم وتناحرهم من أجل الانفراد بالحكم وشهوة الحكم وسطوة
الحكم . شاهدنا يا إخواني الحكم الديمقراطي الذي يقولون عنه إنه حكم البرلمان ..
ماذا كان يحدث ؟ ماذا كان يحدث في الانتخابات الماضية ؟ كان التقدم للانتخابات
أحد نوعين : إما أنه إقطاعي يدفع الألوف من الجنهات ليشتري بها الأصوات ،
وإما أنه يستند إلى حزب من تلك الأحزاب التي قسمت بلادنا إلى مناطق نفوذ
وعملت جاهدة طوال سنوات تبلغ للثلاثين عاماً على تركيز نفسها وتكوين دعام
وركان لها في كل قرية وفي كل مدينة . فلم يكن عضو البرلمان يا إخواني يأتي ليعلم
دائره بمشروعات عمرانية ولكن كان همه الأوجه أن يدعم حزبه ويظهر
قوته وعلته .

جريمة كبرى يا إخوانى أن يجرؤ مواطن من أبناء هذا الشعب لا يستند إلى
حزبية ، وقاته للال . . . جريمة كبرى أن يرشح نفسه للانتخابات مهما كانت
كفاءته ومهما كان إخلاصه لربه ولوطنه . إن من لا يملك آلاف الجنيهات لا يدخل
الانتخابات ، ومن لا يعتمد على حزب لا يدخل الانتخاب . وبهذا حكمت
الديمقراطية على الأغلبية الساحقة ألا تكون ممثلة في برلمان الشعب ، هذا هو
التضليل الذى كنا نعيش فيه تحت ستار الديمقراطية : مجموعة من الاقطاعيين والحزبيين
تمثل مصالحها في كل عهد وفي كل برلمان وفي كل انتخابات . لم تكن هذه الأقلية
الرجعية تسمح للشعب أن يتنفس أو يطلق صوته أو يطالب بحقوقه . ولقد حرمتنا
الرجعية من هذا وهى تحرم مجموع الشعب من كل الحقوق وكانت الحقوق كاملة فقط
للرجعيين والمستغلين والحزبيين وأصحاب الملايين ، ولا حقوق ولا حريات للسواد
الأعظم من الشعب . واليوم وبعد أن خلصنا الله من الماضى البغيض وقبض الله لنا
رجالاً مخلصين آمنوا بربهم وبوطنهم ووهبوا أنفسهم وأرواحهم لخدمة الشعب . واليوم
بعد أن استعاد الشعب حقوقه بالثورة السياسية والاجتماعية ، فلا أقل من أن يضمن
هذا الشعب حريته ومكاسبه وأن تبقى حريته في يده وأن يبقى سيداً ولا يعود مسوداً .

إن العناصر الرجعية ما زالت متكثلة يجمعها المال وتجمعها الأرض وتجمعها الحزبية
والانتهازية ، فمن الخطورة بمكان أن تعود اليوم قهاتها بحجة إعطائها فرصة أخرى ،
نعم بنفوذها تستطيع أن ترشو وأن تخدع وأنت تخادع حتى تصل مرة أخرى إلى
الصفوف الأولى لتحرم الملايين من هذا الشعب حقوقها باسم الحرية وباسم الديمقراطية .
ولقد مررنا بتجربة قاسية يجب أن نأخذ منها دروساً وعبراً . لقد هادتهم الثورة
وكانت رحمة بهم وظلت طوال عشر سنوات تحاول أن تعالجهم فلم يفلح فيهم
علاج ، فرضهم يا إخوانى مستعص فلا يمكن والحال هذه البرء منه ، حتى أنهم
في السنوات القليلة الماضية تقدموا الصفوف ، الرجعى منهم والإقطاعى والحزبى
والانتهازى ، وتخلف مضطراً الوطنى المخلص ، فلم يكن يجد له مكاناً أو مجالاً بينهم .

ومع هذا هل رضوا ؟ هل هادنوا وهل اخلصوا ؟ أقطع بلا . فلا الحزبي تخلى عن حزبيته وأبىة حكمه ، ولا الإقطاعي تخلى عن نفوذه وتحكمه ولا الاتهازي تخلى عن استغلاله ، وكانوا يتتهزون الفرصة تسنح لينقضوا على مكاسب الشعب وحرىات الشعب .

هؤلاء المرضى ، الذين أزم من مرضهم واستعصى ، يجب أن يبرزوا بعد فرزم ويجنبوا لنقى الشعب شرورهم ، لا هم وحدهم بل دعائهم وركائزهم في البلاد . وبهذا يبقى الشعب سليماً ، بعيداً عن المؤثرات . قادراً على تحمل أعباء والدفاع عن مكاسبه ، مؤمناً بوطنه وقائده وباعت نهضته الرئيس جمال عبد الناصر ، والله يوفقكم .

٢ — كلمة الدكتور سليمان حزين

السيد الرئيس ، أيها الأخوة من أعضاء هذه اللجنة : أستاذن في أن تكون كلمتي إليكم ذات شقين : تتناول الشكل وتتناول الموضوع . فأما عن الشكل فإني أعني به مدخلنا إلى هذه المهمة الخطيرة التي عهدت الأمة ممثلة في رئيسها بها إلينا والطريق إلى أن نهض بهذه المهمة ، ووسيلتنا إلى ذلك إنما هي في العمل خلال اجتماعاتنا العامة ثم خلال اجتماعاتنا في اللجان الفرعية .

أما عن الموضوع فإنه يتناول فلسفة هذه المهمة أكثر مما يتناول تفاصيل نواحيها . عملنا من غير شك ومهمتنا فيما اعتقد مهمة تاريخية ومصدر من مصادر القوة في ثورتنا . إنها لم تكن ثورة خطيرة ، ولكنها كانت ثورة مدبرة انتقلت من مرحلة إلى مرحلة ووقفت عند نهاية كل مرحلة لتدبر أمرها لتنتقل في هداية ونور إلى مرحلة جديدة ، وهذا اليوم ، الذي ألفت فيه هذه اللجنة ، يعتبر يوماً جديداً بحق في تاريخ الثورة . لقد تحدث السيد الرئيس — ومن نعماء الله علينا أنه رئيس يستلهم الشعب — فقال إننا بسبيل توسيع القيادة ، توسيعها في نطاقها الفكري ونطاقها الشعوري ثم في نطاق الاستجابة الشعبية .

وهذه اللجنة مرحلة صغرى تليها خطوات فى مؤتمر القوى الشعبية ثم فى إعادة تنظيم اتحادنا القوى لتتعلق فى سبيل اشتراكيتنا نحن وفى سبيل ديمقراطيتنا نحن ، وعلى هذا الأساس أعتقد أن من واجبنا جميعا أن نحس بجلال هذه المهمة ، وأن نأخذها بالجد الذى ينبئ لها ، وأن نعرف أنه إذا كان قد كتب على جيلنا هذا أن يكون جيل تضحيات فقد كتب له أيضا أن يكون جيل عمل . ولقد كان أعداؤنا فى الماضى حينما علمونا كانوا يوهموننا دائما أننا شعب يحسن التفكير ، ولكنه لا يحسن العمل وكانوا يظنون أنهم بذلك يحسنون إلينا القول .

ولكن الذى يحسن التفكير ولا يحسن العمل مخطيء ولا يمتاز كثيرا على من لا يحسن التفكير . إن الثورة ليست فكرة بقدر ما هى عمل وليست نظرية بقدر ما هى تطبيق . لذلك فإننى أفهم أن المهمة الأولى لهذه اللجنة ليست فى أن تضيف جديدا إلى تفكيرنا وإنما مهمتها هى أن تجلو هذا التفكير وتبسطه ، وأن تتسع به إلى نطاق الشعب ، وأن تعمقه فى بعض النواحي ليتمكن فى بيئتنا وفى أفكارنا جميعا ، وأن تعمل أساسا لتوسيع تفكيرنا السياسى حتى يشمل المواطنين جميعا فى مستوى واحد . إن الذى ينظر إلى هذه اللجنة مجدها مؤلفة من عدد من القطاعات ، ولكننا نسيء إلى أنفسنا وإلى وطننا وإلى ثورتنا إذا ما فكرنا فى هذه اللجنة تفكير القطاعات المستقلة بعضها عن بعض ، فواجبنا أن نفكر معا .

وواجب علينا ألا نفرق أنفسنا — إذا كنا من العلماء — بأفكار العلم ، لأن العلم كما نعرف لا وطن له ، وإنما واجبنا أن ننقل إلى المرحلة الجديدة من الثورة . وهى التى أسماها السيد الرئيس فى خطابه بالثورة الثقافية لأن هناك فرقا بين العلم والثقافة ، ومن الحق علينا أن نعتز الآن بأن علماءنا وجامعاتنا كانوا فى العهد الماضى يسعيان إلى العلم فى جد .

ولكن العلم كان يسعى إلى العالمية وإلى البحث عن الحقيقة من أجل الحقيقة .

ولكننا الآن في مرحلتنا الثورية هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا عن الحقيقة ، ولن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا سلكنا سبيلنا إلى هذه الثورة الثقافية .

وقد أعجبني من السيد الرئيس أنه لم يسمها الثورة الفكرية ، فتورة الفكر طامة عندنا ، وإنتى اعتقد أنه النازي الفكري الأول ، وأنه كان فيلسوفا عندما قام بهذه الثورة ، ولكن ثورة الفكر أمر يتصل بالأفراد . أما الثقافة فإنها تتصل بمجموع الشعب .

قالتم - كما قلنا - لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات في أبراجها العاجية ، ولكنها تعرف أن على الجامعي أن يفكر بعقليته الأصلية ، وأن يشعر بإحساسه الأصيل . فإن كان ابن فلاح فإن عليه أن يفكر ويتذوق الثقافة على أساس أنه فلاح ابن فلاح وعلى هذا نجتمع هنا في هذه القاعة لنبدأ ثورتنا الثقافية . وليفكر العالم منا أنه أخذ فرصة حررها الآلاف ، وأنا شخصيا أعترف أمامكم وأمام الله أن الدولة حينما أتاحت لي الفرصة للتعليم حرم ألف أو ألفان من المواطنين لكي أحصل على هذا القدر من العلم الذي أتيج لي .

حرام أن يبقى الفكر والتعليم والثقافة في بلدنا أداة للانعزال بين الطبقات وأداة ليترفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله ، فإذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث أن يطفو على السطح . نحن لا نريدكم كذلك وإنما نريدكم أن يذوبوا في الشعب كما يذوب الملح في الماء .

على هذا النحو يجب أن نلتقي في هذه اللجنة ، ففكر تفكيرا يتناول النظريات في تبسيط يقرب مفهومها ، ويقرب كل واحد منا للآخر . سنتكلم في الاشتراكية من غير شك . ولكن لا داعي لأن تنقل فصولا من الكتب التي قرأناها عن الاشتراكية الخارجية في حين أننا لو كنا صادقين مع أنفسنا لفهمنا هذه الاشتراكية

في القرية التي نشأنا فيها بين أهلنا من يلبسون « الجلابيب » ومحملون القفوس ليكسبوا عيشهم الحلال بعرق الجبين .

وحينما نفسر الاشتراكية في هذا الإطار نكون صادقين لأن هذا التفسير هو واقع يثبتنا . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفكر في الاشتراكية ببساطة ، وأن نصورها على أن يكون الوطن شركة حقيقية بين المواطنين لكل فيها نصيب مباشر عن طريق ملكية محددة منظمة وفقا لظروفنا وإمكاناتنا نحن .

نعم شركة يمكن أن نفسر على أن من لا يستطيع أن يملك عن طريق القطاع الخاص يمكنه أن يملك عن طريق القطاع العام . وإنه من الواجب أن يخصص القائض كله لمن لا يملكه . وعلى هذا النحو نشعر كل فرد في هذا البلد بأنه ليس غريباً عن أرضنا وأنه ابن الأرض حقاً ومالك الأرض حقاً . وعلى هذا النحو نحقق تقاليدنا الأصيلة الموجودة في القرى لأن هذا الانقطاع لم يكن أصيلاً في أرض مصر في يوم من الأيام ، لأن الملكية في مصر كان أساسها الأرض ودعامتها العمل والمجهود الذي يبذل في الأرض ، فإن الأرض الموجودة الآن هي ثمرة جهود الملايين التي بذلت في الأرض خلال سبعة آلاف سنة . ولو نظرنا إلى هذه الجهود لأدركنا مدى هذا الجهد الإنساني العظيم الذي كانت ثمرة هي هذه الأرض الطيبة التي نعيش عليها .

وكذلك إذا فكرنا في الديمقراطية تفكيراً مبسطاً نستطيع الجماهير أن تتذوقه وتتفهمه ، كان معنى الديمقراطية أن يكون الحكم شركة بين المواطنين كما أن الوطن يجب أن يكون شركة بينهم ليتحقق معنى الاشتراكية ، فكذلك يجب أن يكون الحكم بمسئوليته وأعماله ونتائجه شركة بين المواطنين ، لكل منا الحق في أن يبدي الرأي صريحاً واضحاً جريئاً في الطريقة التي يحكم بها ، ولا يجب أبداً أن نخشى من هذا لأننا شعب فطن يعرف مصالحه حقاً ، ولا يمكن أن يضل الطريق .

شعب بقي حيا خلال هذه الآلاف من السنين ولا يمكن أن يموت أبداً إذا نظرنا أو عالجنا هذه النظريات في اجتماعاتنا على هذا الأساس المبسط دون أن نترك العمق ، لأن البساطة لا تتناقى مع العمق ، وإنما التعقيد هو الذى يقيّد العمق .

فعلينا إذن أن نجتمع بين البساطة والعمق حين نفكر فى نظامنا ، وعلينا فى الوقت ذاته أن ننظر إلى ربط أنفسنا ببعضنا ببعض ، وأن يعرف كل منا الآخر . وأؤكد لكم أنى تعلت خلال هذين اليومين كثيرا ، وكان جانب مما تعلت من إخواننا أهل الريف لأنهم يمثلون الشعور الصادق ، يمثنون الحق الذى نبعث عنه . وقد آن لنا أن نبعث عن الحق كما نبعث عن الحقيقة ، ثم يجب أن نرتبط بإخواننا فى الخارج لأننا إذا كنا قد أتينا من قطاعات نتصل بها بحكم عملنا فن واجبنا أن نداوم هذا الاتصال ، ولا تتركه لأدوات الدولة المادية كالإذاعة والصحافة وإنما ننقله نقلا حيا من الإنسان إلى الإنسان ، تناقش إخواننا ونعود إليهم ونحدثهم وننقل مشاعرهم لنشر الناس أن الفكر فى هذه الأمة ليس حكرا على مائتين وخمسين شخصا . وهذا هو معنى الاشتراكية بمفهومها المبسط العميق . فإذا ما انتقلنا إلى عمل اللجنة ذاتها وهو دراسة مصادر القوى الشعبية ، وهو العمل المباشر الذى نعد له فإننى استأذنكم وأستاذن السيد الرئيس فى أن أتحدث عن فلسفته وأن أتناوله بالبحث والاستعراض والتأمل والتفكير . إن سبل الإصلاح مزدوجة فنستطيع أن نصلح بالبحث عن نقط الضعف اتقويتها وعلاجها ، كما نستطيع أن نصلح بالبحث عن مصادر القوة فى حياتنا الشعبية فنبعثها بعثا ، وهذه هى السبيل إلى الإصلاح الثورى الحقيقى .

ولقد سلكت الثورة السيلين ، ولكنى أرى أنها حتى الآن كانت تسلك السبيل الأولى بأكثر مما تسلك السبيل الأخرى ، فهى تبحث عن نواحي الضعف وتحاول أن تقومها .

فقد أدركت أن الرجعية ضعف فحالت إصلاحها ، ونعرف أن الانتهازية ضعف فحالت تقويمها ، وأن البيروقراطية ضعف فحالت علاجها . هذه سبيل للإصلاح من غير شك ، ولكن لا أستطيع أن أرى أنها السبيل الوحيد إلى القوة في نظري ، فقد ثبت أن بعض التقويم ينجح والبعض الآخر لا ينجح ، وإنما علينا أن نبحث عن مصادر القوى . ولقد بحثت الثورة عن هذه المصادر دون شك ، فأتجهت إلى مصادر الثروة في الدولة ، وهي هذا النيل العظيم بمحاولة ضبطه ، وأتجهت إلى مصادر الثروة في الصحارى ، ثم أتجهت إلى التأميم والتصدير لتحفظ للشعب حقوقه ، ثم أتجهت إلى الناحية الإنسانية ، إلى جانب خطير جداً من جوانبها فحققت فيه مكاسب حقيقية ، ذلك هو التعليم الذي أعرف عنه أكثر من أى جانب آخر ، هذا مصدر خطير من مصادر القوى سها عنه أبناء هذا الوطن أو أسهوا عنه .

بحثت الثورة عن شباب هذه الأمة لتربيته تربية وطنية لأنه مصدر القوة الأساسية في بناء الشعب ولكن العمل في هذه النواحي كلها لم يبلغ في الماضي ما بلغه في عهد الثورة .

إن من التوفيق أن يسمى المؤتمر القادم مؤتمر القوى الشعبية لا المؤتمر الشعبي ، لأنه مؤتمر القوى الشعبية حقاً ، فمن الفلسفة أن نبحث عن مصادر القوى وأن نبنيها وأما نحن في هذه اللجنة أن نبحث في صدق وإخلاص وجد ، فإن العملية كبيرة جداً . صدقوني ، إذ علينا أن نستقimy مصادر القوة فمصادر القوة بعضها ظاهر يسهل العثور عليه ويسهل تصويره وتشكيله وطريقة تمثيله في المؤتمر . فهناك منظمات ونقابات قاعة ، وهناك هيئات يمكن أن تنتخب بسهولة من يمثلها .

هذه هي النواحي الظاهرة تقابلها في الجانب الآخر مصادر قوى خامضة شبه مستترة تختلف في تقويمها ، فالشباب في رأيي هو مصدر القوة الأصيل في حياة كل أمة . تحدثنا في سن الشباب ، وهل يبدأ في سن الرشد أو قبل ذلك ؟ أعتقد أن الشباب يبدأ في السن النضجة التي يمتاز فيها الشاب بالبراءة التي لا تختلط (٦ - طريق الديمقراطية)

بالأغراض والمطامع ، ويفكر فيها تفكيراً نورانياً خالصاً لوجه الله والوطن .
كثير من أبناء المدارس الثانوية كانوا مصدر قوة في الماضي فاستغلّتهم
الأحزاب ووجهتهم توجيهاً خاطئاً ، وقد كنا نحن من بينهم وكذلك كان الحكم
الأجنبي يستغل الشباب حتى أحاله إلى مصدر ضعف وتفكك بدلاً من أن يكون
مصدر قوة لهذا الشعب .

وقد آن أن نبحث عن الشباب كمصدر من مصادر القوى في جد واهتمام ،
وهناك نواح خافية في بيتنا الريفية . الفلاح هو الأصل في جده وفي تفكيره ،
وقد اعتاد الناس أن يتحدثوا عن المكر الريفي . هذا المكر الريفي مكر صالح ، هو
مكر حق ، هو الذي حفظ على الفلاح حياته ، ولم يتمكن المستعمر والأجنبي أن
يقهروا روحه طوال الماضي من السنين . إنه كان صاحب دهاء ومكر طيب استطاع
به أن يعيش على مدي الأحقاب وعلينا أن نتدبر فيه .

الدولة تستطيع أن تضع القوانين . والفلاح يدور بوسائله الخاصة التي يسميها
الناس مكرًا . لكنه مكر طيب من أجل الحق والعدل والإنصاف .

على هذا النحو أقترح أن تفكر بغمائرنا إذا أردنا أن نبحث عن الحق
إذ لا نصل إليه بقولنا وحدها إذا لم نساندها بالغمائر . علينا إذا أردنا أن نهتدي إلى
الحق أن تفكر بشعورنا في المسؤولية الكبرى إذا أردنا أن يكون الوطن والحكم
شركة بين المواطنين جميعاً . ونحن في هذه اللجنة نشارك بالمسؤولية ولا نترك هذا
الرئيس العظيم يتحمل المسؤولية وحده . إنما نسير وتحمل معه المسؤولية في هذا
الموقف التاريخي . علينا أن نتحول في فلسفتنا من البحث عن مصادر الضعف إلى
البحث عن مصادر القوة لنبعثها . وعلى هذا النحو يجب أن تفكر . وأن نتحدث
فيما بيننا وبين أنفسنا حينما يخلو كل منا إلى نفسه وصحبه وضميره وإلى ربه بتأجيه .

وأجب أن أذكركم بشيء أعقد أنه ليس من حق أن أذكركم به .

لكن لا أجد مفراً من أن أقوله في صدق . فلم تكن شجاعة الكلمة ولا صدق الكلمة ولا إخلاص الكلمة ، لم يكن ذلك كله في يوم من الأيام ألزم منه لنا في هذه الأيام . علينا أن نقول لهذه الأمة التي نحن منها وإليها كل مافي نفوسنا ، وأن تقدم لها ذخيرة فكرنا الذي هو منها وإليها ، هذه الأمة التي أتاح الله لها ثورة لا تتاح إلا كل عدة قرون ثورة خشي عليها بعض الناس حينما حدثت لها نكسة منذ فترة وجيزة ، ولكنها لن تكون نكسة بإذن الله ، بل ستتحول هذه النكسة الموقوتة إلى عنصر نصر وإلى عنصر قوة ، لا لهذا الإقليم وحده وأسمع لنفسى بأن أصر على تسميته إقليماً لأننى أتحدث عن هذه الأمة العربية كلها في غدها المشرق إن شاء الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٣ - كلمة الدكتور جمال مرشى بدر

ترددت بين جوانب هذه القاعة بالأمس كلمات حق ما كان لهذه الجدران أن تسمع غيرها ، لأنها كلمات تدعو إلى إطلاق الحريات وتنادى بالحرية السياسية بقدر ما تنادى بالاشتراكية الاقتصادية ولقد فهم البعض منا من هذه الكلمات أنها كلمات معارضة ونقد ، فتصدوا للرد عليها رداً اتسم بشيء من العنف والحاس . ولعل ذلك العنف لم يقع لدى الكثيرين منا موقع الاستحسان . واسمحوا لى أن أختلف مع وجهة النظر هذه ، ففي المرحلة التي نقف الآن على أبوابها وفتحت للعمل السياسى فى هذا الوطن صفحة جديدة ليست أمثال تلك الكلمات كلمات معارضة ولا كلمات نقد ، لأن السيد رئيس الجمهورية أطلق صيحة المعركة ، إذ قال فى بيان ألقاه منذ أسابيع معدودة أذيع على اللا : إن الحرية السياسية لا بد من تثبيت دعائمها بمزيد من الحرية السياسية . ومن الخطأ أن نتقبل ما قيل فى هذا المعنى على غير وجهه لأنه ليس إلا سيراً على الخط العريض الذى رسمه السيد رئيس الجمهورية . ولا أقول هذا

لكي أعكس به عليكم حقيقة من حقائق سياسة الحكومة ، ولكنني أقوله لكي
أصور به حقيقة من حقائق نفسى أطلقها حرة من كل قيد . وإذا انتقلنا إلى تحديد
ماهية القوى الشعبية ، لا يسعنا إلا أن نذكر حقيقة هامة فيما نحن مقبلون عليه : يجب
علينا ألا نفرط في ذرة من هذه القوى الشعبية ، وأن نجتمع كل قوة نستطيع تجميعها
منها . وإذا أمعنا النظر في قوانين يوليو الاشتراكية ، تعين علينا أن نعترف أنه لم يعد
هناك في مجتمعاتنا فئات برمتها من أعداء الشعب بعد أن امتدت تلك القوانين إلى
جذور الفساد قاتلتها حين قضت على الغنى الفاحش ومهدت بذلك للقضاء على
الفقر المدقع ، ولم يبق إلا مواطنون كلهم صالحون أو الأصل في جميعهم الإصلاح ،
أما من ثبت أنهم عدو للشعب فيؤخذون بحريتهم وهم قلة معدودة . قد يكونون
عشرات أو مئات .

ولا أشك في أن حالة كل منهم ستبحث في عدل ونزاهة . كما لا أشك في أنه
لن يكون في هذا الوطن السمع ظلم ولن يكون في هذا الوطن الكريم إرهاب ،
ولن تزر في هذا الوطن وزارة وزر أخرى ، وإن يقال تحت سماء هذا الوطن « أنج
سعد فقد هلك سعيد » .

بالحق والعدل بأشمل معناها سيمضي هذا الوطن في طريقه إلى الأمام .

سمعنا بالأمس كلاما من البعض عن الغنى والفقر ، والتديم والجديد ، ولا أظن
أنهم قد تفهموا ما رسم للشعب على ألسنة المسئولين في هذا الصدد ؛ إذ لم يقل أحد
إن الغنى عدو للشعب من حيث هو غنى . إنما الغنى عدو للشعب إذا استغل غناه ضد
المجتمع ، كما لم يقل أحد ممن ينطقون بلسان الحكومة إن كل من أسهم في الحياة
السياسية قبل الثورة عدو للشعب إلا إذا كان قد أفسد الحياة السياسية .

ولا أدل على هذا من أن تشكيل هذه اللجنة يعكس تلك المعاني ، بكل وضوح
فما من سرى عليه قانون الإصلاح الزراعي الأخير ، ومنا من سرت عليه القوانين

الاشتراكية ومع ذلك لم يحل هذا دون تعيينه عضواً في هذه اللجنة ، و بيننا من أسهم في الحياة السياسية في هذا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ قمنا من كان عضواً في البرلمان قبل سنة ١٩٥٢ بل إن بيننا أكثر من عضو كان وزيراً في العهد الماضي . ومننا من يمت بأوثق الصلات لبعض من خدموا لوطن قبل سنة ١٩٥٢ .

إذن فالمخاوف التي ترددت في نفوس البعض ودارت على الألسنة وعبرت عنها تلك الكلمات ، هي مخاوف في غير محلها لأننا جميعاً حكومة وشعباً حريصون على عدم التفريط في القوى الشعبية الحقيقية الهائلة ، حريصون على تجميع كل ذرة من تلك القوى ، لكي تندفع إلى الأمام في عزة وقوة .

ولا شك في أن لجنة كلجنتنا هذه ، بحكم تشكيلها الشعبي ، وبما تستمد من بنايع الإيمان والقوة في الشعب خارج هذه القاعة ستوفى في مهمتها العظيمة إن شاء الله .

٤ - كلمة السيد محمد عزت قطب

بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ، إخواني :

إنها لمعجزة من معجزات الثورة أن يقف الفلاح فوق منبر ، وأن يقف معذوراً فرداً في الدولة .

لأنه - كما نعلمون - كان الفلاح في الماضي مقبوراً مطموراً ، كل هزات تحدث في الدولة لا تؤثر إلا في الفلاح المسكين الضعيف الذي يبرق في الأرض ، ويجد لياً كل غيره .

أنا لا أعرف أن أخطب ، ولكن أريد أن أرجع بكم إلى الماضي . الماضي الذي كنا نحن نعيش فيه .

نرجع إلى مآسي الاستعمار . إنه لم يخرج من ذهني ، هؤلاء الإنجليز الذين كانوا

يمتصون دماءنا ، تهرق نحن وأولادنا وهم يأكلون ، ولا يخرج من مخيلتي حينما كنت
أسافر وأجد العساكر الإنجليز يركبون القطار ، قطار من دمي ولحم الوطن ، ويجلسون
وأنا واقف ، ولا يخرج من ذهني حينما كنت أخرج من بلدنا إلى المدينة وأجد
العساكر الإنجليز يمشون فيها يفتخرون ويتفخحون على حسابنا .

من دخل هؤلاء الإنجليز ؟ من دخل هؤلاء اللصوص ؟ دخلوا بواسطة أفراد
منا . . . أفراد خونة ، أرادوا أن يبيعونا ، ويقتنوا على حسابنا ، وأن يملكوا
الأرض ويتحكموا فيها ، هؤلاء هم الإقطاعيون ، والانتهازيون . ساعدوا الاستعمار ،
ومد الأخطبوط يده علينا . وطبعاً كل هذه الميزات أنتم أهل المدينة لا تحسون بها
كما يحس بها الفلاح . لأن الفلاح هو عصب الدولة ، وهو عصب الحياة ، وكل هزة
تؤثر عليه .

الاستعمار توغل فينا بواسطة الإقطاع عندما ملك الإقطاع ، وتحكم وعلم أن له
سنداً . ابتداءً يقاتلنا نحن الفلاحين . طبعا كانوا يملكون الأراضي الواسعة ، ونحن
عبيد عندهم ، يأمرونا كيف شاءوا ، ويسيطرون علينا حسب أهوائهم ، ولأنسى
أيام الانتخابات للبرلمانات التي كانوا يقولون إنها برلمانات لتعبر عن رأى الشعب
وتدافع عن الوطن . لا أنسى يوم كانوا يحملوننا في عربات كالبهاائم إلى اللجان
وكان لا بد لنا أن نخضع لأن الأرض أرضهم ونحن عبيدهم ، ونعمل عندهم ، ومن
يمنع عن ركوب هذه العربات لا يمكنه أن يعيش . كنا ندخل اللجان نقول
ماليس في ضمائرنا ، وإذا قلنا ما في قلوبنا فهناك العساكر بالبواب يقفون بالمعصى
الغليظة وكل منا يأخذ نصيبه منها .

وليت الأمر يقف عند هذا ، ولكننا كنا نحرم ، ونطرد ، ونشرد نحن وأولادنا
الذين لم يحسبوا على الدولة ، وهم مرضى غير متعلمين ومهملون ، لو نظر الإنسان
إليهم لبكى .

تصوروا يا إخواني أن الإقطاع عمادى ، ونسى الفلاح كلية ، وكأنه غير آدمى ،

وفضلوها الكلاب الرومية ، إذ كانوا يربون الكلاب ، وهذه الكلاب تنام
على سراير في غرف مخصوصة ويسهر على خدمتها وتربيتها « أفندية » في حين أن
أولادنا كانوا ينامون على الأرض بلا غطاء ولا رعاية .

وحدث في مرة من المرات أن دخل صاحب الكلب غرفة الكلاب ، فوجد
الشخص الأذى الذي يخدم الكلب نائماً على السرير فما كان منه إلا أن عاقبه
بمخمس ثلاثة أيام من مرتبه بحجة أنه أقلق راحة الكلب وكان الكلاب مفضلة
على الناس .

وفي مرة أخرى مرض الكلب في حين أن هناك آلافاً من الأدميين
يقاسون من المرض والفقر والجوع .

مرض الكلب ، فإذا بمفتش الزراعة يتصل تليفونيا لاستدعاء طبيب للكلب
« الفلاني » — وكانوا يسمون الكلاب بأسماء معينة — وقال إن الكلب الفلاني
مرضى ، وإذا بسيارة خاصة تقوم من القاهرة بالطبيب البيطرى ، وقابله مفتش
الزراعة ، وصحبه إلى مكان الكلب حيث سهر على علاجه إلى الساعة الثالثة صباحاً .
وظل صاحب الكلب أو صاحبه تستفسر عن صحة الكلب تليفونيا . وكان يتحتم ،
طبعاً ، على الفلاحين أن يشاركوا في الاهتمام بصحة الكلب ، في حين أن الفلاحين
الذين يزرعون ينامون بدون أكل أو غناء .

كذلك لا يخرج من ذهني إذا تأخر أى واحد في دفع إيجار الأرض ، وكان
إيجار القدان يصل إلى ١٠٠ جنيه ، كان تفتيش الزراعة يأخذ الفلاح بأولاده إلى
نقطة البوليس ويمنع عنه الاتصال بغيره كأنه مجرم ويأخذ مواشيه ويمنع دخول
الأكل لم حتى تتعاون مع بعضنا نحن الفلاحين لكي نتخذ الرجل وأولاده ومواشيه ،
وندفع له ما يمكن دفعه حتى يخرج من السجن .

هذه بعض مآسى الإقطاع الذى توغل وتاجر في أعراضنا وأرواحنا . وأظنكم

تذكرون فلسطين وما حصل فيها . طبعا كنا نحن الفلاحين أول ضحية وأول
للمجاهدين في فلسطين لأن أولادنا هم الذين كانوا يذهبون إلى « الجهادية » لأن
فهرنا كان يدفع « البدلية » .

ولا ينسى أهل القرى أنهم كانوا يرون في كل يوم عشر جنازات أو اثنتي
عشرة جنازة في كل قرية بدون ذنب . ذلك لأن الإنطاعيين باعوا أولادنا وأرواحنا
لسكى بصلوا إلى الثراء ويزيدوا الآلاف من الأفدنة حتى يتحكموا فينا .

هذا بعض ما رآه الفلاح من الاقطاع والاستعمار .

وتنتيجة للضغط والظلم والأحقاد تكونت تيارات مختلفة ، وكان في الشعب
رجال وأشبال ، عند ما أحسوا بهذا الوضع وجدوا أن الحالة أصبحت لا تظلمن
وأن هناك ظلما واضحا ، ويجب أن تكون هناك تضحية ، فقدموا رؤوسهم على
أ كفهم وخرجوا في ٢٢ يوليو لينقذوا هذا الشعب .

خرجوا ولم يضمنوا أنهم سيمودون سالفين لبيوتهم ، وهم عديم أولاد وكان
يمكنهم أن يبقوا وسط أولادهم ويحصلوا على ما يهينهم ، ولكن شعورهم
وإنسانيتهم أوجبت عليهم أن يقوموا بإنقاذ هذا الشعب .

وبعد ٢٣ يوليو بدأ الفلاح يحس بأنه آدمى ، وأنه محسوب على الدولة كأي
شخص ، فتملك الأرض التي كان محروما منها ، وأصبح يملك خمسة أفدنة ، كما رفعت
القرارات الثورية ، وابتدأنا نكون سيادة جديدة في الدولة ، فابتدأت الثورة
بقلبها الطيب تريد أن نكون جميعا مواطنين صالحين ، لا فرق بين فرد وآخر ،
وفتحت صدرها للناس جميعا بما فيهم الاقطاعيون الذين كانوا يطلقون لنا المشاقق
كما حدث في دنشواي .

وفي الواقع عند ما فتحت الثورة صدرها لهؤلاء الناس ارتجفنا نحن الفلاحين
لأن الجروح ما زالت مفتوحة ، وتساءلنا : كيف تفتح الثورة صدرها لهؤلاء

الناس ؟ وكنا نتمنى أن يصل صوتنا للسيد الرئيس حتى لا يتمكنوا من تحقيق أغراضهم في عهد الثورة .

وصبرنا على خوف ، لأن من عادة الفلاح الصبر والقناعة والعمل لأنه يسعى دائماً لرزقه الحلال .

اشترك هؤلاء الإقطاعيون في الحياة العامة ، وانتظرنا مدة إلى أن انكشفوا ، وظهروا على حقيقتهم ، وعرفت نواياهم ، وخديبتهم ، وانطبق علينا المثل القائل « أجيب عدوتي بنفسى » ؟

ظهر أنهم غير مخلصين ، وأنهم يريدون تكوين رأس مال ثانية ، ويستغلوننا ويستعبدوننا كما كان الحال في الماضي . ولما دخل هؤلاء معنا وحاربناهم عرفنا بالطبع أنه ما كان يجب إعطاؤهم الفرصة ثانية بعد أن ظهرت لنا نواياهم السيئة .

إذن ، بعد هذه الحوادث ، من هو الشعب الأسيل الذى يجب أن يمثل هنا ؟ إنه العامل سواء فى الحقل أو المصنع ، والذى قامت الثورة من أجله ، ولم يخن وطنه فى يوم من الأيام ، لا أن يمثل من يتردد على البارات ويترنم على الكؤوس .

وقد سمعت بالأمس من بعض إخوانى ومنهم الدكتور عائشة عبد الرحمن قالت إن التمثيل يجب أن يكون للمثقفين . . .

(الدكتور عائشة عبد الرحمن - لم أقصد ما ذهب إليه السيد العضو) .

الثقافة ليست ثقافة جامعة أو مدرسة ولكن الحياة هى الثقافة . .

من تجاربنا الطويلة وكفاحنا الطويل تعلمنا وعرفنا من أين تؤكل الشاة . .

(أصوات : من أين تؤكل الكتف) .

• - كلمة الدكتور عائشة عبد الرحمن

السيد الرئيس ، حضرات الزملاء : أستاذكم أولاً فى أن أوضح كلمة قلتها بالأمس وليست خاصة بالثقافة التى ذكرها الأخ الزميل . فأننا فى الواقع أعترف بأن أدبنا بالثقافة لأم أمة لم تدخل المدرسة .

وإذا استطعت أن أصنع ابنتي وأنا الجامعة كما صنعتني أمي فإني أكون قد نجحت
هذه النقطة تذكرنا أيضاً بما يقال كثيراً عن نضال هذا الجيل أو هذا العهد
في الواقع كما قال السيد الرئيس في فلسفة الثورة إنه لا شيء أبداً مما نكسبه اليوم
ليس ثمرة كفاح وجهود تقابلت وتماقت وحملها أسلافنا ونحن نبني ثمرتها . نحن
الذين أتاح لهم الحظ أن يجمعوا الثمرة .

أما آباؤنا فهم الذين وضعوا البذور في الأرض الطيبة ، تلك الأرض التي قاومت
سموم الإقطاع ، وسموم الطغيان ، وظلت الأرض طيبة مباركة حتى أنبتت الثمرة الطيبة
المباركة التي نجنيها اليوم .

قلت إنى أستاذن قبل هذا الذي استطردت إليه بمناسبة ما أهتمنى به
الزميل الأخ . . .

أستاذن في أن أوضح كلمة قلتها بالأمس ، لم أقصد بها بالذات أن تنقب جرائم
الماضي بقدر ما قصدت أن ألقت النظر إلى مسؤوليتنا نحن في الحاضر ، لأننا إذا أخذنا
بمبدأ «عفا الله عما سلف» حتى في الجرائم التي تمس الوطن . . جرائم الخيانة الوطنية
والزدة والكفر والنفاق ، إذا أخذنا بهذا البدء ، فإني لأخشى أن يوجد فينا أناس
ضعاف يستمرثون خيانة الوطن ، أو قد يفرر بهم إلى خيانة الوطن ، مطمئنين إلى
أن الوطن غفور رحيم ، ويوم أن يأتي الحساب سيقولون : عفا الله عما سلف . كل
شيء مغفور عنه إلا الجريمة الكبرى ، كما أن الله يغفر لمن يشاء إلا أن يشرك به ،
والوطن لا يغفر الجريمة في حقه ، أما ما عدا ذلك فمغفوات وبسائط .

وكلنا نعرف أن فينا ضعفاً ، ولا أحد فينا يخلو من ضعف ، ولم أقصد شيئاً مما
قلت إلا أن أنبه إلى مسؤولياتنا نحن هذا الجيل الحاضر أمام الجيل القادم ، فكما أن
الجيل الماضي مسئول أمامنا ، نحن مسئولون أيضاً أمام جيل الغد ، وبهذا نحمل
ثورتنا وحياتنا .

ومن أجل المصير كنت أشير إلى الماضي .

أحتاج بعد هذا الإيضاح إلى أن أحدد الصفة التي بها تشككم هذا فلقد قيل

فيا قيل إننا نمثل قطاعات أو هيئات من الشعب ، وقيل فيا قيل إن لنا شرف تمثيل الشعب الذى نحن منه .

والواقع أنه ليس لنا أن ندعى هذا الشرف ، فكل الشرف لنا أننا لجنة استشارية لجنة مشورة وضع فيها السيد الرئيس ثقته العالية لتشير بما تراه أضمن السبل لتمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى ، والمستشار مؤتمنى ، ولا يطلب حتماً إليه أن يصيب بل يصدر فيما يقول عن عقيدته وضميره . ونحن منذ بدأنا العمل فى اللجنة ، بل منذ تفضل السيد الرئيس فأعلن اختيار أعضاء اللجنة وحدد مهمتها ، من ذلك الوقت ونحن نسمع ونقرأ كثيراً عن ماهية القوى الشعبية .

القوى الشعبية فى رأى ، وفى عقيدتى ، وبكل إيمانى وإخلاصى ، هى الشعب كله ، الشعب كله لا تفرق بين أحد من أبنائه . . .

الأمى كالجامى فى هذا الحقل والغنى كالفقير إلى أن تستطيع الاشتراك فى أن تمحو الفروق بين الأمى والجامى وأن تدنى المسافات بين الغنى والفقير .

إلى أن يحدث هذا ، فنحن على الطريق سواء . كلنا أبناء هذا الوطن الأصيل ، أو كما قال الزميل جمال مرسى بدر الأصل فى كل أفراد الشعب الصلاحية ما لم تثبت الخيانة وإذا كان السيد الرئيس قد ترك للشعب ، أميه ومتعلمه ، نساءه ورجاله ، غنيه وفقيره الوزير والعامل والأجير ، إذا كان قد ترك لهؤلاء جميعاً أن يبدو رأيهم فى انتخاب رئيس الجمهورية ، وهو قائد الثورة وصانع هذا التاريخ ، إذا كان قط ترك للشعب هذه المهمة ، فهل تظنون أن هذا الشعب لا يؤتمن على اختيار ممثليه ؟ فالانتخابات ، إذا كانت قد طبخت فى الماضى ، فإننى أقول أيضاً إنه مع إيماننا جميعاً بأنها كانت تطبخ ، فإن هذا لم ينطل على الشعب يوماً ما ، فقد كان فى معزل ، والأحزاب والبرلمان والسياسيون فى معزل آخر ، وبذلك انفرقت القومية والوطنية عن الناحية السياسية .

أما اليوم ، ونحن نعرف أن أظفار الإقطاعيين قد قلمت ، والجيوب قد طهرت ، فقيم الخوف فى أن نحتكم إلى الشعب لاختار ممثليه ؟ إننى كلما فكرت فى الانتخاب النقابى — وقد شهدنا انتخابات تقاية لم تسلم أبداً من أخطاء الانتخابات — أكاد

أقول إن مجال التأثير والتوجيه والتسكين في تلك الدوائر والمؤسسات على حدوديتها ، ربما كان أوسع وأقوى - على ضيق مجاله - من أن يمارس في دائرة الشعب . وكما رجعت إلى ضميري أستفتيه في خير الطرق لضمان تمثيل الشعب في المؤتمر الوطني لم أجده يقيني أبداً بغير أن نرجع إلى هذا الشعب الذي نعرف فيه طيبة القلب ، وذكاء البصيرة ، وسلامة النية ، فإلى الشعب نستطيع أن نحكم دون أن نخشى أخطاء الشعب وهو يختار ، فلندعه - كما قال الرئيس - يتعلم من أخطائه ، ويتنفع من تجاربه ، ولندعه يتحمل مسئولية حريته واستقلاله وإيداء رأيه في ممثليه ، لنفركه يمارس حياته رشيداً ، فلا أحد يجزؤ أن يقول إن هذا الشعب العريق بعد طول تجاربه وعنه لم يبلغ الرشد ، فلو أن هذا الشعب لم يبلغ الرشد ما كان قد صنع ثورة .

إن قادة الثورة - كما تعرفون - ما كانوا ليفكروا في مواجهة الطغیان - عمياً بالاستبداد والاستعمار - ما كانوا ليفكروا في مقاومة الطغیان لو أنهم ارتابوا - ولوها - في أن هذه ليست إرادة الشعب ومشيئة الشعب .

ولا نخشى قط أن يقال إن هذا الشعب قد يctal عليه بأن يتسال إليه بعض خصومه ، فالشعب أدري بأعدائه ، وكان يكشفهم حتى في المارك الانتخابية التي كانت تطبخ . وكنا نعرف أن الحكومات تضطر إلى تزوير نتائج الانتخابات . بالبت في صناديق الانتخابات لماذا ؟ لأن الشعب قال كلمته الصادقة في هذه الصناديق التي ما كانت حكومة إقطاعية واستبدادية تجرؤ على أن تحول بين الشعب وبين التعبير عن إرادته ، ولذلك كان البت في صناديق الانتخاب لأن الشعب كان فعلاً يقول كلمته بكل ومى وبكل إصرار .

فإذا رجوت اليوم ، وأنا أحتمل مسئولية الثقة الكريمة التي أقيت علينا ، وأحتمل الأمانة الصعبة التي أراد لنا الرئيس أن نحتملها ، إذا قلت اليوم إن الشعب هو الذي يختار ممثليه اختياراً حراً مباشراً ، فإنني أقصد على التحديد ألا ندخل المؤتمر الوطني لنفكر بمقلية قياسية ، أو لنمثل الناخبين النقابيين أو الناخبين الذين يختارون من هذه النقابات . لسنا مسئولين أمام هذه الهيئات ، ولسنا مسئولين أمام قطاع تمثله هذه الهيئات ، ولسنا مسئولين عن مصالح النقابات ، وإنما نذهب إلى

ال مؤتمر ممثلين للشعب وتتكلم باسم الشعب وتدافع عن مصلحة الشعب ، ثم لا أدرى كيف يتاح للفلاح أن يشترك في الانتخابات ؟ قيل إنه يستطيع أن ينتمى إلى الجمعية التعاونية ويسجل اسمه في الجمعية التعاونية بالقرية . ومع ما نعرف وما اعترف به المسئولون من أخطاء وفساد الجمعيات التعاونية إلى حد ما ، فإننا نعرف أن النظام في هذه الجمعيات قائم على ألا تكون العضوية فيها إلا لجهة أسهمها . فهل نطلب ، من كل فلاح وكل عامل زراعى ، وكل عامل تراحيل ، وكل امرأة في القرية ، أن تشتري سهماً في الجمعية التعاونية لتكون لها عضويتها ، وبالتالي يكون لها حق الانتخاب ؟

ثم ما رأيكم في الطائفة التى قلمت بالأمس إنها تمثل نصف الأمة ، وهى نصفية معدية تتفق ودلالة الإحصاء الرقى ؟
نحن الأمهات اللاتى يصنعن الرجال .

أنزل هؤلاء الأمهات والزوجات والسيدات فى البيوت من ممارسة حق انتخاب ممثلين فى المؤتمر الوطنى ؟ هناك هيئات نسائية ، ولكنها قلة . وأنا أتكلم باسم تسعة ملايين من النساء لسن مشتركات فى هيئات نقابية ولا نسوية ، فهنتهن أن يصنعن الغد ، وعماهن الأجد أن يرعين البيوت ويربين لنا أصحاب المستقبل ، هؤلاء كيف ندخلهن فى نقابات ؟

يقال إننا إذا تركنا للشعب حرية الاختيار يخشى أن يتدخل فى هذا الانتخاب أو يدخل فيه من يضارون بالنظام الاشتراكى ، وهذه قصة تطول وإن تنته .

إن الأغنياء قد لحقهم ضرر من الوضع الاشتراكى ، فهل يعنى هذا أنهم لا يؤمنون على الانتخابات ؟ وماذا تفعل إذن يوم أن تؤم الطب فيضار الأطباء ؟ وماذا تفعل مع ملاك البيوت ومع التجار وقد حددنا الأسعار وتدخلنا فى ضراوة الملكية ؟ أيقال إن هؤلاء جميعا يضمرون الكراهية للنظام الاشتراكى ؟

إن النيات تركها ولا تعبر ذنبا يحاسب عليه حتى تتجسم فى العمل ، وإذا ذاك يكون الحساب المسير . إننى لا أشك فى أن من طبيعة هذا النظام الاجتماعى

أن يتآلف الناس بما فيهم الطوائف والهيئات التي تضاربه أو يبدو أنها تضاربه ثم
تتحقق في آخر الأمر أن فرديتها إذا اندمجت في ذاتية الجماعة فإن خير الفرد من خير
الجماعة وخير الجماعة للفرد ، وشكرا .

٦ — كلمة الدكتورة حكمت أبو زيد

سيدى الرئيس ، إخوانى الزملاء أردت فعلا أن أصحح خطأ لم أفلته ، ولم أتفوه
به بالأمس ، فإننى قد عنيت فعلا ما عناه السيد عزت ، حينما قال إن هناك وعيا كبيرا
وأعرف تماما أن سيادته على وعى كبير وثقافة كبيرة وإلا لما وقف هنا وأدلى بهذا
الخطاب الحاسم الذى ربط به الماضى بالحاضر والمستقبل .

السيد الرئيس فى خطابه وتوجيهاته لنا تحدث أيضا عن الثورة الثقافية ، ويعنى
بذلك ألا نظل فى أبراجنا العاجية نصوغ النظريات ، ولا بد أن نلمس الواقع ونحاول
أن نكون موجعين فى كل ميدان . وبالأمس فعلا فرقت بين القادة — فى كل ميدان
من الميادين ، وفى كل حقل من الحقول الاجتماعية المختلفة — وبين الشعب الأصيل .
إننى لم أكن أفرق إلا فى هذه الناحية بمعنى أن القيادة توضع فعلا فى أيدي أناس
ذوى وعى ثقافى معين ، ويستطيعون التكيف مع الظروف والاستجابة للظروف
المحيطة ويستطيعون أيضا أن يتناولوا الأمور بنوع من الفهم والتقدير . وهذا ما عنيت
بالضبط ، ولم أعن به أن نظل فى الجامعات كأساتذة أو نظل فى مدارسنا كمدربين ،
ولا نعرف ضمائرنا قط ولا نستلم هذه الضمائر مصلحة الشعب ، وشكرا

التعقيب الأول للسيد الرئيس

لى تعقيب على كلمة الدكتورة بنت الشاطىء بالنسبة لسير العمل ، وهو العمل
— كما أعلن فى البيان السياسى — على ثلاث خطوات : الخطوة الأولى هى هذه
اللجنة التحضيرية ، ثم بعد أن تم هذه اللجنة التحضيرية عملها تنتقل إلى الخطوة
الثانية . هذه اللجنة التحضيرية لا نستطيع أن نقول إنها تمثل الشعب على أساس
التمثيل النيابى الذى نعرفه جيما ، الخطوة الثانية مرحلة للوصول إلى الخطوة الثالثة ،
والخطوة الثانية هى تكوين مؤتمر القوى الشعبية أو قوى الشعب العامة ، الغرض

منه في الحقيقة هو بحث الميثاق ثم مناقشة هذا الميثاق بأ كبر عدد من ممثلي الشعب .
والحقيقة في الخطوة الثانية أنه لن يكون الشعب كله ممثلاً ، لأنه لن يمثل على أساس
أفق ، ولهذا قلنا إن الخطوة الثانية تمثل على أساس رأسي ، هو أساس النقابات
والجامعات والطلاب والهيئات النسائية إلى آخر هذه الأسماء التي قلناها ، ولكن
ليس تمثيلاً كاملاً فما هو السبب ؟ لسنا خائفين من التمثيل الكامل ، فالحقيقة أننا
نتنقل إلى مرحلة ثانية وهي مؤتمر قوى الشعب العامة الذي ينبثق عن هذه اللجنة
التحضيرية فنأخذ فرصة لنبحث مرة أخرى التنظيم الشعبي الكامل لكل أبناء
الشعب في إطار الاتحاد القوي .

إذن هذه اللجنة هي لجنة تمثيلية نسبية وليست لجنة نيابية . مؤتمر قوى الشعب
العامة سيكون مؤتمر تمثيلة نسبي ، وليس مؤتمراً نيابياً تمثيلاً لكل الشعب ، ولكن
لقوى الشعب العامة التي توجد في تنظييات والتي نستطيع أن نحصل عليها . بعد هذا
يوزع الميثاق ، ويدرس هذا الميثاق ، ويبحث هذا الميثاق ، ويناقش هذا الميثاق .
بعد ذلك تجرى انتخابات عامة في جميع أنحاء الجمهورية وينبثق عن هذه
الانتخابات العامة - التي تشترك فيها المرأة مع الرجل وكل من تريد أن تشترك
وكل أبناء الجمهورية - بعد ذلك يتكون المؤتمر العام للاتحاد القوي . وهذا
المؤتمر العام للاتحاد القوي يكون ممثلاً فعلاً لجميع أبناء الجمهورية . في هذا المؤتمر
سيقرر الدستور وطريقة وضع الدستور ، ويبحث نظام الحكم . وبهذا نكون بنينا
في الحقيقة هيكلًا سليماً .

كانت هناك فكرة أن تعمل خطوتان : هذه اللجنة التحضيرية ثم تنتقل رأساً إلى
الانتخابات العامة ؛ وهنا توجد ثغرة وهي الميثاق الذي نريد أن نجهزه لأجل أن يرض
على مؤتمر قوى الشعب العامة والذي على أساسه سيكون هناك انتخابات في جميع
أنحاء الجمهورية فالعملية ثلاث خطوات : اللجنة التحضيرية ، مؤتمر قوى الشعب
العامة ، وهو لن يكون ممثلاً للبلد كلها ، ولكنه ممثل لأقسام قد تكون الأقسام
المنظمة ، بعد هذا مؤتمر ثالث هو مؤتمر الاتحاد القوي الذي يمثل كل الأمة بكل
أبنائها ، رجالها ونسائها . فلا يوجد أبداً أي نوع من تلافى الانتخاب العام لأن
الانتخاب العام آت في المرحلة التالية . وشكراً .

السيد الأمين العام - يود السيد عبداللطيف بلطية التتقيب على كلمة الدكتور
عائشة عبد الرحمن ، فليفضل سيادته .

السيد عبد اللطيف بلطية - بعد التتقيب الذى أدلى به السيد رئيس الجمهورية
على ما ذكرته الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، لم يعد لتتبقى مجال .
٧ - كلمة السيد جمال الدين محمد سعيد

السيد الرئيس : السادة الزملاء

أريد أن أبدأ بتعريف لماهية القوى الشعبية : فى اعتقادى أن القوى الشعبية
هى جبهة سياسية عريضة تضم كل مواطن شريف يقبل الخطوط المريضة للاشتراك
الديمقراطية التعاونية ، ويسهم بمجده وبكل قوته فى بناء هذه الاشتراكية بقصد بناء
المجتمع الجديد ، والوصول إلى هذا الأسلوب من أساليب الحياة .

فهذه الصفة يجب أن يتوافر شرطان :

الأول - الإيمان بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الثانى - الاشتراك الفعلى فى حركة البناء .

أى أن القوى الشعبية إنما تتكون فى الواقع من كل القوى العاملة فى المجتمع بصرف
النظر عن تفاوتهم الثقافى أو الفكرى ، وإنما يجمعهم هدف واحد هو الكفاح من أجل
بناء مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا يقوم على الأسس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .
إن فى حدود هذا الذى يمكننا أن نستبعد الطبقات التى لا تسهم فى هذا البناء
والذى لا تؤمن بهذا المجتمع . ولعل هذا يحملنا تفكير قليلا فى مضمون هذه
الاشتراكية الديمقراطية التعاونية أن هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست
نظاماً مقتبساً ، بل هى أسلوب جديد من أساليب الحياة - هى نظرة إلى حاضرنا ،
إلى ماضينا ، إلى واقعنا ، إلى تراثنا ، إلى حضارتنا .

إن لهذه الاشتراكية مقومات . فكأن للرأسمالية نظرية تقوم على فكرة
الإيمان بالحرية والقوانين الطبيعية والفردية ونظرية التوافق بين مصلحة الفرد
(ع ح)

ومصلحة المجموع وعدم التمارض بينهما ، والحد من مبدأ تدخل الدولة ، والرجوع كحافز على الإنتاج ، إلخ ، فلاشترابية القديمة كذهب كانت تستند إلى نظرية العدالة أى عدالة التوزيع . وقد فكرت طويلاً فيما وراء اشتراكيتنا ، وهل توجد نظرية يمكنها أن تعبر عنها ، فلم أجد أبداً ولا أوجز مما ذكره السيد رئيس الجمهورية فى كلمتي « الكفاية والمدل » ؟

إن هذه النظرية نظرية حقيقية . فيقصد بالكفاية اشتراكية رخاء ، اشتراكية تعمل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الرخاء لكافة الطبقات العاملة لهذا المجتمع . ويقصد بالمدل حسن توزيع الثروة . وقد كانت الإجراءات الاشتراكية والقوانين الثورية التي صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ تمثل فى اعتقادى بداية لتحقيق العدالة الاجتماعية وفى تكوين هذا الدفع الثورى وفى إيجاد القطاع العام الثورى الذى ينهض بمهمة التنمية الاقتصادية وتحقيق خطة مضاعفة الدخل القومى .

فهناك إذن مقومات لاشتراكيتنا .

توسيع قاعدة الملكية ، العناية بالناحية الإنسانية ، زيادة الإنتاج ، فهذه كلمة إنما هى مقومات لنظريتنا . وهناك مقومات أخرى كثيرة ، فإذا نظرنا إلى هذا الوضع عند محاولة تطبيق اشتراكيتنا كأسلوب فى حياتنا لوجب أن نتكلم عنها فى قطاعات أربعة :

القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، والقطاع التجارى ، ثم قطاع الخدمات العامة .

فى القطاع الزراعى : تقوم اشتراكيتنا على توسيع قاعدة الملكية ولقد كان قانون الإصلاح الزراعى بداية طيبة لتحقيق هذه الاشتراكية . فلقد حددت الملكية بمائتى فدان ، ثم نزل بهذا الحد أخيراً إلى مائة فدان ، مما حقق المزيد من عمومية الخيرات وعدالة التوزيع ومن إيجاد طبقة حريصة ومؤمنة بمبادئ الثورة .

وهذه الطبقة من السهل تمثيلها لأنها تنتظم فى جمعيات تعاونية . فلاشترابية بهذا المعنى لا تشمل فقط صغار الملاك ، ولكن تشمل أيضاً المستأجرين ، كما هى (٢ — طريق الديمقراطية)

قانون الإصلاح الزراعى نظام الإيجار ومضر ببلد الإجارة ، وإن بدا من طبقة الملاك بعض التحايل حينما حاولوا الحصول على قيمة إيجارية أكبر مما نص عليه القانون . وعندى أنه يمكن معالجة هذا النقص بأن تجعل الجمعيات التعاونية ، التى بدأت أصلاً نواة للملكية الصغيرة ، جمعيات تعاونية ذات أغراض متعددة ، فيكون من أهدافها أن تقوم باستئجار الأرض وإعادة تأجيرها إلى طبقة المستأجرين فنضمن بهذا أن يكون الإيجار فى حدود القوانين الاشتراكية .

كما يتفرع عن هذا أيضاً إمكان إشراك طبقة الأجراء باعتبارها الطبقة الثالثة فى القطاع الزراعى . فإذا أصبحت الجمعيات التعاونية ذات أغراض متعددة أمكنها أن تستخدم طبقة الأجراء كما يسهل ضمهم فى اتحادات ، وبذلك يمكن تمثيلهم فى مجالس إدارات هذه الجمعيات التعاونية مما يمكنهم من المناضلة والدفاع عما اكتسبوه من حقوق فى عهد الثورة المباركة .

وهناك مسألة أخرى هامة تتعلق بالاشتراكية الزراعية هى اشتراكية الائتمان الزراعى .

فلا يزال الفلاح حتى اليوم لا يستطيع أن يحصل على الائتمان الزراعى بفائدة بسيطة . وعندى أنه لو خرج البنك المركزى عن وظيفته وأتجه اتجاهًا جديدًا فيقرض الجمعيات التعاونية مباشرة أو يقوم بإنشاء هيئة تختص بذلك فتنهض بالتعاون فتزیده قوة حتى لا يرى التعاون بالضعف .

أما القطاع الصناعى : فقد حققنا الاشتراكية فى هذا الميدان عن طريق إنشاء القطاع العام ، أى عن طريق قيام المؤسسات العامة ولكى تصبح هذه المؤسسات العامة مؤسسات قوية يجدر بها أن تكون مؤسسات فرعية لامؤسسات تضم الكثير من القطاعات المختلفة ، مع ما نملحه جيئاً من قلة الكفايات الفنية والإدارية فى الشروعات .

والتخصص النوعى يزيد فى الإنتاج ويحقق الكفاية التى نحتاجها .

فالقِطاع العام يمكن إذن تمثيلة بمؤسساته المختلفة ، وأقترح أن تكون الوحدة في هذا التمثيل هي المجتمع المالي . وأقصد بها كل العاملين في المصنع أو الوحدة . وفي القطاع المالي توجد نقابات قوية ، كما توجد أخرى محافظة رجعية . نعلم جميعاً أسلوب انتخاب أعضائها ولهذا أرى ضرورة إعادة تشكيلها حتى لا يصل إلى مجالس إدارتها إلا الأعضاء الصالحون من ذوي الكفايات .

وهناك قطاع الحرف ، والحرف ولا شك مصدر هام من مصادر القوى وزيادة الدخل ، ومع ذلك فإنها لا تنتظمها نقابات ، ويمكن أن تكون لها اتحاداً أو جمعية تعاونية ، تعمل على مساعدة هذه الحرف وبذلك يمكن تحقيق تمثيلها على أسلوب علي سليم . وإذا أردنا استكمالاً لهذا فإن عنصر العمالة والتشغيل والتوظيف إنما يتمثل في الأخذ بنصرة هذا القطاع الذي يعتمد على مجهوده وكفائته ومقدرته ومهارته وجهازه العامل . وبهذا نضيف إضافة حقيقية وسريعة إلى الدخل القومي ، وبهذا يتحقق أيضاً ركن الكفاية في النظام الاشتراكي الذي نود أن تقوى به بناءنا .

القطاع التجاري : والتجارة ذات شقين : خارجية وداخلية .

لقد كانت التجارة الخارجية قبل الثورة تراولها بيوت أجنبية انجليزية ويونانية ، وبعد تمسييرها عاد الكثير منها إلى مصر ولقد تحقق لنا الكثير من الزايا بعد قيام القطاع العام بعمليات الاستيراد كاملة . هذا ويمكن تمثيل هذا القطاع باعتباره قطاعاً من قطاعات التجارة .

أما التجارة الداخلية ، فلقد رأى البعض إمكان تمثيلها عن طريق الغرف التجارية . والواقع أن الغرف التجارية بوضعها الحالي في حاجة كبرى إلى تعديل شامل ، فلقد كانت تمثل في الماضي مصالح الطبقات من التجار ، ولم تكن تعني بالتجارة كحركة ووظيفة تخليق النعمة وتزويد من قيمتها . والواقع أن القطاع التجاري لم يحسمه تعديل ، فأصبحت التجارة مهنة من لا مهنة له ، وقانون السجل التجاري لا يحمي التجارة من الدخلاء والمتكبرين والبتزين ، وقد يكون للقطاع التعاوني الاستهلاك دور كبير في الملاج

وفي تحقيق الاشتراكية ، ولكن علينا ألا نتمط المتوسطين من التجار وصغارهم
حقهم في أن يمثلوا أيضاً تمثيلاً صحيحاً في القوى الشعبية ، ولذلك أرى ضرورة إعادة
النظر في قوانين الترف التجارية والنهوض بها لتحمل رسالتها في العهد الجديد .

وأخيراً قطاع الخدمات — وفي هذا القطاع علينا أيضاً أن نسير فيه على نهج
اشتراكي ، فلا تقصر الخدمة فيه على قلة . ولقد بذلت بحق محاولات صادقة في هذا
القطاع ، منها على سبيل المثال : تنظيم مهنة المحاسبين والمحامين بتوظيف عدد كبير
منهم في القطاع العام .

فإذا كنا نؤكد أهمية التمثيل عن طريق النقابات والمنظمات ، فيجب أولاً تنظيم
هذه الأجهزة وتطويرها بحيث تستطيع تحقيق البدء الاشتراكي الذي ننشده جميعاً .
فإذا لم نستطع تحقيق هذا في الأمد القصير ، فلا أقل من تحقيقه في الأمد الطويل .
وأشكركم .

التعقيب الثاني للسيد الرئيس

لي تعقيب على الأخ الدكتور جمال سعيد . النقاط التي تكلم فيها تمثل الأسس
الاشتراكية . إذا اهتمدنا إلى الحل ، ووجدنا الحل الصحيح لكل نقطة من هذه
النقط نكون قد وصلنا إلى حل جزء كبير من ناحية التنظيم أو التحويل
الاشتراكي .

الجزء الأول بالنسبة للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض .
يجب أن أقول إننا في التعاون لا نقدر أن نقول إننا تقدمنا تقدماً ملموساً خصوصاً
خارج الإصلاح الزراعي لأن التعاون الزراعي ليس هو إلا اثماناً له . الجمعيات التعاونية
هي جمعيات اثمان زراعي تأخذ اسم جمعية تعاونية مجازاً ، ولا نقدر أن نعتبرها حتى الآن
جمعية تعاونية وكنا نبحث في اجتماعات الوزراء كيف نحول هذا الاسم الذي هو على غير
مسمى ، ليكون اسماً على مسمى فعندما نبحت وضع الإجراءات بالنسبة للجمعيات التعاونية
اليوم نجد العملية عملية صعبة ، الحقيقة لا زال العامل الزراعي يسبب لنا باستمرار
مشكلة سواء في التنظيم أو في التمثيل لأننا قلنا جمعية تعاونية متعددة الأغراض .

تستأجر وتؤجر ، يبقى هذا غير واضح ، ويمكن للأخ أن يماوتنا بحيث نضع في
السياق الذى سيقدم هذه المواضع بالتفصيل ، ولكن فى تصوّر اليوم الجمعيات
التعاونية هى عبارة عن الحائزين ، الملاك والمستأجرين ، الشركين فى الجمعيات
بالتعاونية يأخذون سلفيات من بنك التسليف ويردون هذه السلفيات . فهى جمعية
ذات خدمة أو تسمى جمعية تعاونية للخدمة البسيطة ولا تقدر أن تقول إن عندنا تعاوننا
يعنى الكلمة نستدل عليه فى تنظيمنا . سننظم ، وسنحاول أن نعمل على قدر الوجود
بحيث يمثلون فى المؤتمر الوطنى أو مؤتمر القوى الشعبية ولكن لا نمشى فى الأول .
واننا سنعمل بسرعة جمعية تعاونية متعددة الأغراض . بسرعة تجمل الفلاحين وهم
الأجراء يدخلون فى هذه الجمعية ، لأننا اليوم لو قلنا الأجراء سيدخلون الجمعية التى
فيها الملاك والتى فيها مستأجرون فسيأتى الملاك والمستأجرون بالتملية ، ويدخلونهم
وهذا التملى تابع لهم ، ويدخلونه داخل الجمعية التعاونية .

ونكون قد ضحكنا على أنفسنا ، ولم نضع التنظيم السليم ، هذا بالنسبة للنقطة
الخاصة بالجمعية التعاونية والمال الأجراء .

النقطة الثانية : أن هناك فائضاً فى المال الزراعيين ، وهذا يسبب لنا فى الحقيقة
المشكلة الكبرى ، إننا عملنا قانوناً بأجر العامل الزراعى ، ولم نستطع تطبيق هذا
القانون ، لأن هناك عمالاً أكثر من الحاجة إليهم ، لكن الزيادة فى الخطة الصناعية ،
ونحن نتجه إلى تعديل الخطة بحيث يزيد التصنيع ، لنحول قسماً من عمال الزراعة
إلى الصناعة ، نجعلنا نحل - إلى حد - هذه المشكلة .

النقطة الثالثة : التى لمسها الأخ الدكتور سعيد ، هى نقطة مهمة جداً وهى نقطة
النقابات ، والنقابات الرجعية . لما قال النقابات الرجعية ، ولا توجد النقابات التى
ليس فيها رجبون . لماذا النقابة ؟ ومن أجل من ؟ هل النقابة يكون فيها المالك ،
أو فيها العامل فقط ؟ خصوصاً بالنسبة للنقابات المهنية ، نقابة تحمى مصالح من ؟
هذا موضوع فى الحقيقة مازال قائماً ، وأنا فى اجتماع الوزراء قلت هذا الكلام .
النقابات عندنا تمثل الأحزاب ، إذا كانت النقابات تمثل الأحزاب نكون « سائرين

خطأ ، النقابات يجب أن تمثل العمال تحمي مصالح العمال ولا تحمي مصالح الاحتكاريين أو مصالح المستغلين وبالتسليم يعملون لنا بحثاً في هذه اللجنة ويخرجون بنتيجة في موضوع النقابات .

النقطة الرابعة : هي نقطة الترف التجارية ، أنا أقر كلام الأخ الدكتور سعيد ، ونحتاج فيها إلى بحث . ولتسكم تخرجون يبحث لأن هذه الترف التجارية كما قال ، لا يمكن بحال أن تمثل قوى الشعب العاملة . هذه أشياء موجودة فعلاً ، مثلاً لو وصلنا إلى الحل الصحيح فيها هنا نكون أدينا عملاً كبيراً جداً وأدينا خدمة كبيرة وأنتم موجودون هنا ممثلين لكل ناحية من نواحي النشاط في البلاد وشكراً .
تفقيبات على كلمة الدكتور جمال سعيد .

السيد الأمين العام العام : لقد تقدم السادة صلاح أبو المجد وأحمد الشراصي وعبد الفتاح عبد القصور ويوسف مرقص حنا طالبين التعقيب على كلمة الدكتور جمال سعيد فهل ما زالتوا متمسكين بطلب الكلمة ؟

السيد صلاح أبو المجد : كنت أريد أن أرد على كلمة الزميل الدكتور جمال سعيد لأن سيادته قد ردّد نفس ما قاله بالأمس السيد مصطفى كامل مراد ، ومع تفضل السيد الرئيس بالرد عليه فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، لكن الدكتور جمال سعيد عاد فردّد نفس ما قيل من أنه يرى أن ينضم العمال الزراعيون إلى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقد كنت أود أن أقرر أن الجمعيات التعاونية هي بنك القرية أو هي المول لها ، ولكن السيد الرئيس قد رد على هذه النقطة .

وفما يتعلق بما قيل من أن النقابات رجمية ، فأقول إن هذه النقابات قد شكلت من جديد ، وأن تمثيل العمال فيها هو تمثيل حقيقي وهذا ما أردت أن أقوله .

الشيخ أحمد الشراصي : لقد ورد في حديث الدكتور جمال سعيد عبارة قد تفهم على غير المعنى الذي أظن أنه قد قصد ، فقد تحدث عن احتمال وجود طبقات لا تسهم في الحياة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية في مجتمعنا ، ويغلب على ظني أنه أراد كلمة « أفراد » بدلا من كلمة « طبقات » لأنه لا يوجد في مجتمعنا طبقات ،

وإذا كان السيد الرئيس قد أشار في حديثه أول أمس إلى الصراع الطبقي للوجود في المجتمع فليس معنى هذا فيما أفهم تمزيق طبقات ، قد يكون هناك أفراد أو قطرات تحاول هذا التمزيق ، لذلك أرجو ، وهذا الحديث يسجل وينشر ويطلع في جلسات ، أن يغير كلمة طبقات .

السيد الأمين العام : إن صاحب الكلمة فقط هو الذي يملك هذا التغيير .

الشيخ أحمد الشرباصي : هذا مجرد اقتراح أتقدم به وأحب بهذه المناسبة أن نتفق قبل انقضاء الجلسة على ما يحتاج إلى حذف من المصيبة لأن هناك عبارة ذكرت بالأمس فحوت في إحدى الصحف تحويراً خفيفاً جداً ، فأوجدت شيئاً من الأذى في نفس قائلها .

ولو أننا كنا اتفقنا على حذف مثل هذه العبارة لما صورت هذا التصوير العنيف الذي صورت به .

السيد رئيس الجمهورية : ما هي هذه العبارة ؟

الشيخ أحمد الشرباصي : هي عبارة « رأى ناضج أو غير ناضج » .

المسألة الثانية : هي أن الدكتور جمال سميد قد أفاض في الحديث عن الأسس التي ينهض بها المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التمازني ، واعتقد أن الكلمتين اللتين بدأ بهما السيد الرئيس حديثه في تصوير الدعائم التي ينهض عليها المجتمع كافية في تصوير هذه الأسس : اشتراكية وحرية ، ولعل السيد الرئيس قصد ارتباط الاشتراكية بالحرية ، في مقابل أن أتمتع بالاشتراكية أكون في نفسي حراً في حمل نعمة الاشتراكية ، ولكي أكون حراً يجب أن تكون حريتي في نطاق هذه الاشتراكية . وشكراً .

السيد رئيس الجمهورية : إذا سمحتم لي بالنسبة لحذف الكلام أعتقد أن الكلام بعد ما يقال لا داعي لحذفه ، لأن الكلام قليل ، والعملية ليست رسميات ولا محاضر ، فالكلام قد قيل ، وليس من الممكن أن يتكلم أحد مائة في المائة غلط أو مائة في المائة صبح ، يعني أي كلام يقال فيه الجزء الخطأ وفيه الجزء الصحيح ،

فأنا أقترح على الشرباصى أن نستبعد حكاية الحذف . كل واحد يقول ما يريد أن يقوله ، لماذا تحذف ؟ ليس هناك داع أبداً أن تحذف الكلمة .

قد نصصح وقد نرد ، نقول الكلام ونقول الرد ، وبعد ذلك من يقتنع يعود ويقول إني اقتنعت .

بالنسبة للكلمة الثانية ، التى هى الجزء الخاص بالاشتراكية والحرية ، أنا أعتبر أن المزيد من الاشتراكية لابد أن يعطينا مزيداً من الحرية لسبب بسيط . لما كنا نتكلم عن الأحزاب زمان وعن الأحزاب فى الماضى وكنا نقول : إنهم كانوا يأخذونهم فى اللواري . لماذا ؟ كان للظلم الاجتماعى تأثير كبير على الحرية . فكما تنقضى على الظلم الاجتماعى كلما تتسع قاعدة الحرية ، وتتسع مفاهيم الحرية .

كنا نقول زمان إن الانتخابات تطبخ ، وأن اللجنة كانوا يعملون فيها ويسوون فمن الذى كان يجبر الناس على أنها تقبل هذا الظلم الاجتماعى ؟ كلما تنقضى على الظلم الاجتماعى تتسع قاعدة الحرية ، كلما سرنا فى الاشتراكية كلما سرنا فى توسيع قواعد الحرية ، لأن الظلم الاجتماعى دائماً كان تأثيره بالغاً ومؤثراً على الحرية السياسية ، وكانت الحرية السياسية كلمة تقال مجازاً ، طالما هناك ظلم اجتماعى ، فنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعى على مراحل ، وعلى فترات ، بالكفاية والعزم ، نجد أننا نفتتح للحرية جميع الأبواب .

السيد المهندس عبد الفتاح عبد المقصود . لقد كان لى رأى فى الجمعيات التعاونية ولكن السيد الرئيس طمأننا ، وأنهمنا أن هناك تطوراً وإصلاحاً لهذه الجمعيات الزراعية ، لأن الزراع الموجودين هنا يعلمون أن الجمعيات كانت إلى أمد قريب عبارة عن إقطاع ، وكلنا كفلاحين نعلم مساوىء الجمعيات التعاونية ، فلا توجد وسيلة لتمثيل الزراع فى مؤتمر القوى الشعبية إلا عن طريق الجمعيات التعاونية ، نرجو أن يكون التنظيم الذى يدرس الآن بخصوص إعادة تشكيل مجالس إدارتها على الأسس السليمة التى وضعت أخيراً بعد الدراسة الوافية ، وأن يتم هذا التنظيم سريعاً جداً وتشكل الأربعة آلاف جمعية تشكيلة سريعاً حتى يمكن أن تنتخب

من بين أعضائها ممثلين للقوى الشعبية ، لأن هذا أكبر قطاع في البلد من حيث العدد والأهمية .

أما اقتراح السيد الزميل أن تكون الجمعيات التعاونية وسيطاً بين المالك والمستأجر ، فإن هذا يدخلنا في مشا كل الوساطة ، وما يتبعها من أجور ومصاريف إدارية وخلافة ، وما يمكن أن يحدث من تلاعب من الأعضاء نتيجة هذه الوساطة ، لأن الجهاز الذي سيقوم بتحصيل سبعة أمثال الضريبة يجب أن يكون جهازاً قوياً ، وأن تكون عنده حصانة ، إذا لم تكن أخلاقاً قد تطورت بعد ، وآمناً باشتراكيتنا إيماناً كاملاً . يجب أن يكون الجهاز الذي يقوم بتحصيل سبعة أمثال الضريبة هو جهاز الإصلاح الزراعي ، فيودع الفلاح للمالك القيمة الإيجارية في خزانة الإصلاح الزراعي ، ويقوم الإصلاح الزراعي بتسليمها للمالك ، وإرسالها له وذلك بدلاً من وجود جمعية وسيطة .

نقطة أخرى وهي الخدمة التي بدأت في عهد الثورة وكان لها أثر كبير جداً ، وأتقنت عدداً كبيراً جداً من خطر المرابين وهي بنك القرية الذي أُنشئ أيضاً المستأجر من سلطة المالك عندما يطلب إليه أن يضمه في سلفة يحتاج إليها من الجمعية ، هنا كان المالك يحصل من المستأجر على فرق الإيجار قبل أن يوقع له الضمان ، فجاء بنك القرية الذي سهل للمستأجر الحصول على السلفة بضمان المحصول ، دون الحاجة إلى المالك . وهذه فكرة جميلة ولكن لي ملاحظة هي أن الإجراءات بطيئة وأرجو أن تكون سريعة لتحقيق الترض من السلفة ، خصوصاً بعد إصلاح الجمعيات التعاونية وتشكيلها على النظام الجديد .

أما فيما يختص بالنقابات المهنية فلي رأى فيها ، هذه النقابات لن تكون متجاوبة ، ولن يكون لها كيان ولا وجود إطلاقاً ، ما لم تتفاعل مع الثورة فعلاً في المجتمع الاشتراكي ، فيجب أن تكون ناصحاً أميناً ومستشاراً مخلصاً في تنفيذ الشروعات فيؤخذ رأى نقابة المهندسين في الشروعات الهندسية ورأى نقابة المحامين في قانون الأحوال الشخصية وهكذا ، وتضع رأيها ونجاربها في خدمة الدولة حتى تصدر القوانين سليمة ، ومنفذة بروح أمانة وباستشارة مخلصه ، وهذه هي المهمة

الأولى ، لا أن تكون مهمتها قاصرة على البحث في تحسين الماشات وزيادة الإنتاج لأعضائها . يجب أن تخلص هذه النقابات كمستشار أمين للدولة في كل القطاعات ، قبل أن تطالب بحقوق أعضائها ، عليها أن تقوم بواجباتها ، ويجب أن توفر من الضمانات ما يجعل تمثيل أعضاء النقابة سليماً وصحيحاً بأن تعطى الفرصة لأكبر عدد ممكن من الناضجين للاشتراك في الانتخابات ، فلا يعقل أن نطلب إلى الناخب في أسوان أن يحضر ليشارك في انتخابات النقابة بالقاهرة ، هذا أمر غير سليم .

نقطة أخيرة وهي أن كثيراً جداً من القوانين قد وضعت قبل الثورة وفيها بعض الميوب والمخالفات ، والوضع الاشتراكي يقول بأن هذه القوانين يجب أن يعاد النظر فيها وأن تعدل طبقاً للمبادئ الاشتراكية وهذا هو رأى وشكراً .

السيد يوسف مرقص حنا : أردت فيما يتعلق بالغرف التجارية أن أشارك الدكتور جمال سميد في أن القوانين الحالية لا تتفق مع القوانين الاشتراكية ، وأن هناك عيوباً في هذه القوانين ، وأود أن أذكر للدكتور جمال بأن هناك قانوناً جديداً يوضع الآن وهو قيد البحث ، وأعتقد أنه قد اشترك فيه ، وقريباً سيبرز هذا القانون إلى حيز الوجود ، وسيكون له أثره ، وسيكون متماشياً مع النظام الاشتراكية التعاونية إن شاء الله ، هذا ما أردت أن أقوله ليطمئن السادة الأعضاء .

السيد أنور سلامة : الواقع أن ذكر كلمة النقابات عامة يرجع إلى نوعين من النقابات هما نقابات العمال والنقابات المهنية . وفكرة الرجعية التي لصقت بالنقابات جعلتنا نفهم أن النقابات الحالية قد تكون بمثابة عنقبة الاشتراكية ، وقد كفانه السيد الرئيس الرد على هذا عندما أشار إلى أن الرجعية ممكنة في النقابات المهنية أيضاً ، وعندما ذكر سيادته عن تنظيم نقابات العمال أنه سيتم قريباً جداً ، وجدت أن من واجبي أن أبين للأعضاء هذين النوعين من النقابات ، وأوضح أن تشكيل النقابات الحالية يكون طبقاً للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ولا شك أن التشكيل يمر في عدة مراحل : الأولى اللجنة النقابية وهي على مستوى المصنع . والنقابة الفرعية وهي على مستوى المحافظة ، ثم النقابة العامة التي تمثل المهنة على مستوى الإقليم ، والحقيقة

أن كل النقابات الموجودة حالياً قد أعيد انتخاب أعضائها ، ومرت بهذه المراحل منذ وقت قريب جداً . وإني أقرو ، ويشهد الله على قولي ، أنه قد كفل لهذه الانتخابات من الحرية الانتخابية ، ما لم يكفل لأي انتخابات بقاية قبل الآن . هذه المراحل الثلاث ، التي منحت بها الانتخابات النقاية ، أدت إلى تصفية شاملة ، وجاءت بصفوة العمال الذين تقدموا لهذه القيادة النقاية .

قد نقول إن التشكيل النقابي وجد لكي يتقابل الحاجة إلى تكوين هذه النقابة في هذا الوقت على نظم اشتراكي واجتماعي يتجاوب مع الثورة ، لأن هذا التنظيم وهذا القانون وضع في ظل الثورة . والحقيقة أنه قد أعطى النقابات العمالية صورة تختلف كل الاختلاف عن كثير من الأوضاع التي كانت قبل الثورة ، والشيء الوحيد الذي أحب أن أقوله إن بعض هذه النقابات يحتاج إلى شيء من الدعم ، وقد يكون هذا عناصر أو بقانون لمواجهة الوضع الاشتراكي الجديد ، فليس الأمر مجرد تطبيق بالنسبة للثورة أو مجرد استقبال للمعاني القومية أو الاشتراكية أو مجرد تطبيق في النفس بالنسبة للثورة أو بالنسبة للاشتراكية ، بل أكثر من هذا الدور الذي تزيده لها ، وهو دور الدفع والإشباع الثوري على مجموع العمال وفي نظري أنه يجب أن تفكر كيف يمكن للنقابات التي نشأت في ظل الثورة وبروح من الثورة أن تكون مصدر إشباع ومصدر دفع لمعاني الاشتراكية ، وكل هذا طبعاً لا نفكره إطلاقاً وأن العمال سيظلون دائماً شاكركين ومقدرين ماعيناه وقدمته لهم الثورة

السيد رئيس الجمهورية : لي كلمة بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكي ، إني أعتبر بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكي أننا كلنا طبقة عاملة . أنا قلت يوم ٢٢ يوليو أن كل من يأخذ أجراً عن عمله طبقة عاملة غير العاطل بالوراثة ، وغير المعتمد على الملكية . ولكن ورتنا طبعاً أنظمة ، الحقيقة أنها قسمت البلد إلى أقسام ، العمال والمهنيين والموظفين أنا فعلاً أرى لغاية الآن أن البلد لا زالت فيها أحزاب . ولكن عندما أنظر إليهم جميعاً أجد أنهم كلهم طبقة عاملة . وفي المصانع لاحظت أن هناك نقابيين وقد قلت لحسين الشافعي كيف توجد نقابتان في المصنع نقابة عمال ونقابة موظفين .

خلقنا فعلا اتقساما طبقيًا في طبقة واحدة ، عملنا طائفة في طبقة عاملة هذا يأخذ ماهية لو لم يأخذها فلن يدفع أجره البيت ، والثاني يأخذ مرتباً لو أنه لم يأخذه فلن يدفع أجره البيت . فلماذا قسم ونعمل طبقية . أظن القانون غطى هذا الموضوع ، إذن تقابل بعد هذا بالنسبة للبلد كبلد فلا بد أن نشعر أننا كلنا سائرون لأن البلد كلها ستكون طبقة عاملة تشتغل فلا عاطلون بالوراثة ولا وجود للمجتمع القديم الذى كنا موجودين فيه .

التطور الحتمى لمجتمعنا سيحصل غداً أو بعد غد . كل واحد لكى يعيش لا بد أن يعتمد على عمله وهذا يستدعى طبياً أن نعيد النظر فى بقية التنظيمات النقابية كلها ، أنا أفهم أن النقابة هى نقابة تمثل عمالاً ما ولا تمثل أبداً صاحب المهنة .

إذا كنتم أنتم فى العمال عاملين نقابة لأصحاب التاكسيات فهذه تكون نقابة رجعية قطعاً ، وبالمثل بالنسبة لكل النقابات فقد كانت هناك نقابة لأصحاب المخازن واسمها نقابة الاسم نقابة ، لكن ماذا تحوى وما غرضها ؟ ايس الغرض منها أبداً مصلحة العامل ولا مصلحة الطبقة العاملة . الذى أقوله إن هذا الموضوع يحتاج بحثاً . وأنا أعتبر أننا لابد نأخذ خطوة بحيث نوحّد الأمة .

لا ينجل أحد أن يقول إنه من الطبقة العاملة . المهندس فى المصنع هو عامل والطبيب الذى فى المصنع هو عامل وهناك أحد رؤساء النقابات طبيب وآخر مهندس كان هذا الكلام فى الأول غير موجود واليوم وجد ، الحقيقة أننا تقدمنا .

وزيد أن يوجد هذا بالنسبة للوطن كله ، بالنسبة لكل البلد لا نعمل نقابات مهنية لأننا إذا نظرنا للنقابات المهنية وجدنا أنها يمكن أن تكون جميعات طالما أن أى فرد يعمل بأجر فهو عامل . بهذا نقضى على الرواسب التى تركتها لنا النظم الأجنبية . عندما قسمونا إلى طوائف كان قصدهم أن يجعلونا أحزاباً فالنقابة الفلانية تهتم جداً بيدل التفتيش .

وقد قرأت فى جرائد أمس أن نقابة المهندسين تطالب بزيادة بدل التفتيش لكل النقابات بعد الانتخابات تطالب بيدل التفتيش ، فن سنة الدهر دأش كلنى

من بدل التفتيش ولناية الأمر لما فتحت الجرائد وجدتهم يتكلمون عن بدل التفتيش .
فوجد أنفسنا قد خرجنا عن الموضوع الأصلي والموضوع الطبيعي . ومن هنا وجدت
أحزاب في داخل البلد من حيث لا نشعر وواجبنا أن نقضى على هذا كله وتبقى
العملية كلها موحدة . كلنا سنعمل ، وأولادنا لأجل أن يعيشوا سعيهم وسنصل
إلى يوم في هذا البلد من لا يعمل فيه لا يأكل ، هذا هو التطور الحتمي للبلاد .

إذن من السهل علينا أن نطور مجتمعا ونطور تنظيما بحيث نسير مع الاشتراكية ،
والعمال ليسوا فقط هم العمال اليدويين أو العمال في مصنع النسيج كل البلد ، كما قلت ،
كل واحد فيها يعمل يدخل ضمن الطبقة العاملة ، وهذا موضوع اعتبره موضوعاً هاماً .
يمس البلد كلها وإلا سيدخلنا في انقسامات ، كما قال الأخ الآن النقابات المهنية
لن تجاوب . لأنها تريد أن ترى التشريعات .

أرسلنا التشريعات مرة ، قانون المحامين ، أهم الأساسى . الحاجة التى لا تحتاج
إلى محام لازم يعفى عليها محام لأن عندهم محامين قطعاً يازين يشتغلوا . كان فيه محامين
في بحث هذه التشريعات ولكن لماذا يعملون هذه العمالية ، لأنهم يبحثون عن مصالحهم .
يقولون مثلاً لا يقدم أحد شيئاً إلا بمحام . حصل هذا في نقابة المحامين وكانت العملية
هى تشغيل عدد من المحامين وكنا قد استجبنا فعلاً لهذا لأنه كان أمامنا مشكلة
فهذه هى المشكلة . هذا « اسبيرين » نصنعه بالنسبة لمشكلة من المشاكل
ولكن هذا لا يمثل بأى حال الخط السليم الذى يجب أن نسير فيه بالنسبة للنقابات
الأخرى .

نمسك في لجان التخطيط كل النقابات ممثلة في لجان التخطيط ، كل النقابات
ممثلة في جميع الدراسات ولكن النقابة لما تقول أنا أريد أن أرى التشريع أو أبدي .
رأى فيه نجد أنفسنا دخلنا بالنسبة لراحل أو بالنسبة لأمر خاصة هذه نقطة أساسية .
بالنسبة لهذه النقابات وبالنسبة لتوحيد البلد ، الأخ حسين الشافعى يقوم بعمل دراسات
في هذا الموضوع بقصد توحيد النقابات وهذه عمالية ليست سهلة واعتقد أنها شائكة .
وفي حاجة إلى أن تعالج بنوع من الصبر والحكمة طبعاً لكي نخلق أو نجد الطبقة
العاملة التى تمثل كل أبناء البلد وتوجد الوحدة التى تمنع التفرقة .

السيد الدكتور سليمان حزين : تعقيبى قصير فيما يخص بجانب مما ذكره الدكتور سعيد والجانب الذى تفضل السيد الرئيس فلسفة أخيراً فى التعقيب الأخير . نحن مقبلون الآن على تطور أساسى جداً فى مهمة النقابات والتنظيمات بوصفها تمثل قوى شعبية وينتظر أن يكون لها دور حيوى فى حياتنا يخرج بها عن دورها الحقيقى .

القانون فى الماضى كان يحرم على هذه النقابات والجمعيات والمنظمات التى تمثل تمثيلاً خاصاً الاشتغال بالسياسة أو الدين وأحياناً كنا نتحايل فى بعض القوانين فى السنين الأخيرة لمنع الجدل السياسى تمييزاً له عن السياسة فى المهود الماضية أى المهود الحزبية حيث كانت السياسة سبيلاً لفرقة الناس وتقسيم البلاد فالنقابات كانت تحتمى بحزب معين وتستغل السياسة فى تحقيق أغراض طائفية أو فردية . ونحن الآن نتجه إلى جعل هذه النقابات تشغل بالسياسة القومية وأعتقد أن هذا مصدر خير وهذا اتجاه سليم بالنسبة لبلد كبلدنا فيجب أن ندرس من الآن ما هى الفلسفة فى هذا الاتجاه وما هو الطريق السليم للاشتغال بهذه المسائل ؟

وإنى أعتقد أن لهذه الدراسة فائدة هى أنها تربية لهذه النقابات القصد منها أن تكون المهنة فى خدمة المجتمع ويصح أن تكون فى خدمة أصحاب المهنة بالقدر المعقول . ولكن أساساً يجب أن تكون النقابة وسيلة من وسائل تنظيم طائفة من طوائف المجتمع تعمل فى خدمة معينة وتنظم جهودها لتكون فى خدمة المجتمع أساساً وبالتالى فى خدمة الأفراد .

وفى السياسة يمكن أن يكون هذا باباً يربط به عنصراً مشتركاً وقدرراً مشتركاً من الخدمة الوطنية والاتجاه فى التفكير القومى والعمل فى السياسة القومية والاشتراك فى وضع الميثاق وتوجيه البلد والكل يلتقى فى هذا وأعتقد أن الاتجاه الجديد يمثل مصدراً من مصادر القوة فى حياتنا السياسية القومية وبالتالى يستلزم منا فى هذه اللجنة أن نعطى كل العناية بهذا الجانب من المهمة الجديدة التى نرجو أن تضطلع بها هذه التنظيمات .

السيد سعيد المريان : أحب أن أعقب على بعض الكلام الذى قيل عن بعض النقابات المهنية وأرجو أن يكون بعض ما قيل عنها عبارة عن عينة واحدة غير متكررة

بالنسبة لبعض العيوب وأضرب مثلاً بنقابة المعلمين وهي ذابة مهنية تضم ١٠٧ آلاف عضو من المعلمين بالمهنة ومع ذلك لا أعرف أى جمعية عمومية حضر فيها الانتخابات أقل من ٧٠٪ من أعضائها من يوم أن أنشئت حتى الآن . فإن كان هناك شكوى فى تمثيل الانتخابات للنقابات المهنية فهى ليست صورة عامة لكل النقابات فقد أعطيت صورة لما يجرى فى انتخابات إحدى النقابات .

كما أنى أريد أن أتق عن كل النقابات المثلة بهذه الصورة نفسها أن فيها أى نوع من أنواع الرجعية وربما تكون عينة غير متكررة فى صورة بعض الزملاء الذين تكلموا . . . فى النقابات التى فرضت على نفسها فرض كفاية عندما شعرت أن هناك تقصيراً من الدولة فى الماضى فى ناحية الخدمات ، ما كان فرض كفاية على كل فرد من أعضائها جعله فرض عين وصنعت أمثلة نموذجية للخدمات الاجتماعية على ساس اشتراكى . والصورة التى تحضرنى لأدافع عنها لم يكن مقصدي بها الدفاع بقدر تبيان أن هناك نقابات لا تصدر فى أعمالها عن نزعة فردية ربما فيها تمثيل صحيح كلها أو أكثرها فيه الخدمة والشعور بواجب الفرد والجماعة .

وفىما يختص بعمل مثل هذه النقابة ، أعرف أن هذه النقابة وربما أن هناك نقابات غيرها اشتركت فى الخطة السياسية للدولة . وكانت مشاركتها فى التخطيط فعاله فقد اشتركت نقابة المعلمين وتشترك دائماً فى دراسة سياسة التعليم وكل ما يتصل بهذه النواحي ولا أقصد بهذا دعاية لنقابة من النقابات .

السيد أنور السادات - أخشى أن يكون هذا هو الواقع فعلاً .

السيد رئيس الجمهورية - الموضوع لم يفهم يا أخ عريان فهما صحيحا فالموضوع . ما هى النقابات ؟ هذا هو الموضوع الذى فتح وليس أنكم عملتم خدمات أو انتخبت سكرتيراً عاماً للنقابة ؟

الموضوع ليس هذا إنما الموضوع هو النقابة أنتم لم تنتخبوا نقابة للمعلمين .

كالدين حسين هو الذى عمل لكم النقابة فهل هذا فعلاً صحيح هل أنتم طبقة خاملة ؟ هذا هو الموضوع الذى أتكلم فيه . النقابات للطبقة العاملة أو نقابات العمال .

بعد هذا تكون هناك جمعيات ، هل توجد في إنجلترا نقابة للمعلمين ؟ توجد جمعية ، هل توجد في روسيا ؟ لا ، لا هنا ولا هنا ، هناك جمعيات .

وأريد أن أقول إن مثل هذه العمليات تجعل الشعب يتقسم ويظل متقسما . ليست العملية هي أنكم أدبتم خدمات أم لا ؟ بالمعكس المعلمون في جمعيات الوعى القوي وفي الصيف عملوا أعمالا حسنة ، طبعا اشركتم لأن كمال الدين حسين وسيد يوسف موجودان في النقابة أى أن النقيب والوكيل موجودان في الحكومة فطبيعى اشركتم في البرنامج .

الموضوع الاساسى الذى نتكلم فيه هو ما هى النقابة ؟
الحقيقة للآن ، منذ سنتين أو ثلاث أثير هذا الموضوع .

ما هى النقابة ؟ لا نقول نقابة فامعنى نقابة ؟ هذا هو الموضوع الاساسى الذى يجب فى الحقيقة أن نصل إليه حتى نوحّد المجتمع ولا نقسم المجتمع .

هناك أنظمة وضمت نتيجة اجتهادات خاصة ، ولا أقول إن فيها عيبا ، ولكنها فى رأى قسمت المجتمع ، لأن النقابة التى فيها أصحاب رؤوس أموال يستثمرون أموالهم لا تكون نقابة أبدا ، طالما بها شخص يستثمر ماله فهو ليس بعامل ، بل هو مستثمر فكيف نسميها نقابة ، هذه نسميها نقابة رجعية .

فإذا جئنا بصاحب مدرسة وأدخلناه فى نقابة المعلمين ، لا أقول إن النقابة كلها رجعية .

لكن الأساس نفسه غير سليم ، لأن صاحب المدرسة . مستثمر ، يعنى رأسمالى ، دخل فى هذه النقابة .

والفروض أن تكون النقابة لصالح العامل الذى يعمل ، هذه هى الحقيقة .
هذا هو الموضوع الذى وضعته حتى تبحثوه ، وتجذوا له حلا ، حتى عندما نقول نقابة تكون نقابة بمعنى الكلمة ، وهذا ما يبحثه الأخ حسين الشافى .

السيد كمال الدين حسين - المعلمون طبقة عامة كلهم من أول النقيب لتاية آخر واحد .

السيد مصطفى الرادعي - الواقع ، بعد الملاحظات التي تفضل بها السيد الرئيس فإن الأمر يحتاج إلى بحث عميق دقيق ، وأرجو أن يتاح لي هذا البحث في كلمة مقبلة ، أتحدث فيها بالتفصيل ، وإنما اسمحوا لي أن أقول بالنسبة للمحاميين على الأقل ، إنهم في حقيقة أمرهم همال يرون في عملهم أنهم يؤدون رسالة وأنهم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة ، فهم يحكم عملهم أحرار وليسوا بموظفين ، ولا بد من حماية العمل بل حماية الرسالة نفسها . فمن هو الذي يحمي هذه الرسالة ؟ لا بد من وجود النقابة .

فالنقابة لا تحمي المحامين بقدر ما تحمي رسالتها وهي رسالة العدالة . وهذا هو المعنى الذي يميننا نحن إذا ما أمنا للمحامى حقوقه وواجباته ، فإذا اطمأن المحامى إلى مستقبله وإلى مستقبل ذويه حين يعجز عن العمل ، فهذه هي الاشتراكية ، وهذا هو ما توجبه قوانين النقابة .

الواقع أنه منذ صدر قانون المحامين سنة ١٩١٢ عندما كان يطلق على المحامين طبقة « الزورين » لم يتمل هذا القانون سوى تعديلات طفيفة لم تمس الجوهر الذي سيطر على الفكرة الأساسية التي صدر عنها هذا القانون ، وهي أن المحامين طبقة يجب أن تحمي الدولة منها ، وطالما طالبنا بتعديل هذا القانون سنين متعددة ، وطالما قلنا : إن هذا لا يتفق مع العدالة ولا مع الاشتراكية ، ومع هذا فلم يستجب أحد إلى هذا النداء .

أما وقد ارتفع ندائى هنا عن المحامين ، بل عن النقابات المهنية جميعاً ، أرجو أن يكون من أهم أعمال المؤتمر ، أن يحقق الاشتراكية في جميع القطاعات بما فيهم المحامون والنقابات المختلفة إذا كان هناك ما يقتضى هذا التعديل .

نحن لانطالب إلا بأن نسير في ركاب العدالة الاجتماعية ، وأن نسير مع الاشتراكية ملتزمين بما تفرضه علينا العدالة الاجتماعية من الواجبات .

وأرجو بعد هذه الكلمة القصيرة أن تتاح لي الفرصة بعد يوم أو اثنين أن أقدم بطلب التحدث بالتفصيل عن هذا الواجب ، وعن هذا البحث الذي تفضل السيد الرئيس بالإشارة إليه .

السيد الدكتور إسكندر أنس دوس : من بين السمات التاريخية التي قلما قائد ثورتنا بعد زوال الطغيان « ارفع رأسك يا أخى » فلماذا لم يرفع العامل والفلاح رأسه . لأنه كان جريحاً ومريضاً لأن الخوف كان يلزمه فكان هناك ضغط مستمر من صاحب العمل والنفوذ فانتظر القوانين الاشتراكية التي صدرت في يوليو سنة ١٩٦١ تلك القوانين التي أحدثت تغييراً عميقاً في مركز العمال والوطنيين الآخرين .

إن انتخابات النقابات غالبيتها قد أجريت قبل صدور تلك القوانين ومن غير المعقول أن تصدر مثل هذه القوانين في ظل النقابات ونظم الانتخابات على وضعها القديم .

وإني واثق من أنه إذا ما استدعى العامل أو العالِم للدلاء بصوته في الانتخابات النقابية بعد صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ فسيحضر مرفوع الرأس ويدلى بصوته لا بنسبة ٢٠٪ أو ٣٠٪ بل بعدد يقرب من الإجماع .

السيد المهندس عباس قوره : لي تعقيب بسيط على كيفية تمثيل بعض خريجي الجامعات الذين لم يلتحقوا بعد بعمل .

فأولاً : تمثيل المخرجين حديثاً من الجامعات . أرجو أن يبحث في إمكان تمثيلهم في النقابات وذلك بإعفاؤهم من رسوم القيد إلى أن يلتحقوا بعمل لأن هذه الفئة لا تستطيع بغير هذه الوسيلة أن تشارك في النقابة .

وثانياً : أرجو أن يؤخذ بعمل انتخابات فرعية للنقابات في الأقاليم لأن هذا سيثبت أنه توجد كفاءات في الأقاليم وشكراً .

السيد الدكتور سالم محمد شعاعته : في الحقيقة النقابات حينما بدأت ومنذ نشأت كانت شبه طائفة فقابة الأطباء تبحث عن معاش للأطباء وكل هذا أن يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن نؤمن معاش أولادنا من بعدنا ، أما المسائل الاجتماعية والمساهمة الوطنية الفعلية والمساهمة الاشتراكية فلم يكن لها وجود لم تر للنقابات نشاطاً فعمل للفلاحين ثقافة صحية في البيئة التي نحن فيها أو تقوم بتصيينا الواجب لهم . لقد كانت تشغلنا معيشتنا ، والذي نرجوه هو أنه متى كفّلنا للأطباء وأصحاب المهن معاشهم

فإننا بذلك سوف نضطرهم إلى المساهمة والاندماج في الشعب . إذ أن الطبيب يؤجر على المرض ونحن نريد أن نجبره على مكافحة المرض ويقول : الوقاية خير من العلاج . أما مسألة الانتخابات فيجب أن يكون تمثيل النقابات المهنية نابعا من الريف من المحافظات ، لا من الأم هنا في القاهرة .

يجب أن يكون التمثيل العددي للأطباء والمهندسين والزراعيين لا بمدد سكان الإقليم نفسه بل إن البلد البعيدة تحتاج إلى إصلاحات أكثر من القريبة .

فحافضة مثل كفر الشيخ نجد أن بها عدداً بسيطاً من الأطباء ، ولكن مساحتها وسكانها لا يقلان عن أي مديرية من المديريات . ونحن نريد أن تغفل الخدمة التي يقوم بها الأطباء في الريف ، ونريد أن يكون تمثيلها عددياً على هذا النمط .

الجلسة الثالثة

انقذت الجلسة في مساء الثلاثاء ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

(٢٨ نوفمبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد أمين عام اللجنة ، فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقروا بالتصفيق الحاد ، فحيام سيادته ثم جلس على منصة الرئاسة وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

١ - كلمة السيد يوسف على

سيدى الرئيس الحبيب ، زميلانى وزملائى :

لعل فى نداء عامل لكم باسم الزمالة ما يؤكد لنا جميعا أننا نجحنا منذ الخطوة الأولى فى طريقنا إلى تحقيق ديمقراطية سليمة إن شاء الله .

وبعد ، فن طبيعة عملنا نحن العمال أن نقدر للوقت قيمته وندخله فى حسابنا إنتاجا ينفع البلاد ، ورزقا يعود على الأولاد . ومن ثم قسم عملنا إلى مراحل ، كل مرحلة ، تمهد لما بعدها ، وعلى هذا الأساس أردت أن أتحدث وأتكلم فى الموضوع الذى نحن بصددده وهو معرفة ماهية القوى الشعبية التى نبحث عنها . وإذا نظرنا قبل ذلك بمراحل نجد أننا خطونا مراحل قبل هذه المرحلة ، فانرجع إلى المراحل السابقة ، وتعليقا على ما أثير فى الجلسات السابقة حول هذا الموضوع ، أشبه ما سمعته تشبيها صناعياً . كنا كمن ذهب بسيارته إلى الميكانيكى ليصلح «الموتور» فراح الميكانيكى يبحث عن «الموتور» خارج السيارة والحقيقة أن القوى الشعبية موجودة ، وقد شهد الشاهدون وعمل الماملون لتجميعها وتكثيلها وتوعيتها لتكون مستعدة يوم ترق الساعة لانطلاق ثورى .

اضم أيديكم على هذه القوى التى تجمعت وتكثرت فى موجودة الآن فى

معسكراتها منتظرة ساعة الصفر ، منتشرة في أرجاء الجمهورية . من أقصاها إلى أقصاها .
ولأحب أن أشق عليكم بعمقها في معسكراتها وحسبي أن أدلكم على مركز قيادتها ،
إنها هنا على بعد خطوات منا ، إنها في الاتحاد القوي ممثلة في الإدارات المختلفة ،
كإدارة النشاط النسائي ، وإدارة العمل والمال ، وإدارة الشباب ، وما شابه ذلك من
قوى هذه القوى موجودة فعلا ، ودليلي على أنها موجودة فعلا وجودنا نحن هنا ،
فوالله لو لم تكن هذه القوى موجودة لما سهل أمر اختيارنا وإنني أرجو الزملاء ممن
يبحثوا عن هذه القوى أن يشيروا إليها ، ويشكروا الذين جموها وبقولوا من هنا نبداً ،
هذه القوى لم تجمع عبثاً ومصادفة واتفاقاً ولكنها وليدة انتخابات وإجراءات كفلتها
القوانين ودعمتها توصيات المؤتمر العام للاتحاد القومي . وأضرب لذلك مثلاً القوى
الشعبية المالية المجتمة في مكتب العمل والمال بالاتحاد القومي ، لقد كنا نحن
المال - وهذا تاريخ ما قبل الثورة - بطبيعتنا التي فطرنا عليها نجتمع لكي نقف
كتلة أو قوة أمام أطماع الاستغلالية أو الانتهازية من الرأسمالية لنستخلص بعض
الحقوق التي لنا منهم ، فأرادت الأحزاب أن نملكها فأخرجت لنا قانوناً يمكننا من
الوسط لا نستطيع منه فكاً كافلاً نذهب لا هنا ولا هناك ، وأجرينا الانتخابات
في ظل هذا القانون ، ومع ذلك بقينا على اشتراكيتنا لا نؤمن بأحد منهم وكل من
حاد عن الطريق تخلفنا عنه . ولم تكن حيرتنا هذه غريبة فقد حار سيدنا إبراهيم
« لا رأى القمر بازفا ، قال هذا ربي ، فلما أفل قال لا أحب الآملين » ، ولنا
أسوة حسنة في رئيسنا الحبيب القوي كان يقف للإخلاص فيهم جميعاً ، فلما يئس
منهم احتفظ بفكرته السليمة التي خرجت في الوقت المناسب نوراً وشماها يهدي
هذه الجمهورية ، فلما جاءت الثورة كنا نحن المناضلين أمام الرأسمالية ، فأرادت
الرجعية أن تستخدم سلاحها بالتشكيك فينا وفي نزاهة انتخاباتنا . وسرت المدوى
حتى وصلت هنا كما رأينا في الجلسات السابقة حين نالنا ما نالنا من رذاذ بسيط من
بعض المتكلمين ، ولهم عذرهم لأنهم لم يلمسوا حقيقتنا .

لما جاءت الثورة ورأت فينا جرهما تقياً صافياً أرادت أن تنقينا من الشوائب
فأصدرت القانون رقم ٣١٩ وأجريت الانتخابات في ظله فلم تأت النتيجة بنبر القادة

الأولين لأنهم مبرهون مطهرون . وليسوا كما رماهم الرأسماليون . ثم أرادت الثورة أن توسع قاعدتنا المالية فكان القانون رقم ٩١ الذى مررنا فى ظله بمراحل متعددة من الانتخابات فكانت انتخاباتنا كالمصفاة على مراحل ثلاث كما ذكر زميلى أنور سلامه فى جلسة الأمس ، لقد بدأت المرحلة الأولى بانتخابات اللجنة النقابية على مستوى المصنع ، ثم كانت اللجنة الفرعية على مستوى المحافظة ، ثم كانت المرحلة الأخيرة انتخاب النقابة العامة على مستوى الإقليم . وكانت النتيجة هى ، إذ فاز القادة الأولون وخرجوا مبرئين نظافا كما خلقوا وكما عرفهم زملاؤهم ليقوموا بمهمتهم . ولم تؤثر دعايات الرأسمالية والاستغلال على هذه الفئة من العمال التى ظهرت براءتها .

وكان القانون ٩١ - لحكمه رأيتها الثورة - يحرم على العمال الحكوميين الانتظام فى سلك النقابات إلى حين : فقلنا نحن الحكوميين « لعله خير » ، فما نظن بالثورة إلا الخير ، ولم يكن بد من أن نتجمع لنلقى الأحداث القومية ولنكون صفا واحداً من خلف قادتنا يوم يدعونا الداعى إلى مقاومة الاستغلال والرجعية ، فلا يأتى هذا اليوم ونحن متفرقون لذلك أتجهنا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية فرحبت بنا وأنسحت صدرها وصدر القانون رقم ٣٨٤ ونظم العمال تحت اسم الروابط ثم جاء مؤتمر الاتحاد القوى ورأى أن يدعم بالتوجيه هذه الروابط بين العمال حكوميين وأهلين ، فتشكلت الروابط القومية التى جمعتنا عمالا . حكوميين وأهلين عن طريق الانتخابات على مستوى القسم ثم المنطقة ثم المحافظة وكان القادة هم . ونحن لا ننشى ما أثير حولنا من غبار ولا نخاف تطهيرا أو إبادة فنحن الشعب الذى أراد السيد الرئيس الحبيب أن يحميه من مستغليه وينجيه من أعدائه . ولقد ضربت العمال مثلا لكل القوى المجمة فى الاتحاد القوى حيث تمثل منها قوة من القوى الشعبية التى لا تقل نقاء ولا صفاء عن القوى المالية .

والآن أعتقد أنى وضعت أيديكم على قوة شعبية موجودة فعلا فإذا بقى بعد ذلك من قوى ؟ يبقى بعد ذلك الوزراء والمحافظون ونحن نرحب بهم قادة فى المؤتمر ، ثم يأتى بعد ذلك العلماء ونحن نرحب بهم أيضا ، ويابج أمة لم يقدمها علماءؤها ، ونحن نرحب

بهم كل الترحيب ممثلين في المؤتمر القادم . الآن وقد حددت القوى ووضعت أيديكم عليها أنتقل إلى الشق الثاني من الموضوع الذي نحن بصددده وهو كيفية تمثيل هذه القوى : أعلن أنني أظهرت أن هذه القوى لها قادة وهم خير من يمثلها . إنني من قراء السيدة الدكتور بنت الشاطيء ومن المعجبين بأدبها وبصحب على جدا أن أخالفها في رأى ذهبت إليه بوصفها القوى الشعبية بأنها كل الشعب . فليس المطلوب قوة شعبية ولكن المطلوب قوى الشعب ، وهي أكثر من قوة ولو رجعنا إلى الشعب في تمثيل هذه القوى بانتخابات مباشرة لخرجنا من أكثر ميزة حققها الاشتراكية ألا وهي تكافؤ الفرص .

فلو رشح الدكتور سلمان حزين أو الدكتور بنت الشاطيء في وسط عمالي كالترسانة أو المنار فما نظن أننا قد حققنا مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لأحدهما . إن رب الدار أدري بما فيها وكل جماعة أعرف بقادتها وممثليها . إننا إذ نتعرف بوجود قوى شعبية لا قوة شعبية نكون قد حققنا هذه الميزة الكبيرة من ميزات اشتراكتنا ألا وهي مبدأ تكافؤ الفرص كما قلت . إذن فأنا أخالف الدكتور بنت الشاطيء في طريقة تحديد القوى الشعبية رغم أني من عشاق أدبها .

لم يبق إلا أن أؤكد أننا جميعاً سواء مثلنا بقادتنا أو مثلنا بمؤخرتنا ، فإننا والحمد لله اشتراكيون بالطبيعة ، ونوم زى : وسنرى بإذن الله . هذه الشجرة التي غرسها أكرم غارس ، أسلمها ثابت وفرعها في السماء ، سنكون نحن المال أول من يسند ظهورهم إلى جذعها وتعقياًون ظلها وينعمون بوارف ظلالها ، فيريحون أجسامهم المكدودة المتعبة ، وسناً كل إن شاء الله من حلوما طاب من جنيتها وطيب ثمرها ومن أجل ذلك كان عهداً علينا أن نزيها بماء حياتنا ونغذيها بأرواحنا وأولادنا تحت ظل قائد ثورتنا ورائدنا وحيينا جمال عبد الناصر .

٢ - كلمة الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

أيها الإخوة المواطنين ، إننا نعيش لحظات خالدة حقاً فنحن أبناء الشعب نجتمع جميعاً على هذا المستوى ومعنا السيد رئيس الجمهورية ونوابه ووزرائه ، الشعب

والحكومة يجتمعون في سعيد واحد وفي جلسة عائلية يتدبرون الأمر ويتداولون في مشكلات الشعب ويرسمون خطى المستقبل ، ولقد سمعت في الجلسات الماضية آراء كثيرة وسمعت شعارات تردد ، رأيت من يقول زريد مجتمعا تظله أو تسوده الرقابة وزفر على المدالة الاجتماعية وسمعت السيد الرئيس يقول بوجوب هز الجهاز الحكومى ، ولقد قالها من قبل ، وسمعت سيادته أيضاً يقول زريد مجتمعا أساسه الكفاية والعدل ، وسمعت من الزملاء من يقرر أن قادة هذا الشعب يجب أن تتحدد فيهم صفات كذا وكذا ، وسمعت من أخ لنا في هذه اللجنة يقول : لا زريد اشتراكية مادية ولكننا زريد اشتراكية روحية ، وكأن الاشتراكية مادية فقط وليست لها جوانبها الروحية ، وسمعت من يدافع عن الفلاحين ، ومن يدافع عن المال ، وأعتقد أن هذه الآراء جميعا يجب أن تبلور وأن ترد إلى أصولها في ظل نظرية تحببها ، فإذا ما عرفنا الأصول والنظرية فإن منطق القول لا بد أن يهديننا ، ولما طن وحده دون المواطن هو الذى يجب أن يقرر المصير ، فنحن لا نعرف زيدا ولا عمرا ولا نحمل حقاً على أحد ، ولكننا زريد أن نبني مجتمعا جديداً هو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي المتعاون ، ومن أجل هذا ، طوالت هذه اللجنة عندما اجتمعت بتحديد من هو الشعب فمن هو الشعب ؟ الإجابات مختلفة ولعل مرجع الاختلاف إلى أننا نسينا الأصول ونسينا النظرية ، فالشعب قانونا كاندروس في كاية الحقوق يشمل كل شخص يرتبط بالدولة سياسياً وقانونياً ، أى يربطه بالدولة رباط الجنسية . إذن كل من يحمل جنسية هذه الجمهورية العربية المتحدة يكون من شعبها قانوناً . ولكن ليس هذا هو التعريف الذى نريده ، فنحن في مجال تعريف الشعب في مسألة معينة ومن أجل هدف معين . لماذا اجتمعنا في هذه اللجنة ؟ لأجل أن نحدد من هو الشعب ، من أجل أن نحدد القواعد التى بمقتضاها نختار ممثلى هذا الشعب . قال أين يذهب هؤلاء المثلون ؟ لأجل أن يجتمعوا في مؤتمر ممثلى القوى الشعبية . فإذا يعملون في هذا المؤتمر ؟ ليداولوا في ميثاق ، فما هو هذا الميثاق الذى سوف يتداولون فيه ؟

في خلدنى أن هذا الميثاق سيكون : نحن أبناء الجمهورية العربية المتحدة اجتماعنا في هذا اليوم وتداولنا في أمورنا ودرسنا مشاكلنا فوجدنا أن السبيل القويم لمعالجة

مشا كل هذا الشعب هو الاشتراكية بمفهومنا لهذه الاشتراكية وعاهدنا الله والشعب على أن ننفذ هذه الاشتراكية وتعاليمها . إذن فالهدف من وراء ذلك كله هو أن نبني نظاما اقتصاديا اجتماعيا جديداً ، هو النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . وبناء على ذلك أستطيع أن أحدد الشعب بأنهم المؤمنون بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية وهنا تحضرني خاطرة من خواطر السيد الرئيس عندما يعرف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني فيقول « إن نصف الطريق إلى تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني هذا المجتمع الذي زينه ونسب إليه هو أن يرسخ اقتناعنا به كضرورة حيوية وأن يعمق إيماننا به كحقيقة واعية »

أن نصف الطريق إلى هذا المجتمع هو الايمان بالمقيدة الجديدة ، وليست هذه المقيدة بدعة الرئيس ، ولكنها كما قال هو أيضا تفاعل لقلب الشعب وروح الشعب لقلب الشعب الذي ينبض بالأمان ، وروح الشعب الذي يشف عن تاريخ طويل مليء بالظالم الاجتماعية ، تفاعل يتبلور عن عقيدة جديدة ، هذه المقيدة الجديدة لا بد أن تنقلب إلى واقع حي ولذلك يقول سيادته أيضاً « إن النصف الباقي من الطريق هو أن نضع الوسائل العملية والأساليب والصور الخارجية التي تحول هذا الايمان والاقتناع إلى واقع حي » .

إذن لا بد أن نعرف مكاننا ، ولماذا جئنا إلى هنا ؟ والاجابة يجب أن تكون على أساس التساؤل من جديد ، أين نحن وأين كنا ، وإلى أين المصير ؟ أما أين كنا فلقد كنا في ظل نظام رأسمالي ظالم ، وأما أين نحن ؟ ففى ظل فترة التحول . فإلى أين المصير ؟ إلى الاشتراكية وهي الهدف النهائي الذي ارتضيناه لأنفسنا وهي ليست ابتكاراً من أحد أو لاقتلاعاً من أحد ، ولا هي وسط بين هذا المذهب أو ذاك ، بل هي تفاعل ضمير الشعب وقلبه وروحه .

وإني استمعيحكم عذراً أن أطلت قليلا في شرح الأمور ، فإن كل جهد كما قال سيادة الرئيس - يبذل في شرح معنى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي هو عمل إيجابي في سبيل تحقيقه .

لذلك فإننى لا أجد من القول المأد أن أرجع بكم إلى ما قبل الثورة ، إلى نظام نسميه نحن النظام الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة وعلى حرية الإنتاج ، وعلى حرية الاستهلاك ، وعلى اتخاذ شعار ، كل واحد يحقق أكبر ربح صاف ممكن دون التقيد بممنويات ولا بأى مبدأ خلقى ولا بأى مبدأ إلا جانب النقود ، كما دخلت الفلوس جيبه قال هل من مزيد ... ؟ هذا هو شعار الرأسمالية ، فى ظل هذا النظام عشنا ونحن أبناء الفلاحين وإنا منهم مشيت وكنت فى الكتاب وشاهدت أشياء تبلورت فى ذهنى رأيت « الفقى » يسير فى الطريق والظلام حاك والكتاب راقد على المصطبة يقول له السلام عليكم ، فلا يرد الكلب ، ويقترب منه الفقى ويقول له : رد السلام فيعضه الكلب ، والقرية مظلمة خالية من الإضاءة ، وكذلك رأيت المرأة التى تقصر فى الولادة ، فيطلب ذوها من المدة سرعة استدعاء الطبيب ، ويتصل المدة بمامل التليفون التى يتصل بنقطة الشرطة ، وهذه بدورها تتصل بالمركز ، وهذا بدوره يتصل بالمديرية ، وهذه بدورها تتصل بالمستشفى وإذا بالطبيب يلعب الطاولة فى القهى ، ثم يبحثون له عن سيارة تنقله للقرية ، والطريق غير ممهد ومقطوع بسبب رى الفلاحين لأراضيهم فتعثر السيارة فى الطريق وعندما يصل الطبيب تكون المريضة قد انتقلت إلى رحمة الله ، والماء يشرب بطينه ، والفجل يؤكل بطينه ، والتغذية ضعيفة ، ولا توجد خدمات إطلاقاً لهذا الجموع ، هذه الجموع التى هى الشعب على حقيقته ، وهى التى تعيش فى القرى المظلمة المتخلفة المتأخرة . وليس الحال بأحسن من ذلك فى المجتمع الحضرى ، ولا أقصد بالمجتمع الحضرى قط من يعيش فى حى الزمالك ، أو فى وسط القاهرة ، وإنما أقصد بذلك الأحياء الوطنية ، كالمسال وشبرا ، وفى هذه الأحياء ، نجد التخلف الاجتماعى ، والهمال المتطلين ، والأيدى العاملة التى تبحث عن عمل ، فى الوقت الذى لا يجدون فيه أجراً مجزياً ، وعندما يعملون فإن أجرهم الاسمى يكون هزيباً ، وأجرم الحقيقى يكون أشد هزيباً ، ومن ثم يعيشون فى مستوى من الفاقة لا يبلغ حد الكفاف . ولقد عشنا فى ظل هذه التجربة ، وكانت قلوبنا تنبض بالأمانى ، متى يكون لهذا الليل آخر ، متى يطلع الفجر ؟ ! وكانت روحى تشر بالظلم ، وتتفاعل مع قلبى ، والعقل يفكر ، كيف نتخلص من هذا الوضع ؟

العقل يحترق مع القلب ، في نبضته بالأمانى مع الروح عند ما تشف عن الماضى .
والمسألة التى نصورها ، هى تفاعل الماضى مع الحاضر مع المستقبل . ولدى فكرة ،
قد انقلبت إلى عقيدة ، ألا وهى الاشتراكية . . هذه الاشتراكية ليست منقولة من
روسيا أو عن غيرها من البلاد ، إنما هى الاشتراكية التى تنبثت من ماضينا ومن
حاضرنا ومن آمالنا فى المستقبل ، ومن هذا التفاعل كله ، جاءت هذه الاشتراكية
فحافظت على الملكية الخاصة وعلى الحرية ، جاءت لتحقيق المساواة ، ولتعمل على تقليل
التفاوت بين الطبقات ، ولتذيب الفروق فيما بينها ، جاءت الاشتراكية لتحقيق تكافؤ
الفرص . إننى لأعتنق هذه المسألة كمقيدة فقط وإنما يجب أن تنقلب هذه العقيدة —
كما قال السيد الرئيس — إلى واقع حى . وكما أن النظام الرأسمالى كانت له أجهزته
فى الشركات والمشاريع الفردية ، كذلك فإن النظام الاشتراكى ليس مجرد عقيدة
تنادى بها من أعلى المنابر ، ونقول للناس اعتنقوا الاشتراكية ، فيجب أن يكون
للإشتراكية أجهزتها . فما هى هذه الأجهزة ؟ هى فى نظرى المنظمات التعاونية .
ولست أقول هذا القول متحيزا للتعاون ، لأننى أستاذ للتعاون ، أو كنت أستاذاً
للتعاون أو لأننى أسهمت بقدر ما أستطيع فى لجان الدولة وفى الهيئات المختلفة
التي تؤدي إلى نشر النظام التعاونى . ولكن لأننى أعتقد أن المنظمات التعاونية
هى التى تحقق هذا النوع من الاشتراكية ، الاشتراكية القائمة على الملكية
الخاصة ، الاشتراكية القائمة على الديمقراطية . لأن المنظمات التعاونية هى التى تحقق
الديمقراطية ، لأنها تقوم على إرادة الشعب واختياره . فنحن لا نطلب من الناس أن
يتعاونوا ، ولا نرغمهم على التعاون ، وإنما من أراد التعاون فليأبى مفتوح .

هذا هو أول مبدأ من مبادئ التعاون . إن الاشتراكية هى التى تحقق
تكافؤ الفرص ، وفى المنظمات التعاونية يستطيع كل فرد أن يرقى من أسفل السلم
إلى أعلاه ، كما يستطيع المصنوع أن يرقى من عضوية الجمعية إلى عضوية مجلس الإدارة
وإلى رئيس لهذا المجلس ، سنده فى ذلك خلقه وعمله ، لا رأس ماله ، كما هو الحال
فى المنظمات الرأسمالية .

الإشتراكية تحقق المساواة ، والمنظمات التعاونية تقوم على المساواة ، حيث

أن لكل عضو فيها صوتاً واحداً فقط عند اتخاذ القرارات ، وإن كل شخص بصرف النظر من ديانته وزعمته - يمكن أن يكون عضواً في الجمعيات التعاونية . إذن المنظمات التعاونية في نظري هي التي تحقق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية . ولقد سمعت السيد رئيس الجمهورية يقول بالأمس ، إن الجمعيات التعاونية الزراعية قد فشلت ، أو إن هذه الجمعيات هي جمعيات ائتمانية فقط ولم تستطع أن تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها .

هذا شيء يسيادة الرئيس ، والجمعيات التعاونية في ذاتها شيء آخر . فإذا كانت قد فشلت ، فلنبحث عن سر هذا الفشل ، وليس معنى ذلك أن النظام التعاوني ذاته فاشل ، وإنما يرجع السبب في ذلك ، إلى تسلل الانتهازين ، وتسئل الدين لا يؤمنون بالتعاون ، الذين اتخذوه سلماً لإشباع مآربهم الخاصة ، فهم رجبون في نطاق التعاون ولا بد من إبعادهم عن هذا النطاق ، وبذلك يشق التعاون طريقه كالتيار الجارف نحو الهدف المرسوم .

وقد يقول البعض إن الدولة لم تلجأ إلى التعاون وحده لتحقيق الاشتراكية . وردى على ذلك نعم ، فقد لجأت الدولة إلى إنشاء المشروعات العامة والمؤسسات العامة وإلى تأميم المشروعات ، ولا يمترض التعاونيون على ذلك إطلاقاً ، كما لا يمترضون على قيام المؤسسات العامة بجانب المؤسسات التعاونية ، لأن الهدف واحد وهو خدمة المجتمع فلم تقوم المؤسسات العامة لتحقيق أكبر ربح صاف ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي إنما قامت هذه المؤسسات العامة في القطاعات التي لم يستطع التعاون بإمكانياته الراهنة أن يلجها ، قامت بها المؤسسات العامة التي تهدف إلى نفس الهدف ، وهو إحلال فكرة الخدمة محل فكرة الربح .

لدينا أجهزة لتحقيق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، هي المنظمات التعاونية والمنظمات العامة والمؤسسات العامة ، وهناك الجهاز الحكومي ، الذي يساند هذه الأجهزة في تحقيق الاشتراكية . ورأيت في ذلك أنه لا بد أن يشكل الجهاز الحكومي على ضوء التنوير الجديد ، فلم يعد الجهاز الحكومي وهو نفس الجهاز الذي كان في ظل النظام الرأسمالي ، صالحاً لذلك ، فالنظام الاقتصادي للدولة وكذلك النظام السياسي ،

هما نظامان مقترنان ، لا يفصل أحدهما عن الآخر فهما صنوان لا يفرقان . فالجهاز الحكومى كان مشكلاً ليمشى تماماً مع النظام الرأسمالى ، فكان مؤسساً على الدستور ، الذى كان يمنح حق الانتخاب للأفراد الذى ينتخبون ممثلهم ، وهؤلاء يمثلون حزب الأغلبية ، الذى تتشكل منه الحكومة التى تدير أمور الدولة ، وهى تمثل حكومة الرأسماليين ، وهم فئة اقطاعية قليلة ، تملك الأرض وتملك رأس المال فى القطاعين الصناعى والتجارى . وكانت هذه الفئة القليلة تنجح فى الانتخابات وتتولى الحكم ، وكان هذا هو الوضع الطبيعى للأشياء لأن النظام الرأسمالى هو النظام الذى كان قائماً ، وكان له أنصاره ومعتقوه الذين يؤمنون به ، لهم دينهم ولنا ديننا . فهم يؤمنون بالنظام الرأسمالى ويعتبرونه من أحسن الأنظمة ، لأنه يترك الحرية للناس جميعاً . فأية حرية هذه ؟ إنها حرية ، ولكنها لأقلية من الشعب ، حيث كان كله فى واد والأغلبية فى واد آخر .

وقد زاول النظام الرأسمالى سياسة المزول ، الذى لم يكن بقانون ولكنه كان بواقع الأشياء . فلم يكن فى استطاعة بعض أفراد الشعب الفوز فى الانتخابات مهما اعتلى المنابر ونادى بأنه سيقوم بإصلاحات مختلفة حتى ولو حلف على المصحف ، ذلك لأن الفوز فى الانتخابات كان من نصيب الأغنياء .

وقد كان البرلمان هو السلطة التشريعية ، وكان الجهاز الحكومى هو السلطة التنفيذية . وكانت هناك السلطة القضائية ، التى كانت تقف على الحياد ، وهى دائماً هكذا ، فى ظل النظام الرأسمالى ، وفى ظل النظام الاشتراكى وكانت السلطة التشريعية تشرع لحماية مصالح الرأسماليين ، ولذلك كنا نرى أن ضريبة الأتليان تفرض على أراضى الإقطاعيين بنسب مخففة ، أما بالنسبة لصغار الملاك فكانت تفرض عليهم ضرائب باهظة بحجة أن أراضيهم جيدة .

وهذه هى طريقة الرأسمالية ، ولا عيب فيها ، فهذا منطقها ، وهذه قوانينها ، التى يصدرها من يمثلونها فى البرلمان فهى قوانين رأسمالية لأنها ، نابعة من النظام الرأسمالى .

وكما قلت ، قد حدثت تفاعلات ، وتآمر الشعب مرة ومرة ، وحاول أن يصلح

كما قال السيد الرئيس ، ولكنها كانت إصلاحات سطحية لم تنزل إلى مستوى الجنود والأعماق ، إلى أن جاءت الثورة سنة ١٩٥٢ فأطاحت بالملكية ، وبدأ السيد الرئيس بنادى بالمبادئ الستة التى كانت تعتمل فى ضمائرنا ، وفى ضمائر الناس الذين لا يقرأون ولا يكتبون ، الذين يحبون الرئيس جمال عبد الناصر ، ليس فى وطننا فقط بل فى كل البلاد العربية الأخرى لأنه يبرر عن آمانيهم كما يبرر عما يعتمل فى جوارحهم .

عن كل المبادئ التى جاءت بها الثورة وهى القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الانقطاع والقضاء على رأس المال والاحتكار ، احتكار الشركات الكبرى واحتكار التاجر فى القرية الذى يملك بعض السباد والتقاوى ، فيتحكم فى أهل القرية فيبيعهم ذلك السباد وهذه التقاوى باعتبار أنها أحسن الأصناف بأعلى الأسعار بضمان المحصول ، كما يبيعهم الأقمشة بأعلى الأسعار لذلك يجب القضاء على مثل هذا الاحتكار .

وكلنا نعرف أن من أهداف الثورة إقامة جيش قوى لحماية البلاد وحماية المكاسب التى حققها الثورة فى الداخل والخارج .

ومن مبادئ الثورة كذلك إقامة نظام ديمقراطى . وإقامة عدالة اجتماعية . هذه المبادئ كلها تعتمل فى ضمائرنا وكنا دائماً نفكر فيها ولكننا كنا مقصودى الاجتاحة لم نستطع الطيران إلى أن هيا الله لنا الفرصة .

إن اشتراكيتنا — وهى اشتراكية ديمقراطية تعاونية — من رأى أن يكون لها أجهزتها هذه الأجهزة هى المنظمات التعاونية والشروعات العامة ويجب أن تكون الدولة سنداً لهذه الأجهزة حتى يمكن تحقيق هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

فالهدف إذن هو تحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى . وإننا فى مرحلة التحول من الماضى المظلم إلى المستقبل المشرق البسام .

ومن رأى أن يكون تعريف الشعب فى هذه المرحلة بالذات هو : كل من آمن بالاشتراكية ليس بالقول فقط ولكن العبرة يجب أن تكون بتصرفات الشخص ومسلكه وعمله .

والمسألة ليست مسألة غنى وفقير فقد يكون الفقير رجياً كما قد يكون الثنى
اشتراكياً فالأمر كله مبدأ وعقيدة . ولقد كان روبرت أوين من كبار رجال
الصناعة ومع ذلك كان من أئمة الاشتراكية والتعاونية

أعود فأقول إنه في مثل الرحلة التي نجتازها يجب أن يكون ترفيظنا ضيقاً
بالنسبة للشعب الذي سيتحدد ممثلوه في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ذلك المؤتمر
الذي سيضع الميثاق الوطني وأكرر القول إن الاشتراكية تكون بالقول والعمل معاً ،
ويجب أن تتأكد الثورة من هو الاشتراكي دماً ولحماً ، وقد جاء في القرآن الكريم
في سورة الحجرات « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا
ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » هذا هو قوله سبحانه وتعالى الذي تؤمن به
كل الإيمان فيجب أن نطبقه في حياتنا العملية .

يقولون إننا رأسماليون ، فليقاروا ذلك ، لهم دينهم ولنا أيضاً ديننا ، ولن يتدخل
أحد في أمرهم ، كلوا واشبعوا وازرعوا ما تشاءون من أفدنة وافتحوا ما تستطعون
من عملات ولكنكم لستم من الشعب بالمعنى الذي تقصده .

هؤلاء طبياً جزء من الشعب . ولكن علينا أن نمنع ضررهم . لماذا ؟
ذلك أنه لكي تشتغل الماكينة يجب ألا يكون بها قطع غيار ضعيفة أو ناقصة ،
كما أنه يجب ألا يكون بالمماكينة المصنوعة من الصلب قطعة من خشب فتؤدي
إلى كسرها . فإذاً يجب أن تتكون هذه الماكينة من الأجهزة الحكومية كلها ،
من المؤسسات العامة ومن المنظمات التعاونية ، فكل هذه الأجهزة لابد وأن تكون
سليمة وأن يتولاها الاشتراكيون لحماً ودماً ، وهذه الأجهزة ليست خرساء
ولا صماء ، ولكنها أجهزة حية ، يتولاها أناس لابد وأن يكونوا مؤمنين بتسيير
هذه الأجهزة لكي تحقق الهدف المرسوم

لقد قيل إن الشعب هم كل أفراد الشعب . وهذا قول أقبله على الدين والراسـ
ولكن في نظري بالنسبة لظروفنا الحالية وقد أكون معطوفاً في ذلك ، يجب أن
نمسك الثربال ، بل وأكثر من ذلك نمسك النخل ، وأن نحمل ونبدأ البداية بالمؤمنين
المخلصين ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ، بدأ بالذين آمنوا إيماناً خالصاً وبدأ يرسل دعوته

وبدأت الدعوة تنتشر فالقاعدة لا بد وأن تقسم بعد قليل من الوقت فهي تبدأ صغرة ، ولا خير في ذلك لأننا على حق ، ومن كان على حق فلن يضام ، لأنه واسطة خير للمجموع ، المجموع الذي قامى كثيراً ، ولا بد أن يحزبه الله على ذلك ، لأنه لا يسعى إلى جيبه الخاص ولا إلى المكسب الشخصي ، وإنما لخدمة المجموع الذي تحمل كثيراً من الآلام وقامى كثيراً من اللظالم . إذن لابد أن ندقق كثيراً ، وأن نمرل الشكوك فيه عزلاً صحياً ، وندخله الحجر الصحي ، فترة معينة من الزمن حتى يؤمن بالرسالة وحتى يعتقد عن إيمان أنه لا بد من الاشتراكية لتحقيق الأهداف ، ولسوف يعتنق الاشتراكية عندما يؤمن بها ويسعى إلى نشرها بكل وسيلة ممكنة .

من هنا يتأتى ربط وهز الجهاز الحكوى هزاً عنيفاً وبذلك ترتبط جميع الأجهزة بالأصل . إن الجهاز الحكوى الذي تسانده الأجهزة الأخرى الاشتراكية لا بد أن يتولاه اشتراكيون مؤمنون ، ومن ثم يجب هز هذا الجهاز حتى تسقط كل الطفيليات التي لا تؤمن بالاشتراكية .

إننا نريد أناساً مؤمنين بالاشتراكية ، لذلك فإننى أعتقد أن الذين يسيئون استخدام وظائفهم إنما يسيئون للاشتراكية ولقضية الوطن الكبرى . فالوظف مهما كانت درجته ، الذى يبذر فى أموال الدولة عيناً وشمالاً ليس اشتراكياً ، لأن هذا الموظف يضعف قاعدة الكفاية الخاصة بنظام الاشتراكية ، والموظف مهما كان صغيراً أو كبيراً إذا لم يمين فى المنصب المناسب لا يحقق الاشتراكية ، فيجب أن يمين الموظف المنتج فى المنصب المناسب بصرف النظر عن درجة القرابة أو النسب أو الطائفة أو الثقافة .

إن الموظف الذى يسرف ، وتظهر عليه مظاهر الإسراف فى مكتبه أو فى ركوبه فى سيارته أو فى أى مظهر من هذه المظاهر ، هو فى نظرى ليس اشتراكياً لأنه يجب أن نشد الحزام على البطون ونضع القروش فى موضعها حتى تنتج ثروات جديدة لمصلحة المجموع .

فهز الجهاز الحكوى إذن أمر ضرورى وعندما أطلق السيد الرئيس هذا التعبير أطلقه قاصداً ، لارتباطه بالنظام الاشتراكي ذاته ، وأنا أضيف إلى هز الجهاز الحكوى (ع . ١)

أمراً آخر ، هو مز الأجهزة الأخرى كاللؤسسات العامة والمنظمات التعاونية لكي يخرج منها غير المؤمنين ، ويبقى المؤمنون الذين يؤدون للرسالة حقها .

كيف نوسع القاعدة الشعبية ؟ وكيف نوسع القيادة ؟ هذا سؤال مطروح علينا ، وتوسيع ذلك في نظري يكون بالدعوة أولاً . والدعوة وحدها من على المنابر إلى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لا تكفي ، فقد يعتلى البعض المنابر ويقول : يا أيها الشعب ليس هناك أفضل ولا أحسن من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وكذلك الأستاذ في الجامعة حيث يقول أيضاً : يا أبنائي الطلبة ليس هناك أفضل ولا أحسن من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وكل مثقف ، ولا أقصد بالثقف أستاذ الجامعة فقط ، بل كل شخص واع مدرك لما كنا حيث يفهمها على حقيقتها ويعمل على تفهيمها لغيره . فكل هؤلاء مثقفون . ففي نظري أن الدعوة وحدها لا تكفي فقد شاهدت وأنا صغير حادثتين وقعتا بعد صلاة الجمعة في مسجدين ، إحداها في بلدي والثانية في مصر . ففي بلدي وقف الخطيب وقال : يا أيها الناس لا تسرقوا ولا ترتكبوا المحرمات ولاحظت التأثير بادياً على وجوه المصلين ، ولكن ما إن يخرج أحد المصلين من الفلاحين وبطنه خاوية إلا ويجري إلى النيط ويسرق كوزين من الترة ليطمم بهما أولاده . إذن فالدعوة وحدها لا تكفي وإنما لا بد أن تقترن بإعطاء شيء .

والحادثة الثانية ، أن أحد الخطباء وقف يخاطب ما يقرب من الساعة ونحن جلوس في الشمس خارج المسجد ، وعندما أراد أن يختم خطبته قال : «أيها السادة» فما كان من أحد المصلين إلا أن قام مسرعاً وقال : « لا سادة ولا بسكر » سأتارك لك المسجد ، ذلك لأن وراءه دكانه الذي يرتزق منه . إذن فالدعوة وحدها لا تكفي ولا بد للاشتراكية أن تدخل الواقع العملي ، وأن تدخل في حيز التطبيق وتطبق تطبيقاً سليماً . ولننظر مثلاً كم كان وقع تأثير قانون تخفيض الإيجارات ؛ لقد كان وقعها حسناً جداً ، لأنه قانون اشتراكي مدوس حيث عرف الناس أن هناك اشتراكية تنفع المجموع إذن فالكلام وحده لا يكفي . وكذلك الأمر إذا حققنا خدمات طبية للناس فيضمنون بذلك لأنفسهم العلاج فهذا يرضيهم ويطمئن بهم ، ويعرفون أن الاشتراكية (٩ - طريق الديمقراطية)

هى التى وفرت لهم العلاج ، وكذلك الحال بالنسبة للشخص صاحب الأولاد ويريد إلحاقهم بالمدارس الابتدائية أو الثانوية أو الجامعة ، فيجد الباب مفتوحاً أمامهم ، فيعرف أن الاشتراكية حق . كذلك كان من آثار تطبيق الاشتراكية أن دخلت الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وأنشئت المصانع التى امتصت الأيدي العاملة وفتحت مجالات الرزق واتسعت رقعة الأرض الزراعية .

هذه هى الاشتراكية ، والبضاعة الطيبة تعلن عن نفسها ، هذا هو شعار رجال الأعمال ويجب تطبيقه فى الاشتراكية ، وما دامت الاشتراكية قد انقلبت إلى حيز مادى ملموس ، فإن المؤمنين بها يعتقدونها ويتهافون عليها ويصبحون مراكز إشباع لها .

بقيت مسألة واحدة خاصة بالانتخابات . ما هى الكتل الشعبية التى تدخل فى عداد هذا الشعب ؟

هذا هو محل البحث ، وفى نظرى يجب أن يأتى على رأس القائمة التعاونيون . هؤلاء التعاونيون الذين بدأوا كفاحهم من قبل الثورة وآمنوا بالاشتراكية منذ أيام عمر لطفى سنة ١٩٠٨ ، وإذا قلت التعاونيين ، فأنا أقصد التعاونيين المؤمنين برسالة التعاون ، لا المندسين أو الانتهازين الذين دخلوا حقل التعاون ليملاؤوا جيوبهم ولينزوا من وراء هذا التعاون . قيل إن المنظمات التعاونية غير ناجحة ، ولكن التعاون شئ والمنظمات التعاونية شئ آخر ، ولكى تنجح المنظمات التعاونية يجب أن تضم أناسا شرفاء ممن يؤمنون بالاشتراكية .

قالفلاح الذى يدخل منظمة تعاونية لى نفقذه من الاحتسكارين والانتهازين والوسطاء يطبق مبادئ الاشتراكية التعاونية .

وكذلك استغربت عندما تعرض زميل الدكتور جمال سعيد إلى الفرق التجارية إن هذه المشكلة ما كان ينبغى أن تثار أبداً ، فقطاع التجارة الخاص فى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ليس له وجود تقريباً لأن مجتمعتنا فى تحوله بدأ يقضى على التجارة الداخلية والخارجية الخاصة بالتصدير والاستيراد وأصبحت تجارة عامة . يتبقى بعد ذلك التجار الصغار وهؤلاء هم حقيقة المشكلة . فالمنظمة التعاونية الاستهلاكية

تشتغل وعند الشعب بقدر ما تستطيع من الخدمات ومن هنا ظهرت مشكلة سائر التجار وليس ما يمنح في نظري بقاءهم ماداموا لا يستغلون الغير وماداموا يؤدون وظيفتهم بنجاح ولا يستغلون أحداً ولا يرتكبون المظالم التي كانت ترتكب . ويمكن لهؤلاء التجار الصغار أن يتكثروا في جمعيات تعاونية تشتري البضاعة وتبيعها ، فالتعاون أساسه الحاجة . إلا أنني أرى أن المنظمة التعاونية لا لزوم لها في هذه النقطة بالذات . سمعت كذلك مسألة العمال الزراعيين هؤلاء العمال الذين أشاهدتهم دائماً عندما أسافر إلى الإسكندرية كل أسبوع حيث أدرس هناك في جامعها .

هؤلاء العمال ينتشرون كالنمل يحفرون المصارف الموجودة على جانب السكة الحديدية يحملون المقاطف والفؤوس وينصبون الخيام ، هؤلاء العمال موجودون عندما منذر من بعيد وهم ليسوا حائزين ولا ملاكاً ولا مستأجرين ولم يدخلوا المنظمات التعاونية .

وفي نظري لو أن الشرفين على التعاون أولوا هذه الفئة عنايتهم لنظموها تعاونياً ، وقد أفلحت التجربة في زملاء لهم هم عمال الموانئ وعمال الجمارك وعمال السكة الحديدية حيث عملت لهم جمعيات تعاونية ، فلماذا لا يجمع هؤلاء العمال جمعية تعاونية تنقذهم من استغلال موردى العمال . ولقد رأيت بنفسى مورد العمال يضع الشمسية فوق رأسه ويقول : « شيل يا ولد » ويلهب سوته ليحثهم على العمل وذلك نظير ستة قروش يومياً . فلو أن هؤلاء العمال انتظموا في جمعيات تعاونية محدودة العدد كعشرين أو ثلاثين ويكون لها رئيس ناجح لأمكنه أن يتفاهم مع صاحب العمل على أجر القصة في حفر المصرف نظير عشرة قروش مثلاً . لو أن هؤلاء العمال نقابة لقامت على حمايتهم بالإضافة إلى حماية وزارة الشؤون الاجتماعية وحالات دون التنافس بينهم حتى لا تنخفض أجورهم .

فإذا قبلت جمعية عرضاً معيناً فلا تراجها الجمعيات الأخرى وبذلك يحصل العمال على ما كان يحصل عليه الوسيط ويعود ثمرة جهدهم إليهم .

مسألة أخرى خاصة بالمرابان الذين يزرعون التين البرشوى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، إن غالبية هؤلاء المرابان حفاة ، فقراء ومع ذلك يستغلهم التجار ويحصلون على ما يزرعونه بـ ١٠ بسخ وببيعه لثا بـ ١٠ عشرة أو اثني عشر قرشا

للأمة وبشيدون من وراء ذلك العمارات في بحر مدة قصيرة على حساب المستهلكين
المرهقين .

فلو انتظمت هؤلاء العربان جمعيات تعاونية لأمكن حل مشكلتهم . لذلك أرى
أن القطاع الرئيسى هو التعاون على شرط أن نخرج منه الذين لا يؤمنون بالتعاون ،
وسيكون مجال هذا البحث في اللجان الفرعية حيث تقارل فيما بيننا ، على أن يبقى
في هذا القطاع المؤمنون بالتعاون لا بمجرد القول وإنما بالعمل وبالمسلك وبمعايير
مختلفة ، ندرس هذا سوياً ونحدد التعريف ونطبقه في القطاعات المختلفة .
أما فيما يختص بقطاعات المال فإن الثورة الاشتراكية قد قامت بتحقيق الخير
لهم . وعلى ذلك لابد أن يكون هؤلاء المال في الحسبان .

وفما يختص بالنقابات والهيئات أيا كان اسم هذه الهيئات - سواء كانت جمعيات
أو حتى أندية ما دام هدف هذه الجمعيات وما دام هدف هذه الأندية تحقيق المجتمع
الاشتراكي الديمقراطي وتحقيق الوعي القومى والوعى الاجتماعى، وسواء كانت جمعيات
هيئات التدريس بالجامعات أو يمكن بشيء من التوسع أن تضم أندية الشباب فهي
تبنى الأجسام القوية التى تنتج إنتاجاً طيباً ، وكذلك الاتحادات العلمية المختلفة التى
تسهم هي أيضاً في تحقيق الاشتراكية - أفول مادمننا لا نستطيع أن نفرز أُنقى
هذه العناصر المؤمنة ، فملينا أن نلجأ لهذه التكتلات ونفحص كل تكتل على حدة
من حيث الهدف الذى يسمى إليه ومن حيث الوسائل التى يسلكها أو يلجأ إليها .
ذلك مجمل ما أردت أن أعرضه عليكم ، وهنا أذكر مرة أخرى قول السيد
الرئيس إننا في لحظة قد نكون أولاً نكفون وسنكون إن شاء الله .

٣ - كلمة الدكتور حكمت أبوزيد

أقد وضع الدكتور جابر جاد كثيراً من النقاط على الحروف ، وبدأ يمهّد فعلاً إلى
تنظيمات للمجتمع على الأسس الجديدة ولقد أردت أن أرد على بعض النقاط
التي أثارها فهناك فرق بين اعتناق (الإيديولوجية) فعلاً وتطبيقها .

وأرى أن مبدأ الاشتراكية لا يرجع إلى ماضينا القريب - أى عهد ما قبل

الثورة — وإنما يوجد في تراثنا منذ زمن بعيد ، وأذكر أنه عندما هاجر المهاجرون من مكة إلى المدينة لم يكن معهم لقمة يقتاتون بها وليس لديهم أية وسيلة للرزق ، فبدأ الأنصار يقتسمون مالههم مع المهاجرين ، وأخى النبي عليه الصلاة والسلام بينهم فقال كل واحد منهم للآخر أنت أخي ترثني ولك نصف مالي .

أقصد بذلك أننا حينما نتكلم عن الاشتراكية، يجب ألا نبدء مبادئ الاشتراكية عن المبادئ الإنسانية .

وهناك مثل آخر يحضرنى من واقعنا الحاضر وهو ما تفعله ربات البيوت أنفسهن حين يطبقن مبدأ الاشتراكية في توفير جميع الإمكانيات المالية وفي عملهن في سبيل توفير لقمة العيش ، ولا ننس في ذلك جاراهن حينما تكون إحداهن في حاجة إلى المساعدة لأنها على وشك الوضع مثلا .

فهن يكون جمعية فيما بينهن تساهم الواحدة منهن فيها بجنه أو خمسين قرشاً مثلا توزع النقود بينهن ، ويراعى في ذلك أشدهن حاجة إلى هذه النقود وهذا تطبيق عملي للمبدأ الاشتراكي ، وهو تطبيق نأج عن الحاجة التي يشمرن بها ، كما أن الفلاحة قد طبقت منذ زمن بعيد مبدأ الاشتراكية فعلا فهي تشارك زوجها في كل لحظة من لحظات حياته ، فهي شريكته في المرق والدم ، وتعمل معه في الحقل إلى جانب رعايتها لمنزلها وأبنائها فهل نقول عن هؤلاء إنهن قد فاتهن قطار الوعي وهن مندججات فعلا في مبادئ الاشتراكية القديمة ؟ من هنا يمكن أن أقول إن وضع مستويات من أجل فرز أفراد هذه القاعدة من الصعب جدا لأن ربة البيت أو الفلاحة ليست عضوا في هذه التنظيمات أو الجمعيات التعاونية .

وعلى ذلك نخرج من هذا الموضوع إلى أنه من الصعب جدا حين نضع أصابعنا على القاعدة — أن نقول إن أعضاء الجمعيات التعاونية أو المنظمات التعاونية هم الأساس في القاعدة الشعبية ، ولكن الأمثل كما قلت هو أن نعتبر أن جميع الطبقات العاملة منسجمة ومنضوية تحت مبدأ الاشتراكية .

والفرق كبير بين النظرية التي قالها الدكتور جابر جاد — وهي نظرية سليمة ومرتبطة ومحبوكة الأطراف — وبين الواقع لأن هذه النظرية متترك وراءها الكثيرين من غير المنضمين للأنظمة والجمعيات التعاونية وشكرا .

٤ - كلمة الدكتور عائشة عبد الرحمن

إن الدكتور جابر جاد ظن أن فينا من يقول بأن الشعب كما ذكر في التعريف القانوني - هو كل من يرتبط بالدولة ارتباطاً سياسياً . ونحن حينما نذكر الشعب لا ترى إطلاقاً إلى هذه الصلة الرسمية بالدولة وإنما نقصد حين نقول « الشعب » الملايين من أبناء هذه الأرض الطيبة ولا يخطر ببالنا هؤلاء الدخلاء من المتجنسين الذين تربطهم بالدولة مجرد تلك الصلة الرسمية . ولقد كان هنا من يحملون الجنسية المصرية وهم ليسوا من الشعب ولا يطبقون أن يقال لهم إنهم من الشعب ، فنحن بكل بساطة حينما نقول أبناء الشعب نقصد أبناء هذه الأرض الطيبة ، هذه واحدة .

أما الثانية ؛ فإن الشعب في رأيه هو المؤمن بالاشتراكية ، أو لم تكن شعباً والإقطاع جأثم على أقداسنا ؟ ألم تكن شعباً قبل الثورة ؟ فجاءت الثورة وأظهرت جوهرنا السكامن وأظهرت أسالقتنا التي ظللنا نحيا بها ولم نفقدها على مدى القرون والأجيال ، ولم نفقدها في دخيل أو أجنبي بل أبقينا الأرض الطيبة مرآة كامنة حتى جاء أبناءها فتلقوا هذا السر .

كنا شعباً دائماً كما نحن اليوم شعب ، ثم هذا الإيمان بالاشتراكية الذي يتحدث عنه الدكتور جابر جاد أيكون إيماناً بالكلام ؟ إن قلت إنه إيمان بالكلام فكم ممن يقولون مالا يفعلون ، وكم ممن يقولون بانفواهم ما ليس في قلوبهم ، بل قد لوحظ في كثير من الأحيان إن غير المؤمنين يكثرون الكلام بما لا يؤمنون به وهذه مسألة يفسرها النفسيون .

إن الملايين من أبناء الشعب مؤمنون فعلاً بالاشتراكية دون أن يقولوا نحن مؤمنون . فإذا تركنا هذا الإيمان اللفظي مع أن الإيمان اللفظي يكتفي به في الإسلام فيمكن أن يقول المرء « أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » ليثبت أنه مسلم دون نظر إلى ما في قلبه . فهل نأخذ هذا مقياساً ونكتفي بالإيمان اللفظي أم ماذا ؟ إننا إذا عدنا إلى النوايا والضمائر فإله أدري بها ولا يستطيع أحد أن يتهم النوايا والضمائر لأننا لا نستطيع أن ندخل في مكنونات الضمائر لنكشف عن مطويات الأمور .

أنا أشفق من هذا الإصرار على عزل غير المؤمنين واختيار المؤمنين ، فنحن الشعب بكل بساطة لانعرف هذه المسائل ، والشعب هو صاحب هذه الثورة وضعها قبل أن يسمع بكلمة الاشتراكية وقبل أن يعرف مثل هذه الشعارات . فأرجو أن يراعى في فرز الشعب أن الملايين من الفلاحين ليسوا من التعاونيين ولم يشتركوا في منظمات تعاونية بل أن بعضهم يائس من الجمعيات التعاونية ولا يريد التعامل معها فلا الإيمان بالاشتراكية لفظا ولا التعاونية العملية هي التي تخرج لنا الشعب ، وإلا جازى أن أتساءل هل من لا يملكون أمهما في الجمعيات التعاونية ليسوا من الشعب إنهم الشعب فعلا، وشكرا .

٥ - كلمة الدكتور سليمان حزين

أعتذر إذ أضيف تعليقا فالواقع أن بعض كلمات ذكرت في حديث السيد الدكتور جابر جاد وجدت من الواجب على أن أشير إليها لأدرك معناها لا لأنه لم يفض في الشرح ولكن لأن نقطة بحاجة إلى أن توضع على حرف مما قل . فقد تحدث عن الرأسمالية وذكر أنها بنيت قبل الثورة على أساس الحرية المطلقة لأى فرد في جمع الثروة .

ثم ذكر كلمة عابرة هي أن جميع الأفراد للثروة جمالهم كما وضعوا قرشا في جيبيهم ازدادت شهيتهم للمزيد في جمع المال وإن كانوا في غير حاجة إليه ومن هنا ظهر الحرمان . ومعنى هذا أن الرأسمالية لم تكن مجرد نظام مالى ولكنها كانت سلوكا يعس خلق الأفراد ومعاملتهم لغريم من الناس وللأسف الشديد أنه في عهد ما قبل الثورة كانت النظم الحكومية والاجتماعية مشجعة للأفراد على أن يسلكوا هذا السبيل من حيث جميع الثروة لا لغرض إلا الحب جمع المال وأحيانا لإشباع شهوة خاصة في النفس فهم يجمعون المال حتى ولو يحرقونه في الهواء وليشعروا بإشباع الرغبة بل والرضى - أحيانا - في أن يروا غريم محروما . وهذا سلوك في منتهى الخطورة إننى أقول إن النظام الحكومى قبل الثورة قد شجع هذا المعنى في نفوس الناس جميعا وكان من آثاره طغيان نفوذ بعض الأفراد والشعور باليأس والحرمان وانقطاع الأمل في الحياة من البعض الآخر .

ونأخذ لذلك مثلا بنظام التربية والتعليم قبل الثورة فقد كانت الفلسفة فيه أن

الشخص يتعلم لكي يقرب الله عليه من الشقاء أو أنه يعلم ابنه لكيلا يشقى وليعيش على حساب المجتمع بطريقة سهلة هي الوظيفة . فهدف التعليم إذن كان أن يخادع الشخص المجتمع ويستغله وهذه فلسفة تجعل التعليم يضر أكثر مما ينفع .

ولذلك فإنه حينما لا يوفق الشخص في التعليم ، أو لا يمكنه الحصول على وظيفة فإنه يموذ إلى القرية ليصبح عنصر فساد بها ، ولقد كانت هذه نكبة لأن النرض الأساسي في التعليم أن يتزود الفرد بمدة في يده ليصبح قادراً على العمل والإنتاج فينفع المجتمع وبالتالي ينفع نفسه . هذه الفلسفة ترتبت عليها فلسفة أخرى هي فلسفة الأخذ من المجتمع دون العطاء ، فأصبح الواحد منا يربي ولده ليكون أقدر على الأخذ من المجتمع فإذا أصبحت هذه فلسفتنا جميعاً وصار كل منا يأخذ من المجتمع دون عطاء ، فإنه لا يفيض ما يمكن أن يوزع على بقية أفراد المجتمع .

إن أساس الحياة أخذ وعطاء وفلسفتنا في ظل النظام الرأسمالي جعلت النظم الحكرمية والتأيمية والاجتماعية في خدمة هذا الخلق والسلوك وهذا يجب أن يتغير من أساسه .

إن الدكتور جابر جاد وصف الاشتراكية في نهاية كلامه بأنها عمل ويمكن أن نصفها بأنها سلوك في الحياة وكلما طال بنا الوقت في هذه اللجنة تبرز لنا نقطة جديدة توضح أن اجتماعنا هذا بداية لمهد تفكير وتأمل لما كنا فيه وما يجب أن نسير في سبيله .

لقد كان الفرد في عصر الانحلال يسمى ليأخذ من المجتمع أكثر مما يعطى أو يأخذ ولا يعطى بينما يجب أن يرد الفرد — على الأقل — إلى المجتمع ما أخذه مع الفوائد المقولة لا أن يحاول أن يعيش باستمرار على حساب المجتمع .

نتنقل الآن إلى موضوع التعاون .

إن التعاون سلوك وليس مجرد تنظيم مادي وإننا نحتاج إلى قبصر خلقنا وتربيتنا والنظام الذي درجنا عليه وقد يطول بنا الانتظار طويلاً . إن عشر سنوات من عمر الثورة هي فترة قصيرة ويمكن أن نعتبر أن الثورة في مطلع حياتها . إن الدكتور جابر جاد معذور في أن ينظر إلى التعاون على أنه أساسي فقد ولد في التعاون وعاش فيه ونحن

نفهم أن ينظر إليه هذه النظرة وإن لم نتفق معه من ناحية السلوك وأود أن أضيف كلمة ختامية عن التعاون علما تنفمنا في تفسير مانحن بصدده فقد قال سبحانه وتعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » فقد قدم سبحانه وتعالى : « البر » على التقوى .

لأن التقوى هي صلة الإنسان بالله فهي أمر بين الله وعبيده وفيها يأخذ الفرد الدين على أنه عبادة منه لله . أما البر فهو أصعب ولذلك قدم على التقوى فالبر معناه أن تتعاون على أن تكون باراً بالأمة باراً بالآخرين تقوم فلسفتك أساساً على العطاء قبل الأخذ وأن تراعى غيرك .

إن التعاون الآن لا يقوم على هذه الفكرة وسيبقى قاسداً إن لم نغير سلوكنا ومهمنا وضعنا من نظم ما لم ننظر إلى المسألة على أنها مسألة سلوك وأخلاق إن الدكتور جابر جاد - ولو أنه أطال في بعض النواحي - كان كلامه مفيداً بالنسبة لنا إذ قدم لنا مادة تفكر فيها وتساعدنا على تصور مهمتنا على حقيقتها ونشر بأن هذه اللجنة هي بداية متواضعة لفترة طويلة من التأمل والتعاون فيما بيننا لكي نجعل الاشتراكية والتعاون حقيقة واقعة .

الدكتور جمال الدين محمد سعيد

لي تعقيب بسيط على كلمة الزميل الدكتور جاد . لا أعتقد أنني أقل تحمساً من الدكتور جابر جاد لرسالة التعاون وأهدافه السامية . ولكني أعتقد أن هناك بعض الافتراء من جانب الدكتور جاد على رسالة التجار بصفة عامة ، ورسالة التجار بصفة خاصة ، ما من شك في أن للتاجر وظائف أساسية وأنه لا يمكن إلغاء هذه الوظائف في أي مجتمع من المجتمعات ، وأياً كان الشكل القائم لهذه الوظائف الأساسية . فالسلعة من المصنع إلى المستهلك لا بد أن تمر بمرحلة التوزيع . ولا بد أن تمر مرحلة التوزيع بمراحل أخرى تتمثل في التمويل وفي الاحتفاظ بالسلع كما تتمثل في تحقيق التوزيع للمستهلك وتوفير السلع المختلفة له .

إن التجارة والتجار نجحوا في خفض تكاليف التوزيع وليسوا كلهم طبقة استغلالية . وحتى في الدول التي نجح فيها التعاون نجاحاً كبيراً وأقصد التعاون الاستهلاكي بالذات كإنجلترا والسويد وغيرها من الدول التي أخذت بنظام التعاون، لم يقم القطاع التعاوني وحده على أن يقوم بمهمة الوساطة بين المصنع والمستهلك . وإذا

تذكرت كتابات الدكتور جاد في الماضي أستطيع أن أقول إنه يعتبر أن التجار فئة يجب إلغاؤها ، ولكن حقيقة الواقع أن فئة التجار ليست فئة متطفلة ، كما يدعى الدكتور جاد بل إنها فئة منتجة ولا شك .

فالإنتاج هو خلق المنافع أو الإضافة إليها . ولاشك أن التجار يزيدون من هذه المنافع . ولا أستطيع أن أنصور إمكان إلغاء ٤٩٨ ألفاً من صغار التجار أو متوسطيهم . ولا أنصور كيف تكون حالة الخدمة إذا تركنا أمر التوزيع كله للتعاون المجرد التعاون . ألا يتذكر الدكتور جاد ما يعطى للتعاون من ميزات خاصة في شكل إعفاء المائد من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والإعفاءات الجمركية فضلاً عن احتكار توزيع بعض السلع . إذا ذكرنا كل هذا اعتقد أنه في فترة قصيرة لن نتمكن إطلاقاً من أن نلغى وظيفة التاجر ، فالوظيفة قائمة سواء قام بها التعاون أو التاجر .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

أريد أن أبسط الأمور ولا أعقدها ومن أجل تبسيط الأمور لا بد أن نعريف ما هو الهدف اليوم . الهدف هو إقامة تنظيم شعبي . وهو الهدف من كل هذه الخطوات التي بدأت بانعقاد هذه اللجنة التحضيرية . الحقيقة أننا نقابل وضماً قد يكون فريداً في نوعه . بالنسبة لجميع الحركات السياسية أو أكثر الثورات الاجتماعية التي نجحت ، كانت نتيجة عمل وتنظيم شعبي ، وبعد أن نجحت كان موجودا التنظيم الشعبي والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذي أعلن أثناء الكفاح الشعبي .

حينما قامت هذه الثورة ونجحت لم يكن موجوداً هذا التنظيم الشعبي ، ثم لم يكن موجودا هذا الكفاح العاني بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة ولكن كان هناك كفاح ، وكان هناك ناس طبعاً يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب .

ولكن الأجهزة المنظمة كانت أجهزة حزبية ، وكانت الأجهزة الحزبية الموجودة في هذا الوقت ، بالنسبة للناحية الاجتماعية مبرونة ، إما رأسمالية أو تعمل من أجل الإقطاع أو تعمل من أجل الوصول إلى الحكم بدليل أنه في سنة ١٩١٩ كان فيه حزب واحد - بعد ذلك أصبح الحزب إثنين - نفس الحزب أصبح ثلاثة ، نفس الثلاثة أصبحوا أربعة . وابتدأ الخلاف يكون على الحكم لا على نظم اجتماعية .

نجحت الثورة . وبدأنا نواجه أول مرحلة للقضاء على الاحتلال والقضاء على السيطرة البريطانية والتخلص من الـ ٨٠ ألف عسكري بريطاني والحصول على الاستقلال الكامل .

أول سؤال سألناه لأنفسنا ونحن نبدأ هذه المرحلة ومن غير لجنة تحضيرية — لم تكن هناك لجنة تحضيرية — لكن سألنا أنفسنا سؤالاً ، من هو الشعب ؟ . من هو الشعب الذي سيكافح من أجل إخراج الإنجليز ؟ . لم يكن ممكناً أن أستدعي عملاء الإنجليز وأقول لهم تعالوا وأصدرهم لكي يكونوا هم الذين يقولون القيادة في عملية إخراج الإنجليز من مصر . بالعكس فالذي كان سيحصل أنهم كانوا سيتفقون معهم لكي يبقوا أكثر مدة في مصر .

إذن في هذه المرحلة كان لا بد أن نسأل أنفسنا من هو الشعب ؟ . من هو الشعب الذي سيخرج إلى القناة وبأخذ الأسلحة ويحارب حرب عصابات ويحاصر المعسكرات البريطانية ؟ . لم آت بالناس الذين كانوا يتعاملون مع الإنجليز ، لم آت بالناس الذين كانوا يتاجرون مع الإنجليز لم آت بالناس الذين كانت مصالحهم مرتبطة بمصالح الإنجليز ، وأقول لهم اذهبوا إلى القناة لتحاصروا الإنجليز لكي تشر بريطانيا بأنها تدافع في القناة عن نفسها لا تدافع عن الشرق الأوسط . لكن كان من اللازم أن أسأل نفسي سؤالاً من هو الشعب ؟ . الشعب هو صاحب المصلحة في خروج الإنجليز . هذا هو التعبير ، هذا تبسيط للموضوع ولكن لو كنت أتيت بالناس الذين يتعاونون مع الإنجليز أو الناس الذين مصالحتهم مرتبطة بمصالح الإنجليز وأرسلتهم للقناة ليحاصروا الإنجليز كانوا في الحال سيتفقون مع الإنجليز علينا ويبقون هم والإنجليز ضد البلد من أجل القضاء على أي محاولة لإخراج الإنجليز .

مرت هذه المرحلة ، هناك ناس ذهبوا إلى القناة ، وهناك أناس ماتوا في القناة ، وهناك ناس حاربوا في القناة ، وناس قاتلوا في هذه الفترة والإنجليز اقتنعوا — ليس بالمفاوضات فقط بل بالمفاوضات وانتموا بحرب العصابات . اقتنعوا أنهم في منطقة القناة لا يدافعون عن الشرق الأوسط ، وإن يستطيحوا أن يدافعوا عن الشرق الأوسط — ولكن أصبحوا يدافعون عن أنفسهم . أصبحت كل عربة تخرج فيها عشرة عساكر . كل عربة أصبحت مفروضا أن يكون فيها سائق واحد يكون معه ثلاثة أو أربعة

ليحموا هذه العربة من أن تغرب . الذى قام بهذه العملية هو الشعب ، وكان منهم
ناس رأسماليون وأولاد رأسماليين وأنا أعرفهم بالإسم ومنهم أولاد كبار الملاك . في هذه
المركة الوطنية . الشعور بالوطنية كان موجودا وكان الذى يشمر بالوطنية هو الشعب .
ولكن ببساطة لو نضع أسماء ونقول هل يمكن لهؤلاء الناس أن يذهبوا ليحاصروا
الانجليز نجد أنفسنا متفقين أن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا هم الذين يحاصرون الانجليز
يخرجو ولان الانجليز لأننا كلنا نعلم أنهم تعاونوا مع الانجليز وأنهم اشتركوا مع الانجليز
وأن مصالحهم مع الانجليز وأن تجارتهم مع الانجليز وأن بقاء سلطانهم مع بقاء الانجليز
وبقاء نفوذهم مع بقاء الانجليز . قضينا هذه المرحلة وننتقل إلى المرحلة الأخرى ونسأل
أنفسنا في هذه المرحلة ، في هذه المرحلة أنا لازم أسأل نفسى كما نضع السؤال ، أو كل واحد
فيكم يسأل نفسه . ماهذه المرحلة ؟ هي مرحلة الاشتراكية . أو مرحلة العدالة الاجتماعية .
أو فسروها أكثر ، مرحلة القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال . أو مرحلة التحرر
من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى بكل معانيه .

ندخل في هذه المرحلة . لا بد أن نتساءل من هو الشعب ؟ . لو أنيت بالمستغلين
لكى أمسكهم القيادة هل يحققون هذا الهدف . لو أنيت بالناس الذين كانوا يقومون
بالاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال السياسى أو الاستغلال الاجتماعى فى الماضى
وأقول لهم تولوا القيادة اليوم لكى نتخلص من الاستغلال السياسى والاقتصادى
والاجتماعى . هل سننتخلص من الاستغلال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ؟
غير معقول . ننظر لمجتمعنا نجد أننا أصلا كنا مجتمعما إقطاعيا لنفاية الحرب العالمية
الأولى . بعد الحرب العالمية الأولى بدأنا نكون مجتمعما إقطاعيا ورأسماليا ، الإقطاع مثلا
كان يمكن أن يكون أشد عمقا وأشد قسوة لأنه يؤثر على ١٤ مليون أو ١٥ مليون
في هذه المرحلة .

الحقيقة هذه العملية ليست عناوين . ليست هي اشتراكية أو اشتراكية تعاونية أو
اشتراكية ديمقراطية تعاونية . أبدا العملية هي حياتنا . بمعنى أننا وضعنا هذه الأسماء على
أساس أنها أسماء متعارف عليها . وأنا من سنة ١٩٥٦ لم أكن أريد أن أضع أسماء ، ولكن
كان لا بد أن نضع أسماء ، ولا بد أن نضع عناوين من أجل أن نتعارف عليها . معنى
هذا كله ، أى هذه الأسماء كلها ، أننا نريد أن نبني طريق الحياة على أساس من

العدالة الاجتماعية . وعلى أساس من القضاء على الانقطاع والقضاء على الاستغلال .
والاحتكار وسيطرة رأس المال .

أجىء إلى هذه المرحلة ولا بد أن أتساءل وأقول من هو الشعب ؟ وعندما أجىء .
اليوم وأقول من هو الشعب ؟ سيختلف عن السؤال الذى سألته لنفسى سنة ١٩٥٣
من هو الشعب ؟ هناك اختلاف فى التكوين بسبب الإقطاعى الذى كان عنده
عشرون ألف فدان أو عشرة آلاف فدان أو خمسة آلاف فدان وأخذت منه أربعة
آلاف وتسعمائة فدان . هل يمكن أن يقبل أبداً كلمة الاشتراكية أو يقبل الكلام
الذى نقوله ؟ أنا لا أصدق أنه يمكن أن يقبل ، حتى لو جاء بالمصحف وحلف ، فالشك
يكون فى الجانب الثانى ، لا يمكن أبداً أن أصدق — ماذا أفعل له .
إننا نتكلم عن العزل ونكلم عن الفرز — لن أفرزه على الفرازة ولا أعزله ، يسنى لن
أضمه فى السجن الحرنى وأقفل عليه . أنا أقول إن هذا الشخص لا يتولى قيادة .
ليس معقولا أن أجىء بالرجل الذى كان عنده خمسة آلاف فدان وأقول له تول قيادة
بالنسبة للإشتراكية . إننا نريد أن نقضى على الإقطاع وأعطينكم أمثلة فى أول
الثورة ، وكيف حاولنا إحضار الإقطاعيين لانتقام منهم على القضاء على الإقطاع ولم
يمكن ، وبعد تحديد الملكية أدخلناهم فى الاتحاد القومى ، أنا أعرف أناسا كانوا من
أشد الناس تحمسا وإيمانا فى المظهر . ولم أكن أستطيع أن أعرف أن هذا نفاق أو
غير نفاق — وبعد ذلك فى سنة ١٩٥٤ أنزلوا اليفط ، ورفعوا اليفط ، وعاقوا اليفط ،
ونزلوا اليفط ، ورفعوا الصور ، وأنزلوا الصور ، هذا الكلام نعرفه جميعا ، ونعرف .
لماذا حصل . نفاق طبعاً . من يستطيع معرفة السريرة ؟ ! لكن أفدر أحكم بالأدلة . .
الذى كان عنده ثلاثة آلاف فدان وأخذت منه ألفين وتسعمائة فدان يريد اليوم .
قبل غد أن يسترجع الألفين وتسعمائة فدان ثانية — إذا قال أحد كلاما غير هذا
يكون مختلفا مع النطق . قد يكون هو اشتراكيًا — إذن إذا كان هو اشتراكيًا .
فعلا فلماذا لم يفعل البر كما يقول ووزع الألفين وتسعمائة فدان — لم أر واحداً
وزع لا ألف فدان ولا تسعمائة فدان ولا فداناً ولا نصف فدان ولا أربعة قراريط .
لم يحصل .

إذن إذا جئنا اليوم في هذه الحركة وقلنا من هو الشعب؟ ومن هو الذي سيعزل؟ ومن هو الذي سنقرضه؟ تصبح العملية بسيطة . نقول سنعمل اشتراكية، الاشتراكية حياة والاشتراكية عدالة اجتماعية والعدالة الاجتماعية معناها أنني أخذت من الغنى وأعطيت الفقير، وأعدت توزيع الثروة في إمداتي لتوزيع الثروة هزرت المجتمع هزة عنيفة . بعد هز المجتمع هزة عنيفة أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحي هذه الكاسب . إذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم لأعطي الآخرين ، أو الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد وأعطيتهم القيادة ، يكون كل ما نعمله لا فائدة منه . هذا هو المقصود في تعريف من هو الشعب . والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة . لن نأتي بالناس نحاكمهم ونسجنهم ، لن نأتي بالناس نحاكمها ونحكم عليها بالسجن . لن نأتي بناس نحاكمهم ونقول لهم أنتم معزولون — لكني أقول سأعمل تنظيمًا سياسيًا ، ثم قبل ذلك أسأل نفسي سؤالاً ، هل سنتجه إلى الرأسمالية والإقطاع ، أو نتجه إلى الاشتراكية؟ إذا كنا سنتجه إلى الرأسمالية والإقطاع أسأل نفسي وأقول من هو الشعب؟ عندئذ آتي بالرأسماليين والاقطاعيين وأدعهم يقولون القيادة لأنني إذا كنت سأسير معهم يكونون إذن هم الشعب ، هم أنفسهم كانوا يسألون أنفسهم هذا السؤال قبل هذه الثورة الاجتماعية ، وكان كل حزب من أجل أن يرشح نوابه أو يأتى بالناس الذين سيرشحون له يسأل نفسه من هو الشعب؟ ومن هم الناس الذين يمكنهم القيادة؟ يجيء بالناس الرأسماليين أو الاقطاعيين من الناس الذين تتمشى مصالحهم مع مصالح هذا الحزب .

إذن العملية مصالح ، أى أن حزب الوفد كان يجيء بالناس الذين يتمشون مع مصالحهم ، وكذلك كان السعديون . مصالح مشتركة تؤلف حزباً من الأحزاب . كل الأحزاب التي كانت موجودة في البلد كانت عبارة عن مصالح . نأتي نحن اليوم ونقول في هذه الثورة لاشتراكية ، مصالح الشعب من الذي يمثلها ومن الذي يقول القيادة لها؟ وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعرف من هو الشعب؟ ولكن إذا وصلنا في النهاية وجئنا ووجدنا في كل لجنة واحداً رافقاً يافطة الاشتراكية وهو في قرارة نفسه إقطاعي ، وبمضى ليل نهار أن الاشتراكية وهذا الكلام ينتهي ويستعيد الأرض التي أخذت منه في الماضي أو يستعيد ملكيته التي تحدت .

فكون لم نبن بأى حال من الأحوال تنظيمًا شعبياً . وهذا الكلام غير ممكن أو ليس من الضروري أن يكون كلاماً مؤيداً إذ يمكن بعد ستة أشهر نعيد نفس السؤال ويمكن بعد سنة أن نعيد نفس السؤال ، ومن الممكن أن بعض الناس الذين يبين أنهم من أشد الناس حماساً للاشتراكية نجدهم بعد ستة أشهر أصبحوا من أعداء الشعب لأنهم استغلوا ثقة الشعب ، أو طيبة الشعب ، وعمالوا فلوس ، وسمسروا ، وساروا فى طريق انتهازى ، فنحن حينما نعرف الشعب لا نعرفه على أساس كلية الحقوق ولا نعرفه على أى أساس مطلق ، ولكن نعرف الشعب على أساس أننا نريد أن نقيم مجتمعاً اشتراكياً ديمقراطياً تعاونياً ؛ ونريد أن نقيم تنظيمًا سياسياً ، ونريد أن نعمل تنظيمًا شعبياً ليحمى هذه الثورة التى لها عشر سنوات ونريد أن تهدم أوضاعاً لها آلاف السنين . ونقيم أوضاعاً جديدة قد نحتاج إلى عشرات أو مئات السنين .

من الذى سيقوم بالقيادة ، عندما نقول اشتراكية لابد لها من اشتراكيين هذا الكلام قيل . قاله الدكتور جابر جاد ، أنا لا أصل إلى هذا التطرف فى الكلام ، أنا أنا أريد للاشتراكية أناساً لا هم رجبون ولا هم رأسماليون مستغلون ، أى واحد غير هذا ، أى واحد أصله ليس اقطاعياً ، أى واحد ليس أصله رأسمالياً مستغلاً يكون متمشياً مع الكلام الذى نقوله ، ليست العملية أن نعرف تعريفاً أو درساً فى ما هى الاشتراكية ، ولكن بالطبع طالما أنه لم يكن اقطاعياً ، أو لم يكن رأسمالياً مستغلاً أو لم يكن طبعا مفسداً فى الحياة السياسية أو من الأذئاب السياسيين الذين نعرفهم ، كل واحد من هؤلاء ، إذا لم يكن من هذه الفئات فإنه يكون راعياً أن يسير فى الطريق الذى نسير فيه ، تسأله ما هى الاشتراكية هو يصور بنفسه الاشتراكية وقد يعرفها هو ببساطة أكثر من التعقيد الذى نعقده ، تجده يعرفها ببساطة بأنه يريد أن يأخذ حقه ويأخذ فرصة مثل غيره وابنه يلحقه . . .

هذا هو المقصود من كلمة الشعب وأعداء الشعب ، أو الفرز أو العزل إلى آخر هذا الكلام .

بعد ذلك أعتبر أن هذه عملية ضرورية جداً لتأمين الثورة الاجتماعية ، وإلا إذا تولى القيادة الانطاعيون أو الرأسماليون المستغلون فكأننا لم نعمل شيئاً .

وقد رأينا في الاتحاد القوي ، . . وقف هنا أحد الإخوان وهو الأخ يوسف على وقال : إن الاتحاد القوي قريب منا على بعد خطوتين إذا كان قريبا على بعد خطوتين وفيه الأهداف كلها التي زيدها لكنا الآن في بيوتنا ، ولما أتينا إلى هنا نتكلم في هذا الموضوع . حدث خطأ في الاتحاد القوي ، في التنظيم خطأ تنظيمي ، وأناقلت هذا الكلام في أول يوم . الخطأ تنظيمي . إن الرجعية - والرجعية كلمة نسبية استطاعت أن تتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القوي قلنا إننا نريد أن نغير هذا الأساس لسبب بسيط . طبعا الرجعية تسلت لأننا قلنا في الأول إننا نريد أن نعطي الفرصة لكل الشعب حتى ينظم نفسه في إطار من الوحدة الوطنية ، ويحل متناقضاته بالطرق السلمية رحبوا جدا ، واستطاعوا طبعا لأنهم أقوىاء ولهم نفوذ ، استطاعوا أن يصلوا ويقولوا قيادات الاتحاد القوي . أريد أن أقول لكم إنه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . أنا كنت بالأمس أطلع على أسماء المائلات وما يملكون من أرض ، المائلات التي عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة فدان وهذا يعني أن الاقطاع موجود طبعا في القرية وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فردا يملك كل منهم مائة فدان لا نظن أننا قضينا على الاقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان .

أنا بالأمس كنت أراجع المحافظات ، محافظة محافظة ، لأرى المائلات والملكيات الموجودة عندها . فيه عائلة عندها مثلا حوالي ٣٢٠٠ فدان . عشرة أخوة أو سبعة أخوة وهكذا . القانون قال مائة فدان وهذا مانسبر عليه لكن من في هذه المنطقة سيكون حرا أو سيد نفسه ؟ كل الناس الذين هناك سيشتغلون عند العائلة . كل الموجودين سيكونون تمليه عند العائلة ، كل الموجودين سيكونون عمالا عند هذه العائلة . إذا كنا نفهم أننا تحررنا اجتماعيا ، تحررا كاملا ، أبدا فأمامنا وقت طويل حتى نصل إلى الحرية الاجتماعية . إذا كنا نظن أن هذه العائلة ستقبل مثلا أن تترك نفوذها وسلطانها هذا غير معقول ، بل هناك أناس متألمون لأن الأرض أخذت منهم ولكن لأنه حينما كان الواحد منهم يذهب إليهم يقف الفلاحون وينحنون له ويقبلون الأيدي . والآن لا يحصل هذا الانحناء ولا تقبل الأيدي ومحسون أن الكلفة رفعت بينهم وبين الفلاحين . من خمس سنوات فقط ، تخلصنا من أدران السنين الماضية وتخلصنا من الاحتلال

العثماني والإنجليزى والإقطاع وسيطرة رأس المال ، وما زال أمامنا طريق طويل حتى نقيم فعلا المدالة الاجتماعية ونحقق الاشتراكية التى نتكلم عنها ، ولا شك أن كل الكلمات والتعبيرات التى قيلت هنا جميلة - ولكن العمل المطلوب عمل شاق .

فنحن عندما نقول الشعب • فإننا نمنى من هو الشعب الذى لمصلحته تقوم الاشتراكية . الواقع أنه ليس من مصلحة هذا الشعب أن نأمن لمن كان لهم فى الماضى نفوذ وسيطرة أثرت عليها ثورتنا الاجتماعية ...

هؤلاء هم الذين لا ينبغي أن نمكنهم فى تنظيماتنا من تولى النواحي القيادية ، إلى أن يحدث تفاعل وتنصهر عناصر المجتمع ، شيئاً فشيئاً يمكن أن نغير نظرتنا ونغير نمريرنا لكن العملية ليست عملية دفع للناس بأن نقول هذا عدو الشعب أم لا . لكننى أقول إن هذا لا يمكن أن يكون أميناً على القيادة السياسية فى هذه الثورة الاشتراكية أو فى هذه الثورة الاجتماعية لسبب بسيط هو أنه كان رأسمالياً لديه ٣٠ مليون جنيه أو أقل واليوم أممنا هذه الملايين .

فالمعنى إذن ليست عملية غنى أو فقير ، بل العملية أننى أعدت توزيع الثروة رغماً عنه ، وطالما أننى أعدت توزيع الثروة رغماً عنه • أكون قد تدخلت فى حريقه وأخذت هذه الثروة قسراً ، إذن لا يمكن بأى حال من الأحوال أنه يسير فى بناء الاشتراكية طالما أننا نتجه إلى بناء مجتمع اشتراكي ، فلا بد فى تكويننا الاشتراكي وفى تكويننا الشعبى ، أن نكون على بينة من القيادات التى ستتولى المسئوليات حتى نستطيع أن نكمل العمل الاجتماعى .

أما بالنسبة للجهاز الحكومى والكلام الذى قيل عنه . فمن الواضح قطعاً أن الجهاز الحكومى تطور مع الإقطاع وكان يخدم الإقطاع ويسير الطبقة ذات المصلحة أو الطبقة ذات النفوذ أى أن الجهاز الحكومى والنظام كله كان يخدم أصحاب النفوذ وأصحاب السلطة •

وهناك أوضاع كثيرة فى هذا الموضوع تحتاج إلى أن تتغير ، فمثلا المروف أن الجهاز الحكومى كان لا يحصل إلا خرائب قليلة من أصحاب النفوذ ، فى حين أنه كان قاسياً وشديداً بالنسبة للأشخاص العاديين الذين لم يكن لهم نفوذ .

والسبب في ذلك أن الجهاز الحكومي كان يعمل لمصلحة فلان بك أو مصلحة فلان باشا أو لمصلحة الحزب الفلاني وإلا تعرض الموظف للضرر .

وأما بالنسبة للنقاش الذي حصل عن التعاون وانتجارة فأعتقد أن هذا النقاش يكون بعد عشر سنين ، لأننا ما زلنا في « أ » التعاون وكذلك في التجارة .

وفي تعليق على كلام الدكتور جابر جاد ، لم نقل إننا سنلغى قطاع التجارة الخاص قد يكون الاستغلال والاحتكار ظهرا في قطاع الاستيراد ، وقد نكون تدخلنا في تجارة الجملة .

التصدير أيضاً قد رى أن نتدخل فيه لأنه يمثل قطاعاً كبيراً يمارسه أفراد قلائل يحققون أرباحاً كثيرة في وقت قليل ، وأنا أعرف شخصاً وهو كمال حسنين حقق أرباحاً قد تقرب من مليون جنيه في سنة واحدة ، وترك البلاد هارباً وهو الآن موجود في سويسرا هذا الشخص كان يعمل موظفاً بمرتب ثمانية جنيهات شهرياً ثم اشغف بالامتداد والتصدير وغيره وغيره من الأسماء الكثيرة التي نعرفونها .

ولما حاولنا أن نجد حلاً لمثل هذه العمليات أو نتبناها لم نستطع ، لذلك كان الحل الوحيد أن نؤمم التجارة . وفلا أمناعا .

قطعاً ستقابلنا مشاكل . ولكن يجب علينا مواجهتها بلا خوف . وطبعاً سيحاول بعض الناس أن يجسموا أي مشكلة صغيرة تظهر في القطاع العام ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فيخفون مشاكلهم ، وكانوا في الماضي يدفعون للجرائد نقوداً حتى لا تكتب عنهم ولأنهم كانوا يعطونهم إعلانات .

بالنسبة للقطاع العام ، أي خطأ بسيط يجسمونه ، ولدى الأخ زكريا الذي يتولى الإشراف على المؤسسات آلاف الفضائح عن الشركات الوهمية والتي كانت أصلاً خاصة ، لم تكن تقال كلمة واحدة عنها ولكن عندما يحدث أي شيء في أي عملية هامة ، أي مؤسسة عامة . فإنهم يشيرون في كل البلد بأن هذا العمل لا يصبح ، وأن

الدنيا ستخرب وأنه حدث كذا وكذا . . . لماذا ؟ لأنهم لا يريدون أبداً توسيع القطاع العام ولا يريدون أن يثق الشعب فيه .

أما بالنسبة للتجارة فالاستيراد كله مؤمم وجزء كبير من التصدير مؤمم ، وبالنسبة للتجارة الداخلية — أى التوزيع — فإننا نعتبر التجارة عبارة عن عملية توزيع نظير عمولة ويجب أن تحدد هذه العمولة وهى التسمية .

أما فى التعاون فهدفنا أن نصل فى التعاون الاستهلاكى ، إلى ٢٥ ٪ من الاستهلاك أو ٢٠ ٪ وأنا أعتبر أن هذا يستغرق سبعة ، الفرض منه أننا نوازن ولا نجمل أحداً يرفع الأسعار .

أما بالنسبة للجمعيات التعاونية الريفية فإننا نحتاج إلى خمس سنوات ، كان يقول بالأمس أحد الإخوان أننا تريد أن ننتهى منها بسرعة أى بعد شهر تقريباً . إننى أعتبر أننا نحتاج إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات حتى نستطيع أن نقول إننا أعدنا تنظيم الجمعيات التعاونية فى الخمسة آلاف قرية أو الـ ٤٥٠٠ قرية على أساس سليم بحيث نقلها من جمعية تعاونية للخدمة البسيطة إلى جمعية تعاونية استهلاكية ثم جمعية تعاونية متعددة الأغراض . واليوم هى فعلا تأمین زراعى . الآمال الكبيرة المبنيه على هذه الجمعيات يجب أن تبدأ بالعمل فى إعادة التنظيم ، وبعد ثلاث سنوات نتمنى أن توجد ثمرة بقدر الآمال التى عندنا .

بالنسبة لكلام الأخ يوسف على ، أنا لم أفهم ماذا يعنى بالرضا وبخيال إلى أننى لم أفهم مما قيل بالأمس أنه يوجد رذاذ ولا أى شىء على المال وأنا لا أريد منكم أن تعتبروا أنفسكم فقط الطبقة العاملة .

وتكونون احتكاريين . من هى الطبقة العاملة . كل الناس وكل البلاد . كلنا نشتمل وكلنا نعتبر أنفسنا طبقة عاملة . والبلاد كلها تتحول لتكون طبقة عاملة . يخيّل إلى أنه لا يوجد أى واحد يتكلم على الآخر . وبالتالى لا يوجد من يصيبه رذاذ .

أما ما قلناه عن الرجعية بالأمس فما زال يحيل إلى أننا لم نفهم معنى الرجعية .
وهناك من قال لي اليوم أنني قلت لو أن سائق التاكسي عملوا نقابة مع أصحابها تكون
النقابة رجعية ، وأن أصحاب التاكسي « غلابة » إن العملية ليست عملية غلابة أو
فقراء أو أغنياء إنما هي عملية موضوعية . النقابة إن ؟ . للعامل الذي بأجر . فإذا
دخل فيها صاحب العمل لا تصبح نقابة . بل تنقلب إلى شيء رجعي ، لأن صاحب العمل
يستطيع أن يعمل لنفسه جمية أو رابطة أو اتحاد بمعنى أن أصحاب العمل
يمكنهم أن يشكّلوا لأنفسهم تنظيمات كما هو حادث فعلا مثل اتحاد الغرف التجارية
 واتحاد الصناعات وهذا موجود فعلا .

ولكن إذا اشترك صاحب العمل في نقابة واحدة مع العامل وقلوا إننا عملنا
نقابة . أقول لهم لا . إنها نقابة رجعية .

كلمة الرجعية هنا ليست معناها أن الرجعي هو من يملك المال ، والذي لا يملك
المال ليس رجعيا ، أن الكلمة موضوعية بالنسبة للتنظيم .

بالنسبة للكلام الذي قاله الأخ يوسف علي عن مكتب الاتحاد القومي ، والاتحاد
القومي ، فأريد أن أرجع ثانية وأقول إن كل هدفنا من هذه العمليات التي نعملها
أن نشكل اتحادا قوميا ، فإذا نعمل ؟

إن العملية هي أننا كونا اللجنة التحضيرية لنتخب أو نجهز لمؤتمر القوى الشعبية
الذي سنقدم له الميثاق ونناقشه ، وبعد ذلك نعمل انتخابات لنقيم لجانا تأسيسية في
القرى والأحياء ، ثم لجانا للاتحاد القومي في المحافظات أو المراكز ، ثم المؤتمر العام
للاتحاد القومي الذي سيضع الدستور ، فإذا كان هذا الكلام موجودا في مكتب
الاتحاد القومي نكون قد استرحنا من كل هذه الخطوات ، وفي رأي أنا غير موجود
حتى الآن .

إن الناس الذين يعملون هناك يجتهدون وصالحون . ولكن التنظيم الشعبي الذي
زريده غير موجود حتى الآن . ولهذا نبتدىء من هذه اللجنة التحضيرية لنصل إلى
المؤتمر العام للاتحاد القومي وعندما نصل إلى المؤتمر العام للاتحاد القومي سيكون عندنا
في كل قرية . في كل حي أو في كل قسم لجنة تأسيسية للاتحاد القومي وأرجو ألا يكون

على رأسها رجبون أو اقطاعيون أو رأسماليون مستغلون حتى لا تنحرف
عن أهدافها .

٦ — كلبة السيدة فاطمة عنان

بسم الله الرحمن الرحيم . سيادة الرئيس : السادة الزملاء لقد سمعت فيما سمعت
بالأمس واليوم من أحاديث السادة الزملاء تخطيط الإطار العام للقوى الشعبية ،
فذهب الكثير إلى وضع التخطيط لمواصفات المواطن الصالح الذي يصح أن يمثل
أو يمثل في هذه القوى الشعبية ، فتحدث البعض عن المستوى الثقافي ، وهل يتخذ
أساساً أو مقياساً لهذا التمثيل ؟ وما مدى هذا المقياس ؟

وذهب البعض أيضاً إلى التحدث عن المستوى الاقتصادي ، وهل يمكن أن
يتخذ أيضاً مقياساً لهذا التمثيل ؟ وما مدى هذا المقياس ؟ ثم تفرع الحديث إلى مرحلة
السن ، وإلى النوع والجنس ، وهل ستمثل الهيئات النسائية في هذه القوى الشعبية ؟
وما مستواها ؟ وما كمها ؟ وما كيفها ؟ وتمددت الصور حتى كادت تجمع مواصفات
— كما قلت — المواطن الصالح الذي يصح أن يمثل في هذه القوى الشعبية ،
وتصورت أن أحداً من الناس ذهب ليقيد اسمه في جداول الترشيح وتجمع حوله
حفنة من زملائه يحملون اللافتات ، ووسائل الدعاية لأنهم يرونه المثل الأعلى أو على
مستوى رفيع من الثقافة والتعليم وعلى مستوى رفيع أيضاً من الناحية الاقتصادية
أو الإجتماعية إلى آخر هذه الصور جميعها ، ولكن مع هذا ومع تجمع تلك الصور ،
رأيت غير مكتمل الصورة الحقيقية ، رأيت ضعيف الأركان وناقص العناصر ، لماذا ؟
لأنه لم يكتمل ، وافقد عنصراً هاماً من عناصر الوطنية الصادقة ، ذلك هو عنصر
الإيمان — كما قال الزميل الدكتور جابر جاد — إيمانه بدينه وبمبادئه وإيمانه بوطنيته
وإشراكه . إيمانه بثورته وقادته إيمانه بواجبه قولاً وعملاً برسائله . إيمانه بذانيته
وبأنه خليفة الله في أرضه جاء ليوجه ويرشد ويصلح . هذا المنصر — عنصر الإيمان —
أراه من أهم بل هو أهم العناصر ، ومن أوجب الواجبات أن زاعجه وزعماءه على أنه
الركيزة الأولى والدعماء الأصيلة القوية التي عليها يملأ بناء الفرد طبقة طبقة حتى يأتي
البنیان قوياً سليماً متماسكاً صامداً لا يتأثر بالتيارات ولا تتنازعه الأهواء من
شياطين الانس ومن المضللين الضالين وشكراً .

٧ — كلمة الدكتور سليمان الطماوى

سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء . لقد تمقبت الحركة التى دارت حول السؤال الأول ، وهو تحديد القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى مؤتمر القوى الشعبية . وقد وضع السيد الرئيس النقط على الحروف فيما يتعلق بتعريف هذه القوى ، ولأجل هذا ، وفى ظل هذا التوجيه ، أعتقد أن من واجبنا ، ونحن نحمل الأمانة أمام الأجيال القادمة ، أن نضع ضوابط محددة لن أطلق عليهم السيد الرئيس أعداء الشعب .

والواقع أننى كلما ازددت دراسة لشعبنا ، آمنت بأن هذا الشعب شعب طيب ، وأن معدنه طيب ، وأنه قد امتحن بما لم يتمحن به شعب من الشعوب . ومع ذلك أثبت فى جميع المراحل ، أنه أهل للتجربة ، وأن معدنه طيب ، وحينما كان يجد القيادة الصالحة كان يندفع وراءها ليحقق أمجاده ، ولست بحاجة إلى أن أرجع إلى الماضى ولست بحاجة لأن أستشهد بوقفنا أمام أوروبا مجتمعة باسم الصليب والصليب منهم براء ، ولست بحاجة أيضاً إلى أن أستشهد بحمايتنا للمدينة بوقوفنا فى وجه التتار ، وإنى أردد هنا كلمات سمعتها من أحد الأساتذة الفرنسيين بباريس عندما كنت طالبا بفرنسا ، قال هذا الأستاذ . « إن الشعب المصرى ينطوى على حيوية تفقدها معظم شعوب العالم ، وقد احتلته أنجلترا طوال سبعين عاماً ، وما وجدت أحدا من الشعب يندفع إلى طلب التجنس بالجنسية الانجليزية ، فى حين أن الشعب الفرنسى ، ما أن احتلته ألمانيا — رغم ما بينه وبين الألمان من عداوة — حتى وجدت أكثر من مائة ألف فرنسى يطلبون التجنس بالجنسية الألمانية »

إذن شعبنا قوى ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد بيننا خونة ، ونحن نعلم أنه إذا وجد خائن واحد فى جيش ، فإنه قد يضيع انتصاراته ، ولكن حينما نصف شخصاً بأنه عدو الشعب ، يجب أن يكون ذلك على بينة ، لأن هذا الوصف لن يقتصر عليه بل سيمتداه إلى أبنائه والمحيطين به ، وأنا شخصياً أو من أنه مامن شخص بولد خائناً ، ولكن هناك أسبابا تدفعه إلى الانحراف أو الخيانة ، وعلينا أن نحصر هذه الأسباب لنصل إلى الجواب ، وأنا شخصياً — بعد تفكير — وجدت أن الأسباب التى دفعت فئة قليلة إلى الخيانة هى أسباب أربعة .

١ - الاستعمار .

٢ - الملكية الفاسدة .

٣ - الأحزاب لاسيما في أواخر عهدها .

٤ - رأس المال المستغل غير الشريف الذى يتكون نتيجة العوامل الثلاثة السابقة .

وكلنا نعلم أننا قد بلينا بالاستعمار التركى حوالى خمسة قرون وفى ظل هذه القرون الخمسة ، كانت القاعدة السائدة الفصل بين الفلاحين وشتون الحكم حتى وقرئ أذهاننا أن أمر الحكم ليس من شئون الفلاحين لدرجة أن الكثيرين ما يزالون يفكرون بهذه العقلية ، ثم جاء الإنجليز وأنشأوا ما أسموه بأصحاب المصالح الحقيقية ، وأن الحكم يجب أن ينحصر فيهم .

أما الملكية فإنها لا تنشأ إلا مستندة إلى طبقة تتمسك لها ، وتكون ملكية أكثر من الملك ، ثم أن الأحزاب لاسيما في أواخر أيامها قد أورتتنا النفاق ، وإلى بحكم مهمل كأستاذ للقانون الدستورى ، قد استعرضت تشكيل المجالس النيابية منذ قيام الحركة النيابية حتى نهايتها ، فوجدت أن التمثيل النيابى قد تداولته أمر مميعة وزعت نفسها بين الأحزاب ، حتى أننا لنجد الأب وفديا والإبن دستوريا وزوج البنت سعديا .. الخ ، وهذا أورتتنا النفاق لاسيما بين الشباب .

وأخيرا رأس المال المستغل ، وهو يحتاج إلى دراسة ، والواقع أن نشر القوائم والكشوف الخاصة بالأشخاص الذين يملكون أسهم الشركات المؤممة قد نزل على قلب الشعب بردا وسلاما لأنه كشف لهم عن أصحاب البلاد الحقيقيين ، وكما كنت أتمنى أن تنشر هذه القوائم مع القوانين الاشتراكية ، ونحن نريد أن يتبع ذلك دراسة لكيفية نشأة رموس الأموال الكبيرة ، فقد يكون بعضها نتيجة عمل شريف ، ولكن مما لا شك فيه أن كثيرا منها قد نشأت نتيجة الاستغلال حيث إننى لا أفهم كيف يمكن أن تكون ثروة تبلغ ثلاثين مليونا من الجنيهات بطريق شريف .

وليس تعقب منشأ الثروات عربيا على تقاليدنا ، فإننا نعلم جيما أن الخليفة عمر

قد قاسم كثيراً من ولاته زواتهم ولم يكن ذلك نتيجة شك من عمر في ذمة ولاته، كما أن الولاة الذين قوسموا أموالهم لم يتقبلوا ذلك من عمر على أنه شك منه في ذمتهم نحمل له أجل الذكري، وإنما فعل ذلك عمر ليدفع الشك وليطهر أموال الولاة وليحميهم ضد ضعف أنفسهم، ولهذا بالغ الولاة في الطاعة حينما طلب إليهم تقسيم أموالهم حتى أن أحدهم قدم نعله لتقسم.

وعلى ضوء كل هذه الأسباب أرى أن تقوم اللجنة بوضع الضوابط التي تحدد في وضوح من هم الذين يجب عزلهم عن كفاح الشعب حتى لا يهزأ به، ومن هم الذين يجب أن يسلمهم الشعب زمام قيادته.

أما عن المذهب الاشتراكي فلقد قال السيد الرئيس في صدد إجابته عن فلسفة الاشتراكية، إن القرآن قد نزل منجهاً، وأنه حينما كانت الثورة لم تكن هناك نظرية معدة، ولكنني أعتقد أنه وقد مضى الآن حوالى عشر سنوات على الثورة الماركة، فإن الأسس العامة لاشتراكيتنا قد تبلورت، وإنني لأتمنى أن يتضمن الميثاق الوطني أركان فكرنا الاشتراكي، لأن الاشتراكية مذاهب متعددة، يحددها من أقصى اليسار المذهب الشيوعي، ومن أقصى اليمين حزب العمال البريطاني، وشبابنا الجامعي في حاجة ماسة لأن يدرك خصائص فلسفتنا الاشتراكية ليحدد مكانه بين المذاهب الفكرية المعاصرة، وإذا كنت قد فهمت الأسس العامة لفلسفتنا الاشتراكية فإنني أستطيع أن أخلصها في المقومات العامة الآتية.

(أ) إن اشتراكيتنا لا تقتيد بالمذاهب المعاصرة، بل تستمد من ظروف بيئتنا.

(ب) تستهدف اشتراكيتنا إقامة عدالة اجتماعية، بحيث تخلق الفرص المتكافئة للمواطنين، ونهى لكل منهم نصيبه العادل من الدخل القومي.

(ج) لا يعول في توزيع الدخل القومي إلا على الصفات الذاتية كالاجتهاد والتفاني في خدمة الوطن، مع استبعاد العناصر التي لا علاقة لها بذلك لاسيما الصفات الموروثة.

(د) لا تنكر اشتراكيتنا لتقاليدنا وقيمنا الروحية قلوبنا والأسرة، قوام المجتمع.

(هـ) تقوم إثمرا كيتنا على أساس وجود قطاعين : عام وخاص . يتماونان في سبيل بناء المجتمع .

(و) عند تكوين القطاع العام ، لا تلجأ الدولة إلى المصادرة بل إلى التأميم بمقابل عادل .

(ز) نحفظ إثمرا كيتنا ببدأ الملكية الخاصة في مجال الانتاج والاستهلاك ، مع وضع القيود التي تكفل عدم سيطرة رأس المال على الحكم أو استغلال المال والأجراء ، مع تحويل الملكية إلى وظيفة إجتماعية تعمل لصالح الجماعة ولصالح السالك معاً .

(ح) تستبعد إثمرا كيتنا فكرة سيطرة طبقة على طبقة ، وتفسح لكل المصالح مجالاً للتعبير عن نفسها ، وتحقيق مطالبها المشروعة في جو من التعاون والسلام الاجتماعى ، مع الحيولة بين المنحرفين وبين عرقلة تقدم الشعب في سبيل تحقيق غاياته الاشتراكية .

(ط) تقوم إثمرا كيتنا على أساس جعل العمل المصدر الأساسى للرزق بحيث لا يمكن الاستغناء عن كل قادر على العمل ، ومع التقريب بين الدخول على قدر الامكان بوسائل مشروعة .

ثالثاً - كيفية تحقيق الاشتراكية :

تمحقق الاشتراكية بوسائل متعددة ، سوف أتناول منها الجانب الذى يتفق وتخصصى ، وهو الجانب الادارى ، فالحقيقة أن الجهاز الادارى ليس عنصراً مهما لتحقيق الاشتراكية فحسب ، بل إنه اهم عناصر نجاح الاشتراكية ، لأنه لا يمكن أن تنجح مشروعات القطاع العام إلا في بلد يكون جهازه الادارى على مستوى عال من الكفاية .

ومن هاجموا إثمرا كيتنا لم يهاجموها من حيث المبدأ بل هاجموها في مجال الجهاز الادارى ، فلم يكن أمامنا من سبيل إلا سبيل الاشتراكية . فقد تخلف بنا الركب سنين طويلة ، وتراكت مشاكلنا الاجتماعية ، وزاد النسل زيادة كبيرة مع قلة الموارد

لكل هذا ، فإن الاشتراكية هي وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى نقطة الانطلاق
ولقد أشار السيد الرئيس إلى أن إصلاح الجهاز الإداري يقتضى إحداث تغييرات
كبيرة في نفسية الموظفين ، وهذا حق ، ولكنه يتطلب وقتاً طويلاً .

ومع اعترافى بأهمية هذا التغيير ، فإننى أرى أن اعتبارات التنظيم لها أثرها البالغ
وقد بدأت الدولة فعلاً تغير تنظيم الجهاز الإداري في مجموعه .

ولى في هذا الصدد بعض اقتراحات عامة ، أرى أن أضعها أمام المسئولين .

١ — لقد أرسيت الدولة أساس نظام جديد ، هو نظام الإدارة المحلية بمقتضى
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وقد أعاد هذا القانون توزيع الخدمات وكيفية
أدائها ، ولم يقابل ذلك تنظيم في الجهاز المركزى للدولة ، ولهذا يجب أن يباد النظر
في بناء الوزارات وفي عددها وفي اختصاصاتها بما يتفق وظروفنا الاشتراكية ونظام
الإدارة المحلية الجديد لتبسيط الاجراءات ولاختصار عدد الموظفين .

٢ — يجب أن نحدد العلاقة بين رئاسة الجمهورية وبين الوزارات فالمعروف أن
رئاسة الجمهورية في النظام الرئاسى تقوم على أساس الإشراف العام على الوزارات
وعلى التنسيق بينها ، ولكننى لاحظت اتجاهها خطيراً في السنوات الأخيرة يتمثل في
زيادة عدد الهيئات والمصالح التى تتبع رئاسة الجمهورية رأساً وقد أحصيت منها أكثر
من عشرين هيئة .

٣ — يجب أن يباد النظر في تنظيم الاختصاصات الداخلية في كل وزارة بما
يتفق ووظيفتها الجديدة .

٤ — لقد شكونا من الرشوة وإذا كانت الرشوة ترجع أحياناً إلى ضعف النفوس
فإن في تنظيم العمل وسد ما به من ثغرات ما يمكن أن يحمى الموظف من ضعف نفسه
ولنا أن نأخذ العبرة من الشريعة الإسلامية ، إذ أنها لا تقطع يد السارق إلا إذا
كان المال المسروق في حرز .

وقد عبر العامة عن ذلك بقولهم « المال السائب يعلم السرقة » ولقد استند
بنفسى في الخارج كيف تقتضى الخدمات من المصالح ، إذ يتقدم المواطن إلى موظف

استعلامات وهذا يحدد له الوثائق اللازمة لاقتضاء طلبه ثم يحدد له يوما يعود فيه ليتسلم خدمته ، وهكذا لا توجد صلة مباشرة بين صاحب الخدمة والوظف . وأخيراً فإننى أحب أن أختم كلمتى بالتعقيب التالى :

إن الاشتراكية أسلوب فى الحياة ، وشعبنا يعيل إلى التقليد وهو يعيل فى جميع المهود إلى تقليد رؤسائه ، ولأجل هذا فإننى أتمنى أن يحيا الرؤساء حياة اشتراكية ليكونوا قدوة لمرءوسيههم وللشعب عامة ، وهكذا فإننى أرى أن يركب المسئول عن المواصلات مواصلات الشعب حتى يحس بمقاعبه ، وكذلك الشأن بالنسبة للمسئول عن السكن وسائر الخدمات العامة إلى آخره .

واستطيع السيد نائب رئيس الجمهورية ، كمال الدين حسين فى الاستشهاد بواقعتين يعلمهما ، فلقد حدث حينما كنا نعد دورة تدريبية لرؤساء مجالس المدن ، أن سألناهم عن مشاكلهم ، فإذا أحدهم يشكو عدم وجود مدارس أجنبية فى البلدة التى سوف يرأس مجلسها ليلحق بها أولاده ، وطلب آخرون تخصيص عربات لهم ، وكل هذا تفكير غير اشتراكى لأن منصبهم كقادة يقتضى منهم أن يعيشوا مع الشعب ، وأن يفقد رئيس مجلس المدينة شوارعها وأحياءها بنفسه وعلى قدميه حتى يلم بمحاجتها وأوجه الإصلاح فيها .

ولقد كنت أنساءل باستمرار ، لماذا كان الخليفة عمر بن الخطاب يقسو على نفسه ، ولقد أدركت معنى تلك القسوة بعد أن تقدمت بى السن فاقدر أحسست أنه إنما كان يفعل ذلك لىكون قدوة ، ولهذا دأب له الجميع واتخذوه مثلاً فى الحياة العامة والخاصة على السواء .

هذه بعض أركان أرجو أن تتاح لى فرصة الكلام عنها فى شرح مستفيض داخل الأيجان .

٨ — كلمة السيد يوسف سيدم

إخوانى . سأتناول فى حديثى شقين : الشق الأول هو من يجب أن يعزل عن المجتمع الاشتراكى الجديد . لقد قامينا كثيراً من الاستعمار فيجب أن نعزل من

من تعاونوا معه من الساسة القدامى نعم يجب أن يعزل كل من تعاون مع الاستعمار .
وهم الذين تعاونوا معه في ظل البرلمانات السابقة . يجب أن يعزل هؤلاء جميعاً من
المجتمع ، فلا محل لهم إطلاقاً في مجتمعنا الجديد مهما كانت أسماؤهم طنانة ومهما كانت لهم
فلسفة ، فهم قد خانوا الأمانة يوماً ويجب أن يذلولوا حتى لا يودوا إلى الخيانة مرة
أخرى كما عانينا كثيراً من الاستغلال المادي ، فهناك أشخاص كان دخلهم يصل
إلى ١٠٠٠ جنيه في اليوم . من الذي ساعدهم على تحقيق هذا الدخل ؟ ساعدهم
أناس منا سهلوا لهم الفرصة وكانوا معهم في مجالس إدارات الشركات وساعدوهم
على الحصول على هذه الأرباح الطائلة ، لذلك يجب أن نعيد الدراسة ونعيد النظر في
إدارة الشركات التي قفزت أرباحها إلى أرقام خيالية وكانت ميزانياتها تزور وكاننا
نعلم كيف كانت تزور وتدهن بالزبد حتى تمر ، يجب كما قال السيد الرئيس أن يعزل
هؤلاء المحتكرون والمستغلون ، إننا لا نريد أن نقطع الرؤوس ، لكن يجب على الأقل
ألا نتمكن هؤلاء مرة أخرى من الاستغلال .

كلنا يذكر ما حدث في هيئة التحرير عندما فتحت صدرها لكل الناس فدخلها
المستغلون والمحتكرون ومن لهم ماض أسود ، وعندما تكون الاتحاد القومي كان
ذلك الطاقم في مقدمة الذين دخلوه وانتهى الأمر إلى لا شيء ولم نصل إلى أية
نتيجة . يجب أن نكون قساة في سبيل العدل وإلا سنعود القهقري ، هذه خطوط
واضحة وصریحة .

يجب أن يعزل الإقطاعيون الذين يملكون آلاف الأفدنة عزلاً تاماً عن الشعب ،
فقد قال السيد الرئيس إن هناك أسرة ما زالت تملك ٣٠٠٠ فدان وهذا يقطع بأنه
ما زال هناك بعض الأسر التي تمثل الإقطاع فهل يستطيع الفلاح الضعيف أن يستأجر
من هذه الأسر بسمعة أمثال الضريبة ؟ قطعاً لا . . . إذن يجب عزلهم ، ولكن
كيف نعزلهم ؟ أعتقد أن السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية يعرف
كيف نعزلهم .

إن مهمتنا تبدأ بالبحث في ماهي القوى الشعبية ، وكيف نستطيع أن نعزل
مواطني القوة ومواطني الضعف فيها ومن الذي سيمثل هذه القوى الشعبية وطريقة

تمثيلها والوصول إلى ذلك لا بد من الرجوع إلى الأرقام . فالأرقام تقول إن عدد السكان يبلغ حوالى ٢٦ مايونا ونصف مليون نسمة يعمل منهم حوالى ٦ ملايين أو كما تقول الإحصائيات ٥٦ مليون فى مختلف القطاعات وسأنتكم عن كل قطاع وأحله لأين نقط الضعف ونقط القوة فيه وكيف يمكن الإفادة من هذه القوى فى دفع عجلة الاشتراكية بمعالجة وتقوية النقط الضعيفة وحتى أصل إلى حقيقة القوى الشعبية . هناك القطاع الزراعى ويعمل فيه حوالى ٣٤ مليون نسمة منهم حوالى ٢٢ مليون من الملاك و ١٢ مليون من الأجراء ، ونقطة القوة فى هذا القطاع هم الفلاحون ، وكلنا نعلم أن الفساد لم يتطرق يوما ما إلى نفوس الفلاحين ، هذا ما نعلمه وإلا لما قامت ثورة إصلاح إطلاقا .

يفضل الفلاحين استطاعت هذه الأمة أن تحتفظ على مر الأجيال بكيانها فلا الحكم التركى ولا الحكم الفرنسى أو الإنجليزى ولا أى حكم آخر استطاع أن يحول إيمان الفلاح بأرضه واستمر يعمل ويكدح ويفلح الأرض فى صبر ليحصل منها على قوته ذلك لأنه مؤمن أن هذه الأرض الطيبة ستمود إليه يوما ما ولن تكون أبدا لإقطاع أو استثمار أو استغلال

فكيف ننتخب من يمثل هؤلاء الفلاحين أصحاب هذه الأرض ؟

قيل إن الجمعيات التعاونية هى الوسيلة لتحقيق هذا الغرض ، نحن فى بداية عهد الجمعيات التعاونية ولكننا مع الأسف بدأنا بداية خاطئة فقد عملنا جمعيات ودفعتنا اشتراكات وحصلنا على أسهم هذه الجمعيات ولكن الذين دخلوا هذه الجمعيات هم المستغلون أصحاب رؤوس الأموال ، فكانت النتيجة أن الجمعية التعاونية عملت لخدمة الانقطاعيين وبقى الفلاح كما هو لا يخدمه أحد ولا يستطيع أن يحصل على الأسمدة أو التقاوى ولا على السلف الزراعيّة ، وبذلك لم يستفد من الجمعيات التعاونية شيئا .

إننا نريد أن نصل إلى أعماق الريف لنحقق هذه الاشتراكية . ولدى فى هذا الشأن فكرة أرجو السيد الرئيس أن يسمح لى بإبدائها وهى أنى أريد أن نأخذ طبقا لمبادئ الاحصاء - التى لقنها لنا السيد الدكتور القيسونى - عينة ولتكن

هذه العينة عشر أو خمس قرى في كل محافظة تنتخبها إما بالإقتراع أو باختيار معين وتسلط على هذه القرى حملة قوية من الدعاية تدعو إلى المبادئ الصحيحة للاشتراكية تعرف الفلاح ألا يدفع غير ٧ أمثال الضريبة ، وتعرفه أيضاً أن يذهب إلى البنك الزراعى إذا احتاج إلى سلفة ما ، كما تعرفه أنه هو صاحب الأرض وأنه لو خدمها فستعود الأرباح إليه ، وبعد أن تتم هذه الخطوات تقوم بعملية انتخاب في هذه القرى المختارة ، على أن يوكل إلى لجنة من هذا تحديد المواصفات التى يجب أن تنطبق على من ينتخب ، وبهذه الطريقة نخلق نواة طبقة مؤمنة بالاشتراكية ومؤمنة بأهداف المجتمع الجديد ، ذلك لأننا قمنا بانتخابها على أسس صحيحة .

ومن هذه الثروة فى القرى يمكن أن نكون المجتمع الجديد من المنتخبين الذين يمثلون المحافظة ، وأعتقد أن السادة المحافظين يستطيعون مباشرة ذلك واختيار القرى اللازمة لتقيام بهذه التجربة ، وبذلك يعرف الفلاحون ماذا فعلت الثورة لمصلحتهم نعرفهم أن الثورة قد زادت مساحة الأرض المزرعة بمقدار ١٧٠٠٠٠٠ ر٧٠٠٠ من الأفدنة بإقامة السد العالى ونعرفهم أنها أقامت مصنع الحديد والصاب لسد حاجة البلد من المصنوعات الحديدية التى كنا نستوردها من الخارج ونعرفهم أن الثورة تستفيد من كل خامات البلد تزيد الإنتاج وترفع الدخل القومى وبذلك نجمل هؤلاء الفلاحين أساساً صالحاً لتمثيل القطاع الزراعى فى المؤتمر الوطنى ، هذه الفكرة التى أبدوها يمكن أن تحول وتعدل وتوضع بعد دراسة فى إطار عملى يحقق الغرض منها ، وأترك لكم الحكم على هذه الفكرة .

انتقل بعد ذلك إلى قطاع الصناعة ، لقد عشت ست سنوات بين العمال وأعتقد أن الوعى القومى والوعى الاشتراكى لدى العمال وعى مرتفع وقد أثبتت الظروف أن العمال عند انتخابهم لن يمثلونهم فى النقابات قد انتخبوا الأعضاء النافمين فعلاً وابتعدوا عن الممثلين الذين يظنون ولا يعملون إلا لمصلحتهم وإنى لا أدافع عن النقابات العمالية والسكنى أذكر حقيقة فى شركة الورق لم ينجح فى الانتخابات لمضوية النقابة إلا العمال الصالحون ما عدا واحداً يمثل الموظفين وكان هذا الموظف مكروهاً لأنه كان يحارب الاشتراكية .

فالتى يمثل قطاع الصناعة لا بد أن يعمل فى مختلف نواحي النشاط الصناعى فى قطاع الكهرباء أو المواصلات أو غير ذلك وأن يكون موضع دراسة كافية حتى نتبين أن معدنه اشتراكى حقاً .

ننتقل بعد ذلك إلى قطاع الطلبة ، نحن فى مجتمع جديد ينشأ فى ظل القوانين الاشتراكية الجديدة فيجب أن نأخذ من محيط الطلبة من يمكنهم أن يسهموا فى وضع سياسة الدولة فى المجتمع الجديد وفى مجلس الأمة . فالطلبة الموجودون فى الجامعات الآن يبلغ عددهم حوالى ١٠٠.٠٠٠ طالب والطلبة فى المدارس الثانوية ابتداء من سن ١٦ يصلحون أيضاً لتمثيل اتحاداتهم كنواة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

انتقل بعد ذلك إلى القطاع التجارى واسمحوا لى أن أرف هنا قليلاً فقد عرفت كثيراً من التجار فى الجوالذى يعيشون فيه ، وأرى أن نظام الغرف التجارية القائم هو نظام فاشل مبنى على استغلال الشعب ، وهذه حقيقة أقررها . فقليل جداً من التجار يعنى الله ويرعى ضميره ، فالجزائرون مثلاً توضع لهم التسمية الجبرية أو الودية فلا ترضيهم هذه ولا تلك ، ويحتالون على رفع الأسعار بطريقة أو بأخرى وباقي التجار يملون على رفع الأسعار دائماً ويسيطرون بالتجارة فى طريق بعيد عن الاشتراكية والديمقراطية مما يستوجب معه إعادة النظر فى نظام التجارة وفى من يمثل هذا القطاع لأن الأساس الحالى غير سليم .

أنتقل بعد ذلك إلى النقابات لاشك أن النقابات المهنية كـنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين وغيرها تحوى عناصر طيبة ، لكننى أعتقد أن هناك ضللاً أو توجهاً من بعض الموجودين فى هذه النقابات صور بعضها بصورة لا تمثل أهداف الاشتراكية ، وبما أن عدد الفنين والمهنيين يبلغ ١٥٠.٠٠٠ ، فأقترح أن تمام مرة أخرى انتخابات النقابات المهنية على أسس سامية من الإيمان بالاشتراكية وبأهدافها ، لأننا لا نريد أن تبقى الصور القديمة مرة أخرى بل نريد كفاءات فى صورها الاشتراكية الحقيقية ، وكما قال السيد الرئيس إننا لا نريد نقابات لا تتكلم إلا عن بدل التفتيش والمعاشات .

إننا نريد نقابات تدرس مصالح الشعب ، والبرنامج الموضوع للتنمية الاقتصادية

يتطلب مجهوداً جباراً ومع ذلك لم نر نقابة اتجهت إلى هذا الميدان ماذا فلت نقابة الأطباء بالنسبة لتأميم الطب ؟ لا شيء إن الطبيب إذا ما نقل إلى شبين الكوم مثلاً يصرخ طالباً العودة إلى القاهرة ، لذلك أقول إنه يجب على النقابات أن تساعد الدولة في الدراسة وأن تعاون في خلق مجتمع يتمتع فيه كل فرد بحقه الطبيعي في العمل وأن يحصل على احتياجاته بثمن معقول وأن يجد الخدمات في كل النواحي وعلى هذا الأساس أرى أنه يجب إعادة تشكيل النقابات من جديد بحيث تتجاوب مع رغبات المجتمع الجديد الذى يؤمن بالاشتراكية ويؤمن بأنه ان يتقدم أبداً إذا كان هناك جهود . . . نريد أن ندفع عجلة الاشتراكية حتى نحطم جميع العقبات وجميع الأسنام التى وجدت من قبل وبذلك تتحقق آمالنا التى نصبو إليها .

وأخيراً وليس آخراً أستبيح سيداتى عندا ، وأقول إن تمثيل هذه العناصر الطيبة يجب أن تكون على أسس سليمة ، ولا شك أن هناك كثيراً من السيدات اللواتى قدمن لمجتمعنا خدمات جليلة فى النواحي الطبية والثقافية والاجتماعية لكننا نريد نشاطاً أكثر ، نريد من السيدات أن يتعاون معنا فى خلق مجتمعنا الجديد . إننى لا أرى إلا وجوهاً متكررة ، لكننا نريد وجوهاً جديدة تؤمن بالتطور .

إننا نريد أضاف هذا العدد لا عشرا ولا خمسين ولا مائة خصوصاً إذا علمنا أن أن مجتمعنا يتكون من ٥١٪ من السيدات و ٤٩٪ من الرجال فأين السيدات ؟

إننى أريد من السيدات نشاطاً أوسع ، أريد منهم أن يساهمن فى جميع القطاعات ، أريد أن تتبوأ المرأة مكانها فى مجلس القرية ، وفى تنظيم القرية ، أريدها أن تقوم بالخدمة الاجتماعية وبالتوجيه فى كل مكان ، لا أن يكون عملها المناقشة فقط .

بهذه الطريقة يمكن للمرأة أن تسهم فى جميع الخدمات . ولا شك أن زميلتنا بنت الشاطئ نستحق منا كل تقدير وتنظيم وإجلال لكننا نريد مئات من طراز هذه السيدة الكريمة التى تسهم بنشاطها فى كل مجال .

هذه خطرات سرية أسوقها ولم أعتقها بل قلتها بطريقة بسيطة وأرجو أن تتقبلوها ، وأرجو أن يدرس اقتراحى بخصوص إنشاء مجموعات منتقاة من القرى وأن

يتم تجهيز هذه المجموعات وانتخاب ودراسة العينة التي اقترحتها ، والسلام عليكم ورحمة الله .

٩ — كلمة السيد طه محمد الخطيب

سيدي الرئيس ، السيد الأمين العام ، حضرات السادة الزملاء :

لقد أفاض زملائي الذين شرفونا بالكلام في تحديد معاني الاشتراكية في مجتمعنا ، وبينوا أعداء الشعب الذي يتحتم علينا أن نخدم لعزلهم عن جهود الشعب في بناء نفسه (تصفيق) ، والحفاظ على مكاسبنا نحن معشر الفلاحين التي حققها لنا ثورتنا المجيدة . وإنني كأحد هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا من ظلم الإقطاع أحب أن أنكم أمامكم عن كيفية عزل هذه الفئة الاقطاعية من أبناء الشعب من الفلاحين .

فن المروف أن الفلاحين هم الغالبية الساحقة للنتيجة ، ولكن الفقر والجهل والمرض أعداؤنا الذين ورثناهم من ظلم الإقطاع والاستعمار ، مكنوا منا الاقطاعيين ، وكبار الملاك ، وأصحاب النفوذ ، وكذلك عمد البلاد الذين يبدم سلطات كبيرة يستغلون فقط الضعف لمصلحة كبار الملاك وأصحاب السيطرة ولمصلحتهم الشخصية أيضاً .

وكذلك يستغلون العمال الزراعيين وهم الأجراء الذين يعملون في الأرض بأيديهم بأجر يومي ، هذا الاستغلال يمنع الفلاحين من الوصول إلى حقوقهم كاملة وإبداء رأيهم في حرية وصراحة كما كان حالهم قبل الثورة .

لذلك يجب حماية الفلاحين حماية كاملة من المستغلين من كبار الملاك والاقطاعيين وأصحاب النفوذ ، وبغير ذلك لا يمكن للفلاح أن يقول رأيه بحرية ، ولا يصل إلى حقوقه .

إذن كيف نحمي الفلاحين من سيطرة المستغلين ؟

أولا — منع الاقطاعيين وكبار الملاك الذين مسهم قانون الإصلاح الزراعي أو القوانين الاشتراكية الأخيرة وعائلاتهم من دخول الانتخابات .
(١١ — طريق الديمقراطية)

ثانياً — منم الحزبين السابقين وخاصة أعضاء البرلمانات السابقة وعمد البلاد من الانتخابات .

ثالثاً — إنشاء نقابات أو جمعيات من الفلاحين العاديين والعمال الزراعيين ، مثل جمعيات الإصلاح الزراعى الحالية .

هذه الجمعيات التى جعلت للفلاح كيانه ، وأشعرته بشخصيته ، وحررته من ظلم الاقطاعيين .

جمعيات الإصلاح الزراعى الذى ولد حيا وترعرع فى ظل الثورة وأتى ثمرة طيبة . جمعيات الإصلاح الزراعى التى ردت إلى الفلاح كيانه وأشعرته أنه لا يقل عن الوزير الذى تنشر له المقالات والصور فى الصحف .

جمعيات الإصلاح الزراعى التى مدتنا بالخيرات ، وأتتنا بجميع مايلزمنا ، وأصبحنا ملاكا بعد أن كنا عبيدا للاقطاعيين والخنونة .

أرجو يا إخوانى إذا سمع لى السيد الرئيس والسادة الزملاء أن أنكلم عن شىء حدث فى الماضى سمعته من آبائى وأجدادى .

(السيد رئيس الجمهورية — تفضل) .

كنت صغير السن أنعم فى الكتاب . كنت ألزم والدى الذى كان يعلمنى ، وكان يجلس على المصطبة أمام البيت ، وكان له أخ أكبر منه وكان يطلب منه أن يروى له شيئاً عن قصة العائلة المالكة السابقة .

قال له : عندما دخلت العائلة المالكة مصر وأرادت توزيع الأرض على أفرادها ، كان من نصيب أحمد باشا الخديوى مركز نجع حمادى . ولم يكن بها إذ ذاك سكة حديد ، فحضر أحمد باشا إليها ومعه جنوده وحراسه وعبيده وخدمه ليضع يده على الأراضى هناك . وكان يركب حصانا قويا سريعا يقوده بأقصى سرعة حتى يتعب ، فيطلب من رجاله أن يضعوا حجرا فى المكان الذى وقف فيه ، ولم يكن أحد يجرؤ على الوقوف فى وجهه وإلا يكون جزاؤه الضرب بالكرباج والنبله وبهذه الكيفية وضع يده على ١٨٠٠٠ ألف فدان ، أراد أن يستصلحها ، ففرض على عمد البلاد ومشايخها

أن يجمع كل منهم عددا من الأتقار لإرسالهم في حراسة المشايخ والخفر وتسليمهم إلى رجال الحاشية القائمين بالعمل ، ومن يتأخر من العمد في التنفيذ يكون جزاؤه الضرب بالكرباج ، ومن يمسي من الفلاحين يقتلونه أو يصلبونه في الشجر .
وهكذا حتى تم له إصلاح الأرض فزرعها قصباً وأقام فيها مصنعا للأسكر كان يقدم إنتاجه للأجانب .

ولما كان النيل يقسم أرضنا إلى شرق وغرب ، فقد كان يفرض على أهل الغرب الزرع والمزق ، وأهل الشرق كان عليهم كسر القصب وتحميله على الجمال حتى المصانع كل ذلك بغير أجر . وهناك أناس راحوا ضحية هذا ، وقد حدث ذات مرة أن جاع أحد العمال فأخذ عودا من القصب واختبأ داخل الزراعة ليمسه .

وتصادف أن كان الباشا يمر على الزراعة فلمح أحد خدمه الرجل وهو يمص عود القصب ، فأمسكه وقاده إلى الباشا الذي سأله عما حدث فأجابه أنه وجد الرجل يمص قصب أفندينا . ولما سأله الباشا عن ذلك ارتعد الرجل خوفاً وأنكر ، فطلب الباشا استحضار من يذوق فم الرجل فإن كان حلوا ثبتت عليه التهمة ، وفعلأ أجاب أحد الخدم أن فم حلو ، وقال آخر إنه أمسكه بنفسه متلبسا ، فكان جزاء الرجل المسكين أن كتفوه بالحبال وطرحوه أرضا وخلصوا أسنانه وأضراره بكاشة النجار وهو يستغيث في الوقت الذي كان الباشا فيه يضح بالضحك حتى مات الرجل .

وكان للباشا وكيل على زراعته ، بلغه مرة من أعوانه أن هذا الوكيل سرق قصباً ، فأمرها الباشا في نفسه حتى صحبه مع الحاشية في يوم لزيارة المصنع ووقفوا أمام أحد ماكينات الخراطة وألقى الباشا بوكيله في الماكينة وهو يضحك ويقول « الرجل أكل قصب أفندينا ، والآن يأكل وابتور أفندينا الرجل » .

ثم مات الباشا وخلفه ابنه الأمير السابق يوسف كمال الذي كان باطنه السكر وظاهره الخلاعة وكان له كلاب صيد يزيد عددها على المائة . يركب الخيل مع السياس وبعض الأجانب ويمر في زراعات الأهالي بخيله وكلابه فيهرسونها ويطلقونها ، وإذا شكا أحد يكون جزاؤه عشرين جلده ، ويسترضونه بقرش صاغ واحد .

وفي المساء يستحضر الطبايع والزمارين والمومسات إلى سكنه بالبندر حيث ترتكب الفحشاء ويلتقط ضيوفه الأجانب صور هذه المخازي كل هذا ليعرف الأجانب أن شعب مصر عبيدا له ولآبائه وأجداده ، وكان قاتض الأرض يطرح للإيجار في الزاد ومن يرسو عليه الزاد فيدفع نصف قيمة الإيجار ويحرق الأرض ويزرعها حتى قبيل الحصاد ، فيعرض غيره على دفع إيجار أعلى فيأخذ الأرض بمحصولها ، وقد سبب هذا سفك الدماء والكراهية بين الأهالي .

إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو وقام الجيش والشعب بطارد الفساد والظلمة فأيدى الله بنصر من عنده وثبت أقدامهم ونصرهم على القوم الفاسقين .

وبعد يومين خرج الملك الظالم ، رأس الفساد والظلمة من بلادنا إلى غير رجعة ، وخرج معه الاستعمار والخيانة فتنفسنا الصعداء ، وأصبحنا على أعدائنا ظاهرين ، وفرحنا وطربنا وجاءنا الإصلاح الزراعي والحمد لله رب العالمين أن وصلنا إلى هنا ، ونسأل الله أن يؤيد لنا رئيسنا جمال عبد الناصر .

الجلسة الرابعة

انقذت الجلسة فى مساء يوم الاربعاء ٢١ جمادى الآخرة ١٣٨١
(٢٩ نوفمبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد
أمين عام اللجنة ، فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقروا بالتصفيق الحاد ، فقيام
سيادته ثم جلس وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

السيد الأمين العام — باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

١ — كلمة الدكتور رفعت المحجوب

سيادة رئيس الجمهورية ، حضرات السادة :

فى سنة ١٩٥٢ اندلعت فى مصر الثورة ، اندلعت لتصحيح الأوضاع الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية الخاطئة . اندلعت لتعيد التوازن الاجتماعى الذى فقد ، وما
كان يمكن مع عمق التناقض الذى كان قائماً أن يصالح الوضع بإجراءات جزئية . كان
لا بد من إجراء عميق يقابل فى عمقه عمق التناقض الاجتماعى الذى كان قائماً . وما كان
يمكن أن يكتفى لمواجهة الموقف بإجراءات جزئية ، ذلك لأن الرجعية ما كانت تسمح
بمثل هذه الإجراءات الجزئية . إن مثل هذه الإجراءات الجزئية ما كانت تكفى
لمعالجة الموقف . فكان من الضرورى والحتمى إذن أن تندلع الثورة والثورة التى اندلعت
مرحلة حتمية من مراحل هذا الشعب . مرحلة يخطئ من يتصور أنه كان يمكننا
أن نندفع نحو التطور دون أن نمر بها ، ولنعد قليلاً إلى الوراء لتذكر الآلام ،
لا لأننى أود أن أتذكر الألم ، فذكر الألم ألم ، ولكن أود فحسب ، أن نتذكر الحقائق
حتى تذكر الرجعية أنها هى وحدها التى خلقت الثورة . لأنها حينما ملكت حكمت ،
وحينما حكمت جعلت الحكم أداة لقهر الطبقة الشعبية . فالرجعية وحدها هى التى خلقت
الثورة بما أخطأت وأفسدت ، هى التى خلقت الموقف الذى نشكو منه الآن .

لنتذكر أن الثروة الزراعية في البلاد كانت في يد قلة قليلة . لتذكر أن عهد علي حينما ولي حكم مصر خلاص لنفسه بأمولاك المالك ولم تكن لهم ولا كانت له ولكن كانت للشعب . ثم لجأ إلى أملاك الفلاحين وانتزع $\frac{1}{3}$ الأراضي الزراعية ووزعها على أقاربه وأعوانه ، ولنتذكر مرة أخرى أن الدين ولوا الحكم من بعده من أعوانه سلكوا نفس السبيل وسلبوا ثروة الشعب وقوته الضرورية حتى انتهى الأمر في سنة ١٩٥٢ إلى أن ١٧٨٦ شخصاً كانوا يملكون ١٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية . وهو ما يزيد عن $\frac{1}{3}$ الأراضي الزراعية . واستتبع الأمر مع التناقص في الملكية تناقصاً خطيراً في الأوضاع الاجتماعية . لنأسترسل في شرح الأوضاع المتناقضة فكلنا لابد أن يعلم قصة فلاح ما فقد الأرض أو فقد الحياة والأرض معاً .

لنترك القطاع الزراعي لنواجه القطاع الصناعي ولنأسلك سبيل السرد المفصل ، ويكفي في هذا السبيل أن أذكر أن شخصاً كان يملك إلى عهد قريب ٣٢ مليوناً من الجنيهات . فلو تصورنا أن متوسط دخل الفرد في مصر الآن لا يزيد عن ٥٠ جنيهاً في السنة ، وأنه لم يكن يبلغ ٣٩ جنيهاً في السنة قبل الثورة ولو عدنا قليلاً بالذاكرة قبل الثورة لوجدنا أن دخل الفرد في السنوات السابقة على الثورة ما كان يمكن أن يتجاوز في الفترة التي عاش فيها الرجل ثلاثين جنيهاً في السنة وبعملية حسابية بسيطة نستطيع أن نخاطب إلى أن هذا الرجل كسب مبلغاً يساوي ما حصل عليه مليون مواطن في المتوسط خلال سنة . رجل وحده كسب في حياته ما كسبه مليون مواطن خلال سنة !

ولنسترسل قليلاً مع الأرقام لنعرض للصورة أكثر إيلاًما . فلو افترضنا أن هذا الرجل عمل في حقل عمله ٥٠ عاماً كاملة ، لوجدنا أنه حقق في كل سنة ما حققه ٢٠ ألف مواطن في السنة ، أي لو قدر لأحد المواطنين في المتوسط أن يستطيع ذلك لكان عليه أن يطلب إلى الله أن يغير قانون الوجود ليمد في عمره ٢٠ ألف سنة . إنني لا أتصور أن جهد رجل في بلد متخلف يمكن أن يصل مهما كانت عبقريته إلى ٢٠ ألف مثل من جهد المواطن العادي . هذه صورة مؤلمة يبالغ الألم فيها منتهاء حين تصور الأوضاع الاجتماعية في البلاد على هذا الأساس ، كان هذا منكراً ولا بد أن يتغير.

سيدي قائد الثورة : لو أنك تخلفت عن الركب الذي سلكته ، ولم تمد يدك لتغيير هذه الأوضاع ، لأخطأت في حق نفسك وفي حق وطنك ولكنك رأيت منكراً فددت يدك وغيّرت المنكر .

السادة الزملاء :

هذا هو التاريخ الذي سبق الثورة والذي حتم حقاً أن تندلع الثورة ، وكان على الرجعية أن تفهم أن عهداً لا يمكن أن يستمر وكان عليها أن تدرك الحقائق كاملة وكان عليها أيضاً ألا تسترسل في الخيال وتمتصّر أنها قادرة على أن تستعيد الأرض التي فقدتها وأن تؤمن بحقيقة هامة وهي أن ثورة سنة ١٩٥٢ كانت رحمة بالشعب وكانت رحمة بالرجعية أيضاً لأنه لو لم يقدر أن تندلع في مصر ثورة سنة ١٩٥٢ لقدّر أمر آخر أشدّ خطراً على الرجعية ولقدّر أن ترى البلاد ثورة دامية حمراء .

إن الثورة التي حدثت كانت رحمة بالشعب وبالرجعية أيضاً وكان على الرجعية أن تفهم الحقائق فلا تحتفظ بالإقطاع ونحن نعيش في القرن العشرين ، ولكنها لم تتدبر الموقف وركبت رأمها وأنغمضت عينيها .

أيها السادة :

اندلعت الثورة واتجهت في الداخل في طريقتين : طريق الحرية السياسية ، وطريق الاشتراكية .

أما في ميدان الحرية فقد أرادت الثورة حياة سياسية نظيفة وما كان يتصور أن تعطى الحرية للإقطاعيين وأن تترك الانتخابات مرة أخرى ، ليجمع الفلاحون ليذهب بهم إلى الصناديق وتلك هي حريتهم . فإذا كانت هذه هي حريتهم وتلك هي الحرية التي يريدونها فلا شك أنهم يخطئون كثيراً في فهم الحرية . وكان على الثورة أن تتدبر أمرها وأن تحمي مكاسب الشعب وكان عليها إذن أن تلجأ إلى عزل الذين يهددون الحرية نفسها . إن الحرية لا يصح أن تعطى أبداً لأعداء الحرية ليقتلوا الحرية . إن أحداً لا يستطيع أن يطالب اليوم أن تعطى الحرية للذين يتآمرون عليها . إن على كل ثورة أن تحمي نفسها ، فإذا كانت الثورة شعبية كان من واجبها أن تحمي

نفسها لأنها مسئولة عن المكاسب الشعبية التي حققتها . لذلك كان لا بد أن تضع الثورة السؤال الهام : من هو الشعب ؟ ومن يجب أن يبعد عن المجال السياسي ؟

اندلعت الثورة أيضاً في المجال الاشتراكي فقامت الثورة بحركة اشتراكية كبيرة وسألت في كلمة قصيرة ودون ما تفصيل تلك الخطوات الاشتراكية وهي في تقديرى ، بحسب أهميتها ، أننا قد استهدفنا أن نحول الأجراء إلى ملاك ، ثم استهدفنا أن نمنع الملكية من الاستغلال واقتضى الأمر أن نضع حداً أعلى للملكية الزراعية أو الصناعية أو التجارية في الشركات ، وتلخصت اشتراكيتنا أيضاً في إقامة قطاع عام كبير يوجه التنمية الاقتصادية في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذا سمحتم لي أن أدخل قليلاً في النظرية ، وأعد أننى لن أطيل ، لوجدنا أن كل مذهب اجتماعى كانت له كلمات نظرية يمكن بها أن يلخص اتجاهه .

ويمكن في تصورى بناء على المبادئ السابقة أن أخلص اشتراكيتنا من الوجهة النظرية في نقطتين متماثلتين يمكن أن زدهما ممّا إلى فلسفة واحدة . أما النقطة الأولى فهي إذا ما تتبعنا الخطوات التي اتخذت ، وتوقعنا الطريق المقدم ، فإننا نسمى إلى أن نحول العمل الذى يستند إلى الملكية محل العمل المجرد عن الملكية ، أى أننا نسمى إلى عمالك الذين لا يملكون ، وحين نقدر تماماً الفرق العام بين الاشتراكية العربية والرأسمالية ، فإن الرأسمالية لا يمتنعها أن نحول العمل المجرد عن الملكية إلى عمل مستند إلى الملكية ، بل يمتنعها على العكس أن تحتفظ بالعمل المجرد عن الملكية .

أما الشيوعية فعلى العكس من ذلك ، نحول كل عمل إلى عمل مجرد عن الملكية ، وإذا نظرنا ممّا لحظة ، لوجدنا أن اتجاهنا الأول هو أننا نحول العمل المستند إلى الملكية محل العمل المجرد عن الملكية وليس إطلاقاً من قبيل المتوسط بين الرأسمالية والشيوعية .

أنتقل إلى النقطة الثانية التي تحدد معالم الطريق الاشتراكي لنا ، وهي أننا نحول الملكية المستندة إلى العمل محل الملكية المستندة إلى الاستغلال ، فقد صحح في تصورنا أن الملكية يمكن أن تقوم دون أن تكون مستغلة ، كما صحح في تصورنا أيضاً أن الملكية يمكن أن تكون مستغلة ، وصحح في تصورنا أن الدولة قادرة دائماً على التدخل لمنع الاستغلال ، وبذلك نخلص إلى النتيجة الثانية وهي أننا نحول الملكية

المستندة إلى العمل محل الملكية المستندة إلى الاستغلال وإذا ما نظرنا قليلا إلى القاعدتين بمنأى لأمكن أن نرددها إلى قاعدة واحدة وإلى فلسفة واحدة وهي أننا نقدر العمل ، قدسناه أولا فأعطيناه الملكية ليكون عملا نافعا وغير مستغل ، وقدسناه ثانيا فجعلناه أساس الملكية ، ولم نجعل الاستغلال أساس الملكية .

ومن هنا يمكن أن نرد في الواقع كل الخطوط الاشتراكية التي سرنا فيها إلى قاعدة واحدة وهي أننا نقدر العمل فنجعل منه أساس الانتاج وأساس الملكية . ولا أود أن أطيل في الحديث النظري فكلنا يعلم أن النظرية لها بريقها ويمكن أن تستهوي المفكرين مدة طويلة . أعود مرة ثانية إلى الواقع لأسجل بعض الملاحظات عن الطريق الاشتراكي الذي سلكناه . أما الملاحظة الأولى فقد حتم على أن أذكرها . الحديث الذي قدمه سيادة الرئيس بالأمس حينما قال إن عائلة ما قد تملك من أرض الوطن ٣٢٠٠ فدان وأود أن أذكر أن قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي صدر سنة ١٩٥٢ وعدل سنة ١٩٥٨ كان قد وضع حداً أعلى للملكية الأسرة بـ ٣٠٠ فدان فيما إذا كانت الزيادة رجعة إلى التعاقد ، فجاء قانون الإصلاح الزراعي الجديد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فأسقط النص ، لأنه نص في مادته الأولى على أن تحمل هذه المادة محل المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي السابق ، وهي تلك المادة التي وضعت حداً أعلى للملكية الأسرة إذا كانت الزيادة راجعة إلى التعاقد .

والملاحظة الثانية هي أن القطاع الحرفي وأقصد به مجموعة التجارين والحدادين وما إلى ذلك لم تدخله الثورة الاشتراكية كما يجب ، وأعتقد أننا في حاجة إلى تطوير هذا القطاع الهام حتى يمكن أن يسهم مع مجموع الشعب في الحركة الاقتصادية التي قامت وأود أن أرى قريبا مجموعة من الجمعيات التعاونية تقدم لهذا القطاع كثيراً من الخدمات مثل بيع المواد الأولية لهم وأن تنشأ جمعيات إنتاج تعاونية لهذا القطاع بالذات .

الملاحظة الثالثة التي أضعها تحت نظركم ، وندعوفها إلى أن نمتد قليلاً بالحقائق ، الحقائق التي حدثت ، والحقائق التي يؤدي إليها التطور ، هي أن صغار المدخرين يشتركون الأسهم ، ثم لا يبنهم الأمر بعد ذلك في قليل أو كثير ، فلا يفكرون أبداً

في الإشتراك في اجتماعات مجلس إدارة الشركة . لذلك أرجو أن أرى في القريب نوعاً من شركات المساهمة التي تقوم على صغار الدخريين في الإدارة المؤممة ، أي أن تتولى الحكومة إدارة هذا النوع من الشركات ، فيكون التأميم منصّباً على الإدارة ، لا على ملكيات صغار الدخريين . ثم أود أن يتسع هذا النظام ليشمل كثيراً من شركات المساهمة التي لم تؤم .

هذه ملاحظاتي ، ولست أدعي أنها كل الملاحظات .

أنتقل بعد ذلك إلى الأسلوب الاشتراكي .

إن الاشتراكية دائماً في حاجة إلى من يعمل من أجلها ، وإن أولى المبادئ التي يجب أن يتصف بها الاشتراكي ، هي أن بضحي ، وأن يقدم من عمله كل ما يستطيع تقديمه ، وأن يدخر من قوته كل ما يستطيع إيدخاره . إن الذي يخون وطنه ولا يقدم من عمله كل ما يستطيع ولا يدخر لوطنه كل ما يستطيع لا يعد اشتراكياً .

كلمة صريحة أود أن أقولها ، إن الاشتراكية أيها السادة في حاجة إلى من يحملها حتى نهاية الطريق ، ولكنها ليست في حاجة إلى من تحمله فتتروا بحمله في بداية الطريق .

أنتقل بعد ذلك إلى من هم أعداء الشعب ، إن الشعب في مرحلته الاشتراكية يجب أن يحدد أعداءه على ضوء المبدأ الاشتراكي ، والمبدأ الاشتراكي كما نعلم ، هو هذا المبدأ الذي يسمي إلى تحقيق المصلحة العامة ، وإلى منع الاستغلال ، وعلى ذلك فإن كل شخص يقف ضد المصلحة العامة للبلاد ، سواء كانت هذه المصلحة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وإن كل شخص يستغل شخصاً آخر أو فئة أخرى يعتبر خارجاً على المبدأ الاشتراكي ، كما يعتبر في الوقت نفسه عدواً للشعب .

وأود أن أقول ، إنه قد استقام في فلسفتنا - كما قدمت - أن الملكية يمكن أن تكون غير مستغلة ، وإلا لكان حتماً أن تلغى الملكية ، إذا تصورنا أنها لا يمكن إلا أن تكون مستغلة . فالشيوعيون مثلاً ، لا يتصورون ملكية دون استغلال ، ولكننا في تصورنا وفي فلسفتنا يمكن أن نتصور الملكية دون استغلال .

ومن هنا أخلص إلى نقطة هامة ، هي أنه ليس في مذهبنا ، وفيما أنصور أن كل مالك مستقل ، ولذلك فإن أعداء الشعب هم الملاك المستقلون .

إن الاستقلال لا يقف عند حد استقلال الملكية ، بل يمكن أن يكون الشخص مستقلاً إذا وكلت إليه سلطة ، فامتثلها ضد الصالح العام ، أو استغلها ضد الشعب ، فهو يعتبر والحالة هذه مستقلاً ، بل هو في تقديري أشد سوءاً ممن استغل ماله ، لأن الشعب قد وكل إليه السلطة فخاف الأمانة ، فهو إذن مستقل وخائن .

وهناك نوع ثالث من المستقلين ، هم الذين يحملون القلم ، فاستقلوه . وكل من استقل الملكية والسلطة والقلم فهو مستقل ، وكل مستقل ليس اشتراكياً ، وكل من ليس اشتراكياً فهو عدو للشعب في المرحلة الاشتراكية .

حضرات السادة :

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الأخيرة ، وهي الخاصة بتحديد القوى الشعبية ، وأضع تحت نظر سيادتكم بعض المقترحات في هذا الصدد وسأنتحدث في ثلاث نقاط منها .

النقطة الأولى : ماهية القوى الشعبية في مفهوم عمل هذه اللجنة ، ولن أتحدث أبداً عن القوى الشعبية في المفهوم المجرد ، بل سأنتحدث عنها في مفهوم عمل هذه اللجنة فقط ، وهي في نظري ، تلك القوى العاملة بالمعنى الواسع للعمل ، سواء أكان عملها مادياً أم فكرياً ، فنحن في فلسفتنا نمجد النوعين من العمل ، ومعنى ذلك أننا يجب أن نبحث عن هذه القوى الشعبية في ميدان عملها لا في ميدان استهلاكها .

وبذلك نستبعد من القوى الشعبية أعضاء بهذا المعنى ، كأعضاء النوادي ، وأعضاء الجمعيات الخيرية ، وأعضاء جمعيات المساكن الاستهلاكية التعاونية ، لا لأننا نريد أن نستبعدهم ، ولكن لأنهم يدخلون في معنى القوى الشعبية في مكان آخر وبصفة أخرى .

إن القوى الشعبية في تصوري — وهذا ناتج من طبيعة العملية التي تقوم بها اللجنة — هي القوى التي يمكن عملاً تمثيلها . وهذا يقتضي أن تكون كل قوة من

تلك القوى التي تتمثل منتظمة في منظمة خاصة بها قبل يوم الانتخاب ، وإلا لاستحال علينا أن نتمثلها ، مع رغبتنا الشديدة في أن تكون ممثلة .

وهنا نسجل ملاحظتين : أولاها ، أن كثيرا من القوى الشعبية لا تنظمها منظمات خاصة بها ، وثانيتهما ، أن المنظمات القائمة لا تغم كل أفراد القوى الشعبية ، التي تقوم هذه المنظمات بتمثيلها .

إن السؤال عن هذا النقص هو المجتمع السابق على الثورة ، الذي لم يسمح بنمو الحركة النقاية في البلاد ، حتى يمنع قيام قوى شعبية تدافع عن مصالح الطبقات الشعبية ، والحركة النقاية كما ندلم ، حركة اشتراكية لا تنمو إلا في مجتمع اشتراكي .

النقطة الثانية : هي طريقة تمثيل القوى الشعبية في المؤتمر ، وفي هذا المجال ، أنصور قيام أكثر من طريقة :

الطريقة الأولى : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى الجمهورية كلها ، لكل قوة من القوى الشعبية التي تقرر تمثيلها . ويصعب هذه الطريقة عدم إمكان اللاحقين من التعرف على المرشحين .

الطريقة الثانية : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات لكل قوة من القوى الشعبية . ولا شك أن هذه الطريقة يمكن بها تفادي العيب الذي أخذناه على الطريقة الأولى ، كما يمكنها أن تحقق أيضا أن تحقق لنا قيام جهاز شعبي في كل محافظة ، يتكون من مجموع القوى الشعبية فيها ، نعتد عليه في الدفاع عن الاشتراكية .

الطريقة الثالثة : أن تجرى انتخابات غير مباشرة على مستوى الجمهورية . وفي اعتقادي أن الانتخاب المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر .

ولذلك فإنني أعتقد في صلاحية الطريقة الثانية وهي أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات .

النقطة الثالثة : وهي كيفية تحديد ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر . وهنا يمكن أن أنصور طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يتم هذا التوزيع على أساس النسبة المادية لهذه القوى ، وعندئذ يثور التساؤل عن هذه النسبة العددية ، هل يكون أساسها عدد أفراد كل قوة من القوى أو عدد النضمين إلى المنظمة الخاصة بكل قوة من هذه القوى .

والطريقة الثانية : هي أن تعطى كل قوة من القوى الشعبية التي ستمثل في المؤتمر عددا من الأعضاء يتفق مع وزنها في الاقتصاد القومي ، أي عددا من الأعضاء يتناسب مع مدى مساهمة كل قوة في الدخل القومي .

ثم تأتي بعد ذلك طريقة توزيع ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر ، من بين المنظمات الإقليمية الخاصة بهذه القوى .

وفي تصوري أن خير طريقة للتوزيع هي أن يكون هذا التقسيم على أساس عدد الأعضاء النضمين لكل منظمة إقليمية .

أختم كلامي ، فأقول إنني أنصور أن تمثيل القوى الشعبية في المؤتمر ، لا يعني تمثيل مصالح مهنية ، بل يعني في تصوري طريقة تجميع القوى الشعبية الحقيقية .

حضرات السادة : إن الزمن لا يستطيع أن يشتمل الظلام والنور أكثر من دقائق ، وأن التاريخ لا يستطيع أن يحتوي الرجعية والاشتراكية في مصر أكثر مما احتمل .

تصحيح لبعض ما نشر في الصحف

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : نشرت الصحف اليوم صورة لما جاء في جلسة أمس ، ولكن يؤسفني أن هذه الصورة جاءت مشوهة ببعض التشويه . فقد ذكرت كل من جريدتي الجمهورية والأخبار ، أنني هاجمت التجار وناديت بالقضاء على طبقة من التجار ولبنك أنهارت على التليفونات .

كما طالبت جريدة الأهرام أن أنصح لماذا هاجمت التجار وأريد القضاء عليهم .

ويبدو لي أن المادة مراسلي الصحف بالأمس ، قد أخذوا من تعليق زميل لي على كلامي ونشروا الرأي العكسي ، وهو تعليق على شيء غير موجود .

السيد رئيس الجمهورية — ما دار في جلسة أمس أذيع في الإذاعة والتلفزيون وسمعه الناس .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن — إن نشر التكذيب في الصحف خير وأبقى ، ولذا أرجو السيد الوزير المختص بالاستعلامات أن يتفضل بالاتصال بهذه الصحف طالبا منها أن تنشر صحة ما قلته أمس في ردي على كلام الزميل وهو الوارد بالصفحة السابعة من محضر جلسة أمس .

وإني أتلو على سيادتكم ما جاء على لساني بهذه الصفحة في هذا الخصوص .
وكذلك استغربت عندما تعرض زميلي الدكتور جمال سميد إلى الغرف التجارية إن هذه المشكلة ما كان ينبغي أن تثار أبدا ، قطاع التجارة الخاص في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التماواني ليس له وجود تقريبا لأن مجتمعنا في تحوله بدأ يقضي على التجارة الداخلية والخارجية الخاصة بالتصدير والاستيراد وأصبحت تجارة عامة .
يتبقى بعد ذلك التجار الصغار وهؤلاء هم حقيقة المشكلة فالنظمة التعاونية الاستهلاكية تشتغل وتمد الشعب بقدر ما تستطيع من الخدمات ، ومن هنا ظهرت مشكلة صغار التجار وليس ما يمنع في نظري بقاءهم ما داموا لا يستغلون الغير وما داموا يؤدون وظيفتهم بنجاح ولا يستغلون أحدا ولا يرتكبون المظالم التي كانت ترتكب .
ويمكن لهؤلاء التجار الصغار أن يتكثروا في جمعيات تعاونية تشتري البضاعة وتبيعها بالتعاون أساسه الحاجة . إلا أنني أرى أن النظمة التعاونية لا لزوم لها في هذه النقطة بالذات .

أظن أن هذا أبلغ رد على ما نشر بصورة غير صحيحة في الصحف وشكراً .

٢ — كلمة السيد أحمد كامل البدرى

أيها الإخوة : إن موضوع المناقشة هو تحديد ماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها ، وأرى أن النص البسيط في تعريف القوى الشعبية هو أنها مجموعة القادرين على المساهمة

في البناء الاشتراكي ، وفي هذا النص البسيط اكتفاء لي . وإذا كان من الضروري أن أحدد حدود القدرة ، فلكي أحدها لا بد لي أن أعرف لماذا نحتاج إلى الطاقات ؟ إن الطاقات اللازمة للبناء الاشتراكي في معناها البسيط هي في رأي رخاء وعمل ، رخاء كهدف وعمل كوسيلة ، والعمل لإيمان وإيجابية ، ولست بحاجة لأن أسترسل في شرح الإيمان ولزومه للعمل ، فقد كفاني الزميل الدكتور جابر جاد ، والزميلة السيدة فاطمة عنان شرح هذه النقطة بالأسس ، ولكنني أقول إن العمل أمانة ، بل هو في رأي عبادة ، العمل في صفوف الشعب من أجل خير الشعب هو في رأي من أكثر العبادات قبولاً عند الله . فالتقوى الشعبية إذن ، هي مجموعة القادرين على المساهمة في البناء الاشتراكي .

أنتقل بعد ذلك إلى تفسير أعداء الشعب . عدو الشعب في رأي هو كل رجعي ثريباً كان أم غير ثري ، والرجعي بالمفهوم الواسع المطلق هو الفاقد للقيم ، هو كل سابي ، هو كل أناني ، هو كل مستغل محتمل ، هو كل راع لم يتق الله في رعيته ، هو كل من أوغرن على أمانة فلم يصنها ، هو كل من وصل بطريق غير مشروع إلى مركز ليس أهلاً له ، بل هو كل من ساعده على الوصول إلى هذا المركز ، فإذا سلمنا بأن الاشتراكية عمل ، فكل يحط لقيم العمل رجعي ، وكل قائد وكل رئيس عمل لم يتق الله في عمله ولم يكن مثلاً طيباً لمن يعمل معهم رجعي . وهكذا أيها الإخوة أفهم أن أعداء الشعب هم الرجعيون ، هم كل من فقد القيم القيادية .

ولكي أهدىء من روع من أزعج بعض الشيء من تفسير بعض الزملاء في جلسة سابقة ، أقول إنني لم أسمع مطلقاً على لسان أي من المسئولين أنه قال إن هذا كافر أو مشرك فاقطلوه أو أنه خائن فاعذبوه ، إن كل ما سمعت لا يتعدى كلمات : تحفظ ، وتجريد من أسلحة ، وتفحيط عن المراكز القيادية وهذه كلها معان مقبولة لم تنطرق إلى عنف أو إلى إعدام أو إلى قضاء . كل ما هنالك ، ونحن بصدد تنظيم شعبي ، هو أننا نريد أن نؤمن أهدافنا عن طريقة سلامة الممثلين الذين سيلق على أكتافهم أعباء حمل هذه الأمانة الضخمة . لقد سمعنا كلمة العزل وقد تفضل السيد الرئيس بالأسس فابان ماذا يعني بالعزل . وهل هذا حكم أبدي ؟

إنه كما قال السيد الرئيس عملية ردع ، على أن تعطى الفرصة للمواطن ليصلح من أمر نفسه ويعود إلى صفوف الشعب . فالأمر إذن لا يبدو أن يكون عملية إصلاح وحماية للمجتمع وإصلاح للرجعي ، وهذا الاجراء موجود لفترة زمنية محددة ، إذا أصلح من أمر نفسه ، وعاد بعدها إلى صفوف الشعب ، فلا أخال الشعب إلا سعيدياً به ، جندياً جديداً منضماً إلى كتيبة الجهاد منطلقاً معها نحو أهدافها ، له ماله كل مواطن آخر من حرية كاملة في تقرير مصير وطنه والعمل على تحقيق أهدافه . أنتقل بعد ذلك ، أيها الإخوة ، إلى نقطة تمثيل القوى الشعبية وهو في رأيي جوهر مهمة هذه اللجنة ، إننا نريد أن نحدد معياراً ، نريد أن تقدم عوناً للناخبين في هذا الشعب وهم أحوج ما يكونون إليه ، لقد مشنا أياها كثيرة ، وحضرنا انتخابات عديدة ، كان الشعب فيها فاقدا للتوجيه ، والمون ، ولا أعلن ذلك إلا أنه كان مقصوداً ، أما الآن فإننا بحاجة إلى أن نعطي هذا الشعب سلاحاً يعتمد عليه في عملية انتخابه لمثليه ، وهذه هي مهمة هذه اللجنة ، ولكي أحدد هذه المعايير ، لابد لي من أن أحدد دور المواطن الذي سيكون عضواً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . لقد قُبعت حلقات التنظيم الشعبي المقترح ، وعرفت أن الحلقة التي نعهد لها نحن هنا في هذه اللجنة هي انتخاب ممثلين للهيئات بطريقة خاصة ليكونوا أعضاء في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ما هو دور المواطن في هذا المؤتمر ؟ كما أفهم السيد قائد الثورة لهذا المؤتمر ميثاقاً وطنياً لمنافسته ، فما هو هذا الميثاق الوطني ؟ في رأيي أن هذا الميثاق الذي سيقدمه السيد الرئيس هو برنامج عملي للمستقبل ، وهو اقتراح من سيادته بالخطوط العريضة التي يراها سيادته لمستقبل هذا الشعب في ظل مجتمع اشتراكي ، وهو اقتراح بتحديد الإطار الذي سيمش فيه في المستقبل . انظروا أيها الإخوة إلى رسالة المواطن الذي سيعمل مركز العضوية في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، سيناقش إطار المستقبل ، سيناقش الخطوط العريضة التي سنلتزم بها في حياتنا لتحقيق أهدافنا . ومن هنا أرى أهمية هذا الدور ، ومن هنا أرى ضخامة مسئوليتكم في معاونته الشعب ، في معاونته مجموعة الناخبين ليقوموا بدورهم في اختيار هؤلاء الممثلين ، وإذا

(ع ح)

بما انتهينا إلى هذا الوضع فإننا نريد اقتراحاً عملياً ، نريد فكرة نستطيع بها أن نحقق هذا الرأي أو هذا العمل ، وإننا إذ نرجع إلى أصول الأمور كي نحدد هذا المواطن ، لا بد لنا أن نضع له « كارت » مواصفات ، استمارة توصيف وما دمنا قد وصفنا الوظيفة ، فلا بد أن ذلك يؤدي بنا إلى تحديد مؤهلات المواطن الذي سيقوم على هذه الوظيفة ، العملية إذن عملية وضع الواصفات التي تتضمن تحديد المؤهلات ، لأننا عرفنا المهمة التي سيقوم بها هذا المواطن .

تفضات الدكتور حكت أبو زيد في الجلسة الأولى ، فحاولت أن تعالج هذه المسألة ، فأعطت أمثلة عملية ، فبدأت بالسن ، بالثقافة ، بالخبرة وتركنا أن نغضى في هذا السبيل لنكمل ما بدأت .

وفي رأي أن استمارة التوصيف ، أي استمارة وصف المؤهلات اللازمة لهذا المواطن ، لا بد أن تشمل على تاريخه قبل قيام الثورة ومنذ قيام الثورة ، ولا بد أن تشمل على شخصيته ومدى استعداده ليتولى مركزاً قيادياً ، لا بد أن تشمل على استعداده لأن يكون اشتراكياً ، ولا بد أن تشمل كذلك على الخدمة العامة التي مارسها طوال سني حياته ، ولا بد أن تشمل على سمته وإيمانه في عمله ومدى تمسكه بالقيم الحقيقية والروحية مثلاً ، كل هذه الأمثلة نقدمها لحضراتكم ، وإنما لا بد أن تنتهي إلى تحديد عناصر ثابتة في استمارة خاصة ، وعملنا نحن في هذه اللجنة هو أن نقدم مذكرة تفسيرية لكل عنصر من هذه العناصر بعد مناقشته من الناحية العامة ثم تنتهي إلى علاقة هذه العناصر وأهميتها بالنسبة للاشتراكية . إننا سنوزع أنفسنا على لجان ، ويجب أن نتناول هذه المسألة بالدراسة في تلك اللجان ، وبعد أن تنتهي من تحديد هذه العناصر ووضع الذكريات لكل عنصر منها ، نستطيع عندئذ في ضوء هذه الذكريات وفي ضوء تقييم العناصر أن نضع درجات لكل عنصر ، قلت إن هناك عنصراً ذكرته الدكتور حكت أبو زيد كمثل ، وهو عنصر السن وهو أساساً ليس له تقييم ، ولكن هناك عناصر الإيمان والخدمة والخبرة والشخصية لتولي المراكز القيادية ، وكل هذه العناصر ، لا بد أن تقيم ، والعناصر الخاصة بالتقييم نضع لها مجموعة درجات ، ولتكن مثلاً مائة درجة فينصهر يقيم بشر درجات ، وعنصر

(١٢ - طريق الديمقراطية)

بـخمس عشرة ، وآخر بخمس وعشرين وهكذا ، كل هذا التقييم أعرفه من الذكريات التي ستوضع ، والتي ستتناول أيضاً كيفية تقييم هذه العناصر ، بعد ذلك أعطى هذه الاسمارة لكل مواطن وهو سيستفيد منها حتماً .

فالرشح قبل أن يتقدم لترشيح نفسه سيأخذ نفسه بهذه القاييس ، وهذا التقييم الذي سيوضع . ولن يكون الأمر فوضى كما كان الحال من قبل كان يفوز في الانتخابات كل من أوتي القدرة على التلاعب بالألفاظ ، وإذا أدرك المرشح أنه سيكون محل تقييم من الناخبين فلن يتقدم لترشيح نفسه ، إلا إذا وجد نفسه كفتاً أو مؤهلاً لهذا المركز ، بل وسيبدأ بتقييم نفسه قبل أن يقيمه الناخبون ، فإذا وجد أنه قد حصل على ٩٠ درجة مثلاً يتقدم لترشيح ، أما إذا وجد مجموع درجاته ٤٠ امتنع عن ترشيح نفسه ليحتفظ بكرامته .

إنني أسمع أحد الزلاء يسأل « الرسوب من كام في المائة » وأقول رداً على ذلك أنه لا مانع من أن نحدد درجات النجاح ، وإنني أعرض فكرة وسأتركها لكي تتفاد في اللجنة ونحددها تحديداً سائماً .

وكذلك الحال بالنسبة للناخب الذي أهملناه فيما مضى ونعتمد عليه الآن في تحقيق المجتمع الاشتراكي

إنني أنسال أين الجهود التي بذلناها لمساعدة الناخب وتوجيهه ؟ أين الضريبة التي دفناها نحن المستفيدين المطلقين لأكثرية الشعب التي حرمت الفرص التي لم نحرم نحن منها ؟ هذا في رأيي هو الجهد الذي عناه السيد الرئيس بهذه العملية كلها .

لقد أخذت هذه الفكرة ، وهي ليست اقتراحاً ، أقول لقد أخذت هذه الفكرة بعد أن تدبرت وتمنت في حلقات التنظيم الشعبي فإذا وجدت ؟ وجدت لجنة تحضيرية ثم مؤتمراً وطنياً للقوى الشعبية يتم على أساس انتخاب رأسى ، وهذا المؤتمر يقدم له ميثاق وطني ليناقشه ويوافق عليه ، ثم بعد ذلك يجري انتخاب عام لتشكيل اتحاد قومي على أساس أفقي وهذا كلام جديد .

وجدت نفسي أفكر في الحلقات المختلفة لتنظيم المطلوب ، في مؤتمر وطني

لاوى الشعبية يعرض عليه الميثاق الوطنى ثم تنتهى بعد ذلك إلى انتخاب أئقى
للقاعدة الشعبية ، فوجدت الحكمة فى ذلك ، واستوحيت منها فكرتى فى أننا عندما
نعمل استمارة التوصيف ونعطى كل صفة من الصفات درجة ونحدد نسبة النجاح ،
ثم نقول بعد ذلك بأن يكون الانتخاب على أساس رأى مامعنى الانتخاب الرأسى ؟
معناه أن يكون الانتخاب عن طريق الطوائف والمنظمات وهذا يعنى أنه يمكن
إجراء انتخاب فى المصنع أو الهيئة أو القرية أو المسجد أو المؤسسة .

الواجب علينا يا إخوانى أن نتكلم للشعب وندع جانباً تلك الألفاظ الضخمة التى
يختارها البعض ليستعرضوا عضلاتهم .

إن هذه الألفاظ الضخمة لا يطلبها الشعب . فالشعب يريد تلك البساطة ، بساطة
الفكرة وعمق التفكير ، التى يتكلم بها السيد الرئيس . ولذلك أرجو ألا نلجأ إلى
الألفاظ الضخمة وأن نتق الألفاظ البسيطة التى تلزم لإيضاح الفكرة .

إن الحكمة فى الانتخاب الرأسى هى أن الناس يعرفون بعضهم البعض . فمثلاً
فى المصنع - إذا عرضت استمارة التوصيف - فالمجموعة تعرف بعضها البعض
ولا يستطيع مرشح أن يترفع ثقة الناخبين على أساس غير صحيح ، ومن هنا تأتى
سلامة التمثيل ، ومن هنا نستطيع أن ندرك أن الممثلين سيكونون قادرين على
مناقشة الميثاق الوطنى وهو برنامج المستقبل .

الناحية الأخرى بعد ذلك هى الخاصة بطريقة المناقشة فى هذه اللجنة ،
ولى رجاء أقدم به إلى سيادتكم فى هذا الشأن ولوأننى أكثر المستفيدين
من المناقشات التى تجرى لأنها تكل كثيراً من نواحي النقص عندى إلا أننى
أشفق على رسالة اللجنة وعلى دورها الأساسى من أن تفوت الفرصة ويضيع
الوقت فى مناقشات تتشعب إلى درجة جعلتنى أفكر فى أن أقدم إلى سيادتكم بهذا
الرجاء وهو ألا نستطرد خارج إطار الدور الرئيسى لهذه اللجنة إلا بالقدر الذى يلزم
لإيضاح فكرة أو لتعزيز رأى . وبهذا نستطيع أن نعرض رأينا وفكرتنا دون أن
تفقد الكثير من وقتنا الثمين .

قطة أخرى وهى أننا نقول بضرورة الاتصال بالشعب وأرد أن أذكر أنه قد سألنى أحد الناس سؤالاً فقال إنكم تقولون إن الرجعيين هم الذين كانوا يملكون أكثر من مائة فدان فلو أنه فرض أنه فى يوم من الأيام حدثت الاشتراكية الملكية بخمسين فداناً فقط فهل يدخل فى معنى الرجعية هؤلاء الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً .

إن الرجعية لها معنى واسع وايسر تنى امتلاك خمسين أو مائة من الأفدنة ولكنى أشرت أن أعرض عليكم هذا السؤال لأنى لم أستطع الإجابة عليه .
كلمة أخيرة أرجو أن يسمح لى السيد الرئيس بأن أقول إليه مشاعر الناس . إن أبناء هذا الجيل يسيادة الرئيس يشمرون أنك قد طوت أعناقهم بما بذلت فى سبيلهم وبما كسبت لهم مما لا يترك مجالاً لمزيد ولكنك يسيادة الرئيس فى الأيام الأخيرة التى تقضت فيها محضور هذه الاجتماعات بهرت الناس ببساطة منطقك . بهرتهم بمجال تذكر الاشتراكية المربية التى نبتت فى نفسك وتفاعلات معها فجاءت تقية صافية كصفاء نفسك .

يا سيادة الرئيس إن الناس تدعوك أن يحفظك الله وأن يراك وأن يدعوك لنا بقدر ما نحن فى حاجة إليك . والسلام عليكم ورحمة الله .

٣ - كلمة السيد مصطفى كامل مراد

السيد الرئيس ، السادة الزملاء :

لى تقيب صغير على ماورد فى كلام السيد الدكتور رفعت المحجوب والسيد المهندس أحمد كامل البدرى فقد ذكر السيد الدكتور رفعت المحجوب أن الرجعية هى وحدها التى خلقت الثورة بما أنسدت وحقيقة الأمر أن الرجعية وحدها لم تخلق الثورة ولكن الرجعية كانت أحد العوامل التى ساعدت على قيام الثورة . فالثورة لم تقم إلا نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية ، ونتيجة لتفاعل هذه العوامل كلها على مر العصور قامت هذه الثورة . فالرجعية لم تكن إلا أحد هذه العوامل التى ساعدت على قيام الثورة ولم تكن كما قال الدكتور رفعت المحجوب هى وحدها التى خلقت الثورة .

أما خلق هذه الثورة أى صنعها فقد قام به هذا الرجل الذى يجلس على رأس هذا الاجتماع وهو الرئيس جمال عبد الناصر .

ولقد ذكر سيادته أن محمد طى انتزع خمس الأراضى الزراعية ووزعها على أولاده وأعوامه وتصحيحاً لذلك فإننى أقول إن محمد طى ألقى ملكية الأراضى الزراعية وأصبح هو صاحب الأرض بأجمعها ، وإن ملكية الأرض الزراعية لم تنشأ إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أيام سعيد ، حينما أخذ يقترض المال ويعطى ليفرض عليها الضرائب وازداد الأمر سوءاً واستفحل فى عهد الخديوى إسماعيل حينما زاد الاقتراض وازدادت حاجته للأموال ليجعل مصر قطعة من أوروبا كما قال .

فابتدأت الملكية تظهر منذ ذلك الوقت وإن لم تظهر بشكل حقيقى إلا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فإذا أردنا أن نتمقب أملاك هؤلاء الرجعيين لوجدنا أنها لم تأت بالطريق الحلال أو بالشراء وإنما جاءت من طريق الهبات التى كانت تمنح من الخديوى فى نظير مبالغ من المال وأرى أن من واجب الصحافة أن تتع نارخ هذه الثروات الضخمة لتبين من أين أنت . أما بالنسبة لما قاله السيد المهندس أحمد كامل البدرى فقد ذكر سيادته أن السيد الرئيس سيقدم الميثاق الوطنى للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

وحقيقه الأمر أن القوى الشعبية هى التى ستضع هذا الميثاق وستخلق الميثاق الذى سيرتبط به جميع المرشحين عند انتخابات القاعدة الشعبية للاتحاد القومى . ذلك الميثاق الذى سيحدد أهداف الاشتراكية .

القوى الشعبية التى هى مصدر السلطات ومصدر الحكمة والبناء هى التى ستضع هذا الميثاق ، إن مهمة لجنتنا هى تحديد طريقة اختيار هذه القوى وهو ما أعتقد أنه التسلسل الطبيعى لظهور الميثاق الوطنى الذى سيرتبط به المرشحون فى انتخابات الاتحاد القومى وأشكركم .

تعقيبات ومناقشات

المهندس توفيق أحمد البكرى - لقد ذكر السيد الدكتور رفعت المحجوب

ثلاث ملاحظات : جاء في الملاحظة الثانية منها أنه ينبغي أن تقوم التعاونيات لدعم الحرف الصغيرة لتضم أصحاب هذه الحرف كالحدادين والنجارين، وأن تعمل على شراء الخامات لهم وتسويق منتجاتهم . وأرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي لرايه وتحميذي التام له ، وأذكر أن كل الدول التي أسيت بزيادة عدد السكان قد لجأت إلى الحرف الصغيرة واليدوية لتتخذ منها وسيلة لإنعاش حالها .

حقيقة أن الأجور في الحرف الصغيرة ليست مرتفعة مثل الأجور في الحرف الآلية والثقيلة ، ولكنها تجيب على الأمل على التساؤل الذي ذكرني أن العمال الزراعيين لا تدفع لهم الأجور المقررة في القانون نظراً لأن العرض منهم يزيد على الطلب عليهم - وهو الأمر الذي ذكره سيادة الرئيس - وابتاعنا هذا الأسلوب لتتلاقى النقطتان معاً ، إذ أن الحرف الصغيرة نملا هامة وواجبة لأنها تؤدي إلى زيادة الدخل .

وبذلك يمكن أن نضمن لكل عامل في الحرف الصغيرة معاشه وهي ليست فقط الحداة والتجارة ، بل يمكن أن نضم إليها حرفاً كثيرة جداً ، يمكن أن تستوهب كثيراً من القوى العاملة . النقطة التي أريد أن أذكرها في هذا الصدد أن التعاون الذي ينادى به الدكتور دفعت المحجوب في هذه الصناعات قائم فعلاً - وإن لم يكن في مدة طويلة ولكنه قائم ونشط - وأن عدداً كبيراً من الشروط سيؤتي ثماره في السنة الحالية أو السنة القادمة وإننا إذا انطلقنا في هذا الميدان سيكون حوله خير كثير لنسا إن شاء الله .

الدكتور دفعت المحجوب - ذكر الزميل القاضل السيد مصطفى مراد شيئاً عن حديثي عن الرجعية والثورة وأود أن أقول إنه لو لم تكن في مصر قبل الثورة رجعية فاسدة لما كان هناك مبرر لقيام الثورة لأن الثورة إنما قامت لإزالة الفساد ، ولو كانت الأمور سالحة ولم يكن هناك فساد فإن المنطق يؤكد أن الثورة لم تكن لتقوم .

أما الملاحظة الثانية فهي أدخل في باب الحقائق التاريخية فأنا لم أتحدث عن موقف محمد علي من الملكية ولم أدع أن الملكية كانت قائمة في مصر في عهد محمد علي . ذلك قول لم يرد علي لساني مطلقاً لأن السلطان سليم كان قد استولى لنفسه على ملكية الأراضي الزراعية .

أما الملكية بالمعنى القانوني فإنها لم تتقرر قبل سنة ١٨٩١ قبل هذا التاريخ لا بحق لي ولا لغيري أن يناقش موضوع الملكية .

أما الذي قلته فهو أن محمد علي كان قد استولى على خمس الأراضي الزراعية لنفسه فقد استولى على نصف مليون فدان من مجموع الأراضي الزراعية البالغ قدرها مليونين ونصف مليون من الأفدنة ولقد أردت ألا تمر ملاحظة السيد مصطفى كامل مراد حتى لا يتصور الرأى العام أن محمد علي لم يستول لنفسه على خمس الأراضي الزراعية أو يزيد .

السيد أحمد فهمي - لقد ذكر المهندس أحمد كامل البدرى أن هناك استمارة للتصنيف والتوصيف توضع فيها درجات ولكنه لم يذكر لنا من الذى سيقوم بعمل هذه الاستمارة وتقدير الدرجات قد يكون هذا ممكناً فى الشركات والهيئات التى توجد بها إدارات للملاحظات العامة ولكننا بصدد تنظيم كبير لا يمكن القيام فيه بهذا العمل .

وهناك ملاحظة عامة أود أن أذكرها وهو أننى أرجو أن يلتزم العضو الوقت المحدد للكلام وهو ربع ساعة لأننى أخشى أن ينتهى الوقت المحدد لنا ويكون هناك رغب فى الكلام لا تتاح له الفرصة فى إبداء رأيه . إننى لا أعارض على أن يكون هناك من يتكلم أكثر من ربع ساعة ولكن أرجو أن يعطى كل رغب فى الكلام حقه فى ذلك على مر الجلسات وشكراً .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

كل عضو فى اللجنة سيتكلم بصرف النظر عن الشهر . واللجنة يجب أن تقوم بأعمالها كاملة ، لأننا نريد أن نحد من الكلام حتى لا نخرج المواضيع مبتورة ، خصوصاً أن هناك اتجاه للتوسع فى الكلام والإفاضة لأنه فى الحقيقة ، هذه فرصة لم توجد قبل الآن .

أقصد بالفرصة البحث فى هذه المواضيع الكبيرة . لى ملاحظة عن الكلام

الذي أوجه إلى الميثاق أكثر مما أوجه إلى تكوين المؤتمر الوطني لقوى الشعبية ،
يمكن أنا في تعليق الآن أريد أن ألم الكلام ثانية وأرجعه إلى الطريق الذي يجب أن
تتجه فيه . فالغرض من هذه اللجنة هو تحديد قوى الشعب الوطنية وتحديد طريقة
تكوينها - تفرعت المناقشات ، من تعريف من هو الشعب ، ومن هم أعداء الشعب
إلى تعريف الرجعية ثم التماون ثم الاشتراكية . ثم دخلنا في جدل بين التماون وبين
التجارة وما هي النرف التجارية - مواضيع كثيرة جداً .

الحقيقة . سوف لا نستطيع أن نلم بكل هذه المواضيع بدقائقها في الميثاق أبداً .
في الميثاق سنضع المواضيع بشكل إجمالي وسنحتاج إلى عمل كبير جداً بعد ذلك
لفصل كل موضوع من هذه المواضيع . ولكن كل واحد يصبو إلى الكمال في بحثه
وفي تصوره لتنظيم الجديد .

نرجع ونقول إن هناك ثورة اجتماعية وهذه هي النقطة الأساسية . بدأت أساساً
سنة ١٩٦١ بعد ثورة سياسية سنة ١٩٥٢ هذه الثورة الاجتماعية لم يكتمل لها النجاح
حتى الآن . ولم تصل إلى أهدافها كاملة ، ولكنها في أول الطريق طريق تحقيق
العدالة الاجتماعية ، طريق إزالة الفوارق بين الطبقات ، طريق الفرص المتكافئة ،
طريق التنمية الذي عبرنا عنه إجمالاً بالكفاية والعدل . إذن نحن في أول خطوة في
الثورة الاجتماعية . وفي هذه الخطوة التي لا بد أن تتلوها خطوات حتى تكون هناك
عدالة اجتماعية ، لا بد لنا أن نؤمن خط سيرنا . نؤمن ظهورنا ونحن نسير . هذا الذي
جعلنا نقول من هو الشعب . ومن هم أعداء الشعب والذي جعلنا نقول إن الشعب
هو صاحب المصلحة في هذه الثورة الاشتراكية أو في هذه الثورة الاجتماعية .

أعداء الشعب في هذه المرحلة هم أعداء أوم الذين لا مصلحة لهم في هذه الثورة الاجتماعية .
يعني فيه تناقض متعارض بالنسبة لموضع متعارض . أناس لهم مصلحة في شيء . وأناس
لا مصلحة لهم في شيء . فإذا كنا على قناعة كاملة من أن طريقنا هو طريق الثورة الاجتماعية ،
طريقنا هو طريق الاشتراكية ، طريقنا هو طريق العدالة الاجتماعية . وأنا سنسير في هذا
الطريق حتى نذيب الفوارق بين الطبقات وحتى نقيم مجتمعا تتكافأ فيه الفرص وحتى
نقيم مجتمعا متحرراً من أنواع جميع الاستغلال والاستغلال السياسي والاقتصادي

والاجتماعي . يصبح من اللازم أن نحدد القنات التي ستعيق هذا التطور أو التي ستعيق هذه الثورة . في أول يوم وفي ثاني يوم من المناقشات جاء ذكر الإسلام ، وماذا حدث حينما انتصر الإسلام ورجع النبي عليه الصلاة والسلام إلى مكة متقصرا ، حصل اختلاف فيما تم في هذا الوقت . قيل « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وقيل أيضا « من دخل بيت أبي سفيان فهو آمن » وقيل أيضا إنه قال إن المناقشين يقتلون ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة . متى حصل هذا . حصل هذا في الثورة الإسلامية في الدعوة الإسلامية بعد أن نجحت بأكثر من عشرين سنة . لكن إذا رجعنا إلى أول يوم للدعوة الإسلامية حتى دخل النبي مكة نجد أنه كان هناك كفار وكان هناك مؤمنون . كان مجتمعا مقسما . أ

المؤمنون الذين أبدوا الدعوة الإسلامية من أول يوم ، الكفار الذين فاضوا الدعوة الإسلامية من أول يوم . ولكن هذا لم يمنع — أنا سأعبر عنهم بالكفار — من أن ينضموا إلى الإسلام وكانوا من أكبر الدعاة للإسلام . والمثل على هذا هو عمر ابن الخطاب . إذ بعد فترة انضم إلى الإسلام . ولكنه طوال هذه الفترة كان هناك مسلمون مؤمنون وكفار . كان أبو سفيان يقود جانب الكفار ، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يقود الدعوة . إذن لم يحدث هذا إلا بعد الانتصار التام وبعد ما حصل هذا لم ينته الأمر ، حصل بعد ذلك ردة . حصلت ردة عن الزكاة . حصلت ردة عن الإسلام . حصلت ردة عن النظام الإسلامي كله ، وعن الدعوة الإسلامية كلها . ثم بدأت حروب أهلية للقضاء على هذه الردة . ولتمكين الدعوة . وقال أبو بكر لمحارب في سبيل الزكاة ، وحارب . فإذا جئنا اليوم في أول سنة من ثورتنا الاجتماعية وأردنا أن نأخذ من هذا مثلا ، لابد للثورة الاجتماعية أن تسير في طريقها وتؤمن حتى تنتصر ، حتى تزيل الفوارق بين الطبقات . حتى تقيم عدالة اجتماعية . حتى تقيم الفرص للنكاح بين الناس : هذه هي أهداف الثورة . إن العمل الذي آخذ في يوليو الماضي لا يمثل بأي حال كل الثورة الاجتماعية ، إننا بدأنا في الثورة الاجتماعية ، بطريقة جديدة بهذه القوانين ولكن الثورة الاجتماعية ستسير في طريق طويل من أجل الكفاية ومن أجل العدالة .

هذا موضوع لا بد من أن يكون في تفكيرنا باستمرار طبعا وأنا استشهد بهذا العهد الإسلامي وبالدعوة الإسلامية لأن الله أعطانا من هذه الدعوة حكمة لتبناها في حياتنا . والذي يدعوني أن أقول هذا أن راديو دمشق بعد الجلسة الماضية قال إن جمال عبد الناصر يشبه نفسه بالرسول ويقول إن دعوته مشابهة لدعوة الرسول ، طبعا طالما أننا نتكلم ضد الرجعية فإن راديو دمشق سيشتقنا لأن راديو دمشق قام على الرجعية وأقامته الرجعية . طالما أننا نعمل من أجل الثورة الاجتماعية فسيظل أصحاب الدعوة الرجعية الانفصالية في دمشق يحاولون أن يبعدوا عن الشعب العربي آثار هذه الثورة الاجتماعية . طبعا لن نستطرد في الرد عليهم لأنهم يقفون ضد التطور الطبيعي للتاريخ . الثورة الاجتماعية ستجرف الرجعية وستقضي على الانتهازية لأن هذا هو التطور الطبيعي للتاريخ . ولنعد لحديثنا . من هم أعداء الشعب . ومن هو الشعب هذا الموضوع يجب أن نعرفه ويجب أن نحدده . في تحديده ليس من الضروري أن نضع مواصفات عن هذا الشعب ، وعلى أي وجه يكون ، وليس من الضروري أن نعمل الاستمارة التي قال عنها الأخ البدرى ، لأن هذا يدخلنا في عمليات لا أول لها ولا آخر . أنا أقول الشعب هو الذي لا يكون كذا ولا كذا ، سيأتي المناقشون بعد ذلك .

المناقشون تكشفهم الأيام ، كل منافع سيكشف ، كل مخادع سيكشف ولكن في تنظيم هذه العملية لم نمنحها أيضاً ولم نقل لجنة تحضير ، ومؤتمر قوى عاملة ثم مؤتمر قوى لسكي نقد ، بل بالعكس العملية بقصد التبسيط حتى نسير في الطريق الصحيح يبدو لي أنني لم أبدأ أن أتكلم بالأمس في هذه النقطة ولكن لا بد أن أتكلم فيها اليوم وهي : كيف ننظم قوى الشعب العاملة ؟ ومن الطبيعي أن الإنسان عند وضع البيان السياسي يضعه وهو متخيل في رأسه صورة فهمت هنا من بعض إخواننا الذين دافعوا عن النقابات والذين قالوا إن النقابات حرة والذين قالوا إن النقابات غير حرة قد يكون في مفهوم بعض الناس أننا سنأخذ النقابات الموجودة ومجالس إدارتها ونقول إنهم الذين سيمثلون مؤتمر قوى الشعب العاملة

أنا لا أظن أن العملية ستكون بهذا الشكل أبدا . لأن هذه النقابات عندما انتخبت كان ذلك لمهمة معينة أو لوظيفة معينة أما المؤتمر فهو عملية أخرى غير الوظيفة التي انتخبت من أجلها هذه النقابات وأنا لو كنت في نقابة لا أذهب لإعطاء صوتي فيها لأن انتخاب النقابة لا يهمني . لكن انتخاب النقابة من أجل المؤتمر موضوع كبير جداً . لا بد أن أذهب إليه وأعطى صوتي وإذا كنت لم أصوت في النقابة في كل مرة من مرات الانتخابات ، أعتقد أن العملية هذه المرة هامة لأن فيها مستقبل بلد ومستقبل فكرة ومستقبل شعب فيجب أن أذهب وأعطى صوتي . إذن العملية حسب البيان السيامي هي تكليف هذه اللجنة بوضع أسس انتخاب حر وليست الإتيان بالنقابات لنقول لهم تعالوا أنتم مؤتمر قوى الشعب الوطنية . وإنما العملية أننا سنأتي بقوى الشعب الوطنية على أساس من الانتخاب الحر .

تأتي بعد هذا النقطة التالية . إذا كانت قوى الشعب الوطنية ستأتي على أساس من الانتخاب الحر ، هنا حصل كلام كثير . أناس قالوا ننظر للنقابات وأناس قالوا ننظر للطوائف . وأناس قالوا ننظر للجمعيات التعاونية . وأناس قالوا ننظر للنوادي . يهيا لي أن واجبنا نحن بعد هذا أن نقرر ما هي قوى الشعب العاملة التي ستأتي بممثلها عن طريق الانتخاب الحر ليشتبكوا في مؤتمر قوى الشعب الوطنية . بعد ذلك تأتي النقطة التالية . هل تجري الانتخابات كما قال اليوم الدكتور المحجوب على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات . أعتبر أن هاتين القطعتين هما النقطتان المهمتان . قلت إن مؤتمر قوى الشعب العاملة لن يمثل البلد كلها بل سيمثل القوى العاملة ومعروف أن القوى العاملة هي الفلاحون والعمال والتعاونيون والنقابات أو المهنيون ولا أقول النقابات المهنية وهيئة التدريس في الجامعة والطلاب إلى آخر هذه الفئات أو إلى آخر هذه التنظيمات ، كل واحد من هؤلاء يمثل قوى شعبية عاملة منظمة ينتخبون ممثلين عنهم لمؤتمر قوى الشعب الوطنية أو القوى العاملة الشعبية .

نتقل إلى الميثاق . يقول مصطفى كامل مراد إن الميثاق سيضعه الشعب . ما هو الميثاق ؟ لا بد من أن يكتبه أحد ويقدمه . لن نقعد نقلم سنة . ثم نجد أن الميثاق قد خرج مكتوباً وحده . بأي حال من الأحوال لا بد أن يكون الميثاق مكتوباً ويقدم

كشروع . وإذا قلنا إننا سننضمه أثناء كلامنا أو في اجتماعاتنا . فلا بد من الرجوع أولاً وأخيراً إلى واحد منا يضع هذا الميثاق ويقدمه وأظن أنه قد جاء في البيان السياسي أن الميثاق سيقدم إلى المؤتمر من رئيس الجمهورية . إذن رئيس الجمهورية هو الذى سيضع هذا الميثاق . يعرض هذا الميثاق على المؤتمر وسيكون هذا مشروع ميثاق يناقشه المؤتمر ويستطيع أن يعدل فيه أو يضيف إليه أو يحذف منه أنا لى رأى فى الانتخابات بالنسبة للبلاد أى بالنسبة للجمهورية كلها ، أو بالنسبة للمحافظات ، فى رأى أن الانتخابات تكون على مستوى المحافظات ومباشرة . فمثلاً بالنسبة للمهندسين تجرى انتخابات للمهندسين بالقاهرة والمهندسين بالاسكندرية والمهندسين بالغربية وهكذا ثم يؤخذ عدد من كل منها لأن كل محافظة أدرى بمن فيها وكذلك الحال بالنسبة للعامل ستجرى انتخاباتهم على مستوى المحافظات . الانتخابات ستجرى فى المحافظات على مستوى مهنى بالنسبة للعامل . هذا يعطينا تمثيلاً مباشراً من المحافظة رأساً إلى المؤتمر .

أما فيما يتعلق بعدد أعضاء المؤتمر فى تصورى أثناء وضع هذه الذكرة قد يكون ١٥٠٠ وقد يكون ١٧٠٠ أو ١٣٠٠ أى أن العملية يمكن أن يكون فيها مجال نعمل فيه .

ثم عندما يأتى المؤتمر يكون هناك مجال للكلام عن الفلسفات المختلفة ولو أن الكلام فيها الآن مفيد جداً لأنه يفتح نقلاً لها كل الفائدة . وسيكون المجال مفتوحاً فى المؤتمر بصورة أكثر لكى يتكلم كل من يريد فى نقطة من النقاط . طبعاً أننى لم أبدأ بعد فى وضع أى كلمة فى الميثاق . ومن الآن من يريد من حضراتكم أن يشترك فيه يبحث وعنده أبحاث فيحصل بالسيد كمال الدين حسين ليشارك فى هذا العمل الذى اعتبره عملاً هاماً جداً ويحتاج لجهود كبير وبخاصة إذا كان هذا الميثاق سيشمل كل ناحية من نواحي الحياة . طبعاً أن الميثاق الذى سننتجه إليه مبنى على أساس ثورتنا الاجتماعية ومبنى على أساس إنهاء احتلال الإنسان للإنسان ، وإزالة الفوارق بين الطبقات .

أردت اليوم أن أتدخل وأرد الكلام ثانية إلى خطط العمل لأننى لاحظت

أنا خرجنا من خط العمل الطبيعي إلى تعريفات ، أنا عندي عدد كبير جداً من التعاريف عن الاشتراكية . ويبدو لي إلى الآن أنه لو خلا كل فرد إلى نفسه فستجدون أننا متفقون ولكن إذا حاول كل واحد أن يفسرها لفسرها على هواه وكما يتصور . لسنا هنا نظريين فحسب ولنا نكون نظريين تجريبيين أو مجردين أبداً لن سنقول كلامنا ولا بد أن تراعى في نفس الوقت التطبيق والممارسة ونصل من هذا الكلام ومن هذه الممارسة إلى نظرية . والنظرية ليست إلا دليلاً للعمل . وأنا قلت أن لدى دليلًا للعمل . أسير عليه إلى اليوم وهو المبادئ الستة التي أعلنها يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

٤ - كلمة السيد عمر كامل الوكيل

السيد رئيس الجمهورية . السادة أعضاء اللجنة . في أمسية الأحد ٢٦ من نوفمبر تم الاتفاق فيما بيننا أن ندرس موضوعين هامين هما : ماهية القوى الشعبية التي يجب أن ينتخب منها أعضاء المؤتمر ، والنقطة الثانية كيفية الوصول إلى اختيار أعضاء المؤتمر .

وغني عن البيان أنه كان من الواجب أن نركز الأنظار تركيزاً تاماً على هاتين النقطتين حتى نصل إلى نتيجة هامة فيما يخص هذين الموضوعين . وإنما الذي حدث أن البعض منا قد حوّم حول هاتين النقطتين دون أن يدخل مباشرة إليهما ، والبعض قد مسهما مساً ضئيلاً وألقى عليهما ، ضوءاً باهتاً ، وحتى من تكلم فيهما ، تكلم فيهما من ناحية تخصصه ، وبمعنى آخر تفرقنا وتشتتنا في المناقشات وأصبح الموضوع إلقاء محاضرات على مستوى يقرب من مستوى الجامعة . . .

ومع احترامي لكل الآراء التي ذكرت ولدسامة المادة التي قدمت بها هذه الموضوعات ، إلا أننا في الحقيقة نخشى أن يتشابه البقر علينا ، وأن تتوه الإبرة في كومة التبن ، وأن نضل الطريق في متاهات هذه المناقشات إذا تركناها بغير تنظيم . وليس معنى هذا أني أرى أن تحد المناقشات ، وإنما أرجو أن تنظم ، وأرجو أن يوافقني الزملاء على أن نبعث هذين الموضوعين على فرض أنه بحث علمي . وفي

البحوث العلمية تبدأ البحث في دائرة معلومة تضيق دائرة البحث تدريجياً حتى نصل إلى النتيجة المرجوة .

ولذلك أقترح ، بل أتمس من الزملاء أن يوافقوا على هذا الاقتراح .. أن نخطط أولاً وننظم ردوس الموضوعات ونناقش كل موضوع مناقشة طويلة حتى نخرج منها بتوصيات . وفي نهاية المرحلة يمكننا أن نضم هذه التوصيات : إلى بعضها لتكون هي النتيجة المرجوة .

ولا أستبد بطبيعة الحال بالرأى وإنما سأقترح ردوساً للموضوعات هي على سبيل المثال ، لا الحصر . فنلنا أن نكلم في ماهية الديمقراطية والاشتراكية لكي نخلص منهما ، أى لون من هذه الألوان يليق بنا ، وأى اتساع فيهما نتحرك فيه . ذلك لأن الديمقراطية ليست اقظة جديدة وكنا نعلم أننا عشنا يوماً ما في ديمقراطية زائفة وافدة من الغرب ، عشنا في هذه الديمقراطية بيلان وأحزاب وكانت نتيجة الديمقراطية كبت حرية الرأى ووأد المساواة ، ووضعنا جميعاً في وضع لا نرضيه ، وانقسمت الأمة بهذه الديمقراطية إلى طبقتين ، طبقة الأحزاب الحاكمة ، وطبقة المحكومين الذين قاربوا - في المدارك والقوى - المبيد .

كذلك سمنا يوماً ما ، أننا نمش في اشتراكية ، ومن أسف أن هذه الاشتراكية آلت إلى رأسمالية - كل هذا قبل الثورة - وهذه الرأسمالية اعتصرت خيرات هذا البلد الأمين ونحوأت إلى تقود في جيوب وخزائن المستعمرين والمستغنين ، واستعملت هذه المادة في شراء الذمم وفي كبت الحرية وفي الاتجاء بنا إلى هنا الاتجاء الذى كان من نتيجته أن قامت الثورة لتنشلنا من هذه الوعدة .

من ذلك يمكن أن نستخلص موضوعاً آخر . فطالما أن الشعب كان عبداً لقلة معلومة يمكن أن يضمهم إطار الرجعيين ، سواء كانوا إنطاعيين أو مستغنين أو رأسماليين أو مناققين ، وهؤلاء جميعاً سيأثم على وجوههم . فهل من الممكن أن نقول إن القوى العاملة للشعب هي تلك القوى التى كانت مستعبدة ... مزارعين أو عمالاً ، مملكين أو متعلمين ، جهلاء أو أميين . هذه هي الطبقة التى تكون كتلة الشعب تقريباً إذا انزعنا منها هؤلاء الرجعيين .

الموضوع الآخر الذى يجب أن يثار هو أنه إذا أمكننا تحديد القوى العاملة في هذا الشعب لا ستتبع هذا أن نعلم ما هي القوى الموقرة سواء كان هذا التمويق عن عمد أو عن جهل ، وكيف يمكن التمويق عن دفع عجلة البناء الثورى .

ثم نقطة ثالثة وهى الانتخابات وحدثت الانتخابات يجرنا أولا إلى القول بأننا نؤمن 'جميعا أن كل تنظيم من المنظمات يجب أن يخضع لانتخاب مباشر حر . هذا لا مناقشة فيه ، وإعنا موضوع الانتخابات موضوع أمره عجيب ، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يصف متاعب الانتخابات ولا ما حدث في الانتخابات إلا من يكون قد دخل هذه الانتخابات . ولذا ينطبق عليه قول الشاعر :

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يمانها

الانتخابات بوضعها الراهن وعدم وضع قبود عليها سواء من ناحية الناخبين أو المنتخبين . في الحقيقة لا تعطى إطلاقا نتيجة محمودة ، بل عادة تعطى صورة انقسام بين الناس ، وإنا ونحن نؤمن بضرورة إجراء انتخابات حرة ، يجب أن نتكلم فيما يأتى :

هل تتم الانتخابات موحدة في يوم واحد في الجمهورية كلها ، أو هل تتم في محافظة بعد محافظة حتى يمكن أن نجد من رؤساء اللجان من يمكن أن توكل إليه هذه المهمة في دقة وأمانة ، ثم هل سيسمح بحق الانتخاب للجميع بلا قيد ولا شرط ، أم سيحدد أمانس لا يدخلون الانتخابات لا ناخبين ولا منتخبين ، وهذه تجرنا إلى ما يأتى :

من هم الواجب عزلهم ، أو الواجب تحديد أمانس كنهم . أقول إنى أعتقد أن هذه المهمة يجب ألا توكل إلى هذه اللجنة بل هذا شأن الدولة . فالدولة التى طردت ملكا وأجلت مستعمرا وأمت قناة وهدمت إقطاعا ، أعتقد أنها كفيلة بأن تضع كلام من هؤلاء في موضعه والسلام عليكم ورحمة الله .

مناقشة

السيد خالد محمد خالد — لا أذكر أننى ترددت أمام كلمة أريد إلقاءها مثلا ترددت هذه اللحظة عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب ولم أتردد لأنى أهاب مناقشة

السيد الرئيس جمال عبد الناصر فأنا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأنا أدير في
كتبي مناقشة أمينة لثورتنا واقائد ثورتنا . إنما ترددت لأن السيد الرئيس عندما
مرض لوفت الرسول عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة ، ذكر أنه إنما يماود الحديث
في هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال .

قلت لنفسي حين بدالي أن من واجبي أن أعقب على كلمة السيد الرئيس ، ترى
هل أقدم لأعقب وأعطي راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة ؟ والهمني
الله الرشد سريعاً فقد أدركت أن الحق هو الحق لا ينبغي أن يصدني أي اعتبار عن
الجمهور به . هذا هو الأمر الأول . والأمر الثاني أنه لا شيء فيما أدم يستطعم أن يرد
كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة سوى أن تسمع حربة الكلمة في هذا المجتمع تجاهل
وتدوى لا تخاف ولا تخوف .

السيد الرئيس ذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام في فتح مكة قال : من
دخل المسجد الحرام فهو آمن ، لأن الإسلام كان قد انتصروا وتم نصره . في
الحقيقة أني عندما ذكرت هذه الواقعة في كلمتي في الجلسة الأولى كنت أحاول
أن أعطي رمز لا أكثر ولا أقل . كنت أحاول أن أقول ليس لنا في مجتمعنا
الجديد مسجد حرام ، هو البناء الاشتراكي العادل الذي قيمه . فنقل للناس جميعاً
هذا مسجدنا الحرام ، من دخله فهو آمن . ومن ثم لم أكن أجد في الحقيقة مبرراً
لأن أفيض في بيان الواقعة التاريخية الخاصة بهذا الشأن . الرسول عليه الصلاة
والسلام لم يقل ذلك وقد تم نصره بل قال ذلك وهو في اللحظات الأولى من النصر .
الرسول بعد فتح مكة ظل يخوض حروباً ومغازي مع أعداء الله وأعداء دعوته ،
ولكنه صلى الله عليه وسلم ، أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا ، فإن ثمة
أناساً كثيرين كانوا يناوئونه ظناً بأنه لم ينتصر ، كانوا يناوئونه خوفاً من
دهاء قريش وقوة قريش ، أما الآن وقد فتح مكة ودم قريشا في عقر دارها ، أما
الآن وقد هدم وحطم سلطانها ، فإن الكثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى
من بين الذين كانوا يمادون أو يضطرون إلى مساداته ، عندئذ فتح لهم قلبه الكبير
لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم ما تظنون أي فاعل بكم ، قالوا خيراً ، أخ كريم
وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء .

أما أعداء الدعوة — وأقصد بهم الدين لم يؤمنوا بالدعوة — الدين ظلوا على دينهم فقد اعترف بهم محمد أعضاء في مجتمعه ، وضمن لهم حقوقهم ٠٠٠٠ فأهل الكتاب الذين لم يجدوا رعاية لحرمااتهم ويقوا على دينهم ولم يدخلوا الإسلام ، ولم يؤمنوا بالإسلام ، أخذوا كل حقوقهم في المجتمع الإسلامي . هذا ما كنت أريد أن أقوله .

كنت وما أزال أريد أن أقول إننا — كما قال السيد الرئيس أكثر من مرة — كنا في ثورة سياسية ، والناس كانوا يتعاملون مع مصالحهم ومع علاقاتهم بالدولة والمجتمع وسط القوانين التي وضعتها الثورة ، هذه القوانين نفسها هي التي أتاحت للأسرة التي ذكرها السيد الرئيس بالأمس أن تمتلك ٣٠٠٠ فدان .

هذه القوانين نفسها هي التي أتاحت للذين اشتغلوا في التصدير والاستيراد ، حتى جاءت الساعة المباركة التي دعم الله فيها بناءنا السياسي وأخذنا نستقبل مسئولياتنا نحو بناء مجتمع اشتراكي . حسن هذا . . سيكون لهذا المجتمع دستور يحدد جوهره ويحدد شكله ، لا أقول النهائي . فالشكل دائماً في تطور ، ولكن شكله المثالي . عندئذ سنقول للناس هذا مجتمع جديد رضيه الشعب واختاره ، من يقاومه سنقاومه ، من يؤمن به سيكون له مالنا وعليه ما علينا .

أنا لم أقل غير هذا وما أزال أعتقد بأنني مؤمن وعادل ومنصف في كل ما أقول . صدقوني أيها السادة ليس من صالح أحد أبداً أن يسلح الشعب في فترة الانتقالية هذه ، بشعارات عنيفة أبداً . يجب أن نسلحه بطبيعته ، طبيعته الطيبة ، واليقظة والوفاء والحب . فلنسلحه بطبيعته هذه ، وهو شعب ذكي وقوي .

هذا ما أريد أن أقوله وسأظل أقوله ، وسأظل أنادي به لأنني أؤمن بشعبى ، ليس لي أية مصلحة ، لست غنياً ، ولست من أسرة ثرية ، لقد رأيت المحضر يدخل بيتنا وأنا طفل أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمنى أنا وإخوتى من اللبن لأننا كنا نطأ على الدوائر والتفائيش ولكن لأن أبى كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفائيش رأيت هذه الدوائر وهذه التفائيش تنزع أبى في منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه . أنهم بتحريض الفلاحين على إشعال النار في أقطان التفائيش . لست أنا الذى يمالء الرجعية أو يطلب الرحمة لها . لقد كنت مخطئاً حين طلبت الرحمة لمن نسميهم أعداء

الشعب ، أنا أطلب لهم العدل ، لأنه لا ينبغي أن يؤخذوا أبداً بحريّة لم يرتكبوها في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي القماوي . لنقم المجتمع الاشتراكي ولنؤخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكي .

هذا ما أريد أن أقوله ، وهذا ما أريد أن أبينه ، ولست أريد أن أطيل عليكم .. وشكراً .

السيد رئيس الجمهورية — بالنسبة لما ذكره الأخ خالد ، فإن حرية الكلمة موجودة . نحن لم نقيّد حرية الكلمة بل بالعكس قلت من أول يوم إن حرية الكلمة موجودة وأكرر الآن أنها موجودة ، وهي موجودة من أول يوم ، وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة وكنت تكتب في الأهرام وأنت الذي تركت الأهرام ولم يخرجك أحد منه ، ولم يمنعك أحد من أن تكتب بأي حال . أنا أقول إن حرية الكلمة موجودة ، وطوال السنوات العشر الماضية كانت موجودة ، كنت أود أن أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد إذا كان قال كلاماً أو كتب كلاماً ولم ينشر ، كل الكلام الذي كتبه نشر ، وكل الكتب التي ألفها نشرت وحرية الكلمة موجودة على أوسع مدى وعلى أوسع باب . وبالنسبة للخوف فليس هناك محل للخوف لأن العملية ليس فيها خوف . أعداؤنا يحاولون أن يبينوا أن لنا نظاماً يخيف ، والله ما أخفنا أحداً إلى الآن أبداً .

شتمتنا الرجعية شتمة لا أول لها ولا آخر وأنت سمعت طبعاً بنفسك الشتمة وما تردد من شتائم ، وأنا أعرف الذين شتموا كلهم ولم نعمل لهم شيئاً فالعملية ليست محاكمة .. العملية ليست مؤاخذه .. العملية ليست عدلاً .. العملية أننا لا نقف هنا لنقول إننا نطلب الرحمة ونطلب العدل لأننا لسنا في محاكمة .. إننا لانحاكم الشعب بأي حال .. نحن ننصف الشعب ونؤمن الشعب فإذا كنت الآن ذاهباً للقتال في معركة ، فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذي معي وبقاقل في هذه المعركة قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة ، فإذا لم تكن القيادات مؤمنة بهذه المعركة فإن كل المساكر الذين سآخذهم معي سيكونون منجّاهم لدم حسن اختياري لهذه القيادات . هذا ما قلته بالأمس بالنسبة للكلام الخاص بدمشق ، وأنا لم أقل إنني كررت هذا

الكلام لأن راديو دمشق ذكره ، بل قلت إنني كررته رغم أن راديو دمشق ذكره ،
يعني أنا لا يهمني .

أما أريد أن أقول شيئاً ، إن أعداءنا يحاولون أن يشككوا في كل كلام نقوله .
وبجوز أنك لا تسمع إذاعة دمشق ، ولكن أنا أقرأ ما تنذيه دمشق وإسرائيل
وصوت الأحرار ولندن وباريس ، وأقرأ كل الجرائد يومياً . وأرى كل كلمة ،
وأعتقد في قراءة نفسي أن هذا الكلام كله لا يعنينا أبداً من أن نتنقد أنفسنا ،
بوقت رغم هذا وانتقدت نفسي ، وانتقدت عملنا لأنني لست خائفاً ، لأنني مؤمن بالعمل
الذي أعمله ، ولأنني أعتبر أننا نعمل في رسالة . لأننا لسنا موظفين ، أنا لست موظفاً
كرئيس جمهورية .

في يونيو سنة ١٩٥٦ انتخبوني رئيس جمهورية لمدة ٦ سنوات ، وبعد شهر صدر
قرار تأميم قناة السويس ، وكان القرار فيه مغامرة ، ليست مغامرة برياسة الجمهورية
تقطع بل مغامرة بحياتي ، وكنت مقتنعاً بأنه لا بد أن نسير في هذا الطريق بدون
تردد ، فالعملية ليست عملية وظيفة أو رئاسة أو مصلحة — وتمبها والله أكثر من
براحتها — وهو تمب لا أول له ولا آخر . أقول حياة ولا أقول وظيفة الناس
الذين قاموا بثورة ٢٣ يولييه ، يقولون إنه حكم عليهم بالتؤبد وهامم جالسون هنا .

فالعملية عملية رسالة . . والعملية عملية تأمين لهذه الثورة الاجتماعية . . ولناية
ما نعمل هذا الدستور ، فأنا مسئول أن أوّمن هذه الثورة ، والشعب مسئول أيضاً
أن يؤمن هذه الثورة ولكن إذا انتكست هذه الثورة ، فأنا مسئول أيضاً عن
انتكاسها والشعب مسئول . . ولكن إذا انتكست بدون أن أوفر لها سبل الأمن
ولا أقول سبل الإرهاب . . ولا أقول سبل الخوف . . ولا أقول سبل الظلم . بل
أقول سبل الأمن . لو كنت أقول الظلم كنت تقدر ترد وتقول عدل ، لكنني
أقول الأمن ، وهذا ما أقصده من تأمين ثورة الشعب . . تأمين الثورة الاجتماعية .

الجماعة الذين دخلوا عليكم في بيتكم وضربوكم وجروكم بالليل موجودون .
والله إذا وجدوا الفرصة لدخلوا علينا في بيوتنا وضربونا أيضاً وجرونا بالليل ،
ولأن يتركونا .

أنا كنت أتكلم عن المدل ، فأنا مسئول عن المدل في هذا البلد . مسئول أمام الله . مسئول أمام الناس .. مسئول أمام نفسي ، لأنى مسئول عن كل ما يحدث ومسئول عن كل عملية تحصل باعتبارى رئيس جمهورية انتخبه هذا الشعب في فترات حرجة وفي مرحلة تطور كبيرة من مراحل حياته .

نحن لم نظلم .. حاكنا .. من هم الذين حاكناهم ؟ حاكنا الإخوان المسلمين تكلم إذن على المفتوح .. ولماذا ؟ هل حاكناهم اقتراء ؟ أم لأنه كان يوجد جيش مسلح يستخدم للانقضاض على هذا الشعب . ألم يحدث هذا في سنة ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالمدوان ؟ وهل تركناهم في السجون ؟ خرجوا من السجون وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهى مدة العقوبة ، وأكثرهم ممن كانوا في وظائف وفصلوا ، وضع لهم قانون خاص لكي يعودوا إلى وظائفهم . هذا هو المدل الذى كنا نتبعه ونسير عليه .

لم قل أبداً إن هذه فرصة ليقفوا في السجن ، أمامهم عشر سنوات أو ١٥ سنة فتتخلص منهم .

أما لا أريد أن أنخلص من أى شخص في هذا البلد . أريد أن أجمع كل أبناء هذا البلد وقد خرج منهم بعد سنتين وثلاث وأربع عدد كبير جد من الذين هدام الله وأرجو أن يهديهم الله .

وبالنسبة للمعتقلين الشيوعيين في الناحية الثانية ، نحن لسنا ضد الماركسية أبداً بأى حال من الأحوال ولا ضد اليسار : بل إننا ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية . وأى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن .

يوجد شيوعيون طلقاء ، وأنت تعرف ذلك ، وأنا أعرف ذلك ، وكل الناس يعرفون أنه يوجد ماركسيون خارج السجون . أنا أعرف ذلك ولكنهم لا يأخذون تعليمات من دول أجنبية .. فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا ، وقيادته موجودة في صوفيا ويأخذ تعليمات من بلغاريا ، كيف أقول عن هؤلاء الناس أنهم وطنيون ، وآمن لهم أن يتصدروا قيادة هذا الشعب ؟

قلت هذا الكلام ، وقلت إن هؤلاء عملاء ولا يمكن أن أترك لأملاء سبيلا

لكي يفرروا بالشعب . قلت ذلك مرة واثنين وثلاثاً ، وأقول هذا الكلام بمنتهى
الوضوح وبمنتهى الصراحة ، وقلته قبل ذلك ، ولم أخف منهم ولا ممن يحميمهم .
ولا من أى شخص يأتى اليوم ويقول أتركهم .

هل من العدل أن يوجد ناس أو يوجد حزب فى هذا البلد يأخذ أوامره من
الخارج ؟ هل أتركهم وأعمل أحزاباً فيأتيني حزب رجمى يأخذ أوامر من الاستعمار
ويأتيني حزب شيوعى يأخذ أوامر من الشيوعية وأجد الوطنيين هنا ضائعين ؟ . .
لو أن الشيوعيين استولوا على البلد ، يعملون دكتاتورية البروليتاريا ، يقضون على
أى عنصر وطنى . ألم يحصل هذا فى كل البلاد ؟ .

ولو أخذ الرجعيون السلطة ، فإنهم يقولون بالديمقراطية ، كما يفعلون اليوم
فى سوريا ، ويجرون انتخابات لتصنع الرجعية برلماناً ، ولكي يقضوا على كل عنصر
وطنى ، وتسقط الرجعية وتتحكم ، قلنا ذلك بصراحة ولم نخف ، وقلنا ذلك بوضوح
ولا يمكن اليوم ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية أن نترك لشخص يأخذ تعليمات من
الخارج ، أن ينفذ ليتولى القيادة ، ولا يمكن ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية أن نترك
للإقطاع ، متعاوناً مع الاستعمار ، أن يحطم هذه الثورة الاجتماعية ، وقد قلت اليوم
إننا حينما نحارب الاستعمار فلا بد أن نحاربه وهو فى أحضان الرجعية ، لأن الاستعمار
يخون اليوم وراء الرجعية .

وقلت بالأمس إن كل ما نريد أن نعله ، هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة
السياسية ، لا أن تعمل لهم محكمة عسكرية ، ولا تعمل لهم محكمة أمن عليا ، ولا أن
أوقع قرارات بشتقهم ولا بإعدامهم ، ولن آتى بهم إلى هنا لكي تحكمهم ، لأن
الموضوع ليس موضوع رحمة وعدل ، ولكن الموضوع هو حماية هذه الثورة الاجتماعية
وحماية هذه الثورة السياسية .

شعبنا طيب كما تقولون . . شعبنا رحيم كما تقولون ، نعم شعبنا رحيم ، فإذا
عملنا . . ؟ عملنا محكمة ثورة سنة ١٩٥٣ أو سنة ١٩٥٤ ، وأسدرت أحكاماً ، ونحن
من هذا الشعب ، أسدرنا عفواً عن هذه الأحكام . ألم يكن فؤاد سراج الدين محكوماً
عليه بخمسة عشر عاماً . لقد اخذ عفواً وخرج . ولم يكن قد مضى عليه أشهر . ألم يكن
إبراهيم عبد الهادى محكوماً عليه بالمؤبد ؟ لقد استعدانى إبراهيم عبد الهادى بنفسه

واستجوبني بعد حرب فلسطين ، ومكثت معه سبع ساعات وأنا واقف أمامه في رئاسة مجلس الوزراء المهاجرة لنا ، وأخذ يسألني ويشدد في السؤال ويكرر ، والبوليس السياسي موجود ، وكنت صاعقا في الجيش ، فهل انتقمت منه بعد ذلك ؟ لم أنتقم . كان محكوماً عليه بالإعدام . وفي مجلس الثورة - وأعضاؤه موجودون هنا - كنت أدافع عنه لكي أرفع عنه حكم الإعدام ، ولكي أعدل حكم الإعدام إلى المؤبد . قال شعب رحيم . ونحن من هذا الشعب . ونحن لم نأت من كاليفورنيا ، وأنا من بني صر ، من هنا من هذا البلد .

وأقصد بهذا الكلام أننا عندما نتكلم عن هذه العملية ، أن العملية ليست محكمة ولا محاكمة ولا مؤاخذه ولا شعارات عالية طنانة . أبداً . . أنا قلت بالأمس بالقات إن العملية ليست شعارات حتى الاشتراكية .

ولكن لا بد لنا أن نضع أساساً لأننا لا نستطيع أن نترك الأهور بلا مسميات ، ولكن الأمر هو حماية هذه الثورة ، حماية هذه الثورة من أعدائها . . فمن هم أعداؤها ؟ هذا موضوع تقديري : هل نستطيع أن نقول إن الثورة لا أعداء لها . هل يستطيع أحد موجود في هذه الترفة أن يقول إن هذه الثورة الاجتماعية ليس لها أعداء ؟ قطعاً هناك أعداء . الأمر تقديري . هل تقصد أنت بكلامك إجمالاً الإخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الإقطاعيين ؟ هل تقصد أنه لا يوجد بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أنصور ذلك .

لقد قلت في كتابك إنك تشرب السيجارة وتأخذ نفساً والبدرأوى عاشور يأخذ نفساً منك . قلت هذا في كتابك (من هنا نبداً)

السيد خالد محمد خالد — قات ذلك نقلاً عن الأستاذ إحسان عبد القدوس .

السيد رئيس الجمهورية — قلت ذلك نقلاً عن إحسان ، وأنت كتبها وأنت قرأتها ، وأنا قلتها . ولكن الحقيقة أن هذا الكلام حق فلا .

واليوم أنت تأخذ « نفساً » وهو يأخذ « ربع نفس » أو أنت تأخذ « نفساً » وهو لا يأخذ ، وربما يريد هو أيضاً أن يأخذ منك « نفسين » من السيجارة .

الحقيقة أن ما حدث في سوريا أعطانا درساً وأعطانا عبرة . كفا نقول إن المجتمع كله يجمعه الاتحاد القوي في إطار من الوحدة الوطنية . مأمون الكزبري دخل الاتحاد القوي . والله حصلت مناقشات في مجلس الوزراء من أجل شطب مأمون الكزبري أيضاً . والذين حضروا هذه المناقشات موجودون هنا ، لقد لاحظت قبل الانتخابات أن ١١ ألفاً أو ١٢ ألفاً سيدخلون انتخابات الاتحاد القومي في سوريا وفي مصر سيدخل ١٠٠ ألف .

وكان رأيي ألا أشطب أحداً ، وألا استبعد أحداً لأنني لا أعرف من أشطب من المائة ألف لأن الشطب سيكون بقاء على كلام الداخلية والبوليس ، وستأتيني تقارير على أساسها سأشطب ، هل يعرف أحد ما هو الصحيح وما هو الخط ، وما هو الكندي . قلت إنني أقترح ألا نشطب أحداً وأن يدخل المرشحون الانتخابات ، حصل اعتراض في هذا القوم قال أناس إنه لا بد من الشطب وقال آخرون ... مثلاً عبد الحميد السراج كان رأيه أنه لا بد من شطب مأمون الكزبري وأربعة آخرين معه لا أذكر أسماءهم . وقلت له في ذلك الاجتماع هل سيقصر الأمر على هؤلاء الخمسة إن العملية التي سنقتصر على شطب خمسة بنتفي معها المعنى كله . فقال والله إن شطب هؤلاء الخمسة سيؤدي إلى معنى أننا ضد الرجعية . وإن هذا الخط ليس خطنا فأنا قلت إن المسألة لا تستحق والأحسن تركها بلا شطب وكان هناك أناس يؤيدونه في فكرة الشطب ، ثم انتصرت فكرة عدم الشطب ولم نشطب .

لقد تذكرت هذه الحكاية بعد الحركة الانفصالية في سوريا ، ثم دخل مأمون الكزبري ونجح في دمشق وأصبح في لجنة دمشق وأصبح في لجنة توحيد القوانين ويأتي هنا في الرئاسة والحكومة المركزية ويعمل ، ودخل الرجعيون كلهم في كل اللجان ، كل واحد دخل في لجنة لأن لديهم قدرة . وتأمرنا .. تأمر مأمون الكزبري وتأمر مع الملك حسين في الوقت الذي كان يأتي فيه هنا ، وكان موجوداً في مؤتمر المحامين العرب من سنة أشهر . والذين رأوه ورأوا كيف كان يتكلم . كنت أذهب إلى دمشق وأراه ، وأجد أنه في منتهى الإيمان بالوحدة والاشتراكية .. ولا يوجد أفضل منها إنما بالكلام .. هذا ما رأيته .. حينما وجدوا الفرصة لينقضوا ، ليسابروا

الشعب مكاسبه انقضوا . الرحمة بالشعب قبل أن نرحم هؤلاء .. والمدل للشعب قبل الرحمة بهؤلاء .

كم عدد الذين ماتوا في سوريا ؟ لقد قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص دفنوا دون إرسالهم لأهلهم ، وبعد دفنهم أرسلوا لكل عائلة مائتي جنيه ، مائتان من الجنيهات سعر البنى آدم في شرع الاقطاع والرأسمالية المستغلة ، مائتان من الجنيهات فقط سعر الواحد منهم لا يزيد عن مائتي وخمسين جنيتها هذا ما حدث ثم رأينا أن مكاسب العمال ومكاسب الشعب في القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستغلال والقضاء على سيطرة رأس المال . دكتاتورية رأس المال والرأسمالية المستغلة هددت ، فقد وقع الكزبري قراراً بإلغاء قرارات التأميم . الجيش السوري جيش وطني شر بذلك ، فوقف ضد هذا ، واليوم ماذا يعملون ؟ برلمان وسيأتي برلمان رجعي . يعملون دستوراً ، سيأتون بدستور رجعي ، فإدام البرلمان رجعياً فسيمدون دستوراً رجعياً . بهذا البرلمان الرجعي . إذا وجدوا الفرصة لأن يلغوا مكاسب الشعب فلن يترددوا ، وهذا هو المخطط في دمشق .

نأخذ من هذا عظة وعبرة ، ثم نأخذ من رد الفعل الذي حصل هنا عظة وعبرة الناس الذين عفونا عنهم ، الناس الذين أخلىنا سبيلهم الناس الذين كانوا يأخذون نفساً من كل سيجارة نشربها لم نقتل بهم شيئاً ، استمروا عشر سنوات يشتمون ، والتربصون ، والتصلون بالدوائر الأجنبية ، والترددون على السفارات الخ الخ وكما نخلين سبيلهم

وبعد الذي حدث في سوريا انتعشت آمالهم أنا قلت إن هناك عائلتين ، قلت أنت أن عائلتين لا نخيفنا — لا نخيفنا أبداً عائلتان ، وكان من السهل جداً من أول يوم اعتقالهم ، فلم نعتقلهم من أول يوم في الثورة ، في العشر السنوات لم نقتل البدرأوى وسراج الدين ، رغم ماعملوه — سراج الدين حوكم أمام محكمة الثورة ، وأخذ خمس عشرة سنة سجننا ، أعطيناها عفواً خاصاً .

الباقون ممن حوكموا وأخذوا سجننا أفرج عنهم جميعاً — هل هذه الرحمة قوبلت بما يستحق من رحمة بهذا البلد ؟ بعد الذي حدث في سوريا كل هؤلاء عادوا ثانية .

فأول ما قيل أن مائتي ضابط قدموا إنذاراً إلى جمال عبد الناصر ، كل واحد شمر عن ساعديه ، واستعد لاستلام التهمة . الشعب بالنسبة لهم غنيمة . وهو بالنسبة لنا نحن ، وبالنسبة لي ، ليسوا بغنيمة أبداً عندما اعقلناهم . لما أحسوا أن الإنجليز أو الأمريكان أو الاستعمار سيتدخل في هذا البلد ، وينتهي هذا النظام ، سيكونون هم النظام الذي يأتي بعده فلم تقل مع ذلك شيئاً ، وكان من الممكن أن نعمل لهم محاكم ومحاكم ثورة ونحاكمهم ، ومعروف أن الثورة الفرنسية ، قالت الشعب وأعداء الشعب وحاكت ، والثورة الشيوعية قالت الشعب وأعداء الشعب ، وحاكت .

كم مات هنا ، وكم مات هنا ، كم مليون مات في الثورة الشيوعية وكم مات في الثورة الفرنسية ، حمامات الدم التي لا أول لها ولا آخر ، أظن أنه لا توجد ثورة في الدنيا ، قامت تربت على أكتاف الناس وكانت رحيمة بهم .

أنا أقول ليس من صالح أحد أبداً أننا لا نؤمن الثورة ، لا من صالح هذا الشعب ولا من صالح أبنائه ، ولا من صالح الأجيال القادمة ، وواجب علينا أن نؤمن هذه الثورة الاجتماعية من أعدائها الطبيعيين ، والثورة الاجتماعية هي للشعب كله .

في هذا الموضوع من نحاسه . لن ننصب له المشاق ، ولا أريد أبداً أن أجعلها « دراما » ، فلن تكون دراما « أبداً . فالمعملية عملية تأمين حتى تستطيع الثورة أن تصل سلامة . وأنا قلت أمس إنه يمكن بعد ستة شهور أن نسأل ثانية ، ما هو الوضع ؟ وبعد ستة شهور أخرى من الممكن أن نسأل ما هو الوضع ؟ فلو جاء أناس ومملوا دستوراً رجعياً فلن أتركهم ، سأقوم بثورة ثانية عليهم .

فلو جاء أحد ، وعمل دستوراً رجعياً . أعني أنه لو فرض أن أيننا نحن بأناس ليضموا دستوراً وقالوا فيه الإقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدة « الكاكي » وأعمل ثورة عليهم من أول وجديد .

فهما تسكفنا فلا عودة إلى الوراء بأي حال من الأحوال .

زريد الشعب ، فليست أنا وحدي الذي أعمل ، وليست أنا الذي يحى . كفى لقد ظلمنا عشر سنين نسير ليل نهار . زريد الشعب الآن أن يخرج وأن يحبس . زريد

الشعب أن يحمل السلاح ، وأن يحمل عبء ومسئولية الدفاع عن ثورته ، نريد كل واحد أن يحمي هذه الثورة بدمه . سنعمل مقاومات شعبية ، وسنعمل حرساً وطنياً ، وسنتوسع فيه في الفلاحين وفي المصانع . الشعب كله سنعينه حتى يحمي هذه الثورة ، ولن تكون مسئولية حماية هذه الثورة على جمال عبد الناصر وحده ، وبعد ذلك يا أخ خالد سنعيد النظر . كل الذي أرجوه ألا نعمل الأمور « دراما » — الحرية مكفولة ١٠٠٪ .

وأى كلام تريد أن تقولته تقدر أن تقولته . أنت كتبت كلاماً قالوا عليه إنه شيوعي ، وقرأوه لي في الجمهورية أنا قلت لهم أنشروه وكان ذلك عام ١٩٥٤ ، وقد رأيت الكلام قبل أن ينشر الذي كنت تقول فيه يا أيها الرفاق إلى آخر المقالة الطويلة التي كانت في صفحة ٣ . حرية الكلمة موجودة — قالوا أليس هذا أنجاساً شيوعياً قتلتم لهم لا أظن ، واحد يبر عن نفسه . قالوا لي رجع ثانية لتصوف — قلت لهم لا أظن لأنه هو انفعال نفسي ، وكتبك كلها قرأتها ، فكتاب الديمقراطية وكيف كان ممنوعاً نشره — ولكي لا تهرثوا في البحر ممنوعه ، فأنا قلت لهم أنشروه وقرأتهما .

كان هناك أناس لهم مآخذ عليها ولكني قلت لهم لازم تنشر . ليس هناك كلمة ممنوعة ، وأنا منعت كتاباً واحداً وهو كتاب الحادي كان ينكر وجود الله ، هذا هو الكتاب الوحيد الذي طلبت من حاتم أن يمنع نشره لا كتابك أنت .

حرية الكلمة موجودة ، وأعداؤنا يقولون إن حرية الكلمة غير موجودة ويشتمون علينا بهذا ، وأنا أخاف أن تصدقهم من كثرة ترديدهم لهذا الكلام ، ليس هناك خوف ، لم نعمل شيئاً ضد أحد بل بالعكس من حكم عليهم خرجوا . واجبتنا الأساسى أن كل واحد فينا يحمي هذه الثورة ، نحميها وفي قلوبنا رحمة ، لانحميها ونحن مجردون من الرحمة والسلام .

السيد خالد محمد خالد : في الحقيقة إننى لا أنكر أبداً إننى نعمت بحرية الكلمة في عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية .

فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين وأخرجت في ظل الثورة خمسة عشر كتاباً .

وأنا أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس ، فعندما نشر دستور سنة ١٩٥٦ ، كتبت مقالا أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور ، كما عارضت بصفة خاصة الاتحاد القومى ، وذهبت يومئذ أحمل هذا المقال إلى السيد/أنور السادات وكان آن ذاك رئيساً لجريدة الجمهورية أو مديراً لدارها ، وقالت له لقد جئت بك بهذا المقال لتقرأه ، فإذا وافقت عليه ينشر ، وإذا رأيت أن يحذف منه شيء عدت به إلى بيتى . وتلاه السيد/أنور السادات ثم قال لى ، أقسم لك بالله ، لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف أضعاف ما فيه لنشرته وأنا مبتهج متلهل .

ثم أخبرنى بعد ذلك صديق الشيخ أحمد حسن الباقورى أن هذا المقال لم ينشر إلا بعد أن تلاه السيد الرئيس وأمر بالآلا يحذف منه حرف واحد .

ثم صدر بعد ذلك كتابى « لى لا تبحرثوا فى البحر » الذى تفضل وأشار إليه السيد الرئيس ، لقد ظل مصادراً خمة وعشرين يوما فى المطبعة وأنا حائر فى سبيل الإفراج عنه . وأخيراً هدانى الله ، ولم أكن قد تشرفت بمقابلة السيد الرئيس بعد فأرسلت إليه برقية من سطرين فاصرت سوى بضع ساعات ، عدت بعدها إلى بيتى وإذا بى أجده السيد عبد القادر حاتم والمرحوم السيد موفق الجوى قد قلبا ظهر الأرض كما يقولون بحثنا عنى وعلمت منهما أن السيد الرئيس أمر ألا يرجأ نشر هذا الكتاب لحظة واحدة .

وأنا أقسم بالله غير حاث ، أن نصف شجاعى إن لم تكن أكثر إنما استمددتها فى التعبير عن رأيى طوال هذه السنوات العشر من حسن ظنى بك وحسن فهمى لك .

ولقد قلت هذا فى إحدى لجان المؤتمر القومى ، هنا من كان معنا فى تلك اللجنة ، يذكر أنه عندما تقدمت باقتراح رآه إخوانى خطيرا فقالوا لى . بعد انتهاء اللجنة « إننا خائفون عليك » قلت : أنا لست أكثر منكم شجاعة ، بل لعلنى أكثر منكم جبنا ، ولكننى فقط أكثر منكم فهمنا لجمال عبد الناصر قلت لهم ويشهد على ذلك الكثير ومنهم السيد/يوسف السباعى ، قلت : إن هذا الرجل « لا يحقت النقد ولكنه يحقت الحقد » أنا يا سيادة الرئيس أعرفك تماما وإذا كنت

أرجو لك مزيداً من الكمال كما فلتأني أراك أهلاً لهذا الكمال الذي أرجوه ، وأقسم مرة أخرى أنني إنسان عادي ومع ذلك فإني أعتر بكلمتي .

أقسم لو أنني لا أراك أهلاً لهذا الكمال الذي أرجوه لك ما وجهت إليك كلمة نقد واحدة . إنني أحبك واحترمك ، ولعلك بإسيادة الرئيس تذكر ، حينما اسعدتني ودعوتني إلى بيتك ومكثنا معاً في نقاش ساعتين أو أكثر ، قلت إنك وإخوانك حررتم جمهور آبائنا ، وأنا بصفة خاصة ك مواطن أتمنى أن تظل تحكمني عشرين سنة أو أكثر ، ولكن الحكم الديمقراطي الذي أؤمن به وأرجوه .

تذكر هذا بإسيادة الرئيس ، ولقد كتبت وأنا أعلم أنك تتحرى العدل ولم أقصد بهذا العدل إلا العدل السياسي .

وأعرف لك في هذا مواقف جلييلة كماكم نزيه عادل . ولكن الشيء الذي يحزني في كبدي ونفسي ، أن خصومك وخصومنا لا يجدون ما يقولونه سوى حجة واحدة ، هي قولهم أين البرلمان ؟ أين الدستور ؟ أين المعارضة ؟

إنني أريد أن نجيبهم على هذه الحجة وزيد أن تستكمل في ظل رعايتك كالتنا السياسي الذي تنجه أنت بنا إليه ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقك . وإني مدين لك بالكثير . والله يوفق ويزيدك من فضله ويزيدنا معك والسلام عليكم .

السيد رئيس الجمهورية — بالنسبة للديمقراطية قلت في أول المناقشة إننا نود أن نفتتح موضوع الديمقراطية ، هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية النربية ، هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية المجردة ، وهل المقصود بالديمقراطية أننا نعمل أحزاباً ، وعندما وضمت هذه الأسئلة وضعتها لحضراتكم ، وقلت في كلامي إنني في يوم من الأيام فكرت في إقامة حزبين ، حزب يحكم وحزب يمارض ، ولو أردت أن أعمل الآن حزبين بدلاً من اتحاد قومي لأمكن أن أعمل حزبا يحكم وحزبا يمارض ، ولكن في أي إطار ؟

وفي أي نظام اجتماعي ؟ إنني أعتبر أننا في ثورة ، ثورة اجتماعية ، لكي توجد الديمقراطية النربية وجدت الأحزاب وجد نظام الإقطاع . والواقع أنه لم تكن هناك

أحزاب ولا ديمقراطية بمعناها الغربي ، ثم وجدت الرأسمالية ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب الديمقراطية بمعناها الغربي أيضاً . لمصلحة من هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية ؟ الدولة لمن في الدول الغربية ؟ الدولة لمن في الدول الرأسمالية ؟ الدولة لرأس المال الدولة التي يسمونها دولة ديمقراطية سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك فهي عبارة عن دكتاتورية رأس المال . هل زيد عمل اشتراكية مثل اشتراكية دي موليه ونقول إننا مثل الديمقراطية الاشتراكية ونبقى أصلاً في ذيل الاستثمار أو ذيل الاستثمار أو ذيل للرجعية ؟ ليست هذه أبداً الاشتراكية التي زيدها . أنا لا أريد أبداً أن تختلط الأمور في عقولنا أو تصورنا بالنسبة للديمقراطية ، الديمقراطية ، كل الديمقراطية لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية . قلت هذا بمعنى الكلمة . قلت هذا بالتفصيل في كلتي . هل أقول الآن إنني أريد ديمقراطية وأعمل ثلاثة أحزاب كما قلت وكما كانت الرجعية تأخذ نفوذها من الإنجليز ؟

الأردن فيها برلمان وفيها ديمقراطية ، هل تعجبنا الديمقراطية التي في الأردن ؟ يوجد برلمان ويوجد دستور وتوجد ديمقراطية أحزاب ، هل المسألة شكل ومسألة منظر ؟ كان عندنا برلمان وكان عندنا دستور وكانت عندنا أحزاب ، فما الذي صرنا إليه في سنة ١٩٥٢ ؟ وكيف كانت تحكم البلاد ؟ كانت هناك طبقات هل كان هناك إقطاع أم لا ؟ كان هناك إقطاع ، وكان هناك استغلال ومستغلون هل كان هناك الياس أندراوس أم لم يكن هناك الياس أندراوس ؟ كانت الوزارة تسقط مقابل ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وعبود أسقط وزارة ، وكلنا نفرف هذا الكلام في عهد الديمقراطية ، وتحت هذه القبة ، وفي عهد الدستور ، هل هذا هو المطلوب ؟ . . . منظر . . . أنا أعتبر أننا إذا اتجهنا للنظر نكون فرطنا في حق بلدنا ، بالنسبة لي يمكن يكون هذا الأمر أسهل شيء لأنني سابقاً للرئيس الجمهورية إذا كانت العملية رئاسة جمهورية ، لكن يكون معنى هذا أنني تركت البلد بدون أن أحقق الثورة الاجتماعية .

أشار أحد الأعضاء هنا في أول يوم لاجتماع هذه اللجنة إلى الثورة التركية — وقد قرأت ثورة مصطفى كمال بالتفصيل — فقال إنه يوم مات مصطفى كمال ضاعت

الثورة التركية ، من قال هذا أعلن أنه السيد الشرباصي أو السيد الفزالي وأعتقد أنه السيد الفزالي . . . لماذا ماتت ثورة مصطفى كمال مع أنها كانت ثورة سياسية حارب فيها الإنجليز وحارب فيها الاحتلال وحرر تركيا ونجح وكان حكمه قوياً . بعد ذلك عمل الحزبين الذين بقيا بعد مماته ، قام بعمل الحزبين ليقول إنها ديمقراطية ويتخلص من الانتقاد وأتى يا نيترو ووضعه في حزب وأتى بآخر ووضعه في حزب ثان ، وسارت التجربة وإذا به يجد أن البلد بها انقسام فماد وعمل حزبا واحداً وهو حزب الشعب ، لكنه لم يحول ثورته السياسية إلى ثورة اجتماعية فضاعت ثورته يوم وفاته لأنه كان هناك إقطاع وسيطرة وتحكم . فأملنا وسبيلنا الوحيد هو ثورتنا الاجتماعية ، وإذابة الفوارق بين الطبقات وإذا سرنا اليوم على أساس الديمقراطية الغربية لازم أعمل حزبا للرأسماليين وحزبا للشيوعيين . ولست أنا الذي سأعمل ولكن الرجعيين هم الذين سيتجهون ويمملون الحزب كما تجمعوا مع بعضهم في سوريا وعملوا قاعة اليوم .

والشيوعيون لم يلحقوا بالقطار ولم تعمل لهم قاعة في سوريا ولو كانوا وصلوا قبل قيام القطار كانوا عملوا قاعة ، حزب للرجعيين ، وحزب للشيوعيين ، والشعب يضيع في الوسط إما أن يعمل حساب للرجعية ويسير معها أو لحساب الشيوعية ويسير معها ورأيي في الشيوعيين قلته اليوم وقلته قبل اليوم وهو أن أي واحد يتلقى تعليمات من الخارج اعتبره غير أمين على بلده . وأنا متأكد بكل أسف أنهم يأخذون تعليمات من الخارج ، الرجعيون مصالحهم مرتبطة بمصالح الاستعمار وبضيع الشعب لأننا نريد أن تقلد الغرب ونقول إن عندنا ديمقراطية ، هل ترك الشعب لتضيع كل مكاسبه وتضيع الثورة الاجتماعية ، نفرض أننا سرنا في هذا الطريق وجاء الرجعيون وأخذوا بأغلبية وعملوا برلمانا كما سيحدث غداً في سوريا تضيع الثورة الاجتماعية . وإذا أردنا أن نحدد معنى الديمقراطية فلا بد أن نكون على بينة ، لمن نعمل ؟ هل الديمقراطية للرجعيين ليستعيدوا حكم هذا البلد ويخضعوها للاقطاع ويخضعوها مرة أخرى لكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية .

نحن في ثورة على هذا النظام ، نحن في ثورة ضد الإقطاع ، وضد الرجعيين وضد الاستغلال ، وضد النظام الطبقي الذي كان موجوداً في بلدنا ، وزيد أن نذيب الفوارق بين الطبقات .

يوم أن نذيب الفوارق بين الطبقات ويوم أن تتساوى الناس يكون هذا هو الوضع الصحيح . إذا أقننا اليوم أحزابا فإننا سنقيم أحزابا على أساس مصالح اجتماعية ، ما هو الداعي لإقامة أحزاب ؟ الداعي لإقامة أحزاب أن تقوم الأحزاب على أساس من المصالح الاجتماعية . الطبقة الاقطاعية يكون لها حزب والرأسمالية يكون لها حزب ، والطبقة العاملة يكون لها حزب ، ثم لا ننسى أننا مسرح للحرب الباردة للمسكرين الذين لا يحاربون في روسيا ولا في أمريكا بل يحاربون هنا ويحاربون في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا . نحن ميدان هذه الحرب نفقح الراديو تسمع الدعايات الموجهة ضدنا . راديو عمان صوت الملك حسين ماذا يعمل الملك حسين وصوت الملك حسين . عمان صوت الاستعمار ، الملك حسين يقبض ويتكلم ، الرجعية في الأمام والاستعمار من ورائها يمولها ويدفعها . الملك سعود يعطى فتوى ضد الاشتراكية .. لصالح من يعطى الملك سعود هذه الفتوى ؟ لصالح الاستعمار هذا أمر واضح ...

عندما يقول الاشتراكية ضد الإسلام .

الجرائد التي تصدر في بيروت وتهاجم يوميا وتقول ضاع جمال عبد الناصر وضاعت ثورته إلى آخر هذا الكلام هل تعتقد أن هذه الجرائد تكسب لأنها لازم تخسر وهناك من يدفع .

نحن مسرح الحرب الباردة لنكون ضمن مناطق النفوذ . هل نترك هذه الحرب الباردة لتنفيذ إلى بلدنا . ولنكون مسرحاً واسماً لها لكي نقول إننا عملنا ديمقراطية إنى أقول لا ديمقراطية لأعداء الشعب الذين هم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار .

أى شخص يتصل بدولة أجنبية يأخذ تعليمات منها وأنا فى هذا قد أخطئ فى حكمى على شخص ما ولكنى إذا أخطأت فى حكمى أستطيع أن أصححه بعد ذلك وقد يكون هذا الخطأ له مبرر وهو أنى أريد أن أحمى هذا الشعب .

المعارضة ، الدستور ، سوف نعمل دستوراً ، وسوف نعمل برلماناً ، والبرلمانات باستمرار كانت فيها معارضة ، وآراؤنا التي قيلت هناك فيها آراء كثيرة معارضة نحن لانمنع المعارضة لكننى لا أقول إنى أعمل معارضة لتأتى هذه المعارضة وتنظم

وتكون معارضة رجعية وتتفق مع الدول الاستعمارية لأجل إسقاط هذا الحكم وتقول هي الحكم ، وتعمل لجر بلادنا إلى داخل نفوذ المعسكر الاستعماري ، أو ليأتي الشيوعيون الذين في الحزب الشيوعي المصري . والمتصلون والذين يأخذون تعليماتهم من صوفيا ورياستهم موجودة في صوفيا ، وكانوا قبل ذلك يأخذون تعليماتهم من روما وقبلها كانوا يأخذون هذه التعليمات من فرنسا ، وأيام الحرب كانوا يأخذون تعليماتهم من إنجلترا ، وأنا أعرف كثيراً منهم وهذا كلام صريح وواضح ومعروف وطالما أن شخصاً يأخذ تعليماته من الخارج لا يمكن أن يعتبر وطنياً بأي حال من الأحوال .

إذا كان هناك أناس ماركسيون لا يأخذون تعليمات من الخارج فلا يمكن أن تتخذ ضدهم إجراءات بل تتركهم لأنهم لا يمثلون هنا عنصر الحياة .

نحن نقول إن اشتراكيتنا ليست هي الشيوعية ومع ذلك ترك كثيراً من الشيوعيين والنشيين والماركسيين وهم كثيرون وكل واحد منهم يتكلم كيف يشاء ، وكل منهم يبدى رأيه ولا خطر منه طالما أنه لا يأخذ أوامراً من الخارج أو من دولة أجنبية .

البرلمان ، المستور ، سيوضع الدستور سيأتي البرلمان . المعارضة ، إذا أردت معارضة منظمة لا بد أن تمثل مصلحة وإلا ستكون معارضة تمثل مصلحة الاقطاع ورأس المال وأرى أن مثل هذه المعارضة لا نستطيع أن نسمح بها الآن في فترة ثورتنا الاجتماعية أقول إنى سأذيب الفوارق بين الطبقات فكيف آتى بشخص يقف أمامي ويقول لي ، لا . إن بيني وبينك حرباً لأنى أعلن ثورة اجتماعية تفرض عليه فرضاً . أيمكن ذلك بالتراضي ، والله لن يرضى بأي حال من الأحوال . أقول له من فضلك تنازل عن أرضك . . يقول لي متأسف ولا يرضى . . . أقول له من فضلك نوزع أرضك على الفلاحين يقول لي متأسف .

هل من الممكن أن أقول لك من فضلك أعطني النقود التي في جيبتك ؟ هل ترضى ؟ لا أحد يرضى بذلك أبداً ، وطالما أنه لا يرضى أحد بعمل ذلك ، فلا بد من ثورة اجتماعية وهذه هي المرحلة التي نسير فيها إذا سمحت في هذه الثورة الاجتماعية للرجعية والرأسمالية أن تأتيا ليمارضا ليكون هناك مظهر للديمقراطية أكون مقصراً في حق هذه الثورة .

سيوضع الدستور وسيعمل البرلمان ، أما المارضة فلكل واحد من أبناء هذه الأمة الحق في أن يمارض ويقول ما يريد ، ولكن في إطار أهداف الشعب . له أن يقول إن جمال عبد الناصر أخطأ أو أنور السادات أخطأ ولكن ليس له أن يقول ارجعوا الاقطاع .

الذي يقول ارجعوا الاقطاع أنا لا أعتبره معارضا بل أعتبره خائنا لأهداف هذه الثورة الاجتماعية .

السيد فوزى شاش : إخواني ، منذ أن قامت هذه الثورة كان أمامها هدف واضح هذا الهدف أعلنته الثورة واعفقت ، وكان ممكنا لكل فرد منا أن يتحقق منه ، وهو أنها قامت على واقع محدود ، هو أن هذا الشعب كان في أغليته المظلمة مغلوبا على أمره ، وواقعا تحت سيطرة باغية ملاغية عليه . كانت هناك أغلبية ساحقة تباع حوالى ٧٠ أو ٨٠ ٪ منه ، هذه الأغلبية الساحقة لا مناص من أن تقوم الثورة بواجبها نحوها وأن تعينها حتى تصل إلى الحد أو المستوى الأدنى الذى يجب أن تكون عليه هذه الأغلبية التى تمثل الشعب أو أغليته الساحقة . هذا هو الهدف فى بساطته ووضوحه . وهو أن الثورة قامت لتصل بأغلبية الشعب إلى المستوى الإنسانى الأدنى الكريم .

وإني أعتبر أن هذا الهدف تركز فيه كل العوامل أو كل التفاصيل التى يجب أن تنقيد بها فى سير الثورة وخطواتها التالية ، بمعنى أن الثورة منذ قامت وحددت من هو الشعب كان هذا التحديد واضحا وصريحا . الشعب هو الأغلبية الساحقة التى يجب أن ترتفع بها إلى المستوى الإنسانى الذى لا يمكن ، ولا يقبل مفلا ألا تصل إليه فى هذا العصر .

الديمقراطية اشتقت من هذا المعنى ، والاشتراكية كلمة تعبر عن حقيقة وهى الحقيقة التى تقصدها الثورة والتى تقصدها جميعا والتى داعبت آمالنا وأحلامنا منذ كنا أطفالا . هذه الحقيقة قد تبلورت فى أن هذه الأغلبية الساحقة تأخذ نصيبها وحقها فى حياة حرة كريهة . الديمقراطية لا بد وأن تقرر بهذه النتيجة . والاشتراكية هى

تحقيق هذه النتيجة . لن ندخل في تفاصيل أو مقارنة بين اشتراكية الغرب أو الشرق ، ولكن عندنا أهداف أو نقط ارتكاز . فلينا أن نرى هل وصلنا إلى هدفنا أو أننا في طريقنا إليه أم لا ؟ إن هدفنا هو أن نحرر هذه الأغلبية الساحقة لتصل إلى المستوى الأدنى الكريم .

كيف نمارس أغلبية الشعب الحرة ، والكرامة ، والمزة ، وتحصل على لقمة العيش ، وتعب عن رأيها إذا كانت محرومة من كل القومات ؟ الأقلية ١٥ و ١٧ ٪ نسبة متعلمة وقادرة ، والأغلبية الساحقة لا تتمتع بشيء .

من هنا نعرف النقط الأساسية التي نراجع أنفسنا فيها بعد كل خطوة . هل هذا التصور صحيح أو فيه انحراف ؟ لا بد وأن نحدد كل عملية ونقيس عليها .

والقصود من هذا كله أن نصل بالشعب إلى مستوى مرتفع . ويجب أن يشاطرنا الشعب ويتفاعل معنا في ذلك . ولكن إذا كان الشعب محروما وفاقد لكل العناصر الأساسية التي تمكنه من هذا فلا يمكن أن نجد منه التجاوب أو التفاعل المطلوبين ، أى تأييد الشعب . لا أفرح عندما أرى الشعب يصفق مالم يكن هذا التصفيق نتيجة وعي وإيمان بأن هذه الثورة إنما هي جزء من تاريخه ، هي حياته ، هي كل ما يوجد من قيم عليا وقيم إنسانية كريمة . لا بد وأن يدرك كل فرد هذا ؛ وأن يشعر أن وجوده وكرامته متوقفة على هذه الثورة ونجاحها في كل خطوة من هذه الخطوات . يجب ألا أفرح بتصفيق الناس بل أريد من مؤمنين .

فإذا نجحت الثورة في خلق هؤلاء الناس ، وإذا شعرت بأن الأغلبية الكبيرة من الشعب تؤمن بهذا الإيمان ، فإنني أقول إن الثورة قد نجحت وأن المقيدة صحيحة . والواقع أن هذا المبدأ أو هذه النظرية — إذا جاز لنا أن نسميها نظرية — تعتبر نقطة ارتكاز ، وعلينا أن نتبناها بعد كل خطوة لنطمئن إلى أن الناس مؤمنون حقا أو أنها مجرد واجهات وتصفيق .

الثورة منذ أن قامت تميزت بصفات وانفردت بها . تميزت بمثالية لا شك فيها ، فهي ثورة بيضاء رحيمة . كما امتازت أيضا بأنها ثورة واقعية ، تنظر إلى الواقع ،

وإلى ظروف الطبيعة التي أمامها تتحرك ، لا ترتبط مقدما وتقول سنعمل كذا ، وكذا ، ولكنها على ضوء الواقع ومطابقته للعمل تتصرف . ولا يمكن أن توجد عقيدة صحيحة أو إيمان قوى ما لم تكن الأقوال مطابقة للأفعال . فلا قيمة لكلامي مهما طال ما لم تكن أفعالي مطابقة له . والسيد الرئيس يوم قيامه بالثورة ، ويوم نادى بالاشتراكية أو بأى مبدأ من المبادئ كان لا يمكن للناس ان تدرك أنه جاد إلا عندما نفذ وحرر وقام بهذه الأعمال التي هي أعمال فعلية مادية لا شك فيها .

فالشعارات لا قيمة لها بغير أفعال .

فالسألة الهامة هي التنفيذ والتطبيق . ولقد تثرنا في ذلك ووجدنا مشكلة هي مشكلة الشما كل ، مشكلة الشعب . عندما قامت الثورة كان ٨٠٪ من هذا الشعب محرومين من كل القومات و ٢٠٪ منه تشمل المستغلين والرجعيين والأنايين . لكن على كل ؛ كان الطرفان يسودهما تفكير رأسمالى أو أنانى أو تفكير استغلالى . كلنا تفكر في المصلحة الشخصية وليس في مصلحة البلاد . وكان القياس هو المصلحة الشخصية . لكن التفكير الاشتراكي غير هذا ؛ فأساسه أن تدخل في مجتمع يؤمن بمحاضرك ومستقبلك ، تنظر إلى مصلحة الدولة على أنها مصلحتك . فالمقل شيء مقدس لا بد أن تؤديه ، ولا قيمة لك في الحياة بلا عمل .

أما في المجتمع الرأسمالى فإنك تدخله وكأنك في سباق ومعرض لتهب والسلب في كل خطوة ، ولذلك تعتمد على المهارة والخداع .

فالثورة عندما قامت كان يحيط بها هذا التفكير سواء من الأقلية أو الأغلبية فما هي الطريقة لكي تنفذ مبادئها وتصل إلى تحقيقها ؟ لم يكن هناك مفر من أن نخطو الثورة خطوات الكفاح والنضال لتحرير البلاد من الناحية السياسية . ثم انتقلنا الآن إلى الثورة الاجتماعية التي لا بد وأن يكون أساسها تطبيق الخلق الاشتراكي في كل مجالاتها .

والعقبة التي اعترضتنا هي عدم التنفيذ ، أو عدم مطابقة الفعل لقول .

وهذا أخطر موضوع يجب مواجهته في نظري . وليس كل من يقول إنه مخلص

يكون غلضا . وأنا أستطيع أن أنكم حتى الفد من الإخلاص ولكن هل هذا هو الإخلاص حقيقة ؟ المهم . أن الهك هو العمل والتجربة .

كلنا نعرف أن الاتحاد القومى ، وقد آمن ببدأ الوحدة الوطنية التى تجمع شمل الوطن ، كان فرصة لأن توجد أقوال لا تطابق الأفعال .

كذلك أود أن أنكم — ليس من الاتحاد القومى فقط — بل من الجهاز الحكومى — والثورة مسئلة عنه — كان فيه مجال كبير للانحرافات لأن العقليّة الحكومية ليست عقليّة الموظفين فقط ، بل والتصرفات الحكومية كلها ليست تصرفات أناس يطبقون هذه المبادئ .

أنا لا أفهم أن أفهم أن نظام الحكم كان منذ عشر سنوات منحرفا كله . وايس ثمة مجال أن يشعر الناس أن الحرية التى قامت الثورة لتحقيقها مطابقة عند أصغر موظف . فإذا لم تكن لدى وساطة أو طريق لهذا الموظف لا أستطيع أن أنجز شيئا . وكل هذا مما يضيف إيمان الناس بالثورة ويؤثر على عقيدتهم لأنهم ينظرون إلى الأفعال .

فالثورة حين تنادى بالحرية والمداة . وأتوجه إلى مصلحة حكومية ولا أجد فيها حرية أو عدالة أو مساواة أقصد الإيمان .

والواقع أن الثورة قامت على مبادئ واضحة هى نقل هذه الفئة — الـ ٨٠٪ — إلى مستوى أعلى ، وكان مفهوم ضمنا أن طريقة الثورة ووسيلتها فى التنفيذ هى مبادئ الحق والمداة والمساواة . ومبادئ الحرية التى نصت عليها الدساتير ، إذا أفتقدتها فى الجهاز الحكومى — المسئولة عنه الثورة — فإن هذا يشككنى فى كل شىء ويجعلنى فى موقف لا أحمده عليه .

وبأتى بعد ذلك عدم وجود قيادات ناضجة تلى القيادة العليا . فكلنا نعرف ونفس أن الثورة منذ قامت حصلنا على قيادة لم نحصل عليها فى تاريخنا إطلاقا ، وهنا من نعم الله على هذا البلد . ومن واجبنا أن نقول هنا ، ولكن بعد هذه القيادات يوجد فراغ ، وكان هذا من العوامل التى جعلت الناس لا تحترم الحقائق . فكلما الحق لا بد أن تحترم وتكون لها قيمتها .

فالتنظيم الشعبي الذي هو خلاصة التجربة والاطار الذي يجمعها كان يسوده نوع من أنواع النموذج . فالاتحاد القومي ، هو تجربة عظيمة ، وناجحة لا شك في ذلك ، ولكن ماذا كان مجال العمل فيه ؟ وكيف يحقق أهداف الثورة وأغراض الناس .

لا شك أن الزيارات التي كان يقوم بها السيد كمال الدين حسين للمحافظات وكانت تفتح فيها أبواب المناقشة على مصراعها ويجد الناس فيها الفرص للمناقشة وتعرف حقائق الأمور كانت من أحسن ما يكون ، ولكن اجتماعات اللجان في جميع أنحاء البلاد تقدمت بمطالب لم تتحقق رغم الشكوى المتكررة فلماذا يهتمون بذلك ؟ هذا من السيوب الجوهري التي قيدت العملية وجملت الناس تشمر أن دورهم يكاد يكون غير إيجابي ، مع أنهم يعتقدون في التنظيم الشعبي أنه نوع من المشاركة في الحكم أو أنه الوسيلة الشعبية للوصول إلى نوع من هذه المشاركة .

ولا شك أن نظام الإدارة المحلية كان الثمرة الكبرى لنظام الاتحاد القوي لأنه الوسيلة الحقيقية التي تصل بها للمشاركة إلى الريف والقرية والمحافظة .

لا شك في هذا ، ولكن وسيلة مشاركة الناس عن طريق هذه اللجان كانت ضعيفة ، وقد أثر هذا في قدرة الاتحاد القومي على القيام بالتجربة ، هذا بالطبع بالإضافة إلى السبب الرئيسي الذي ذكرناه مرارا وهو أن الرجسين كانوا يتصدرون المراكز الرئيسية .

لهذا أعتقد أن العلاج ينحصر في النقاط الآتية :

(أولا) يوجد تخلف كبير في تحديد الأهداف التي يجب أن تقيس عليها كل عمل من أعمال الثورة ، أي أنه لا بد أن تكون هذه الأهداف واضحة . فهدف الثورة هو تحرير الأغلبية فالديمقراطية هي قدرة الأغلبية الساحقة من الشعب على ممارسة الحقوق المفروضة أن تمارسها . والاشتراكية هي وسيلة هذه الأغلبية الساحقة إلى مستوى حياة الإنسان الكريم . وكل وزارة ، وكل صنف لا بد أن تقيس على هذا المقياس أو هذا الترمومتر .

(ثانيا) فتح باب النقد على مصراعيه لأن الناس في حاجة إلى أن تبر عن ذاتها وشخصيتها ووجودها ، وأن تقول لكل موظف أو حاكم رأيا . هذا النقد هو الذى يساعد جهاز الحكم على إصلاح نفسه .

ولن يتقدم هذا الجهاز دون أن يكون مدعما بنقد الشعب وتوجيهه وبالفكرة الشعبية . والإقناع خير طريق للتوجيه ، ويمكن فى كل لجنة من اللجان أن تشكل الأغلبية الشعبية لقوم كل انحراف . ولكن الإقناع لا يكون إلا بالحجة والمنطق . فالثورة لا تخشى شيئا لأن أعمالها من أعظم وأوضح ما يكون ووسيلتها الإقناع والحجة ، ولا بد أن يكون فيها من يتخصص فى هذا ويدرسه ويعمل به لأن القصور بهذا كله الإقناع وأن على كل إنسان أن يرضى ضميره وعقيدته على أساس سليم .

وليس فى تدخل الشعب خطر ما ، لأن الشعب إذا تدخل إنما يتدخل لينصر العلم على الجهل ، والحق على الباطل ، ولا يمكن للشعب أن يسئ استعمال هذا التدخل . ولكن لا بد أيضا أن نحى هذا التدخل ليكون على المستوى العالى الذى نريده ، وهذا بطبيعة الأمر يحتاج إلى دراسة وتكثف وعمليات غريبة . ولكل أن يبدى رأيه ولكن علينا أن نطالب الناس بماعليهم من واجبات قبل أن يطلبوا ما لهم من حقوق ولا بد كذلك أن يكون كل فرد فى هذا الوطن خلية ثورية . ومن أجل ذلك لا مناص من دعوة عامة تنظم البلد كلها وأن يكون أساس هذه الدعوة العمل لا القول ، وخلق فكرة مثالية لدى الناس يؤمنون بها ، ولا بد كذلك من خلق طبقة من القادة أساسها الإيمان والتضحية ومعرفة معنى الخدمة العامة . وعلى كل من يتصدى للقيادة كمضوية مجلس الأمة أو مجلس المحافظة . أن تكون له رسالة يعمل على تحقيقها ليعدم أمته ويحقق أهدافها

ولا بأس من أن من يتصدى للخدمة العامة لا ينال شيئا ، إذ يجب أن تكون هذه الخدمة العامة بغير مقابل ، فهى تكليف قبل كل شيء ، وبذلك تسير المسائل فى خطوطها السليمة .

لو أمكن أن نجد فى كل قرية أو مركز نواة لخلية وليكن شخصا واحدا نبدا به لكان عملا عظيما .

يأتى بعد ذلك ، الكلام فى عملية المنزل وأعتقد أن قوامها تحديد الفكرة ثم تحديد الشخص .

أما عن الأفكار التى يقوم عليها المنزل فيجب أن تحدد . ثم يأتى بعد ذلك موضوع الأشخاص الذين سبتناولهم هذا الإجراء ، فلا بد أن يبت فى أمرهم حتى تسير العملية طبقا لقواعد وأسس .

وهذا رأى .

الجلسة الخامسة

انعقدت الجلسة في مساء الاحد ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

(٣ ديسمبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد أمين عام اللجنة فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقوفاً بالنصفين الحاد ، فحيام سيادته ثم جلس وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

السيد الأمين العام : — باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

١ - كلمة الدكتور طعيمة الجرف

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، لقد كان مدخلا موقفاً حقاً لأعمال هذه اللجنة ، أن نبداً مناقشة حرة عامة في موضوعين رئيسيين ، أراهما قاعدة الأساس في كل بنائنا السياسى والاجتماعى ، وأعنى بهما موضوع الديمقراطية ، وموضوع الاشتراكية . وفي تصورى سيتوقف على دورنا في تحديد مفهومات الديمقراطية ، وفي تحديد مفهومات الاشتراكية ، كما سيتوقف على مهمتنا في تحديد الضمانات اللازمة للديمقراطية والاشتراكية ، سيتوقف على كل ذلك أن يكون سهلاً علينا أن نحدد ماهية القوى الشعبية التى سيكون لها شرف التمثيل في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

وأستطيعكم عنراً ، إذا كنت لا أطيل في موضوع الاشتراكية ، فقد سبقنى كثير من رواد الفكر الاقتصادى في هذا الموضوع . وأقف قليلاً أمام موضوع الديمقراطية ، فقد سمعنا في الأسبوع الماضى مناقشات طويلة ، ودعوات حرة تدعو للديمقراطية ولحرية الرأى ، واعتقادى أن كل هذه الدعوات ، إنما تصدر عن إيمان عميق في شعبنا بالديمقراطية والحرية ،

هذا الإيمان الذي حملته معها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حين حدثت واحداً من بين أهدافها الستة ، في إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وكان منطقياً ، بل وكان طبيعياً ، أن تقطع الثورة على نفسها هذا العهد ، بعد طول ما مارسناه باسم الديمقراطية من استبداد وظلم سياسي ، في عهد ما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . كما يعلم كيف دارت الحياة السياسية في مصر ، على غير ما يرغب الشعب ، وعلى غير ما يريد . وقد تحكم فينا الاستعمار والملكية والإقطاع والأحزاب ، كما تفشت الأمية والجهل في القاعدة الشعبية ، كما اتخذت الحكومات المتوالية من سياسة تزوير الانتخابات قاعدة تبنى عليها بناءها السياسي ، وكان طبيعياً لكل ذلك أن تفشل ديمقراطيتنا ، وأن تنهار معاني الحرية في شعبنا .

لذلك حين انطلقت طليعة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، كان من الطبيعي ، وكان من المنطقي كذلك ، أن تأخذ على نفسها العهد ، أن تقيم في بلدنا ديمقراطية سليمة . وتصورى أننا الآن بعد طول الممارك التي خضناها ضد الاستعمار ، وضد قلاعه الظاهرة والباطنة في أرضنا ، وضد الملكية ، وضد مهادنى القصر ، وضد الأحزاب الإقطاعية في مجتمعنا ، في تصورى أنه بعد أن تعمقت ثورتنا الاشتراكية ، نجبت عن الشعب عوامل الفساد الاجتماعى ، ورفضت عنه أسباب الظلم الاجتماعى ، وردت إليه كل مقومات حريته ، حريته في التفكير ، حريته في رأى ، حريته في الحركة . تصورى أننا الآن قد قطعنا شوطاً بعيداً في سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، الحديث عن الديمقراطية حديث يهمني حين نريد أن نبني مجتمعنا الاشتراكي ، يهمني في تصورى من زاويتين :

الزاوية الأولى ، أننا بقدر إيماننا بالاشتراكية تؤمن بالديمقراطية ونحن إذ تؤمن بالديمقراطية ، لا نتصور أن الديمقراطية حكر على النظام الرأسمالي ، ولا نتصور أيضاً أن الاشتراكية تناقض أو تعارض الديمقراطية . وإتني إذا قلت أن الديمقراطية ليست حكراً على الرأسمالية فذلك لأن الرأسمالية

ليست إلا وضعا ونظاما صدر عن فلسفة نعرفها باسم المذهب الفردى .
وهذا المذهب الفردى شيء والديمقراطية شيء آخر ، بل لقد وجدنا كثيرا
من دعاة المذهب الفردى ، يرون امكان تحقيق الرأسمالية فى صورة من
الاستبداد السياسى ، وعهدنا بمدرسة الطبيعيين ليس بعيد .

ومن ناحية أخرى ، فإن تجربة الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى قد أثبتت
فشلها الكامل ، لأن الديمقراطية قد أخذت صورة هذا المجتمع الرأسمالى ،
أخذته حين انحرفت الديمقراطية التى كان مقدرا لها أن تكون حكم الشعب
كله — فأصبحت حكم فئة قليلة من أصحاب رأس المال . أخذت الديمقراطية
صورة المجتمع الرأسمالى حين انتقلت إليها عوامل الصراع الطبقي فى هذا المجتمع ،
فشهدنا ديمقراطية حزبية تقوم على تقطيع الوحدة القومية ، وتثير عوامل
الفرقة والصراع بين الناس فى البلد الواحد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لانزى الاشتراكية تنكر
الديمقراطية ، بل هى العكس ، نعتقد أن الاشتراكية حين ترفع عن الناس
الظلم الاجتماعى ، وحين ترد للإنسان كرامته فى بلده ، وحين تحقق العدالة
الاجتماعية ، وحين تقضى على الفروق بين الناس ، إنما تقضى على أسباب
الضغط على إرادة الشعب ، وعندئذ يسترد الشعب آفاقا أرحب وأوسع
بالديمقراطية وحرية الرأى .

سادق ، إن الحديث عن الديمقراطية ، لا يجب مع كل ذلك أن يؤخذ
على أنه من الإنطلاقات ، أو من المبادئ التى لا تقبل التقييد . وإنما حين نريد
أن نخطط للديمقراطية فى المجتمع الاشتراكي ، فإنه يتعين فى تصورى
أن نراعى تحفظين رئيسيين :

التحفظ الأول ، أننا فى مرحلة التحول الثورى من مجتمع رأسمالى
— له طبيعته وله أهدافه وله خواصه وله القوة السياسية الخاصة التى تحكم فيه ،
والتي تستفيد منه — إلى مجتمع اشتراكي ، له طبيعته وخواصه المتميزة ،
وله قواه السياسية التى تعتبر صاحبة المصلحة الحقيقية فى هذا المجتمع .

نحن في مرحلة التحول الثوري إلى الاشتراكية ، يجب علينا ، بقدر إيماننا بالديمقراطية ، أن تؤمن بمقتضيات هذا التحول الثوري ، وأول مقتضيات هذا التحول الثوري ، هو ما نحن بصدد من فكرة العزل .

ما معنى العزل .. وما مقتضاه .. وما مبرره ؟ أتصور أنه حين تجري ثورتنا الاشتراكية ، لا بد أن نصطدم بفئات من الناس . هؤلاء مهما كانوا حسنى النية ، فإن طبيعة الانانية في الإنسان ، ستجعلهم ينطوون على أنفسهم . حاقدين على هذه الثورة الاجتماعية ، متربصين بها ، مآمرين عليها .

هذا من ناحية من نأخذ منهم ، أما من ناحية من نعطيهم باسم الاشتراكية ، فاسمحوا لي إن قلت إن عدتنا الشعبية المستفيد الأول من الثورة الاشتراكية ، إنما سيطرت عليها جملة عقد اجتماعية ورثتها من طول ما عانت من الاستعمار والاضط . أم هذه العقد هي السلبية وعدم الوعي والتخوف من الحكم بحق أو بغير حق ، ففي مرحلة التحول الثوري أماننا إذن قاعدة شعبية تستفيد ، ولكنها قد لا تمنى مقدار العائدة التي تعود عليها ، أماننا أعداء نأخذ منهم يتربصون بنا ، إن منطق الدفاع الشرعي من النفس إذن يوجب علينا أن نجس هذه القوى الشريرة ، وألا ندعها تدخل مجال العمل الشعبي .

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، إننا إذ نجري عملية العزل ، لأننا نريد في النظم والنظريات ، فكلما يعلم أن لكل نظام فلسفته ، ولكل مجتمع نظريته ، ولكل بناء سياسي واجتماعي مستفيدين . ولقد درجت كل النظريات ، كما جرت كل النظم منذ التاريخ القديم حتى الآن ، وستجري في المستقبل على أن تحمي نفسها .

إن الشعب أيها السادة ، حقيقة اجتماعية تجمع كل الناس . ولكننا حين نبني بناء سياسياً ، لا نأخذ الشعب بمعناه الاجتماعي ، وإنما نأخذ الشعب بمعناه السياسي .

والشعب في المفهوم السياسي ليس فكرة مجردة ، ولكنه ظاهرة سياسية تعيش في المجتمع ، نأخذ من النظام فلسفته وطبيعته .

« أئينا ، بلد الديمقراطية المثالية القديمة ، كان شعبها محمداً بحكم نظامها في السادة من الأحرار ، دون بقية الناس .

والإقطاع في العصور الوسطى كان مجتمعاً سياسياً ، وكان شعبه محمداً في الأمراء والإقطاع ، دون رقيق الأرض .

الرأسمالية أيها السادة مجتمع سياسي ، شعبه معلوم لنا ولكم ، شعبه هو طبقة الرأسماليين . ونحن نقول ذلك ، نعلم جميعاً كيف ابتكر الرأسماليون نظرية خاصة في الانتخابات ، نظرية الاقتراع المقيد ، التي يجسسون بها حق الترشيح وحق الانتخاب عن أصحاب المصلحة الحقيقية ، من صغار الملاك ومن دافعي الضرائب .

إن الشعب في المجتمع الرأسمالي حقيقة سياسية ، تأخذ من المجتمع الرأسمالي فلسفته وطبيعته . والشعب عند ما يأخذ من مجتمعنا الاشتراكي طبيعته وفلسفته ، هذا الشعب في تصوري ، هو كل من آمن بثورتنا الاشتراكية ، هو كل من تفاعل بها ، هو كل من وضع إمكانياته في خدمتها وفي الدفاع عنها وفي تطويرها تطويراً سليماً نحو الهدف الكبير .

إذن منطق الدفاع الشرعي يوجب عملية العزل . ونحن في هذا لا نأني ببدعة في النظم ولا في النظريات . ولكن على أي أساس يمكن أن يجري العزل ؟ وعلى أي أساس يمكن أن نحدد — بعد العزل — ماهية القوى الشعبية في مجتمعنا ؟

أنصور وتلك حقيقة إنسانية لا حقد فيها ، أن كل من يؤخذ منه قسراً مهما كان حسن النية — لا يمكن أن يتصوى بالرضا — في ظل النظام الجديد .

إذن فأول طائفة في تصوري يمكن أن تعزل من ثنائنا السياسي ، هي طبقة غلاة الإقطاع والرأسماليين ، وكانوا قد احترقوا العمل السياسي قبل ثورة

يوليو سنة ١٩٥٢ .

هؤلاء بحكم ما كان لهم من إمكانيات اقتصادية ، وبحكم احترافهم العمل

السياسي أثبتوا من غير شك أنهم أعداء هذا الشعب. ويجب ألا يكون لهم مكان عند ما ينوي هذا الشعب بناء نفسه من جديد .

وهناك فئة أخرى أتصورها من أعداء الشعب ، هم عملاء الاجنبي في بلدنا ، هم كل من عمل عملاً سياسياً منظماً أو غير منظم ، متى كان هذا العمل السياسي ممولاً أو مداراً بأيدي أجنبية في الخارج ، هؤلاء هم أعداء الشعب بالأصالة ، يتعين علينا عزلهم .

وأتصور ثالثاً ، أن من أعداء الشعب - وقد تتطوى هذه الفئة على مستفيدين من الحركة الاشتراكية - كل معوق للحد الاشتراكي ، وكل عامل في الجهاز الحكومي يستغل النفوذ ، وكل مواطن عادي يروج إشاعة أو يستجيب لإشاعة . هؤلاء جميعاً في تصوري من أعداء الشعب في مرحلته الثورية الحالية .

بهذا يمكن أن يجري العزل ، في تصوري .

سيادة رئيس الجمهورية أيها السادة الزملاء ، ليس هذا الحسب هو منطق الديمقراطية في مرحلة تحولنا الثوري إلى المجتمع الاشتراكي : ولكن لي رأياً خاصاً أدافع عنه ، هو أن المجتمع الاشتراكي حين يقوم وحين يستقر ، يحمل في ذاته طبيعة خاصة تميزه عن المجتمع الرأسمالي . وبحكم هذه الطبيعة الخاصة للمجتمع الاشتراكي يقوم هذا المجتمع على أن لا صراع طبقياً ، وعلى تقريب الفوارق بين الناس لأنه يسقط بطبيعته كل المبررات المنطقية وغير المنطقية للنظام الحزبي . لذلك لا أتصور الديمقراطية في مجتمع اشتراكي ، ديمقراطية حزبية ، ورأيت أن النظام الحزبي ليس من جوهر الديمقراطية في شيء ولكنه كان نتيجة تجربة الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي بحكم ما يقوم عليه من صراع طبقى أوجب ضرورة التنظيم الحزبي .

أما المجتمع الاشتراكي فيقوم على صهر الطبقات وعلى رفع المظالم الاجتماعية ، وعلى جمع الناس جميعاً في اتحاد وفكرة واحدة فهو يسقط بذلك

كل مبررات النظام الحزبي ، إن النظام الحزبي في صورته الظاهرة وفي صورته الخفية وأغنى بالخفية النقابات . فالتنظيم النقابي في المجتمع الرأسمالي تنظيم لا يبعد كثيراً عن التنظيم الحزبي ، فكل نقابة وكل مهنة وكل حرفة تنظم نفسها في نقابة للدفاع عن مصالحها في المجتمع وأمام الطوائف وجميع الجهات الأخرى أما في المجتمع الاشتراكي فيتعين أن يمد النظر في التنظيم النقابي حتى تكون النقابات مكناة حرفية ومهنية في خدمة المجتمع الاشتراكي . وبهذا أنصور الديمقراطية وسيلة لبناء اشتراكيتنا نحو تحقيق الكفاية والعدل والله يوفقنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٢ — كلمة السيد حسين محمد محمود

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدى رئيس الجمهورية ، حضرات الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . من أول يوم تكلمنا فيه كان الكلام الذى تكلمه « الافنديات » ، والاساتذة غير واضح أبداً ، ولم نكن نعرف الكثير منه بالضبط ، وكان فيه كلام فى الحقيقة صعباً فهمه علينا خالص . والمطلوب لاجل أن نعرف الكلام الذى يدور هنا أن يكون هذا الكلام مثل الكلام الذى يتكلم به السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

أنا فهمت أهم : كلموا فى التعاون وأنا سأتكم فى التعاون ، فالتعاون فى القرية موجود من زمان بعيد ، ولو لم يكن التعاون موجوداً فى القرية لما سار العمل ، وأعطى لكم مثلاً على ذلك أنا مزارع وعندى بقرة واحدة ولأجل أن أحرث أرضى آخذ بقرة جارى وهو بدوره يفعل ذلك ، ومثلاً فى وقت حمل الغلة فأنا أحتاج لزميلى ومكناً فالتعاون موجود فينا من زمان ولم يأت به عمر لطفى كما تقولون ، واعتقد أنه لا بد أن والد المرحوم عمر لطفى كان فلاحاً وتربى فى القرية حتى أنه عرف التعاون فهو قد أخذ منا التعاون ولم يأت به لنا ، التعاون موجود وإلكه غير منظم ، والمطلوب أن تظهر فصاحتكم وفلسفتكم فى تنظيم هذا التعاون .

إن مالك الأرض في مصر إما أنه يملك عشرة آلاف فدان أو فدانين أو عشرين فداناً . فإذا لا حظنا الجمعيات التعاونية في القرى نجد أن الفلاحين الذين يمتلكون فدانين أو ثلاثة أفدنة أو خمسة غير ممثلين ولا أعضاء مع أنهم يمثلون ٨٠٪ من أهل القرية ، فليس لهم رئيس ولا سكرتير ولا أمين صندوق ولا أعضاء أو أنهم يمثلون تمثيلاً بسيطاً بنسبة ٢٠٪ أو ٣٠٪ . ولكن يجب أن يكون تمثيل الفلاح الصغير بنسبة ٥٠٪ أو ٨٠٪ . فلو اتخذنا هذه الطريقة أساساً في القرية نكون قد أعطينا الفلاح الصغير حقه وبذلك يكون قد وجد من يمثله ويصبح له مركز في المجتمع الجديد ويعرف أن الأمر يختلف عما كان عليه الحال قبل الثورة .

أما في ظل الوضع الحالي فإن الفلاح بعيد عن الجمعية التعاونية لأنه غير ممثل فيها ، فهو لا يستطيع الحصول على الكيماوى اللازم له ، لأن السلف تعطى لصاحب الثلاثين أو الخمسين فداناً وهو الذى يعطى الفلاح الصغير لأنه المالك الكبير ، وهو الذى يحصل على الكيماوى وهو الذى يحصل على السلف . أما أنا فأريد أن يأخذ الفلاح الصغير السلف وأن يحصل هو على الكيماوى حتى يعرف أن فيه ثورة في البلد .

كذلك عقد إيجار الأرض . فالقانون ينص على أن يكون الإيجار ٧ أمثال الضريبة . وارى أنه يجب أن يكون هناك شخص ثالث في العقد الذى يحرر بين المالك والفلاح الصغير حتى ينفذ القانون تنفيذاً سليماً .

كذلك الائتمان الزراعى ليس منفذاً تنفيذاً سليماً لأن بنك التسليف يشترط لكى أحصل منه على سلفة أن أحضر له ورقة من المالك وفى هذه اللحظة يتحكم المالك ويطلب منى نقوداً أو فروقاً لكى يعطينى هذه الورقة ولكنى أريد أنه بعد أن يوقع المالك على العقد ، أن آخذ السلفة التى احتاجها من البنك بمجرد أن أقدم له العقد دون حاجة الى الرجوع إلى المالك مرة أخرى .

فالمطلوب أن يكون ضمان المحصول أهم من ضمان المالك فى الجمعية التعاونية

كذلك نريد أن يكون في الأرياف جرائد للفلاحين تتضمن كل شيء يتناول السياسة الداخلية وأخبار العالم لكي يعرف الفلاح ما يدور في البلد وما يجري في الخارج ، كما يعرف ما يجري في فلسطين وفي سوريا ، كما تناول أيضا الشؤون الزراعية لكي يعرف الفلاح كيفية معالجة الآفات الزراعية والحشرات ، وأن تعرض هذه الجرائد للبيع مع البائعين وتوزع علينا نحن الفلاحين لا على رجال الإصلاح الزراعي ، فالبلد ليست كلها إصلاحا زراعيًا فنحن أيضا مزارعون وأقدم في البلد من الإصلاح الزراعي ، فالفلاح سيستفيد من هذه الجريدة عند ما يقرأها ويعرف ما هي سبعة أمثال الضرية وكل شيء يتعلق بها .

كذلك كيفية معالجة الآفات الزراعية وهي مسائل لا يعرف الفلاح عنها شيئا وخصوصا فلاحو الوجه القبلي فهم لا يعرفون شيئا عن القضاء على الآفات الزراعية فالجريدة هنا ستقوم بدورها في تفهيم كل شيء يتعلق بهذه الناحية وكذلك عن تسويق المحصولات فمثلا يوجد عندى بلع ناشف أبيع الإردب منه ستة جنيهات ويبيع هنا بخمسة عشر جنبا فلو أن هناك جريدة تنشر عن وجود بلع في أسوان وبطاطس في طنطا مثلا وكل واحد ينشر ما عنده من محصول لسهل تسويق المحصولات بين الجهات المختلفة .

كذلك أريد نقطة للبوليس يكون لها حق التدخل في المنازعات ؛ فمثلا المالك يأخذ منى نقودا ثم يقول إنه لم يأخذ ، فإذا ذهبت إلى نقطة البوليس وأبلغت الضابط بالامر قال لي اذهب إلى المحكمة ؛ أنا أريد أن يتدخل ضابط البوليس ويطبق هو القانون لا أن يحيلني إلى المحكمة ؛ أريد أن يكون له سلطة الفصل في مثل هذه المنازعات حتى لا أذهب إلى المحكمة التي تطول إجراءاتها ويضيع ميعاد القطن وميعاد القصب .

وأعود فأكرر ما سبق أن قلت بشأن بنك التسليف فهو يتطلب ضرورة الحصول على ورقة ضمان من المالك وأتم تعرفون ما الذى يحدث مع مالك

الأرض في هذه الحالة فهو سيطلب نقوداً في مقابل الضمان وإلا فلن يعطى
الفلاح الضمان المطلوب .

كذلك مسألة الكسب اللازم لتربية الماشية فهم يبيعونه لنا بسعر $٩ \frac{1}{4}$
جنيهاً للطن وأنا بلدى فى العزب فأصرف عليه مصاريف نقل حوالى ثلاثة
جنيهاً فلماذا لا يسلمونه لنا فى بلدنا عن طريق الدلتا مثلاً ونوفر مصاريف
النقل . أنا فى جزيرة فى كوم امبو ولأجل أن أصل إلى بلدى أعدى مغرب ،
ثم أعدى بعد ذلك إلى بلدى .

إن بلدنا مشهورة بتربية وتسمين العجول ومهتمة جداً بها ، بل وتعتبر
عملها الأساسى ، فلو كانت هناك مساعدة فإننا نستطيع أن نساهم بنصيب كبير
جداً فى تخفيف أزمة اللحوم . إن بلدنا تمون أسوان باللحوم وكذلك تشحنها
إلى مصر ، وإنما ينقصنا توفير الكسب بسعر رخيص . أنتقل إلى التعليم فى
القرية ، وفى الواقع أيضاً أن المسئولين يعطون الرعاية للبلاد التى تقع على
المحطات ويضعون أفضل المدرسين فى المدارس القرية من محطات السكة
الحديدية والأوتوبيسات مع أننا نحن الذين ينقصنا التعليم وتنقصنا المدارس
وفى احتياج شديد إليهما ، فبغير التعليم سنظل فقراء ، وبالتعليم سنفهم
الإرشادات الزراعية وكذلك الأخبار المختلفة . فمثلاً بين بلدنا وبين أقرب
مدرسة إعدادية ١٥ كيلو متراً ، والذى يصل التلميذ الذى يبلغ من العمر عشرة
أو اثنتى عشرة سنة إلى مدرسته عليه أن يركب معديتين . يوجد خمس مدارس
بها ستون تلميذاً من بلدنا ، وعليهم أن يعدوا إلى الشرق لى يذهبوا إلى
مدارسهم ، فلماذا لا تنشأ فى بلدنا مدرسة إعدادية زراعية مثلاً . أما موضوع
أعداء الشعب فنحن الفلاحين نعرفهم جيداً . ونحن مستعدون لأن ندلكم عليهم
وهم عندنا اثنان أو ثلاثة .

المهم هو أن تنفذوا الكلام الذى قلته ، أما أعداء الشعب فانزكروهم لنا
وهم ظاهرون كالشمس ، مسألة أتهينا منها ونحن الفلاحين نعرفهم تماماً ،
إن $\frac{3}{4}$ الظلم كان يقع علينا نحن الفلاحين أما أنتم فكان يقع عليكم الربع الباقى .
(١٥ - طريق الديمقراطية)

فازكوا إذن هذا الموضوع وتكلموا في موضوع آخر أو إذا شئتم
فاستمروا فيما بينكم في الكلام عن أعداء الشعب أما نحن الفلاحين فقد عرفنا
من هم أعداء الشعب وإن شاء الله سزىكم ماستفعله بهم .

٣ — كلمة السيد طه الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم . إن كل ما قاله زميلي وكل ما يقوله كل فلاح خاصا
بقانون الإصلاح الزراعى وفي تأجير الأرض حاصل فى بلادنا . وإنى أقول
إن قانون الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بتحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة
غير نافذ ولا يعمل به أحد ، فإن فرق الإيجار إما أن تحرر به كميات
أو تعقد به رهون أو يؤخذ نقدا مقدما . فإن المالك يأخذ العقد ولا يعطى
الفلاح الصغير عقدا فى مقابله ؛ فإذا حصلت منازعة أو حصل من الفلاح
الصغير ما يغضب المالك أو أحد أقاربه فإنه يطرده من الأرض وكذلك
يأخذ منه الإيجار ولا يعطيه إحصالا ويتسلط عليه أعوان المالك ، ويقولون
له لا يصح أن تغضبه لأنه كبير . فالفلاح الصغير إذن مهضوم الحق . وهو
حتى إذا رفعت عليه دعوى أمام المحاكم فإنها مستحكمة بطرده من أرضه التى توجد
بها زراعته فأرجو من السادة المختصين أن يعملوا على حماية المستأجر الفقير
من المالك الكبير حتى يأخذ حقه بحيث يتمكن من الانضمام إلى الجمعيات
التعاونية واقترح أن ينشأ مكتب يختص بشئون الإيجارات لحماية الفلاح
الصغير من ظلم المالك الكبير والسلام عليكم ورحمة الله .

٤ — الدكتورة عائشة عبد الرحمن

كنت أريد أن أعتب على كلمة الزميل الدكتور طعيمة الجرف وقد أعفاني
« عم حسين » من الحديث عن وعى الشعب وعن هذه الفئة التى سوف
تستفيد من الثورة الاجتماعية ، أما الفئة الأخرى فإنها ستكون فى عزلة عنها
وستقف موقفا سلبيا لأنها لا تعرف هذه الثورة .

وأعفاني عم حسين كذلك عن الكلام فيها ، فقد أشهدكم أن هذا الشعب

واقع ، وأشهدكم أن هذا الشعب الذى ظل آلاف السنين ينتظر هزم الثورة ويعمل لها ليس كما تصور ، بعيداً عن الواقع ، وأتتهز هذه المناسبة لأقول إن الرئيس جمال عبد الناصر لم يولد سنة ١٩٥٢ ولا هو من مواليد القرن العشرين، سمو هذا الاتجاه عاطفياً أو خيالياً ، ولكنى مؤمنة بأن بلدى وأن هذه الأرض الطيبة ظلت تحاول أن تلد جمال عبد الناصر مرة بعد مرة .

إن هذه الأمة التى تصفونها بعدم الوعي ولد فيها جمال عبد الناصر مرة فى عرابى فلم يوفق وأعدت الكفرة فى مصطفى كامل ، فلم يوفق ، ثم عادت فولدت سعد زغلول وعادت فولدت كل الفدائيين الذين حاربوا فى القنال وكل الفدائيين الذين أنقذوا الشعب من أعدائه . ولقد وجدت من يذكرنا بالزواج الكاثوليكي الذى قاله أمين عثمان ، ولم أجد من يذكرنا بأن أمين عثمان دفع حياته ثمناً لهذه الكلمة .

قال الشعب كان يعرف أعدائه من قديم ولم يستطع سياسة العهد الماضى أبداً أن يخدعوه فظلوا فى كل مرة يزيفون الانتخابات . لماذا ؟ لأنه دوح صدق ودوخ أشباه صدق ، ولم يستطعوا أبداً أن يصلوا إلى البرلمان إلا عن طريق الصناديق المزورة ، هذا هو الشعب .

ثم ما هذا الكلام عن الفئة التى يجب أن تعزل لأنها ستدفع أو لن تدفع ، هذا هو مالا أفهمه ، هذه ليست ثورة اشتراكية أخى جمال ؛ هذا إصلاح اشتراكي ، وليست ثورة اشتراكية . إن الثورة الاشتراكية ستجعلنا جميعاً ندفع ليا كل أهلنا وتنا كل الملايين من أبناء هذا الشعب بمن لا يجدون الطعام ، سأدفع أنا وسيدفع الدكتور طعيمة الجرف وسيدفع السادة الوزراء . وسيدفع كل فرد ، وسيدفع الأطباء وسيدفع التجار وسيدفع الكتاب وسيدفع المتعلمون وكل النقايين الذين يجتمعون ليتحدثوا عن المعاشات وعن كفايته للورثة ، كل فرد سيدفع لماذا ؟ لماذا لم تقم الثورة الاجتماعية ؟ لماذا نجتمع لتفاوض فى الثورة الاجتماعية ؟ إن السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم أن قام بثورته السياسية لم يستفت الشعب لأنه يعرف أن هذه إرادة الشعب ، ألا تعرف أيضاً يا أخى جمال أن هذه هى إرادة الشعب ؟

لماذا ننظر هذه السنين لشهد المتناقضات ؟ أو من الإيمان بالاشتراكية ما نشاهده من متناقضات ؟ لو أن الرئيس جمال عبد الناصر وقد فوضته الأمة بل وقبل أن تفوضه الأمة وانتظرته آلاف السنين ليأتي فيصنعها اشتراكية ولكنه لم يقبل ؛ أقولها لأشهد الدنيا أننا في عهد ثورة وأنا جنود الثورة نملك حرية الكلمة وشرف الكلمة ونعرف كيف نتكلم إلى جمال عبد الناصر كما نتكلم إلى أخ وإلى صديق أو زميل ، لا كما يتكلم محكوم إلى حاكمه .

أكان من الثورة الاجتماعية أن تأتي كارفن بأزيائها إلى هيلتون ؟ أهذه هي الثورة الاجتماعية ؟ أكان من الثورة الاجتماعية أن تدفع آلاف الجنيات كمكافآت وجوائز للأبطال والنجوم من كواكب السينما والشعب جائع . أهذه هي الثورة الاجتماعية ؟ إذا ظلت أيها الرئيس بل يا أخي جمال تسمع هذا الكلام عن أعداء الشعب وخصوم الشعب وعن يدفع وعن لا يدفع فإني أقول وسأظل أقول إن هذه إرادة الشعب ، أن تثور لا أن نصلح ، لأن واقعنا فعلاً يحتاج إلى ثورة ويحتاج إلى أن نزول المتناقضات التي نشاهدها في السيارات الفخمة وفي السجاجيد الفاخرة في الدواوين وفي البذخ والإسراف الذي نعرفه بين أبناء الشعب من لا يملك خمسة الجنيات التي يقدرون أنها متوسط دخل الفرد ، وإنتى إذا كنت أحصل على مائة جنيه اليوم فإن تسعة عشر شخصاً من أهلي ومن شعبي لا دخل لهم على الإطلاق . إن القوانين الاشتراكية التي تصدر هي قوانين إصلاحية وليست قوانين ثورية فيما عدا قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في ثورة الثورة وفي عنفوان الثورة وإبانها وكذلك أحدث قانون صدر هو قانون الإعفاء من ضريبة السكن .

سيدي بل أخي جمال — لو جاءتك الأرقام والإحصائيات لعلمت أن بين من انتفعوا من هذا القانون أغنياء . انتفعنا نحن ولسنا من الفقراء .

انتفع سادة مرتباتهم تزيد على الألف أو الألفين من الجنيات سنوياً ، انتفعوا بهذا القانون ، لأن من بينهم من يدفع عشرين جنيهاً مقابل الإقامة في قصر ، فلماذا لا تثور يا أخي جمال ، فقد فوضناك في قديم الزمان ؛

لقد سمعتك بالأمس تقول لو جاء إلى المؤتمر الوطني أعداء للاشتراكية فإنك ستعود وتلبس الكاكي وتثور من جديد .

لست في حاجة إلى هذا يا أخى ، لأن الأمة كلها معك ، والشعب معك ، وليس صحيحاً أن الذين يدفعون هم أعداء الثورة ، وأعداء الشعب ، فنحن نريد أن ندفع جميعاً . فلو طلب إلينا جمال غداً أن نشد الأحزمة هلى بطوننا فسنفعل ، ولكن لتذهب هذه الأموال إلى الشعب ، لا لتدفع كجوائز مالية للنجوم والكواكب ، ولا لتصرف عن طريق الإذاعات أجوراً للطربات ، فإن أى مطربة إذاعية تأخذ من الدخل أكثر مما يحصل عليه جمال عبد الناصر . فهل هذه هي الكفاية والعدل ؟

ألم تكافح نحن كما كافحن ، بل إن أكثرهن لا تريد حياتهن العملية على بضع سنوات ، وقد ريين فى جيل الثورة . نحن لانريد قوانين إصلاحية ، وإنما نريد ثورة اجتماعية ، نريد جمال الناصر ولا نريد جمال المصلح وشكراً .

هـ — كلمة الدكتور رفعت المحجوب

وددت أن أقول كلمة للزميلة الكريمة الدكتورة بنت الشاطىء ، ذلك أن هناك فارقاً كبيراً بين أن تطلب مزيداً من الثورة الاشتراكية ، وبين أن تعترف بقيام الثورة . فنحن بلا شك إذا طبقنا — واسمحوا لى أن أقول هذه الكلمة — القواعد العلمية السليمة ، فنحن لاشك أمام ثورة . هذا أمر والامر الآخر أننا فى حاجة إلى مزيد من الثورة .

أما أننا أمام ثورة فهذا يقتضى أن نفرق بين أمرين : أولهما مجرد الإصلاح الاجتماعى . وثانيهما الثورة الاجتماعية والفارق بين الأمرين يتحصل فى أن الإصلاح الاجتماعى يتم فى ببطء شديد وفى زمان طويل مع عدم العمق ، يتم خطوة ، خطوة كما حدث تماماً فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

هذا تطور اجتماعى أما الذى حدث عندنا فهو أمر مختلف جداً . أمر مختلف كل الاختلاف لأن الذى حدث هو تطور ثورى لا تطور عادى ،

إذا اتصف بأمرين معا أولهما سرعة التطور فالذى حدث إنما تم في مدة وجيزة جداً يمكن أن نقول عنها أنها سنتان ولا تزيد على ذلك .

الامر الثاني أنه تم في عمق كبير فقد حدث تطور كبير في أمور ثلاثة : حدث تطور كبير في الطبقة الحاكمة ، فقد كانت طبقة رجعية وكان الحكم فيها فريسة لطبقة رجعية أو للرأسمالية والاقطاع ، لحدث تطور ليس قاصراً على الحكام بل على الحكم نفسه ، فإن الحكم لم يعد أداة لإظهار طبقة على طبقة أخرى بل أصبح الحكم أداة لتطوير المجتمع .

كما حدث تطور عميق أيضاً في النظم الاجتماعية والقانونية القائمة حدث تطور خطير لا يمكن أن أسمح لنفسي أن أسميه مجرد تطور اجتماعي فإنه قد بلغ حد الثورة . حدث ذلك عندما أعدنا توزيع الأرض وأمننا الشركات ووضعنا حداً أعلى للملكية في الشركات الأخرى .

حدث تطور ثالث هو التطور في الفلسفة التي تحكم المجتمع فلم نعد تؤمن بفلسفة فردية تعطي الحق للفرد في أن يحقق أهدافه ورغباته وأن يرضى شهواته ، بل أصبح هناك حد يوضع على سلطان الفرد ، حينما يحدد الأرباح ويقضى على التحكم في الكيان الاقتصادي .

حدث تطور في العقلية ؛ فحلت عقلية اشتراكية وأيديولوجية اشتراكية محل العقلية الفردية ، فتغيرت الطبقة الحاكمة ، وتغيرت قواعد الملكية والنظام القانوني والسياسي في البلاد ، وبذلك تغيرت الفلسفة التي سيطرت على البلاد ، هذه التغيرات العميقة التي نسميها من حيث الناحية العلمية بالثورة الاشتراكية أو الثورة الاجتماعية .

آسف مرة أخرى إذا اضطرت أن أقف لأعقب في خلاف فكري بين التطور الاجتماعي ، والثورة الاشتراكية وشكراً .

٦ - كلمة السيد أحمد الشرباصي

أعتقد أننا جميعاً نتذكر جيداً أن كل كلمة نقولها هنا يرقبها ما يقرب من سبعة وعشرين مليوناً داخل بلادنا ، وما يزيد على أضعاف هذا العدد خارج بلادنا ، أعتقد أننا نتذكر جيداً أن الكلمة هنا تختلف عن الكلمة في أى مكان آخر ؛ فإن كان للكلمة في أى مكان قوتها وتأثيرها الباقى على مدى الزمن فإنها في هذه القاعة وبين أعضاء هذه اللجنة لها قوة أكثر وتأثير أكبر بما يمر لها من وسائل الإعلام .

فالكلمة هنا مسموعة ومنظورة ومقروءة ، مسموعة عن طريق الإذاعة ومنظورة عن طريق التليفزيون ومقروءة عن طريق الصحف ومضابط الجلسات ، وإذا كان السيد رئيس الجمهورية قد اقترح ألا يحذف أو يعدل شيء مما قيل لأنه يريد لنا جميعاً -- أعضاء اللجنة ، وأفراد الشعب -- أن نستكمل الصورة التامة عن أفكار الشعب ممثلاً في صفوفه من رجاله وأبنائه .

إذا كان هذا هو القصد والهدف فإن من واجبنا في الوقت نفسه أن نقاشر حول ما يقال أو يسمع داخل هذه القاعة . من أجل هذا فأنا حريص على أن أعلق على كلمة وردت في كلام الأخ الدكتور طعيمة الجرف - فقد أثبت هذه الكلمة أمامي - وإنى أتلوها كما وردت على لسانه فقد قال سيادته : كل من أخذ منه شيء قسراً فلا يمكن مهما كان حسن النية أن ينطوى تحت ظل النظام الاشتراكي الجديد ، إنى أخالفه الرأي في ذلك ، وأستند إلى عقيدتي وإلى تفسير واضح سمعته من السيد قائد الثورة ورئيس الجمهورية - إن من أخذ منه شيء قهراً أو قسراً فيكفيه أنه أخذ منه هذا الشيء قهراً أو قسراً . فإذا كان حسن النية فيكفينا منه أنه رضى بالواقع وأثبت حسن نيته أما إذا بدأ منه سوء نية أو مابوق أو يفسد أو يؤدي إلى جريمة أو مقاومة كان من حقنا وفي يدنا سلطة القانون وسلطة الشعب وهي فوق سلطة القانون .

في يدنا من هذه السلطة ما يكفي لتأديبه أو عزله أو بتره إذا كان يستحق البتر . لقد قال السيد رئيس الجمهورية إن العملية عملية تأمين وليست عملية

عقاب أو محاكمة ، فلو أن الدكتور طعيمة الجرف قال إن من أخذ منه شيء قهراً أو قسراً لا يدخل في قيادة ثورية أو دفع ثوري أو توجيه شعبي أو أي عمل جوهرى يتعلق بالنظام الاشتراكي ودعم أركانه لكان هذا شيئاً ممسكاً به ولربنا بذلك لأن الشخص كما قال السيد الرئيس قد تغير نفسه ولو من الداخل أو من الأعماق حين يؤخذ منه شيء دون أن يتسامى في شعوره وإدراكه إلى المستوى الاشتراكي الشعبي الذى يذكره بأنه جزء من أبناء الشعب أو حجر فى بناء هذا الوطن الكبير الواسع .

وعلى هذا السبيل أيضاً أذكر أن أحد الزملاء قال فى حديثه عن أعداء الشعب إننا إذا لم نستطع أن نعزلهم فإن السيد زكريا عى الدين وهو وزير الداخلية مسئول بهذه الصفة عن الأمن فى البلاد ويستطيع أن يعتقلهم أو يحبسهم أو يسجنهم . لست أريد أن نصل إلى هذا بل أريد أن نصل بعد مرحلة الانتقال ودعم النظام الاشتراكي ومبادئ الثورة الأمانة — أن نصل فى ظل الثورة وقائد الثورة إلى اليوم الذى لا يستطيع فيه وزير الداخلية أن يعتقل أحداً بغير حق .

لقد سرنى كثيراً أن يستشهد كثير من الأعضاء بأحداث أو نظريات من تاريخ الإسلام ، وهذا يسر كل من يشتغل بالشئون الإسلامية ويطيب لى أن أذكر فى هذا المقام قصة من تاريخ الإسلام فقد روى أن عمرو بن العاص أراد أن يقطع أرضاً لامرأة قبطية ليوسع فى ساحته مسجده فأبت المرأة وشكت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فأرسل سيدنا عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يقول : نحن أحق بالعدل من كسرى ، ذلك لأن كسرى حينما أبى أن يستولى قهراً على قطعة أرض مملوكة لفرد من الأفراد وقال : لأن يقول الناس إن إيوان كسرى معوج خير من أن يقولوا إن كسرى قد ظلم ، لا أقول ذلك لأن فىنا من قادتنا من يستجيب للظلم ذلك لأنهم قادة وأعوان فى شعب واع سائر فى مواكب كلها وعى .

ولكنى أحب أن أقول إن الأمة التى تقيم دعائها على الاشتراكية والحرية

لن تقبل أبداً أن تظلم أو تبغى ، ويكفى بالنسبة لمن أخذ منه شيء قسراً أن تنجيه عن مكان القيادة والتوجيه والتأثير ولا يجب أن نحرم أحداً من شرف خدمة وطنه ، دون أن نترك هؤلاء الحق في الدخول إلى نواحي التوجيه والتأثير ، فلا ندخل فيها إلا من كان أميناً على هذه المبادئ. صالحاً للدفع بها إلى الإمام . سمعت كلمات ومفردات اجتماعية ؛ ترددت هذه المفردات مفسرة تفسيراً علمياً في مصادرها العلمية أو مظاهرها العلمية ، لو أردنا المفهوم العلمي لناخذ منه التحديد لهذه المفردات الاجتماعية التي تتعلق بالمجتمع ماضيه وحاضره ومستقبله ، وإننا نحن أمة تبنى نفسها من جديد وأضع خطاً جديدة إنما نفهم هذه المفردات فهماً خاصاً بها متطابقاً مع بيتنا .

ولذلك فإننى مستوحياً للتوجيه الذى نادى به السيد رئيس الجمهورية من أن الثورة الثقافية هى أساس الثورة الاجتماعية — أرجو أن يتخصص فريق منا داخل هذه اللجنة لتحديد المراد والمفهوم من هذه المترادفات حسب بيتنا ، وبعض هذه الكلمات دوتها أمانى وأذكرها على سبيل المثال : الشعب — القوة — المواطن — الاشتراكية — الحرية — النقابة — الجمعية — القطاع — الحكومة — الاشتراكية المادية — القاعدة — الثقافة — الطبقة — الصراع الطبقي — الحقد الطبقي — روحية الاشتراكية — مادية الاشتراكية — النظرية — الفلسفة — الشكل — الموضوع — الإقطاع — الرجعية — المذهب — المجتمع الديمقراطي — التعاون — الملكية — إذابة الطبقات — العدالة الاجتماعية — التأميم — أعداء الشعب — التسلل — تكافؤ الفرص — الغنى — الفقر — العزل — الفرز .

ومن الممكن لغيرى من الأعضاء أن يجد الكثير من هذه الكلمات التى تحتاج إلى تعريف فقد وردت عدة تعريفات على ألسنة الأعضاء وتحتاج إلى تحديد المدلول الواضح لهذه الكلمات لأن مهمتنا فكرية أكثر منها تطبيقية ولو أننا قننا بهذه المهمة لأصبح الطريق أمامنا أكثر وضوحاً وشكراً .

٧ - كلمة السيد عبد الحليم سليمان الجندى

لقد تكلم السيد حسين محمد محمود عن التعاون ، وبدأ كلمته بأن ذكر أن التعاون قديم مع الزمن ومع الفلاح منذ بدء الخليقة إلا أنه أشار إلى أن الائتمان الزراعى غير مطبق تطبيقاً كاملاً وهذا القول فيه شيء من الحقيقة بالنسبة لما قبل سنة ١٩٥٦ فقد كان الفلاح قبل صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ يحتاج إلى ضمان المالك له ليستطيع الاقتراض ، ولكن بعد أن صدر هذا القانون أمكن لكل حائز أرضاً أو عقاراً أن يقرض من الجمعية أو البنك دون تأثير عليه من المالك .

ولعل الإحصاءات والبيانات يمكنها أن تعطينا صورة حقيقية عما كان الوضع عليه قبل تطبيق هذا القانون وبعده ، وتبين لنا العدد الكبير الذى أمكن أن يعود عليه النفع من هذا القانون . وأود أن أعقب على ما أشار إليه السيد حسين محمد محمود عن استخدام الإعلان فى التسويق والمقروض أن هذا طريق طبعى ولكنى أود أن أشير إلى أن هناك جمعيات للتسويق ولتصدير بعض الحاصلات مثل البصل ويمكن أن يربط بين هذه الجمعيات حتى تستطيع أن تؤدى فائدة أكبر مما تقوم به حتى الآن لأنها إنما تقوم بتسويق بعض الحاصلات فى مناطق محلية أو بين بعض المحافظات وبعضها .

وأرجو أن يتحقق الربط بين هذه الجمعيات حتى يتسع نشاطها إلى أبعد حد وأود أن أشير إلى أن ما ذكر عن أن بنك التسليف يشترط ضرورة الضمان من المالك أمر لم يعد موجوداً لأن الحائز أصبح يمكنه أن يلجأ إلى البنك أو الجمعية دون أن يلجأ إلى المالك ليضمنه .

تناول بعض الزملاء التعاون بالنقد وقال إن فيه بعض السوءات وأود أن أذكر أن هناك ثمرات كثيرة جنيناها من التعاون فى ظل هذه الثورة ، ثمرات طيبة لا نستطيع حصرها إلا أن الصورة التى تعطى عن التعاون مستمدة من جانب واحد هو الجانب الحكومى .

ويجب ألا نحكم على التعاون من هذه الناحية فإن التعاون كما هو مسلم به قطاع شعبي يقع تحت إشراف الحكومة ولقد سمعنا رأي الحكومة ولم نسمع رأي التعاونيين ، والتعاون أصلاً متمشٍ مع روح الشعب والبيئة ولكن التنازع موجود في الاختصاص ما بين السلطة التي تشرف على التعاون وبين الهيئات التعاونية ، وهذا التنازع هو الذي يشوه صورة التعاون ويعطينا صورة غير حقيقية عنه .

والصورة التي أشار إليها السيد رئيس الجمهورية من اقتياد العسكري لبائع الخضار والفاكهة إلى قسم "بوليس" وأنه في ثاني يوم لو لبس هذا البائع الرداء العسكري لفعل مثلاً يفعل . مثل هذه الصورة للتنازع الواضح بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي ، هو الذي يشوه أيضاً صورة القطاع التعاوني .

٨ - كلمة الدكتورة حكمت أبو زيد

سيدى الرئيس ، سادتى :

أنا أرى أننا نبعد عن أهدافنا بعيداً . أرى أننا نعيش في واقع ثورة لا في فترة تحول ولا انتقال . أماننا أهداف ثورية حددت في ست نقاط أشار إليها السيد رئيس الجمهورية منذ البداية . بقي علينا أن نشق الطريق إلى هذه الأهداف . هذه مهمتنا . كيف نضع نقط الارتكاز في هذا الطريق حتى نسير وحتى نجعل في هذا الشعب هذا الوعي الثورى وحتى تتكاتف جميعاً ونحقق هذه الأهداف فعلاً .

النقطة الأخرى أتى أرى أن المفاهيم المستوردة والتعابير والمسميات المختلفة كالاشتراكية والديمقراطية قد أخذتنا بعيداً جداً عن أهدافنا . ذكر السيد الرئيس هذا بنفسه وقال كان بوردى ألا نأخذ هذه المسميات ونطلقها على ثورتنا الاجتماعية التي تبغى العدالة الاجتماعية .

ذكر مثل هذا أيضاً السيد عيسى وقال أتم تشكلمون كلاماً نحن بعيدون عنه فمعظم الشعب البالغ ٢٧ مليوناً في واد ونحن في واد — هذه المفاهيم المختلفة هي التي جعلت كلامنا يتكلم بمعنى ربما يختلف في ذهنه عن معناه لدى الآخرين .

علينا أن نمشي في طريق ثورتنا ونضع هذه النقاط الارتكازية الست وبعد وقت إذا ما تحققت الأهداف كأن لنا أن نصوغ التعريفات ونضع النظرية من واقع الخبرات على واقعنا . وإذا لم يسعفنا الوقت في وضع هذه المبادئ وهذه النظريات التي تتفق مع يديتنا ، نترك للجيل المقبل هذه المهمة .

نشأت الديمقراطية قبل الإغريق ، وجاء مبدأ الثوري مع النظام القبلي وهو نظام شيخ القبيلة ، هذه المفاهيم أبعدتنا عن طريقنا . وعلينا أن نعود إلى واقعنا إلى الطريق الذي نشقه نحو أهدافنا ، الذي نشقه نحو أهدافنا الواضحة وأنا أقول إننا نعيش في واقع ثوري وإن لم يكن كذلك لما اشتركت المرأه اليوم في مثل هذه اللجنة ، وما منحت الحقوق السياسية جميعها للمرأة ، هذا من واقعنا الثوري ، رجائي مرة ثانية أن نعود إلى الطريق بإيجاد هذه النقاط الارتكازية حتى تلتقي هذه الأهداف مع الواقع وتلتقي القاعدة مع القيادة الثورية . وشكراً .

٩ — كلمة السيد أحمد بهاء الدين

تعليقي في الواقع على الدكتور بنت الشاطيء وكنت أرجو أن يكون تعيبي عليها بعد كلمتها مباشرة ، ففي كلمتها شقان غير منطقيين إطلاقاً .

كانت تطالب في شق مزيداً من الثورة وفي الشق الآخر تطالب بالقليل أو بالقليل جداً من الإجراءات الثورية أنا شخصياً أؤيد بشدة الكثير مما قالته الدكتورة بنت الشاطيء بشأن المزيد من الثورة وإن كنت أفهم المزيد من الثورة بشكل أوسع مدى . ولكنها في الوقت الذي تطالب فيه بالمزيد من الثورة تطالب بالقليل جداً من الإجراءات الثورية لا أدري كيف يستقيم هذا .

ذكرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، أحمد عرابي وسعد زغلول ولم تذكر لماذا فشل كل منهما وقد كانا زعيمين وطنيين يتحدّثان باسم الشعب . أحمد عرابي كان رئيس الحكومة ورئيس الجيش ورئيس البلد

وسعد زغلول كان رئيس الحكومة ورئيس البوليس . وكلاهما ضرب من الداخل . تركا الحياة الداخلية تضربهما . أحمد عرابي ضرب لأنه ترك العرش والإقطاع . وسعد وصل للحكم بالأغلبية ولكنه طرد من الحكم بسرعة لوجود الانجليز وبواسطة العملاء والقوى الداخلية العميلة .

وأخيراً دعت الدكتورة عائشة السيد الرئيس إلى أن يمضى الرئيس بالثورة كما بدأها دون أن يأخذ رأى أحد وتطالبه بعدم عزل أحد .

بدأت الدكتورة بنت الشاطي مطالبة بعدم عزل أحد وانتهت بالمطالبة بعزل الشعب كله .

١٠ — كلمة الدكتور طعيمة الجرف

في الواقع أريد أن أعقب على كلمات الدكتورة عائشة عبد الرحمن ولكن الدكتور رفعت المحجوب والسيد أحمد بهاء الدين أعفاني بتعقيبهما من هذه المهمة . ذلك بأن المجتمع الذي نحياه الآن ليس إطلاقاً في صورته السياسية ولا في صورته الاجتماعية ولا في صورته الفكرية مجتمعا إصلاحيا ، إننا غيرنا كل مفاهيمنا في لحظات قصيرة بالنسبة لعمر الشعوب فنحن في ثورة ، في ثورة جذرية بعيدة الأعماق في كل شيء . الدكتورة بنت الشاطي غيرة جدا على صالح من يدفعون وزيد أن تؤمن هؤلاء فلا نعزلم عن العمل السياسي في المجتمع . لم يرد في كلتي شيء عن يدفعون ، وإنما كل ما قلت إن من أخذ منه قسرا .

وهنا أعقب في نفس الوقت على كلمة فضيلة الزميل أحمد الشرباصي تعقيا على كلتي التي قلت فيها إن الفئة الأولى من أعداء الشعب هم الذين أخذ منهم

قسرا واحترفوا العمل السياسى . فانا قلت (الذين أخذ منهم قسرا واحترفوا العمل السياسى) ولم أقل الذين أخذ منهم قسرا فقط بمعنى أنهم كانوا أغنياء ومن غلاة الإقطاع والرأسمالية وجلبتهم الفرصة ليعملوا شيئا فانهرفوا واختصروا الطريق للسلطة واستغلوا . هؤلاء هم الفئة الأولى فى تصورى لأعداء الشعب الذين يجب أن يعزلوا . أما الفئة الثانية فهى عملاء الاستعمار . هذا ما أردت توضيحه وأرجو أن يكون كافيا ، وشكراً .

١١ — كلمة الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

سيدى الرئيس . منذ أربعين عاما مات الفقى الذكى ابن بلدنا دياب أبو عويس ، كان معى فى الكتاب وكان يطلع الأول وكان أبوه جزار القرية يذبح الذبيحة فى الأسبوع ليكسب منها ٣٠ أو ٤٠ قرشا ، أصيب أبوه بالعمى فحرم من مهنته . فهام الفقى دياب على وجهه ليكسب قوته يجمع الرايح ويأكله وكان يذهب إلى المصارف وبصطاد السمك الصغير يأكله نيتاً فلم يكن لديه حطب يشويه به ، لم أسجل هذه القصة وإنما انطبعت هذه المأساة فى شغاف قلبى .

ومنذ خمس عشرة سنة كان الشيخ سيد أبو عبد ربه يأتينا صباح كل يوم فى بيتنا يقرأ القرآن .

سألنى مرة يا دكتور ما صناعة الملك ؟ وماذا يأكل ؟ أظن أنه يأكل عسل نحل صافى . كل حلم هذا المواطن أن يغمس لقمته مرة فى عسل نحل . وفى كلمتى التى قلتها فى الأسبوع الماضى ذكرت قصة خضرة بنت عبد الموجود التى تعسرت فى الولادة وماتت قبل أن يجيئها الطبيب — هؤلاء هم المجتمع الذى تنادى من أجله بالثورة الاجتماعية . يا سيادة الرئيس إنك لو قلتها تطورا لقلنا إنها ثورة من أجل الملايين التى تساقطت مثل دياب أبو عويس وسيد عبد ربه وخضرة بنت عبد الموجود . إتنى أنادى بالثورة من أجل هؤلاء . أنت لما قت بالثورة السياسية هل قلت لى تعالى معى اعمل معى ثورة . لا . وإنك فى ذلك

على حق لأنك لا تعرفني ولا تتق بي ولكن الرئيس قال إنها ثورة إجتماعية من أجل هؤلاء الكادحين ونحن الآن نقوم بها ويجب أن يقوم المؤمنون بها .

الأستاذ الدكتور طه حسين وضع كتابه « المعذبون في الأرض » . . . أين طبعه ؟ طبعه في بيروت ، والدكتور حسين خلاف كانت له آراء إصلاحية أدت إلى أن يوضع له ملف في الداخلية واتهم بالشيوعية . الإقطاع لم يرحم أحدا . لم يرحموا أحدا . تسعون في المائة من الشعب يتساقطون . فإذا كنا نتأدى اليوم بالثورة الاجتماعية فإننا لا نتجنى عليهم بل كل ما في الأمر أننا نعرضهم عن القيادات الثورية لأننا نستهدف هدفا نؤمن به جميعا في هذه القاعة وشكراً .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

في هذه اللجنة ، وفي مؤتمر القوى الشعبية . عملنا الأساسى هو البحث عن الحقيقة . قد يبدو أن هذا الموضوع مهم جداً بعد الآراء العديدة والمختلفة التى سمعناها في هذه اللجنة - عندما نبحث عن الحقيقة فكل بحث يقبل المناقشة ، وكل بحث يقبل الخطأ ، وعلى هذا نستطيع أن نصل إلى هدفنا لأننى أعتبر كل المناقشات التى تمت في هذه القاعة ، وكل الكلمات التى قيلت تهدف للبحث عن الحقيقة . لأننى لا أنفق مع الدكتور حكمة فى أننا فى واد والشعب فى واد - الشعب يتابع كل كلمة تقال فى هذه اللجنة . هذا هو ما أفهمه . الناس تشاهد أجهزة التلفزيون ، وأناس تسمع الراديو ، والناس تقرأ الصحف ، والشعب يتابع الكلام الذى يقال هنا كلمة ، كلمة ، وليس معزولا أبداً عن هذه القاعة .

وأنا اعتبر ونحن نتكلم فى هذه القاعة لا نتكلم فى هذه القاعة فقط بل نتكلم فى جميع أنحاء الجمهورية .

الشعب ليس معزولا ويتابع النقاش . وكل مناقشة تقبل الخطأ . وكل بحث يقبل المناقشة وكل بحث يقبل الخطأ . الحقيقة أن كل كلام يقال هنا تمثل

فيه روح المسئولية . ولى هنا تعقيب على روح المسئولية . روح المسئولية تدعونا أن نبحث عن الحقيقة في تجربتنا ، ليست فقط التجربة التي حدثت في الثورة في العشر السنوات ، أبدا ، بل التجربة الطويلة التي مررنا بها .

ما هي الاشتراكية بالنسبة للأخ حسين محمود ؟

ما هي الديمقراطية بالنسبة للأخ حسين محمود ؟

عندما وقف يتكلم : الاشتراكية والديمقراطية إنه يجد فرصة متكافئة في بنك التسليف يجد التطبيق لقانون سبعة أمثال الضريبة . يستطيع أن يسوق محصوله . بالنسبة له هذه هي الاشتراكية وهذه هي الديمقراطية . بالنسبة لمن لا يجد ما يأكله ، ما هي الديمقراطية والاشتراكية ؟ بالنسبة له أنه يأكل . وبالنسبة للذي لا يجد عشاء أولاده . إذا ظللنا نقول له مدة ثلاث ساعات حرية وإشتراكية وديمقراطية ، ما جدوى هذا له ؟ .

بالنسبة لمن يجد ما يأكله . الحرية والاشتراكية والديمقراطية ، إنك توفر له العمل ، وتوفر له الأكل ، وتوفر له وجبة لأولاده ، توفر له عملا شريفاً يستطيع أن يطمئن به على يومه وعلى مستقبله .

بالنسبة للثورة الاجتماعية ، لقد احترت . بعد القرارات الاشتراكية قيل إننا قطعنا شوطا طويلا جدا . وتأتينا اليوم الدكتور بنت الشاطي . تقول لا توجد ثورة اجتماعية . لماذا ؟ بسبب أن « كارفن » ، ولا أدري من هي ؟ جاءت هنا وعملت عرضا للأزياء . أمن أجل أن هذه السيدة جاءت هنا وعملت عرضا للأزياء . لا تكون هناك ثورة اجتماعية . وهل نستطيع أن نضبط الأمر مائة في المائة . وهل أنا مسئول أن أعرف « كارفن » ، جاءت أو لم تيجيء . أمن أجل أننا أعطينا للفنانين جوائز . لا تكون هناك ثورة اجتماعية . ليس هذا معقولا . أناس قالوا هذه شيوعية لم يقل البعض في السنين الماضية إنها صارت شيوعية ، وأناس قالوا اليوم هذا إصلاح . لقد حيرتمونا .

نحن لا نعرف هل هي شيوعية أو إصلاح .

ما الذى زیده . نعود إلى التجربة التى مرت بنا . الثورات التى قامت من قبل . لم يثر الشعب فقط فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بل قام بثورات كثيرة قبل ذلك كما قلت . ولكن أين وصلنا . حققنا فعلا انتصارات نسبية . كانت هناك حماية قبل ثورة سنة ١٩١٩ اعلنتها بريطانيا سنة ١٩١٤ . بعد ثورة سنة ١٩١٩ رفعت الحماية وغيرها باسم آخر وأعطوا استقلالاً ودستور سنة ١٩٢٣ وعملوا برلماناً . حصل مكسب . ولكن هل هذا المكسب وحده كان يمثل أمانى الشعب الذى خرج وقاتل واستشهد ؟

الشعب كان يطالب بجلاء الانجليز الذين احتلوا بلادنا سنة ١٨٨٢ .

وكنا نعرف أن ثورة سنة ١٩١٩ كان هذا هدفها ، كانت تطالب بالدستور وكانت تطالب بأهداف كبرى . حصلنا على الدستور ولم يخرج الانجليز : مكسب آخر انتهت الحماية ولم يخرج الانجليز ، وظل الانجليز موجودين ويحكمون بطريق مباشر وغير مباشر ، وكنا نعرف كيف أن السفير البريطانى الذى كانوا يسمونه فى ذلك الوقت المندوب السامى — كان يستطيع أن يغير الحكومات لماذا لم ينته هذا بعد أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ ؟ لماذا لم ينته الاحتلال بعد ما مات الناس فى ثورة سنة ١٩١٩ ؟ ليس فقط ١٩١٩ ، بل سنة ١٩٣٠ أيضاً ؛ وأنا خرجت فى مظاهرات سنة ١٩٣٦ وكنت شاباً صغيراً وكنا نطالب بالدستور ونقول (يسقط هور) أيام أن كان هور فى ذلك الوقت وزيراً للخارجية أو الحرية — لا أدري بالضبط — فى إنجلترا . كنا نخرج ونحن أولاد صغار نهتف . وضرب الناس وماتوا .

كنا نعرف ماذا حدث فى المنصورة .. وماذا حدث فى القاهرة ... الشعب ثار . جاءت بعد ذلك وزارات أخرى ، ولم تحقق شيئاً ... ألغوا دستور صدقي بعد ذلك أعادوا دستور سنة ١٩٢٣ .. لكن كل هذه كانت عمليات للتهديد .

قامت ثورة سنة ١٩٣٦ ، ناس ماتوا هنا عند كوبرى قصر النيل .. الطلبة قاموا بثورة . والشعب قام بثورة . ماذا حدث بعد هذا ؟ بعد هذا وقعت (١٦ — طريق الديمقراطية)

معاهده سنة ١٩٣٦ .. معاهدة الشرف والاستقلال والتي قالت المادة الأولى منها ، إن مصر دولة مستقلة ، والمادة ١٢ تقول إن لبريطانيا أن تبقى في مصر عشرة آلاف عسكري انجليزى ...

ظل العشرة آلاف . زادوا حتى وصلوا إلى ٨٠ ألفا ولم يخرجوا . لماذا انتكست كل هذه الثورات ؟ إذا رجعنا إلى الثورات التي قامت في مصر قبد ذلك ... ثورات مستمرة ... عرابى ، بعد عرابى ، قبل عرابى ، فى كل وقت كانت هناك ثورة . وجئنا فى سنة ١٩٥٢ وجدنا أنفسنا مازلنا نشكو من السيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية . ووجدنا أن الاستعمار والاستغلال يتحالفان علينا . ابتدأت اللعبة البرلمانية تحدث ... اللعبة البرلمانية لصالح من ؟ . هل كانت اللعبة البرلمانية هذه لصالح الشعب ؟ كان يحدث أن البرلمان تتكون أغلييته من الرجعية ، تمثل تحالف الإقطاع مع رأس المال وطبعاً نحن نعرف ما هو الإقطاع وما هو رأس المال ... وليست كلمات من الكلمات الواردة فى قائمة الشيخ الشرباصى .

حدث التحالف .. وبعد ذلك دخل عدد فى البرلمان ولكنه أقلية ، ماذا تفعل الأقلية ؟ تقف «تتأخر» فى هذه القاعة ... وتخطب ويقال لهم اخطبوا فى الجلسة ، ويثبت ذلك فى المحضر .. ماذا أخذنا من المحضر ، وماذا أخذنا من الكتابة التى فى المحضر :

ظل الإقطاع ، وظلت سيطرة رأس المال ، وظل التحكم البريطانى وتحكم القصر الذى يمثل الملكية الفاسدة .. موجودا حتى سنة ١٩٥٢ . هل الرجعية انسحبت ؟ لا الرجعية تعطى فى البرلمان جزءا ليسار طالما أن معها الأغلبية ، ويظل اليسار يتكلم ويتكلم ولا يستطيع أن يمر أى قانون .

الرجعية بهذا تمثل دكتاتورية رأس المال والإقطاع . وهذا هو النظام الديموقراطى الذى كان موجودا . لذلك نحن عندما نعلن المبادئ ، لم نقل إقامة حياة ديموقراطية فقط ، بل قلنا إقامة حياة ديموقراطية سليمة . ولما تكلمت مع فؤاد سراج الدين فى سنة ١٩٥٢ من أجل عودة البرلمان ، قلت

له إتي أريد عودة البرلمان مع القضاء على الإقطاع ، مع تحديد الملكية ، وإنهاء سيطرة رأس المال ، رفض ؛ رفض لأنه كان يريد الرجوع على أساس الديمقراطية القديمة المعروفة ، وأنا كنت أقول له أرجع على أساس إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

في النهاية أحسست أننا نحن الاثنين نتكلم بلغتين مختلفتين هو يتكلم على أساس الديمقراطية التي تمثل سيطرة الأقلية ، سيطرة الإقطاع ، وسيطرة رأس المال . وأنا أتكلم عن الديمقراطية التي تمثل الشعب بمجموعه .

اليوم عندما نتكلم على إقامة حياة ديمقراطية سليمة ونذكر المبدأ السادس من مبادئ الثورة . . . إقامة حياة ديمقراطية سليمة . يجب أن نقول ما هي الحياة الديمقراطية السليمة ؟ . هل هي عملية ديمقراطية محردة ؟ . إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، تستدعي أن نضع نحن في حسابنا أهداف الثورة الأخرى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الإقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، إقامة عدالة اجتماعية .

إذن الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية ، الديمقراطية السليمة معناها إقامة مجتمع جديد . هذا المجتمع الجديد ، غير المجتمع القديم الذي كنا نعيش فيه ، هدفنا من هذا المجتمع الجديد ، أو من العمل لخلق هذا المجتمع الجديد ، أن بلدنا تكون مستقلة سياسيا ، وفي نفس الوقت تكون مستقلة اجتماعيا . بمعنى أن نكون أحرارا سياسيا لانخضع للاستعباد السياسي ، ولا نخضع لنفوذ أجنبي ، ونكون مستقلين اجتماعيا ؛ أي أحرارا في تكوين بنائنا الاقتصادي ، وتكوين بنائنا الاجتماعي .

وبعد ذلك لابد أن نفهم عندما نتكلم عن الناحية السياسية ، أن اقتصاديات أي مجتمع ، كما قيل اليوم ، وكما قيل من بعض إخواننا في الجلسات الماضية ، هي التي تمثل التكوين السياسي .

إذا كان المجتمع إقطاعيا ، يكون حتما الحكم إقطاعيا ، إذا كان المجتمع

رأسماليا يكون الحكم رأسماليا . إذا كان المجتمع أساسا اقطاعيا رأسماليا ، أو أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية هي التي تتحكم ، يكون حتما الحكم هو التحالف بين الإقطاع ورأس المال .

من أجل هذا هناك علاقات وثيقة بين السياسة والاقتصاد . نرى أنه في أيام الإقطاع وأيام سيطرة رأس المال ، مهما رشح أحد نفسه للانتخابات لا يمكن أبدا أن يجمع ويدخل البرلمان إلا إذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالإقطاع أو رأس المال . وقد يتركون عددا .. ثلاثة أو أربعة أو عشرة أو خمسة عشر يدخلون ، ويقولون نعم نحن عندنا ديموقراطية .. ، هذه الديموقراطية فيها معارضة ، وفيها حكومة . ماذا كانت تستطيع المعارضة أن تعمل ؟ لا تستطيع إلا أن تقف وتعارض وتكلم بدون فائدة . كانت الأغلبية ، تمثل دكتاتورية الإقطاع ، ودكتاتورية رأس المال بكل معاني الدكتاتورية تحت اسم الديموقراطية الأغلبية تمثل دكتاتورية الطبقة ذات المصلحة الاقتصادية التي هي طبقة الإقطاع وطبقة رأس المال المستغل .

إذن لا بد أننا نشعر أن هناك علاقة بين السياسة وبين الاقتصاد . أننا ورثنا مجتمعا فيه أناس أفوياء . أناس لهم نفوذ . ورثنا مجتمعا ولدنا فيه وخلقنا فيه .

يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، قامت هذه الثورة السياسية بالمبادئ الستة :
قنا من غير أن نأخذ رأي احد . واليوم بعد عشر سنوات من هذه الثورة السياسية نجد أننا حققنا عمليات قد ننساها ، وأنا نسيت ان الكورنيش قام بعد الثورة . ومرة سألني أحد الصحفيين فقلت له إن هذا الكورنيش كان قبل الثورة ، ونسيت تشلاقات قصر النيل التي كانت موجودة على النيل .
طبعا تنسى .. . كان فيه إنجليز خرجوا . كانت فيه احتكارات أجنبية ، انتهت .. . كانت فيه قنال يعتبرونها دولية وملكهم . وظلوا يعملون البدع لانتزاعها منا . أخذناها . وكان يوجد احتكار للسلاح .
لما نعد المسائل التي حدثت في هذه الثورة السياسية ، نجد أننا حققنا أشياء

كثيرة ... معارك صعبة ، ولكن كنا دائماً نوفق ونتنصر فيها . لذلك أصبحت الانتصارات بالنسبة لنا عملية سهلة .

إذا جئنا اليوم ، وقلنا ثورة اجتماعية ، يجب أن نلاحظ ، أننا في فترة الثورة السياسية ، حاربنا أشياء كثيرة ، كان يجب أن نحاربها قبل أن تأخذ الثورة الاجتماعية سبيلها إلى الوجود .

كان لابد أن يخرج الانجليز . كان لابد أن نقضى على الاحتلال . كان لابد أن نقضى على الاحتكارات الأجنبية ، وعلى السيطرة الرأسمالية الأجنبية . بعد ذلك عندما نقول اليوم ، تعالوا نبحث عن الحقيقة ، لا يصح أن نتجهم الدكتور عائشة ونقول اذهب أنت وحدك ابحث عن الحقيقة . هذا تعجيز . ولا نقول إن جمال عبد الناصر عمل وعمل وأنه آت يستفتينا في الثورة الاجتماعية .

من الذى قال لى جئت أستفتيكم في الثورة الاجتماعية ؟ أنا لم أقل هذا من أول يوم أنا أقول إن واجبكم المحدود هو أنكم تقررون قوى الشعب الوطنية ، لأن الثورة الاجتماعية أعلنت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن يريد أن يقوم بثورة ، لا يستفتى ، ولو كنا دخلنا مجلس الأمة بهذه القوانين كنا تعثرنا ، ولغاية اليوم كنا لانزال نناقش فيها ونأخذ ونعطى ، لأن المصالح تتضارب طبعا .

وقد رأيتم المناقشات في التعريف وكم تأخذ من الوقت ، فما بالكم في التطبيق . وبعد ذلك عندما جئت هنا قلت افتحوا المناقشة وتكلموا كما تريدون أريد أن يكون الشعب معي .

لماذا أريدكم معي في الثورة الاجتماعية ؟ لا أريد أبدا أن أبقى وحدي في هذه الثورة الاجتماعية ، أريد أن يظل الشعب معي في هذه الثورة الاجتماعية لأننا نريد أن نقيم مجتمعنا جديدا . وهذا المجتمع الجديد نبنى اقتصادنا فيه على أساس من العدالة الاجتماعية . وهذا يستدعى أننا نبنى مجتمعنا

جديدا تماما وسلميا ايضا .. هذا يستدعي أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة .. وهذا معناه أن أى ديمقراطية سياسية يجب أن تكون ديمقراطية سياسية ويجب ألا تكون هناك ديمقراطية اجتماعية سليمة في هذا أيضا نبحث عن الحقيقة .

وما هو النظام السياسى السليم ؟ وما هى الحياة الديمقراطية السليمة ؟ وما هو النظام الاجتماعى السليم وما هى العدالة الاجتماعية والثورة الاجتماعية التى نريد نحن أن نتكلم عليها ؟ ما هى الاقتصاديات الاجتماعية السليمة ؟ هل الاقتصاديات السليمة هى الإقطاع وسيطرة رأس المال ؟ ام ان الاقتصاد السليم يمثل شيئا آخر .

الحياة الديمقراطية السليمة ليست بأى حال ، الديمقراطية القديمة التى سرنا عليها ؛ وليست بأى حال الديمقراطية التى يلعبها الاستعمار وتلعبها الرجعية ، لأن الاستعمار والرجعية يلعبان بشعار الديمقراطية .

تجدون فى الناحية الثقافية المقابلة للثورة الثقافية التى نتكلم عنها اليوم — نجدون التركيز فى الدعاية على الديمقراطية السياسية . الديمقراطية السياسية من ناحية الاستعمار ، أما الديمقراطية الاجتماعية — وهذا ما أعنى به العدالة الاجتماعية — فهم د يلحسوها ، ولا يتكلم فيها أحد أبداً وينسونها تماماً .

ما هى الديمقراطية السياسية ؟ الديمقراطية السياسية بالنسبة للرجعية أن يعملوا انتخابات وينفقوا النقود القليلة ، ويحصلوا على بعض الأصوات وفيه ناس يضحك عليهم . فيضحك عليهم مثلا بالشعارات أو أن يستخدموا النواحي القبلية ، النواحي الطائفية ، أو أن يستخدموا أى أسلوب من الأساليب ، أو أن يزوروا ويصلوا إلى برلمان مثل برلمان سوريا الذى سيظهر اليوم .

فى سوريا يصبحون ويصفقون ويرقصون ويقولون نحن نمثل الديمقراطية .. فما هى الديمقراطية الموجودة اليوم ، يقولون إتنا عملنا انتخابات ، فما هو البرلمان الذى سيظهر ؟ سيكون البرلمان ثلاثة أرباعه أو أكثر عبارة عن تحالف رجعى إقطاعى ، ويعطوا اليسار أو اليساريين ١٥ أو ١٧ أو ٢٠ كرسيًا

من ١٧٠ أو ١٧٣ كرسيًا يظل اليساري يتكلم ويتكلم ليلاً ونهاراً ولا يستطيع أن يفعل شيئاً... حاولوا قبل ذلك في برلمان في سوريا أن يمرروا قانون علاقة العامل الزراعي بالمالك ! كان في البرلمان شيوعيون واشتراكيون وإخوان مسلمون إلى آخر هذه المسيمات ، فلم يستطع ذلك . يقف الاشتراكي . ويتكلم ويقول خطبة طويلة ، وبعد ذلك يصوتون على القانون المقدم ، فيرفضه البرلمان... فإذا خسرت الرجعية ؟ وماذا خسر رأس المال بإدخاله عدداً من الاشتراكيين ؟ لم يخسر شيئاً ، ولكنه مطمئن تماماً إلى أنه يمارس الديكتاتورية... يمارس أي نوع من الديكتاتورية ؟ يمارس ديكتاتورية رأس المال... وديكتاتورية الإقطاع بكل معانيها...

الثورة الاجتماعية معناها بناء مجتمع اشتراكي... واشتراكي يا أخ شرباصي ليست عقدة ، ولا مشكلة ، لأننا نفسر ونجهد كلنا ، ونقول ما هو المجتمع الاشتراكي الذي توجد فيه عدالة اجتماعية... ناس يقولون كذا... وناس يقولون كذا... الدكتورة عائشة تقول إن المجتمع الذي نحن فيه إصلاحى وزيد ثورة أفسى من هذا لكي يصبح مجتمعاً اشتراكياً . أنا موافق على هذا الطلب ، يعني نتخذ قرارات أكثر ونمشي أسرع . ليتنا نضغط المسافة المطلوبة أو الزمن المطلوب من أجل الثورة الاشتراكية .

بعد القضاء على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار ، يجب أن نقضى على الإقطاع ونقضى على الاحتكار ، ونقضى على سيطرة رأس المال .

وبعد ذلك كلنا نعرف كم حصلت محاولات لمقاومة هذا التطور الاشتراكي أو هذه الثورة الاشتراكية . وبعد قرارات يوليو سنة ١٩٦١ ، إلى أي حد أصيبت البلد بنوع من البلبلة ؟ لأنه بعد فترة طويلة من المهادنة ، وهي الفترة التي كانت بين خروج الانجليز وبين صدور القرارات الاشتراكية ، صدرت هذه القرارات مرة واحدة ؛ واستطاع الإقطاعيون أن يخلقوا نوعاً من البلبلة ، ولم يكن ذلك في أول يوم... أنا رأيت في أول يوم ، وثاني يوم وثالث يوم ، وعاشر يوم ، كيف قابل الشعب هذه القرارات بمنتهى الترحيب

وبعد ذلك بدأت البلبله .. إذن هناك محاولات ضد هذا البناء الاشتراكي .
من ؟ من الناس الذين ليست لهم مصلحة في البناء الاشتراكي .

كنا نقول إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة .. معنى هذا أننا نريد
أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة لأجل الشعب الذي قامى من دكتاتورية رأس
المال ومن دكتاتورية الإقطاع ومن سيطرة رأس المال .. ومن الاستغلال
بكل معانيه .. وبعد ذلك نأتى لنرى هذا الشعب . من هو الشعب الذى قامى ؟
من هو الشعب صاحب المصلحة الأصلية في الاشتراكية ؟ نجد العمال ..
الفلاحين ... بعد ذلك هناك تعبير لم يوضع في قائمة الشرياحى .. وهو
الطبقة المتوسطة ... يمكن أن نضيفها ...

لم يتكلم أحد عن الطبقة المتوسطة . وأنا أرى أنه لا بد أن نتكلم عن
الطبقة المتوسطة . ونضع الأمور بوضوح . قطعاً توجد الطبقة الرأسمالية
والإقطاعية وتوجد الطبقة المتوسطة . وتوجد طبقة العمال والفلاحين . يدخل
ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، يدخل ضمن الطبقة المتوسطة التجار .
الرجل الذى يشتغل في عمله هو وأولاده ومعه ناس يشتغلون — طبعا غير
المستغلين — الذين لا يمثلون السيطرة أو الاستغلال مثل الاستيراد والتصدير
الذى تكلمت عنه في المرة الماضية . يدخل أيضاً ضمن هذه الطبقة المهنيون .
الاطباء . المهندسون . المحامون . المحاسبون إلى آخره .

أما أعبر أن كل هذه القوى اشتركت في الماضى من أجل قيام هذه
الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هي القوى التى تستطيع أن تقرر
مصير الأمة .

بالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أنه يوجد صراع بين الرجعية
والاستعمار . والرجعية ورأس المال . الطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول
أن تبلبل وتجذب إليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها في ضرب الثورة
الاجتماعية .

إننا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة إن مصالحها مرتبطة مع مصالح الشعب ومصالح العمال والفلاحين أكثر مما هي مرتبطة مع مصالح الطبقة الإقطاعية الرأسمالية .

إنهم يشيرون بلبلة ويقولون مثلاً للدكارة إنه ستخفيض أو تحدد دخول الأغنياء وتحدد دخول الطبقات الكبيرة ، ولذلك لن تجد الدكارة المكاسب أنا في رأي أن هذا كلام الغرض منه البلبلة لأنه كلما ارتفع مستوى الشعب كلما زادت قدرة الشعب على أن يتعامل مع الدكارة .. ومع المحامين .. ومع المحاسبين .

أنا أعتبر أيضاً نظام المحامين أصلاً نظاماً رجعياً لأن من عنده نقود هو الذي يستطيع أن يوكل أحسن محام . ومن لا نقود عنده فمن أين يأتي بمحام ؟ لن يستطيع إحضار محام ، أى أن الفرصة ليست متكافئة حتى في هذه العملية . العدالة تستدعى — إذا كان فيه عدالة — أن تكون الفرص متكافئة ، بأن توفر الدولة لهذا ، الفرصة التي توفرها الآخر . لكن ترك الحال كما ورثناه — فيذهب القادر إلى أحسن دكتور ، ومن لا يستطيع أن يدفع « الفيزينة » ، لا يذهب .. القادر يكون قاتلاً ويحضر أحسن محام وربما يحصل على البراءة لأن محاميه « ماهر » ، والثاني ربما يكون مظلوماً ولا يتمكن من الحصول على البراءة لأنه حضر محامياً « فاشلاً » .

الفرصة ليست متكافئة . المجتمع أصلاً لا يعيش على الفرصة المتكافئة . نحن نريد هذه الفرصة المتكافئة . التجار يقولون العملية تسير ، وستحول التجارة وستؤمم . ونقول لا .. أننا الاستيراد .. أما التصدير ، وبعد ذلك التاجر يعمل في محله منذ الصباح .. يذهب الساعة السابعة أو الساعة الثامنة ويفتح محله ومعه أولاده يعملون معه .. أنا اعتبره من قوى الشعب العاملة .. وأعتبره من الناس الذين هم أصلاً أصحاب المصلحة الأصلية في الاشتراكية . لأن هذا التاجر — كلما زاد مستوى الناس — زاد مكسبه ، لأنه يتعامل مع ناس كثير . وستصبح عندهم قدرة شرائية لكي يشتروا منه . كذلك بالنسبة لجميع الطبقات .

ما هو المستقبل ؟ لا بد أن نعرف ما هو المستقبل . هل المستقبل أن نقضى على كل شيء ؟ سألتني أحد الأشخاص بالأمس ما معنى تذويب الفوارق بين الطبقات ؟ هل نأخذ كلنا ماهية واحدة ؟ هل نأخذ كلنا مرتباً واحداً ؟ أبداً - لم أفل ذلك . إننى أقول بتذويب الفوارق بين الطبقات من ناحية الاستغلال . من ناحية الاستثمار . ولكن قلنا إن لكل فرد حق كفايته . الشخص الذى يعمل عملاً له حق لكفايته . الشخص الآخر له حق لكفايته ؛ فى الكفاية وفى العمل . هناك اختلاف . لن نستطيع أبداً أن نوحّد المرتبات . كل واحد حسب خبرته يأخذ مرتبه .

هذا هو المستقبل ، وهو قوة أساسية تعمل وتتكلل وتسير إلى القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .

إن إقامة حياة ديمقراطية سليمة معناها أننا لا نتمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الإقطاع من أن تتحكم فىنا تحت اسم الديمقراطية . وهى تختلف أيضاً عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثل دكتاتورية البروليتاريا . لا نريد أن نفهم الديمقراطية بمعناها القديم ، ولا بمعناها الشيوعى . لا نريد طبقة تسود . إذا قلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة فعنى هذا أننا لا نريد أن تسود طبقة الإقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية . ولا نريد أن تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية .

إن الديمقراطية التى تتكلم عنها تختلف عن النوعين . ديمقراطيتنا السليمة ديمقراطية كل هذه الفئات .. ديمقراطية للشعب كله . ليست ديمقراطية لفئة قليلة لأن ديمقراطية الإقطاع ورأس المال هى ديمقراطية نسبة قليلة من الشعب ، هى الأقلية التى تحكم وتتحكم فى الأغلبية . وهذه أعتبرها دكتاتورية تحت اسم ديمقراطية . الديمقراطية فى الشيوعية التى هى عبارة عن دكتاتورية البروليتاريا تمثل أيضاً نسبة قليلة من الشعب : ولذلك نقول : إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة على أساس من تكوين لجان تأسيسية للاتحاد القومى فى جميع أنحاء الجمهورية على أساس أن يكون الشعب كله مشتركاً .

وبهذا تكون الديمقراطية لكل الشعب لا لفئة قليلة من أبناء الشعب .

هذه الديمقراطية ستكون لكل الشعب أى لكل الفئات التى تكلمت عنها بما فيها الرأسمالية الوطنية لأنها فئات معادية للاستعمار فهى فئات معادية لسيطرة رأس المال . وأيضاً هى فئات لصالحها الثورة الاجتماعية ولصالحها الثورة الاشتراكية ..

تأتى بعد ذلك النقطة الأساسية التى تدور حولها المواضيع كلها ...

إذا أراد الشعب أن يقيم هذه الديمقراطية السليمة يجب أن يكون مستعداً للدفاع عن نفسه ، وهناك تعبير عسكرى اسمه « الحرب الوقائية » . إننا لا نريد أن نستعمل هذه الحرب الوقائية ، لا نريد أن نحارب الحرب الوقائية . نحن نقول إن مفهوم تعبير الحرب الوقائية بأنه العمل عندما تجد بلد أنها مهددة بالعدوان فتبدأ بالحرب حتى تقى نفسها أظن أنه أطلق علينا هذا الكلام فى سنة ١٩٥٦ ، إنجلترا وفرنسا واسرائيل قالوا الحرب الوقائية ، الحرب الوقائية هذه تعبير أصلا عسكرى وتعبير سياسى إلى آخر هذا الكلام .

نحن لا نقول بأننا نريد أن نعمل حرباً وقائية ضد الإقطاع وضد رأس المال ، بأن نسحقهم ونقضى عليهم ونحاكمهم إلى آخر هذا الكلام . نحن نقول إننا نريد أن نحمى أنفسنا .

لا نريد حتى أن نعلن عليهم الحرب الوقائية . فالشعب إذا أراد لنفسه حياة ديمقراطية سليمة ، وأكرركلمة سليمة ، يجب عليه أن يحمى نفسه حتى لا يقع مرة أخرى فريسة لدكتاتورية رأس المال والإقطاع تحت اسم الديمقراطية الزائفة . الشعب إذا أراد أن يقيم حياة ديمقراطية سليمة يجب عليه أن يضع فى نفس الوقت ، فى حسابه أن الحياة الديمقراطية السليمة لابد أن تكون ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية أى ثورة اجتماعية فى نفس الوقت .

يمكن أن يكون الاختلاف طبعاً فى طريقة التطبيق أمراً سائداً هل نعمل

من أخذنا منه قسراً ؟ أو من أخذنا منه قسراً وكان يشتغل بالحركة السياسية ؟
أنا رأي أننا في عملية العزل يجب أن نعمل حتى يكون عندنا مؤتمر للاتحاد
القومي سيكون أكبر سلطة في البلد . هذا المؤتمر يعبر عن إرادة الشعب الأصلية
وليس معبراً عن إرادة الإقطاع ولا إرادة رأس المال . يعبر أيضاً عن نضال
هذا الشعب الثوري وقادر أيضاً على أن يحمي هذه الثورة السياسية الاجتماعية
وقادر أيضاً على أن يحمي ويقم ، يقيم ويحمي الحياة الديمقراطية السليمة وهو
السيبل الوحيد لأن يمنع ويقينا من أن تتحكم فينا أقلية .

الدكتورة عائشة تقول جمال عبد الناصر . من يعرف أين يكون جمال
عبد الناصر باكر ؟ . لا أحد يعرف أين نكون باكر وبعد باكر . بل باكر
وبعد باكر زبد أن يأتي مؤتمر يتولى المسؤولية ويحمي . تأتي تنظيمات شعبية
تتولى التنظيمات وتحمي ويبقى هذا التنظيم هو القادر على إقامة الحياة الديمقراطية
السليمة وحمايتها وهو القادر على السير بهذه الثورة الاجتماعية إلى نهايتها وشكراً .

١٢ — كلمة الدكتور عبد الفتاح اسماعيل

السيد الرئيس ، السادة الزملاء ، الموضوعات الرئيسية التي من أجلها طلبت
الكلمة أربعة هي :

١ — أريد أن أوضح أن الروح الاشتراكية أصيلة في شعبنا ، وبذلك
فإن البيئة صالحة ، وقد مارسنا الاشتراكية منذ قيام الثورة وعلى مراحل مختلفة
ولكننا لم نتمكن من تطبيقها على نظام شامل بسبب وجود خبث أو قشرة على
سطح الشعب الحقيقي وقواه لا تمكنه من انطلاقاته الشاملة .

٢ — منذ قيام الثورة مارسنا الديمقراطية الحققة ، وكانت ممارستنا إياها
بالطريقة التي تتفق وظروفنا ، وكانت بذلك ديموقراطية متطورة تجتاز اليوم
إحدى مراحلها .

٣ — سأنكلم عن الأسلوب الاشتراكي في العمل .

٤ — السلوك الاشتراكي للفرد المنتخب .

وقبل أن أطرق هذه الموضوعات ، أقر أتى لا أعرف شيئاً من الناحية العلمية العميقة عن الاشتراكية أو الديمقراطية أو التعاونية ولكني أقر أيضاً أنني مثل الكثير من حضراتكم ، اشتراكي ديمقراطي تعاوني بالممارسة .

إن الروح الاشتراكية أصيلة في شعبنا ، وكنا نسمع كثيراً ، نتيجة للاستعمار الطويل المدى ، أن الروح الفردية الانعزالية قد تمكنت من مجتمعنا بشكل خطير حتى أنه قد تحول إلى مجتمع انفرادي انعزالي ، ولكنني أريد القول ، إن هذه الظاهرة الشعب منها براء ، فالاستعمار يؤثر حقيقة على فئات قليلة يحيط بها نفسه ، وهذه الفئات هي التي تمارس الحكم بمساندة الاستعمار ، وكانت لها معه مصالح خاصة . وكانت هذه الفئات بدورها تحيط نفسها ببعض الأعوان كانوا يكونون في مجموعهم السلطة الحاكمة ، ولم يكن هؤلاء الأعوان إلا فئة قليلة من فئات الشعب ، أما جبهة الشعب الكبرى الكامنة في القرى وفي الأحياء الشعبية بالمدن ، والتي تكلم عنها أخى من الصعيد من كوم أمبو ، ووصفها بأنها تمارس فعلاً الاشتراكية على قدر ما يتاح لها من إمكانيات ، وأنها كانت تمارسها طوال عمرها قبل الثورة وبعدها ، فلم تتأثر بذلك ، وأظن أن الكثيرين منا يعرف الأمثلة التي ضربها لنا ، كما يعرف تلك الروح الاشتراكية التي تتمثل عندما يتوفى أحد أفراد القرية فيخرج كل واحد من بيته ، هذا يحمل حصيرته وذاك يحمل المنقد وعليه طاقم القهوة لينوبوا عن صاحب المأتم في تحية المعزين الوافدين من القرى الأخرى ، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدانا عن مدى تغلغل الروح الاشتراكية الأصلية في شعبنا الحقيقي .

هذه الظاهرة موجودة أيضاً في أحيائنا الشعبية ، وبذلك فإننا حين نود تطبيق الاشتراكية فلن يكون تطبيقها في بيئة غريبة عنها ، إن الذي يستر الشعب ويخفي قواه الحقيقية هي تلك القشرة الرقيقة الطافية على سطحه ، وذلك الخبث الرقيق الكامن داخل الشعب نفسه ، فلا بد إذن من هزات عنيفة حتى يخرج هذا الخبث إلى السطح ، ولقد حدثت فعلاً هذه الهزات بل تلك الزلازل منذ قيام الثورة ، ولا بد أن تتبين هذا الخبث حتى تنحيه عن طريق الشعب

الأصيل ، وذلك عن طريق دراستنا للراحل التي مرت بها الثورة على الرغم من ضخامتها وعظمتها .

ألا تذكر يا سيادة الرئيس ليلة قيام الثورة ، حين وصل إلى سمعك أن أخبار الثورة قد تسربت قبل الموعد المحدد لها بقليل ، وهل تذكر يا سيدي حينما كنت تجوب على منازل إخوانك التسعة في سيارتك الأوستن السوداء . في ذلك الوقت اتصلت السراى بأعوانها من كبار رجال الجيش الذين تجمعوا في القيادة لبحث الأمر ، فكانت فرصة ذهبية للقبض عليهم أجمعين ، فيمكن إذن اعتبار هذه الفتنه ، من أعوان ذلك الرجل الطاغية الذي كان في تلك الأمسية يقضى سهره بالإسكندرية ، من أعداء الشعب . فلما انبثق فجر الثورة وجلجل صوتها في الإذاعة هبت قوى الشعب الحقيقية والتفت حول الجيش تؤازره وتؤيده . ومرت المصفحات في شوارع القاهرة ، وقد كانت تمر من قبل وحديدها يتطار شواظا ونارا تلهب وتجزع قلوب الشعب ، أما في هذا اليوم ولأول مرة في تاريخنا الطويل نجد حديد المصفحات قد تحول إلى حرير يحتضن الشعب وأبناء الشعب .

هذا هو الشعب على حقيقته يا سيادة الرئيس ، وعلى الجانب الآخر في صباح الثورة كانت هناك فستان : فتة سارعت إلى القصر في الإسكندرية وسجلت أسماءها في سجل التشريفات ، وفتة قابضة في البيوت تنتظر حتى إذا كان اليوم الثاني للثورة وانهاالت عليك برقيات التأيد الشعبي من كل حذب وصوب حين لاحت في الأفق بشار النجاح ، في ذلك الوقت بدأ الرجعيون يحجون إليك .

سيدي الرئيس ، إخواني : قيل إن الاشتراكية كفاية وعدل ، والكفاية والعدل لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق السلطة الحاكمة . إن مجتمعنا كان بيئة اشتراكية صالحة في حدود إمكانياته ، ولكن إذا قصدنا الكفاية والعدل لكي تكمل الصورة الاشتراكية ، فلا بد أن تكون السلطة الحاكمة متعاونة مع الشعب ، فقبل الثورة لم يكن الشعب يمارس الاشتراكية الطبيعة الكامنة فيه ،

أما بعد الثورة حينما اندمج الشعب والحكم أمكن للبلد كلها بطبيعة الحال أن تسير في طريق واحد. ولقد حجبنا، نحن الشعب، في الماضي عن ممارسة الاشتراكية ممارسة فعلية، السلطات الحاكمة. إذ كنا يومئذ نحكم حكما رأسماليا لأن المجتمع كان مجتمعا رأسماليا، ونظرا لأن جمهرة الشعب الكبرى كانت يومئذ من الفقراء ومتوسطى الحال فإن الرأسمالية كبدا لم يكن لها، في اعتقادي، من سبيل في مجتمعا.

ونحن إذ نعيش اليوم اشتراكيتنا، إنما نعيش في يثتنا التي نعرفها منذ أمد بعيد، ولكن كل ما ينقصنا هو الدعوة للإيمان بالاشتراكية والديموقراطية وتمكينها في النفوس لتحقيق الكفاية والعدل ولقد حاولت القوى الرجعية في مستهل الثورة أن تمسك بزمام الحكم فلم تفلح، وبدأ كفاح يومئذ بين الشعب وفريق من أعدائه حيث كانت أحداث سنة ١٩٥٤، ويمكن أن نقول إننا قد تعرفنا نتيجة لذلك على فريق من أعداء الشعب ولن يغيب عن بالنا يسيادة الرئيس وقفتك الخالدة يوم المنشية والتي شاهدها عن قرب بعيني.

لمست في هذا اليوم — يوم المنشية — حقيقة رجل الثورة ولا شك إنها كانت وقفة خالدة لك أظهرت حقيقة رجل الثورة، ولقد لمست أيضا في هذا الموقف الذي وقفه السيد الرئيس إيمانه بالشعب إذ لم يتخل سيادته في تلك الليلة عن موقفه ولم يطاوع المحيطين به، الذين كانوا يجذبونه إلى الخلف خوفا عليه فكان يشدهم بقوة إلى الأمام ويمسك بزمام الميكروفون ويحتضنه احتضاناً ليقف مع الشعب، ولم يترك الشعب لأنه لم يكن يريد في هذه اللحظة الحاسمة أن يمكن أعداء الشعب والقوى الرجعية من أن تنال بغيتها فكان النصر، وكانت مرحلة خطيرة في تاريخ الثورة، تلاها نصر من بعد نصر من بعد نصر.

وهنا طفا على السطح أيضا جانب من الحبث ثم كانت الفترة بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٧ وما تخللها من العدوان الثلاثي الذي أظهر بوضوح طائفة كبيرة من هذا الحبث، هم الذين كانوا يرقصون في بيوتهم هنا وفي الاسماعيلية في يوم العدوان، عدوان إسرائيل وانجلترا وفرنسا، وهم

مصريون . . . يرقصون فرحا بهذه النجدة التي جاءتهم . أعتقد أنه لا مجال للغفران لهؤلاء أبد لأنهم سيظلون حتى تخين لهم الفرص للانقضاض علينا إذا واثم الفرصة ، وفي أيام انقصاص الوحدة لاحت لنا فرصة أخرى تعرفنا فيها على أعداء الشعب . أعني كانت هناك زلازل عديدة في حياتنا طيلة العشر السنوات الأخيرة بعد أن كانت هذه الحياة تسير على وتيرة واحدة . . . زلازل كانت تعوق انتصاراتنا ولكنها لم تحقق رجاءهم بل كانت فرصة ذهبية لنا لكي نكشف بين الحين من هم أعداؤنا ، لذلك فأني أعتقد أن الطريق سهل وميسور لعملية العزل وأن قائمة تتضمن كل هؤلاء يمكن أن تؤدي إلى تنحية فريق لا يمكن أن نطمئن بأن حال من الأحوال إلى أنهم يشتركون معنا في الناحية السياسية ، هذه القائمة يمكن أن تتضمن كل هذه الفئات ويمكن أن تراجع بكل دقة وأن تقسم إلى فئات أو طبقات ، فئة لا يمكن أن نسمح بتركها طليقة في مجتمعنا وهذه الفئة كلها تحرم من ممارسة حقوقها السياسية ، وفئة أخرى نحدد من حريتها حتى لا تشترك في أية عملية من عمليات الانتخابات القادمة . وإني أود ألا تقتصر الفئة الأولى أو ربما الفئة الثانية على الأفراد الذين تعرفهم قوى الأمن فقط بل يمكن أن نعرفهم ونستدل عليهم من تنظيمات الاتحاد القومي أثناء ممارسته لأعماله في السنين الأخيرة ، ويمكن أن يعرف عددا كبيرا منهم الدكتور القيسوني .

وبما أن هؤلاء لهم أقارب فأرى أن يؤخذ هؤلاء الأقارب حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة في الاعتبار أيضا ويجب أن تراجع هذه القوائم مراجعة دقيقة وأن يشطب منها من ترى القوى الثلاث التي ذكرتها أنه يجب شطبه . وبعد ذلك يمكن بسهولة ويسر تمثيل القوى الشعبية الحقيقية التي يعينها في تعبيراته وحدثنا عنها السيد الرئيس ، وتشمل هذه القوى العمال والفلاحين والفئة المتوسطة . أما من الديمقراطية وما يقال عنها وأنها مارسناها قبل الثورة فأني أقول بأن ديمقراطية ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ديمقراطية الأسياد والعبيد ، وهذه الديمقراطية لازيدها لأنها ديمقراطية أسياد وما كنا عبيدا ولكن (ع . أ)

كنا نعامل معاملة العبيد وكنا نتور ما بين الحين والحين إلى أن انتصرنا عليهم
بشورتنا الأخيرة ومارسنا حقنا ونحن في سبيل تطوير هذه الحقوق . فالديمقراطية
حسب مفهومى خالية من النظريات إطلاقا ، بمعنى أننا من يوم أن قامت الثورة
لم نجد رئيس دولة يتحدث إلى الشعب باستمرار وفي كل مناسبة بكل صراحة
ووضوح ويحذو حذوه أعوانه وزملاؤه وإخوانه ، يتحدثون ويحاولون أن
يجمعوا القوى في كل ناحية ومنذ بداية الثورة وإلى الآن وهم يجتمعون بأناس
من كل الطوائف والمهن والحرف وكل المستويات ويتناقشون في شتى الأمور
وفيما يمكن عمله لصالح الشعب . ألا يعتبر هذا نوعا من أنواع الديمقراطية ؟
والمهم في كل ذلك أن يعرف الحاكم رأى الشعب بأية صورة من الصور .

كانت ديمقراطيتنا تتطور في كل المراحل التي مرت ولم تنقطع الصلة
بين الحاكم والمحكوم أبدا ، وأعتقد أننا في اجتيازنا لمراحل الديمقراطية
التي مارسناها بهذه الصورة ووجودنا الليلة في هذه القاعة نتناقش ما هو إلا
صورة أخرى جديدة من صور الديمقراطية التي يمارسها الشعب . فكل
ما يدور في هذه القاعة من مناقشات يسمع ويرى في جميع أنحاء البلد وتنتشر
الصحف كل صباح ما يدور هنا ونسمع في كل مكان توجيهات واقتراحات
جديدة من المواطنين يرغبون أن نبدىها هنا ليناقشها الحاكم والشعب على صعيد
واحد يتحدثون بروح واحدة ويستمعون لشيء واحد ويتجاربون باستمرار
في هذا العمل ، وهذا نوع من الديمقراطية على قدر مفهومى . فحين في كل
فترة نمارس نوعا من الديمقراطية يحقق أهدافنا . الذى أريد أن أقوله لنا إذا
كنا ننادى بالاشتراكية وأصدرنا القوانين الاشتراكية فنحن ننادى بشيء
صالح لمجتمعنا ويثبتنا وإذا كنا نمارس أنواعا أو تطورات ومستويات مختلفة
من الديمقراطية فهذه في الواقع ديمقراطية متطورة حقيقية أصيلة تمثل فيها
قوى الشعب وآراؤه الحقيقية .

انعكست الصورة الديمقراطية حتى على الثقافة ، وأنا أعتقد أن هناك ثورة
ثقافية طيلة مدة الثورة ، وأذكر أن السيد الرئيس قد تعرض منذ حوالى ست
(١٧ - طريق الديمقراطية)

سنوات في جامعة الاسكندرية لناحية من هذه النواحي في حديث له . إذ قال إن الإنتاج الفكري يقل في أعقاب الثورة دائماً ويستمر فترة حتى يكيفت نفسه مع الثورة ثم ينتعش وثقافة ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ثقافة الوجهاء ، والصالونات ، ثقافة مستوردة وليست أصيلة فالثقافة الوطنية بصورتها التي نعرفها الآن كانت بالنسبة للعمال والفلاحين معدومة أو قليلة جداً وبالنسبة للطلاب كانت محدودة إذا قورنت بالثقافة التي عمت الشعب كله بعد خروج السيد الرئيس وزملائه إلى المجتمع واختلاطهم بالشعب وأصبح الفلاحون والعمال يحسون بهذه الثقافة الوطنية ونحن نحس بها أيضاً ونلسها في بيوتنا إذ أننا أصبحنا نسمع من أبنائنا معلومات تشعرنا بأنهم أصبحوا على مستوى عال من الثقافة، لم تكن زاهم عليها قبل الثورة بل أصبح عندهم ثقافة ومعلومات نستكبرها عليهم لأننا عندما كنا في سنهم لم نحصل على هذا القدر من الثقافة الذي حصلوا عليه الآن وهذا يعطينا فكرة عن تطور الثقافة بعد الثورة ، هذه الثقافة التي انقلبت بعد الثورة من ثقافة وجهاء وصالونات يتلمظون فيها باللفظ وأحكام مستوردة ، ولست أعترض على مبدأ استيراد الثقة والآراء والأفكار ولكني أرى أن نأخذ منها ما يناسب بيئتنا وأنا أعتقد أننا اجتزنا ومارسنا الثورة الثقافية الشعبية أما الثورة الثقافية العلمية وهي التي ربما يقصدها السيد الرئيس فأنا أعتقد أن السادة الزملاء سوف يعنون بها أشد العناية . ننتقل إلى الأسلوب الاشتراكي في العمل فأقول إنه لا يكفي فيه أن تصدر الثورة القوانين الاشتراكية ولا يكفي أن تكون بيئتنا ومجتمعنا صالحين لتطبيق الاشتراكية ، بل يجب أن تمارس الاشتراكية في أسلوب العمل داخل كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية ، فالاشتراكية لها أسلوب في العمل ولقد أردنا أن نعد خطة علمية للجمهورية وقلنا إن البحث العلمي هو الأساس لكل عمل ، بإنشاء المصانع أو زيادة الإنتاج الزراعي أو التقدم الطبي أو الاجتماعي ، كله مبني على العلم والبحث العلمي هناك مشاكل تقابلنا في جميع أوجه النشاط المختلفة ولا سبيل إلى حلها إلا عن طريق البحث العلمي وأذكر على سبيل المثال أنه في منطقة من

المناطق مساحة تبلغ حوالى مائة ألف فدان زرعت برسيما بذوت بذوره بواسطة الطائرات . ثم رواها المطر وبعد أن تبثت هذه البذور لوحظ أن درجة النمو لم تكن واحدة ، فبعض أجزاء من هذه المساحة كان نموها جيداً والبعض الآخر كان هزيباً . وقد ظهر من تحليل تربة البقع الجيدة النمو أن بها معداً يزيد من درجة خصوبتها فأمكن بواسطة البحث العلمى إضائة هذا المعدن إلى السجاد مما أدى إلى إصلاح المساحات الفقيرة إلى هذا المعدن فأصبحت الزراعة فيها كلها على مستوى واحد .

هذا هو الأسلوب الاشتراكى فى العمل . لا بد أن يشترك كل فرد فى دراسة الخطة التى توضع لحل كل المشاكل ، كما نعمل الآن لوضع الميثاق الوطنى وبهذا يمكن أن نقول إن الخطة لا تفرض فرضاً وإنما تدرس ، دراسة وافية يشترك فيها كل فرد من جميع المستويات بروحه وتفكيره .

وبهذا تتحقق الاشتراكية وتتوطد فلا يكفى أن أصدر قانوناً بتعيين اثنين من العمال مثلاً فى مجلس إدارة شركة دون أن يكون الاثنان دائماً على صلة وثيقة بزملائهما لى يتعرفا على وجهة نظرم وبغير ذلك لا يمكن أن يودى هذا القانون إلى النتائج التى وضع من أجلها وهذا يؤكد أن الأسلوب الاشتراكى فى العمل من أهم مقومات الاشتراكية ولو أمكن بث هذه الفكرة فى جميع المجالات الحكومية وفى قطاعات العمل كلها فسيكون هناك الأسلوب الاشتراكى بجانب الأسلوب الطبقي وما يلزمه من تقنين وتشريعات .

وفى مرحلة السلوك الاشتراكى ، نلاحظ أنه بعد انتهاء عملية الانتخاب تحدث تقريباً عملية انفصال بين الناخبين والمنتخبين . فقبل الانتخاب بخمسة أو ستة أشهر يقوم المرشح بمشاركة الناخبين فى أفراحهم وأزراحهم بصرف النظر عن مرا كزهم الاجتماعية وبعد الانتخاب يجلس هنا . وتنقطع علاقته بناخبيه ، ويعتقد أنه حاكم للشعب وليس ممثلاً له وليس هذا هو السلوك الاشتراكى فى التمثيل ، والواقع أن الاتحاد القومى أمكه أن يوجد صلة بين الناخبين والمنتخبين فى السنتين الأخيرتين ، وهذا ما يزيد أن ندعمه وتنظيمه ،

فلنفرض أن السيد الرئيس سيعرض على مؤتمر القوى الشعبية ، ميثاقاً وطنياً ، هذا الميثاق الوطني سيناقشه عدد لا يزيد عن ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ شخص وهم الذين سيتكون منهم المؤتمر .

لذلك أرى أن يعرض مشروع الميثاق على كل ناخب أو مجموعة من الناخبين في مهنة ليناقشه معهم أعضاء مؤتمر القوى الشعبية وبذلك يتناقش أعضاء المؤتمر باسم من انتخوهم . وأما الفصل بين الناخبين والمنتخبين ، وهي ظاهرة تكررت قبل الثورة ، وبعد الثورة . فواجبنا أن نقضى عليها .

والحقيقة أني أطلت على حضراتكم ، ولكنني أعتقد أننا ونحن نجتاز هذه المرحلة من تطورنا قادرون على النجاح ، بل واثقون منه بإذن الله ، وهو سبحانه وتعالى الذي سندنا في كل فترة من فترات تطورنا خلال هذه الثورة ، لقد نجحنا وانتصرنا ، وتعودنا على الانتصار ، فليس بعجيب أبداً أن نتق بانتصارنا في المستقبل ، كما انتصرنا دائماً في الماضي والسلام عليكم ورحمة الله .

تعليق السيد رئيس الجمهورية

لي تعليق بسيط على كلمة الدكتور عبد الفتاح ، فقد قال إننا كنا شعباً من العبيد . واعتقد أن المبالغة هي التي دعت إلى هذا الكلام ، كنا شعباً نقاسى من السيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية ، ولكن لا أعتقد أننا كنا شعباً من العبيد لأننا كنا في ثورات مستمرة للتخلص من السيطرة المعتدية الخارجية والتخلص من السيطرة المستغلة الداخلية .

١٣ - كلمة السيد حمدي الحكيم

هندما بدأ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل يتكلم قال إنه ليس متخصصاً في النواحي الاشتراكية النظرية . وأنه سوف لا يتكلم في هذه النقطة . غير أن لي بعض ملاحظات صغيرة . فقد ذكر الدكتور عبد الفتاح أن الحكم كان رأسمالياً ، ولكن لم يكن لهذا الحكم أثر في مجتمعا . وأنا أخالفه في هذا ،

واعتقد أن نظام الحكم الرأسمالي كان له أكبر الأثر في مجتمعنا وأنه لولا النظام الرأسمالي والإقطاع الذي كان سائداً ، والذي كان يحكمنا ما كانت نفوس الشعب قد تهبأت على مر السنين للقيام بثورات متتالية انتهت بثورة ٢٣ يوليو التي انتصر فيها الشعب .

لقد كان المجتمع رأسمالياً ، وكان الشعب يتأثر به . وإنه تحت هذا التأثير قام الشعب بثورته . فلم يكن الشعب منعزلاً ولا سلبياً ، لقد كان فوقه خبث ، كما قال الدكتور عبد الفتاح ، ولكن للفاعل الكيماوي تحت هذا الخبث ، كان يعمل لينقض على المجتمع الرأسمالي الإقطاعي المستبد .

وفي رأى الدكتور عبد الفتاح أيضاً أن الحاكم هو صاحب القوة والسلطان لتوفير و ضمان الكفاية والعدل للمجتمع والمواطنين . وإنى أخالفه في هذا فالحكم ليس وحده ، ولا يمكن أن يكون وحده هو صاحب القدرة والسلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين . إنما الشعب المنظم الذي عرف قوته الشعبية . وحددها ، هذا الشعب المنظم هو صاحب القوة على أن يكمل لنفسه الكفاية والعدل ورئسنا ، ونخطط ثورتنا لم يقل إنه صاحب السطة والقوة لتوفير العدالة للمواطنين بل ألقى إلينا مقاليد توفير هذا العدل لأنفسنا وللمواطنين .

ولا أعتقد كذلك أن المصريين الذين ذكر الدكتور عبد الفتاح أنهم كانوا يرقصون فرحاً أيام العدوان كانوا مصريين ، إنما كانوا فقط يحملون جواز سفر مصرياً ، وليس كل من يحمل جواز سفر مصرياً يعتبر مصرياً ، فالمصري من يتكلم لغتنا ويعيش حياتنا . ولكن هؤلاء الذين رقصوا ، فهم إما أذناب للاستعمار وإما من يتظاهرون بأنهم مصريون كي يخدعوا الشعب .

وأراد الدكتور عبد الفتاح أن يتخفف من بعض المسئولية فألقى على عاتق الدكتور القيسوني مهمة تحديد من الذي يعزل . كما تخفف بعض السادة الزملاء فألقوا على عاتق وزير الداخلية هذا العمل ، وبمكتنا أن نتخفف من

المسئولية أيضاً بأن تلقى بعض هذا العبء على عاتق وزير الإصلاح الزراعى ، نريد أن نبحث هذا ، فوزراء الخزانة والداخلية والإصلاح الزراعى أعضاء فى القوى الشعبية الموجودة مثل أى مواطن منا ولا نريد أن نتخفف من الأعباء والمسئوليات ، نريد أن نشارك وأن يكون لنا رأى إيجابى ، نحدد نحن ، إما فى هذه اللجنة أو فى الخطوة التالية التى هى مؤتمر القوى الشعبية .

ولقد سمى الدكتور عبد الفتاح الثقافة بأنها ثقافة طبقية ، وأنا أوافق على هذه التسمية ، وأوافق على أن الثقافة المنبعثة من داخل الصالونات ليست هى ثقافة الشعب وليست هى الثقافة التى نريدها فى المجتمع الاشتراكى نريد ثقافة من أجل الشعب وليس من أجل الثقافة . ولكنى أخالعه فى كلمة الثقافة المستوردة ، قد أقول مبادئ مستوردة ، وشعارات مستوردة ، ولكن فى الثقافة يجب أن نكون أكثر تسامحاً فالدكتور طه حسين مثلاً استورد ثقافة من الخارج ولكنه هضمها وانفعل بها ثم أخرجها ثقافة وطنية . وعندنا هشرات ومئات من كتابنا تلقوا ثقافة أجنبية أو استوردوها من الخارج ثم استوعبوها وهضموها ، ثم صدرت عنهم بعد ذلك ثقافة وطنية تعتبر مقياساً وقواعد لشعبنا . فالمبادئ غير الثقافة . المبادئ لا تستورد ، ولكن الثقافة تستورد ، ونفعل بها ونهضمها ثم نخرج ثقافة وطنية .

هذا ما أردت التعليق به وشكراً .

١٤ — كلمة الدكتور جمال مرسى بدر

أدهشنى أن أسمع من الدكتور عبد الفتاح أنه فى فترة العدوان الثلاثى على الوطن كان هناك من المواطنين من يرقص فرحاً . ولا أظن أن فى هذا الوطن من يرقص فرحاً فى مثل هذا الموقف . فالمسألة مهمة جداً فى المرحلة التى نحن فيها الآن ، فنحن مقبلون على عمل ضخم يقتضى منا جهاداً وعرقاً ، ويحتاج إلى أن نجتمع كل ثقتنا بأنفسنا ، ففترة العدوان الثلاثى كانت تجربة فذة ، أثبت فيها هذا الشعب وحدة صفوفه وقوته ، وكانت فترة من أعجود مفاخرنا الوطنية .

وصورة رائمة لآمالنا في المستقبل ؛ ولا أحب أن تشوه هذه الصورة بأن
ينسب هذا إلى فئة من الشعب وشكراً .

١٥ — كلمة السيد خالد محمد خالد

السيد الرئيس ، أيها الإخوان :

اسمحوا لي أولاً ، أن أؤكد لحضراتكم ، أنني أكره كثرة الكلام ، ولكن
مناقشة السيد الرئيس ، والتحدث إليكم ، يجبران إلى النفس ما تكره ، ويحملانها
على السير في غبطة إلى ما لا تريد . إحساس بما سمعته الليلة من السيد الرئيس
أنه قال كلاماً خطيراً ، وأعني بخطرته وخطورته أنه يستدعينا إلى الوقوف أمامه
طويلاً ، يستدعينا إلى دراسته وإلى البحث عن المغزى الجليل ، الذي لا أشك
في أنه جليل ، ذلك المغزى الذي يرمى له الحديث الخطير الذي سمعناه .
ولكنني سأبدأ وأؤكد لحضراتكم أنني من الذين يؤمنون بأننا لا نمارس اليوم
ثورة ، لا ثورة اجتماعية ، ولا ثورة اشتراكية . نحن نعيش في تحول لا في ثورة
نحن نعيش في تطور ، لا في طفرة ، وإذا كنا نرى أننا في ثورة جديدة ، فليشكل
لها مجلس قيادة ثورة يقودها . وإذا كنا نرى أننا نواجه ثورة جديدة ، فقيم
إذن : كانت السنوات العشر التي مضت .

إن هذه الثورة لم تولد إجهاضاً أيها السادة ، إنها الوليد الشرعي لكفاح
طويل عظيم خالد قام به شعبنا في مراحل مختلفة ، عشنا نحن المشهد الأخير من
هذه المرحلة ، وهذه الثورة من أول أيامها أحست عبثها كله وأحست أنها
جاءت لتزيج من طريق مصر وشعبها كل قوى الشر التي تصدها عن
المسير ، وإنني لأذكر عبارة سمعتها ، وأنا أعبر الطريق قاطعاً السيد الرئيس
في حفل كان مقاماً في شارع عدلي ، لا أذكر مناسبته ، وكان ذلك في الشهور
الأولى للثورة ، كنت أعبر الطريق ، وإذا صوته يصدح بهذه العبارة : لا تظنوا
أننا جئنا لتعزل الملك ، إنما جئنا لتبني مصر العظمى ، وأخذ يشرح ما يعني ببناء
مصر العظمى ، وكان في شرحه وإعيا لمشاكل أمته .

وكان من ضمن هذه المشاكل تجديد حياتها ، وبعث إيمانها بنفسها ، وتمكينها من حقها وعلى رأس هذا الحق حقها في ثروتها وخيراتها ومالها فإذا جئنا اليوم لنقيم نهجاً ونظاماً اشتراكيين فليس معنى ذلك أننا نولد اليوم من جديد ، بمبادئ جديدة ، وأهداف جديدة . لا .. إنا نتطور تلقائياً تطوراً ينبع من ماضينا واحتياجاتنا التي أذن بها المؤذنون في كل جيل ، احتياجاتنا التي حملتها الثورة في يوم ٢٣ يوليو . نحن الآن لا نثور ، نحن ندرس في أناة ووداعة وحب ، نحن نتحول إلى خطوة جديدة ، إلى مرحلة جديدة إلى واجب جديد ليس منفصلاً عن ماضينا ، لا البعيد ، ولا القريب ولكنه تعبير أو استمرار في التعبير عن وطنيتنا وعن ثورتنا وعن احتياجاتنا .

تسأل السيد الرئيس : ما الديمقراطية ؟ ثم ضرب بعض الأمثلة ليبين لنا مفهوم الديمقراطية وأردو نحن نبحث ما الديمقراطية ، أود ونحن نستعرض المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ودستور وهيئات وأحزاب ، من معارضة ومن حكومة ، أود ونحن نعالج المؤسسات الديمقراطية هذه ، ألا ندينها ولا نحاسبها اليوم بمقيار الظروف التي عملت فيها بالأمس .

أيها السادة ، في فجر ٢٣ يوليو استمعتم إلى صوت يعان قيام الثورة ويقول إننا قما بتطهير الجيش من الفساد . إذن كان في الجيش فساد ، بدأت الثورة تطهره منه ، أفصح لنا اليوم أن ندين الجيش ، أو نطالب بإلغائه أو وقفه لأنه قبل الثورة كان يعاني فساداً سببته عوامل ، نحن جميعاً ، ندركها ونعرفها ؟ لا .. كذلك تماماً عندما نواجه الدستور ، كذلك تماماً عندما نواجه البرلمان ، كذلك تماماً عندما نواجه الأحزاب . يجب أن نواجه هذه المؤسسات جميعاً بروح الإنصاف وروح الوعي التي لا تنقصنا أبداً . ما هي ؟ وما علاقاتها بالديمقراطية ، وما زجوه لأنفسنا من مستقبل ومصير .

أما الديمقراطية فهي عندى بسيطة ، أن يكون الشعب قادراً على اختيار حكمه باقتراع حر ، وأن يكون الشعب قادراً على أن يغير حكمه باقتراع حر ، الديمقراطية هي أن يمارس الشعب مسئوليته . وأنا لا أجامل حين أقول

إننا إذا أضعنا على الشعب فرصته الكاملة في أن يمارس الديمقراطية بفهمها الذي ذكرته الآن ، فإننا نحرمه فرض العمر .

إن الشعب قد عانى ديمقراطية كما عانى حياته قبل الثورة ، ولكن من قبل أن نعد نقائص ما قبل الثورة ، يجب أن نعرف المعيار الذي كان سائداً في ذلك الحين .

لماذا نضع أعيننا على نقائص العهد الذي اعتبرناه بائداً . هذا العهد الذي كان البرلمان يعطل فيه بمرسوم ملكي ، فيجتمع أعضاء البرلمان في الكورتنتال ، ويعلنون بطلان هذا المرسوم ، ويضطرون أعداء الديمقراطية وأعداء « زيور » إلى إجراء انتخابات حرة كاملة الحرية نزاهة كاملة النزاهة . لكنه مع ذلك كان شعباً يده في الأغلال ، كان شعباً أقدامه في السلاسل .

فإذا كان هذا الشعب قد استطاع أن يفرض سلطانه والسلاسل والأغلال تحاصره ، أخاف أن يفرض سلطانه وقد أصبح كل شيء له ، ثورته ، آماله وآلامه وحكومته وكل شيء أصبح ملكاً له ، كل شيء أصبح في يده ، أصبح يصدر عن اقتناع لا عن إكراه ، أخاف عليه اليوم من أن يحكم نفسه على أوسع الصور الديمقراطية ؟ لا .

قال السيد الرئيس إن النظام السياسي والاقتصادي مرتبطان . أجل إنهما مرتبطان . ونحن حينما نقول النظام الاشتراكي . إنما نقول ذلك لتقسم طريقنا تماماً كما نقول : حرية الكلمة ، حرية التصرف ، حرية الملكية ، حرية التجارة كل ذلك مسميات لشيء واحد هو الحرية .

إن الاشتراكية والديمقراطية شيء واحد ، لأن الاقتصاد لا يتفصل عن السياسة بل يؤثر فيها ويحركها كما قال سيادة الرئيس ، وهذا ما يدعوني إلى أن أشخذ في نفسي الإيمان بالديمقراطية . ولأن أرى يا سيادة الرئيس أن ثمة أماناً عن قريب درراً طليعياً ينادينا ، ولست أبالغ ولا أسرف حينما أقول ، إنه دور طليعي بكل معنى الكلمة ، ينادينا وينظرنا لو أحسننا المسير إليه .

في التطبيق الدولي نجد حولنا مجتمعين : رأسمالية واشتراكية ، فإذا أخذنا المتوسط من هنا وهناك ، نجد ظاهرة يجب أن نواجهها في شجاعة ، ففي المجتمع الرأسمالي ، ولا ننسى أننا نأخذ المتوسط لا المجموع ، نرى حرية الناس موفورة أكثر منها في المجتمع الاشتراكي .

وأنا أقصد بصفة خاصة الحريات السياسية ؛ حيث نرى أناسا يعارضون ويتناقشون . ويقتنعون على الثقة بحكوماتهم دون أن يكون في ذلك انهم لولايتهم . وأعود وأكرر إتي أخذ المتوسط لا المجموع .

وليس كذلك الحال في المجتمع الاشتراكي حيث وضعت الحرية السياسية بكل مفاهيمها في خدمة الحرية الاقتصادية كما يقدرها وكما يفهمها المجتمع الاشتراكي . فلماذا ؟ هل الرأسمالية أحنى على الحرية من الاشتراكية ؟ أبداً إنما كانت أليق وأذكى من الاشتراكية ، فقد استطاعت رغم أن الرأسمالية تقوم على الاحتكار ، والاحتكار ضد الحرية ، وتقوم على القلق والتوتر والسيطرة والتسلط من فئة قليلة وذلك كله ضد الحرية - استطاعت أن تخفي أنيابها بما أعطت المجتمع من حرية في القول والمناقشة وحرية الحكم .

فلماذا لا تأخذ الاشتراكية هذه الميزة وهي أولى بها ؟ هذا هو الدور الذي ينتظرنا والذي سنكون فيه رواداً لا مقلدين . فلا اشتراكية إنما جاءت لتحرر المجتمع بكل أفراد من الجوع والخوف والسيطرة . الاشتراكية تعني أن وسائل الإنتاج قد أمنت وأصبحت ملك الأمة ، وأن وسائل المشولية أيضاً قد أصبحت ملك الأمة . وأنا أرى أن الرأسمالية لم تعصب الاشتراكية بضرر أبلغ وأشد من تغذيتها بالخوف التي تلجئها دائماً إلى تحديد الحرية والإسراف في السيطرة والكبت . وإذا استطاعت أن تنفض عن نفسها هذا الذي لا تنسى الرأسمالية عن تغذيتها به ، فتكون الاشتراكية قد أنقذت نفسها . وأذكر أن رئيس دول اشتراكية كبرى ربما حاول هذه المحاولة عندما دعا شعبه إلى النقد الذاتي ، وقد اختط هذا الطريق عندما بدأ مهاجم زعيمها كان قبله وكاد يكون معبوداً في أمته وشعبه .

قد لا يستطيع هذا الزعيم ، فيما أظن أن يواصل دوره ، فإن دولته بحكم ظروفها ومشاكلها قد تدعوه إلى أن يعود ويسير على خط معين وفي اتجاه معين يفرضه الشعب أو الحزب الذي ينتمى إليه ذلك الزعيم فإذا جد مجتمع اشتراكي ليس له تلك المشاكل الدولية ، واستطاع أن يأخذ هذا الدور الطبيعي فيرد إلى الاشتراكية اعتبارها وجوهرها الذي يقوم على الديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة ، فإن هذا المجتمع يكون قد أخذ الدور الطبيعي الشاغر في التاريخ وسيكون الرجل الذي يقود هذا المجتمع هو المعلم الجديد الذي تنتظره الاشتراكية .

قال السيد الرئيس إنه لا بد لدعم الديمقراطية من الحرب الوقائية ...
« أصوات لم يقل الرئيس ذلك ،

السيد خالد محمد خالد — لا بد من الحرب الوقائية . نعم لا بد من الحرب الوقائية ، عندما يكون لها ضرورة ، فما الضرورة التي تدعو إلى الحرب الوقائية لقد قال السيد الرئيس إنه لكي ندعم الاشتراكية لا بد من شيء يشبه ما نسميه الحرب الوقائية .

« أصوات لم يقل الرئيس ذلك ، .

السيد الأمين العام : أرجو أن يترك السيد العضو ليبدل بوجهة نظره ومن يطلب التعقيب بعد ذلك سيأخذ الكلمة في دوره .

السيد رئيس الجمهورية : لقد قلت إن هذا التعبير اصطلاح عسكري .

السيد خالد محمد خالد : ليس المهم الكلمة ولكن المهم المعنى الذي تفضي إليه ، هناك حرب وقائية تستعمل في ضرورات معينة ، وليس هناك ما يدعو لاتخاذ أي إجراء لا يبدو ولا يكون غير ديمقراطي . نحن سنشكل مؤتمراً للقوى الشعبية ، وسيقوم في هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراته فيها ، هذا الشعب مؤمن كله بثورته ، مؤمن كله بقائده وبأهدافه ، مؤمن

بديمقراطيته ، واشتراكيته ، والسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب في تحول
كما قلت لاثورة ، وفي تطور كما قلت أيضاً لاطفرة ، فإذا أردنا أن نعتبر ببعض
المجتمعات التي هي اشتراكية حادة والتي قامت تجرب مانسميه عزل الشعب
أو عزل أعداء الشعب ثم أخفقت في تجربتها ، إذا أردنا أن نأخذ هذه العبرة
فهي ماثلة أمامنا في الصين فقد أجهزت حقاً على أشخاص كانوا من الذين حاربوا
الثورة وحملوا السلاح والمدفع ، ثم أراد قوم أن يحددوا أعداء الشعب
ويعزلوهم ولكن وقف « ماوتس تونج » يدعوهم إلى رفع شعار آخر وقال :
« دعوا الأزهار جميعها تتفتح ، وترك الأحزاب قائمة . فهناك أحزاب غير
الحزب الشيوعي وعندما حق الإشراف المتبادل أي أن لهذه الأحزاب الحق
في أن تناقش الحزب الشيوعي ، كما أن للحزب الشيوعي أن يناقش هذه
الأحزاب ، ولكن بعد أن وضع لها جميعاً الإطار الذي تعمل فيه ولا تحيد عنه ،
فلا يجوز لها تخطيه أو هدم أسواره وإلا اعتبر ذلك مردة لا تغتفر .

لا داعي لأن نخاف ، ولننص على بركة الله مؤمنين بشعبنا وبالوسائل
الوديعة التي تتمثل في التحول ولا تتمثل في الثورة .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

في تعليق على كلام الأستاذ خالد ، فقد بدأ كلامه وقال إن هذا الكلام
خطر ، وهذا الكلام لا أقوله لأول مرة إنما قلته مرات متعددة قبل الآن ؛
من أول يوم في الثورة وأنا أقول هذا الكلام بصيغ مختلفة ، فالاجتماع الذي
يقول عنه والذي عقد في شارع عدلي ، والذي عقدته رابطة أبناء قنا التي كانت
موجودة بشارع عدلي في أول الثورة . تكلمت عن الرجعية وتكلمت عن
الشعب وتكلمت عن الثورة وعن مبادئ الثورة . من أول يوم في كل خطبة
من خطبي وأنا أنكم عن مبادئ الثورة الستة .

الاخ خالد يقول إننا لا نمارس اليوم ثورة ، وإننا نعيش في تطور ،
وأخيراً قال في حماسة ، هذا الشعب المؤمن بثورته ، وهذا دليل على أنه في قرارة

نفسه معتقد أن هناك ثورة يؤمن بها الشعب . كيف لا توجد ثورة ؟ هناك ثورة . بل هناك ثورة مستمرة . وأنا من أول يوم في الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب ، وكثيراً ما قلت هذا ، إننا يجب أن نحمد الله ، إننا استطعنا أن نحني ثمار هذه الثورة التي كافح من أجلها الآباء والأجداد ، كنت أفعل باستمرار إن الآباء والأجداد كآخووا وقلوا قبل أن يحنوا ثمار هذه الثورة ، وإننا سعداء أننا استطعنا أن نتجح في هذه الثورة ، واستطعنا أن نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا .

الأستاذ خالد يقول إذا كانت هناك ثورة نعمل مجلس قيادة ثورة . لقد كان لدينا مجلس قيادة ثورة نحن اليوم نريد أن نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة من الشعب الأصيل .

هذا ما أقصده بالديمقراطية السليمة . هناك خلاف بيننا في فهم الديمقراطية والديمقراطية السليمة . الأستاذ خالد يقول إننا نتجنى على ماضى . نحن لا نتجنى على ماضى . قلنا في المبدأ السادس للثورة ، إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، معنى هذا أنه لم يكن هناك حياة ديمقراطية سليمة . وقلنا في المبدأ الخامس إقامة جيش وطنى قوى ، معنى هذا أنه لم يكن هناك جيش وطنى قوى ، ومعنى هذا أن الجيش كان يستخدم ضد الشعب ، ليس من أجل الشعب ونريد أن نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب .

إننا لا نقول ، نلغى الديمقراطية ، هذا طبعاً تعقيب على مقارنتك بأن نلغى الجيش ، أبداً ، قلنا إقامة جيش وطنى قوى ، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة . معنى هذا أن الجيش الذى كنا فيه ، كنا نشعر أنه ليس الجيش الوطنى القوى . فقد نزل يوم ٢٦ يناير ليضرب الشعب ، وما كنا نستطيع أن نقول لا ، ولو كانت صدرت أوامر لضرب الناس كنا سنضرب . العسكرى سيضرب ، والضابط سيضرب ، الضابط الذى يقول لا أضرب سيحاكم . من ينقذه ؟

لم يكن هناك استعداد للثورة ، ولم تكن هناك خطة للثورة . يوم ٢٦ يناير نزلت بالليل فى عربتى ومررت على وحدات الجيش هنا فى القاهرة ، وكانت

النار مدلعة وكان التجول ممنوعا ، وكان معى فى العربى صلاح سالم . كان عندنا اجتماع يومئذ ، اجتماع لما سمى بعد ذلك بمجلس الثورة ؛ وبعد الاجتماع نزلنا لتصل بأكبر عدد من الضباط لتقول لهم ، على قدر الإمكان ، لا تضربوا فى الشعب . ولكن من كان يضمن ؟ كم عدد الضباط الذين قاموا بالثورة ؟ كم عدد الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة ؟ كانوا مائة ضابط : وكان هناك آلاف من الضباط ، الذى أعليه أنهم إذا لم ينفذوا الأوامر ، سيفصلون من الجيش . والجيش ينفذ الأوامر .

جيش وطنى قوى ، أى جيش من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ جيش وطنى قوى لكى يحمى الديمقراطية السليمة التى تتكلم عنها وتنادى بها ، لم نقل بعد هذا تلغى الجيش ، لأنه لم يكن قبل الثورة جيشاً وطنياً قوياً ، لم نقل أبداً إننا سنلغى الديمقراطية ، لأن الديمقراطية قبل الثورة لم تكن ديمقراطية سليمة . قلنا نريد أن نجعل هذه الديمقراطية ، ديمقراطية سليمة ، إتنى فى كلامى لا أقول هذا الكلام لكى أدين ، فلو أريد أن أدين لأقت محاكم وأدنت من ١٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، كما أقيمت محاكم فى الثورة الفرنسية وأقيمت محاكم فى الثورات الشيوعية وفى الثورات الأخرى .

العملية ليست إدانة بل كما قلت إنا نبحث عن الحقيقة ، وإنا نريد أن نأخذها من تجربتنا فى العشر السنوات ، وفى السنوات التى كانت قبل الثورة . على أى شىء كانت تدل تجربتنا ؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعى ؟ هل استطعنا أن نقضى على الاستغلال السياسى ، والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى ؟ أبداً لم نستطع .

أنت فى كتبك التى ألفتها قبل الثورة كنت تقول إنا نكافح للقضاء على الاستغلال السياسى ، وعلى الاستغلال الاجتماعى . فى كل هذه الكتب وفى كل صفحة منها كنت تتكلم وتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسى ، والاستغلال

الاقتصادى ، والاستغلال الاجتماعى . هل الديمقراطية التى تتكلم عنها بمعناها القديم مكتنفا نحن الشعب من القضاء على الاستغلال السياسى ، أو الاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا ، بدليل أنه حينما قامت الثورة ، كان هناك بأشع صوره ، كان ذلك إقطاع تكلم عنه الخطيب هنا فى مجمع حمادى ، وقال لكم ماذا كانوا يفعلون بهم . لم تستطع هذه المؤسسات بجلالة قدرها أن تقضى على هذا الإقطاع كان هناك سيطرة من العائلة المالكة وكان هناك تحكم وكان هناك سيطرة لرأس المال . وكان هناك واحد ، كما سبق أن قلت ، أسقط وزارة بـ ٥٠٠٠٠ جنيه . هل استطعنا بهذه الديمقراطية التى نتكلم عنها أن نقضى على هذا إلا بالثورة ، بهذه الثورة . وهذه الثورة مستمرة حتى نقيم الديمقراطية الحقيقية ، وحتى نقيم العدالة الحقيقية .

هل قلنا إننا سنقيم ديمقراطية ليس لها دستور ؟ من الذى قال هذا ؟ يفهم من كلامك أننا نقصد أنه ليس هناك دستور ، وليس هناك برلمان ، وليس هناك مؤسسات ديمقراطية . من أين جئت بهذا الكلام ؟ هذه الخطوات كلها الغرض منها أخيراً أن نقيم الدستور . هل نحن قلنا إننا سنهزل الشعب ونقيم حزباً واحداً مثل الشيوعيين الذين يافع عدد سكان بلدهم ٢٠٠ مليون نسمة فى حين أن عدد أعضاء الحزب مليون فقط . هل قلنا إننا سنقيم حزباً واحداً ونحتكر السياسة لفئة قليلة ؟ لم نقل هذا . إنما الخلاف الوحيد على الأحزاب . لقد كان هناك أحزاب قبل الثورة . ماذا حصل ؟

هل تأثر الإقطاع ؟ هل تأثرت سيطرة رأس المال ؟ هل انتهى الاستعمار ؟ هل خرج الإنجليز ؟ هل قيمة السفير البريطانى نزلت قيراطاً أو قيراطين أو تغيرت من سنة ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢ ؟ ألا تتذكر أنه فى فبراير سنة ١٩٥٢ عندما كان هناك ميعاد بين على ماهر والسفير البريطانى ورفض هذا السفير مقابلته بحجة أنه مصاب بالبرد ، اضطر على ماهر أمام هذا أن يقدم استقالته فى اليوم التالى . وجاءت بعد ذلك وزارة الهلالى ، وكان هناك اتفاق ، الإنجليز كانوا موجودين والإنجليز كانوا يحكمون والسراى كانت موجودة . ماذا قيلت

الأحزاب ؟ لماذا لم يخرج الإنجليز لو كان هناك أحزاب هل كان في إمكاننا إخراج الإنجليز ؟ طبعاً لا ؛ لأنه لو كانت الأحزاب موجودة لا تفقت مع الإنجليز كما كانت تتفق معهم قبل ذلك . هل ينكر أحدنا هذا القول ؟ ولماذا ؟ طبعاً من أجل الحكم ؛ ومن أجل السيطرة المستغلة الداخلية . ماذا يستفيدون من الحكم ؟ كانوا يكسبون من ورائه مالا ، ويشترون العزب ، أنا لا أقول هذا الكلام لأدين أحدا ، ولكني أقوله للتاريخ ، وأقوله للبحث عن الحقيقة وأقوله لناخذ من ماضينا - ونحن نبحث عن الحقيقة - الدرس لمعرفة ما سنفعله . وكان هناك أحزاب ، أحزاب كثيرة ولدنا ووجدنا هذه الأحزاب وانضمت إلى عدد كبير منها ، وأول حزب انضمت إليه كان حزب مصر الفتاة ، ثم تركته ، عندما كنت في السنة الثالثة الثانوية ، وبينما كنت في ميدان المنشية بالإسكندرية وجدت معركة بين البوليس والناس وكان البوليس يضرب الناس والناس يضربون البوليس ، فاشتركت مع الناس وضربت في البوليس ، فقبضوا علي وأدخلوني قسم البوليس وكان ذلك بسبب أن حزب مصر الفتاة كان مجتمعاً والبوليس يفض الاجتماع . وبقيت بالقسم إلى أن حضر شيخ الحارة وأخرجني بضمانة .

وأنا لما انضمت إلى حزب مصر الفتاة لم أسترح ، فتركته وانضمت إلى الوفد ، وكنت من أكثر الناس اتصالاً به ، وأيضاً لم أسترح ، فاتصلت بالإخوان المسلمين وكذلك لم أطمئن ، واتصلت بالشيوخ ، واتصلت بكل الهيئات العاملة في هذا البلد ، كما اتصلت بالأحرار الدستوريين ، والسعديين . كنت أبحث عن الحقيقة كشاب يريد أن يكافح من أجل بلده ، ولكني كنت تائها . وكنت أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك فائدة ، وأخيراً لم أجد أن هناك أية فائدة .

ولما دخلت الكلية الحربية وتدرجت في الجيش ، كان الحل الوحيد أمامي ، أنه يجب أن تقوم ثورة لتقضي على هذا كله وتبني مجتمعاً جديداً متحرراً من كل أنواع الظلم السياسي ، والظلم الاجتماعي .

تقول إن الديمقراطية هي أنه يجب أن يكون الشعب قادراً على أن يختار حكمه وفق الاقتراع الحر، وإن موافقتك على هذا، والشعب قادر على أن يعزل حكمه بالاقتراع الحر، وإن موافقتك على هذا، وأوافقك على أن يبقى دائماً للشعب حرية اختيار رئيس الجمهورية، يختاره لمدة معينة .

تعرف لو قلت كل ٣ أو ٤ شهور يمكن نعمل ثقة، سنعود مرة ثانية للعملية الأصلية . لماذا لم نعمل رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء سنة ١٩٥٦م كان يمكن أن نعمل هذه التجربة ونقول حكومة برلمانية ولكن كان يعرضنا هذا لانقسامات ونحن في ظرف حساس إنهم كانوا سيحاولون أن يوقعوا بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فإذا لم يستطيعوا الوصول إليه لجأوا إلى رئيس الجمهورية، شاهدنا هذا الكلام أيام أزمة نجيب سنة ١٩٥٣ كيف استغلوا نجيب وجمال عبد الناصر؟ لم يقدرُوا على جمال عبد الناصر فجروا إلى نجيب لأجل أن يحدثوا انقساماً واستطاعوا أن يعملوا أزمة، ولهذا تلافينا ذلك وقلنا نعمل نظاماً رئاسياً ولم يقل جمال عبد الناصر إنه يريد أن يعمل رئيس جمهورية مؤبداً . جمال عبد الناصر دخل لغاية اليوم استفتاءين في انتخاب حر لرياسة الجمهورية .

واليوم نأتى ونقول نعمل دستوراً ونعمل برلماناً . وزيد أن نعطي الشعب كل الشعب الحرية ولكن في نفس الوقت إذا أعطينا الحرية يجب أن نعطيها الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لأن الحرية الاجتماعية كان محروماً منها . أنت في كلامك تركز على الحرية السياسية وتعتبر الحرية الاجتماعية شيئاً آخر . إني لا زلت أقول إنك تبحث عن المظهر . أنت تقول إن البلاد الرأسمالية عملت هذه الحرية لتداري أنيابها، أنا أقدر أعمل اليوم أحزاباً، وأعمل حزب فيه جمال عبد الناصر وضامن ١٠٠٪/ إن جمال عبد الناصر سيحصل على الأغلبية وأقدر أن أشتغل على هذا الأساس، وأمرر كل القوانين والنظم التي أريدها؛ إلا أنني غير مؤمن بأن هذا الكلام هو الكلام السليم الذي يضمن أن البلد تسير في حريتها الاجتماعية، ويضمن للبلد أن تسير للقضاء على الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويضمن للبلد أن تقيم عدالة اجتماعية وهذا (١٨ - طريق الديمقراطية)

هو المبدأ الرابع من مبادئ الثورة الذى يتضمن للبلد تكافؤ الفرص ويضمن
إذابة الفوارق بين الطبقات .

قلت أيضاً لى لا أريد أن أجعل فيها دكتاتورية الإقطاع ودكتاتورية
رأس المال التى تعبر أنت عنها بأنها الديمقراطية التى تخفى أنيابها ، وتطالبنا
بأن نعملها ولكننى أقول لى لا نعملها ، لا يمكن أبداً أن تفعل هذا لأننا بذلك
نضحك على الناس ونضحك على البلد لى لى أفضل أن أقول للبلد لى سأشطب
وقلت فى سنة ١٩٥٦ بدل أن أضحك على البلد وأزور فى الانتخابات أو أضغط
بالإدارة ، وحتى الضغط بالإدارة لا يكون تزويراً فى الانتخابات ، لى أعرف
أن هذا البلد وهذا الشعب يحترم الذى يكلمه بصراحة ، لأنه مرت عليه فترة
طويلة لم يكن يكلمه واحد بصراحة — لذلك قلت فى سنة ١٩٥٦ لى سأشطب ؛
وبعد الشطب سأترك الانتخابات مطلقة ، وشطبى وكان فى القاهرة فى كل
دائرة ، ١٥ و ١٦ و بقيت الانتخابات مطلقة وقلت إن الضباط الذين كانوا
فى الثورة ويريدون أن يدخلوا مجلس الأمة أقفل لهم ٢٥ دائرة ، قلت هذا
صراحة للناس حتى يجد الناس حاكماً لا يخدعهم ولا يضحك عليهم ، وأنه يكلمهم
مباشرة قلت سأقفل ٢٥ دائرة ولكن لى أتدخل بعد ذلك فى إرادتكم بأى حال
من الأحوال .

واعتقد أن الناس احترموها هذا الكلام وقدروه لأنهم كانوا باستمرار
يسمعون أن الانتخابات حرة مع أن الضغط كان يحدث عن طريق الإدارة
لقد شاهدت الانتخابات فى مغاغة سنة ١٩٤٥ لا بل فى سنة ١٩٤٢ أو ١٩٤٣
وذهبت هناك وكانت الانتخابات تجرى بين الغريانى والموم . الوفد كان يريد
أن ينجح الغريانى من غير تزوير ولكن فقط منعوا الناس من عبور الكوبرى
وتفلقوا الكوبرى على أنصار الموم لى لا يعبروه ونجح الغريانى فى الانتخابات
وكنتم هناك موجوداً مع الجيش حتى إذا ما رغبوا أن يستعبدوا بنا فى فض
الخلاف يمكنهم أن يستعبدوا بنا . هذه هى الديمقراطية غير السليمة التى
لا نريدها . .

لم أقل إننا سناخذ ماخذ الشيوعية أو نسير على مسارات عليه الصين .
الصين في العزل أعدموا وعملوا هذا الأسلوب الذي نتكلم عنه ، الصين فيها
٦٠٠ مليون ، فيه ٢ مليون في الحزب الشيوعي وهم الذين يحتكرون العمل
السياسي ، ثم تقول إن هناك أحزاباً سياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي .
أنا أصحح لك الكلام الذي قلته ، العملية ليست مطلقة ، وليست أحزاباً تقف
وتعارض في البرلمان ولكنهم يجتمعون مع بعض في لجنة ويسكلمون . هل بين
هذه الأحزاب حزب ينادى بعودة الإقطاع ؟ وهل بين هذه الأحزاب حزب
ينادى بعودة البرجوازية .

هل من بين هذه الأحزاب حزب ينادى بالرأسمالية ؟ هم أصلهم أحزاب
عمال وأحزاب فلاحين الذين دخلوا مع الحزب الشيوعي أثناء الثورة الصينية
ضمن الجبهة الوطنية . ولكن هل سمع أحد منكم عن هذه الأحزاب ؟ أبداً .
لأنها طبعاً تضيع وتذهى . مكتوب في الدستور الصيني أنه يبنى الاشتراكية
والشيوعية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني ، نجد في الدستور الصيني مكتوباً
في المادة الأولى أو في مقدمته هذا الكلام ، فالعملية ليست بالصورة التي
صورتها لنا بأنه حتى في الدول الشيوعية فيها أحزاب وإلى آخر هذا الكلام .
نحن لا نأخذ المتوسط بين الشيوعية والرأسمالية .

وإنما نقول : إننا ظللنا آلاف السنين نقاسى من الاستغلال الإقتصادي
والاجتماعي ، ونقاسى من الإقطاع ودكتاتورية رأس المال . إذن ما الذي
ورثناه بعد الثورة ؟ الإقطاع بعد تحديد الملكية عندم الأموال ورأس المال
أيضاً ، والشعب ليس عنده شيء ، كما قلت لكم في أول جلسة . هؤلاء ورثوا
الغنى والشعب ورث الفقر ، هؤلاء ورثوا الصحة والشعب ورث المرض ،
هؤلاء ورثوا النقود والشعب ورث البلاء ، هذا هو الذي كان موجوداً ،
هذا هو الشعب . قلة قليلة هـ . / أو أقل من هـ . / تتحكم في كل شيء وتستغله
سياشياً واقتصادياً وكانت قوية وتستطيع أن تضغط على الشعب لكي يعطيها
المصوات لتتجع في الانتخابات لأنها هي القوة الاقتصادية المتحركة ، والتي

نستطيع أن نخرب بيت أى واحد وتقطع عيش أى واحد . هؤلاء كانوا تحت اسم الديمقراطية يمثلون دكتاتورية الإقطاع ورأس المال أو دكتاتورية البرجوازية . النظام الغربى الذى نتحدث عنه ؛ ما الذى يحدث فى الغرب ؟ ومن الذى يحكم ؟ يحكمه رأس المال ومنظمات رأس المال .

توجد أحزاب وتوجد أحزاب شيوعية ، ولكن لى يخفوا أنيابهم فقط كما تقول ، أنا أوافقك على هذا ، ولكننا نحن ليس عندنا أنياب نريد أن نخفيها لأجل أن نعمل منظرا ونعمل صورة ، لماذا ؟ نريد أن نأكل من ؟ إتنا لا نريد أن نأكل الشعب ، أما البرجوازية والرأسمالية بأنبيائها هى التى تريد أن تأكل الشعب ، وقد قلت فى ٢٢ يوليو إن الحرية تأتى فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على الحرية ، والديمقراطية كلة ترد فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على كل معنى من معانى الديمقراطية ، لأن رأس المال هو القوة ، رأس المال هو القوة المحركة ، يذكر فى الدستور أن هناك حرية وأن هناك ديمقراطية ، ولكن الحرية لمن ؟ حرية لرأس المال وحرية للشعب على قدر ما يستطيع الشعب ، إن الطبقة العاملة تعمل لتحصل على أجر يكفيها لى تعيش ، هذا هو النظام الموجود فى المجتمع الرأسمالى والمجتمع البرجوازى .

فهل نحن اليوم مستعدون ان نطبق هذا ، أنا أقول إتنا لا نستطيع لأننا لسنا مستعدين لعمل أحزاب تنادى بالإقطاع ، ولسنا مستعدين لعمل أحزاب تنادى بدكتاتورية رأس المال ، أو بسيطرة رأس المال ، لأننا فى ثورة من أجل القضاء على استغلال رأس المال ، ومن أجل القضاء على استغلال الإقطاع ، ومن أجل القضاء على الاستغلال السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، بكل معانيه . توجد ثورة ، ولو لم تكن موجودة ، لكننا حتى اليوم — كما قلت إن البدر اوى حاشور يأخذ معك فى كل سبجارة نفسين ، وكما قلت قبل ذلك لم نكن نستطيع عمل شيء ، لم نكن نستطيع أن نغير هذا الكلام بالتطور .

جى موليه ماذا عمل فى فرنسا ، وماذا غير بالتطور . وماذا عملت عن طريق

التطور أحزاب « السوشال ديمو كراس » الموجودة في أوروبا ، لم يعمل أحد شيئا بالتطور .

لا تنظر إلى السويد لأن السويد فيها نقص في عدد السكان ، فيها أقل من ستة ملايين أو خمسة ملايين ولكن بالنسبة للتطور ، إذا تطورت الطبقة العاملة ، يتطور تحكم رأس المال ويكبر ، إذا تطورت وارتفع مستوى الطبقة العاملة ترتفع الاحتكارات وترتفع أرباح الاحتكارات وترتفع المكاسب التي يأخذونها من جهد العمال ومن عملهم .

قلنا إتنا لا نستطيع ان نأخذ بهذا النظام ، وإذا كانوا هم يخفون أنيابا ، فنحن ليس لنا انياب نريد إخفاءها . النظام الشيوعي وهو دكتاتورية البروليتاريا وهو عبارة عن احتكار السياسة للحزب الشيوعي قلنا أيضا إن هذا الكلام لن نأخذه به ، ولكن بأي نظام سنأخذ ؟ ان يكون للشعب كله لجان تأسيسية بعد عزل أعدائه الذين لن يصل عددهم إلى ٣٪ أو ٤٪ أو ٥٪ . وهم الذين قد ينقضون على الثورة .

أعود إلى الحرب الوقائية التي ذكرتها لقد قلت إنه توجد في التعبيرات العسكرية تعبير حرب وقائية كالتي استخدموها ضدنا في سنة ١٩٥٦ . إتنى لم اقل إتنى اريد حربا وقائية لأن العملية ليست حربا ، ولكن قلت إتنا نريد أن نحمي هذه الثورة من انقراض الرجعية وسيطرة رأس المال ، نحميها من أن نضحك على أنفسنا ونقول إنها ديمقراطية ، وهذه الديمقراطية لا تكون إلا دكتاتورية لرأس المال ودكتاتورية للإقطاع . وكما قلت كان في سوريا برلمان وكان فيه شيوعيون واشتراكيون .

وكل هذه الفئات حاولت ان تمرر قانون العمل الزراعي وهو ينظم العلاقة بين العامل الزراعي والمالك الزراعي ولكنهم لم يستطيعوا لأن دكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية كانت هي صاحبة السيادة كما كان الأمر في بلدنا فدكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية كانت هي صاحبة السيادة . من الذي كان ينضم إلى الأحزاب ؟

كان ينضم إليهم الإقطاع ورأس المال والحزبيون والمتفعون الذين يعملون لحسابهم في لجان الوفد .

ولقد رأيت هذا الكلام بعينى فى هذه الأحزاب ، وحين يأتى الوفد إلى الحكم يعين خمسين ألفاً أو ثلاثين ألفاً ، أو عشرين ألفاً ، وهم يعملون لمنفعة خاصة ، ولم يكونوا يعملون لمبادئ ، قد يكون هناك ناس يحاولون العمل لخدمة المبادئ لكن الغالبية العظمى كانت تعمل لصالح الأحزاب كان كل حزب يترك الحكم ويأتى حزب بعده يعين عشرين أو ثلاثين أو أربعين ألفاً ، وظف وبقى الحزب الثانى ويطرد عشرة آلاف من وظائف الحزب الأول ويعين عشرين ألفاً أو ثلاثين ألفاً من أتباعه .

إننا لا نقول اليوم إننا نعمل لمصلحة خاصة بل نقول إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة ، إننا لا نقول بحرمان الشعب من مسئوليته ، ولا نقول بحرمان الشعب من اختيار رئيس جمهوريته ، ولا نقول بحرمان الشعب من الدستور ولا من البرلمان أبداً بأى حال من الأحوال ولا نقول بحرمانه من المعارضة أبداً لأنه فى أى برلمان سيكون فيه اليمين واليسار والوسط .

فهما قبل ، فهنا يوجد يمين ويسار ووسط ، وليس هذا تعبيراً عن الرجعية أو الشيوعية ، ولكنها عملية نسبية ، فهنا فى هذه القاعة يوجد يمين ويسار ووسط . واحد متطرف إلى اليسار وهى عملية نسبية ، وواحد متطرف إلى اليمين وهى عملية نسبية .

فى أى برلمان ، فى أى مجتمع يستطيع كل واحد أن يعارض ويقول رايه ، ولكنى أقول إننا لا نعيد الإقطاع ، ولا نعيد الاستغلال ، ولا نعيد دكتاتورية رأس المال ، أو نرجع الإنجليز أو نرجع المندوب السامى أو نرجع السير برسى لورين ، أو اللورد كيلرن ، أو أحداً من هؤلاء الناس . وإلا يكون نظامنا قد خرج عن أهداف الشعب . نحن لا نقول الآن إننا نخاف على الشعب أبداً بل بالعكس ، وأنا إذا كنت خائفاً على الشعب اليوم فلماذا كنت أبداً هذه العملية .

إني بدأت هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة ، من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة ، وكما قلت لكم كان من الممكن أن يكون حلاً قوياً لو عملنا مجلس الثورة ، ونصدر أوامر ونطبقها وننفذها لكن إن يكون هذا هو المطلوب .

المطلوب في هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس في إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وأنا منك في أن الشعب مؤمن بثورته ولا يمكن بأي حال أن يتخلى عنها . إني معك في هذا .

السيد خالد محمد خالد — في الحقيقة إتي عندما ضربت المثل بالصين الشعبية كان مثلاً جانبياً بحثاً ، أريد أن أقول إنه كان في هذا المجتمع عداوات كثيرة ونحن كثيرة وقام بعض الناس ينادون بعملية عزل أعداء الشعب وجاء ما ونسى تونج وأخذ جانباً آخر فقال دعوا جميع الأزهار تتفتح وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصيني يقول البراجوازية الصغيرة ، يقول عن أصحاب الأعمال بل والمتقنين أيضاً . يقول إن كثيراً من المثقفين لا يزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية ومع ذلك فهو ينصحكم بأن تقوموهم وتساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية .

أقول هذا كمثل بعيد عند ما نتحدث عن عزل أعداء الشعب ، فإني أريد كما قلت آنفاً أن نتجنب هذه الشعارات العنيفة ، وأن نسير جميعاً في مركب حافل واحد بعد أن نستبين معالم مجتمعنا الاشتراكي ، هذه المعالم التي سيوضحها الدستور . إذن بمعنى مما يحمل قوينا ضعيفتنا ويحمل سايمنا سقيمنا في المجتمع .

لقد ضربت مثلاً عن الصين وقلت إنه سمح فيها بقيام أحزاب واشترط أن تعمل داخل السور الاشتراكي نفسه وأنا أعلم أنه بالغ في قوله ، دعوا الأزهار تتفتح ، إني لا أنسى حديثكم في يوم ما مع صحفي ألماني فقد قلت إني أؤمن وأرى أن هناك أحزاباً ستقوم في المستقبل وستكون هذه الأحزاب

قوية لن تفتكس بالمجتمع إلى الراء . أذكر انه قد ورد هذا في حديث لسادتك .

السيد رئيس الجمهورية : في المستقبل .

السيد خالد محمد خالد : نعم وأنا لم أقل غير هذا وكل الذي أريد ان اقله هو انه إرضاء لله ورسوله ولهذا الوطن أرجو ان تبدأ بداية عميقة في حبا دافئة في مودتها وكما قلت نستقبل قلوبنا الجديدة جميعا شعبا واحدا وأمة واحدة .

السيد رئيس الجمهورية : سيكون هذا في المستقبل إن شاء الله إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات في فترة بسيطة فيكون من الممكن قيام أحزاب ولكنها ستكون أحزابا على أساس أشخاص ، بمعنى أن خالد محمد خالد يستطيع على أساس هذه المبادئ ، أن ينشئ حزبا وحسين الشافعي على هذه المبادئ ، ينشئ حزبا ولكن لا تكون هناك أحزاب رجعية تعمل على عودة الإقطاع ولا يكون هناك أحزاب تعمل على عودة دكتاتورية رأس المال أو سيطرة رأس المال .

اما موضوع الشعارات العنيفة فقد صفيها هذا في الجلسة السابقة فليست هناك شعارات عنيفة .

الجلسة السادسة

انعقدت الجلسة مساء الاثنين ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨١

(٤ ديسمبر ١٩٦١)

كلمة السيد الأمين العام

باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

أود قبل أن نبدأ أن نقول لحضراتكم : إن عدد طالبي الكلمة المسجلين ٦٤ عضواً ونرجو أن تنجز أعمالنا إن شاء الله في الكلمات الافتتاحية أو المناقشة العامة في ختام جلسات هذا الأسبوع . وأرجو من السادة طالبي الكلمة أن يراعوا في كلماتهم الوقت والموضوع حتى يتمكن كل طالب كلمة من أن يؤديها . والموضوع لا يتعدى النقطتين الأساسيتين اللتين نبحث فيهما . ويتضح من الجلسات الماضية أن تفاصيل كثيرة قبلت فلا داعي للعودة إليها . إنما يكتب بالنقاط الجديدة حتى نستطيع أن تنجز هذا الشق من عملنا ، في نهاية هذا الأسبوع . ورجائي أيضاً أن يكون التعقيب نصيراً بقدر الإمكان حتى تنال الكلمة للجميع ، ويستطيع كل واحد من السادة الأعضاء أن يضمن كلمته والآراء والتعقيبات التي لديه .

مناقشات الأعضاء

السيد الدكتور زكي مجيب محمود : حضرات الزملاء . السؤالان المطروحان
أمامنا هما :

السؤال الأول : ما هي القوى الحقيقية الأصلية للشعب التي يجب أن تمثل
في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

والسؤال الثاني : كيفية تمثيل هذه القوى في المؤتمر .

في اعتقادي أنه لا بد من تحديد هاتين الكلمتين ، كلمة قوى ، وكلمة شعبية تحديدًا جليًا واضحًا ، لأنه بقدر وضوح البدء سننتهي إلى نتائج واضحة .

ورأيي هو أن الفرد أو جماعة الأفراد ، تكون قوة إذا كان نشاطها الذي تؤديه بحكم عملها غير مقصور على ذاتها ، ولكن يتعداها إلى غيرها من الناس كثيرًا أو قليلًا . إذا كان العمل مقصورًا على صاحبه مهما كانت درجته من القيمة ، فهو ليس قوة شعبية .

الخص ، فأقول إن القوة الشعبية هي التي يمتد نشاطها ، فيجاوز حدود الفرد إلى الغير ، بشرط أن يسير هذا النشاط ما اتفقنا عليه من معايير وافكار .

وقد أصبح معلوما ، أن إطارا جديدا قد اعدناه لحياة جديدة ، ولا نزال نعدّه . هنا تأتي فكرة الثورة الثقافية ، التي اشار إليها السيد رئيس الجمهورية معنى الثورة الثقافية فيما نحن بصدد ان نبدل قيا بقيم . ولكن كيف ؟ أعتقد اننا في هذا الاتجاه لا نسير على هدى . إن تغيير القيم لا يكون بالنشرات والكتيبات والندوات ، إن هذا ايسر الجهد . لم أر أناسا تغيروا بكلام مكتوب او مسموع . ليست المسألة مسألة وعظ ، وإلا لأفاح الوعظ منذ نشأة الإنسان ونحن في القرن العشرين ، وما زلنا في المرحلة الأخلاقية التي كان عليها الإنسان منذ كذا قرن قبل الميلاد .

واسمحوا لي ان اكون صريحا ، فأقول : إن هذا السيل الدافق الذي تخرجه هيئات معينة لا جدوى منه . فالوعى لا ينشر عن هذا الطريق ، أريد ان تقوموا بتجربة علمية كم عدد الذين يقرأون تلك النشرات ليفهموها وليعوها . لا اظن ان النسبة تشجع على المضي في هذا الطريق . إذن كيف نستطيع أن نغير من السلوك العام ؟ أرى أن سيل ذلك هو التقليد . ما من مصلح في الدنيا ، من الأنبياء فنازلا ، استطاع ان يغير مجتمعا بمجتمع جديد ، إلا إذا ضرب بنفسه المثل . مثل طيب واحد اجدى من الف الف نشرة . لا أزال أذكر الشهرين أو الشهور الثلاثة التي بدأت بها حكومة الثورة عهدا .

كان المستوى العملي والسلوكي عند القادة رفيعا حتى اهتز له كل موظف ، بله
صغار الموظفين . واحترم الموظفون ، واعد العمل ، وانتظم دولا به .

هل لي أن أقول إن هذا المعيار الذي بدأ بتلك الدرجة من الرفعة والكمال
قد أخذ يقل شيئا فشيئا ، وبدأ في الوقت نفسه يقل تمسك الناس بالفكرة .
لا أمل إلا أن يكون القادة فينا اشتراكين بسلوكهم أي أن يغيروا القيم التي
يزنون بها الأشياء . لا تزال تتبع المعايير القديمة . يكون مهما من يكون له كذا
سكرتير وكذا سيارة وإن يكون محجوبا عن الناس : الاشتراكية تكون
بضرب المثل والعمل الجاد لا بمجرد القول . ليس هذا بالقول الجديد ، وإنما
أردت أن أضيف صوتا إلى اصوات سبقتني فيه .

أعتقد أننا حددنا القوى الشعبية في ضوء هذا التعريف ، بأنها النشاط
الذي يجاوز صاحبه إلى غيره ، بشرط أن تكون المجاوزة مسارة لهذه المعايير
الجديدة . إذا قبلنا هذا التعريف يترتب على ذلك ثلاث نتائج حتمية : النتيجة
الأولى أنه ليس قوة شعبية من لا نشاط له ، أي من لا عمل له ، ولو كانت له
أموال تعمل . لأن النشاط الحقيقي هو نشاط من يستخدمون الأموال وأستثنى
من ذلك الحكم ، من أقعدتهم الشيخوخة أو العجز عن العمل .

يدخل في هذا الباب الفئة التي ورثت مالا وتعيش من دخله مكفية به عن
العمل . وهناك من لا يدخل في هذا الباب ، كحالة الذين ورثوا مالا ويعملون ،
ولئك يدخلون معنا في الإطار الذي نبينه .

النتيجة الثانية أنه ليس قوة شعبية من يعمل ، ولكن يتجه عمله في طريق
مضاد للقيم التي نريد أن نبنيها . لا أظن أن هناك خلافا على هاتين النتيجتين .
لكن هناك نتيجة ثالثة أفوها وأنا محرج ، لاتي أتوقع أن تجد معارضة ،
ولكني أريد أن أستخلص النتائج من التعاريف مهما تكن النتائج ذلك ألا
يعد الطلاب قوة من القوى . لأن الطلاب مجموعة في دور التكوين ، وبالتالي
فليس نشاطها من النوع الذي يجاوز تأثيره إلى غيرهم من الناس . فالطلاب
يتلقون ولا يلقون .

الرقعتان الكبيرتان اللتان تسترعيان النظر هما رقمة الزراعة ورقمة ربات البيوت . وهاتان هما أكبر مساحتين في القوى الشعبية التي عندنا . لكنها في رأي على كبرها ، متجانسة النشاط . فلا يجوز أبداً أن آخذها بعددها ، وإنما آخذها بنوع نشاطها .

على هذا الأساس قسمت أنواع النشاط الموجودة ، فوجدت أن محيط الزراعة فيه نطاقان ، أي نوعان ، وهما الملاك والاجراء .

محيط التجارة فيه أيضاً نوعان من النشاط ، وهما أصحاب الأعمال والاجراء . محيط الصناعة فيه أربعة أنواع ، الصناعة الاستخراجية ، والصناعة التحويلية وصناعة القوى ، ثم أصحاب الأعمال .

الخدمات طبعا فيها عدة مهن ، كل مهنة لها نشاط مختلف عن الأخرى . وهناك فئتان لم أرهما مذكورتين ذكراً صريحاً في جداول الإحصاء التي قدمت إلينا وهي المثقفون دون مهنة معينة ، والصحافة . وعندى أن أصحاب الثقافة العامة ورجال الصحافة لابد أن يمثلوا بنسبة أكبر لأنكم سترون فيما أعتقد أنهم أقدر من سواهم على مجاوزة نطاق التخصص الضيق ، وهم الوحيدون في المؤتمر ، إن شاء الله ، الذين سيكون لهم القدرة على ألا يتقيدوا بنطاق تخصصهم على هذا الاعتبار أقترح أن تكون نسبة التمثيل كما يأتي :

١٤٪ للزراعة ١٠٪ منها للملاك ، ٤٪ للاجراء . الصناعة ٢٨٪ منها ١٨٪ للعمال ، ١٠٪ لأصحاب العمل . هذه الـ ١٨٪ تقسم على أساس ١٪ للصناعة الاستخراجية ، ١٤٪ لأصحاب الصناعة التحويلية ٣٪ لعمال القوى . التجارة ١٤٪ يكون منها ٨٪ لأصحاب الأعمال ٦٪ للعمال . الخدمات ٢٨٪ منها ٤٪ للاجراء ، ٢٤٪ لأصحاب المهن ، تقسم على أساس ، الطب ٦٪ ، المحاسبة والمحاماة معا ٦٪ ، المهن الزراعية والهندسية معا ٦٪ ، المهن التعليمية والمهن العلمية ٦٪ المثقفون ورجال الصحافة ١٠٪ ، وربات البيوت ٦٪ .

سادق لقد فرغت مما أريد أن أقوله ولكن أريد أن أختم كلمتي بجملة واحدة من أخ لإخوانه ، إن الموقف ليس موقف خطابة ولا فصاحة ، ولا كلمات مشتعلة بالعاطفة ، فرب كلمة خرجت من صاحبها وهي تشتعل نارا ، ولكنها لا تضيء طريقا . نريد الكلام الذي يضيء الطريق ويبنى .

السيد الدكتور عبد الفتاح إسماعيل : طلبت التعقيب على كلام الزملاء الذين تفضلوا بالتعليق على كلمتي أمس .

وأود أولا أن أشكر السيد الرئيس على تفضله بإزالة اللبس الذي كان يمكن أن يحدث نتيجة لحديثي عن ديمقراطية الأسياد والعبيد . وما أوضحه سيادته في كلمته يعبر عما ورد في كلمتي ويتفق معها كل الاتفاق . وأنا أقرأ الآن من محضر الجلسة الخامسة في هذه النقطة بالدات حتى يكون الأمر واضحا . فقد قلت :

أما عن الديمقراطية وما يقال عنها وأنا مارسناها قبل الثورة ، فإنني أقول بأن ديمقراطية ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ديمقراطية الأسياد والعبيد ، وهذه الديمقراطية لا زبدها لأنها ديمقراطية أسياد وما كنا عبيدا ، ولكن كنا نعامل معاملة العبيد ، وكنا نشور بين الحين والحين إلى أن انتصرنا عليهم بشورتنا الأخيرة ومارسنا حقوقنا ، ونحن في سبيل تطوير هذه الحقوق .

أما عن تعليق الأخ حمدي الحكيم ، بشأن الكفاية والعدل فقد قال سيادته إنني قلت : « إن الحاكم هو صاحب القوة والسلطان لتوفير وضمان الكفاية والعدل للمجتمع والمواطنين ، وإنني أخالفه في هذا . فالحاكم ليس وحده ، هو صاحب القدرة والسلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين » .

وإذا رجعنا إلى الكلمة التي قلتها في نفس المحضر . يتضح انني قلت :

« والكفاية والعدل لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق السلطة الحاكمة إن مجتمعنا كان بيئة اشتراكية صالحة في حدود إمكانياته ، ولكن إذا قصدنا

الكفاية والعدل لكي تكمل الصورة الاشتراكية ، فلا بد ان تكون السلطة الحاكمة متعاونة مع الشعب .

كما قلت ، أما بعد الثورة حينما اندمج الشعب والحكم ، أمكن للبلاد كلها بطبيعة الحال ، أن تسير في طريق واحد .

« إذن نحن متفقان في هذه النقطة وقال سيادته أيضاً إتني قلت . . .

« إن الحكم كان رأسمالياً ، ولكن لم يكن لهذا الحكم أثر في مجتمعنا .

أنا لم أقل هذا الكلام أبداً ، ويمكن لحضراتكم ان ترجعوا إلى محضر الجلسة وقد سمعت كلمتي في التليفزيون منذ حوالي ساعة ونصف ساعة لأن تحقق من ذلك فأتضح إتني قلت :

« إذا كنا يومئذ نحكم حكم رأسمالياً ، لأن المجتمع كان مجتمعاً رأسمالياً ، ونظراً لأن جمهرة الشعب الكبرى كانت يومئذ من الفقراء ومتوسطى الحال فإن الرأسمالية كبداً لم يكن لها في اعتقادي ، سبيل في مجتمعنا .

كنت أتكلم عن الـ ٩٥٪ الذين لا يملكون شيئاً ، الذين أشار إليهم السيد الرئيس ، اللهم إلا إذا اعتبرنا ان الفقر والجهل والمرض رأس مال ، ففي هذه الحالة تعتبر هذه الفئة رأسمالية .

أما عن حديثي عن الثقافة فقد قال السيد حمدي الحكيم : إتني لا أريد ثقافة مستوردة ، ولو رجعنا إلى الكلمة في المحضر لتبين إتني قلت . . .

« ولست أعترض على مبدأ استيراد الثقافة والآراء والأفكار ، واتفقت معه في جميع اللفظ الأخرى .

أما عن الكلمة التي قبلت عن تصرف بعض المصريين أثناء العدوان الثلاثي فأذكر أن السيد الرئيس قال : إنه أثناء المعركة وهو في مجلس الوزراء أتاه من يقول : أتركوا لنا المسألة ونحن نتصرف . وأعتقد أن هؤلاء أيضاً كانوا مصريين !!

وعلا شك فيه أننا تناولنا هنا في مناقشاتنا موضوع عزل بعض فئات

المصريين لا قنات من الأجانب ، بعض قنات بسيطة من الرجعية كانت طاغية
وهي التي كانت في مختلف الأقطار التي تكلمنا عنها أمس ، وتعرض لها السيد
الرئيس ، في خطاب الافتتاح ، وإلا لما كان هناك داع لأن نحاول أن نجد
تعريفا لماهية الرجعية والرأسمالية والرأسماليين الذين عاقوا تطورنا . وأشكركم

السيد حسن أحمد همام : السيد الرئيس ، زملائي .

قرأت كثيرا لأستاذي الدكتور زكي نجيب محمود في دراستي في الجامعة ،
وأقرأ له في غير أوقات الدراسة ، ولا يمكن لإنسان أن ينكر أن الطلاب
قوة عاملة منذ بدء الثورة ، قوة عاملة . قامت بدورها الإيجابي الفعال ، ليس في
مجتمعاتنا فحسب ، بل في كل المجتمعات وأن من ينظر إلى كل بلدان العالم يجد أنهم
هم القوة العاملة . وهم القوة التي تثبت مبادئ دولهم . . . في كوبا من يثبت
ثورة كوبا اليوم ؟ من يدعم استقلالها ؟ . . طلاب كوبا . . . وانهم غادروا
جامعاتهم ليعلم متعلمهم جاهلهم . من يثبت ثورة الجزائر العربية اليوم ؟ . .
طلاب الجزائر يوجد ٢٩ فرعا لاتحاد الطلبة الجزائريين في مختلف بلدان العالم .
يقفون ويمضون ثورة شعب الجزائر وجيش الجزائر .

إذن هم قوة عاملة وقوة فعالة . من الذي يتصدى اليوم للرجعية وللانفصالية
في دمشق ؟ هم طلاب دمشق .

من الذي تصدى للاقطاع هنا ؟ من الذي تصدى للاستعمار . ؟ إنهم
الطلاب شهداؤنا بالأمس شهداؤنا : عمر شامين ، عباس الأعسر ، عادل غانم
جواد حسني . هؤلاء وضعوا اللبنة الأولى في هذا المجتمع .

أستاذي . . إنهم قوة عاملة . ومن الاستعارات والتشبيهات التي درستها
في قسم الفلسفة ، أقول مع الدكتور سليمان حزين مدير جامعة أسيوط : أن
لنا أن نبحث عن الحق ، إنهم قوة ضالعة في مجتمعنا ، وسأعرض لهذا الموضوع
بالتفصيل في كلمتي عندما أتناول دور الطلاب .

السيد أحمد سعيد - ليسمح لي أستاذنا الكبير الدكتور زكي نجيب محمود بأن اختلف معه علماً وتجريباً في موضوع الطلاب .

أولاً - نحن بصدد تنظيم شعبي والتنظيم الشعبي ، يعني في الدرجة الأولى تعبئة وتوعية ... تعبئة لجاهيرنا الكادحة وتوعية لها لتدرك معنى الاشتراكية ، ولنحمي هذه الاشتراكية ، ولنصنع وتفرض الاشتراكية .

نحن إذن في حاجة إلى أولئك المفتحين الذين لا تعلق بنفوسهم وأفكارهم تلك الرواسب الرجعية التي نحن فيها .

هذه نقطة . نحن في حاجة إلى الدم الجديد . . الدم الذي تتقف في ظل الثورة ، وقرأ في ظل الثورة ، ليعى الثورة وليحمي الثورة .

ثانياً - أريد أن أذكره بتاريخنا الماضي قبل الثورة . من صنع كفاح هذا الشعب ؟ من ... ؟ الطلبة ، والطلبة وحدهم هم الذين خرجوا عام ١٩٣٥ وفرضوا دستور الشعب مرة أخرى ، والطلبة هم الذين ثاروا ضد النقراشي ووقفوا فوق كوبري عباس ، فقذف بهم رجال الشرطة في النيل ومات الكثير منهم ، وانتصر الشعب . والطلبة عام ١٩٥١ الذين خدعهم الوفد ، وكنت معهم هناك في القناة ورأيتهم يقاتلون وحدهم بلا رصاص .

الطلبة أيها الاخوة هم بناء هذا الشعب ، هم بناء المستقبل لا نحن وحدنا .

شيء آخر ، أحب أن أذكر به أستاذنا الجليل ، أريده أن يراجع كفاح جماهيرنا العربية في كل أرض عربية . ومع احترامي لطبقات العمال إخواننا ، ومع تقديري لكفاح فلاحينا في كل أرض عربية ، نجد الطلبة كانوا دائماً في الصدارة ، كانوا دائماً هم الذين يقاتلون ، وهم الذين يستشهدون ، الطلبة في العراق وفي سوريا وفي الأردن ، هم الذين تصدوا وتضوا على حلف بغداد .

أقول لكم أخيراً : الطلبة هم الأمل ؛ والتنظيم القائم اليوم والذي نريده . . هذا التنظيم يعتمد على شقين ، الأول هو أن نعي الاشتراكية ، والشق الثاني (ع . أ)

أن نعلم الاشتراكية ، والطلبة وحدهم هم القادرون على أداء هذه المهمة . مهمة صناعة الاشتراكية ومهمة حماية الاشتراكية .

السيد محمد أيوب — السيد أمين عام اللجنة السادة الأعضاء . بالإضافة إلى التعقيب الأساسي من زميلين حسن همام وأحمد سعيد ، أود أن أورد على نقطة ذكرها سيادة الدكتور زكي نجيب محمود ، وهي خاصة بعدم وجود نقابات للطلاب ، وفي الحقيقة أن هناك اتحادات للطلاب في أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، يمثلها في القمة الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية ، وربما لم يسمع عن نشاط هذا الاتحاد ، ونحن لانريد أن تتفاخر أو تتباهى بنشاطنا ، ولكن الاتحاد العام لطلاب الجمهورية كان أول هيئة نقابية استجابت لنداء السيد رئيس الجمهورية عقب البيان التاريخي في ١٦ أكتوبر الماضي ، ونزلت تلك الهيئة إلى القاعدة الشعبية في المحافظات ، وأعتقد أن كثيراً من السادة المحافظين لمسوا نشاط الاتحاد العام لطلاب الجمهورية إيماناً منه بدوره كقوة وكطليعة لهذا الزحف الشعبي المقدس ، نحن الطلاب أحرص الناس ، في هذا الشعب ، على حماية مكاسب هذه الثورة لأن كل هذه المكاسب ملك لنا ، ونحن أجدر الناس بحمايتها .

السيدة نفيسة الغمراوي — السيد الأمين العام . . . السيدات والسادة الزملاء . . .

باسم الله أبدأ كلمتي ومنه أستمد العون والتوفيق .

إنني لأحس بمزيد من الاعتزاز ، حين أجدني في هذا المجتمع الذي يعالج أمور امتنا في حرية وضراحة ، وإن أمكن من الإسهام فيما يدور من مناقشات ولعل أوفق في إبداء بعض الآراء التي أرجو أن تتسع صدوركم للاستماع إليها . أعتقد أن هذه القوانين الاشتراكية التي صدرت هي صمام الأمن في هذا المجتمع ، وهي السبيل لإسعاد هذه الأمة وحمايتها من الصراع العنيف ، الذي كان يحدث بين الطبقات في مجتمع ما قبل الثورة .

وسأحاول في كلمتي الموجزة أن أعرض بعض الخطرات الإيجابية ، في سبيل تدعيم وتثبيت مبادئ الاشتراكية ، لعلها تحظى بقبولكم .

ومن واجبنا في الاتحادات النسائية ، أن نقوم بدور فعال في توعية الأسر بفائدة الاشتراكية ، فالأسرة مسئولة عن تنشئة أبنائها تنشئة اشتراكية ، وذلك بتعويد الأبناء على تأدية العمل واحترامه ، في جو تسوده الحرية والتعاون والتفاهم ، بين أفراد الأسرة جميعاً .

وأرجو أن تدارس في اللجان كيفية نشر الوعي بين السيدات ، ومن ثم تنتقل هذه الصورة الاشتراكية التعاونية إلى مجتمع أكبر هو المدرسة ، وخاصة مدارس المرحلة الأولى ، أي في سن الإلزام الذي يغطي جميع أبناء الشعب ، على أن يتولى التدريس والقيادة في هذه القاعدة الشعبية أكثر المعلمين استنارة وخبرة ، فالمدرس هو حجر الزاوية في بناء مجتمعنا الجديد ، وهو لهذا يستحق كل دفع ورعاية . ومدرسة الثورة لاتألو جهداً في سبيل تأكيدهم الاشتراكية وذلك عن طريق ألوان النشاط المختلفة ؛ واشتراك النشء في الإدارة والتنظيم ؛ وتعويده على التربية الاستقلالية ؛ وإعطائه حرية التفكير والابتكار ، ومن بين هذه المجالات مجال المعسكرات الصيفية التي بلغ متوسط عدد مرثادها ٨٠ ألف شاب من جميع القطاعات في كل عام .

ومدرستنا الحديثة تسير الآن نحو كونها مؤسسة اجتماعية إنتاجية ، في النواحي الثقافية والعملية ، وحذا لو أنشئت دور التعليم في البيئة الزراعية والصناعية ، بشكل أوسع عما هي عليه الآن ، كي يسهم أبنائونا في الإنتاج إذ لا مكان لمعتل في مجتمعنا الجديد وبذلك يتخرج أبنائونا إلى الحياة ليؤدوا دورهم كاشتراكيين بطريقة طبيعية . وأعتقد أن وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة وتلفزيون تبذل جهداً جباراً لنشر مبادئ الاشتراكية بين طبقات الشعب . والذي أرجوه أن تبسط برامجها قدر المستطاع ، وتدعم المبادئ الاشتراكية بضرب الأمثلة الموضحة حتى تكون في متناول فهم السواد الأعظم من الشعب .

كما أرجو أن يصاعف رجال الفكر والعلم والاقتصاد والفنون جهودهم في توجيه مجتمعنا ، ليحافظ الشعب على مكاسبه التي ظفر بها في عهد الثورة .
سيادة الأمين العام . . . حضرات السيدات والسادة الزملاء . . .

إننا الآن نعد العدة لبناء أمتنا بناء جديدا ، فما هي القوى الشعبية الاصلية التي نستعين بها لتحقيق لنا ما نرجوه ؟ وتنفيذ الخطط التي نستوحيها من حاجاتنا وبإمكاناتنا ؟

أرى أن هذه القوى تتمثل في كل من يعطى للدولة مثل مانعطيها ، أي الذين يعملون بأمانة وإخلاص لرفع مستوى الشعب الاصيل والمحافظة على المكاسب التي ظفر بها . فمن هم هؤلاء ؟ هم الفلاحون والفلاحات ، والعمال والعاملات ، والطلبة والطالبات ، والموظفون والموظفات ، وأرباب المهن وربات البيوت .

وهنا نقسم ما الوسيلة لتمثيل هذه الفئات ؟ أتكون بالانتخابات الحر التي نجريها في كل وحدة أو جماعة ؟ وحينئذ يتحتم على من لا ينتمى إلى وحدة أو جماعة أن يسجل اسمه في الوحدة أو الجماعة التي تناسب وضعه أو مهته ، وقد يتطلب هذا خلق وحدات أو جماعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كربات البيوت مثلا .

فوجود الجمعيات النسائية لا يكفي ، لأن هذه الجمعيات لا تمثل نساء الشعب جميعا ، والجمعيات التعاونية لا تمثل كل الفلاحين الحقيقيين ، فما بالنا بالفلاحات . وأرجو أن نغني جميعا بدفع المرأة كثيرا إلى الأمام ، كي تعوض التخلف الذي سببه لها نسيانها طول القرون الماضية . فهي نصف المجتمع ، وهي التي تتحمل العبء الأكبر من المشاركة مع الرجل في تنشئة النصفين معا في السنوات الأولى من حياتها ، فلا بد أن نحفظ لها مكاتها في التنظيم الجديد ، وإذا كانت الدولة قد منحتها الآن فرصة متكافئة مع الرجل ، فلا تنسى أثر حرمانها من هذه الفرصة طوال الزمن الماضي ، ما يستوجب الزيادة من الدفع

والتعاضيد ، حتى تتمكن من المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الثورة . وعلينا نحن السيدات مضاعفة الجهد في هذا الدفع والتعاضيد للنهوض بمستوى المرأة حتى تثبت وجودنا في الوحدات والجماعات . صحيح أن بعض الوحدات والجماعات فيها سيدات ، ولكنهن من غير شك قليلات ، لا يمثلن النساء التمثيل الذي نرجوه في توسيع القاعدة الشعبية ، وإذا كان في بعض الوحدات أو الجماعات سيدات ، فهناك جماعات ليس فيها أحد من النساء .

نعود إلى الوسيلة التي تضمن لنا تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني ، هل يكون ذلك بطريقة الانتخابات الحرة في القطاعات الرأسية ؟ وهنا يتوارد على أذهاننا السؤال الآتي ، هل أعطيناها من الفرص للتطور والظهور كما أعطينا الرجل ؟ طبعاً : لا . إذن قد لا ننتخب أية سيدة ومعنى هذا عدم تمثيل المرأة بينما الواجب يحتم تمثيلها في كل القطاعات الرأسية .

نبحث إذن عن وسيلة ثانية ، أنلجأ إلى الانتخابات الحرة في القطاع الرأسي مع تحديد نسبة للسيدات ؟ ولكن قد يعترض على هذا بأن الانتخابات الحرة لا تحدد نسبة فيها للهيئات .

هناك رأى آخر نعرضه ، فربما يساعد . هل ينتخب الرجال رجالاً وتنتخب السيدات سيدات ، كل في قطاعه الرأسي ؟ وهل يطبق نظام الإلزام المتبع في إعطاء الرجال الراشدين لأصواتهم ، على النساء الرشيدات أيضاً ، ولا يظل إعطاء المرأة صوتها اختيارياً كما هو الآن ؟ ولكن بالنسبة لظروفنا الاجتماعية الراهنة ، وتقاليدها التي لازالت في مرحلة التطور والتبلور ، لا مانع من تحديد هذا الإلزام بالنسبة للمرأة ، وقصره على المرأة العاملة ، والمرأة المتعلمة ، وتركه اختيارياً بالنسبة للباقيات ، وبهذا نكون قد ضمنا تمثيل القوى الشعبية ، دون افتئات على التقاليد والعادات ، كما نكون في الوقت ذاته قد خطونا خطوة موفقة في سبيل تطوير تلك التقاليد والعادات ، لتمكينها من مساهمة المجتمع الجديد والتفاعل المثمر بين طوائفه وفئاته .

وقد دعاني إلى هذا الاتجاه إيماني بوجوب اتساع القاعدة الشعبية كما أشار

سيادة الرئيس ، ولن تتسع القاعدة الشعبية كما ينبغي ، إلا إذا مثلت المرأة في سائر القطاعات التمثيل الكافي .

والنستور قد منح المرأة حق الانتخاب ، فالأساس متفق عليه وسلم ، فلم يبق إلا اقتراح أقوم السبل لتحقيق ذلك التمثيل .

فهل أطمع في أن تكون تلك النقاط التي أثرتها ، موضع دراسة اللجان الفرعية عند اجتماعاتها ؟ وقد أشار الدكتور حزين في كلمته ، إلى أن من مصادر القوى ، الشباب وأنا أوافق سيادته على هذا ، وأرى إعطاء الشباب حق الانتخاب ، فقد أعد هذا الشباب منذ قيام الثورة ، ووفرت له البرامج العملية التي تشعره بقوميته واعتزازه بوطنه .

فهل يذكر سيادة نائب الرئيس « السيد البغدادي » ، ذلك الطالب الذي وجدته يكي وهو يلاحظ أعمال البناء في بور سعيد ؟ ولما سأله سيادته عن سبب بكائه قال : له إن المقاول يغش في خلطة المونة ، فأخذه سيادته في عربته وحقق في الموضوع ، ولما اتضح صدق الطالب طرد المقاول .

وهناك مثال آخر ، ان جيش العدوان كان مصمما على الاستمرار في الحرب ولكنه لما رأى الشعب كله ومن بينه الشباب الصغير يحمل السلاح ؛ آمن بأن هذا الشعب الأصيل لن يهزم ، ففضل الانسحاب .

وهل يذكر السادة المحافظون ، أن الشباب قد لبى دعوتهم في مكافحة دودة القطن ؟ وهذا يدل على أن الشباب يوجه توجيهها صحيحا نحو احترام العمل اليدوي الذي عودنا الاستعمار على احتقاره ، وأصبح الشباب قادرا على تفهم ما عليه من واجبات ، وما له من حقوق .

وإن تلك البرامج الموجهة نحو بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، والتي تتدرج حسب مراحل النمو ، يجب أن تزداد العناية بها كثيراً ، حتى يصبح الهدف عند الشعب عقيدة ثابتة لا تزحزح ، ولن توجد القوة التي تجعله يتخلى عن مكانه أو أهدافه .

وبهذه المناسبة ، أرى وجوب العناية بتربية الشعب عملياً ، حتى يتعود تحمل المسؤولية ويخدم نفسه بنفسه ، كما نعرفه النظام الاشتراكي ، والفوائد التي تعود عليه من تطبيق هذا النظام ، ونجعله يشعر بها عملياً ، ثم نعوده الشجاعة الاديبة كي يدلي بآرائه في الانتخاب وغيره ، من غير خوف ودون ضغط ، لأن الاشتراكية قد جعلت الناس كلهم سادة ، وليس فيهم مسود . ومن ثم يجب أن يكون هناك قادة مؤمنون بأهداف الدولة ، ليعرفوا الشعب حقوقه وواجباته ، حتى لا يتساهل فيما له من حقوق ، ولا يقصر فيما عليه من واجبات وأخيراً أرجو أن ألخص ما قلته في ثلاث نقاط :

الأولى : الممارسة العملية للنظم الاشتراكية حتى تصبح عقيدة راسخة .

الثانية : ضمان تمثيل المرأة في القطاعات الرأسية ، وجعل إعطائها صوتها في الانتخاب إلزامياً . وفي الحدود التي أسلفتها .

الثالثة : أن يؤخذ في الاعتبار أن الشباب والمرأة من مصادر قوى الشعب الأصلية .

والله أسأل — التوفيق والسداد ، في ظل مبادئنا البناءة ، حتى يتحقق للأمة آمالها المرجوة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

الدكتور زكي نجيب محمود : السيد الأمين العام . أود أن أعقب بكلمة

قصيرة على مسألة الطلبة ، فليست المسألة هي درجة الوطنية ، فحينما تكلمت عن القاعدة قلت إن مسألة القوى الشعبية تحتاج إلى تعريف تلك القوى ، فما هو هدفنا ؟ إننا لا نريد أن تناقض أنفسنا ، فأنا رجل قضيت عمري كله في ميدان التعليم بجندی في ذلك الميدان ، وإذا كان هناك إنسان واحد يقدر الطلبة فهو أنا ، لكنني في الوقت نفسه أريد أن أحكم العقل لا العاطفة فالمبدأ الذي وضع هو أن يكون الانتخاب على أساس قطاعات رأسية ، والطلبة قطاع أفقي لا قطاع رأسي بعكس المبدأ ، فلا يمكن تمثيلهم إلا إذا ناقضنا أنفسنا وغيرنا

المقدمة التي منها بدأنا تفكر ، وقلنا إن الانتخابات ليست قطاعات رأسية ، وفي هذه الحالة أكون معكم ؛ فالطلبة كما قلت هم ملتقى القطاعات جميعها ، وبعبارة ملخصة هم قطاع أفقى ..

والنقطة الثانية هي التي تعرض لها الدكتور جابر ، وتساءل فيها عما إذا كانت النسب التي ذكرتها تحكيمية أم لا ، والواقع أنني لا أضع نسبا تحكيمية ، وإنما أضعها على أساس القاعدة التي استوحيتها ، وعددت أنواع النشاط ، فكانت أربعة عشر نوعا ، ينحصر كلا منها $\frac{1}{7}$ تقريبا ، وما كان على إلا أن أضرب هذه النسبة في عدد أنواع النشاط التي تدخل في القطاع الواحد ، فيكون الناتج هو النسب التي سبق أن ذكرتها ، فيما عدا قطاعين هما قطاعا الثقافة والصحافة ، وربات البيوت فقد راعينا أن الثقافة والصحافة قطاعان قد يكونان مختلفين بعض الشيء . إلا أن فيهما نوعا واحدا من النشاط ، وأن ربات البيوت كان المفروض أن ينحصر لهن $\frac{1}{7}$ تخصصت لهن $\frac{1}{6}$ فقط .

السيد بهرام علي حسن : بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدى الرئيس - إخوانى أعضاء اللجنة .

من أجل أن نصل إلى ما هي القوى الحقيقية للشعب ، يجب علينا أن نرجع إلى الماضى القريب لنلاحظ هذا التحول العجيب للقوى الشعبية التي كانت مسلوكة الإرادة ، عديمة الجدوى ، لا حول لها ولا قوة ، كلما حاول المخلصون من الشعب التنظيم ، أو الظهور على مسرح الحوادث التاريخية التي تجري من حولهم ، ضربوا بالحديد والنار وزج بهم في غياهب السجون .

إنه يحق لنا أن نسأل أنفسنا . من كان أكثر الناس تعرضا للأذى والجوع من سلبت حرته وكرامته ، وجرد حتى من آدميته ، ومع هذا لم يتمرد أو ينجح وطه ؟ من الذى حفر قناة السويس ودفن في رمالها ؟ من كان دائما الجندي المجهول في الدفاع عن وطنه ، ودرء الخطر عنه ؟ من البديهي أنه الفلاح الذى يكون السواد الأعظم من الشعب .

أرجو أن يسمح لي سيادة الرئيس ان اذكر مثلا من واقع حياتي

انا فلاح من قرية كانت مملوكة في الماضي لإقطاعي كبير ، لم يملك أهلها من زمامها الكبير سهما واحدا وهي قرية المنيل ، وراينا اولادنا محرومين من التعليم يتخبطون في الفقر والجهل والمرض ، فعز علينا هذا الحال المرير وجمعنا اربعة آلاف من الجنهات نحن وقرى مجاورة لنا ، من عرقنا ودمنا ، وذهبنا إلى مفتش الدائرة نطلب السماح لنا ببناء مدرسة ، فكبر على الإقطاعي هذا الطلب وهاله الأمر وأمر بفصل هذا المفتش ، فذهبنا إلى قرية إقطاعي كبير وهي قرية درين ، وحضر مفتش المعارف ، وطلب من الباشا فتح مكتب صغير ليتعلم فيه أبناء القرية ، فرد الباشا عليه بهذا القول المؤسف (روح يا أخى بلاش كلام فارغ أتم جاين تعلموم أمال مين حيسرح بالهايم) وهكذا حرموا أبناء الفلاحين حقهم في التعليم ، وظل الشعب ين ردها طويلا من الزمن من أمثال هذه المآسي والمخازي التي كانت تتكرر دائما . وبذلك كانت القوى الشعبية لهؤلاء الفلاحين معطلة طوال هذا الزمن في ظل ملك طاغية وحاشية إقطاعية وحشية ، ولكن الله يهمل ولا يهمل ، فوهب الله هذه الأمة قائدها الملمهم وباعث نهضتها السيد الرئيس جمال عبد الناصر ومعه رجال آمنوا برهم وبوطنهم قائدا من أبناء هذا الشعب يجرى في عروقه الدم العربي الأصيل (مش ملك جاي من قوله) أطاح بالطاغية وقاد الثورة السياسية المظفرة التي أجلت المستعمر عن أرض الوطن الحبيب ثم بدأت الثورة الاجتماعية فحددت الملكية ، وأصدرت قانون الإصلاح الزراعي الذي بمقتضاه تحول عبيد الأرض إلى ملاك ، وردت إلى الفلاح حرية وكرامته . تعالوا بنا نذهب إلى هذه القرية نفسها بعد أن أطل عليها نور ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، نجدها مضيفة سعيدة ، نجد بها جمعية تعاونية لخدمة الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ونجد بها ناديا رياضيا وثقافيا ووحدة علاجية والمياه المرشحة النقية ، ومن كان يرث الجهل والفقر في الماضي ورثه السيد الرئيس الأرض والكرامة في الحاضر اندرون ماذا كانت نتيجة هذه الإصلاحات ؛ شعر الفلاح بأن عرقه وتعبه راج

إليه وليس ذاهبا إلى ملاهى باريس ولندن ، وان الأرض ارضه والبلد بلده مستعد للتضحية بالنفس والتفيس في سبيلها في اى وقت ، وجد الفلاح واجتهد فتضاعف الإنتاج وازدهرت حالة الفلاح وزادت ازدهاراً بعد إصدار القوانين الثورية الاشتراكية الأخيرة التي حققت للفلاح مكاسب لم يكن يحلم بها في يوم من الايام واصبح الفلاح قوة شعبية ضخمة تعجز امامها الصواريخ والقنابل .

إن هذه الثورة حق وعدل ، أنت بالفلاح من قلب الريف إلى هذه القاعة المقدسة ، ليدلى برأيه في صراحة ووضوح في كيفية التنظيم الشعبي الجديد ، فهذا الفلاح يرى ما يأتي :

(أولا) لا يقبل بأى حال من الاحوال أن تقلل الرجعية والإقطاع مرة أخرى إلى التنظيم الشعبي حتى لا تسلبه حقوقه ومكاسبه .

(ثانيا) أن يمثل الفلاح في هذا التنظيم عن طريق جمعياته التعاونية ، فالفلاحون هم الذين انتخبوها وهم أعضاء فيها .

(ثالثا) أن تستمر حماية الثورة للرأى الحر والنقد بشرط أن يكون هذا النقد لصالح الشعب ، وليس لصالح الرجعية ، أو الجهات الاجنبية كي لا تكرر مجامى الماضى البغيض .

(رابعاً) يراعى أن يكون التنظيم الشعبي الجديد ساعداً أين ودعامة قوية للثورة الاجتماعية .

الدكتور أحمد نواد الاهوانى : السيد الرئيس ، السادة الزملاء .

من كان يشك في أننا نعيش في ثورة ، فإنما يفكر بعقلية ما قبل الثورة ، ويفكر بطريقة لا تجعله يرى هذا الواقع الذى نعيش فيه . ومن هنا جاء التناقض بين أفراد الشعب فهم من يسار هذه الثورة ويمضى معها إلى نهايتها ويعيش فيها ، ومنهم من يعيش في هذا الواقع دون أن يسارها تجربتها ودون

أن يسيرها حياتها . وهذا يعود بنا إلى النقطة الأولى الرئيسية التي نريد أن نبحث فيها وهي ماهية القوى الشعبية .

لقد بحث الباحثون في الشعب عن ما هيته ، ولكنهم لم يتطرقوا إلى هذه الصفة الأساسية التي نريد أن ننظر فيها ، وهي القوى الشعبية . فكلنا من أفراد الشعب ، وكل مواطن في هذه الأمة يعد فرداً من أفراد هذا الشعب ، ولكن ليس جميع هؤلاء الملايين من القوى الشعبية ، فما هي هذه القوى الشعبية ؟

سأبدأ أولاً بتعريف القوى ما هي — نعم ما هي القوى الشعبية . ثم أستطرد من ذلك إلى الارتباط بين القوى الشعبية وبين الاشتراكية ، وأنتهي إلى بعض المعايير التي تحدد القوى الشعبية التي نريد أن نمثلها . القوة — ليس المقصود بها القوة البدنية أو قوة العضلات . كلا وإلا لكان الأمر كما قال الشاعر :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان
ف قوة الإنسان في عقله وفكره الذي يسيطر به على الطبيعة وعلى غيره من الناس .

ولكن هذا معنى من معاني القوة سأعود إليه فيما بعد عند تحديدي للقوى الشعبية . والقوة بمعنى آخر وبالمعنى الذي يعيننا في المحل الأول في هذا الظرف التاريخي ، هي الدافع المحرك الذي يسوق الإنسان إلى الأمام ويحفزه فالقوة هنا تجمع إلى العقل المفكر الإرادة وشغذ الهمة التي لا تقف بالإنسان إلا حين يصل إلى أهدافه ، فالقوى الشعبية بهذا المعنى إنما هي مستعارة من النظر إلى الآلات التي تعمل بذاتها وتكون بداخلها قوة تحركها وتدفعها ، وكذلك الإنسان منه من يتحرك سلباً بحركة غيره فيكون لا شيء ، صفراً من الأصفار في هذا المجتمع ، ومنه إنسان تحفزه هذه القوى وتدفعه إلى الأمام فيقود غيره ، هذه هي القوى الدافعة المحركة التي نريدها ، وهي القوى التي تقترن دائماً بالثورة

فلا يمكن أن تكون هناك قوى شعبية إلا إذا كانت هناك ثورة .

وحيث أننا نعيش في ثورة ، فإن هذه الثروة من ورائها قوى شعبية تحركها دائماً إلى الأمام . وإذا جمعنا إلى التاريخ الماضي لرأينا أن هناك ثورات كثيرة اشتراكنا فيها جميعاً ونحن شباب ، الثورة الأولى سنة ١٩١٩ مضت في طريقها قوية ، كانت تطالب أول ما بدأت بإنهاء الاحتلال ، ولكن القوى الشعبية التي تحركت دفعت هذا المطلب الذي كانت تطلبه الأمة إلى أن تطلب مطلباً آخر هو الاستقلال التام أو الموت الزؤام ، ولكن مع الأسف الشديد كنا نود لتلك الثورة أن تمضي في طريقها إلى نهايتها ، ولكن لأسباب لا نود الخوض فيها ، تأخرت وانكسرت القوى الشعبية .

والمطلوب الآن هو أن نحدد هذه القوى الشعبية ، وأن نحملها وأن ندفعها ، وأن نحولها بالسياج الذي يضمن لها الاستمرار الدائم إلى الأمام ، حتى لا يكون مصيرها كما كان مصير غيرها من الثورات في الماضي .

ونعود الآن إلى الثورة وإلى القوة الدافعة ، وتحديد ماهية هذه القوة من جهة العقل المفكر ، نحن جميعاً بشر نمتاز بالعقل والفكر ، ولكن بعضنا يفكر بمنطق ثوري . فالقوى الشعبية هي تلك التي تفكر بمنطق الثورة ، وهذا هو أول معيار نحدده للقوى الشعبية . وقد يسأل سائل وما هو الفرق بين المنطقيين ؟ ولرد عليه أقول : إن المنطق العادي هو المنطق المرتب المعروف بالمألوف ، الذي يبدأ بمقدمات ، وينتهي إلى نتائج ، أما المنطق الثوري فعلى العكس من ذلك ، فلا يبدأ بمقدمات لينتهي إلى نتائج من مقدمات معروفة أو مسلمة ، ولكنه يبدأ من أهداف يضعها أمامه ، ثم يتوجه إليها وينهج لها جميع السبل ويعد لها جميع الأدوات والإجراءات التي تحقق له هذه الأهداف . وسأضرب مثالا يوضح الفرق بين المنطقيين فيما يختص بحالتنا الراهنة :

لقد كنا نواجه الاستعمار ونواجه الإنجليز ونواجه العدوان ، وكان من

المفكرين والساسة ، من يفكر بالمنطق العادى ومنهم من يفكر بالمنطق الثورى . فلما سأل سيادة الرئيس بعض هؤلاء الساسة ، كما جاء فى كلامه عن السبيل إلى إخراج الإنجليز وإنهاء الإحتلال ، أجابوا بمنطق معقول ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأنه لا طاقة لنا بقوة الإنجليز فهم أقوىاء بأساطيلهم وأسلحتهم ودهاتهم ، ومصرامة — بالنسبة لتلك القوى — ضعيفة وليس لديها سلاح ، والنتيجة المحتومة إذن من هذا المنطق العادى ، أنه لا يمكن أن نصل إلى إنهاء ذلك الإحتلال ، منطق معقول ، فلو أخذنا بهذا المنطق العادى ما استطعنا أبداً أن نقضى على الاستعمار ، ولكنا إنما استطعنا أن نقضى عليه بمنطق ثورى ، لأننا وضعناه هدفاً من أهدافنا . فقد كان أول هدف من أهداف الثورة التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ هو القضاء على الاستعمار فجملوه نصب أعينهم وتوسلوا لتحقيقه بجميع الوسائل التى قد تبدو فى عين من يفكر بالمنطق العادى غير معقولة . فأول شرط فى القوى الشعبية أن يكون كل فرد من أفراد الشعب الذى نريد أن نمثله فى المؤتمر القادم ، يفكر بمنطق ثورى ، لأنه هو الباعث لهذه القوى .

وهنا أنتقل إلى الشرط الثانى ، إنه لو فكر هذا الفرد وحده تفكيراً فردياً ما استطاع أبداً أن يصل إلى هذا التفكير الثورى ولا إلى هذا المنطق الثورى . فقد تشتعل فيه نار الثورة فترة من الزمن فيحس بهذه القوى الدافعة ، ولكنها سرعان ما تنخبو وتتهار . فإذا شاء أن تظل هذه القوة ثابتة ومتأصلة فى نفسه ومشتعلة مستمرة ، فلا بد أن ينضم إلى زملاء له ، وكلما اتسعت دائرة اتصالاته بالآخرين من أبناء الشعب ، كلما ازداد قوة ، ومن هنا كانت النقطة الأولى التى نبحث فيها ، هى ليست تمثيل الشعب تمثيلاً فردياً وإنما تمثيل القوى الشعبية التى تضم أفراد الشعب بعضهم إلى بعض ليشد بعضهم أزر بعض ، فيكونون جميعاً كالبيان المرصوص ، لا يمكن أن يتراجعوا بل تمضى قوتهم دائماً إلى الأمام .

إذن الشرط الثانى الذى يجب أن يتوافر للفرد الذى يمثل القوى الشعبية

ان يكون منتبها إلى منظمة او إلى جماعة ، ومن هنا أستطرد - قبل ان انتقل إلى الشرط الثالث - في حديث قصير جداً عن الاشتراكية . رأينا أن منطق الثورة أو المنطق الثوري ، لا يمكن بحال ما أن يكون فرديا وإنما ينبغي ان يكون جماعيا حتى يكون قويا ، وكلما اتسعت دائرة التجمع . وكلما كانوا جميعاً متفقين في الفكر والمنطق كلما كانت قوتهم اكبر ، حتى إذا وصلنا إلى الحد تتسع فيه القاعدة الشعبية ، بحيث تضم جميع افراد الشعب وبحيث يكون اتجاههم واحدا وغرضهم واحدا وتحركاتهم واحدة ، كانت هذه القوة اقوى بكثير جداً مما لو كانت القوى الشعبية مهلهلة او مقسمة إلى طبقات او إلى طوائف .

يوسفى ان اقول إن وصف فئات الشعب التى ينضم بعضها إلى البعض الآخر بأنها طبقات ، يعتبر وصفا لا ينطبق على الحقيقة ، ويفضى بنا إلى مشكلات كثيرة جداً تضطرنا لعمل محاولات اخرى لحل هذه المشاكل كأن نعمل على تقريب الفوارق بين الطبقات ، او لإذابة الفوارق بينها او لإلغاء هذه الطبقات ، وهذه المشاكل كلها يمكن ان تحل بطريقة ميسورة جداً ، إذا الغينا هذا المسمى وهو الطبقة ، وأطلقنا عليه مسمى آخر .

كل فرد منا عضو في هذا المجتمع يؤدي وظيفته ، ومثل المجتمع كمثل الفرد نفسه ، يعمل لوظائف لها رأس ولها عيان ولها يدان ولها رجلان ولها قلب ، وكل عضو من هذه الأعضاء يؤدي وظيفة معينة ، ولا يمكن أن يعيش الفرد إذا توقفت بعض هذه الأعضاء الرئيسية عن العمل ، فلو قطعنا رأس الفرد لمات ، ولو قطعنا ارجله لما استطاع الحركة .

فالذين ينظرون إلى الفرد ويحاولون أن يضعوا هذه الأعضاء موضع التفاضل يخطئون في تفكيرهم ، لأن الرأس يؤدي وظيفة معينة لازمة لبقاء كيان هذا الفرد ، والعين تؤدي وظيفة معينة لازمة له ، واليد تؤدي وظيفة أخرى لهذا الفرد ، ولا يمكن أن أقول إن الرأس أفضل من اليد أو اليد أفضل من الأذن ، فكلها لازمة لسلامة كيان هذا الفرد .

كذلك المجتمع ، جميع الافراد ، أو جميع الفئات ، أو جميع الطوائف ، كل

منهم يؤدي وظيفة معينة في هذا المجتمع ، وليست هناك وظيفة من هذه الوظائف أفضل من الأخرى ، ولا ينبغي أن تتفاضل طبقة من الطبقات على غيرها ، أو أن يرفعوا أنفسهم على طبقة أخرى ، فالفلاح يؤدي وظيفته لهذا المجتمع حين يزرع الأرض ، والعمال في مصانعهم يؤدون وظيفة لهذا المجتمع ، والمهندسون يؤدون وظيفة لهذا المجتمع أيضا ، وكذلك الأطباء والمعلمون كل واحد منهم يؤدي وظيفته — المهم في المجتمع الاشتراكي أن يؤدي كل فرد وظيفته كاملة في الناحية التي تخصص فيها وبذلك يمكن أن نحل مشكلة الطبقات والتفاضل وتذويب الفوارق بينهما ، كل يعمل في ناحيته ، والكامل يتجه إلى هدف واحد ، هو رفاهية هذه الأمة .

ولكن هناك شرطاً واحداً ينبغي أن يوضع في الاعتبار حين يعمل العاملون ، سواء كان عملهم فكرياً أو مهنياً أو يدوياً أو غير ذلك ، وهو أن يكون العمل صالحاً ، والعمل الصالح ، والعمل الطيب ، الذي يستهدف الخير ، هو العمل الذي يعمل صاحبه متقناً لا ينظر فيه إلى مصلحة نفسه ، ولكن ينظر فيه إلى مصلحة الجميع ، وكلما اتسعت الدائرة التي ينظر فيها إلى المصلحة العامة بحيث تشمل الأمة جميعاً ، كان هذا هو العمل الصالح .

فالمعيار الذي نزن به العمل الصالح هو المعيار الذي درجنا عليه في تاريخنا ، وهو أن تتوافر فيه التقوى وإحسان العمل ، كما قال الله تعالى : « إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » .

والسلام عليكم ورحمة الله وشكراً .

السيد عبد العزيز مصطفى : بسم الله الرحمن الرحيم ، السادة زملائي أساتذة الجامعات ، ومن سبقوني تكلموا عن أعداء الشعب ، والواقع أن أذى الناس بأعداء الشعب هم العمال والفلاحون الذين اشتغلوا معهم .

لماذا كان العمال والفلاحون هم أذى الناس بأعداء الشعب ؟ الواقع أنني عامل ، ومهنتي سائق ترام ، وقد اشتغلت في شركة استغلالية ، شركة بلجيكية ، شركة كانت تستغل العمال ، بدأت عملها سنة ١٨٩٨ بثلاثة خطوط صغيرة ،

وانتهت وهي تملك ثلاثة وثلاثين خطاً للترام وأربعة خطوط للترولي باس .
هذه الشركة الاستغلالية هي التي دفعت العمال إلى التكتل وتكوين النقابات ، فقامت أول نقابة في مصر للعمال سنة ١٨٩٨ ، وهي نقابة عمال الدخان ثم تلتها نقابة عمال الترام سنة ١٩٠٨ .

ما هو الأساس الذي قامت من أجله هذه النقابات ؟ لقد قامت هذه النقابات لتقاوم رأس المال الذي كان يستغل الطبقة العاملة ، فبينما كان الإقطاع يستغل الفلاحين ، كانت هذه الشركات تعمل على سلب حقوق العمال واستغلالهم .

فمن الذي كان يشجع هذه الشركات على ذلك ؟ الرجعية التي تتمثل في الأحزاب السابقة ، الوفديون والسعديون والاحرار الدستوريون وهم الذين ذكرهم السيد الرئيس أمس ، ولم يذكر سياسته حزب العمال الذي كان يرأسه عباس حلمي ، فهل حقيقة ان عباس حلمي ، الذي كان من العائلة المالكة ، يمثل العمال ؟ ابدأ في يوم من الأيام في سنة ١٩٤٨ ، فصلت من شركة الترام وحتى أعود استعنت باقطاعي على إقطاعي .

وهل يصدق أحد ان الشركات كانت تخسر ؟ نحن الذين نجمع النقود نعرف حقيقة الامر ، ولكن الشركة للأسف كانت تدعى الخسارة وكانت الحكومات السابقة توافقها على ذلك .

في سنة من السنين كان لعمال الترام مكافأة سنوية ، قدرها شهر ونصف شهر ، وعند ما طالبوا بها ادعت الشركة الخسارة ، فلما لجأت إلى التحكيم قيل لي ان الشركة تقدمت بميزانية تظهر فيها الخسارة ، فقلت اني لست محاسباً ولذلك فاني أطلب من هيئة التحكيم السماح لي بالاستعانة بمحاسب ، واستطاع السيد جمال العبد المحاسب أن يثبت أن الشركة قد كسبت في سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٢٩٠٠٠ جنيه بينما كانت الشركة تدعى خسارة قدرها ٤٨١ جنيهاً .

لقد كان يمثلنا في البرلمانات السابقة، الأحزاب والإقطاعيون والرأسماليون وفي أثناء الدعاية الانتخابية كما نرى اللامتناهات التي كتبت عليها عبارات « حبيب العمال ، « نصير العمال ، « حبيب الفلاح ، وبعد أن يأتوا إلى هنا ينسون هذه الشعارات ولا يعودون أنصاراً للعمال والفلاحين ، بل يستغلون سلطانهم في استغلال الشعب والعمال والفلاحين .

لقد طالبنا نحن في سنة ١٩٥٠ ، قبل الثورة بتأميم الشركات بسبب ظلمها . وعند ما أمم الرئيس جمال عبد الناصر الشركات لم يؤمها إلا لأنه لمس الاستبداد والاستغلال والظلم .

توجد الآن مؤسسات عامة معظمها يسير سيراً حسناً ، والقليل منها ، يديره انتهازيون يستغلون العمال .

لقد كنا نضرب في الماضي لمخاربة مثل هذا الاستغلال أما الآن فلا . لقد كنت أحرص العمال على عدم تحصيل أجر الركوب أما الآن فلا ، ذلك كله لأن الشركة أصبحت لنا وأصبح لنا نصيب في أرباحها ومع أن بعض الانتهازيين يحرصوننا ويثبطون من عزمنا ، إلا أننا نحن العمال تؤمن باشتراكيتنا ونؤمن بثورتنا .

تعلن المؤسسات العامة يومياً في الجرائد عن أرباحها ، وذلك لأن المدير في المؤسسة يريد أن يظهر للسيد زكريا محي الدين أن الشركة تربح وأنه يحسن الإدارة فمن أين تأتي هذه الأرباح ؟

لقد كنت أعالج في شركة الترام وكان متوسط ما يخص الفرد في العلاج سنوياً خمسة عشر جنيهاً أما الآن فقد أصبح يخص الفرد ثلاثة جنيهات فقط ١١

وإني أعتبر العلاج جزءاً من الأجر .

إن المؤسسة الصحية العالية التابعة للاتحاد القومي بها عيوب يجب إصلاحها فالدواء الذي يصرف منها لا فائدة فيه ، لقد كنت أعالج في الماضي (ع . ١)

في المستشفى الإيطالي أو الفرنساوي . أما الآن فأعالج في المؤسسة العالية الصحية . نريد ان نعالج فالعلاج جزء من الأجر .

كذلك الحال فيما يتعلق بقطع الغيار فإن الشركات لا تشتريها الآن ، وفي نهاية السنة تقول إنها حققت أرباحا .

وهناك شيء آخر هام جداً ، وهو ضرورة عدم تفيد المرافق العامة بالروتين الحكومي فتعطل خمسين عربة ، بسبب عدم وجود ورق كلاكس ، في انتظار عمل مناقصة وما إلى ذلك ، فقد حدث أن ثلاثة من الموظفين خرجوا بعربة ومعهم سائق ، يبحثون لشراء حجر بطارية ليشتروه بثلاثة قروش بدلا من أربعة !
نريد أن نقضى على هذا الروتين .

شيء آخر هو تعيين المحاسب والاقاب .

لقد كان هذا من عيوب الماضي ، وكنت أهدد بالفصل إذا انتقدت أو تكلمت ، أما الآن فإنني أستطيع ان أنكلم وأنتقد وأنا مطمئن .

لقد اطمأننت بعد صدور القرارات الجمهورية الأخيرة بتعيين السيد صلاح الدسوقي رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة النقل وأرى أن حالة هذا المرفق آخذة في التحسن

سمعت السيد الرئيس يسأل ، ماهي النقابة ؟ النقابة في الماضي كانت للصراع ، والحد من طغيان رأس المال ، وقد ذكرت في بدء كلمتي سبب وجودها . أما الآن فقد أصبحت مركز إشعاع للثورة والاشتراكية ، وحتى نقول ماهي الثورة وماهي الاشتراكية وماهي القوانين التي صدرت ولصالح من صدرت .

أقر وأوضح أن الأرباح توزع علينا في آخر السنة والنقابة لها دور في كيفية هذا التوزيع وكل سنة كانت عندنا ١٥ قضية تحكيم ، أما الآن فلن أدخل في (٢٠ - طريق الديمقراطية)

قضايا تحكيم ، بل يكفي أن أبلغ صلاح الدسوقي وذكربا محي الدين عن الأخطاء الموجودة .

أيها الزملاء ! لن تنالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون ، وما البر الذي نرجوه سوى أن نعش في بلادنا أحرارا ، أعزاء ، أو نموت في سبيل الحق ، والعدل والحرية والاشتراكية شهداء ، كرماء ، مكرمين .

لمن تطلب العدل يا خالد : أتريد أن تطلب العدل لأعداء الشعب يا خالد ، أعتقد أننا لو سمحنا للرجعية أن تشترك في القيادات وفي التنظيمات الشعبية ، نستطيع أن نأمن لهم ، لا نستطيع أن نأمن جانبهم مرة أخرى . والله ، لو سمح رئيسنا جمال لهم بذلك فلن يسمح الشعب لهم ، لأنهم مستعدون أن يعلنوا أنهم معنا — بأفواههم وليس بقلوبهم ، هذان تفكيرى حين أعلنت رأيك يا خالد ، وفكرت أنك تطلب هذا لشيء في نفس يعقوب .

أما أنت يا دكتورة عائشة ، فلك عذرك ، لأن المرأة بطبيعتها تميل إلى الحنان والعطف والرأفة ولكن نحن في صدد تغيير وضع ، من نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكى

كفى الشعب ما لاقى من ذل وبؤس وهوان .

وأخيراً أرى أن ينتخب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس المحافظات ، وأن يكون الانتخاب وحدة واحدة ، يمثل فيها عامل النسيج ، وعامل الصلب ، وعامل النقل ، وعامل البترول ، وجميع طوائف العمال فى المحافظة ، وكذلك الطلبة والمهندسون والأطباء والمحامون والضباط ، والقضاة ، الموظفون والمرأة ، وجميع المهن — لأنهم جميعاً يمثلون مصلحة واحدة هي تطوير بلدهم ، حتى يحققوا المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . لماذا نقسمهم إلى طوائف ؟ يوجد شعب عامل . يدافع عن ثورة كل الشعب ، وأرى أن يكون التمثيل على أساس من النسبة العددية حتى يمثل الجميع — ولنترك خرافة التخصص الطائفى — مادام هدفنا العدالة الاجتماعية لكل الشعب ، ومشاكل الشعب العامل كلها واحدة والسلام عليكم .

السيد محمد عزت قطب — لقد تحدث زميل لي قد ذكر أن العامل والفلاح هما الأصل وقد شرح مآسى الإقطاع والرجعية في الماضي . وأمامي الآن مآس كثيرة حية وموجودة ، سببها الإقطاع وأدوات الإقطاع وتحاييلهم على القوانين التي وضعت في عهد الثورة لحماية الفلاح ومن أجل حصوله على لقمة العيش ، لقد كان الفلاح يقسم المحصول بينه وبين المالك في نظام الزراعة بالمشاركة ولكن المالك لم يكن يقتنع مطلقاً بهذا النصيب الحلال بل كان يعمل جاهداً على أخذ كل المحصول .

وهذه صورة حية ومائلة في تحايل الإقطاعيين على عقود التأجير وكتابة الكمبيالات بالفرق بين الإيجار القانوني والإيجار الفعلي ، هذه صورة يعرفها الفلاحون جميعاً : وصورة أخرى من صور تحايل الملاك والرجعيين وعملهم للقضاء على الفلاح عن طريق لجنة فض المنازعات ، وهذه اللجنة صورة مصغرة من حكم الرجعيين فهي مشككة من وكيل نيابة ومعاون زراعة وعضو أعيان ليس من الفلاحين البسطاء ، وهذه اللجنة تفوض معاون الزراعة في معاينة الأرض ، فيضع تقريره بأن هذه الأرض قد أهملها الفلاح — وهذا غير حق ويكون نتيجة ذلك طرده من الأرض ، وهذه واقعة حدثت في مركز فاقوس حيث عاين معاون الأرض في عزبة المالك ، فهل نتظر منه أن يكون تقريره في جانب الفلاح ؟ . ولم تفد طبعاً المستندات التي قدمت والتي تثبت أن الأرض تنتج وتغل ، أمام لجنة عضوها أحد الأعيان .

هذا وضع مصغر للحكم الذي يشترك فيه الرجعيون والرأسماليون أولئك الذين تطلبون لهم الرحمة .

هذه صورة من فاقوس ، وهناك صورة أخرى ، فقد حضر إلينا وفد من الفلاحين هناك وشرحوا لنا ما أصابهم وقالوا لنا إن اثني عشر فلاحاً منهم في السجن بحجة أنهم منحوا مهندس الزراعة من أدلة مهمته والنيابة أمرت بوضعهم في السجن .

هذه صورة من فاقوس وهناك صورة أخرى من الباجور تتمثل فيها

العصية في الريف فهناك أصحاب عصية ولا يدفعون الإيجار للمالك لأن لهم السطوة العظمى وتترك الأرض بوراً ولا يستطيع أى فلاح صغير أن يتقدم لاستئجارها لما لهم من عصية وسطوة وتكون النتيجة أن تترك الأرض بوراً حتى يعود إليها أولئك المستأجرون الذين يتمتعون بالعصية ، هذه صورة حية من حكم الإقطاع . فكيف يمكن أن ندخل الرجعيين في نظام الحكم ونحن في دور نقاهة ، والنكسة في دور النقاهة كما تعدون أشد من المرض وخصوصاً في هذا الدور وهو دور الاشتراكية التي تهدف إلى أن نقسم لقمة العيش ، فنحن نريد أن نقسم هذه اللقمة لناكلها معاً ولا بأس من أن نأكل اللقمة ناشفة ونترك لهم اللقمة الطرية .

إن هذه البذور التي زيد أن نضعها في الأرض الاشتراكية تلك الأرض الطيبة يجب أن نلقيها من السوس حتى تنبت نباتاً حسناً وتثمر ثمراً طيباً . والسلام .

السيد لطفي أبو النصر — السيد أمين اللجنة حضرات السادة والسيدات .

لكي نحدد ما هي القوى الشعبية يجب علينا أولاً أن نجيب على السؤال : من هو الشعب ؟ وفي نظري أن أبسط تعريف للشعب هو كل المواطنين في الجمهورية مطروحا منهم من نسميهم أعداء الشعب .

أى أننا لو حددنا أعداء الشعب وأنقصناهم من مجموع المواطنين الكبير فإن المجموعة الكبيرة الباقية هي الشعب دون ما حاجة إلى وضع أى مواصفات أو تحديد لهم بعد ذلك .

من هذا يتضح أنه يجب أن نبدأ بمعرفة من هم أعداء الشعب ، وتكون الإجابة عكسية أى يجب أن نعرف أعداء الشعب لنستطيع بذلك أن نعرف من هو الشعب .

أما عن أعداء الشعب فإن كثيراً مما نسمعه عنهم يبدو وكأن البعض يعتقد أنهم شيء خرافي مثل « الجن المسحور » أو « أبو رجل مسلوخة » ، ويستبعدون

وجوده بيننا . والبعض يقبل فكرة وجودهم ولكن لا يتصورون أن يكون ضررهم كبيرا على الشعب ، والبعض يقبل فكرة وجودهم واحتمال خطرهم ولكنه يطلب الرحمة في معاملتهم . ولكنى أعتقد أن كل ذلك تصوير خاطئ . الموقف . فأعداء الشعب ، حقيقة واقعة وهم الأفراد الذين يعملون ضد مصالح مجموع الشعب ويحاولون سلب الشعب حقوقه المشروعة في النظام الذي ارتضاه وهم موجودون في كل شعب ويجب أن تتخذ الاحتياطات لحماية الشعب منهم ، وإن تزداد هذه الاحتياطات دقة في مراحل حياة الشعب التي تقرر مصيره إلى فترات مستقبله مثل الحرب والمعارك السياسية والثورة .

وفي تصوري أن هناك شها كبيرا بين أعداء الشعب والسرطان فإمضى ذلك؟ قلت إن هناك شها كبيرا بين أعداء الشعب والسرطان؛ وهو مرض خطير ولا يجهل أحد خطورته ، ولذلك يستبعد الناس وجوده هذا من وحى العقل الباطن إذ لا يقبلون أن يرد في فكرهم هذا المرض ، وهم يستبعدونه لأن المريض يبدو أمامهم في صحة حسنة متوردة خدوده فلا يمكن والحالة هذه أن تؤدي هذه الإصابة البسيطة إلى هدم هذا الشخص وهذه هي خطورة السرطان، فإذا رأى الطبيب أن الإصابة سرطان في الثدي مثلا ولا مناص من استئصاله راحت السيدة تطلب الرحمة من الطبيب وكأنها تطلب الرحمة للسرطان . ولا يمكن أن تكون لدينا رحمة بهذا المرض ، بل الرحمة كل الرحمة بالمريض وأهله وأسرتهم حتى نبعد هذا الخطر .

وفي الحقيقة لا بد أن نواجه هذا الموضوع بغير عاطفة أو انفعال ، فأنا أعرف نظريات ، ويمكن أن أحللها تحليلًا علميًا ، فإن أعداء الشعب فئة أو بعبارة أدق أفراد موجودون في كل البلاد ولا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ضررهم ، وهذه الاحتياطات تزيد شدة أو تنقص طبقا للمرحلة التي يجتازها الشعب في وقت ما ، ومن أجل أن نعرف ما هي هذه الاحتياطات ، لا بد أن نعرف أية مرحلة هذه التي نعيشها الآن ، وما هي الخطوة التي يمكن أن نواجهها لو لم نخط ، وما هي النتيجة التي يمكن أن يؤدي إليها عدم احتياطنا لا قبل الله .

يمكن أن تعرف هذه الاحتياطات ببساطة لقد قال اناس بالأمس إن الشعب واعي وليس هناك داع لاحتياطات وقائية ، ولا داعى كذلك لتشوية الصورة . نعم إننا شعب واعي . قمتح الاعين ولكن الناس جميعا يعرفون مدى خطورة إسل والتيفود ، فهل معنى ذلك ان نطلب إلى السيد الدكتور النبوى المهندس وزير الصحة ، الا يتخذ اى احتياط او وقايه بمصل مضاد ضد هذين المرضين ، لأن الناس يعلمون مدى خطورتهم ؟ لا ، لا بد من اتخاذ احتياطات وقائية . كذلك نعلم أن النشالين والنصايين فئة خطيرة على الشعب ، والشعب يدرك خطورتها ، ولكن هل معنى ذلك ان نطلب إلى السيد زكريا محي الدين وزير الداخلية أن يحجم الوزارة أيام التجمع عن حجز هؤلاء . وهو لا يمنع ضررهم ؟ لا . نحن في فترة تجميع قوى الشعب ، كل القوى ، نحو هدفها الكبير ، لبنى الوطن ، وبنى المواطن ، فلا اقل من أن نحصى ظهر الشعب وهو فى زحفه المقدس نحو بناء الوطن والمواطن ، فلو أحجمت الحكومة عن هذا الواجب لطالبتها نحن الشعب أن تقوم به .

أتطرق بعد ذلك إلى الكلام عن أهداف أعداء الشعب ونتائج اعمالهم . يبدو لي انها استرجاع الأرض والإقطاع ، وسيطرة رأس المال واستغلال النفوذ ، وأنا أعتقد أن هذه أهداف أولية لهم ، أو وسائل لهدف نهائى أكبر ، هو الانقضاء على هذا الشعب وسلب حقوقه وحرية ، ووضع السلاسل والقيود فى اطرافه وعنقه ، حتى يمكنهم ان يجروه إلى الطريق الذى يتفق مع مصالحهم واهوائهم ، وان يستعبدوه مرة اخرى . ولقد تكلمت مع اناس فى هذا الشأن فقالوا لي إنها مبالغة فقلت لهم لا ، ولأجل ان نعرف انه ليس فى هذا القول مبالغة ، لا بد أن نسأل أنفسنا اين كنا وماذا نريد ان نعمل ، وماذا عملنا منذ بدأت ثورتنا إلى اليوم .

لقد ذكر السيد الرئيس فى حديثه مساء السبت الماضى قصة شعبنا ، وقصة ثورتنا ، والمعارك السياسية التى خضناها حتى ابتدأنا الثورة الاشتراكية . ولقد أتبع لي أن أسافر كثيراً فى الفترة الاخيرة بحكم تمثيلي لبلدى فى المؤتمرات

الخارجية ، ولقد تعمدت أن أرى صورتنا في الخارج ، وكيف تبين من بعيد وماذا يكتب عنا الناس ، سواء الأصدقاء منهم والكارهون ، فإن الصورة لا تبدو واضحة لمن يراها في الضوء وعلى القرب : وفي نظري أننا حين بدأت الثورة كنا مثل "السجين" الذي تمكن من تحطيم كل قضبان السجن وكل القيود والأصفاد التي كانت تقيدته واستعاد كل الحرية ثم أخذ الآن يستجمع كل قواه ويزيل آثار الضعف الذي أصابه من طول مدة السجن ، فإذا تمكن من ذلك وانطلق بقوة الكاملة الصحيحة صار عملاقاً سوياً ، لن يتمكن بعد ذلك أحد قط من إرجاعه إلى السجن .

في تصوري من قراءاتي ودراساتي ، أن المرحلة التي نعيشها وإلى خمس سنوات مقبلة من أخطر المراحل التي يمر بها شعبنا ، ويستطيع في هذه المرحلة ، إذا لم نخطط من أعداء الشعب ، تمكن أي واحد من هؤلاء الأعداء أن يعيدنا إلى ما كنا فيه من سجن ؛ أما إذا جئنا هذه المرحلة بسلام فإن يستطيع كأن بعد ذلك أن يعيدنا إلى الوراء . وإذن فلا بد من اتخاذ احتياطات ، والتوصل بوسائل تأمين في خط سيرنا لمدة خمس سنوات . لذلك ، تكون المرحلة التي يمر بها الآن مرحلة هامة جداً في حياة شعبنا ، وتكون الثورة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، والتي تلخص كما قال السيد الرئيس ، في بناء الوطن والمواطن على أساس من الكفاية والعدل ، تكون هذه الثورة ليست ثورة اجتماعية فحسب ، بل هي استمرار لمعاركنا السياسية لدعم حريتنا واستقلالنا فكيف نستجمع قوانا ونتخلص من عوامل الضعف فيها ؟ .

إن هدفنا كما قال السيد الرئيس ، بناء الوطن والمواطن ، على أساس من الكفاية والعدل ، أي نقيم مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً ، ونريد من أجل ذلك أن نستكمل أسس هذا المجتمع في هذه المرحلة الدقيقة لخمس سنوات مقبلة كما سبق القول ، أي إلى سنة ١٩٦٥ وهناك من يسألني من هم هؤلاء الذين يريدون أن يعيدونا إلى سجننا ، ويسلبوا حريتنا ؟ ولاجل أن أجيب على هذا السؤال لابد أن أتذكر بعض الحقائق الجغرافية والتاريخية البسيطة ، فلسنا نعيش في فراغ ولكننا نعيش في منطقة هي قلب الوطن العربي وعقله المفكر والقوة التي توجهه رضوا بذلك أم لم يرضوا .

نحن في قلب إفريقيا حيث يوجد تخلف قى وعلى واقتصادى ، وإذا اردنا أن نستكمل الصورة ونظرننا إلى الخريطة لوجدنا أننا أكثر الدول الإفريقية والعربية النامية تقدما فنيا واقتصاديا وعلميا ؛ أكثر الدول تقدما في إفريقيا وجزء كبير من آسيا ، وليس هناك دولة على قدر من التقدم العلمى والاقتصادى يمكنها أن تحرر نفسها بنفسها غيرنا وجنوب إفريقيا ، وهذه دولة استعمارية من الطراز الأول ، فلا تبقى دولة متحررة إلا نحن .

هذه حقيقة جغرافية . وهناك حقائق أخرى تاريخية وأظن أن هيئات الإعلام لم تبرزها الإبراز الكافى وهى تتحصل أولا فى قدرة شعبنا على بلوغ أهدافه بسرعة إذا توفرت له القيادة الحكيمة الواعية التى تعمل لمصلحة الشعب وتوفرت له كذلك القدرة على الحركة . ولم يثنى له التغيير الجذرى فى القيادة الحاكمة منذ ٥٠ سنة ، فلم يحدث أن توفرت له القيادة الحاكمة التى تملك فى يدها كل القوى الشعبية لحما ودما وروحاً وتفكيراً إلا منذ ثورة سنة ١٩٥٢ .

لقد صارت حكومته منذ ذلك التاريخ حكومة وطنية عربية لحما ودما وتفكيراً لأول مرة منذ تاريخ طويل .

لقد ظهر حكامنا اليوم من القرية والمدينة ولهم أقارب من الفلاحين الذين ينتعلون « البلع » ومن الموظفين فى الدرجات الصغرى وقد أصبحنا اليوم نحكم أنفسنا بأنفسنا والحكم من الشعب وإلى الشعب وبالشعب ومن أسف أن هيئات الإعلام لم توضح هذا التغيير الجذرى فى الحكومة وأعتقد أنه ليس صحيحاً التفريق بين الثورة والحكومة فليست هناك ثورة منفصلة عن الحكومة ويجب أن نحذف واو العطف . فالثورة هى الحكومة ، والحكومة هى الثورة .

ولكى نتصور ما أتبع لنا من قدرة على الحركة لا بد أن نبتعد عن الصورة قليلا لنعرف أننا لا نتقدم بسرعة فحسب بل نتفكر نقراً ، نستطيع أن نرى بعيداً عن الصورة أننا نتقدم بسرعة سريعة لا نتصورها ولا يمكن أن تتم إلا بعد أن نضع أسس المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

وهناك حقيقة تاريخية أخرى وهي أن شعبنا سواء راضينا أو كرهنا ، سعيينا إلى ذلك أو لم نسع ، هو المثل الذي احتذته شعوب كثيرة في هذه المنطقة وسارت على منواله في مراحل كثيرة من التاريخ والأمثلة على ذلك متعددة وخاصة في التاريخ الحديث في السنوات الأخيرة لذلك كان من صالح قوى خارجية كثيرة أن تمنعنا من استكمال قدرتنا على الحركة وبناء مجتمعنا الاشتراكي الذي سوف يكون مصدر مناعتنا وقوة شعبنا وذلك عن طريق أعداء الشعب والدليل على ذلك ما حدث في سوريا وما ينشر من أخبار الجاسوسية والمؤامرات .

فمن هم أعداء الشعب ؟ في تحليلي للموقف ومن قراءاتي أعتقد أن الكلام عن هؤلاء الأعداء كفتة واحدة ظلم لجماعة منهم ولذلك أعتقد أنهم نوعان : النوع الأول من يعمل ويعلم ماذا يعمل وهدفه من ذلك سلب هذا الشعب حقوقه وحرية ومكاسبه وهذا نوع خطير جداً وهؤلاء فئة قليلة ولكنها خطيرة جداً .

والنوع الثاني : أولئك المخدوعون الذين يستعملهم النوع الأول كأداة للوصول إلى أهدافه ، أولئك يعملون ويعلمون أنهم يضرون الشعب بتحقيق مكاسب مادية أو أدبية غير مشروعة ولكنه لا يقدر خطورة عمله على كيان الشعب كله ولا يربطون بين ما يعملون وبين القدر الذي يصيب الشعب كجموع .

لابد أن تعرف الحكومة جيداً هؤلاء الأعداء وما هي أساليبهم في العمل ولا بد للحكومة من أن تتخذ احتياطات وقاية ضدهم ومن أجل ذلك لابد من أن تعرف أساليبهم وهي لا تفرق كثيراً عن أساليب السرطان في الانتشار وهي أساليب متغيرة متلونة ، ناعمة ، ملتوية لا تظهر بسهولة ، لا يحس بها الناس العاديون ، فما هي أساليب أعداء الشعب ، أنها تتحصل في :

أولاً - التشكيك في قوى الشعب وطاقاته ، وهذه ظاهرة نراها في الداخل وأضرب لذلك مثلاً ما حدث إبان أزمة قناة السويس . ولقد تكلم

أحد الزملاء فقال إنه لا يجوز أن نشوه الصورة فلم يكن بيننا أعداء للشعب في ذلك التاريخ ، وفي الحقيقة أن هؤلاء «وجوديون ولكنهم كما قلت فئة قليلة ولكنها خطيرة ويجب أن نعرفها وأن نتناصلها كما نتناصل المرض والمسألة في رأي ليست تشويها للصورة بل هي صراع في الحياة ولا نريد أن نطعن من الخلف .

ثانياً - تسميم الأفكار عن طريق الاشاعات « والتشنيعات » والكلام الملتوى إلى غير ذلك من مثل ما حدث في الأيام الأخيرة إذن حوادث سوريا مما هو معروف لدينا ولا داعي لتكراره .

ثالثاً - زعزعة الثقة في جدية بعض المشروعات أو أثر بعض القوانين وتعطيل تنفيذ بعض المشروعات بوسائل مختلفة ملتوية في أغلب الأحيان .
رابعاً - تجسيم بعض الأخطاء والنقد الهدام سواء للأعمال أو للأشخاص العاملين المؤمنين ، نعم لا بد أن يكون لدينا نقد ولكنه نقد بناء وعن حسن نية أما النقد الهدام الذي يحمل من الحبة فبة فلا بد أن نحاربه .

خامساً - التسلل إلى بعض المراكز الحساسة ذات الأثر الواسع أو الطابع التوجيهي وخاصة المراكز البعيدة عن الأضواء المباشرة ، فلا يستطيع أعداء الشعب أن يتسللوا إلى وزير أو وكيل وزارة أو مدير عام ولكنهم يتسللون إلى من هم دون ذلك من أصحاب الاختصاص التوجيهي أو المراكز الحساسة كما قلت وسوف أشير إلى هذه النقطة مرة أخرى حينما أتناول الاحتياطات الوقائية لعلاج الموقف .

انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الاحتياطات الوقائية ، وأولها العزل . وهناك بعض الناس غير راض عن سياسة العزل هذه ، وفي رأي أن العزل أمر ضروري .

والنوع الأول : هم أولئك الذين يعملون ويدركون ما يعملون ، والهدف الذي يستهدفونه . ف هؤلاء لا يقتصر الأمر على عزلهم فقط . بل يجب أن يقدم للمحاكمة كل من ثبت عليه أنه قد ارتكب ما يوجب محاكمته .

أما النوع الثاني - وهو يشمل عدداً أكبر من النوع الأول - فإن العلاج بالنسبة لهؤلاء يكون عن طريق التأهيل الذهني والفكري ، ومن يهده الله منهم ، ويؤثر العمل لمصلحة الشعب ولم يقم وزناً لمصلحته الخاصة فإنه يدخل الشعب وحظيرة المجتمع الاشتراكي .

والرأى عندى أن يتم العزل في مجل المراكز القيادية الحساسة ، ذات الطابع التوجيى في التنظيم السيامى وفي الجهاز الحكومى ، وفي الشركات ذات الأثر الكبير الفعال في معركة الاشتراكية .

والنقطة الثانية هى زيادة احتياطات أمن الدولة فيما يتعلق بالمؤسسات العامة ذات الوظائف الحساسة . وأعتقد أننا الآن لا نتخذ احتياطات أمن كافية في هذا السبيل . ولقد قمت بزيارة دول كثيرة ، فوجدت أن هذه الدول تتخذ احتياطات مشددة ، وعلى الأخص ، في الهيئات ذات النشاط الحربى . فمثلا إذا أراد شخص أن يزور مصنعا ذا نشاط حربى ، أو مؤسسة الطاقة الذرية فيجب عليه أن يقدم طلبا لوزارة الدفاع مصحوبا بثلاث صور وجواز سفره ، كما يأخذون له بصمات أصابعه . فكل هذه الإجراءات المشددة تتخذ من أجل الزيارة فقط .

وهناك بعض الدول ، في سبيل اتخاذ الاحتياطات الوقائية ، ترجع إلى الجد السادس لمن يعملون في هذه المؤسسات ، وذلك للتأكد من ولائه ووطنيته .

مثل هذه الإجراءات لا تتخذ بالنسبة للمؤسسات الحربية فحسب ، بل تتخذ كذلك بالنسبة لبعض الوزارات ، مثل وزارتى الداخلية والخارجية ، بل وبالنسبة للجهاز التشريعى وهو مجلس الدولة ، وهذا الإجراء يتخذ كذلك للمصانع ذات الصلة بالجهود الحربى ، كالمصانع الحربية التى تنتج نوعا معينا من الأدوية والمؤسسات ذات الصفة السرية كمؤسسات البحث فى الصواريخ . مثل هذه الاحتياطات يجب أن تتبعها إذا أردنا حماية ظهورنا .

والنقطة الثالثة هى الخاصة بإنشاء جهاز قوى فى الدولة لتتبع الأساليب

تأعداد الشعب وكشفها تباعاً في سرعة وصراحة ، لكي تنبه لها ، فهما كان مستوى الشخص الثقافي والتعليمي عالياً ، فقد يقع فريسة لمحتال ، إذا لم تنشر وزارة الداخلية أساليب وصور المحتالين والنشالين . فإذا لم تعرف الشعب أساليب أعدائه فمن السهل أن يقع فيها .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الرابعة ، وهي أننا يجب أن نهتم اهتماماً كبيراً بالكشف عن طاقات الشعب المعنوية وقواه الخلاقية ومقدرته على العمل ، كما ثبت ذلك في مراحل تاريخه المختلفة ، وبذلك نحمية من التأثير بأساليب أعداء الشعب ومن محاولتهم العمل على إضعاف ثقته بنفسه .

النقطة الأخيرة أننا يجب أن نقوم بحملة نفسية وخلقية لمواجهة نقط الضعف في الشعب ، حتى لا نعطي الفرصة لأعدائه في التأثير على ضعاف النفوس والأخلاق .

بذلك نكون قد عرفنا أعداء الشعب ووصلنا إلى كيفية التصرف معهم بعد ذلك يبقى المجموع الكبير .

انتقل بعد ذلك إلى تعريف ماهية قوى الشعب ، وفي رأيي أن نتخذ عناصر عريضة وفروعاً لها . والعناصر الرئيسية لقوى الشعب هي ،

- ١ - العاملون في الزراعة .
- ٢ - العاملون في الصناعة .
- ٣ - الموظفون .
- ٤ - الشباب ومنهم الطلاب .
- ٥ - فئات أخرى .

ومن الطبيعي أن يشمل كل عنصر من هذه العناصر الرجال والنساء . فليس هناك ما يدعو إلى التفرقة بين المرأة والرجل ، لانتنا إذا فرقنا بين الجنسين . فسنطرق كذلك إلى التفرقة بين الشيخ والشاب والطويل والقصير إلى آخره .

فالقوى العاملة في الصناعة وغيرها يدخل فيها الرجل والمرأة والشيخ والشباب . فعناصر الجنسين والحالة هذه ، داخلة في القطاع الرأسي .

ومن الممكن تقسيم كل عنصر إلى قوى فرعية داخل العنصر ذاته ، فمثلاً

العاملون في الصناعة . يمكن تقسيم الصناعات التي يقومون بها إلى صناعات مختلفة- مثل صناعة التسيج وصناعة الحديد والصلب والمصانع الحربية وصناعة السيارات إلى آخره ، فإن كل صناعة من هذه الصناعات تشمل جميع العاملين فيها دون تفرقة على أساس نوع المهنة :

ومن الممكن كذلك وضع الموظفين في كادرات مختلفة مثل الكادر الفني العالي- والكادر الفني المتوسط وكادر القضاء وكادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وكادر الجيش وكادر البوليس . . وهكذا .

ويشمل المنصر الخامس التجار والفنانين والمحامين والأطباء والصيدالة والمهندسين- من غير الموظفين ورجال الصحافة ، وكل هؤلاء يعملون في رأس المال الوطني . وفي رأبي أن يكون تقسيم هذه العناصر إلى شرائح ، وأن يكون الانتخاب على مستوى المحافظات وليس مستوى الجمهورية كلها .

بهذه الطريقة يمكن أن نتعرف على قوى الشعب الحقيقية ، وأن نجعل الشعب كله كتلة متماسكة ، وغير مقسم إلى فئات ، على أساس المهنة أو الجنس أو الطائفة . وشكرا .

السيد الدكتور أحمد السيد درويش : - سيدى الأمين العام حضرات-

السادة الأعضاء :

بعد ما دار من مناقشات طويلة في هذه اللجنة ، وبعد أن بين السيد الرئيس في تعليقاته خلال مناقشاته معالم الطريق وفتح الباب على مصراعيه للحرية والاشتراكية- وعلى ضوء انعكاس كل هذه الآراء على رأى العام ؛ أعتقد أننا الآن في موضوع يجملنا . نبلور بعض الحقائق وبعض الانبجاعات .

وأولى هذه الحقائق أن اشتراكيتنا تنبع من صميم احتياجاتنا ، ومن واقع ظروفنا ، فهي ليست نظاما مستوردا ، رسمه أصحاب ليلائم احتياجاتهم ثم جئنا وأخذنا هذا النظام عنهم .

وثانية هذا الحقائق أن اشتراكيتنا إطار عام لحياة يتمتع فيها الفرد والجماعة-

بمقوق ، ويلتزمون حيالها بالتزامات ، لا يفرضها الحاكم ، ولكن يرسمها الشعب لنفسه ، بحرية تامة ، ويلتزمها أيضا بحرية تامة ، وسيكون الشعب نفسه رقيباً عليها . وثالثة هذه الحقائق أن اشتراكنا ليس فيها لاما اصطلاح على تسميته بالحاكم والمحكوم ولكن فيها الاشتراكى القائد الذى يسير بركب الاشتراكية نحو هدفها لتحقيق الكفاية والعدالة . والاشتراكى الفرد الذى يعمل وينتج لمصلحة المجمع . ومصلحته ، فيختار النظام الذى يتفق ومصلحته ، يختار ممثليه من المستويات المختلفة كما يختار القادة ، ثم ينصب نفسه رقيباً على حسن تنفيذ ما اختار . من أنظمة اشتراكية وما اختار من قادة ، فهو بهذه الصفات حاكم أيضا .

إن أفراد الشعب سيأرسلون رسم قواعد اشتراكية دون استثناء ، وأنهم جميعا سيكونون أهل ثقة بعد أن يتخلص مجتمعهم من أعداء الاشتراكية الذين أثبتوا عدوانهم لها وذلك بتصرفهم قبل الثورة وفى أثناء قيامها منذ سنة ١٩٥٢ ، بما فى ذلك المستغل والافطاعى والموقى لركب الاشتراكية ، ويستوى فى ذلك المالك الصغير ، والمالك الكبير ، والافطاعى والفلاح الصغير .

ويمكننا على اساس هذه الصورة ان نرسم صورة الشعب بعد التخلص من أعدائه على انه شعب متمتع بالثقة ، متمتع بالحرية ، يريد بمحض ارادته أن يرسم الطريق لحياته المستقبلية .

فالشعب بهذه الصفة يتكون من قطاعين أساسيين ، قطاع منتظم فى تشكيلات كالنقابات ؛ نقابات العمال والنقابات الزراعية ، والنقابات المهنية ، والاتحادات والجمعيات ، وفى هذا القطاع جزء كبير وهو - للأسف - لا ينطوى تحت لفظ الجمعيات أو النقابات ، فبالنسبة للنقابات ، يجب علينا أولاً قبل أن نأخذ بمبدأ التمثيل الرأسى فى هذه النقابات والتشكيلات - يجب علينا أن نطور مفهوم النقابة أو مفهوم الجمعية بما يلائم الاشتراكية الصميمة . فالنقابة فى المهد الرأسمالى نشأت أصلاً للدفاع عن مصلحة الافراد العاملين فى الشركات وفى المنظمات المختلفة ، نظر لأن مصلحة صاحب الشركة أو صاحب المنظمة أو المؤسسة ، كانت تختلف فى اتجاهها فى كثير من الأحيان مع مصلحة العامل أو الفلاح أو الفرد فى المنظمة .

فكان من الطبيعي أن يكون البند الأول في تكوين أى نقابة ، أن يكون واجب النقابة أولا وأساسا ، أن تدافع عن حق الفرد ضد صاحب المؤسسة أو الرأسمالى ، ولكنه في الوعى الاشتراكى الجديد كما أنصورها ، لا أعتقد ان نزاعا ما سيقوم بين صاحب العمل في ظل النظام الاشتراكى وبين الفرد العامل . لأنه قد أصبح بحكم الاشتراكية ان يكون صاحب العمل هو الدولة . وماذا تعنى الدولة ؟ إنها تعنى الشعب ، والأفراء الماملون هم ايضا من الشعب ، فاصبح من المحتم الا يكون هناك نزاع بين الماملين وبين اصحاب العمل ، لأن اصحاب العمل هم اصلا من الشعب ، والعمال كذلك هم اصلا من الشعب : ويجب ان نؤمن في ظل النظام الاشتراكى بأن المهنة يجب أن تكون أساسا لخدمة الشعب لا لخدمة افرادها .

هذا هو مفهوم الاشتراكية في نظرى : وفي نظر كل من يتكلم عن الاشتراكية .

لذلك يجب علينا ان نطور مفهوم النقابة إلى معنى آخر حتى تكون نقابة عمل وليست نقابة عمال ، ولتكن نقابة مهنة أو خدمة ، وليست نقابة مهنيين مستغلين لهذه المهنة .

ونضرب مثلا في هذا الخصوص بنقابة الأطباء ، إن المفهوم الحالى لندابة أنها وجدت فقط لرعاية مصالح افرادها ، او نصرتهم ظالمين او مظلومين ، ولكن يجب ان نتكلم عنها بوصف أنها نقابة عمل : او نقابة خدمة ؛ تلتزم بكفاية العمل وكفاية الخدمة كما يجب ان تكون في ظل النظام الاشتراكى ، كما تلتزم أيضا برعاية العامل بما يضمن له حقوقه وبما يضمن في المقام الأول حسن سير العمل مع اجازته واعتقد أننا لو نظرنا إلى النقابات هذه النظرة ، سيكون لها شأن حقيقى في بناء الاشتراكية ، وسوف يكون لها - وهذا مهم ايضا - دور كبير في منع تقسيم الشعب إلى طوائف قد تتضارب مصالحها وآراؤها ، وقد تنقلب في النهاية طائفة منها بحكم نوع عددها ، أداة تسخر الطوائف الأخرى لمصلحتها تنقلب إلى حيت كنا من استغلال فئة - مهما كانت هذه الفئة - لقدرات الشعب :

وإننا إذا تكلمنا عن أية نقابة ، ولتكن نقابة عمال الغزل والنسيج ، فيجب

أن تسمى نقابة الغزل والنسيج . لاقابة عمال الغزل والنسيج ، لأننى أستبعد قيام خلاف بين العمال وأصحاب العمل ، لأن كلا منهم من أفراد الشعب وهذه النقابة يكون عملها الأساسى الغزل والنسيج مع النهوض به كما وكيفا ورعاية وتسويقا . ويجب كذلك أن يكون موقف نقابة الغزل والنسيج بالنسبة للعمال على أساس رعاية مصالحهم بما يتفق وصناعة الغزل والنسيج نفسه كصناعة .

بهذا الشكل يمكن أن ترى مصلحة العمال والموظفين ، وكل من يعمل فى صناعة الغزل والنسيج ، إن هؤلاء جميعا ترى مصالحهم أكثر من نقابة وفى رأى أنه لو جمعهم نقابة واحدة لكان هذا أكثر رعاية لمصالحهم وأكثر فائدة للصناعة ذاتها .

ولهذا أرى — فى تيار المفهوم النقابى — أننا يجب ألا نعتبر عمالنا ، أو مهنة ما ، مقصورا فى تمثيلها النقابى ، على أفرادها الذين يؤدون العمل أو الخدمة بطريق مباشر بمعنى أنه عندما نتكلم عن نقابة الأطباء لا نقصد فقط الأطباء ، بل يجب أن تتسم دائرة الفهم حتى تشمل كل من يسهم فى الخدمة الطبية ، من مساعدين وممرضين ومشرفين وغير ذلك إذ أنى لا أنصور إطلاقا أن الطبيب يمكنه أن يؤدي عمله دون مساعدة المرضى والمرضات . ولا أعنى بكلامى هذا تمثيل هؤلاء تمثيلا عدديا ، ولكن يمكن أن نخصص لهم عددا معيناً من الأماكن فى المجلس الأعلى للنقابة ، فيخصص عدد منها للأطباء ، ويخصص عدد للصيادلة ، وعدد للممرضين ؛ بشرط ألا تطنى طائفة على أخرى .

وهكذا يكون الوضع بالنسبة لباقي النقابات . وهذا ما أتصور وجوده فى المجتمع الاشتراكى المقبل .

ومثل هذا التنظيم النقابى ، مخالف لما درجنا عليه من مفهوم النقابات كما عرفناه فى الماضى ، وقد يكون مخالفا لنظم النقابات فى البلاد الأخرى ، إلا أن ذلك لن يكون عائقا وحائلا دون تطبيقه ، إذا رأينا أنه سوف يكون فى مصلحة العمل وحسن تأدية الخدمة ، وسوف يكون مانعا للظلم الاجتماعى بين أفراد المهنة الواحدة ، وسوف يكون (ع . أ)

مانما لطفیان فته علی أخرى ، واستغلال نقاج الاشتراكية لصالح البعض دون البعض الآخر .

وأرى علی ضوء ما ذكر من تحديد اختصاصات الجمعيات التعاونية ، سواء أكانت متعددة الأغراض ، أم غير متعددة ، أن هناك فئة لا تنتظم تحت تشكيلات سواء كانت جميعا تعاونية أو نقابات . وآسف أشد الأسف إن هذه تمثل مجموعات كبيرة فكيف تمثلها ؟ هذه هي الفكرة التي يجب أن تفكر فيها جميعاً ، وأرى أنه يجب أن تكون ممثلة جميعها لاستكمال الشكل والوضع في مفهوم الفكر الاشتراكي ؛ إن الشخص إذا انتخب ممثلاً لنقابة في مؤتمر القوى الشعبية ، فلا يصح أن يقصر كلامه علی الهيئة التي تمثلها ، بل يجب أن يتكلم الشخص عن المجموع أولاً ثم يتكلم بعد ذلك عن الهيئة التي ينتمى إليها إذا كان لها حق مشروع .

إن السيد رئيس الجمهورية والسادة المتولين أمر الدولة يضمون في المقام الأول مصلحة الناس عامة ، ولا يتصرفون اهتمامهم علی مصلحة فئة من الناس ، فترام يعنون أيضاً بمن لا يندرجون في نقابات أو تشكيلات . فمثلاً نرى السيد رئيس الجمهورية والسادة الوزراء مهتمين أشد الاهتمام بهال التراحيل ، في حين أن أحدا منهم لم يكن من عمال التراحيل . فهذا ولا شك إحساس اشتراكي .

أريد بهذا أن أخلص إلى أن الفئات التي لا تنخرط ، أولاً تتجمع في تجمعات نقابية أو هيئات ، لا بأس علينا إطلاقاً ، إذا لم يكن في الإمكان تمثيلها أو تجميعها في نقابات أو هيئات ، أن نسير ونعمل التمثيل الجذري في تكوين المؤتمر العام دون أن يكونوا ممثلين شكلاً ، ولكنهم ممثلون موضوعاً . وكل واحد موجود في المؤتمر العام من أول رئيس الجمهورية إلى أصغر شخص في هذا المؤتمر ، لا يمثل ذاته فقط وإنما يمثل الشعب كله .

أما أولئك الذين لم يسمفهم الحظ بالانتظام في هيئات أو في جمعيات فأخشي في زحمة التشكيل الذي نحن مقبلون عليه ، أن يتم ذلك بسرعة ، فلا يخرج ممثلاً في جذوره ، ولا يمثل إرادتهم حق التمثيل ، وأرى أنه ليس من الضروري تمثيلهم في المؤتمر لأننا جميعاً نعلم . ومن هذه الهيئات التي لا تنتظمها نقابة أو جمعية ، عمال (٢١ - طريق الديمقراطية)

التراحييل فهؤلاء لا يعنيه أن يكونوا ممثلين في المؤتمر بقدر ما يعنيه الحصول على لقمة العيش . وأعتقد يا حضرات الأعضاء المحترمين أنه في وقتنا الحاضر لا يهم مثل هذه الفئات من الشعب أن تمثل بقدر ما يهمها أن تحصل على احتياجاتها الأساسية للحياة من غذاء ولباس ورعاية اجتماعية ، فتخفيض ثمن كيلة الذرة أم ألف مرة عند عامل التراحييل من أن يكون عضواً في لجنة تحضيرية أو عضواً في مؤتمر قوى الشعب أو حتى مجلس الوزراء ذاته ، فإن مثل هذه الأمور لها أثر مباشر في حياتهم .

وأعتقد يا حضرات الأعضاء المحترمين أنه يحذر بنا الانضيق وقتاً في التفكير في كيف يمثلون بقدر ما نسرع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخدمةهم وضمان حد أدنى لاحتياجاتهم الأساسية، فلو أننا خصصنا بطاقة لكل منهم يحصل بمقتضاها على نصيبه في مواد التموين وفي الدقيق المسعر وفي الذرة وغيرها بأسعار أقل ، من مراكز خدمة ريفية تخصص لهذا الغرض في مواطن تجمعهم ، تكون خدمة جليلة لهذه الطبقة ولو أننا اعتبرنا هذه البطاقة واسطة تفضيل عند امتصاص الزائد منهم وتشغيلهم في القطاع الصناعي ، عندما تعوزهم الواسطة ، وكذلك عند توزيع أراضي الإصلاح ، وعند التهجير الزراعي ، لكان ذلك أنفع وأجدى لهم ، والمجتمع من أي إجراء آخر .

وقس على ذلك الهيئات غير المنتظمة في نقابات ، فيجب أيضاً بحث حالتهم، ويخيل إلي أنها الآن في حاجة ماسة للخدمات الأساسية لدرجة لا يحتمل معها الانتظار ، حتى نقيم تشكيلاً وراء تشكيل ، ثم نضع القواعد بعد ذلك ، ويجب أيضاً أن نحميهم من عدم فهم الناس للسلوك الاشتراكي وخصوصاً من الجهاز الحكومي . فقد سمعت مثلاً أن السيد رئيس الجمهورية قد قرر حداً أدنى لأجر العامل الزراعي قدره ١٨ قرشاً ثم سمعت بعد ذلك أن هيئات الإصلاح الزراعي تجري مناقشات للحصول على عمال زراعيين . وهذا يعني نقصاً في الفهم للسلوك الاشتراكي .

إن السيد رئيس الجمهورية عندما قرر الحد الأدنى لأجر العامل الزراعي بثمانية عشر قرشاً كان يعني أن هذا الأجر متفق عليه وأنه هو الحد الأدنى الذي

يجب أن يدفع للعامل الزراعى ولا يمكن أن يكون أجره أقل من ذلك . لاشك أن من أجرى هذه المناقصة فى حاجة إلى أن يعطى كورسا Course ، تدريبيا لأن عمله هذا يعتبر عملا مخالفا للاشتراكى على خط مستقيم .

نقطة ثانية تتعلق بالإصلاح الزراعى الذى يبيع العجول التى يقوم بتربيتها بأكثر من التسعيرة مما يضطر السيد وزير التووين إلى الإتفاق مع الجزارين على البيع بالتسعيرة الودية ، ومع ذلك يبيع الجزار اللحوم بسعر غال . فأين السلوك الاشتراكى والعقلية الاشتراكى فى هذه الناحية ؟ لا توجد هنا عقلية ولا سلوك اشتراكى إطلاقا . فالجزار الذى باع بأعلى من التسعيرة لا يفهم التسعيرة ولا يفهم ما هو السلوك الاشتراكى مما يضطر معه السيد وزير التووين إلى الإتفاق على وضع تسعيرة ودية .

والنتيجة الحتمية لذلك هى أن يكفر الشعب بالتسعيرة ، بل وبكل ما يقال لأنه يشتري اللحوم بأسعار مرتفعة . لذلك كفر الشعب بالإصلاح الزراعى وبوزارة التووين بل وبكل الجهاز الذى أوصل إليه هذه الأمور محرقة لدرجة أنه لن يصدق وإن يؤمن بعد ذلك بما يقال له . وأرى أن الجهاز الحكومى عليه واجبان : أولهما هو الفهم الكامل للسلوك الاشتراكى وثانيهما هو أن يكون قدوة فى تصرفاته ، فمثلا مدير الجمعية الاستهلاكية يباهى بأنه عمل على زيادة أرباح الجمعية فمثل هذا الرجل لا يفهم السلوك الاشتراكى لأن الموضوع ليس موضوع تجارة وتحقيق ربح وإنما الغرض من الجمعيات هو مكافحة الغلاء ، والعمل على توصيل الحاجات والخدمات إلى الناس بأرخص الأسعار لا بأغلاها ، فالمسألة ليست استعراض عضلات رأسمالية هذه هى الاشتراكى ؟ مثل هؤلاء الأفراد لابد أن يتدربوا لكي يفهموا كيف تكون الاشتراكى .

كذلك ذكر بعض الزملاء أن الشعب مهيا بطبيعته للاشتراكى وهذا حقيقى . وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . فأهل الريف منا يعرفون كيف يتعاون الناس هناك فى الأزمات حيث يوجد بينهم انفعال معنوى .

٠ نستخلص من ذلك أمرين :

الأمر الأول أنه ليس هناك داع إلى استيراد أساليب اشتراكية من الخارج فهذه الأساليب موجودة عندنا . والأمـر الثاني هو أنه لا بد أن نبحث بحثاً عملياً في نطاق مجتمعنا عن اشتراكيـتنا التي تنبعث من عقائدنا وحاجاتنا وأن يعمل المختصون على تطويرها حتى تُصل إلى المستوى الذي نريده الآن . وبذلك تتحقق فائدتان : الأولى أن اشتراكيـتنا تكون منبعثة من صميم كيـاننا وليست مستوردة بل تكون مطابقة لمقتضى الحال كما يقول رجال البلاغة . والثانية أن تكون متطورة على أيدي العلماء الإخصائيين لكي تلائم نظامنا الاشتراكي .

فمثلاً يوجد في كلية الزراعة كرسي المجتمع الريفي ومن واجباته أن يبحث في الريف ويعرف العادات الاشتراكية الأصيلة ويطورها . وكذلك يجب أن يكون هناك كرسي المجتمع الصناعي وكرسي ثالث وهكذا .

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون لدينا أجهزة لكشف الخلق والسلوك الاشتراكي ، وتطويره ليلائم ما نحتاج إليه من الاشتراكية .

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة التي تتعلق بالانتخابات الرأسيـة التي توصلنا إلى تكوين المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي سيتكون من ١٧٠٠ أو ١٨٠٠ أو أثنى عضو ، والذي سيعرض عليه الميثاق ولا أعرف له وظيفة يؤديها بعد عرض هذا الميثاق عليه فهل سيفض بعد ذلك ؟ من رأي أن نبقى عليه ونجعله يمثل الناس جميعاً بطريقة رأسيـة . إننا نقول بوضع ميثاق وإجراء انتخابات لاتحاد قومي جديد ولست أدري إذا كان لي الحق أن أتكلم فيما يتعلق بإجراء هذه الانتخابات من عدمه ، ورأي الشخصى أن الاتحاد القومى الموجود الآن يتميز بشيئين :

الأول هو أنه منتخب بطريقة أفقية والثانى أننا وضعناه موضع الاختبار لمدة ثلاث سنوات . يوجد عندنا فى الأبحاث العلمية ما يسمى بتجربة الميدان أو الاستكشاف وتجري ملاحظة هذه التجارب لاستظهار العناصر الصالحة فبقى عليها . أما العناصر الفاسدة فنستبعداها . فلو أننا أجرينا انتخابات جديدة

بالطريقة الآتية فقد يأتى أناس مثل السابقين والكل سيرشح نفسه على مبادئ الميثاق ولن يحصل أن يرشح نفسه مستقبلاً ويقول إنه ضد الميثاق فكل شخص سيقول أنا مع الرئيس جمال عبد الناصر ، أنا وراء قائد الثورة ، أنا مع الميثاق والله أعلم بما فى طواياهم . هؤلاء يكونون قطاعاً مستعرضاً ويرشحون أنفسهم . فلماذا نضحي بالتجربة التى مررنا بها خلال السنتين أو الثلاث السنوات الماضية ولا نجنى ثمارها ؟ لآتى أرى أن نقسم الناس طبقاً لقواعد العزل إلى قسمين :

ففيما يتعلق باللجان التنفيذية التى تتكون من ثلاثين عضواً ، أرى أن نجعلهم خمسة عشر عضواً . لأن هذه اللجان أثبتت صلاحيتها ولا يمكن أن نطبق عليهم قواعد العزل . أما الخمسة عشر عضواً الآخرون فنقسمهم إلى فئتين : فئة تنطبق عليها قواعد العزل ، وفئة أخرى لم تتحمل الدفع الثورى . وهؤلاء جميعاً نتركهم إلى فرصة أخرى فيما بعد .

ولهذه الطريقة قائدتان : الأولى هى أن نقي الشعب انتخابات جديدة على مستوى أفقى وتعرفون جميعاً كم تستنفد هذه الانتخابات من مجهودات كبيرة كما يترتب عليها تعطيل الإنتاج وهو أمر هام فى هذه الأوقات لأن تعطيل المصانع ولو لساعة واحدة يترتب عليه فرق كبير فى الإنتاج لأن كل دقيقة لها حسابها بالنسبة للإنتاج . ولآتى على يقين من أنه لا الميثاق ولا الخطب ستجعل الناس اشتراكين بل الزمن والتطبيق العملى وحدهما هما اللذان سيؤديان إلى تحقيق هذه النتيجة .

إن اشتراكيتنا مع عقيدتنا فيها وإيماننا بها تحتاج إلى فترة لكي يتحقق الوعى بها ، شأنها كشأن الدعوات السماوية . فقد انتشرت دعوة سيدنا عيسى فى حياته وكذلك دعوة سيدنا محمد ، فبعد وفاته حصلت حروب الردة من أجل الزكاة . فبمجرد أن توفى القائد وخف تأثيره ارتد بعض الناس عن الدعوة الأمر الذى اضطر معه أبو بكر وعمر إلى محاربتهم . يقين من ذلك أن العقائد السماوية تحتاج إلى فترة من الوقت . وكذلك الحال بالنسبة للعقائد الاجتماعية ،

فبعد أن يوضع الميثاق سيحتاج الأمر إلى القيام بالدعوة إلى الاشتراكية وإلى التوعية بها خلال فترة من الزمن قد تصل إلى ستة أشهر .

لذلك أرجو الإبقاء على التجربة على أن نأخذ العدد الصالح منهم ونجعله القطاع الأفقي . ثم نأخذ من بينهم ١٧٠٠ أو ألفين لتكوين المؤتمر العام .

وبذلك نوفر على الدولة إجراء انتخابات القطاع الأفقي، كما نوفر على الدولة شيئاً مهماً جداً ، وهو أنه قد يأتي من الانتخابات أناس جدد قد يعوقون الدفع الثوري والركب الاشتراكي . ثم ننحو باللائمة على التجربة الثالثة للاتحاد القومي ونرميها بالفشل ونقول كذا وكذا .

لدينا تجربتان لا بد أن نستفيد منهما . لقد قال السيد الرئيس إتشا منراجع الموقف كل ستة أشهر أو كل سنة وقد فهمت أن ذلك سيكون بالنسبة للطوائف التي ستعزل وهو كلام معقول وطبيعي . ولكن ما هو الموقف بالنسبة للطوائف التي إن تعزل فهل ستظل فكرة المراجعة قائمة باستمرار بالنسبة للشعب فتعزل منه كل ستة أشهر أو كل سنة أناساً جديداً . أعتقد أن هذا جائر ظالم . إتشا نريد تأيين أنفسنا وتأمين طريقنا .

أرى بعد إتمام عملية العزل الأولى ، أن الناس الموجودين في إطار الشعب بعد تحديده وخصوصاً بعد تأميم الشركات وحصر عملية التصدير والاستيراد في أيدي مؤسسات حكومية سيصبحون غير قادرين على القيام بعمليات تخريب في الجهاز الحكومي إلا بالشدوذ الخلقى الخارج عن معاني الفضيلة وكل هذا يتكفل به القانون العادي مع النص على الأمور التي لم ينص عليها القانون العادي ..

إن ما يحدث ينحصر إما في الرشوة أو السرقة أو النهب وهذه الأمور يتكفل القانون العادي بالمعاقبة عليها . وإما في التجسس وفي هذه الحالة يقضي القانون العادي بشتق من يرتكب هذه الجريمة أي بعزله عزلاً أبدياً . فلا داعي لأن نجرى العزل من حين لآخر ونشكل لجنة تحضيرية لأن القانون العادي يتكفل بكل هذا . إن كل مجتمع فيه الشواذ والمتحرفون وهؤلاء يتكفل

بهم القانون العادى على أن يضاف شيء واحد ، ولو أتى لست من رجال القانون - وهو إعطاء القاضى حق عقوبة العزل السياسى ، فإذا ثبت للقاضى ان شخصا اجرم فى حق وطنه قضى بعزله لمدة عشر سنوات او خمس عشرة سنة .

ومعنى هذا ان يكون للمحاكم العادية حق إجراء العزل السياسى وليس هناك ما يدعو إلى تشكيل محاكم جديدة للعزل السياسى .

هناك شيء آخر اشار إليه السيد رئيس الجمهورية خاصا بإحدى العائلات التى تتألف من ٣٢ شخصا كل منهم يملك مائة فدان فىكون مجموع ما تمتلكه هذه العائلة هو ٣٢٠٠ فدان وهؤلاء يمثلون قريتين او ثلاث قرى وليس من المعقول أن أحداً من هذه القرى يخالف إرادة هؤلاء الملاك فى الانتخابات أو الاستفتاء أو ما شابه ذلك . وهناك من يتسامح عن حل لهذا الموقف .

واقول إن هناك فكرة تحد من نشاط هؤلاء الملاك هذه الفكرة تنلخص فى توزيع الثقل الإقطاعى فبدلاً من ان يبقوا فى قرية واحدة يجرى توزيعهم على مختلف المناطق ، لأنه ما دمتنا قد ارتضينا ان يكون حد الملكية الزراعية مائة فدان فيمكن ان نعطى لكل منهم هذه المساحة من اراضى الإصلاح الزراعى فى مناطق مختلفة وتقوم الحكومة بتوزيع ملكياتهم السابقة على الفلاحين الموجودين الذين يعيشون عليها فى حدود خمسة أفدنة لكل فلاح . وبذلك لا يتمكن الثقل الإقطاعى من هذه الجهات ، ونكون قد حررنا الأرض وحققنا حرية الفرد .

لماذا لم نعمل الدولة إلى مصادرة المائة فدان ؟ إن الدولة لاتصادر إلا أملاك المأمرين واكتفت بتحديد الملكية الزراعية بهذا القدر لأن من بين هؤلاء الملاك الكثيرين من ذوى الخبرات والامكانيات الزراعية . إننا لم نقل له عليك بزراعة عشرة أفدنة فقط ، لأن ذلك قد يضعف الاقتصاد الزراعى . ولكتنا أعطيناه مائة فدان فى جهة أخرى حتى لا يكون هناك ثقل إقطاعى فى الجهات التى يقيمون بها .

أما الأمر الثاني فهو أن مجتمعنا الاشتراكي لا بد أن يطرد في التربة النفسية والسلوك الاشتراكي مع اطراد الأنظمة ، ولا داعي لوضع أنظمة جديدة من غير أن يتطور السلوك الاشتراكي . وهناك أمر تخلف عن تحولنا من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي يجب مراعاته ألا وهو الدافع ، ففي ظل النظام الرأسمالي كان الناس يعملون لكي يحصلوا على مزيد من المال وكان الإنسان يقيم بما يملكه . فمثلا كان من يتقدم للزواج يسعى إلى خطبة ابنة الثرى لأنه يملك عمارة أو عمارتين . وهكذا وكل هذه القيم مبنية على تفكير رأسمالي . والآن وقد أصبح المال من غير رأس - كما يقول الزميل خالد محمد خالد ، فليس هناك تمييز من ناحية رأس المال وما دما قد حددنا الحد الأقصى لدخل الفرد بمبلغ ٦٤٠٠ جنيه تقريبا فلا بد من أن نحقق أشياء أخرى يسمى إليها الشخص في المجتمع الاشتراكي . كأن ترصد الدولة الجوائز للمنتجين والزراع والأطباء والعلماء .

وأرى أنه لا بد من وضع نظام لكي تكون هناك مثل عليا وأن تكون هناك علامات تمييز ليست هي علامات تمييز بمعنى التفرقة وإنما هي علامات يسعى إليها كل من في طاقته أن يتميز كالزراع الأول وأحسن عامل في الغزل والنسيج . وكذلك الطبيب الأول في المصنع ، وليست رتباً مثل بك أو باشا . قد يكون فيما تتضمنه هذه الميزات ميزات مادية بسيطة ولكن الميزات المعنوية أكبر . وبهذا نوجد الدافع في كل المستويات بحيث لا تقتصر الجوائز على فرد واحد ولكن لا بد أن تكون هناك جوائز متعددة يصل إليها كل من لديه جهد للوصول إلى هذه المستويات ، على أن تعدد الجوائز فمثلا لا تكون هناك جائزة طب واحدة ، وهكذا في مختلف أنواع النشاط .

إن الكثيرين متخوفون من العزل إلا أنني أرى أن العزل أمر واجب لأنه لا يمكن أن نسير في بناء مجتمع اشتراكي فيه معوقات أساسية يغير إجراء عملية العزل .

في رأيي أنه لا بد من الحرية لجميع الناس بشرط ألا تكون هذه الحرية للمتأمرين .

والحمد لله لم تحدث إجرامات عنيفة بل إن ما حدث كان بالهوادة واللين .
وأرى وجوب إتمام إجراءات العزل وأن تكون — إذا سمحتم حضراتكم —
بإصدار قانون تكون فكرته أو مشروعه كالآتي :

ينطبق مبدأ العزل على كل من كان موظفا عاما وزيرا أو غيره وكل من كان
عضوا في أحد مجلسي البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس
المديريات أو النقابات فيما قبل الثورة وفي تشكيلات الاتحاد القومي والنقابات
المهنية ونقابات العمال في عهد الثورة ، والذين أسندت إليهم وظائف عامة
لقيادة الدفع الثوري وارتكبوا الأفعال الآتية :

(أ) التعاون على إفساد الحكم أو عرقلة الدفع الثوري بطريق الإضرار
بمصالح البلاد العليا أو التهاون أو بطريق مخالفة القوانين .

(ب) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة
ذاتية لنفسه أو غيره من أي سلطة عامة أو أي هيئة أو شركة أو مؤسسة .

(ج) استغلال النفوذ بإجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة
أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر في ائتمان العقارات والبضائع والمحاصيل
وغيرها أو أسعار الأوراق المالية للقطاعين العام والخاص بقصد الحصول على
فائدة ذاتية لنفسه .

(د) أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوا لمصلحتهم الذاتية أو حجبوا
أموالها ومنافعها عن الأغراض التي وضعت من أجلها .

(هـ) الإقطاعيون وأصحاب رؤوس الأموال الذين استغلوا ثرواتهم في
الإضرار بأسس النظام الاشتراكي من حيث الكفاية والعدل .

السيد الأمين العام ، السادة الزملاء ، إننا عندما نتكلم في مواضيع بناء
اشتراكيتنا وبناء مجتمعنا سواء كنا وزراء أو فلاحين أو عمالا ، وتذكر ما حدث
وما يحدث في سوريا وكيف أن جزءا عزيزا من الوطن العربي يشد إلى الأغلال
ويقهر على أمره ؛ نتمنى أن يأتي اليوم الذي يتحرر فيه شعب سوريا بجزء

عزيز غال من الوطن العربي ، ويحصل على آماله ويتغلب على جلاديه ومعوقيه
ولسوف نراه إن شاء الله مثلنا حراً موقفاً يتقدم الصفوف العربية بإذن الله .

السيد الأمين العام — ورد اقتراح من السيد مصطفى محمد البرادعي
هذا نصه :

« أقترح وعدد الراغبين في الكلام قد بلغ الحد الذي ذكرته سيادتكم ألا
يسمح بالتعليق ويسمع المتكلمون ويتم مناقشتهم والتعليق على أقوالهم باللجان ،
وإني أعرض هذا الاقتراح على حضراتكم لإبداء الرأي .

السيد عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية — واضح أن جميع
الإخوان يريدون استمرار المناقشة ، وفعلًا فإن استمرار المناقشة فيه فائدة
كبيرة بالنسبة لأعضاء اللجنة وبالنسبة لمن هم خارجها ، كما أنه في نفس الوقت
يجب ألا يفوتنا أن مهمة اللجنة محدودة بفترة معينة من الزمن ، ولدى اقتراح
يمكن به الجمع بين الهدفين .

الجلسة السابعة

انعقدت هذه الجلسة مساء الثلاثاء ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٨١
(٥ ديسمبر ١٩٦١)

مناقشات الأعضاء

السيد أحمد عبد العزيز : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

نشكر السيد الرئيس جمال عبد الناصر الذى أتاح لنا الفرصة لكى نتكلم ونعبر
عن شعور الفلاح الذى ظلم ، وتآلم فى الماضى من الظلم والاحتكار والاستغلال حق.
جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فأطاحت بالإقطاع وفادت أن « ارفع رأسك
يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد » .

عندى كلمة قصيرة كنت أود أن أقولها أول أمس ردا على بعض السادة الأعضاء
الذين طالبوا بتمثيل الساسة القدامى وأصحاب الديمقراطية القديمة أى الأحزاب .
ما رأينا من الساسة القدامى ولا من الأحزاب ما يمكن أن نثق عليهم من أجله .
رأينا كيف استغللتنا الأحزاب وسلبت من الفلاح ماشيته ، أما الاشتراكية فقد
أعطت ماشية لمن ليس عنده .

وهذا أقول ما هى القوى الأصيلة للشعب . إن كل من انتفع بالاشتراكية وعمل
على تنفيذ قوانينها وسهر لإرساء قواعدها وكل من انتفع بها من كل النواحي .
هو من القوى الشعبية الأصيلة . أما أعداء الشعب فهم المستغلون والمحتركون فى
الماضى والحاضر ، والإقطاعيون ، وكل من لهم مصلحة ارتبطت بالإنجليز وكانوا
يتمنون بقاءهم . كل هؤلاء من أعداء الشعب . هذه كلمتى والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته .

السيد الأمين العام : بالنسبة لتشكيل اللجنة الأولى — لجنة ماهية القوى
الشعبية التى اتفقتا أمس على تشكيلها ، أرجو السادة الأعضاء الذين يرغبون فى

الاشتراك في عضويتها أن يرسلوا طلب ترشيح لها حتى آخر الجلسة وستتم عملية تشكيلها غدا إن شاء الله .

السيد أحمد منتصر : أرجو من السيد الأمين العام أن يوضح لنا عدد اللجان المزمع تشكيلها ومهمة كل منها حتى يتسنى لكل عضو منا أن يختار اللجنة التي تناسبه .

السيد الأمين العام : تذكرون حضراتكم أننا وضعنا خطة لسير العمل منذ اللحظة الأولى لاجتماع هذه اللجنة ، وبمقتضى هذه الخطة اتفقنا على أن تبدأ المناقشة العامة ليبدل فيها كل عضو يطلب الكلمة برأيه . كما اتفقنا على أن تشكل لجنة فرعية تحال إليها جميع الآراء التي أثيرت في المناقشة العامة لإعداد تقرير على ضوءها وتقدم بمقترحاتها إلى اللجنة التحضيرية . إذن فالنقطة الثانية — بعد المناقشة العامة التي يدلى خلالها الأعضاء كل برأيه — أن تجمع هذه الآراء ، وتحال إلى لجنة فرعية تقوم بتفريغها وتخرج منها باقتراحات في تحديد القوى الأصيلة للشعب التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وتحديد عدد أعضاء هذا المؤتمر إلى جانب مبادئ عامة لقواعد تمثيل هذه القوى الشعبية ، وبعد ذلك تقدم هذه اللجنة الفرعية بتقريرها إلى اللجنة التحضيرية لتناقش هذا التقرير وتصل فيه إلى توصيات محددة بعد أن تستوفيه بحثاً ومناقشة . إذن نحن الآن بصدد تأليف لجنة فرعية واحدة لتتلقى المناقشات التي تمت لتبدأ في بحثها والانهاء منها ، على أن تحال إليها المناقشات التي ستدور مستقبلاً ، حتى تنجز جانباً من خطة سير العمل ، وتقدم لنا باقتراحات محددة لثلاث نقاط وهي : ماهية القوى الأصيلة للشعب ، وعدد أعضاء المؤتمر ، ومبادئ عامة لقواعد تمثيل هذه القوى تسترشد بها اللجنة . وعلى هذا فهي لجنة واحدة في هذه المرحلة من خطة سير العمل التي سبق أن اتفقنا عليها . أما اللجان الأخرى فيأتي دورها بعد أن يناقش تقرير اللجنة الأولى بالنسبة للنقاط الثلاث التي ذكرتها .

وإذا كان في معنى التحديد والتعرف على قوى الشعب الحقيقية وجه للفرابة فليس إلا أننا نؤكد أن لاسيلى إلى حماية هذه الانتصارات وصون تلك الحقوق

إلا بأصحابها الأصليين ، ومن صبروا وثابروا وضحوا من قبل في سبيل الحصول عليها . عشرات السنين . ولما ردت إليهم فرحوا لها وكانت حريتهم وسعادتهم بها ، وكفانا بعد اليوم تساعدا لمن لم يستحقوا التسامح . وهل كانت شيمتهم من قبل فيها التسامح مع آياتنا وأجدادنا ؟ لقد أذلوم وشردوم واغتصبوا منهم الأرض التي هي حياتهم وهناؤهم وتضوروا جوعاً وحرماً حتى من أبسط الحقوق الإنسانية وهي الرحمة والتراحم في المسألة .

وإننى كما أنهم أرى أن هذه القوى الشعبية الأصيلة هي أولا الفلاح والعامل وكل من يعمل بأجر نظير عمله مثل الطبيب والمحامى والمدرس والمهندس والكاتب . وأصحاب الحرف والمهن المختلفة وصغار التجار .

ذكر السيد الدكتور لطفى أبو النصر أن قوى الشعب الحقيقية عبارة عن الشعب كله مطروحا منه أعداء الشعب ، وذكر الدكتور زكى نجيب محمود نسب التمثيل الشعبى فأعطى القطاع الزراعى ١٤٪ ولعله كان كريما في هذا التقدير ، ١٤٪ للزراعة منهم ١٠٪ للملاك و ٤٪ للأجراء ، وأعطى الصناعة ٣٨٪ ، وبعض إخوانى الذين سبقونى في الكلام ، اقترحوا أن يكون تمثيل العمال الزراعيين والمشتغلين بالزراعة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية .

ولاحظت على كلمة الدكتور درويش أيضاً أنه يتحدث عن القطاع الزراعى وأشار إليه كأنه قطاع يمثل فئة قليلة لا تستحق التمثيل الواجب ، كأن هذا القطاع لا يمثل القوة الحقيقية في دولة زراعية .

إننا شعب زراعى ولا تزال ، رغم أننا نطور الآن في عهد الثورة منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن إلى الصناعة . ليس من بيننا من ليس له أهل أو نسب في الريف إن لم يكن أهلنا جميعاً فلاحين . إذن فالقلاخون هم الغالبية العظمى للشعب ، هم أصحاب الحق الأول في البلاد بحكم غالبيتهم وبحكم عملهم . هم حماة الثورة ومن أبنائهم انبعثت ، هم الذين سيرشحون أنفسهم للانتخابات وسيبعثون بمرشحيهم . هم الذين يحملون أهداف الثورة الاجتماعية والسياسية من أعداء الشعب . بدأت الحركة النقابية المالية عندنا دخيلة ، أنشئت نقابة الدخان سنة ١٨٩٣ وكانت كلها من الاجانب .

وأنشئت بعد ذلك نقابة الترام وكان أغلبها من الأجانب أيضاً ثم تطورت الحركة النقابية فدخلها المصريون ووصلوا إلى المركز القيادية في النقابات هذا هو منشأ الحركة النقابية في مصر .

إذن الشعب فلاح الفلاحون والعمال ، لهذا أرجو من السادة الذين يتكلمون عن المشتغلين في القطاع الزراعي بالذات أن يراعوا المدل ، وأن يدققوا كثيراً ، فيجب أن يفهم هؤلاء بحرية التورة التي هم أصحابها ، والقادة أنفسهم الذين قاموا بها في ٢٣ يوليو وضحوا بأرواحهم ، هم من أبناء الفلاحين . لهذا أرجو ألا ننمط حق هؤلاء ؛ لأنهم أصحاب الحق الشرعى في هذا البلد ، ولو تكلمنا عن عمال التراحيل الذين أشار إليهم الدكتور درويش ، وهم جزء يعتبر باليسير ولا أقول بالكثير من المشتغلين في القطاع الزراعى ، ولقد أشار سيادته بأننا نمثلهم حقيقة نعم نحن نمثلهم ، ولكن يجب أن يحضر منهم هنا من يقف ويتكلم باسمهم .

لقد أشار أحد السادة الأعضاء إلى أن يكون تمثيل هؤلاء العمال عن طريق الجمعيات التعاونية . ونحن نعرف أن الجمعيات التعاونية نوعان ، جمعيات تعاونية للإصلاح الزراعى وجمعيات تعاونية زراعية . وقد نجحت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى نجاحاً كبيراً لأن كل الممثلين فيها هم المتقنون بقانون الإصلاح الزراعى .

إن الفلاحين أنفسهم هم أندر الناس في التعبير عن رأيهم لأنهم أدرى بمصلحتهم ، لذلك نجحت جمعيات الإصلاح الزراعى . أما الجمعيات التعاونية الزراعية ، فلم تؤد مهمتها على الوجه الأكمل ، لأنها لم تلتزم نطاق التعاون ، وانحصر كل نشاطها في تجارة الكسب والسماد والسلفيات وغير ذلك مما ينتفع به كبار الملاك فقط ، هذا بالإضافة إلى أن رئيس الجمعية وأمين الصندوق والسكرتير قد يكونون مقيمين في القاهرة أوفى المدن فلا يتفرغون لإدارة هذه الجمعيات .

وكلمنا نعلم الكثير عن كارثة القطن هذا العام ، وسبب هذه الكارثة هو أن الجمعيات التعاونية الزراعية رفضت أن تتولى عمليات إيادة الدودة وتركها للحكومة مع أنه كان الواجب على هذه الجمعيات أن تقوم هى بنفسها بهذه المهمة . فكيف يمثل الفلاحون أو العمال الزراعيون في الجمعيات التعاونية الزراعية وهم

ليسوا من أصحاب الأملاك أو الحيازة أو السقاجرين ؟ وكيف يتسنى لهذه الجمعيات أن تؤمن على هؤلاء العمال وهي لا تعتبر صاحب عمل ولا تضمن لهم عملاً متصلاً ؟

فلو نظرنا إلى واقع الجمعيات التعاونية الزراعية ، لوجدنا أن مجلسها وأشرفين عليها غالبيتهم أو معظمهم من كبار الملاك ، وليس للعمال الزراعيين مكان بينهم . وقد قرأت أنه سيراى فى تشكيل مجالس إدارات هذه الجمعيات أن يكون ثلث الأعضاء من كبار الملاك ، والثلثان من صغار الملاك . فلو فرضنا أنه يوجد فى إحدى القرى ١٥٠ مالكا منهم ١٠٠ من الملاك ، يملك كل منهم ١٠٠ فدان فأقل بمحد أدنى ٣٠ فداناً ، و ٥٠ مالكا تتراوح ملكياتهم بين فدان وعشرة أفدنة مثلاً — والمفروض ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ٢١ عضواً — وعلى هذا فإن العمال الزراعيين لن يمثلوا فى هذه الجمعيات ، وبالتالي سوف تهدر مصالحهم ، اللهم إلا إذا نص فى قرار أو قانون على أن يكون انتخاب الملاك فى حدود ثلث الأعضاء . والعمال الزراعيين فى حدود ثلث الأعضاء .

ولذلك أرجو أن يمثل عمال الزراعة أولاً فى نقابات طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى — ثم تقوم جمعيات تعاونية إنتاجية لتسويق العمل لهم . وفى رأى أنه لا يمكن التأمين على العمال الزراعيين وتشغيل الماطلين منهم إلا إذا قامت الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف باستئجار كافة الملكيات الموجودة بالزمام من الملاك وتأجيرها للفلاحين وزراعتها طبقاً للدورة الزراعية الثلاثية ، وبذلك يتسنى تشغيل جميع الماطلين وضمان التأمين على العمال الزراعيين . إذ أن الجمعيات التعاونية فى هذه الحالة ستكون بمثابة صاحب العمل . وبهذه الطريقة تتمكن من تنظيمهم فى نقابات تجمعهم وتحميهم وتضمن التأمين عليهم تمشياً مع سياسة الثورة وأهدافها فى رفع مستوى الشعب كله والنهوض به إلى المستوى اللائق به .

وأرجو أن ينظر إلى الشغلين فى القطاع الزراعى بروح طيبة حتى لا تنقطع حقهم وشكرهم .

الدكتور أحمد السيد درويش — تعقياً على ما نسبته إلى السيد القرموطي من القول بعدم تمثيل العمال الزراعيين ، أود أن أقرر أنني لم أقل ذلك بالأمس ، ولكني قلت بمكس ذلك . وأخشى أن يفهم العمال الزراعيون — وهم أهلي وإخواني وأقاربي ، ومن بلدي بالمنوفية ، أنني تكلمت ضدكم ، وأنا لم أقل مطلقاً إن العامل الزراعي أو عامل التراحيل قليل الأهمية ، بل قلت إن كلا منهما يكون جزءاً كبيراً من القطاع المالي في الدولة . وقلت إنهم — مع الأسف — لا ينتظمون في جمعيات أو نقابات أو تشكيلات ، وقلت إن جميع المواطنين — من رئيس الجمهورية إلى أصغر مواطن — يجب أن يكونوا المدافعين الحقيقيين بكل قوتهم عن البناء الاشتراكي لأنهم أصلاً ينتظمون في طبقات هذه الأمة ويشتركون في صفات مقمالة . وأنا أشرف بأن أنتمى — من رأسي إلى قدمي — إلى هذه الفئة التي نتكلم عنها .

السيدة مفيدة عبد الرحمن — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : إن تعقيبى لا يخرج عن تعقيب الدكتور أحمد درويش فيما جاء بكلمة الزميل القرموطي احتجاجاً على إبعاد إخواننا الفلاحين من التمثيل في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، والواقع أن هناك سلسلة من الخطوات تبدأ باللجنة التحضيرية التى تعد للمؤتمر الوطنى الكبير للقوى الشعبية ، ثم تأتى مرحلة مناقشة الميثاق ووضع أسس جديدة أخرى لعملية انتخاب واختيار اللجان التأسيسية للاتحاد القومى ، ولمضوية مجلس الأمة ، ومعنى هذا أن هناك مراحل كثيرة أخرى ولن تضيق على الفلاحين فرصة الاشتراك فيها . أما فى هذه الفترة ، وهى فترة الإعداد للمؤتمر الوطنى . فإن إتهام أو إعداد كشوف لنقابات وجمعيات تضم عمال التراحيل الزراعيين ، أمر لا تستطيع الدولة أن تقوم به الآن . وحتى يتم ذلك فى المراحل الأخرى المقبلة فنحن جميعاً نصر على أنه لا بد من أن تمثل القوى الحقيقية للفلاحين والعمال ، وهذا الكلام ينسحب أيضاً على نوع من العمال وأصحاب الحرف لا يمكن أن يناههم حظ التمثيل فى هذا المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كالمكبرية والسباكين لأنهم جماعات لا تنظمهم نقابات أو إحصائيات معينة . ولكنى أعتقد أنه سيكون لإخواننا الفلاحين وغيرهم حظ كبير فى المراحل التالية وهى إنتخابات اللجان التأسيسية للاتحاد القومى وإنتخابات مجلس الأمة .

السيد كال الدين الحناوى — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : لقد أثرت تعليقات كثيرة على أعمال اللجنة في الخارج بشأن إجراء المناقشات باللغة العربية والتزام أصول النحو والصرف ، ولقد عقب بعض المواطنين على هذا بأن التزام اللغة العربية يجعل المناقشات غير مفهومة أحياناً بالنسبة لهم ، لذلك فإننى أستمع السادة الزملاء الذين يلتزمون التحدث باللغة العربية — عنراً — فى أنى سأحدث إليهم باللهجة الدارجة التى يفهمها عامة الشعب من الملاحين والعمال ..

لقد أثرت فى هذه اللجنة مناقشات طويلة ، وأتبع لى بسبب تأخير موعد إعطائى الحق فى الكلمة الاستماع لجميع الزميلات والزملاء الذين تسكلموا فى اللجنة ، وبوسعى أن أذكر مائخصاً عاماً للآراء التى قيلت فى اللجنة وقد أستطيع أن أضيف إليها بعض الآراء الجديدة .

لقد دارت مناقشات كثيرة عن « ماهية الشعب » وذكرت فى اللجنة تعريفات قانونية واجتماعية كثيرة ، وإننى أرى أن الشعب هو كل المواطنين الذين يعيشون على أرض الجمهورية ، والذين ارتبطوا بهذه الأرض على مدى السنين والأعوام .. ارتبطوا بالتاريخ والكفاح والآمال والآلام المشتركة . فقد تعرضوا طوال هذا التاريخ للآسى والاستغلال والامتعاب والاستعمار ، والذين قاوموا الظلم والظلميان ، واستطاعوا فى خلال مراحل التاريخ كله أن ينتصروا دائماً . هذا هو الشعب فى مفهومه العام ، وهو كل إنسان يعيش على هذه الأرض ، فالشعب فى كل مرحلة من مراحل له صورة وشكل يرتبط إلى حد بعيد بالطريقة التى يعيش بها هذا الشعب .

وهناك القوى الشعبية أو قوى الشعب الوطنية ، وهى التى ينبى أن نربطها إلى حد بعيد بطريقة الحياة التى نحاول أن نعيشها والتى نريد أن نعيشها فى مستقبل السنين وأن نربطها بالحياة الاشتراكية ، وبناء الاشتراكية ، وبناء المجتمع الاشتراكى ، فكل من يسير من الشعب فى طريق الاشتراكية فإننا نرحب به ، ولا يستطيع أحد أن يقول بأنه يخرج عن نطاق القوى الشعبية .

ولتحديد قوى الشعب الوطنية يمين علينا أن نعيد النظر فى الماضى البعيد (٢٢ — طريق الديمقراطية)

والقريب ، وأن نستعرض العلاقة بين الشعب وحكامه والطبقات التي كانت تسيطر على هذا الشعب وتستغله ، وعلى أية صورة كانت تقوم هذه العلاقة .

ولعله من باب التكرار أن أتكلم عن صور الاستغلال البشعة القاسية التي تعرض لها العمال الفلاحون ، وأن أتكلم عن صور الإذلال والامتهان التي تعرض لها المثقفون في فترات كثيرة قبل الثورة ، ونحن أبناء هذا الجيل قد مرت بنا هذه الصور ، ولا بد أن هذه التجارب قد مرت بكل منا سواء كان ذلك بالنسبة لشخصه أو أحد أقربائه .

إننا نستطيع أن نحدد بسهولة الطبقات التي كانت ضد الشعب في الماضي والتي تعمل ضد الشعب في الوقت الحاضر وتقف في طريق سيره ، وأعتقد أنه لا يوجد خلاف على تحديد هذه الطبقات ، كما أننا نستطيع بسهولة أيضاً أن نخرج كل من استغل الشعب أو أذله أو تعاون مع العناصر التي استغلته أو أذلته في الماضي — نستطيع أن نخرجه خارج قوى الشعب الوطنية .

قلو أننا اتفقنا على أن الشعب هو كل من يعيش على هذه الأرض ، فإننا نكون قد اتفقنا على أن قوى الشعب الوطنية هي القوى صاحبة المصلحة في بناء الاشتراكية وفي إقامة المجتمع الاشتراكي ، صاحبة المصلحة الحقيقية التي تريد أن تساهم فعلاً بجهد إيجابي في بناء الاشتراكية هذه هي القوى التي نستطيع أن نعتبرها قوى الشعب الوطنية الحقيقية .

وبالنسبة لعملية الفرز والزلزلة التي تحدث عنهما الكثيرون ، ففي رأي أن مهمة اللجنة — فيما يختص بعملية الفرز — هي أن تضع قواعد وضوابط ومعايير على أساسها يمكن تحديد من هم أعداء الشعب ، وما هي قوى الشعب الوطنية ، وما هو الشعب صاحب المصلحة في الاشتراكية .

أما عملية الزل فليست من اختصاص اللجنة بل من اختصاص السلطة التنفيذية التي تتقيد بالقواعد والضوابط والمعايير التي توضع في نطاق هذه اللجنة . هناك من يتصور أن الزل هو بمثابة موت مدني وإهدار للاعتبار الشخصي والكيان ، وقد تسرع البعض في وضع ضوابط للزل فأوجدوا بذلك حالة من الجزع والخوف بين الناس . وكان مما قالوه إنه لابد من عزل كل السياسيين والنواب

والشيوخ القدامى ، ومما لا شك فيه أن جيلنا الحاضر هو إمتداء للأجيال الماضية التى كان فيها بعض العناصر الوطنية ، فإننى لا أستطيع أن أتذكر لجهاد أبائى وأجدادى الذين اشتركوا فى نشاط حزبى ، ولم يشتركوا فى إفساد الحياة السياسية . فإن تعميم قاعدة العزل على إطلاقها لهؤلاء بدون تحديد يسىء فعلا إلى كرامات الناس ، فينبغى أن نحدد ضوابط دقيقة لذلك وإن كنت من النادين بإساءة الظن إلى أبلى مدى فى هذه الآونة بالعناصر التى نشك فى أنهم أعداء الشعب .

إننا بصدد إنشاء تنظيم سياسى شعبى وإذا كان بعض الناس يقولون بأنه تنظيم حزبى إلا أنه فى الواقع ليس كذلك ، وفى إمكاننا أن نشبهه بالحزب لأن الأحزاب والتنظيمات السياسية لا تفتح أبوابها على مصاريحها لكل من يريد الدخول ، فهناك معايير وشروط للانتساب إليها ، فيوضع العضو تحت الاختبار لفترة طويلة ، ثم يعتبر عضوا منتسبا لفترة أخرى ثم يقبل بعد ذلك عضوا أصيلا يساهم فى النشاط الحزبى ، ونحن لا ننادى باتباع هذه الخطوات والإجراءات ، ولكننا نريد تنظيما شعبيا يقاتل فى الاشتراكية لحماية مبادئنا وبنائنا الاشتراكي على مدى السنين .

فلا يمكن أبداً أن نأتى بأناس مشكوك فيهم ونعهد إليهم حماية هذا البناء . ولو كانت نسبة هذا الشك نصفاً فى المليون . وينبغى فى هذه المرحلة أن نضع معايير لهؤلاء المشكوك فيهم لأننا لو أحسننا الظن بهؤلاء الأعداء نكون باماء لا نقدر المصلحة ، وبوضع هذه الضوابط نبعد هؤلاء الناس .

نقطة أخرى — أود إيضاحها — وهى هل سيكون العزل على جميع المستويات فى التنظيم الشعبى؟ أى بمعنى هل سيتناول العزل كل المواطنين دون مأنظر إلى أوضاعهم فى المجتمع . الرأى عندى أن يكون العزل مرتبطا بالمراكز القيادية فقط . وهذه المراكز القيادية تدرج على مختلف المستويات ؟ فاللجنة التأسيسية فى القرية سيكون بها مراكز قيادية كأمين سر اللجنة وأمين الصندوق والسكرتير ، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المحافظة ومختلف المستويات .

كما ينبغى أن يشمل العزل جميع الناس الذين سنتفق جميعا على عزلهم حتى نمنعهم

من الوصول إلى جميع المراكز القيادية أى حرمانهم من حق التشريع لهذه المناسبات ؛ وأود أن أوضح أن عملية الزل لن تكون أبدية كما قال لنا السيد الرئيس ، فالفرصة ستكون متاحة ومفتوحة أمام الثائمين من المزيلين قن تاب منهم وأتاب بعد المرحلة الأولى سنرحب به إذا شاء أن يسار ركبنا ، وعلينا عندئذ أن نؤهلهم ونبعد عن أذهانهم القيم القديمة التى كانت سائدة ومسيطر على عقولهم فى ظل الإستغلال والرجمية والملاقات الاجتماعية التى كانت قائمة على القهر والاستبداد .

كما أرجو أن أوضح كذلك أن الزل لن يكون وسيلة لمنع المزيلين من أسباب الحياة ، فيستطيع كل واحد منهم أن يباشر نشاطه العادى فى الحياة ، بالتاجر فى تجارته والزارع فى زراعته ، كل ذلك بشرط إبعادهم من تولى المراكز القيادية فى الجهاز الحكومى أى أن أوجه النشاط العادية ستكون ميسورة لهم بشرط عدم الاستغلال فإذا لم أحدم أن يستغل فعلينا أن نوقفه .

فعملية الزل بذلك تكون عملية وقائية بحجة لا تحتمل التفريط كما قال زميلنا الدكتور لطفى أبو النصر ، بحق ، وإن أدنى تفريط فى هذه الوقاية ولو بأتمه نسبة سيؤدى إلى استفحال الخطر فيما بعد .

وهناك نقطة أخرى تعرض لها بعض السادة الزملاء ، وهى المبادئ المستوردة ، وفى رأى أن الفكر البشرى كله ملك للإنسانية كلها ، كما أن التراث الإنسانى ملك للبشرية كلها ، وعلينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ، فنحن المسلمين أو المسيحيين عقائدنا متصلة بالسماء ، نرفض إذن كل عقيدة تخالف عقيدتنا التى نشأنا وربينا عليها ، والتى تحكم علاقاتنا فى مجتمعنا .

ولكن هناك جانب آخر هو جانب التجربة . فالتجارب الاقتصادية والتجارب العلمية والتجارب الثقافية ، كل هذا ملك للجميع ، وموقفى من تجارب العالم كله موقف الانتقاء والاختيار فلا تفرض علينا بل نختار ولكن لا نستورد عقيدة لأننا عقيدتنا ، وينبنى لا نخلط بين الأمرين ، العقيدة والتجارب . فى قطاع الرواسلات أو الزراعة أو الصناعة ، يتعين أن نأخذ بخلاصة ما انتهت إليه التجارب الفنية فى العالم ثم نبدأ منها وهذا الأمر يختلف عن المذاهب والمقائد السياسية والمبادئ الإلحادية

التي تسلط عليها الأضواء والتي يجب أن نعيد عنها . وينبني إذن أن تفصل بين الأمرين : بين المفائد المستوردة والاستفادة من التجارب الإنسانية والتقدم الحضارى الذى ينبنى أن تستفيد منه كل الطبقات التى ستمثل فى هذا البناء .

أعود مرة أخرى إلى عملية النزول فأقول ، والرأى النهائى فى ذلك للجنة إن هناك ضوابط لعملية النزول . فالرجميون والرأسماليون والاحتكاريون والاقطاعيون والانتهازيون وأذئاب الاستثمار كل هؤلاء هم فى نظرى أعداء للشعب .

فالشعب عندى ، وهو صاحب المصلحة فى تطبيق الاشتراكية ، هو الطبقة العاملة : العمال ، عمال الصناعة والزراعة والفلاحون ، وحلفاؤهم من المثقفين الوطنيين الذين لم يتدنسوا فى خدمة رأس المال والإقطاع والرجمية فى الماضى ، ومن حلفائهم كذلك صغار التجار والملاك الوطنيين فى حدود القوانين الاشتراكية والمهنيين من محامين وأطباء ومعلمين ومحاسبين ومهندسين ... الخ .

فيجب عند تمثيل هؤلاء جميعا أن نعطى أكبر قسط من التمثيل للطبقة التى سيقع على عاتقها فعلا البناء الاشتراكي .

لقد تكلم بعض الناس عن النسبة المئوية وأبدوا جزعهم وضربوا لذلك مثلا رجال الجامعة الذين يصل عددهم إلى ستة آلاف ، بينما يصل عدد العمال إلى ستة ملايين عامل ، وبذلك تكون نسبة الأولين إلى الآخرين لا شيء ، والواقع كما قال الزميل محمد الحكيم إننا نريد جيشاً يقاتل فى سبيل الاشتراكية .

ولا يخفى أنه فى أى تنظيم شعبى لابد أنه سيكون هناك قرارات تحتاج إلى تصويت ، وهذه القرارات تؤثر على البناء الاشتراكي وعلى مصالح غالبية الشعب ، فينبى لذلك عند الأخذ بالنسبة المئوية مراعاة العاملين ، فعلى الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية نسبة تضمن لها ألا يصدر أى قرار من التنظيم يكون ضد الاشتراكية أو ضد مصلحة هذه الطبقة ، كما ينبى فى الوقت نفسه ألا نضيع الخبرة أو القدرة القيادية لدى المثقفين وأساتذة الجامعات الذين هم قوة فى هذا البلاد .

هناك مسألة أخرى بالنسبة للعمال الزراعيين والعمال الحرفيين ، وهؤلاء جميعا لا تضمهم نقابات ، ولكن توجد تجمعات عمالية فى النقابات وتجمعات للفلاحين فى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية . وأعتقد أنه بالنسبة

لتمثيل الطبقة العاملة للعامل الصناعيين من الممكن أن يكون النقابيون المنتظمون حاليا أساسا لتمثيل في المرحلة التالية وهي مؤتمر القوى الشعبية .

وكذلك الأمر بالنسبة للفلاحين لأن المصلحة واحدة والأهداف واحدة سواء للعامل المنتظمين في نقابات أو العمال الحرفيين .

وكذلك الحال بالنسبة للعامل الزراعيين وأعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فإن التمثيل سيكون موجودا بالنسبة للعامل والفلاحين في المرحلة القادمة وسيكون وسيكون تمثيلا رأسيا . أي نأخذ القطاعات المكونة للشعب وتمثلها في أوسع نطاق ممكن ، أما التمثيل الأفقي فسوف يشمل جميع المواطنين الذين يخشى البعض عدم وتمثيلهم في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، واعتقد أن هذا التخوف في غير محله ، لأن هذه المرحلة ليست المرحلة النهائية ، وإنما هي مرحلة تحضيرية كالتى تقوم بها الآن في هذه القاعة .

ولقد أثيرت بعض النقاط حول ناحية التمثيل ؛ هل تمثل قوى الشعب بالتنظيمات الموجودة حاليا أولا ؟ — قال البعض أن نأخذ التنظيمات الحالية كما هي مع تنظيمات الاتحاد القوى بعد إجراء بعض التعديلات عليها ، واعتقد أن هذا الكلام يتناقض مع البيان السياسى الذى أصدره السيد الرئيس والذى نص على أن الانتخاب سيكون حرا مباشرا ، أى عملية انتخابات جديدة مباشرة وعلى درجة واحدة بحيث نخرج من هذه العملية بالتمثيل المطلوب في المؤتمر . كما يعب هذا رأى أن مجالس إدارات النقابات المهنية فيها الكثير من العيوب التى ذكرها السادة الزملاء . أما عن النقابات المالية فلا أعرف حتى الآن موقفها ، ومادنا بصدد تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا فيتمين أن تجرى انتخابات جديدة ، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية حيث يسود الفساد مجالس إدارتها كذلك ويمكن الاستعانة بالجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وهذه الجمعيات بها تمثيل حقيقى لمجموع المنتظمين .

أما الجمعيات التعاونية الزراعية في القرى فلا يمكن الاستعانة بها إذ يسيطر على مجالس إدارتها كبار الملاك وبعض الموظفين مثل مدرسى المرحلة الابتدائية المقيمين في القرى ، ولهم صفتان ، إذ يمارسون الزراعة إلى جانب قيامهم بالتدريس . وفي الأيام

الأخيرة كانت هناك محاولات لإصلاح الوضع ، فلو نفذت القواعد التي سمعنا عنها لأدت إلى إصلاح الحال وهي تضمن أن تكون غالبية مجالس الإدارات لصغار الملاك ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة ويكون أمام صغار الملاك فرص متعددة للدخول في مجالس إدارات هذه الجمعيات ، فالمرشح الذي لا ينجح في المرحلة الأولى يدخل الانتخابات للمرة الثانية مع المرشحين ممن يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، فإذا سقط في المرة الثانية بماد الانتخاب بينة وبين المرشحين من الموظفين ، وبذلك يضمن حصوله على أغلبية ، وهذه عملية طيبة بالنسبة لمجالس الإدارات لو طبقت لأمكن إيجاد أغلبية في مجالس الإدارات لصغار الملاك .

والواقع أن الاتحادات التعاونية كانت مسيطرة على مجالس الإدارات وتبادل معها المنفعة ، فمثلا في قريننا توجد جمعية تعاونية سكرتيرها مدرسي وفي الوقت نفسه يزرع أرضه ، فله بذلك صفتان فهو عضو على أساس الحيازة ، وكان يقوم بالبيع والشراء باسم الجمعية فيتسلم الكياوى والكسب والتقاوى من بنك التسليف لتوصيلها للفلاحين ، وكان يبيع الكسب في الجمعية بزيادة ملم في الكيلة ، وبذلك يحصل على مبالغ ٣٧ جنبها في النقلة الواحدة ، كما كان يحصل على الكياوى لحيازات وهمية ثم يبيعه في المركز قبل أن يصل إلى القرية ، ومن هذا كله يبدو أن الجمعيات التعاونية تحتاج إلى ضبط ووعي وسيطرة كاملة على مجالس إدارتها لاستعادة ثقة الفلاحين بها .

فالتعاون ركن أساسي من الأركان الثلاثة لاشتراكيتنا ، فإذا فرطنا فيه أوتهاونا نكون قد هدمنا ما نريد أن نبنيه .

أعود مرة أخرى إلى الكلام عن الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في بناء الاشتراكية وهنا أستشير تشبيها عسكريا ، فالطبقة الساملة صاحبة المصلحة في الاشتراكية هي المشاة في جيش الاشتراكية ، وهي التي تكون غالبية الجيش ، أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة معاونة كالدفعيسية والطيران المهندسين وغيرهم .

وواجب كل هذه الأسلحة أن تمهد الطريق وتيسر للجيش تحقيق أهدافه ، ولكن لا ينبغي لها أن تظنى عليه أو تنوق سيره أبدا . وأعتقد ان هذا المثل يمثل الواقع بالنسبة للمرحلة القادمة .

ولقد تعرض بعض الزملاء لنقطة روح الخلق والثقة بالنفس لدى الشعب ، وشعبنا
فملا شعب قوى خلاق بدليل أنه احتفظ بمقوماته طوال هذه السنوات ، وبدليل
أنه بعد هذه الآلاف من السنين مازال محتفظا بمعدنه ويستطيع أن يدخل الكثير من
المعارك وينتصر ، إنه شعب صابر مثابر أصيل .

قطعا لو أخذنا هذه الأصول — الجوهر — الموجودة في بناء الشعب وأعطينا
الناس ثقة بأنفسهم رأينا المعجب من القوة التي تحقق الاشتراكية إلى أقصى مدى ،
ورأي أن نمتى هذه الروح في الناس ، وهذه التنمية لا تكون إلا بالثقافة والتربية
الاشتراكية ، لا بد أن تكون الثقافة والتربية الاشتراكية هي الأساس لهذه التنمية ،
إذا كنت أبى جيلا فينبئ لكى أحبه أن أبنيه في حدود المبادئ والقيم والمثل
الجديدة لتسود مرحلة بناء الاشتراكية الحالية والراحل المستقبلية .

ولا يجوز أبدا أن أربيه على نفس المناهج والبرامج القديمة ، لذلك يجب أن نعيد
النظر في هذه المناهج والبرامج من جديد .

أجهزة الثقافة عندنا بنيت فملا أن تعطى للشعب على أوسع نطاق ، فنحن عندنا
القدرة الشرائية للكتب قليلة ، بمعنى أن عدد الذين يشترون الكتب قليل ونسبة
الذين يذهبون إلى دور السينما قليلة ومركزة في المدن ، عندنا وسائل ثقافة أخرى
كالإذاعة والصحف — والصحف تصل إلى القرى بقله ، وهى وإن كان يتبادل قراءتها
هذه أفراد ، لكنه يجب التوسع في نشرها لكى تتخذ وسيلة من وسائل الثقافة ،
إن وسائل الثقافة مركزة دائما في المدن وهذا يعنى أن الناس الذين يقيمون في المدن
وعياتهم مرفهة تجمد جميع الخدمات ميسرة لهم وتعطى لهم وهذا نوع من المحاباة فنحن
نحاسب المدينة على حساب القرية .

فيينا نجد دور السينما مركزة في المدينة وكذلك المسارح والكتب أيضا لا نجد
في القرية إلا الإذاعة لأن طريقها طريق الهواء ومن الجائز أن تصل الصحف ، أما
المسارح فلا تنتقل ، ولذا ينبئ أن ينتقل المسرح إلى الريف فتنتقل سيارات المسرح
للمنتقل وسيارات السينما المتقلة إلى مناطق تجمع أى أن تكون في كل خمس أو
عشر قرى قرية تكون مركزا لتجمع ، وأعلن أن الوحدات الخمسة تقوم بهذا العمل

الآن وفي الإمكان أن تكون هذه الواحدت مراكز إشعاع في كل منطقة وبذلك تتاح الفرصة لنشر الثقافة والخدمات الثقافية لجميع المواطنين وعن هذا الطريق نصل مثلا إلى جميع أفراد الشعب ونربطهم فعلا بكل الشعب .

يتكلم بعض الناس عن الاشتراكية فيقولون إن الاشتراكية ليس فيها حافز ، ففي ظل الرأسمالية كان صاحب العمل وراء العامل يدفعه ويحرضه وبمحسه على العمل باستمرار ويزيد من سرعة الماكينات .

وفي الريف نجد الخولي وراء الهال الزراعيين ، ولكن بعد أن انتقلت البلد إلى تطبيق الاشتراكية لم يعد للرأسمالي والخولي أي نشاط وراء الهال فما الذي يدفعه ويحرضه على العمل ؟ الثقافة والتمرية الاشتراكية هي التي تدفعه ، فإذا لم يعرف كل فرد ما هي المصلحة العامة فلن نصل إلى نتيجة ، لذلك يجب أن يتفهم كل مواطن معنى المصلحة العامة ، وإذا كانت القيم القديمة ما زالت في ذهنه فيجب أن نسمي إليه ونفهمه القيم الجديدة .

فمثلا سائقو الأوتوبيس والمال الذين كانوا يعملون عند اصحاب الالتزام في الماضي بامثال الأسبوطى وعلى صالح وغيرهما يجب ان يفهموا ان للصانع والمرافق العامة قد أصبحت ملكا للشعب كله ، بمعنى ان هذه المرافق والصانع أصبحت ملكية مباشرة لهم جميعا ، وانهم اصحابها ولذا يجب عليهم حمايتها وصيانتها وزيادة إنتاجها ، كما ينبغي ان يعرفوا انهم في خدمة الشعب ، وان الأمر لم يصبح كالماضى حيث كان يعمل الفرد للحصول على حقه فقط من صاحب العمل ، لكنه الآن يحصل على حقه في مقابل الخدمة التي يؤديها للجميع او الشعب ، وكما قال الرئيس في إحدى خطبه إن السائق الذي لا يقف على المحطة او لا ينتظر الركاب هو قطعا بعيد عن فهم الخلق الاشتراكي والسلوك الاشتراكي والعلاقات الاشتراكية التي تسود المجتمع الاشتراكي الجديد . والآن قد أصبح هذا السائق مستخدما وعاملا عند الشعب كله وهو صاحب الأوتوبيس الذي يقوده ، فينبغي عليه أن يقف ويخدم الركاب بصدق ورحب ، كذلك يجب أن يفهم الناس الأوضاع الجديدة خصوصا هؤلاء الذين كانوا يهتمون بصيانة الآلات والسيارات ويهتمون بطريقة غير مباشرة في صيانة المرافق العامة والذين يخربون الحدائق ويسرقون الحجارة من القناطر والآتربة من الجسور وهي

كلها ملكية عامة . فالأوضاع القديمة انتهت ولم تعد هناك ملكية استغلالية بل أصبحنا كلنا متضامنين وهدفنا أن نخدم بعضنا البعض ونعاون على دفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ورفع مستوى المعيشة ولا يمكن أن نصل إلى هذا عن طريق التراخي في العمل أو الإهمال في المحافظة على الأموال العامة بل يجب أن تغير مفهومنا في هذه الأمور ، وهذا لن يأتى إلا عن طريق التربية الاشتراكية والثقافة الاشتراكية .

تكلم بعض الزملاء عن القدوة في التربية الاشتراكية ذلك لأنها أهم شيء في التطبيق الاشتراكي . فالسألة التي تهمني هي للقياس الذي أقيس عليه صدق ما يقوله الناس وجديته ، فنحننا يقولون إننا نطبق الاشتراكية ثم نجد أن مدير إحدى المؤسسات العامة أو الفوض منزل عن المال وعنده ثلاثة أو أربعة من السكرتيرين ويضع المصاييح الحمراء على بابه ولا يستطيع أن يقابله أحد لأنه يحيط نفسه بالمظهر الذي يعرف بالبيروقراطية إذ يعطى نفسه صفة فوق صفة الآخرين - مثل هذا الشخص لا يمكنه أن يتصل بالمال أو رؤسائهم ولا يستطيع أن يفتش على المصنع ليتعرف على سير العمل ، ولذلك يجب أن يكون هناك تجاوب واشتراكية في العمل وإلا عاد الضرر على الإنتاج والمجتمع وعلى الدولة ومثل هذا المدير الذي ينزل حوله مجموعة من الأشخاص تنقل له الصورة من وجهة نظرها ومن ناحية مصلحتها لتحقيق مصالحها الشخصية - والأمثلة كثيرة ويعرفها من يعمدون في الشركات ، وهذه المجموعة تسمى بالانتهازيين الذين يحاولون الاتصال بالمدير بكل الوسائل التي تصل إلى حد الإسفاف أحيانا . ومن هذا الطريق يتدرجون حتى يصبحوا من الحاشية ويصبح لكل منهم تأثير قوى على المدير فيما يتخذ من قرارات نظراً للصورة غير الحقيقة التي تعطى له عن العمل ، هذا بالإضافة إلى أن الشخص الانتهازي يتقرب إلى المدير بالدرس على هذا وذاك ، فتكون الثقة بين المدير ومن يعملون معه مشوهة مما ينعكس أثره على العمل والإنتاج .

لذلك فأننى أدعو المديرين والفوضين وجميع من أوكل إليهم إدارة المؤسسات العامة بعد التأميم ألا ينزلوا إطلاقاً عن الماملين في المصانع والوظفين ، وأعتقد أن التشريع التورى الذى صدر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ الخاص باشتراك المال والوظفين

في مجالس إدارة هذه الشركات والمؤسسات سيطبق قريباً وسيارس العمال والوظفون فعلاً واجبههم المقدم في الاشتراك في إدارة العمل وتوجيهه الوجهة الصحيحة كما يجب أن يكون هناك تعاون بين الجميع لدفع عجلة الانتاج إلى الأمام . .

أنتقل إلى الكلام عن التقشف . ما من بلد بنى اشتراكيته من غير تقشف . قال بعض الزملاء إن المديرين يتبارون في اقتناء السيارات الفارهة، بل إن لدى البعض منهم أكثر من سيارة ، فمثل هذا العمل يفقد ثقة الأفراد في الاشتراكية ، ولذلك ينبغي أن تغير هذا التفكير خصوصاً ولدينا الآن مصنع للسيارات الصغيرة « نصر ١١٠ » وهذه يمكن أن تحمل على السيارات الكبيرة ، وبهذا الصدد أرى أن يصدر قرار يلزم المديرين على الإطلاق باستعمال هذه السيارات وبذلك نعطي صورة عملية للتقشف والبعد عن البذخ ، ونكون مقاولين فعلاً في سبيل بناء المجتمع الاشتراكي .

أنتقل إلى الكلام عن التنظيم الشعبي ، وفي رأيي أنه ليس من المفروض أن يكون جميع المواطنين أعضاء في التنظيم السياسي . وهذه نقطة جديرة بالاعتبار بخلاف ما كان عليه الأمر في تجربة الاتحاد القومي حيث نص الدستور المؤقت على أن المواطنين جميعاً يكونون الاتحاد القومي .. والاتحاد القومي يعمل لحث الجمهور على بناء الوطن . فالذي أقصده من التنظيم الشعبي هو الجهاز أو المنظمة التي تتكون وتأخذ شكلاً تنظيمياً معيناً حتى تعبر عن آراء ومصالح جميع المواطنين الذين يكونون الاتحاد القومي بحكم الدستور ، وفي رأيي أن التنظيم الشعبي المنظم الذي هو عبارة عن لجان وقيادات على مختلف المستويات ليس من الضروري أن ينتظم فيها جميع أفراد الشعب ، وعلى هذا الأساس يلزم في كل مرحلة النظر فيما يدخل التنظيم الشعبي ، فإذا كان من المصلحة في هذه المرحلة أن تقصر التنظيم على فئة معينة ، فأرى أنه من الطبيعي جداً أن نلتزم بهذا .

هناك نقطة أخرى تتعلق بتمثيل المرأة في هذا التنظيم . ولقد أثرت هذه المسألة على أساس أن المرأة تمثل أكثر من ٥٠٪ من الناحية العددية من الشعب أي أن نصف البلد من السيدات ، فمنهن من يعمل في مختلف القطاعات ، كما أن هناك

سيدات ربات أسرفي بيوتهن ، ولذلك فإن تمثيل المرأة له أسلوبان ، إذ ان المرأة تمثل من داخل المنظمات والتجمعات الموجودة حاليا على اساس انها مشتركة فيها ، أعني مثلا أن المرأة الريفية صاحبة مصلحة في التمثيل وهي ممثلة فعلا في الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق تمثيل الفلاحين المشتركين في تلك الجمعيات ، كما أن تمثيل المرأة العامة يكون عن طريق النقابات العمالية ، والمرأة المثقفة تمثل عن طريق النقابات المشتركة فيها ، أما قطاع ربات البيوت فيمكن أن يطبق عليه نفس القاعدة بالنسبة للعمال الزراعيين والحرفيين ، أو عن طريق النقابات والجمعيات التعاونية في هذه المرحلة . وأؤكد للمرة الثانية أن المرحلة المقبلة ليست هي المرحلة النهائية في التنظيم الشعبي واللهم أن نضمن لها التمثيل .

انتقل إلى نقطة أخرى ، نحن من تجاربنا بعد الاستقلال — كما قال السيد الرئيس — نعتبر في مرحلة تثبيت الاستقلال ، وإننا أطالب الآن ان نعتبر المرحلة القادمة هي مرحلة تثبيت الاشتراكية ، فلقد حصلنا في هذه السنوات على مكاسب لم نكن نحلم بها ابدأ ، والقوانين الثورية التي صدرت في ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ تعتبر هبة بالنسبة لآمالنا في الماضي ، واعتقد انها مرحلة متقدمة إلى الأمام كثيراً جداً ، وكما اعتقد انه إذا لم تقض فترة طويلة تثبت فيها هذه المكاسب وتعمق جذورها ، فستكون المرحلة القادمة خطيرة جداً نظرا لادوامل الداخلية والخارجية المحيطة ببلدنا والتي يتعرض لها تجربتنا سواء في المنطقة العربية أو في داخل افريقيا ، أو في المنطقة الأفريقية الآسيوية أو في أمريكا اللاتينية إذ أن صداما قد انتقل فعلا إليها وبذلك يكون قد اتسع نطاق تجربتنا ، ويجب في هذه الحالة ان نكون حريصين اشد الحرص على انجاح هذه التجربة لمصلحتنا أولا ولمصلحة القدوة وضرب المثل امام الشعوب الأخرى التي تحررت واستقلت حديثا :

تساءل بعض الناس بعد صدور القوانين الاشتراكية الأخيرة عما إذا كانت هذه هي آخر خطوة سنقف عندها أو أننا سنسير إلى آخر الشوط . وإنني أعتقد ان المعدل ليس له نهاية إطلاقا . لكن السيد الرئيس أعطانا ضوابط موجودة إذ قال « إن اشتراكيتنا تعترف بالملكية غير المنقولة » والفلاح الذي يملك ثلاثة أفدنة ويساوره

القلق على بقاء ملكيته ، استطيع ان اطمئنه من هذا المكان ، واقول له إنه لو أمكن زيادة هذه الملكية لردناها حتى يكون لديه مقدرة اكبر على الإنتاج ورفع مستوى معيشته ، فليس هدف الاشتراكية تجريد الناس من ملكيتهم إنما الهدف هو منع الاستغلال ، وفي اعتقادي ان القوانين الاشتراكية التي صدرت كافية الآن وينبغي ان ينصرف تفكيرنا كله إلى تثبيت مكانتنا وإحلال الثقة وروح الاستقرار عند الأفراد فالشاهد الآن ان الناس يحتفظون بأموالهم في بيوتهم (تحت البلاط) ولا يستقلونها في شراء ارض او إقامة المباني كما كان الحال من قبل ، وهؤلاء يجب ان نوفر لهم الثقة والاستقرار ولن توافر هذه الثقة في اشتراكتنا إلا بإعطاء فترة استقرار لا تقل عن خمس سنوات نستطيع ان نطبق خلالها هذه النظم وتتكشف العيوب ونعمل على إصلاحها وتداركها .

ينبغي ان يطمئن المواطنون خصوصاً اصحاب المصلحة في الاشتراكية إلى انه لا توجد ، كما يقول البعض تطورات متطرفة ، وان الدولة في طريق الشيوعية ، وان المواد الغذائية ستصرف بالبطاقات إلى آخر هذه الإشاعات الخبيثة وخاصة في الريف وفي الأوساط المالية. يجب ان يطمئن الناس إلى ان هناك مرحلة تثبيت للاشتراكية ومرحلة تثبيت للمكاسب الاشتراكية ، وهذه المرحلة في اعتقادي لا يجب ان تقل عن خمس سنوات ولا اقول سنة او سنتين .

هذا ما أردت ان اقله ، واشكركم على حسن استماعكم والسلام .

السيد يوسف علي — جاء في كلمة الأستاذ الحناوي أنه قال . إن التكلم يرتبط بمصالحه الشخصية ، وأخشى لو أطلق هذا اللبدا أن يتحول الكلام إلى شكوى شخصية ، أو طائفية ، قد تبعدنا عن الغرض الذي اجتمعنا من أجله .

السؤال الثانية ، أن سيادته قال — وكان كريماً مع أعداء الشعب — ألا نصل بهم إلى المراكز القيادية في اللجان التأسيسية في القرية أو المحافظة ، وإنني أعتقد أن هذه اللجان هي فصائل أو كتائب جيشنا الاشتراكي القومي ، فأعداء الشعب (شرك) غير لا تقين ولا يؤخذ غير اللائق ضابطاً أو عسكرياً .

ثم قال سيادته ولعله تأثر بكلام غيره ممن أكثروا الكلام حول الانتخاب المباشر والانتخاب المباشر عبارة جميلة براءة ، ولكنها تجرنا إلى ترويج سوق سماسرة الانتخاب الذين أعتقد أنهم موجودون هنا ، كما أنهم موجودون في سوريا ؛ وفي مرحلتنا هذه لا نريد إنتخابات بقدر ما نريد جواهرجيا يميز الجواهر الأصيل من الصناعي ، لا سيما وأن الجواهر الصناعية تكون دائماً أكثر بريقاً من الجواهر الأصلية ، نحن محتاجون لتكوين المؤتمر القادم إلى جواهرجى ينتقى الطيب ، وإلى صراف ماهر يبعد العملة المزيفة .

ولقد سمعت كلاماً عن التقشف وذكرت مسألة السيارات وهذا أمر لا يعجبني ، لأن معناه ما لدينا أن نعدم من السيارات ، ونحضر غيرها ، وهذا يكلفنا الكثير . ويدكرني هذا بما فعله وزير أشغال سابق أمر بتعطيم جميع الأطباق في إحدى البواخر لأن اسم الوزارة كان مكتوباً عليها باللغة الإنجليزية ، وأمر بشراء أطباق يكتب عليها اسم الوزارة باللغة العربية . هذه الأطباق صنعت في الخارج ودفع ثمنها لشركة في الخارج .

الموضوع الأخير هو أنه لم يعجبني تخصيص أناس للاتحاد القوي لأن هذا يضمن عليه شكلاً جزياً ، وكفناً أحزاباً ، فكلنا جيش وطني واتحاد وطني تحت راية الرئيس جمال عبد الناصر .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : قال الأستاذ الحناوي إننا في هذه الفترة من حياتنا الثورية لا بد أن نسيء الظن بأعدائنا ، حتى من نشك فيهم ولو النصف في المليون ، وإنني أذكره بقول الله تعالى « إن بعض الظن إثم » كما تكلم الأستاذ الحناوي عن المداوة بالإلحاق . ومن قبل ذكر أحد الأساتذة أنه يميل إلى التجنب حتى الطبقة الثالثة ، وإنني أذكره بقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

وذكر السيد أحمد بهاء الدين أني كنت ضد عزل فئات من الشعب ، وإنني الآن حين أطلب الرئيس جمال بأن يصنعها ثورة اشتراكية شبيهة بالثورة السياسية التي قامت في يوليو سنة ١٩٥٢ ، أكون قد عزلت الشعب ، ساعه الله : كأن الرئيس ليس من الشعب . فهل إذا ذهبنا لكبير الأسرة وقتلناه إننا نكفي بهذا ونريد خطوة

حاشية نكون قد عزلنا الشعب ؟ فن يكون جمال إذا لم يكن كبير هذه الاسرة التي نسميها الشعب . أما أنى ضد المنزل فليس كما فهم الأخ عبد العزيز مصطفى ، فقد قالت من اليوم الأول بوجوب أن يؤخذ الخونة ولو كانوا بين أشتار الكعبة . ولكن بعد هذا لا يمكن أن يؤخذ أحد إلا بيينة ، فمقياس سوء النية وحسنها عند الله ، والمقياس بالكلام ليس مقياسا وكذلك مقياس من مسته القوانين الثورية .

السيد كمال الدين الحناوى - لى تعليق بسيط جداً على ما أثاره الزميل يوسف على معلقا على كلمتى ، نأنا لا أطالب بإعدام السيارات الموجودة فوراً إنما أقول إن لدينا مصنعا للسيارات سيمتج هذا العام ، وأرى أن نضع نظاما موحدا لاستخدام العربات كظهر من مظاهر تأكيد الثقة عند الناس ، وأنا لا أقول بإعدام العربات الموجودة واستبدال أخرى بها من الخارج بل أقول باستخدام السيارات الاقتصادية ، وتكون قد أعطينا القدوة والثل . فالمعملية ليست عملية دعابة .

ولقد تكلم الأخ عبد العزيز مصطفى عن المال فى المؤسسات العامة وحق تمثيلهم فى مجلس الإدارة ، وأنا لا أعرف ظروف هذه المؤسسات إنما يمكن بوسيلة أو بأخرى أن يشترك المال فى عمال الشركة كأن يعقد مدير الشركة اجتماعات دورية يجتمع فيها بالمال ورؤسائهم ليتعرف على آرائهم فى وضوح ، يمكن أيضاً أن تشكل لجان رقابية فى المصنع ، وبذلك يكون المال عاملين بالصورة الجارية فى المصنع وملين بكل ما يدور فيه .

ولقد تناولت الدكتورة عائشة عبد الرحمن موضوع إساءة الظن ، وإذا كنت قد طالبت بها فذلك من باب الوقاية فقط ، ولم أقل بتجريم الناس ، لأنه لا توجد مادة فى القانون تحدد من هو الرجمى ، كما أن الرجمية لا تمثل جريمة متكاملة الأركان ، ومن ثم فإننى لا أستطيع أن أقدمه للقضاء ، إنما هو وضع وموقف سياسى معين والطريقة للثل هى وضع معايير موضوعية يتفق عليها وتكون بمثابة إجراء وقائى للشعب لتأمين مكاسبه التى حصل عليها .

إننى أطالب بإساءة الظن الذى يودى إلى الإستبعاد من المراكز القيادية وأعتقد

أنا لا نكون في ذلك مبالغين على الإطلاق ، كما أن القرآن الكريم يؤيدنا في هذا التصرف إذ يقول الله تعالى في سورة البقرة . « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ، ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين . يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » صدق الله العظيم .

فإذا كان ذلك هو موقف القرآن من أولئك الذين يظهرون غير ما يبطنون ، ويحملون الشعارات التي لا يؤمنون بها ، فالواجب إذن أن نأخذ القدوة من القرآن ، فإساءة الظن عسمة ، فهل من المصلحة أن أحسن الظن وتكون النتيجة وبالا على أو أن نسيء الظن من بادىء الأمر لنكون في منأى من الخطر ، إن العقل والمنطق يدعوان إلى إساءة الظن .

أنتقل بعد ذلك إلى موضوع الجوائز التقديرية التي أثارته الدكتور عائشة عبد الرحمن . فأقول إن الدولة تقوم بمنح جوائز مالية للعلماء بجانب الجوائز التي تعطى للفنانين الوجوديين في القطاعات المختلفة ، وقد منح المجلس الأعلى للعلوم والآداب جوائز تقديرية للعلماء في عيد العلم بلغت ٢٥٠٠ جنيه ، وأظن أن مبدأ الجائزة المالية لا يصح الاعتراض عليه مادام الأمر غير مقصور على الفنانين وحدهم صحيح أن المبالغ ضخمة في مجموعة ولكنه لا يصرف لفنانين فقط بل إنه يصرف لفئات تعمل في الإنتاج ، والتصوير ، والمكياج ، وهذا من باب إثارة الحوافز والتشجيع كما قال الأخ توفيق البكري ، والفنانة أجيرة تأخذ أجرا نظير العمل ، والمنتج يكافأ حتى يخرج للناس كل ما عنده من إنتاج رائع . ونحن نعلم أهمية وسائل الإعلام بالنسبة لتثقيف الشعب ، ولذلك فأنا لا أوافق الدكتور عائشة عبد الرحمن فيما ذهبت إليه في موضوع الجوائز ما دام أنه مبدأ مفيد وعام ، وشكراً .

الدكتورة حكمت أبو زيد : أريد أن ألقت النظر إلى شيء هام هو أن المجتمع الاشتراكي ذو صفة مميزة وهي أن يعمل كل فرد فيه العمل الصالح أو العمل الذي يليق به . نستنتج من ذلك أن هناك نوعين من العمل ، الإنتاج المادي والإنتاج المعنوي (ح . ع)

فالإنتاج المعنوي لا يقل أثراً عن الإنتاج المادي ولذلك فإننا إذا كنا قد طالبنا بنسبة معينة للمرأة فليست على أساس العدد الجنسي إطلاقاً . ليس هناك مجتمع نساء أو مجتمع رجال فالمجتمع الاشتراكي قوامه النساء والرجال على السواء ، وليس لفئة دون أخرى بل هو مجتمع عام يعمل فيه الكل لمصلحة الوطن ولتحقيق الفرض الأسمى الذي نبني عليه المبادئ الاشتراكية ، وتحقيق الأهداف الديمقراطية .

إن المرأة في الواقع هي التي تقوم بهذا الإنتاج المعنوي فهي التي تربي النشء وتثبت دعائم الاشتراكية .

ولقد ذكر السيد كمال الحناوي أن المرأة ممثلة في النقابات ، وأقول إننا لا نريد التمثيل لمجرد التمثيل ولا للدفاع عن مصلحة مادية . فكنا نعرف أن كل رجل من المثليين في أي قطاع من القطاعات سيدافع عن مصلحة المرأة وعن ربة البيت .

ولا أشك مطلقاً أننا حينما طالبنا أن نضع المرأة في الصورة فلنكون قائدة ولكي تعلم فعلاً أصول القيادة ولكي تربي النشء على الشموخ بالمسؤولية وتحمل العبء الذي ينتظرهم في المجتمع عند ما يخرجون إلى الحياة العامة .

فالأسرة المفككة التي لا تعرف معنى التعاون والديمقراطية لا يمكن أن تنشيء جيلاً صالحاً على الإطلاق والمسألة ليست مسألة تمثيل عددي أو جنسي . إننا نريد أن تصل المرأة إلى مركز القيادة حقاً حتى تستطيع فعلاً أن تقوم بتثبيت المبادئ مبادئ الاشتراكية التي تكلم عنها الأستاذ كمال الدين الحناوي وهي التي تستطيع الكشف حتى ولو كان « ربط الحزام على البطون » وإذا لم نستطع المرأة أن تثبت هذا البدا فلا أعلن أن رجالاً يستطيع أن يقوم به في المنزل ، وشكراً .

السيدة زاهية مرزوق — السيد الأمين العام ، إخواني ، أخواتي : لقد حاولت أن أختصر في كلمتي هذه فراجعتها عدة مرات ، وتعمدت أن أحذف ما تكرر من آراء وأرجو المذرة إذا كنتم تلاحظون عند اللقاء هذه الكلمة أن بها شيئاً من التكرار .

إنني سأأسس بعض النقاط لمسا خفيفاً ، لأنني أعتقد أنها نقاط قد أثارت كثيراً من المناقشات ، وبحث بحثاً يتيح للجنة التي ستعد القرارات أن يكون لديها المبادئ الأساسية لهذا الموضوع .

ولكنى أرى أن أشير إلى كلمة الاشتراكية ، لقد تحدثنا عن الاشتراكية من الناحية العلمية ، وهذه الكلمة ليست غريبة علينا نحن الشعب المصرى ، فهى مبدأ اعتقناه ومارسناه نحن الشعب فى بساطة وبسر، إن الاشتراكية سجية من سجايانا ، وهى ظاهرة واضحة فى أفراحنا وأحزاننا ، وفى تقاليدنا وعاداتنا التى يجب ألا نتخلى عنها لأنها جزء من طبيعتنا ، وليس يسوؤنا إلا العادات الدخيلة علينا التى تفتت الأسر وتدخل الأنانية بيننا فينسى الأخ أخاه والابن أباه .

وكم من أمر طبقت الاشتراكية الحققة فى تضامن بين أفرادها لملاج مريضها أو لتعليم أطفالها أو لملك أزمة مالية بينها ، فإذا دعونا للاشتراكية فإننا سنجد البذرة الأولى مغروسة ولكنها تحتاج إلى عناية ورعاية لتزعرع وتنتشر ظلالها .

ولذلك يجب أن نحدد مفاهيم الاشتراكية العربية المنبثقة من الشعب ونبسطها لتكون سهلة الفهم والاستيعاب ، حتى إذا ما بشرنا بها ودعونا إليها كانت الدعوة صادقة واضحة لا غبار عليها .

دعونى أنتقل إلى نقطة أخرى لها أهمية كبرى فى موضوعنا هذا ألا وهى : من الذى سيتولى نشر هذه الاشتراكية ؟ وأين هم القادة الذين يجب أن نعدم الإعداد الكامل ليقوموا بهذه الرسالة . إننا يجب أن نفكر تفكيراً سريعاً فى إعداد المبشرين الذين سيقومون بنشر الدعوة وتفهم الشعب اشتراكيته العربية .

ولا يغيب علينا الدور الذى يجب أن تلعبه الأسرة فى نشر مبادئ الاشتراكية وتزويد أطفالها بلبانها عملياً لا بالحديث والتحدث بل بالأمثلة اليومية الحية التى ترسب فى أعماقهم ويمارسونها لاشعورياً ، وبهذا نكون قد وطيننا دعائم الاشتراكية فى جيل الغد .

أنتقل إلى نقطة أخرى وأبدأها بالتساؤل من هم أعداء الشعب ؟

لقد تحدث إخواننا من قبلى وحددوا من هم أعداء الشعب ، وذكروا الانتهازين وعملاء الاستعمار والرجعيين والإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال والمستغلين . وإنى أتوسع فى هذه الدائرة وأذكر أن عدو الشعب هو الشخص الذى لا يؤمن بوطنه ،

عدو الشعب هو الشخص الذى يسىء إلى الطفولة ويستغلها لمآربه الخاصة .
عدو الشعب هو الذى يميث فساداً ويقود الشباب إلى الانحراف والانحلال ،
عدو الشعب هو الذى يستغل مال الفقير عن طريق التظاهر بالتقوى والبر والخير ،
عدو الشعب هو الفرد الذى لا يؤمن برسالته ولا يؤدى عمله بأمانة وإخلاص ،
ويستغل لنفسه مرتباً لا يستحقه ،
عدو الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين ويقصر
فى أداء واجبه .

إن هؤلاء جميعاً يجب أن يضافوا إلى القائمة السابقة . ويجب علينا أن نزل جميع
هذه العناصر من مراكز القيادة ولا نتركها من الاندماج مع القوى الشعبية للنشاط
الإيجابى .

أما كيفية عزلهم فإن الاداة الحاكمة كفيلة بهذا .

ثم أنتقل بعد ذلك إلى التساؤل عما هى القوى الشعبية ؟

لقد استمعنا ، أيها الإخوة ، إلى آراء كثيرة فيما طرح علينا من مناقشات فى الجلسات
السابقة وتساءلنا جميعاً وحصلنا على إجابات مختلفة .

ولكننى رأيت قبل أن أتحديث إليكم أن أستطلع رأى الشعب فى قطاعاته المختلفة
وإنى حين أسرد عليكم حديثي هذا أعترف بأن الفضل فيه للشعب نفسه فهو صاحب
الوحي فيما سأقوله لكم اليوم عند سؤالى : ما هى القوى الشعبية ؟ اسمحوا لى أن
أتلخص الإجابات التى وصات إليها من سؤالى هذا ، وهى إجابات بعضها تلقائى
بسيط وبعضها أحاطه التفكير والوعى ، ومن هذه التعاريف نجد أن القوى الشعبية
تتكون من :

(١) الشخص الذى يحتاج للاشتراك وتخدمه ، وهو من بيت جائلاً أولاً
يجد الغطاء والكساء .

(٢) كل فرد له مورد رزق من عمله .

(٣) كل فرد يتقى الله بينه وبين نفسه وفى معاملته للناس .

(٤) من لا تشوبه الشبهات فى خلقه وسيره .

(٥) الشخص المؤمن بربه وبوطنه .

(٦) الشخص الذى لم تصدر ضده أحكام لها مساس بالشرف والأمانة .

(٧) الشخص الذى يتمتع بقدر من الثقافة .

(٨) كل فرد يتمتع بقواه العقلية .

ولذلك فعندما نضع تعريفاً للقوى الشعبية يجب أن نذكر تعريف الشعب نفسه لهذه القوى .

أتطرق بعد ذلك إلى الكلام عن كيفية تمثيل هذه القوى الشعبية .

لقد تحدث إخوانى من قبلى عن المنظمات المختلفة للوجود فى البيئة ، واختار بعضهم منظمات بالذات لتكون أساساً لتكوين الشعبى للقوى الشعبية ، كما اختار الآخرون منظمات أخرى لتكون أساساً لذلك .

وما دمتنا بصدد المنظمات التى تمثل القوى الشعبية ، فدعونى أذكر بعضاً من هذه المنظمات كمصدر من مصادر التمثيل الشعبى .

(أولاً) المنظمات التعاونية :

وحيثما أنكم من التعاون اعذرونى إذا كنت أقول لكم اليوم إن الحركة التعاونية ما تزال مفتقرة إلى أن يمثل الشعب فيها تمثيلاً صحيحاً ، لأن المنظمات التعاونية لا تمثل القوى الشعبية فى وضعها الراهن . فالتعاون ليس منظمات ، بل هو أولاً وأخيراً إيمان وأمانة ، فإذا توفر هذان العنصران تحققت للتعاون رسالته . أما إذا لم تتوفر الأمانة والإيمان فإن التعاون سيبقى منظمات للبيع والشراء فقط ، ولن يكون وسيلة لحماية الأفراد . والجماعات الفقيرة من الاحتكار والوسطاء .

إذا أحصينا الجمعيات التعاونية ألفيناها ٤٢٤٠ جمعية وعدد أعضائها مليون عضو فإذا فرضنا أن العضو يمثل أسرة متوسط أفرادها خمسة أفراد يكون المجموع خمسة ملايين .

وإذا فرضنا أن عدد السكان فى الريف ١٩ مليوناً وأن عدد الجمعيات التعاونية فى القطاع الريفى ٣٩٠٠ جمعية وعدد أعضاء الجمعيات التعاونية فى هذا القطاع تسعمائة

ألف عضو وأن العضو يمثل أسرة متوسط أفرادها يكون خمسة يكون المجموع ٥٠٠.٠٠٠ رء شخص أى أن ٢٤٪ من مجموع السكان الريفيين تضمهم منظمات تعاونية ، فكان ٧٦٪ من مجموع السكان الريفيين غير منضمين إلى منظمات تعاونية وإذن فالمنظمات التعاونية لا تمثل بحق سكان الريف وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تمثيل القوى الشعبية وقيل أن نتمدد عليها في تشكيلنا الشعبي يجب أن تتناولها بالتعديل والتنظيم ونهزها هذا جذريا من أعمقها وندخل إليها دماء شعبية جديدة تؤمن بالاشتراكية وتؤمن بالتعاون ، ويجب أن يكون الانضمام إلى المنظمات التعاونية إجباريا لجميع سكان الريف وأن توجد جمعيات متعددة الأغراض ليتمكن أن ينضم العاملون بأجر في الزراعة .

وإذا انتقلنا إلى التشكيل النقابي نجده على الرغم من التطور الذى أحدثته الثورة فيه وتمضيدها له خصوصا بعد التشكيل النقابي الجديد الذى تم في عام ١٩٦٠ تنفيذاً لقانون العمل الذى أقم التشكيلات النقابية المختلفة على نحو يكفل لها أداء رسالتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقومية والدولية .

أقول إنه على الرغم من هذا كله فقد أظهرت الاحصاءات أن عمال الزراعة ٩٠٠ر١٨٨٨١ عامل ، وأن عمال الصناعة ٧٠٥ر٠٠٠ عامل ونحن نعلم أن عمال الزراعة لا ينضمون إلى منظمة ما ، أما عمال الصناعة فقد بلغ عدد الأعضاء المنضمين إلى النقابات ١١٠ر٣٠٠ من العمال ، فإذا نحينا عمال الزراعة من الصورة وجدنا أن أكثر من ٥٠٪ من عمال الصناعة قد نأوا بأنفسهم عن المجال النقابي إما رغبة في الانطواء أو لعدم الوفاء بالاشتراكات أو لقلة الوعي بينهم أو لهذه الأسباب جميعا ، الأمر الذى بدعونا إلى التفكير في كيفية جعل النقابات منظمات يعتمد عليها في تمثيل القوى الشعبية .

وبهذه المناسبة أرى الأخذ بنظام الانضمام الاجبارى للنقابات بحيث يكون كل عامل عضوا نقابيا ، وأن يباد التنظيم النقابي الحالى حتى يتمشى مع الحكم الحلى ، وبذلك نكون قد حققنا التمثيل الصحيح لعمال الصناعة . وأظن أن الوقت لا يسمح

لى بأن أذكر البيانات الخاصة بالمنظمات الأخرى ، ولكنى أردت أن أذكر ما ذكرت من بيانات على سبيل المثال ، فأرجو أن يؤخذ في الاعتبار هذه النقاط عند دراسة هذا الموضوع في اللجان الفرعية بحيث يمكن أن نقول إننا حقاً وصلنا إلى أسلم النظم في تمثيل القوى الشعبية .

لقد انضح لنا من الأمثلة السابقة أنه لا يمكن أن نتمدد كل الاعتماد على المنظمات القائمة ، ولذلك فلا مناص من أن نأجأ إلى الانتخابات الحرة ، ولكن دعونا نقف قليلاً أمام هذه التجربة السابقة في انتخابات الاتحاد القوي ، لقد دعونا لانتخابات حرة وكنا صادقين في دعوتنا ، فاشتركت جميع العناصر في هذه الانتخابات ، واختلط الأمر على الشعب الناخب . ولقد عشت في جو هذه الممارك . وكان يأتي المواطن يطلب النصيح إذ بلغ المرشحون في قسمه ٢٥٦ مرشحاً وكان يجب على هذا المواطن انتخاب ثلاثين من بينهم وكان يجب عليه تبعاً لذلك أن يجمع معلومات عن هذه المجموعة الضخمة من المرشحين حتى يمكنه أن يختار عن وعى ثلاثين منهم . ولكنه بعد جهد أمكنه أن يحصل على معلومات عن ١٠٪ أو ١٥٪ من هؤلاء ، أما البقية فقد اختارها بمحض الصدفة وأظن هذه المشكلة قد قابلها كثير من الناخبين . هذا من جهة المنتخب .

أما من جهة المرشح فقد سألت واحداً منهم لماذا رشحت نفسك في هذا القسم بالذات وأنت لست من سكانه ولا تعمل فيه ولا حتى من أهل هذا البلد بالذات وليست لك أية مصلحة فيه فكانت الإجابة « خليها على الله » وفي النهاية فقد فار من فاز بحق أو بشير حق ، ووجدنا أنفسنا أمام تشكيلة عجيبة من القوى الشعبية فوجدنا مؤمنين بالثورة وغير مؤمنين بها والذين تتوفر فيه القيادة والذين لا تتوفر فيه كما وجدنا الانتهازية والإنطاعية والرأسمالية وغيرهم . فإذا اخترنا لتمثيل القوى الشعبية هذه المنظمات القائمة فإنه يتحتم علينا وضع آخر نظام لتسكلة النقص الذي أظهرته تشكيلات هذه المنظمات وأرى أن يكون عدد أعضاء المؤتمر العام ١٧٠٠ عضو توزع حسب تعداد السكان في المحافظات المختلفة ، أما إذا أخذنا بمبدأ الانتخابات الحرة فإني أقترح :

١ — أن يكون التمثيل الشعبي تمثيلاً عاماً يبدأ من القاعدة التي هي القرية ثم المدينة المحافظة .

٢ — أن توضع صفات لكل من يسمح له بتمثيل الشعب ولا يقبل ترشيح أى عضو إلا إذا توافر فيه ٧٠٪ على الأقل من تلك الصفات .

٣ — ألا يترك من يفوز في الانتخابات وقد سمح له بمركز القيادة في المجتمع بدون توجيه وتنقيف يساعده على تحمل أعباء هذه القيادة . وشكراً .

السيد أنور سلامه : سأتناول في كلمتي الأمر كله بالتفصيل . وإنما أرجو أن أرك الآن لأعلق على نقطتين أثارتهما السيدة زاهية مرزوق ، الأولى منهما خاصة بعدم تمثيل العمال الزراعيين ، والثانية خاصة بأن عمال الصناعة قد يكونون ممثلين بنسبة ٥٠٪ فقط .

الواقع أن هذا غير صحيح ، إذ أن هناك نوعين من عمل الزراعة ، نوعا يعمل في القطاع العام والنوع الآخر يعمل في القطاع الأهلي . وأغلب عمال هذا القطاع الأخير ممثلون في نقابة عامة قائمة لها ٣٢ لجنة نقابية في جميع أنحاء الإقليم ولها سبع نقابات فرعية لم تأخذ صورتها الكاملة .

أما من ناحية عمال الصناعة والتجارة ، فلا يمكن إطلاقاً أن نقول إنهم ممثلون بنسبة ٥٠٪ إذ الواقع أن تمثيل هؤلاء قد يصل إلى ٩٠٪ أو ٩٥٪ وأنا إذا قلت هذا لا أكون مغالياً .

وأود أن أبين أن هناك عمالاً تجمعهم نقابات عمالية ، كما أن هناك عمالاً تضمهم الروابط الحكومية . فإنه عندما صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حظر تطبيق أحكام الباب الرابع منه على عمال القطاع الحكومي ومن ثم حلت النقابات التي يتضمنها هذا القطاع ، في حين تكونت نقابات القطاع الأهلي . أما النسبة التي ذكرتها السيدة زاهية مرزوق فهي خاصة بنسبة عمال القطاع الأهلي فقط .

وقد أخذت قرارات التأميم في الزيادة ، مما ترتب عليه أن أصبحت الغالبية العظمى من العمال ينضون تحت القطاع الحكومي .

وقد تنبه الاتحاد العام لعمال لهذا الأمر ، فليجأ إلى المسئولين ولذلك صدر قرار جمهوري يسمح لعمال القطاع الحكومي بتكوين المنظمات العمالية والنقابية وفقا لقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . إن القرار الجمهوري الذي صدر أخيراً خاص بالروابط التي لم يسمح لها بالحل . وقد كان ممكناً في ظل القانون القديم عدم السماح لعمال القطاع الحكومي بالتشكيل النقابي . وقد كان من الممكن أن تحمل هذه النقابات ويصبح العمال بدون أية رابطة . إلا أنه رُئي أن يظل العمال في تشكيلاتهم وأوضاع تجمعاتهم دون التمسك باسم لجنة نقابية أو رابطة عمالية . وظلت هذه الروابط على هذا الوضع ولا تزال تمثل عمالها وتتكلم باسمهم ، وهي في طريقها الآن إلى الوضع الأصلي ليطبق عليها الباب الرابع من القانون المذكور لتصبح نقابات عمالية .

ونقطة أخرى قالتها السيدة زاهية مرزوق تتعلق بدور النقابات وهل هذه النقابات قامت بواجبها أو لم تقم ؟ وكما قلت إن هذا الموضوع يحتاج إلى كلام كثير ، لذلك سأتناوله إن شاء الله في كلمتي القادمة .

الجلسة الثامنة

المنعقدة يوم الأربعاء ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

كنتم قد وكلتم لى حضراتكم فى جلسة الأمس اختيار أعضاء اللجنة الفرعية الأولى (لجنة تحديد ماهية القوى الشعبية) من بين السادة الأعضاء الذين رشحوا أنفسهم ، وهذه أسماء السادة أعضاء اللجنة مرتبة حسب الحروف الأبجدية :

- ١ - السيد الدكتور أحمد السيد دزويش .
- ٢ - السيد الشيخ أحمد الشرباصى .
- ٣ - السيد أحمد بهاء الدين .
- ٤ - السيد أحمد حسين حسنى الحكيم (حمدى الحكيم) .
- ٥ - السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن .
- ٦ - السيد الدكتور جمال الدين محمد سعيد .
- ٧ - السيد حسن أحمد همام .
- ٨ - السيد حسين محمد محمود .
- ٩ - السيد حلى محمد السعيد .
- ١٠ - السيد الدكتور رفعت المحجوب .
- ١١ - السيد عبد الرحيم عز الدين .
- ١٢ - السيد عبد المجيد منصور عامر .
- ١٣ - السيدة كريمة السعيد .

١٤ — السيد كمال الدين محمود الحناوى .

١٥ — السيد الدكتور لطفى أبو النصر .

١٦ — السيد محمد عزت قطب .

١٧ — السيد محمد فتحى فوده .

١٨ — السيد محمد فؤاد جلال .

١٩ — السيد الدكتور محمد لبيب شقير .

٢٠ — السيدة مفيدة عبد الرحمن .

٢١ — السيد يوسف مرقص حنا .

السيد مصطفى البرادعى : السيد الأمين العام — السادة الزملاء .

اطلعت منذ أيام على حديث فى إحدى الصحف لأحد الزملاء وهو الأستاذ كمال الدين الحناوى ، وكان يتحدث عما يقصد بمفهوم الشعب وتحديد قوى الشعب ، فكانت ترد فى حديثه عبارة « الشعب المصرى » ، وقد لاحظت ذلك أيضاً فى حديث كثير من الزملاء ، فقد طغت علينا فكرة الشعب المصرى ، وإنى أفهم أن نلتزم هذا المفهوم فى تحديد قوى الشعب فى الإقليم الجنوبى ، ولكننا هنا أرجو ألا نقضى أن شعبنا هو الأمة العربية كلها وأنا جزء من الوطن العربى وأنا نحدد مصير شعبنا كله . الشعب العربى .

وقد كان قانوننا المدنى حتى سنة ١٩٤٩ يشير فى المادة ١١ منه إلى أن للمالك الحق المطلق على ما يملك ، وقد كان « عمر » يقاسم الأغنياء ثرواتهم عن رضا وطيبة خاطر ليستطيع أن يحقق تكافل المجتمع ، ولعل أروع صورة لتحقيق هذا التضامن وهذا التكافل ما سمعته عن « عمر بن عبد العزيز » ، حين بحث عن محتاج أو فقير يوزع عليه الصدقة فلم يجد ، ومعنى ذلك أن الناس جميعاً كانوا أغنياء فى عهده ، وفى عهد « معاوية » ظلت هذه المقررات حقاً للشعب جميعه ، وأراد فى يوم ما أن ينتقص منها وأعلن ذلك فى إحدى خطبه فى المسجد ،

فتار في وجهه احد المسلمين معترضا بقوله : (إن هذه المقررات ليست من كدك ولا من كد أيك ولا من كد أمك) فغضب « معاوية » ونزل من المنبر معتبرا إلى حين ، ثم رجع إلى المنبر وقال :

(إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : إذا غضب احدكم فليغتسل وليتوضأ ، ، وقد توضأت وإن هذا الاعرابي على حق ، وهذا المال ليس من كدى ولا من كد أبى ولا من كد أمى) .

هذه هي الاشتراكية التي عرفها العرب ، والتي يجب ان نسير على هداها ونلتزم في حدودها بعقائدنا وتراثنا ، وهذه الاشتراكية تصل إلى اوسع مدى دون ان تززع عقيدة الناس ، ودون ان تخل بإيمان الناس ودون ان تضرب أمور الناس ، اما الاشتراكية المادية فيينا وبينها هوة عميقة وتفصلنا عنها عقائدنا وتراثنا وتقاليدها ، والعربي — وأتم تخطيطون للشعب العربي — يقدس الحرية لا بمعنى الديمقراطية الغربية ولا بمعنى الحرية عند الغرب ، وإنما بمعنى الحرية عند العرب وهي الحرية السمحة الكريمة التي تحافظ على المجتمع وعلى الكيان الإنساني وأمرهم شورى بينهم ، هذه عقدتنا ونظامنا في الإسلام ونظام الحكم عندنا متصل بعقيدتنا .

يجب ان يشعر الناس جميعا انهم مطعون ، انهم يحكمون حكما حرا ، وأن لكل مخلص ان يتكلم وان يبرر رايه كما يشاء ، ويجب ان تنسع الصحافة لمثل هذه الآراء المخلصة الحققة . إننا لا نريد الحرية لرأى عن هوى ، ولا رأى عن غرض ، ولا رأى عن عبث ، وإنما نريد الحرية للرجل الحر الأبى التزبه ، إن الناس يشكون من الصحافة — لا عندنا وحدنا بل في كل البلاد — فالمفروض في الصحافة أنها هي التي تحمى الحرية ، ولكن الذي حدث في أكثر بلاد العالم جميعا ، أن تغذت الأهواء إلى الصحافة ، وتحكمت فيها رؤوس الأموال . ولقد شكلت في إنجلترا وأمريكا والهند لجان مختلفة للعمل على تلافى هذه الحال . تحكمت رؤوس الأموال في الصحافة فلم تعد هي المعبرة عن الحرية ، بل كانت حربا عليها . وقد فرضت تلك اللجان في تقاريرها

المختلفة وجوب وضع قيود على تدخل رأس المال ، وفشلت هذه التقارير . وكان للصحافة الخاضعة لرأس المال من القوة ما أوقف هذه التقارير الحققة ، وهذه الآراء السليمة . وقد شكونا من نفس الحال هنا فكان لابد من وضع حد لذلك خاصة ونحن يتهددنا الاستعمار والرجعية ، لقد أصبحت الصحافة ملكا للشعب ، وتلك فكرة حققة في ذاتها وصادرة عن رأى حق ، ولكن هل حققت الصحافة فعلا حرية الرأى ؟ هذا ما لا اعتقده ، ويجب أن يعاد النظر في تعديل هذا النظام فيجب أن يعمل الاتحاد القومى بكافة الطرق على أن يؤمن الصحافة فيشعر الصحفي بأنه لس موظفا تابعا للحكومة وإنما يعمل عند الشعب ويعمل في صحافة هى ملك للشعب حقا ، كما أريد بهذا القانون .

السيد كمال الحناوى : الواقع أن الأستاذ البرادعى بدأ كلمته بالإشارة إلى عبارة لى وردت فى إحدى المقالات عن وصف شعبنا بالشعب المصرى ، وإن كنت لا أذكر هذه الواقعة بالتفصيل ، إلا أتى أحب أن اوضح أننا عندما نتكلم عن الشعب المصرى ، نقصد أنه جزء من الشعب العربى الكبير ، وقد درجنا على القول « مصرى عربى » وآخر « سورى عربى » وثالث « عراقى عربى » ورابع « أردنى عربى » ، كلنا نكون الشعب العربى الكبير ، واعتقد أنه لم يكن هناك تصور إطلاقا لنسيان العروبة ، أو عدم الاهتمام بها ، لأننا فعلا سنظل عربا وطلبة عربية . وعملنا اليوم بناء لهذه الطليعة الاشتراكية العربية ، حتى نكون قدوة لبقية افراد الشعب العربى ، فى مختلف بقاع الوطن العربى الكبير .

السيد عبد النبى محمود سيد : السادة الزملاء اعضاء اللجنة التحضيرية :

المائل أمامكم الآن مواطن جاء من أعماق الريف — من أرمنت . فلاح جاء إلى هنا ليمثل الطبقة الكادحة — ليمثل الفلاحين — هؤلاء القوم الذين رد اليهم كرامتهم واعتبارهم ، واصبح لهم صوت قوى يسمع لاهنا فى هذه القاعة فقط — ولا فى الجمهورية العربية وحدها — بل فى العالم أجمع ، حتى يشهد كل جاحد

وكل منكر للحق . ان العدالة في هذا المكان تمثل خير تمثيل ، وإنها سيكون لها دوى في الآفاق وأمثلة تحتذى لكل أمة تريد وتسعى للنهوض بمجتمعها وأفرادها .

واسمحوا لي الآن ان أعرض رأيي كما لمست وكما أحسسته بصدق وأمانة وبدون زخرف أو تزويق أو تكلف في مسألتي العزل أولا ، وفي الطريقة التي نحمي بها مكاسبنا من أعداء الاشتراكية ثانيا .

فبالنسبة للعزل أرى كما رأى الزملاء أن يتناول الآتي .

١ - كل من انطبق عليهم قانون تحديد الملكية الأخير بمائة فدان لاني أو من كما قال سيادة رئيسنا الحبيب - ان الإقطاعي لو حارب على المصحف الشريف ما صدقته - لأنهم أعداء حقودون على الفلاح والمجتمع .

٢ - يجب أن يتناول العزل جميع العمدة والمشايخ، وأقوانهم بعد فحصهم فحفا دقيقا ، فالعمدة والمشايخ كانوا يحمون الإقطاع ، ومن بينهم هم أنفسهم إقطاعيون - والعمدة في نظر الفلاحين ، سيف نقمة مسلط على رقابهم وأقوانهم .

٣ - كذلك يجب أن يعزل أشد أعداء الفلاح ، وهو الروتين والمتسبون في تعطيل مصالح الناس - بعد المعرفة الدقيقة والدراسة الشاملة لكل مصلحة وعمل له علاقة بالناس سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن يتحمل مديرو المصالح النصيب الأكبر من تحمل المسؤولية نحو مصالحهم ومن يعملون بها .

السادة الزملاء : مجئنا إلى هنا هو عيد قومي في حياة الفلاح ، ونحن الفلاحين لا نريد أن نحارب المستغلين ، أو أن نزل إلى مستواهم الذي انحدروا وينحدرون إليه ولا أن نحاربهم أو نطاردهم بمثل سلاحهم ، فاليد التي امتدت لتشوي ظهورنا بالسياط وتسلبنا قوتنا وقوت عيالنا . وأهدرت كرامتنا وإنسانيتنا في الماضي ، تلك اليد لن نقطعها بل سنوقفها ونشلها عما كانت تفعله من أوزار

فى حق وطنها وحق مواطنيها العاملين ، وإن طريقنا إلى ذلك واضح وصريح وإن كان طريقا مليئا بالتضحية والجهد والبذل من أجل القيم والمبادئ . - ونحن الفلاحين وحدنا الذين سيديرون غير هيايين ولا وجلين ولا خائفين لنحمى أنفسنا وذرياتنا وأقواتنا ومكاسبنا الوطنية ، ونحن نعاهد الله على أننا لن نسمح . لمستغل أو إقطاعى أو عدو للشعب بعد اليوم ، أن يخرج من جحره أو يتناول على إنسانيتنا ، ليعطل سير الركب الكبير . فباسم ١٨ مليوناً من الفلاحين باسم ثلاثة أرباع الأمة ، أقول لكم حيوا معى بطل العروبة وناصر العاملين رئيسنا جمال ، حماه الله .

السيد أحمد عبد الحكيم محمد - بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

زملائى :

إن المواطنين جميعا يشعرون الآن فى ظل نظامنا الحاضر ، بوجودهم فى الحياة ، بعد أن كان لا وجود لهم فى العهود الماضية البغيضة البائدة ، وذلك بعد أن هبأ الله لهذه الأمة ؛ رجلا عظيما ، وبطلا كريما ، هو السيد الرئيس جمال عبد الناصر . وصحبه الأحرار . الذين أخرجونا من محيط البؤس والشقاء ؛ إلى صاحة السعادة والرخاء .

إن الفلاح المسكين ، هو من أول شعر بالحرية ، لأنه كان يعيش تحت إمرة مالك الأرض ، مع أن الملك لله وحده .

ذلك الإقطاعى البشع الذى كان يتصرف فى الفلاح كيفما يشاء تصرفا من شأنه الخط من كرامته كإنسان ، وكأنه يتصرف فيه كما يتصرف فى ماشيته .

وأنا أنسأل ، من حفر قاة السويس ؟ إنه الفلاح ومن شق الترع إنه الفلاح ذلك الفلاح الذى صبر . والله سبحانه وتعالى يقول : إن الله مع الصابرين .

إن جزاء الصبر غير مقطوع ولا ممنوع ، إنه الجزاء الدائم ، وقد صبرنا ، وربنا جبرنا . والحمد لله .

إن الفلاح اليوم يشعر بالخدمات العظيمة التي أمدته بها يد الثورة الرحيمة ، فأعدت له قانون الإصلاح الزراعي ، كما أعدت له الجمعيات التعاونية في مختلف المناطق ؛ وأمدته بالسلف والسماد وبما يلزمه من نفقات زراعية ، وبذلك أصبح ينعم بالراحة والحمد لله رب العالمين .

انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القوى الشعبية فأقول : إنها تتكون من الذين يخلصون في العمل ، ومن الطبقة الصالحة المنبثة في أنحاء البلاد ومن الذين يقومون بواجبهم نحو بلادهم ، ومن الذين يخدمون أهلهم وذريهم .
أكرر القول : أن الله مع الصابرين ، أن الفلاح قد صبر فظفر . والحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيدة فريدة حسان — السيد الأمين العام السادة الأعضاء .

لا أريد أن أحدثكم عن الماضي وعن فساد حكمه ، وإنما يطيب لي أن يقتصر حديثي عن النظام الذي ارتضيناه لأنفسنا ، لتطوير المجتمع الذي نعيش فيه . هذا النظام قد انبثق من الشعب ، فلم نستورده ولم يرد ضمن المذاهب الاقتصادية التي يتصارع الرأي فيها ، وإنما هو مستمد من واقع حياتنا وظروفنا وبيئتنا ومشاكلنا وماضينا .

لا شك أن لهذا النظام أعداء ، هم من كانت لهم في الماضي سيادة الحكم ، وسيادة المال ، وسيادة الأرض .

كيف نعاملهم في هذه الفترة التاريخية التي نمر بها من مرحلة النظام الرأسمالي المستغل إلى النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ؟ وكيف نثبت نظامنا هذا ونحميه من أعدائه . وتقوى الإيمان به . . .

أما عن أعداء النظام الذين يجب إبعادهم ، فهم الذين لا يؤمنون بالاشتراكية ولا يرجي إيمانهم بها ، ولا يتصور أن يؤمنوا بها لأنهم :

١ - من خضعوا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية

الآخيرة ، ولا يصح أن نبعدم جميعاً ، فنأخذ منه القانون قدراً يسيراً ، ونستطيع أن نأمن جانبه لا نعتبره من أعداء هذا النظام .

٢ — الانتهازيون ، وهم من ساروا في ركب كل عهد وكل نظام .

٣ — من أفسدوا الحياة السياسية في الماضي واستغلوا نفوذهم وأثروا بطريق غير مشروع وكانوا عوناً للاستعمار .

٤ — من صدرت في حقهم أحكام جنائية تتصل بمخالفة القوانين التوينية والقوانين المنظمة للنقد .

٥ — من ثبت في حقهم التحايل على قوانين الإصلاح الزراعي وقانون تحديد إيجارات المساكن .

٦ — من استغل عضويته في الجمعيات التعاونية أو في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات .

٧ — المرابون — أو من اشتهر عنهم التعامل بالربا .

وإن كان هؤلاء جميعاً يعدون من الشعب أخذاً بحكم الواقع والقانون ، إلا أنهم لا يعتبرون من قوى الشعب الوطنية .

ولهذا فإنه يجب إبعادهم عن تنظيماتنا المقبلة ، حتى لا يتعثر ركب الدفع الثوري ، وسير الحياة الاشتراكية السليمة . إن إبعادهم عن المساهمة في تنظيماتنا في هذه الفترة التاريخية . حق وعدل . وهذا الإجراء لا يسلب حريتهم . وإنما يورد عليها قيداً في هذه الفترة الموقوتة ، التي نمر بها في بناء مجتمع اشتراكي إنساني سليم ، مجتمع يسعى بكل طبقاته العاملة نحو العدالة الاجتماعية وتوفير الخير للوطنين .

أما عن قوى الشعب الوطنية ، فأرى أن تتمثل — بعد استبعاد كل هذه العناصر — في جميع طبقات الشعب العاملة في الميادين المختلفة أما كيف يكون تمثيلهم ؟ فليس هناك كبير عناء بالنسبة للذين تنظمهم نقابات أو هيئات أو منظمات ، وذلك بعد أن يعاد النظر في أمر تشكيلها وتنظيمها وفق القواعد

الاشتراكية الاصلية . ويدقق الامر بالنسبة للذين لا تضمهم هيئة او منظمة ، مثل العمال الزراعيين وربات البيوت وغيرهم . وإنى أرى - إلى ان توضع لهم النظم التى تضم جموعهم - ان يكون طريق تمثيلهم بالتعيين .

السيد الأمين العام - السادة الاعضاء :

ان ثورتنا رحيمة عادلة . وقد اقتضى الصالح العام أن توضع اموال بعض الافراد تحت الحراسة .

السده فاطمة عنان : بسم الله الرحمن الرحيم :

سيادة الأمين العام ، السادة الاعضاء .

أرجو ألا يؤخذ حديثي عن القطاع النسائي مأخذ التعصب للجنس أو التكتل له ، معاذ الله ، فلم يلحظ علينا يوماً أية عوارض من عوارض التكتل أو التعصب ، إلا إذا أخذتم أو سميتم جلوسنا معاً فى مكان واحد نوعاً من التعصب أو التكتل .

وإنما هو فى الواقع لفسح لكم المجال لتجلسوا بحريتكم دون إحراج أو تخرج .

أما عن القطاع النسائي فلا شك أننا جميعاً نعلم ونذكر أنه قطاع متخلف بفعل المستعمر ، قطاع ظل ردحا طويلاً من الزمان نسياً منسياً ، كان كما مهملاً لا يعبأ به ، حتى جاءت ثورتنا المباركة ، فغمرتنا بفضلها بثورة داخل ثورة .

جاء جمال عبد الناصر ، فبعث المرأة بعثاً جديداً ، بعثاً قوياً كريماً ، فتحها حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة غير منقوصة حتى أصبحت كما يقول فيها السيد الرئيس : إن المرأة التى لم تكن تستطيع ان تقرر مصير نفسها ، أصبحت اليوم تشترك فى تقرير مصير الوطن .

إن المرأة التى منحها الثورة هذه الرعاية وهذه العناية ، لن تجحد ابداً هذا

الفضل ، ولن تضن أبدا بنفسها وتقيسها في خدمة هذا الوطن وفي خدمة هذا المجتمع الاشتراكي .

أيها السادة ، لن أكون مبالغة أو متعصبة لبنات جنسى ، إذا قلت إن الوطنية الصادقة أو صفات الوطنية الصادقة المؤتمنة الآمنة باشتراكها وبثورتها وبقائدها ، تتجمع كلها في القطاع النسائي . لا تدمشوا لهذا فهو القطاع الذى لم تدنس الحزبية فى الماضى .

إن القطاع النسائي لم تغزه التيارات الجارقة التى قاست منها الأمة أيما قسوة ، حتى جاءت الثورة فكشفت عن معدنه الكريم وعرفت قدره ، بل جلت ما كان يعلوه من بعض صدا الماضى ، ومدت يدها إليه ، فاستجاب لها .

واليوم وعلى ذكر العزل أسمع همسا وهممة فى تساؤل واستفهام عام — ترى هل يجرى عزل فى القطاع النسائي ؟ .

وإني فى الواقع لأتصوره استفهاما من النوع التقريرى ، أى أنه سيكون هناك عزل — بما أنه يشغل نصف الأمة — ثم يتساءل البعض ، هل يسمى عزلا أو يسمى تنجية حتى يحىء اللفظ متوائما مع رقة الجنس ؟

هنا يعود المتسائل ليقول ، إذا كان هناك عزل لابد منه ، فعلى أى مستوى ؟ وما مداه ؟ وما كيفه ؟ وما هى ضوابطه وما هى روابطه فى هذا القطاع الذى ظل طويلا ، أميا فى السياسة وبعيدا عن كثير من الوعي ويعيش فى كنف غيره وكان هناك موع أو مفهوم له . لذلك اقترح ما يأتى :

أولا : أن نكون حريصين أشد الحرص ، حذرين أشد الحذر فى هذه التنجية ، فقد لا يضار الرجل إذا ما ثبت عدم إدانته ، بمثل ما تضار المرأة ، لأن السمعة بالنسبة لها هى الوجود كله ، بل هى حياتها كلها .

ثانيا : أن تشكل لجنة ، وليكن معظمها من النساء ، لأنهن أعرف بجنسهن من غيرهن للنظر فى أمر العزل فى قطاع المرأة .

ثالثا : ألا تؤخذ المرأة بحرية زوجها أو القيم عليها ، فكم من سيدة مؤمنة

تأمينه صالحة وأعية تعيش في كنف رجل أو قيم لا يكفر فقط بالمبادئ، بل قد يكفر بالله، وهي تعيش حياتها جامدة، بأذلة جهدها في إصلاحه فلا تتمكن.

«ولا تزر وازرة وزر أخرى، . ولنا في آيات الله عبرة وعظة في قصة امرأة فرعون، إذ يقول فيها سبحانه وتعالى . «وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين، وشكراً.

السيد الأمين الغام : أود ان انهي إليكم ان اللجنة الفرعية الأولى مدعوة للاجتماع يوم السبت المقبل في الساعة العاشرة صباحا لاقتخاب مقرر لها وللإتفاق على طريقة سير العمل وستضع الأمانة العامة كافة امكانياتها تحت تصرف اللجنة.

الجلسة التاسعة

المنعقدة يوم السبت أول رجب سنة ١٣٨١

الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

السيد أحمد سعيد : السيد الأمين العام السادة الزملاء .

كثيراً ما تحدثتم ، وكثيراً ما سمعنا هنا من يتحدث عن تراثنا الإسلامى وعن تراثنا الدينى وموقفه من الاشتراكية ، وقد دفعنى هذا إلى محاولة تعرف موقف الدين الإسلامى والدين المسيحى من الاستغلال ، كققدمة أحاول أن أنفذ منها إلى واقعنا وما يجب أن نفعله .

والواقع أن موقف الأديان هو موقف البشرية عبر السنوات ، وعبر القرون ، فقد حاولت شعوب وجماعات أكثر من مرة أن تقضى على الاستغلال ، وأن تقيم حياة عادلة بين جميع طبقاتها ، فإنجيل متى يقول « إن أردت أن تكون كاملاً فاذهب ، وبع أملاكك ، وأعط الفقراء ، فيكون لك كنز فى السماء وتعال اتبعنى » .

ويقول إنجيل متى أيضاً « لا تفتنوا ذهباً ولا فضة ولا نحاساً فى مناطقكم ولا مزوداً للطريق ولا ثوبين ولا أحذية ولا عصاً لأن الفاعل يستحق طعامه » .

ويقول إنجيل متى كذلك « الحق أقول لكم إنه يسر أن يدخل غنى إلى ملكوت السماء ، وأقول لكم أيضاً إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله » .

ويقول أيضاً « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين لأنه إما أن ينفض الواحد ويحب الآخر . . . أو يلزم الواحد ويحتقر الآخر . . . لا تقدر أن تخدموا الله والمال » .

أما الإسلام فله في ذلك مواقف كثيرة ، وأننى أن يقدم إخوانى المتفقهون في الدين هنا ، صورة أوضح مما سأقدم . فعندما قام الرسول عليه الصلاة والسلام بغزوة بنى النضير ، كان مجتمع المسلمين عبارة عن الأنصار وهم الأغنياء ، والمهاجرين وهم فقراء بحكم أنهم تركوا أموالهم في مكة وهاجروا إلى المدينة ، وبطبيعة الحال كان للمجتمع هو مجتمع الأنصار وهم من الأغنياء ، ووجد الرسول عليه الصلاة والسلام في الغنائم والأسلاب التي غنمها المسلمون في غزوة بنى النضير فرصة للموازنة والمدل بين المهاجرين والأنصار ، وإقامة مجتمع فيه نوع من التكافؤ والتعاون ، فاقصر في توزيع الغنائم على المهاجرين دون الأنصار ، وفي ذلك نزلت الآية الكريمة « ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام « ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع » .

وفي تفسير ، أن من يفعل ذلك لم يؤمن بالرسول — أى ناقص الإسلام — وفي تفسير آخر أنه مرتد .

ويقول الله سبحانه وتعالى « والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم » وهو حق يؤخذ لا حق يمنح ، كما سمعنا في الجلسة الماضية ، حق تأخذه الدولة من الأغنياء لصالح الفقراء .

وأكثر من ذلك فإن الاشتراكية الإسلامية أبأذر التفارى يقول : « مجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شامراً سيفه » . وقال ابن حزم « لا يحمل لمسلم اضطر لأن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل لمسلم أرذى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع فإن كان كذلك فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير » ويقول ابن حزم

أيضاً « وله أن يقاتل من ذلك فإن قتل فعلى إقاتله القود ، وإن قتل المانع فإلى لعنة لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية » قال تعالى : « فإن بنت أحداهما على الأخرى قتلتها التي تبني حتى تنفي إلى أمر الله » ، ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق .

ولهذا قاتل أبو بكر رضى الله عنه مانع الزكاة ، وقصة منع الزكاة يمكن أن تصور لنا حقيقة ما نسير فيه الآن ، فبعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حاول أولئك الذين دخلوا الإسلام بقصد تأمين مراكزهم أن يحطموا الإسلام ، فالتمسوا إحدى فرائضه ، بل أخف فرائضه ، وهى الزكاة ، فامتنعوا عن دفعها ، وهنا وقف أبو بكر الصديق وقصته الصارمة الخالدة ، وقرر أن يقاتلهم وقال « إنهم لو منعوا حق المسلمين فى روث البهائم لأقاتلهم حتى آخذهم » .

وهنا لم يتورع أبو بكر عن أن يقاتل ، وقتل كثير من المسلمين دفاعاً عن حق الإسلام ، كدولة ، فى أموال الزكاة .

هذا هو بعض ما حصلت عليه من تراثنا الإسلامى والمسيحى ، هذا التراث يجب أن نضعه نصب أعيننا ، ونحن نناقش حقيقة الاشتراكية ، حقيقة المجتمع الذى نريده ، واسمحوا لى ألا أقول « الاشتراكية » بل أقول حقيقة المجتمع الذى نريده . يجب أن نبحث ويجب أن يبحث كل منا فى أعماقه عن حقيقة تراثنا .

فإذا يقول تراثنا لنا ؟ هل يقول إننا نريد دولة للأغنياء ؟ أم يقول إن الدولة يجب أن توفر للمواطنين جميعاً العدالة والرفاهية ؟ وبعد ذلك يجب أن تتساءل : ماذا نمثل نحن الأعضاء المائتين والخمسين ؟ إن فىنا الأغنياء ، وكثير منا فقراء بطبيعة الحال ، ولكن هناك حقيقة أخرى أهم من الفقر والغنى ينبى أن نضعها موضع البحث والمناقشة فى لجنتنا ، إننا فى الواقع مزيج تكون أغلبه فى ظل الإقطاع والرجعية ، وفى ظل النظم التى كانت تسود مجتمعاتنا قبل الثورة ، وخلال السنوات العشر من الثورة ، والمصالحة التى كانت موجودة بين الثورة والرجعية .

وقبل أحداث سوريا الأخيرة ، كنت عضواً في مجلس الأمة ، وكان يجلس بجوارى فريق من كبار الإقطاعيين ، خرج بعضهم على الثورة ، وبعضهم وضعت أمواله اليوم تحت الحراسة ، وإنتى — باعتبارى ابن هذا المجتمع ، الذى هو مزيج من الثورة ومن حكم إنطاعى قديم — أقول إن هذا المزيج جعلنا تتصايح ونشعر بنوع من أنواع القلق وهو أننا لا نستطيع أن نزل أعداء الشعب : وذلك لأننا لا نتصور أن الأصدقاء الذين كانوا يجلسون معنا في المجلس الماضى أصبحوا أعداء لنا ، وربما كان هذا هو السبب الرئيسى الذى جعلنا نسمع في هذه اللجنة صيحات تنادى بالرحمة ، وتطلب الشفقة لأعداء الشعب ، وربما كان ذلك لأننا نفتقر إلى الثورية اللازمة التى تجعلنا أن نقول : هذا عدو ، وهذا صديق .

وهناك مسألة أخرى يجب أن نضعها موضع الاعتبار ، فنحن لا ندرى في أى ظل نعيش الآن ؟ هل نعيش في ظل ثورة أو في ظل إصلاح أو تطور ؟ والواقع أن المشكلة هي أننا لا نستطيع أن نفهم أنه يجب علينا أن نكون ثوريين ، وإننا ما زلنا مرتبطين بجنود قوية تشدنا إلى صداقات ورفاق ، وواقع عشاء ، وإننا اليوم نحاول أن نكون طليعة ونحاول أن نشزع هذه الصداقة من أنفسنا حتى نكون ثوريين ، إن الثورة عبارة عن قوة دافعة تطرح جانباً كل الآثار الرجعية التى يتمسك بها الأفراد والجماعات التى تشدنا إلى الوراء . إن الثورة تقدم مستمر لا يعرف الماضى ، وإنما يعرف المستقبل وإننا يجب أن نتقدم ومهما كان الثمن مهما كانت العقبات .

والنقطة الثانية التى نضعها في اعتبارنا هي أن عملية العزل ليست بدعة نختارها ، وإنما العزل مبدأ موجود في كل الأنظمة ، على العكس مما قاله بعض الزملاء ، فبدأ العزل موجود في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي نموذج للدولة الغربية الرأسمالية ، ولعلكم سمعتم عن جماعة « المكارثية » في أمريكا ، فهناك أناس هاجروا من أمريكا بعد أن سجنوا بتهمة أنهم يؤمنون بذهب ماركس ولينين . وقد سمعنا منذ أيام أنهم كانوا يستدعون كل شيوعى في أمريكا ، وكل من يشتبه في أنه شيوعى ليوقع إقراراً

بأنه عميل للاتحاد السوفيتي ، وقد وصل بهم الحد إلى أنهم جمعوا كل الكتب الجامعية التي تناقش النظرية الماركسية وأحرقوها ، وبذلك ألغوا تراثاً بشرياً موجوداً ، كما أنهم يعزلون كل من يفكر تفكيراً اشتراكياً من منصبه .

هذا نوع من العزل ، وهناك نوع آخر من العزل في روسيا ، فعندما قامت الثورة الشيوعية اضطرت إلى التحالف مع الإقطاع لفترة من الزمن ، ثم اختلفت معه وقضت عليه ، واليوم لا يوجد في روسيا من يفكر تفكيراً خاصاً في الاقتصاد الحر .

وفي الصين التي تحدث عنها البعض ، عرف مبدأ العزل ، ولقب المواطن هناك لا بحمله أى إنسان لأنه لقب شرف ، واسمحوا لي أن أقرأ فقرة وردت في إحدى محاضرات « ماوتس تونج » نشرت في دراسة عن « الديمقراطية الجديدة » التي ظهرت في مجلة الثقافة الصينية الصادرة في مدينة « ينان » في عدد يناير سنة ١٩٤٠ ما ترجمته بالحرف الواحد . « وقد أخفت البورجوازية دائماً اختلاف وضع الطبقات الاجتماعية تحت ستار تعبير المواطن ، وذلك حتى تمارس في الحقيقة ديكتاتورية طبقة واحدة ، ولكن هذا النعيم ليس في مصلحة الشعب للتأثر ، إن تعبير المواطن تعبير من المحتمل استخدامه ، ولكن يجب ألا يطلق على المعادين للثورة ، ويجب ألا يطلق على المتعاونين مع أعداء الثورة ، ونحن نحتاج اليوم إلى ديكتاتورية جميع الطبقات للتأثر ضد أعداء الثورة ، والمتعاونين معهم وذلك كشكل للدولة التي نريدها ..

وحق سويسرا ، وهي بلد السلام والحياد والحريات ، فيها قانون في صلب الدستور ، يمنع قيام أى جماعة تدعو لأى فكرة أو نظام فاشي .

وقد عرف الإسلام أيضاً مبدأ العزل ، فالخليفة عمر بن الخطاب عزل خالد بن الوليد من قيادة الجيش ، واستند في ذلك إلى سببين ، أولهما ، أن انتصارات خالد للتوالية جعلت المسلمين يعتقدون ألا نصر لهم إلا بخالد ، وأن الوحي يوشك أن ينزل على خالد ، فخشى عمر أن يتوهم المسلمون أن النصر نصر خالد ، وليس نصر الله ونصر المجاهدين .

وثانيهما : أن خالد منح « الأشعث بن قيس » عشرة آلاف درهم بعد إحدى للمارك كجزء من الغنائم ، ولما علم عمر بذلك بعث إلى أبي عبيدة بن الجراح وقال له : « شد وثاق خالد بعماته ، واسأله عن العشرة آلاف درهم التي أعطاهما للأشعث ، هل هي من مال المسلمين أم من ماله الخاص ؟ فإن كانت من مال المسلمين فهو خائن ، وإن كانت من ماله الخاص ، فقد أسرف ، وفي كلتا الحالتين اعزله .

وقد تبين بعد ذلك أن المال الذي أعطاه خالد للأشعث كان من ماله الخاص ، ولكنه عزل رغم ذلك ، ويؤخذ من هذه القصة أن سيدنا عمر تدخل في تصرف شخص في مال شخص معين ، وأنه أصدر قراره بعزله ، بسبب تصرفه في هذا المال ، فالقدرة هنا تتدخل لصالح المجموع ، وتحاول أن تأخذ من تصرفات الأفراد في أموالهم قرينة إزاء موقفهم من هذا المجتمع . وتحاول بهذه الطريقة أن تحمي المجتمع من هؤلاء الأفراد .

لو نظرنا إلى مجتمعنا اليوم ، لوجدنا أن به أناكاً يتصرفون تصرفات تدل على الإسراف وعلى العداء للشعب ، كاتدل أيضاً على أنهم بهذه التصرفات يلقون الأموال على الأرض ، فتتلا نجد شخصاً كالدعوى فرنسوا تاجر يقيم حفلة عشاء يحضر لها الطعام من باريس ويتكلف ذلك ١١ ألف جنيه . فلو كان هذا الشخص موجوداً أيام عمر فماذا كان يعمل فيه عمر ؟ هل كان سيركه ؟ قطعاً ما كان عمر ليركه ، إذ أن عمر هو القيم على أموال الدولة وهو بذلك أمين عليها .

أما أن يترك الناس يبذرون أموالهم هباء ، فأمر يستدعي التدخل ومن هنا كان يتدخل عمر لصالح المجتمع الإسلامي .

ومجتمعنا بصورته اليوم في أشد الحاجة فعلاً إلى عملية عزل وهي عملية ذات شقين :

شق متصل بالدين تأمروا على الشعب ، أي بادروا الشعب بعمل عدائي ،

وشق يتصل بالدين ولما وجدوا أنفسهم في ثراء وبمحبوبة ، وساروا خلف النظم التي كانت سائدة في هذا البلد ، ويمكن إلحاق العصاميين إلى بهذه الطائفة وهم الذين نشأوا من العدم واستطاعوا تكوين نزوات ضخمة .

فأعداء الشعب ، ويجب أن نكون حريصين عند استعمال هذه العبارة ، أعداء الشعب في تقديرى هم كل من أدين أو يبدان باستغلال مال أو نفوذ أو منصب ، أو عمل على افساد الحياة السياسية والاقتصادية لبلدنا ومجتمعنا سواء قبل الثورة أو بعدها . فهو لاء حقاً هم أعداء الشعب ويجب أن نعمل على إيجاد قانون ينظمهم ويخضعهم للقضاء المادى حتى نبعد عن التنظيم الشعبى شبهة الحقده عليهم أو معاداتهم ، وحتى يعلم الجميع سواء هنا أو فى أى بلد عربى آخر أننا لم نتجن على أحد ، وإنما الأمر كله أمر قضاء وفق قانون واضح ومحدد وعادى .

وهناك أناس آخرون ، لا أستطيع القول ، ولا يجب أن نقول أيضاً إننا نريد عزلهم وسأذكر لتوضيح ذلك مثلاً يصح أن يكون منطبقاً عليهم :

لقد انعقد بالقاهرة فى العام الماضى مؤتمر للإعلام للدول الأفريقية الآسيوية ، وكان من بين أعضائه مدير مصلحة استعلامات غانا ، وعند وصوله إلى مطار القاهرة اتضح أنه لم يعلم ضد الكوليرا ، الأمر الذى يستدعى ضرورة حجزه مدة الحجر القانونية وهى خمسة أيام ، لأنه قادم من منطقة موبوءة بالكوليرا فبخر الرجل ؛ ثم أجريت بعض الاتصالات للإفراج عنه ، ولكن مدير الحجر الصحى رفض هذا الإفراج ومرت الساعات وما زالت المحاولات للإفراج عنه مستمرة ، وعندئذ أحس الضيف بخطئه فخضع راضياً للقانون ، وعزل فى أحد المنازل بمصر الجديدة لمدة القانونية للحجر وسمح له بدخول البلاد بعدها . هذه القاعدة هى من قواعد القانون الدولى الذى تحترمه كل الدول ويعرفه كل فرد ، والفرض منه هو حماية المجتمع .

وبهذا نستطيع أن نسن قانوناً للعزل ، ولا نكون بهذا متجنين على أحد لأن ديننا الإسلامى نفسه يشير إلى نوع من أنواع العزل ، إذ يقول الله تعالى : « فإن

رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا ، إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقبلوا مع الخالقين » .

وقصة هذه الآية ، كما قرأت عنها ، أنه كانت هناك جماعة تخلفت عن الخروج مع الرسول عليه السلام في إحدى غزواته ، فنزلت فيهم هذه الآية الكريمة التي تقول للرسول أتركهم واعزلم واخرج بدونهم لأنهم جميعا مخالفون لك .

وبعد هذا فسنجد أنفسنا أمام شعبنا الذي يتكون من الفلاحين والعمال والأجراء الذين يمثلون المصلحة في المجتمع الاشتراكي . والقوى الشعبية في تقديرى . والتي نبحث عنها اليوم موجودة وبصورة أبسط مما تتصوره ونبحث عنه ، إنها موجودة أمامنا وواضحة . فهي جميع القوى صاحبة المصلحة في التنظيم الاشتراكي ، فكل إنسان صاحب مصلحة في هذا التنظيم الاشتراكي هو جزء من القوى الشعبية . ويمكننا بعد ذلك أن نقول إن كل الشعب عدا أعدائه هم أصحاب المصلحة في التنظيم الشعبي .

وهنا نقف لتساءل : من الذي يشترك في التنظيم الاشتراكي الشعبي ؟ ومن الذي يتولى المناصب القيادية ؟ ومن الذي يدبر أموره ويحدد مصيره ويعمل على تطويره ؟ ومن هنا يأتى الاختلاف ، إن التنظيمات الثورية تقوم دائما على الثقة ، فهي جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برباط معين من أجل تحقيق هدف معين وتماهدوا على الكفاح من أجله ، هنا تأتى مهمة القائد في التنظيم ، ولقد قال قائدنا جمال « إن أصحاب المصلحة في التنظيم الاشتراكي هم الأجراء » على إطلاق اللفظ ، معنى هذا أن القائد يثق في جميع الأجراء في هذا الوطن لأنه لا مصلحة لهم في وجود نظام رأسمالى إقطاعى في البلاد . والثقة المتبادلة بين القائد وبين أصحاب المصلحة في التنظيم هي التي تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها .

وهذا التحديد يستلزم منا ضرورة تحديد اشتراكيتنا . فاشتراكيتنا تستهدف القضاء على الاستغلال وقد قال قائد ثورتنا تحت هذه القبة « نحن وراء الاستغلال

حقى تقضى عليه ، وإن العملية ليست عملية تحديد للملكية الزراعية بمائة فدان ، ولكن العملية عملية قضاء على الاستغلال نفسه .

ولعل البعض قد فهم من هذه العبارة أن المائة فدان لن تكون الحد النهائى للتحديد ، وإنما هناك احتمال تخفض هذا الحد بالنسبة للملكية الزراعية وبالتالى بالنسبة للملكية التجارية والصناعية . وهنا تثار نقطة أساسية يجب أن تكون محل البحث سواء فى هذه اللجنة أو فى مؤتمر القوى الشعبية القادم ، وهذه النقطة هى تحديد الخطوات التنفيذية لاشتراكتنا التى تهدف للقضاء على الاستغلال وتحقيق العدل والكفاية .

لقد قال لنا قائد الثورة إن هناك أسرة تملك ٣٢٠٠ فدان موزعة على الأب والأبناء وأبناء العم والخال ، فى هذه الصورة يقوم استغلال ولا يقل أن تقوم اشتراكية ولا يستطيع الشعب أن يمارس فى هذه الصورة حياته الاشتراكية والسياسية ، ومعنى هذا بكلمة موجزة أن الاستغلال موجود ، ولهذا أقول إن تحديد للملكية بمائة فدان يؤدى فى رأى إلى الاستغلال . ويتعين علينا إذن إذا شئنا خلق مجتمع اشتراكى أن نجعل العدالة والروح الاشتراكية الحقة سائدة فيه حتى نحرره من الاستغلال ، كالابد لنا أيضاً أن نحدد لنا هدفاً ، ونحدد كذلك أسلوباً لتحقيق هذا الهدف .

وطالما أن هدفنا هو القضاء على الاستغلال فيتمين علينا اتخاذ الاجراء الكفيل بالقضاء عليه ، وهذا الإجراء فى نظرى هو التحديد السليم للملكية الصناعية والتجارية والزراعية على السواء ، وبإجراء هذا التحديد الدقيق نجد أنفسنا وقد أصبحنا قوة شعبية واضحة المعالم فى التنظيم الشعبى . فلو قلنا مثلاً إن أعداء الشعب هم الأفراد الذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكية الصادرة سنة ١٩٦١ ، ثم اضطررنا بعد ذلك إلى إنزال هذا الحد إلى أقل من هذا ، لأصبح بذلك الميار المادى غير دقيق فى التحديد . فرأس المال الذى كان يمارس نشاطاً حراً شريعاً سيصبح

بعد التحديد الجديد جريئة ويصبح صاحبة عدواً للشعب بالتالى . فنحن لا نستطيع إذن الأخذ بالمعيار المادى على اطلاقه ، فهدفنا أولاً القضاء على الاستغلال فیتعين علينا البحث كنقطة رئيسية فى أمر القضاء على الاستغلال ، من أين يبدأ وأين یتهى ؟ .

متى يكون هناك استغلال ؟ أیكون هناك استغلال إذا ما حددنا الملكية الزراعية بمائة فدان أو بخمسين أو بثلاثين أو بخمسة ، وفى المصانع متى يكون كذلك ؟ أیكون إذا تم حدد رأس المال المستغل بكذا ألف جنيه أو بعدد كذا من العمال المشتغلين فيه . فإذا كان صاحب المصنع يعطى العامل جزءاً كبيراً من ثمن السلعة المنتجة ولنفرض مثلاً ٤٠ أو ٥٠ قرشاً من هذا الثمن ويربح هو ٥ قروش فقط فهل إذا فعل ذلك يكون قد نقي عن نفسه الاستغلال أو شبهته ١ ؟ .

إن تحديد نطاق الاستغلال بهذه الصورة عملية ستريحنا كثيراً وستجعلنا فى مجتمع يعرف رأسه من قدميه ، يعرف ماذا يعمل وأين حدوده ربما لمئات السنين داخل إطار وأنظمة وقوانين تجعل الفرد فيه ١٠٠ ٪ من أنه لن يكون عدواً للشعب فى يوم من الأيام . ولا شك أن تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان وتحديد ملكية الأسهم فى الصناعة بعشرة آلاف جنيه فيها استغلال بل واستغلال كبير . إن عدم التحديد الدقيق من شأنه خلق روح الجزع لدى الناس . فلا بد إذن من تحديد نطاق الاستغلال فى حدود اشتراكيتنا .

وهذا هو الأساس ، فإذا اتهمنا من تحديد هذه الحدود نكون قد اقتربنا من هدفنا التالى وهو مهمة هذه اللجنة . إن مهمة هذه اللجنة جزء من مرحلة ليست نهاية وليست بداية ، هى جزء من مرحلة من مراحل ثورة بدأت فى عام ١٩٥٢ ومستمرة ، ويجب أن تستمر حتى تقيم المجتمع

الاشتراكية الديمقراطية التعاوني ، فطالما أن مهمة هذه اللجنة هي مرحلة من مراحل التنظيم ، تليها مرحلة أخرى هي مرحلة القوى الشعبية ، ثم مرحلة المؤتمر الوطني ثم مرحلة تكوين الاتحاد القوي ثم بعد ذلك قيام مجلس الأمة . فهمة لجنتنا إذن جزء لا أكثر ولا أقل من مرحلة ثورية . وعلى لجنتنا أن تهيء حقائق :

الأولى — أننا نخوض معركة يتربص الأعداء فيها بمصر لا كدولة ، وبجمال عبد الناصر لا كمحارب للاستعمار ولكن كنواة للاشتراكية في منطقة الشرق الأوسط .

الثانية — أن العناصر التي تعادينا وتحاربنا لا تعادينا فقط لأننا أخرجنا الانجليز من القتال ولكن تحاربنا أيضاً باعتبارنا ثواراً اشتراكيين نؤمن بحق الملايين من أممنا العربية في بترولها وثرواتها الطبيعية وزراعتها .

من ذلك نستطيع أن نعرف حقيقة الروح الثورية التي يجب أن تتحلل بها والمسئولية الملقاة على عاتقنا ، إننا لم نجتمع هنا لتقرر طريقة تمثيل القوى الشعبية فقط ، ولكننا هنا لنرى أننا أمام معركة علينا أن نخوضها مع القوى الشعبية لا خارج بلادنا بل قد تكون أرضها هي مصر نفسها .

لم تستهدف الحركة الانفصالية الرجعية التي قامت في سوريا مجرد الانفصال عن مصر فحسب ، ولكنها استهدفت أيضاً ضرب اشتراكية الجمهورية العربية المتحدة ، وكما قالت الإذاعات المختلفة إن فصل مصر عن سوريا والقضاء على القوانين الاشتراكية في سوريا ليس إلا خطوة أولى لتصفية الوضع في مصر . إن هذا الأمر يفرض علينا أن نحدد وبصورة واضحة وقاطعة أعداء الشعب الذين أعطيت لهم الفرصة وصالحنام في سوريا والأردن والسعودية فإذا بهم يستغلون أول فرصة ويطعنون الوحدة واشتراكية الجمهورية العربية المتحدة .

لقد سمعنا من السيد الرئيس أن ثلاثة آلاف شهيد قتلوا في سوريا وم جميعاً من العمال والفلاحين ، لأنهم حاولوا المحافظة على مكاسبهم الاشتراكية ويجب أن يكون ماثلاً في أذهاننا أن هذا يمكن أن يكون مصير الفلاح والعامل في مصر إذا ما استطاعت قوى الرجعية أن تقضى على معركتنا الاشتراكية التي هي معركة الاشتراكية في الوطن العربي كله . والمركة بالنسبة للرجعية في الوطن العربي هي معركة حياة أو موت ، وهي تعرف أن استمرار الحكم الاشتراكي في مصر يعني إبعادها يوماً بعد يوم عن تولى الحكم واغتصاب ثروات الشعب العربي في كل مكان إن المركة بهذه الصورة تحدد لنا موقفنا من أعداء الشعب الذين استغلوه وتآمروا عليه والذين خرجوا من دورهم السلي إلى دور إيجابى سواء قبل الثورة أو بعدها هؤلاء هم أعداء الشعب . أما الفئات الأخرى كالمصاميين مثلاً الذين أقاموا مصانع في ظل النظام القديم ، ومارسوا ما كان حلالاً لهم ، ولم يتضرروا كثيراً من القوانين الاشتراكية ، فن الصعب إلحاقهم بأعداء الشعب .

قطعاً هناك صعوبة كبيرة جداً أن تقول إن هذا عدو الشعب ، قد يكون هذا الشخص متخلفاً عن النهم الاشتراكي ، لكن قد يمكن عن طريق عزله — كما عزلنا الرجل الدبلوماسي في الكورتينا في المطار ، وعن طريق تأهيله — أن يصبح بتطور الزمن مواطناً اشتراكياً هو وأولاده من بعده . بهذه الصورة نستطيع أن نمسح قوى أخرى من الشعب داخل التنظيم الشعبي ، يجب ألا ننظر لهذا التنظيم بروح عدائية ، وإنما يجب أن ننظر إليه برغبة متبادلة حتى ندخل مع الشعب ، ونسير موقفه ونطوره . يجب أن يستقر في أذهاننا أن التنظيم يحتم أن يضم كل الشعب ، وإذا عزلنا بعض الأفراد عنه واعتبرناهم أعداء ، فإننا نتمنى أن يأتى الوقت الذى يصبح فيه الشعب كله داخل التنظيم الشعبي الاشتراكي .

إذا ما اتهمنا من عملية العزل ، فاسمحوا لى أن أقول إن عملية العزل يجب أن تكون مقرونة بالعدل

ننتقل إلى مهمتنا الرئيسية وهي ماهية القوى الشعبية ، وكيفية تمثيلها . وفي رأبي أن القوى الشعبية التي نريد أن نمثلها في المؤتمر ، وطريقة تمثيلها تفرض علينا أن نتعرف نقطة هامة وهي مهمة مؤتمر هذه القوى .

المؤتمر القادم للقوى الشعبية له مهمة محددة وواضحة . . . (١) مناقشة الميثاق .
(٢) طريقة تكوين المؤتمر الوطني للاتحاد القومي ، هذه هي مهمة القوى الشعبية التي نحاول الآن أن نضع معايير لاختيارها .

إن مناقشة الميثاق تقتضي عمليتين : الأولى نظرية ، والثانية دراسات وآمال ، وهذه لا تختلف عن عملية تحديد القوى الشعبية في شيء .

إذن المرحلة القادمة ، أي مهمة مؤتمر القوى الشعبية هي عملية مناقشة وتحديد وفق إحصاءات ووفق آمال . هذه عملية تتطلب في الدرجة الأولى وعياً وليس ثقافة ، والوعي الحقيقي الاشتراكي هو وعي لحقيقة التطور الاشتراكي الذي نريده ووعي لحقيقة التنظيمات الشعبية في العالم ، ووعي لنفسية الشعب العربي في مصر وفي العالم العربي . وعي لماضيها ، وعي لحاضرها ، وعي لمستقبلها ، وعي في كيفية اكتساب الجماهير وكيفية الإفادة منها ، هذه العملية تركز لنا القوى الشعبية في حدود معينة ، في كل من مارس تنظيماً شعبياً أو عملاً توجيهياً ، في رجال الجمعيات التعاونية — واسمحوا لي أن أقول هنا — رجال الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فقط .

إن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي هي الجمعيات الوحيدة التي يمكن أن نشق بها . لأنها قامت فعلاً على المصالح الاشتراكية في ظل الثورة ، ومارست الحقوق الاشتراكية التي اكتسبتها من الثورة ، واستفادت فعلاً ، ثم هي مظاهرة مما سمعناه هنا عن الجمعيات التعاونية الأخرى ، كذلك النقابات والجمعيات والمنظمات المختلفة في البلد يجب أن تكون ممثلة بواسطة انتخاب حر جديد ، لا بواسطة مجالس الإدارات الحالية ، وفي تقديري أن هذه كلها هي القوى الشعبية التي يجب أن نمثلها في المؤتمر القادم ، ويجب ألا ننظر إطلاقاً إلى ما يقال من أننا سننسى الفلاحين

الأجراء مثلاً أو أى جماعة أو طائفة أخرى بحجة أنها ليست منتظمة فى جمعيات ،
إذ الواقع أنها ممثلة فعلاً ، لأنه بعد مراجعة الكشف والإحصاءات التى أرسلت
لنا من وزارة الشؤون الاجتماعية وبعد دراسة طويلة جداً لجميع القوى العاملة فى بلدنا ،
تبين لى أن شعبنا يكاد يكون ممثلاً فى تنظييات ، ولكننا كما قلنا نريد تنظييات واهية
مثقفة تستطيع أن تقيم لنا النظام الذى نريده ، وتناقش الميثاق الذى سيتقدم به قائد
الثورة ، إذ الواقع أن مؤتمر القوى الشعبية يحتاج إلى وعى ولا شك أن هذا الوعى
يتوافر إلى درجة كبيرة فىمن مارس عملاً تنظيمياً شعبياً قبل ذلك

ننتقل بعد ذلك إلى النقطة الأخيرة ، وهى كيفية التمثيل فى المؤتمر ، سيكون
قطماً عن طريق الانتخاب الحر ، وهذا أمر مسلم به وفقاً لخطاب الدعوة وتشكيل
هذه اللجنة . وقطماً هو الأسلوب الرأسى فى التمثيل .

ويبقى بعد ذلك ما نسميه بعملية النسب . لو نظرنا إلى أى مجتمع من المجتمعات
نجد أنه ينقسم إلى قسمين : قسم يمكن تسميته بقسم الإنتاج ، وآخر يمكن تسميته بقسم
الخدمات . فالذين يزرعون الأرض والذين يعملون فى المصانع هم الذين يقدمون
الإنتاج للبلاد . والذين يعملون فى الحكومة فى شتى فروعها كالأمن والجيش والطب
وغير ذلك إنما يقدمون خدمات

فلو قلنا — كما يحدث فى كل مجتمع يحدد نفسه — إن قطاع الخدمات يساوى
قطاع الإنتاج ، فتكون نسبة تمثيل قطاع الإنتاج ٥٠٪ ونسبة تمثيل قطاع الخدمات
٥٠٪ أى أن كل من يعمل فى إنتاج سلعة للبلاد يدخل ضمن الـ ٥٠٪ الخاصة بالإنتاج ،
وكل من يقدم خدمة للبلاد يمثل داخل الـ ٥٠٪ الخاصة بالخدمات ولو أخذنا نسبة
الـ ٥٠٪ الخاصة بالإنتاج ، وأردنا أن نقاش عمليات الزراعة والصناعة والتجارة ،
لوجدنا أننا لابد أن نخرج التجارة من هذا القطاع ، لأنها عبارة عن توزيع للسلع
وليس إنتاجاً لها ، إذن سنقتصر قطاع الإنتاج على الزراعة والصناعة .

ولو أردنا أن نقاش — وفقاً للإحصاءات — عدد المشتغلين فى الزراعة وعدد
(٢٥ — طريق الديمقراطية)

للمستهلكين في الصناعة ورأس المال المستغل في كل منهما والدخل القومي الخارج منها ،
لوجدنا أنفسنا في متاهات ضخمة جداً ، ومنتهى أخيراً إلى أن القطاع الزراعي
لا بد أن يتلع نسبة الـ ٥٠ ٪ . فهل هذا هو المجتمع الذي نريده في النهاية ؟ المجتمع
الذي تسود فيه الزراعة ! إننا نريد مجتمعاً تقف فيه الزراعة مع الصناعة على قدم
المساواة ، نريد أن تتطور الزراعة وتنمو الصناعة إلى مرحلة يتساوى الدخل القومي
منها وما تدره الزراعة . إن التنظيم الذي نعمله هو تنظيم للمستقبل وليس للحاضر
فقط ، ومن هنا كان من الواجب تقسيم نسبة الـ ٥٠ ٪ بين قطاعي الزراعة والصناعة
بمعنى أن كل قطاع يحصل على ٢٥ ٪ كاملاً .

إذا انتقلنا إلى قطاع الخدمات سنواجه أول نقطة رئيسية وهي قطاع الموظفين ،
وهو قطاع ينتهي بنا إلى أن نقول إن دولتنا اليوم تكاد أن تكون دولة موظفين ،
لأن عدد الموظفين الذين يعملون في الحكومة يبلغ عدهم هم وأفراد عائلاتهم سبعة
ملايين ونصف مليون ، منهم الطبيب والمهندس والمهندس الزراعي وأستاذ الجامعة
وضابط البوليس ، وهذا بخلاف الذين يعملون في القطاعات الأخرى ويقدمون خدمات
للشعب ، وإذا نظرنا إلى هذا القطاع وفكرنا في إجراء انتخابات فيه فسنجد أننا أمام
مشكلة ، هي هل تجرى هذه الانتخابات على أساس المصالح أو الأندية أو النقابات أو الروابط
أو النقابات التي تضم هؤلاء الموظفين أو التي يكون أغلب أعضائها من الموظفين ؟
من الطبيعي أننا لا نستطيع عمل انتخابات على أساس المصالح ، وإلا فسنجد أن
مديرى العموم — رغم صلاحيتهم واحترامهم لهم — هم الممثلون للقوى الشعبية ،
وسنجد أنفسنا في النهاية أمام مؤتمر لمديرى العموم ، إذن لا بد أن نلجأ إلى النقابات
والروابط والمنظمات المختلفة التي تضم جموع الموظفين .

إن جموع الموظفين الداخلة في تنظييات تحميها وتنظم أمورهم تكاد تشكل قطاع
الخدمات الذي قلت إنه يمثل نسبة ٥٠ ٪ أى حوالى النصف تقريباً ، ولو أردنا أن
نعطيه نسبة من الـ ١٠٠ ٪ ، نجد أن النسبة تصل إلى ١/٥ المواطنين ، وبذلك نستطيع
أن نعطي للموظفين ٢٠ ٪ ، وهذه النسبة تشمل كل من له علاقة بالحكومة كما تشمل

جميع النقابات التي تضم أعضاء عاملين في الحكومة كنقابة المهندسين ونقابة المهن الزراعية ونقابة الأطباء ونادى القضاة ، ونادى البوليس ، ونادى أساتذة الجامعة ونادى للعلمين وسائر النقابات والأندية التي يكون أعضاؤها من موظفي الحكومة .

نتقل بعد ذلك إلى منظمات ونقابات لا علاقة لها بالحكومة مثل نقابة المحامين ونقابة الصحفيين وبعض النقابات المهنية الأخرى التي لا يوجد بها أعضاء من موظفي الحكومة ونسبة هؤلاء وفق الإحصاءات المقدمة لنا ، تكاد تكون حوالى الخمس أو بين الخمس والسادس وإذن نستطيع أن نعطي هذا القطاع ١٠٪ .

هناك نقطة مهمة أود أن أذكرها عندما تقرر نسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ ، وهي أنه يجب على لجنتنا هذه وكذلك اللجان الفرعية أيضاً أن تراعى عند الأخذ بمبدأ النسب عند التوزيع على مختلف الأندية والهيئات ، أن تراعى أن هناك هيئات متصلة بالجمهور مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ، وهذه الهيئات يجب أن تكون قطعاً ممثلة داخل الـ ١٠٪ الخاصة بالنقابات المهنية ولكن هذا الاتصال يقتضي أن نميز نقابة الصحفيين على غيرها في نسبة الـ ١٠٪ ، لأن عمل نقابة الصحفيين مرتبط بارتباطاً كلياً بعملية الوعي والتوجيه الثوري .

نتقل بعد ذلك إلى أصحاب الحرف والتاجر الصغيرة الداخلة في المنظمات وهذه المهن تستطيع أن تأخذ نسبة ٥٪ .

بعد ذلك نتقل إلى قطاع الطلبة الذين تزيد أعمارهم عن ستة عشر عاماً ، ويزيد عددهم على ٣٠٠.٠٠٠ طالب ، وهؤلاء هم الوقود ، والقوى المحركة للتنظيم المقبل ، القوى التي تقرأ ونهى الاشتراكية ، والتي تستطيع أن تذهب إلى الريف وتصنع مجتمعاً اشتراكياً بخلق اشتراكى وبوعى اشتراكى . هؤلاء الطلبة الذين هم العدة للمستقبل والتنظيم نفسه أرى أن تكون نسبتهم ١٠٪ من مؤتمر القوى الشعبية .

أما جمعيات الخدمات العامة ، فنعطىها نسبة ٥٪ ، ويبقى بعد ذلك قطاع لم أحدد له نسبة ، لكننى أود أن أضفه تحت أنظاركم لأنه في الواقع موضوع يحتاج إلى

دراسة ، فلقد ذكر قائد الثورة في خطبته التي تحدث فيها عن الدفع الثوري ، أن التنظيم الشعبي سيشارك فيه الجيش ، وخاصة أولئك الأبطال الذين قاموا بالثورة في فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، والجيش هو حامى حى البلاد ، ولذلك يجب أن يكون خلية اشتراكية ، وأن يكون كله قطعة من مجتمعنا الاشتراكي . وإني أطلب لجتكم أن تدرس هذا الموضوع بعناية * وأن تحدد لنا كيفية تنظيم الجيش في منظماته التي هي نادى الضباط ، وجمعية المحاربين القدماء ، والمؤسسات الخاصة بالجيش . وأعتقد أن هذا الموضوع جدير بدراستنا لأن الجيش هو أملنا لحماية حدودنا ، وأملنا لحماية اشتراكيتنا ، وحماية حريتنا وحماية مجتمعنا الذي نحياه .

بقيت نقطة أخيرة ، وهي تلخص في حقيقة المعركة التي نحن مقبلون عليها في تنظيمنا الشعبي القادم ، لا شك أننا مقبلون على تنظيم شعبي ، والتنظيم الشعبي يفرض توعية ويفرض تعبئة .

فنحن في حاجة — كم كنا في حاجة من أول يوم تحدث فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن التنظيم الشعبي الجديد — إلى توعية الشعب وتعبئته داخل إطار التنظيم الاشتراكي ، وتوعيته بمفاهيمنا وأهدافنا الاشتراكية . والتوعية والتعبئة تحتاجان دائماً إلى قيادات ، وفي تقديري أن هذه القيادات غير موجودة عندنا حالياً إلا في قيادات القمة ، أما قيادات الوسط والقاعدة فلعلها غير موجودة ، اللهم إلا إذا كانت موجودة على غير أساس المفهوم الاشتراكي والواقع الاشتراكي بمعنى أنه عندما تنفض لجنتنا ويقوم مؤتمر القوى الشعبية ونصل بعد ذلك إلى مرحلة الانتخابات سنفاجأ بأن أغلبية الجماهير تبنى فعلاً القوانين الاشتراكية لكنها لا تبنى النظرية الاشتراكية .

نحن إذن محتاجون إلى عمليات تعبئة وتوعية غير موجودة ، وقد يحتاج وجودها إلى زمن قد يطول وقد يقصر ، كما أننا في حاجة إلى صحافة وإذاعة وتليفزيون ونشرات مختلفة . فهل أجهزتنا الحالية تصلح للتعبئة والتوعية الاشتراكية؟ هذا سؤال

يجب أن نحاول الإجابة عليه . فكلنا يقرأ الجرائد ، ويسمع الإذاعات ، ويشاهد التليفزيون ، وكلنا وخاصة من يتابعون المقالات الاشتراكية في الجرائد ، يلاحظ المهارات بين بعض رؤساء التحرير في الجريدة الواحدة ، فهم يتناقشون ويتناقضون ، ويهاجمون بعضهم البعض وليتهم يتناقشون في نظرية أو مبدأ ، أكثر من هذا ، أن بين بعض المشرفين على أجهزة التوجيه وخاصة الصحافة ، من تماطوا أموالا من حلف بغداد ، وبعضهم دافع عن لورنس الإنجليزى ، وبعضهم دافع عن توفيق أبو الهدى الذى باع فلسطين مع الملك عبد الله . كل هذه أشياء تقرأها في صحفنا ، فهل هؤلاء أمناء على مجتمعنا الاشتراكي ؟

إسمحوا لي أن أعود بكم إلى عصر صدر الإسلام وأردى قصة صغيرة . فقد حدث أن سيدة اسمها عيماء بنت مروان كانت مسلمة ثم ارتدت وهاجت الرسول أكثر من مرة في فترة حرجة بالنسبة للإسلام . وكانت هذه المرحلة محتاجة إلى نوع من القسوة مع الأعداء ، فاضطر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى أن يوصى بقتلها ، فعلا قتلها رجل يدعى الحظمي وذهب الرجل إلى الرسول يسأله : هل لها دية يدفعها ؟ فقال الرسول : هذه مسألة لا ينتطح فيها عنزان ولا يختلف فيها إثنان ، — أى أنها لا دية لها .

وإني لا أطلب بقتل المنحرفين المشتغلين في الدعاية ، وإنما أطلب فقط بعزلهم . وأنا عندما أطلب بهذا ، أشعر بأن هذه أمانة في عنقي ، وأنا أعرف ما أعنيه ، بل ومن أعنيه بهذا الكلام ، والأمر كله أننا يجب أن نكون صرحاء وأمناء ، كما يجب أن نكون قساة على أعدائنا رحماء مع من نراهم جديرين بالرحمة .

أما أن نترك التهيئة والتوعية في هذه المرحلة لغير الأمناء ، فعنى هذا أننا غير أمناء على شعبنا ، وهذا ما نعيذ أنفسنا منه .

السيد على بهرام السباخى — سيدى الأمين ، السادة الزملاء :
الحمد لله الذى أعزنا بعد ذل وجاء بنا إلى أعلى منبر في الدولة لنقول كلمتنا بحرية ،

وهذا أسمى مراتب الديمقراطية ، بعد أن كنا نعتقل لو طالبنا بشيء من الحق والعدل.
جئنا هنا مهمة وطنية جليلة وهي تحديد ماهية القوى الشعبية الحقيقية ومن هم
أعداء الشعب .

في رأي أن الشعب جميعه هو القوى الشعبية الحقيقية ما عدا كل مستغل للشعب
بأى نوع من أنواع الاستغلال ، وكل من يعوق حركة الإنتاج ، وكل من يعوق
عجلة الثورة الاجتماعية . وهؤلاء المستغلون والمعوقون معروفون لنا نحن الشعب ،
واجبنا الإرشاد عنهم ولا مجال للمواطف ولا معنى للسلبية في هذه الفترة الحاسمة من
تاريخنا ، بشرط أن يكون ذلك مدعماً بالأدلة المادية الثابتة .

الجلسة العاشرة

المنعقدة في يوم الأحد ٢ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد أنور سلامة : السيد الأمين العام ؛ السادة الزملاء . لقد قيل كلام كثير عن العزل ، والحقيقة أنه كان من الممكن جداً للفرد أن يتخرج كل التخرج من أن يتناول بالكلام موضوع العزل ؛ إذ من الصعب فعلاً على النفس إجراء عملية العزل لما له من أثر خطير على الإنسان - ولكن كل ذلك يهون على نفوسنا بعد الذي سمعناه من السيد الرئيس من أن الاستعمار غير سياسته ، فلم تصبح وسائله القديمة تجديده في هذا العصر ، لم يعد يجديه الغزو كغزوه لقناة السويس عام ١٩٥٦ ، ولم تعد تنفعه وسائله المباشرة . نعم لم يصبح في استطاعة أية دولة كبيرة أن تأكل دولة صغيرة ، لذلك لجأ الاستعمار إلى طرق أخرى بأن يخنق وراء الرجعية والاستغلال . لقد رأينا أن فئة قليلة يساندها الاستعمار والرجعية استطاعت أن تقوم بحركة انقلاب وتستولي على الحكم ، ولذلك فإنني أستطيع لنفسى القول بأنه يجب فعلاً لتأمين هذه الثورة ، وهذا الشعب وهذه الأمة إجراء عملية العزل ، لا بد من عزل الرجعيين والاستغلاليين والاستعماريين .

والحق أن ما حدث في سوريا كان بمثابة الجرس الذي نبهنا إلى الخطر السكامن ، إذ لو كنا عزلنا الرجعيين والانتهازيين والاستغلاليين والاستعماريين في سوريا من قيادات الاتحاد القومي والجيش وكافة المناصب الرئيسية ، لما استطاعوا أن يقوموا بما قاموا به ولأمكن للشعب السوري الذي نعرفه من فلاحين وعمال أن يقضى على هذا الانقلاب .

أعود فأقول إننا لوربطنا بين طريقة الاستعمار القديمة وطريقته الحديثة في تسلله إلى الدول ، وإذا ما علمنا ووعينا ما قاله السيد الرئيس من أننا مجال للحرب الباردة ، وأن الاستعمار لن يهدأ في محاربتنا حرباً لا هوادة فيها ولا لين لأننا القوة المشعة والدافعة ليس فقط في حدود أرضنا ولكن في المنطقة بأكملها ، وفي أفريقيا بل وفي العالم كله ، ويستطيع إدراك ذلك كل من خرج من أرض مصر .

أقول لو أدركنا ذلك كله ، لسكان من الواجب أن يكون ردنا على هذه الحرب جباراً وقوياً ، بأن نصرب الاستعمار في الرجعية والإقطاع ، وحتى لا تكون العقوبة لا قدر الله سيئة علينا وعلى أمتنا وحریتنا ، لأن تساهلنا في هذا الأمر سيؤدي بنا وبوطننا إلى العواقب الوخيمة .

أعود مرة أخرى إلى العزل ، فأقول إنه لا يحتاج كما قال بعض الزملاء إلى محاكمات وقيود وأوضاع ، فالواقع أن العزل لا يحتاج إلى هذا كله ، لأن المحاكمة تستوجب قيام قانون وأن الرجعيين والانتهازيين والاستعماريين ان يعدموا وسيلة للوصول إلى أغراضهم الخبيثة عن طريق التسلل ، وهذا التسلل لا يمكن بطبيعة الحال إخضاعه لمحاكمة حتى تتمكن من الإدانة . والأمر واضح كل الوضوح ، فإذا ما كان شخص يملك مثلاً ٢٠٠٠ فدان وأخذ منه ١٩٠٠ فدان ، فنل هذا الشخص لا تجوز محاكمته ولا نستطيع إدانته قضائياً . ولكننا الآن نستطيع ونحن نريد أناساً في الصفوف الأولى وفي المراكز القيادية أن ن عزل هؤلاء — كما فعلنا في انتخابات مجلس الأمة الأول — بطريق الشطب ، ويمكن إجراء هذا العزل بتحديد معايير ومقاييس تستطيع اللجنة وضعها ، فيصبح من السهل بعد ذلك أن نشطب كل من تنطبق عليه هذه المعايير والمقاييس . فن يتجراً منهم ويتقدم بترشيح نفسه إلى أى منصب قيادي في الدولة يكون قد قبل أن يصم نفسه بوصمة الرجعية لتبجحه ، لأنه يعتبر شخصاً لا يعرف حقيقة وضعه من الأمة ، أما من يرشح نفسه ولا يعترض عليه ، فهو من غير شك من الشعب ، وبهذا يمكن أن نحدد أعداء الشعب كما قال

السيد الرئيس دين أية حاجة إلى إجراء محادثات وإنشاء محاكم وفي رأي أن يكون العزل عاما فلا يقتصر على مرحلة تشكيل مؤتمر القوى الشعبية فحسب بل يجب أن يشمل جميع المناصب القيادية ، لأننى لا أريد أن يقول أحد إن هناك رئيس نقابة أو نقابيا رجعيًا . لأن هذا المنصب لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن أى منصب آخر ، لقد قال بعض الزملاء إن النقابات التى قامت قبل الثورة كانت نقابات رجعية ، وهذا افتراء على النقابات ، فالنقابات قبل وبعد الثورة هى طليعة الكفاح العربى ، فهذه المناصب النقابية كغيرها من المناصب قيادية فيجب أن يتولاها أناس مخلصون .

إننى آسف إذ أقول إن بعض الزملاء قد تهمجروا على النقابات القديمة وقالوا إنها دخيلة ، فقد ذكر أحد الزملاء أن النقابات القديمة نشأت فى ظل الرأسمالية مثل نقابات الدخان ونقابة عمال الترام وأنها كانت نقابات أجنبية وأن الوطنيين جاهدوا لكي يحتلوا هذه المناصب . وللدرد على ذلك أقول إن الأمر ليس كذلك ، فالواقع أن النقابة كان يحتلها الوطنيون لأن الأجانب لم يكونوا فى حاجة إلى نقابات ، والعمال المساكين هم الذين كانوا يريدون هذه النقابات .

صحيح أن هذه النقابات أول ما نشأت نشأت فى شركة الدخان لأنها كانت شركة انجليزية ، وفى شركة الترام لأنها كانت شركة بلجيكية ، ولهذا تكتل العمال الذين يعملون بهذه الشركات تكتلا جباراً وعملوا هذه النقابات .

نادى البعض بعزل مجالس إدارات النقابات التى كانت موجودة قبل الثورة ، فلماذا نعزلهم ؟ وقد كانوا هم الطليعة وأنا ما زلت أذكر أنه فى سنة ١٩٥١ قبل الثورة عند ما ألغت حكومة الوفد معاهدة سنة ١٩٣٦ وحدثت تمحرشات فى السويس ومعارك بين الإنجليز وبلوكات النظام وأراد الجيش البريطانى أن يحتل مدينة ويس ، أقول إننى أذكر فى ذلك الوقت أن نقابة العمال التى كانت موجودة هناك

هددت بحرق الزيتية إذا مر بها أو دخلها الإنجليز ، وهذا ثابت في سجلات البوايس وبذلك أحجم الإنجليز عن احتلال المدينة .

فهل كانت هذه النقابات في ذلك الوقت رجعية ؟ أو استغلالية ؟ حاشا لله ، لقد قامت النقابات لمهمة سامية سواء قبل الثورة أو بعدها ، وكان العمال دائماً في الطليعة قبل الثورة وبعدها .

تكلم بعض الزملاء في الحرية والديمقراطية ، ومن الخطأ أن نتكلم فيهما بغير ضابط أو رابط ، فالحرية المطلقة لا يمكن أن تعطى للطفل الصغير في المنزل وإلا أساء استعمالها ، وكذلك بالنسبة لأي رجل أو لأي شخص لا يمكن أن نترك له الحرية المطلقة لأن الحرية المطلقة لا حدود لها . كذلك الحرية في النظام الرأسمالي له ضابط والحرية في الشيوعية لها ضابط فيجب أن نربط الحرية التي نريدها لهذا الشعب بالإطار الذي نريده له فما هو هذا الإطار ؟ هو الاشتراكية .

إذن يجب على كل من يتكلم عن الحرية أن يربط بين الحرية وبين الإطار الذي تريده البلد لنفسها ربطاً كلياً . البلد تريد الاشتراكية العربية وتنادي بها . والاشتراكية إذا لم يكن لها حدود لا يمكن أن يوجد من يمتلك ٢٠٠ ألف فدان ويسمى نفسه اشتراكياً . وهل من الحرية أن نهجم اشتراكيتنا مهما كان المنادى لهذه الحرية ؟ هذا مستحيل . لذلك أرجو من الجميع ومن كل من يتكلم عن الحرية أن يربط بين الحرية وبين الإطار الذي يجب أن تكون فيه هذه الحرية وهذا الإطار هو الاشتراكية ، ونحن عندنا حريات كثيرة ، وقد يكون من الجائز أنه نظراً لطول السنين الماضية في ظل الكبت والاستعمار أن تكون أواخر الثقة غير مستحلة بين الشعب ونفسه وبين الحاكم والمحكوم .

والحقيقة أن لكل شخص أن يقول ما بنفسه دون أن يخشى شيئاً ما دام يهدف إلى البناء لا الهدم ، بعد ذلك أستطيع أن أقول إن من قوى الشعب

الأصيلة — كما ذكرنا — للفلاحين والعمال وأصحاب الدخل المتوسط وهؤلاء كما قال السيد الرئيس لا اختلاف عليهم

وبالنسبة للعمال يهمنى — خصوصاً وقد قيل كلام كثير عنهم — أن أقول عن النقابات وعن طريق تمثيلها إنه يجب على اللجنة التحضيرية واللجنة الفرعية الأولى أن تدرك ماهية التنظيم النقابي لأن هذا يضع أمامها كثيراً جداً من النور الذى يبين حقيقة الطريق الذى نسير فيه .

وقد قيل كلام حول تطوير النقابات وتغييرها وتعديلها فى ظل النظام الاشتراكي وهذا يدعونا لأن نتكلم فى ست نقط وهى :

- ١ — التكوين النقابي .
- ٢ — دور النقابات فى المجتمع الرأسمالى .
- ٣ — دور النقابات فى المجتمع الاشتراكي .
- ٤ — هل النقابات قادرة على أن تقوم بدورها فى ظل المجتمع الاشتراكي .
- ٥ — ما هى العوائق التى أمام النقابات والإمكانات التى يجب أن تتوافر لها .
- ٦ — الخلاصة التى يجب أن نصل إليها من هذا البحث .

أولاً : التكوين النقابي فى ظل المجتمع الرأسمالى يهدف إلى أن تكون النقابات مفتحة ، بمعنى أن ثلاثين عاملاً يمكنهم أن يكونوا نقابة لها مالية ومجلس إدارة . أكثر من هذا كنا نرى فى شركة واحدة نقابتين إحداهما للموظفين والأخرى للعمال ، لكن الثورة أرادت أن توحد وكان هذا بوحي من النقابات ذاتها ومن النقابيين أنفسهم .

فالثورة عند ما عدلت القانون فى هذه النقطة بالذات ، كان هذا بتوصية من النقابات نفسها مثل نقابة البترول ونقابة النسيج ، وقد رفعت هذه التوصيات إلى

الاتحاد العام الذى رفعها بدوره للدولة ، وعلى ذلك تكونت النقابات على تنظيم جديد هو تنظيم النقابات العامة ، بمعنى أن أى مصنع به خمسون عاملاً فأكثر يكون لجنة ، ومن جميع اللجان يمكن أن تكون فى المحافظة الواحدة نقابة فرعية واحدة ، فنقابة النسيج مثلاً لها لجنة نقابية فى كل مصنع .

ومن هذه اللجان النقابية فى المحافظة تتكون نقابة فرعية واحدة ، والنقابات الفرعية فى جميع المحافظات تكون فيما بينها نقابة واحدة المهنة تتركز فيها القوة ، وتتركز فيها المالية ، كما تتركز فيها الإدارة والتوجيه ، وبذلك تستطيع النقابات أن تقوم بدورها ، فلم يعد هناك ألف نقابة كما كان الحال فى الماضى إذ الموجود الآن هو ٥٦ نقابة فقط لها نقابات فرعية فى المحافظات ، ولجان نقابية فى المصانع ، والمصنع الذى به أقل من خمسين عاملاً له الحق فى الانضمام رأساً إلى النقابة الفرعية فى المحافظة ، والنقابة الفرعية تتكون من جميع اللجان النقابية فى المحافظة ومن العمال الذين يكونون فى المصانع وعددهم أقل من خمسين عاملاً ، فلم يعد فى القانون الجديد أى تفرقة بين العامل والموظف ، ولم يعد هناك نقابات خاصة بالموظفين وأخرى خاصة بالعمال ، بل الجميع يمكنهم أن يكونوا نقابة واحدة وهذا هو التكوين النقابى الثورى الذى نطلبه .

ثانياً - النقابات فى ظل المجتمع الرأسمالى - الحقيقة أن شعار النقابة فى المجتمع الرأسمالى كان الصراع للحصول على حقوق العمال ولحمايتهم من تعسف أصحاب الأعمال ، إنما الذى أريد أنؤكد أنه هذا الصراع حتى فى ظل النظام الرأسمالى لم يسمح له النقابيون بأن يكون أداة للهدم فقد كانوا دائماً فى ظل أى نوع من أنواع الحكم أداة بناء .

والآن هل أدت النقابات دورها فى ظل المجتمع الرأسمالى ؟ لا نستطيع أن نقول إن النقابات قد أدت الدور المفروض أن تؤديه فى ظل المجتمع الرأسمالى ، ذلك لأن الرجعية والاستعمار وجميع القوانين القائمة فى ظل هذا النظام تكتلت على النقابات ،

فمع أن قوة النقابات في المجتمع الرأسمالي تتمثل في حق الإضراب فقد حرمت النقابات هذا الحق ، في الوقت الذي تتمتع فيه أصحاب رأس المال بالقوة والسيطرة والسطوة ، فكان هناك كبت على العمال ، ورغم أن النقابات كانت فداائية فإنها لم تتمكن من أن تقوم بدورها الكامل الذي كان يجب أن تقوم به ، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فقد لا تكون هناك حاجة ضرورية للإضراب ، لأن العمال أصبحوا هم أصحاب هذه المصانع ، وهم يشاركون في الأرباح ويمثلون في مجالس الإدارة .

ثالثاً — النقابات في ظل المجتمع الاشتراكي — يقول البعض إنه لا فائدة من النقابات العمالية وينادون بوجوب عمل نقابات مهنية ، وإني أيتها الإخوان أرجوكم ألا تخرجوا بالنقابة عن وضعها الطبيعي وهو التمثيل والحماية والدفاع قد يقال وماذا تحمي النقابة ، ومن الذي تمثله وأمام من يكون هذا التمثيل ؟ . وللرد على ذلك أقول : إنني أؤمن أن رأس المال أصبح ملكاً للشعب ، ولكن لو كان الشعب هو الذي يدير ، أو لو كان جمال عبد الناصر هو الذي يدير كل شركة وكل مؤسسة ، لآمنا وسلمنا وقلنا إننا لا نريد شيئاً بعد ذلك ، ولكن الحقيقة أن الشعب لا يدير بنفسه وبروحه هذه الشركات أو المؤسسات .

والغرض من النقابات هو تمثيل العمال أمام الإدارة ، والإدارة عندنا في ظل المجتمع الاشتراكي أربعة أو خمسة أنواع ، فهناك إدارة اشتراكية مؤمنة متخصصة ويكون موقف النقابة أمامها التعاون الكامل لأنها اشتراكية متخصصة وواعية ، وما يريد العمال هو التعاون الثمر بالنسبة للإنتاج والعمل . وهناك إدارة غير متخصصة ولكنها اشتراكية ، وموقف النقابة أمامها تعاون وتوجيه فيجب أن يكون للنقابة دور أمام الإدارة غير المتخصصة ، ونحن لا نفترض في كل مدير أو رئيس أو ملاحظ عمل ، منتهى التخصص في شئون العمال ، لأن العملية ليست سهلة كما هو الحال بالنسبة لـ دكان البقال ، ولكن شئون العمال أصبحت كبيرة ومعقدة ومتفرعة وأضرب مثلاً على ذلك فأقول إن مصنع النسيج بالحلة الكبرى به

١٨,٠٠٠ عامل في مكان واحد ، ولا يمكن القول أن هؤلاء العمال ليست لهم مشاكل أو مطالب حتى في ظل الاشتراكية ، ولو وصلنا إلى مجتمع بلا مشاكل أو مطالب فإن مجتمعنا يكون قد أصبح مجتمعا سماويا لم يصل إليه البشر فلا بد أن يكون للعمال مطالب ولا بد أن تكون لهم مشاكل ولا بد أن يجدوا المتخصصين وأن يجدوا المتنفس الذي يستطيعون أن يتنفسوا به أمام الإدارة .

السيد الأمين العام : السيد أنور سلامة يطلب الكلمة ربع ساعة أخرى ، وأرى أنه من الممكن أن يتم السيد العضو حديثه في اللجنة الفرعية الأولى ، فاللائحة تتيح للسيد العضو أن يتكلم فيها ما يشاء .

السيد أنور سلامة : أؤكد لحضراتكم أن العمال هم الدين بدأوا الثورة الاجتماعية وهم يدرون تمام الإدراك أنهم لن ينزلوا بأي حال من الأحوال عن الحقوق التي نالوها .

وأختم كلمتي بأننا كنفبيين لا يعنينا إطلاقا من سوف يمثل العمال في مؤتمر القوى الشعبية ، إذ أن مهمة المؤتمر هي مناقشة الميثاق الذي سيتقدم به السيد الرئيس ، ويهمني أن أؤكد أن أي عامل في الجمهورية العربية المتحدة ، أيا كانت درجة وعيه أو ثقافته ، وأيا كانت مكانته في القيادات الحماية ، يستطيع أن يناقش الميثاق بفطرته السلمية النابعة ، من صميم نفسه ، لأن هذا الأمر ليس جديدا عليه ، فالعمال جميعا في مناقشة الميثاق ، رجل واحد وفكر واحد وروح واحدة ، وتأيد كامل للاشتراكية التي تنبع من ضميرهم ، وعلى عليهم تأييدها ، طبيعة عملهم وقوت يومهم .

السيد محمود أمين سبله : طلب الأستاذ أنور سلامه فيما يختص بعزل الرجعيين ، إقامة مقاييس ومعايير لهذا العزل ، وهذا ما لا أوافق عليه ، لأننا لو تركناهم يرتعون ويلعبون ، فإن عندهم من الكابرة ما يجعلهم يظهرون بمظهر الأبرياء المؤمنين بالاشتراكية والثورة ، وأرى أن يبعدوا جميعا عن المراكز القيادية ، وإلا امتلأت

الكشوف بأسمائهم ، وكأننا لم نعمل شيئاً ، والحق أنه يجب أن نكون حازمين معهم ونحسم الأمر في شأنهم ، فنضع كشوفاً وقوائم بأسمائهم ، حتى يعرفوا أنفسهم ويعرف كل واحد ، من هم أعداء الشعب .

السيد الأستاذ زكي علام : لقد فهمت من كلمة السيد الزميل أنور سلامة ما فهمه الزميل حمدي الحكيم ، من أن الإجراء الذي أشار إليه وهو عدم نشر الأسماء فيه شيء من الرحمة بمن يراد عزلهم ، ولكن بعد الذي قيل في هذه اللجنة من مأس أدلى بها الزملاء عن الإقطاع والرأسمالية — والواقع الذي عشناه عبر السنين والتاريخ وما ألم بنا وبأهلنا من عنت وظلم وإيلام من الإقطاع ، والرأسمالية والرجعية ، وما نالنا منه مما تألم النفس من استعادة ذكره — لجدير بأن يباعد بيننا وبين فكرة الرحمة بهم .

أقول هذا وأنا أستعيد في ذاكرتي ما رأيته بنفسى في بلادنا ، التي كانت نهباً للاقطاع ، إبان وباء الملاريا يوم كان الموت يتخطف المواطنين بالعشرات والمئات ويوم كنا نشيع الجنازة ، لنعود لنشيع جنازات أخرى ، يوم كانت الجثث تحمل جماعات على ظهور الجمال والعربات ، نتيجة للفقر والجوع والمرض والخوف ، وهو أشد ما يصاب به الإنسان ، مصداقاً لقوله تعالى « وتبيلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، وبشر الصابرين » .

فأية رحمة ، لهؤلاء الناس الذين كانت هذه هي آثامهم وهذا هو بلاؤهم ، وقد بلغ بهم الأمر أن تاجروا في أشلاء المجاهدين ودماء الشهداء ، وليس يوم عبد الحكم الجراحى الذي استشهد في سبيل وطنه يبيد ، إذ رأيناهم يتسابقون عند تشييع جنازته ويتقدمون الصفوف وعبراتهم تسيل على وجوههم فصدق فيهم القول بأنه « إذا تم فجره المرء ملك عينيه » .

هؤلاء لا يمكن أن يستحقوا أية رحمة أو شفقة ، خاصة بعد الروح الطيبة التي أبدتها لهم الثورة والتي لمسناها من زعيمنا جمال عبد الناصر ، والتي قرأناها له في

« فلسفة الثورة » لقد كان أبعد منا رحمة عندما قال : كنا في دور الطليعة ، ننتظر الزحف المقدس ، فما رأينا إلا كتباً تأتينا وكلها مليئة بالحقد ، ولو أخذنا بها ، لما كان لنا بعد ذلك من عمل إلا أن نجلس على أكوام من الأجداث والألقاض ، وكانت أعز أمنية لي يوم ذاك أن أسمع من مصري كلمة إنصاف في حق مصري آخر ، وأن أحس أن مصرياً يفتح قلبه للصفح والغفران لأي مصري آخر .

ولكن هل أجدي هذا ؟ وهل أجدت الروح الطيبة التي أبدأها السيد الرئيس خلال العشر السنوات الماضية ؟ كلا . . . لم تجد . . . إلا الجحود والنكران

لهذا الذي قدمت ، ولسلوكم ضد الشعب ومناجرتهم في كل شيء حتى جهاد المجاهدين ، وقد كنت من بينهم ، وكان لي جهد المقل في سبيل بلادي ، ما يعلمه الكثيرون هنا ، ومع ذلك باعوني في الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ ، لآخر في مقابل أحد عشر ألفاً من الجنيحات ولم يشفع لي جهادي ، أمام قوة المال ؛ لكل هذا فالرأي عندي أن تعلن الأسماء لتكون الأمة على بينة من أمرهم وأمرها ، وشكراً .

الدكتور جمال سعيد : السيد الأمين العام : السادة الزملاء لقد ذكر السيد الزميل أنور سلامة أن النقابات لم تكن رجعية حتى قبل قيام الثورة ولو ذكر أن أغلبها لم تكن كذلك لوافقته القول . ولأدلل على صحة رأيي لا بأس من الرجوع إلى الماضي قليلاً . فالواقع أن رؤساء بعض النقابات في البداية كانوا من اليونانيين ، وكان الرئيس الأعلى للنقابات العمالية أكبر رأسمالي في الدولة وقد ألهم العمال فنصبوه رئيساً لهم مدى الحياة ، وقد كان أحد الرؤساء السابقين للنقابة من النبلاء ، أفليست هذه رجعية ؟ كما أن بعض رؤساء النقابات قد استغلوا هذه الأوضاع فكونوا جمعيات تعاونية كانت تستورد بعض الأصناف لصالحهم الخاص ، لا لصالح النقابة والقول للفصل في هذا الموضوع أنني اعتبر أن أي نقابة من النقابات رجعية بغض النظر عن ماضيها ، إذا كابت لا تحقق دوراً في المجتمع الاشتراكي والعكس إذا كانت

(ع . ح)

لها رسالة فيه . أما قول الزميل أنور سلامة إن النقابات يجب أن تقوم بثلاثة أدوار وهي التمثيل والحماية والدفاع فأعتقد أنه كلام قاصر لأن للنقابات واجبات أكبر من هذه الثلاثة فهي يجب أن تعمل على توضيح العلاقات الاشتراكية في نظام الإنتاج وتعمل على خلق الحوافز ورفع مستوى العامل الاقتصادي ، وكذلك بيان نظام توزيع الأرباح ودور العمال في الإدارة ، وعلى الجملة رفع مستوى العمال اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا .

وأخيراً لم أفهم ما قصده الزميل أنور سلامه من تسليح النقابات وشكراً .
الدكتور لطفي أبو النصر : لقد تكلم السيد أنور سلامه عن أعداء الشعب ، ولم أفهم قوله ، وأعتقد أنه أحسن محام يمكن أن يدافع عن هؤلاء الأعداء ويتقدم . لقد بدأ قوله ضدكم في حامية بالغة ثم انتهى آخر الأمر إلى أن أخرجهم من موضعهم كأعداء كما تخرج الشعرة من العجين . فكل ما يريد السيد أنور سلامه أن يشطب كل من يتقدم منهم للترشيح في المراكز القيادية ، ويكون من نتيجة ذلك أن نصم كل انتخابات تجري بالتدخل ، وأن ينسب إلى وزارة الداخلية هذا الأمر وحينئذ نكون قد هدمنا الشعب نفسه ولم نهدم أعداءه ، أولئك الذين سيارسون الحرية وسيسمع لهم بالكتابة في الصحف وإصدار الكتب أيضاً .

نحن نطلب عزل هؤلاء عن الشعب ولا نطلب شطبهم ، وفرق واضح بين الشطب والعزل . إن واجبنا أن نضع للمعايير والمقاييس في هذا الذي نريد وهو العزل وحين يتم هذا العزل لن يسمح لواحد من هؤلاء المعزولين أن يكون نائباً أو مرشحاً أو أن يتمتع بالحرية السياسية ؛ فلا يكتب في الصحف مثلاً ؛ إذا تم ذلك نعطي بعده الشعب بمفهومة المحدد كل الحريات .

أعود فأقول إن الأخ أنور سلامة قد طلب الرحمة بهؤلاء ؛ تماماً كما يطلب الحامي في ختام مرافقته الرحمة لموكله بعد أن يكون قد اعترف بأنه هو القاتل ؛ هذا ما أردت توضيحه وشكراً .

السيد يوسف على : الحقيقة أنني الآن قد اطمأنتت للغاية إلى أن العمال قوة هائلة من القوى الشعبية كما اطمأنتت على أن الجمهورية العربية المتحدة لها قوتها يوم أن تسكتت الدول الاستعمارية لمهاجمتها . إن السيد أنور سلامة لم يقل شيئاً إلا أنه أبدى رأيه ووجهة نظره في العزل ولم يكن الأمر يحتاج لكل هذا الهجوم على العمال والصاق التهم التي كملت لهم ؟ وما قيل عن قوائم تحت يد بعض السادة الأعضاء تهم العمال بالرجعية والاستغلال

إن ما قاله السيد أنور سلامة هو أننا سنضع ضوابط وروابط تحدد من هم أعداء الشعب ، ثم على أساس هذه الضوابط يشطب كل من يتقدم إلى الانتخابات ، على أساس أنه عدو للشعب . أما من لا يتقدم فقد كفانا وكفى نفسه مشقة الشطب . فمن يتقدم نقوم بعرضه حتى ولو تعلق بأستار الكعبة .

ولا داعي لهذا الهجوم الطويل ولقد كان السيد أنور سلامة واضحاً وصريحاً فلم يقل برحمة أعداء الشعب . إن دور النقابات كما قال سيادته لم يكن دوراً رجعياً فهذه النقابات قد وجدت قبل أن يولد الكثيرون وكانت تحارب الاستعمار قبل الرجعية ، كانت تحارب الاستعمار في شخص الإنجليز . فقد كانت هناك ثورة العنابر وثورات أخرى كثيرة أدى فيها العمال دورهم . أما أن يقال إن دور العمال لم يكن اشتراكياً فنحن لم نبدأ حياتنا الاشتراكية إلا اليوم . لقد ذكر السيد أنور سلامة أن دور النقابات هو توعية وحماية ، وقال أيضاً إنها ستكون مصادر إشعاع للنظريات والأهداف والمبادئ الاشتراكية التي ستوضع وسوف تجدونها كما كنا دائماً في الطليعة أو الجيش الأول الذي سيزيل الألغام من الطريق ، ونحن لا نجد في الثورات إلا العمال والطلبة فلا يمكن والحالة هذه أن نتهم بأننا كنا رجعيين لمجرد أن رئيس النقابة كان عباس حلمي لقد كان العمال يستغلون الرأسماليين أحياناً لقضاء مصالحهم . أنا لا أقول ذلك دفاعاً عن الزميل أنور سلامة فإنه أقدر على الرد ، إنما أردت أن أدافع عن النقابات للعمالية واتهامها بالرجعية وشكراً .

السيد أنور سلامة : أرجو أن ترتفع في المناقشة عن المسائل الشخصية . صحيح أن عباس حلمي كان يوما ما رئيسا لحزب العمال ، والصحيح كذلك أن فؤاد سراج الدين نصب نفسه رئيسا للعمال مدى الحياة ، واعتقد أنه لا يوجد عامل واحد يرضى أن يكون فؤاد سراج الدين رئيسا للعمال مدى الحياة . نعم لقد كانت الرجعية في زمن مضى تسيطر بقوتها على العمال والفلاحين وعلى الأوضاع السائدة في البلد . ولقد نبه السيد الرئيس إلى هذا المعنى حينما ذكر في هذه اللجنة أن الجيش لو أمر بضرب الشعب في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ في حريق القاهرة ، لقل وهو حزين ولم يكن ذلك إلا لشدة الضغط الواقع عليه من الحكومة والقطاع . فإذا ترأس حزب العمال عباس حلمي أو نصب فؤاد سراج الدين نفسه رئيسا عليهم ، فالعمال معذورون وعذرهم قوة الإقطاع ورأس المال .

إنى لا أعتقد أن عاملا من العمال يمكن أن يكون رجعيا أو إقطاعيا وكذلك الفلاح لأنه لا مصلحة له ، في أن يكون رجعيا فهو لا . وهؤلاء أولى الناس بالاشتراكية لأنهم يستفيدون حتما منها . ماديا وخلقيا ومعنويا ، ولا نستطيع أن نقول عن أى واحد منهم إنه رجعى ، أو كان رجعيا يوما من الأيام .

أما ما ذكره السيد الدكتور لطفى أبو النصر من أننى محام ، فإننى لست محاميا ولا أدافع عن أعداء الشعب ، فقد ذقنا منهم الأمرين وأصابنا منهم الويل ، كل الويل ، نحن عمال قبل كل شيء . وإن تجدد في العمال ولا الفلاحين والطلبة عدو للشعب ، فهم جميعا طبقة خالصة مخالصة نظيفة مائة في المائة ، ولم يكونوا يوما رجعيين . أنا لا أدافع عنهم ولكنه الحق الصريح .

إنى أحبذ البتر الكامل لأعداء الشعب . فما تتخذه اللجنة في تحديد من هم الأعداء ، وما تجريه عليهم بعد ذلك يرضينا نحن العمال غاية الرضا ويفرحنا ويدخل البهجة في أمتدتنا .

وعلى الجملة كل ما تعمله اللجنة في هؤلاء الأعداء نرضى عنه نحن العمال لأنهم أعداء العمال والفلاحين والشعب كله .

أما ما قاله الدكتور جمال سعيد عن دور العمال في الاشتراكية ، فالحقيقة أنى لم أذكر شيئا عن دورهم فلم يكن الوقت يسمح بذلك .

إن دور النقابات في الاشتراكية يمكن أن أخلصه في ثلاث كلمات ...

السيد الأمين العام : ليكن مجال ذلك في اللجنة الأولى .

السيد أنور سلامة : إن الدور الأساسي في النقابات هو تمثيل وحماية ورعاية .
لقد انتقل العمال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، ومع ذلك فلا تزال الرأسمالية .
ولا يزال هناك عامل وموظف في القانون ، فالموظف في الشركة له قانونه وله علاوته ،
وللعامل قانونه وعلاوته ، وللموظف ناد وللعمال ناد آخر ، وللموظف باب وللعامل
باب آخر .

إن للنقابات دورا كبيرا جدا في محور واسب الماضي من هذا المجتمع هذا من ناحية
العلاقات الصناعية ، أما من حيث الإنتاج والتنمية فكانا يعلم دور النقابات العمالية
في مجال الإنتاج والتنمية ولجان الأجور والتدريب للمهني والنشاط .

إن للعمال دورا كبيرا معروفا في المجال القوي أكتفى بهذا القدر حرصا على
وقت اللجنة وسأضع بحثا في هذا ليكون تحت تصرف اللجنة وشمكرا .

الدكتورة نعمت مهران : السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء :

إن مهمة هذه اللجنة محدودة في أمرين هامين هما :

ماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب لتمثل في مؤتمر وطني ، ثم كيفية تمثيل
هذه القوى .

والواقع أن حضرات الزملاء الذين سبقوني في الحديث قد أفاضوا في تحليل هذين

الأمرين تحليلًا واقياً كل من وجهة نظره ، وسمعنا تعبيرات كثيرة ذكر الكثير منها فضيلة الشيخ الشرباصي في جلسة سابقة ، ودخلنا في تفاصيل واسعة عن النقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية إلى غير ذلك من طوائف الشعب التي تمثل فئات معينة لها أغراض وأهداف بعضها يرمى إلى خدمات اجتماعية والآخر إلى خدمات اقتصادية . وإني إذ أتحدث إلى حضراتكم اليوم ، فإنني أحدد نفسي في مهمة اللجنة فقط - فمن حيث الأمر الأول وهو القوى الحقيقية الأصيلة للشعب ، فإنني أعتقد أن الشعب كله يمثل قوة أمتنا فيما عدا فئة قليلة أصبحت معروفة - إن الشعب الذي ساند الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والذي وقف صفا واحدا وراء قادته في الاعتداء الثلاثي العاشم لمو شعب أصيل بطبيعته ، تكن القوة في كل فرد من أفرادها لا فرق بين مزارع أو عامل أو طبيب أو مهندس أو محام فالكل يمثل لبنة في كيان هذا الوطن العزيز على كل فرد منهم والكل يمثل خلية نابضة حية تعمل على دفع هذا الوطن إلى الأمام ، ليزهو بنفسه ووطنه ، والذي ينقصنا هو تنظيم هذه القوى وتكليفها بحيث تسكل بعضها فتعمل في حدود مرسومة كل يدافع بما هيء له حتى يرتفع البناء الذي نريد أن نشيده لأنفسنا ولأولادنا من بعدنا ، دون تغليب طائفة على أخرى في حق أو مغنم وفي إطار الهدف الأسمى الذي رسمه قائدنا ، هدف الاشتراكية التي تتسم بعدل اجتماعي وتكافؤ في الفرص ومحبة بين هذه القوى .

لقد سمعنا الكثير من الإحصاءات عن العمال الزراعيين وعن العمال الصناعيين وعن المواطنين وعن أصحاب المهن إلى غير ذلك من الإحصاءات . وتكلم من كل فئة من هذه الفئات زملاء لنا يحبذون طوائفهم حتى أننا أنفسنا اتهمنا بالتحيز لبنيات جنسنا فهل نحن هنا لتذكر كل فئة أعمالها وآثارها وأحققتها على فئة أخرى ؟ .

لا يا حضرات الزملاء ، إننا بنيان مرصوص يشد بعضه بعضا . إنني أريد أن أعلن هنا أنه يجب علينا أن ننسى كلمات الإقطاع والرجعية والاستغلال والمستغلين -

انما نريد بناء أمة على المحبة والرحمة ولا نريد أن نبني أمة على الطوائف والحقد . إننا نريد أمة يتشبه كل فرد فيها بأنه عامل بكل ماى هذه الكلمة من معان كما أعلنها السيد الرئيس جمال عبد الناصر والذي اعتبر نفسه عاملا من عمال أمتنا . وأريد أن أخلص من كل هذا بأن كل فرد من أفراد هذا الشعب يمثل القوى الحقيقية الأصيلة في هذا الشعب ، وبكفينا أن نستبعد من حياتنا كل من ثبت عليه أنه قد عمل لنفسه في ظل نظام مجتمعنا السابق وان نستبعد أيضا كل من ثبت عليه الآن أو في المستقبل أنه يعمل لحسابه دون أن يطور نفسه في مجتمعنا الجديد ، مجتمعنا الاشتراكي المبني على المحبة والرحمة ، مجتمعنا لديني سوا الإسلامى أو المسيحي الذي بنى على اشتراكية أصيلة ، دفقنا الحياة المادية التي كنا نعيش فيها إلى الانحراف عن مبادئنا الروحية هذه

وما أنادى به يتمشى مع الداحية العلمية فإن أى تحسين أو تطوير يأتى دائما نتيجة عمليات اختيار واستبعاد متتالية ، حتى نخرج في النهاية بالنوع الأصيل ، ولو أن هناك طفرات تحدث ولكنها نادرة والنادر لا حكم له .

بهذا نستبعد العناصر المنحرفة عن مذهبنا الاجتماعى الجديد ، أو التي لا تشكل نفسها عن إيمان بتطورنا الجديد في هوادة وروية . وفي نفس الوقت يمكن توعية الشعب وتعليمه أسس الاشتراكية الحقة . إن رسالة محمد عليه الصلاة والسلام استغرقت ٢٣ عاما وأخذت تنقل العرب خطوة خطوة إلى الهداية والنور ، حتى إذا ما اشتد عودها ونضجت ثمارها نزل قوله تعالى وهو أصدق القائلين :

« اليوم أكملت لكم دينكم وأنمت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » فهل تغاير هذه الطريقة السماوية ، طريقة الله القوى القادر لدى إن أراد قال للشيء كن فيكون ؟

يجب أن لا نقلق بعد مرور عشر سنوات من عمر ثورتنا ولم نفهم الاشتراكية ، فلم تضع هذه المدة عبئا ولكنها كانت زيادة في التوعية الثورية ، وسوف يفهم الشعب ما هى الاشتراكية ، فهما تماما إن شاء الله

إننا والحمد لله قد وهبنا الكثير من القوى الطبيعية التي أعطت لنا الفرصة لظهور قوتنا الشعبية ، فعندنا الكثير من العلماء في الاقتصاد والطب والزراعة والمهندسة والكثير من العمال المهرة في الصناعة والحرف والزراعة . ولكنا كنا قاصرين في توزيع هذه القوى توزيعاً عادلاً ، واستغلالها لصالح أفراد الشعب حتى نحيلهم إلى قوة دافعة ، فتكسب الأطباء في المدن الكبيرة وقبوع العلماء في جامعاتهم وعزف الفتيون من المهندسين والزراعيين عن الانتقال إلى الريف ، وبذلك حرم الريف من هذه القوى الموجودة في الوطن .

ولقد استغلصت من الكشف التي وزعت علينا أن في القاهرة وحدها سبعة أعشار الأطباء كلهم من شربين وأطباء أسيان وبيطريين ، ومعروف بداهة أن يجب أن يقيم الأطباء البيطريون على الخصوص ، وكذلك اتضح لي أن ٥٠٪ من مجموع المحامين والمهندسين وأعضاء باقي المهن الأخرى كذلك ، يقيمون في القاهرة أيضاً ، ومن هذا يتبين عدم اشتراكية توزيع القوى الذي يمكن أن يؤثر في مجال العمل .

فلو أننا وزعنا ما لدينا من هذه القوى توزيعاً جغرافياً عادلاً لاستفاد الريف ، وأزانا غبار عهد الظلم والاستعباد عن هذه القوى السكائمة التي ينقصها الكثير من الخدمات ليرتفع مستواهم ويبحثوا كآدميين لهم ما لساير الآدميين من حقوق ، ويزرع عندهم هذا التخلف الطويل ، فتستفيد الأمة كفاءات وقوى وقيادات جديدة ، ولأمكن لنا في وقت قصير ، بالإضافة إلى وسائل الاعلام الأخرى ، الوصول إلى توعية الشعب ونقل أفكارنا هذه إليه والأخذ بيده في طريق الاشتراكية الصحيحة .

أما من حيث المهمة الثانية للجنة وهي كيفية تمثيل القوى الشعبية - فإننا كلنا قد سمعنا الكثير من الآراء التي تناولت عملية تقييم الأشخاص لأنفسهم ،

كما ذكر الزميل المهندس البدرى ، كما تناولت تمثيل الطوائف المختلفة عن طريق نقاباتهم أو جمعياتهم التعاونية أو روابطهم كما ذكر بعض الزملاء ، كما تناولت أيضاً نسباً معينة من كل طائفة كما اقترح الزميل أحمد سعيد إلى غير ذلك من الآراء .

وإننى أعتقد بعد الشرح الذى ذكرته فيما يختص بالشطر الأول من مهمة هذه اللجنة أن الواجب يقتضينا عدم تقسيم قوى الشعب إلى طوائف أو نسب ، وإلا خلقنا شبه أحزاب متناحرة متطاحنة داخل مؤتمراتنا للقوى الشعبية . وما دمت ، سنتبعد الأفراد الذين نعتقد فيهم عدم التجاوب مع نظام مجتمعنا الاشتراكي . وأتأسف إلى عملية الانتخاب هذه فلنترك الباب مفتوحاً لمن نعتقد فيهم الصلاحية دون ما تحديد الأعداد أو فئات « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم » .

قد لا يكون مفهوماً ما أرى إليه من هذا القول . فأنا أقول إنه بعد تحديد أعداء الشعب يجب أن نفتتح الباب لممثلى الشعب دون تحديد لطوائف أو هيئات ، أقول نترك الباب مفتوحاً لكل ممثلى الشعب على أساس المحافظة ثم ننظر بعد أن يكتمل المؤتمر ، ما إذا كانت كل الهيئات ممثلة فيه أم لا .

بعد ذلك مسألة أخرى أود أن أشير إليها وهى مصير هؤلاء الممثلين بعد انتخابهم أعضاء فى المؤتمر . هل هذا الانتخاب قد أثبت أنهم مواطنون صالحون وليسوا من أعداء الشعب ؟

أعود فأقول هل هؤلاء المثلون ستقتصر مهمتهم على مناقشة الميثاق فحسب ، أم سيستمرون فى عملهم كممثلين ؟ إن قصر مهمتهم على مناقشة الميثاق فقط وعودتهم بعد ذلك إلى خوض انتخابات أخرى ، فيه من المشقة ما فيه ، وأرجو أن يكون ذلك تحت نظر الباحثين من أعضاء هذه اللجنة إن شاء الله .

بقيت لي كلمة أخيرة هي أني أطلب المسئولين بأن يبعدوا عنهم طبقة المناقنين والانتهازيين ، فما من نظام سلم من هؤلاء وهم نقطة الخطر عليه دائماً ؛ وليرع كل مسئول ربه في اختيار مساعديه مبتعدا عن نظام الحاشية الذي نبه إليه الرئيس جمال عبد الناصر كثيرا وما من سميع ولا مجيب . وليحكم كل مسئول عقله ناسيا عاطفته بالنسبة لمن حوله ، جاعلا العمل أساس الثقة حتى ينصلح حالنا ؛ وزبي الجيل على الإعتماد على عمله وخلقه ؛ لا على محسوبيته ونفاقه ؛ وفقنا الله لخير هذه الأمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدكتور عثمان خليل عثمان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : أعتقد أنه قد آن الأوان لتأمل مهمة هذه اللجنة . كما جاء في قرار إنشائها وأن تتأمل الهدف الذي أنشئت من أجله . لقد سميت هذه اللجنة ، باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، فهي لجنة تحضيرية .

وقد يكون من أول ما يجب أن نسأل أنفسنا عنه ، لماذا سميت هذه اللجنة باللجنة التحضيرية ، وما هو التحضير ولماذا تعددت مراحل عملنا في هذه اللجنة ، ومراحل العمل التالية ؟ أظن أنه من الواجب أن نذكر أنفسنا من حين لآخر : ما هي مهمة المؤتمر الوطني الذي سيتلو هذه اللجنة ثم ما هي الخطوة التي ستتلو هذا المؤتمر والتي نعد لها ؟ .

سميت هذه اللجنة باللجنة التحضيرية ، لأنها إنما تحضر وتنقل من مرحلة تبدأ بالتعيين — مرحلة ليس فيها قواعد انتخاب تمثيلية بعد — إلى مؤتمر وطني يقوم على أساس من الانتخاب لتمثيل القوى الشعبية أولا ، ثم ليكون بعد ذلك تمثيلا شعبيا كاملا ، وأجهزة دستورية كاملة .

كان لا بد من التحضير ، لأنه ليس هناك نظام انتخابي مرسوم بعد ، وكان

لا بد من أن يتلو هذا التحضير ، تركيزاً للقوى الشعبية ، لتحديد ثمرة ماتم في العشر السنوات الثورية التي مضت ، وذلك لعمل ميثاق وطني تعيش في محرابه الأجيال القادمة ، كميثاق يقيد ، لا القوانين العادية فقط ، بل يقيد أيضاً الدساتير . وليس هذا بدءاً في ثورتنا ، وإنما هو تقليد للثورات التي قامت على أفكار وأسس . أذكر منها بصفة خاصة ، الثورة الفرنسية . فعندما قامت هذه الثورة قام بها الشعب ، ثم تمثلت بعد ذلك في تنظيمات دستورية ، وفي دساتير متعاقبة ، ولكنها بدأت بوضع إعلان يسمى إعلان سنة ١٧٨٩ ، اعتبر مترجماً لأمانى وآمال الشعب ، ولانجاعات الأمة كأمة ، تنقيد به ، فيما بعد الدساتير والقوانين التي تصدر في ظله .

لذلك إذا أرادنا لثورة ١٣ يوليو ، ألا تمر دون أن تسجل الأشياء التي حققتها لهذا الشعب ، تسجيلاً نطمئن إليه في المستقبل ، فلا بد وأن تسجل هذه الثورة بأفكارها ومكاسبها في شكل ميثاق يقيد جميع المنظمات التالية كما يقيد جميع الدساتير والقوانين العادية التي تتلوه .

ومن هنا جاءت فكرة التحضير أولاً ، وفكرة الميثاق القومى الذى يقيد ما بعده من دساتير ، وليطمئن رجال الثورة ، عندما يأخذون بالنظم النيابية الكاملة ، لأن هذه النظم لن تنحرف عن الأسس التى بنىها الأمة عندما قامت هى والجيش بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نقف هذا الموقف لنشكل لجنة تحضيرية ، يتلوها مؤتمر وطنى قومى ، لابد وأن يبدأ تشكيل هذه اللجنة بالتعيين ، لأنه لم توضع بعد قواعد الانتخاب .

أما المؤتمر القادم الذى سيقر الميثاق بعد مناقشته والاتفاق عليه ، فإن هذا المؤتمر يجب أن يقوم على أساس تمثيل القوى الشعبية . تمثيلاً ، لا من قبيل تمثيل المجالس النيابية ، ولكن من قبيل تمثيل الأمة التى ثارت . وعندئذ تختلف مهمته ،

ويختلف تمثيله ، فهو ليس بالتمثيل اللاحق الواسع المدى ، الذى سيكون محل بحث فيما بعد ، وإنما هو تمثيل للامة فى ثورتها فى أمانها وآلامها . لافى المنظمات الدستورية والعادية .

لذلك كان لا مفر من أن يراعى فى تنظيم القوى وتمثيلها فى المؤتمر القادم أسلوب غير الأسلوب الانتخابى الواسع المدى ، الذى سيكون بعد ذلك ، عندما تنتقل إلى المرحلة الثالثة .

وعندما نقف هذا الموقف ، وتبين هذه الرسالة أمامنا ؛ ما هو واجبنا فى هذه الوقفة ؟ هل الأركان كما خطر فى ذهنى لحظة أننا قد أطلنا النظر إلى الماضى ؛ ومحدثنا عنه أكثر مما يجب ؛ ونحن بصدد بناء مستقبل ؟ فلماذا نطيل النظر إلى الماضى ؟

لقد خطر هذا فى ذهنى أول الأمر ، ولكن ما أن رأيت الأحاديث تصل متطرقة ذات اليمين وذات الشمال وتتأثر بالأفكار والعبارات الكبيرة ، وبالمانى النظرية ، متجاهلة ماضى هذه الأمة ، الذى خلق الآمال والآلام التى أفضت إلى قيام الثورة ، ما أن رأيت الأحاديث تصل إلى هذا الحد ، حتى أدركت أننا بصدد بناء مستقبل هذه الأمة وأن الواجب يقتضينا أن نتعظ بهذا الماضى ، لذلك أحسست أن ما قيل عن الماضى لم يكن حديثاً معاداً ولم يكن وقوفاً أكثر من اللازم عند آثاره فنحن فى حاجة إلى أن نقف هذا الموقف طويلاً لنرسم خطوط المستقبل ، ليس على أسس نظرية غير متجاوبة مع حاجة البلاد وآلامها وأمانها ، ولكن من واقع هذا الماضى وأن أى نظام يوضع لدولة من الدول غير متأثر بظروفها الخاصة وغير متعظ بماضيها ، لا يمكن أبداً أن يكتب لهذا النظام النجاح .

لذلك يحضرنى بهذه المناسبة ما قيل من أن الشباب الذى نشأ فى عهد الثورة أكثر إيماناً ، لأنه نشأ فى ظلمة وفى نورها . ولهذا سيرحى منه الخير الكثير لتأييد الأفكار الاشتراكية والديمقراطية الحديثة . هذا حق ، ولكن ، حق آخر إن الشباب الذى نشأ بعد الثورة ، ونشأ فى ظل هذه الصفحة البيضاء ، مهما كان إيمانه فإن إيمان المحضرمين الذين رأوا إلى جانب هذه الصفحة البيضاء سواد الأيام

الماضية ، إيمان أقوى . ولذلك يجب أن نذكر أنفسنا بهذا الماضي ونبصر به أولادنا ، الذين لم يعيشوا كما عشنا في عهد كانت الألفاظ فيه لا تؤدي معانيها ، وكان الحكم ديمقراطيا اسما لا معنى ، لأنه كان في الواقع بعيدا عن الديمقراطية بكل معانيها . كان كل شيء يذكّر باسم الشعب وعلى حساب الشعب ، تلك الصفحة السوداء ، صورة الماضي ، هي سبب من أسباب الإيمان بالمستقبل الذي ننشده ، إلى جانب تلك الصفحة البيضاء التي عشنا ونعيش فيها جميعا .

لذلك - ونحن نقف في هذه المرحلة التاريخية - يجب أن ننظر إلى الماضي دون أن نبكي على الأطلال ، وإنما ننظر للماضي لجهد العظيمة ، وانترسم خطوات المستقبل . وأود أن أختصر قدر المستطاع ، وأن أضع فقط بعض النقاط على بعض الحروف .

أقول إننا نريد أن نضع خطوات المستقبل في ضوء هذا الماضي . هذا المستقبل المرسوم في الاتجاhein الديمقراطية والاشتراكية ، اللذين حددهما السيد الرئيس في كلمات عديدة بل وفي كلمة الافتتاح في هذا المكان ، كما رددتها سيادته أكثر من مرة . إلا أنه يبدو لي أننا لم نراع قدر المستطاع تعادل الفرص وتكافؤها بين هاتين الرسالتين : رسالة الديمقراطية ورسالة الاشتراكية . فقد كان للاشتراكية نصيب الأسد على حساب الديمقراطية . حقا ، إنه لا يمكن للديمقراطية أن تكون حقيقة واقعة في بلد جائع ، ولا يمكن أن يعطى حق الانتخاب بالمعنى الدستوري الصحيح لشخص يعتمد في لقمة عيشه وفي كسائه وفي غذاء أولاده على رجل آخر هو صاحب المال وصاحب السلطان .

هذا ولا شك حقيقة ، ولكن الاشتراكية أيضا لا يمكن أن تعيش إلا في بيئة ديمقراطية شعبية ، لأنه إذا لم يكن الحكم شعبيا ، فلا يمكن والحالة هذه أن تعيش الاشتراكية .

كم من حركة اشتراكية قامت بها هيئات خاصة ، ونواد خاصة ، وجمعيات

لأفراد ومواطنين فقراء ، كانت تتعثر وتلقى الأمرين في العهد الماضي ، لأن الحكومة لم تكن من الشعب . فكانت تحارب كل حركة من هذا القبيل ، وتتهمها بالشيوعية وبكل صور الإلحاد ولا أريد أن أستطرد في ذكر أمثلة ، إذ أن الوقت المقرر للكلام ضيق .

رسالتنا ديمقراطية واشتراكية ، وفي كلا الأمرين نحن بصدد ثورة . وقد تردد الحديث حول فكرة الثورة .

ما هي الثورة ؟ هل نحن في ثورة اجتماعية ، سياسية حقيقة أم لا ؟ إننا إذا رجعنا إلى تعريف الثورة نجد أن لها تعاريف شكلية ، ولكن الذين يعرفونها في جوهرها يقولون إنها هي التي تقوم ببرنامج معين ، لا مطالب جزئية تجاب فوراً أو ترفض فوراً ، فالذي يقوم بحركة ما ، يقصد إحلال نظام مكان آخر وبرنامج مكان برنامج آخر ، هو الذي يقوم بثورة في الناحية السياسية إن كانت مطالبه سياسية ، وفي الناحيتين الاشتراكية والاجتماعية إذا كان برنامجه اجتماعياً اشتراكياً .

إذا كانت الثورة هي هذا ، فمتى بدأت ثورتنا السياسية ، ومتى بدأت ثورتنا الاجتماعية ؟ معروف أن الثورة السياسية بدأت يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكان يظن الكثيرون أن الثورة الاجتماعية لم تبدأ إلا بعد ذلك سنة ١٩٥٨ ، وبالقوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ . ولكن هذا الظن غير صحيح . ذلك لأن الثورة يوم أن قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أعلنت الثورتين معا ، وأعلنت أنها حرب على فساد الحكم وأنها حرب على الفقر والجهل والمرض وإنما برنامجهما كان لا بد له من توقيت معين ، فبدأت أولاً بالقضاء على القوى السياسية ليتحقق لها بعد ذلك القضاء على الأسباب الاجتماعية التي كانت تقف في وجه القضاء على الفقر والمرض ، وفي وجه عامة الشعب من المحتاجين .

إذن الثورة منذ أن قامت ، قامت ثورة سياسية اجتماعية ، قامت لتحقيق الديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي ، ولم تكن أبداً ثورة سياسية ثم تحولت بعد

ذلك إلى ثورة اجتماعية . لذلك ونحن اليوم في سنة ١٩٦٠ لسنا نبدأ ثورة جديدة ، وإنما نبدأ مرحلة جديدة في ذات الثورة .

وقد خطر لي مرة خاطر بأننا في مفترق طرق وليس هذا صحيحا ، ذلك أننا لو كنا في مفترق طرق لكان معنى ذلك أن الإنسان تتشابه عليه الطرق ويريد أن يتخير واحدا منها في نقطة انطلاقه .

ولكننا منذ سنة ١٩٥٢ ونحن في نقطة انطلاق جديدة في طريق رسم وعلم ، وإنما تنفيذه يأخذ مراحل ونقط انطلاق متعددة فنحن الآن في نقطة انطلاق جديدة وعلى ذات الخط المرسوم لا تتشابه علينا الدبل ، ولا تختلف أمامنا الطرق . هذا المستقبل له شقان أو مزدوج الأهداف ، ديمقراطية واشتراكية ، فالديمقراطية هدم وبناء ، والاشتراكية أخذ وعطاء ، الديمقراطية تهدم كل ما يجعل كلمة الشعب تؤدي إلى غير حقيقتها . والاشتراكية أخذ من الغنى وإعطاء للفقير وسأبدأ بالاشتراكية لأنني لن أقف عندها طويلا فقد سبقني كثير من الزملاء بالحديث عنها .

قلنا إن الاشتراكية أخذ وعطاء أما عن الأخذ فقد أخذت الثورة من الإقطاعيين وأخذت من الأغنياء أكثر من اللازم وقد حان الوقت لكي تعطى ولقد أعطت الثورة فعلا ولكنها أعطت على مستويات عليا إنني لا أقول إنها لم تعط ، ولكن ما أخذته الثورة من الأغنياء والمرافق المؤتممة ، وقناة السويس . إنما دخل الميزانية العامة ، دخل إيرادات لتحقيق إصلاحات للشعب بصفة عامة ، غير أنه يجب أن يحس الشعب بالعطاء في حياته اليومية ، والشعب هو جمهور المواطنين الذين لا يفكرون في المستويات العليا المتعلقة بالتشريعات الاجتماعية وبالإصلاحات الكبرى ، وإنما يفكر في غذائه اليومي ، في طريقه وفي بيته وفي مدرسته وفي المستشفى . هذه الإصلاحات المحلية هي التي يجب أن يحس بها المواطن ، وهي التي يجب أن يكون فيها العطاء وانحما وواسعا وظاهرا حتى نعمق إيمان الناس بهذه الاشتراكية .

لذلك أعتقد أن أحسن وسيلة من وسائل توطيد هذه الاشتراكية وجعلها عطاء بعد أن كانت أخذاً ، أو إلى جانب كونها أخذاً هو تأكيد الحكم المحلي ، لأن القابضين به هم أولى بمعرفة حاجاتهم المحلية ، وهذا يشعر الناس بالخير الذي يجري على أيدي ممثليهم في القرية وفي المدينة وفي المحافظة .

أترك الاشتراكية وانتقل إلى الكلام عن الديمقراطية ، لأنه يبدو لي أن هذا الجانب وخصوصاً مساوياً حكماً الدستوري قبل الثورة لم ينل القدر الكافي من عناية حضرات الزملاء الذين سبقوني في الكلام .

لقد كان وضعنا الدستوري قبل الثورة وضعاً مظلماً . ولتوضيح ذلك أقول ما هي مشاكل الديمقراطية ؟ إن الديمقراطية ، كما قلت ، هدم وبناء ، هدم للفساد وبناء للحكم الصالح . فلكي أبنى المستقبل الصالح لابد أن أعرف الفساد الذي كان سائداً ، فلو نظرنا إلى ما قبل سنة ١٩٥٢ ، نجد أن القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين ، قد خلفا لنا أربعة أعداء من الناحية السياسية . ففي أول القرن التاسع عشر نادى المصريون بحسن نية بمحمد علي واليا عليهم ، وفرضوه بالقوة على الباب العالي ، وعلى الحكومة العثمانية ، ثم انقلب هذا الشخص الذي اختاره الشعب بعد ذلك ضد الشعب ، ووضع المصريون بهذا الاختيار - وفي ذلك اليوم - أول نواة لعذر الشعب وهو العرش ، وابتدأ العدو الأول منذ ذلك التاريخ . وقد جاء القرنان التاسع عشر والعشرون يوطدان أركان العرش يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام . ثم جاءت الثورة فقضت على هذه الأوضاع وأنهت الملكية وأقامت النظام الجمهوري . غير أنه عندما أقضى على نظام وعندما أقضى على عدو ومصدر فساد . وأريد أن أبنى المستقبل ، يجب أن أحاط وأن أنظر إلى الرواسب التي خلفها عهد الملكية وبقايا ذلك العهد فأقضى عليها ، وطبيعي أن الإقطاع من بقايا العهد الملكي . كما أن من أهم نظم الدولة التي تسجل فساد العهد الملكي وأساليبه الموروثة هو نظام العهد في البلاد ، هذا النظام الذي ليس له نفوذ على أفراد الشعب فحسب بل على الحكومات أيضاً .

أنى أتكم عن هذا النظام وليس لى مصلحة فى ذلك لأن بلدى ليس لها عمدة وإنما أنكم بصفة عامة إن هذا النظام ، شئنا أو لم نشأ . قد وقر فى نفوس جمهور المواطنين أن هذا الشخص ذو نفوذ وأنه يستطيع أن يكون سبباً فى خيرهم أو شرهم . ومن هنا جاء فساد الأنظمة الانتخابية . ذلك لأن نظام العمد قد جعل الناخبين أشبه بعمال التراحيل فى يد المقلول الذى يتحكم فيهم . ومهما قيل عن نفوذ الموظفين أو الحكومات فأننا كنا نشعر دائماً بنفوذ العمد من وراء الستار . لقد اشتركت فى عدد عديد من اللجان ، وكانت جميعها تقترح إلغاء نظام العمد إصلاحاً للانتخابات وإصلاحاً للأوضاع القضائية ، وتحقيقاً للحرية بالنسبة للمواطنين . وقد أعد فى وقت من الأوقات مشروع بإلغاء نظام العمد ولكن ثبت أن هذا النظام كان من القوة بحيث لم يتم الإلغاء ، الأمر الذى دعا أحد العمد إلى أن يرسل لى خطاباً موقفاً عليه « عمدة كذا وما وراء البحار » .

إذن يجب علينا أن نقضى أيضاً على هذا المدو كما قضينا على المدو الأول وهو الملكية الذى يجب أن نقضى على بقاياه التى لم يبق منها نظام له طابع الإقطاع إلا نظام العمد .

لقد بدأ المدو الأول كما قلت ، فى أوائل القرن التاسع عشر عندما ولى محمد على الحكم بحسن نية المصريين ، أما المدو الثانى فقد بدأ فى سنة ١٨٨١ عندما وقف الشعب وقفته على يد أحد عرابى ، فإذا بالعرش يستعين بالمستعمر ، وإذا بالمستعمر يدخل متعاوناً مع العرش ضد هذا الشعب الراغب فى الحرية ، الراغب فى الحقوق التى يتمتع بها الناس كافة .

إذن فقد بدأ هذا العهد بدخول الإنجليز إلى مصر سنة ١٨٨٢ حيث ظهر المدو الثانى وهو الاستعمار الذى قضينا عليه عندما قامت الثورة ، وعندما خرج آخر جندي بريطانى من مصر سنة ١٩٥٦ . ولقد ترك هذا المدو رواسب وترك مخلفات ، فإذا أردنا أن نبني للمستقبل ، يجب ألا نضع نصوصاً مطلقة ، بحيث تترك لبقايا هذا المدو

أو بقايا العدو الأول الفرصة لكي يصلوا عن التنظيمات الجديدة أو التنظيمات التي نرجوها للمستقبل ، إلى إفسادها كما أفسدوا الماضي . هذا فيما يتعلق بالعدو الثاني ، أما فيما يتعلق بالعدو الثالث ، فقد بدأ بعد الاستقلال سنة ١٩٢٣ لم يكفنا العدو الأول وهو العرش ، ولم يكفنا العدو الثاني وهو الاستعمار فجاء العدو الثالث سنة ١٩٢٣ حينما أخذنا بالنظام البرلماني ، فإذا به يشجع على قيام نظام الأحزاب ، وإذا بالأحزاب تتخذ الوطنية تجارة وإذا بالأحزاب تتحكم في المواطنين وتستغل حاجة المواطن إلى التعليم وتتحكم في مصير الانتخابات ومصير الحياة الديمقراطية لدرجة أن أصبح الذي يعطى الرأي ويحكم هم قادة الأحزاب دون رجال الصف الثاني أو الثالث من الأحزاب . بدأت الحزبية إذن سنة ١٩٢٣ وجاء بذلك العدو الأكبر من بيننا .

لقد جاء العدو الأول والثاني من الخارج . أما هذا العدو فقد جاء من صميم الوطن ، وتقاتل أفراده ونسوا في غمار تقاتلهم المصلحة القومية في سبيل المصلحة الحزبية . ومكنوا بذلك للعدوين الأولين وهما الملك الذي جار على حقوق الشعب ، والانجليز الذين كانوا يحكمون من وراء ستار ، وترتب على ذلك أن تكتلت ثلاثة أمراض لتفت في عضد الأمة .

أما الانجليز فقد اختفوا وراء ستار وأصبح لهم مستشارون في الوزارات كانوا هم الحكم الحقيقيين في كل وزارة .

ولقد عبر البعض عن هذا الوضع بالعبرة الآتية وهي « لما كان المستشار يزعل بيان الغضب على وجه الوزير » ذلك لأن الوزير كان يعمل بوحى رأس المستشار وفي هذا يقول الشاعر أيضاً .

المستشار هو الذي شرب الطلا صرفاً فما بال الوزير يعربد

نقول في المؤلفات الدستورية فعلاً وبحق ، أن الديمقراطية لا تقوم من غير أحزاب وأن الديمقراطية بغير أحزاب تكون نفاقاً — ولكن ما المقصود بالأحزاب (٢٧ — طريق الديمقراطية)

هنا ؟ هل المقصود أن تكون تجاراً للانتخابات يبيعونها ويتحكمون في الناخبين بدلاً من أن يستلهموا رأيهم ويعملوا على وحدة الأمة ووحدة إرادتها ؟

إن المقصود بالأحزاب هو أن تكون هناك حرية في إبداء الرأي ، وحرية في المعارضة السياسية التي يجب أن تكون في إطار القومية ، التي لا نستطيع معها جماعة أن تتخذ منها سلعة أو تجارة وأن نتحكم باسم الحزبية وتجعل الأحزاب تحكم الأمة بدل أن تحكم الأمة الأحزاب . ولقد أجمع الفقهاء الدستوريون على أن أسوأ مظاهر الاستبداد هو الذي يأتي عن طريق مظاهر تمثيلية أو نيابية وأنه استبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب .

وهذا هو مرض الحزبية الذي فت في عضدنا منذ سنة ١٩٢٣ إلى وقت قيام الثورة . ولا يمكن أبداً الآن ونحن نخطط للمستقبل أن ننسى أن هذا كان مرضاً عضالاً من أمراض الماضي ويجب أن نتعظ بهذا الماضي ونحن نرسم للمستقبل فلا نفتتح المجال لعودة هذا الفساد الحزبي بأي حال من الأحوال . ويجب علينا أن ننظر للفساد الدستوري الذي ترتب على وجود الأعداء الثلاثة في ذلك الوقت ، وهم الملكية والاستعمار والأحزاب والتي كانت تتنازع السلطة ، وفي ظل هذا كان الملك يفتات على حقوق الشعب . إن دستور سنة ١٩٢٣ بدأ بمبدأ أساسي وهو أن العرش وراثي وأن الملك يسود ولا يحكم ، فإذا بالملك بعد ربع قرن من الزمان يحكم من وراء ستار ، وأحياناً كان يحكم بطريقة مكشوفة مناقضة للدستور دون أن يجد من من يجرؤ على مجاهرته بأن تلك الأعمال التي يأتينا مخالفة للدستور ، إلا أنه مع ذلك ينبغي علينا ألا ننسى أنه كانت هناك مواقف وطنية كريمة .

ولكن الحكم سخر من هذه اللواقف التي كان يجابهها والتي كان يذهب ضحيتها أصحاب هذه اللواقف ، وفي الوقت الذي استشرى فيه هذا الفساد إذا بالملك في أواخر عهده ، قبل الثورة ، يشكل أربع أو خمس وزارات في بضعة أشهر ولقد كان المفروض طبقاً للمبادئ الدستورية أن الملك يسود ولا يحكم ولكن وصل به الحال

أنه كان يعمد إلى إسقاط الوزارة ليقدم وزارة أخرى هدية للشعب في صباح العيد .
إلى هذا الحد كانت الملكية متغلغلة في حكم البلاد ودرجة أن أصبح لكل
موظف إلى جانب ملف خدمته الموجود في وزارته ، ملف في السراى وكانت كل
كلمة تقال تصل إلى السراى . ووصل الأمر بالأحزاب التى كان من المفروض أن
تقف ضد إفتئات الملك على حقوق الشعب ، إلى التسليم بما لم تكن تسلم به من
المواقف التى كانت سبباً في شعبيتها .

تذكرون حضراتكم أن أحد كبار الكتاب الأمريكيين زار مصر في ذلك
العهد ونلخص نظام الحكم في كلمة موجزة فقال « في هذا البلد وجدت ملكا يريد أن
يكون رئيس وزراء ورؤساء وزارات يريدون أن يكونوا ملوكا » .

انقلب الوضع ، فالحياة الدستورية قد فسدت والأحزاب لم تؤد رسالتها والملكية
تخولت واستغل الاستعمار هذا الوضع ، فكان يعمل من وراء ستار ، وكانت ابتسامة
المندوب السامى بشرى لحزب وإندارا لحزب آخر .

العيب الرابع أو العدو الرابع هو الفقر والجهل والمرض ، لقد أهمل الشعب ،
فكان لابد أن يصاب بالفقر والجهل والمرض ، والقضاء على هذه الآفات هو موضوع
الاشتراكية . إن هذه كلها هي أمراضنا الماضية ، ونحن حين نبني للمستقبل ،
لابد أن نتخذ العظات من ماضينا . ولقد أشرت إليها باختصار مراعاة منى لضيق
الوقت ، ولأننى جاوزت الوقت المحدد لى ، وهذه العظات يجب ألا ينسيتها إياها جمال
النظريات وجمال العبارات ، فإننا إنما نبني أو نقيم بناء المستقبل لأمة معينة ، فيجب
أن يقوم البناء على النحو الذى نرتضيه وعلى النحو الذى نتعظ فيه بـماضينا والله
ولى التوفيق .

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة يوم الاثنين ٣ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد محمد النادى محمد على اسماعيل — بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد
الامين العام ، السادة الزملاء :

الحقيقة أن السادة الزملاء الذين سبقونى فى إلقاء كلماتهم قد لمسوا كل
ما كان يدور فى أفكارنا وخواطرنا ، وإن كان دورى فى الكلمة قد جاء اليوم
بعد أن قطعت اللجنة مرحلة كبيرة ، فأتى أرائى مضطراً أن أسلك طريق
الاختصار ، وإن كان فى كلامى ترديد لما قيل إلا أتى سأضيف إليه وجهة
نظرى ، وسأبدأ بالحديث عن ماهية القوى الشعبية الحقيقية الأصيلة وكيفية
تمثيلها فهذه القوى الشعبية هى كل قوى تعمل فى أى قطاع من قطاعات العمل
المختلفة لتنتج ويعود إنتاجها على الشعب ، أما بالنسبة لكيفية التمثيل
فأدام هذا التمثيل سيأتى عن الطريق الرأسى للاختيار . فلا يوجد لذلك
إلا طريق المنظمات القائمة فعلاً .

وسأتحدث عن القطاع الزراعى وهو القطاع الذى يعينى ويعنى إخواننا
من قوى ذلك القطاع ، وتتألف هذه القوى من مالك وزارع وحائز وعامل
زراعى ، وقد سمعت من إخوانى أن العامل الزراعى يجب أن يكون بعيداً عن
أخيه المزارع أو المالك ، ولكن الحقيقة أن الحائز فى الزراعة المنضم إلى الجمعية
التعاونية يعمل معه دائماً ابنه أو أخوه فى حقل واحد ، فتمثيل الجمعيات التعاونية للقطاع
الزراعى إذن تمثيل صحيح ، لأنه يمكن عن طريق الجمعيات التعاونية أن تمثل القطاع
الزراعى بأكمله ، وقد سمعت فى مناقشات سابقة بعض المشاكل التى أثارت حول

الجمعيات التعاونية ، فسمعت من يقول إن الفلاح قد انصرف عن التعاون وأنه يائس منه ، وسمعت من يقول إن سلوك بعض الأفراد في بعض الجمعيات التعاونية سلوك سيء ، ولا شك أن النظام التعاوني — كأي نظام آخر — به أخطاء ؛ ولكن ليس معنى وجود تلك الأخطاء أن النظام معيب في ذاته ، فإن كلا من النظم التعاونية والاشتراكية والديمقراطية يكمل بعضها بعضا ، وعندما أعلن السيد رئيس الجمهورية في مؤتمر التعاون سنة ١٩٥٧ عن النظام الذي سسير عليه قال إن نظامنا نظام اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، فالتعاون هو أحد الأسس التي تحقق الكفاية والعدل وخصوصاً في القطاع الريفي .

وقد قال بعض السادة الزملاء إن العامل الزراعي يجب أن تقام له منظمات بعيدة عن الجمعيات التعاونية ، وإني أرى أن تعدد التنظيمات في القرية يعود بالضرر البالغ على القوة الشعبية الواحدة ، ولو أردنا التصفيف في هذه القوة الشعبية الواحدة ، لأدى بنا هذا الأمر إلى تطبيق ذلك على القوى الشعبية الأخرى في مختلف القطاعات ففي الصناعة مثلاً يوجد من العمال فئات مختلفة في العمل الواحد . فالقوى الزراعية تشمل العامل الزراعي والمالك والحائز على حد سواء لأنهم يعملون جميعاً في حقل واحد ، وإشراك العامل الزراعي مستقبلاً في الجمعيات التعاونية الزراعية سيؤدي له الخدمة المطلوبة ، لأن العامل الزراعي الذي حرم من حق تمثيله في أي تنظيم سابق لا مكان له اليوم إلا في الجمعيات التعاونية . فالجمعيات التعاونية يجب ألا تقتصر أغراضها على تقديم السلع والخدمات ، وإنما يجب أن يتطور نظام التعاون في بلادنا ، التطور اللازم له في ظل تطبيق النظام الاشتراكي حتى يخدم التعاون المواطنين ، ويخدم العامل الزراعي بضمه إلى الجمعية التعاونية ، وبذلك يمكن للعامل الزراعي والمالك والحائز أن ينظموا العلاقة فيما بينهم ، فيستطيع العامل الزراعي أن يحصل على حقوقه . إن العامل الزراعي هو عامل التراحيل لأنه يهجر القرية إذ لم يجد عملاً فيها ، ويظل بها ويفرض نفسه على العمل الزراعي عندما يكون العمل بها في حاجة إليه .

ومن أجل ذلك يجب أن يكون العامل الزراعى بجوار الحائز فى منظمة واحدة ، وبهذا تتحقق العدالة للجميع .

أما من حيث التعاون كنظام ، فقد وقعت فيه أخطاء فى الماضى ، وذلك لأن الفلاح كان ينصرف عنه ، ولأن الرأسمالية كانت تسيطر عليه وكانت تضع فى طريقه العقبات حتى لا يحقق أغراضه فى القرية . وكانت الحزبية تتنازع التعاون فتسببت له فى مشاكل كثيرة . وعندما قامت الثورة اهتمت الدولة بالتعاون وأولته الرعاية التامة ، فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى نظم التعاون من القاعدة .

ثم جاء نظام الائتمان ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ذلك النظام حقق فائدة كبيرة لجميع الزراع فى كل القرى حتى أن كل قرية يوجد بها الآن جمعية تعاونية تعمل فى ظل نظام الائتمان .

وقد قال السيد الرئيس بحق إن التعاون قاصر حتى الآن على عملية الائتمان فقد حقق الائتمان فوائد كثيرة ما كان ليحققها قبل ذلك ولم تقف عجلة التعاون عند هذا الحد ، بل شاءت إرادة السيد الرئيس أن يدفع عجلة التعاون ليحقق الغرض الأصيل منه ، فأصدر القرار الجمهورى بشأن تخصيص التعاون ، فأسند الإشراف على التعاون الزراعى إلى وزارة الزراعة ، ومنذ أن صدر هذا القرار كنا نعتقد جميعاً أن عجلة التعاون ستسير بسرعة ، ولكن عند تطبيق التنظيمات الجديدة اعترضتها عقبات عديدة فى القرية ، فمثلاً شاءت الجهة المختصة أن تحدد نسبة تمثيل الفلاح الصغير فى مجلس الإدارة بما لا يزيد على ثلث الأعضاء ، ثم أرادت بعد ذلك أن تزيد من هذه النسبة ، ومنذ أن صدر القرار الجمهورى فى ١٩ يولى سنة ١٩٦٠ ، ونحن بصدد إعادة تنظيم التعاون ، لأن هناك مشاكل كثيرة فى القرى .

ويعتينا فى الواقع تنظيم اتعاون فى أصله ، لأنه يحتاج عادة إلى الديمقراطية ، فيجب أن يكون مجلس الإدارة قائماً بناء على رغبة أكيدة من أهل القرية ورغم ذلك فما زالت هناك الآن بعض العوامل التى تسبب الوقوع فى أخطاء

إذ أنه عند تحديد نسبة لتمثيل الفلاح الصغير في مجلس الإدارة، رأينا أن العصبية والقبلية تطغيان على هذه الفئة وتؤدي إلى تشكيل مجلس الإدارة من عائلة واحدة . ولم نسكت على ذلك فنبهنا المسؤولين وقلنا إنه في حالة تحديد نسبة الأعضاء الذين يملكون خمسة أفدنة ، يجب أن توزع هذه النسبة على قطاعات القرية المختلفة ، حتى تمثل جميع العناصر الموجودة في القرية تمثيلاً صحيحاً .

وقد سمعنا بعد ذلك أن هذه النسبة المحددة لتمثيل صغار الفلاحين سترتفع ، وهذا أمر يهمنا جميعاً لكي يتحقق التمثيل الصحيح ، وإنما ينبغي أن يكون هناك قبل ذلك وعى وإدراك وإيمان بالتعاون ، فلو لا إيمان الناس بالتعاون في الماضي ما بقى في البلاد حتى جاءت الثورة .

إن الاشتراكية وحاجة الشعب إليها في رأيي ، هي التطبيق العملي . وقد طبقت الاشتراكية عملياً في المصانع عند ما مثل العامل في مجالس الإدارة ، فكفل له ذلك الطمأنينة والأمان واستقرار النفس ، فأخذ ينطلق إلى العمل على زيادة الإنتاج . وقد لاحظت أن بعض المصانع مازالت متمسك بتطبيق بعض النظم والقرارات الوزارية القديمة ، كالقرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي يجعل الحد الأدنى لأجر العامل ١٢ر٥ قرشاً يومياً . وهذا أمر يتنافى مع الاشتراكية ، فإن العامل الذي يبذل جهداً جباراً ، ويؤدي عمله بدقة وإيمان خلال سبع ساعات يومياً منذ الصباح الباكر ، لا يصح أن يتقاضى أجراً يومياً قدره ١٢ر٥ قرشاً . والناس لا يشعرون بالاشتراكية في كثير من القطاعات ولا يؤمنون بها كنظام ، إلا إذا طبقت عليهم عملياً ، وهي تحتاج أصلاً إلى كفاية وعدل لمن يستحقون الكفاية والعدل .

تحدث بعض الزملاء عن نظام العمد ، وهذا حديث معاد ، واسمحوا لي أن أقول إنه نظام قد جربته القرية ، إن نظام العمد قد أوجد آثاراً نفسية سيئة ، لأنه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخرية ، ولكن الحقيقة أن هذا النظام قد تطور كثيراً منذ قيام الثورة، فبعد أن كان العمدة يظل في منصبه مدى الحياة، حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعاد بعدها النظر في أمره ، وبعد أن

كان العمدة يختار من بين الملاك فقط ، أصبح يختار الآن بالانتخاب المباشر ، فنحن ما زلنا نسير في طريق التطور ، وما زالت القرية في حاجة إلى الإبقاء على وظيفة العمدة للإشراف على الأمن فيها ، إلى أن تهبط الدولة الجهاز الذي تستطيع أن تحكم به القرى ، وحين يتوفر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلاً حدث بالنسبة للتطور السابق ، بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب .

إن سلطان العمدة يتركز في إبقاء التليفون والسلاحيك في منزله ، وهذا أمر له أثر نفسي حساس في أهل الريف ، فيجب أن يكون مكتب العمدة في مكان تملكه الدولة ، كأن يكون ذلك في الوحدة المجمعة أو المركز الاجتماعي في القرى التي توجد بها الوحدات أو المراكز المذكورة ، أما القرى التي لا يتوافر فيها ذلك فيجب إنشاء مكان رسمي للعمدة ليكون مكاناً عاماً لكل مواطني القرية ، فلا يحتاج الأمر إلى توجيههم إلى منزل العمدة لأن ذلك يولد أثراً سيئاً في نفوسهم .

إن سيطرة العمدة والعقد الموجودة في نفوس الفلاحين مصدرها أن مقر العمودية في منزله ، فيجب أن يكون مقره مقراً عاماً نشترك فيه جميع الوزارات ، ولا يتطلب الأمر غير مبنى صغير يتكون من أربع حجرات تستخدم كمكتب للعمدة ، ومكتب لإشراف القرية ، ومكتب للتليفون ، ومكان للسلاحيك ، وكفى ذلك لنفاذ الوقت ، وشكراً .

السيد صلاح الدين أبو المجد : إتني لا أتفق مع السيد محمد النادى في أن الجمعية التعاونية يمكن أن تمثل العمال الزراعيين ، وأنه يمكن أن يتعاون المالك والمستأجر مع العامل الزراعى في الجمعية التعاونية . فمن الذى يستغل العمال الزراعيين ؟ هل تحمى الجمعيات التعاونية العمال الزراعيين من المستأجرين والملاك .

لا أعتقد ذلك ، فهمة الجمعية التعاونية — كما هو معروف — هي خدمة الحائزين للأرض .

وكيف يمكن أن يستخلص العامل الزراعى حقه من المالك والمستأجر
إذا بقي معه فى جمعية واحدة ؟ إن اللجان النقاية هى وحدها التى تستطيع
استخلاص حقه من الملاك والمستأجرين الذين هم أعضاء فى الجمعيات التعاونية
أو غير أعضاء فيها .

الدكتور عبد الخالق خيرت ضيف : السيد الأمين العام ، أيها السادة ،
أيها الزملاء :

أرجو أن تسمحوا لى أن أعرض على حضراتكم بعض ما عن لى من
ملاحظات تتصل بوسائل تمثيل عناصر القوة العاملة .

وأجد لزوما على فى هذا المقام أن أعرض على حضراتكم بعض التعاريف
الشائعة التى تتناول القوة البشرية وقوة العمل .

فالقوة البشرية هى ذلك الجزء من السكان التى يمكن استخدامه واستثماره
فى النشاط الاقتصادى وهى عبارة عن جميع السكان مستبعداً منهم غير القادرين
على العمل وهم :

الأطفال والأحداث وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ،
ثم كبار السن وهم الذين تجاوزوا خمسة وستين عاماً ما داموا لا يمارسون
عمالاً مشرأ . ثم العجزة وهم الذين لا يمكنهم أداء عمل مشر بسبب عاهة أجزتهم
أو مرض أقدمهم عن العمل .

ويبلغ عدد سكان الجمهورية العربية وفقاً للتقديرات الأخيرة ستة وعشرين
مليوناً من الأنفس تقريباً .

وباستبعاد هذه الفئات الثلاث بعد رفع سن صغار السن إلى ست عشرة
سنة ، يبقى لنا بعد ذلك ١٢.٥ مليون نسمة يدخلون فى نطاق القوة البشرية .

وقد جرى العرف على تقسيم القوة البشرية إلى قسمين :

أولاً — الأفراد الداخلون فى قوة العمل .

ثانياً — الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل .

ويقصد بالداخلين في قوة العمل ، جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أى عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرّون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه . وينقسمون بدورهم إلى المشتغلين والمتعطلين :

(أ) المشتغلون : وهم الذين يباشرون عملاً مشمراً — سواء أ كانوا يعملون بأجر أم يعملون دون أجر ، لحسابهم ، أو لحساب أصحاب الأعمال ، ويدخل في نطاق هذه الفئة : المستخدمون بأجر ، والذين يعملون لحسابهم ، وأصحاب الأعمال الذين يستعينون في أعمالهم بالغير ... الخ .

(ب) المتعطلون : وهم الأفراد القادرون على دخول ميدان العمل ولكنهم لا يجدون العمل المشرّ رغم رغبتهم فيه وبحيثهم عنه .

ويبلغ عدد الداخلين في نطاق قوة العمل المشتغلين والمتعطلين ٦٥ ملايين موزعين على الوجه الآتي :

(١) في قطاع الزراعة ٣٤٤ مليون نفس

(٢) » الصناعة ٠٧٠ »

(٣) » التجارة ٠٥٠ »

(٤) » الخدمات ٠١٠ »

٥٦٥

من بين هؤلاء ٤٥٥ مليون مشغول و ٢٠٠ مليون متعطّل .

الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل :

وهم القادرون على العمل ، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المشرّ بسبب عدم رغبتهم فيه أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في ميدان العمل . ويدخل في هذه الفئة :

(١) الطلبة والطالبات .

(٢) ربّات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية .

(٣) أرباب المعاشات الذين لا يزالون عملاً مشمراً وأقل من ٦٥ سنة .

(٤) نزلاء المؤسسات العامة كالمصحات والمستشفيات والسجون .

(٥) الزاهدون في العمل الذين لا يزالون عملاً مشمراً ، ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية .

ولو أننا أخذنا في تحديدنا للقوة العاملة بالتعريفات الشائعة لم يدخل في نطاق القوة العاملة فقط ، فإننا نقتصر في هذه الحالة على ٦٥ مليون فرد .

وقد تعودنا أيها السادة ألا نلتزم بالتعاريف الشائعة في مجال غير مجالنا ، وتعودنا أن نبحث دائماً عن تعاريف تنبع من كيانتنا وتتفق مع ظروفنا ويثبتنا وأغراضنا .

ولا أستطيع أن أتصور أيها السادة ، ونحن بصدد الكلام عن تحديد عناصر القوة العاملة أن تكون قاصرة على القوة العاملة بمعناها الاقتصادي وهي القوة التي تنتج سلعاً أو خدمات اقتصادية حالية دون أن نأخذ في الاعتبار من هم في حكم القوة العاملة ، ودون أن نأخذ في الاعتبار الخدمات الاجتماعية التي لا تقوم بمال في سوق السلع والخدمات ، ولكن يمكن تقويمها بالمال .

لهذا لا أستطيع أن أتخيل القوة الشعبية العاملة دون أن أضمر إليها طلاب العلم وطلاب الجامعات وهم أعز وأغلى ما تملكه الدولة ، تنفق عليهم الدولة وأولياء أمورهم لإعدادهم إعداداً صالحاً لكي يكونوا بعد سنوات قليلة أداة من أدوات الإنتاج المستقبلية ، ويبلغ عدد طلابنا الذين تجاوزوا ستة عشر عاماً ٣٠ من المليون ، وأظن أنكم تشاركوني الرأي على أنه ليس هناك استثمار أصح وأفيد من الاستثمار في تعليم وإعداد الشباب ، إن الشباب قوة فكرية واجتماعية وقوة دافعة بطبيعتها .

ولا أستطيع أن أتصور تمثيلاً للقوة الشعبية يكون خلواً من ربات البيوت وهن أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا اللاتي يقدمن لكم وللدولة خدمات لا تعرض في سوق العمل ، ولكن يمكن تقييماً بالمال . إن ربات البيوت هن أكثر الناس وعياً وإدراكاً للسوق الاستهلاكية وهن قوة فكرية واجتماعية لا يمكن تجاهلها .

ويبلغ عدد ربات البيوت ٦٠٦ ملايين غير أننا لو أخذنا بتمثيل هذه الفئات الثلاث على أساس المجموع العددي لكل منها ، لانتهى بنا الأمر إلى النسب الآتية :

(١) الداخلون في قوة العمل	٥٦ مليون	٤٤.٨ ٪
(٢) ربات البيوت	٦٠٦	٥٢.٨ ٪
(٣) الطلاب	٠.٣	٢.٤ ٪
	<u>١٢.٥</u>	<u>١٠٠.٠ ٪</u>

ولم أننا وزعنا الداخلين في نطاق قوة العمل وفقاً لنواحي النشاط الاقتصادي المختلفة ، فإننا نصل إلى النتيجة الآتية :

١ - الداخلون في نطاق قوة العمل :

(١) في قطاع الزراعة	٣.٤ مليون	٢٧.٤ ٪
(ب) في قطاع الصناعة	٠.٧	٥.٤ ٪
(ج) في قطاع التجارة	٠.٥	٤.٠ ٪
(د) في قطاع الخدمات	١.٠	٨.٠ ٪
	<u>٥.٦</u>	<u>٤٤.٨ ٪</u>

٢ - الخارجون عن نطاق قوة العمل :

(١) ربات البيوت	٦٠٦ مليون	٥٢.٨ ٪
(ب) الطلاب	٠.٣	٢.٤ ٪
	<u>١٢.٥</u>	<u>١٠٠ ٪</u>

ولو أننا أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددي فقط لوجدنا أن أصحاب المهن الحرة وأصحاب الفكر والرأى سوف لا يكون لهم أى نصيب فى هذه التشكيلات .

بمعنى أنه لو تحدد أعضاء المؤتمر القادم بألف عضو ، لمثل فيه أصحاب المهن على الأساس الآتى :

$\frac{1}{100}$ من طبيب واحد و $\frac{1}{100}$ من مهندس و $\frac{1}{100}$ من محاسب واحد و $\frac{1}{100}$ من محام واحد و $\frac{8}{100}$ من أحد رجال المهن العلية و $\frac{9}{100}$ من رجل من رجال التعليم و $\frac{1}{100}$ من مهندس زراعى .

يتبين من هذه البيانات أننا لو أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددي فقط ، لكانت الأغلبية لريبات البيوت ، ولكان نصيب الداخلين فى نطاق قوة العمل ضئيلا بالنسبة لنصيب الخارجين عن قوة العمل ، ولكان نصيب المهن الحرة ضئيلا بالنسبة لنصيب الطلاب والطالبات .

لهذا كان لابد لنا أن نبحث عن بعض المعايير الأخرى لترجيح النتائج التى نقتضى إليها عند الأخذ بالتمثيل العددي المطلق .

المعايير الاقتصادية :

ويبدو لى أننى أستطيع أن أجد بعض هذه المعايير فى مبادئ الاشتراكية التى تلخص فى كلمتين : الكفاية والعمل .

المعيار الاقتصادي الأول :

وهو نصيب كل قطاع من الدخل القومي . ذلك لأن الثورة الاشتراكية تهدف إلى زيادة الدخل القومي وإعادة توزيعه توزيعاً عادلاً .

ونبين فى الجدول الآتى نصيب كل قطاع فى القيمة المضافة عند حساب الدخل القومي فى سنة ١٩٦٠/٥٩ .

النسبة للثوية	جنيه	
٣١٪	٤٠٠ مليون	قطاع الزراعة
٢١٪	٢٧٣ مليون	د الصناعة
١٠٪	١٢٧ د	د التجارة
٣٨٪	٤٨٣ د	د الخدمات

المعيار الاقتصادى الثانى :

هو مساهمة كل قطاع فى الإنتاج القومى فى الوقت الحاضر أو كما قدر له فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد عشر سنوات ، ذلك لأن الثورة تهدف إلى أن يعمل كل فرد وكل قطاع على زيادة نصيبه فى الإنتاج القومى . وقد بدا لى أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدى أجهزة الدولة تعاون على الأخذ بهذا المعيار الثانى .

ويأتى بعد ذلك دور تمثيل العناصر المختلفة التى تدخل فى نطاق كل نشاط من نواحي النشاط المختلفة وهى — الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات .

ففى داخل نطاق كل قطاع من هذه القطاعات نجد فئات متعددة وهم العمال والموظفون وأصحاب العمل والملاك والمستأجرون ومن يجمع أكثر من صفة من هذه الصفات .

ولا بد لنا أن نحدد نصيب كل فئة من هذه الفئات التى تدخل فى قطاع من تلك القطاعات .

معيار القدرة على قيادة القوة الشعبية :

ولا بد لنا أن نأخذ فى الاعتبار بعد ذلك معيار قدره الفئات المختلفة على قيادة القوة الشعبية العاملة ، دون الاكتفاء بالقوة العددية والقوة الاقتصادية ، حتى لا تحرم البلاد من خبرات فئات معينة ليس لها نصيب من هاتين القوتين . ومثال ذلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إذ يبلغ عددهم ٤٠٠٠ عضو ، وليس لهم أى نصيب فى إنتاج السلع المادية ، باعتبار

أن إنتاجهم هو إنتاج فكري وثقافي وعلمي وفقى وأدبي خالص . ولكنا لا نستطيع أن ننكر قوة هذه الفئة وأثرها في قيادة القوة الشعبية والرأى العام .

وما يقال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات يقال بالنسبة لرجال الصحافة والكتاب ورجال الفكر .

وأود ان أخلص من هذا كله إلى النتائج الآتية :

(١) لا بد لنا أن نحدد القوى الشعبية العاملة بوحى من ظروفنا وبيئتنا وأغراض هذه اللجنة ، دون نظر إلى تحديدها بمعناها العلمى الخالص فى التعاريف الشائعة .

(٢) عند تحديد عناصر القوى العاملة ينبغى أن نأخذ فى الحسبان الداخلين فى نطاق القوة العاملة المشتغلين منهم والمتعطلين ، ويبلغ عددهم ٦ ملايين ، وذلك باعتبارهم القوة التى تعمل فعلاً أو ترغب فى العمل المستمر .

(٣) لا بد أن نأخذ فى الاعتبار الطلاب باعتبارهم هم الفئة التى تعد نفسها وتعدّها الدولة لكي تدخل فى نطاق القوة العاملة بعد فترة قصيرة من الزمن ، وباعتبارها فئة مثقفة تمثل قوه فكرية ووطنية وقوة دافعة .

(٤) لا بد أن نأخذ فى الاعتبار ربّات البيوت باعتبارهن يمثلن قوة فكرية واجتماعية .

(٥) لا ينبغى أن تكون القوة العددية هى المعيار الوحيد لتمثيل كل قطاع من القطاعات المختلفة السابق الإشارة إليها .

(٦) لا بد لنا من البحث عن بعض المعايير الاقتصادية لتكون أساساً لموازنة هذه القوة العددية ، ولتكن مساهمة كل قطاع فى الدخل القومى أو فى الإنتاج القومى فى الوقت الحاضر ، أو كما نسعى إلى تحقيقه بعد عشر سنوات تنفيذاً لخطينا الاقتصادية والاجتماعية .

(٧) لا بد أن نأخذ في الاعتبار قدرة الفئات المختلفة على قيادة القوة العاملة ، ولهذا لا بد لنا أن نعطي وزنا خاصا لأصحاب المهن الحرة والكتاب والمفكرين ورجال الصحافة ورجال الجامعة حتى تمثل الفئات القادرة على القيادة والريادة .

(٨) لا بد أن نقسم المشتغلين الداخليين في كل قطاع إلى فئات العاملين فيه . فتمثل العمال والموظفين والملاك وأرباب العمل والمستأجرين .

(٩) لا بد أن نأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي لهذه القوة ليكون التمثيل تمثيلا شاملا .

أيها السادة :

ويترتب على هذا كله أن ألخص حديثي في كلمات ، وهي أنه لا بد من أن نأخذ في الاعتبار عند تمثيل الفئات المختلفة العناصر الثلاثة الآتية :

أولا — القوة العددية .

ثانيا — القوة الاقتصادية مقيسة على أساس اقتصادي كساهمة كل قطاع في الدخل القومي أو الإنتاج القومي .

ثالثا — القوة الفكرية والقيادية لكل فئة .

السيد الأمين العام — أيها السادة :

هذه آراء وملاحظات رأيت أن أعرضها عليكم لتتدارسها معا .

والله أسأل أن يرعى الجهود العاملة ، ويلهمها الصواب من أجل الملايين الطيبة المؤمنة التي ترجو الخير في اجتماعكم . وليس أكرم على الإنسان من أن تتعلق به آمال وطنه ، وينشبت به رجاء أهله ، وكلكم أهل لهذه الثقة من وطن غال كريم مفدى .

السيد محمود جلال عثمان : حضرات الزملاء ، نجتمع اليوم هنا في هذه القاعة التي كان فلاح الريف يحلم أن يراها ، لحظات ثورتنا المباركة فحققت حلمه

(ع. ١٠)

وجعلته يقف على هذا المنبر ، يندي رأيه ، مثل الطبيب والمحامي والمهندس والتليذ والمدرس .

أيها الزملاء ، لقد طلب منا أن نبدي رأينا في ماهية القوى الشعب الأصلية ، فرأى أن القوى الشعبية هي التضامن والتكافل بين أفراد الشعب ، والوحدة في الرأي ، والتعاون مع بعضنا البعض ، وهذه هي الاشتراكية السليمة التي نادى بها السيد الرئيس .

أما أعداء الشعب فهم معروفون لدى الشعب كله ، وهم الاقطاعيون والرجعيون والرأسماليون والاحتكاريون . وهناك طبقة أخرى من أعداء الشعب هم أصحاب النفوذ والسيطرة ، والبلطجية والمجرمون الذين يساعدون الرأسماليين على تنفيذ أغراضهم . وكذا عمد البلاد وأعوانهم الذين يستغلون سلطة وظائفهم فكانوا يرشحون أنفسهم في الانتخابات الماضية فينجحون بواسطة قوتهم وسيطرتهم .

ولما أراد الله للفلاح الصغير أن يسترد حقه ظهر رجال أبطال أحرار في فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقصوا على الظلم والفساد ونال الفلاح حقه بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي عزم الخير على الفلاح ووفر له قوته وقوت أولاده وعزم له الجمعيات التعاونية ، فتحققت له كل مطالبه ، حتى أصبح كل فلاح يدعو لرجال الثورة الأبطال . فوالله لو كان هناك نبي بعد محمد ، لقلت : إنك انت يا جمال يا رسول السلام ، وأشكركم والسلام عليكم .

السيد طه محمد ابو الخير : بسم الله الرحمن الرحيم . ربنا آتانا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً .

سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء :

يطيب لي في هذه المناسبة السعيدة أن أقدم بوافر الشكر وعظيم الإبتنان بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني الفلاحين في جمهوريتنا العربية المتحدة إلى سيادة زعيمنا وقائد نهضتنا البطل المقدى جمال عبد الناصر وذلك لإختيارنا

أعضاء في هذه اللجنة التحضيرية لنقول كلمتنا في حرية وصراحة من تحت هذه القبة ومن فوق هذه المنصة التي آن للفلاح أن يعتليها في عهد ثورتنا المباركة . الثورة التي انبثقت فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أجل تحرير الملايين من الفلاحين والعمال الذين كانوا في عهد ما قبل الثورة في عهد الأحزاب يساقون كالقطعان إلى صناديق الانتخابات ليختاروا مكرهين من لا يمثلونهم ، ولا يعبرون عن آرائهم وإراداتهم بل كانوا يمثلون الاثنية والمقد والتآمر على الشعب ومصالح الشعب ، فأطاحت الثورة بالملكية الفاسدة ، وقضت على الإقطاع الظالم والرأسمالية المستبدة ، والانتهازية الفاشلة والرجعية البغيضة . من هذا يتضح تماما أنه ليس للإقطاع والرأسمالية والرجعية مجال في صفوف الشعب ويتحتم عزلهم من قيادة الشعب .

بقى أعوان الإقطاع وأعوان الرجعية والاستعمار والرأسمالية ، هؤلاء لابد أن يعزلوا أيضاً من القيادات الشعبية ، فالثورة قضت على الطائفة الأولى وبقى أماءنا نحن الشعب أن نقضى على الشرذمة الباقية من أعداء الشعب ، لا بد أن نطالب بعزلهم من صفوف الشعب ، لاتنا وإن كنا قد قتلنا البرص فما زال ذيل البرص يتحرك ، وذيل البرص يتمثل في أعوان الإقطاع وهم وكلاء الباشا ، ونظار دائر الباشا ، ومن ساروا في ركب الباشا ، الإقطاعي ، إنهم ما زالوا في القرية يتآمرون على الشعب ويتربصون به ويروجون الإشاعات المفرضة ضد قادة الشعب ، إنهم في القرية يعملون في الخفاء ، ويحتالون على القوانين الاشتراكية دون مبالاة ، فهل بعد هذا وبعد كل ما اقترفوه في حق الشعب نطلب الرحمة لأعداء الشعب ؟ ... كلا .

أنا أطالب بالقصاص من أعداء الشعب عملاً بقول الله عز وجل : ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب .

أقول لأعداء الشعب من فوق هذه المنصة : لا مجال لكم في صفوف الشعب وإن لم تشر كلتي هنا فإني سأعلنها في القيد على أعداء الشعب ريمحاً سموما تأتي على كل شيء ، ولا تبقى ولا تذر ، بل تجعله كهشم المحتظر ، وأدعو عليهم بدعوة

خروج عليه السلام إذ قال : رب لا تنذر على الأرض من الكافرين دياراً ، إنك إن تنزّم بضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً .

السيد الدكتور محمد البهي : بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الأمين العام — سيداتي الزميلات ، السادة الزملاء :

ربما غلبت على مهنتي كدرس أو كأستاذ في تحديد ماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها ، وهو الموضوع المطروح علينا لمناقشته منذ بدأت جلسات هذه اللجنة . ولكي نحدد ماهية القوى الشعبية ، وبالتالي نحدد الطريقة التي بها يكون تمثيلها ، يجب علينا أولاً أن نتفقد إلى هذا التحديد من مفهوم الاشتراكية ، ولكي أدخل إلى تحديد مفهوم الاشتراكية ، سألت نفسي أولاً : المجتمع القائم مجتمع ثوري ، مجتمع اشتراكي تحول وضعه بحكم القانون ، وإن كانت القوانين الاشتراكية الأخيرة الصادرة في ٢٣ يوليو رمزاً واضحاً لهذا التحول فهناك مراحل أخرى سابقة قبل هذه المرحلة البارزة . وقد أشار إليها الدكتور عثمان خليل عثمان . إن هذا المجتمع يحكمه القانون وتحرس هذا القانون السلطة التنفيذية ، فما هو المطلوب منا ؟ هناك قانون قائم لا مفر من إطاعته والخضوع له ونظام تقوم على حراسته السلطة التنفيذية ، إذن ما الذي يطلب منا ؟ كما فهمت ، أن نحول مفهوم الاشتراكية إلى إيمان ، وأن ننقل الثورة التي تزعمها جمال عبد الناصر وصحبه إلى كل فرد من أفراد الشعب ، فكيف نحول هذه الثورة أو ننقلها إلى أفراد الشعب حتى يكونوا مشاهدين له في الإيمان وفي السلوك طبقاً لهذه الثورة وحتى لا تكون هناك حاجة إلى قانون وإلى سلطة تنفيذية تحرس هذا القانون ؟ إذن كيف نحول هذه القوانين الاشتراكية إلى مفهوم ، وإلى الإيمان به وإلى سلوك عملي في حياتنا وتفكيرنا ذكرت أننا سندخل في مفهوم الاشتراكية ، وكيف نحول الاشتراكية عن طريق هذه القوى إلى الإيمان بها في نفوسهم وفي قلوبهم ، فما هو مفهوم الاشتراكية ؟ سألت نفسي أولاً إثر عبارة قالها زميل لنا في هذه اللجنة ، قال (نحن البهال اشتراكيون بطبيعتنا) ، سألت نفسي كيف يكون البهال اشتراكيين

بطبيعتهم ؟ فإذا ياترنى يراد بالاشتراكية العمالية ؟ هل هي الاشتراكية للمركبة
التي تبشر دائماً أبدأ بأن الطبقة العمالية هي التي ينبغي أن يصبى إليها الأمر والوضع
في المصانع في النهاية ؟ إذا كان هذا فليس هو المطلوب ، وليست تلك هي
الاشتراكية العربية ، لأن الاشتراكية العربية كما سمعنا من السيد الرئيس
هي تملك وتوزيع وليست اشتراكية حرمان . إذن ما هي ؟ هل هي كما قيل
أخذ وعطاء ؟ فهل إذا أخذ الطبيب مثلاً القدر الذي يحدده لإعطاء المشورة
للمريض يكون اشتراكاً ؟

وهل المدرس الذي يدرس عدد الساعات المحددة له في جدول الدراسة
لتلاميذه ، أو يصحح عدداً من الكراسات مقابل المرتب يكون اشتراكاً ؟
وهل العامل الذي يوفى بساعات العمل ويأخذ أجراً مقابل ذلك يكون
اشتراكاً ؟ وهذا الزوج الذي يعطى نفقة لزوجته مقابل خدمتها له هل يكون
اشتراكاً ؟ وهل المرأة التي تقدم هذه الخدمات مقابل ما يتفقه عليها زوجها
تكون اشتراكاً ؟ والطالب الذي يدرس في المدرسة ويحضر في دراسته مقابل
الرعاية التي يعطيها له والده وتضيقها له الدولة هل يكون اشتراكاً ؟ إذا كان
ذلك كذلك فالاشتراكي بدال يأخذ ويعطى ، وتلك هي الاشتراكية المادية ،
وليست تلك التي يريد بها الرئيس عبد الناصر ، فيما أعلم ، فليست الاشتراكية
الآخذ على قدر العطاء ولا الأجر على قدر العمل ؛ ولكنها اشتراكية آخذ
وعطاء ، ويجب أن يتوافر العطاء أكثر من الآخذ . يجب أن يكون هناك
عطاء وأن هناك يكون فضلة من هذا العطاء تعطى لأولئك الذين لا يستطيعون
المبادلة ، أولئك الذين لا يستطيعون أن يعطوا مقابل ما يأخذون ، فما هي هذه
الفضلة ؟ قد تكون مالا أو خدمات بشرية ، فالعامل مثلاً يقوم بالعمل ،
ولكنه بجانب قيامه بالعمل المادي قد يقدم خدمة بشرية لأولئك الذين
يتعاملون معه قد تكون مجاملة أو عطاء إنسانياً أو مساعدة لضعيف .

وهذا المدرس الذي يأخذ مقابل ما يعطى ، إن أعطى الرعاية والدرس في
المدرسة ، وإذا زاد فضلاً عما يجب عليه أن يؤديه يكون اشتراكاً ، هذا الطبيب
إن خرج عن نطاق المقابلة ثم زار قريفاً آخر من الذين لا يستطيعون أن يترددوا

على عبادته دون أن يأخذ شيئاً مقابل ما أعطى من خدمة بشرية كان اشتراكياً .
الاشتراكية هي عطاء وأخذ ، ولكن العطاء يجب أن يكون فوق الأخذ
من هنا يمكن أن ندخل في تحديد ماهية القوى الشعبية ، وفي عبارة أخرى
يمكننا أن نقول من هم أولئك الذين يصلحون لأن يعطوا أكثر مما يأخذون .

إنني أريد بهذا التحديد أن نعرف حقيقة العزل . وفي رأي أن يكونوا هم
الذين يأخذون فوق ما يعطون ، نزول الذين أخذوا وأعطوا أضراراً
للأمة . وهنا يمكن أن نتوسع في دائرة العزل فتجار المخدرات يأخذون من
الشعب ولا يعطونه إلا الأضرار ، هؤلاء يجب أن ينحوا . وهناك بعض
العناصر التي لا تستطيع أن تدعى أنها اشتراكية ، فأفراد هذه العناصر قد
يكون لديهم الصلاحية والأهلية لأن يكونوا اشتراكيين ، متجاوبين في ثورتنا
وفي إسلامنا وفي ديننا ، وذلك بعد إيمانهم بهذه الاشتراكية لأنها ليست
اشتراكية مادية وليست اشتراكية مبادلة ، وإنما هي شيء آخر بجوار المبادلة
إلا وهي شيء تقديم الخدمات البشرية .

كيف نحول مفهوم اشتراكيتنا إلى إيمان بها ، ثم إلى سلوك في العمل ؟ كيف
نحول ونحمل هؤلاء الأفراد جميعاً ، الذين لديهم الأهلية لأن يعطوا أكثر مما
يأخذون ؟ وهناك قوة عددية — وهم هؤلاء الأفراد الصالحون — ووراء هذه
القوة العددية قوة أخرى ، أسميها بالقوة النوعية .

أقول إن القوة النوعية هي القوة الدافعة التي تحمل هؤلاء الأفراد على
الإيمان بالاشتراكية وبالتالي على السلوك بها . هناك التاريخ وهو قوة نوعية ،
والدين وهو قوة نوعية ، والفكر وهو قوة نوعية ، والتعبير وهو قوة نوعية .
لا أقصد أنها السادة بالتاريخ تاريخ الاشتراكية الماركسية ، فلو رجعنا إلى
الاشتراكية الماركسية لوجدنا أنها كانت تهدف إلى تقويض المجتمع المسيحي
والإلى تقويض الإمبراطورية الألمانية في روسيا ، قبل أن تستهدف خدمة
البشرية . وإنني لا أتحدث اليوم عن ذلك التاريخ ، إنما أتحدث عن تاريخنا ،

تاريخنا أمنا العربية منذ كانت أمة ذات حضارة ، ولا أقصد بذلك حضارة الآلة والمصنع ، وإنما أقصد الحضارة البشرية الإنسانية بكل معانيها . إن حضارة الآلة والمصنع إن كانت قد غيرت المجتمعات البشرية . فقد أ حالت هذه المجتمعات إلى فرقة وخصومات وحروب .

فتاريخ أمنا العربية هو تاريخ الرسالة الإسلامية وتاريخ الكفاح من أجل الدولة الإسلامية ولنا أن نتبع مراحل هذا التاريخ من مبدئه ثم نتدرج به إلى عهد الثورة .

إن اشتراكنا لها ظروفها الخاصة بها ، والتي يجب أن نكافح من أجلها وفي سبيلها ، وإنه لا بد من أن نستعذب المشاق في سبيلها ، لأنها رسالة قبل أن تكون توزيعاً وقبل أن تكون أن تكون غنية . وقد قال السيد الرئيس ، إن هدف هذه الاشتراكية هو رسالة أولا وقبل كل شيء . وليس هدفها تمكين فريق من آخر ، إنها تهدف إلى الأخوة والتعاون والحرية . وإنما عندما نستعيد تاريخنا نجد أن الدعوة الإسلامية قامت لشيء واحد ، قامت لتعيد التوازن من جديد في المجتمع البشري ، قامت لمنع استغلال رأس المال ، قامت لمنع استغلال الشرف واستغلال السلطة والجاء ، قامت لتعيد كل فرد إلى طبيعته .

فالمساواة التي فرضها الإسلام ليست مساواة توزيع ، وإنما هي وضع الناس أو الأفراد في صف واحد ، لأنهم جميعاً ذوو طبيعة واحدة هي الطبيعة البشرية ، فلا الجاه يفرق طبيعة عن طبيعة ، ولا المال يفرق طبيعة عن طبيعة ولا الحكم يفرق طبيعة عن طبيعة ، إنما الذي يفرق طبيعة عن طبيعة ، هو التقدم وسعى البشر أنفسهم إلى تحقيق الخصائص البشرية القائمة في طبيعة كل واحد منهم .

ما قيمة المال في الإسلام ؟ ما موضع المال في الإسلام ربما قد ذكر بعض إخواننا الشيء الكثير عن المال ، كما ذكر الإسلام المال في سور مختلفة . ذكره مرة في قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » وذكر في آية أخرى « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، كما ذكر في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها » .

فذكر القرآن الكريم المال على أن ما زاد عن الحاجة هو حق للسائل والمحروم ، ليشعر أولئك الذين يمتلكون المال أن لغيرهم حقاً فيه ، ان لم يقدموه للفقراء عن رضى ، فسيكرهون على تقديمه لهم . وذكر القرآن الكريم المال فى الآية الأخيرة الخاصة بالصدقات ، لينقر الفقراء فى الأخذ دون العطاء ، وليحملهم على أن يكونوا إيجابيين فى الحياة .

فالإسلام لم يتناقض مع نفسه ، فقد قرر أن يكون حق المال وحق التوزيع بحكم القانون وبحكم السلطة . لا يريد إحساناً ولا يريد فضلة ولا يريد منحة . فعندما عبر بالصدقات ، أراد بذلك أن يبعث الفقراء فى أخذ أموال الصدقات ، كما أراد أن يكون سعيهم بدافع من ذوات أنفسهم فى حياتهم الدنيا ، وأن يتعودوا العطاء مقابل الأخذ ، بل أن يتعودوا العطاء أكثر من الأخذ . وإن فى قوله تعالى : وآتوهم من مال الله الذى آتاكم .. ما ينبه إلى أن من يملك مالا ولا يقدمه عن رضى وطواعية فسوف يؤديه مكرهاً أو عنوة عن طريق الدولة والمجتمع .

إن الإسلام لم يسلك طريقاً واحداً ، إنما سلك للفقراء طريقاً وللأغنياء طريقاً :

انتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية وهى نقطة الدين فقد ذكرنا أن الإسلام رسالة بشرية وأنه رسالة توازن ، وأن المال فى نظر الإسلام ملك وحق شائع للجميع ، لا يريد الإسلام بذلك أن يبعث الناس فى المال وإنما أراد أن يسعى الناس إلى المال ولكن لا يعبدونه بدلاً من عبادة الله . وفى ذلك قال سبحانه وتعالى : وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين . .

فهذا دليل واضح على أن نصيب الإنسان فى الحياة يجب أن يسعى إليه سواء أكان هذا النصيب مقوماً بالمال أم بغيره . . إن موقف الإسلام إزالة المال لم يكن لتغيير الناس منه وإنما تطلب من المسلمين عبادة الله أولاً ، وألا

يحتلوا من المال كل شيء في حياتهم ، حتى لا تمتلئ قلوبهم بالحقد والكراهية ،
بعضهم لبعض ، وبذلك يصبحون إخوانا متحابين في سبيل الله .

انتقل إلى نقطة أخرى ، وهي الإسلام كدين ، وسأركز كلامي في نقطتين
أولاهما خاصة بالولاء ، والثانية خاصة بأنه إذا انحرف المجتمع عن وضع التوازن
يجب على فريق من الأمة أن يثور ويعيد التوازن إلى ما كان عليه من جديد .
أما عن النقطة الأولى ، فإن الإسلام قد جعل ولاء المسلم للمسلم ، وجعل
ولاء المسلم لقائد المجتمع الإسلامي ومنع أن يكون ولاء المسلمين لغير المسلمين
لكي يبقى المجتمع الإسلامي وحدة متماسكة ، وحتى لا يتسرب الولاء إلى
خارج هذا المجتمع .

إن اشتراكنا العربي إن استندت على الإسلام ، فهي تستند إلى دعائم
قوية ، ذلك أن الإسلام يقرر أن يكون المؤمنون بعضهم أولياء بعض ويحدوني
هنا ذكر قوله تعالى : لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد
الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم . .

وبهذه المناسبة أذكر أن فكرة الولاء قد هاجمها كثير من المستعمرين وخلقوا
فتات ومذاهب ليقوضوها حتى يكون الولاء للأجنبي فينصروا فريقاً على آخر .
ويجب ألا تنسى إطلاقاً أن فرق القديانية أو الاحدية ، قد انبثقت من بين
المسلمين ، في حين أنها كانت تدين بالولاء للناج البريطاني .

إن الولاء أساس المجتمع الإسلامي ، إذا ما ارتكزت الاشتراكية العربية
— التي نادى بها — في دعوتها إليه لكان نصيب الدعوة الاشتراكية العربية
نصيباً أوفر في قلوب المسلمين .

كنت أود أن أذكر كلمة عن بعض الوسائل الأخرى التي تدفع الإيمان
بالاشتراكية العربية على النحو الذي صورته ، وتحول مفهوم هذه الاشتراكية
إلى الإيمان بها ولكني سأتحذث عن التعبير كوسيلة ، إن التعبير أيها السادة ،
يجب أن يكون تعبيراً عما نقول وعما نعمل ويجب ألا يكون مناهضاً للقيم
التاريخية ولا للقيم الدينية كما يجب ألا يكون تفكيرنا مناوئاً لهذه القيم .

واود اعرض على سيادتكم بعض النماذج التي تعرض في بعض وسائل الإعلام ، فهي وإن كانت تتيح الفرص لمن يقوم بعرض فكرة ما ، إلا أنها تتيح كذلك الفرصة من زاوية أخرى لمن يريد أن يهاجم هذه الفكرة .

الواقع أنه ليس من مصلحة المجتمع إطلاقاً أن تهاجم قيمة من القيم ، ولا أن يهاجم مصدر الثقافة الإسلامية ألا وهو الأزهر . وإنى أنقل إليكم صورة صغيرة في هذا السيل ، فقد حدث في ركن من أركان الإذاعة بمناسبة حديث فكاكي ، أن ذكر طالب لايه أنه التحق بجامعة وذكر أنها جامعة الأزهر ، ولما لم يفهم الناس معنى هذا اللفظ أوضحه والد الطالب بقوله إنه يعني « الأزهر » .

وإنى أتساءل الآن لمصلحة من يحدث هذا ؟ هل هو لمصلحة المجتمع أو لمصلحة الأزهريين ، أو لمصلحة أولئك الذين يتعاونون على أن يستعصبوا عن الأزهر بآخر في السعودية أو في ليبيا أو في أي مكان آخر .

وإذا كان لإخواننا الكتاب أن يفكر ، وأن يكتبوا ماشاءوا أن يكتبوا وإن ما شاء لهم التعبير إلا أننا نرجو منهم ألا يخربوا قيمة من هذه القيم لأن تخريب القيم لا يمكن أن يعوض إذ أنه يترتب على التخريب فراغ لا يمكن أن يشغله شيء آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : في مجال الرد على الدكتور محمد البهي أحب أن أقول لسيادته إن الثورة الاشتراكية التي قامت هي ثورة شعبية . وقد انتقلت فعلاً إلى الكثيرين ، إن لم تكن قد انتقلت إلى كل أفراد الشعب . وإننى أتفق معه على ضرورة تفسير الاشتراكية للشعب ، ولكن هذا لا يعني أبداً أن الثورة الاشتراكية لم تكن على المستوى الشعبي .

والقطة التالية في مجال الحديث عن أن الاشتراكية أخذ وعطاء ، وهو التعبير الذي ورد على لسان الأستاذ الدكتور عثمان خليل ، فأعتقد أن المقصود بهذا التعبير هو أننا نأخذ من الأغنياء لنعطى الفقراء ، وأعتقد أن هذا التعبير قد يفهم فهما خاطئاً ، فلربما حاول أحدهم أن يسأل : هل هذا المفهوم قائم أولاً ؟

وهو أننا حين نأخذ من المجتمع يجب أن يكون أخذنا بقدر ما يحتاجنا لهذا المجتمع ولا اعتقاد أن هذا مبدأ ماركسي كبل هو مبدأ اشتراكي بصفة عامة . فنحن حينما نحدد ما يأخذه كل فرد من المجتمع مقابل ما يعطيه إنما نعني أن هذا المبدأ يقوم على منع الاستغلال وهذا هو المبدأ الاشتراكي بصفة عامة بقيت كلمة خاصة بما قيل عن أن العمال اشتراكيون بطبيعتهم والخشية من أن يكون قد قصد بذلك أنهم ماركسيون والحقيقة أنني لم أفهم وإنما فهمت فقط أن العمال — نظرا للظروف التي أحاطت بهم في الماضي ونظرا للدور الذي يقومون به في المجتمع الحاضر — هم بطبيعتهم اشتراكيون بالمعنى الذي نقصده .

ثم ما قيل من أن حضارة المصانع حولت البشرية إلى خصومات وحروب ، فأعتقد أن القائل لم يقصد أن يقلل من أهمية هذا النوع من الحضارة في المجتمع الذي نعيش فيه حتى لا يقر في الأذهان أنه أهمل الجانب المادي . إن حضارتنا بقدر ما تركز على الجانب الروحي تركز أيضاً على الجانب المادي وشكراً .

السيد حامد بكير : السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء :

تتضمن مهمة هذه اللجنة في جدول أعمال محدد يتلخص في تعريف الشعب وطريقة فرز أعداء الشعب ، والطريقة التي يمكن بها لإيجاد القوى الشعبية في المؤتمر الوطني . وباعتباري نقايا وباعتباري عاملاً ، أرجو أن أشير إلى رسالة النقابات قبل الثورة ، فقد كانت رسالتها هي استخلاص حقوق العمال من أصحاب رؤوس الأموال ورفع الظلم والاستعباد عن الطبقة العاملة . ثم قامت ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ للجهاز على هذه الأوضاع الفاسدة . ووضعت أسس العدالة الاجتماعية ، وحقت للشعب مكاسب ضخمة هادئة إلى تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين .

فالنقابات اليوم انحصرت رسالتها وأهدافها في المحافظة على الحقوق التي اكتسبناها بقيام الثورة ، وتنادية واجبها في الدفع الثوري ، برفع المستوى الثقافي والاجتماعي والفني والانتاجي بحيث تصبح مراكز إشعاع خلاق وبذلك تسهم في خلق جيل جديد واع بناء .

أما بالنسبة للتعاون فمشاكله كثيرة وهو دائم التعثر ، وأضرب لذلك مثلاً بالجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، فهذه الجمعيات تجد صعوبات وهي وإن كانت قد أدت خدمات جليلة للتعاونيين إلا أنهم مضطرون للاقتضاض عنها شيئاً فشيئاً ، نظراً لصعوبة الإجراءات . وأرى تطوّر التعاون باعتباره دعامة كبرى من دعائم الاشتراكية . فأقترح لكي يؤدي رسالته أن يرفع من شأنه على مستوى الوزارات . حتى تنظم أعمال التعاون في يد مسئول واحد .

أما في ميدان التجارة فيمكن أن تزدهر وتؤدي دوراً فعالاً إذا منحت الأنصبة الصغيرة المشتركة فيها بعض الضمانات والتسهيلات كما حدث في التجميع الزراعي ، كما يمكن دعم الصناعات والحرف الصغيرة بنفس الضمانات والتسهيلات وهذا يسهل على كل قطاع تأدية رسالته ومتى صلت هذه القواعد صلح المجتمع كله . وتحققت الكفاية والعدالة .

أما بالنسبة للقوى الشعبية فأتى أرى تحديد هذه القوى وفرز أهداء الشعب بما يتفق وحماية المكاسب التي حصل عليها الشعب ، إذ لا يعقل أن يحمي الرجعيون القوانين التي صدرت ضد الرجعية ، ولا يتصور أن يعمل أذناب الاستعمار مع الأجهزة التي قامت لتقضي على الاستعمار وأعوانه ، وعلى ذلك يمكن تحديد القوى الشعبية ، وفرز أهداء الشعب على النحو الآتي :

أولاً - كل من آزر القوانين الثورية الاشتراكية وتجاوب مع الثورة وعمل للمحافظة عليها فهو من الشعب .

ثانياً - كل من استغل نفوذه السياسي والاقتصادي وكان عوناً للاستعمار وتعارض مصالحه الشخصية مع المكاسب الشعبية والقوانين الاشتراكية التي حققتها الثورة فهو ضد الشعب .

ثالثاً - يجب أن يعزل أعداء الشعب عن القيادات وأرى كذلك أن نجردهم من حقوقهم السياسية فلا يرشحوا أو يصوتوا في أي انتخابات مقبلة ، كما أرى تعريفهم للشعب وتسليط الأضواء على أعمالهم وتحركاتهم ومراقبة نشاطهم .

وقد ترددت في هذه القاعة أقوال تطلب الغفران لهم ، أى لأعداء الشعب ولكن الحركات الإصلاحية إذا اتخذت فشلت ، والتاريخ يؤكد ذلك .

ولا أدل على ذلك من أننا حينما سمعنا للرجعيين بالتسلل إلى تنظيمات الاتحاد القوى ، أخرنا الاندفاع الثورى مدة طويلة ، ونحن في حاجة إلى كل دقيقة للوصول بسرعة إلى غايتنا ، حتى نحقق الرفاهية لهذا الشعب العظيم ونعرض ما فاتنا .

ولا شك أن في عزل هؤلاء حماية للشعب والوطن ، فليس من المعقول أن نقامر أو نقامر بمصلحة الملايين من أجل نفر من أعداء الشعب لم يعرفوا للوطن حقاً ، ولم يعرفوا الواجب عليهم نحو مجتمعنا ، والحديث يقول : كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ،

كما أطلب أيضاً بحرمانهم من دخول الموانى والمطارات والسفر إلى خارج البلاد ، لعمل أول غير عمل ، حتى لا ينقلوا نشاطهم الهدام المفرض إلى خارج الوطن بوساطة اتصالهم برابطة السفن والطائرات .

وأود قبل أن انتقل إلى النقطة الرابعة أن أتحدث عن الموانى ، التى تعتبر من المرافق الهامة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، وهذا يجرنا إلى الحديث عن مرافق الدولة التى لا يزال بها إقطاعيون ومحتكرون ولا تتحقق فيها العدالة بالنسبة للعمال ، وأرى وجوب تنظيم العمل فى هذه المرافق بأن تسند إلى مؤسسات ، فتتلا مقاول يشتغل بتوريد العمال يأخذ عن العامل ٥ قرشاً فى اليوم فيعطى العامل منها ٢٥ قرشاً ويأخذ لنفسه الباقي ، فإذا قام بتوريد ٢٠٠ عامل فى اليوم فعنى هذا أن مكسبه اليومى يبلغ ثلاثين جنياً فهل هذه عدالة ؟

ولذلك أرجو أن تكون هناك مؤسسات تشرف على هذه العملية بالنسبة للمقاولين وموردي العمال .

رابعاً - تأييد اشتراك الطلبة والسيدات اشتراكاً فعلياً فى المؤتمر الوطنى

للقوى الشعبية ، إذ لا يمكن إنكار الأدوار الخالدة التي قام بها الطلبة والسيدات .
في الكفاح الوطني وإجلال المستعمرين ، ولعلنا مازلنا نذكر ما قام به الشهيد
البطل الطالب نبيل منصور في بور سعيد وهو طالب في المرحلة الابتدائية ،
كذلك الدور الخالد الذي قامت به أم صابر القروية ، وتحدث به الجيوش
البريطانية في عام ١٩٥١ بالتل الكبير .

أما موضوع نسبة ممثلي كل هيئة في هذه القوى فأرى أن يترك ذلك للجان
المختصة بحيث لا يطغى قطاع على آخر .

وقبل أن أغادر مكانى أود أن أشير إلى ما سبق أن ذكره سيادة الرئيس
جمال عبد الناصر من أننا مازلنا نعاني من الصراع الطبقي ومن السيطرة والتحكم
وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المخلصة للبناء التي تريد الإسهام في بناء الوطن
والوحدة الوطنية ، فنحن على يقين من أن الله سبحانه وتعالى سيمكثنا بقيادة
زعيمنا من القضاء على شوائب الماضي الغابر وآثاره السنية .

سادق - إننا أيضاً كما قال سيادة الرئيس لسنا في حاجة إلى قوانين
جديدة ، ولكننا في حاجة إلى الضمائر الحية المخلصة المؤمنة بوطنها وزعيمها
وبأهدافها وبقوميتها .

وبذلك تتمكن من تحقيق أهدافنا وبلوغ آمالنا . وسنتصر بإذن
الله ، والسلام .

الجلسة الثانية عشرة

المنعقد يوم الثلاثاء ٤ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الاعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

السيد محمد هاشم العشيري : السيد الأمين العام . السادة الاعضاء . بقيام ثورتنا في يوليو عام ١٩٥٢ حلت معها أهدافا ستة . . . تحوى ثورة سياسية واجتماعية .

أما الثورة الاجتماعية : فقد بدأت بصدور قانون الإصلاح الزراعى في عام ١٩٥٢ ، ثم بالقوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ للقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال والاقطاع .

وقد قال سيادة الرئيس في إحدى كلماته . إتنا نريد مجتمعا متحررا من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . . . لكي نعطي للجماهير الحرية بلا قيد ولا شرط . . .

فما هو الطريق إلى هذا التحرر من الاستغلال . . . ؟ لقد سلكنا طريق اشتراكتنا العربية . . . لكي نصل إلى هذا التحرر . . . اشتراكتنا التي يعبر عنها بالكفاية والعدل ، وتكافؤ الفرص وهي أيضا العمل الوطنى غير المستغل .

فنحن بالفعل في ثورة اجتماعية ، طريقها اشتراكتنا العربية ، وهدفها هو أحد الأهداف الستة ، لثورتنا الكبيرة وهو إقامة عدالة اجتماعية .

وحتى نسير آمنين في طريق ثورتنا الاجتماعية هذه . . . جال بخاطرى مثل شائع يقول : اسأل عن الرفيق قبل الطريق ، فما بالنا ونحن على الطريق

بالفعل . . . يجب علينا إذن أن نسأل وأن نحدد من هم الذين سيديرون في هذا الطريق ويحمون هذه الثورة الاجتماعية . . . ؟

واقعد أجاب سيادة الرئيس على هذا السؤال ، بأن أفراد الشعب هم من قامت الاشتراكية لصالحهم ، وهم بالفعل الأغلبية الساحقة من الشعب التي تعمل لتعيش ، والتي تؤمنها الاشتراكية على حاضرها ومستقبلها بالحياة الشريفة . . . وبالطبع توجد فئة قليلة لاتسير مصالحها مع طريق اشتراكتنا هذه . . . وهم من عبر عنهم بأعداء الشعب .

متى وصلنا إلى هذا الإطار في التحديد نسبيا تكون عملية الفرز عملية طبيعية . بل وقائية لحماية هذه الثورة . . حتى يتسنى عزل هذه الأقلية من أعداء الشعب : فيسر الشعب في طريقه مطمئنا آمنا متفرغا للسير في الطريق الذي يحقق له العدالة الاجتماعية وإقامة ديمقراطية سليمة . .

وأعداء الشعب في تقديري ينقسمون إلى ثلاث فئات .
الفئة الأولى : وقد قامت الدولة من جانبها بإجراءات وقائية قبلهم من اعتقال وحراسة حتى تحمي الشعب وثورته الاجتماعية والسياسية من مؤامراتهم وشرورهم التي يحكيونها ضد الشعب عن طريق الإقطاع أو الأحزاب .

الفئة الثانية : الإقطاعيون والرجعيون والحزبيون . . الذين كان هدفهم دائما السيطرة والحكم .

الفئة الثالثة : المستغلون الاتهازيون : وهم من استغلوا الشعب لمصلحتهم الخاصة فقط ، باستغلالهم لأمواله عن طريق الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات .

هذه الفئات الثلاث ، أرى أنهم من أعداء الشعب في مرحلته الخامسة ولهذا يجب عزلهم كليا .

تلي نقطة العزل . . . نقطة ماهية القوى الحقيقية الأصيلة . . . وكيفية تمثيلها في المؤتمر الوطني القادم .

إن القوى الحقيقية هي في الواقع الشعب كله بعد عزل أعداء الشعب منه . . . لأننا في مجتمع اشتراكي عامل ، يمثل كل فرد فيه قوة عاملة . . .

هذه القوى العاملة جميعها ، منها ما يدخل فعلا تحت تنظيم معين كامل ومنها ما لم تسنح له الفرصة لاستيعاب واستكمال صورته التنظيمية . . . مثال ذلك :

اتحاد الشباب القومي : فقد صدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل اتحاد الشباب القومي الذي يتدرج من القاعدة إلى القمة على جميع المستويات ، ويضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة ، كما يضم أيضا الشباب من العامل والفلاح والمهني . . . الخ . . . كلهم في اتحاد كامل وإطار من القومية والوطنية في صورة جماعات وأسر في كل قرية وحي . . . هذا التشكيل يحمل أهدافا عدة ، منها الهدف التالي على وجه التحديد . وهو : تربية الضمير الاجتماعي وروح العدالة الاجتماعية في نفوس الشباب للمشاركة في إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني المتحرر من كل أسباب الضعف والخوف والحاجة ، ومن كل ألوان الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي . . . هذا الهدف وحده يفسر مدى مسئولية الشباب عن ثورتنا الاجتماعية هذه . . . فهل هذا التشكيل لا يعتبر قوة عاملة ؟ . . . إنه في طليعة القوى العاملة . . . بل من مواطن القوى العاملة التي يجب بعثها في ثورتنا والاعتماد عليها ، حتى يكون هذا التشكيل حاميا وراعيا لثورتنا الاجتماعية هذه .

من فترة التجربة نستطيع أن نستخلص بعض الأخطاء أو الثغرات التي لم تمكننا من الوصول بهذا الاتحاد إلى سلطة تنظيمية . من ضمن هذه الثغرات أن التشكيل اعتمد أساساً على اللجان الفرعية ، وهي لجان الشباب للاتحاد القومي . طبعاً كل لجنة لها مقرر ، وترك التنظيم للمقرر ، واللجنة التي تصادف وكان مقررها لديه هواية ، أو فكرة عامة عن الشباب ، قام بتشكيل هذا التنظيم في قريته على أحسن وجه ، وأما اللجنة التي كان مقررها ليس لديه الهواية أو الفكرة فقد ترك هذا التشكيل حتى الآن بدون أي تنظيم . كما

(ع ١٠)

انه لم يوجد الرائد الصالح لقيادة الشباب إلى الآن في أية محافظة ، بل ترك الشباب في صورة تنظيم دون أى نوع من انواع المساعدة الفعلية في التوجيه ، من ناحية الاخصائيين في القيادة الشعبية .

كذلك لم توجد الإمكانيات الخاصة بالشباب من جميع النواحي . بل اعتمد على الإمكانيات الموجودة فعلا ، مثل النوادي الريفية ، او إدارات الشباب بالوزارات .

وكان من ضمن الأسباب التي أضعفت هذا التشكيل أنه لم تكن لديه الفرصة لأن يعرف أهدافه بالضبط .

والذى يمكن أن أخرج به أن هذا التشكيل الكامل الواعى هو من أقوى التشكيلات التي اوجدتها الثورة ويجب عليها أن تبناه وترعاه وتعمل على تقويته حتى يصبح قوة عاملة ، وحتى يمكنه أن يقوم بدوره في هذه المرحلة الحاسمة من ثورتنا الاجتماعية .

أما بالنسبة لإمكان تمثيل أو عدم إمكان تمثيل بعض القوى العاملة . ففي تقديرى انه توجد اعتبارات خاصة منها :

أولا — عامل الوقت ، لأنه من المعلوم أن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية سيعقد خلال الشهر القادم .

ثانيا — إمكانية ضم جميع القوى العاملة تحت تنظيم معين قبل هذا المؤتمر .

ثالثا — ان مهمة المؤتمر هي مناقشة الميثاق المعروض عليه ، وأفسر هذا فى رأى ، بمناقشة القواعد لإرساء مجتمعنا الإشتراكي الجديد فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأمة ، وعلى أساس من الرأى الوطنى الصادق المنبثق بالفعل من حاجاتنا وبيئتنا .

رابعا — انه توجد بالفعل تنظيمات مستكملة فى صورة نقابات أو اتحادات او هيئات تمثل وجهات النظر المختلفة الموجودة فى جميع القوى العاملة التي (٢٩ — طريق الديمقراطية)

لم تسنح لها فرصة تجميع نفسها . . فنثلا العامل في المصنع بمثل وجهة نظر وأمانى كل عامل آخر بالنسبة لمجتمعنا الجديد كما ذكر السيد أنور سلامة بالأمس .

لهذه الاعتبارات السابقة ، أرى أن القوى العاملة التى تمثل فى المؤتمر الوطنى القادم توجد فى القطاعات الآتية :

أولاً : قطاع الفلاحين — ويمثل الحائزين فى جمعيات الإصلاح الزراعى ، ويكون ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية ، ويشمل هذا القطاع أيضاً عمال الزراعة ، وتمثيلهم يكون عن طريق النقابة القائمة فعلاً لهم . . .

ثانياً : قطاع العمال — ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات الفرعية والنقابات العامة والروابط . . .

ثالثاً : قطاع الشباب — ويكون تمثيلهم عن طريق الطلاب بالمعاهد والجامعات .

رابعاً : قطاع المهنيين — ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات المهنية والفنية .

خامساً : قطاع الثقافة ووسائل الإعلام : ويكون تمثيلهما عن طريق النقابات أو الهيئات التى تمثلهم .

سادساً : قطاع التجار . ويكون تمثيلهم عن طريق الغرف التجارية أو ما يماثلها .

وفى هذا المجال أرى أنه لا داعى لقطاع نسائى خاص ، حيث أن هذا القطاع يمثل تمثيلاً كافياً فى أغلب القطاعات السابقة ، خصوصاً فى قطاع الشباب والمهنيين .

أنا من ناحية الانتخابات ، فأرى أن يكون الانتخاب رأسياً مباشراً وأرى أيضاً أن يكون الانتخاب على مستوى المحافظات بالنسبة للقطاعات التى يتسنى تمثيلها على مستوى المحافظات فقط . أما القطاعات التى لا يتسنى تمثيلها هكذا ،

غارى أن يكون الانتخاب الرأسى على مستوى الأمة . على أن يكون الانتخاب فى جميع الحالات والمستويات مفتوحاً بالفعل لكل قطاع . أى لا يقتصر على مجالس الإدارات الممثلة لهذه القطاعات .

أما من ناحية النسبة العددية للتمثيل فلم يتسن لى أن أصل إلى نتيجة فى هذا . . . ولكن يوجد فى نظرى اعتبار عام ، وهو أن نسبة التمثيل يجب ألا ترتبط بالنسبة العددية لأى قطاع ، أو بزاوية الإنتاج والدخل القومى أو بزاوية الاكتمال العلى أو الجنس ، بل أرى أن يكون التمثيل على أساس ما يتحمله كل قطاع من مسئولية فى ثورتنا الاجتماعية هذه ، ومقدرته على حمايتها والسير بها والتوعية لها ، حتى نصل إلى مانبغيه من السكالم الاجتماعى والسياسى .

هذا رأى ، ولا أعلم أن كنت قد أصبت أم أخطأت ، وبتوفيق الله وإرادته وثقة شعبنا فى قادته سوف نصل ونتصر ، وشكراً .

المهندس أحمد على كمال : بسم الله الرحمن الرحيم .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت
الرحاب . .

سيادة الأمين العام ، . السادة الزملاء :

إن الاشتراكية فى نسقتها العالى كما أرادها الله تهدف إلى رفع كرامة الإنسان كفرد فى الجماعة ، والجماعة كقطاع فى الوطن ، والوطن كجزء من العالم .

ولقد كان لزاماً على ، كنقيب للمهندسين أن أبدأ بالكلام عن النقابة ولكنى استحييت من نفسى ورأيت أن أبدأ بالوطن فنحن هنا لتنظيم قواه وتوسيع قياداته .

ولهذا أعود لموضوعنا الأصيل . الذى اجتمعنا من أجله .

تفضل السادة لزاملاء أساتذة الجامعة فأفاضوا في تفسير معنى الاشتراكية والديمقراطية ، كما تحدثوا عن المبادئ المستوردة .

وفي رأي أن مجتمعنا إن جاز تسميته بالاشتراكي فهو في غير حاجة لأن نستورد له من الخارج . مبادئ وفيما ، في رأي أن اشتراكيتنا يجب أن تتبع من تاريخنا وديننا وتقاليدها وعاداتنا ... السناؤ من بأن في « أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، ألا نعتقد بأن « أمرهم شوري بينهم ، ألا نقول صباح مساء « وتعاونوا على البر والتقوى ، « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً ، ألم يقل الحق تبارك وتعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، ألم يحض على طلب العلم . وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم ... « تعلموا العلم فإن تعلمه الله حسنة ، ودراسته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وطلبه عبادة وتعليمه صدقة ، وبذله لأهله مقربة .. علموا أولادكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم ، ألم يدعنا ربنا إلى العمل وإحسانه ، والإنتاج وزيادته .. لأنه سبحانه يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه .

أبعد هذا تكون اشتراكية ؟ فلنظل اشتراكيتنا على طبيعتها متميزة ولتبق على أصلها مشدودة بالسما ولنعرض عليها بالنواجز ... فالأعداء بنا متربصون ولأية فرصة منتهزون ... « يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون .

أما ديمقراطيتنا فهي حكم الشعب وهو مانسعى الآن إليه ليتها لمجتمعنا العربي نوع من الحياة تسوده المساواة والحرية .

إن حرية الديمقراطية محوطة بسياج من التشريع بشرط ألا تنتهي هذه الحرية إلى الفوضى التي تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، ولنا في قول الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة « ركب جماعة في سفينة فاقسموا .. فنقر أحدهم موضعه بفأسه فقبل له ما تصنع .. قال هو مكاني أصبح فيه ما شئت .. فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا ، .

سيادة الرئيس :

لله در زعيمنا جمال .

لقد أحييت مبادئ وانتشلت قبا تناساها أهلها حتى تطاول عليها أعداؤها
فله درك والله في عونك .

إن تقاليدنا توجب الإيمان بالمبدأ .. لهذا اقترن الإيمان دائما بالمعاملات
على شتى صورها ، صلة الإنسان بربه وأخيه وبالمجتمع الذي يحيا فيه ،
فالإيمان دائما يدفع إلى العمل الموصول لنشر الخير وتحقيق الكمال الإنساني
بقدر الإمكان .

تحت أضواء هذه التقاليد يجب أن يكون اختيارنا لأعضاء المؤتمر الوطني .
إننا نشترط في كل عضو إيمانا قويا بربه وبمبادئ مجتمعا وبحق وطه عليه ،
وبإنسانيته وشخصيته المتميزة التي تتقيد بخصائصها الذاتية ومكوناتها الأصلية ،
وتراثها العنارب في أعماق التاريخ .

أما كيفية تمثيل القوى العاملة فالرأى عندي أن يمثل كل مهنة عضو
بالمؤتمر وأن يخصص لكل مهنة عدد كحد أقصى وليكن مائة وآخر كحد أدنى
وليكن اثنين وبذلك يتسع المجال لتمثيل سائر المهن وحتى لا تظني مهنة على
غيرها وأن تجرى الانتخابات على مستوى المحافظات . وإذا قل عدد أفراد
أية مهنة بأية محافظة عن النصاب الذي يتيح انتخاب عضو فتضم محافظتان أو
أكثر لبعضها .

بحوار ما ذكرت أقترح أن يعين نسبة ولو ضئيلة من عدد المؤتمر موازنة
للقوى ولسد أية ثغرة فيمن ينتخبون ، وأرى أن يكون من بين المعينين بعض
أولئك الذين لهم فضل سابق في محاربة المحتلين والغاصبين وعن حملوا مشعل
الكفاح في سائر العهود .

إن لكل نظام مقررات وأحكاما لضبط سلوك الأفراد في محيطه ولحماية
المجتمع من طغيان بعض على بعض .. ولكي يؤدي النظام رسالته ويترك في

الناس أثره لا بد أن يكون جهازه الإدارى قدوة حسنة .. وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الأجهزة المنفذة فى دوائر الحكومة والمؤسسات والمصانع والنقابات قدوة حسنة فأفرادها يجب أن يكونوا على درجة كبيرة من الإيمان بالمبادئ الاشتراكية والاخلاص لها والتجاوب والوعى الاشتراكي فهم بحكم عملهم مرآة العهد وصورته .. وفيهم يلبس المواطن ما حققته الثورة فيستشعر العدل ويطمئن على حقه .. وفى يقينى أن النقص ليس فى التنظيم الإدارى بقدر ما هو فى الهيئة المشرقة ..

وإذا ارتفعنا بهذه الهيئة فسيغنيننا ذلك عن كثير من التشريعات والتنظيمات التى تستوجب أن تشرف عليها أيد أمينة مؤمنة مخلصه تعرف ما عليها من واجبات قبل أن تطالب بما لها من حقوق .

فسيروا على بركة الله . أيدكم الله بالحق وأيد الحق بكم والله ولى التوفيق .
السيد عبد الفتاح عبد المقصود أحمد : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء أعضاء اللجنة :

ماهى قوى الشعب ؟ أحب أن أوضح أن من أهم قوى الشعب ، الموظفين ، وقد ذكر أحد الزملاء أن عددهم سبعة ملايين ونصف المليون بعائلاتهم ولكن طبقاً للإحصاء الرسمى يبلغ عددهم ٢٧٠ ألف موظف وهم بعائلاتهم ١٠٠٠.٣٥٠ موظف .

ويستقر فى الأذهان أن هؤلاء الموظفين فى مستوى أرقى من مستوى الشعب ، وأنهم لا يعاملون الشعب معاملة سليمة والواقع أن هذه الأفكار من رراسب الماضى ، حيث كان الموظفون هم « السناجقة » وجباة الضرائب الذين كانوا يلهبون ظهور الشعب بالسياط من أجل جباية الضرائب للحاكم ، أما الآن فقد أصبح الموظفون أولاد حسن أبو محمود وإخوته وأبناء عمومته وكلهم من الريف ، فالموظف اليوم غير موظف الأمس ولقد افترى على الموظفين فى عهد الاستعمار فكان من ضمن صور فجور الانجليز أنهم قالوا إن من أسباب بقائهم فى مصر هو حماية أصحاب « الجلاب الزرقاء » من أصحاب الباقات البيضاء !!

وأظن أنه من غير المعقول أن يبلغ حب الانجليز للفلاحين هذه الدرجة كما أنه ليس من المعقول أن يصدق الفلاحون ذلك . فالموظفون اليوم هم أبناء الشعب . هناك حقيقة تقصير في الخدمة وتعطيل لقوى الشعب ، والموظفون يعطلون فعلا الكثير من الدفع الثوري ، ولكن هل هذا لأنهم يكرهون الثورة ؟ لا : الواقع أن الموظفين لا يستطيعون الاندفاع مع الثورة التي حققت كثيراً من آمالهم ولكن ليس عن كراهية لها . إنها أصدرت القوانين الكثيرة لصالحهم فثبتت المؤقتين ووضعت لهم قواعد للإنصاف لم تكن موجودة في العهود الماضية ؛ ولكن العيب الذي يجعل الموظفين غير قادرين على التجاوب مع الثورة تجاوباً كاملاً ، هو الروتين وليس لهم دخل في وجوده ، فيحكم هذا الروتين أقول : إنني وقد كنت موظفاً حديث العهد بالوظيفة وصلى كتاب رسمي يطلب إلى أن أكون لصاً وإلا فصلت ولو سمح لي السيد الأمين العام لشرحت له هذه الواقعة ولكن ضيق الوقت يمنعني من الاسترسال .

الواقع أن الروتين هو الذي يجبر الموظفين على مثل هذه التصرفات . فيجب أولاً أن تقضى الحكومة على هذا الروتين ، وأن تعدل اللوائح بما يتماشى مع النظم الاشتراكية والاندفاع الثوري . ويكون الموظف اشتراكياً إذا نزل المهندس الحقل بنفسه ليرشد العلاج وذهب الطبيب البيطري إليه في حقله ليعالج ماشيته ، وهكذا أى أن يختلط الموظف في حدود عمله بالشعب ويؤدي له خدماته بذمة وأمانة .

ونحن مستعدون لهذا ، ولكن نرجو من الحكومة أن تساعدنا في ثلاثة أهداف هي :

١ - التغلب على الروتين وتكسيره فقيه كثير من العقد التي توقف سير عجلة الاندفاع الثوري .

٢ - تأمين الموظف من الخوف وحمايته ووضع الأسس السليمة التي تربط بينه وبين رئيسه .

٣ - إلغاء تسعيرة المؤهلات لأن ذلك يؤدي إلى صراع طبق بين

الموظفين فيجب أن يكون الأجر على قدر العمل ، فمن يعمل يأخذ حقه ومن لا يعمل يبتز ، ويعتبر غير صالح ومن أعداء الشعب .

يجب أن يمثل الموظفون في القوى الشعبية فمن لهم نقابات فهم بطبيعة الحال يمثلون أما الآخرون فيجب أن يمثلوا وأن تفكر اللجنة الفرعية الأولى في طريقة ذلك . يجب أن تعدل قوانين بعض النقابات المهنية بما يتماشى مع اشتراكية الثورة ، وأن تبحث اللجنة الفرعية الأولى هذا أيضاً. أما الفلاحون فيجب أن يكون لهم ممثلون عن طريق الجمعيات التعاونية لا عن طريق جمعيات الإصلاح الزراعي فقط ويمكن إعادة انتخاب الجمعيات التعاونية بسرعة بحيث لا يمثل في مجلس إدارات هذه الجمعيات أكثر من عضو واحد لكل أسرة حتى لا يكون هناك إقطاع عائلي داخل هذه الجمعيات وبهذا تشكل تشكيلاً سليماً ومنتجاً وشكراً .

السيد أحمد فهمي : بسم الله الرحمن الرحيم : السيد الأمين العام ، سيداتي سادتي .

استمعنا هنا في جلسات سابقة إلى آراء عديدة ومتنوعة من السادة الزملاء أثرت فيها المناقشة حول المفاهيم الاشتراكية الحققة كما استمعنا إلى التعليقات التي مست مصير الحركة النقابية في بلادنا ولقد بلغت ذروتها في القسوة . أمس الأول بعد كلمة زميلي السيد أنور سلامة حيث أمي . فهم ما قصده وهو أنه يطلب الرحمة لأعداء الشعب ، كما قال البعض إن الحركة النقابية في الماضي كانت حركة رجعية لدرجة أنها ألقت نبيلاً من النبلاء ونصبت زعيماً للعمال ، كما نصبت ثرياً وإقطاعياً زعيماً للعمال مدى الحياة

أما عن النقطة الأولى فالرحمة لمن ؟ أيطلب العمال الرحمة لأعدائهم التقليديين ؟ أيطلبونها للاقطاعيين الذين أهانوا الفلاح في أرضه وبلده ؟ أيطلب العمال الرحمة لصاحب العمل الذي يقوم بتشغيل العمال بعقود مؤقتة ثم يخرجهم بعد ستة أشهر من العمل ثم يعيدهم للعمل مرة ثانية بعد يوم أو يومين

وذلك بقصد حرمانهم من إجازاتهم السنوية والخدمات الاجتماعية التي ينص عليها القانون ؟

أيطلب العمال الرحمة لصاحب العمل الذي يطلب من العامل كتابة استقالته مقدما ودون تاريخ حتى يكون تحت رحمته ؟ إن هذا لا يمكن إطلاقا .

إن العمال لهم أعداؤهم التقابديون وهم المستغلون والرأسماليون الجشعون . أما أن الحركة النقابية كانت في الماضي حركة رجعية فإن هذا القول ، وایم الحق فرية لا يمكن أن تنسب إلى الطبقة العاملة .

فهل أقيم حفل تكريم لواحد من هؤلاء الرأسماليين وبإيعه العمال زعيما لهم ؟ إن هؤلاء قد فرضوا على العمال فرضاً ونحن لم نبايعهم . أنا أطلب من المؤرخين والكتاب أن يؤرخوا الحركة النقابية في بلادنا وسيجدونها ناصعة البياض .

إن العمال لم يفعلوا ما فعله غيرهم عندما أقيم حفل في جامعة « فؤاد الأول » لتكريم الملك السابق ومنحه درجة الدكتوراه الفخرية ، وأصبح اسمه الدكتور فاروق أحمد فؤاد أو هؤلاء الذين نسبوا الملك السابق إلى سلالة النبي عليه الصلاة والسلام وكلنا نعرف من هو ، ومن هي أمه ، وأنها من سلالة سليمان الفرنساوى .

إن العمال لم يفعلوا شيئا من هذا .

إني لا أعرض للسألة بوصفي نقابيا ، ولكني أقسم غير حاث ، أن الحركة النقابية هي توأم الاشتراكية وأنها طوال عهودها تدعو لها وتطلب دعمها .

لقد قيل إن النقابات العمالية لم يعد لها لزوم في مجتمعتنا الجديد . وإذا كان لابد من وجودها فإنما لكي تهتم بالإنتاج فقط . وأريد أن أسأل في

بساطة وهدوء ، عن بلد اشتراكي يستطيع أحد أن يدلني عليه لا يعتمد أساساً على الحركة النقابية .

سيكوتورى فى غينيا ، من يحميه ومن يحمى اشتراكيته ؟ لا شك أنها الطبقة العاملة الممثلة فى نقاباتها .

نكروما فى غانا ، من الذى يحميه الآن فى عداوته لقوى الاستعمار والرجعية ؟ لا شك أنهم العمال ، الطبقة العاملة ، ممثلة فى نقاباتها . لا يمكن أن ينكر أحد إطلاقاً دور الطبقة العاملة فى دعم الاشتراكية فى بلادنا . لقد تحملنا نحن العمال كثيراً جداً من متاعب الرأسمالية ، وحق لنا الآن أن نعرف بالفضل ونزد الجليل للرئيس جمال أبى الاشتراكية العربية . ولا شك أن اشتراكيتنا تطوّر للحركة النقابية التى لا يجوز أن نقول إنها لا لزوم لها فى المجتمع الاشتراكي . فالحركة النقابية فى المجتمع الاشتراكي ليست مسئولة عن الإنتاج فقط ، ولكنها مسئولة عن كل ما يهم المصنع والإدارة ، والقضاء على الفساد فيها إن وجد . الحركة النقابية مسئولة عن شروط وظروف وساعات العمل وإصابات العمال وكيف تقل تلك الإصابات . هذا هو مفهوم النقابات العمالية فى المجتمع الاشتراكي . إنها مسئولة أصلاً عن كل ما يحسن أو يسيء إلى العمل والعمال .

هذه كلمتى عن الحركة النقابية ، وما أردت بها إلا أن أرد لها اعتبارها بما قيل فى هذا المكان المقدس الطاهر والله الحمد والسلام .

الدكتور سليمان الطماوى : السيد الأمين العام . السادة الزملاء . إن ما سمعته فى الأيام الأخيرة دفعنى إلى أن أبدي رأياً كنت أمسك عن إبدائه . والحقيقة العلمية التى أجمع عليها الناس الدارسون أن التمثيل المهنى لا يمكن أن يكون أساساً للتمثيل السياسى . والدليل على هذا ما حدث فى الأيام الثلاثة الأخيرة ، فإن كل الطوائف التى مثلت هنا قدمت فى كلامها من قريب أو بعيد طوائف أخرى ، المحامون اتهموا وشتموا وكذلك الأطباء

والمهندسون وسائر المهن حتى الجامعة لم تسلم الليلة من يوجه إليها اتهاماً . كل هذا يؤكد أن التمثيل الطائفي لا يصلح أساساً للتمثيل السياسي . وفي هذه اللجنة أخذ كثير من الأعضاء يحسون أنهم يمثلون طائفة معينة من الطوائف ، وليس هذا المقصود من لجنتنا هذه ، إذ المقصود أن نكون جميعاً كأطياف الضوء كل منا يمثل الشعب في مجموعه . يجب أن تتفاعل جميعاً . وأخشى أن يظل هذا الإحساس فينا إلى أن نعد الميثاق الذي سيحكمنا سنين طويلة . ولذلك يجب أن يجيء هذا الميثاق انعكاساً لأمانى الشعب كله .

لم يقل أحد إن هناك فئة سليمة اطلاقاً ، فكل دعوة يمكن أن تجرح ، ونريد أن نتجرد من الاتهامات المتبادلة وننظر إلى المستقبل بعيداً عن الحزابات الشخصية فلا يجرح أحد أحداً فالوطن لنا جميعاً . والاشترائية سوف تزيل هذه الفوارق فتختفى من مجتمعنا ويندمج أستاذ الجامعة مع العامل وغيرهما في اندفاعهم في الطريق الثوري إن شاء الله .

السيد حمدي الحكيم : السيد الأمين العام — السادة الزملاء :

أراني مضطراً بمناسبة ما ذكره السيد أحمد فهمي ، أن أبين أننا ونحن نعين ونحدد القوى الشعبية في اللجنة التحضيرية واللجنة الفرعية الأولى ، لم نجد قوى شعبية منظمة يمكن الاهتداء إليها بكل سهولة أكثر من التمثيل النقابي في العمال ، وهذا يعطينا مثلاً وقرينة يمكن أن نستعين بهما لكي نحدد ، مستقبلاً ، خط سيرنا . إن القول بأن أحداً قد مس العمال قول بعيد كل البعد عنا نحن أعضاء اللجنة .

السيد عبد اللطيف بلطية : السيد الأمين العام . السادة الزملاء :

تحدث الزميل الدكتور رفعت المحجوب حديثاً وافيًا وصريحاً ، وكان صادقاً في القول ، وتمنى أو طلب أن تكون الحركة العمالية أداة دفع ثوري إذ لم تعد أداة كفاح .

ونحن نتفق معه في هذا القول ، وهذا هو ما ذكره السيد الزميل أنور

سلامه ، ولقد خشي الدكتور سليمان الطماوي أن يكون حديثنا هنا حديث
تجريح ، ولكنني أؤكد له أن ما قصد إليه الزميل أحمد فهم لم يكن إلا توضيحاً
لأنه إذا كان بعض الإقطاعيين أو النبلاء قد فرضوا على الحركة النقابية فرضاً
فهناك هيئات أخرى قد عانت من مثل هذه الظروف . ولا يعني هذا أننا نجرح
هذه الهيئات وأذكر الجامعة بالذات ، فنحن نكن لأسانذتها كل احترام وتقدير
باعتبارهم قادة فكر ورواد إصلاح ، أما ما تحدث عنه الدكتور حمدي الحكيم
من أنه يرجو أن تنطور الحركة النقابية ، فإنني أؤكد لك يا أخي أنها قد تطورت
قبل الثورة وكانت طليعة الحركة الرائدة بعد الثورة مندفعة في طريق الاشتراكية
الحقة والديمقراطية الحقة وشكراً .

السيد محمد فؤاد أبوهميلة : نحن لا ننكر أن العمال اشتراكيون بطبيعتهم
لأنهم فعلاً أكثر الناس استفادة بمبادئ الاشتراكية . ويجب ألا ننسى —
أن المفروض — أن الاشتراكي يجب أن يكون اشتراكياً بدمه وطبيعته . وقد
لوحظ أن بعض العمال عندما يتولون عملاً أعلى من عملهم الأصلي في المصانع ،
كان يصبح الفرد منهم مثلاً عضواً نقابياً أو رئيساً لها ، يصير فعلاً غير اشتراكي ،
وبذلك لا يكون عاملاً بالمعنى الصحيح والدليل على ذلك أن السيد حسين الشافعي
نائب رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الاجتماعية ، عندما زار نقابة من النقابات
العمالية ودخل مكتب رئيسها ، وجد أن هذا المكتب نخم ، فقال سيادته لرئيس
النقابة ، لقد دخلت مكتب الرئيس جمال عبد الناصر من قبل أن أدخل مكتبك
هذا ، وأقرر أن مكتبك هذا أنخم من مكتب رئيس الجمهورية .

والواقع أن العمال اشتراكيون ، ولكننا نلاحظ أن العامل نفسه ، عندما
يرتفع مستواه عن العمل بيده يصبح غير نقابي ، ويتخلى عن مبادئه كعامل ،
ومن ثم يصبح غير اشتراكي ، وهذا ما لاحظناه في الاتحاد القومي نفسه ،
ذلك أنه عقد اجتماع في مكتب العمل والعمال ، فشهدنا أن جميع رؤساء النقابات
قد حضروا الاجتماع بسيارات ، كما رأينا عدة سيارات نخمة أمام مقر الاتحاد ،

فتساءلنا لمن هذه السيارات ١٤ فقبل لنا إن مكتب العمل والعمال لديه اجتماع اليوم وهذه السيارات خاصة بأعضائه .

والواقع أيها السادة أن الاشتراكى يجب أن يظل إشتراكيا مهابا من درجات ، ومهما ارتفع مستواه ، ولا يتخلى عن مبدئه كعامل وشكراً .

السيد محمود عبد الخالق : إن دور العمال معروف قبل قيام الثورة وبعدها ، وأود أن أنوه هنا كيف ترك العمال خدمة الإنجليز في عام ١٩٥١ أيام أزمة السويس ، وكيف كانت الإذاعة تجلجل بأصوات عمال أحرار ينادون زملاءهم ويناشدونهم ويشجعونهم على ترك خدمة المستعمر الغاصب ، وكيف أرسل العمال في ذلك الوقت إلى الاتحادات العمالية ومكتب العمل الدولى مطالبين بالتحقيق فى الطريقة التى عومل بها العمال فى هذه الفترة العصيبة ، ولقد أعقب ذلك حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، يوم أن كان العمال يضعون الحجر الأساس لبناء اتحاد عام لهم ، وتأجل إعلان تكوين الاتحاد المذكور ، بصفة مؤقتة ، بسبب هذا الحريق : ثم جاءت الثورة واستجاب العمال فى الحال لرغبة السيد جمال عبد الناصر فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، بالتهدل والتدبر فى هذا الأمر . مقدرين مصالح الوطن وما تستوجبه الثورة من ترابط وتعاون صادق بين أفراد الشعب ، والتكاتف فى بناء مجتمع تتحقق فيه العدالة الإجتماعية ، وبقي الاتحاد دون تكوين حتى أعلن ذلك عام ١٩٥٦ .

إن النقابات والروابط القومية للعمل والعمال تطور نفسها ، لتكون مراكز إشعاع وخلايا ثورية اشتراكية لرفع مستوى المعيشة لأعضائها وللجموع المحيط بهم .

فالطبقة العاملة من زراعيين وصناعيين وتجاريين وفنيين وذهنيين ، هم رواد القوى الحقيقية الأصلية للشعب وشكراً .

السيد الأمين العام : بقى من طلبات التعليق ثلاثة طلبات ، من بينها طلب من السيد عبد اللطيف بلطية إلا أنه قدم لى طلباً بإقتال باب المناقشة

موقعا عليه من أكثر من عشرة أعضاء ، وطبقاً للاجراءات التي نسير عليها
يكون لهذا الطلب أولوية أخذ الرأي عليه . والسيد عبد اللطيف بلطيه
يطلب من اللجنة الإذن له بالتعقيب على كلمة السيد محمد فؤاد أبوهميلة قبل طرح
طلب إقفال باب المناقشة .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة)

السيد عبد اللطيف بلطيه : أود أن أعلق على ما قاله زميلي الأستاذ محمد
فؤاد أبوهميلة فأقول ، إن العامل في الواقع هو كل من يعمل في هذا البلد من أول
رئيس الجمهورية إلى أصغر عامل فيه . ألا يروى لك يا أخى إطلاقاً أن ترى
مكتباً فخماً في نقابة أو ترى سيارة ما تسخر لقضاء مصلحة مئات الآلاف من
العمال ؟ هل تعتبر هذا تخلياً من العامل عن اشتراكه ؟ إن هذه
السيارات إنما تسخر لإنجاز قضايا زملائه من العمال الذين يعملون في المصانع
أو المتاجر ، وإني أؤكد لك أن العامل لم يتخل عن اشتراكه الأصلية
التي أكدتها في نفسه الظروف التي عاشها قبل الثورة ، إلا وهي ظروف
الاستعباد . إن ما رأيته من سيارات في ساحة الاتحاد القوي ليست ملكاً خالصاً
للعامل وحده ، بل هي ملك شائع لكل من ينسب إلى هذه الدار ، وهي ملك
لأبناء البلد جميعاً .

فهل رجعت يا أخى إلى فلم المرور لتعلم أن هذه السيارات التي تقف
في الاتحاد القوي هي ملك للنقائين من العمال ؟

إني أؤكد لك أنه ليس هناك نقابي في جمهوريتنا يملك سيارة ملكاً
خاصاً . وإذا كانت بعض النقابات الكبيرة ذات المسؤوليات الجسيمة ،
قد اقتنت سيارة فإن ذلك لقضاء المصالح ولقضاء حاجيات أفرادها ،
التي تتطلب من رئيس النقابة أن ينتقل بها من أسوان إلى الإسكندرية
وإلى بور سعيد .

إننا نؤمن برسالة الثورة ، كما نؤمن بأن مصالحنا يجب أن تقضى على
وجه السرعة ، وليس في هذا ما يحيد بنا عن اشتراكنا أو التخلي عنها .

وإذا كان من رأى السيد الزميل أن الاشتراكية لا تكون إلا بالتخلي عن ركوب السيارة ، فسننتقل من أسوان إلى الاسكندرية على الأقدام ، لتؤكد لك أننا اشتراكيون .

السيد الأمين العام : والآن هل توافقون على إقبال باب المناقشة ؟
(موافقة) .

السيد كامل أحمد عبد الله : بسم الله الرحمن الرحيم . السيد الأمين العام .
السادة الزملاء :

من نعم الله علينا حقاً أن يشترك الفلاح والعامل في إبداء الآراء الحرة مع السيد الرئيس والسادة الوزراء والمثقفين في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . هذا الاجتماع له أغراض نبيلة جداً ، هى المحافظة على مبادئ الثورة والمحافظة على ما اكتسبناه من مكاسب .

إن قانون الإصلاح الزراعى لم يوضع لاضطهاد كبار الملاك بل هو يستهدف صالحهم لإخراج الضغينة من قلوب الفقراء ومعدى الملكية .

وللمحافظة على مبادئ الثورة الاشتراكية أقترح :

أولاً : إبعاد أعداء الاشتراكية من حكام وإقطاعيين .

وأرى أن يتحرى عن الحكام الذين يعملون على ظلم الضعفاء وإلحاق الإهانة بممثلى الفلاحين ، والمهاطلة فى إنجاز أعمالهم التى لم تزل موجودة لديهم حتى الآن . إن بعض الحكام يعاملون الأذى منا معاملة لا تليق به فإذا ما تحسنت أخلاق هؤلاء الحكام ألف الناس حكاهم وأحبهم وأطاعوهم باطناً وظاهراً .

ثانياً : كل إقطاعى أو انتهازى يعامل أبسط معاملة وذلك بإبعاده عن مراكز الحكم وعدم الأخذ برأيه . ونرجو من السادة الحكام أن يفهموا السواد الأعظم من الناس ويعرفوهم أن العمل الثورى لا يهدف إلا لخير الجميع ، يستوى فى ذلك من أخذت منه أطيان أو فرضت عليه ضرائب ، لأن الله

سبحانه وتعالى قال للرسول عليه الصلاة والسلام : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » .

ثالثا : الجمعيات التعاونية الزراعية تكون صالحة إذا كانت مجالس إدارتها مكونة من الذين يخشون الله ، ولا يطمعون في مال الغير ، لا في السيطرة ولا في الانتقام . وإذا كانت مكونة من الذين يفهمون معنى التعاون ، ذلك التعاون الذى يستهدف الصالح العام ، لا الأناية أو الانتقام . وأرى أن يكون محافظ المحافظة مسئولاً عن تكوين المجلس من الاطهار . ويجب أن يكون موظفو الجمعية ، من مشرف زراعى ومدرب البنك ، قدوة صالحة للمعاونة لا للمعارضة والتعقيد .

لى كلمة أخيرة أريد أن أحدثكم عنها ، فى هذا المكان المقدس إن الذى دعانى إلى التكلم فيها هو الواجب المقدس الذى نحن بسببه مجتمعون ، إن اجتماعنا هنا من أجل البحث فى ماهية القوى الشعبية ، وكيف يكون تكوينها وكيف نسير فى المستقبل على الطريق المرسوم السليم ، طريق الاشتراكية الصحيح الذى نحب من صميم قلوبنا نحن معشر الفلاحين ، والذى بذلنا فى سبيل الحصول عليه فى الماضى الدم والدمع والعرق المتصبب . وإننا مازلنا مصممين على بذل أرواحنا وأولادنا من أجل الحفاظ على اشتراكيتنا العربية التى هى من بيتنا ومن تقاليدنا ، لا شرقية ولا غربية . إن اشتراكيتنا ستبقى بعون الله مدى الدهر ، وسيعم خيرها الجميع إن شاء الله . والسلام عليكم ورحمة الله . وشكراً .

السيد محمود محمد زيد : بسم الله الرحمن الرحيم . السيد الأمين العام .
السادة الزملاء :

إن السؤال الذى أود أن أوجهه إلى نفسى — وأن أجيب عليه أمامكم سيؤدى إلى اكتشاف تحديد القوى الشعبية وكيفية تمثيلها . أما السؤال فهو :

فلاح صغير عاش معظم حياته أجيراً لا حول له ولا قوة ، حتى فى وسيلة الحصول على أقل درجات القوت ، هذا الفلاح تفتحت أمامه فجأة نوافذ القدر
(أ، ع)

فقد كان على موعد مع القدر كما قال السيد الرئيس . تصوروا أيها السادة أن هذا الفلاح الذي عاش عمراً طويلاً تحت ضغط الاستغلال بمختلف صورته ، وتصوروا أن هذا الفلاح وصل إلى عضوية اللجنة التحضيرية التي كلفت بتحديد أسس ستكون دهامة تكوين أكبر جمهورية اشتراكية عربية .

هذا الفلاح يمثل الآن في اللجنة التحضيرية . فكيف وصل إلى هذا المكان؟
أيها السادة : إذا رجعنا إلى الماضي ، إلى تسع سنوات قبل الآن حيث كنا نحن الفلاحين كأدنى مخلوقات الله التي تعيش على الأرض دون أن يدري أحد عنهم شيئاً ، ودون أن يعرفوا هم عن الآخرين أي شيء . ثم كانت القنبلة ، قنبلة الثورة التي كسرت أقوى قيد وضع في يد أقوى عملاق وهو الفلاح الذي يمثل ثلاثة أرباع المواطنين ، والذي هو أصل لكل فرع ، وجاء قانون الإصلاح الزراعي هدية للأمة كلها ، ووجد الفلاح نفسه حراً ولكنهم أحرار دون أن يعرفوا أي شيء .

وهنا أيها السادة : الحلقة المفقودة وسؤال في صورة أخرى . كيف نكون من الفلاحين قادة منهم ومن الذين كانوا مكبلين إلى وقت قريب ، وكيف استطاع الفلاحون أن يرسلوا قادتهم إلى هذا المكان ؟ إنه السر الذي لا يعرفه إلا فلاح الإصلاح الزراعي . وسأتكلم عن جزء من هذا السر فربما يؤدي بنا إلى تحديد القوى الشعبية الأصلية .

لقد استولى الإصلاح الزراعي على الأرض وقسمها ووزعها ، وكان لابد له أن يعين موظفين ليدبروا أمور هذه الأرض ، وأمور الجمعيات التعاونية كشراف عليها ، وشاء القدر أن يكون بعض من هؤلاء الموظفين ممن كانوا يحملون سياط الاقطاع والرجعية ، هم هم نفس الموظفين الذين جاءوا لبشرفوا على جمعياتنا ، ومعنى هذا أن الفلاح سيظل لا يعرف شيئاً عما يدور حوله ، وإن كان قد أصبح حراً بحكم القانون .

ولكن جاء التعاون أيها الزملاء ، التعاون الموجه لأول مرة في تاريخ حياة العرب . ومن هنا انتشر زمرة من التعاونيين المخلصين ، الذين لم تغمض لهم عين (٣٠ طريق الديمقراطية)

إلا بعد أن عرفونا أسس التعاون والاشتراكية ، ومالنا وما علينا ، وكانوا في سبيل ذلك يلاقون العداوة ، وانهموا بأنهم فتحوا أعين الفلاحين . ولقد استغرب الموظفون الذين عاشوا في عهد الاقطاع كيف يجرؤ الفلاح أن يطلب حقاً ضائعاً من الموظف الكبير .

إن التعاون الموجه يخلق قادة من الفلاحين وذلك لأن عمله يقوم على ركنين أساسيين :

الركن الأول : هو تنفيذ سياسة التعاون في توصيل الخدمات الزراعية إلى الفلاح عضو الجمعية التعاونية .

الركن الثاني : هو مراقبة هذا التنفيذ وإيجاد قادة من الريف يستطيعون أن ينفذوا أمام أية محاولة لانتزاع مكاسب الفلاحين .

وقد حضرت بنفسى معركة دارت بين موظف كبير في إحدى مناطق الإصلاح الزراعى ، وبين الفلاحين بقياداتهم الجديدة .

ورغم أن هذا الموظف كفء وقدير ، بل وخبير في إدارة الأعمال الزراعية ، إلا أنه بعيد كل البعد عن الاشتراكية ، ويغز عليه أن يجد الفلاحين قد عرفوا حقوقهم وواجباتهم .

هذا الموظف أغلق باب مكتبه حتى لا ياتشه المزارعون في مطالبهم ، ولما يش الفلاحون من هذا الباب المغلق ، لجأوا إلى رجال التعاون ، وإلى السيد وزير الإصلاح الزراعى ، فأمر سيادته بالاطلاق باب أمام وجه الفلاح . وإني أعتقد بهذا المثل ، لا لأشكو موظفاً ، ولكن لأبين أهمية الموظف الاشتراكى في المركز القيادى ، كندوب الإصلاح الزراعى في جمعيات الإصلاح الزراعى ، أو كدبر الزراعة في الجمعيات الزراعية . فلو كان المدير الكفء اشتراكياً في تصرفاته ، لنجح في عمله أضعاف ما يصل إليه بكفائته فقط . وإن الريف لن يجد القادة الفلاحين في الجمعيات التعاونية ، اللهم إلا إذا كان المشرفون عليها اشتراكيين في تصرفاتهم .

وهنا أطلب أن تكون الرقابة على هؤلاء المشرعين من قطاع لاعلاقة له بالتنفيذ . وإلا كيف يكون الإنسان خصما وحكما في وقت واحد ؟ عندئذ يجد الفلاح صدرا حنونا قريبا منه يتصل به في أسرع وقت ، ليث إليه الشكوى من سوء التنفيذ . وفي نفس الوقت يضمن الريف تخرج دفعات من القادة يكونون الدعامات الأولى في المحافظة على مكاسب الفلاحين التي هي من أهم أهداف ثورتنا الاشتراكية .

إن الجمعيات التعاونية الزراعية بحكم السياسة الموضوعة لها ، ستكون متعددة الأغراض ، وبذلك ستضم كل القطاع الريفي ؛ وتصبح أقوى قطاع يمثل الشعب الحقيقي ، والوحدة التي منها يمكن أن يث الفلاح . ويمكن لهذه الجمعيات أن توجر الأراضي الزراعية إلى العمال الأجراء ، بعد أن تستأجرها فيتحول العمال إلى حائزين ، ترعاهم الجمعية من ناحية وفي نفس الوقت يكونون أعضاء بالجمعية ويمثلون عن طريق هذه الجمعيات .

أما عمال التراحيل والتولية ، ممن لم يتمكنوا من الحصول على حيازة فإنهم سائررون في طريقهم الطبيعي أو بالوراثة إلى الحصول على حيازة وحتى يتحقق ذلك يمكن للجمعيات التعاونية أن تقبلهم أعضاء مساهمين ، ويمكن أن يتحقق تمثيلهم عن طريق هذه الجمعيات .

أما بالنسبة إلى عمال التراحيل الذين لا يمكن أن ينضموا إلى الجمعيات التعاونية ، فيمكن عمل رقابة أو جمعية خدمات لتشغيلهم ورعايتهم ، ويمكن أن يمثلوا عن طريقها .

ومن هنا يتضح أن قطاع الجمعيات التعاونية الزراعية هو أخطر قطاع موجود ، ويجب العمل على تقوية هذه الجمعيات ودعمها بالطريقة التي يمكنها أن تنشر الاشتراكية دون أن تجد العراقيل التي تحدث من العوامل النفسية والوظيفية عند وجود ازدواج في الإشراف على هذه الجمعيات . ولذلك أصدر سيادة الرئيس قرارا بإنشاء المؤسسة التعاونية الزراعية وجعلها تابعة لرياسة الجمهورية وجعل مجلس إدارتها على مستوى الوزراء ، ووضع سياسة عامة لهذه الجمعيات

مستمدة من صميم الخطوات الاشتراكية لإيجاد المجتمع الذي تذوب فيه الفوارق لتتكون هذه المؤسسة عاملاً من عوامل إيجاد القادة الاشتراكيين في القطاع الزراعي ، سواء أكانوا من أعضاء الجمعيات التعاونية ، أم من الموظفين وربط جميع سياسة الجمعيات التعاونية دون إيجاد فرق بين جمعيات الإصلاح والجمعيات الزراعية الأخرى ، حتى يمكن تمثيل هذا القطاع القوي دون إيجاد أي انقسام فيه وبذلك يكون أعضاء هذه الجمعيات شعبة الاشتراكية والجنود الذين يحملون مكاسب الشعب في الريف والحضر .

وهنا يجب أن أشير إلى نقطة هامة ، هي أن الأراضي الزراعية اغتصبها أسرة محمد علي بعد أن ألغوا ملكية الشعب لها ووزعوها غنيمة بينهم وبين أصحابهم ذوقاً أن يدفعوا قرشاً مقابل ذلك .

فإذا صادرت الثورة المباركة هذه الأراضي فإنما تكون قد صادرتها لعلها أن هذه الأراضي قد اغتصبت من الفلاحين ، فمن العدالة أن توزع عليهم .

ولهذا جاء قانون الإصلاح الزراعي : وإذا كان سيادة الرئيس قرر ضمن قراراته الثورية الأخيرة إعفاء المتقاعين من نصف ثمن الأرض الموزعة عليهم فإن الفلاحين إذا ما طالبوا بأن تنازل الدولة عن النصف الآخر من ثمن الأرض فلا تكون في ذلك مبالغاً إنما هو إتمام لإرجاع الأرض إلى أصحابها . وبذلك يلتقي الفلاحون جميعاً في صفوف الجمعيات التعاونية الزراعية . وتتحد أهداف أعضاء جمعيات الإصلاح مع أهداف أعضاء الجمعيات الزراعية الأخرى .

وأخيراً ألخص كلمتي في النقاط الآتية :

أولاً : يعتبر الفلاحون قوة أصيلة للشعب يتفرع منها باقي القوى الأخرى وما زالت هذه القوة تحتفظ بخواصها وطبائعها نقية صافية .

ثانياً : إن ما تم عزلم من الاقطاعيين والاستغلاليين والرجعيين وتجار السموم إنما هم أعداء بارزون لقوة الفلاحين ، ومعروفون لديهم من وقت أن

خانوا ثورة عراقى وجيشه ، عندما تصدى لقوات الاحتلال وساعدوا الحرة من الاقطاعيين والرجعيين والانتهازيين .

كما أن هناك من أعداء الفلاحين من يجب عزلهم وإبعادهم عن طريق الدفع الثورى ، وهم الذين يقاسمون الفلاح فى رزقه بالربا الفاحش ، أو بمحاورة الجمعيات أو بالتسلل إلى مجالس إدارتها .

ومنهم من كان سيفاً للاقطاعيين والرجعيين وما زالوا قائمين على أمور الفلاحين كشايخ أو عمد أو خفراء .

وهم الصورة الباقية من صور الاستغلال فى الريف . ومنهم الموظفون الذين لا هم لهم من وظائفهم إلا استغلال الفلاح عن طريق وظيفتهم .

ثالثاً : بعد دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بشبكة من الرقابة ودعم المشرفين على الجمعيات بأسس التعاون والاشتراكية ، وبعد إبعاد أعداء الفلاحين الذين ذكروا وتطهير مجالس إدارة الجمعيات ودعمها بعناصر اشتراكية جديدة وادخال العمال الزراعيين أعضاء بهذه الجمعيات ، يمكن لهذه الجمعيات أن تمثل قطاع الشعب الاصيل تمثيلاً حقيقياً وذلك حتى تتماشى مع جمعيات الإصلاح الزراعى ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد صلاح الدين أبو المجد : بسم الله الرحمن الرحيم وباسم الجمع المتشرة فى أعماق الريف ، باسم هذه الطبقة الكادحة من العمال الزراعيين ، أتوجه بالشكر والولاء لزعيمنا المحبوب الرئيس جمال عبد الناصر على رعايته لهؤلاء الكادحين فى الأرض الذين لا قوا من الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى فى ظل النظام الاقطاعى ما لا قوه ، حتى كان يوم البعث الخالد فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذى تخطى فيه العامل الزراعى السدود التى كانت قائمة فى وجهه فحطم القيود التى كانت تكبله وأصبح حراً كريماً فى أمة حرة كريمة وتناول يده وثيقة الحرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ألا وهى قانون الإصلاح الزراعى .

السيد الأمين العام ، السادة أعضاء اللجنة التحضيرية :

إن اجتماعنا هنا على هذا النحو من تمثيل قطاعات الشعب المختلفة وإعطاء كل منا حق الكلمة ، وحرية الرأي هي الديمقراطية بعبئها . فليقد دعا زعيمنا هذه اللجنة لكي تبحث عن القوى الحقيقية لهذا الشعب وتضع أساس اشتراكنا حتى تستطيع الانتفاضة الثورية التي قام بها الشعب في ٢٣ يوليو والتي حققت الانتصارات السياسية ، أن تحقق الانتصارات الاجتماعية .

لقد استمعت إلى كلمات كثيرة قلت هنا في هذه اللجنة . ولكن هناك بعض الكلمات التي يمكنني كفرد من أبناء هذا الشعب ، وكفرد من أبناء الريف إلا أن أقف عندها .

لقد طالب البعض بأن يغفر الشعب عن أعدائه وأن يمنحهم فرصة جديدة ، وفي اعتقادي أن أصحاب هذا الرأي قد أحسنوا الظن هؤلاء الأعداء ، ذلك لأنهم لم يتحملوا الكثير من المظالم التي تحملناها نحن أبناء الريف ، لذلك فهم يطلبون لأعداء الشعب الرحمة ، هؤلاء الأعداء الذين لم يعرفوا قط ما هي الرحمة . وفي رأيي أن منح أعداء الشعب الفرصة يعتبر خطرا يهدد بناء اشتراكنا ، وخطرا يهدد ثورتنا ومكاسبها ، وأنه لا بد من استئصال هذه الفئة الضالة المضللة من جسم الأمة ، لأن الشعب لا ينتظر ولا يتوقع منها خيرا ، فهاقد الشيء لا يعطيه . اليسوام أعداء الشعب للذين ألبوا ظهره بسياط الخيانة والغدر ؟ اليسوام الذين جعلوا من أنفسهم عونا للمستعمر ؟ ومطية للسراي ؟ وتنكروا لتاريخ هذا الشعب العريق من أجل التكال على كراسي الحكم ؟ ومن أجل عرض زائل ؟ ولم يتقوا الله في وطنهم ومواطنيهم .

هذه الفئة الخائنة لو وجهت فرجتها لانقضت على الشعب وسلبت حريته في طريقة عين . وعلينا أن نتعلم من دروس ثوراتنا السابقة فهي لم تنكس إلا لأن الشعب لم يظهر صفوه من أمثالهم . إننا لو أعطينا هؤلاء العملاء الفرصة لسلنا رقابنا ولكبنا أنفسنا بالقيود التي حطمتها ولما كنا جديرين بالفرصة التي أخذناها أخذا في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكفاهم أن الشعب

قد تركهم ليعيشوا فوق هذه الأرض الطاهرة التي دنسوها في الماضي بخياناتهم واستغلالهم وفجورهم ، ولم يردقهم في هذه الأرض عندما قام بثورته ، أليست هذه رحمة ؟

أيها المشفقون على أعداء الشعب ، اذهبوا إلى الريف وانظروا ماذا خلف الإقطاع فيه ، واعتقد أنه لو كان لدى أعداء الشعب بقية من حياة أو ذرة من ضمير لتأثروا خجلا من أنفسكم وكفونا عملية استغلالهم . ماذا فعلوا عندما حكموا ؟ وردى على ذلك ، أنهم تحكموا وظلموا واستغلوا وكانت كل حكومة رجعية تأتي إلى الحكم تقول في خطبة العرش إنها ستفعل كذا وكذا ، ولم قالوا عن تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان ، فهل نفذ هذا المشروع ؟ متى نفذ هذا المشروع ومتى استصلحت الأرض ، ومتى صنعت البلاد ، ومتى أنشئ الجيش الوطني القوي ، ومتى طرد الإنجليز ، ومتى أمت القناة ، ومتى تحرر الشعب ؟ كل هذه الأمور تمت في عهد حكم الشعب .

ونصيحتي إلى أعداء الشعب أن يدخلوا جحورهم ، وليكفوا عن مؤامراتهم وليتركونا نبني بلدنا ونعوض ما فاتنا بسبب حكمهم الفاشل وعهدهم الجائر البغيض .

إنتي لا أطالب باستئصال هذه الفئة من جسم الأمة فحسب ، بل أطالب بتسليح الشعب في المصانع والمزارع والجامعات والاندية والمدارس وغيرها في فترة البناء حتى يكون الشعب مستعد للقضاء عليهم إذا سولت لهم أنفسهم الخروج من جحورهم ، ولا ضرب لحضراتكم مثلا عن تسليح الشعب ، فلو كان الشعب في سوريا الذي استشهد وضحي في سبيل الوحدة مسلحا لقضى لنوءه على الحكومة الاتقصالية الرجعية الخائنة العميلة المأجورة فورا .

السيد الأمين العام ، حضرات السادة :

إننا نعي اليوم قوانا ونخطط مستقبل أمتنا ونضع أساس اشتراكتنا ، وبداية الأساس هو التنظيم الجماهيري ومعناه قيام المنظمات الديمقراطية لكل

طائفة من طوائف الشعب ثم بعد ذلك يتطور إلى المستوى الأعم ، فتندمج هذه الطوائف كلها ضمن الإطار العام .

اسمحوا لي أن أتناول قطاعا كبيرا من هذا التنظيم ، وهو قطاع العمال الزراعيين .

لقد تحدث الكثير من الزملاء في هذه اللجنة عن العمال الزراعيين عما يدل على العناية التي بولها مجتمعا الثوري لهذا القطاع الذي يشكل جزءا كبيرا من جيش الثورة الزاحف نحو الاشتراكية البناءة .

هذا القطاع يضم أكثر من ثلاثة ملايين عامل وليس مليوناً كما ذكر البعض ، ويهمني هنا أن أحدد من هو العامل الزراعي :

كل أجير يعمل في خدمة الأرض نظير أجر يتقاضاه سواء كان هذا العمل يدوياً أو ميكانيكياً أو ذهنياً .

فعمال الزراعة في القطاع الأهلى يعمل جزء منهم لدى ملاك ومستأجرين ومنهم عمال التراحيل ، ومنهم عمال يعملون في الشركات والمؤسسات الزراعية ، ومن هنا يتضح أن هذه الطبقة لا يمكن تمثيلها تمثيلاً صحيحاً إلا عن طريق نقاباتها وليس عن طريق الجمعيات الزراعية ، إذ أن هذه الجمعيات ، كما هو معروف ، تضم الملاك والمستأجرين الذين يستغلون العامل الزراعي ، وبذلك لا تمثل وجهات نظرهم على حقيقتها .

وقد عرف العمال الزراعيون الحركة التعاونية بعد قيام الثورة بسبعة وأربعين يوماً وفي هذا دلالة كبيرة على أن العمال الزراعيين كانوا من الأسباب الأولى لقيام ثورتنا ، وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أمكن قيام تنظيم جديد للعمال الزراعيين الأهليين بعد انفصالهم عن العمال الزراعيين الحكوميين .

وذلك بقيام نقابة عامة لهم تضم سبع نقابات قرعية في سبع محافظات وأكثر من ثلاثين لجنة نقابية في القرى ولكن هذا لا يكفي . ولكي يأخذ هذا التنظيم

صورته الكاملة يجب أن تقوم حركة تجميع واسعة بجميع المحافظات والقرى في الجمهورية ، ويمكن للنقابة العامة أن تقوم بهذه الرسالة التي هي بصددتها . لذلك أرى أن تقدم الدولة عونها الكامل لهذه النقابة ، وذلك بتسهيل اتصالات ممثلها إلى القرى لنشر الدعوة ، ومساندة إذاعة « مع الشعب » والسادة المحافظين ورؤساء مجالس المدن والقرى لهذه الدعوة ، كما نأمل من صحافتنا الحرة أن تساند هذه الدعوة أيضاً ذلك لأن قيام لجان نقابية في القرى لن يمنع استغلال هذه الطبقة لحسب ، بل ستكون المدرسة التي تنمي العقيدة الاشتراكية والحياة الديمقراطية السليمة والوعي والمعرفة في صفوف العمال الزراعيين وتعريفهم بما لهم من حقوق وبما عليهم من واجبات وربطهم ربطاً وثيقاً بأجهزة الدولة فيكونوا قوة ثورية تعمل مع القوى الأخرى في بناء الاشتراكية وحمايتها .

ولما كنا مقبلين على التوسع في استخدام الآلات في خدمة الأرض وفي نفس الوقت نعاني من زيادة القوى البشرية العاملة في الزراعة بمعنى أن فرص العمل أمامهم ضعيفة ومستقل أكثر في المستقبل باستخدام الآلات ، فلذلك أرى ضرورة التوسع في نشر الصناعات الريفية عن طريق تدريب العمال الزراعيين بالوحدات المجمعة الموجودة بالريف ، كما أرى تحويل عدد منهم إلى أعمال صناعية وذلك بفتح مراكز للتدريب المهني في المصانع القائمة أو التي يجري العمل على قيامها وبهذا يمكن امتصاص جزء منهم علاوة على من سيملكون في الأراضي التي يجري استصلاحها .

هناك مشاكل كثيرة أخرى يشكو منها العمال الزراعيون الأهليون ولا تتفق مع الوضع الاشتراكي الجديد وهي :

١ — انخفاض مستوى أجر العامل الزراعي وأرى رفع أجور العمال الزراعيين ومساواتهم بزملائهم العمال الزراعيين الحكوميين حفظاً لأدميتهم علماً بأن القرارات الخاصة بمستويات الأجور ما زالت معطلة :

٢ — اعتبار يوم الراحة الأسبوعية بأجر بالنسبة لمن يعملون في الشركات

والمؤسسات التي بها عمال يعملون بصفة منتظمة وذلك لانخفاض مستوى .
أجور هذه الطائفة .

٣ — تعميم العلاج بالنسبة لعائلات عمال الشركات والمؤسسات .

٤ — إلزام الإصلاح الزراعي بتشغيل جميع العمال الزراعيين الذين
يستولون على الأرض التي يعملون بها ، ففي كوم امبو يرفض الإصلاح الزراعي
تشغيل العمال الزراعيين الذين تم الاستيلاء على الأرض التي كانوا يعملون بها
عما يعرض هؤلاء العمال للتشرد والبطالة .

٥ — تبسيط إجراءات التحاق العمال الزراعيين بالعمل في الشركات
والمؤسسات نظراً لبعد العمال الزراعيين عن مكاتب العمل عما يكافهم فوق
طاقاتهم ثم ينتهي الأمر بهم إلى عدم العمل لضعف إمكانياتهم .

٦ — إعطاء اللجان النقاية في القرى التي تم أو يتم تشكيل لجان نقاية
بها ، حق الإشراف على العقود التي تم بشأن تشغيل العمال الزراعيين لدى
أصحاب العمل كما هو المتبع في الجمعيات التعاونية بين المالك والمستأجر .

٧ — قررت شركة أراضي الشيخ فضل العقارية إقامة مصنع لتجفيف
الفواكه في بنها من أموال منطقة الشيخ فضل فعلا عما سيستج عنه تشريد عمال
هذه المنطقة . فمن العدالة أن يقام هذا المصنع في الشيخ فضل نفسها ضمناً
لتشغيل هؤلاء العمال علماً بأن هذه المنطقة غنية بالحدائق .

٨ — أرجو أيضاً أن تتدخل الدولة لحماية العمال الزراعيين في شركتي
جنا كليس ويساتين مصر وكرومها من استغلال هاتين الشركتين لهؤلاء العمال
وعمارتهما للنقايين بهما .

٩ — في كوم امبو تحددت نسبة زراعة القصب بـ ٤٠ ٪ وهذا يسبب
كساداً في صفوف العمال الزراعيين فأرجو زيادة هذه النسبة حتى يمكن خلق
فرص العمل أمامهم لأن هذا الزراعة تستوعب عدداً كبيراً من هؤلاء العمال
وفي الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي .

السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء ، في رأي أن القوى الشعبية الأصيلة في هذا الوطن هي العناصر المؤمنة إيماناً عميقاً بالثورة منذ قيامها والتي تجاوزت وتفاعلت مع مبادئها وعملت في سبيل دعمها ، وكافحت كفاحاً مجيداً في جميع المراحل التي مرت بها الثورة ، وقاومت حملات التشكيك والتضليل التي قامت بها الرجعية الخائنة طوال مراحل كفاحنا منذ قيام الثورة حتى اليوم في وعي وإيمان حتى استطاعت ثورتنا أن تحارب الاستعمار بيد وتبنى الوطن باليد الثانية . وإنني أرى أن أحد الفئات التي أرى عزها حماية للبناء الاشتراكي على النحو الآتي :

١ - جميع ملاك الأرض الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي الأول والثاني والقرارات الاشتراكية الأخيرة .

٢ - الطبقة الرأسمالية الاحتكارية بجميع عناصرها وأذناها .

٣ - السياسيون القدامى وأذنائهم وأصحاب المبادئ المستوردة .

والجماعة التي كانت تتاجر باسم الدين .

هؤلاء الذين أرى عزهم ومتى تم ذلك أمكن تحديد القوى الشعبية الحقيقية ، وفي تصوري هي بقية المجتمع بكل طاقاته المختلفة .

أما عن طريق تمثيل هذه القوى فأرى أن يكون نسبياً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة يوم الأربعاء ٥ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السيد طلعت شهاب الدين : سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء :

في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ وطننا ، وفي هذه الفترة التي نجتمع فيها لنحدد القوى العاملة في شعبنا وكيفية خلق التنظيم الشعبي الذي يحمي مكاسب ثورتنا .

في هذه اللحظة آن لنا أن نتكلم عن الطلبة والدور الذي ينتظرون في الاندفاع الثورية التي نعيشها أو نعيش بدايتها ونعيشها معنا أمتنا ، وسأتكلم عن القوى الطلابية كقوة لها تأثيرها وفعاليتها في هذا التنظيم الشعبي ، وأود أن أبدأ كلامي بتعقيب مختصر على ما ذكر من أيام .

فقد جاء فيها رأي لبعض المتحدثين يقول بوجوب إبعاد الطلبة عن التمثيل في القوى الشعبية ، كيف هذا ؟ ومن هم الطلاب والذين يطلب إبعادهم ؟

إنهم الطلاب الذين كانوا أول من هب لنصرة بلادهم ورد كيد أعدائها عنها ، هؤلاء الطلاب هم الذين كانوا جيش الشعب حينما تحكم الأعداء في الجيش ، وكانوا كتائب التحرير حين جاء الأعداء والعملاء يجنود الاحتلال ، وكانوا القدائين حينما عجزت بعض الحكومات عن مجاهرة المستعمرين بالمداء ، هذه هي حال طلابنا ، شباب يطلبون العلم ويسعون إلى معاهد ، وهم في الوقت ذاته يطلبون الحرية لشعبهم ، والحياة الكريمة لوطنهم . هؤلاء الشباب حولهم آباء وأمهات ، وإخوة ، وأخوات ، ومواطنون ، منهم من يعدم بأسباب الكفاح ويقوى عزائمهم ، ومنهم من يتلقى عنهم

دروس الكفاح ليتخذ له مكاناً في الميدان ، لأن حياة هؤلاء الطلاب هم أسرهم وأهلهم ، هؤلاء الطلاب وهم قطاع كبير من الشعب ، ومصدر دائم لجميع القوى الحية ، وحشد واسع ينضم في بناء الوطن ، يكون قوة شعبية كبيرة بين جماهير الشعب هؤلاء الطلاب الذين ينكر البعض حقهم في الدور التاريخي الذي نميش فيه ، هؤلاء الطلاب هم الذين حملوا عبثاً كبيراً في الكفاح الشعبي وكان يدفعهم لذلك تجمعهم في المدارس والمعاهد والجامعات قبل أن تتجمع نقابات جماهير العمال والفلاحين .

هؤلاء هم الطلاب الذين مثلونا بالمؤتمرات العالمية وحصلوا على انتصارات كثيرة ، فطردوا مندوبي إسرائيل من جميع المؤتمرات التي مثلوا فيها الجمهورية العربية ، وكسبوا تأييد شباب العالم إلى جانب القضايا القومية والقضية الفلسطينية .

ولن أطيل عليكم بالأمثلة الصادقة المؤمنة الدالة على الدور القيادي للشباب ، فكلكم أدري مني بتلك البطولات التي صنعها الطلبة ، وكان هذا هو دور الطلاب قبل الثورة وفي عهد التحكم والفساد ، فهل يستطيع إنسان أن ينكر دورهم حينما يزول التحكم والفساد ؟ طالب البعض بوجود إبعاد الطلاب عن طليعة القوى الشعبية على أساس أنهم لا يمثلون قطاعاً رأسياً منفصلاً ، فهم خليط بين قطاعات مختلفة ، وكون الطلاب لا يمثلون قطاعاً رأسياً واحداً صحيح وسليم ، وكونهم يمثلون عدة قطاعات مختلفة صحيح وسليم أيضاً ، ولكن دوام وجود هذه الطائفة وتزايدها على مر الزمان والأجيال لا شك أنه يجعل لهذه الفئة شخصيتها المستقلة ومسا كلها الخاصة وتطورها المؤكد ، وكلام بعض السادة الأعضاء يكون مقولاً لو تصورنا أن الطلاب الذين يحملون ذلك اللقب الآن هم وخدم الذين سيكون لهم هذا اللقب .

اقصد ان الطلاب الموجودين الآن سيتخرجون كل في طريقة إلى قطاع من القطاعات ، ولكن هل لن يكون هناك بعد ذلك شيء اسمه طلاب ؟ هذا لن يحدث أبداً فلا زوال لهذه الطائفة ، بل إنها ستزيد قوة وإيماناً بدورها القيادي ، وتكون كعهد الشعب بها في مقدمة القوى الشعبية التي تحمي مكاسبنا الاشتراكية .

عندما قامت الثورة كان الطالب لا يستطيع إلا أن يكون طليعة هذه الثورة لأنه منها وهي منه ، وهو يرى الرجعية أو الحزبية أو الملكية ، والإقطاع تتجمع لتآمره

عليها وتحاول تحويه نضال جماهير الشعب . ولقد أدركوا عظمة الدور الذي يقومون به خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار والرجعية ، والذي يحتم أن يرتفع الشعب بنضاله بما يتناسب مع روح ثورتنا . وما تتطلبه مرحلة تطبيق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية من جهد وإخلاص . ولكن الحزبية والرجعية لعبت دورها وشوهت حركة الطلاب التقدمية الثورية مما اضطر قيادة الثورة في ذلك الوقت حماية لحركة الطلاب من التشويه أن تقوم بإلغاء نظم التشكيل الاتحادي للطلاب وجعلت العضوية بالاتحاد بالتعيين من طلاب موثوق في قدرتهم وفي كفايتهم ، واستمرت فترة انتقال دامت ست سنوات ، وكان لا بد أن ينظم الطلاب عقائديا وثوريا خلال مرحلة الانتقال ، وهذا ما لم يحدث ، ومادت انتخابات اتحادات الطلاب بمد هذه الفترة من السلبية وروح الانزال عن أى عمل وطنى وشعبى . ولكن للأصناف الشديدة ولدت هذه الاتحادات مكبلة مسلوكة الإرادة . وقد يكون الطلاب أنفسهم مسئولين عن هذا الفشل إلى حد ما ، ولكن سوف يبقى العبء الأكبر من سلبية الطلاب والشباب واقفا على القيادة الثورية والمسئولين عن قيادة الشباب منذ ١٩٥٢ .

لذلك سأذكر لحضراتكم الأسباب التى أدت إلى فشل الاتحادات الطلابية فى أن تؤدي دورها فى خلق جيل من القادة يتدرب على حمل المسئولية وهى :

(١) تعدد القيادات والتنظيمات التى تولت أمر الشباب ، منظمات الشباب ، شباب التحرير ، الشباب الجامعى العربى ، شباب مصر ، اتحاد الشباب القومى ، وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهدم التنظيم السابق مما أوجد أزمة الثقة فى نفوس الطلاب تجاه القيادات المختلفة .

(٢) قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن فى مستوى الأحداث ، وينقصها الثقافة والقدره على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب .

(٣) عدم وضوح الفكرة والمقيدة التى يلتف حولها الطلاب .

(٤) تدخل سلطات الجامعة المختلفة فى الانتخابات .

(٥) طريقة الانتخابات ، ولأنظمة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية سياسية واعية .

(٦) قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائماً في نهاية الفور الأول .
(٧) نظام الفصول الدراسية بوضعه الحال لا يترك للطلاب الوقت الزاولة نشاطه .
والسؤال الآن . كيف نعيد لهذا الحشد الثقف من الطلاب حيويته وثورته
للوجوده فيه فملا ليشارك في بناء المجتمع الجديد ليكون طليعة للقوى الشعبية ؟ إلى
أعتقد بأن ذلك ممكن وذلك بالقضاء على مسببات السلبية التي ذكرتها وذلك :

أولاً — أن يتولى قيادة الطلاب شخصيات قوية واعية تفهم نفسيات الشباب
وتربهم تربية روحية وعقائدية وبهمنا جداً شخصية القائد إذا أن لها أثراً كبيراً جداً
في خلق قيادات أخرى من الطلاب .

ثانياً — إعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك من طريق جهاز من
المفكرين والتفقيين ، وإطلاق الحرية الكاملة في المناقشات وتحرير الطلاب من
الخوف ، وبعث الثقة في نفسه .

ثالثاً — عدم تدخل سلطات الجامعة في حذف الطلاب على أن تكون في كل
كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب ذوى السمعة السيئة .

رابعاً — يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب على أن
يكون في كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات
مع طلبة المعاهد . . . الخ .

خامساً — أن تصبح الاتحادات طلابية بحتة من القاعدة إلى القمة ، يتولى
قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تكون لديهم القيادة الناضجة ، على أن يكون هناك
مكتب استشاري من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كإعداد
وتكوين يتولى هذا المكتب مد انحادبالأفكار الناضجة المتجددة ويدلى بأرائه الفاصلة
فيما تشتط فيه هذه الاتحادات من قرارات .

وهنا أعقب على ما ذكره أس الزميل المهندس محمد عبد الفتاح بشأن تكوين
اتحاد من الأساتذة والطلاب على غرار المصانع المختلفة التي تجمع بين المهندسين
والموظفين والعمال ، فأقول إن هذا يختلف عن طبيعة النظام الجامعي ، فالمهندس والعامل
يشتركان في إنتاج سلعة واحدة ، ولكن في الجامعة هذا أستاذ وهذا طالب ، هذا

يعلم ، وذاك يتعلم ما يلقنه أستاذه إياه ، ولا يمكن أن يكون الاتحاد اتحاداً طلابياً إلا إذا كان طلابياً للحاودما ، وأن يكون دور الأستاذ في ذلك هو الوجه والمرشد لهذه الاتحادات بما اكتسبه من خبرات سابقة حتى يستطيع الاتحاد أن يؤدي الأغراض المرجوة منه من خلق قيادات طلابية صحيحة ، وفي هذه الحالة نحن لانطالب ببدعة ، فهذا هو النظام المتبع في أغلب الاتحادات في الخارج .

بجانب ذلك أرى أن نبدا بتربية الشباب ثقافياً وقومياً في سن مبكرة ، ليسير العلم والثقافة والوعى القومى جنباً إلى جنب ، فإذا ما وصلوا إلى الجامعة كانوا عناصر سالحة ، وفي هذه الحالة نطالب بأن ترفع عن هؤلاء جميعا الرقابة فتزعر بذلك الخوف من نفوس الطلبة ، كما يجب أن رعى الجامعات القادة ، وتشجعهم بمختلف الوسائل أدبياً ومعنوياً ، وعند التخرج يجب أن يكون لمؤلاء القادة الأسبقية في الأعمال القيادية الثورية ، حتى نستطيع أن نستفيد من خبرتهم القيادية ، ويسهموا بوعيمهم في المجال الجديد الذى يدخلونه .

أيها السادة الزملاء ، إن الطلاب هم المصدر الحى لجميع النقابات والمصالح الحكومية ، ولا يمكن أن تكون لنا نقابات ثورية ولن ينصالح الجهاز الحكومى إلا بخلق قيادات ثورية ونوعية طلابية بمفاهيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ولا يفوتنى في هذه المناسبة أن أذكر أنى أرى ألا يكفى بتمثيل الطلاب في مؤتمر القوى الشعبية فحسب ، بل يجب أن تكون له نسبة معينة من المقاعد في تشكيلات الاتحاد القومى القادمة ، ومقعد في مجلس كل محافظة .

أما عن كيفية تمثيل هذه القوة كقوة عاملة في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فأرى أن تكون عن طريق انتخاب المباشر لأعضاء هذا المؤتمر على أن يرشح المرشحون أنفسهم عن جميع السنوات بالكلية أو المهد ويكون هذا منفصلاً عن انتخابات الاتحاد . أما عن تمثيل باقى الطلبة فيجب أن يكون على مستوى المحافظات بحيث يمثل كل ٣٠٠٠ طالب واحد على ألا تقل سن المرشح عن ١٨ سنة ، وبذلك يستطيع الطلاب أن يختاروا من يمثلهم التمثيل الحقيقى دون تركية . وقد سمعنا في أرجاء هذه القاعة من ينادى بتسليح بعض النقابات ، كما قد قرأنا في الصحف عن قيام الحرس الوطنى بنشاط في جميع القطاعات وجدير في هذا المجال أن أذكر أن اتحاد الشباب القومى

يضم الشباب في جميع هذه القطاعات ، فإذا كان هناك تدريب أو دعم فليكن لمثل هذا التشكيل .

وأختم صوتي لصوت الزميل حسن هام فأرجو أن ينمقد مؤتمر القوى الشعبية في شهر فبراير حيث إنه سيكون هناك قطاع كبير مشغول في الامتحان ، وهم السادة اساتذة الجامعات والزملاء الطلاب ، وأعتقد أن هذا مطلب عادل حتى يستطيع هذا القطاع الكبير يمثل في المؤتمر على أساس الانتخابات .

والله يوفقنا جميعا للعمل لما فيه خير الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيدة نفيسة الغمراوي — سيادة الأمين العام ، زميلاتي زملائي .

إن إيماني بالشباب وما يمكن أن يقوموا به يجعلني أجد أن تجرى الانتخابات الرأسية في قطاعهم ، فكثيرا ما أدهشنا بأرائهم المستنيرة في بعض المواقف ويجب ألا يفوتنا أنهم لن يتحدثوا في الليثاق وحدهم ، بل سيكون معهم من هم أكثر تجربة وخبرة وسوف يخرج الرأي الأخير غاية في الاتزان .

ثم إن لجان التخطيط العليا للتعليم في الدول المتحضرة فيها طلاب بجانب وكيل الوزارة ومدير التعليم والمدرس وولي الأمر ، فهذه هي الديمقراطية في التخطيط . ولم نذهب بعيداً ، ففي جمهوريتنا يجلس في بعض المجالس العليا مع الوزير والوكيل ومندوب الشركة ، العامل والفلاح والطالب وكثيراً ما يرجع إليهم لتوضيح وجهات نظرهم التي لا يمكن أن يوضحها سواهم ، فهم وحدهم الذين يشعرون بها .

ولاننسى أننا نرجو هذا في الانتخابات الخاصة بالقطاع الرأسي أما الانتخابات الأقمية الخاصة بالاتحاد القومي فلها وضع آخر يعطى فيه الشعب الحرية كاملة لينتخب من يشاء طالبا أو غير طالب .

قد يقال إن الطالب غير ناضج ، ولكن عدم النضوج قد يوجد أيضاً في القطاعات الأخرى ، والتي نرجو ان يعتبر الشباب من القوى الأصلية للشعب وأن يكونوا أحد القطاعات الرأسية التي تجرى فيها الانتخابات كي يمثلوا في المؤتمر

الوطني فيمربوا عن وجهة نظرهم في الواضع التي تخصهم وليتشربوا الميثاق حتى
يمتزج بدماهم ، فيكونوا بالتالي قوة في التوعية بهذا الميثاق الذي سيكون من غير
شك دعامة حياتنا ، والطلبة كما تعرفون قطاع كبير ، وهم رجال الغد الذين نعدم
للمستقبل العظيم .

وقد دلتني تجربتي الطويلة أن الطالبة إذا انتمت بصحة الأوامر تنفذها من
طيب خاطر ، أما إذا لم تقتنع فإنها تهملها في أول فرصة يسمح بها .
هذا هو الراي الذي أردت أن أبديه فيما يتعلق بتمثيل الشباب وشكراً .

السيد الشيخ محمد المزالي - أعلن أن أمتنا في حاجة ملحة إلى العلم والاستزادة
من الدراسة ومرحلة طلب العلم الثانوية والجامعية وما قبل ذلك وما بعد ذلك مرحلة
مهمة ، ووددت لو أن لدينا أجيالا - إن صح التعبير - تهرب للاستزادة من
هذا العلم .

فإذا أمنت دراستها خرجت إلى الحياة العامة وهي مسلحة تسليحاً كاملاً بما يصحح
أحكامها على الأمور ويجعل المفاهيم تنسق في أذهانها وادراكها اتساقاً صحيحاً ، وإنه
من حسن الحظ أو من سوءه - لست أدري - أننا ونحن طلاب اشتغلنا بالحياة
العامة والقضايا السياسية ، وفي نظري قد أدى هذا الاشتغال إلى تخريج أفراد كثيرين
من أنصاف المتعلمين أو أنصاف المثقفين والشخص من هؤلاء خطر ، فلا هو بالمعلم
ليحسن الحكم على الأمور ولا هو بالجاهل فيحسن الاستماع إلى من يمكنه أن
يعلمه أو يوجهه .

وأخشي ما أخشاه أننا لو تركنا للطلاب أن يشتغلوا بشئون الحياة العامة والقضايا
السياسية أن يكون ذلك على حساب نهضتنا الحقيقية ، ومن الأفضل أن يكون لدينا
طلاب يأخذون مراحل طويلة من الاستقراق في التعليم والاستفادة الكاملة
مما لديهم من كتب ومحاضرات ومختبرات ودراسات وما إلى ذلك ، حتى إذا تخرجوا
بعد ذلك استطعنا أن نأمن هذه الأجيال الصاعدة على أن تملك زمام أمورنا ونحن
واقفون أنها بأيدي من يحسنون توجيهها . إن أخشي ما أخشاه أن يكون اشتغال

الطلاب بالحياة العامة على حساب خبرتنا العملية ، حقيقة إن هناك ظروفا كما يقول بعض الفقهاء يخرج فيها العبد من غير إذن سيده ، والمرأة بنير إذن زوجها ، وذلك في أيام الهجوم على البلاد وفي أيام القضايا التي يجب فيها على كل إنسان أن يؤدي واجبه وفي تلك الآونة يتحتم على الطلاب ان ينزلوا إلى الميدان حاملين السلاح .

أما الآن فـسلاح الطالب هو كتابه ومحاضراته واستفادته من أستاذه وشكرا .

السيد مصطفى كامل مراد — مما لاشك فيه أن واجب الطلبة في عهد الاشتراكية يختلف كثيراً عما كان عليه واجبه قبل الثورة . فالشباب قبل الثورة كانوا دائماً في مقدمة الصفوف في الحياة السياسية ، ذلك لأن البلاد لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد ، وكانت الشعارات التي ينادى بها هي الاستقلال والحرية ومن ثم أدى الطلبة واجبه في ذلك خير أداء . أما في وضعنا الحال بعد أن حصلت البلاد على حريتها واستقلالها الكامل وانتقلنا إلى مرحلة البناء لنظامنا الاشتراكي ، فإن واجب الطلبة يختلف كثيراً عن واجبه قبل الثورة ، بل إن واجب المواطنين جميعا يختلف عن واجبه في العهد الماضي ، ولذلك فما لاشك فيه أن قوة الطلبة تمثل إحدى القوى المعنوية في الشعب لأنهم لا ينتجون سائما أو خدمات ، ولكنهم في حد ذاتهم قوة لا عرف عنهم من أنهم يعبرون عن إرادتهم وآرائهم بحرية ويتجاوبون دائماً في كل مناسبة .

ولذلك فاشتغال الطلبة بالسياسة في هذه الآونة أمر لا أوافق عليه وإن كنت أرى أن يسهموا في إقامة بناء الاشتراكية بنشاطهم الاجتماعي والكشفي ، ورحلاتهم الثقافية سواء في داخل الجمهورية أو باتصالاتهم بالأفراد في سائر أمماد العالم وتعرفهم بثقافتنا وآرائنا والتعرف على أفكارهم وثقافتهم .

أما اشتغالهم بالسياسة كمعصر أساسي ، فهذا أمر مستبعد لأن مداركهم العملية لا تمكنهم من القيام بهذه المهمة .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : ليس من الغريب أن تختلف وجهات النظر في هذا الموضوع فيرى بعضنا أن من الخير تفرغ الطلاب للعلم ، ويرى آخرون أن هؤلاء

الطلاب هم أصحاب الند ومن حقهم بل من واجبهم أن يشتركوا في التخطيط للند إذ هم أهله وأصحابه .

أجل ليس من الغريب أن تختلف وجهات النظر في هذا لكنني أريد أن أقول إن الرهينة العلمية لا تحول دون الاشتغال بالقضايا القومية الكبرى ولنا أساتذة وشيوخ أجلاء أئمة علماء شاركوا - - - وهم طلاب - - - في الحركات الوطنية الكبرى ثم ما هذا الكلام الذي نقله الشيخ النزالي عن الفقهاء ؟

أهذا أو ان الاستشهاد بقول فقهاء يقولون « إن هناك أوقاتا يخرج العبد بغير إذن سيده ، والمرأة بغير إذن زوجها » هكذا توضع المرأة مع العبد في سياق واحد ؟ ونحن لا نعيش في مصر العبيد والسادة ، ولا نعيش في مجتمع استرق المرأة واستعبدها ، ولا تفكر بعقلية فقهاء عاشوا في مجتمع طبق متصدع متخلف في زمن أهدر إنسانية المرأة ووأد حريتها .

السيد عبد الفتاح عبد القصور أحمد : أولا من ناحية تمثيل الطلبة ، فقد اعترفت الدولة بأنهم يعتبرون من القوى الشعبية بدليل أنها مثلتهم في اللجنة التحضيرية .

فهذا التمثيل إنما آخذ بعد دراسة وبحت ، وهم موجودون بيننا ويتابعون المناقشات التي تجري في هذه اللجنة ، ونحن نأخذ رأيهم في ماهية القوى الشعبية ، فإذا كان لهم أن يدور رأيهم في هذه القوى ، فكيف إذن لا يستبدون من القوى الشعبية .

الأمر الثاني وهو القول بأن التعليم الناقص أخطر من الجهل ، ومؤدى كلام الشيخ محمد النزالي في هذا أنه يرى أن نصل بالشعب جميعه إلى العلم الجامعي وهذا غير معقول .

وجميع الذين وصلوا إلى مرحلة التعليم المتوسط ، شقوا طريقهم في الحياة العامة ومارسوا حقوقهم السياسية جنبا إلى جنب مع زملائهم خريجي الجامعة .

إن الطلبة قوة دافعة يدفعها حماسها وطهرها ، فلا يجوز أن نبسدها ، ويجب الانتفاع بها في هذا التشكيل .

واقترح أن كل طالب يريد أن يصل إلى المرحلة الجامعية ، يجب عليه أن يلم خمسة من أبناء قريته تلمياً ابتدائياً . ومن يفعل ذلك يفضل على غيره في الالتحاق بالجامعة . وإن اعتبر أن هذا نوع من الضرائب التي ينهى الأخذ بها في المجتمع الاشتراكي .

وهذه التجربة طبقها أحد المواطنين في قرية من قرى الجمهورية ، فوصلت نسبة التعليم فيها ١٠٠ ٪ ، وذلك من عشرين سنة . فأحب أن يتحمل الطلبة الجامعيون نصيبهم في أداء هذه الضريبة ، ألا وهي ضريبة العلم .

وقبل أن أترك الكلمة لغيري ، أود أن أشير إلى أن السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية ، قدم تقريراً عن النقابات المهنية ، ورجو باعتبارنا ممثلين للنقابات ولم نشترك في اللجنة الفرعية الأولى ، أن يوزع هذا التقرير علينا .

السيد أحمد كامل البدرى : موضوع الطلبة في رأيي تشعبت فيه المناقشة إلى حد كبير ولا أراه في تصوري مقداً إلى هذا الحد ولكي أعيد المناقشة إلى إطارها الطبيعي في موضوع الطلبة ، أرى أن نعود إلى أصل المسألة . المسألة هي ماهية القوى الحقيقية الأصلية للشعب التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

إذن الموضوع هو المؤتمر الوطني وهل يمثل فيه الطلبة أولاً ؟ ولكي أجيب على هذا السؤال ، أقول ما هي مهمة المؤتمر الوطني ؟ إنها مناقشة الميثاق الوطني . . مناقشة إطار المستقبل ، وهذا في رأيي تبسيط واستيحاء للرد على السؤال . فالطلبة قطاع من أبناء هذا الشعب سيميشون مستقبل هذه الأمة ومن حقهم في رأيي أن يشتركوا في مناقشة إطار المستقبل .

على هذا الأساس تعود المناقشة إلى إطارها الطبيعي ولاداعي للشعب الذي انسقنا إليه ، وشكراً .

السيد الأمين العام - لدى الآن ثمانية طلبات للتعقيب ، وطلب آخر من الطلبة للرد . فيكون مجموع الطلبات تسعة ، فهل توافقون على الاكتفاء بالتعقيبات السابقة وأن يختار الطلبة واحداً من بينهم للرد ؟

السيد حسن احمد هام : بسم الله الرحمن الرحيم .

لا يا شيخنا ، إن كانت هناك رجمية ، فلا رجمية بين الطلاب . . فالرجمية أن يتقهقر الطلاب ويرجعوا إلى الماضي . . الطلاب - كما ذكرت بالأمس - كانوا حملة المشاعل ، واليوم هم حملة المشاعل للمستقبل ، وكما قال أحد الزملاء سيفضون الميثاق ، ويميشون يومهم ليتحملوا تبعه هذا الميثاق ، وكما قال الدكتور سيان حزين الشباب المصدر الأصيل في كل أمة . فكيف ترك هذا المصدر الأصيل .

الأزهر وأنت تمثله أستاذا ، أخذ في العام الماضي خمسة عشر ألف جنيه لتنفق على اتحاداته ، وتقارير المجلس الأعلى تثبت ذلك ، ولقد أعيد هذا المبلغ بأكمله لأن الأزهر لم يبرف كيف يتنفقه على الشباب ، فالشباب الأزهرى لم تعط له فرصة إظهار نشاطه ، ذلك لأن الرجمية في الأزهر منعت من ذلك وأقصد بالرجمية ، رجمية الاتحادات في ألا يكون للطلاب صوت .

الجامعة ليست معمل تقريخ ، الجامعة تعلم الطلاب ليتحملوا أمانة المستقبل . . أستاذى . . . هل يترك الطلاب دون أن يشتركوا في بحث أمور مستقبلهم ، ونحن نعيش هذا الغد .

زميلي السيد مصطفى مراد يقول إن الطلاب لا محل الآن لاشتغالهم بالسياسة . . كيف لا . . ؟ ألم تسمع عن أسقط حكومة اليابان ؟ . . من يتصدى للشاه اليوم . . من يتصدى اليوم للانفصالية في دمشق ؟ . . من يتصدى لكل حكم استعماري ؟ إنهم الطلاب . . من دافع بالأمس ! أنتم يا قادة الشباب أنتم قادة الأمس ، ونحن قادة الغد . ارجعوا إلى تاريخكم واستوحوا المظلة من هذا التاريخ . فلتمكنونا أن ندافع عن هذا المستقبل .

أقول أيضاً لمن يرى عدم وضع الطلاب في إطار القوى العاملة . . . أقول لقادة الفلسفة الذين يبحثون عن الحقيقة ، ويريدون أن يقسموها طبقاً لجمهورية أفلاطون . مكرراً رد السيد الرئيس عندما قال ، إننا لا نود أن نطبق جمهورية أفلاطون . . لا نود

أن نطبق المثالية ، هؤلاء الطلاب لهم دورهم ليس لأحد من غيرهم أن يشترك معهم ،
إلا هم أنفسهم ، فهم حماة القيد .

ليتكم كنتم ممي ، وكانت معنا السيدة حميدة المعهد العالي للتربية عندما بعثت
حكومة الجزائر بقذكرة وقالت : كن معنا لشكرم حكومة الجزائر ، إذ وجدت
نفسى أقف مع رئيس اتحاد طلاب فلسطين والجزائر والأردن . وكل طلاب العالم
جاءوا ليكرموا الشعب الجزائري لأنه يؤمن بالطلاب .

استاذي : لن أذهب معكم بعيداً . بل أقول إن القيد غدنا والمستقبل مستقبلنا .
وأود أن ينبري من أساتذتي من يرد على هذا القول . نحن امناء على هذه الرسالة وسوف
نؤدى الأمانة سنمضي وشكراً .

السيد محمد محمد العقيلي : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

كم هي كلمة حبيبة إلى نفوس العمال والفلاحين قالها السيد الرئيس عندما أعلن
في يوليو الماضي قوانين الاشتراكية - ثورة عمال وفلاحين - وأود أن أذكر لكم
في غير تفاخر ولا مباهاة المناسبة الأولى التي قيلت فيها الكلمة التالية فاعترزنا وسنظل
مدى العمر نعتز بها ، بل وسنحفظها أجيالنا المقبلة حكمة عظيمة صدرت من
قلب كبير .

حدث هذا عندما تأمرت الرجعية مع أخواتها الرأسمالية والافتطاع على الثورة في
شهر مارس من عام ١٩٥٤ ، وقرر مجلس قيادة الثورة وقتها ان يعود إلى ثكناته ،
ويترك الحكم للسياسيين القدامى فشق الأمر على العمال ، ورأوا فيه عودة وشيكة إلى
عهد الفساد والظلم ، ومن ثم قاموا بثورتهم - لا تؤاخذوني بإسادة التعبير
مأخوذ عن السيد الرئيس - وبدأوا في مساء يوم ٢٣ مارس إضرابهم العام ،
واعتصامهم عن الطعام حتى الموت ، إذا لم يرجع مجلس الثورة عن قراره في ترك
الشعب لخصومه الأوائل ، فيصيبوا نقامتهم عليه جزاء فرحته بالثورة وتأبيده لها منذ
انبثق فجرها على ظلام الجور والطغيان .

وشاء فضل الله عز وجل أن يقتنع أبطال الجهاد بصواب رأى الشعب ممثلاً في

عماله ، وضنا بحياتهم وحياة من قرروا الاقتداء بهم في الاعتصام ، من أن تضيق
سدى على مذب الأثرة والأنانية ، وقرر الأبطال أن يستمروا في أداء رسالتهم المقدسة
التي أولام إياها الملى القدير ، وآلوهام على أنفسهم .

وإذا كنت واحدا ممن نالوا شرف الاعتصام ، أرجو أن يسمح لى السيد الأمين
العام أن أروى للسادة الأعضاء كشاهد عيان ما حدث فى مكان الاعتصام مساء
٢٩ مارس ، عندما تفضل زعيمنا وقائد ثورتنا بحق وحضر إلينا ليزف لنا بشرى
عدول مجلس قيادة الثورة عن قراره وليرجونا أن نعدل بدورنا عما قررناه .

وقالها جمال — لانض فوه — وبالحرف الواحد « ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢
انتهت النهاردة ، وقامت ثورة جديدة ، اسمها ثورة العامل والفلاح » وكانت الكلمة
فى حقيقتها أولى وأعلى أوسمة جمال العزيز ، بتوج بها هام شعبه العزيز من هنا يتبين
لنا أن قوى الشعب الحقيقية تتمثل فى العمال والفلاحين ، وموقفهم عام ١٩٥٤ كان
نقطة تحول فى تاريخ البلاد . هذه حقيقة لا يمكن نكرانها .

وحدث خلال معركة الأيام الستة مالا يعرفه الكثيرون فقد ساومتنا الرجعية
بالمال الوفير والوعود الخلابية ، ان نترك مجلس الثورة يعضى فى قراره الخاطىء .

ولكننا كننا اعرف بما للرجعية ووعودها ونواياها أيضا ، فرفضنا ، وقالوا لنا
من غيظهم إنكم تساعدون على قتل الحريات ، قتلنا نعم إنه من الخير أن تقتل حرية
العشرات والمئات من الظلمة المفسدين ، لتحميا الملايين من أبناء الشعب حياة
حرة كريمة .

والآن أجد من حق أن أسألكم وأسائل نفسى معكم . هل إذا كان جمال وزملاؤه
الأحرار قد تركوا الحكم منذ ذلك الحين ، كنا قد حققنا جلاء الناصب المحتل عن
أرض الوطن المندى ! وهل كنا قضينا على احتكار السلاح وحصلنا على حاجتنا
منه لنواجه به تزايد قوة إسرائيل عدونا وعدو العرب جيماً والشوكة التى غرسها
الاستعمار فى جنوبنا ؟ . وهل كنا أمننا قناتنا التى سلبت منا عشرات السنين . هذا
قليل من كثير حقه لنا ابن الشعب البار ، وما كنا لنعلم بتحقيقه لو أنه لا قدر الله

تركنا لحكم الأيدي الدنسة ، والنفوس التي قتلها الفرص ، وسيطر عليها الجتمع بأبشع صوره ، اللهم لك الحمد إذا أبقيت لنا ثورتنا الرشيدة ، ونسألك أن تعد لنا في عمرها حتى تحقق ما بقى من للى ، إنك انت السميع المجيب الدعاء .

أيها السادة ... إن مهمتنا في هذه اللجنة بسيطة محددة ، والمطلوب منا أن نعين على وجه التحديد من هم طوائف الشعب الذين يجب أن ينتخب منهم أعضاء مؤتمر القاعدة الشعبية ، وفي رأي أن الأمر واضح لا يحتاج إلى طول بحث ، وكل ما علينا أن نبعد من حسابنا ، كل الأفراد والهيئات التي حاولت الاستعمار ويسرت له بقاءه ليضمن لها بدوره بقاءها ثم الأفراد والهيئات التي استنزفت دماء الشعب لتزداد شعباً على حساب جوعه ، وتزداد صحة على حساب مرضه ، وتزداد رفا على حساب حرمانه ولطالبا أسميناهم الإقطاعيين والرأسماليين المستغلين والانتهازيين للفرص الحرام ، وهؤلاء وأولئك أحسب أنهم أصبحوا معدودين ومعروفين لنا جميعاً بعد أن حصرتهم وكشفتهم قوانين يوليو وماتلاها من قرارات سديدة . وما بقى بعدهم فهو الشعب الذي يحق له أن يتولى أمره ، ومنذ كانت الغلبة والنصيب الأوفى من الجهاد للفلاحين والعمال ، فمن العدل أن تعطى لهم الفرصة ، ليفوزوا بالغالبية في التمثيل ، ولا نحب أن نجور على حق المثقفين من مواطنينا الأعزاء ، ولكننا بحاجة إلى ثقافتهم لتغير لنا طريق التقدم والفلاح .

ول كلمة عتاب صغيرة على الزميل محمد أبو هيلة عن دور النقابات الفخمة التي تحدث عنها بالأمس ، وعن السيارات التي يركبها النقاويون ، فلو خرج الزميل قليلاً إلى البلاد الاشتراكية أو الديمقراطية لرأى بعينه الدور والسيارات الفخمة التي تملكها المنظمات النقاوية في البلاد الأخرى .. فإذا كان البعض منا قد أصبح يملك سيارة - ولو أن هذا غير صحيح - فهذا لا يشين اشتراكيتنا بل على العكس يشرفها لأن اشتراكيتنا مساواة وعدل ، وهي تعمل على رفع مستوى معيشتنا لاخفضه .

نمة كلمة أخيرة أرجو أن أوجهها للسادة الذين يطلبون منا عدلاً لخصوم الشعب وأعدائه .. أبداً ! وأن نقسح لهم مكاناً في صفوفنا ، قائلين عفا الله عما مضى ، وينسون أو يتناسون الخيانات المتلاحقة وتهريب النقد للخارج بقصد الإساءة إلى اقتصاد الدولة .

لا بياسادة . لن يكون هذا ، ولن نسمح لأعدائنا الذين ماثروا الاستعمار ولا الذين أحضروا رءوسهم للطاغية ، حرصا على مصالحهم الذاتية نأكرين علينا حقنا في الحياة لن نسمح لهؤلاء أن يجلسوا في صفوفنا . ثم نسأل دعاة المدل ماذا صنعت من أجلنا بوم كنا نذهب حاملين رءوسنا على أيدينا لنكافح قوات الاحتلال داخل معسكراته كفاحاً فدائياً مريراً جمل من قوادهم دعاة الانسحاب ، فيما كانوا يكتبونه في تقاريرهم إلى حكومتهم ، من أن بقاءهم في القاعدة أصبح مستحيلاً بعد أن بلغ كفاحنا العدائي شأوه برغم ما قدمنا من شهداء ، وبعد أن ترك العمل معهم عشرات الألوف من عمالنا ، مضحين بميشهم الذي اعتادوه طيلة سني الاحتلال ، وكانت حكومتنا في العهد الأغبر تبث وراءنا بمخبريها ، ليتصيدونا من مناطق الاحتلال تأميناً له ، وبسيدونا قسراً إلى بلادنا ، بل وكانت حين تمجزعن اسطيانا تشي بنا إلى جواسيس جيش الاحتلال ، عن طريق مواطنينا الخونة ، وكانت تعرفهم جيد المعرفة .

ونسأل دعاة الرحمة والمدل : ماذا صنعت من أجلنا يومذاك ؟ لتحموا ظهورنا من الغدر ، ونحن في أفسى معاركنا مع الأجنبي الغاصب .

إن في هذه القاعدة الآن ، وفي صدر صفوفها شركاء لنا في تلك الحقبة المؤلة من تاريخ الجهاد ، وشهدوا عدولا عليها .

مرة أخرى .. لا بياسادة . لن يكون هذا ، ولن نسمح للمجرمين في حق وطنهم ومواطنيهم أن يجدوا مكاناً في صفوفنا ، لتظل بريئة من دنس الحياة وجرمها . والسلام عليكم .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى - إنني أرى أن الحديث عن موضوع

النقابات قد خرج بنا عن الحدود الطبيعية لمهمة هذه اللجنة ولهذا أود أن أقرر ببعض الحقائق ، فقد سمعت من السادة المتكلمين يذكرون كلمتي الهال والفلاحين ، وأرى أن نرجع إلى مجتمعنا الإشتراكي ففهوم الهال فيه يختلف كثيراً منه في المجتمع الرأسمالي فكلنا عمال وكلنا عاملون في بناء المجتمع الإشتراكي .

والناحية الثانية أنه ليس من خلق المجتمع الإشتراكي أن تتكررة فيه لجهود

فئة أخرى ، وليس هناك انكار من أى فرد فينا لمجهود المال وتقابات المال وهذه حقيقة واقعة .

وأخيرا لا بد أن نذكر دائما أن الخلق الإشتراكي يمنع من أن تتنازح وأن تتفاخر فكلنا عاملون والعمل فرض واجب على كل منا ، ولكل منا نتيجة عمله وجزاء مجهوده ، وأوجو أن يكون مفهومنا للخلق الإشتراكي هو ألا تتنازح وألا تتفاخر . وشكرا .

الدكتور حكمت أبو زيد - إننا اليوم في الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية ، وقد انتظرت طويلا آملة أن يشير أحد السادة الأعضاء مسألة فئة لا يمثلها أحد هنا ، فالمهندسون والأطباء والطلبة والمحامون وربات البيوت لهم من يمثلهم ولهم من يتكلم عن مشاكلهم ، ولكن هذه الفئة لم تمثل ولم يتكلم عنها أحد حتى الآن ، وقد لا يملك أحد أفرادها مدياعا يستمع به إلى مناقشاتنا ، وهي الفئة التي يوجد بين صفوفها مثل من أشار إليه السيد مصطفى البرادعي حين قال إن الرشوة منتشرة في صفوفها ، وأن أحد أفرادها ارتكب جريمة رشوة بسبب جنينه واحد لأنه رب أسرة تتكون من سبعة أفراد إنها فئة صغار الموظفين الذين تتراوح مرتباتهم بين سبعة جنيهات وخمسة عشر جنينا ، ويعول كل منهم أسرة كبيرة يتراوح عدد أطفالها بين خمسة وسبعة من الأطفال ، يكافح من أجلهم ويرغب في أن تشملهم الدولة برعايتها ، وهذه الفئة ليس لها نقابة أو رابطة ترمي مصالحها وتدافع عنها ، وهي تقاسى شظف العيش فعلا رغم أن أفرادها يعملون بهمة وبجهد جهيد حتى يستطيعوا أن يقوموا بتربية أبنائهم ليصبحوا منهم مواطنين صالحين ، هذه الطبقة الكادحة المكافحة التي يجب على كل فرد منها أن يظهر بظهور لائق مع أنه قد لا يجد قوت يومه وإنني أرجو عند مناقشة الميثاق الوطني أن تمثل هذه الفئة كما يمثل الفلاحون والمال وشكرا .

الدكتور عبد الفتاح اسماعيل : اود ان اوضح ما قاله السيد الزميل محمد العقيلي من أن السيد رئيس الجمهورية قال إن ثورتنا ثورة عمال وثورة فلاحين ، وإنني لا أذكر ان السيد الرئيس قال ذلك ، لأن ثورتنا ثورة شعب ، تستهدف أول ما تستهدف أن

تخدم تلك الفئة التي ظلت في الماضي ظلما كبيرا ، وهي فئة العمال والفلاحين وشكرا
السيد محمود عبد الخالق : هدفت الثورة إلى ضم التشكيلات النقابية والروابط
الحكومية والعمال في المهن الأخرى التي لا تنضوي تحت لواء هذه التشكيلات في
روابط قومية للعمل والعمال بالأقسام والمناطق والمحافظة لخلق روح التعاون والألفة
والترابط بين هذه الفئات المختلفة في دائرة القسم أو المنطقة أو المحافظة . ثم العمل
على رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي للعمال مع الاهتمام بالتوجيه القومي لخلق
جيل مؤمن قوى يدين بالمبادئ الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

ويقع على الطبقة العاملة العبء الأكبر في المحافظة على المكاسب التي
حققتها الثورة من بدء قيامها إلى القرارات التي صدرت في يوليو سنة ١٩٦١ وحققت
للعمال حياة كريمة وعدالة اجتماعية حقة .

فقبل مثلا عن الجمعيات التعاونية الزراعية إن الاستغلال يتمثل في بعض مجالس
إدارتها .

أما عن النقابات فكان هناك أكثر من تساؤل عن دورها في مجتمعنا الجديد .
نقابة المهن الزراعية - وأنا عضو فيها منذ إنشائها - لم ألس أي خدمة عامة
أدتها ، وما أذكره . أنها نظمت مرة رحلة نيلية وأغرقت بعض الأعضاء . كما أنشأت
أخيرا جمعية تعاونية اختلست أموالها قبل انقضاء عام على إنشائها .

نقابة الأطباء ، تحدثت في صدر حديثي عن انقضاءها الثورية لتناهض
الإشتراكية .

النقابات المالية ، نشاطها الذي درجت عليه ؛ إما وطنية تناب عليها الحزبية ،
ولم يبق هناك أحزاب ، وإما استخلاص حقوق أعضائها عندما كان هناك فريقان
يقصارعان - فريق يمثل العمال وفريق يمثل صاحب العمل .

وبحكم التنظيم الاشتراكي أصبحوا جميعا فريقا واحدا من العمال - مسئولين عن
مصالح أنفسهم ومصالح الإنتاج .

علاوة على ذلك فنحن بصدد بحث تنظيم عام موحد يشمل جميع أفراد الشعب .

من هذه المقدمة أريد أن أستخلص رأيي في الشق الثاني من موضوع البحث وهو يتلخص في :

أولا — توزيع نسب التمثيل وتكون كالآتي .

١ — تمثيل القطاعات الرئيسية الأربعة للقوى . وهي الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، الخدمات ، بأعداد متساوية بصرف النظر عن عدد أفراد كل قطاع . واقترح لكل منها ٢٢,٥٪

٢ — يوزع العدد الذي يخص كل قطاع رئيسي على المحافظات بنسبة عدد أفرادها في كل محافظة وبحد أدنى ٢,٥٪ من المجموع .

٣ — يوزع العدد الذي يخص كل محافظة على الفئات التي يتكون منها كل قطاع رئيسي توزيعا متساويا بصرف النظر عن عدد أعضاء كل فئة .

٤ — تخصيص الـ ١٠٪ الباقية لتمثيل الفئات الأخرى التي لا تدخل ضمن القطاعات الرئيسية الأربعة — والجامعات والمعاهد العليا وربات البيوت .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن القطاعات المختلفة بطبيعتها متداخلة بالنسبة لمصالحها الاشتراكية ، وأن التمثيل للمصالح المختلفة سيعتمد بصورة مباشرة وغير مباشرة . فكل صاحب مهنة له أن يعترف بفضلها وحقوقها ، وأبناء يحرص على تأمين مستقبل حياتهم ، وأب أو أخ يمتن مهنة أخرى يحس باحساسه ، وزوجة لا يستطيع التخلي عن حقوقها .

وقبل كل ذلك وطن عزيز ومصالحة عليا تسمو وتعلو فوق كل اعتبار .

أما عن طريقة التمثيل فخلال المهمة وخطورتها والصورة الحقيقية للمجتمع التي حاولت تبينها تمل على أن افضل الاختيار طريقا لتشكيل هذا المؤتمر . فقد آن الأوان لأن نهتم بالجواهر لا بالمظهر ، أما إذا لم يجد رأيي قبولا واجتمعت الكلمة على الانتخاب — وهو ما لا ارجوه — فلا اقل من ان يكون التشكيل بالاختيار ممن تسفر عنهم انتخابات مقيدة بشروط على مستوى المحافظات .

وفقكم الله لما فيه الصواب ، وسدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الأمين العام : عدد طالبي التوقيب سبعة ، فننظيما للوقت هل توافقون على أرجاء إعطاء الكلمة للتوقيب إلى نهاية الجلسة ؟

السيد محمد حامد محمود - بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

في كلني لن أطيل سرد تاريخ كتبنا بالدم والدموع ، بالرق والجهد ، بالضحية والقداء ، لأن الوقت لا يتسع لذلك ومن وحي ماضينا ، وفكر حاضرنا يمكننا أن قسم مهمتنا إلى فرعي بحث :

(الأول) ما هي القوى الشعبية .

(الثاني) كيفية تمثيلها .

أما عن الفرع الأول : فيربط الكلام فيه بالكلام من الزل والفرز ، لأنه بتحديد أعداء الشعب ، يمكن بمفهوم المخالفة ، أن نعرف من هو الشعب .

ولكن نظراً لأن عملية الفرز والزل تحتاج لأجهزة خاصة لما خبرة ودراية في ذلك . وهي غير متوافرة في لجنتنا ، لذا أقترح أن تترك هذه العملية لأجهزة الدولة المختصة مع تحميها أمانة البحث والتدقيق لأن إدانة برىء واحد أشد عند الله من تبرئة ألف غطىء ، وليكن معلوماً أن هناك فئة طفت مطالبهم على مداهم وأوجاع مواطنهم ، فتسكروا لأهدافهم ومبادئهم ، وهم من نوه عنهم سيادة الرئيس بمن استوردوا الفحم والشاي ، هؤلاء أشد خطراً على المجتمع لأنهم أفسدوا فيه رغم وضوح الطريق .

بعد عزل هؤلاء جيماً يبقى الشعب سليماً معافى ، ولكن هل نحن نريد في مؤتمرها القادم تمثيل طوائف الشعب . كلا لا نريد تمثيل قوى الشعب .

وشمارنا أن لا حزيمة ولا طائفية . وعلى ذلك قوى الشعب هي العامة المتبعة .

قلنا إن التحرر السياسي لا وجود له بغير تحرر اقتصادي اجتماعي مفهوم ، ذلك أن الثورة الاقتصادية الاجتماعية لا بد أن تسير مع الثورة السياسية .

ونحن في تخطيطنا الاقتصادي قسمنا مجال النشاط إلى أربعة فروع الزراعة - الصناعة - التجارة - الخدمات - وعلى ذلك يجب أن نسير في ذات الطريق عند وضع غخطنا السياسى ، دون نظر إلى التنظيمات القائمة من نقابات حرفية أو مهنية .

وهنا يجب أن نقسأل : هل هذه النقابات بنوعها تصلح مع منطق المصروالتطور؟
الجواب لا .

فالنقابات المالية كما سبق القول قامت لتستخلص حقوق العمال من بين أنياب أصحاب الأعمال وهو الأمر الذى لا وجود له الآن بعد التأميم :

وبعد تمثيل العمال بمضوين في مجالس الإدارات ، وإذا قلنا إن دورهما الآن هو نشر الوعى الاشتراكى حتى لا ينقلب بعض العمال إلى أصحاب أعمال يستخرون عمالا آخرين . فلجان نشر الوعى القومى الاشتراكى أفدر على ذلك لما فيها من إخصائين فنيين في هذا المجال .

أما النقابات المهنية : فالأمر فيها أعجب فعى أشبه بالنظام الحرفى فى المصورالوسطى بأوروبا . نقابة المحامين تطالب بين القينة والقينة بإقتال الجدول أو إقتال كلية الحقوق حتى تحتكر المهنة لن يقوم بها الآن . بل إن بعض هذه النقابات أصبحت كالأحزاب لأم لها إلا مصالح أعضائها من يدل تفرغ إلى علاوات ودرجات . بل انقسم بعضها إلى حزبين ، عال ومتوسط ، وسمنا بالأمس وكيل نقابة المهن الزراعية يطالب بالسواة فى الكادر ، وأنا لا أنصور بهذه المناسبة أن أرى خريجا من زراعه متوسطة يسير فى كادر موحد ، إلى أن يصبح عميداً لكلية الزراعة بدلا من الدكتور عبد الغفار صالح مثلا ، هذا قول محقوت ومردود ، ، وذات المشكلة نجدها فى النقابات الأخرى ، وليتها كانت نقابة مهنية كما قال الدكتور سليمان الطماوى ولكنها هى نقابة أفراد المهنة ولم تؤد للشعب أى عون فى حقل عملها .

لهذا أطلب بالناء النقابات المهنية والحرفية وتذويها فى مجالات العمل . وكل عضو فى هذه النقابات يمكنه أن يسهم فى بنائها السياسى لا عن طريق نقابة طائفية

بل في مجال عمله . إنه بقدر ما يقدم للشعب من جهد وإنتاج سيجد الوفاء والتقدير .
أما عن الجمعيات التعاونية الزراعية . فقبل أن أطالب بتعديل نظامها أطالب
بتخليص الريف من البقية الباقية من سيطرة كبار الملاك . وهذا ما ذهبنا إليه في
اجتماعنا بالأسس في محافظة البحيرة . فلقد قررنا المطالبة بإلغاء نظام المزارعة ، وطالبنا
بأنه لا يجوز لأى فرد هو وأولاده القصر أكثر من خمسين فدانا يزرعها ، إن كان هو
فأما بذلك فعلا الآن ، والباقي يؤجره بسببة أمثال الضريبة بإشراف الإصلاح الزراعى ،
بذلك نمنع تكتل الملكية والسيطرة فى أيدي أسر قليلة كما نحول كثيراً من الأجراء
إلى مستأجرين ، وبعد تخليص الزراعة من السيطرة يمكن أن نعمل فى المؤتمر عن
الزراعة الباحثين الفنيين والملاك الزراعيين والمستأجرين والأجراء . كل حسب نسبته
الانتاجية وهكذا فى كل مجال من مجالات العمل فى الصناعة ، فى التجارة ، فى
الخدمات .

أما عن فرع البحث الثانى : وهو كيفية ونسبة تمثيل القوى الشعبية فأرى
أن تعطى :

الزراعة : ٣٣٪ الباحثون الفنيون ١٠٪ الملاك ٥٪ المستأجرون
والأجراء ١٨٪ .

الصناعة : ٣٣٪ الباحثون الفنيون ١٥٪ العمال ١٨٪ .

التجارة : ١٠٪ الباحثون الفنيون ٣٪ التجار ٥٪ عمال التجارة ٢٪ .

الخدمات : ٢٤٪ الباحثون الفنيون ٢٠٪ العمال ٤٪ .

قد يقال إن بعض الفئات لم يتم حصرها بعد أو لم تحدد مواطن تجمعها . والقول
عندى أن تقوم بعملية حصر واحصاء كاملة قبل الانتخاب ولو تأخر ميعاد المؤتمر
قليلا . ثم تجرى الانتخابات فى كل قطاع من القطاعات الأربعة بالنسبة التى ذكرتها
على أن يكون الانتخاب على مستوى المراكز أو المحافظات ، كل حسب مواطن تجمع
القوى فى كل فرع .

وهنا أرى من واجبي ان انبه للفارق الكبير بين الاتحاد القوي ونظام الحكم المحلي .

فالأول إن لم يكن حزبا إلا أنه تنظيم سياسي يحتاج للقيادات ، في كل مستوى قيادات فاهمة واعية ، مهمتها نشر الرسالة وجمع القلوب .

وهذه القيادات لا يصح أن تنتخب بل تختار وتدريب وتنقف في مدرسة الكادر ثم تنتشر في البلاد تخلق التوجيه من أعلى وتنشره في القاعدة كما هو جار في كل التنظيمات الشعبية في العالم من أحزاب وغيرها .

أما مطالب المواطنين واحتياجاتهم فهي عمل الإدارة المحلية وهي حكم الشعب بالشعب وللشعب وهي وحدها التي تحتاج لتجديد ثقة المحكوم بالحكام من وقت لآخر . أما الاتحاد القوي فتأثير دعوة ومؤلف قلوب يحتاج لقدرة وفهم وثقافة .

وختاماً أقول إن اشتراكنا أيها الاخوة ليست الاشتراك في الفقر ولا الاستزادة في الغنى إنما هي قناعة وتساوون . قناعة القادر وتساوونه مع الفقير لينتشله من كبوته . فيجب على القادرين أن يضربوا المثل في القناعة بعدم الاستزادة في مظاهر الترف مهما كان السبب والداعي . حتى نبني مجتمعا اشتراكيا حقا متقارب الفوارق .

وقتنا الله جميعاً لما فيه الخير .

السيد أحمد حيدر عزيز : السيد الأمين العام ، سيداتي سادتي :

سأفصر كلمتي على ماهية القوى الشعبية نظرا لالتزامي بالوقت المحدد . إن أي تعريف للقوى الشعبية لا بد أن يصحبه التحديد ، فإذا قلت مثلا إن القوى الشعبية تتمثل في أولئك الذين يعملون ويتحملون مسئولياتهم كاملة في بناء المجتمع الاشتراكي فلا بد لنا من تحديد معنى القوى الشعبية على ضوء هذا التعريف وتحديد معنى الاشتراكية .

وفي اعتقادي أنه يمكن تحديد القوى الشعبية بصورتين متكاملتين . الصورة الأولى ، على ضوء المجتمع الذي نعيش فيه ، الصورة الثانية على ضوء الديمقراطية بأوسع معانيها .

والمجتمع الذى نعيش فيه له معالم ، وتحدد تلك المعالم بأبعاد ثلاثة :

أولاً — بالقياس إلى المجتمعات الأخرى غير الاشتراكية .

ثانياً — بالقياس إلى المجتمعات الاشتراكية الأخرى .

ثالثاً — بالنسبة إلى واقع مجتمعتنا ، ماضيه وحاضره ، آمله وأمانيه ، حاجته وكفايته . وسنتناول كلا من هذه النقاط بالإيضاح المناسب .
مجتمعتنا على ضوء المجتمعات الأخرى غير الاشتراكية :

تتطور المجتمعات طبقاً لنظرية النشوء والارتقاء بدافع من الرغبة فى أن تتلاءم أنظمة المجتمع مع ظروفه واحتياجاته ، ففى المجتمع الزراعى تظهر الإقطاعيات الزراعية ، والمجتمع الصناعى يتميز بحكم الطبقة البرجوازية وفى المجتمع الشيوعى تكون السيادة للطبقة المدممة أى « البروليتاريا » ومثل هذه المجتمعات تعتبر رجعية بالنسبة للمجتمع الاشتراكي ، وحكم الطبقة الواحدة سواء أكانت البرجوازية أم البروليتاريا يعتبر رجعياً بالنسبة لمجتمعتنا الاشتراكي الديمقراطية المتأونى ، ومعنى ذلك أن كل من يدين بمقيدة أو مبدأ ينافر مبادئنا وعقائدتنا يعتبر عدواً للشعب .
على ذلك فإن القوى العاملة فى مجتمعتنا تتركز فى أولئك الذين يؤمنون باشتراكيئنا دون باقى الأنظمة الاجتماعية الأخرى

مجتمعتنا بالنسبة لما فى المجتمعات الاشتراكية :

لابد لنا أن نتساءل ، هل كل من يدين بالاشتراكية يعتبر من القوى العاملة فى مجتمعتنا ؟

الاشتراكية من الناحية الأكاديمية لها أسس وقواعد ولكن مفهوم ذلك يختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، فالاشتراكية فى روسيا مثلاً تعتمد على الحزب الاشتراكي الشيوعى . وتمداده الأخير حوالى ستة ملايين نسمة ، من مجموع عدد السكان البالغ ٢٠٧ ملايين نسمة بمعنى أن هناك ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً ليسوا أعضاء فى الحزب الاشتراكي الشيوعى .

والاشتراكية الإنجليزية التى تتمثل فى حزب العمال تعرف بالاستثمار وبالرأسمالية

المستغلة ، كما تعترف بقيام الأحزاب ، ذلك أن وضع الإنجليز في بلد استعماري ترك أثره وطابعه في الشعب الانجليزي على اختلاف مبادئه ، هذه الاشتراكية تختلف عن اشتراكيتنا كما تختلف عن الاشتراكية في روسيا — مثل تلك الاشتراكيات تعتبر بالنسبة لنا رجعية ومن يعتنقها يعتبر من أعداء الشعب .

ما هي اشتراكيتنا؟

سمت في هذه اللجنة من يربط بين الاشتراكية والانسانية . وفي اعتقادي أن الاشتراكية أحسن ما في الجانب الانساني ، فالحمد سبحانه وتعالى قد حبا الانسان بإمكانات وقدرات لم تتوافر لغيره من المخلوقات ، وهذه الامكانيات وتلك القدرات يضيئها الانسان إما في خدمة المجتمع أو في خدمة نفسه أوضد المجتمع . والاشتراكية ترمي إلى تعبئة إمكانيات الانسان الطبيعية بل أحسن ما في الجانب الانساني منها . فنحن حينما نقول إن الاشتراكية هي كفاية وعدل ، هي مساواة وتكافؤ فرص وإذابة فوارق ، ثم حينما نصدر قوانين النزاهة والقضاء على الفساد الذي كان يتمثل في الاستعمار وأذنا به والانتهازية والاستغلال ، إنما نضع مقاييس ومعايير للمثل العليا للنظام الاجتماعي ، ونحن نقول إننا يجب أن نحل متناقضاتنا داخل إطار من الوحدة الوطنية فإن ذلك يعني أن نقص من المجتمع كل ما من شأنه أن يعوق تلك الوحدة وأن نتغلب على أنفسنا غشائى بها عن النقائص التي تشوه تلك الوحدة من أحقاد وآثمة وأمانية وحب ذات . . الخ .

وأن نجد أحسن ما في جانبنا من خير لبناء هذا المجتمع من كافة نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في سبيل مجموعة الشعب وفي سبيل الأجيال القادمة .

إن اشتراكيتنا صدى عكسي لما كان عليه المجتمع في الماضي ، فقد كان الفساد متفشيا ، واليوم نريد مجتمعا منطهرا منزها عن هذه السيوب فلا استثمار ولا استغلال ولا انتهازية ، لذلك بادرت الثورة بإصدار القوانين المحقة لهذه الأوضاع وكانت القوانين مبرقة حتى مع أولئك الذين كانوا مبعث الفساد فلم تكن هناك

عمليات بتر أو قصاص أو نصف ، وإلا فأين نحن من الثورة الفرنسية أو الثورة الفرنسية أو الثورة البلشفية التي أطاحت بالروس والتيجان ؟ إن أحسن ما في الجانب الانساني هو القى أملى ذلك السلوك الرحيم .

الاشتراكية ليست زمنا

الاشتراكية بمفهومها لنا ليست نقشا بل تطورا فلا بأس من أن تأتي « كارفن » إلى الميلتون لتعرض آخر ما وصل إليه فن الأزياء (ضحك) وأنسجب كيف تطالب ممثلة المرأة بحقوقها السياسية كاملة ومساواتها بالرجل وتأتي على أرائها حقها الطبيعي في أن تزين .

ان مثل هذه المناسبات والمظاهرات الاستمرارية دعاية طيبة لنا ، نحن أوجه ما نكون إليها لنقضي على الدعايات الخبيثة التي ينفثها أعداؤنا ، وكذلك الشأن فيما يختص بالفنانين فلا بد من أن نمنحهم الجوائز المالية لينهضوا بمستوى الإنتاج السينمائي ، فالسينما أصبحت صناعة إلى جانب كونها فنا ، والصورة أصدق تعبيرا من القلم ، لاسيما إذا لازمت الصورة الحركة .

الاشتراكية هي أن يتحمل كل فرد مسئولياته كاملة :

لا توجد وسيلة أفضل لانطلاق الدفع الاشتراكي الثوري من أن يتحمل كل فرد في هذا المجتمع مسئولياته كاملة . الفلاح ، العامل ، التاجر ، الشباب ، المرأة ، رجال الفكر والعلم ، وغيرهم وغيرهم ، عليهم أن يتحملوا مسئولياتهم حتى يؤدوا عملهم على أكمل وجه في خدمة المجموع يجب أن يطالب كل منا بحقوقه وعليه أن يقوم بواجباته . إنني أقر المرأة في طلبها القيام بنصيبها في تحمل مسئولية المجتمع ، وأدعو كل فرد ألا يقف موقف المتفرج منه ، بل عليه أن يرفع صوته مدليا برأيه مطالبيا بإصلاح الموج مناقشا للمتناقضات حتى يجد لها الحل الصحيح ، تلك هي الديمقراطية الصحيحة ، ديمقراطية الشعوب بالمسئولية ، والاعتزاز بهذه المسئولية والشعور بالسعادة للقيام بها ، شأنه في ذلك شأن الوالد الرحيم القى بسعد إذ يوفر

لأبنائه أسباب الترف والمهاء . أما أولئك الذين لا يقومون بواجبهم ويتركون العمل على غيرهم ، ويعيشون على هامش المجتمع أو على ما تركه لهم أبائهم فلا مكان لهم في مجتمعنا الاشتراكي .

اشتراكتنا لذلك بمعنى الكفاية والعدل . كان مجتمعنا غير مستوف لكفاية وحاجته وحاجة أبنائه ، فوارده وخيراته محدودة ، وهي على قلتها قاصرة على الأقلية من الانتمازيين والاستغلاليين ، أما باقي الشعب فكان يتضور جوعا . صحيح أن ثرواته الطبيعية كثيرة ولله الحمد ولكنها لم تستثمر بعد ، فإلى قيام الثورة كانت الأراضي الزراعية ٥,٥ مليون فدان وكان المستثمر في القطاع الصناعي مليوني جنيه ومتوسط دخل الفرد في السنة ٣٦ جنيا في سنة ١٩٥٢ وكان عدد السكان يزيد بنسبة تتراوح بين ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف نسمة في السنة فكان من الطبيعي أن يئن الشعب من الحرمان ولم يكن هناك مفر من تغيير الأوضاع حتى يتمكن كل مواطن من ان يعيش عيشة كريمة ، ولم يكن الاصلاح مجديا ، بل كان لابد من تغيير جذري شامل يحدث انقلابا في الأوضاع التي تعارفنا عليها ؛ وأخذت الثورة تسلك الطريقين اللاتنين لتحقيق العدالة .

أولا : استثمار موارد البلاد وخيراتها والتوسع في الإنتاج ورفع حد الكفاية .

ثانيا : أن تشكافا الفرص فلا تحظى فئة بالتخيرات دون باقي المواطنين .

لقد زاد بالفعل الدخل القومي اليوم فأصبح متوسطه للفرد ٥١ جنيا تقريبا في السنة ولكنه ما زال دون الدخول الأخرى في بلاد العالم ذات المستوى المرتفع . فالدخل القومي في فرنسا ٢٤٠ جنيا للفرد أي ستة أمثال الدخل القومي للفرد عندنا ، وفي إنجلترا ٢٨٤ جنيا أي سبعة أمثال متوسط الدخل للفرد عندنا ، وفي سويسرا ٣٩٠ جنيا أي عشرة أمثاله عندنا ، وفي أمريكا ٧٩٩ جنيا أي عشرين

ضمنا لدخل الفرد عندنا وذلك على أساس إحصاءات سنة ١٩٥٥ فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ما زالت فيهما رواسب رأسمالية فإن مواردها تسمح لها بذلك وبقى أفراد الشعب يعيشون عيشة كريمة . ومع ذلك فقد بدأنا تبحنجان ناحية الاشتراكية بفرض ضرائب كبيرة بعد أن زادت أعباء الولايات المتحدة الأمريكية ، وسأخ من إنجلترا معظم مستعمراتها .

يتضح لنا من ذلك أن البلاد الرأسمالية ذات الموارد الضخمة انتهت إلى سلوك طريق الاشتراكية .

ولكن ما هو مدلول اشتراكتنا ؟

إنها تتمثل في الديمقراطية بأوسع معانيها وقد قال السيد الرئيس إن مزيدا من الاشتراكية يعنى مزيدا من الديمقراطية ، والديمقراطية بمعناها الأكاديمي هي سيادة الشعب في الحكم . ومفهوم ذلك يختلف باختلاف المجتمعات ، ففي المجتمع الرأسمالي تكون السيادة الفعلية لأصحاب المال ، وفي مجتمع بورجوازي أو بوليتاري تكون السيادة للطبقة الواحدة سواء أكانت البورجوازية أو البروليتارية دون غيرها . أما في مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي التعاوني فإن الشعب كله هو صاحب السلطة ، لاهزية ولا طائفية ولا طبقات . وقد عبر السيد الرئيس عن ذلك بمباراة مفيدة سبق ذكرها هنا وهي أن نحل متناقضاتها داخل إطار من الوحدة الوطنية .

إذن فإن اشتراكتنا تتمثل في الديمقراطية بأوسع معانيها ، تلك الديمقراطية التي تشبه ديمقراطية الإغريق والرومان في أوائل دولتيهما ، حين كان الشعب كله يجمع في صعيد واحد للتداول في شئون بلاده ، وعلى ذلك فالديمقراطية تعنى توسعا في القاعدة الشعبية ، ومزيدا منها يعنى مزيدا من هذا التوسع .

و يتم التوسع في القاعدة الشعبية بالطرق الثلاثة الآتية :

١ - بإثارة الوعي الاشتراكي عن طريق الإرشاد والتوجيه .

٢ — تأدية الخدمات ، ذلك أن الخدمات ربط ما بين القيادة والقاعدة .

٣ — تجميع فئات الشعب في منظمات يضم كل منها الأفراد الذين ينتمون إليها وإلى القطاع الذي يضمها . فكل قطاع مشاكلة التي يعرفها ويلبسها ، وييده وحده مفتاح حلها ، وعلينا أن نمكنه من ذلك ، تلك هي الوسيلة التي تكفل الحل الصحيح لمتناقضاتنا ، أعني بها اللامركزية أو الإدارة المحلية ، فالهال مثلاً لهم مشاكلم التي يضمون لها الحلول عن طريق نقاباتهم ، ورجال الصناعة كذلك لهم مشاكلم الخاصة التي يبحثونها في نطاق اتحادهم ، وعن طريق الجمع بين طرفي النزاع في منظمة كالمجلس الاستشاري الأعلى للعمل ، توضع الحلول السليمة بعد سماع الأصوات المعارضة وبذلك تتحقق الديمقراطية بأوسع معانيها ، وهذا النظام يمكن تطبيقه على القطاعات الأخرى بما في ذلك مشا كل ملاك المقاربات البنية والمستأجرين يمكن حلها عن طريق تمثيل كل فريق منها في منظمة تجمع بينهما ويستدعى ذلك بطبيعة الحال أن يمثل كل فريق منهما في جمعية تمثل مصالحهم ، وبذلك تتحقق لنا القوة الأصيلة للشعب وشكرا .

السيد يوسف على يوسف — بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء ، بكل فخر وإعزاز يسجل الزمن لحكومة الشعب أنها سهلت للفلاح أن يعلن عن نفسه ، وأن يسمع العالم صوته ، وسوف يحكي التاريخ على كل لسان أن الزعيم المفدى جمال عبد الناصر هو الذي رفع من شأن الفلاح وأخذ بيده ، ولا غرابة في هذا فهو باعث نهضة الفلاح ومنصفه .

حضرات الأعضاء :

إنه لمن دواعي سعادتي أن يحظى الفلاح في عهد الثورة بكل هذا الاهتمام وبكل هذا التكريم وهو الذي كان دائماً خاضعاً ذليلاً لا حول له ولا قوة .

إننا الآن نعمل بكل طاقتنا مستمدين قوتنا من ثورتنا المباركة ولا مجال في مجتمعنا لغير العاملين وإن الثورة التي قامت لتحرير الفلاح من الإقطاع لابد أن تسير في طريقها إلى النهاية حتى يتحقق للفلاح كل ما نرجوه له من رفاهية وإصلاح .

باسم للمذنبين على ظهر الأرض ، وباسم الفلاحين الذين طردوا من أرضهم وديارهم . أتحدث إليكم لأقول إنه لا بد لهؤلاء الضمفاء من حماية ولا بد من نظام يكفل لهم لقمة العيش في ظل حياة كريمة وعدالة اجتماعية شاملة .

وفي رأي أن القوى الحقيقية الأصيلة التي يتمثل فيها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية هي الشعب الذي حارب الاستعمار وذاق طغيان الاقطاع ، ألا وهو الفلاح ، الفلاح هو الذي حارب الاستعمار في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وأبناء الفلاح وأحفاده هم الذين استشهدوا ، وهم الذين خاضوا للمارك واتحدوا الصفوف وكنا نفخر باستشهادهم ، هؤلاء هم الشعب الحقيقي الأصيل .

أما أعداء الشعب فمعلوم لنا جميعاً أن الإقطاع هو أحد أعداء الشعب .

وأعداء الشعب أيضاً هم عملاء الاستعمار والرجعية وكل من سار في ركبهم فهو عدو للشعب ، إن الاقطاع الظالم والرأسمالية المستبدة ما زالت موجودة في القرية تترصد بالشعب ، وتتآمر على الشعب ومصالحه ، وما زالوا في القرية يعملون في الخفاء ضد القوانين الاشتراكية الأخيرة ، وفي رأي أنا كموطن عزل هؤلاء جميعاً من القيادات الشعبية ولا أكون مبالغاً إذا قلت أن يطبق عليهم القصاص عملاً بقول الله عز وجل إذ يقول جلت قدرته « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » وهذا في نظري أقل جزاء لهم ، والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد عبد اللطيف باطية — الحمد لله الذي أحيانا نحن هذا الجيل هذه الفترة من التاريخ ، لنكون جيلاً يشهد بداية الطريق إلى ديمقراطية حقة ، ويعيش أول اشتراكية سليمة ، فكنا بذلك جيلاً على موعد مع القدر .

ولقد قدر لنا نحن كفريق من هذا الجيل ، أي نحن أعضاء هذه اللجنة أن نقف

لنحدد كتاب القافلة في الطريق نحو الهدف وكان لزاماً علينا أمام هذه المهمة التاريخية أن نطل من نافذة عبر الماضي لتتخذ من أحداثه زاداً وعظماً لنا على الطريق .

ورجع بنا — الذين تحدثوا والذين بحثوا وأقضوا إلى الماضي باعتباره تجربة — وكانت تجربة لمؤسسات الديمقراطية كاملة — ملكية فاسدة ، ورجعية معوقة ، وحزبية منهارة ، ورأسمالية مستغلة ، وإقطاع بشع لا يرحم ، واستعمار ظالم يتخذ من كل هذه المؤسسات عدته وعتاده .

وكان لزاماً علينا نحن أبناء هذا الوطن وهذا الشعب أن ننظر بين أيدينا فقد أمتت المؤسسات لصالح للشعب والحمد لله ، كما أصبحت الرجعية والحزبية أثراً بعد عين ، كما أصبح رأس المال المستغل مستغلاً لصالح الشعب بعد أن كان يستغل ضد الشعب ، أما الإقطاع فقد ذوى عوده وذبلت أوراقه وأصبحنا نعيش في حياة إطارها الكفاية والعدل .

كان لا بد لنا أن نستعرض الماضي ونستعرض الحاضر حتى إذا ما سرنا على الطريق استطعنا أن نحدد الكتاب الحقيقية والقوى الأصيلة التي ستسير لتحافظ على مكاسبنا وتؤكد اشتراكيتنا وتؤمن ثورتنا ، وكان لا بد لنا أمام هذا أن ننظر من هم يا ترى الذين يجب أن يستبعدوا من مجموع الشعب ؟ .

ذهب البعض منا بهم حيث أرادوا أن يلتقوا بهم في الجحيم ، وطالب البعض منا ، بالطبيعة المتأصلة فينا ، بالرحمة . وجاء البعض ، وأنا منهم ، بطالب الوسط بين هذا وذاك . فلنأت بالذين عاونوا الاستعمار وكانوا أذناباً له ، لنأت بالذين أفسدوا حياتنا أو كانوا سبباً في إفسادها ، ولنقل هؤلاء هم أعداء الشعب حقيقة ولا رحمة بهم على الإطلاق .

هناك فئة مستها القوانين الاشتراكية وقال البعض باعتبارها من أعداء الشعب ،

وأنا أخالفهم ولا أقول إنهم أصدقاء الشعب ، بل أقول لنطلب إلى هؤلاء أن يترثوا قليلا ويقفوا على الطريق حتى يشاهدوا القافلة تسير ، حتى إذا ظهرت نفوسهم فهم منا وإلينا ونحن جميعا أبناء هذا الوطن . وكان لا بد لي أن أطيل في هذا إلا أن عقارب الساعة لا تترقب بي .

لنذهب سريعا لنستعرض بعض القطاعات في هذا الشعب الذي توكل إليه اليوم مهمة هي أخطر مهمة في تاريخ الشعوب . ذهب كثير منا إلى القرية وعاشوا في ظلامها الدامس وتخلقوا المروع وكانوا على حق فقد عشت مثلهم في القرية هذه الحياة . ولكن الحق والانصاف يقتضياننا أن نقرر أن يد الإصلاح التي امتدت إلى أجزاء كثيرة من الريف قد خرجت به من الظلام الدامس .

فلنبحث في الريف وفي هذه القرى باعتبارها أولى القوى التي ستسير معنا على الطريق نحو الهدف .

تحدث الكثيرون عن عمال التراحيل وعن العامل الزراعي والمستأجر باعتبار أن هؤلاء الناس عانوا ما عانوا من ظلم واستعباد ، أنا مع الذين تحدثوا في هذا فقد عشت معهم هذه الحياة .

هناك فئة أخرى تركناها وهي من صميمنا ومن صميم اشتراكنا ومن أصل الجند الذين سيديرون معنا في كتابتنا : الفلاح الصغير الذي يملك ستة قراريط أو فدانين أو ثلاثة أفدنة إن هذا الرجل يطلب في صراحة وشجاعة حماية هذه الملكية الصغيرة وقد يقول البعض إننا إذا عملنا ذلك فأين يكون مصير المستأجر ، فالمستأجر أولى بالرعاية من المالك الصغير ورأيت أن نترك للفلاح الصغير حريته في أرضه لينمي موارده ، ونلزم كبار الملاك بأن يؤجروا من أراضيهم نسبة معينة وبذلك سنجد في القرية أن عدد عمال التراحيل سيقول ، وأن عدد المستأجرين سيزداد وكذلك عدد الحائزين وبذلك تؤكد الاشتراكية الحقيقية التي نسعى ونعمل لها في وحدة أصيلة وهي القرية .

وأخرج من هذا إلى طبقة أنشرف بالانتساب إليها ويقتضيني واجب الوفاء أن أتحدث عنها ولو بالنزر اليسير فقد أولاهما الكثيرون الكثير من الحديث ، ألا وهي النقابات العمالية ؛ وأؤكد لكم أنها ليست طائفة منى أن أتحدث عنها ، فقد بدأت بالعامل الزراعى والفلاح وغيره ولن أنرك المرأة فى آخر حديثى .

تحدث كثيرون عن النقابات العمالية يحدوهم الأمل والرجاء لتكون هذه المؤسسات أو تكون هذه الوحدات القوة الأصيلة فهى التى ذقت مرارة الجوع والحرمان ونصف صاحب المال وكانت هذه كلها عوامل اصلت الاشتراكية فى نفوس هذه الطبقة ، تحدثوا عنها ورجوا ان تتطور إلى مصادر إشعاع .

أود أن اطمئن جميع الذين يتحدثون إلينا فى أمل وفى لهفة باعتبارنا أهم جند فى الميدان الاقتصادى ، فلا يقل العامل أهمية بالنسبة لوطنه من ذلك الجندى الذى يحمل سيفه شاهره فى وجه العدو على الحدود . اود ان اطمئنتهم واقول لهم إن هذه النقابات لم تعد شعارات ، ولافتات ، ودوراً تضاء بالكهرباء .

والذين اشفقوا على من يركبون السيارات من النقابيين أؤكد ان هذه ليست النقابية عندنا وفى نظرنا .

إن علينا واجبا نحو الوطن وهو واجبنا نحو أنفسنا وأهلينا وعلى هذا سرتنا ونعمل . لقد أصبحت نقاباتنا مزودة بالإخصائين من خريجي الجامعات والفنيين لنخلق جيلا صالحا يحمى الثورة ويؤكد الاشتراكية .

هذه لحظة بسيطة على النقابات العمالية ، عن هذه الفئة التى تعمل فى صمت ، وحملت عبر التاريخ راية الحرية وراية التضحية وراية الفداء حتى أصبحت مثلاً يحتذى فى الوطنية مما أكد فى نفوسنا أن ما بذلوه هو محل تقدير المواطنين جميعاً .

تحدث بعض الأئمة هنا — وهم على حق — فى رسالة المرأة . . وأنا أقول لك يا سيدتى من فوق هذا المنبر إن واجب ربات البيوت هو أخطر وأقدس من تمثيلهن فى المؤتمرات . إنكن المدرسة الأولى التى تفتح عليها أعين أطفالنا وفلذات اكبادنا

يوم امانة في أعناقكم لتخرج اجيال تحمى اشرارنا ، اجيال تؤمن بديموقراطيتنا التي نسعى إليها فالمدرسة وحدها لا تكفي .

إننا نقدر لكن هذه الرسالة ، رسالة البيت ، رسالة تربية النشء وخلق الجيل الصاعد .

أرجو الا تترك المراتب في المنزل وحدهم يعتنق بالنشء الطاهر الذي نريد له ان ينشأ في إطار وطني جديد ، صاحب هدف وطني خالد . إننا نقدر رسالة ربات البيوت . ولذلك أرجو من ربات الفكر والأدب والقلم ان يتجهن جميعاً إلى البيت فإن واجبهن هناك خطير ورسالتهم مقدسة لأنهن -يرين لنا جيش الغد الذي سوف يحمل رسالة الوطن وآماله .

وارجو الله ان يوفقهن ويوفقنا جميعاً . والسلام .

السيد أحمد عصمت العزبى : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : عندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت عن أهدافها الستة ، كانت بذلك تهدف إلى شيئين هامين هما : الحرية السياسية والمدالة الاجتماعية ، ولم تكن هذه المبادئ الستة إلا مراحل أو وسائل للوصول إلى الهدفين الأساسيين وهما الحرية والمعدل . فالقضاء على الاستعمار كهدف يعتبر مرحلة من مراحل الثورة ووسيلة لتحقيق الحرية السياسية والمدالة الاجتماعية . وهذا أمر منطقي وطبيعي إذ أن الاستعمار هو الاستغلال في أبشع صوره وهو الاستبداد والتحكم في أموار حالاته . والقضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال كهدف يعتبر أيضاً مرحلة أخرى ويعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق الحرية والمعدل . وكذلك حرب العصابات في القنال ، وحل الأحزاب ، وإجلاء المستعمرين ، ومحاربة الأحملاف وإعلان سياسة الحياد الإيجابي ، وتأميم قناة السويس ، وطرد المعتدين سنة ١٩٥٦ ، وتكوين هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ، وقانون الإصلاح الزراعي ، وقوانين التأمينات الاجتماعية وتمصير البنوك

والشركات الأجنبية ، والتخطيط . والحرية في حد ذاتها غاية ولكنها أيضاً وسيلة لتحقيق العدل . وكذلك العدل في حد ذاته غاية ولكنه أيضاً وسيلة لتحقيق الحرية . والاثنان معاً يكونان أيضاً وسيلة لمهدف أسمى وهو تحقيق السعادة والرفاهية التي يسعى إليها الإنسان منذ بدء الخليقة .

إذن فقد كانت ثورة سنة ١٩٥٢ ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، وإن كانت الظروف الموضوعية هي التي حددت إطار التطبيق لأي الثورتين .

ومشروعات مضاعفة الانتاج . كل هذا تم قبل قوانين يوليو سنة ١٩٦١ وكان يعتبر مجرد مراحل وخطوات في الثورتين السياسية والاجتماعية معاً ، إن كان ماحوظاً فيها وضوح الثورة السياسية إلا أن هذا كان المنطق الطبيعي لسير الأحداث التي كانت تحتم تركيز الضرب والثقل في المعركة السياسية مع عدم التفاضل كلية عن الثورة الاجتماعية . ولما كادت الثورة السياسية أن تحقق أهدافها ، وإنما أقول كادت ، لأن الثورة السياسية لم تنته وإن تنهى إلا بالقضاء على الاستعمار قضاء تاماً في جميع أنحاء العالم . أقول لما كادت الثورة السياسية تحقق أهدافها ، وجدنا أن مركز الثقل بدأ ينتقل إلى الثورة الاجتماعية ، وهذا هو ما يحدث منذ صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

وعلى هذا فقد كانت الثورة السياسية مرحلة من مراحل الثورة الاجتماعية ، والذين يقولون إن مايقع الآن هو إصلاح أو تطور طبيعي وليس ثورة إنما يقعون في خطأ كبير . فإن ما يحدث الآن هو ثورة . والقوانين والتأمينات والنمصار كلها ثورة ، ثورة بكل ما فيها من عمق وسرعة .

وعمقها في إجراءاتها التي تواجه جذريا المشكلة الأساسية وهي الاستبداد والاستغلال ، وسرعتها في كونها وثبة وطفرة نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تسعى إليها ، والأمر بذلك لم يعد محتاجاً لكثير من القوانين بقدر ما هو

محتاج للتنظيم والعمل ، وهو ما نحاول أن نقوم به الآن مبتدئين من هنا في اللجنة التحضيرية ومنتبين إلى التشكيل الكامل الصحيح لتنظيماتنا الشعبية والإصلاح الثوري الشامل لأجهزتنا وقوانا .

إن هذه الإجراءات تعتبر تأميناً لثورتنا وتقوية لخطوط دفاعنا . ومع ذلك فإن هذه الإجراءات تتم بطريقة سلمية وليس بالدم كما يفعل الاستعمار وأعوانه من الرجعيين . فإجراء الحراسة لإجراء ثوري وقائي يقضى على مراكز إمدادات أعداء الثورة ومخازن تموينهم بالأسلحة القوية في المعركة وهي المال والسلطة . ومع ذلك ألا نضمن لهم مستوى كريماً من المعيشة ؟

وإجراء العزل لإجراء ثوري وقائي لإبعاد أعداء الشعب عن خطوط دفاعنا . ومراكز تجمعنا وانطلاقنا . ومع ذلك فإننا نعتبر هذه الإجراءات رحمة وشفقة بأعداء الشعب . نعم أيها الزملاء إنها رحمة بهم حتى لا يفرض حق الدفاع الشرعي ضد مجنون أو أحمق منهم أن نعزله تماماً وبدون حراسة عن الحياة . ثم من هم أعداء الشعب ؟ أنا شخصياً أحدهم بالرجعيين من أعداء الاشتراكية ممثلين في :

١ - الإقطاع الزراعي والمهني وذيولهما .

٢ - الرأسمالية المستغلة وسماستها .

٣ - الانتهازيين .

٤ - البيروقراطيين من رؤساء الأجهزة الحكومية ذوي العقيلة الرجعية .

ولتحديد بطريقة عملية أقول إنهم .

أولاً : جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعي الأمن .

ثانياً : كل من طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية .

ثالثاً : كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات .

رابعاً : أعضاء مجالس النقابات القدامى الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة .

خامساً : أعضاء مجالس النواب والشيخ السابقون وكل من كان يتولى مركزاً قيادياً في الأحزاب السابقة .

سادساً : كل الموظفين والعمد والمشايع الذين يثبت أنهم كان لهم دور فعال في الفساد الذى كان سائداً في المهود السابقة أو فى الحاضر .

وهنا أرى أن نستثنى من كل ماسبق من يثبت بصورة قاطعة لاتدع مجالا للشك أنه ثورى وذو عقيدة اشتراكية بالإضافة إلى كفاءته وإخلاصه وإيمانه .

ويبقى بعد ذلك القوى الشعبية الحقيقية الأصيلة التى نريد تمثيلها وإنى أحدها بالآتى :

أولاً : العمال بجميع فئاتهم سواء كانوا صناعيين أو زراعيين أو تجاريين أو عمال خدمات .

ثانياً : أصحاب العمل صناعيين كانوا أو زراعيين أو تجاريين أو أصحاب خدمات .

ثالثاً : المهنيين من محامين وأطباء ومهندسين ومحاسبين وفنانين إلى آخره .

رابعاً : موظفى الحكومة

خامساً : الطلبة .

سادساً : قوة العمل النسائية .

وعند تمثيل هذه القوى يجب أن نراعى النقط الثلاث التالية بحسب ترتيبها :

أولاً : مدى فاعلية هذه القوى وتأثيرها الثورى فى الفترة القادمة .

ثانياً : النسبة العددية لهذه القوى .

ثالثاً : قوة الانتاج لها .

ثم يحىء بعد ذلك السؤال اللهم وهو كيف تمثل هذه القوى في المؤتمر الوطنى
للقوى الشعبية ؟

أولا — أرى أن نجعل من انتخابات هذا المؤتمر مرحلة من مراحل تكوين
تنظيمنا الشعبى فلا ينتهى المؤتمر ببلوغها مهمته بل يبقى بعد ذلك ممثلاً بمندوبين
في تنظيمنا الشعبى كما سأشرح فيما بعد .

ثانياً — تجمع القوى الشعبية في اتحادات عامة على مستوى الجمهورية .
تجمع بين الفئات المتجانسة ، كل مجموعة منها في اتحاد على أن يتم ذلك بعيداً عن
النقابة أو المصنع أو المصلحة الحكومية ، بل نجعل من القرية في بعض الاتحادات ،
والمدينة في البعض الآخر ، والمحافظة في البعض الأخير ، نجعل منها بداية تكوين
اتحاد فرعى نصل منه رأسياً إلى الاتحاد العام الممثل له وإنى أقترح الاتحادات
العامة التالية :

- ١ — اتحاد عام لقوة العمل الصناعية ، ويضم العمال وأصحاب العمل .
 - ٢ — اتحاد عام لقوة العمل الزراعية ، ويضم العمال وأصحاب العمل .
 - ٣ — اتحاد عام لقوة العمل التجارية ، ويضم العمال وأصحاب العمل .
 - ٤ — اتحاد عام لقوة العمل في قطاع الخدمات ، ويضم العمال وأصحاب العمل .
- على أن يراعى في هذه الاتحادات الأربعة السابقة عمل نسبة لكل من العمال
وأصحاب العمل حتى لا تظنى فئة منها على الأخرى نتيجة كثرتها العددية .
- ٥ — اتحاد عام لموظفى الحكومة .

وهنا أجدنى مضطراً لأن أفرق بين كبار الموظفين وصغارهم وعمال الحكومة
في نقطة واحدة ، وهى أن نحدد لكل منهم نسبة معينة حتى لا تظنى فئة على
فئة أخرى أيضاً .

٦ — اتحاد عام للمهنيين جميعاً

وإني لا أرى ما يدعو إلى تحديد نسبة لهذا الاتحاد ، إذ أن لأفراده من الوعى ما يمكنهم من تمثيلهم تمثيلاً نسبياً صحيحاً

٧ — اتحاد عام للطلبة .

٨ — اتحاد عام لقوة العمل النسائية .

ثالثاً — يكون تمثيل القوى الشعبية في هذه الاتحادات من طريق الانتخاب المباشر الحر ، كل فئة على حدة ، متخذين القرية أو المدينة أو المحافظة وحدة للانتخاب . ففي اتحاد قوة العمل الزراعى مثلاً أرى أن نبدأ باتحاد فرعى بالقرية . وفي اتحاد قوة العمل الصناعية أرى أن نبدأ باتحاد فرعى في المدينة أو الحى . وفي اتحاد المهنيين أرى أن نبدأ باتحاد فرعى في المحافظة رأساً ، أو في المدينة إن احتاج الأمر .

وسنقوم بفتح باب القيد في الوحدة الانتخابية لكل اتحاد على حدة ، وبعد أن ينتهى القيد نفتح باب الترشيح لانتخاب العدد المطلوب أو المقرر لهذه الفئة .
رابعاً : بعد تكوين الاتحادات العامة والاتحادات الفرعية ، ينشأ لها مكاتب تنفيذية في الجمهورية والمحافظة إلى القرية .
خامساً : يختار مستقبلاً مندوبون عن هذه المكاتب لتمثيلها في التنظيم الشعبى كل فى مستواه .

وبذلك نكون قد حققنا :

١ — ربط النقابات والروابط المهنية المتجانسة مع بعضها البعض حتى يمكن أن تتفاعل العقليات والأفكار المختلفة مع بعضها فى سبيل صالح لمجموع ولا من وجهة نظر مصلحة فئة واحدة .

٢ — ربط هذه النقابات والروابط بالتنظيم الشعبى ربطاً حقيقياً يجعل هذه القوى تنصهر مع بعضها فى بوتقة واحدة مع الاتحاد القومى .

٣ — التمثيل الحقيقى لهذه القوى من حيث أن النقابات الحالية لا تمثل فى أحسن (٣٣ — طريق الديمقراطية)

حالاتها أكثر من خمسين في المائة من قواها الحقيقية .

٤ - إيجاد دوافع قوية لخوض معركة حقيقية لانتخابات المؤتمر الوطنى .

٥ - تطوير مفهوم الروابط والنقابات مع الثورة الاشتراكية ، وعلاج مشاكلها علاجاً جذرياً على مستوى النظرة الجماعية لصالح المجموع .

٦ - خلق الخلايا ومراكز الإشعاع الثورى فى هذه القوى .

٧ - توسيع القيادة والقاعدة فى جميع المستويات .

٨ - التوفيق بين نظامى الانتخاب المباشر والنسبى للاستفادة بآلياتها مجتمعين ، فتكون اللجان التأسيسية بعد ذلك والمؤتمر العام للاتحاد القومى معبرين أصداق تعبىر عن هذه القوى الاشتراكية . وهنا قد يتساءل البعض ألا يستغرق هذا وقتاً لا يسع بعقد المؤتمر فى ميعاده ؟ . وأنا بدورى أتساءل هل هناك حكمة ظاهرة فى عقد المؤتمر فى ميعاده المقرر ؟ وهل هذه الحكمة تساوى أننا ونحن نقوم بوضع أسس تنظىيات الثورة الاشتراكية فى التطبيق ، هل ونحن نقوم بهذه المهمة التاريخية الكبيرة ، تلهينا السرعة فنقع فى كثير من الأخطاء ؟ .

أعتقد أياها الزملاء أننا يجب أن نكون متساهلين ومفكرين ومتأنيين ونحن نقوم بتنظيم قوانا الشعبية تنظيلاً جوهرياً سينعكس انعكاساً فاعلياً ومباشراً على مجتمعنا خلال الفترة الحاسمة القادمة .

السادة الزملاء : إننا إذا وضعنا القواعد المنظمة والبراسات اللازمة لإعداد قادة سياسيين ودعاة للثورة والعقيدة وقادة إداريين فى جميع القطاعات بطريقة علمية مدروسة ، وإذا وضعنا القواعد المنظمة والسجلات اللازمة لاكتشاف هذه القيادات ورعايتها فى جميع المجالات ثم دفعها إلى العمل ، وإذا وضعنا القواعد المنظمة لثورة فكرية شاملة فى جميع القطاعات ومحور الأمية بنوعها مشركين أساتذة الجامعات ورجال الفكر والأدب والفن فى القرية والحى والمصنع .

وإذا دعمنا المحافظات والمراكز والقوى بأجهزة الإعلام مطعمة بالقيادات الثورية الواعية وبرامج التعليم والعلمين . وإذا وضعنا السلوك الاختراكي الصحيح موضع التطبيق في القيادات الإدارية والسياسية . وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات للقضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد في الأداة الحكومية وفي الشركات . وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات لتكوين جهاز رقابة إداري يتبع المركز الرئيسي للاتحاد القوي وله فروع بالمحافظات بحيث يمثل رقابة الشعب على الأداة الحكومية والشركات ، كما قال السيد الرئيس ، ويعمل به ثوار متفرفون . وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات التي تكفل سرعة تحقيق شكاوى الشعب ورفع الظلم عنه بطريقة جدية وفعالة .

وإذا أخذنا بالشدة اللازمة كل من تسول له نفسه في الأداة الحكومية والتنظيم الشعبي أن يهمل أو يعوق أو يتهمز بحيث نضع لكل ذلك الجزاءات الرادعة ووسائل تطبيقها بطريقة أمينة شريفة.

أقول إننا إذا فعلنا كل ذلك فإننا نكون قد وضعنا أسس التنظيم الثوري الحقيقي الجدير بحمل مسؤولية الثورة الاشتراكية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا المجيدة . والجدير بأن يكون له حق السلطة العليا والسيادة العليا تحمية لسيادة الشعب وسلطة الشعب والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان - لي ملاحظة تنظيمية متعلقة بتحديد وقت الكلام بربع ساعة والواقع أننا عندما حددنا وقت الكلام بربع ساعة . إنما كان ذلك لضيق الوقت ولكني أود أن أقول إن الملايين من المواطنين يستمعون إلى أحاديثنا في هذه القاعة ، ويعتبرون أن تحديد الوقت بربع ساعة بمثابة عقوبة لهم ، إذ أنهم يرون أنه قد أتيت لهم الفرصة للإحاطة بجوانب المرحلة الخطيرة التي تمر بها

البلاد ولا أقول هذا بغرض زيادة الوقت المحدد للكلام ، لأنى أعلم أن الوقت المحدد لإنهاء مهمة اللجنة لا يتسع للإقاضة فى الكلام .

إن كلمتى هذه بشاركتى فيها الشعب فعلا ، وإنى أريد بها تبيان جميع جوانب المشكلة .

وإنى أرى أن يضع السادة المتحدثون تحت نظرهم ما يتضمنه جدول أعمال جلسات اللجنة ، فيركزوا كلامهم فى النقطتين الواردتين به :

فالنقطة الأولى : خاصة بماهى القوى الحقيقية الأصيلة للشعب ، التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

والنقطة الثانية هى : كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

وهاتان النقطتان هما السؤالان الاجباريان اللذان يجب أن يجيب عليهما كل من يتحدث هنا .

وهناك سؤال اختيارى ، وأرجو المذكرة إذا تكلمت بهذه الطريقة ، إذ يغلب على طابع الأستاذ ، هذا السؤال خاص بالعزل .

والواقع أننا قد تعرضنا لموضوع العزل كثيراً ، إلا أننا لم نصل إلى جوهر العزل ذاته ، فقد تكلم أغلب الأعضاء فى وجوب العزل ، وفى تصورى أننا متفقون على أن يكون هناك عزل ، وأن يكون هناك عدل فى العزل ، وإنى أرجو ممن يتعرض لموضوع العزل أن يبين لنا صور العزل فالعزل قد يكون لمجرد الحرمان من حق الانتخاب ، أو الحرمان من عضوية المؤسسات ، أو من حق الترشيح لعضوية البرلمان ، أو الحرمان من حق إبداء رأى فى الصحف ، أما الشبهات التى قد تصل إلى حد الجريمة فعلى مما لا نتعرض له هنا ، لأن من يرتكب جريمة يعتبر محروماً بحكم القانون ، إن ما يجب أن نعرض له هنا أولاً : العزل ، وثانياً : لى يكون العزل عادلاً ، ماهى الضمانات التى يجب توافرها ؟ هل هى المراجعة القانونية ، أو السياسية ، أو القضائية ؟ .

هذه هي الأسئلة الثلاثة التي أرجو أن أضعها أمام السادة الأعضاء .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن — لقد تكلم الزميل السيد عصمت العز يزي عن موضوع الاتحادات ، وعن تكتيل قطاعات الشعب في اتحادات . ففي قطاع الزراعة اقترح تجميع الزراع والملاك في اتحاد واحد ، وفي قطاع المهن اقترح تجميع العامل وصاحب العمل في اتحاد واحد وهكذا يكون الحال بالنسبة لبقية القطاعات . ويبدو لي أن ما يقترحه السيد العضو قد يكون خيالياً إلى حد بعيد ، لأنه لكي يبقى الاتحاد قائماً ويكتب له النجاح لا بد أن تتشابه مصلحة أعضائه مع بعضهم بعضاً . ولا أعلن أن مصلحة أرباب الأعمال تتفق مع مصلحة العمال ، لعلك فإني لا أتصور وجود مثل هذه الاتحادات التي يقترحها السيد العضو . وهناك عدة اتحادات ، فالجمعيات التعاونية مثلاً لها اتحاد عام ، ونقابات العمال لها أيضاً اتحاد عام ، وهذا علامة على الاتحاد العام للمهنة ، وهلم جرا . أعود فأقول إنني لا أتصور وجود اتحاد يجمع بين طائفتين تتناقض مصالحهما . وبفرض وجود مثل هذا الاتحاد ، فإنه لا يمكن أن يبقى طويلاً .

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في يوم السبت ٨ رجب سنة ١٣٨١ الموافق ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد يواقيم غبريال : ما هي الاشتراكية التي نعنيها ؟ . الاشتراكية التي

أرست الثورة قواعدها ثابتة مكينة ، هي نظام اقتصادي سياسي يحقق للمجتمع حياة أفضل ، وإن شئنا الإيجاز فهي التحرر من الاستعمار والإقطاع ، وسيطرة رأس المال ، والرجعية والاشتراكية أحد أهداف الثورة ، ومرحلة من مرحلتين أصليتين ، إحداها التحرر السياسي ، والثانية التحرر الاقتصادي والاجتماعي .

إن نقطة الانطلاق للاشتراكية ، هي أهمية المسائل الاجتماعية والإيمان بأن الناس يجب أن يقوموا بضرب من العمل الجماعي أو التشاركي لمعالجتها ، إن الاشتراكية تقوم على أساس من التآزر بدلا من التنافس ، وعلى التخطيط بدلا مما يدعونه بحرية العمل .

والاشتراكية تطالب الناس بسلوك تعاوني يمحو مبادئ الأنانية وآثارها المنطوية على شقاء لإنسان بضروب المظالم والأوان الشقاء .

المرحلة السياسية : لقد اعترض سبيلنا الثوري في المرحلة السياسية وضع سياسي معقد . تشابك عجيب ، كان أسسه قيام سلطة محتملة تملك الأمر والنهي وتحكم تارة حكما سافرا وتارة أخرى مستترة ونظام ملكي فاسد ، على رأسه ملك ماجن مستسلم للشهوات ، ومنصرف لإشباع رغباته ولسكرز الأموال الطائلة ونهر يهبها إلى الخارج ، ثم يقوم النظام على وزارة مسئولة في ظاهر الأمر أمام برلمان حزبي يساند

الوزارة مهما كانت على الباطل ، يدعم الوزارة حزب يعتمد على الإقطاع وعلى أصحاب رؤوس الأموال ، وهؤلاء وأولئك متضامنون في جر المنافع واستغلال النفوذ والسكسب الحرام والإثراء الفردي الذي لا يعرف الحدود . إن هذا النظام المعقد الذي تتجاذبه جهات مختلفة متعارضة كان هدفا لضربات قاصمة وجهتها إليه الثورة ، فدكت صرح هذا النظام ، وبدأت بطرد الملك الفاسد وحاشيته ، ثم ألقت الأحزاب ، ووجهت أعنف ضرباتها إلى المستعمر المحتل ، فلم يلبث أن ترنح تحت ضرباتها ثم استسلم كرها ، وخرج من بلادنا بقضه وقضيضه وتم بذلك استقلالنا الحقيقي .

وقد أعادت الثورة قناة السويس إلى الوطن العزيز بتأميم شركتها في سنة ١٩٥٦ ، واتصرت على العدوان الثلاثي العاشم كما هو معلوم ، وبذلك استكملت بلادنا كل مقومات الحرية والاستقلال .

لماذا آثرنا النظام الاشتراكي ؟ . لقد استبدلنا بالنظام الرأسمالي الفاسد نظاما اشتراكيا مؤسسا على التعاون والتضامن ، وذلك لأسباب كثيرة نوجزها فيما يلي :

(١) إن النظام الرأسمالي يعني بالربح الفردي الذي يجافي مصلحة المجتمع ولا يؤمن إلا بالآثره والأناثية .

(٢) إن وسائل الرأسمالية قائمة على المنافسة العمياء ، والاحتكار في أبشع صوره الضارة التي تؤدي إلى التعكم في الأسعار ، ورفع أثمان السلع والمنتجات وكافة الحاجيات ، مما يجعل حياة الكا حين وهم سواد الأمة شاقة قاسية ، في حين ينعم بالرخاء والسعادة قلة لا يؤبه بها .

(٣) إن الرأسمالية تؤدي إلى استفحال البطالة وانتشارها ، نظرا لتحكم أرباب الأعمال من الرأسماليين في الطبقة العاملة ، وقبولهم عددا قليلا منهم مع سؤمهم خفض الأجور ، وإرهاقهم بزيادة ساعات العمل .

(٤) وبالإجمال فإن مبادئ الاشتراكية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإلى رفع مستوى المعيشة ، وإذابة الفوارق بين الطبقات وخفض الأسعار ، وتشغيل العمال الصالحين للعمل في المجال الصناعى والزراعى والفنى وهى أمور فيها تحقيق سعادة المجتمع ورقاهية أفراداه .

مصادر اشتراكيتنا

وقد تجلت اشتراكيتنا واستكملت كل خصائصها بالقوانين الاجتماعية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ ، وقد تضمنت خلق مجتمعنا الاقتصادى خلقا جديدا روعيت فيه أسباب العدالة الإنسانية ، وإعادة الحقوق السلبية إلى أصحابها الذين يستحقونها ، وقد حرّموا منها دهرًا طويلا .

إن خفض نصاب الملكية إلى مائة فدان ، وخفض الملك فى المجال الصناعى إلى عشرة آلاف جنيه ، وإشراك العمال فى ربح المؤسسات والمصانع والشركات بنسبة ٢٥ / ؛ وتحديد الدخل الفردى بخمسة آلاف جنيه ، ورفع الضرائب الصناعية وتحديد ساعات العمل باثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع ، وتخفيض إيجارات المساكن بنسب عادلة إن هذه التنظيمات الثورية العظيمة فى آثارها ونتائجها النافعة لآيات بينات على الخير العميم الذى يراد بنا ، والمستقبل السعيد الذى ينتظر بلادنا العزيزة المحبوبة .

لا ريب أن اشتراكيتنا نابعة من حاجتنا ومقتضيات ظروفنا الاجتماعية ، وليست نابعة أو مستقاة من أى مذهب من مذاهب الاشتراكية شرقا أو غربا . إن الفرق بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكية اليسارية المتطرفة كبير واضح ، فبينما تؤمن بالملكية الفردية التى تؤدى وظيقتها الاجتماعية ، تبجد اليسارية هذه الملكية الفردية وتؤمن بالملكية الجماعية وحدها .

إن اليسارية لا تؤمن باليراث وذلك على تقيض ما تؤمن به جمهوريتنا الاشتراكية . إن اشتراكيتنا تلجأ إلى التأميم مع دفع مقابل الثمن وفوائده إلى الأجل

الذى يستهلك فيه هذا الثمن ، في حين أن التأميم في الاشتراكية اليسارية يتم بغير مقابل ، كما أنه يتناول جميع وسائل الإنتاج بدون استثناء . إن الاشتراكية عندنا تهدف إلى تملك الفلاحين ، وعند اليساريين ملكية كل شيء تخص القطاع العام وحده ، لقد استبان من تصريحات الرجل العظيم الحكيم ، أن لنا ديننا وطريقنا ، وأن لغيرنا دينهم وطريقهم ، وهذه التصريحات تحسم الفرق بيننا وبين سوانا هل الدين يحض على الاشتراكية ؟ لقد تحدث أعلام الشريعة الغراء بيننا فقالوا إن الاشتراكية قامت في الإسلام بنصوص صريحة واضحة بعيدة عن اللبس والتأويل ، وأن سنة صاحب الرسالة المحمدية الجليلة ، قاطعة في هذا الخصوص .

ودور المسيحية في الاشتراكية واضح وضوحه في الإسلام ، فقد قامت للمسيحية في الوقت الذى استحكم فيه طغيان المال عند اليهود ، بحيث أهدر كل مقومات الشريعة الموسوية . لقد قامت رسالة سيدنا المسيح سلام الله عليه على بث السلام والمحبة والتآخي بين الناس كافة ، وقد خص الأغنياء المستغلين وأصحاب رؤوس الأموال بأشد النذر ، وأباز لهم بأن المال المستغل بالربا ونحوه إنما هو مكرهة لدى الخالق العظيم ، كما أبان لهم أن السعادة والخير تقومان على التعاون والتكافل وقضاء حاجات المحتاجين ، وتخفيف أعباء المأزومين ، وإسعاد المعدمين ، وذلك بما قاله في مناسبات كثيرة من الأقوال الكريمة الماثورة ، ونورد منها جانباً يسيراً يقتضيه مقامنا هذا ، قال عليه السلام :

١ - « إن بيت أبى بيت الصلاة يدعى وأنتم جعلتموه مغارة لصوص » وقد خاطب فيه اليهود والصارفة الذين وجدتم يبيعون السلع ويصرفون النقود على موائد داخل الهيكل ، دون التفات إلى جلال العبادة ورهبة أماكنها .

٢ - قال بإسداء أعمال الرحمة للإخوان المشاركين لنا في الإنسانية بصرف النظر عن اتباعهم مذاهب أخرى

وذلك مستفاد من مثل السامري الذي نوه بعمله الإنساني ، إذ سر برجل يهودي مخالف له في المذهب ولكنه جريح فحمله إلى الفندق وتكفل بعلاجه

٣ — ندد سيدنا بالأغنياء المستغلين المعتمدين على أموالهم ، فقال إنه أبسر أن يدخل رجل من ثقب إبرة من أن يدخل الغنى المرتكز على أمواله إلى ملكوت السموات (مرقس) وهذا مكل للرواية التي ذكرها « متى » عن الأغنياء عموماً .

٤ — قوله للشباب الورع الذي أتم مراسم الدين وعمل بوصاياهم « لكي تكون كاملاً ببع أموالك ووزعها على الفقراء وتعالى اتبعني » .

٥ — قوله للسكافة لا يمكن للإنسان أن يعبد ريين الله والمال .

٦ — قول يوحنا المعمدان : من له ثوبان فليعط من ليس له ، ومن له طعام فليعمل كذلك

٧ — قول سيدنا من سألك فأعطه ، ومن اقترض منك فلا ترده .

٨ — قول بولس أحد حواريه « من لا يعمل فلا يأكل » وكان خياماً يعمل بيديه .

وقد بشر العاملين بقوله : « في بيت أبي منازل كثيرة » وذلك إشارة إلى أن الناس يجازون بقدر ما يحسنون من الأعمال في إسداء الخير إلى الناس .

هذه الجوانب الروحية في الاشتراكية وبغيره تكون الاشتراكية جافة لا مذاق لها .
قوى الشعب ما هي ؟ وكيف تمثل هذه القوى :

١ — إن قوى الشعب قائمة على الشعب كله بجميع فئاته وطوائفه ، ولكن الخصوصية القائمة تقصر بحثنا على القوى الرأسية للشعب ، وإني أذكر التقسيم الذي قال به كثير من السادة الأعضاء وهو تقسيم القوى هنا إلى أربعة قطاعات ، الأول : القطاع الزراعي ، والثاني : القطاع الصناعي ، والثالث قطاع التجار ، والرابع : قطاع الخدمات يدخل في ذلك المنصر النسائي والطلبة ورجال التعليم والنقابات المهنية

كالحماسة والطب والهندسة وغيرها . أما النسب التي خصصت لكل قطاع فإني أحب أن يرجع فيها إلى ضابطين : الأول : النسبة العددية لكل قطاع ، والثاني : الضابط الفكري وهو العنصر القيادي الذي يكون بمثابة العقل المدبر من الجسم المتكامل للتضامن والرأي عندى أنه لا عقل بغير جسم ، ولا جسم بغير عقل ، بل يلزم توافق العنصرين معاً . إني لأرجو أن يدخل في تقدير السادة الزملاء ، أن الحكم وحده لا يغنى بغير الكيف الذي لا يقل عنه قوة ولزوماً .

إني أحض على تمثيل العنصر النسائي تمثيلاً كريماً عريضاً ، وفي تقديري أن المرأة المثقفة إذا وليت سفارة للشئون الخارجية وعملت في المجال السياسي الدولي ، أو وليت وزارة الصحة فإنها تفجع بنسبة عالية في تحسين العلاقات بين الدول ، وفي رعاية المرضى وتيسير السبل والشفاء لهم لما خصت به من لين العريكة ورقة الإحساس .

العزل : إن طبيعة الأشياء تقضى بإقصاء فئات معينة من الشعب ، وإبعادها عن المجال الحيوى في أجهزة الدفع الثورى الاشتراكي ، حتى لا تقف في سبيله أو تعوق إنقاذه . إن مصلحة الوطن العليا تقضى بأن تمثل قوى الشعب من بين أبناء الوطن لصادقين في إيمانهم بالاشتراكية ، والذين يرون فيها سبباً فعالاً للخلاص من الفقر والجهل والمرض .

وفي تقديري أن يكون عزل غير الصادقين في إيمانهم بالاشتراكية أمراً مقررأ وأن تعزل الفئات الآتية :

١ — الذين يقفون في سبيل الدفع الثورى لبناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاونى .

٢ — الإقطاعيون الذين سيطروا بإقطاعهم على الجماهير والفلاحين والعمال وساءوا في إفساد الحكم السابق

٣ — الرأسماليون والاحتكاريون الذين جنوا أرباحاً طائلة بوسائل ملتوية واستغلوا في إنساد الحياة الاجتماعية والسياسية .

- ٤ — للهربون لأموالهم للخارج والوسطاء في هذا التهريب .
- ٥ — كل من حكم عليه بعبودية من محاكم الثورة أو الشعب أو بعبودية جنائية إلا إذا رد إليه اعتباره .
- ٦ — الذين وضعت أموالهم تحت الحراسة وثبت أن تصرفاتهم تجافي النظام الاشتراكي .
- ٧ — الذين ثبت أنهم من عملاء الاستعمار والذين ثبت أنهم رجعيون .
- ٨ — الوزراء والموظفون والنواب الذين ثبت أنهم أمسكوا الحكم ، واقتنوا الأموال وناصروا المهود المظلمة والظلمة .
- وإني أختم حديثي هذا الذي تفضلتم بسماعه بأن أدعو لزعيمنا ورئيسنا ذلك الرجل الحكيم الطيب القلب ، السيد الرأي ، بأن يوفقه الله لما فيه الخير ، وأن يعصمه من الناس . والسلام .
- السيد عبد العزيز الضبع : لقد تحدث السادة الزملاء فأطالوا ولذا سأبين رأيي بإيجاز في نقطتين معروضتين للبحث :
- النقطة الأولى : بيان ماهية القوى الأصلية للشعب ، فأقوم بتحليل هذه القوى ، وأستخلص منها من هم الشعب ومن هم الذين كانوا السادة وأصحاب السلطان فأصبحوا أعداء له بعد أن زالت عنهم السيادة ، وفارقهم السلطان ؟ وفي تصوري . يمكن تقسيم القوى الأصلية من حيث النضوج والوعي والتقدم إلى قسمين :
- القسم الأول : وقد وصل إلى درجة كبيرة من النضوج والوعي ، وينطوي معظمه تحت منظمات كبيرة قادرة على الدفاع عنه كجموع أو كأفراد ، ويتمثل أفراد هذا القسم في نقابات العمال والنقابات المهنية وأصحاب الحرف وصغار التجار والجمعيات بأنواعها المختلفة والمرأة .

القسم الثاني : أقصد به العمال الزراعيين ، والواقع أن الاقطاع بجهوته وقوته وقسوته قد جعلهم ينسون ما لهم من حقوق ويعرفون فقط ما عليهم من واجبات .

ولقد تحدث بعض السادة الزملاء فقالوا بإمكان تمثيل هؤلاء العمال عن طريق انضمامهم إلى الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف ، وهذا القول يؤسفني أن أذكر أنه غير معقول أو مقبول .

وسأضرب مثلاً حقيقياً واقعياً من صميم الحياة في الريف يتبين منه كيف يمارس العمال الزراعيون حقوقهم الاجتماعية ، وإلى أي مدى يدل هذا المثال على صحة ما أقول . . .

ففي إحدى قرى الوجه القبلي التي يقرب عدد سكانها من أربعين ألفاً معظمهم من الفقراء والمعلمين يوجد شخصان أحدهما يمتلك مع شقيقه مائتين وخمسين فداناً ، وآخر يمتلك ثمانين فداناً ، يستأجران قطعة أرض مساحتها مائة فدان فوق ما يمتلكانه وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعي آلت الأرض للتأجير إلى الإصلاح الزراعي لتوزيعها على الفقراء والمعلمين ، وتم التوزيع ، ولكن بطريقة صورية مهدت لهذين الشخصين الاستمرار في زراعة الأرض واستغلالها وكأنه لم يحدث شيء بالمرّة ، واستمر الحال على هذا المنوال حتى نهاية عام ١٩٥٧ ، فثار الشباب للثقف في القرية على هذا الوضع الذي لا يتفق وأبسط قواعد العدالة ، وتقدموا بشكاوى إلى وزارة الإصلاح الزراعي كانت نتيجة أن شكلت لجنة لتحقيق هذا الموضوع ، وسافرت إلى القرية وأجرت معاينة الأرض ، فتبين لها بالدليل القاطع أن الأرض مزروعة ومستغلة بمعرفة هذين الشخصين ، وأن أقدام الفقراء الذين وزعت عليهم هذه الأرض لم تطأها . وصرح رئيس اللجنة بأن الحقوق تعود إلى أصحابها ، ولكن بمقدرة عجيبة لم يوزع شيء من هذه الأرض على الإطلاق حتى الآن . بينما الواجب أو المفروض أن يمتلك الفقراء هذه الأرض .

ولقد قابلت أحد هؤلاء الفقراء فوجدته صائماً فسألته عن سر صيامه في غير شهر رمضان ، فقال إنه سمع أن مسئولا كبيراً سيحضر إلى القرية وسيقوم بسؤالنا هل نقوم فعلاً بزراعة الأرض أم لا ، وأنا رجل أخاف الله ولذلك صمت ثلاثة أيام كفارة عن اليمين التي سأحلفها وأحنت فيها لا محالة حتى أتق غضب الله وشر الناس ومن هذا المثل يتبين أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يمثل العمال الزراعيون في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عن طريق انضمامهم إلى الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف .

وأعتقد أن الضرورة تقضي بسرعة نشر المبادئ الاشتراكية بين الفلاحين والعمال الزراعيين وإني على ثقة تامة بأنهم سيدافعون عن الاشتراكية بدمائهم ، لأنها تمثل السند والحقيقة التي يبحثون عنها .

إن العمال الزراعيين أولى من غيرهم بالتمثيل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية حتى نحرّم بآدميتهم ، وإن من حقهم أن يدافعوا عن حقوقهم ويستخلصوا حريتهم السلبية وهناك مئات مثلت من قبل في مؤتمرات كثيرة وعرفت كيف تدافع عن حقوقها ، أما هؤلاء فهذه أول فرصة تتاح لهم للدفاع عن حقوقهم ، وهم في نظري أولى الفئات بالتمثيل ، بل إنهم أولى بالتمثيل من الكثيرين منا .

النقطة الثانية - سأتكلم فيها بإيجاز وهي خاصة ببيان العناصر التي يجب أن تعزل وأعتقد أن العناصر التي يجب عزلها هي ثلاثة عناصر :

(١) الرأسماليون والإقطاعيون والاستغلاليون .

(٢) السياسور القدامى الذين يتباكون اليوم على الحرية والديمقراطية الغربية التي تقتصر فيها وظيفة الشعب على اختيار عدد معين من ذوي النفوذ والسلطان والأغنياء لتولي الحكم باسمه وبالنيابة عنه .

وبعبارة مختصرة فإنه في ظل الديمقراطية الغربية يقوم هؤلاء بتولي زمام الحكم باسم الشعب ، فيتجهون به إلى المعسكر الذي يلاقى مع مصالحهم الشخصية ،

أما في ظل الاشتراكية فإن الشعب يشارك مشاركة فعالة في حكم نفسه وفي حرية تامة

بل أعتقد أن معظم السلطات ستكون مركزة في أيدي الشعب في ظل الاشتراكية .

(٣) المنافقون والانتهازيون وهؤلاء يقف العقل حائرا في شأنهم ، فإنهم يمثلون حلقة الاتصال بين قوى الخير والشر ، ولكن لما كان أول مبادئ الاشتراكية العرقية ، أن يوزع الدخل القومي توزيعا عادلا بين المواطنين ، وكان هؤلاء المنافقون لا يقبلون هذا التوزيع العادل ، فإن القناع سيسقط عن وجوههم على الطريق .

النقطة الأخيرة : وهي الخاصة بطريقة الانتخاب

وإنى أرى أنه لو تم الانتخاب على مستوى المراكز أو الأقسام كان ذلك أفضل لأنه كلما ضاق النطاق كان الناخب على دراية تامة ومعرفة بكفاية وخبرة وصلاحيات الأشخاص الذين يمثلونه ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد محمد أيوب : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الأمين العام . السادة الأعضاء . . .

نحن الطلاب . . . عندما نتحدث عن المجتمع الجديد ، نؤمن كل الإيمان أن المجتمع العربي منذ فجر ثورة ٢٣ يوليو ، متجه إلى البناء والتجديد ، ونحن اليوم نمر بأخطر مراحل هذا البناء ؛ إذ نحدد بعد التجارب الكثيرة التي سبق لنا خوضها بين حرب اقتصادية ؛ وحرب عقائدية ، وحرب عسكرية وسياسية ، نحدد بعد هذه التجارب كلها ، معنى القوى الشعبية وماهيتها ، ودور كل فرد في هذا الوطن العربي كقوة فعالة في بناء المجتمع . من هنا كانت خطورة هذه المرحلة التي يعيش فيها مجتمعنا اليوم ، ومن هنا تبرز أهمية واجبنا الذي نؤديه في هذه اللجنة . . .

وأول ما يواجهنا في بحثنا هنا ، هو تحديد ماهية القوى الشعبية ؟ ... هل هي كل يد تعمل في هذا الوطن ، وكل لسان يتكلم ، وكل يد تكتب ، وكل عقل يفكر ؟ ... أم هي فئة خاصة في كل ناحية من نواحي العمل والإنتاج تتفقه في السياسة ، وتتفهم أسس البناء ، وتتولى القيادة والإرشاد والتوجيه ؟ .

والجواب على هذا السؤال واضح بسيط ... إن كل إيمان بالوطن قوة ، وكل عمل يسود بالخير على أبناء هذه الأمة هو عمل شعبي ... ومن هنا يتحدد معنى القوى الشعبية . . هي تلك القوى العاملة من أجل بناء الوطن بفكر ثوري ، وب عقلية متحررة واعية ، حيث تكون المخططات الثورية في خدمتها ...

فالفلاح في زمره وحصاده قوة ، والعامل في كفاحه وعمله قوة ، والموظف في جهده وخدماته قوة ، والأستاذ في تثقيفه وتوجيهه قوة ، وربات البيوت في رعاية وتنشئة الجيل قوة ، والطالب في درسه وتحصيله .. كل هؤلاء قوى ... وقوى تبني وقوى تعمل فكاهم عاملون ، وكاهم بناءون ... لكن من منهم يعمل ويبني وقلبه مؤمن بوطنه . . ؟ من منهم يفهم الدور الذي يقوم به من أجل شعبه وأمه ؟ من منهم يدرك المسؤولية الملقاة على عاتقه هذا هو الذي يدخل في تحديد القوى الشعبية البناءة من أجل الوطن .

وواجبنا هنا أن نحدد الطريق الذي يصبح به كل العاملين قوى شعبية عاملة . أما القيادات الشعبية ، فهي الفئة التي تخرج من بين هذه الطوائف لتفهم وتدرس ، ثم تخرج على المحيطين بها بالخطوط المريضة التي يسرون عليها من أجل الوطن ... هذه الفئة من القادة ليست بخير من القوى نفسها وإنما واجب البناء والتنظيم يوجب علينا أن نجعل من كل فئة أو قطاع قادة له ، وفي هذا يحضرنى قوله تعالى في القرآن الكريم وهو أسمى الشرائع إذ حدد دور هؤلاء القادة في الآية الكريمة « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلون نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا

قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون . صدق الله العظيم ، وقياساً على الآية الكريمة ، أقول إننا نحن الشعب كلنا بواجبنا مؤمنون ، ومن بيننا نختار قادتنا الذين يتفقهون في شئون وطننا ، ونحمل هؤلاء القادة مسئولية الدرس والتخطيط ، ثم لينذرونا بالأخطار المحيطة بوطننا ، والأضرار المهددة لمجتمعنا ، لنحذر كل خطر ولنندرك كل ضرر . هذا واجب قادة المجتمع .

بهذا أيها السادة . نضع بين أيديكم نحن الطلاب نظرتنا إلى القوى العاملة في هذا الوطن وللقوى الشعبية فيه ، وللقادة من بين هذه القوى الشعبية .. وواجبنا في هذه اللجنة أن نجعل القوى العاملة كلها قوى شعبية ، ليس بسحر ساحر ، ولكن بدرس باحث وإدراك واع ، ثم من بين هذه القوى الشعبية نضع لأبناء وطننا وسيلة اختيار قادة هذه القوى الشعبية ...

أما أعداء الشعب .. فطبيعي أن نعمل على عزلهم عن باقي أبناء الشعب ، ونظراً لحساسية هذا الموضوع وأهميته ، فإنني أرى أن تكون اللجنة المشكلة ... مسئولة أمام ضميرها ، وأمام التاريخ ، عن تعريف المجتمع العربي بهؤلاء الأعداء ، ومطالبته بعزلهم من محيط العمل المؤدى لبناء الوطن .

والآن . . . بعد أن حددنا معنى القوى الشعبية ، أنشرف بأن أعرض عليكم دور هذه القوى التي أراها تتمثل في صورتين .

قوى داخلية : وهذه تنقسم في نقابات أو جمعيات أو اتحادات على أسس تضمن التمثيل الشامل لكافة القوى الشعبية في مختلف المحافظات من كل القطاعات . . .

وقوى خارجية : وهي تضم مواطنينا في الخارج من بين الطلاب . والمثليين الثقافيين . والتجارين ، والسياسيين ، وهؤلاء جميعاً رسل الوطن في الخارج ، وخطورة واجبهم لا تخفى على أحد . وهنا أرى أن يكون انتقالمهم وسفرهم للخارج مشروطاً بحدود وقواعد معينة تكفل حسن تمثيلهم للوطن في خارجه . وهؤلاء

الذين يتم اختيارهم يجب أن يقوموا بدورهم الفعال من أجل الوطن وحمل رسالته ،
وإلا فعودتهم إلى أرض الوطن خير من بقائهم الخامل الجامد في الخارج .
إننى أطالب بأن يكون ممثلونا في الخارج جميعاً خلايا ثورية اشتراكية تنظر إلى
عملها كخدمة وطنية بالغة الأهمية والخطورة ، وليس مجرد عمل وظيفي . إن هؤلاء في
نظري هم خط دفاعنا الأول ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معه .

وهنا في هذه اللجنة يدخل أيضاً ضمن واجباتنا تحديد كيفية تمثيل هذه القوى
في مؤتمر شعبي وطني مقبل . . . وهذه الكيفية إما أن تكون على أساس نسبي ،
أو نوعي . وخير من هذا ، أن يكون التمثيل نسبياً نوعياً بمعنى أن نحدد مدى فاعلية
كل قوة من هذه القوى ، وعلى ضوء هذه الفاعلية يكون الاختيار .
(١) انتخاب اللجان التأسيسية :

قال البعض في هذه اللجنة ، وأظنه الدكتور درويش ، بعدم ضرورة الانتخاب
اللباسر ، ويكتفى بأن يعزل من الاتحاد القوى من تنطبق عليهم قواعد العزل .
وأرى عكس ذلك للأسباب التالية :

١ - لا خوف من قيل عنهم إنهم قد يفوزون في الانتخابات ، وليسوا في
مستوى الكفايات المطلوبة ، حيث إن هذه الانتخابات ستم بعد عزل أعداء
الشعب ، فلا يهمننا من يفوز بعد ذلك حيث أنهم جميعاً من الشعب .

٢ - ظروف هذه الانتخابات غير ظروف انتخابات سنة ١٩٥٩ ، حيث إننا
الآن نعيش في ثورة اجتماعية ، ولا بد أن ينتخب الشعب ممثليه ، المؤمنين بهذه
للبادئ الاشتراكية .

(ب) يجب أن يكون انتخاب اللجان التأسيسية على أساس اللجان :
بمعنى أن يتقدم كل مرشح إلى لجنة معينة تبعاً لنوع نشاطه وكفائته ، فيتقدم
للمرشح عن لجنة الشباب مثلاً ، والتعاون ، والتربية والتعليم . . الخ وينتخب
الشعب واحداً عن كل لجنة من لجان الاتحاد القومي ممن يأنس فيه الكفاية والقدرة

بالنسبة للعمل في هذه اللجنة . وبذلك نضمن تلافى عيوب الانتخاب السابق ، حيث تم توزيع اللجان بطريقة الاتفاق والتراضي ، الأمر الذي شل العمل في الكثير من اللجان ، وبالتالي نشاط الاتحاد القوي .

(ج) حملة التوعية :

ولكي نضمن النجاح لهذه المراحل الانتخابية ، لا بد أن نقوم بحملة توعية واسعة النطاق تسهم فيها جميع وسائل الإعلام ، حيث تنتقل بكل إمكانياتها إلى المحافظات ، وهنا نجد الفرصة سانحة أمام ممثلي الوزارات والمصالح وغيرها ، حيث يكون ممثلوها من ضابط النقطة . . إلى الصراف إلى مهندس الزراعة . . الخ في طليعة من يقومون بهذه الحملة بعد أن تعدم وزاراتهم للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة . وهنا أرى ضرورة وضع مقار وإمكانيات الاتحاد القومي في كافة المحافظات تحت تصرف القائمين بهذه الدعوة ، حيث إن المجال واسع أمام طلاب الجامعات والمعاهد المساهمة في هذه المهمة ، كما يجب أن تقوم مجالس المحافظات بدورها اللازم لتحقيق رسالتها الموكولة إليها في ظل نظام الحكم المحلي .

وفي سبيل تأكيد المكاسب الاشتراكية وتحقيق أهدافها في إذابة الفوارق بين الطبقات من أجل إقامة مجتمع قوى سليم ، أرى :

(أ) ضرورة ربط قيادات المنظمات والنقابات والاتحادات المختلفة بعضها ببعض ، حتى يمكن لكل منها الاستفادة من تجارب وخبرات الأخرى في المجالين الداخلي والخارجي ، وبذلك نضمن تحريك كافة منظماتنا الشعبية في طريق موحد متناسق داخليا وخارجيا .

(ب) أقترح إقامة المجلس الأعلى لقيادة القوى الشعبية ، وأرى أن يتكون من السيد رئيس الجمهورية والسادة نواب رئيس الجمهورية ورؤساء النقابات والاتحادات الممثلة للقوى الشعبية ، وذلك لضمان تحريك الدفع الثوري داخل إطار مجتمعنا الاشتراكي .

أعول بعد هذا لهدر الطلاب من الناحية السياسية ، فدورهم معروف قبل الثورة ، وإذا انتقلنا إلى المجال الخارجى ، أقول من أسقط كبشى فى اليابان ، وسيجبان رى فى كوريا الجنوبية ، وعدنان مندرىس فى تركيا . ؟ إنهم الطلاب ... من الذى عمر ألمانيا الغربية بعد الحرب وأعاد مجدها ؟ إنهم الشباب وطلاب ألمانيا الغربية .

أقنا تخطيطاً اقتصادياً ولم نقم تخطيطاً بشرياً ، أو بمعنى أدق لم نقم بخطة للتنمية القيادية فى صفوف الطلاب والشباب ، وفى تصورى لا بد أن أقول إن هذه التنمية القيادية لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية حيث إن الأولى هى التى ستحقق وستحفظ نجاح الثانية .

ولا بد أن نعلم أن الشباب والطلاب هم القوة النقية والدعامة القوية لهذه الجمهورية .

لقد قيل فى هذه اللجنة على لسان أحد الزملاء إن القوة هى التى يتعدى نشاطها إلى غيرها من الناس ثم ضرب مثلاً حيث قال :

قارن كذلك بين قارئ يقرأ ما وسعته القراءة ليثقف نفسه ثم يكتفى بذلك ، بقارئ آخر يقرأ ليثقف نفسه وليكتب للناس لينقل إليهم ثقافته ما وسعته ذلك ، نجد الثانى قوة ، وليس الأول كذلك .

إذن فقد اتفقنا حيث إتفا نقول إن الطلاب لا ينتفقون من أجل أنفسهم ولكن من أجل أنفسهم ومجتمعهم .

ولكنى سأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الطلاب قوى عاملة بالمفهوم الواسع للعمل ، فالعمل إما أن يكون مادياً أو معنوياً ، والطلاب يقوون بالاثنتين معاً :

(أ) توعية وتثقيف لغيرهم .

(ب) خدمات عامة للمجتمع .

وسوف أتلو على حضراتكم جزءاً صغيراً من تقرير قدمته باسم طلاب الجمهورية في مؤتمر الدار البيضاء أمام ممثلي ٧٢ دولة ، وكان موضوع المؤتمر دور الطلاب في التنمية الاقتصادية في الدول حديثة العهد بالاستقلال . وأظن أن إجماع ممثلي هذا العدد الكبير من دول العالم مع الكثير من أساتذة الاقتصاد العالميين ، والذين شاركوا في هذا المؤتمر لدليل حاسم على أن الطلاب قوة عاملة جبارة .

لا بد من الاتجاه في الزيادة الإنتاجية إلى كل ما يوفر رأس المال أى يقلل من الحاجة إليه ، وهنا يبرز دور للطلاب (وأى مثقف) فيستطيع أن يسهم في الآتى :

١ — بعض المشروعات الإنشائية التي تحتاج إلى نسبة كبيرة من عنصر العمل تكون محتاجة أيضاً إلى أموال لدفع أجور العمال — ويمكن إحلال الطالب المتطوع محل العامل الأجير (أى معسكرات العمل) وهو أسلوب انبع في كثير من الدول وصادف نجاحاً كبيراً ، ويصلح هذا الأسلوب مثلاً في مشاريع إنشاء الطرق والتعمير ، والمرافق العامة والتشجير ، والغابات وحفر القنوات وتوسيعها ، وكل ما يحتاج إلى نسبة كبيرة من عنصر العمل — علماً بأن في استطاعة الطالب أن يصل إلى مستوى عال من المهارة بأقل فترة تدريبية .

٢ — يمكن تنظيم الطلبة في شكل مجموعات تقوم تحت إشراف المسئولين بمشروعات لاستغلال الطاقات الطبيعية المعطلة (مثل استصلاح الأراضي البور أو إقامة مزارع فواكه أو بساتين زهور) وكل مساهمة في مثل هذا المضمار تكون بمثابة عمل مباشر لزيادة الناتج القومي .

٣ — بالنسبة للمنظم غير الكفاء — أى بالنسبة للمشروع الفردي أو الجماعي للصغير ، الذي يقوم به أفراد غير أكفاء (أو جهلاء) وهو الغالبية في الدول المتخلفة ، يمكن للطلبة أن ينظموا الجهود لإرشاد أصحاب تلك المشاريع (مشروع تجارة أو حداة أو ميكانيكا وإصلاحات ... الخ) إلى الطرق المختلفة لرفع مستوى إنتاجهم وخصوصاً بالنسبة لطلبة المدارس والمعاهد والكليات الفنية كالمهندسة والزراعة

وغيرها . معنى هذا أن الطالب يقوم بمجهوده الشخصي للنظم بالوظيفة التي تهدف إليها : « مراكز التدريب والتوجيه المهني » .

٤ — بالنسبة للمجتمع يمكن للطالب أن يقوم بدور فعال في سبيل توافر الجهود التي تقوم بها الدولة — أى يوفر على الدولة ما يجب أن تنفقه على الخدمات الاجتماعية . فمثلا يجب على الدولة أن تخصص جزءاً من الإنفاق العام لتوافر ما يأتى :

(أ) الخدمات الصحية العامة .

(ب) الخدمات التعليمية العامة .

(ج) الخدمات التوجيهية .

كل هذه الخدمات تكلف الدولة كثيراً وهي قليلة في الدول المختلفة . ولا تتحمل الميزانيات الضعيفة عادة الإنفاق الأمثل للرجو على جميع هذه الخدمات .

لذلك يمكن للطلبة أن يسهموا في تقديم هذه الخدمات للمجتمع فيوفروا على الدولة الكثير من إنفاقها ، أى يقومون بالخدمة العامة في مجالات التعليم والصحة والإرشاد الثقافي .

وإذ يسهم الطالب في هذا التوجيه فكأنه يؤدي للمجتمع جزءاً من واجبه نحوه — وهو إذ يسهم في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والمخوى للفرد ، فهو يسهم حقيقة في إعداد مواطن صالح (أى مساعدة الدولة في خلق المواطن الصالح) .

وكل إسهام في رفع المستوى التعليمي عن طريق التطوع ، هو إسهام مزدوج في التنمية ، لأنه من ناحية توفير لرأس المال اللازم والذى ليس في استطاعة الدولة تخصيصه على الوجه الأكمل للإنفاق على الخدمات العامة ، ومن ناحية أخرى : رفع مستوى التعليم يعتبر مجهوداً مباشراً لرفع الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل (ولا شك أن هناك علاقة مباشرة طردية بين إنتاجية العمل والمستوى الثقافي العام) .

هذا بالإضافة إلى أن التعليم نفسه يعتبر استثماراً بشرياً . أى يعتبر وسيلة لإعداد

طاقة بشرية ذات كفاية إنتاجية عالية ، ولا بد من أن هذا الاستثمار يعود بعائد ليس على صاحبه فقط ، وإنما على المجتمع بصفة عامة ، أى لابد للفرد المتعلم أن يؤدي واجبه نحو المجتمع بأن يسهم في رفع مستواه الثقافي ، وكلما زاد وارتفع مستوى التعليم في المجتمع كلما دل ذلك على زيادة فرصته في رفع مستوى الإنتاج القومي ، فكما أن هناك مكرر استثمار مادي يجب أن يكون هناك مكرر استثمار بشري ، أى لابد أن يعود أثر المعلمين بالمضاعفة الثقافية على المجتمع .

التطبيق كما هو في الجمهورية العربية المتحدة

إيماناً من الطلاب بدورهم الطبيعي القيادي نحو أممتهم ، ومساهمة منهم في تقدمها ورفاهيتها اشترك الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة في مشروعات الخدمة العامة ، بكل إمكانياته وبكافة قطاعاته الطلابية ، فقام الطلاب بالاشتراك في الأعمال والمشروعات الآتية :

- (١) مشروع توسيع قناة السويس .
 - (٢) مشروعات إنشاء رصف الطرق .
 - (٣) مشروعات الخدمة في مواطن الطلاب .
 - (٤) مدارس الشعب التي قامت محافظة القاهرة مشكورة بافتتاحها .
- وهذه أمثلة من نشاط طلاب الجامعات والمعاهد من سنة ١٩٥٨ حتى الآن .
- حضرات الأعضاء . . . هذه كلمتي . . . كلمة الشباب . . . كلمة الطلاب ، المؤمنين بربهم ، وبأنفسهم وبوطنهم . . . وإنتا في طريق البناء والعمل لعاملون ، ولأرضنا العربية المختصة في فلسطين لعائدون .. وفي الجزائر المناضلة لمنتصرون . . . وللرجعية الانفصالية في وطننا العربي لساحقون . . . ومع قائدنا وزعيمنا جمال عبد الناصر لسائرون ، وللمجد والحرية والاشتراكية لمحققون . . . وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها . . . مرددة نشيدها حتى يتحقق لنا النصر أو نهلك دونه . . . عاشت كل يد حرة شريفة تبنى حجراً في إصرح هذا الوطن . . .

الله أكبر والعزة للجمهورية العربية المتحدة الله أكبر وعاش جمال .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد أحمد جمال صادق : بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الأمين العام ، زميلاتي ، زملائي :

لقد سبقني الكثير من الزملاء في التكلم عن الاشتراكية والديمقراطية ، ولم يبق لي في هذا المجال من جديد ، وسأدخل في الكلام عن الموضوعين الأساسيين لأعمال هذه اللجنة وهما :

أولاً — ماهية القوى الحقيقية الأصلية للشعب التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ثانياً — كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى في المؤتمر .

وفي رأبي أن جملة الصالحين من هذا الشعب — أي بعد عملية الفرز والعزل — يكونون القوى الأصلية له ممثلة في القطاعات الآتية :

(أ) الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف ، وكذا الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .

(ب) اتحاد الطلاب .

(ج) النقابات العمالية .

(د) النقابات المهنية .

(هـ) الغرف التجارية .

(و) اتحاد الصناعات والغرف الصناعية .

(ز) هيئات التدريس بالجامعات .

(ح) الاتحادات النسائية .

وإذا ما تم الفرز والعزل — ويجب أن يتم على أدق صورة ، لأتقنا نريد أن تستمر الثورة في اتجاهاتها الاشتراكية وأن نحافظ على المكاسب الكبرى التي كسبناها ، فكل كسب على حدة يكفي — كما قال السيد الرئيس — لأن يفخر به جيل من الأجيال — لأمكن تمثيل القوى الشعبية التي أشرت إليها على الوجه الآتي :

أولا — أقترح أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو .

ثانياً — أن يوزع هذا العدد على القطاعات المختلفة بالنسب الآتية ، وقد راعيت في ذلك القوة الفكرية مع النسبة العددية مع أهمية دورهم القيادى للقوى الشعبية .

(أ) ١٥ ٪ للجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف وكذا الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(ب) ٧ ٪ لاتحادات الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا ، ويكون تمثيلها بطريق الجامعات والمعاهد العليا .

(ج) ٢٠ ٪ للنقابات العمالية ، ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات أو على مستوى الجمهورية حسب طبيعة عملها .

(د) ٢٥ ٪ للنقابات المهنية ويكون تمثيلها على مستوى الجمهورية .

(هـ) ١٠ ٪ للغرف التجارية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(و) ٥ ٪ لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(ز) ٨ ٪ لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلها عن طريق هذه الجامعات والمعاهد .

(ح) ١٠ ٪ للاتحادات النسائية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

وإذا وزع على كل قطاع ما يخصه حسب النسب التى ذكرتها ، لأمكن بعد ذلك

توزيع هذا العدد على التشكيلات الداخلة في هذا القطاع ، بنسبة العدد الذى يضمه كل تشكيل على حدة ، مع مراعاة جعل حد أدنى وحد أقصى لمثل كل تشكيل .

هذا رأى فى ماهية القوى الشعبية الأصيلة وكيفية تمثيلها فى المؤتمر، وأود أن أبين نقطة طالما أثبتت فى هذه اللجنة ، وهى خاصة بالنقابات المهنية . فالمهنة عمل يحتاج إلى تأهيل فكري وتنقيف طويل المدة ، يتم بتطبيق نتيجة هذا التأهيل والتنقيف على وقائع الحياة العامة للجمهورية فى صورة علاج أو محاماة أو هندسة أو محاسبة أو تطبيق كياوى أو غير ذلك .

والمهنة بهذا التحديد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجامعات والمعاهد العليا ، ولم تكن الجامعات فى بداية أمرها فى القرون الوسطى إلا نقابات أساتذة وطلاب، وكان يتشعب منها نقابة أهل القانون ونقابة الأطباء وجماعة أهل اللاهوت وكانوا يسمون هذه الجماعات «Orders» وهذه الكلمة «Order» هى التى يعبر بها القانون فى البلاد اللاتينية عن نقابات المهن — فكل من نقابة المحامين والأطباء والعيادة والمهندسين والكياويين . الخ تسمى «Order» .

والشرع فى مصر استعمل كلمة «Orders» للتعبير عن نقابات المهن ، واستعمل كلمة «Syndicat» للتعبير عن نقابات العمال .

والفرق بين نقابة أصحاب المهن وبين نقابة العمال — يرجع :

أولاً : للفرق بين المهنة بالتحديد المتقدم ، وبين الحرفة كالنجارة والحدادة ، فهى لا تحتاج إلى أساس أو دراية علمية ، بل قد تجد النجار الماهر الذى لا يعرف القراءة والكتابة .

ثانياً : للفرض من كل منهما — فالفرض الأساسى من نقابة أصحاب المهنة — هو ضمان المحافظة على مستوى المهنة والارتقاء به ، وصيانة آداب المهنة وبقاؤها مرعية بين من أذن لهم القانون بممارستها ، أما الفرض الأساسى من نقابة العمال فهو

حماية المصالح الاقتصادية للعمال ، وتمكينهم من وسيلة مشروعة للتجمع والدفاع المشترك في صراعهم مع أرباب الأعمال على الأجور وشروط العمل وظروفه . فنقابة أصحاب المهن ثمرة حاجات المهنة ذاتها ، وليست صراعاً قائماً بين أصحاب المهنة وبين طبقة أخرى أو طائفة أخرى كما هو الحال في نقابات العمال . ويمكن لنقابات العمال الآن في العهد الاشتراكي أن تغير نظامها لتساير الانجاء الاشتراكي بالعمل على زيادة الإنتاج ، ونشر الوعي الاشتراكي ، كما إنتى أطالب بإيجاد نقابات عمال حرفية تعطى لأعضائها — بعد أداء امتحان — شهادة في الحرفة المتخصصة فيها ، حتى تقي الجمهور شر من يزاولون هذه الحرف بدون دراية ، وهذا متبع في الواقع في البلاد الأجنبية .

لقد قامت النقابات المهنية في الواقع على أساس اشتراكي تعاوني ، فتجدون العضو المقتدر فيها يدفع اشتراكه ليعين به المحتاجين من زملائه ، وهو يعلم أنه لن يستفيد من نقابته في هذه الناحية ، كما تقوم النقابات بإعانة أعضائها المحتاجين وقت المرض ، ووقت الشدة كالبطالة مثلاً ، فهي تسعى لإيجاد عمل لمن لا عمل له ، فإذا لم تجد له عملاً فهي تمنحه في كثير من الأحيان إعانة ليتسكن بها من عجاجة ظروفه المعيشية ، وهي أيضاً تمتاز في معاملتها لأعضائها عن معاملة الحكومة لموظفيها ، ففي حالة الأعضاء الذين يتوفون بعد تخرجهم بوقت قصير ، تصرف النقابات لهم معاشاً كاملاً كما لو كانوا مشتركين فيها منذ عشرات السنين . في حين أن الحكومة لا تصرف لعائلة الموظف للتوفى معاشاً إلا إذا كان قد خدم الدولة خمسة عشر عاماً على الأقل بل تصرف لهم مكافآت سرعان ما تفقدها الأسرة ولا نجد بعد ذلك من معين ، كما تقوم النقابات بصرف المعاشات للعاملين في القطاع الحر أي البعيدين عن الحكومة والمؤسسات والشركات ، وهؤلاء لا مورد لعائلاتهم من بدم سوى النقابات .

هناك أيضاً نقطة هامة تقوم بها النقابات وهي حماية النقابة للجمهور من أخطاء أعضائها ، فواجب النقابات إذا أخطأ أحد أعضائها في حق أحد من الجمهور أن

تقوم بالتحقيق معه ، ولها سلطة منعه من مزاولة المهنة في ظروف معينة . وهناك من يقول : لم لا يحول موضوع معاشات النقابات إلى مؤسسة التأمينات أو غيرها ؟ وإنتى لأتساءل عن المبالغ الذى سيقوم العضو بدفعه لهذا التأمين بالنسبة لما يدفعه في اشتراك النقابة . لذا أقول بوجوب وجود النقابات المهنية على صورتها الحاضرة بعد تعديل مسمياتها إلى منظمات أو أعادات ، وإدخال بعض التعديلات على قوانينها لتتنشى مع تطور النظام الاشتراكى في البلاد .

وإلى أن تؤم مهنة الطب وتصرف الدولة إعانة للمتعل حتى يجد عملا ، فإننى أرى في وجودها ضرورة ملحة لا مفر منها .
وفقنا الله جميعاً لخدمة بلادنا العزيزة وألممنا الصواب حتى نكون أهلاً لثقة السيد الرئيس فينا .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد عبد السلام شعبان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

تدور الآن بيننا مناقشات حرة لم يسجل التاريخ لها نظيراً ، يسمعها الشعب ويشارك فيها ، ولا غرابة في هذا ، فاجتمعنا اليوم مجتمع اشتراكى . ديمقراطى تعاونى . وقد مضى مجتمعنا في تطوره نحو الاشتراكية الحقيقية . فأتمت وسائل الإنتاج الهامة وكذا الخدمات ، وأصبحت ملكاً للشعب بعد أن كانت حكراً على طبقة مستغلة ، ووجه الإنتاج توجيهاً بعيداً عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

السادة الزملاء : تنحصر مهمة اللجنة في أمرين :

١ - ما هي القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب تمثيلها في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ؟

٢ - كيفية تمثيل هذه القوى في المؤتمر .

بالنسبة للموضوع الأول يمكن تقسيم البناء الجديد للمجتمع إلى ثلاثة أقسام ::

(١) بناء المجتمع من حيث الموضوع .

(٢) » » من حيث التنفيذ .

(٣) » » من حيث الأشخاص .

فأما عن بناء المجتمع من حيث الموضوع .

فليس من مهمتنا الآن ، فهذا سبتقرر في الميثاق الذى سيقدمه السيد الرئيس لمؤتمر القوى الشعبية لمناقشة إقراره أو تعديله .

وليس من مهمتنا أيضاً أن نحدد معالم البناء من حيث التنفيذ ، لأن ذلك سيكون بعد إقرار الميثاق ، وعلى ذلك يكون دورنا قاصراً على تحديد معالم المجتمع من حيث الأشخاص . وطبيعى ، ونحن فى مستقبل مرحلة انتقالية نتخلص فيها من مقومات سياسية واجتماعية واقتصادية بغضضة لمستقبل مقومات أخرى بديلة عنها ، وخيراً منها ، كان علينا أن نسأل أنفسنا : هل هناك نفر من الناس لا يتقبل المقومات الجديدة ؟ وما هو موقفهم منها . وكيف نجرى لهم حصراً ؟ الأصل أن جميع المواطنين يمثلون القوى الشعبية ، ولكن من شأن المقومات الجديدة أن يناصرها أناس العداء ، ولا يتقبلها آخرون . فواجبنا ان نحدد من هم هؤلاء وهؤلاء ، حتى تنطلق القوى الشعبية دون عائق فى عملية التنظيم والبناء آمنة مطمئنة ، بعد حصر أعدائها ، وعزلهم عن تولى مرا كز قيادية ، قد يسيئون فيها لدفعنا الثورى . وأمامنا فى هذا السبيل طريقان :

١ — طريقة الحصر الشخصى : وهى أن تجمع التحريات عن كل من يناصر هذه القيم العداء . وقد أجاب السيد الرئيس بأن التحريات قد يكون من بينها الصحيح ، وقد يكون من بينها الكيدى . ومن ثم ففى لا تصلح معياراً .

٢ — أما الطريقة الثانية : فهي وضع ضوابط خاصة ، ومعالم عامة ، أو مواقف معينة ، إذا اتخذها الفرد وضع نفسه ضمن أعداء الشعب .

وجدير بالذكر أن أقول ، إنه ليس بدعا أو غريبا أن تجري عملية عزل لأعداء الشعب ، فلكل ثورة أعداء ومن شأن كل ثورة أن تعزل أعداءها ، ولكن يختلف العزل باختلاف الثورات :

١ — الإبادة : فبعض الثورات تعزل خصومها عن طريق الإبادة الإبادي ، وحمامات الدم أصدق مثل على ذلك .

٢ — الطرد : وبعض الثورات ، تعزل خصومها بطردهم مدى الحياة ، إلى مناطق بعيدة تنأى عنها مقومات البشر .

٣ — البوايس — وبعض الثورات تعزل خصومها عن طريق الإبادة البوليسية باعتقالهم مدداً مختلفة .

٤ — الإبعاد المدني — وبعض الثورات . تعزل خصومها عن طريق الإبعاد المدني ، بتحديد بعض حقوقهم .

فبدأ العزل أمر مقرر ، ولكن ثورتنا تنهج نهجاً جديداً في العزل ، هذا النهج أسميه بالعزل الأبيض ، جرياً على سنة الثورة البيضاء ، عزل من طبيعته العدل والمهادة .

وأى عدل أكثر من أن تختار الثورة لجنة ، تمثل جميع القطاعات ، لتحديد ضوابط العزل وطريقته ، لم نشأ أن تفرض عزلاً كما تراه هي ، وإنما أنشأت من أبناء الشعب على كافة مستوياته هذه اللجنة ، لتتولى هي في جو من الحرية في المناقشة ، والتأني في التقدير ، وضع الضوابط التي تفيء أقرب إلى العدالة والحرية والمساواة . ومن هنا كانت مأثوريتنا شاقة ودقيقة . فنحن بين أمرين :

الأمر الأول : أن نتحرى الدقة في رسم المعالم حتى نؤمن الشعب أن يندس

بينه — وهو في طريقه لبناء المجتمع الجديد — من يتولى مراكز قيادية تستغل بأية صورة من صور الاستغلال .

الأمر الثاني : لما كان عزل أى إنسان ، أمراً له خطورته وجب ألا نسرف في معيار من شأنه أن يومم أحداً بما هو يرى . منه .

وفي تصورى ، أن وضع معالم الصورة ، التى تصلح معياراً للعزل ، تتضمن ما يأتى :

أولاً : بيوت الإقطاع والرأسماليين الذين اصطدمت وتصطدم مصالحهم مع القوانين الاشتراكية والنظام الاشتراكي .

ثانياً : الذين ثبت في حقهم مخالفتهم للقوانين الاشتراكية بحكم قضائى (كمخالفة قوانين الإصلاح الزراعى ، من تحايل على نصوص تحديد الملكية وتحديد القيمة الإيجارية) وكذلك المخالفون لقانون عقد العمل والقوانين التموينية .

ثالثاً : المستغلون الذين أثروا من احترامهم السياسة ، والذين يدورون في فلك الرجعية والاستعمار .

رابعاً : كل من اتخذ لنفسه موقف العداء من الثورة .

خامساً : كل من اعتنق مبدأ من المبادئ الهدامة . وفي اعتقادى أن عبارة (كل من استغل الشعب سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً) تصدق على من تقدم .

أما بالنسبة لكيفية تمثيل هذه القوى في المؤتمر ؟

فأرى بالنسبة لل نقابات ، والاتحادات ، والروابط والجمعيات التعاونية الزراعية أن يكون التمثيل في كل ما تقدم — بطريق الانتخاب المباشر — وعلى مستوى المحافظات ، لكي يكون التمثيل أصدق تعبيراً وأكثر شمولاً ، وذلك بعد فتح باب القيد لكل من يرغب في الانضمام لما متى توافرت فيه الشروط المطلوبة للمضوية .

أما فيما عدا هؤلاء — فأرى أن يكون التمثيل من بينهم بطريق الاختيار — ولا يؤخذ الاختيار كنقيصة في نظامنا الاشتراكي — ففي كثير من دساتير العالم نص عليه كوسيلة مكملة للتمثيل الشعبي ، بل لقد نص عليه أخيراً في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية ، وهو من أحدث القوانين الاشتراكية والذي تشكلت بمقتضاه مجالس المحافظات والمدن والقرى ، إذ تنص المواد ١٠ ، ٣١ ، ٤٦ من هذا القانون على تكوين هذه المجالس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم ، وأعضاء معينين بطريق الاختيار من غير المنتخبين في القاعدة الشعبية .

السادة الأعضاء .

في الحديث عن ثورتنا الاجتماعية ، علينا ألا ننسى أننا لا نعمل لأنفسنا ، فجمهوريتنا قطاع يمثل وحدة في الأمة العربية فليكن في تقديرنا — ونحن في مرحلة بناء مجتمعنا الجديد ، نرسى قواعد الاشتراكية — ألا ننقل أننا نقيم نموذجاً تشهد الوحدات المختلفة التي تتكون منها أمتنا العربية وستقف عنده متطلعة إليه في تخطيط آمالها ، حتى إذا ما نخلت عنها رواسب الرأسمالية والإقطاع ، واندحرت عنها فلول الرجعية من محترفي السياسة وأهوان الاستعمار ، وجدت نظامنا نموذجاً حياً لها فتطبقه على نفسها في ثقة واطمئنان ، لأنه ينبع من صميم مصالح شعوبها ويعبر عن آمالها وآلامها وبهذه المناسبة أقترح ضم بعض من يمثلون الأمة العربية في وحداتها المختلفة ممن يقيمون بيننا ، أو ممن تسمح لهم الظروف السياسية في بلادهم أن يحضروا ، أقترح ضم هؤلاء إلى مؤتمر القوى الشعبية كأعضاء شرف ، أو كراغبين حتى يكونوا على علم تام بخطوات هذا التنظيم الجديد في هذا الجزء من الوطن العربي ، وبهذا نكون قد دعمنا قوميتنا العربية .

أيها السادة :

نحن في بداية ثورة اجتماعية ، ومن حقها علينا في هذه المرحلة ، أن تؤمن الطريق الذي تمتاز به في بنائها للمجتمع الجديد ، فن واجبها علينا أن نعزل عن مراكز القيادة في الأمة من بادأها العداء ولا يبادلها الولاء ، وأن يوكل أمر الشعب إلى من عرفوا بولائهم لثورته الاشتراكية .

سادتي :

إن الدفع الثوري ماض في طريقه بإذن الله بقوة وعزم بقيادة زعيمنا ورئيسنا جمال عبد الناصر .

أدعو الله أن يوفقه ويرعاه ويسدد خطاه وشكراً .

السيد محمد أحمد سليم — السيد الأمين العام :

حضرات السيدات والسادة الزملاء :

لقد تابعت باهتمام بالغ المناقشات التي دارت في هذه القاعة حول تحديد العناصر أو القوى التي تمثل في المؤتمر الوطني . ولقد أسهم من شاركوا في هذه المناقشات بمجهود مشكور في محاولة الوصول إلى معايير أو ضوابط نهتدي بها في هذا التحديد .

وقد عالج كثير من الزملاء مشاكلنا السياسية قبل وما بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وما حصلنا عليه من مكاسب بفضل اخلاص وجهد زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر وزملائه .

وإذا ما ذكرنا الجانب السياسي فلا يجوز أن يغيب عنا الجانب الاقتصادي من حياتنا .. قبل ثورة عام ١٩٥٢ كنداولة متخلفة يعتمد اقتصادها في الغالب على (٣٥ — طريق الديمقراطية)

الزراعة وكانت الحرية الاقتصادية — كالحرية السياسية — ستاراً للثراء الفاحش ولوسائل تهريب النقد ، ولم يكن هناك تخطيط ولا تنظيم ، بل كان الرواج في قطاعي التجارة والصناعة يأتي على حساب الفلاح أو العامل ، وهو المنتج الفعلي ، وتجنّب ثماره فئة محدودة من أهالي هذا الوادي .

ولسنا ننكر أن بعض المخلصين من أبناء هذا البلد قد كافح — قبل قيام الثورة — من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولسنا ننكر كذلك أن بعض الجهود قد بذلت في حدود القصر والطاقت المتاحة في هذا الاتجاه أيضاً ، غير أن تلك الجهود ، مع ما كان لها من أثر مشكور ، ومن صدى في النفوس ، كانت أدنى من أن تحقق آمال هذا الشعب ، أو من أن تقف أمام القوى الضخمة التي كانت تتحكم في مقدراته .

وقد بذلت خلال العشر السنوات الأخيرة جهود ضخمة ، واتخذت تدابير سياسية واجتماعية ، ومررنا بتجارب متعددة من أجل إقامة المجتمع الذي ننشده ، وكان الاعتبار الأول في كل ما اتخذناه ، من تدابير واجراءات التخلص من الأوضاع الشاذة التي كانت تسود المجتمع وضمان عدم الوقوع في الأخطاء مرة أخرى .

وربما كانت الفترة التي مضت غير كافية لإحداث التغيير الجذري في معالم المجتمع ، وتحقيق الصورة المنشودة له ، وربما كانت الوسائل والتدابير التي اتبعت أو اتخذت قاصرة عن بلوغ الهدف الذي نعمل له ، غير أن من الأمور للسلم بها والتي لا أرى خلافاً عليها ، أننا حريصون على مواصلة السير في الطريق الذي ارتضيناه جميعاً بحيث يكون عملنا وجهداً استمراراً لما قدمناه في العشر السنوات التي خلت من عمر ثورتنا المباركة .

وبحيث ينسجم الأسلوب الذى نختاره فى الحياة وفى العمل مع التدابير التى اتخذت لإقامة مجتمع اشتراكى تسوده العدالة الاجتماعية ، ومع ما تستلزمه فترة الانتقال من حفاظ على المكاسب التى حققناها للعامل والفلاح ، ومع ما ارتضيناه لأنفسنا من عيش فى ظل اتحاد قوى يجمعنا وتتوافر فيه كل مظاهر الديمقراطية ، يؤلف بين القلوب ، ويمهى الجهود من أجل البناء ، ويجنبنا أنظمة الأحزاب التقليدية التى إن نجحت فى شيء فإنما فى صرف القوى العاملة عن البناء ، ودفنها إلى استنفاد طاقتها فى هاوية الجدل النظرى والخداع بالشعارات الزائفة .

وهذا الهدف الكبير والرئيسى الضخم ، أى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . ويتطلب إبعاد العناصر التى كانت تموق الزحف القوى السريع ، أو تهدد المكاسب التى تحققت للعامل والفلاح ، أو تفسد الحياة السياسية ، ويتطلب أيضاً تعبئة كافة القوى والطاقات البشرية التى تمش فوق أرضنا الطيبة ، وتوسيع قاعدة العمل من أجل بناء المجتمع الاشتراكى الذى ننشده ، ولا إخالنى فى هذا المقام إلا مضطراً إلى أن أفترض أن كل مواطن له حق الاشتراك فى عملنا الضخم مالم يثبت أنه تأسر على مكاسبنا السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو أسند إليه القيام بأعمال عاسة بالشرف والأمانة .

سيداتى وسادتى :

عاج من سبقنى من الزملاء أغلب القطاعات المكونة للقوة الشعبية ، ولم يبق سوى قطاع القادة الشرفين على الصناعة .

فى هذا المجال نجد أننا حققنا كثيراً من المكاسب ، فقد أصبح القطاع العام يسيطر على الجزء الأعظم من النشاط الصناعى من حيث رأس المال ، وعدد العمال ، وقيمة المنتجات ، وأصبحت لدينا خطة للتنمية تعتمد أساساً على امكانيات هذا القطاع ، وصارنا جميعاً مسئولين عن تنفيذ هذه الخطة بحيث تحقق الزيادة المطلوبة فى الدخل فى الفترة الزمنية المحددة . كما أصبحنا مسئولين عن تحقيق الأهداف الاجتماعية لهذه الخطة .

كذلك نجد حتى هذا الجزء من النشاط الصناعى الذى لم تمتد إليه ملكية الشعب ، والذى ما زال متروكاً لرأس المال الخاص ، تقوم الدولة بتوجيهه لخدمة أهداف المجتمع

الاشتراكى التعاونى ، وأصبح العامل يسهم فى إدارة المشروعات ، ويشارك فى أرباحها ، ويشارك فى رسم سياسة الإنتاج ، وفى تخطيط سياسة الأجور ، وفى تنظيم شروط العمل فى الصناعة .

كما أصبح العامل يتمتع بالضمانات الاجتماعية التى تجعله آمناً على مستقبله .
وإن كنا جميعاً حريصين على تحقيق آمال بلادنا على أساس من العدل والمساواة فلا بد لنا من تعبئة كافة الطاقات والقوى البشرية لتنفيذ مشروعات التنمية الصناعية وتحقيق أهدافها .

وتتكون القوى الشعبية فى هذا القطاع من مجموع القادرين على المساهمة فى التنفيذ ويشمل ذلك .

١ — الشرفين على المشروعات المملوكة للقطاع العام والماملين فيها من أعضاء منتدبين وقادة .

٢ — أصحاب رؤوس الأموال العاملة وغير المستغلة الذين يملكون المنشآت المتوسطة والصغيرة .

٣ — أصحاب الحرف .

وبمعنى آخر العاملين فى القطاعين العام والخاص ، وفى هذا المجال يمكن أن أقول ، الهيئات الصناعية كاتحاد الصناعات والغرف الصناعية والمجالس الإقليمية للصناعة فى ظل الأوضاع الجديدة التى يسيطر فيها القطاع العام على النشاط الصناعى وتحمل فيها الطبقة العاملة بمدلولها الواسع مسئولية إدارة المشروعات الصناعية ، وبعد أن أعيد تنظيم المجتمع الصناعى فى ظل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها (رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨) أقول إن هذه الهيئات هيئات منظمة تصلح قاعدة لتمثيل النشاط الصناعى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . وقد تقدمت للسيد الأمين العام والسيد مقرر اللجنة الفرعية بمقترحات عن وسائل وطرق تمثيل القادة وأصحاب الأعمال الصغار فى مؤتمر القوى الشعبية توفيراً لوقتكم الثمين .

وإننى إذ أتحدث اليوم عن اتحاد الصناعات والهيئات الصناعية فإنما أنكمم بأسم

مؤسسات عامة خاضعة لإشراف الدولة ويعمل بها ويوجهها مجموعة من الشبان ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الكادحة والعاملة في تعاون تام . مع وزارة الصناعة والمؤسسات العامة الإنتاجية ، في سبيل تنمية الصناعة وعلاج مشاكلها وخفض تكاليفها .

كلمة ختامية :

يجدر بي قبل أن أختم كلمتي أن أوضح أن كثيراً من الزملاء قد تحدثوا عن حقوق طوائفهم لدى الدولة معنسين أن اشتراكيتنا هي اشتراكية عدل وكفاية وأنه إذا كانت لنا فيها حقوق فإن علينا فيها واجبات نحو الدولة — أو بمهارة أخرى نحو أنفسنا — يجب علينا أن نؤديها حتى يمكن للدولة أن تحقق لنا مآرجوه من حياة سعيدة .

ولمى لا أنجاوز حدودي إذا اقترحت على الزملاء العاملين في جميع قطاعات مجتمعتنا أن يقوموا بتخصيص وقت إضافي للعمل دون مقابل لزيادة الإنتاج ورفعته حتى يماونوا على زيادة مقدرتنا الاقتصادية .

ولنا في هذا المجال أمثلة من الدول في التعمير بعد الحرب المالية الأخيرة .

ولمى بهذا أكون قد أدت واجبي نحو التنبية إلى واجبتنا نحو بلادنا ونحو أنفسنا ونحو زعيمنا ... والله ولي التوفيق .

السيدة نفيسة الفمراوى : البلاد لا تتحمل وجود طاقة معطلة لأننا نريد إنتاجاً . فيجب أن يعمل الجميع لزيادة هذا الإنتاج ، وبالتالي رفع مستوى المعيشة ومعنى ذلك ألا يبقى رجل أو سيدة دون عمل .

والسيدة في الريف تعمل بجوار زوجها في الحقل . وبذلك يجب أن نحسب ضمن العمال الزراعيين وعملها ضروري جداً لزيادة الإنتاج .

وفوق هذا فهي تعمل في البيت ، وترعى الماشية ، وتطبخ ، وتربي الأولاد ، وتنسج الملابس وتحمل الماء إلى المنزل . وتحمل زوجها الأكل في النيط ، وتخبز هيشها ، بل وتبنى بيتها إلى آخره .

والبنت من ١٠ أو ١٢ سنة تربي أخواتها ولا تذهب إلى المدرسة ثم تتزوج في سن مبكرة وتحمل المسئوليات السابق ذكرها .

وفصل بعض الآباء أن يدنع الترامة ولا يعلم ابنته لأنه يحتاج إليها في تربية أخواتها وفي العمل وفي الحقل ، ومع كل ذلك فإن أخوف ما أخافه ، ألا يكون لها أى تمثيل في القطاع الريفي ، أى في قطاع العمال الزراعيين . وبما أن هؤلاء العمال ليس لهم تنظيم الآن فليس هناك غير الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .
صحيح إنه ربما يكون هناك بعض السيدات في الجمعيات التعاونية لكن المؤكد أنهن قلة جدا .

لهذا أقترح ، وأرجو من السادة الأعضاء ، النظر بين الرعاية لهذا الاقتراح ، أن يؤخذ في الاعتبار تمثيل زوجات الفلاحين أعضاء في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بالإضافة إلى الشركات فعلا من السيدات ، ويدخلن في الانتخابات الرأسية ليكون لمن حق التمثيل في المؤتمر الوطني .

إذن من سيتكلم عن هذه المشاكل التي ذكرتها ؟

أو من سيشمر بها كما تشمر بها الفلاحة ؟

أو من سيطالب بالإمكانيات التي تيسر على الفلاحة هذا العمل المضي ليل نهار ؟

إنها لا تتكلم ولا تشكو ولا تقول أنا لا أستطيع أن أنحمل كل هذا العمل ، فهي تعمل في صمت .

ولكن واجبنا نحن أن نيسر لها الإمكانيات التي تزيد في الإنتاج .

والفلاحات عدد من ضخم جداً ويمكنهن زيادة الدخل للزوج بالأشغال الريفية التي يمكن أن تقوم بها الفلاحة بالإضافة إلى العمل مع زوجها ولزوجها ، لرفع مستوى معيشتها . فنوفر لمن دور الحضانة والمناسل والعيش الكريم .

أرجوكم يا حضرات الزملاء أن تنظروا لاقتراحي نظرة إيجابية بناءة ، وأعيده

مرة أخرى ، وهو أن تضاف زوجات الفلاحين المساهمين في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي إلى الأعضاء المساهمين فعلا بصفة استثنائية طالما أنه لا يوجد لمن أي تنظيم آخر .

وشكرا على حسن استماعكم لكلمتي والله يوفقنا جميعاً لما فيه الخير .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : السيد الأمين العام ، زملائي .

لي تعقيب بسيط على كلمة الزميل محمد أيوب حين قال في تمثيله للقوى الشعبية ، إن هناك قوى داخلية وخارجية ، وأن القوى الخارجية ، هم الطلاب الذين يدرسون في الخارج ، وكذلك الدبلوماسيون ، وهؤلاء وأولئك يعتبرون من قوى الشعب العاملة .

إلا أنه حسب فهمي لما قاله السيد الزميل انه يريد ان تدخل هذه القوى الخارجية ممثلة في المؤتمر الوطني القادم للقوى الشعبية .

وفي اعتقادي أن الفترة القصيرة التي لا تتجاوز الأسبوعين أو الثلاثة ، لا تكفي لحضور هذه القوى من الخارج للاشتراك في مناقشة الميثاق الذي سيضع مشروعه السيد رئيس الجمهورية .

ولهذه القوى أهميتها الكبرى في الخارج إذ ان الطلبة ، بالإضافة إلى ما يحصلونه من علم ، عليهم ان يقوموا بدور الدعاية الكبير الذي يرفع من شأن جمهوريتنا الحبيبة وشكراً .

السيدة فاطمة عنان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

لي كلمة تعقيب قصيرة على ضرورة تمثيل الطلاب في تنظيماتنا الجديدة ، وعندما أقول الطلاب ، فإني أعني البنين منهم والبنات ، وعندما أقول الطلاب أعني ايضاً ان تكون النسبة الكبرى لطلبة الماهد والكلليات ، نظراً لنضجهم العقلي .

ولا أبالغ ، إذا قلت إنني حين أنصوّر قطاعاً بلا طلبة فكأنما أنصوّر مجتمعا بدون دعائم ولا ركائز . فالطلاب هم ورتتنا في هذا الوطن ، وخلقنا في هذه الأرض . فكيف لا نقسح لهم المجال العقلي في التنظيمات الجديدة ؟

إن أخشى ما أخشاه إذا نحن نحينا هؤلاء الأبناء عن هذه التنظيمات الجديدة في البناء والتمير أن يصير مثلنا مثل هؤلاء الأبناء الذين ورثوا عن أبيهم ما ورثوا من تركت فراحوا يبعثون هذا اليراث ذات اليمين وذات الشمال حتى يضيعوه بين يوم وليلة لأنهم لم يعرفوا قدره ولم يكدوا في الحصول أو الوصول إلى مثل هذه التركات ، نحن في أشد الحاجة إلى تثبيت ودعم البناء ويجب أن يشترك معنا أبناءنا في هذه التنظيمات الجديدة حتى يكونوا حريصين على هذا الوطن راعين لحقوقه أتم الرعاية وشكرا.

السيد علي بهرام : لي تعقيب خص على ما طلبه بعض السادة الزملاء لتمثيل القطاع الزراعي بنسبة ١٥ ٪ بالمؤتمر الوطني وهو أنني أرى أن في ذلك إجحافا للقطاع الزراعي حيث أنه يمثل الأغلبية الساحقة من حيث التعداد والإنتاج ، علاوة على أنه الدامة الكبرى للدخل القومي ، وأرى أن تكون النسبة التي يمثل بها ذلك القطاع في المؤتمر الوطني ٤٠ ٪ ، كما أنني أذكر أن الاشتراكية قد تحققت لنا نحن الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعي وأرجو أن تتحقق لجميع أفراد الشعب من الفلاحين والعمال وذلك هو ردي على ما ذكره بعض السادة الزملاء من أن الاشتراكية يجب أن يحس بها الشعب كما أن لي إقتراحاً هو أنني أطلب الحكومة بتنفيذ القانون الصادر في سنة ١٩٤٣ الخاص بإلزام من يملك بركة بردها في مدة لا تزيد على ستة أشهر فإذا تخلف صاحب البركة عن ردها في بحر هذه المدة أصبحت ملكا لوزارة الاسكان والرافق، وإنني أرى أن تصبح هذه البركة ملكا للاتحاد القومي ، على أن يقوم بردها وتوزيعها بمصاريف الردم ، ولا يجوز لصاحبها بيعها قبل الردم ، لأن ذلك يؤدي إلى التخلص منها وعدم ردها .

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة يوم ٩ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

السيد محمد فتحى فوده : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الأمين العام ،
السادة الأعضاء .

نحن العمال نؤمن بأن دورنا فى هذا المجتمع هو تعميق جذور اشتراكيتنا
بتوعية الجماهير إلى دورها الإيجابى الفعال وهو العمل . والعمل المتواصل فى
كافة المبادىن والقطاعات لأنه لا سبيل إلى تحقيق النهضة التى نرجوها والرفاهية
التي نطمح إلى تحقيقها إلا بالعمل وزيادة الإنتاج . فاشتراكيتنا إذن تقوم
على ما يأتى :

- ١ -- احترام الأديان .
- ٢ -- الملكية فى حدود القانون غير مستغلة ولا متحركة .
- ٣ -- حرية الرأى فى حدود الاطار الاجتماعى .
- ٤ -- تقديس العمل . فمن لا يعمل لا مكان له بيننا إلا أن يكون فى حاجة
إلى رعاية المجتمع ليتحقق بذلك التكافل الاجتماعى وتسود العدالة الاجتماعية .
بقى أن نعرف من هو الشعب الذى يلتزم بالاشتراكية التى ننادى بها
ونعمل على تحقيقها ؟

الأصل أن الشعب يتكون من مجموع المواطنين ، والاستثناء هو
عزل بعض الأفراد عن تولى المراكز القيادية فى مرحلة البنيان الاشتراكية مع

تمتعهم بكافة الحقوق والتزامهم بالواجبات كأفراد يعيشون في هذا المجتمع وحكمة هذا العزل هي تأمين الثورة الاجتماعية لأننا نفرض فيهم عدم الإيمان بالاشتراكية لتعارضها مع مصالحهم الخاصة .

وإذا كان الأمر كذلك ففي رأي أن نبدا بتحديد الأفراد الذين لا يسمح لهم بتولي المراكز القيادية في التنظيمات الاجتماعية والسلطات التشريعية ، ويمكن حصر هؤلاء الأفراد في الآتي :

(أولا) بعض الأشخاص الذين مستهم القوانين الاشتراكية من الإقطاعيين والرأسماليين .

(ثانياً) كل المهريين والمفسدين .

(ثالثاً) الذين حرموا من شهوة الحكم وهم الذين تولوه قبل الثورة فلم يصلحوا وإنما أفسدوا وكان كل مهم جمع الأموال من دم الشعب :

(رابعاً) بعض أعضاء البرلمانات السابقة على الثورة الذين لم يلتزموا وواجبهم في تمثيل الشعب بأمانة وشرف ، وجمعوا الأموال عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ .

وحصر هؤلاء وغيرهم عن سيئت تعارض مصالحهم مع اشتراكيتنا مبسر عن طريق وضع قواعد ثابتة لتحديد من حتى يعزلوا عن تولى المراكز القيادية في مرحلة البنيان الاشتراكي . أما الذين سيثبت صلاح حالهم فهم من قاتل الشعب يضمون إلى السواد الأعظم من المواطنين إلى بناء الجمهورية العربية المتحدة ويتكون من هذا الشعب الناخبون والذين لهم حق تمثيل الشعب في المؤتمر الوطني وحق تولى المراكز القيادية .

وإني أرى أن يكون الاتجاه العام إلى أن ينتظم جميع المواطنين مستقبلا في نقابات واتحادات وهذا الهدف ينبغي أن نعمل له عملا متواصلا حتى يتحقق . وإلى أن يتم ذلك فلا مناص من أن يقتصر على تمثيل المنظمات القائمة في كل قطاع حتى يكون مثلوها رسل الاشتراكية إلى نقاباتهم وجمعياتهم

وروابطهم واتحاداتهم وصلة سليمة بين القاعدة والقمة والتنظيمات القائمة التي يمكن اعتبارها في هذا المجال هي :

(أولاً) النقابات العمالية بالنسبة للعمال : سواء في ذلك النقابات العامة أو النقابات الفرعية أو اللجان النقابية .

(ثانياً) النقابات المهنية بالنسبة لأصحاب المهن الحرة .

(ثالثاً) الروابط بالنسبة لعمال الحكومة والمؤسسات العامة .

(رابعاً) الاتحادات الطلابية بالنسبة للطلبة .

(خامساً) الغرف التجارية بالنسبة للتجار وأصحاب الشركات التجارية .

(سادساً) الغرف الصناعية بالنسبة لأصحاب المصانع .

(سابعاً) الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، والنقابة العامة للعمال الزراعيين ونقاباتهم الفرعية ولجانها النقابية .

(ثامناً) الجمعيات النسائية .

(تاسعاً) نوادي أساتذة الجامعات والقضاة وضباط الجيش والشرطة .

بهذا الشعب تنطلق انطلاقتنا الكبرى لتحقيق أهداف الثورة الاجتماعية . وسيلتنا في ذلك ركائز ثلاث :

(أولاً) الإيمان العميق بالله وبمنهجنا الاشتراكي .

(ثانياً) التنظيم الدقيق في تشكيلاتنا الثورية .

(ثالثاً) العمل المتواصل لتحقيق المجتمع الذي تسوده الرفاهية وتزفر عليه الكفاية والعدل .

وأرى لزوماً على أن أعرض لبعض رغبات الشعب ومنها :

أولاً : أن الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعانة غلاء المعيشة لا يتمشى مع الطابع الاشتراكي للمجتمع إذ أنه صدر قبل الثورة وقبل أن تبلور

اتجاهاتنا لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية . هذا الامر العسكري لم يفرق بين من يعولون ثلاثة أولاد ومن يعولون أكثر من ذلك . فأعلى نسبة تعطى بموجبه موحدة لمن يعولون ثلاثة أولاد فأكثر وفي هذا غبن واضح بالنسبة للمواطنين الذين يعولون عدداً كبيراً من الأولاد ولا يحقق لهم المستوى الاجتماعي الذي نرجوه ويخالف الواقع الذي نلمسه .

ثانياً : ان التجنيد الإجباري يسير على قاعدة أن تكون مدة الإلزام ٣ سنوات لغير المؤهلين ، سنة ونصف سنة للمؤهلين . ومن رأي — بعد أن اتجهت الدولة إلى تعميم الحرس الوطني — أن تنقص المدة إلى سنة واحدة لغير المؤهلين وستة شهور للمؤهلين . على أن يلزم المجند المسرح بأن يقضى في كل سنة مدة تدريب أقصاها شهر بمعسكر الحرس الوطني بالمحافظة ، ليكون على صلة مستمرة بالتدريب والأسلحة الحديثة .

ثالثاً : أوقات الفراغ . من المشاهد الملوس وجود أوقات فراغ لدى الكثرة من المواطنين وعلى الأخص في الريف في غير مواسم الزراعة وهذا الفراغ يجعل شغلهم الشاغل تعاطى الشاى والدخان المعسل ، لذلك أقترح تعميم الصناعات الريفيه والبيئية . وأن تتضمن الخطة إنشاء المصانع في المناطق الريفيه لتمتص الأيدي العاملة ، وبذلك نقضى على مشكلة الفراغ ونزيد من الدخل القومي .

رابعاً : التعاونية من الشعارات الرئيسية لمجتمعنا ، ولذلك أقترح إنشاء وزارة للتعاون تشرف على كافة القطاعات التعاونية . سواء في ذلك الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الزراعية بإدارات متخصصة في كل نوع منها .

خامساً : صدرت لائحة للشركات التابعة للمؤسسات العامة أى التابعة للقطاع العام ، وصدرت لائحة أخرى للمؤسسات العامة ، وتختلف الأحكام في كل من اللائحتين ، مع ان الاتجاه الاشتراكي يوجب وحدة المعاملة لعمال القطاع العام سواء في ذلك موظفو وعمال الحكومة أو المؤسسات العامة أو العامة وبهذا نحقق مرحلة كبرى من مراحل اشتراكيقتنا .

أيها الأخوة : ليس أدل على نقاء عنصر هذا الشعب وحفظه للجميل من المعاني الكريمة والعباطيف الصادقة التي أبدتها الأخوة الأعضاء من الفلاحين حينما جاء ذكر بنك التسليف على لسان أحدهم . هذه المعاني أكدت في نفسى أن الجهود الجبارة التي يبذلها رجال بنك التسليف الزراعى والتعاونى لتكريز الائتمان التعاونى والاقتصاد الزراعى مقدورة لهم عن تبذل في سبيلهم ، وهذا يحفزنى إلى أن أتوجه إلى اخوتى فى البنك ليضاعفوا من جهودهم ويبدلوا المزيد من العرق فى خدمة الفلاحين حتى نصل بإذن الله إلى مجتمع زراعى تعاونى متطور فى ظروف اجتماعية أفضل .

رعا الله شعبنا العربى وأبقى لنا زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر موقفاً بين أمل له يبلغه وأمل فيه يحققه .

السيد محمود عبد الله اسماعيل : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :
إننا كلجنة تحضيرية ، أنهم رسالتنا التي كلفنا بها على أنه مطلوب منا :
(أولاً) أن نضع إطاراً لمجتمع ديمقراطى اشتراكى بضم قوى الشعب العاملة :
(ثانياً) إيضاح معالم الطريق الذى يصل بنا إلى إقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى .

(ثالثاً) أن نعرف من هم القلة الذين يجب أن يكونوا خارج هذا الإطار .

السادة الزملاء :

إذا ما استبنا معالم الطريق أمكن على هديه أن نعرف من هم الذين يجب أن تضمهم اشتراكيتنا ، ومن هم الذين يجب إبعادهم .

ويستتبع ذلك حتماً أن نلقى نظرة على واقعنا الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى الماضى والحاضر ، ولا أود أن أقف طويلاً عند الماضى فقد تولى كثير من الزملاء الحديث عنه ، والحديث - كما قال زميل - عن الألم الم .

ولكن لنقف قليلاً عند واقعنا الاقتصادى والسياسى والاجتماعى منذ قيام الثورة حتى اجتماعنا هنا فى هذه اللجنة .

السادة الزملاء : من الناحية الاقتصادية أصبح لدينا قطاعان :

قطاع خاص، أحب، لجنة تضم بين أعضائها السلطة التنفيذية، كاملة أن تدرس للمدى الذى يجب أن تكون عنده الملكية الفردية عادلة ومصونة ، وأن تؤكد حدا لرأس المال الحر الذى يستند إلى العمل الذى لا استغلال فيه ، وأن تؤكد أنه لا قيود ولا حدود قد توضع مستقبلا إلا ما تقررونه هنا وفي حدود ما ارتضاه الشعب من الضرائب التصاعدية .

والذى يحدوني إلى أن أطلب بذلك ، يقينى بأن كل من أخذ أو يؤخذ منه، يجب عزله إلا قلة نادرة آمنت بالمثل والأهداف التى قامت من أجلها الثورة ، ومستها القوانين الاشتراكية مساهينا .

وقطاع عام تتولى الدولة الإشراف عليه ، والآمال معقودة على أن يسهم هذا القطاع فى الاشتراكية إلى غايتها وأن يوفر لا كبر عدد من المواطنين مجالا للعمل ، وأن يسهم بنصيب كبير فى خفض تكاليف أعباء المعيشة على محدودى الدخل .

السادة الزملاء : لاشئ يدعم الاشتراكية والديمقراطية قدر حرية الرأى وحرية الكلمة، وقد تناول كثير من الزملاء هذا المعنى والذى أريد أن أضيفه، هو أن سلبية كثير من كتابنا وأدبائنا فى هذه الآونة من تاريخ أمتنا ليس لها ما يبررها . وأنصور ما يمكن أن توحى به هذه السلبية فى أذهان القطاعين الشعبى والحكومى ، وأخطره أن يظن أن الانزواء هو طريق الأمن .

وعليه أرى أن كل كاتب بل كل فرد لن يؤدى واجب النقد أميناً حراً صادقا بناء ، وكل مسئول يضيق بهذا النقد إنما يعوق سير زحفنا الاشتراكي .

السادة الزملاء :

اسمحوا لى أن أقول مرة أخرى إتنا نرسم الآن صورة واضحة المعالم للمجتمع ديمقراطى اشتراكي يضم قوى الشعب جميعها إلا قلة قليلة يجب أن تعزل ، ولا أنصور أن أسميها أعداء للشعب ، حرصاً منى على الأبناء والأحفاد أن يوصموا

بأنهم أبناء أعداء الشعب ، والجبل الصاعد من أبنائنا وأبنائهم هم الأمانة الكبرى في أعناقنا شعبا وحكومة ، يجب أن نعمل على أن تكون الاشتراكية إيمانا وعقيدة راسخة في نفوسهم الطاهرة التي لم تندسها أطماع أو أهواء .

ولا أدري أيها السادة ، هل أناقض نفسي ، ولكني أسير مع أفكاري على سجيئتها وأطالب بوضع أموال كل من يتم عزلم تحت الحراسة وأن تتكفل الدولة بمعاشهم في أكرم الحدود . فلا شك ، وهي سنة الحياة ، أن القلة التي ستعزل ستتجمع يوما لتحاول الدفاع عن وجودها فإذا كان المال في يدها سخرته قطعاً لمصلحتها ضد مصلحة الشعب .

السادة الزملاء :

في يقيني أنه لا اشتراكية ولا ديمقراطية قبل أن يتحرر كل فرد في القرية ، وقد عشت حياتي في قرية من قرى الصعيد وعرفت ما ابتليت به قرانا من الخوف والجوع ، وقد وضعت الثورة يدها على أسباب الفقر فحاولت محاولات جادة أن تخفف حدته بتحطيم الإقطاع ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي ، ثم القوانين الاشتراكية الأخيرة ، وكانت خطوة كبيرة يجب أن تتلوها خطوات .

أما نوازع الخوف ، ولم تكن قاصرة على الإقطاع وحده ، فهي في تقديري أكبر أثراً وأبعد عمقا في التخلف الذي يعانيه ريفنا ، وإنها لم تمس في قليل أو كثير ، وواجب اللجنة الأول أن يكون العزل لأولئك الذين أشاعوا جوا من الإرهاب في القرية ولو لم تمسهم القوانين الاشتراكية .

واسمحوا لي أن ألقى بعض الضوء على ما أسلفت .

هناك عدد كبير من قرانا فيها أكثر من عائلة تساوت ندية ومالا ، وتنافست فيما بينها على المناصب الرئيسية وكان لهذا التنافس أثره في معرفة كل بعض حقه ، وقرى أخرى لا زالت السطوة والسلطان والزرع والضرع والمقدرات بل والأرواح في يد عائلة واحدة ونسبها بلد رجل واحد .

ففي التشكيلات السابقة واللاحقة لم ولن يكون إلا ما يريد كبرهم .
السادة الزملاء :

لا بد أن تهز هذه القرى هزاً عنيفاً وألا يكون السلطان إرثاً والغنى إرثاً
والفقر إرثاً والذل إرثاً .

فلو أن بين يدي نتائج الانتخابات البرلمانية من يوم أن كانت هناك انتخابات
لا استطعت دون ما خطأ أن أميز هذه القرى فهي بأكملها المرشح واحد .
ومن بين مآسي الماضي وآلام الحاضر وآمال المستقبل نبئت اشتراكتنا
ومن طوايا ما انطوت عليه نفوسنا من مرارة للظلم والظالمين كان العدل وكانت
الرحمة سيلنا ، فأخذنا حقنا يد ، وربطنا باليد الأخرى حانية آسية على من
نصرناهم بالكف عن ظلمنا ، وحانت الساعة ليعلموا أنا ما ظلمناهم ولكن كانوا
أنفسهم يظلمون .

أيها الأخوة : صورة أليمة على نفسي جاهدت ، لأجل التعبير السليم عنها أشرح
لكم بعض قصة قريتي والقرى المجاورة . ولا شك أنها قصة الوطن كله مع
الأحزاب والأقطاع ، أو بالأحرى مع الدس والنفاق والغدر . فتاهت في
السبل ، أيها أذكر لحضراتكم وأيها أنرك ، وفي وسط خليط مؤلم من الأفكار
وثب إلى خاطري قوله تعالى في محكم آياته : « ومن الناس من يعجبك قوله في
الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في
الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . وإذا قيل له
اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهادر . »

وبقلبي ووجداني قلت : صدق الله العظيم القائل « ونريد أن نمن على الذين
استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ، » :

السادة الزملاء : قلة من أعضاء الأحزاب المنحلة استطاعت أن تنأى
بنفسها عن الدنيا ، وتصون كرامتها ، وتحفظ عهدا ويدها ، هي وحدها التي
يجب أن تسير مع الركب الاشتراكي .

السادة الزملاء : اسمحوالي أن أتناول قطاعاً واحداً من قطاعات الوطن
العامة ، وهو قطاع الزراعة .

والتعريف الصحيح له في نفسى هو أن أسميه قطاع القرية وحين زيد أن نمثله في مؤتمر القوى الشعبية والتنظيمات الأخرى ، أرجو أن نضع في أذهاننا أنه القطاع الذى لا زال الخطف العكرى والمادى هما دأؤه ، وأن البت في سرعة وثورة . وحزم وعدم التقيد بلوائح وقوانين هما دأؤه .

وإني أعتقد أننا مادعينا هنا بعد مضي عشر سنوات من الثورة ، لا لنفكر بالعقلية التى كنا نفكر بها قبل أو بعد ٢٣ ، ٢٦ يولييه الماضى ، بل لنفكر في رسم الطريق لمؤتمر يضم قوى الشعب العاملة ، يكون مجال الفكر ومجال العمل فيه أكثر ثورية فيما يجب أن يكون عليه المؤتمر الوطنى الذى يضع الميثاق الذى سيرتبط به الشعب لنتمكن لحكم ديمقراطى اشتراكى قائم على دعائم ثابتة من الكفاية والعدل .

أعتقد أنكم لمستم ذلك كله و الإيمان الراسخ والعزم الأكيد الذى تجلى بوضوح في كل نبذة من نبرات صوت الرئيس الثائر جمال عبد الناصر ، وهو يتحدث إليكم هنا عن مستقبل أمتنا .

والقرية أيها الأخوة تضم - أولا - العمال الزراعيين وأقوالها في صراحة ووضوح إنه بعد عشر سنوات من ثورة قامت من أجلهم لم يتحقق لهم شيء . إلا من أسعدهم الحظ من الذين انتفعوا بقانون الإصلاح الزراعى . وعلى النمط الذى يسير عليه تفكيرنا هنا في اللجنة أخشى أن يمضى زمن لا يعلم إلا الله مداه ، حتى يشعروا أن في الوطن اشتراكية قامت لتحقيق لهم حياة أفضل ، وعليه يجب أن يمثلوا في مؤتمر القوى الشعبية وبالاختيار لا بالانتخاب وبنسبة كبيرة لنختار الذين يستطيعون أن يعملوا ويعلموا أن هناك عزلا وهناك مصادرة بل وهناك ما هو أقسى من ذلك لكل من يقف في سبيل رفع مستوى معيشتهم أو يقيد حريتهم .

ويبقى بعد ذلك الحائزون لأقل من خمسة أفدنة والحائزون لأكثر من ذلك وتجمعهم جميعا الجمعيات التعاونية في القرية . وقد سبقنى كثير من الزملاء (٣٦ - طريق الديمقراطية)

باقتراح تمثيلهم بنسبة الثلثين والثلث ، وعلى مستوى المركز يمكن أن ينتخبوا فيما بينهم من يمثلهم في المؤتمر وبنفس النسبة .

وطبعي ان يتم ما قدمت وقدم زملائي بعد العزل .

وأسأل نفسي كيف يتم العزل ؟ ستضع لجتكم الموقرة قواعد لمن يعزلون في كل قطاع ، وقيل إن وزارة الداخلية تتولى عملية العزل ، وقيل توضع قوانين تجرى على إثرها محاكمات وأن يتم العزل لإجراء الانتخابات للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في خلال شهر .

إن الأمر لجلال ، والمهمة لكبيرة ، ويجب الا يحكمنا مطلقا عامل الزمن ، وقد نوه بذلك هنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

أيها الإخوة : أكرر هنا مرة ومرة ومرة أننا نعيش ثورة خالصة للشعب تؤكدنا دعوتكم هنا لرسم الإطار الذي يجب ان يضم فقط من آمن بها . ولذلك أقترح أن تشكل لجنة ثورية في كل محافظة ومن أهل المحافظة نفسها تدرس تاريخ الافراد وأوضاع القرى - ونستطيع أن نجد في كل محافظة لجنة لأعضائها ضمير القاضى وقد ألموا بالقضية فعلا ، وتكون مهمتها العزل في الحدود التي تقررونها ، واختيار ممثلي العمال الزراعيين ومتابعة تطبيق القوانين الاشتراكية بروحها لا بنصها ، وتكون قراراتها بأغلبية الثلثين ، وتشكل لجنة عليا في القاهرة لمتابعة أعمال لجان المحافظات . ومن كان عضوا في لجنة من تلك اللجان وانحرف او انحاز عن الخط فتقديري أن تكون عقوبته الإعدام وعلى الملا في إ ميدان عام .

سيدى الأمين العام ، السادة الزملاء :

إن ما يحدوني إلى الإصرار على المطالبة بتشكيل هذه اللجان هو ان محور تفكيرنا واصل دعوتنا ليس عزل الاقطاعيين أو الحوريين ، بل هو ان تفكر بعمق في كيف نطهر مجتمعنا لنصل إلى الهدف الأسمى وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وجلى أن الشعب في كل قطاعاته ماضى في جدية وعناد

نحو تحقيق مثله وأهدافه ، وكما كان يسعد الشعب ألا يكون بين صفوفه من يدوق زحفه وهيبات :

فمن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا
والله أسأل أن يلهمكم الرشاد في ظل النائر الأول جمال عبد الناصر .
السيد حنا كامل مرقص : السيد الأمين "عام ، سيداتي ، سادتي :
الاشتراكية روح ومعنى ، أو كما قالوا كفاية وعدل ، هي الحق الواضح العادل
الذي يجب أن يسود كافة مجتمعات الدنيا ، وإن لا عجب لقرم يناهضون هذه
المبادئ القويمة الحكيمة السامية العادلة .

الاشتراكية التعاونية معناها أن يشترك الكل ، الكبير والصغير ، المالك
والأجير متعاونين متحابين متأخين في سبيل توفير لقمة العيش للجميع وفي
سبيل المصلحة العامة للبلد الحبيب الذي يضمنا ويرعانا ويرفع اسمنا كريما وعلمنا
خفاقا في العالمين .

صفة كلها السمو بعينه ، التعاون والمحبة والآخرى ، ونتائج كلها باهرة عظيمة .
الغذاء والكساء للجميع والقضاء على الجشع ثم أخيرا وليس آخرا أن نرتفع
باسم هذا البلد الأمين إلى ما نصبو إليه جميعا من رفعة وكرامة ومن
نصر عظيم .

وفي سبيل هذه الاشتراكية وفي سبيل قيامها ونهوضها ، ذكرنا العامل
والفلاح . ذلك لأنها كانتا نسيا منسيا ، كانا محل الإهمال في عهد الجشع
والطغيان ، كانا كالآلة التي تعمل بلا كلل ، لياخذ غيرهما ثمن جهودهما وعرقهما ،
كانت تنخم بطون وتضممر أخرى ، تفتنخ جيوب وغيرها فارغ ، لا يجد الرجل
ثمن كسائه طفله أو قوت يومه . كان هذا حال العامل وحال الفلاح ، كانا يدفعان
من دمايتهما الثروة والثراء في جيوب الآخرين .

من أجل هؤلاء أبها السادة نحن نعمل هنا ، من أجل لقمة عيشهم ، ولا
سبيل لهذا سوى أن نقسح لهم السبيل ، وفي سبيل أن نقسح لهم
الطريق يجب :

أولا : أن نعزل عنهم الطاغية المستغل .

ثانيا : أن نهيب للبلد جوا من الرخاء فنقضى على غلاء قوت الشعب .

ثالثا : أن تقوم الحكومة بتصنيع البلد على نطاق واسع يضم كثيرا من الأيدي العاملة فيعم الرخاء الجميع .

رابعا : إنهاض القطاع الريقي عن طريق الجمعيات التعاونية .

وفي سبيل أن نعزل الطاغية عنهم لنخل لهم طريق الحرية ، أقترح عزل :
(أ) المرابين الذين امتصوا دماء الفلاح والعامل ، واتهزوا فرصة حاجتهم وعوزهم فأغرقوهم بالفوائد الحرام القاسية .

(ب) رجال الأحزاب الذين ساروا في ركاب المستعمر فأثروا مصالحهم وكبلوا الوطن بقيود من حديد أخرت مصالحه وأوقفت تقدمه .

(ج) الذين أثروا على حساب الآخرين فاستغلوا سلطة مناصبهم أو سلطة صلاتهم بأصحاب المناصب العليا .

هؤلاء يجب أن نجلبهم عن الطريق ، وأن نعزلهم بعيدا عن طريق الشعب حتى يتنفس في حرية وصفاء . كما يجب أن نقضى على الغلاء بأسرع ما نستطيع ، فأجر العامل الزراعي مهما بلغ لن يكفيه ثمن قوته وملبسه هو وزوجته وأولاده . والمشكلة هي أننا كلما رفعنا أجر العامل زادت تكاليف الانتاج وبالتالي ترتفع أثمان المنتجات ، لهذا أقترح الآتي :

(أ) إنشاء مخازن تعاونية لكافة القرى المحرومة من الخبز ، لصناعة الخبز من الدقيق المنخفض ، ولقد ثبت أن خبز المدن أرخص كثيرا من خبز الفلاح ، وذلك توفير الوقت ومجهوده ، ولنضمن للفلاح خبزا أرخص وأنفع ، ونوفر عليه حرائق الأفران البدائية الخطيرة .

(ب) إنشاء الجمعيات التعاونية التي تمد الفلاح بكافة الآلات الزراعية للحصاد والدراس والرى وما إلى ذلك من مقتضيات الفلاحة الآلية السريعة المثمرة على أن يكون ذلك بأرخص الأجور .

ولإني لموقن بأن استعمال الآلات استعمالاً فيه صحيحاً سيرتفع بالإنتاج ارتفاعاً كبيراً وكذلك خفض أثمان التقاوى وخفض أثمان الأسمدة للكميائية إلى أقل حد ممكن . فقد ثبت بشكل واضح أن استعمال التقاوى النقية ومد الزراعة بكفايتها من الأسمدة له أثره البالغ في رفع غلة الفدان . ومفهوم من هذا كله أن لارتفاع الإنتاج أثره الكبير في خفض أثمان المنتجات وفي توفير الكثير من العملات الصعبة التي تنفعنا في شراء ما يلزم لسد حاجات الوطن .

كيف نمثل القطاع الربحي في المؤتمر ؟

في سبيل ذلك يجب أن نتجه إلى الجمعيات التعاونية الزراعية التي يجب أن تشكل تشكيلاً جديداً يتمشى مع الواقع ، أي أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الإدارة من صغار المستأجرين أو صغار الملاك الذين تقل حيازتهم عن خمسة أفدنة والثلث الباقي من الملاك أو الحائزين الذين تزيد حيازتهم على ذلك ، وحينئذ يمكن الانتخاب من كل قطاع على حدة .

أما العمال الزراعيون فيجب عمل جمعيات تعاونية لهم . إن التعاون ينقصه الكثير ؛ فيجب أن يكون هناك قانون موحد يسري على الجمعيات التعاونية في مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والزراعية والسكانية والسكنية لتنظيم تشكيل مجالس إداراتها وجمعياتها العمومية وحساباتها على أن يكون القانون مرناً يتمشى مع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

إن رسالة الجمعية التعاونية ليست التجارة والكسب ، إنما هي خدمة أفراد الشعب . أما الكسب فيكفي أن يكون قاصراً على مصاريفها ومرتببات موظفيها حتى يستفيد منها الشعب استفادة مباشرة . إن رهوس أموال الجمعيات والاحتياطي - التي تقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات - معطلة فلماذا لا تستثمر هذه المبالغ الضخمة لصالح التعاون ، فيمكن بها إنشاء مصانع تعاونية إنتاجية تنتج سلعا رخيصة توردتها إلى الجمعيات الاستهلاكية ، وبذلك يتوفر جانب بعد الاكتفاء الذاتي للجمعيات ، فضلاً عن استثمار رأس المال وتشغيل كثير من الأيدي العاملة .

ويجب اعتبار أموال الجمعيات التعاونية أموالاً عامة حتى لا يتصرف فيها أعضاء مجالس الإدارة كما يجب أن يدرب جمع أعضاء مجالس الإدارة على فترات؛ وأن ينشر الوعي التعاوني بطريق السينما والمسرح بوسيلة مرحة ما أمكن حتى لا يمل مشاهدوها ويجب أن يكون المشرف التعاوني مرئياً مدرباً اقتصادياً واجتماعياً وأن تكون له شخصية قوية قريبة إلى قلوب الشعب ما أمكن .

وأخيراً أرى وأقترح أن تجمع جميع الأجهزة التعاونية في وزارة واحدة لإمكان التنسيق بين قطاعاتها ، وأقصد بذلك صراحة وجوب إنشاء وزارة للتعاون تجمع كما قلت - بين قطاعاته بدلاً من تشتتها في خمس وزارات أو أكثر كما هو حاصل الآن .

والله يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن تحت رعاية زعيمنا وقائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

السيد محمد الجوهري عامر : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

عندى أن كل أحاسيسنا ومشاعرنا ترجع إلى القرية ، من أقام منا فيها ، ومن رحل عنها سعياً وراء أسباب الحياة ، جاء بسلوك القرية وبأخلاق القرية ومشاعر القرية ، وبما انطبع في نفسه من القرية ، والقرية عندى هي أصل سلوك هذا الوطن ، حقيقة أن قرانا قد تحملت من ألوان العسف والبغى والمظالم ما لو سلط على أى شعب من الشعوب ، لكان كافياً لإماتة كل روح فيه ، ولكن قريتنا ، أى شعبنا العربى المصرى ، أثبت أن فيه حيوية تعز على طغيان الطغاة وتقف حائلاً دون أى استبداد مهما كان أمره ... صانت القرية تراثنا ، وصانت القرية تقاليدنا ، وهذا هو السر فى انبثق حركات المقاومة على مدى الزمن . فى أخريات حكم الأتراك ، وفى إبان الحملة الفرنسية ، وفى الثورة العرابية ، وفى ثورة ١٩١٩ ... انبثق شعور القرية وإحساس القرية ووطنية القرية ، انبثق كل ذلك دافقاً . رغم الظلم ، ورغم البغى ، ورغم العسف ، ورغم الطغيان . لقد حفظت القرية جذوة الوطنية ، وجذوة القومية ،

في الوقت الذي اشتد فيه الكرب وادلهم الخطب حتى انبعثت قوة حارقة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انبعث منها هذه الرسالة الكبرى وانبعث معها الزعيم الفلاح جمال عبد الناصر .

هذه هي قريتنا العربية المصرية التي حافظت على التراث وصانت التقاليد وأخرجت جمالا وإخوانا جمال ، أستطيع أن أقول إن قريتنا المصرية — لمن أقام فيها ، ومن رحل عنها — كانت اشتراكية بطبيعتها ، وقد أكد ذلك كثير من سبقوني في الكلام ، وقد مارست الاشتراكية في الاقتصاد ومارستها في الاجتماع أيضاً . وأستطيع أن أضرب الأمثلة ... كيف مارستها في الاقتصاد ؟ لنظر إلى قرية لم يمسها الإقطاع ... كل القرى مسها الإقطاع ، إلا أن بعض القرى مسها الإقطاع بصفة مباشرة ، وبعضها مسها الإقطاع بصفة غير مباشرة .

القرية التي لم يمتلكها إقطاعي بأكلها لم تبرأ من ترعة الإقطاع ، أو الترعة التي حفرها أبائونا وأجدادنا وماتوا تحت ثراها ، هذه القرية لم تبرأ من أن تمر بها هذه الترعة ، مملوءة بالماء ، فلا يستطيع أهلها أن ينالوا من هذا الماء شيئاً إذن كل القرى لم تسلم من الإقطاع ، بعضها وقع عليها الإقطاع بصفة مباشرة . وبعضها وقع عليها الإقطاع بصفة غير مباشرة . ولكن تعالوا نتحدث عن قرية لم يمسها الإقطاع بصفة مباشرة ، وكيف مارست الاشتراكية قبل أن تعرف الاشتراكية ، ومعنى الاشتراكية قبل أن يؤلف المؤلفون في الاشتراكية ، فنلا الساقية اشتراكية بين الفلاحين ، يشتركون في إقامتها دون عقد مكتوب أو مسجل ، كل يتحمل من التكاليف بقدر ما يستفيد ، والكل يستفيد حتى من لم يستطع أن يدفع ، ذلك لأنها اشتراكية سمحة ، كذلك مسقاة المياه التي تحفر من أجل حوض معين ، عندما تظمى ، وتحتاج إلى تطهير ، يتعاون الأهالي مع بعضهم على تطهيرها . كل بنسبة زاده أو بنسبة مساحة حقله ، والضعيف كان يعنى من الدفع ويدعى للاشتراك في التطهير بمجهوده كل ذلك بالقسط المستقيم ، وهذا يدل على أنها اشتراكية سمحة .

كان هذا التعاون في الناحية الاجتماعية، وهذا هو معنى الممارسة الاجتماعية للاشتراكية، فالقرية التي أحدثت عنها، وعن مشيلاتها التي برئت من الاقطاع استطاعت أن تقيم لها نادياً يجتمع فيه الناس... استطاعت أن تبني دواراً أو مندرّة أو مضيفة على حساب الجميع... يجتمع فيها الجميع... وينتفع بها الجميع. ويصونها الجميع وهذه أيضاً مازسة للاشتراكية من الناحية الاجتماعية.

حبذا لو استطعنا أن نبدأ من هنا ندرب القرية من جديد على الاشتراكية الحديثة، بادئين من هذه النقطة وأقول إنه إذا عاد إلى القرية الكثيرون ممن نزحوا منها وراء أسباب الحياة، لكان من الممكن لجمال عبد الناصر وإخوانه أن ينشروا فيها المصانع، ولوجدت بها بعض الكليات الجامعية.

أريد أن أقول نداء من القرية فنطبق الاشتراكية الحديثة بادئين بالاشتراكية القديمة التي تعلقت بها القرية وآمنت بها وما يزال ترجوها.

إن اشتراكيتنا - كما قلتم جميعاً - نابعة من أنفسنا، وثبت ذلك فعلاً، كما ثبت أنها أمنية كبرى من أمانتنا، ونحن متجهون إليها بكل قوة وتتمناها منذ بعيد والفلاح منا - ونحن جميعاً فلاحون - كان هذا الفلاح ينظر إلى الطاغية والإقطاعي، الذي سلب ماله، نظرة كلها ضيق، وكلها ألم ويتمنى أن يأتي الفرج القريب.

عندى أن أية اشتراكية لها ركنان... الكفاية الإنتاجية وعدالة التوزيع. وأضيف على هذين الركنين ركنين آخرين. اشتراكية مؤمنة بالعقيدة الدينية واشتراكية مؤمنة بكيان الأسرة فتكون إذن للاشتراكية التي نريد أن نخططها نحن في مجتمعنا العربي أربعة أركان وإني أستند في هذا الكلام إلى التطبيق الفعلي للاشتراكية التي بدأناها منذ سنة ١٩٥٢، لأن ثورتنا فعلاً خطت بنا إلى طريق الاشتراكية منذ سنة ١٩٥٢ مباشرة بقانون الإصلاح الزراعي... وما تلاه من تأميم البنوك وغير ذلك.

وفي الحق أن القوانين الثورية الأخيرة التي صدرت في يوليو سنة ١٩٦١ تناولت كثيراً من الأمور. ولكن الواقع أن اشتراكيتنا قد طبقت فعلاً منذ

قيام الثورة مباشرة . وأرى أن نكون أهداف الثورة الاشتراكية ، كما أومن بها كالاتى .

١ - تملك المعدم . ا. أمكن .

٢ - إيجاد عمل لكل عامل .

٣ - الحد من الملكية حتى لا تستغل ولا تحتكر .

٤ - كفالة العاجزين عن العمل .

٥ - وضع حد أدنى لأجرة الأجير .

إذا استمدفنا هذه المبادئ ، فأعتقد أننا نكون قد مضينا فى اشتراكية طيبة جداً ، ملائمة جداً ، ونافعة لنا ، ومتفقة تمام الاتفاق مع تقاليدنا وعقائدنا .

وأحب مرة أخرى أن أعود إلى موضوع الديمقراطية ، فأقول إن القرية مارست الديمقراطية أيضاً إذا كان يوجد بها مجلس يسمى مجلس الرجال ، وكانت أحكامه فاطمة ولها قوة أكثر مما لأحكام محكمة النقض ، ويتكون هذا المجلس من رجال تختارهم القرية ويوكل إليهم أمورها الكبرى ، ومعدرة إلى أعضاء اللجنة من السيدات ، فمن الممكن أن تشترك السيدات فى هذه المجالس مستقبلا . ومعنى هذا أننا تؤمن بالديمقراطية ، لأن الديمقراطية فى نظرى ليست فقط مجلسا تشريعيا أعلى ، فقد جربنا هذه المجالس وظهر لنا أنها كانت فى واد والشعب فى واد آخر . وأعتقد أيضاً أن هذا شأنها فى أكبر الأمم الآن .

وأرى أن تكون الديمقراطية شاملة تطبق فى كل المستويات تبدأ من القرية ومن الحى . لقد أقمنا الاتحاد القومى وكان نظامه قويا جدا ، إلا أنه كان فى حاجة إلى فاعلية لثبيت الديمقراطية الحقيقية فى نفوس الناس .

كنت أود الكلام فى أمور كثيرة ، ولكن ما دام الوقت قد انتهى ، فإن اكتفى بما قلت ، وشكراً .

السيد لطفى حسن محمد : السيد الأمين العام . السادة الأعضاء :

إنه لما يسعدنى ويبعث الأمل فى نفسى ، أن أتف بينكم لأعبر بصراحة
وبإيمان لأحد لهما ، بصراحة لآتى أعتقد تمام الاعتقاد أنه لا مكان هنا للمناق
أو لمخادع ، وبإيمان لآتى متفائل بنتائج الإجراءات الثورية التى مستقضى على
عوامل الضعف والفرقة .

وأنا حين أتحدث من فوق هذا المنبر الذى تنطلع إليه مشاعر جميع طوائف
الامة ، فإنما أتحدث باسم الشباب المثوب المؤمن بأن مشاعل الحرية والبناء
يجب أن تنبثق من هنا .

أيها السادة ، لقد قامت اثورة وهى تعلم أنها أمام مسئولية كبرى ، مسئولية
تحرير هذه الامة من كل إغلاها . تحريرها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
وهى قد قطعت فى دور تحريرها السياسى الشوط الكبير ، فهى تعمل جاهدة
على تحقيق تحريرها الاقتصادى والاجتماعى .

إن عملية التحرير الاقتصادى والاجتماعى شاقة فى مجتمع كانت تسوده
الفوارق الاجتماعية البعيدة المدى ، ولم تكن هذه الفوارق طبيعية ، بل كانت
مصطنعة خلقتها الاستعمار ليفرض نفوذه على شعبنا وليضمن لنفسه البقاء .
وكانت الرأسمالية هى الدعامة التى تركزت عليها قوى الاستعمار والرجعية ، ولكى
يكون هناك نوع من التوازن بين طبقات الامة ، كان أول عمل قامت به الثورة
من أجل تحقيق الرخاء تحديد الملكية الزراعية ، وقيامها بعملية الاقتصاد
وتوجيهه للمصلحة العامة ، وهى عملية طبيعية يجب أن تقوم بها الحكومات
الثورية التى تعمل من أجل تحقيق الرخاء ، ولنا فى رسول الله القدوة الحسنة
فى ذلك ، فقد أراد النبي صلوات الله وسلامه عليه زيارة ابنته فاطمة ، ولكنه
عاد دون أن يدخل البيت ، فأرسلت زوجها سيدنا على بن أبى طالب رضى الله
عنه يسأله عن سر ذلك فأجابه « إني وجدت فى يديها سوارين من فضة ، .
ولما بلغها ذلك ، أرسلتهما إليه فباعهما النبي صلى الله عليه وسلم بدرهمين ونصف

درهم وتصدق بهما على الفقراء ، هذا هو رسول الرحمة أبت عليه نفسه أن تعيش ابنته في ترف ، وبين المسلمين أناس يتضورون جوعاً .

أيها السادة : إن تحقيق الرخاء لكل فرد من أفراد الأمة ، يجعلني أتنبأ بأننا مقبلون على حياة ديمقراطية سليمة خالية من النأثير ، تتمتع فيها بالحرية البناء ، ولذلك أقترح تسليم قيادة الأمة في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، لأصحاب النضوج العقلي . وأصحاب الأفكار المتزنة لكي نضمن السير إلى الامام .

وأنا أقترح ذلك ، لآتي أخاف أن يسيء بعض المواطنين استعمال الحرية ، وإساءة استعمال الحرية معناها انتكاس للكاسب التي حققها الشعب في ظل الثورة .

أيها السادة - لقد وضع رجال الثورة الخطط الرئيسية التي تسير عليها الدولة من أجل البناء ، وإذا قامت بعض العناصر الانتهازية للفض من قيمة هذه المبادئ ، فيجب عزلها ، وأنا لا أقصد بذلك كبت الحريات ، وأكثني أقصد أن تكون عملية العزل للانتهازيين وحدهم ، وهم الذين يستغلون الفرص لعملية التشكيك ، وهنا أرجع بكم إلى بعض نصوص القرآن الكريم الذي يتضمن الأسس الصحيحة لبناء المجتمع الإسلامي ، لذكر ما حدث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين تخلف بعض المسلمين - وهم المنافقون - عن الخروج مع الرسول صلوات الله وسلامه عليه في غزوة تبوك ، وتعلموا ببعض الأعداء ، ويعلم الله أنها كاذبة ، وفرحوا حين تركهم الرسول في بيوتهم ولا تنسوا أيها السادة أن الرسول في ذلك الوقت كان في فترة بناء للدولة الإسلامية ، وتحديد معالمها ، فإذا كان حكم الله على هؤلاء المنافقين ؟ لقد كان الحكم رادعاً في قوله تعالى : « فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، وقالوا لا تنفروا في الحر ، قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون ، فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون ، فإن رجعت الله إلى طائفة منهم

فاسأذنوك للخروج ، فقل لن تخرجوا معي أبداً ، ولن تقاتلوا معي
عدواً ، إنكم رضيتُم بالعودة أول مرة ، فاقعدوا مع الخالفين ، ولا تصل
على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ، إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا
وهم فاسقون . .

طالب الله سبحانه وتعالى الرسول أن يقوم بعملية عزل هؤلاء المشبطين
لعزائم المؤمنين ، وأمره بأن يتركهم وألا يعتمد عليهم ، لا في جهاد ولا في
غيره ولو تعرضت الأمة لأشد المخاطر ، وهذا أروع مثل تتعلمه من القرآن
الكريم في مسألة العزل . العزل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لكي
يشعروا بالخيبة فيكون هذا رادعاً لغيرهم .

وأنا كممثل للطلاب لا أريد أن يفوتني الحديث عن الشباب بصفة عامة ،
والطلاب بصفة خاصة لأنهم يمثلون جزءاً من الطبقة الواعية التي تركز بجهودها
الفكرية والجسمية معاً في سبيل تحقيق مجد الأمة وبناء صرحها ، وأنا مؤمن
بأن أي خطأ في توجيه الشباب ، وأي تغاض عن ذلك سيؤدي إلى انهيار
دعائم الحرية والبناء .

وقد سمعت في هذه القاعة من بعض أساتذتنا الأجلاء ، من يعارض
فكرة تمثيل الطلاب في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بدعوة أنهم مازالوا
في دور التكوين ، كأننا بذلك نطبق على الطلاب نوعاً من العزل الذي فرضناه
عقاباً لأعداء الأمة . إن مثل هذا العمل سيفرس في نفوس الطلاب نوعاً
من الانطوائية والانانية الفردية ، يجعلهم في معزل عن مشاركة الأمة في
حركات تحررها .

ونحن جميعاً نعلم أن الشباب كان وما يزال يتحمل العبء الأكبر في بناء
الوطن - أي وطن - وفي الحفاظ على مخططاته ومبادئه ، إن كانت هذه
المخططات تنبع من صميم أفكاره وواقع حياته ، وتاريخ الشباب في كل بقاع الأرض
زاخر بالبطولات وبالمواقف الخالدة ونحن حين نستعرض تاريخنا مع الاستعمار
والرجعية فليس بوضوح إلى أي مدى كان يقف الطلاب وكيف أننا كنا نعتمد

عليهم في حركات تحررنا الكبرى وعلى سواعدهم الفتية . وعزيمتهم الصامدة ، ونحن لم ندرس بعد ما حدث في معاركنا أيام حرب السويس وكيف أن الشباب بجميع طوائفه ومن بينهم الطلاب كانوا هم السباقين إلى ميدان الكفاح ، ورحم الله شهداء الطلاب الذين لقنوا الأعداء دروس الشجاعة والقوة ، ولقد حمل الطلاب مشعل الحرية في أفريقيا وهم الذين يدوخون الفرنسي في الجزائر ، والاستعمار الإنجليزي في المحميات ، الشباب أيها السادة هو أمل اليوم وقوة الغد ، فيجدر بنا أن نعمل على تطهيره من وسائل الانحراف التي بدأت تأخذ طريقها إليه بوضوح ، وعلى مرأى منا جميعا ، وأن نهتم بعناصر تكوينه الأولى .

ولقد احتضنت الدولة كثيرا من المؤسسات التي تعمل على تأمين الشباب ورعايته ، ودفعه نحو البحث والعمل على البناء ولكتنا نرى أن رعاية الشباب يجب أن تعتمد أساسا على الدين ، وأنا لا أنكر أن هناك اهتماما من الدولة بأمر الدين ولكن هناك بعض وسائل الإعلام قد تسربت إليها بعض العناصر المنحرفة ، فكانت عاملا مدمرا لقوى الشباب الروحية ، فتسببت في انهيار خالق الشباب وانحراف أفكاره ، ولذلك فأنا أقترح إبعاد أصحاب الأقلام المدمرة عن المؤسسات الوطنية ومصادرة كل المطبوعات التي ظهرت أو ستظهر في هذا المضمار . ولا تنسوا أن هذه الأقلام الساقطة قد ظهرت بشكل واضح في أعقاب خروج الاستعمار ، وأنا مؤمن بأن للاستعمار يدا قوية في تحريك تلك الأقلام لكي نجد صعوبة كبرى في عملية البناء ، وحين تتخذ هذا الإجراء فليس معنى ذلك أننا قد قننا به وحدنا في العصر الحديث ، فالاتحاد السوفيتي وقد ترك فترة البناء — وأتم تعلمون أنه لا يملك شيئا من الذخائر الروحية التي نزلت بها الأديان وأنه وصل في انحرافه الديني إلى مداه — ما زال يبذل كل ما في وسعه في سبيل المحافظة على جدية الشباب .

ماذا فعل الاتحاد السوفيتي إزاء رقصة «الروك أند رول» وغيرها من الرقصات الخليعة ؟ لقد عاقب المسئولون هناك كل فرد يزاو لها لأنهم وجدوا أن هذه التفاهات ستؤدي إلى انحراف الشباب ، وانحراف الشباب معناه التخلف عن الركب العالمي والقضاء على قوة الشعب الحقيقية .

إننا نريد أن تكون عملية الإصلاح شاملة ، ويجب أن تكون نظرتنا إليها متسمة بالعمق والجذرية ، فالاستعمار بشتى صورة ومفاهيمه ، كانت مهمته الأولى في الدول المستعمرة أن يعمل على خلق جيل خانع ضعيف بتشويه ثقافته وتحويل أفكاره وتسميم نظراته إلى الحياة لكي يأمن جانبه .

يجب أن تتركز عملية الإصلاح على زيادة من الاهتمام بالتربية الخلقية والدينية ، فالإنسان المؤمن هو الذي يرخص دمه في سبيل عزة وطنه ، والإنسان المؤمن ، هو الذي يؤدي عمله بإخلاص خوفاً من الله لا من القانون .

وأعود فأكرر أن القيم الروحية هي الإشعاع الذي يجب أن نسير جميعاً على هداه ، لكل نعمل بوازع من الدين وبوحى من الضمير الحى ، لذلك فأنا لا أريد أن تقتصر عملية الوعى الدينى على مركز الإشعاع فى الأزهر الشريف وحده ، بل أريد أن تتعداه إلى جميع مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومؤسساتنا ومصانعنا ، أريد أن يخترق الدين حاجز كل منزل وكل كوخ لكي نضمن بحى أجيال مؤمنة تمثل بمقوماتها وتحمل مسئولياتها بوعى ونضج ، إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ، والله يوفقنا لما فيه خير الوطن ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد المهندس جمال أحمد سعد : سيادة الأمين العام ، حضرات الأعضاء :

لمناسبة ما أثير فى اللجنة التحضيرية حول النقابات وضرورة تطويرها بما يتفق ومجتمعنا الاشتراكي ، أرى فيما نشر اليوم عن بحث تعديل قانون نقابة الهندسية ، ما يطمئن على بدء التنفيذ ، وأود لو شمل التنفيذ فيما سيشمل ما يأتى :

أولاً : تمثيل فئات المهندسين أعضاء النقابة فى مجلس الإدارة تبعاً لعددهم .

ثانياً : إلغاء الفوارق الطبقية وما فرض من فقرات استنفدت أغراضها فأصبح جميع الأعضاء مهندسين طبقاً للقانون .

ثالثا : فتح باب العضوية النقاية لخريجى المعاهد الصناعية العليا ،
وشكراً .

الدكتور عثمان خليل عثمان : ترددت فى المناقشة كلمة الشعب مرات
كثيرة ، وفسرت تفسيرات متباينة ، ولذلك وددت أن أبين مفهوم هذا
اللفظ من الناحية الدستورية ، فشراح القانون الدستورى يعرفون اصطلاح
« الدولة » على أنه الشخص القانونى للأمة ، فالدولة المصرية هى الشخص
القانونى للأمة المصرية ، وإن كانت هذه الأمة جزءاً من أمة أكبر هى الأمة
العربية . وبناء على ذلك . فالأمة هى جميع من يتمتعون بحفسية الدولة ولكن
أبناء هذه الأمة لا يسهمون جميعاً فى الشؤون العامة وإنما يسهم بعضهم فقط
وهم المتمتعون بالحقوق السياسية وأخصها وأوسعها حق الانتخاب ، وهؤلاء
هم الذين يسمون « الشعب » ، أما باقى أفراد الأمة الذين لا يتمتعون كالأطفال
مثلاً ومن هم دون سن الناخب فلا يشملهم اصطلاح « الشعب » وإنما يشملهم
اصطلاح « الأمة » ، ومن هنا أثر شراح القانون الدستورى أن يقولوا « مبدأ
السيادة الشعبية » بدلا من عبارة « مبدأ سيادة الأمة » ، هذا بيان دستورى
أردت أن اضعه تحت نظر سيادتكم وشكراً .

السيد على بهرام الساخى : طلب كثير من السادة الزملاء الحد من ملكية
الأرض وذلك يحدو بأصحاب الأراضى أن يسرعوا ببيعها وسيكون ذلك
البيع لمن معه المال الكثير ، وهذا سيحرم الطبقة الفقيرة المعتمدة من الانتفاع
بزراعة الأرض وأرجو ألا نسمح لأنفسنا ببلبة الأفكار لأن ذلك سيكون
ضد الاشتراكية . وشكراً .

السيد بهرام على حسن : سيدى الأمين العام :

عندما وصلنا إلى هذا المكان انتهالت علينا شكاوى كثيرة كلها تتلخص
فى شىء واحد هو صرخة صغار المستأجرين من معاملة الملاك لهم ، والتحكم
فيهم ، فأرجو من إخوانى أعضاء اللجنة أن يتعاونوا فى إيجاد حل لهذه

المشكلة وعرضها على السادة المسئولين ، حتى يطمئن صغار المستأجرين على معاشهم ومستقبلهم في وقت نسير فيه في طريقنا الاشتراكي الذي يحقق العدالة لكل المواطنين ، وشكراً .

السيد محمد الصالح عبد الكافي : حينما نتحدث عن القوى الشعبية العاملة وطريقة تمثيلها في المؤتمر الوطني نذكر في مقدمتها العاملين في الزراعة وعددهم ٤٠٠ر٣٨٥ر٣ ثم نقترح تمثيل هذه القوة الزراعية عن طريق جمعيات الإصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال الزراعيين ونقابة المهن الزراعية وأحب أن أشير إلى ما درج عليه العرف الإحصائي من أن مصادر الإحصاء تدخل العاملين في مجال الثروة المائية تحت عنوان عمال الزراعة والصيد .

وبما أن صيادي الأسماك يزيد عددهم عن ١٠٠ ألف صياد ما بين حائر وعامل ، فأرجو أن يوضعوا في الحسبان عند تحديد القوى الشعبية .

كما أن لهم جمعيات تعاونية لصيد الأسماك وقد بلغت حتى الآن نحو ٤١ جمعية تضم أغلبية صائدي الأسماك واقترح أن يكون تمثيل قطاع الثروة المائية عن طريق هذه الجمعيات وشكراً .

السيد عبد الفتاح عبد المقصود : لي تعقيب على قول زميلي ممثل الطلبة الذي يرى أن يكون ممثلو الشعب بالتعيين خوفاً من ألا يحسن الشعب استعمال الحرية .

وأقرر أن الشعب واع ، يحسن اختيار ممثليه متى كفلت له الحرية ، ويدل على وعي الشعب ، أنه عند الاعتداء الثلاثي وقف متضامناً مدافعاً عن وطنه وكان إيمانه كاملاً بقيادته ، كما سبق أن سلع هذا الشعب ودافع بسلاحه عن حرية بلاده ولم يجسر أعداء الشعب - ممن كانوا يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه - على الظهور أمام الشعب .

وأما ما قبل عن زيادة عدد الطلبة بالكليات النظرية فرجع ذلك إلى

تسعير الشهادات ، وقد سبق أن ناديت بمقاومته حيث إن كل من توظف بالكالوريا يذهب إلى الجامعة منتسبا لا ليصبح محاسبا أو محاميا ولكن ليبقى موظفا يحمل مؤهلا عاليا بتسعيرة أحسن ، فإذا قضى على تسعيرة الشهادات والكادرات المختلفة وأصبح الموظفون في كادر واحد خف الضغط عن الجامعة والكليات النظرية واستقام العمل بالحكومة .

أما عن النقابات فأقول إنه يجب تطويرها بما يتفق والاشتراكية فهناك كثير من أعضاء النقابات ليس لهم حق انتخاب نقيبيهم وهذا وضع مقلوب يتطلب التعديل .

السيد الأمين العام : قدم لي اقتراحان :

الأول : خاص بتوزيع التقرير صباح يوم الثلاثاء على أن تناقشه في مساء هذا اليوم .

فالموافق على ذلك يتفضل برفع يده .
(أقلية) .

السيد الأمين العام : والثاني : خاص بتوزيع التقرير : يوم الثلاثاء على أن نجتمع لمناقشته مساء يوم الأربعاء :

فالموافق على ذلك يتفضل برفع يده (أغلبية) .

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة يوم الاربعاء ١٢ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

تقرر اللجنة الفرعية الاولى

السيد الامين العام — باسم الله وباسم الشعب . افتتح الجلسة .
أشير إلى الكتاب الآتي :

السيد الامين العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .
تحية طيبة وبعد :

فأتشرف بأن أرفق لسيادتكم مع هذا تقرير اللجنة الفرعية الاولى وقد
أقرته اللجنة بجلستها المعقودة صباح اليوم ١٩/١٢/١٩٦١ ، وذلك للتفضل
بعرضه على اللجنة التحضيرية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي .

دكتور جابر جاد عبد الرحمن

مقرر اللجنة الفرعية الاولى

السيد الامين العام : لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وليتفضل
السيد المقرر .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : (المقرر) : السادة الزملاء . قبل
أن أتلو عليكم تقرير اللجنة الفرعية الاولى . أرى لزما على أن أسترعى انتباهكم
إلى بعض الامور وهي :

أولا : وقعت بعض الاخطاء المطبعية كما سقطت بعض العبارات سهوا ،

وكان لزاما علينا أن نجرى بعض التصويت وأن نصح بعض العبارات ،
التي سقطت وقد وزع على حضراتكم هذا التصويب .

ثانيا : إن اللجنة وهي بصدد إعداد تقريرها العام ، لم يتوافر لها من الوقت
ما يسمح بوضع بعض المبادئ العامة ، تلك المبادئ التي تعتبر من صميم
اختصاصها ، ولذلك تجدون ملحقا مضافا إلى التقرير ، وزع عليكم اليوم أيضا .
والتقرير الذي سأتشرف بتلاوته عليكم سيكون على أساس التصويب وعلى
أساس الملحق معا .

ثالثا : إن أعضاء اللجنة الفرعية جميعا ، وهم بصدد وضع تقريرهم ، كانوا
دائما أبدا يضعون نصب أعينهم الأفكار العامة التي تفضلتم بإبدائها في هذه
القاعدة لذلك فإن التوصيات التي تضمنها التقرير تعتبر منكم وإليكم . والآن
أتلو على حضراتكم نص التقرير .

تقرير اللجنة الفرعية

في تاريخ الشعوب العريقة مراحل خصها القدر بالمجد والخلود إذ كانت
تقط تغير عميق في حياة هذه الشعوب واليوم يعيش شعبنا العريق في الجمهورية
العربية المتحدة ، مرحلة من هذه المراحل المجيدة الخالدة . يعيش نقلة كبرى ..
من الاستبداد إلى الحرية ، ومن الظلم إلى العدل ، ومن التخلف إلى النمو .

يعيش ثورتين متفاعلتين : ثورة سياسية تهدف إلى تحرير الوطن ، وثورة
اشتراكية تهدف إلى تحرير المواطن . يعيش هاتين الثورتين معا لينى مجتمعا
حرا من مواطنين أحرار .

وكان لا بد حتى يحقق الشعب هذا الهدف الكبير من أن يقضى على الاستعمار
وأعدائه ، ومن أن يصنى الإقطاع ومظالمه ، ومن أن يخلص الحكم من سيطرة
رأس المال وكان لا بد أن يتحقق كل ذلك لكي يستطيع الشعب أن يعضى
في ثورته الاشتراكية فقد كانت الثورة السياسية شرطا أساسيا لنجاح الثورة
الاشتراكية . كما لم يكن من الممكن ، من الناحية الأخرى ، أن تبلغ الثورة

السياسية أهدافها دون أن يحقق للواطن مستوى من الحياة يليق بالكرامة الإنسانية ، وهكذا كان حتماً أن تجد كل من الثورتين في الثورة الأخرى سنداً لها .

وبدأت ثورة الشعب طريقها الطويل في تحرير الوطن وتحرير المواطن فقضت على الاستعمار ، وبدأت مرحلة تصفية أعوان الاستعمار وتصفية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم باعتبارها مرحلة أساسية وضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي .

وكان لا بد ، في هذه المرحلة من أن تتعرف على القوى الشعبية التي تتحقق مصالحها وآمالها لإقامة المجتمع الاشتراكي ، والتي تتولى بإيمانها العميق ونضالها المتصل حماية الاشتراكية . وقد تأكد لنا جميعاً أننا في حاجة في مرحلة الثورة الاشتراكية القائمة ، إلى كل قوة شعبية : إلى كل عقل يفكر من أجل الشعب ، وإلى كل يد تعمل من أجل الشعب .

ولم يكن كافياً أن تتخذ الثورة الاشتراكية طريقها ، بل كان يجب أن نضمن لها سلامة الطريق .

وما كان يمكن أن تترك قوى الاستعمار والرجعية تقطع على الاشتراكية طريقها . ولذلك كان حتماً أن نبعد قوى الإستعمار والرجعية من طريق الثورة الاشتراكية ، فمن المؤكد أن عملية الإبعاد هذه عملية ضرورية لسلامة هذه القوة وإنها ليست ، على أي وجه ، عملية قصاص أو انتقام .

وكان ضرورياً في مرحلة بناء المجتمع الاشتراكي أن يتحول كل الشعب كما ذكر السيد الرئيس ، إلى مجلس ثورة .

فكان أن شكلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية لتقوم بتحديد ماهية القوى الحقيقية الأصلية للشعب التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني وبيان كيفية تمثيل هذه القوى في المؤتمر الوطني .

وأخذ أعضاء اللجنة التحضيرية في مناقشة هذين الموضوعين في الجلسات

العامة . ورأت اللجنة تشكيل لجنة فرعية هي ، اللجنة الفرعية الأولى ، لتقوم بدراسة هذين الموضوعين على ضوء مناقشات أعضاء اللجنة التحضيرية . وفوضت اللجنة التحضيرية السيد الأمين العام لاختيار واحد وعشرين عضواً من بين أعضاء اللجنة التحضيرية الذين رشحوا أنفسهم لعضوية اللجنة الفرعية . وقد قام سباده ، بناء على هذا التفويض ، باختيار أعضاء اللجنة الفرعية الأولى من السادة :

الدكتور أحمد السيد درويش والشيخ أحمد الشرباصي وأحمد بهاء الدين والدكتور حمدي الحكيم والدكتور جابر جاد عبد الرحمن والدكتور جمال الدين محمد سعيد وحسن أحمد همام وحسين محمد محمود وحلي محمد السعيد والدكتور رفعت المنجوت وعبد الرحيم عز الدين وعبد المجيد منصور عامر والسيدة كريمة السعيد وكمال الدين الحناوي والدكتور لطفى أبو النصر ومحمد عزت قطب ومحمد فتحي فوده ومحمد فؤاد جلال والدكتور محمد لييب شقير والسيدة مفيدة عبد الرحمن ويوسف مرقص حنا .

وانتخبت اللجنة في أول جلسة لها الأستاذ الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مقرراً لها . وقد تحدت مهمة اللجنة الفرعية الأولى في ثلاث مسائل هي :

١ - تحديد ماهية القوى الشعبية التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني .

٢ - اقتراح عدد أعضاء المؤتمر الوطني .

٣ - اقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطني بين القوى الشعبية التي يتقرر تمثيلها في المؤتمر ، والمبادئ العامة التي تحكم هذا التمثيل .

أولاً : تحديد ماهية القوى الشعبية التي ستمثل في المؤتمر الوطني .

قامت اللجنة بدراسة ماهية القوى الشعبية التي ستمثل في المؤتمر الوطني . وتؤكد لها أن نقطة البدء الأساسية في عملية بناء المجتمع الاشتراكي هي أن تعباً كل قوى الشعب العاملة ، سواء أكان عملها فكرياً أم مادياً .

وعلى الرغم من أهمية هذه الحقيقة ومن اعتقاد اللجنة أن تحديد القوى

الشعبية يجب أن يتم على هذا الأساس إلا أنها قد وجدت أن بعض هذه القوى على أهميتها وقايلتها في بناء المجتمع الاشتراكي ليست مجمعة في منظمات خاصة بها. ولما كان تمثيل القوى الشعبية في المؤتمر الوطني سيتم بطريق الانتخاب الرأسي — وهو ما يستلزم وجود منظمات خاصة لكل قوى شعبية يراد تمثيلها فقد وجدت اللجنة أنه لا سبيل إلى تمثيل القوى الشعبية غير المجمعة في منظمات خاصة بها .

ولإيمان اللجنة بأهمية هذه القوى الشعبية غير المجمعة في منظمات أوصت بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى في منظمات خاصة بها ، حتى يستكمل الشعب جميع كل قواد الحقيقية لتسهم معاً في بناء الاشتراكية وفي حمايتها .

وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الاصلية للشعب إلى أن القوى المجمعة في منظمات خاصة بها ، والتي يمكن تمثيلها في المؤتمر الوطني القادم هي :

١ — الفلاحون .

٢ — العمال .

٣ — الرأسمالية الوطنية .

٤ — النقابات المهنية .

٥ — هيئات التدريس بالجامعات .

٦ — موظفو الحكومة .

٧ — الطلاب .

٨ — القطاع النسائي .

١ — الفلاحون

حددت اللجنة القوى الشعبية في هذا القطاع والتي ستمثل في المؤتمر الوطني

بمن يلي :

- (أ) أعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .
- (ب) أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى .
- (ج) أعضاء النقابة العامة للعامل الزراعيين والنقابات الفرعية لها .
- (د) أعضاء روابط عمال الزراعة الذين يعملون فى القطاع الحكومى .
- (و مرفق مع هذا تقرير مفصل عن هذا القطاع) .

٢ — العمال

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي ستمثل فى المؤتمر الوطنى
بمن يلى :

- (أ) أعضاء تنظيمات عمال الصناعة .
- (ب) أعضاء تنظيمات عمال التجارة .
- (ج) عمال الخدمات (بما فى ذلك عمال المواصلات والنقل) .

٣ — الرأسمالية الوطنية : (وتشمل أصحاب المتاجر والمصانع)
حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي ستمثل فى المؤتمر الوطنى
بمن يلى :

- (أ) أعضاء الغرف الصناعية .
- (ب) أعضاء الغرف التجارية .

٤ — أعضاء النقابات المهنية

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي ستمثل فى المؤتمر الوطنى
بكل أعضاء النقابات المهنية التى صدر بتكوينها قوانين .

٥ — أعضاء هيئات التدريس بالجامعات

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي ستمثل فى المؤتمر الوطنى
بمن يلى :

(١) مديري الجامعات ووكلائها وأعضاء هيئات التدريس بها بما في ذلك جامعة الأزهر ومن في مستواهم من المشتغلين بالبحث في هيئات البحوث .

(ب) المعيدین ومدرسي اللغات بالجامعات .

٦ - موظفو الحكومة

حددت اللجنة القوى الشعبية في هذا القطاع والتي ستمثل في المؤتمر الوطني بموظفي الحكومة من غير المنضمين إلى نقابات .

٧ - الطلبة

حددت اللجنة القوى الشعبية في هذا القطاع والتي ستمثل في المؤتمر الوطني بمن يلي :

(١) طلاب الجامعات :

(ب) طلاب المعاهد العليا وما يعادلها .

(ج) طلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية الثانوية وما يعادلها .

ورأت اللجنة أن يكون حق الانتخاب لهذه الفئات جميعاً دون قيد من السن ، وأن يقتصر حق الترشيح على من لا تقل سنه عن ١٦ سنة .

٨ - القطاع النسائي

رأت اللجنة أن يعتبر القطاع النسائي قوة شعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذه النسبة بين القطاعات المهنية وبين التنظيمات النسوية القائمة .

توصيات عامة

١ - في قطاع الفلاحين:

(١) يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال الزراعيين وتكوين لجان نقابية لها في القرى ونقابات فرعية في كل المحافظات .

(ب) تعديل المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعى وهى الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للإصلاح الزراعى بحيث يدخل فى عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التى ينتفعون بها على خمسة أفدنة .

(ج) إعادة النظر فى نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفى كيفية تشكيل مجالس إدارتها بحيث تضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية وتضمن تحقيقها لمصالح هذه القوى . وتوصى اللجنة بإعادة انتخابات مجالس إدارة هذه الجمعيات على ألا يشترك فى هذه المجالس رجال الإدارة (رجال البوليس والعمد والمشايخ) وبأن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس إداره كل جمعية تعاونية زراعية على الأقل من صغار الحائزين وهم من لا تزيد حيازتهم على خمسة أفدنة

٢ - فى قطاع العمال :

(أ) رأت اللجنة اعتبار أرباب الحرف الصناعية ضمن فئة العمال الصناعيين وتوصى اللجنة بالعمل على تنظيمهم فى منظمات خاصة بهم فى شكل جمعيات تعاونية .

(ب) توصى اللجنة بتطوير المنظمات العمالية بحيث تصبح أداة لتطبيق الاشتراكية ولحمايتها .

٣ - فى قطاع الرأسمالية الوطنية :

توصى اللجنة بتطوير الغرف التجارية بحيث تصبح جهازا فعالا فى تنمية التجارة وفى تنمية الاقتصاد القومى . وتوصى اللجنة بأن تضم هذه الغرف القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة وقطاع التعاون الاستهلاكى .

٤ - فى قطاع النقابات المهنية :

توصى اللجنة بإعادة النظر فى أوضاع النقابات المهنية بحيث تتحول إلى منظمات تتواءم مع الاشتراكية .

٥ - فى القطاع النسائى :

(أ) توصى اللجنة بأن تعنى الجهات المسؤولة منذ الآن بتكوين منظمات لربات

اليوت نظرا لأهميتهن في مجتمعنا ولضرورة التعرف إلى رأيهن بطريقة منظمة في شئون المجتمع .

(ب) توصي اللجنة بإعادة تنظيم الجمعيات النسائية القائمة تنظيماً سليماً يكفل مساهمتها الجدية في البناء الاشتراكي .

العزل

لما كانت المرحلة الحالية هي مرحلة ثورتنا الاشتراكية التي تهدف لرفع مستوى معيشة الشعب وإقرار عدالة التوزيع بين أفرادہ ..

ولما كانت هذه الثورة بطبيعتها لا بد أن تثير الكثير من الممارك مع أعداء الاشتراكية ومع الذين تتعارض مصالحهم معها ...

ولما كان تأمين الاشتراكية وحماية مكاسب الشعب يقتضيان إقامة تنظيم سياسي تتوفر له القيادات السليمة المؤمنة بالاشتراكية .

ولما كان الشعب بعد إعلان ثورته الاشتراكية هو صاحب الحق في حمايتها والدفاع عنها للحفاظ على مكاسبه ولتطوير ثورته نحو الكفاية والعدل ...

ولما كان ذلك يقتضي حماية ثورة الشعب الاشتراكية من أعداء الشعب في الداخل والخارج ومن التآمرين ومن قد يتسللون إلى تنظيمات الشعب من أعدائه .

لذلك كان لا بد من أن نستبعد من التنظيم السياسي الشعبي العناصر التي لا تتفق مصالحها مع مصالح الشعب والتي تكون قد أضربت بثورته الاشتراكية .

كان لا بد إذن من العزل .

تعريف العزل

والعزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي في القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

والعزل مقصور على صاحبه لا يمتداه إلى غيره ممن يرتبط به عائليا مادام هذا الغير لا يدخل في نطاق مفهوم العزل ولا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين .

والعزل نوعان :

الأول — عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثاني — استبعاد خاص لمن تتعارض مصالحهم في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل أو الاستبعاد قائماً إلى أن يثبت أن الشخص الذي تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهياً للمشاركة الإيجابية في البناء الاشتراكي .

الفئات التي ترى اللجنة شمولها بالعزل

وعلى أساس التفرقة السابقة ترى اللجنة أن أعداء الثورة الاشتراكية الذين يجب عزلهم هم :

١ — كل من ارتكب جريمة في حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو القدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر في حقه عفو شامل .

٢ — كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها .

٣ — من استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق .

٤ — كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغیان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية .

• — أفراد الأسرة المالكة السابقة وأسهارها .

الفئات المستبعدة

كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسيا لسبب تعارض مصالحهم في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم :

١ — (١) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في قانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

٢ — العناصر الرجعية أو المستقلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على القانونين رقمي ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي المصري والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصة بالتأميم وقرارات إسقاط الالتزام .

٣ — العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الإدارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصالحها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

٤ (١) — كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأي العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى

بأنواعها وذلك لتسوية الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل والخارج .

(ب) كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقاوية أو التعاونية أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لإفساد المبادئ التى تقوم من أجلها هذه المنظمات .

توصية عامة

توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(ثانيا) أعضاء المؤتمر : ترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (١٥٠٠) عضو .

(ثالثا) نسب التمثيل فى المؤتمر : نظرت اللجنة فى عدة معايير لتوزيع نسب التمثيل بين القوى الشعبية المختلفة وقد بدأت اللجنة بدراسة المعيار العددي فأنصح لها بعد الدراسة أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يضمن أن يكون المؤتمر الوطنى صورة حقيقية لما يجب أن يكون عليه الدفع الثورى ، لأنه قد يحرم المؤتمر من بعض القوى القليلة العدد ذات الفاعلية الكبيرة فى بناء المجتمع الاشتراكي من التمثيل المناسب .

كذلك نظرت اللجنة فى التمثيل على أساس المعيار الاقتصادى ، أى على أساس مساهمة كل قوة من القوى الشعبية فى الدخل القومى . وقد وجدت اللجنة أيضا أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يبنى بالعرض ، لأن بعض القوى سوف لا تميل اطلاقا بسبب عدم امكان تقدير قيمة خدماتها فى الدخل القومى ، كقوى

القطاع النسائي وقوى الطلبة ، وإن كانت هذه القوى تدخل في مدلول القوى
الشمسية الأصيلة .

لذلك رأيت اللجنة أن تخصص أولا حداً أدنى مشتركاً لكل قوة من القوى
الممثلة قدره ٥٪ من العدد الكلي للمؤتمر لتمثيلها تمثيلاً فعالاً بصرف النظر عن
عددتها أو إسهامها في الدخل القومي .

أما باقى نسبة التمثيل وهى ٦٠٪ فقد قسم على أساس أخذ متوسط مجموع
نسبة الميار العددي والميار الاقتصادي ، وأساس قياس الميار العددي هو نسبة
عدد أفراد كل قوة السجلين في منظمات إلى المجموع الكلي لأفراد القوى السجلين
في مختلف المنظمات . وأساس نسبة الميار الاقتصادي هو نسبة إسهام كل قوة من
القوى المسجلة في منظمات في الدخل القومي لمجموع إسهام هذه القوى .

وبإضافة النسبة المئوية المخصصة لكل قوة على أساس الميارين السابقين إلى الحد
الأدنى نحصل على النسبة الكلية التي تخص كل قوة حسباً بلى :

(١) الفلاحون ٢٧٪
(٢) العمال ٢١٪
(٣) الرأسمالية الوطنية ١١٪
(٤) النقابات المهنية ١٤٪
(٥) الموظفون غير المنتمين إلى نقابات ١١٪
(٦) هيئات التدريس بالجامعات ٦٪
(٧) الطلبة ٥٪
(٨) النشاط النسائي ٥٪
المجموع ١٠٠٪

وقد رأت اللجنة أن هذه النسب أيضاً في حاجة إلى تعديل يمكن من تمثيل القوى التي لا تسمح نسبتها في الدخل القومي أو نسبتها العددية بتمثيلها تمثيلاً مناسباً وبذلك تصبح نسب التمثيل النهائية كالآتي :

عدد الأعضاء
لكل قوة باعتبار
عدد المؤتمر
١٥٠٠

- (١) الفلاحون ٢٥٪ أي ٣٧٥ عضواً
- (٢) المال (صناعة — تجارة — خدمات) ... ٢٠٪ ٣٠٠ عضو
- (٣) الرأسمالية الوطنية (أصحاب الأعمال الصناعية
- التجارية) ... ١٠٪ ١٥٠ عضواً
- (٤) النقابات المهنية ... ١٥٪ ٢٢٥ ٠
- (٥) الموظفون غير المنضمين إلى نقابات ... ٩٪ ١٣٥ ٠
- (٦) هيئات التدريس بالجامعات ... ٧٪ ١٠٥ أعضاء
- (٧) الطلبة ... ٧٪ ١٠٥ ٠
- (٨) النشاط النسائي ... ٧٪ ١٠٥ ٠
-
- المجموع ... ١٠٠٪ ١٥٠٠

جدول ابيان كيفية توزيع نسب التمثيل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

عدد الأعضاء	النسبة النسبية العددية	(٣)			(٢)			(١)			نوع القوى
		النسبة التي تخص كل قوة	الحد الأدنى القيادي	المعيار كل قوة	النسبة المتوسطة للمعيار	النسبة الاقتصادية	النسبة الاقتصادية	قيمة الاسهام في القوى المسجلة	الاهمية النسبية على أساس المعيار العددي	العدد المسجل في منظمات	العدد القوي بالمليون
٣٧٥	٢٥	٢٢	•	٣٥٤	٢٦٦	١٧٣	٤٤٣	١٧٣	٤٤٣	١٥٤٣٣٢	٣٢
٣٠٠	٢٠	١٦	•	٢٤٤	٣٠٨	٢٠٠	١٧٩	٢٠٠	١٧٩	٤٦٦٣٢٨	١٦
١٥٠	١٠	٦	•	٩٧	٨٧	٥٦٢	١٠٦	٥٦٢	١٠٦	٢٧٦٨٢٤	٠٦
٢٢٥	١٥	٩	•	١٤٣	٢٢٠	١٤٣	٦٦	١٤٣	٦٦	١٧٢٩٥٧	—
١٣٥	٩	٦	•	٩٢	١٠٩	٧١٣	٧٥	٧١٣	٧٥	١٩٤٠٠٠	٠٧
١٠٥	٧	١	•	٥٧	١	٦٣	٠٤	٦٣	٠٤	٧٥٠٠	—
١٠٥	٧	—	•	—	—	—	١١٧	—	١١٧	٣٠٥٠٠٠	٠٣
١٠٥	٧	—	•	—	—	—	١٠	—	١٠	٢٥٤٥٧	٦٥
٥٠٠	١٠٠	٦٠	٤٥	—	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	٢٦٠٢٣٩٨	١٢٩

بالنسبة لقطاع الطلبة والقطاع النسائي ، حيث لا يمكن تقدير مساهمتهما في الدخل القوي ، لم يحسب متوسط للمعيار العددي الاقتصادي واكتفت اللجنة بإضافة نسب تقديرية إلى الحد الأدنى .

ملحق بتوصيات اللجنة

١ — توصي اللجنة بأن يكون الانتخاب مباشراً وعلى درجة واحدة كلما كان ذلك ممكناً .

٢ — يكون الانتخاب بالنسبة للموظفين غير المنضمين للنقابات والروابط على مستوى المحافظة .

٣ — بالنسبة لمن يكون منتصباً لأكثر من قطاع من قطاعات القوى الشعبية لا يكون له حق التصويت ولا الترشيح إلا في قطاع واحد .

٤ — عمال الحكومة يدخلون في قطاع العمال .

٥ — لا يمكن إغفال الطلبة عند تحديد القوى الشعبية ، لأنهم كانوا دائماً من عمد ثوراتنا الوطنية منذ أوائل هذا القرن ، وهم في ذلك يتجاوبون تماماً مع جميع الحركات الطلابية في العالم التي قادت الثورات التحررية في بلادهم . كذلك لا يمكن أن ننفل الدور الثوري الذي يقوم به طلابنا في هذه الرحلة من حماية الاشتراكية والدفاع عنها ، وما يقومون به من مشروعات الخدمات العامة في قراهم . ولا يخفى أنهم في قراهم ومناطقهم يمثلون وحدات إشعاع فكري قوية .

٦ — رأت اللجنة أن جميع رجال التعليم منضمون لنقابة المهنة التعليمية أما مدرسو المعاهد الدينية والثانوية فليست لهم نقابة ولذلك توصي اللجنة بتكوين نقابة لهم .

السادة الأعضاء :

إن اللجنة الفرعية وهي تقدم لكم هذا التقرير لتشر بأهمية الرحلة التي نحن مقدمون عليها في تطورنا الديمقراطي ، والاشتراكي ، كما أنها تؤكد للسادة أعضاء اللجنة أنها قدرت تماماً دقة المهمة التي عهدتم بها إليها .

وعلى ضوء أهمية الرحلة التاريخية التي نحيها ودقة المهمة التي قامت بها اللجنة كان عليها أن تضع نصب عينيها آمال الشعب العامل المكافح ، وسلامة الثورة الاشتراكية ، ويقتطع الضمير وكفالة المدالة .

ولقد اعتمدت اللجنة على كل ذلك لتصل إلى توصياتها التي ترجو أن تكون بداية حسنة موقفة في طريق الكفاية والعدل .

ملحق

تقرير اللجنة الفرعية المشكلة من اللجنة الفرعية الأولى لتحديد القوى الشعبية في الزراعة (الفلاحين) وكيفية تمثيلها .

من المؤكد أننا نرغب رغبة صادقة في تمثيل كل القوى الشعبية في البلاد غير أن الاعتبارات العماية — وهي تلك التي تتمثل في عدم انتظام بعض هذه القوى في منظمات خاصة بها — تحول دون تحقيق هذه الرغبة . .

ومع التسليم بهذه العقبة إلا أنه يظل من المهم أن نحدد كل القوى الشعبية العاملة في نطاق الزراعة حتى يفيد هذا التحديد في مواجهة تنظيم كل قوة من هذه القوى في منظمات خاصة بها في المستقبل ، لتتاح لها جميعا فرصة المشاركة في بناء الاشتراكية وفي الدفاع عنها .

ولهذا الاعتبار نبدأ بتحديد كل القوى الشعبية سواء كانت لها منظمات تضمها تضمها أو لم تكن لها مثل هذه المنظمات .

ولنبداً بتحديد القوى العاملة في قطاع الزراعة الذي نطلق عليه قطاع الفلاحين وعددهم ٤٠٠ و ٣٨٥ و ٣ شخص :

١ — العمال الزراعيون (الأجراء) وعددهم ٩٠٠ و ١٨٨ و ١ شخص .

٢ — المستأجرون الزراعيون والمزارعون .

٣ — الملاك الزراعيون .

ويبلغ عدد المستأجرين والمزارعين والملاك الزراعيين معاً ٥٠٠ و ١٩٦ و ٢ شخص ويمكن تقسيم الملاك الزراعيين تبعاً لمدار ملكيتهم إلى الفئات الآتية مع بيان عدد كل فئة بتمداد ١٩٥٧ :

(١) الذين يملكون ٥ أفدنة فأقل وعددهم ٨ و ٣١٧ و ٢ شخصا .

(ب) ومن الملاحظ أن هذه الفئة هي التي يتكون من بعض أعضائها بحكم قانون الإصلاح الزراعي ، الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .

(ح) الذين يملكون أكثر من ٥ أفدنة إلى ١٠ أفدنة وعددهم ١٨١ ألف شخص

(د) الذين يملكون أكثر من ١٠ أفدنة إلى ٥٠ فدانا وعددهم ١٧٤ ألف شخص

(هـ) الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا وعددهم ١٢٣ ألف شخص .

٤ — المهندسون الزراعيون .

٥ — العاملون في الخدمات المرتبطة بالزراعة :

(١) الصناعات الزراعية الريفية .

(ب) مهندسو الري :

(ح) عمال الري .

ملاحظات :

ونلاحظ على هذه القوى العاملة في قطاع الفلاحين مايلي :

١ — أن كثيراً من الأشخاص قد يكون لهم أكثر من صفة فيدخلون لذلك ضمن أكثر من فئة .

٢ — إن المصلحة السياسية والاقتصادية لصغار الملاك الزراعيين تتفق مع مصالح العمال الزراعيين بحيث يحسن الجمع بين هاتين الفئتين .

٣ — إن بعض هذه القوى الشعبية يصعب تمثيلها في المرحلة الحالية وذلك بسبب عدم وجود منظمات خاصة بها تضم أفرادها ويمكن أن تمثل عن طريقها ولذلك ، يجب نزولاً على هذا الاعتبار العملي ، أن نحدد القوى الشعبية العاملة في الزراعة والتي ستمثل في المؤتمر على أساس وجود منظمة لكل قوة من هذه القوى ، بحيث تمثل القوى التي لها منظمات أو تجمعات قائمة بالفعل .

٤ — إن بعض القوى العاملة في الزراعة يحسن تمثيلها خارج قطاع الزراعة وذلك نظراً لوجود منظمات مهنية خاصة بها كما يسهل تمثيلها في قطاع آخر ، ومثل

ذلك مهندسو الري ودخولهم في نقابة المهن الهندسية والمهندسون الزراعيون لوجود نقابة خاصة بهم يمكن تمثيلهم في قطاع الخدمات .

تحديد القوى الشعبية العاملة في الزراعة (الفلاحين)

والتي يمكن تمثيلها

- ١ — أعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وعدد هذه الجمعيات ٢٢٤ جمعية وعدد النضمين لها ١٤٩ ألف شخص بتعداد سنة ١٩٦٠
- ٢ — أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى ، وعدد هذه الجمعيات ٣٥٦٦ جمعية وعدد النضمين لها ٩٨٦ ألف شخص .
- ٣ — هذا بالإضافة إلى وجود نقابة عامة للعمال الزراعيين وهـ نقابات فرعية لها يبلغ عدد أعضائها ٢٥٥٠ شخصا .
- ٤ — عمال الزراعة الذين يعملون في القطاع الحكومي وعدد مـ ١٨٦٠٠ شخص . وبذلك يصبح عدد المشتغلين والمنظمين في منظمات هذا القطاع ٢٣٢ر١٥٤ر١ شخصا .

توصيات عامة

- ١ — يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال الزراعيين وتكوين لجان فرعية لها في القرى في كل المحافظات .
- ٢ — تعديل المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعي ، وهي الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للإصلاح الزراعي بحيث يدخل في عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التي ينتفعون بها على خمسة أفدنة .
- ٣ — إعادة النظر في نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفي كيفية تشكيل مجالس إدارتها بحيث نضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية ونضمن تحقيقها لمصالح هذه القوى .
- إمضاءات : جمال سميد — لييب شقير — رفعت المحجوب .

وقد صدقت اللجنة الفرعية الأولى على هذا التقرير بالجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ
١٩٦١/١٢/١٦ .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : لا يسعني إلا أن أشكر السادة الزملاء أعضاء
اللجنة الفرعية الأولى على هذا الجهد الكبير الذى بذلوه فى تحديد القوى الشعبية التى
يجب تمثيلها فى المؤتمر الوطنى ، أو فى محاولة تقديم الحجة المقبولة لتبرير ما نحن بصدد
من إجراء عزل أعداء الشعب فى الداخل والخارج ، لتأمين الثورة الاشتراكية وحماية
مكاسب الشعب .

ولقد كان موقفا حقا أن التزمت اللجنة الفرعية الكثير من الحيلة والتيسير ،
وذلك فيما قررته . وفى هذا تلتزم المنطق الطبى للأمر . إن الزل مقصور على
صاحبه لا يمتد إلى غيره ممن يرتبط به عائليا ، مادام هذا الغير لا يدخل فى نطاق
مفهوم الزل ، وإن الزل لا يمنع المواطن من التمتع بالحقوق المدنية المقررة لغيره
من المواطنين .

غير أن اللجنة ، فى تصورى ، قد نسيت منطقها فى التيسير حين قررت فى
الاقتراح رقم ٢ فى شأن الفئات المستبعدة ، ما نصه « العناصر الرجعية أو المستغلة
للمناهضة للاشتراكية من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة
آلاف جنيه بناء على قوانين التأمين » ولما كنا لا نتصور الزل . وهو ما أفصحت
عنه اللجنة الفرعية ذاتها ، لا نتصور الزل انتقاما من أحد ، ولكنه إجراء تحفظى
سياسى لحماية الشعب من أعدائه ، لذلك لا أتخيلنى أوافق على اقتراح اللجنة المشار
إليه . وأقترح إعمالا لمنطقنا فى التيسير ، تعديل هذا الاقتراح ليكون على الشكل
الآتى : « العناصر الرجعية أو المستغلة للمناهضة للاشتراكية من بين الذين أمت لهم
أسهم أو حصص تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه » ، أى أقترح رفع الحد الذى يمكن
الزل بعه إلى خمسين ألف جنيه . وذلك فى تصورى لسببين :

الأول — أن هذا القدر من الملكية في القطاع الصناعي والتجاري ، لا يمثل في اعتقادي ، ملكية مستغلة ، وليس ما يمنع في رأي من أن يكون من بين قطاع الرأسمالية الوطنية التي يحق لها أن تمثل في المؤتمر الوطني .

الثاني — أن الإيراد السنوي لمبلغ الخمسين ألف جنيه على أساس أن الفائدة ٤٪ / هو ألفا جنيه ، وهو في المتوسط ما يعادل إيجار أو غلة مائة فدان في السنة . ولذلك فإن الأخذ بما يزيد على خمسين ألف جنيه على ما اقترح سيؤدي إلى توحيد المعيار المادي الذي نعتمد عليه في تقرير النزول في ميدان الزراعة وميدان التجارة والصناعة وشكراً السيد الدكتور لطفي أبو النصر : لي تعليق على كلام الدكتور طعيمة الجرف .

فالحقيقة أن صدر البند رقم ٢ الوارد بالصفحة التاسعة من التقرير تحت عنوان الفئات المستبعدة وهو الذي يشير إليه الدكتور الجرف جاء به مايلي « العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية . . . الخ » .

وهذا يبين أن اللجنة في عملها لم تنجبه إلى فكرة الإلتزام أو القصاص من أحد كما قال بحق الدكتور طعيمة الجرف . وإنما كانت الفكرة هي استبعاد العناصر المناهضة للاشتراكية . ولو أننا نظرنا إلى بقية البنود ، لوجدنا أن العناصر المستغلة أو الرجعية من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وللنصوص عليها في الفقرة ٢ التي أشار إليها الدكتور الجرف يمكن أن تدخل تحت الفئة رقم ٣ أو تحت بنود أخرى ، واري أنه يمكننا لذلك حذف البند رقم ٢ برمته لأنه ليس ذا موضوع وهو يجنبنا الخلاف في تحديد قيمة الأسهم التي أمت والخاصة بهذه العناصر بعشرة آلاف جنيه أو خمسين ألف جنيه .

ذلك لأن المقصود هو استبعاد العناصر الرجعية المستغلة . وليس المقصود هو محاربة شخص بسبب ما يملكه من أموال .

فإذا كانت هناك عناصر رجعية أو مستغلة في هذا القطاع فإنها تدخل تحت بند من فرضت على أموالهم الحراسة أو تحت بند مستغلي النفوذ وبذلك لا يكون هناك موضع للبند رقم ٢ برمته وشكراً .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : أود أن أؤكد حقيقة لمساتها جميعاً ونحن نقاش كل هذه الموضوعات التي تفضل السيد المقرر بوضعها الآن تحت نظرنا . هذه الحقيقة هي أننا قد توخينا جميعاً العدالة الثامة في مناقشة الموضوع ، وتوخينا البحث عن المصلحة العامة . لذلك تأكد لنا منذ اللحظة الأولى أننا حينما كنا نتحدث عن العزل إنما كنا نتحدث عن إجراء بقصد الحماية ، ولم يكن في تصورنا أبداً أننا نجرى عملية إبادة لأشخاص يستحقون في الواقع البقاء في الميدان السياسي بل كان في تصورنا أننا نبعد أشخاصاً يستحقون الإبعاد عن الميدان السياسي ، ولم تكن العملية عملية انتقام . فقد تأكد لنا جميعاً في هذه القاعة أننا نقصد مجرد الحماية فحسب . ومع إيماني بأن هذه الحقيقة كانت دائماً نصب أعين اللجنة الفرعية ، إلا أنني قد أطلب ببعض التعديلات التي حينما أفكر فيها ، أجد أن من الواجب أن ننظر إليها بمن الاعتبار

فقد ورد ضمن الفئات المستبعدة كل من انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الأول وكذلك جاء ضمن هذه الفئات كل من انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الثاني ، وقد سوى التقرير بين الطائفتين في الاستبعاد .

لذلك قد يكون من المفيد أن أذكر وضماً خاصاً بالطائفة الثانية وهي تلك التي انطبق عليها قانون الإصلاح الزراعي الثاني ، فهذه الطائفة قد عاشت فترة من الزمن امتداداً بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ في حماية قانون الملكية الذي كان قائماً ، والذي كان يسمح بملكية تزيد على مائة فدان ، ولذلك أعتقد أنه من الصالح أن نعيد النظر في التوصية الخاصة بمن انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الثاني .

ونظراً إلى أن هذه الملكية كانت في ظل الثورة ، ملكية قانونية في وقت ما ، فأقترح إعادة صياغة هذه التوصية على النحو التالي :

« العناصر الرجعية أو المستغلة للشعب من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو محراوية » أي أننا نجمل الاستغلال والرجعية لا المال هما الأساس إلا من ثبتت صلاحيته أي أنني أرى أن نجمل الأساس الخاص

بالطائفة المستمثلة الرجعية وحدها ، هو عدم المصلاحية ، فلا ينطبق الاستبعاد إلا على من ثبت مقدما أنه غير صالح . ولو فعلنا غير ذلك نكون قد سويتنا بين ملكية تزيد على مائة فدان وتصل إلى آلاف الأفدنة ، وبين ملكية تزيد على مائة فدان ولا تصل إلى مائتي فدان . وعلى ذلك فإن النسوية غير منطقية ولا طبيعية بينا التفرقة لها مايررها ولذلك أرجو إضافة النص المقترح إلى التوصية أو توضع كتوصية جديدة على النحو الذى اقترحته وشكراً .

السيد عبد اللطيف بلطيه : السيد الأمين العام ، لاشك أنها كانت أياما خالدة تلك التى عشناها وما زلنا نحياها لتفهم اشتراكية الشعب بأفكار الشعب . وكان جيلا من اللجنة الفرعية الأولى ونحن نتصفح تقريرها ، أنها جعلتنا نحس ، والتقرير يتلى علينا ، بجميع احساساتنا وجميع مناقشاتنا منذ اللحظة الأولى التى اجتمعنا فيها فى هذا المكان .

وأضيف إلى ذلك أن هناك موضوعات أجزناها ففصلتها ، وأمورا أجلناها فأوضحناها .

وقد كانت اللجنة موفقة كل النوفيق حينما عرفت القوى الحقيقية للشعب التى تتمثل جيش الاندفاع الثورى على الطريق لحماية اشتراكيتنا ولتأمين ثورتنا . وإننا لورجنا إلى جميع القطاعات التى أوضحناها اللجنة فى تقريرها من عمال وفلاحين وأرباب صناعات ومطلبة . . . الخ . لوجدنا حقيقة أن جميع القوى الشعبية فى هذا الوطن قد أتاحت لها الفرصة كاملة لتؤدى دورها فى بناء مجتمعا الاشتراكي الديمقراطي القماونى .

أما الفئات التى رأت اللجنة عزلها أو استبعادها فهو احتياط لا بد منه وأمر لا مفر من تطبيقه ، حتى يمكن لنا ولجميع المواطنين الذين أتاحت لهم الفرصة ، وهم جموع هذا الشعب ، حماية هذه الثورة وبناء الاشتراكية ودعمها ، وأن يصلوا إلى هدفهم آمنين .

ولا يسمى إزاء هذا الجهد الشكور إلا أن أقدم للجنة تقديري كمضو في هذه اللجنة العامة ، على هذا الجهد وعلى هذا الجهد الذي بذلته مؤكداً أن التقرير برمته يعتبر أساساً نسير عليه لاختيار ممثلينا في المؤتمر القادم إن شاء الله .

الدكتور سلمان حزين - السيد الأمين العام :

أرجو ألا أكون مسرفاً أو محرجاً لأعضاء اللجنة الفرعية إذا ما بدأت بالإعراب عن الإعجاب والشكر ، ليس فقط على ما بذلت من جهد في إعداد هذا التقرير ، وإنما على ما آفاه الله به عليها من روح أملت على الأعضاء جميعاً أن يفكروا تفكيراً من النوع الذي كان يدور في أذهان كثيرين من أعضاء هذه اللجنة العامة .

فقد كنا نرجو دائماً أن تفكر ، لا تفكيراً طائفيًا ، وإنما تفكيراً عاماً يستهدف الصالح العام ويستهدف الربط بين مختلف وجهات النظر بحيث يكون اختلاف الرأي تنوعاً مفيداً لا يؤدي إلى تفرقة ولا إلى تشتيت جهود . والتقرير كما أقرؤهُ أعتقد أنه يستحق منا نظرتين . الأولى شاملة وتبيننا على أن نحكم عليه حكماً عاماً ، فالتقرير في مجموعه ، أعتقد أنه يضرب إعراباً صادقاً عن مجموع الأفكار والآراء التي دارت في هذه اللجنة ، وأعتقد أن اللجنة الفرعية كانت حينما أعدت التقرير - كما ذكرت السيد المقرر - مستوحية أكثر مما كانت مفكرة تفكيراً ابتدائياً .

وعلى هذا الأساس ، أرجو من جانبنا أيضاً في هذه اللجنة العامة ، أن نستقبل التقرير بما هو أهل له ، فنستقبله من الناحية العامة بالإقرار خصوصاً فيما يتعلق بالنسب : لم يعلق أحد على هذه النقطة من السادة الزملاء ، ولكنني أرجو أن ننظر إلى هذا الموضوع على أنه ليس القصد هو الوصول إلى معايير دقيقة ، فالإنسان لا يوزن كما توزن الأشياء ، وبالتالي فإن القوة البشرية لا تقوم بالدرم ، وإنما هي تقوم في مجموعها ، فضلاً عن أننا في المؤتمر القادم إن شاء الله ، كما قلنا في هذه اللجنة من قبل نرجو ألا يصل المضو إلى المؤتمر كممثل لطائفة يتحدث باسمها فحسب وإنما يتحدث باسم المجموع .

حقيقة إنه من الطبيعي أن يتحدث كل إنسان بما يمثل وجهة نظره ، ولكننا في مرحلة من مراحل هذه الثورة تقتضي أن يتجرد كل منا عن طائفته ، بل

إذا استطاع عن شخصيته أو تفكيره الشخصي ، ولذلك أعتقد أنه إذا وصل شخص إلى المؤتمر من الفئة التي لم تنلها نسبة كبيرة كفئة النشاط النسائي أو رجال الجامعات أو الطلاب وهي الفئات التي خصصت لها نسب أقل من الفئات الأخرى ، فأرجو ألا ينظر إلى الأمر على أنه يتحدث عن فئة ، لأنه في الأصل من أبناء الفلاحين أو العمال أو على الأكثر من أبناء الطبقة الوسطى .

واستأعرف على سبيل المثال في أساتذة الجامعات من يصح أن يطلق عليهم أبناء الدوات أو من في حكمهم اللهم إلا شخصين أو ثلاثة لا كون صادقاً في كلامي . وعلى ذلك لا أستطيع أن أتحدث بكلامي دون أن أكون فلاحاً أو ابن فلاح في الأصل ، واستأشك في أن إخواننا الفلاحين الموجودين في هذه القاعة كانوا يشعرون حينما يتحدث الجامعي أنه يتحدث بما في ذات أنفسهم ، لأنه ابنهم ومنهم في الأصل وإلهم ، وعلى ذلك ، أرجو ألا تنظر طائفة العمال على أنه خصصت لهم نسبة أقل مما خصصت للفلاحين ، لأن الأمر مشترك بيننا جميعاً ، وسنتحدث في المؤتمر بمقابلة واحدة وبضمير واحد وهدف واحد وشعور وطني واحد .

وعلى هذا الأساس أرجو أن نقر التنبؤ وألا نتناقش فيها ، أو نتناولها بالتعديل إذ يجب أن ننظر إلى المسائل نظرة قومية . أكبر من أن نزل إلى مستوى المناقشة والجدل من أجل رفع النسبة المخصصة لطائفة من الطوائف بواحد في المائة مثلاً .

أما المسألة الثانية ، وهي ما يتعلق بالنواحي الجدلية ، فانتقل إلى مناقشة ما ورد في الصفحة السابعة في التقرير عن موضوع العزل ، فإني أرى أن اللجنة قد أجلت في التعريف بين العزل والاستبعاد ، فقالت في تعريف العزل « هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي » ومعنى ذلك أن تعريف العزل قد شمل الاستبعاد .

ولكن اللجنة في صدر الصفحة الثامنة من التقرير ذكرت أن العزل نوعان :

الأول عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثاني استبعاد خاص أن تتعارض مصالحهم في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية

مع مصلحة مجموع الشعب ، وعلى هذا يستحسن أن تفصل في تعريف العزل بأنه الحرمان الشامل من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والعزل مقصور على صاحبه لا يقعداه إلى غيره . . . الخ

ثم نعرف الاستبعاد بأنه التفتية عن المشاركة في أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو المنظمات الاشتراكية المتصلة به كالتقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية ، بحيث يكون هناك تعريفان واضحا للعزل والاستبعاد فلا يشمل فئتين بتعريف واحد .

أما النقطة التى أثبتت أيضاً فى المناقشة عما ورد فى الصفحة التاسعة من التقرير فى تحديد من ينطبق عليهم الاستبعاد . فإننى أشارك زميلى الدكتور رفعت المحجوب والدكتور طعيمة الجرف فيما يختص بالتمييز بين الفئتين الواردتين فى (١) ، (ب) وممن من انطبق عليهم قانونا الإصلاح الزراعى الصادران فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويوليو سنة ١٩٦١ .

وأرى ألا يشمل التعبير عن الفئتين نص واحد على أساس أنهما شيء واحد ، وإنما تخصص فقرة مستقلة تتضمن حكماً مستقلاً لكل منهما فنقول .

١ — كل من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ على أن يستثنى من ثبت تجاوبه عملياً مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

كل من ثبت عدم تجاوبه عملياً مع الاشتراكية ممن انطبق عليه تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أرض بور أو صحراوية وعلى ذلك نجمل الاستثناء هو الأساس فى العزل ولا نجمل العزل لهذه الفئة هو القاعدة ، وأعتقد أن هذا قد يكون اسدق تعبيراً .

٢ — أما البند الثانى الخاص بالناصر الرجعية أو المستقلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، فيستوى

أن ترفع هذه القيمة كما اقترح الدكتور طعيمة الجرف أو تفي كما طلب الدكتور أبو النصر وأرى أن تبدأ الفقرة بالعبارة الآتية : « كل من ثبت عدم تجاوبه عمليا مع الاشتراكية من بين من انطبقت عليهم قوانين كذا كذا »
أما بقية الفقرات فتبقى كما هي وشكراً .

السيد الأمين العام - أرجو من السادة الأعضاء الذين تقدموا باقتراحات أن يتقدموا بها مكتوبة حتى يمكن عرضها على اللجنة .

السيد أنور سلامة - الحقيقة . أنه لا يعني إلا أن أضيق صوتي إلى صوت زملائي الذين شكروا اللجنة الفرعية على ما قامت به من مجهود ضخم جبار ، فقد كانت متجاوبة فعلا مع كل الرغبات والشاغل التي أبدت في اللجنة التحضيرية .

ونحن نؤكّد رضانا التام على الطريقة التي انتهجتها اللجنة الفرعية بتحديد قوى الشعب في ثمانية عناصر ، إذ لا شك أنها بهذا التحديد قد أحاطت بكل العناصر الفعلية التي تشكّل منها قوى الشعب المنضمة في منظمات وإضافت إليها كذلك الموظفين الحكوميين الذين لا ينتظمون في نقابات أو روابط .

قد اختلف مع الدكتور سليمان حزين فيما ذهب إليه من المطالبة بالفرقة بين العزل والاستبعاد ، فإن الإجراء الذي سيتخذ بسدد الطائفتين هو عدم السماح لهما بمزاولة النشاط السياسي ، ولقد كانت اللجنة دقيقة حينما سمحت لهم بمزاولة كافة الحقوق المدنية . وعلى ذلك فإن الإجراء واحد بالنسبة للمستبعدين والمزولين .

كما أنني لا اتفق مع من قالوا بالفرقة بين من انطبقت عليهم أحكام قانوني الإصلاح الزراعي ، فإن هذه الفرقة لا مبرر لها طالما أن النص الوارد في التقرير يستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب ، وسواء كان الأصل الإباحة أو الحرمان ، فإن التقرير يستثنى من يثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ولم يكن عدواً للشعب وعرفت خدماته فإنه لن تصيبه أحكام البند الخاص بالعزل حتى ولو كان عنده القانون من الأقدّة . ولهذا فإنني أؤيد توصيات اللجنة كما وردت في « أ » ، « ب » من البند الأول .

لقد اقترح أحد زملاء أن ترفع قيمة الحصص أو الأسهم المؤممة الواردة في البند الثاني إلى خمسين ألف جنيه ، وذكر أن نسبة الربح هي أربعة في المائة ، وأن ما يحصل عليه مالك هذه الحصص أو الأسهم لن يتجاوز إيراد مائة فدان ، ورد على ذلك أن هذه النسبة غير موجودة لأن أرباح الأسهم تتراوح عادة بين سبعة وثمانية في المائة ومعنى هذا أن هذا الشخص سيحصل على ربح قيمته أربعة آلاف جنيه في السنة ، وهذا في جانب واحد وقطاع واحد ، هو قطاع الأسهم التي طبقت عليها قوانين التأمين الأخيرة ، وهذا لا يشمل الملكية المقارية أو الملكية الزراعية التي قد يمتلكها هذا الشخص ، فقد يكون هذا الشخص مالكا لمائة فدان وعدد من المقارات بجانب الأسهم ، وعلى هذا لا يمكن أن ترفع القيمة الواردة في التقرير إلى خمسين ألف جنيه خصوصاً وأن الحكومة في قوانين الإصلاح الزراعي قد قومت الفدان في المتوسط بمائتي جنيه ، أى أن من يملك مائة فدان تقوم بشرين ألفاً من الجنيهات . فإذا كان المطلوب هو تقدير ما يمتلكه الفرد من ثروة على أن تصل إلى ما يوازي قيمته مائة فدان أو مائتي فدان ، فإنها تكون وجهة نظر مقولة ، ولكن الإبقاء على من يملك أسهما فقط بخمسين ألفاً من الجنيهات يحرقنا إلى النظر إلى من يملك أسهما وغير ذلك من أنواع الثروات .

ولذلك فإننى أرى الموافقة على التوصية كما وردت في التقرير ، خاصة وأن كل حالة ستنظر على حدة وسيُنظر في أمر كل من لديه أسهم قيمتها عشرة آلاف جنيه ليتبين ما إذا كان متعاوناً أو غير متعاون خصوصاً وأن هذه الطاقة غير واردة ضمن الطوائف المادية للشعب وإنما في الطوائف المستعبدة التي تتعارض مصالحها فعلاً مع المصالح الاشتراكية الثورية .

إن الموضوع كما نرى يتصل بالمصالح المادية وكما قال السيد الرئيس إنه لا يتصور أن أحداً أخذ منه شيء يقبل على الاشتراكية بنفس راضية .

فالحقيقة إننا نستبعد مثل هذا الشخص فقط لتعارض مصالحه المادية مع النظام الاشتراكي ، ولكنه لا يعتبر من أعداء الشعب ، فيمكنه الرجوع إلى حظيرة الشعب

وذلك أمر ميسور وسهل إذا أثبت تجاوبه مع الروح الاشتراكية .

إننى أتفق مع الدكتور سليمان حزين فيما قاله بشأن النسب العددية وذلك بالنسبة للمؤتمر القادم فقط لكيلا تؤخذ مأخذاً عاماً في أى ناحية من نواحي التمثيل بعد ذلك وأرجو أن يكون مفهوماً أن هذه النسبة لغرض خاص ومهمة خاصة ، لأننا ونحن نتخبط على مستوى رأسي ، اضطررنا أن نحدد هذه النسب للفئات ، ولأنه كما قال الدكتور سليمان حزين لا يمكن أن يقوم الإنسان بمعايير أو يوزن بموازين .

ولذلك فإننا نرضى بهذه النسب وأقل منها ما دامت تؤدي هذا الغرض ، ونحن جميعاً سواء كنا فلاحين أو عمالاً أو طلاباً أو موظفين نعتبر إخوة نعمل في صعيد واحد لرمة الوطن .

نقطة أخيرة أود أن أشير إليها هي أن التقرير خلا من نقطة هامة هي تحديد من يتولى النظر في أمر هؤلاء الناس سواء من كان منهم عدواً للشعب أو من سيستبعدون حقيقة ان هناك توصية عامة وردت في الصفحة التاسعة من التقرير جاء فيها ما يلي :

« توصي اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبي القل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » .

ولكن التقرير قد خلا فعلاً من الإشارة إلى من التزم سيعهد إليه فعلاً بالنظر فيمن يستبعدون او يردون إلى حظيرة الشعب .

حقيقة ان التوصية تقول بأن يقوم السيد الرئيس بتشكيل لجنة او مجلس أو شيء من هذا القبيل ، ولكن هل سيعهد إلى هذه اللجنة بالنظر في حالات هؤلاء الناس وهل هي اللجنة التي سيتقدم إليها هؤلاء الناس الذين استبعدوا ؟

إن كل ما يهمنا هو تحديد الجهة التي يتقدم إليها الشخص ليعود إلى حظيرة الشعب بعد ان يقوم بخدمات للشعب تثبت انه اصبح فعلاً من القوى الشعبية . لأننا كلنا نرجو ان يستبعد ان يعود إلى حظيرة القومية والاشتراكية الوطنية . اظن أننا لو أشرنا إلى شيء في هذا الصدد .

فإن التقرير يصبح وافياً • ولا يسعنى إلا أن أحمده الله على أن اللجنة الفرعية قد وصلت في أعمالها إلى هذه النهاية السعيدة الكريمة التى تحقق لوطننا العزيز ما نرجوه من رفاهية وخير .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان: لى ملاحظة تتماق بأسلوب دراستنا لهذا التقرير فالواقع أننا جيماً نشمر بأننا فى حاجة الآن — ١ — أكثر من أى وقت — إلى كل دقيقة من وقت اللجنة ، وأننا فعلاً من هذا اليوم ننقل من أسلوب الكلمات العامة إلى أسلوب مناقشة موضوعات محددة فى التقرير . لذلك يبدو لى أننا نستطيع مناقشة هذا التقرير بالأسلوب الأفقى الذى بدأنا به ، وهو أن يبدأ كل شخص فى إبداء رأيه فى التقرير من أوله إلى آخره ، وفى موضوعات عديدة ومتفرقة .

إن هذا التقرير يتضمن موضوعات متعددة ، فمثلاً جاء فى الصفحة الثالثة أن أول مهمة للجنة ، هى تحديد ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى ويتفرع عن هذا موضوع العزل ، ثم موضوع عدد أعضاء المؤتمر المقترح ، ثم توزيع عدد أعضاء المؤتمر على القوى الشعبية ... فإذا استخرجنا من التقرير هذه الموضوعات ودرسناها واحداً بعد الآخر ، وبدأ كل منا يتحدث فى نقطة معينة بالذات ، بحيث يتجمع فى أذهاننا فى وقت واحد كل ما قيل فى الموضوع الواحد ، أمكننا أن نصل فى النهاية إلى رأى فى هذه النقطة بالذات ، وبعد ذلك تنتقل إلى نقطة أخرى ...

أما إذا أخذنا بالأسلوب الأفقى ، بأن يتحدث كل منا فى التقرير من أوله إلى آخره ، لا أمكن تجميع كل الملاحظات المتصلة بالموضوع الواحد ، وما وصلنا إلى النتيجة المطلوبة .

كذلك أرجو إذا ما وصلنا إلى نتيجة معينة فى نقطة من النقاط ورئى فيها الأخذ باقتراح جديد بالتعديل أو الإضافة ، أن يعاد التقرير إلى اللجنة لصياغته فى ضوء ما انتهى إليه رأى ، حتى تأتى الصياغة الجديدة منسجمة مع جوهر التعديل .

النقطة الأخيرة ، هى أنى أشعر أن جميع من يتكلمون يحسون بواجب شكر اللجنة الفرعية على هذا العمل الجيد ، الذى أتمته على مستوى عال فى أنصر وقت ...

أرجو أيضاً أن يسجل شكرنا جميعاً مرة واحدة ، تعبيراً عن مواطن الجميع الجياشة في هذا الموضوع .

السيد الأمين العام : لا شك أن طريقة مناقشة التقرير المروض ، تختلف عن المناقشة العامة التي بدأناها قبل ذلك ، واختصاراً للوقت أمامنا ثلاث نقاط ، وهي ما كلفت اللجنة الفرعية بدراستها وتقديم تقرير عنها . لذلك يكون من الخير أن ينحصر الكلام في هذه النقاط الثلاث ، ولكل عضو الحق في أن يتقدم بأية اقتراحات مكتوبة في كل ما يمين له . ونحيل إلى أن الأمر لا يختلف في مناقشة هذا التقرير عما كان عليه الحال في مجلس الأمة ؛ إذ كانت التقارير تناقش ويؤخذ عليها الرأي من حيث المبدأ أولاً . ثم تناقش فقرات التقرير فقرة فقرة .

وأرى من الخير أن يكون الكلام عاماً في هذه النقاط الثلاث ، ثم يؤخذ الرأي على التقرير من حيث المبدأ .

وبعد ذلك يناقش التقرير فقرة فقرة ، ويؤخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة بشأنها كما قال الدكتور عثمان خليل عثمان ؛ وبذلك نستطيع أن ننجز عملنا . ولكن هذا يتوقف على أن يكون الكلام محصوراً في اثلاث مسائل الرئيسية التي شككت من أجلها اللجنة ، والملاحظات الباصرة عليها .

وإذا كانت هناك اقتراحات معينة فأرجو أن تكون في شكل واضح محدد ، وبدون إثارة مناقشات فرعية أخرى ، وبذلك يتمكن كل واحد من طالبي الكلمة - وعددهم كبير - أن يدلي برأيه ويبرهن فكره ؛ ثم تنتقل إلى المرحلة الثانية وهي مناقشة الفقرات فقرة . فقرة وسأعرض على حضراتكم كل ما يرد إلى من اقتراحات مكتوبة عن كل فقرة عند مناقشتها ، حتى يمكن الوصول إلى رأي نهائي . وإذا جد ما يدعو إلى إعادة التقرير إلى اللجنة ، أعيد إليها لصياغته من جديد على ضوء ما وافقت عليه اللجنة العامة من اقتراحات .

هذا ، وقد طلب الكلمة السيد المقرر ، وبهذه المناسبة أرجو أن أوضح أن التقاليد جرت على أن يسمح للسيد المقرر بالكلام كلما طلب ذلك .

السيد المقرر : احب ان ألفت نظر السادة الأعضاء ، إلى أنه قد سقطت من التقرير توصية من التوصيات العامة التي كانت اللجنة الفرعية قد وافقت عليها ، وهذه التوصية خاصة بتشكيل لجنة للتظلمات من الخطأ في تطبيق المايير ، على ان يكون فيها عنصر قضائي ... هذه التوصية من التوصيات التي اقرتها اللجنة .

كما حدث خطأ مطبعي خاص بالتوصيات الواردة في الملاحق الأخير وهي التوصية رقم ٦ ومحتها كما يلي :

« ٦ — رأت اللجنة ان جميع رجال التعليم متضمنون لنقابة المهن التعليمية ، اما مدرسو المعاهد الدينية الابتدائية والثانوية ، فليست لهم نقابة . ولذلك توصي اللجنة بتكوين نقابة لهم » .

وهناك نقطة أثارها الدكتور سليمان حزين بخصوص تعريف العزل فقد رأى وجوب إعطاء تعريف خاص لكل من العزل والاستبعاد . والواقع أنه لا داعي لإعطاء مثل هذين التعريفين ، فقد قال الدكتور سليمان حزين إن العزل هو الحرمان الشامل من الحقوق السياسية . في حين ان اللجنة لم تذهب ابداً إلى الحرمان الشامل لا في العزل ولا الاستبعاد ، فعملية العزل قاصرة فقط على الانتخاب الذي سيجرى قريباً . فلا ينتخب الشخص المعزول ولا ينتخب . عملية العزل والاستبعاد قاصرة على هذا المعنى ، ولم يدر في خاطر اللجنة اطلاقاً ان تعمم العزل بالنسبة لكافة الحقوق السياسية .

وهذا ايضاً مفهوم من مهمة لجنتنا التحضيرية ، لأن هذه اللجنة إنما تحضر فقط للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، واللجنة الفرعية انبثقت من هذه اللجنة التحضيرية ، فدائرة عملها إذن محصورة في الهدف الذي قامت من أجله .. هذا الهدف هو تحديد ماهية القوى الشعبية التي ستمثل في المؤتمر القادم . وكان لزاماً عليها أن تحدد هذه القوى ، فتستبعد بعض الفئات . . وأما قولنا إن العزل نومان ، فالحقيقة أننا وجدنا أنه من الصعب أن ندرج ضمن طائفة واحدة كافة الأشخاص المذكورين في الفئات الخمس الأولى ، مع الفئات الأخرى المستبعدة ، فرأت اللجنة الفرعية أن الجرم أشد بالنسبة لبعض الطوائف وأرادت أن تعبر عنه بكلمة العزل ، وأن الطوائف

(٣٩ — طريق الديمقراطية)

الأخرى إنما هي التي أضرت مصالحها من القوانين الاشتراكية فربما تكون عند بعض أفراد هذه الطوائف أحاسيس أو مشاعر ضد الاشتراكية ، ولما كنا بصدد اتخاذ إجراءات للامن بالنسبة للجهاز الجديد ، والتنظيم السياسي الجديد ، فقد رؤى — في هذه الفترة بالذات — استبعاد مثل هذه الطوائف من الرجعيين المناهضين للاشتراكية .

المسألة الأخرى التي أثبتت كانت خاصة بالمحسن ألف جنيه أو العشرة الآلاف جنيه . ومقارنة ذلك بتحديد الملكية الزراعية ، فالواقع أنه في نظر اللجنة الفرعية أن المسألة ليست مسألة غنى أو فقر ، إنما مسألة أحاسيس ومشاعر ومصالح بالنسبة للاشتراكية في ذاتها . فإذا كانت اللجنة قد وافقت على استبعاد الأشخاص الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ وقانون تحديد الملكية لسنة ١٩٦١ للذين زادت ملكياتهم على مائة فدان ، فقد نظرت اللجنة إلى أن هؤلاء يعتبرون قوة اجتماعية مهيمنة . قد تؤثر على الانتخابات . أما الأشخاص الذين يملكون أسهما ، فقد لا يكونون قوة اجتماعية مهيمنة . ورأت اللجنة الأخذ بمقياس العشرة الآلاف جنيه ، لأن هذا المقياس مستقى من قوانين التأمين ذاتها . حيث حددت بعض هذه القوانين أن ما يحتفظ به لشخص في بعض الشركات من أسهم أو حصص ، لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه ، وفي نظري أن النص الذي تقدمت به اللجنة يقصر الاستبعاد على الفئات الرجعية المناهضة للاشتراكية فقط ، من بين الذين أتمت لهم أسهم وحصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ... فالنص مفتوح ، وفي نظري أنه ليس هناك ما يمنع إطلاقاً من أن ترتفع بالعشرة الآلاف جنيه ، إلى ٢٠ ألف جنيه إذا رأت اللجنة ذلك ، إنما المقياس الذي يجب تطبيقه دائماً هو أن المسألة ليست بكثرة المال وقلته ، إنما هي مسألة انتقاء عناصر معينة ، نحمد في رأينا أنه لا بد من استبعادها ، وشكراً .

السيد الأمين العام : أرجو أن يدون السيد المقرر ملاحظاته على كل ما يبدى من آراء ، والرد عليها مرة واحدة .

السيد جمال مرسى بدر : اللجنة الفرعية مشكورة مناجياً على ما بذلت في عملها من جهد ووقت ، وقد كنت أتتبع ذلك العمل في محاضر جلسات اللجنة ولاحظت كما لاحظ غيري في بعض نواحي عمل اللجنة وفي مسألة العزل بالذات بعض الاتجاهات السرفة وقد ذكرني ذلك بمثل طالما سمعته من أهل في القرية . وقد رأينا جيماً أن زميلنا الفاضل مقرر اللجنة الفرعية مولع بضرب الأمثال من واقع الحياة الريفية وأنا لذلك أهدى إليه ذلك المثل الذي يذكرني به فتبني لأعمال اللجنة يقول المثل : « طلب النقي شققه ، كسر الفقير زيره » .

لقد تحدث المسؤولون عن شقفة عزل ، فانبرى بعض أعضاء اللجنة الفرعية يريدون كسر زير الأمة ، لا في جيلها الحاضر فحسب ، بل في أجيال قادمة ، قالوا إلى الدرجة الثانية أو الثالثة . . . لا أذكر ، على أن التمثل والأتزان قد عاذا فسيطرا على عمل اللجنة الفرعية . فجاء تقريرها لحسن الحظ ، خلوا من مثل ذلك الإفراط الحماسي في العزل . وحسنا فعلت اللجنة ، لأن الثورة الاشتراكية بوصفها ثورة تنمية وبناء ، هي أحوج إلى التمثل والأتزان ، منها إلى التطرف والجموح ، ذلك أن الثورة في مفهومها البناء ، ليست مجرد عمل ينطلق إليه الإنسان بقوة المزيمة المحضة ، بل هي أساس فكر نبني عليه عملاً ، وما لم تكن أفكارنا مترنة مستنيرة لا يصل بنا عملنا إلى أهدافنا المرسومة ، مهما يكن نصيبنا من الإدارة والتصميم ، فكر وعمل ليس بينهما مجال للماطفة الفجة ، ولا للتطرف الجامح . فذلك كله مما يعرضنا للانحراف عن أهدافنا ، ولا يتمخض عن خير للوطن ، ولا للوطنين .

لقد قلت في الثانية إن شعبنا ليست فيه فئات برمتها يقين عزها عن مجموع الشعب . بل قد يكون فيه أفراد تنقضي المصلحة العامة — في مرحلتنا الحالية — تمحيثهم عن العمل السياسي ، ولا زلت عند هذا الرأي الذي أعتقد أن تقرير اللجنة الفرعية يؤيده ولا ينفيه ، وستبين ذلك مما الآن ، على أنني أبادر فأقول إن هذا الرأي وغيره من الآراء التي ستسمع في هذا المكان سوف تكون بالطبع محل تقديركم ، وسوف تزنونها جميعاً وسترجحون بينها ، وستخرج من ذلك كله برأي تفره الأغلبية . ذلك الرأي أيها الزملاء . سيكون رأي الجميع . كلمة سواء يلتقي عندها

من كان مؤيداً ، ومن كان مخالفاً . إذ يعتبر قرار الأغلبية هو رأى المجموع .
تلك إحدى فضائل الديمقراطية التي لا تنكر ، نحن لا نجد في أى نظام آخر
من نظم الحكم مثل هذه الطريقة التي تحمل بها الخلافات فى رأى حلا هيئات صرغ
فيه الآراء فى البداية ، ثم ينتهى الأمر إلى رأى تقره الأغلبية ويرتضيه الجميع ،
بلا مرارة وبلا كبت .

ونستعرض تقرير اللجنة فى صدد العزل انرى أنها فى الحقيقة لم توص بعزل
فئات بأكلها من الشعب ، بل بعزل أفراد ، وإن كان ظاهر الأمر أن التقرير عند
فئات تسع . فالجزء الأول من هذه الفئات ، وهم الذين خصتهم اللجنة بالعزل ، هم أفراد
فرطوا فى حق الوطن ولا خلاف حولهم ، والمهم الذى أريد أن ابرزه هو أنهم أفراد
وليسوا فئات برمتها من الشعب .

أما الفئات الأربع الباقية ، وهى الفئات المستبعدة ، فقد خصت اللجنة كلامها
بقولها : « العناصر الرجعية او للمستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين ... الخ »
وحتى الفئة الأولى من هذه الفئات المستبعدة استثنت منها اللجنة من ثبت تجاوبه مع
الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب ، ولا فرق يذكر من جهة الصياغة بين جعل
الاستثناء إيجابياً مرة ، وجعله سلبياً مرة أخرى . وفى رأى أن النتيجة العملية فى كفى
الحالتين واحدة . أفراد صالحون يبقون ضمن مجموع الشعب ، وأفراد طالحون يستبعدون
من التنظيم السياسى .

والمعيار فى تحديد الصالح من الطالح ، هو الرجعية ومناهضة الاشتراكية ، وهو
معيار غير منضبط لا يمكن تطبيقه إلا بأن نترك أمر ذلك إلى السلطة التنفيذية لتحديد
هى بناء على معلوماتها وبحسب تقديرها ، من هم المناهضون للاشتراكية ومن هم
الرجعيون ، ومن هم المتجاوبون ومتى كان المعيار معياراً تقديرياً بحتاً ، وهو الرجعية
ومناهضة الاشتراكية ، لزمنا أن نعترف بأنه لا عمل لحصر الاستبعاد فى الفئات الأربع
التي وردت فى التقرير ، ولا عمل لحصر تلك الفئات دون غيرها بالاستبعاد ، فالإنجهايات
الرجعية المناهضة للاشتراكية قد توجد - وأعنى ألا توجد - عند من لا يملكون
أسهما ومن لا يملكون أطيافاً ، والسلطة التنفيذية أدرى منا بتلك العناصر فى الفئات

التي عددها التقرير وفي غيرهم من مجموع الشعب ، فأولي بنا إذن ان نترك أمر الاستبعاد والعزل إلى السلطة التنفيذية على ان نجعل للمزولين والمستبعدين ضمانات تمثل في اللجوء إلى لجان قضائية او شبه قضائية إذا رأوا انهم لا يستحقون العزل والاستبعاد .

اعلم ان هنالك اعتراضاً سمعناه من قبل وربما سنسمعه الآن ، إذا يقول البعض : لا يصح ان نترك أمر العزل والاستبعاد للسلطة التنفيذية ! ! والرد على ذلك من وجهين :

الأول : أن أصحاب هذا الاعتراض من الزملاء قد أنساهم جلوسنا تحت القبة ، أننا لسنا سلطة تشريعية ، ولنا هيئة منتخبة من الشعب ، بل نحن لجنة استشارية للسلطة التنفيذية ، عينتها تلك السلطة بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

ووجه الرد الثاني أن مقياس الرجعية ومناهضة الاشتراكية تقديري بطبيعته ولا جدال في ذلك وطالما كان مقياس العزل والاستبعاد مسألة تقديرية فالسلطة التنفيذية بأجهزتها وإمكاناتها أقدر على تطبيقه من لجنتنا هذه بطبيعة الحال . لذلك أقترح :

أولاً : شكر اللجنة الفرعية على مجهودها .

ثانياً : اعتماد التقرير في خصوص القوى الشعبية وتمثيلها .

ثالثاً : اعتماد تقريرها في خصوص الفئات الخمس التي رأت اللجنة شمولها بالعزل .

رابعاً : استبعاد العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية التي ترى السلطة التنفيذية استبعادها في الوقت الحاضر ، على أن تشكل لجان قضائية ، أو شبه قضائية يتظلم إليها المستبعدون . وذلك دون حاجة إلى تعداد فئات ليست — بحكم المقياس الذي تبنته اللجنة الفرعية — جامعة ولا مائة ، وبذلك تتخلص من الدخول في التفاصيل الخمسة بال عشرة الآلاف جنيه أو الخمسين ألف جنيه وما إلى ذلك من التفاصيل التي لا حاجة بنا إليها ما دام المقياس هو الرجعية ومناهضة الاشتراكية .

على أني أفرح أن يكون كل من العزل والاستبعاد موقوتاً من جهة ، وقاصراً من جهة أخرى على حق الترشيح دون حق التصويت . إذ أن حكمة العزل والاستبعاد

هى منع عناصر معينة من الوصول إلى مراكز قيادية فى التنظيم السياسى . فينبغى ألا نتجاوز فى حكمنا مقتضيات تلك الحكمة . إذ ليس فى حق التصويت أية سمعة من سمات القيادة ، بينما فى حرمان المزولين والمستبعدين من ذلك الحق الأولى من حقوق المواطن إهدار لآدميتهم دون مبرر من المصلحة العامة ، ثم إنى لا أوافق على ما ورد بتقرير اللجنة الفرعية من التوصية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية ، وأعترف لكم بأنى لم أفهم ما المقصود بهذه التوصية ، ونحن بصدد بناء تنظيم سياسى شعبى متكامل سيكون لنا فيه مجلس نيابى يمثل السلطة التشريعية ويعبر عن إرادة الشعب ، والشعب كله حراس للاشتراكية ، فلا أعتقد ونحن نريد إقامة بناء سياسى مستقر أن نمة حاجة إلى مثل تلك اللجنة المعنية التى نوكل إليها حماية الثورة الاشتراكية .

فما هى إذن مهمة المجلس النيابى القادم ؟ وما هى مهمة التنظيم السياسى كله إن لم تكن هى حماية الثورة الاشتراكية ؟ وهل تريد اللجنة الفرعية أن تكون تلك اللجنة التى تسمى بتشكيلها سلطة عليا فوق كل السلطات ؟ وكلمة أخيرة تطمئن الزملاء الذين كانوا يريدون الإفراط فى الدزل ، كما تطمئن من قد لا يمجبه ما اقترحت من ترك أمر الدزل والاستبعاد إلى السلطة التنفيذية مع ضمانات النظام القضائى . وهناك تجارب مرت بها بلاد أخرى حديثة العهد بالحكم الديمقراطى التقليدى ، وقد تعثرت هذه التجارب فى الباكستان قبل سنة ١٩٥٩ ، ولما جاءت الحكومة الجديدة أرادت أن تتم البناء السياسى الجديد للبلاد فقامت بإصلاح زراعى خطير قضى على أكبر إقطاع عرفه العالم ، كما أنها أرادت أن تستبعد الفئات التى لا تتلاءم مع التنظيم الجديد للدولة ، فأصدرت فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ قانون الدزل السياسى ، وبمقتضاه خول للسلطة التنفيذية أن تستبعد من ترى استبعاده من الأشخاص الذين لا تتلاءم اتجاهاتهم مع التنظيم الجديد ، وبلغ عدد من استبعدوا ستة آلاف شخص من مجموع الشعب الباكستانى وقدره ٩٠ مليون فرد ، وهى نسبة ليست كبيرة ولا تزيد عن $\frac{1}{10}$ من الواحد الصحيح فى المائة .

وشكلت هناك ثلاث محاكم قضائية لنظر التظلمات الخاصة بالدزل ، ولكى أطمئن السادة الزملاء ، أقول إن الانتخابات قد جرت بعد ذلك ، وأثبتت أن التسال لم

يحصل ؛ وأنه لم يحدث شيء مما يدور في خلد البعض منا ، وأن نسبة الناجحين في الانتخابات التي جرت في الباكستان في ديسمبر سنة ١٩٥٩ طبقاً للإحصائية التي نشرتها الحكومة على أساس مستويات الدخل ، كانت كما يلي :

٨٪ من الناجحين في الانتخابات من فئة أصحاب الدخل المالية — أى من يزيد دخلهم الشهري على مائة وأربعين جنياً .

٨٠٪ من الناجحين في الانتخابات — من فئة أصحاب الدخل المتوسطة — أى من يتراوح دخلهم الشهري بين عشرين جنياً . ومائة وأربعين جنياً وكان أغلب أفراد هذه الفئة من أصحاب الدخل التي تقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأقصى .

١٢٪ من الناجحين في الانتخابات — من فئة أصحاب الدخل المحدودة — أى من يقل دخلهم الشهري عن عشرين جنياً .

والواقع أنه لا حاجة بنا إلى الإفراط في تطبيق مبدأ المنزل ، ولاداعي لأن نخشى قيام السلطة التنفيذية بعملية المنزل ، إذا ما توافر الضمان الكافي بتحويل السلطة القضائية أو شبه القضائية في نظر التظلمات الخاصة بالمنزل . والله يوفقنا إلى ما فيه خير الوطن . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد خالد محمد خالد : إننى أحتفظ بحق فى مناقشة الجزء الخاص بالمنزل حينما يحين دورى فى الكلام ، ولكننى أريد الآن أن أتأكد من مفهوم المنزل ، لأن التقرير يحتوى منطقاً ومفهوماً يخالف كل المخالفة التفسير الذى ألقاه السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مقرر اللجنة ، إذا كنت قد فهمت صواباً ، فالسيد المقرر يقول إن الاستبعاد والمنزل موقوتان فقط بالمؤتمر الوطنى القادم للقوى الشعبية ، فهل هذا صحيح ؟ ويقول إن وظيفة اللجنة التحضيرية هى الإعداد للمؤتمر الوطنى القادم ، وأن عملنا فى هذه اللجنة موقوت بهذا المؤتمر لا يتمده ولا يتجاوزه .

فإذا كان الأمر كذلك ، فقد هانت مسألة المنزل ، وبدد الله كثيراً من غياها ، بيد أن التقرير لا يحمل هذا المعنى قط ، فهو يقول إن « المنزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمعوز الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى

في القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية . وهذا التعريف يختلف عما سمعته الآن - إذا كنت قد أحسنت الاستماع - ومن أجل ذلك فإنه لا يمكن أن يناقش عضو هنا مسألة العزل حتى نضع الصيغة التي نحدد منطوق العزل ومفهومه . وشكراً .

الدكتور لطفى أبو النصر : إن موضوع العزل يتناول نقطتين الأولى : هي تعريف العزل بوجه شامل ، وهو التعريف الذى أشار إليه الأستاذ خالد ، أما النقطة الثانية التى ذكرها سيادته فهي خاصة بالفئات التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى ، وليس هناك تعارض بين النقطتين ، لأن المؤتمر القادم له الحق فى تعديل هذه الفئات سواء بالحذف أو بالإضافة ، أما العزل بمعناه العام فى مرحلة التنظيم الشعبى ، فهو أن نمنع تسليح أعداء الشعب إلى هذا المؤتمر ، وإلى غيره من التنظيمات ، حتى يتم التنظيم الشعبى الشامل ، وكلام السيد المقرر ينصب على الفئات التى ستمثل فى المؤتمر ، باعتبار أن اللجنة الفرعية تفتق من اللجنة التحضيرية ، التى تلتخص مهمتها فى الإعداد للمؤتمر الوطنى القادم ، ولهذا المؤتمر حق تعديل هذه الفئات .

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : لعل السيد الزميل خالد محمد خالد يتذكر الكلمة العامة التى ألقيتها فى هذه اللجنة ، وطالبت فيها بهز الجهاز الحكومى ، وهز الأجهزة الاقتصادية الأخرى التى تمرق الاشتراكية ، وطالبت بتطبيق مبدأ العزل فى هذه القطاعات جميعاً ، وهذا هو العزل الذى يجب أن نفهمه ، إذا كنا نريد أن نحقق الاشتراكية ، ولكن هذه المسألة ليست فى جدول أعمالنا باعتبارنا لجنة تحضيرية ، وهذا كلام يقال فى المناقشة العامة ، فإذا أردنا أن نحدد تعريفاً للعزل ، فإننا نحدد بمعناه العام ، الذى يمكن على هذاه تطبيق العزل ، ولكننا كلجنة تحضيرية مقيدون بجدول أعمال تلك اللجنة وهو :

(أ) ماهية القوى الحقيقية الأصلية للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(ب) كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

وبناء على ذلك فإن كل دراستنا قائمة على تحديد ما هي القوى الشعبية التي يجب تمثيلها ، وكيفية ذلك التمثيل في المؤتمر الشعبي القادم . فإذا انبثقت عن هذه اللجنة العامة لجنة فرعية ، فإن دور اللجنة الفرعية إنما يكون في حدود مهمة اللجنة العامة . وكان لزاما على اللجنة الفرعية أن تحدد من هو الشعب . فيجب منطقيا أن نطبق مبدأ العزل ، وأن نحدد الأشخاص الذين سيعزلون من الفئات التي ستمثل في المؤتمر الوطني القادم فلا ينتخبون ولا ينتخبون . وبأى بعد ذلك المؤتمر الشعبي القادم ، ليرتبط بميثاق وطني ، واللجنة الفرعية توصي في تقريرها بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذه اللجنة ينبثق من التنظيم الشعبي لأن عملية العزل - بالرغم من أنها وقتية في هذه المرحلة - إلا أنها في نظر اللجنة ، تعتبر عملية مستمرة تكيف بتكيف الظروف ، فثمة أشخاص ينبغي أن يعزلوا اليوم ، ولا يصح أن يعزلوا في الغد القريب أو البعيد ، وهناك أشخاص لم يعزلوا اليوم ، ولكن يصح أن يعزلوا في المستقبل لأنحرفهم ، أو لأنهم بدأوا يعادون الثورة الاشتراكية .

واللجنة العامة - إذ تناقش الآن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية - تنظر في المعايير التي وضعتها اللجنة ، فعدل بعضها ، ونحذف ما تراه غير ذي موضوع ، وهلم جرا .

وفيما يتعلق بمسألة العزل فإنها مسألة وقتية ولكنها بطبيعتها مستمرة مادامنا نضع أمامنا هدفا هو الاشتراكية ، والاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها ، لأنها تتطلب نضالا وكفاحا ، وتتطلب تعبئة القوى الشعبية التي تؤمن بها إيمانا حقيقيا .

السيد خالد محمد خالد : ما زلت اتساءل عما يراد بالعزل الذي كلفنا بدراسته ، هل هو العزل عن المؤتمر القادم فقط ؟ أم هو عزل يمتد إلى ما بعد هذا المؤتمر ؟ لا شك أن النظرة تختلف إذا ما واجهت قوما سيعزلون عن المؤتمر القادم ، أو واجهت قوما سيعزلون لمدة سنة أو خمس أو عشر سنوات .

إنني أريد أن يكون كلامنا محددا في محضر اللجنة التحضيرية ، فإننا لجنة تحضيرية

ولسنا مؤتمراً وطنياً أو مجلس أمة ، ولا بد أن يكون تعريفنا للمزل محددًا كأن يكون المزل هو : « الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب فيما يختص بالمؤتمر الوطنى القادم » أو « أن يكون المزل شاملا كل التنظيمات السياسية » . ويجب أن نختار أحد هذين التعريفين حتى نصل إلى تعريف محدد في هذا الشأن .

الدكتور رفعت محجوب : فيما يختص بما ذكره الأستاذ خالد محمد خالد ، فإننى أريد أن أذكر حقيقة « هامة » لا يتطرق إليها الشك ، وهى أن إرادة المؤتمر القادم أعلى من إرادتنا هنا فى اللجنة التحضيرية ، وأن كل ما تقرر لا يمكن أبداً — بحكم وضعنا وحكم وضع المؤتمر القادم — أن يقيد هذا المؤتمر فى قليل أو كثير ، وإننى أطمئن السيد الزميل على أننا لا نملك أية سلطة لتقييد حق المؤتمر القادم فى أن يقرر المزل أو لا يقرره ، كما أن إرادتنا ومشيتنا — مهما بلغت اليوم من القوة — لا نستطيع أن تقيد إطلاقاً إرادة مجلس الأمة ، وهو السلطة التشريعية العليا فى البلاد . وعلى ذلك فإن كل أعمال اللجنة التحضيرية موقوفة بطبيعتها بالمؤتمر الوطنى القادم ، ومهمتنا هنا هى الإعداد لهذا المؤتمر . فإذا تحدثنا عن معنى المزل فى ذاته فإنما نتحدث عن فكرة المزل بصفة عامة ، وإذا تحدثنا عن معنى المزيلين فإنما نتحدث عنهم فى المؤتمر القادم وحده ، وهذا هو تعقيبى على كلمة الأستاذ خالد محمد خالد .

أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ جمال مرسى بدر من أن الاتجاهات الرجعية قد توجد عند من لا يملكون أسهما أو اطيانا ، فهو قول حق ، ونتيجته الطبيعية والمنطقية هى أن نطالب بتعميم الاستبعاد على فئات غير مالكة ، ولا نجعله قاصراً على بعض الفئات المالكة المستغلة ، وإننى أؤكد للسيد الزميل أن الاتجاهات الرجعية هى بلا شك أخطر عند من يملكون أسهما أو اطيانا منها عند من لا يملكون سوى الفقر ، ولو وجدت أفكار رجعية لدى الفقراء فإنها تكون أقل خطورة من الأفكار الرجعية التى توجد لدى الأغنياء .

وفىما يتعلق بتعقيب الدكتور جمال مرسى بدر بشأن تعديل صياغة التوصية الخاصة بمزل الفئة التى ينطبق عليها قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد الملكية بمائة فدان ، فلو أننا جعلنا هذه التوصية عامة بأن نقبل إنه يستثنى

من الاستبعاد « من يثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية » أو جعلنا التوصية قاصرة على « من يثبت رجعيته ضد الشعب » فإنى أوكد أن الفرق بين هاتين الصيغتين ليس فرقا في الصياغة فحسب وإنما هو اختلاف في درجة الخطورة .

ومن جهة ثانية، هل من الأسهل أن يثبت أحد الأفراد أنه متلائم مع الاشتراكية؟ أو ان تثبت الحكومة ان هذا الشخص مستقل ؟ لا شك ان الأسهل هو ان تثبت الحكومة ان ذلك الشخص مستقل ، لا ان يثبت الشخص انه اشتراكي او انه غير مستقل ، فذلك من الصعوبة بمكان .

السيد خالد محمد خالد : إن تعقيب الدكتور المحجوب قد ايد فهمى لفكرة العزل ، أما بالنسبة لما ذكره السيد المقرر عن العزل ، فإننى لم افهم إذا كان يقصد العزل العام أم العزل المؤقت ، وهذه مسألة قانونية لا يصح ان تمجز لجنة مكونة من مائتين وخمسين عضوا عن تحديد مفهومها ، فهل العزل ينطبق على اى تنظيم سياسى أو اى نقابات أو اتحادات ؟ أم انه مقصور على المؤتمر القادم ؟ إن العزل يجب ان يعرف تعريفاً واضحاً .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن — إننى أعتقد أنه مادام الانتخاب للمؤتمر القادم سيكون انتخاباً رأسياً فى نطاق النقابات ، فمن الواضح أن اللجنة تعمل فى حدود الإعداد للمؤتمر القادم فقط ، وليس لما بعد ذلك من خطوات . فاللجنة إذن تحدد الهيئات النقابية والمنظمات التى ستجرى فيها انتخابات حرة لمن يمثلونها فى هذا المؤتمر ، وهذا من صميم اختصاص اللجنة الآن .

أما فيما بعد ذلك من خطوات ، فإننى لا أتصور أبداً أن المؤتمر الوطنى سيتقيد بما نضمه الآن من توصيات ، كما لا أتصور أن المجلس النيابى الذى سيتبع المؤتمر — وهو السلطة التشريعية — سوف يتقيد بتوصيات المؤتمر الوطنى نفسه .

أما النقطة الثانية . فتتلخص فى أننى لا أوافق على بعض المقترحات فى تقرير اللجنة ، فمثلاً ما ذكر فى الفقرة ٤ من أن « كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغیان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية » إلخاً .

هم أعداء الشعب ، ولست أرى دونهم خطراً أو عداوة للشعب من وضعوا في ققرة (١) بند ٤ وم « كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأي العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها ، وذلك لتسوية الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقي والاجتماعي أو تقاضي مصروفات سرية من الداخل والخارج » . وإنى أطالب الدولة بأن تضع هؤلاء في المعتقلات ، وألا تترك هؤلاء الأعداء بيننا ، وإننى لا أتصور أن تركهم الثورة بيننا ، وتكتفى باستبعادهم مؤقتاً ولرحلة واحدة هي مرحلة المؤتمر الوطني القادم ، ويمودون بعد ذلك لممارسة نشاطهم ، إن هؤلاء هم أعداء الشعب ، وهم الذين طالبت بأن يؤخذوا ولو وجدوا بين أستار الكعبة .

أما بالنسبة لبعض رجال الإدارة الذين كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم فإنهم كانوا مجرد آلات في أيدي السياسيين ، وقد ذكر السيد الرئيس أن من بين الضباط الأحرار المخلصين من لو أمروا يوم حريق القاهرة أن يضربوا أفراد الشعب ، ما كان في استطاعتهم عصيان هذا الأمر ، مع أنه يمز عليهم ذلك .

أما من أشارت إليهم الفقرة ١ من البند ٤ (الفئات المستبعدة) فيما يختص بقبول المصروفات السرية من الداخل أو الخارج أو من يثبت عليهم التحلل الخلقي ، فإننى أرى أن ينقلوا إلى الفقرة الأولى مع الفئات المادية للشعب التى ترى اللجنة شمولها بالزل .

يقول التقرير فى البند ٤ - ١ - « كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأي العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسوية الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة الانحلال الخلقي والاجتماعي ، أو تقاضي مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

فواضح من هذا أن رأى اللجنة الفرعية يتلخص فى ضرورة استبعاد هؤلاء جميعاً بعد أن ثبت اشتراكهم فى هذا الإفساد أو الانحراف أو أو الخ ،

فلا يجب أن تتركهم أحرارا يبتنا ليفسدوا علينا ثورتنا التي عشنا نرقبها طوال هذه القرون .

كما جاء في التقرير أيضا في الفقرة ٢ - « كل من عاون اجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » .

فهل في هؤلاء من لم يحاكم فلا يدخل تحت البند الأول وهل من بين هؤلاء من لا يزالون يبتنا أحرارا حتى الآن ، فنكتفي بعزلهم عن التنظيم الشعبي في مرحلته الأولى ١١ أرجو أن يعزل هؤلاء عن الشعب لأنهم أعداؤه ، بالتحفظ عليهم .

أما بالنسبة للبند ٥ الخاص بعزل أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها ، فإنني أذكر أن من بين هؤلاء الأصهار من انقطعت صلة مصاهرته لتلك الأسرة قبل سقوط الملكية ، فطلاق الزوجة الأولى لفاروق كان شهادة بعدم انسجامها مع الفساد . ولهذا أطالب بضرورة النص على استبعاد كل من انقطعت صلة مصاهرته لتلك الأسرة قبل سقوط الملكية من حكم هذا النص .

هذا وفي النفس شيء أيضا بل أشياء عن الفقرة « ب » من البند ١ من الفئات المستبعدة ونصها : « من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية » .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب » .

وهؤلاء عندي قد مارسوا هذا الحق في ظل الثورة ، فمن حقهم ألا يوضعوا في صف واحد مع من حددت ملكيتهم طبقا للقانون الصادر سنة ١٩٥٢ والذين تضمنهم الفقرة (١) .

وأرى أننا إذا فتحنا هذا الباب وجعلناه مسوغا لإبعاد كل من ينطبق عليه

لإجراء ثورى — ونحن فى مرحلة الانطلاق الثورى التى تحتاج فعلا إلى المزيد والعديد من الإجراءات الثورية — فستستبعد حتماً فئة بعد أخرى .

ولهذا أرى الأخذ بالنص الذى اقترحه أستاذنا الدكتور حزين وهو يقضى بعزل كل من يثبت عدم صلاحيته أو إخلاصه للعهد الثورى والتنظام الاشتراكي .

أما الأخذ بمن ينطبق عليه القانون ، فليس بالعدل الذى نسمى إليه جميعا والذى هو شعار من شعارات الثورة وغاية من غاياتها .

نقطة أخرى ، وهى أنى أرى ضرورة التصويت على كل فقرة من الفقرات على حدة لتنف على رأى اللجنة بدلا من إعادة التقرير إلى اللجنة الفرعية ، لأنها فى رأى قد أدت واجبها كاملا وحملت العبء على كاهلها مشكورة .

السيد الأمين العام : قلنا بإمكان إعادة التقرير إلى اللجنة إن كان ثمة داع وليس هذا بالامر الحتمى .

الدكتور عائشة عبد الرحمن : أريد أن يكون التصويت على الفقرات الخاصة بفئات العزل فقرة فقرة على أن تحال بمسء ذلك إلى لجنة الصناعات بدلا من اللجنة الفرعية .

السيد الأمين العام : يا أستاذ خالد إن طبيعة عملنا بالنسبة للعزل واضحة من اسم اللجنة ، فلجنتنا التحضيرية تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ونحن فى مرحلة التحضير لهذا المؤتمر ، وما نقرره من عزل قاصر فقط على هذه المرحلة ، وعندما ينقد هذا المؤتمر فقد يقرر غير ذلك . وبذلك يكون الأمر فى كل مرحلة مقصوراً على فترةها ، ونحن لذلك لا نستطيع أن نخرج عن طبيعة عملنا ، ولا أن نتجاوز حدود اختصاصنا أو ندعى لأنفسنا أكثر مما نملك .

السيد خالد محمد خالد : ولكننى ياميدى قد أكون على حق فى تفسيرى إذا كانت اللجنة فى تعريفها للعزل قد قررت الاستبعاد عن المشاركة فى أى تنظيم سياسى

في القاعدة او المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

السيد الأمين العام : إن المؤتمر سلطة أعلى من اللجنة كما قال الدكتور رفعت المحجوب ، وله بذلك أن يأخذ بما تقرر اللجنة أولا يأخذ على الاخلاق ، وما تقررہ إنما يختص فقط بالمرحلة السابقة لا نقاد المؤتمر .

السيد خالد محمد خالد : إن كان الأمر كذلك فهل هناك بأس من النص على قصر المنزل على الفترة السابقة على عقد مؤتمر القوى الشعبية القادم ؟
السيد الأمين العام : لك أن تتقدم باقتراح بذلك ويعرض على اللجنة لأخذ الرأي عليه .

السيد خالد محمد خالد : لست بصدد اقتراح حتى أتقدم به ، ولكني أريد تفسيراً لما افترضته اللجنة بخصوص المنزل .

السيد الأمين العام : بداهة لسنا في حاجة إلى كل هذا الخلاف ، ولا نستطيع الخروج على طبيعة عملنا ولا أن نتجاوز سلطاتنا ، ومهمتنا قاصرة على التحضير للمؤتمر القادم ، والأمور يومئذ متروكة للمؤتمر وهو بدوره يحضر للمرحلة التالية .
فكل من لديه اقتراح يستطيع تقديمه .

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : أحب أن أقول مرة أخرى إنه ليس ثمة تناقض في التقرير كما بدا للأستاذ خالد ، فالتقرير يعرف المنزل بأنه الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب ، والاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي في القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

هذا التعريف قررناه اليوم وسنعمل به في الغد ، فلوقرأنا الفئات المستبعدة لوجدنا أن الفقرة ٤ - ب تنص على عزل من ثبت عليه استغلال نفوذه في المنظمات النقابية

أو التعاونية أو في النرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص ،
أو لا فساد المبادئ التي تقوم من أجلها هذه المنظمات .

فهذه الطوائف موجودة فعلا فأجريننا عليها الاستبعاد وستنشأ في الغد تنظيمات
سياسية يجب أن يطبق عليها العزل ، فليس ثمة تناقض بين التعريف وإعمال هذا
التعريف . ولقد وضعت اللجنة الفرعية لتأريف عامة يعمل بها اليوم والغد وبعد الغد
فإن لم يكن بالبلاد الآن ، تنظيمات سياسية فسوف يكون بها في المستقبل القريب
كثوثم القوى الشعبية ، وسيكون من اختصاصه عزل أفراد وذلك بمقتضى ما يقرره
من إقواعد ، وسيطبق هذا الوثومر فكرة العزل فيما يليه من تنظيمات سياسية أخرى .

السيد الأمين العام : يتساءل الدكتور رشوان فهمي عن سيقوم بتطبيق العزل ؟

وردا على ذلك أقول إنها بطبيعة الحال السلطة التنفيذية لا نحن .

السيد أحمد سميد : أود أولا أن أوجه الشكر إلى اللجنة الفرعية على المقدمة
التي تحدثت فيها عن تنظيمنا الاشتراكي أو النقطة التي نحن مقبلون عليها ، كما أود أن
أشكرها أيضا على التوصيات الخاصة بالمنظمات المختلفة التي لم تتطور حتى الآن والتي
لا تتلاءم مع تنظيماتنا الاشتراكية المرغوبة .

والواقع أن هذه التوصيات تشكل في حقيقة الأمر مستقبلنا الذي نريده ،
وهي المود الفقري الذي تقوم عليه التنظيمات الشعبية التي نرجوها مواعة ومعبرة
ومطورة لا اشتراكيتنا . هذه ملاحظة أولى ، أما الثانية فهي أن التقرير قد أغفل قطاعا
هاما وحيويا في هذه المرحلة وما يليها من مراحل . هذا القطاع هو قطاع الأمن
والجيش .

إننا لسنا في مرحلة بناء ققط ، ولكننا في مرحلة دفاع أيضا ، إننا في معركة ضد
قوى داخلية وخارجية ، لذلك يمين أن تكون نظرنا إلى قوى الأمن والجيش كقوة
شعبية وكقوة يجب أن تدخل التنظيم الشعبي بطريقة ما حتى تصبح قوى الجيش
والأمن خلية اشتراكية تفعل وتقاوم كل عدو لا اشتراكيتنا سواء كان في الداخل
أو في الخارج .

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بموضوع العزل . فالعزل في حقيقة الأمر كما سمعنا الآن وكما فهمنا من هذه المناقشة ، هو الحرمان من مزاولة أى نشاط خاص بالتنظيمات الشعبية التى نحن بصدد تمثيلها في مؤتمر القوى الشعبية القادم ، وهناك ملاحظة تفصل بتمثيل القوى الشعبية في المؤتمر القادم لا ما يليه من مراحل حتى لا يفعل الأخ خالد . نعلم جميعا أن في مراكز الإدارة وفي بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في مراكز الحكم ومراكز الإعلام — نعلم جميعا أن في تلك المراكز من رأت اللجنة الفرعية أنهم أعداء للشعب أو أنه يجب استبعادهم في هذه المرحلة التى نحن بصدد تنظيمها — ألا يؤثر هؤلاء في الانتخابات ؟ فالعمد مثلا وأصحاب الأفلام المأجورة ألا يستطيعون أن يؤثروا في الانتخابات ؟ .

ولهذا ألم يكن من الأحوط لنا أن ننص على عزل كل من له تأثير في هذه المرحلة حتى لا يستطيع أن يمارس أى تأثير من التأثيرات على منطلاتنا أثناء عملية الانتخاب القادمة ؟

وهناك شيء آخر سمعته وأقر عليه كل من طالب به ، فإننى مع كل من نادى بوجوب قيام لجنة للتظلم ، وعندى أن هذه اللجنة يجب أن توجد ، وأن تستمر لا في هذه المرحلة فحسب ، بل فيما يليها من مراحل أخر وعلينا أن نوصى المؤتمر بضرورة بحث هذه التوصية ، حتى يتحقق قيام هذه اللجنة كضمانة من الضمانات التى تجعل من الشعب قوة اشتراكية حاملة .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن البنود التى وردت بالتقرير خاصة بعزل أولئك الذين كانوا يملكون أسهما تزيد قيمتها عن عشرة الآلاف من الجنيهات . يجب ألا ننسى أننا في تاريخنا قبل الثورة وبعدها حتى عام ١٩٦١ كان هناك من كافح وناضل لبناء اقتصاد مصر ، ويجب ألا ننسى كذلك أن هناك من قاوم القوى الأجنبية حتى استطاع بعد كفاح مرير بناء عهد اقتصادنا — فلا يجب أن نتخذ المعيار المادى أو القوانين الصادرة سنة ١٩٦١ أساسا للعزل ، لقد عشنا فترة كان الكفاح التجارى والصناعى فيها موضع فخارنا واعتزازنا فلا يجب أن ننكر له الآن .

القاعدة أن نعمل كل من يعادى اشتراكيتنا ويقاوم ثورتنا ، هذه هي القاعدة
لا النصاب المالى .

وهناك فئة أخرى هم الفنانون المشهورون ، وهم الثروة القومية لبلادنا ، بل والبلاد
العربية ، وهناك أيضاً أطباء مشهورون يتقاضون آلاف الجنيهات . هؤلاء جميعاً
يجنون الأرباح الطائلة فهل سننظر إليهم باعتبارهم أعداء للشعب ؟

بطبيعة الحال هناك منهم من أيد الثورة وناصرها من أول يوم ، وما زال حتى
اليوم يناصرها ويؤيدها ، فالمليار المادى لا يمكن إطلاقاً أن نضعه مقياساً للثروات
القومية التى بنت لنا أمجاداً فى كل علم وفى كل فن .

وبالنسبة لموضوع المائتى فدان والمائة فدان التى صدرت بشأنها قوانين سنة
١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ فالأمر كما قال السيد الرئيس أننا وراء الاستغلال سناحقه حتى
نقضى عليه تماماً ، وكما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن إننا قد نجد أنفسنا بعد
مرحلة قصيرة مضطرين إلى أن نقص الحد الأدنى للملكية الزراعية أو الحد الأدنى
للملكية الأسهم ، وأخشى أن تواجهنا مشكلة . إذا أخذنا بالمليار المادى الذى
تضمنه قانون سنة ١٩٦١ ، القاعدة هي المدالة الاشتراكية ، وليست ملكية شخص
لمائة فدان أو شخص يمتلك من الأسهم مائتيه عشرة آلاف جنيه ، والدليل على
ذلك أنه يوجد فى هذه اللجنة أحد الزملاء وهو الأستاذ إحسان عبد القدوس ،
وقد كان شريكاً فى دار للصحافة تقدر بما لا يقل عن ربع أو نصف مليون من
الجنيهات وقد أصبحت ملكاً للشعب ومع ذلك فهو يجلس بيتنا (ضحك) فالأمر
إذن ليس أمر معايير وأنصبة مالية معينة ولكنه أمر إيمان بالاشتراكية .

أتكلم بعد ذلك عن لجنة حماية الثورة وتأمينها وهذه بطبيعة الحال توصية
للمؤتمر القادم لتشكيل لجنة لحماية الثورة وتأمينها بحيث يشكلها المؤتمر القادم أو يصدر
الرئيس قراراً بتشكيلها . لكن الذى أرجوه وأطالب به ، ألا تقتصر مهمة اللجنة
على الحماية والتأمين ، وإنما تكون مهمتها أيضاً التعبئة والتوعية للمؤتمر القادم

مخصوصاً ونحن مقبلون على معركة انتخابية ، وهذه المعركة أساسها أننا نريد مناقشة الميثاق ، ونريد أن نضع أسساً لانتخاب المؤتمر العام للاتحاد القومي ، وأمامنا مسئولية . هل نحن نريد فقط في المؤتمر القادم مواطنين اشتراكيين بمصلحتهم ، أم نريد وعياً اشتراكياً في جماهيرنا ، ووعياً عقائدياً ؟ هذا ما نريده حتى تستطيع الجماهير أن تقبل على المعركة الانتخابية القادمة بوعي اشتراكي وليس بـ فكرة اشتراكية فقط .

جاء في تقرير اللجنة عن موظفي الدولة غير المنضمين للثقافات والروابط أن يكون الانتخاب بالنسبة لهم على مستوى المحافظة ، وقد فكرت كيف يمكن أن تجري انتخابات هؤلاء الزملاء وكيف يكون تنظيمها ، هل تجري على أساس المصالح ؟ هنا استفاجاً بأن كل قطاع الموظفين سيكون قاصراً على مديري المصالح ووكلاء الوزارات . وهنا لابد أن نضع قيداً ، إما أن نختار من الدرجات أو من الأندية أو الروابط الموجودة في قطاع الموظفين ونسكتفي بذلك في هذه المرحلة .

أنتقل إلى الكلام عن نسب التمثيل ورأيي فيها أنها جهد لبق وإن كنت أرى بالنسبة لها أنها جاملت للعنصر النسائي كثيراً (ضحك) .

بقيت نقطة أخيرة وهي أن هذه اللجنة منذ بدأت حتى الآن - ولعكم أيها الزملاء أو لعل بعضكم قد استمع إلى إذاعات الأعداء وإلى إذاعات الأصدقاء ، ولعل بعضكم قرأ ما كتبه الأعداء وما كتبه الأصدقاء من لجتكم - أقول إن هذه اللجنة منذ بدأت وهي حديث الوطن العربي كله ، وكل مواطن في الوطن العربي يتابع مناقشات اللجنة ، ويتناقش الأخوة العرب في كل مكان حول كل عبارة تتردد هنا وهذا يعني حقيقة هامة ؛ أن هذه اللجنة محط آمال العرب من المحيط إلى الخليج لأن هذه اللجنة تعنى بالنسبة لهم شيئاً كبيراً تعنى بالنسبة لهم قيام التنظيم الشعبي الذي سيقود وسيكون طليعة للجماهير العربية الكادحة في كل مكان من أجل القضاء على الملكية الفاسدة ومن أجل استرداد ثروات الأرض العربية كلها ، ومن أجل إقامة حياة اشتراكية عادلة في كل أجزاء الوطن العربي ؛ نحن الطليعة ونحن الأمل ،

وهذا يفرض علينا أن نستمع إلى آراء الأخوة العرب الاشتراكيين المجاهدين الأحرار يجب أن نوصي بأن يكونوا جزءاً هاماً ورئيسياً في مؤتمر القوى الشعبية القادم ، فالميثاق ليس ميثاقنا وحدنا إنه ميثاق العرب أجمعين ، والاشتراكية هي اشتراكية العرب أجمعين ، وليست اشتراكيةنا وحدنا ، إننا يجب أن نستمع إلى آرائهم ، ويجب أن نكون معهم وحدة شعبية متكاملة تنطلق قواها لتحطم كل عناصر الرجعية التي تتآمر اليوم ضدنا وتطلق الإشاعات الكاذبة عن هذه اللجنة فالمعركة ليست معركة جماهيرنا العربية هنا ، ولكنها معركة جماهير العرب في كل مكان ، لذلك أرجو أن توصي لجنتنا بدعوة الزعماء العرب الاشتراكيين الأحرار في كل جزء من أجزاء الوطن العربي ، ليكونوا أعضاء أصليين في المؤتمر القادم للقوى الشعبية ، حتى نستطيع أن نصدر ميثاقاً ، يكون صورة طبق الأصل من آمال جماهيرنا العربية في كل مكان نلتف حوله ، وتنطلق معه الوحدة والاشتراكية والحرية نحو غاياتها وشكرًا .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى : أيها الإخوة سأحدث في نقطة واحدة هي تحديد القوى الشعبية ، وسينصب كلامي على ناحيتين الناحية الأولى تتعلق بالبند ٧ الخاص بالطلبة ، وقبل أن أتكلم في هذه النقطة يجدر بي أن أشير إلى ما سبق أن أبديته خلال المناقشة العامة من أنني أرى الأمر طبيعياً ولازماً وواجباً أن يشترك أبناء المستقبل في تحديد نطاق مستقبلهم ، ولكني أعترض على السن فقد حددت اللجنة السن بـ ١٦ سنة على الأقل للمرشحين ، ولم تحدد أي سن للتأخرين ولست بحاجة إلى أن أسهب في تقدير قيمة عنصر السن في سلامة الحكم على الأمور ، وأقترح أن يكون السن للناخب ١٨ سنة والمرشح ٢٠ سنة وأكتفي أن يكون هذا العنصر .

الأمين العام : يبدو أن بعض الأعضاء يرون أن هذه السن كبيرة ، ومعنى ذلك أن من يظل طالبا حتى هذه السن يكون طالبا غير نابه .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى : في اعتبارى أن السن عامل مهم جدا
ما دنا بصدد مناقشة مستقبل هذا الوطن عندما تناقش الميثاق الوطنى .

فالسن مهم جدا ، ولا أرى بعد ذلك أن أشير إلى التفاصيل ، وأقترح أن تحدد
القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي تمثل فى المؤتمر الشعبى بمن تزيد سنه على ٢٠
سنة للمرشحين و ١٨ سنة للناخبين ولاداعى لذكر الجامعات والمعاهد والمدارس بأنواعها
كما جاء فى التقرير فالسن وحده يكفى فى هذا التمثيل

الناحية الأخرى وهى تتعلق بالعزل الوارد فى التقرير حيث ورد « وبظل العزل
أو الاستبعاد قائما إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام
أمره وأصبح مهيا للمشاركة الإيجابية فى البناء الاشتراكى .

وهناك يبرز السؤال من الذى يثبت ؟ هذا السؤال يقوم دائما لأنه يتعلق بعملية
توقيع الجزاء الرادع ، والقاعدة الأولى فى توقيع الجزاء الرادع، هو أن تبين الخطأ
ونحدد الخطأ ما دنا بصدد توقيع الجزاء الرادع .

وأما بخصوص الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل فأرى أن الفئة رقم (١)
محددة وكذلك الفئة رقم (٥) محددة أيضا أما الفئة رقم (٢) وهى تنص على أن « كل من
عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار
بمصلحتها » فأعتقد أن هذه الفئة لابد أن تدخل فى الفئة رقم (١) كما قالت الدكتورة
عائشة عبد الرحمن لأن هذا العمل يعتبر جريمة فى حق الوطن ، أما فيما يتعلق بالفئتين
٣ ، ٤ فالسؤال أيضا قائم وهو من الذى سيقوم بالتحديد ؟

أنتقل بعد ذلك إلى الفئات المستبعدة فقد وردت بعد الفقرتين ١ ؛ ب من
البند (١) العبارة الآتية « ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع
الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب » .

والسؤال هنا قائم أيضا وهو من الذى يستطيع أن يثبت هذا التجاوب حتى
يحكم عليه ؟ .

ثم ورد في البندين ٢ ، ٣ النص على العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية ، والعناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين كذا وكذا . وورد في البند ٤ فقرة (ب) للنص على أن « كل من ثبت عليه استغلال نفوذه في المنظمات النقابية » .

كل هذه موضوعات عميقة وواسعة ويقوم السؤال دائماً عن سيتحمل مسئولية هذه الأمور كلها ؟

لم يرد في تقرير اللجنة شيء من ذلك ، لذلك أرى من الضروري أن ينص على من الذي سيقوم بكل هذا ، فإذا كان الشعب هو الذي سيقوم بهذه العملية ، فإنني أوافق اللجنة لأنني سبق أن قلت إن العزل عملية شعبية ، أما إذا كان الأمر على غير ذلك فلا بد أن يحدد من الذي سيقوم بها .

النقطة الأخيرة هي أنني أرى أن يكون العزل عملية شعبية حتى لا يكون هناك أي ضرر أو خطر . قد يقول قائل إن بعض العناصر الرجعية ربما تتمكن من أن تتسلل إلى تنظيمنا الشعبي كما تسللت إلى الاتحاد القومي وأنا أجزم بأنه حتى لو حدث هذا في هذا الجو الاشتراكي فلن يكون هناك إلا أقلية ضئيلة جداً لا تستطيع مطلقاً أن تغير من مجرى الحوادث الجارية ، هذا مع ملاحظة أن انتخابات الاتحاد القومي تمت في ظروف تختلف تماماً عن الظروف التي نحن فيها الآن في ظل القيادة الاشتراكية والوعي الاشتراكي .

وإذا كان هناك أيضاً من يؤكد إمكان هذا التسلل ، فإنني أقول إن الميثاق القومي صمام أمن ، فإذا حدث أن تسلل أحد الرجعيين واستطاع بعد فترة من الوقت أن نكتشفه ، فلنا أن نقول له لقد خنت العهد وخنت الميثاق ، وحدث عن الطريق فعليك أن تتنحى عن مركز القيادي لأننا انتخبناك على أساس ميثاق خنته . وشكراً .

السيد الأمين العام — نحن الآن في مناقشة عامة على غرار المناقشة العامة التي بدأناها ، ولقد سبق أن قلت لكم إن طريقة مناقشة التقارير ، تكون مناقشة عامة أولا ، ثم يؤخذ الرأي على التقرير من ناحية المبدأ ثم تناقش الفقرات فقرة فقرة للتعديل أو الإقرار .

والآن هل تودون أن تستمر المناقشة أو نأخذ الرأي على المبدأ ثم ننتقل إلى مناقشة الفقرات فقرة فقرة ؟

السيد خالد محمد خالد — في رأيي أن تستمر المناقشة ، لأننا الآن في أهم مرحلة ، لأن كل ما قيل في الأيام القصيرة الماضية ، إنما يركز الآن لنخرج بالحصيلة التي تقرر مصير عملنا ومصير مهمتنا فلا بأس أن تستمر المناقشة ثم بعد ذلك يؤخذ الاقتراح على الفقرات ، وأرجو الاحتفاظ لي شخصيا بتعليق وكلمتي أثناء مناقشة عملية العزل .

السيد الأمين العام : قدم اقتراحاً مكتوباً ، ولدى الآن نحو خمسة وعشرين اقتراحاً عن موضوعات مختلفة وأرى أن يعرض كل اقتراح عند التصويت على الموضوع الخاص به أثناء مناقشة فقرات التقرير فقرة فقرة ، فإذا ووفق على الاقتراح كان بها ، وإلا فيؤخذ الاقتراح الوارد في التقرير . نحن الآن في المرحلة العامة الأولى من ناحية المبدأ وأخذ الرأي عليها ثم سننتقل إلى مناقشة التقرير تفصيلاً فيما يتعلق بالمسائل الثلاث الواردة به وهي :

١ — تحديد ماهية القوى الشعبية التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني .

٢ — اقتراح عدد أعضاء المؤتمر الوطني

٣ - اقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطني بين القوى الشعبية التي يقرر تمثيلها في المؤتمر .

السيد خالد محمد خالد : إذا أردت أن أتكلم عن العزل فهل أناقش الآن أو عند ما يأتي الحديث عن العزل ؟

السيد الأمين العام : عندما يأتى الحديث عن العزل لك الحق فى مناقشته كاملاً .
والآن هل توافقون على الاستمرار فى المناقشة العامة أم ترون الموافقة على التقرير
من حيث المبدأ أو الانتقال إلى مناقشته بنبدأ بنبدأ .

السيد الدكتور سليمان الطماوى : توجد بعض اقتراحات قد تمس الثلاث مسائل
معاً والعيب فى المناقشة العامة ، هو التكرار ولكن إذا حددت المناقشة . فإنه يمكن
لمن لديه أفكار عامة أن يذكرها .

ولدى فكرة تمس الموضوعات الثلاثة الواردة فى التقرير معاً ، فلو ناقشنا
موضوع التقرير مسألة مسألة ، نخاضت هذه الفكرة ، لذلك أرى أن تحدد المناقشة
بحيث يسمح بالكلام لمن لديه فكرة عامة تشمل الموضوعات الثلاثة ، ثم نأخذ
بعد ذلك فى مناقشة البنود الواردة فى التقرير بنبدأ بنبدأ .

السيد الأمين العام : هل يعنى السيد العضو أن تستمر المناقشة العامة أى فى
مبدأ التقرير .

الدكتور سليمان الطماوى : لقد جاء فى التقرير أن التمثيل سيكون على أساس
المنظمات وأنه سيكون بالانتخاب ، وهذه موضوعات لا يمكن بحثها إلا فى مناقشة عامة .
السيد الأمين العام — رأى اللجنة ، فالموافق على الانتقال إلى مناقشة بنود التقرير
— وهذا معناه — أننا نوافق على التقرير من حيث المبدأ — يتفضل برفع يده .
(موافقة) .

السيد الأمين العام — والآن ننتقل إلى مناقشة البنود الثلاثة الواردة فى تقرير
اللجنة الفرعية وهى :

١ — تحديد ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

٢ — عدد أعضاء المؤتمر الوطنى .

— توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بين القوى الشعبية التى يتقرر تمثيلها فى المؤتمر ويدخل فى النقطة الأولى عملية العزل ، كما هو وارد فى تقرير اللجنة وهذه النقطة محل الخلاف .

أما النقطتان الأخرى ، فأرى ألا خلاف بشأنها فهل توافقون على أن نبدأ بأخذ رأى عليهما أولا ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة النقطة الأولى الخاصة بالقوى الشعبية والعزل ؟
(موافقة) .

السيد الأمين العام — بالنسبة لعدد أعضاء المؤتمر ترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو فهل توافقون على ذلك ؟
(موافقة) .

السيد الأمين العام — وبالنسبة لاقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر فقد ضمت اللجنة تقريرها بالنسب التى رأتها ثم أضافت بعض التوصيات الواردة بالملحق الذى وزع على حضراتكم .

الدكتور عبد الله عدلى — لدى استفسار بصدد النسب الواردة فى القطاع النسائى ، فقد اعتبرت اللجنة القطاع النسائى من القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى ورأت أن توزع النسبة المخصصة لمن بين القطاعات المهنية وبين المنظمات النسوية القائمة .

فهل أفهم من ذلك أن قطاعا كقطاع العمال خصص له ٢٠٪ مثلا سيقسم بين النساء والرجال ؟ كذلك ورد فى صفحة ١٠ من التقرير أن اللجنة رأت أن تخصص أولا حدا أدنى مشتركا لكل قوة من القوى المثلة قدره ٥٪ من المدد الكلى المؤتمر لتمثيلها تمثيلا فعالا بصرف النظر عن عددها أو مساهمتها فى الدخل القوى .

ثم قالت اللجنة في تقريرها أما باقى نسبة التمثيل وهى ٦٠٪ الخ وأقر
أنى لم أفهم من أين جاءت الـ ٦٠٪ هذه ؟ .

السيد الأمين العام — المقصود من ذلك هو أن اللجنة خصصت لكل قطاع
من القطاعات الثمانية حدا أدنى قدره ٥٪ من العدد الكلى أى أن المجموع الكلى
٤٠٪ ويكون الباقى ٦٠٪ .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن (المقرر) :

بخصوص النقطة التى أثارها الدكتور عبد الله عدلى عن القطاع النسائى فقد
حددت اللجنة نسبة تمثيل هذا القطاع بسبعة فى المائة وهى النسبة الكلية للقطاع
النسائى سواء فى القطاع النسائى على حدة بما فيه من تنظيمات أو فى تمثيل النساء فى
التقابات المهنية ، فإذا فرضنا أن نقابة المحامين ستمثل بمائة محام وكانت من بينهم
عامة واحدة فإن هذه الواحدة التى تمثل ١٪ تحتسب من النسبة الكلية المخصصة
للقطاع النسائى وقدرها ٧٪ ولا تضمن فى نفس الوقت النسبة التى أعطيت للقطاعات
المهنية فى ذاتها .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان — الموضوع الوحيد من بين الموضوعات
الثلاثة الذى يمكن الموافقة عليه دون مناقشة هو تحديد عدد أعضاء المؤتمر القادم .
أما الموضوعان الآخران فهناك مجال للحديث فيهما ، لأن البعض قد يرى أن هذه
النسب الميينة فى التقرير هى أقل أو أكثر مما يجب .

السيد الأمين العام — لقد أخذنا رأى على البند الخامس بعدد أعضاء المؤتمر
فقط . أما النسب والتوصيات فنحن بصدد مناقشتها الآن ولكل من يريد أن يبدى
رأيه فيها أن يبدىه .

السيد الدكتور عبد اللطيف بكرى — إذا قسمنا العدد المقترح لتمثيل التقابات
المهنية فى المؤتمر وقدره ٢٢٥ على العدد المسجل فى التقابات وقدره ١٧٢٠٠٠ تقريباً

نخلص كل ٨٠٠ فرد ممثل واحد ، وإذا لاحظنا أن عدد أعضاء بعض النقابات ضئيل جدا فهل سيكون هناك عدد محدد لكل نقابة ؟ .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر — ردا على سؤال السيد الدكتور عبد اللطيف بكري أذكر أن هذا لم يكن من اختصاص اللجنة الفرعية ، فهناك لجان فرعية أخرى هي التي ستتولى دراسة توزيع النسب التي خصصت لكل قطاع وطريقة التمثيل . أما بخصوص ما ذكره الدكتور عبد الله عدلى عن القطاع النسائي ، فقد رأت اللجنة أن تعتبر القطاع النسائي في المرحلة الحالية ، قوة شعبية لها كيائها ويجب أن تبرز الأبراز الكافي ، ولذلك خصصت لهذا القطاع النسائي نسبة كلية قدرها ٧٪ / توزع بين المشتغلات في النقابات وفي التنظيمات النسائية القائمة .

أما كيفية توزيع هذه النسبة فستتولاها لجنة فرعية .

السيد الدكتور جمال سعيد — أؤكد للزميل عبد الله عدلى أن قطاع النقابات المهنية ، لن يتأثر بتمثيل المرأة لأن هناك نسبة إضافية أعطيت للنقابات ، وقد قصدت اللجنة من ذلك أن نسبة ٧٪ / المخصصة للقطاع النسائي سيماد توزيعها على النقابات المهنية والتنظيمات النسائية .

الدكتور لييب شقير — أود أن أوضح النقطة التي أشار إليها الدكتور جمال سعيد فيما يتعلق بالقطاع النسائي فهذا القطاع لا يوجد مركزا في منظمة واحدة أو عمل واحد ، ولكنه موزع بين مهن الشعب المختلفة وهذه النسبة الكلية وقدرها ٧٪ / التي خصصت للقطاع النسائي سوف توزع بعد ذلك في لجنة من اللجان الفرعية اللاحقة ، بحيث يقال مثلا ، إن السيدات المشتغلات بالقطاع المهني يأخذن ٤٪ / من هذه النسبة والسيدات المشتغلات في ناحية أخرى ، يأخذن كذا في المائة ، وما يتبقى بعد ذلك تمثل به الجمعيات النسائية التي تتوافر فيها شروط التمثيل .

السيد الأمين العام — نحن نتكلم الآن في النسب المحددة لكل قطاع ، فمن يريد الكلمة فليبحث يطلبها .

أما ما سبق ذلك من طلبات فقد كان خاصا بالمناقشة العامة وقد انتهينا منها .
السيد مصطفى كامل مراد — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : ألاحظ أن النسبة المخصصة لهيئات التدريس بالجامعات مبالغ فيها جدا ، فقد حددت في التقرير بسبعة في المائة وبلغ عدد أعضائها في المؤتمر ١٠٥ أعضاء في حين أن نسبتها المتوسطة للمعيار الاقتصادي والعددي ٧ ونسبتها في المعيار العددي ٤.٥ فكانت اللجنة قد ضاعفت العدد حين ضربت هذه النسبة في ١٠ لتصل إلى ٧ . الواقع أنها نسبة عالية جدا إذا راعينا في هذا التمثيل النسبة في المعيار الاقتصادي .

ألاحظ كذلك أن نسبة التمثيل هذه قصرت على هيئات التدريس بالجامعات وهناك المعاهد العليا التي تماثل الجامعات في المستوى العلمي والمستوى الفني وكذلك في مستوى الأساتذة . وكان حريا أن تكون هذه النسبة خاصة بهيئات التدريس بالتعليم العالي . أي بالجامعات والمعاهد العليا ، ليندمج في هذا التمثيل أساتذة المعاهد العليا مع أساتذة الجامعات ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

السيد الأمين العام : لدى اقتراح بهذا المعنى من السيد عبد الفتاح إسماعيل وكيل وزارة التربية والتعليم العالي .

السيد مصطفى كامل مراد : ما كنت أعلم ذلك . كذلك لم أفهم تخصيص اللجنة حدا أدنى مشتركا لكل قوة من القوى المثلة قدره ٥ ٪ من العدد الكلي ، أما باقي نسبة التمثيل وهي ستون في المائة ، فقد قسمت على القوى بنسب مختلفة . أو كما جاء في التقرير ، على أساس أخذ متوسط مجموع نسبة المعيار العددي والمعيار الاقتصادي . وأرى أن توزع هذه الخمسة في المائة على الهيئات كلها ، أي أن نضيفها إلى المجموع ، فلا تخص قئات معينة بذاتها . وأقترح كذلك أن تنزل النسبة المخصصة لهيئة التدريس بالجامعات . بعد إدخال التعديل الذي اقترحت ، من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ فيكفي أن يمثل هذا القطاع ٤٠ أو ٥٠ عضواً .

مرة أخرى أقترح إلغاء الحد الأدنى في نسب التمثيل وتوزيع هذه النسب على الهيئات المختلفة .

كلمة أخيرة عن النشاط النسائي فقد لاحظت أن اللجنة جعلته قوة من القوى الشعبية . ومفهوم أن النساء يمارسن الآن حقوقهن السياسية في الترشيح والانتخاب والعمل في جميع أنواع الوظائف في الدولة ، وهن مشاركات في كل النقابات ، مشاركات في كل أنواع النشاط ولذلك ما كان يجوز أن تجعل اللجنة لهن نشاطاً منفصلاً ، تعتبره قوة منفصلة من قوى الشعب .

أما ما يقال من أن فئة ربات البيوت لا تنظمها جمعيات أو نقابات حتى يمكن أن يمثلن في القوى الشعبية ، مثل هذا القول مردود عليه بأن اللجنة قد أوصت في تقريرها بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى الشعبية غير المجمعة . في منظمات خاصة بها حتى يستكمل الشعب بجميع كل قواه الحقيقية لتسهم معاً في بناء الاشتراكية وفي حمايتها .

إذن مثل هذه الفئة سوف تنظم مستقبلاً ، ولذلك أقترح أن تدمج قوة النشاط النسائي والنسبة المخصصة لها . في باقي الهيئات الأخرى ، وشكراً .

السيدة زاهية مرزوق : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

لست من المتعصبات للمرأة ، تلك حقيقة يعرفها عني الكثيرون .

ولكنني أعتقد أن المرأة كأم وأخت وزوجة لها دور فعال وخطير في العهد الاشتراكي . فهي بحكم هذا الوضع يجب أن تتفاعل مع بيئتها في هذا العهد الاشتراكي . إنها بهذه الصفة كربة بيت لها دورها الخطير في تربية النشء وفي تنشئتهم وقد أشربوا الروح الاشتراكية .

ولذلك لا أعتقد في جدية المناقشة في النسبة المخصصة للنشاط النسائي ٥٪ كانت أو ٧٪ ، ولكن الصحيح أن ربات البيوت هن المسئولات عن الأسرة

وعن نشر الوعي الاشتراكي بين أفرادها ، وذلك يجب أن يمثلن كقوة ،
شعبية أساساً ، لها دورها وخطرها في بناء مجتمعتنا الاشتراكي الذي نعمل له .

أما بقية القطاعات الأخرى كالفلاحين والعمال والنقابات المهنية أو الرأسمالية
الوطنية ، فلا أنصور أن تعزل المرأة ، ومحال بينها وبين تمثيل هذه الفئات ، فإذا كانت
للرأة الفلاحة مشتركة في الجمليات للتعاونية فلا مناص من تمثيلها وتركها تمارس
نشاطها وقدرتها . وكثيرات من النساء يمكنهن أن ينجحن في النقابات إذا دخلن
الانتخابات بوعي كامل .

كذلك لا يمكن أن نعزل الطالبات عن الانتخابات في قطاع الطلبة ، بل
يجب أن يتساوى الطالبات والطلاب في ممارسة حق الترشيح .

كلمة أخيرة عما جاء في تقرير اللجنة من قصر حق الترشيح في قطاع الطلبة
على من لا تقل سنه عن ١٦ عاماً ، وإنى أنساءل عن السر في تحديد سن
الطلبة حين يمارسون حقهم في الترشيح ، ولا كذلك العمال أو الفلاحون . وأرى
أن نحدد سناً للعامل والفلاح وبقية القطاعات كما حددناه للطلاب وشكراً .

السيد الدكتور جمال سعيد : أثار الأخ مصطفى كامل مراد مسألة معايير
التمثيل . والواقع أن أسس التمثيل لا تخرج عن ثلاثة تتلخص في المعيار العددي وهو
ذلك المعيار الذي لو أخذنا به لوجدنا أن هناك فئات برمتها لا يمكن تمثيلها ،
والمعيار الاقتصادي الذي إذا طبقناه لاستبعدت قطاعات لها دورها القيادي في
الثورة الاشتراكية وفي السير بالبناء الاشتراكي ، والمعيار القيادي ذلك المعيار الذي
لو أخذنا به وحده لما أصبح معياراً مضبوطاً أو مفهوماً . ولكن الأمر مرتبط بفاعلية
كل قطاع حتى يأتي تمثيله معبراً تعبيراً صادقا عن آراء هذه الفئة أو تلك . والحد
الأدنى . كان أساساً ضرورياً لكي نضمن فاعلية هذا التمثيل ، ، إذ أنه يعكس العملية
القيادية . فإذا اعتبرنا أن المعيار القيادي هو أحد المعايير الأساسية ، فإن الذي يعبر

عنه هو الحد الأدنى الذى يوضع بغض النظر عن العدد أو المساهمة فى الإنتاج أو الاشتراك فى القيادة .

النقطة الثانية التى أثارها الزميل مصطفى كامل مراد كانت عن المبالغة فى النسبة الخاصة بتمثيل هيئات التدريس فى الجامعات والتى لاحظ عليها أنها نسبة كبيرة . والواقع أن سيادته قد نسى أنه إذا طبقنا الحد الأدنى وهو ٥٪ يضاف إليه ١٪ وواحد آخر طبقا للجدول المرفق بتقرير اللجنة الفرعية لأصبحت النسبة ٧٪ ، كما أنه نسى أيضا أنه توجد بالإضافة إلى هيئات التدريس بالجامعات هيئات البحث العلمى . ونسى الدور القيادى للجامعات باعتبارها خلايا ثورية ، لها دور مهم فى تربية النشء ويقع على عاتقها أكبر مهمة فى هذا القطاع .

وأنا لا أتكلم باعتبارى من هيئات التدريس أو مدافعا عنها ، إنما أتكلم إنصافا للحقيقة — دون تحيز ، فهى هيئات التدريس هى التى يمكن لها أن تحس بأحاسيس العمال والفلاحين وتضع رأى العلمى فى مشكلاتهم ، وهى التى يمكن ، عليها ، أن تعبر عن آراء هذه الفئات .

أعود فأقول إننى لا أتميز لهيئات التدريس ، بوصفى من أعضائها ، ولكنى أدافع عن الحقيقة . وشكرا .

السيد عبد الفتاح إسماعيل : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : أود أن أعقب على ما جاء على لسان الزميل الدكتور جمال سعيد . أقول إن ما جاء بتقرير اللجنة عن كيفية توزيع نسب التمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كان محاولة طيبة من اللجنة ، لإيجاد معايير يمكن على أساسها بيان التمثيل النسبى لسائر القوى الشعبية . وإنى ، بالإضافة إلى ما ذكره الدكتور سليمان حزين ، أحس باطمئنان شديد إلى هذه النسب فى التمثيل ، واعتبرها نسبا معقولة بوجه عام . وأعتقد أن القوى الشعبية الثمانية الواردة فى التقرير ليست قوى منفصلة ، وليست قطاعات مستقلة ولكنها مراكز تجمع . وقد يكون من بين الفلاحين واحد من أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات . ومع كوني عضواً في هيئات التدريس بالجامعات أحس أني فلاح ولي أهل من المال وأصحاب الأعمال في التجارة والصناعة ، من الرأسمالية الوطنية . أحس بإحساس هؤلاء جمعياً وأشعر بشعورهم ، ولذلك أعود إلى القول أن هذه القوى الثمانية ليست إلا مراكز تجمع وليست قطاعات . إن شعبنا صورة متجانسة ومتصلة .

ولذلك أقترح تأييداً لما ذهب إليه الدكتور سليمان حزين ، الموافقة على النسب العددية كما أوردتها اللجنة ، واعتقد أنها لا تستحق أن نصرف وقتاً فيها ، فقد تزيد النسبة واحداً وقد تنقص واحداً ، وأقترح كذلك أن يوجه الشكر إلى اللجنة لما قامت به من جهد مشكور .

أكتفي بهذا القدر وأرى إقرار النسب كما هي ، واحتفظ لنفسى بحق الكلام في موضوع إضافة المعاهد العليا إلى هيئة التدريس بالجامعات ، فلي عودة إليه بعد النظر في الاقتراح الذي تقدم به الدكتور سليمان حزين وأيدته وشكراً

السيدة الدكتورة حكمت أبو زيد : مرة ثانية أقول إنى لا أنكلم عن نسبة معينة ، ولكنى أتكلم للأصالح العام وعلى مستوى الوطن ، المستوى القومى ، ومجارات التفكير الاشتراكى الصحيح . لا أظن أن هناك خلافاً بيننا ، فأهدافنا مشتركة ، وسواء لدى إذا انتخبت عن هيئة المال أو هيئة التدريس .

إننى لن أنفرد بالدفاع عن المدرسات أو هيئة التدريس من النساء فقط ، ولكنى سأدافع عن الهدف القومى والمصلحة العامة ، إذ هما الأساس فى الدفاع ، والقول بغير ذلك يؤدي بنا إلى الانفصال فى الأهداف وفى التفكير الاشتراكى .

إننا حين طالبنا بنسبة للقطاع النسائى الذى يشمل ٦ ملايين من ربات البيوت ، طالبنا بهذه النسبة ، لا لاعتبار شخصى ولا لجرد الرغبة فى التمثيل ، ولكن للمصلحة العامة ، وكلكم ستدافعون عن هذه المصلحة العامة ، وإنما طالبنا بهذه النسبة للمرأة فى

مركز القيادة لتشر كأم وكزوجة، بأهمية دور المرأة في الدفع الثورى والقيادة الثورية. ولم يكن رائدنا في المطالبة بالتمثيل الحصول على ٧/١ أو ٥/١ فذلك ما لم يرد بخاطرنا على الإطلاق .

كذلك أعتقد أنه ليس من المصلحة إطلاقاً أن نحرم الطالبة من التمثيل في قطاع الطالبة ويجب أن تخصص لها نسبة ، ولتكن الثلث حتى تكون متفاعلة مع البيئة الطلابية ، وتسهم بهذا التفاعل في الدفع الثورى .

ليس صحيحاً أن يقال إن نسبة تمثيل النشاط النسائي نسبة كبيرة ، لأن المرأة في هذا القطاع مثلاً لن يقتصر دفاعها عن بنات جنسها فقط ، ولكنها سيكون رائدها ، كما سبق القول ، الدفاع عن المصلحة العامة القومية ، فلن يقتصر دفاع العاملة عن العاملات وحدهن دون العمال ولا دفاع الحامية عن الحاميات وحدهن دون المحامين . إن المرأة ستدافع عن الجميع دون تمييز ، فهدفنا جميعاً هو مصلحة الوطن ولا غير ذلك وشكراً .

السيد الدكتور سليمان العمارى : لقد فهمت من التقرير أن هناك قوى ليست مجهزة في منظمات خاصة بها ، وإنى أنساها هل هذه القوى غير المجهزة في منظمات ستمثل في المؤتمر أم لا . وقد أوصت اللجنة بضرورة العمل على تنظيم هذه القوى في منظمات خاصة بها ؟

السيد الأمين العام : لقد فات دور الكلام في هذا الشأن ووفقاً على التقرير من حيث المبدأ .

السيد الدكتور سليمان العمارى : إن هناك قوى غير مجهزة في منظمات وهى قوى كثيرة ومعنى ذلك ، إذا لم تمثل في المؤتمر ، أن يحى التمثيل ناقصاً . . .

السيد الأمين العام : لقد نوقش التقرير ووفقاً عليه من حيث المبدأ ، كذلك (٤١ - طريق الديمقراطية)

ووفق على عدد أعضاء المؤتمر. والآن يدور الكلام حول نسب تمثيل القوى الشعبية فقط ، أما العزل فلم يجيء دوره بعد .

السيد المهندس جمال صادق : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

الواقع أن اللجنة قد قامت بمجهود كبير تشكر عليه ، وإن أنساءل عن الحكمة في وضع اللجنة المعيار الاقتصادي ضمن المعايير التي حددت بها النسب مع العلم بأن المؤتمر الوطني سيبحث الميثاق ، لذا كان المعيار الصحيح هو معيار القوى الفكرية بجانب النسبة العددية ، وإذا كانت اللجنة قد مثلت هيئات التدريس بالجامعات $٧/١٠$ مع أن عددهم ٧٥٠٠ ، فإني أرى أن تمثيل النقابات المهنية $١٥/١٠$ فقط مع أن عدد أعضائها ١٧٢٩٥٧ وم لا يقلون من الناحية الفكرية عن هيئات التدريس فيه غبن كبير . لذا أرى زيادة هذه النسبة إلى $٢٠/١٠$ على أقل تقدير مع تسليمي بوجهة النظر التي تقول بأن أي عضو بالمؤتمر الوطني سيتكلم بروح المواطن الصالح دون النظر إلى الفئة التي ينتمي إليها .

كذلك هناك نقطة خاصة بالطلاب وأرى أن طلاب المدارس الثانوية لا داعي لتمثيلهم بالمؤتمر الوطني ويكتفى بطلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك لصغر سن طلاب المدارس الثانوية كما يجب ألا يقل سن المرشح الجامعي عن ١٨ سنة وشكراً .

السيدة نفيسة الغمراوي : من المتفق عليه أن نسبة $٧/١٠$ المخصصة للقطاع النسائي تشمل القطاع المهني والمنظمات النسائية . أما الطالبات فأرجو ألا يدخلن ضمن نسبة $٧/١٠$ المخصصة للقطاع النسائي ، وإنما أرى أن يدخلن ضمن نسبة $٧/١٠$ المخصصة لقطاع الطلبة . ولما كان عدد الطالبات كبيراً جداً ، لذلك أرى أن نبحث عن طريقة أخرى لتمثيلهن ، كأن ينتخبن بعضهن بعضاً وأن ينتخب الطلبة بعضهم بعضاً لا أن يترك مجال الانتخاب حراً بين الطلبة والطالبات .

أما بالنسبة للقائمين على التعليم في المعاهد العليا والجامعات ، فالواقع أننا كلنا

تمثل مهنة واحدة ، هي المهنة التعليمية ، يستوى في ذلك جميع مراحل التعليم المختلفة بما في ذلك القائمون على التعليم العالي والأساتذة والمدرسون في الجامعات والمدرسون في المدارس الثانوية — فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا أعضاء في نقابة المهن التعليمية إذ أننا جميعاً مدرسون كذلك يكون الوضع بالنسبة للطبيب إذ أنه ممثل في نقابة المهن الطبية وبالمثل المهندس والصيدلي فكل منهما ممثل في نقابة خاصة به . لذلك أرى أن تكون جميع مراحل التعليم العالي مندمجة مع بعضها البعض .

السيد الدكتور جمال الدين محمد سعيد : فيما يختص بمختلف النقابات المهنية فقد اقترح البعض زيادة النسبة من ١٥٪ إلى ٢٠٪ وفي الواقع أن النسبة ستصل فعلاً إلى ٢٠٪ فإن ٥٪ من هذه النسبة تمثل الميار المادي ، الذي هو نصيب هذا القطاع ، على أساس العدد وعلى أساس الإسهام في الدخل القومي ، فالواقع أن القطاع المهني هو من أكثر القطاعات مساهمة في الدخل القومي ، ولو أخذ بهذا الميار بالذات فالأمر سيكون في صالح القطاع المهني ، بينما لو أننا أخذناه على أساس الميار العددي فقط لكانت النسبة قليلة جداً . وهذا هو السبب في مزج المعيارين وإن نسبة ٥٪ + ١٠٪ مضافا إليهما النسبة المقررة للقطاع النسائي ، تصل نسبة التمثيل في المؤتمر إلى ١٩٪ أو ٢٠٪ .

أما فيما يتعلق بالطالبات ، فقد وضعن ضمن قطاع الطلبة ، لأننا أدرجنا عدد القطاعين في بعضهما على افتراض أن عددهم جميعاً هو ٢٠٥ آلاف طالب وطالبة . فالتأطبة تندمج مع الطالب في قطاع واحد وعلى قدم المساواة .

أما فيما يتعلق بالمعاهد العليا ، فإنها داخلة ضمن نقابة المهن التعليمية ، فأعضاؤها في الواقع سيمثلون عن طريق هذه النقابة وسيكون هذا الأمر موضع بحث في اللجان الفرعية الأخرى .

السيد حسن همام : يقول الأستاذ جمال سعيد إن الطالبات يدخلن مع الطلبة

في نسبة واحدة ، إلا أن النص الوارد في التقرير خاص بالطلبة فقط دون الطالبات .
فكلمة الطلبة تشمل الطلاب فقط ولا تشمل الطالبات .

السيد الأمين العام : أرجو من السيد مقرر اللجنة الفرعية أن يبدى رأيه
في هذا الموضوع .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن (المقرر) : لقد حددنا النسبة في التقرير
بـ ٧٪ / للقطاع النسائي ومعنى هذا أن هذه النسبة توزع بين هذا القطاع باعتباره قطاعا
نسائيا . ومن ثم فإن اللجان الفرعية الأخرى التي ستشكل ستقوم بتوزيع نسبة
كل قطاع وقد ورد في تقرير اللجنة الفرعية ما يأتي : « رأت اللجنة أن يعتبر القطاع
النسائي قوة شعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذه النسبة بين القطاعات المهنية وبين
التنظيمات النسوية القائمة » .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : في الواقع أن الخلاف فيما يتعلق بتمثيل الطالبات ،
وهل هن يندرجن تحت نسبة الـ ٧٪ / الخاصة بالطلبة أم يندرجن تحت نسبة الـ ٧٪ /
الخاصة بالقطاع النسائي . فالواقع أن هذا الموضوع بحث في اللجنة الفرعية على
أساس أن كلمة الطلبة تشمل بمعناها الواسع الطلبة والطالبات وذلك مثل كلمة الموظفين
التي يندرج تحتها الموظفون والموظفات . وقد قرر الدكتور جمال سعيد بالادات هذا
الأمر في اللجنة التحضيرية ، وهو الذي وضع نسبة الـ ٧٪ / شاملة الطلبة والطالبات في
اللجنة الفرعية ، ولا يعقل يا حضرات الزملاء أن يكون للطلبة ٧٠٪ / في حين يكون
للقطاع النسائي كله بما في ذلك الطالبات ٧٪ / أيضا . وإنتي لا اتكلم هنا بصفتي
امراة يهمني أن يرتفع نطاق تمثيل المرأة ، وإنما نحن هنا جميعا نتكلم متضامنين
في سبيل التحضير لمؤتمر القوى الشعبية ، الذي سيوكل إليه مهمة هامة جدا
ألا وهي مناقشة الميثاق الوطني . ولذلك يجب أن تكون عناصر هذا المؤتمر
ممثلة لجميع الفئات .

أما فيما يتعلق بما ذكره الأستاذ مصطفى كامل مراد خاصة بأساتذة هيئات

التدريس الذين هم قادة الفكر والقائمون على تعليم أولادنا ، وقد تحدت هؤلاء الأساتذة نسبة ٥/١ في حين أن الطلبة قد تحدت لهم نسبة ٧/١ . فمن رأيي أن نأخذ جزءا من النسبة المقررة للطلبة ونضيفها لأساتذة هيئات التدريس . ولو أن في ذلك ما يغضب الطلبة .

الدكتور سليمان حزين : إن الاتجاه العام من أول الأمر في هذه اللجنة التحضيرية كان متجها إلى فكرة العطاء قبل الأخذ ، ثم انقلب الأمر بالتدريج إلى أن اتجهنا إلى الأخذ قبل العطاء لكل الفئات . واعتقد أن النسب المقترحة لا بأس بها إطلاقا ، وإنما أود أن أثير ثلاثة موضوعات :

الأول - وهو الخاص بالقطاع النسائي ، فقد اقترح له نسبة ٧/١ على أن يشترك مع القطاعات المهنية . ويفهم من تعبير القطاعات المهنية أنها تشمل النقابات المهنية والموظفين غير المنضمين إلى نقابة ، كما تشمل هيئات التدريس والأسمالية الوطنية وتحشى السيدات زميلاتنا أننا أخذنا نسبة ٧/١ المقررة لمن ووزعناها على البنود السبعة لخص كل بند ١/١ ويبقى صفر للقطاع النسائي .

إن اشتراكنا تنبثق من ظروفنا الخاصة بنا ، فلو أننا كنا في أوروبا مثلالكان من الجائز أن تشترك السيدات مع الرجال في كل شيء ، أما بالنسبة لنا فالأمر يختلف عن ذلك فربما البيوت لمن نظام خاص بهن والمرأة عندنا لها حياتها الخاصة بها ، وقد لا تسمح لها ظروفها الاجتماعية بترشيح نفسها مع الرجال . وقد لا يسمح الرجل للمرأة بهذا ، لا شيء إلا لمجرد العصبية القديمة .

ومن رأيي أن نطلب من اللجان الفرعية التي ستكون ، ألا تطغى كثيرا على نسبة ٧/١ وألا تأخذ إلا بقدر ، بحيث لا يكون أكثر من نصف هذا الرقم ، عند اشتراك النساء مع الرجال لأن في هذا إقرارا لمقتضى التطور الطبيعي ، على أن يترك النصف الآخر للمنظمات النسائية .

الموضوع الثانى — وهو الخالص بكل قطاع من القطاعات . فهناك بعض الهيئات قليلة العدد ، كما أن هناك بعض الصناعات عدد عمالها قليل فلا أنصور أن يكون تمثيلها عددياً ، ولذا أرى أن يتم تمثيل كل عنصر أو هيئة من الهيئات فى المؤتمر .

ومن ثم يجب على اللجنة الفرعية التى ستكون للبت فى طريقة تمثيل كل فئة ، ألا تلتزم قدر الإمكان بالنظام العددي فقط ، وإنما يجب أن تلتزم أساساً بأن يكون لكل هيئة سواء أ كانت صغيرة أم كبيرة تمثيل قائم . وخاصة تلك الهيئات التى يكون مقرها بعيداً عن القاهرة .

ولذا أرى أن من المصلحة تمثيل العمال الموجودين بالمحافظات المختلفة دون أن تركز التمثيل فى جملة على المدن والمراكز الصناعية الكبيرة .

الموضوع الثالث — وهو خاص بهيئات التدريس ، وأحب أن أستاذ زملائى فى هذه الهيئات أن نكون البادئين فى العطاء قبل الأخذ وأرى أن تتوسع فى التمثيل على أن يشمل المعيدى ومدرسى اللغات والباحثين والمشتغلين فى المعاهد العليا ، وبذلك نقضى على رواسب الماضى . كما أرجو أن تتوسع فى التمثيل حتى يشمل أعضاء هيئات التدريس السابقين . وإنى إذ أقول هذا القول فإنما أقصد بذلك أن نظهر هنا بالمظهر الذى يعطى لغيره ما يخص له من نسب . وإنتى أؤكد بالنيابة عن زملائى أن هذه النسبة وإن بدت كبيرة إلا أننا لن نمارس عصيبتنا فى المؤتمر الوطنى وإنما سنكون أبناء للفلاحين نمثل رأيهم وأبناء للعمال نتحدث باسمهم وبالمثل سنكون أبناء لمختلف الطوائف والمهن نحاول أن نوفق قدر الإمكان لنتلقى جميعاً فى مؤتمر موحد يمثل أمانينا أن شاء الله .

السيد الأمين العام : قدم اقتراحان موقع عليهما من أكثر من ثلاثين عضواً باقتفال باب المناقشة فى مسألة النسب . حيث إن وجهات النظر فى الموضوع قد اتضحت تماماً .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : وقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء نصه : « نرى اللجنة التحضيرية أن اللجنة الفرعية قد بذلت أقصى جهدها في وضع المعايير التي بموجبها وصلت إلى النسب المعروضة ، وأن التغيير الذي قد يحدث نتيجة لاستمرار المناقشة في ذلك سوف يكون طفيفا جدا ، ولن تؤثر هذه التغييرات الطفيفة على أهداف المؤتمر العام »

لذلك فإن اللجنة التحضيرية توافق على النسب المعروضة .

فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(موافقة)

السيد الأمين العام : كما قدم اقتراح من السيد الدكتور عبد الفتاح اسماعيل — منضيا إليه الدكتور سليمان حزين ، بأن تشمل النسبة المخصصة لقطاع هيئات التدريس بالجامعات أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد العليا .

السيد الدكتور سليمان حزين : أرى أن تشمل النسبة كذلك ، الأعضاء السابقين في هيئات التدريس بالجامعات .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الاقتراح المقدم ؟

(موافقة) .

الجلسة السابعة عشرة

المنقذة يوم الخميس ١٣ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦١

أعضاء الجلسة

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتح الجلسة .

السادة الأعضاء ، قبل أن نبدا المناقشة في موضوع القوى الشعبية والمزل .
يهمنى أن أقرأ على حضراتكم المذكرة الإيضاحية التى صدرت مع قرار تشكيل هذه
اللجنة ، حتى نكون جميعا على بينة من حقيقة المهمة التى نحن بصددتها ، وتنص هذه
المذكرة على ما يأتى :

« لقد تضمن البيان السياسى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ثلاث
خطوات رئيسية يمكن بها أن يتكون التنظيم الشعبى الديمقراطية المرتبط بميثاق
واضح للعمل الوطنى نابع من إرادة الشعب ، ومن تاريخه وتجارب ، ومن آماله
وأمانيه ، ولقد تضمن هذا البيان أن الخطوة الأولى فى اتجاه هذا التنظيم ، هى :
تشكيل لجنة تحضيرية تؤتمر وطنى للقوى الشعبية ، يقوم بالانتخاب ، ممثلا لكل
اتجاهات الفكر والعمل فى الوطن ، ويتولى بنفسه وضع ميثاق العمل الوطنى الذى
تجرى الانتخابات العامة بين المرشحين بعد ذلك على أساس الالتزام بخطوطه المريضة
وتطويره بما يحقق الآمال الكبرى فى بناء المجتمع الجديد .

وواضح من هذا التهاج — الذى يضع فى يد الشعب نفسه دون سواء ، وعن
طريق الانتخاب الحر دون غيره من الطرق ، مهمة تكوين التنظيم الشعبى — أن
عمل اللجنة التحضيرية إنما هو جهد تمهيدى لدراسة الواقع الفكرى والعمل فى
الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لوضع الأسس التى يجرى على هديها انتخاب أعضاء
الأؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ونظرا لأهمية عمل اللجنة التحضيرية رغم طبيعته التنظيمية البحتة وارتباطها بمهمة موقوتة بعماد محدد ، فقد روعي أن تكون هي بدورها تمثيلا واسعا للنطاق يكفل - حتى في هذه المرحلة التنظيمية الموقوتة - مجالا مفتوحا لكل الآراء لكي تسهم في عملية التحضير لمؤتمر وطني يمثل القوى الشعبية الحقيقية ، ويفتح المجال كاملا أمامها بالانتخاب الحر لكي تقولي هذه القوى في مؤتمرها المنتخب وضع ميثاق العمل الوطني .

والآن نبدأ المناقشة :

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لي ملاحظة قبل أن تنتقل إلى مناقشة الموضوع الجديد ، وهي مكملة لسمنا في جلسة أمس ، تتعلق بتوزيع التمثيل على القوى الشعبية ، لقد أقررنا التوزيع والنسب المثوية الخاصة به ، ولكن كيف يتم هذا التوزيع داخل كل فئة من هذه الفئات ؟ هذا الأمر تعرضت له اللجنة الفرعية ببعض التوصيات ولكننا لم نناقشها ، وأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التحري والبحث حتى نستطيع تمثيل كل فئة من هذه الفئات في داخلها ، وعلى أكل نحو يتفق والرسالة التي نحن بسددنا . ولذلك أرجو أن يكون هذا تحت نظر حضرات الأعضاء ، فإما أن يرض للمناقشة قبل الانتقال إلى النقطة التالية أو يعرض على اللجنة لتضع فيه بعض التفاصيل ، ثم تكون بعد ذلك محلا للمناقشة .

السيد الأمين العام : إن هذه الملاحظة كانت موضوع التوصيات المرفقة بالنقطة الثالثة .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن ما جاء بتقرير اللجنة خاصا بهذه التوصيات لم تناقشه ولم تنته فيه ، ولا بد أن تناقشه وننتهي فيه قبل أن تنتقل إلى الموضوع التالي .

السيد الأمين العام : نرجع إلى مضبطة جلسة أمس لأنني عندما عرضت النقطة الثالثة وهي الخاصة بالنسب ، عرضت معها التوصيات المرفقة ، والتي وزعت على حضراتكم .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن هذه التوصيات فيها مجال كبير للكلام والمناقشة في كيفية تمثيل القوى الخاصة بالفلاحين ، والقوى الخاصة بالجامعات ، والقوى الخاصة بالعمال . أما كيفية التمثيل الداخلي فلم نناقشها ، ومن المصلحة كل المصلحة أن نناقشها لنصل بها إلى الصورة المثلى لكي يأتى المؤتمر القادم ممثلاً لكل فئة على أكل نحو ، وقد وافقنا في جلسة أمس على العدد والنسب المثوية فقط لكل قطاع .

السيد الأمين العام : وكذلك التوصيات . وأرجو الرجوع إلى العمود الثانى من صفحة ٢٣ فيما يتعلق باقتراح التوزيع فقد جاء فيه
فقد ضمنت اللجنة تقريرها النسب التى رأتها ، ثم أضافت بعض التوصيات الواردة بالملحق الذى وزع على حضراتكم . ثم بعد ذلك سأل الدكتور عبد الله عدلى عن استفسار معين .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد وردت المناقشة في صفحة ٢٨ ، وعرض الرأى فيما يتعلق بعدد الفئات أو القوى التى تستحق التمثيل والنسبة المثوية المخصصة لكل قوة ، وقد وافقنا على هذا التوزيع .

السيد الأمين العام : لو رجعت إلى صفحة ٢٤ النهر الأول لوجدت ما يأتى :
« لقد أخذنا الرأى على البند الخاص بعدد أعضاء المؤتمر فقط . أما النسب والتوصيات فنحن بصدد مناقشتها الآن ، ولكل من يريد أن يبدى رأيه فيها أن يبدىه » .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد عرضتم سيادتكم فعلاً هذا الأمر ، ولكن فى النهر الثانى من الصفحة ورد بالسطر الثالث على لسان بعض الزملاء ما يأتى : « أما كيفية توزيع هذه النسبة فستتولاه لجنة فرعية » وهذا هو الذى أتحدث عنه وهو كيفية توزيع هذه النسب فللصالح العام قد نحتاج مقترحات أو توصيات اللجنة فى هذا الشأن إلى نىء من المناقشة أو الاستماع إلى آراء السادة الأعضاء فيه .

إن الذي قررناه بجلسة أمس هو عدد القوى الشعبية والنسب المئوية الخاصة بها. أما كيفية التمثيل داخل كل قوة ، فهذه مسألة جذبا لو أحيلت إلى لجان فرعية لكل فئة على حدة ، على أن تضم كل لجنة أشخاصاً من الفئات الأخرى ليدرسوا التوصيات حتى نستكمل التوزيع العام وإجراءات التمثيل داخل كل فئة .

السيد الأمين العام : حسب خطة سير العمل التي اتفقنا عليها في أولى الجلسات اتفق على أنه بعد إقرار المرحلة الأولى التي نحن بصددتها الآن ، والخاصة بالنقط الثلاثة ، التي لم تبق منها اليوم إلا قطعة واحدة نفرغ منها إن شاء الله . سيجري تشكيل لجان فرعية لتمثيل القطاعات على ضوء النسب التي قررت في هذه الجلسة ، وستكون مهمة هذه اللجان الفرعية بحث ما أشرتم إليه الآن ، وهو دراسة كيفية توزيع هذه النسب داخل القطاعات .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إذن نحن متفقون على أن هذا الموضوع سيحال إلى لجان ، وأنه لم يبت فيه بعد .

السيد الأمين العام : مؤكداً سيحال هذا الموضوع إلى لجان فرعية ، وعمل هذه اللجان أولاً وقبل كل شيء ، هو بحث كيفية توزيع هذه النسب وسيقتضيها هذا وقتاً وجهداً . ومن الخير أن تناقش اللجان هذا الموضوع ثم يعرض علينا هنا ، فإذا كانت هناك ملاحظات تناقشها فقد يقتضي الأمر تعديلاً أو حذفاً .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد أردت إيضاح هذا بداءة ، لأنه يبدو لي أن هذا الموضوع قد فرغ منه في نظر بعض السادة الأعضاء على أساس ما عرض في اللجنة .

السيد الأمين العام : إن هذا الأمر واضح حسب خطة سير العمل .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : الملاحظة الثانية التي طلبت الكلمة من أجلها هي ما أثير في الجلسة الماضية حول تقرير اللجنة بشأن المنزل .

السيد الأمين العام : من أجل هذا أعطيتك الكلمة .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : الواقع أن اللجنة قبل أن تصل إلى تقرير المنزل ووضع الضوابط الخاصة به في نطاق مهمتها ، وهي مهمة محصورة بتشكيل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية القادم ، كان لابد لها في سبيل ذلك ، وهي تريد أن تصل إلى تقرير المنزل في هذه المرحلة ، أن تقدم للمنزل بيان معنى المنزل في عموميته ، وبيان مبرراته من واقعنا ومن تاريخنا ، ولذلك فإن مقدمة التقرير عندما تكلمت عن المنزل بصفة عامة ، وعندما تكلمت عن تعريفه وبيان خصائصه ، وعندما تعرضت لما بهذا البلد من أحداث ، وما تحمله من رسالة للمستقبل ، كان عليها أن تطمئن للخطوات القادمة . كانت هذه للقرحات عبارة عن عرض نظري وتاريخي لمبررات المنزل بصفة عامة ، ولم يكن يقصد بها إلا إبداء الرأي في معنى المنزل وأسبابه . ولكن تقرير اللجنة الفرعية ، أو تقرير هذه اللجنة التحضيرية الكبرى ، محصور بمهمتها وهي لا تتجاوز إطلاقاً النظر في تكوين المؤتمر القادم . فرأي أن اللجنة الفرعية ، وما تقره أيضاً كالجنة تحضيرية ، ليس له من قوة النفاذ إلا بما يتعلق بالمؤتمر الوطني القادم . وأن كل ما يقال من شرح لمعنى المنزل ، أو ما يذكر من تبرير تاريخي لإجراء المنزل ، ليس إلا رأياً نلتزم به في قراراتنا ، وهو رأي يقدم لما سيكون من منظمات قد تأخذ به وقد لا تأخذ به . لهذا لم أجد لبساً ولا تضارباً في مقدمة تقرير اللجنة والنتيجة التي انتهت إليها .

إن الأساس الذي أود أن يكون تحت نظرنا هو أننا لسنا سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية ، وإنما نحن كلنا نحضر للمؤتمر الوطني القادم الذي له رسالة معينة . فإذا ما تكلمنا عن المنزل ووضعنا له تعريفاته وضوابطه وحددنا له صورا مختلفة ، فنحن المعلوم أننا إنما نقدم رأياً للسلطة التنفيذية وليس على عاتقنا نحن بحث الحالات أو البت في هذه المسائل .

لقد وددت أن أضع هاتين الحقيقتين فقط تحت نظر إخواني . وشكراً .

السيد الدكتور حسين خلاف : إنني أؤيد الكلمة التي تفضل بها الدكتور عثمان خليل عثمان من حيث إن تقرير اللجنة بدأ بالكلام عن موضوع المنزل على وجه العموم أي أنه بدأ بالتعميم ثم انتهى بالتخصيص .

وقد كان ذلك واجبا على اللجنة لأنها تعرضت لمسألة العزل ، وهذا التعرض كان يقتضى منها أن تعرف لنا ماهو العزل وألا تتركه أمرا مجهلا ، ولذلك ذكرت هذا التعريف ثم تركت الأمر لتطبيقه ، وأول تطبيق له هو فيما يخص مؤتمر القوى الشعبية الذى سينعقد فى الشهر القادم .

وواقع الأمر أن مسألة العزل على هذا النحو ، هى مسألة يجب علينا ان نتقبلها جميعاً ، نتقبلها باعتبار أنها ضرورية لهذه الحركة الاشتراكية التى نسير فيها - لأن الاشتراكية هى تغيير شامل للأوضاع وسمى دائب لما هو اصوب . إن الاشتراكية ليست مجرد إصلاح جزئى وإنما هى وثبة إلى الأمام وهى مرحلة جديدة . وهذه المرحلة الجديدة لابد ان توفر لها القوى الصالحة للعمل .

لقد قالت اللجنة إن العزل إنما يراد به تأمين الثورة ، وقد يفهم من هذا الكلام أن هناك خطرا من جانب الأشخاص الذين سيمزلون ، وواقع الأمر ان هناك خطرا إلى حد ما من ان يشتركوا فى الحياة السياسية الجديدة وهم لا يؤمنون بها . ولكن هناك خطرا أكبر من هذا وهو ان الاشتراكية تريد عملا إيجابيا وتريد إخلاصا وإيمانا وتريد عقيدة . وكل هذا إذا لم يتوافر لشخص معين فإنه يجب ان ينحى ، ويجب منطقيا الا يشترك فى هذه العملية التى تحتاج إلى هذا العمل الإيجابى الكامل .

فالعزل يجب أن نطمئن إليه ، وهو أمر منطقى ، لأنه قد أحيط بضمانات كثيرة . لم يحط بها العزل فى بلاد أخرى عديدة حدث لها ما حدث لبلادنا فالعزل حسب ماورد فى توصية اللجنة هو أمر جوازى وليس أمراً وجوبيا على الأمل فى معظم الأحيان ، وهو أمر موضوع له معايير محددة وليس أمرا تحكيميا وهو أيضا ليس إجراء يتخذ اعتباطا ، وإنما هو إجراء مؤقت بمعنى أن من يعزل اليوم ماعليه إلا أن يثبت أنه صالح غذا حتى ينضم إلى الركب الصاعد . ثم إن هذا العزل إنما يتم سد أن تثبت على الشخص أمور معينة . وعلى ذلك فلن يؤخذ المرء فى هذه الحال بمجرد الشبهات بل إننا نرى اللجنة فى تقريرها تقرر المرة تلو المرة أنه لابد من إثبات هذا ولابد من اثبات ذلك حتى يكون هناك عزل ولكن أمام من يكون الإثبات فى هذه الحالة ؟ فى

اعتقادي أن العزل لا يصح أن يجري أمام لجنة قضائية ، ذلك لأن هذه المسألة ذات طبيعة سياسية واضحة . نحن ن عزل أشخاصاً من الحياة السياسية وفي نفس الوقت نعترف لهم بكامل الحقوق المدنية . فالأمر إذن أمر سياسي . لذلك يجب أن نقولاه هيئة سياسية ولا يستقل به فرد .

يجب ألا يستقل به فرد مثلاً وإنما تستقل به لجنة . ولكن هذه اللجنة يجب أن تكون هي الأخرى ذات صبغة سياسية لأن هذا العمل في ذاته هو الآخر ذو صبغة سياسية ويجب أن نتجنب قضاءنا النظر في هذه الأمور فواقع الأمر أن قضاءنا يجب أن نتجنبه ، رغم قدرته التي نعرفها له ، التعرض لمثل هذه المسائل لأن الأمر كما قلت هو أمر سياسي في طبيعته وفي جوهره . وشكراً .

السيد خالد محمد خالد — سيادة الأمين العام ، حضرات الزملاء .

المنافشة التي أرجو أن أديرها الآن مع تقرير اللجنة الفرعية مناقشة تدور خارج نطاق رأي الذي زادتني المناقشة العامة اقتناعاً به .

هذا الرأي الذي يتمثل في أن العزل بالصورة والطبيعة اللتين درسناه بهما لا ضرورة له ولا تدعو إليه حماية مكاسبنا وانتصاراتنا ، كما لا تدعو إليه حماية الاشتراكية الحبيبة إلينا الزيزة علينا ، وأنا إذ أدير المناقشة الالية حول تقرير اللجنة الفرعية فلنكي أسهم بواجب أخير في اللغات الأخيرة التي نعالج بها موضوعنا هذا .

وإني أؤكد لكم أنني لم أشك لحظة في أننا جميعاً متفقون على شيء يجب أن نتفق عليه ، ألا وهو الغرض الجليل الذي نسعى لتحقيقه والغاية النبيلة المقدسة التي نستهدف إنجازها . ما هي هذه الغاية ؟ هي حماية مكاسبنا وانتصاراتنا ، وهي دفع كل قوى التقدم الكامنة في صفوفنا وفي إرادتنا ومشيتنا ، هي تعبيد الطريق للاشتراكية التي طالما تمنيناها وانتظرناها ، وتسميد الأرض لبذورها الطيبة ، ونحن جميعاً متفقون على هذه الغاية ، متواسون على إدراك وتحقيق هذا الغرض . ولكننا نختلف حول الوسيلة فنحن قد انشغلنا خلال مناقشاتنا إلى رأيين رأي يجيز العزل كضرورة تقضيها مرحلتنا الثالثة . ورأي لا يرى لهذا العزل ضرورة بل ولا جدوى .

ولهذا الخلاف في رأيي أساس فكري يجب احترامه ؛ فمنهج كل منا في التفكير هو الذي أدى إلى هذا الخلاف في الرأي . فأننا مثلاً تعلمت منذ عهد بعيد أن أومن إيماناً وثيقاً بأن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية ، ومن ثم فأننا حينما أواجه العزل أسأل نفسي أول ما أسأل أهذا العزل إجراء ديمقراطي أم هو ليس كذلك ؟ . كلنا أيها السادة نريد حماية الاشتراكية ولكن بعض الناس يذهب إلى حماية الاشتراكية بوضع بعض القيود على الديمقراطية ، وبعض الناس كذلك يذهب إلى حماية الاشتراكية بالمزيد من الديمقراطية وأحسبني من الفريق الثاني وهذا هو سر تشبئي بأنه لا ضرورة للعزل . إننا ونحن ذاهبون في إقامة مجتمعنا على الأساس الذي قاله السيد الرئيس — جميع الديمقراطية للشعب — لا أود أن نبدأ رحلتنا النبيلة هذه بإجراء لا أراه ديمقراطياً .

إن الديمقراطية في رأيي أيها السادة هي اعظم سياج للاشتراكية بل هي السياج الوحيد الذي سيحميها ويمنحها كل فرص النمو والساد والتقدم الوديع الآمن . وفي بدء الطريق وعلى طول الطريق لن يحمي الاشتراكية سوى الديمقراطية .

أما على بدء الطريق فلأن الديمقراطية هي الوسيلة المثلى التي تنحى عن الصفوف كل وصولي وكل انتهازي لا يصل إلا بالملق وبأساليب الضلال ، وتتيح للقوى الشعبية الأصيلة أن تظهر وتبين وتتحرك ، وفي نفس الوقت فإنها تكشف أعداء الشعب . لا شيء مثل الديمقراطية يستطيع أن يكشف عن أعداء الشعب وذلك بما تمنحه من حرية الكلمة والحركة ولا شيء يستطيع أن يخرجهم من أوكارهم إلى سطح الأرض سوى هذا النظام الديمقراطي .

وأما على طول الطريق . . فإذا أخذنا الديمقراطية كما قلت من قبل بأنها الاقتراع الحر على كل قرار تصدره وعلى كل قرار نقيده فإننا بهذا نقطع الطريق على كل محاولة تريد أن تفرض بالقوة على مجتمعنا الاشتراكية عقيدة أو نظاماً أو نكسة من النكسات .

من هنا أيها السادة ربما يحىء حرصى ورغبتى في أن أصرف نفسي وفي أن أفصح في صرفكم عن فكرة العزل . لماذا لم نزل قبل اليوم ؟ لقد مرت بنا أزمات

طاية كثيرة ولم نفكر في العزل بالصورة التي تفكر بها الآن فلماذا نمزل الآن ؟ .
إن الإجابة واضحة في خلال مناقشاتنا التي دارت وفي تقرير اللجنة الفرعية ذاته حيث
يقول التقرير . إننا نمزل لحماية الاشتراكية .

أجل — اللجنة تقول إننا نمزل أعداء الثورة الاشتراكية . . إذن ففهم
العبارة الواردة بالتقرير أننا نمزل لأننا زيد أن ننحى أعداء الثورة الاشتراكية ، هذه
إذن هي حكمة العزل .

إننا حين نقيم المجتمع الاشتراكي ونضع حدوده ودستوره يمكن أن نستبين
من هم أعداء الاشتراكية ، أما الكثيرون من الذين وصفهم اللجنة الفرعية تحت
فئات معينة ممن وصفهم بالخيانة ومعاونة المستعمر والأجنبي ، هؤلاء في رأي أعداء
الوطن لا أعداء الاشتراكية ، وإذا كان للوطن عدو فيجب أن يؤخذ بجرمه وأن
يحاكم المحاكمة العادية أما أعداء الاشتراكية فأخشى — ونحن بصدد توقيهم — أن
نكون قد أسرفنا في مخاوفنا ، ولست أنكر أن لنا عذراً في هذه المخاوف .

إننا ننظر إلى أناس تتعارض مصالحهم مع الاشتراكية ، إلى أناس وضعناهم
تحت عنوان « كل من أخذ منه » ثم نشكل من هؤلاء الناس خطراً نخشاه ونرهبه
أكرر أن من حقنا أن نحذر ولكن من واجبنا ألا نستسلم كل الاستسلام
لهذا الحذر .

وإنني أخشى أن نكون قد وقعنا في تناقض وجدائي بين خوفنا من الحرية وحاجتنا
إلى الحرية ولقد أحسست بهذا التناقض في تقرير اللجنة وأما لا ألومها عليه فقد كان
التقرير في رأي انعكاساً أميناً من اللجنة العامة على لجنتها الفرعية فقد ورد في التقرير -

« وما كان يمكن أن تترك قوى الاستعمار والرجعية تقطع على الاشتراكية
طريقها ولذلك كان حتماً أن تبعد قوى الاستعمار والرجعية من طريق الثورة الاشتراكية
فن المؤكد أن عملية الإبادة هذه عملية ضرورية لسلامة هذه الثورة وأنها ليست على
أى وجه عملية قصاص أو انتقام » . كيف تكون قوى استعمار ورجعية ، ثم لا
نواجهها بالقصاص ؟

لقد أسمتها اللجنة القرعية قوى استثمار ورجعية ثم بعد ذلك تجفل عن مواجهتها بالقصاص وتحاول ان تبرر موقفها تجاهها ، هذا يكشف عما فى صدورنا من أن هناك قوى نخشى أن تتشكل فيما بعد إلى قوى مناوئة لنا ومساعدة للاستثمار والرجعية . ونحن فى نفس الوقت وفى الجهة للقبالة نريد أن نتصرف وفق طبيعتنا بالتسامح والأناة والساداد .

ليست هناك قوى استثمار تستحق العزل لأنه إذا كانت هناك قوى استثمار تتعدى مصيرنا ، فمسيرنا يجب أن تحميه القوانين التى لا ترحم كل غروب وكل خائن للوطن . بعد هذا أيها السادة لا أريد أن أناقش تفاصيل التقرير لأننى كما قلت سأعتمد من عدم المواقفة على مبدأ العزل بصفة مطلقة - ومن أجل ذلك ان أناقش تفاصيله ولكن سأحاول أن أثبت الروح التى كانت تسود تفكيرنا ونحن نحاول ان نعرف من هم أعداء الشعب .

إننى أرى أن اغلب الفئات المزعولة والمستعبدة تشير إلى أننا كنا نتخذ معيارنا - إلى حد كبير - الثروة والماضى السياسى تماما كما نخوفت فى كلتى فى الجلسة الأولى فالذين أخذ منهم حسب المستويات المتفاوتة لما أخذ ، وأصحاب الماضى السياسى - وإن كما قد وضعنا هؤلاء وهؤلاء داخل إطار من عدم الصلاحية وداخل إطار مما جنت أيديهم على هذا الوطن - هم الذين تضمنتهم فعلا معظم الفئات المزعولة .

من الذى أفسد الحياة السياسية ؟ وما هو إفساد الحياة السياسية ؟ . يقولون هنا فى التقرير عن إفساد الحياة السياسية إنه العبث بالدستور وتزوير الانتخابات إلخ . إننى أظن أن أكثر هؤلاء إن لم يكونوا جميعا قد ماتوا وشبعوا موتا . أجل . مات الذين كانوا يطلون الدستور والذين كانوا يزورون الانتخابات لمصلحة أقلية ضئيلة يحميها الاستثمار والقصر ، هؤلاء قد ذهبوا جميعا .

والذين كانوا يفسدون الحياة السياسية بالكلمة المقروءة أو بالكلمة المسموعة أو بالتفترى ماذا نعى بهؤلاء إننى أخشى ، إذا حولنا هذه البارة إلى أرقام ، (٤٢ - طريق الديمقراطية)

ألا نجد سوى أفراد يمدون على أصابع اليد الواحدة ، ثم بأي حق إذا كان هناك حق من كتب قبل الثورة ضد الاشتراكية ، بأي حق ألومه اليوم وأدينه ؟
إن الشيوعية أيها السادة وهي الاشتراكية المتطرفة المفرطة في التعرّط والمحافظة على نفسها ... و « ماركس » أستاذها الأكبر ، أول صفحات سطرها ، وأول مقالات كتبها ، كانت هجوما على الشيوعية ، و « ماوتسي تونج » يحكى عن نفسه أنه كان يحمل كل الأفكار الناقضة للماركسية ، وأنه بدأ يتعلم من الكتب شيئا قليلا ، ثم تعلم كل ما تعلم من النضال وسط صفوف الجماهير ، فإذا كان هناك كتاب كتبوا قبل الثورة أشياء يمكن أن تؤخذ عليهم ، ويمكن أن تفسر بأنها كانت - إلى حد ما - ضد آماني الشعب ، فينبغي أن تقدر الظروف التي كانوا يكتبون فيها ، ثم ما هي قصة الفتوى التي تريد أن نزل من أجلها ؟

اسمحوا لي أن أقف هنا لحظة ، فإذا كان فيكم واحد شهرت الفتوى في وجهه كسلاح تمرض شخصا لأذاه فأنا ذلك الواحد . إن الذين قدموني إلى النيابة ، وإلى التحقيق من أجل كتاب كتبه ، كانت لجنة الفتوى بالأزهر ، ومع هذا فوالله الذي لا إله إلا هو ، لو وضعت في يدي كل سلطات الأرض ، ما فكرت في أن ألوم أعضاء هذه اللجنة ... إنهم فعلوا ذلك من عهد بعيد إما تحت ظروف مجزوا عن أن يقاوموها وإما عن اقتناع بأنني مخطيء ، أو أن كتابي يستحق أن يقوم ... وكيف نعايب الناس على اقتناعهم ؟ إنه إذا كان هناك خطأ ارتكبه في موضوعي هذا ، فهو أنهم طالخوا بمصادرة الكتاب ...

قدموا صاحب الكلمة المسطورة إلى النيابة - وقد كان واجبا - وهو ما أحاول الآن أن أربأ ببلجتكم وتقريركم عن التورط فيه ، كان من الواجب أن تفرغ الفكرة بالفكرة ، والكلمة بالكلمة .

ثم الكلمة المسموعة ما هي ؟ . . كيف نزل من أجل الكلمة المسموعة . كانت قبل الثورة تذايع أحاديث ضد الاشتراكية ، فكيف أعزل أصحابها الآن ولماذا لا نمطهم فرصة ؟ ، كان محمد عبد الوهاب يبنى ويقول :

فيا فاروق ادركها جراحاً ابت إلا على يدك الثأما

هل أعزله اليوم من أجل ذلك ؟ وانسى روائحه الوطنية والفنية ، التي يشدو بها المواطنون .

أيها السادة ، إننى أضرب هذا المثل بالذات ، لأبين أن اللجنة أسرفت ، أو أخشى أن تكون قد أسرفت ، وهي تقصيد لعملية الزل ، فئات وأفراداً .
(ضجة) .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : إننى أحتج على كلمة « تقصيد » .

السيد الأمين العام : لكل عضو الحق في إبداء ما يراه بحرية ، وللادة الأعضاء الحق في التعقيب .

السيد خالد محمد خالد : وبعد أيها السادة ، فإنى أقترح أن تعود اللجنة إلى لباب عملها الذى سبق أن تلاه علينا السيد الأمين العام ، لقد بذلنا الجهد التمهيدى لتوضيح المفاهيم الجديدة التى نحن والشعب مقبلون عليها ، ولقد قننا وما نزال نقوم يبحث الطريقة المثلى التى تمثل بها قوى الشعب العاملة في المؤتمر الوطنى القادم .

وحسبنا هذا . . . أما عملية الزل . فإننا نترك كل إنسان خان أو يخون هذا الوطن . . نترك كل إنسان يحاول أن يخرب في هذا الوطن للقصاص العادل الذى تستطيع قوانيننا الشاملة ، وقضاؤنا العادل أن ينزلاء به في غير تردد وفي غير هوادة ، والسلام عليكم .

(تصفيق) .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

أعترف بأنه ليس لى أسلوب الأستاذ خالد ، أو فصاحته .

أعتقد أنه عند بحث أى موضوع يجب أن يقسم إلى نقط للبحث ، وعند بحث أى نقطة من نقط الموضوع ، لا بد أن تكون مرتبطة بالموضوع الأساسى .

تكلم الأستاذ خالد عن نقطة الزل ونسى الموضوع الأصلى ، وهو الثورة الاشتراكية العربية ، وبناء تنظيم سياسى لحماية هذه الثورة .

هذا هو الموضوع الأصلي الذي من أجله صدر البيان السياسي ، والذي قسمت فيه مراحل التنظيم السياسي إلى ثلاث مراحل : واللجنة التحضيرية إحدى هذه المراحل ، وكان لزاماً على اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية عند دراسة المسائل المطالة إليها ، أن تضع نصب عينها دائماً الموضوع الأصلي ، وهو موضوع حماية الثورة الاشتراكية العربية التي نهبها الآن ، ولذلك أبدأ بتوجيه سؤال للسيد خالد محمد خالد أرجو أن يرد عليه . . هل نحن حقاً في ثورة اشتراكية في مجتمعنا العربي المصري في خضم الوطن العربي ثورة اشتراكية ستقلب كل الأسس وكل المايير الثقافية والاجتماعية والثل العليا في هذا الوطن العربي كله أولاً ؟ .

لا شك أننا في ثورة اشتراكية تامة ، وأن هذه الثورة الاشتراكية يجب أن يقتتل كل الشعب في تنظيم سياسي لينبئها ويرمي أسسها .

والسؤال الأخير . هل لهذه الثورة أعداء يريدون ألا يتم هذا البناء أولاً ؟ هل لنا أعداء في الخارج وفيما يحيط بنا يريدون لهذه الثورة ألا تتم أولاً ؟ وهل يوجد من بيننا من يريد لهذه الثورة ألا تتم أولاً ؟

إذا كانت الإجابة أن هناك أعداء فعلاً فاعتقد أن التسلسل المنطقي لهذا ، أنه يجب أن نحمل ثورتنا من أي احتمال لأي عمل يقوم به هؤلاء الأعداء .

أما إذا كان الرد أنه ليس لنا أعداء ، فأنا اتفق مع السيد خالد في أنه لا ضرورة للعزل . لا اظن أن هناك شخصاً يتابع ما يكتب في الصحف ، ويتابع مجريات الأمور في العالم من حولنا ، يمكنه أن يقول إن ثورتنا الاشتراكية ليس لها أعداء .

العزل كلمة تعني في الحقيقة الاحتياطات الواجب اتخاذها لحماية هذه الثورة ، وأعتقد أن هذه الاحتياطات ، كما قال الدكتور حسين خلاف ، هي أخف من الاحتياطات التي اتخذتها دولة من الدول تمر بمرحلة لا تبلغ في أهميتها المرحلة التي نمر بها الآن ، ثم قال الأستاذ خالد إن العزل أو هذه الاحتياطات تتعارض مع الديمقراطية .

ولا أدري أية ديمقراطية يعني ؟

ومن كلماته السابقة اعتقد أنه عندما يتكلم عن الديمقراطية ، إنما يقصد الديمقراطية

الغربية ، وإنه دائما يشير إلى الديمقراطية الغربية ، والبرلمانية الغربية . واقرب الدول إلى الديمقراطية الغربية هي أمريكا ، وأظن ان السيد خالد يعرف ان هناك قانونا قائما في أمريكا مستمرا ، يسمى قانون الأعمال غير الأمريكية وأن هذا القانون يشمل أعمالا يدمغ من يقوم بها بأنه مضاد لأمريكا ، وأعتقد أن السيد خالد لم ينس انه كانت من سنوات قليلة لجنة هي لجنة « مكارثي » في مجلس الشيوخ الأمريكي وكانت وظيفتها حماية الشعب الأمريكي والنظام الأمريكي من الأعداء . ولم يكن الشعب الأمريكي في ثورة أو يجتاز مرحلة تؤثر في كل نواحي حياته ، كما هو الحال بالنسبة لنا ، وأظن أن السيد خالد يعرف أن الإجراءات التي اتخذت في أمريكا بلغت من القسوة حداً دعا أحد سفراء الدول غير الأمريكية ، وهو سفير كندا إلى أن ينتحر بإلقاء نفسه من إحدى المهارات ، وهو على بعد ١٧ ألف ميل من أمريكا . . . انتحر هنا في القاهرة بمجرد استدعائه للوقوف امام لجنة « مكارثي » . . . فهل بعد ذلك يندد السيد خالد بالعزل الذي قصد به حرمان الشخص من الاشتراك في أي تنظيم سياسي ، وهذا الحرمان قاصر على الشخص نفسه وإنه لا يمتد إلى حقوقه المدنية .

في الواقع ليس للاستاذ خالد أن يستبر أن هذه الاحتياطات تتنافى مع الديمقراطية وهل قانون النشاط غير الأمريكي ولجنة « مكارثي » لا تتنافى مع الديمقراطية الغربية التي نادى بها سيادته من أول اجتماع لهذه اللجنة ؟

تكلم الأستاذ خالد عن بعض نقاط خاصة بالفئات الواردة في تقرير اللجنة فقد تكلم عن الكلمة المقروءة والمسموعة ، وأنا أعتقد أنه كان يتكلم عن معنى غير موجود في التقرير ، ولورجع سيادته إلى النص الوارد في التقرير عن « الكلمة المقروءة » أو « المسموعة » لوجد الآتي :

« كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأي العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلق والاجتماعي أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

كيف نسمح لكل من ورد ذكره في هذا النص بالاشتراك في التخطيئات

السياسية . نحن لم نقل باستبعاد أى كتب ضد الاشتراكية قبل الثورة ، ولم قل باستبعاد محمد عبد الوهاب لأنه قدم أغنية معينة قبل الثورة .

كما قال الأستاذ خالد إننا أخذنا فى الفئة الثانية بمقياس العشرة آلاف جنيه ، وأعتقد أنه كان فى ذلك ظلماً أيضاً ؛ لأننا إذا رجعنا إلى التقرير والاقتراحات ، وجدنا أن اللجنة قالت إنه يمكن الاستثناء من هذه القواعد . وقد اقترح بعض الزملاء رفع الحد الأدنى للملكية الأسهم أو الحصص فى الشركات من عشرة آلاف جنيه إلى خمسين ألف جنيه ، وقد قلت فى الرد على ذلك إنه لم يدر فى خلدنا كالجنة أن نحارب الثروة لجرد كونها ثروة ، ولكننا نحارب الاستغلال والظلم ، وقد قلنا هذا الكلام بالأمس ، ولذلك اقترحت إلغاء الفقرة الثانية الخاصة بالأسهم ، فهذا يجنبنا الخلاف فى تحديد قيمة الأسهم .

ولهذا أرى عندما ننظر إلى موضوع المنزل ، ألا ننظر إليه كنقاط منفصلة ، بل يجب ربط الموضوع كله ببعضه فالموضوع أساساً هو الثورة الاشتراكية العربية والتنظيم السياسى لحماية هذه الثورة ودعم بنائها .

واللجنة التحضيرية ، ولو أن لها مهمة محددة فى قرار تشكيلها إلا أنه لم يكن من الممكن لها بحث المسألتين الأساسيتين المحددتين فى قرار تشكيل اللجنة دون أن تأخذ فى الاعتبار المراحل الثلاث الواردة فى الإعلان السياسى الذى أعلنه السيد الرئيس ، لأن هذه اللجنة أولى هذه المراحل .

ولا يمكن أن تأخذ هذه المرحلة كمرحلة مفردة ، وقد أيد اللجنة الدكتور عثمان خليل والدكتور حسين خلاف فى أنها لم تخرج عن مهمتها الأساسية عندما تعرضت لتعريف المنزل بصفة عامة لكي تخلص من ذلك إلى الفئات التى تنطبق عليها أحكام المنزل وشكراً .

السيد الأمين العام : لدى طلبات كثيرة للتعقيب على كلمة السيد خالد محمد خالد وستعطى الكلمة حسب أسبقية تقديم طلبات التعقيب .

الدكتور رفعت المحجوب : عندما أرد على ما ذكره السيد خالد محمد خالد ، فإننى

أبدأ بذكر بعض الفقرات التي وردت في كلمته ، فقد تحدث أولاً عن أننا متفقون على النرض الذي نسمى بهما إلى تحقيقه وهو حاية مكاسبنا وانتصاراتنا ، ولا شك أنه كان محققاً عندما قال إننا متفقون على هذا النرض ، ثم انتقل إلى الحديث عن اختلافنا على الوسيلة وفي رأيه أن البعض يجذب الزل وأن البعض الآخر يرى أنه لا ضرورة ولا جدوى من الزل ، وأود أن أبدأ أولاً بالمثل الذي ذكره ، وهو أن الأرض الطيبة يجب أن تترك للبذور الطيبة ، وإنني أخرج من نفس هذا التشبيه الذي قدمه الزميل إلى أن طبيعة الأشياء تقتضي أنه إذا كانت لدينا أرض ملحة ، فيجب أن نخلصها من الأملاح أولاً حتى تصبح أرضاً طيبة وتصلح للنبات الطيب ، ومن المؤكد أننا إذا بذرنا البذور الطيبة في أرض ملحة فلن نأخذ منها إلا الخبيث من النبات ، ذلك حكم تملبه الطبيعة ، فالعملية التي نحن بصدها الآن هي عملية تطهير للتربة من بعض الأملاح ومن حسن حظنا أن هذه الأملاح قليلة ، وقد اعترف الزميل خالد محمد خالد بقلتها ، ولكن هذه القلة لا تدعونا إطلاقاً إلى أن نهملها ، ونحن بصدد إعداد أرضنا الطيبة للزراعة .

يقول السيد خالد إن الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر قدموا وشبعوا موتاً ولو كان الأمر كذلك لما كان هناك مجال لإيجاد فكرة الزل عن غيبتنا ، لأنها لن تنطبق على أحد . ولو أننا تمسكنا مع منطقنا لكان علينا ألا نزعج إطلاقاً من الإقدام على الزل ، لكننا لن نتمشى مع هذا المنطق ، إذ يجب أن نعترف صراحة أن بعض المتأمرين على الديمقراطية ما زالوا يبنوا .

أما ما ذكره السيد خالد محمد خالد من أن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية ؛ فتلك قولة حق لأننا زبداً مزيداً من الديمقراطية ، ولا يختلف معه أحد في ذلك وهو لم يأت في ذلك بجديد ، ونحن مقتنعون بالديمقراطية في هذا السكان وفي هذا البلد . ولكن كيف يمكننا الحصول على الديمقراطية التي يريدها هو وأريدها أنا ويريدها الفلاح في حقله ، والمال في مصنعه ؟ إننا لا يمكن أن نؤمن بالديمقراطية طالما أن قوى الرجعية تآمر علينا . وإذا رجعنا إلى الماضي قليلاً لنذكرنا الأيام الخوالي التي شهدنا فيها في مصر شعباً يساق سوقاً إلى صناديق الانتخاب ،

ولو تركنا الأمر ليعود مرة أخرى إلى ما كان عليه لسبق جزء من هذا الشعب مرة ثانية بنفس المصا التي ساقته إلى نفس الصندوق الذي سبق إليه ولأعطوا أصواتهم لنفس الشخص الذي اعتادوا أن ينتخبوه في الماضي ؛ ولتكررت للأساة ثانية .

إننا نريد مزيداً من الديمقراطية ، ولكن ذلك لن يتحقق إلا بحماية الديمقراطية من أعدائها .

ثم إن السيد الزميل يطالب - وأنا أطالب معه بنفس القوة - بالحرية الكاملة وتلك مسألة لا يمكن أن ينكرها أحد ولكن الحرية الكاملة لا تعنى الفوضى ، ولو أننا عدنا إلى نصوص القوانين الوضعية لوجدنا أنها تحرم من حق الانتخاب والترشيح كل الذين ارتكبوا جرائم غيلة بالشرف ، وإذا نظرنا إلى ما ارتكبهه الفئات التي تقرر عزلها من جرائم ، وجدنا أن أغلبها يرجع إلى الإخلال بالشرف والاعتداء الصارخ على حقوق الشعب ، ولو أن الفئات التي رأت اللجنة الفرعية شمولها بالعزل قدمت إلى المحاكمة لنالت أحكاماً رادعة ، ولقيت مصيراً أشد من حرمانها سياسياً . وقد ذكر تقرير اللجنة الفرعية الفئات التي ترى اللجنة شمولها بالعزل وهي : « كل من ارتكب جريمة في حق الوطن ومصدره حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو القدر ، وكل من عاون أجنبياً بطريق مباشر أو غير مباشر وكل من استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب وكل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية ، وأفراد الأسرة المالكة السابقة وأصحابها » وإني أنساؤ : ألا يمكن أن تستقيم الأمور إلا مع وجود هؤلاء ؟ ألا يمكن أن تستقيم الأمور من دونهم ؟ ألا يمكن أن تستقيم الحياة النيابية في مصر إلا بهم ؟

إن الأمور ستبدوا معكوسة لو أن الجواب على هذا التساؤل كان بالإيجاب ولكن الأستاذ خالد محمد خالد يرى أن الحياة الديمقراطية في مصر لا يمكن أن تستقيم إلا بهم .

وأنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية ، وهي الخاصة بالفئات المستبعدة ممن ينطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي ، وإني أفرز بصفة مبدئية أنني من الذين يقدسون

الملكية الفردية ، وأقول ذلك عن اقتناع عميق أكيد ولكنني من الذين ينكرون استغلال هذه الملكية الفردية لذلك فإننا لا نستبعد الطائفة المستغلة الفسدة منهم ، وقد طالبت أمس في هذه القاعة - بناء على هذا المنطق - بأن يبدل نص التوصية الخاصة بمن ينطبق عليهم قانونا الإصلاح الزراعي ، وذلك حينما شعرت بعض الشعور بأن تلك التوصية قد تسوى بين طائفتين لم يكن وضعهما واحدا ، وإنني أؤكد أننا حريصون تماما على حماية جميع طوائف الشعب ، ولكننا نكرر تماما - وببنفس القوة - الاستغلال ، فنطالب باستبعاد المستغلين وحدهم ، ولكنني لا أعتقد ان الديمقراطية لا يمكن ان تستقيم إلا اذا أدخلنا المستغلين في زمرة الشعب !

فالديمقراطية لا يمكن ان تستقيم إلا إذا أخرجنا هؤلاء المستغلين من بين صفوف الشعب ، وإنني أنساءل عما يمكن أن يحدث لو أننا تركنا هؤلاء الذين ثبت استغلالهم للسلطة في الماضي ، وثبت تزويرهم للانتخابات في الماضي أيضا ؟ ماذا يحدث لو تركناهم مرة أخرى يسمون إلى الانتخاب . إن السوط الذي سقط من أيديهم ما زال ملقى على الأرض ، وإن نفس الأيدي ما زالت تريد أن تلتف السوط لتضرب به الفلاحين وتسوقهم مرة أخرى إلى سناديق الانتخاب لو أنها وجدت الفرصة سانحة لذلك .

أما عن مسألة العزل ، فإننا لا نقصد به الانتقام ، وإنما نقصد به الحماية فالعزل بطبيعته عملية سياسية ، ولذلك أؤكد أننا حينما فكرنا في العزل ، لم يكن في ذهننا أن نزل أحدا من منصبه ، أو أن نحرم أحدا من حقوقه المدنية . وإنما نريد إبعادنا من الحياة السياسية وعن حق الانتخاب وحق الترشيح ؛ حتى لا يفسدوا بمالهم من أموال وعلاقات في الريف عملية الترشيح وعملية الانتخاب ، فالعزل بطبيعته عملية مؤقتة لسببين واضحين ، أولهما . أننا نحضر المؤتمر الوطني القادم للقوى الشعبية ، ولا نرسم طريق المستقبل البعيد ، أما باقى المراحل التي تلي المؤتمر فليست من اختصاصنا الآن لأننا لسنا بسلطة تشريعية ولا بسلطة تنفيذية وإنما نضع بعض التوصيات الخاصة بالمؤتمر القادم ، فالعزل قاصر بحكم وظيفتنا على هذا المؤتمر وحده .

وثانيهما : وهوتقطة دستورية هامة قلتها بالأمس وأكررها اليلة لأهميتها البالغة فلا شك أن إرادة المؤتمر الوطني القادم أعلى من إرادتنا لأنه سيكون منتخباً ونحن

معينون ؛ وإرادتنا أضعف بكثير من إرادة المؤتمر ، فهي ليست إرادة تشريعية ولذلك فإننا لا نستطيع أبداً أن نلزم المؤتمر في قليل أو كثير بإرادتنا، وعندما يتم تشكيل مجلس الأمة في المستقبل فإن إرادتنا التي لم تستطع أن تلزم المؤتمر القادم ؛ لا نستطيع - من باب أولى - أن نلزم مجلس الأمة وهو السلطة التشريعية التي ستتولى إصدار القوانين في البلاد ، وهو يستطيع بحجة قلم أن يلغى العزل أو يبدله أو يقيدده لأنه السلطة التي تمثل الشعب . ولذلك فإنني أطمئن السادة الزملاء على أن العزل عملية مؤقتة ، وهو عملية سياسية محضة .

ولكل هذا فاني أؤيد التوصيات الخاصة بالفئات المشمولة بالعزل كما أؤيد الاقتراح الذي قدمته أمس في هذا الشأن ، وأؤيد كذلك ما جاء باقتراح الدكتور طعيمة الجرف والدكتور لطفي أبو النصر .

ولي كلمة أخيرة خاصة بالضمانات التي ستمنح للمزولين ، وأولى هذه الضمانات أنه يجب أن نحرص هنا حرصاً تاماً على وضوح النصوص التي ستحدد فئات العزل لأن وضوح النص شرط هام - كما نعلم - لتفادي كثير من حالات الخطأ في التطبيق ، وإني على ثقة تامة من أن لجنتنا ستبذل كل جهدها في سبيل إيضاح النصوص وستراعى الدقة التامة في ذلك حتى يمكن تلافي سوء التطبيق .

والضمانة الثانية - من هذه الضمانات هي أن للمزولين حق التنظيم ولا شك أنهم يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم .

والضمانة الثالثة - وهي الضمانة الكبرى - هي النرض أو الفكرة من العزل ، فالعزل إنما يوضع لنرض الحماية لا للانتقام ، وعلى ذلك فإن السلطة التي ستتولى العزل مقيدة تماماً بالضمانات السابقة ولا تستطيع أن تتخلص من الحقيقة التي أكدناها من قبل ، وهي أننا أردنا أن يكون العزل للحماية لا للانتقام .

إننا نتمشى مع الأستاذ خالد في أننا نريد مزيداً من الديمقراطية ، ولكن ديمقراطية محمية ممن يتربصون بها .

السيد الأمين العام : أرجو أن يلاحظ السادة الأعضاء الإيجاز في الكلمة مراعاة

السيد عبد اللطيف بلطية : معذرة إذا تحيرت في حديثك يا أخى خالد فأنت مرة مع نفسك ومعنا ، وقارة أجذك على نفسك وعلينا . لقد تمنيت للقافلة أن تسير ، وتمنيت للاشتراك أن تدعم ، والقافلة لاتسير أصلا وهناك أعداء الشعب ، فكيف تدعونا إلى الترفق بهم ، وإلى الإشفاق عليهم ، حتى ليخيل إلينا أنك تريد أن تجعل لهم الصدارة من الأمر إنك تقول إننا اختلفنا في موضوع العزل ، وأنا أؤكد لك أننا لم نختلف في هذا الشأن . وقد أشقت عليك حين تحدثت عن الذين اقتحموا عليك بيتك وانتزعوا أباك في جوف الليل لأنه كان يعمل على توعية الفلاحين . أليس هؤلاء هم أعداء الشعب ؟ إننا لا نحمل ضئيلة ولا حقدا لأحد من أبناء الشعب . ولكنا نحن أفراد الشعب لن نسمح لأحد أن يوق القافلة عن سيرها ، أو أن يكون عقبة في سبيل تقدمها .

لقد ذهبت بحديثك عن الديمقراطية إلى الغرب وإلى الشرق . وقد حدثنا الدكتور لطفى أبو النصر عن الديمقراطية في أمريكا ، أما في فرنسا ، فإننا لن ننسى لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت وهما على المقصلة أمام الجلاد .

أما في الشرق ، فقد انتزع ستالين من قبره وألقى به في حفرة . إننا لا نريد اشتراكية أوديمقراطية من الشرق أو الغرب . إننا نريدها نابعة من بيئتنا ومن تربتنا ، ولا بد أن تظهر هذه التربة حتى تنبت لنا نباتا صالحا .

لقد تحدثت عن العزل ، ومصير الميزولين ، ولو دقت قليلا لوجدت أن طبيعة هذا الشعب الأصلية هي الرحمة . ويؤكد هذا ماجاء بتقرير اللجنة الذي يقول « ويظل العزل أو الاستبعاد قائما إلى أن يثبت أن الشخص الذي تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيا للمشاركة الإيجابية في البناء الاشتراكي » .

إنك تقول إن أعداء الشعب قد ماتوا ، فما الذى يخيفك إذن وهم يلقون جزاءهم أمام ربهم ؟

إن الطبيعة الأصلية فينا هي الرحمة ، واللجنة تقول إن العزل أو الاستبعاد قائم إلى يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد قام بمشاركة إيجابية في البناء الاشتراكي .

فإذا كنت تطالب بمحاکمتهم فإن معنى ذلك هو القضاء عليهم قضاء مبرما ، ولكننا كنا أكثر رحمة بهم ورأفة عليهم ، ونريد أن نعمل على أن يدخل كل مواطن في هذا الشعب في حظيرة الاشتراكية الحققة وحظيرة الديمقراطية الحقيقية ، ونتيح له الفرصة عملا بقول الله تعالى « إلا من تاب وآمن . . » فهل تريد منا أن نذهب إلى أبعد من هذا؟

وبالنسبة لموضوع العزل ، فإننا نتق بأنفسنا ونؤكد أننا سنمزل أعداء الشعب الذين أفسدوا الحياة السياسية ، والذين عبثوا بأرزاقنا ، وسنمزل أفراد الأسرة المالككة وأصحابها ، ونحن لا نذكر لها خيرا ، وأنت تعرف تريخها جيدا ، فهي لم ترحمنا حتى نرحمها ، وهي لم تترفق بنا حتى نترفق بها . ونحن أفضل منهم حين نهى لهم الفرصة ليمودوا إلى الطريق إذا ارادوا ان يكونوا مواطنين صالحين ، حتى يرضى عنهم الله والوطن ، والله يوفقنا .

الدكتور جمال سميد : قبل أن أبدأ كلامي ، أود أن أشكر الدكتور حسين خلاف على الكلمات المزنة التي ذكرها في بدء هذه الجلسة ، وأود أن أؤكد للأستاذ خالد محمد خالد أن اللجنة الفرعية قد عقدت ١٢ جلسة كاملة ، خص بمبحث موضوع العزل منها تسع جلسات ، انبثقت عنها تسع توصيات استغرقت كل توصية منها بحثا طويلا ونمحيصا كبيرا وأخذت كل جلسة مالا يقل عن ثلاث أو أربع ساعات ، فلم تتخذ هذه التوصيات جزافا أو كانت نتيجة عدم دراسة ، أو لرغبة في القصاص أولاًى شيء آخر ، وإنما أود أن أؤكد للأستاذ خالد أن فكرة العزل لجأت إليها جميع الثورات . فالثورة الفرنسية والثورة الروسية لجأتا إلى فكرة العزل كالجأت إليها جميع الدول الاشتراكية والراسمالية ، فالمانيا الديمقراطية النربية لجأت أيضاً إلى العزل بل وأمريكا وإنجلترا تستخدمان أيضاً فكرة العزل . فالعزل أسلوب معروف ولكن هذه الدول استخدمته بطريقة قاسية ، بينما كان هدفنا من استخدامه واضحا جليا باعتباره أسلوبا سياسيا ، أى مجرد تنحية الفرد عن مباشرة الحقوق السياسية كما جعلناه شخصا لا يتعدى أثره غيره ، وغلاوة على ذلك فقد كفلنا جميع الضمانات ليثبت من أصابه العزل أنه منهم في البناء الاشتراكي ، وأنه حقيقة مواطن صالح يسهم في معركتنا الاشتراكية .

أما مبررات العزل فقد أوضحناها وقلنا عنها إنها مجرد حماية للثورة والبناء الجديد ، مجرد حماية لحقوق العامل والفلاح . وإنني أشارك الأستاذ خالد حينما يقول إن الاشتراكية تقوم على مزيد من الديمقراطية ، لكن أود أن أتساءل ديمقراطية من ؟ وحرية من ؟ .

لقد كان الأستاذ خالد محمد خالد متناقضا مع نفسه ، فبدأ بالحرية وتكلم عنها كما يفهمها الأسلوب الغربي لا كما تفهمها الدول الاشتراكية إننا نود حقا مزيدا من الديمقراطية ، إنني لا أتصور العزل ولا أجده مبررا ولا ضرورة إذا لم تكن هناك فئات معادية أولا نتوقع عداها للاشتراكية ، ولكن إذا وجدت هذه الفئات فهما كانت هذه الفئات قليلة إلا أننا نتوقع حقا من الرجعية والافطاع والمستغلين أن يحاولوا وسوف يحاولون في المستقبل وفي المستقبل البعيد أن يقوموا بهجوم على الاشتراكية لإفساد نظام الحكم .

فن يحمي مكاسب الشعب ؟ من هو الذي نضمن له هذه الديمقراطية ؟ .
لا شك أننا نضمنها للطبقة التي تؤمن بالاشتراكية ، وهي الكثرة الغالبة ، بل هي مجموع الأمة باستثناء تلك الفئة القليلة التي تتعارض مصالحها مع الاشتراكية .
لقد أثبتت مسألة معايير العزل وقيل عنها إنها مجرد الثروة وبمجرد الأعمال التي أتاها الفرد في الماضي ، والواقع أننا حينما وضعنا تلك المعايير لم نكن متأثرين بالمعيار المادي ، بمعيار الثروة ، ولا بمعيار الحياة السياسية القديمة . ولقد ذكرنا في كل مناسبة أن المعايير التي قررت هي معايير الرجعية والاستغلال وسيطرة رأس المال ، وقلنا إن نصوصها ليست جامدة ، فلقد أردناها نصوصا مرنة لكي نترك للسلطة التنفيذية - مع ما هو معروف عنها من توخيها لمبادئ العدالة - أن تطبق هذه المعايير بروح العدل والحق كما أننا أيضا جهازا لكل راغب في التنظيم من العزل وأرى أن الهجوم على فكرة الاستبعاد منصب على ثلاث جهات : قانون الإصلاح الزراعي الأول لسنة ١٩٥٢ ، وأقول في تبرير هذه الفكرة إن الغرض من هذا القانون هو تحرير سياسي للفلاحين من رق الأرض ومن سيطرة الملاك ، ولاشك أن الطبقة التي شملها القانون الأول كانت طبقة مستغلة ، وإذا ثبت أنه كان منهم أشخاص

خيرون طيبون فإن المادة مرة تتسع لهم في أن يسهموا في بناء ثورتنا الاشتراكية ، ولم يشمل هذا القانون إلا ١٧٧٩ مالكا أما قانون الإصلاح الثانى لسنة ١٩٦١ قد شمل ٢٩٣٦ مالكا ، أى أن مجموع من شملهم القانونان لا يزيد عن ٤٨١٥ شخصا من ٢٦ مليوناً من المواطنين ، ورغم شأكة هذا العدد ، فإن العزل لن يتناول هذا العدد بأكمله وإنما سيتناول منهم فقط المتجنى المستغل الذى اساء وخرج عن حدوده .

وحينما تكلمنا عن التأمين ومشاكله كنا ندرك تماماً مشكلة تركيز الثروات واستغلال رأس المال ، ومشكلة الاقطاع في الصناعة .

وكنا ندرك أيضاً أنه كانت هناك طبقة تحصل على الربح ، وكنا ندرك أن هناك تحكماً هرمياً يبدو في رأس المال مهما كان ضئيلاً .

وحين تعرضت اللجنة لهذا الموضوع — أى موضوع التأمين — كانت تؤمن بدور رأس المال الصغير وبدور المالك والتاجر والصانع المتوسط ، ولكنها كانت لا تؤمن أبداً بالاستغلال ولا بحرية رأس المال المستغل في أى قطاع من القطاعات .

وأذكر لحضراتكم إحصاء بسيطاً يبين أن عدد الذين أمتت أسهمهم سنة ١٩٦١ بلغ ١١٤٨ شخصاً ، من هذا العدد ٨ و ٨٠ يملكون أسهما تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف جنيه أخذ منهم حوالى ٦٠٪ من مجموع الثروات المنقولة . وهذا تركيز كبير واضح وخطورة هذا التركيز أن هؤلاء الأشخاص كانوا يتحكمون في الشركات القابضة التي كانت بدورها تتحكم في الشركات الأخرى وبذلك كانوا يشكلون الفئة المسيطرة على اقتصاد مصر خلال الفترة السابقة على القوانين الاشتراكية ، وكنا يعلم مدى التركيز الذى كان قائماً في بعض البنوك والشركات كبنك مصر وغيره . . .

لهذه الأسباب رأينا أن يشمل العزل هذه الفئة ، ولا يفوتنى أن أذكر ونحن في هذا المقام ، أن شخصاً واحداً أخذ منه بمقتضى قوانين التأمين ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات ، فهل نتقده أن مثل هذا الشخص سوف يكون متجاوباً مع البناء الاشتراكي أو يجب أن نتخذ حياله الاجرامات التحفظية ؟ .

إننى باسم الملايين من الفلاحين والآلاف من الهال أطالب بحماية هذه الثروة وحماية مكاسب الشعب ، وأطالب بالواقعة على توصيات اللجنة الفرعية دون تعديل أو تغيير .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

الواقع أننى لن أطيل فى تعليق على ما جاء فى كلمة الأستاذ خالد ، فقد علق الزملاء بما فيه الكفاية ، ولقد استشهد البعض بما حدث فى أمريكا البلد المتحضر ، وما حدث أيضاً فى فرنسا وروسيا ، ولكنى سوف أستشهد بأعظم ما نزل على العالم أجمع وهو القرآن الكريم على أن هناك عزلاً ، وأن هناك أعداء للشعب :

لقد جاء على لسان الأستاذ خالد أن هناك أعداء للشعب — ليس هنا فى هذه القاعة — بل فى الجمهورية العربية المتحدة وفى يقينى أنه يجب مما كنهم لذلك لانكون متجنبين إذا ما عزلناهم وليس هذا بالأمر الجديد ، فإن العزل يجرى فى حياتنا المادية ، فى البيت الواحد مثلاً إذا ما وجد ولد شقى فإنه يعزل بوضعه فى غرفة خاصة حتى لا يعطل إخوته ويضيع وقت الآخرين .

وإنى أستشهد بكلام الله الكريم ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر » .
وقال تعالى « وإذا لقوكم فاقولوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ » .

وقال سبحانه وتعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » .
وقال الرسول الكريم « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » هذا ما جاء فى كتاب الله الكريم وعلى لسان الرسول الأمين ، الذى يقضى بعزل أعداء الشعب .

أما بالنسبة للعزل المؤقت ، فسيظل العزل والاستبعاد قائمين إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله قد استقام أمره وأصبح مهياً للاشتراك فى فيةود إلى حظيرة الشعب ويشارك فى جميع الخطوات المقبلة مثل الاتحاد القوى ومجلس الأمة وشكراً .

السيد أحمد عبد الحكيم محمد - بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الأمين العام .

زملائي ، من الواضح أن قرار السيد رئيس الجمهورية بتكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني قد حدد مهمة هذه اللجنة ، وهي البحث في ماهية قوى الشعب الأصلية ، وكيفية تمثيل هذه القوى في المؤتمر الوطني ، وبعد المناقشات المتعددة في لجنتنا هذه ، بذلت اللجنة الفرعية جهداً مشكوراً ، في تحديد قوى الشعب وفي بيان من يجب عزلهم من أعداء الشعب ، والزل أمر لا بد منه ، فنحن في ثورة اشتراكية ، لا أكون مبالغاً إذا قلت إنها أخطر بكثير من الثورة السياسية ، وفي حاجة أكثر إلى تأمين طريقها وحمايتها من المباشين والرجعيين والمستغلين ، ونحن — كما قال السيد الرئيس بحق — لا نعيش في جمهورية أفلاطون المثالية ، خاصة أن القوانين الاشتراكية الأخيرة قد تعارضت فملاً مع مصالح الرجعيين والاستغلاليين ، فأنا مثلاً كفلاح من المتفعين بقانون الإصلاح الزراعي ، لا يمكن أن أطمئن إلى الإقطاعي الذي ملكني القانون قطعة من أرضه ، لا يمكن أبداً أن أطمئن إليه إذا تسلل بطريقة أو بأخرى إلى المراكز القيادية في التنظيمات الشعبية ، وهذا المثل يمكن أن يستبر قياساً لأمثلة كثيرة ، ثم لماذا كان اجتماعنا إذا لم يكن هناك عزل . إن العزل كما قدمت أمر لا بد منه لتأمين ثورتنا الاشتراكية وحمايتها ، وقد حددت اللجنة الفرعية الفئات التي يشملها العزل والاستبعاد تحديداً واضحاً صريحاً ، وفي نفس الوقت كانت موقفة حين أوضحت في تقريرها .

١ — أن العزل مقصور على صاحبه لا يتعداه إلى غيره .

٢ — رفع العزل عن صدر في حقه عفو شامل .

٣ — استثناء من ثبت تجاوبه عملياً مع الاشتراكية من الفئتين أ و ب .

هذا والمفهوم أن لنا مهمة خاصة وهي التحضير للمؤتمر الوطني ، وعليه فإن قراراتنا هذه لا تلزم المؤتمر الوطني ، وإنما هي موقوتة إلى حين مجيئه ، وله عندئذ أن يرى فيها ما يراه . . خلاصة ما أريد قوله أننا نقر التوصيات الخاصة بالزل التي قدمتها اللجنة الفرعية ، مؤمنين بأن مصلحة الشعب وحماية ثورته أسى من مصالح

الإقطاعيين والمستغلين والرجعيين ، وأن عجلة الثورة يجب أن تندفع إلى الإمام وأنه
لانسكسة إلى الوراء أبدا أبدا بإذن الله .

يا أخى خالد .

أنت الأستاذ المتعلم وأنا الرجل الفلاح ، كنت أربأ بك أن تدافع عن الإقطاعى
الذى هو ضد الفلاحين الذين أنا منهم .

وعاش الرئيس جمال عبد الناصر :

السيد محمد فؤاد جلال : السيد الأمين العام . السادة الزملاء : الواقع أن الكلام
في موضوع المنزل يكاد يصبح كلاما مباداً ، غير أن هناك نقطة واحدة هي أن
لهذه اللجنة مهمة لها وجهان أحدهما إيجابى وهو رسم صورة المؤتمر العام للقوى
الشعبية وقد قامت به على الوجه الذى جاء في تقرير اللجنة الفرعية وهو الآن
معرض على اللجنة العامة ، والوجه الآخر وجه سلبى وقد بين الفئات التى نرى
استبعادها من هذا المؤتمر وهو الذى جاء تحت عنوان المنزل والاستبعاد ، أما أن
المنزل والاستبعاد دائماً أو مؤقتان فإنه ليس من اختصاص هذه اللجنة أن تقرر
ذلك وإنما هو أمر متروك لما يلي هذه اللجنة من خطوات .

لكن سؤالاً يتردد ، وهو ما هي ضرورة المنزل ؟ وأنا أنسأل عن المهمة التى
يجتمع من أجلها أو بالأحرى التى يجتمع من أجلها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ..
هذا المؤتمر يجتمع أصلاً لكي يناقش ميثاقاً يعرضه عليه رئيس الجمهورية ، وبطبيعة
الحال سوف يكون هذا الميثاق ميثاقاً قومياً اشتراكياً يعرضه رئيس الجمهورية لكي
يناقشه أعضاء المؤتمر وليقبلوا منه ما يقبلونه ويعدلوا منه ما يعدلونه كما ورد في
خطاب الرئيس في الاجتماع الأول لهذه اللجنة . ومن الطبيعى أن كل من
يناقش هذا الميثاق لكي يعدل فيه أو لكي يقبله يجب أن يكون مؤمناً
بالبدا الاشتراكى ، ولا يقل أن يكون بين الذين يتصدون أو يختارون لهذا المؤتمر
من يكون مفروضاً فيه أنه خصم الاشتراكية التى قرر الشعب تكوين مجتمعه
طبقاً لها ، هذه هي النقطة التى دار حولها الجدل كثيراً أثناء اجتماعاتنا في هذه
اللجنة .

نحن لا نشرع اليوم إلا لهذا المؤتمر ، فهل بمقتل أن يكون بين أعضاء هذا المؤتمر من هو ضد الاشتراكية ؟ أو من مسته الثورة الاشتراكية منذ عهد قريب عن طريق القوانين التي صدرت في بولية الماضي أو بالقوانين التي صدرت قبل ذلك بخصوص تحديد الملكية الزراعية ؟ هذا سؤال أظن أن الإجابة عليه سهلة ميسورة وقد جاء في التقرير المروض علينا ما يحقق هذا المعنى بالنسبة لجميع العناصر التي اقترح عزلها إذ جاء في التقرير تحت عنوان الفئات المستبعدة ما يلي : « كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسياً لسبب تمارض مصالحهم في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم » ثم ذكر التقرير هذه الطوائف : « أي أن اللجنة ترى أن هناك تمارضاً دائماً ، في المصالح بين هؤلاء والإشتراكية ثم نجد أن النص لا يستبعد من بين هؤلاء أو أولئك إلا من ثبت أنهم لا يتجاوبون مع الفكرة الاشتراكية أو ينسجمون معها أو يظن فيهم أنهم يقاومونها أو يناقونها أو أنهم يعملون ضدها لموانعهم إلى التنظيم الذي يعمل لتحقيق الاشتراكية .

بقيت كلمة تتصل بالديمقراطية فالزميل الأستاذ خالد حاضراً كثيراً في الديمقراطية في هذه اللجنة ، وهو بطبيعة الحال يقصد نظام الديمقراطية البرلمانية ، لأننا نعلم أن الديمقراطية تعريفات متعددة ، والديمقراطية البرلمانية هي التي ترعرعت في الدول الاستعمارية بصورة عامة وهي التي تعتمد في الواقع على تحالف بين الرأسمالية والاستثمار وإننا نرى في أغلب الأوقات أن التكتلات القائمة في الدول الاستعمارية ليست تكتلات قائمة على الرأي ، إنما هي تكتلات قائمة على المصلحة ، وإذا حللنا الأوضاع الموجودة فيها ، ما وجدنا للرأي من القوة بقدر ما نجد للمصلحة ، ولا نريد أن نبني كثيراً فملينا أن نرى ما هو حادث الآن في فرنسا بالذات حيث يقتل في كل يوم عشرات من أبناء شعب الجزائر حتى بلغ عدد القتلى أكثر من مليون تحت ظل الديمقراطية ، الديمقراطية التي يحكمها رأس المال ، وتحكمها المصالح حيث يخفت فيها الرأي ، وتضرب التكتلات التي تم تحت راية الرأي ضرباً مستمراً ، وتغلب عليها التكتلات التي تم تحت راية المصلحة وتحت راية رأس المال ، وقد وصل الأمر إلى ما نعلمه جميعاً من سيطرة كاملة لأصحاب المصلحة وأصحاب رأس المال في فرنسا ، ولعلنا لا نريد لأنفسنا مثل هذا اللون من الديمقراطية ، ليس هذا المثال قائماً في فرنسا

وحدما ، بل إن في بريطانيا أمثلة أخرى ، ولا يخفى علينا جميعاً أن الصحف البريطانية التي تؤيد اليوم حزب المال مملوكة الآن لرأس المال .

إن صحيفة حزب المال يملكها رأس المال المحافظ ، ولكنه يسمح لحررها أن يكتبوا — مجرد كتابة — في الاتجاه الاشتراكي .

ولن نموزنا الأمثلة في أوروبا بأجمعها فالديمقراطية البرلمانية في بريطانيا تقر كل ما يحدث للبلدان الواقعة تحت سيطرة بريطانيا من إهدار لحقوق الانسان في أفريقيا . البرتغال التي تعامل الأفريقيين كالحیوانات ، تتمتع بنظام ديمقراطي وفيها برلمان ، ورومقياياي إن فيها شيئاً من حرية الرأي ، ولذلك فإن الديمقراطية البرلمانية تعتبر ستاراً يختفي وراءه رأس المال ، وتخفي وراءه المصالح المستغلة ، وتستطيع عن طريقه أن تسيطر سيطرة كاملة على مصائر الشعوب وتسمح من باب المظاهر لبعض الممارسين بأن يصيحوا ويصرخوا ولا يصلون إلى نتيجة ما . فإذا كان هذا هو نوع من الديمقراطية الذي يطلب منا أن نرضى به ، فإنه لا يمكن أن يتفق مع مصالحنا ، ولا أظن أن الاشتراكية التي تحقق مصالح الشعب تقبل مثل هذا ، لا أظن أن هناك ما يمكن أن أقوله لم يقله غيري من المتكلمين ، وإني آتمنى للجنتنا أن تنجح وأن تصل إلى أهدافها وشكراً .

السيد الأمين العام : هناك عدد كبير من طالبي الكلمة والتمقيب والسيد خالد محمد خالد يريد أن يرد وأرى ان نعطيه الكلمة أولاً .

السيد خالد محمد خالد : شرفني حضرات الإخوة الزملاء لطفى أبو النصر ، رفعت المحجوب ، عبد اللطيف بلطية ، جمال سعيد ، مفيدة عبد الرحمن ، محمد فؤاد جلال ، وأحمد عبد الحكيم . شرفوني جميعاً ، بأن جعلوا رأيي موضع تقدير استأهل منهم كل هذه الحمية في النقاش الذي أشكرهم عليه من كل نفسى ، وسأستأذنها في أن أناقش مناقشة سريعة بعض الفقرات التي جاءت في أحاديثهم دون أن أشير إلى اسم كل قائل لأننى وجدت أن الفقرة الواحدة أو المنطوقة الواحدة قد تمددت نسبتها لأكثر من متحدث ، وقد سألتى الدكتور لطفى أبو النصر « هل للثورة أعداء ؟ »

نعم للثورة أعداء ، وللشعب أعداء وهؤلاء الأعداء موجودون منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يتربصون بالثورة ويتربصون بالشعب الدوائر .

وانا لم أطلب قط أية رحمة أو أية غفلة عن هؤلاء الأعداء ، إنما أقول إن نفس الأسلوب القانوني الذي كنا نعالج به عداوة هؤلاء وكيدهم منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى اليوم هو نفس الأسلوب الذي علينا ان نعاملهم به دون ما حاجة إلى هذا العزل . ولقد تفضل الأخ الزميل محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام فذكرني بأنه قد حدث فعلا عزل في دستور سنة ١٩٥٦ خاص بالمائلة المائلة وأنه قد حدث فعلا بعض التنحية في انتخابات الاتحاد القومي ، هذا شيء حدث إذن ، فلتصنع الحكومة شيئا كهذا إذا شاءت ، وفق القوانين المادية للبلاد . إنني أجهل أيها السادة من أن يجتمع ٢٥٠ عضواً ليدرسوا قضية العزل بهذه الصورة التي أرى — وقد أكون مخطئاً في رأيي — أنها بثت كثيراً من المخاوف في أنفس كثير من المواطنين ، وأنا أقدر مهمة هذه اللجنة تقديرأ عظيماً هي أهل له . إنني لا أرى ما يراه بعض إخواني من أن أثر هذه اللجنة سينتهي بانعقاد المؤتمر القادم ، إن مناقشاتنا وقراراتنا ، شئنا أم أئبنا ، ستترك انطباعاً طويلاً المدى في نفوس هذا الشعب . هذا ، وربى ، هو ما يجعلني أرنجف أمام فكرة العزل ، لأننا بعد هذه المناقشات وبعد هذه الدوامة الفكرية الكبيرة التي خضناها من أجل العزل لا نستبعد أبداً أن نترك في تفكير الأمة وفي ضميرها أثراً أليماً ، ومخاوف كثيرة .

قيل إن كل الثورات عزلات . فرنسا عزلات ، وروسيا عزلات ، وما كارتني عزل . ثم ماذا بعد هذا ؟

لقد عزلت فرنسا فأكلت الثورة بنيتها ، وفي يوم واحد ونحت هذا الشعار — أعداء الشعب — تلمظت المقصلة بأكثر من ١٠٠٠٠ قتيل .

في روسيا حدث عزل أيضاً ، ثم ماذا ؟ إن روسيا تدفع ثمن هذا العزل الآن ،

والرجل الذي كان على رأس الحركة نبش قبره ونقل جثمانه من مكانه .

مكارني لم يتركه الشعب الأمريكي يتم مهزلة ، بل قاومه وأسقطه . كلمة أرجو ألا تنسوها هي أنني قد قلت في كلمة سابقة إن من حقنا أن نأخذ مكان الرواد لا مكان الأتباع ، وإذا كان الله قد أعطانا من القدرة ما تفوق به ، وما نكون به روادا في الطبيعة فلماذا لا نكون كذلك ؟ لم أقل كلمة واحدة يفهم منها أنني أطلب القدوة من الشرق أو الغرب ، كل الأمثلة التي كنت أضربها كان واضحاً أنها أمثلة بجانبية لتوضيح القاعدة التي أنكلم فيها ، لا لألتمس منها قدوة .

قبل إنني لا أرى أن حياتنا السياسية ستمضي في طريقها إلا بوجود الرجعيين وأعداء الشعب ، وهذه العبارة بالذات قالها الدكتور رفعت المحجوب قال « الذين يرى أن الحياة السياسية لا تستقيم إلا بهم » لم أقل هذا لا قبل الثورة ، ولا بعد الثورة ، قبل الثورة تحدثت حديثاً أيضاً عن الذين يحرمون الشعب من عافيته ، ودرست بلدي ووطني ، وقلت إنه لا علاج سوى الاشتراكية وناديت بالتأميم وحوكت عليه بتهيبة الشيوعية ، لكن في نفس ذلك الكتاب قلت بالحرف الواحد : إنني أؤثر أن نتحرك إلى هدفنا في زورق وديع — ولو بلغنا الهدف في سنوات — على أن نتحرك إلى هدفنا في مدمرة ولو أبلغتنا الهدف في لحظات ، قلت هذا قبل الثورة في نفس الكتب التي ناديت فيها بحق الشعب في تقرير مصيره وبحق الشعب في أن يثور على العرش وعلى ظالميه وجلاديه ، فإذا كنت الآن يتعشى هذا الوازع الإنساني فليس جديداً على .

قال أحد الزملاء إننا لن نسمح لمؤلاء الأعداء أن يتصدروا نظامنا ، نعم إننا لن نسمح لهم بذلك .

والفكرة أيها السادة أن منافع العزل في رأيي ، لا تعدل مضاره ، وأن إيمه أكبر من نفعه . وأرى أننا نبنى بناء شامخاً وعظيماً ، ولا أريد أن نهجم إلى واجهة هذا البناء ونلطمخها بحفنة من الوحل .

إننا نبني بناء شامخاً منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى اليوم وسنستأنف بناءه إن شاء الله بنفس الشموخ .

فإذا كان العزل ضرورة ملحة بالطريقة التي رسمناها فلنأخذ به، لكن ما ضرورته؟ لا ضرورة له أبداً . .

إننا نريد أن ن عزل أناساً نظن أنهم سيموقون سيرنا، فلنلجأ إلى القانون والقضاء . ليخلصنا من كل من سيخون أو يخرب ، وبذلك نضرب مثلاً للوطن العربي الذي يتسمع إلى كل كلمة تقولها هنا كما قال — بحق — الزميل أحمد سعيد .

لا نريد أن نبث الفزع من اليوم في المجتمعات التي حولنا والتي نريد أن تسير سيرنا ، لا أريد أن تفهم أن اشتراكنا لا مندوحة لها من أن تلجأ أول ما تلجأ إلى تقسيم الشعب والأمة ، إلى شعب وإلى أعداء للشعب .

هذا ما أريد أن أقوله ، وأوضح به رأيي فإنه لا ضرورة للعزل ، ففي القوانين العادية ما يكفل نبذ كل معتد أثم .

السيد الدكتور لييب شقير : إنني لست أشك مطلقاً في أن الزميل خالد محمد خالد متفق معنا كل الاتفاق في حرصه على مصلحة الوطن . ولكنني أعتقد أن الخلاف بيننا وبينه قد فصله هو بنفسه بما جاء في كلمته الأولى .

إن الخلاف بيننا هو في منهج التفكير ، وأود أن أضيف إلى ذلك رداً إلى الردود التي ردها كثير من زملائي ، وسأبقى في مستوى منهجه في التفكير .

لقد لاحظت أن الأستاذ خالد محمد خالد عندما يفكر في المجتمع ، إنما يسبق الحاضر ليصل إلى المستقبل ، وهو يتصور المجتمع كما سيكون عليه الحال في المستقبل بعد أن تكون الاشتراكية قد خفقت إلى أبعد حد من المتناقضات حيث يصبح الشعب كله صاحب المصلحة الحقيقية في الاشتراكية ، فعندئذ لا يوجد خطر يخشى منه ، لأن الخلاف سيكون على التنفيذ لا على المبدأ

ولكن أين نحن من هذا ، وكيف تتصوره ، ونحن مجتمع صورته ما هو قائم الآن ، ونحن نحاول أن نعالج أمراض هذا المجتمع في وضعه الحالي بكل قواه وعوامله البشرية ، وكيف نستطيع ذلك ، وهناك شعب حرم طوال آلاف السنين التي مضت من حقه في حياته ومن حقه في مستوى معيشة كريمة ، هذا الشعب الآن حول آماله الاشتراكية إلى مبادئ اشتراكية ، ثم بدأ في تطبيق هذه القوانين والمبادئ منذ فترة وجيزة فهل تحول المجتمع كله في هذه المرحلة إلى مجتمع تزول فيه كل المتناقضات وتصبح الاشتراكية فيه في مأمن وفي قوة بحيث لا يمكن أن تخدع ولا أن تصيبها نكسة ١٩ إني أشك كل الشك في ذلك. بل أقطع بأن المجتمع الذي نعيش فيه مازالت فيه طوائف تتعارض مصالحها مع الاشتراكية .

فهناك فئة الإقطاعيين الذين نزع ملكيتهم ، فهؤلاء لم يموتوا بعد ، وما زالوا يعيشون بعد أن نزع ملكياتهم ، وما زالت ملكياتهم المنزوعة تؤرق خيالهم وأملهم أن يعودوا إلى سطوتهم إن استطاعوا .

وهناك الرأسماليون الذين أضرتهم الثورة الاشتراكية ضررا بالغاً في مصالحهم بأن حددت ملكيتهم ، فهؤلاء لا يستطيعون أن أنصروا أنهم يهادنون الثورة .

إن صاحب الثلاثين مليوناً من الجنيهات — الذي أصبح يملك مليوناً أو أقل لا يمكن بعد هذا التخفيض أن يتحول إلى قوة اشتراكية .

وأستطيع أن أضيف بوصفي اقتصادياً أننا حتى لو وصلنا إلى تجريد هذه العناصر من الداخل ، فإن هناك جزءاً من أموالهم قد هربوا إلى الخارج . وقد قرأت اليوم أن واحداً من هؤلاء قدم لحكمة أمن الدولة الجزئية ، لأنه قد هرب مبالغ كبيرة تقدر بآلاف الجنيهات وأودعها بنوك لندن فلماذا يودعها هناك ويحرم البلاد من استثمارها ؟ أستطيع أن أضيف إلى ذلك ، أن العلاقات الاجتماعية على الرغم من أن الاشتراكية قد بدأت ، لم تصل بعد إلى أن تصبح كلها علاقات اشتراكية .

أريد أن أوضح ذلك فأقول إن العامل أو الفلاح ، قد تحرر مظهرياً ولم يتحرر بعد نفسياً ، لأن ما ترسب فينا من آلاف السنين يجذبنا إلى نبقى متأثرين بالأوضاع القديمة ، تلك الأوضاع التي كانت نتيجة ضغط وظلم العهود الطويلة .

إذن لازال للاقطاع سيطرته حتى بعد تقليم أظافره فهل يستطيع القانون معالجة هذه المخاطر ، كما قال السيد الزميل خالد محمد خالد ؟ إنى أخافه .

فالقانون يمكن أن يتدخل لمعالجة جريمة فردية عندما يحاول أي فرد أن يرتشى أو يفرط في أحوال الدولة .

ولكن ما القول إذا تسالت هذه الطوائف وتحالفت وعملت في السر والخفاء على قلب الاشتراكية وعودة الرجعية ، حينئذ لن تنفع الديمقراطية ، ولن يكون حينئذ قانون ، ولن يكون هناك خالد .

أنا أقول إن المرحلة التي نعيشها لا يكفي فيها القانون لمعالجة هذه الجرائم وما نفعه اليوم هو أن تتحوط من الجريمة .

ثم لتسأل أيضاً لماذا لم نعالج الأمور بالطريقة التي اتبعت منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن ؟ لقد أشار الأستاذ خالد إلى أنه منذ سنة ١٩٥٢ وهناك أعداء ، وطالب بتطبيق نفس الطريقة التي طبقت منذ سنة ١٩٥٢ .

ولكني أحب أن أوضح أن هناك اختلافاً في المرحلة ، فقد كانت الأولى مرحلة تحرر سياسي لا بد أن تتشكل فيه جميع القوى ، وليس هناك مانع لدى الإقطاعية أو الرأسمالية — في بعض الظروف — أن تسير في مرحلة التحرر السياسي لأن في ذلك مصالحهم . فقد طالب صدق بالتحرر السياسي رغم ما نعلمه عنه من اتجاهات رأسمالية . وفي المجتمع الصناعي تحاول الرأسمالية دائماً أن تتحرر سياسياً حتى لا تبقى خاضعة للقوى الاقتصادية الخارجية . إذن فالرأسمالية من مصالحها التحرر السياسي لأن في ذلك كسباً لها .

غير أن المرحلة التي بدأناها منذ يوليو سنة ١٩٦١ لا يمكن أن تتكاتف فيها
الرأسمالية مع الشعب ، فصلحة الرأسمالية والإقطاع متعارضة تماماً مع الاشتراكية .
بقي أن أقول إن في تصوير الزميل خالد محمد خالد لقرار اللجنة فيما يختص
بالعزل ، بعض المبالغة ، فليس التقرير بهذه الصورة الزهية ، إذ العزل الذي لجأت
إليه اللجنة ليس عملاً مقصلياً . فقد أشار الزميل إلى ما طبق أثناء الثورة الفرنسية
والثورة الروسية ، ولكن شتان ما بين الأسلوبين ، فالعزل الذي نطبقه اليوم مقرون
بالعدل ! والعزل هناك كان مقروناً بالدم . وواضح أن اللجنة حاولت بقدر الامكان أن
يكون العزل مقروناً بالعدل لا بالدم فوضعت من الضمانات والتحفظات بقدر ما استطاعت
قوتها البشرية المحدودة ، ما لا يجعل العزل عملية تقضي على حرية الفرد وحقوقه ، والعزل
لا يمتد لغير المعزول ولا يمس إلا فيما يتصل بالترشيح والانتخاب ، وانه موقوف
برجوع المعزول إلى حظيرة الاشتراكية ، لقد قلنا إنه لا يجوز التوسع في العزل
والعزل هنا لا يصح الاحتجاج في مواجهته بما حدث في فرنسا وروسيا ومن أنه في
هذه البلاد قد أتى بأوخم العواقب .

إن العزل الذي نشده عزل مقرون بكل الضمانات لا مقاصل فيه ولا دم .
وهو ليس غاية في ذاته ، ولكنه وسيلة تأمين فقط لطريقنا نحو الاشتراكية وكم كنا
نود ونتمنى أن يكون الشعب كله في اتجاهه نحو الاشتراكية ، لا مكان لفرد فيه
يشذ عن هذه الغاية ، ولكن ماذا نصنع والاشتراكية بطبيعتها لا يدان تستثير
مصالح مدربة على القوى فهل نأمن لها ونستكين ولا نستفيد من غلطات الماضي
وعبره . كان لابد من عملية العزل وهي عملية محاطة بكل الضمانات . . وكنا نتمنى
ألا نلجأ إليه إلا تكون بنا حاجة إلى هذا الإجراء وأن تكون الصورة المستقبلية
منطبقة على الصورة الحاضرة وشكراً .

السيد الدكتور حسين خلاف : لقد بدأ الأستاذ خالد محمد خالد كلمته بشكر
أولئك الذين عقبوا على كلمته ، ولو كنت مكانه لبدأت كلمتي بشكر هذه اللجنة على
رحابة صدرها ، وأنها أبدت دائماً استعدادها لسماع كلامه ، وكلام كل من له رأي

ولو كان هذا الرأى مخالفاً لرأى جمهور هذه اللجنة . وواقع الأمر أن اللجنة فيما فعلت ، قد قدمت الدليل القلبي الواضح على أنها تحترم حرية الرأى ، وأن هذا البلد تسود فيه حرية الرأى ، وعلى أن هذا هو النهج الذى سنسير عليه مستقبلاً أيضاً . وأرجو أن يجد الأستاذ خالد محمد خالد فى هذا النهج ما يطمئنه على الحريات وأن الرأى لن يخنق ، ولن يقيد فى هذا البلد .

وللأستاذ خالد محمد خالد أن يتكلم الآن وبعد عشر سنوات ، وسنستمع إلى كلامه فى الحالين بترحاب وسنحاول دائماً أن نرد عليه بالمنطق .

لقد أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى أن الكلام فى العزل قد أدى إلى نشر الدعر ، وإلى إرتجاف الأوصال عند الكثيرين ، ولو أن هذا قد حصل حقيقة ، لكانت هذه أول مرة ترتجف فيها أوصال الرجعيين والرأسماليين فى مصر . ولم من اللرات ارتجف فيها أوصال آبائنا وأجدادنا من أولئك الذين استغلونا ونشروا الدعر والرجفة والخوف من ظلم أولئك الإقطاعيين واستبدادهم . فهذا وذاك بعض ما ورثناه عن آباء لنا وجدود إن هؤلاء الأعداء من الإقطاعيين والرجعيين والرأسماليين لم يرتجفوا قط ، ولكن الذى ارتجف هو الفلاح المسكين والعامل المسكين والموظف المسكين والآن انتقلت السلطة إلى الشعب وهو شعب عادل والحمد لله . فلن يدع أعداءه يرتجفون أمامه ، وهو لو فعل ، لكان ذلك حقاً من حقوقه فعلام الرجفة إذن ؟

لقد قال الأستاذ خالد محمد خالد عن المقصلة ، وعن التلمظ بالدم ، وعن الإعدام وواقع الأمر أن كلامه هو الذى ينشر الدعر والخوف وليس كلام اللجنة .

وهذا الكلام الذى قاله لم يقله لجرد الاستطراد ، ولكنه طالب أن يوقع على هؤلاء الأشخاص أفسى العقوبات . لقد قال فى كلمته الماضية عن أسمتهم اللجنة بالفئة الأولى من المعزولين ، قال عنهم إنهم ليسوا أعداء الاشتراكية فحسب ، ولكنهم أعداء الوطن ، وهو لذلك يطالب بأن توقع عليهم أفسى العقوبات ،

وأن تجرى لمحاكمة عادلة . إنه وصفهم بأنهم أعداء الوطن لا الاشتراكية ، وطالب بأن توقع عليهم أقصى العقوبات . ونحن نعلم أن أقصى العقوبات هي الإعدام ، والإعدام هو المقصود . فمن يطالب بالمقصود إذن يأتري ؟ لسنا نحن على كل حال . ولكنه هو . كل ما طلبناه أن يمنع هؤلاء من الاشتراك في حياة سياسية جديدة يراد لها أن تسير سليمة قوية مؤمنة . هذا هو ما طالبنا به وهو الذي نراه . ونحن براء من القول بالقصاص أو العقاب .

لم يقتصر الأمر على هذا ، ولكن لي ملاحظة أخرى أضيفها إلى ما سبق وإلى ما تفضل به إخواننا من قبل ، فقد أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى أنه يخشى أن يفهم من العزل أن تكون هناك محاولة إلى فرض عقيدة على الناس .

هذا كلام خطير من رجل يقول عن نفسه إنه اشتراكي . ليست هناك محاولة لفرض الاشتراكية على الناس ، ولو أن محاولة وجدت كهذه لكانت حقا في اعتقادي . فالإسلام مثلا قد فرض الجهاد على كل مسلم ، فعلى كل مؤمن بفكرة معينة أن يجاهد في سبيلها . هذا حق ولكن هل هناك محاولة فعلا لفرض عقيدة أو فكرة جديدة على الناس لا يضررونها في أعماقهم ؟ ، من هم هؤلاء الناس الذين لا يرتضون الاشتراكية هل هم الفلاحون مثل أبي وأبيك ؟ هل هم العمال من إخواني وإخوانك أو هم صغار الموظفين مثلا ؟

هل هؤلاء لوسألتهم تجدم لا يعتقدون الاشتراكية ولا يؤمنون بها في دخيلة أنفسهم ؟ إنهم قد لا يعرفون كلمة الاشتراكية إطلاقا ، قد لا يرددونها ، فلما ذهبت إلى القرية لما وجدت إلا قليلا منهم يعرفون الكلمة نفسها ، ولكنهم يدركون فحواها ومعناها وجوهرها . إنهم بلا شك يعرفون أنهم طالبواهم وآباؤهم وأجدادهم بالكفاية والعدل ، طالبوا بأن تكون هناك عدالة . وأن تكون هناك مساواة ، وأن يعامل الناس جميعا كأسنان المشط .

لقد طالبوا كثيرا ، ومات أقوام في إثر أقوام ، ولم يجدوا من ذلك النداء بصيصا

من نور حتى قامت هذه الثورة على يد أبناء الفلاحين . قامت تسترد لهم حقوقهم وتبنى لهم مستقبلهم ، ولا شك يا أخى خالد أنك تراها بينة واضحة أمامك ، ثورة على البوس ، ثورة على الفاقة ، فدعها يا أخى تسرف في طريقها لا تنق على شيء ، دعها تقتلع كل بذرة فاسدة وكل نبات شرير ، وتبنى لنا بناء قويا خيرا إن شاء الله . وشكرا .

السيد حسين محمد محمود : بسم الله الرحمن الرحيم :

لقد كنا نحن الفلاحين في اللجنة الفرعية الأولى عضوين لا أكثر ولا أقل ، ولذلك لم يكن لنا رأى بالمعنى الصحيح ، نحن نطلب من العزل أكثر وأشد ، إن والد الأستاذ خالد محمد خالد كان واحدا منا نحن الفلاحين . لقد كان فلاحا من أولئك الذين سلبت منهم جاموستهم في سواد الليل وهم نيام وحرموهم اللبن إن خالد ابن من أبنائنا ولكنه قدم القاهرة فلم ير شيئا من الظلم .

ويبدو أن الأستاذ خالد محمد خالد نسينا ونسى ما حدث لنا ، ولم ير الانتخابات وتزويرها ، ولم ير ما كنا فيه من عذاب وجوع . لا تخدعنكم عباتى فاني مستعيرها والله .

ليس العزل الذى تقولون عنه هو الذى نريده ، ولكن سنريكم العزل ، وكيف يكون عند ما نأتى هنا ٣٧٥ فلاحا بفتوسهم في المؤتمر الوطنى ، سنريكم العزل نحن الفلاحين وهما ٣٠٠ عامل يأتون هنا في المؤتمر الوطنى بمناشيرهم وعدتهم وآلاتهم أن العزل الذى تقولون عنه لا يتفجع معنا ولا يرضينا ولكننا نريد عزلا أشد نريد عزلا نفهمه نحن الفلاحين والعمال ، فأنتم لا تفهمونه لأننا نحن الذين ذقنا المر .

سنريكم كيف يكون العزل إن شاء الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد خالد محمد خالد : ليسمح لى الأستاذ حسين خلاف أن أقول إنه قد قولنى ما لم أقله ، فلم أقل أبدا إن اللجنة التحضيرية أو الحكومة أو إن مجتمعنا يريد عزل مقاصل . لم أقل هذا لا باللاتينى ولا بالعربى . ولكن قلت إن أحد الزملاء

حين تصدى للدفاع عن العزل ، استشهد بالعزل الذي جرى في فرنسا وروسيا ، فقلت :
له إن هذه الدولة أو تلك التي تبرر فكرة العزل بما حدث فيها ، لا تصلح أن تكون
مثلا يضرب ، فقد كان العزل مجازر ومقاصل .

الأمر الثاني : هو أن الأستاذ الدكتور حسين خلاف قد قال إنني قلت : أخشى
أن تكون الحكومة تريد أن تفرض عقيدة أو مبدأ على المجتمع وأنا لم أقل إن الحكومة
تريد أن تفرض عقيدة أو مبدأ ، لم أقل هذا أبدا ، لا حقيقة ولا مجازا ، وليتفضل
السيد الدكتور فيذكرني بهذه العبارة إن كنت قد قلتها . وشكرا .

السيد طه الخطيب : السيد الأمين العام ، للسادة الزملاء :

إني أتقدم بوافر الشكر للذين قالوا بعزل أعداء الشعب وأضيف على قولهم إن
العزل لا يكفي ويجب أن يكونوا تحت الرقابة الشديدة والحراسة الدائمة وألا تغفل
عنهم طرفة عين . فهم أعداؤنا ونحن نحس بعداوتهم وكما يقال « من القلب للقلب »
رسول « . إننا لا ننام ولا تغفل عنهم وإلا كنا كهيمة الجزار تأكل العلف ثم
يؤكل لحمها .

هؤلاء الأعداء ليسوا منا بل هم « يهود » ، كفار يرتكبون أشد الموبقات ،
الشرك بالله والإضرار بالناس . وشكرا .

السيد محمد فؤاد جلال : لقد تكلم الأستاذ خالد محمد خالد عن أثر ما يدور في
هذه اللجنة من مناقشات .

الأمين العام : أظنك تريد كلمة عن العرب ، فأرجو أن تكون
الكلمة موجزة .

السيد محمد فؤاد جلال : لقد قال الأخ خالد إن ما يدور في هذه اللجنة من
مناقشات يثير الفزع بين أبناء الوطن العربي ، وأظن أن هذا صحيح ، فالواقع أن الذي أراد
أن يقوله إن كلامنا هنا عن الاشتراكية ووصفنا لها وتحديدنا لأسلوب حماية الاشتراكية

يشير الفرع في أنحاء الوطن العربي ، ولا أدري من الذين قصدوا الأستاذ خالد محمد خالد بهذا المعنى ؟

ففي أنحاء الوطن العربي عشرات الملايين من أبناء الشعب الذين يلقون الظلم والظلمة كل يوم ، والذين يعيشون في فقر ومرض وتحت ظروف تعلمها جيداً وتعلمها جميعاً ، وهم أحق منا ومن الأستاذ خالد محمد خالد بتأمينهم من أعداء الشعب ، أولئك الذين عناهم الأستاذ خالد محمد خالد حين قال إن مناقشاتنا في اللجنة سوف تثير فزعهم . نعم تثير فزعهم ولا تثير فزع أبناء الشعب في الجزائر ، ولا فزع أبناء الشعب في أي جزء من أجزاء وطننا العربي . ولكن تثير أعداء الشعب هناك ، فزعهم في فزع من الشعب ، لأنهم هم أنفسهم ضد الشعب منذ أدرك حقوقه ، وقاموا بخدوم الاستعمار وأغراضهم الخاصة ويظلمون الشعب . إن ما يتردد في جنبات هذه القاعة ، يتعقبه أبناء الشعب في أجزاء الوطن العربي بكل إيمان ودقة ، هذا الذي يتردد في جنبات هذه القاعة ، يرفع من روحهم المعنوية ويبعث فيهم الأمل في المستقبل . إن أبناء الأمة العربية ينظرون إلى أعمال هذه اللجنة كأنما ينظرون إلى مستقبلهم المشرق وإلى اشتراكهم القادمة إن شاء الله .

السيد خالد محمد خالد : لم أقل إن مناقشاتنا هنا تسبب الفزع في البلاد العربية ، لم أقل هذا وغداً تقرأون محضر الجلسة ، ولكني قلت إن الزميل أحمد سعيد قال : إن مصر مهوى أفئدة كثير من أبناء البلاد العربية ، وأخشى أن تلاحظ هذه المجتمعات العربية ، والتي تهفو أفئدتها إلى الاشتراكية ، ما يدور هنا من ربط وثيق بين الاشتراكية والعزل ، فتتصرف عنها ، هناك فرق كبير بين عبارتي وبين ما تأوله السيد محمد فؤاد جلال . وشكراً .

السيد الأمين العام : إن عبارة السيد خالد محمد خالد كانت منصبة أساساً على تقسيم الشعب ، فقد قال : لقد يصيب بعض الشعوب العربية الفزع من تقسيم

للشعب . هذه هي عبارتك الأولى قد قلت : إنه قد يصيب بعض الشعوب العربية
اللفزع من جراء تقسيم الشعب .

السيد خالد محمد خالد — إن ماقلته هو أني أخشى الربط بين الاشتراكية وبين
الحديث عن الشعب وأعداء الشعب .

السيد الأمين العام — قدم اقتراحان بإقفال باب المناقشة موقع عليهما من
أكثر من ثلاثين عضواً ونص الأول :

« إن مفهوم العزل أصبح لا يحتاج إلى إيضاح بعد كل الذي سمعناه ، ونعتقد
أنه يمكن إنهاء الحديث للمتكلمين أو المعلقين » .

والاقتراح الثاني نصه :

« بما أن موضوع العزل قد تناول الحديث فيه عدد كبير ووضحت من خلال
الحديث جميع وجهات النظر .

لذلك نرجو إقفال باب المناقشة في موضوع العزل وعرض مقترحات اللجنة
الفرعية للتصويت عليها » .

فالموافق على هذين الاقتراحين يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد الأمين العام — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

وننتقل الآن إلى ما أبدته اللجنة الفرعية في تقريرها خاصاً بتقسيم فئات الشعب،
فقد ورد في هذا التقرير ما يأتي : « وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الأصيلة
للشعب إلا أن القوى المبيعة في منظمات خاصة بها والتي يمكن تمثيلها في المؤتمر
الوطني القادم هي :

(١) الفلاحون (٢) العمال (٣) الرأسمالية الوطنية (٤) النقابات المهنية (٥) هيئات

التدريس بالجامعات (٦) موظفو الحكومة (٧) الطلاب (٨) القطاع النسائي :-
فهل توافقون على هذا التقسيم بالنسبة لماهية القوى الشعبية ؟
(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل بعد ذلك إلى موضوع العزل ، وفي الواقع أنه
لم تقدم اقتراحات مكتوبة بعدم الأخذ بفكرة العزل ، إلا إذا اعتبر اقتراح الأستاذ
خالد الشفوي اقتراحاً معروضاً على اللجنة ، وهذا الاقتراح يختلف عن اقتراحه
الذي قدمه بالأمس .

السيد خالد محمد خالد : إن اقتراحي الذي ذكرته الليلة هو تصحيح للاقتراح
الذي قدمته بالأمس ، والاقتراح الأساسي هو الذي عرضته الليلة وهو الاقتراح
الشفوي ، وخوفاً من هذا الاقتراح أن يترك أمر الدين يراد عزلم لأحكام القانون العام .
السيد الأمين العام : إن اقتراحك بالأمس يتعارض مع الاقتراح الشفوي الذي
ذكرته الليلة .

السيد خالد محمد خالد : لم يكن ذلك اقتراحاً ، بل إنني اعتبره تصحيحاً
للعبارة الواردة في تعريف العزل .

السيد الأمين العام : إن الأستاذ خالد يقترح عدم الأخذ بفكرة العزل ، وتقرير
اللجنة الفرعية الأولى يأخذ بفكرة العزل ، وفيه وصف كامل له . والفتاات التي ينطبق
عليها العزل .

ولنتكلم أولاً من حيث المبدأ اقتراح الأستاذ خالد وهو الخالص بعدم الأخذ
بفكرة العزل .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(لم يوافق إلا واحد) .

السيد الأمين العام : إذن ، فالموافق على الأخذ بفكرة العزل من حيث المبدأ .
يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل بعد ذلك إلى الاقتراحات الخاصة بالعزل وقد قدمت اقتراحات كثيرة جداً في هذا الشأن ، وسأبدأ بحسب العرف ، بأبعدها مدى ، وهو الاقتراح المقدم من الدكتور رشدي سعيد ونصه :

« وترى اللجنة أن تتولى السلطة التنفيذية عملية العزل في هذه المرحلة الدقيقة من بين من تأسروا على صالح الوطن ، أو من بين الرجعيين من أصحاب المصالح التي أضرت بقانون الإصلاح الزراعي الصادر في سنة ١٩٥٢ أو القوانين الاشتراكية (قانون ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، القوانين ١٢٧ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢١ سنة ١٩٦١) » .

« وترى اللجنة أنه بالرغم من أهمية العزل السياسي في هذا الوقت الذي تألّبت علينا فيه الرجعية والاستعمار لتثبيط الانتصارات الاشتراكية التي أصبحت مثلاً تخافه كل قوى الشرف في منطقتنا العربية ، فإن اللجنة ترى أهمية العمل على جمع كل القوى الوطنية في تنظيم سياسي متين » .

السيد الدكتور رشدي سعيد : الواقع أن اقتراحي فيما يختص بفكرة العزل لا يخرج كثيراً عن اقتراح اللجنة القرعية الأولى ، كما أن اقتراحي يختصر إلى حد ما . كما أود أن أبين أن البنود ٢ ، ٣ ، ٤ الخاصة بالقيّات التي ترى اللجنة شمولها بالعزل غير محددة ولا موضحة ، مما أدى إلى أن الكثير من الزملاء أثاروا هذا الموضوع بالأمس واليوم ، وإنتى أنسأدل من الذي سيتولى عملية العزل ؟ أو من الذي سيقدر من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية . . . الخ ؟ .

فضلا عن ذلك فإن اقتراحي هذا يتضمن أن تتولى السلطة التنفيذية هذا (٤٤ - طريق الديمقراطية)

الأمر بشطريه ، إذ أن لديها من المعلومات والوسائل ما يمكنها من القيام بهذه العملية ، كما أنه أيضا يغطي الفئات التي سيشملها العزل أو الاستبعاد .

وقد ذكرت في اقتراحى أن عملية العزل فى هذه المرحلة الدقيقة من العمليات الهامة .

وقد قصدت من إيراد العبارة الأخيرة فى اقتراحى ، أن أبعث الطمأنينة فى قلوب الناس ، إذ أن غرض اللجنة فى الواقع هو تجميع الشعب فى تنظيم سيامى واحد ، ومن ثم يتسنى لشعبنا السير فى طريق الاشتراكية وشكرا .

السيد الأمين العام : قدمت اقتراحات بالأمس واليوم ، وأبدأ بالاقتراحات التى قدمت بالأمس .

وأولها : اقتراح مقدم من الدكتور لطفى أبو النصر ونصه :

« إلغاء الفئة (٢) من الفئات المستبعدة الغاء تاما » .

والاقتراح الثانى : مقدم من الدكتور رفعت المحجوب بتعديل الفقرة (ب) من البند (١) من الفئات المستبعدة ونصه « العناصر الرجعية أو المستغلة والناهضة للاشتراكية من الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أرض بور أو أراض صحراوية » .

والاقتراح الثالث : مقدم من السيد محمد عباس الشراكى . ونصه . « أرى أن يشمل العزل أولاد هؤلاء الفئات جميعا لأن الله يقول « ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم » .

أما الاقتراحات التى قدمت اليوم فأولها مقدم من المهندس يوسف ميدم ونصه « ترى اللجنة أن من يستبعدون سياسيا بسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم .

١ — العناصر الرجسية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية الوارد في قانون الإصلاح الزراعى الصادر في سبتمبر ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ .

٢ — العناصر الرجسية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين يزيد مجموع دخلهم السنوى عن أربعة آلاف جنيه من مختلف الموارد سواء أكانت عقارية أم زراعية أم أسهما أم سندات .

٣ — العناصر الرجسية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الإدارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

٤ — (١) كل من يثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه رأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك بتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج .

(ب) كل من يثبت عليه استغلال نفوذه في المنظمات النقابية أو التعاونية أو في الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لإفساد المبادئ التى تقوم من أجلها هذه المنظمات .

والثانى مقدم من السيد يواقيم غبريال ونصه :

« اقتراح بتعديل الفقرتين (١) و (ب) من العزل :

أولا — الفقرة (١) يكون تعديلها ونصها الأخير كالاتى :

« من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في قانون الإصلاح الزراعى الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويستثنى من ذلك من ثبت تجاربه مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

ثانياً — تعديل الفقرة (ب) كالآتي :

« كل من ثبت عدم تجاوبه مع الاشتراكية عن انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ » .

والثالث مقدم من السيد محمد فخرى مهنا ونصه :

« اقترح ادماج المادتين الأولى والثانية وتعديلها على النحو الآتي :

« تستبعد العناصر الرجعية والمستغلة المناهضة للاشتراكية أيا كان مركزها المادي أو الأدبي ممن يثبت للجنة تعويقهم للدفع الثوري ولم تنطبق عليهم أي مادة من المحس الأول الخاصة بالعزل » .

والاقتراح الرابع موقع عليه من سبعة وعشرين عضواً ونصه :

يضاف البند الآتي إلى الفئات المستبعدة :

٥ — العناصر الرجعية والانهازية التي تموق البناء الاشتراكي وتعمل على ترويع الإشاعات المغرضة والتي لا ينطبق عليها ما جاء بالفئات المستبعدة مستهدفة من وراء ذلك مغانم أو مناصب حرمتها الاشتراكية منها حتى لا تتسلسل إلى القيادات الشعبية في مختلف مستوياتها .

.. ولا سبيل إلى معرفة هؤلاء إلا بإضافة التوصية الآتي نصها :

« تشكل لجنة في كل محافظة يمينها السيد رئيس الجمهورية لتحديد الذين يجب استبعادهم ممن لا تنطبق عليهم قواعد الاستبعاد التي وردت بتقرير اللجنة الفرعية الأولى . ولا تكون قرارات لجان المحافظات نهائية إلا بتصديق لجنة عليا برئاسة السيد رئيس الجمهورية أو من ينيبه » .

والاقتراح الخامس مقدم من السيد محمود عبد الله إسماعيل ونصه : يضاف البند الآتي إلى الفئات المستبعدة « كل من تولى وظيفة عامة وأنصى عنها تطهيراً أو تأديباً » .

والاقتراح السادس مقدم من السيدة نفيسة النمرأوي ونصه : اقترح أن تبدأ

التوصية العامة الواردة بالصفحة التاسعة كآتي : « توصي اللجنة أن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية منبثقة من التنظيم الشعبي واتخذ الإجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » وذلك بدلا من التوصية الواردة بالتقرير .

والاقتراح السابع مقدم من الدكتور سليمان حزين ونصه :

أولا : أن تقسم الفئة (١) (ا و ب) إلى فئتين مستقلتين كآتي :

(١) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع استثناء من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

(٢) من ثبت عدم تجاوبه عمليا مع الاشتراكية من بين من انطبق عليهم تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو محراوية .

والاقتراح الثامن مقدم من الدكتور سالم محمد شحاته ، ونصه :

أرى إلغاء الجزء الخاص بمن طبق عليهم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

والاقتراح التاسع مقدم من الدكتورة عائشة عبد الرحمن ونصه :

« اقترح استثناء من انقطعت بينهم صلة المصاهرة قبل سقوط الملكية .

والاقتراح العاشر مقدم أيضاً من الدكتورة عائشة عبد الرحمن ونصه :

« اقترح : (١) أن تضاف الفقرة الخاصة بملاء الاستعمار والمضللين .

(٢) أن تضاف الفئة الثالثة من الصفحة الثامنة إلى الفئة الرابعة (ب) من

الصفحة التاسعة » .

والاقتراح الحادى عشر مقدم من السيد عبد العزيز نور نصه :

« أقتراح : ١ — بالنسبة للفئة (٣) من المزدولين أن يعامل القدي استفاد من استقلال نفوذ غيره معاملة هذا المستقل أو بالأقل أن يتدرج ضمن المستبدين .

٢ — بالنسبة للفئة (٣) من المستبدين وهم جماعة المتقلين لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، أن يعامل معاملتهم كل من توافرت فيه مستقبلاً أسباب الاعتقال » :

والاقتراح الثانى عشر مقدم من السيد سيد زكى ونصه :

« أولاً : إلغاء الفقرة (ب) من البند (١) فيمن رأت اللجنة استبعادهم سياسياً .

ثانياً : رفع الحصة في البند (٢) من ١٠.٠٠٠ جنيه إلى ٥٠.٠٠٠ جنيه ممن رأت اللجنة استبعادهم سياسياً » .

والاقتراح الثالث عشر مقدم من طعيمة الجرف ونصه :

« اقترح تعديل البند (٢) من الفئات المستبعدة على الوجه الآتى :

(٢) العناصر الرجعية أو المستقلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على ٥٠.٠٠٠ جنيه ، بناء .. » .

أظن أنه من الصورة الكاملة للاقتراحات التى تلوتها على حضراتكم يمكننا القول بأن المسألة قد تشعبت إلى حد كبير ، وفي تقديرى أن اقتراح الدكتور رشدى سعيد الذى بدأت بمرضه بلبى كل ماورد فى هذه الاقتراحات جميعها .

ولقد قدمت إلى الآن الاقتراحات الآتية:

أولها مقدم من السيد محمد هاشم المشيرى ونصه :

أقتراح ضم فئة المزدولين مع المستبدين حيث إن بعض الفئات مكررة ، ويمكن تركيزها فى معنى المزل فقط » .

وثانيها مقدم من السيد صلاح الدين أبو المجد ونصه :

« اقتراح بخصوص الفئات التى يشملها المزل ألا يكون المزل منصفاً على

الشخص فقط بل يضاف إلى الشخص المزيل ابنه وأخوه وابن عمه ، كما اقترح أن الأشخاص الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الأول و٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ من الفئات التي تمزّل .

وأنها مقدم من السيد المهندس عبد الفتاح عبد المقصود ونصه :

« اقترح أن يتضمن الاستبعاد فئتين :

١ — من أزرّوا نتيجة الاتجار بالأسلحة الفاسدة ومن استغل نفوذ غيره في أى إجراء ترتب عليه الإضرار بمالية الدولة .

٢ — من استغلوا مرا كرم الحكومة في وضع قوانين يشوبها الغرض أفادت الجهاز الحكومي أو أضرت بدافى الضرائب .

ورابعها مقدم من السيد الدكتور عثمان خليل عثمان ونصه :

« توصى اللجنة أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالزلزلة والنظر في تظلمات المزيلين والمستبعدين » .

السيد الدكتور رشدى سعيد : في رأي أن هذا الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان مكمل لاقتراحى ، ولذا أرجو أن يضم إليه .

السيد الأمين العام : إن الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان خاص بما ورد في التقرير ، والاقتراح المقدم من الدكتور رشدى سعيد يهدف إلى جعل العملية متكاملة .

السيد محمد توفيق خشبة : أرى أن اقتراح السيد العضو ليس اقتراحاً في موضوع الزل ، وإنما هو ينصب على الفرز ، وقد فرقنا بين الفرز والزل ، فالسيد العضو يشير إلى الفرز ، ومن الطبيعى أن عملية الفرز من اختصاص السلطة التنفيذية . وأود بهذه المناسبة أن أبين ، أن السيد الأمين العام قد سبق له أن أشار إلى ذلك في أول جلسة من جلسات اللجنة التحضيرية ، فقد وجه النظر إلى وجوب التفرقة بين الفرز والزل إن الزل من اختصاص السلطة التنفيذية لأن لها من الإمكانيات ما يجعلها تقوم بالتطبيق العملى لقواعد الفرز .

وأكرر القول بأن ما تقدم به الرئيل لا يعتبر اقتراحاً بتعديل في قرار اللجنة الفرعية .

السيد الأمين العام : أنا لا أذكر أنني استعملت كلمة الفرز بالذات .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : الواقع أن الاقتراحات المقدمة يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : خاص بالاقتراح الذي تقدم به الدكتور رشدي سميد .

والقسم الثاني : خاص بالاقتراح الذي يقول بأن يتضمن العزل الشخص المزل ومن يمت له بصلة القربى .

والقسم الثالث : ويشمل الاقتراحات الأخرى التي تنصب على تحديد الفئات المستبعدة أو إضافة فئات جديدة . أو إدخال بعض التعديلات على بعض الفقرات . في نظري أن كل الاقتراحات الخاصة بتعديل فقرات أو إضافة فئات جديدة يمكن أن نبقها جانباً إلى أن نتفق على موقفنا من الاقتراحين الآخرين الذين قدما إلى هذه اللجنة .

أما في الاقتراح الأول ، في نظري يجب أن يستبعد لأن الدكتور رشدي سميد يقول إن قواعد العزل التي وضعتها اللجنة الفرعية قد أثارت المخاوف بين الناس ، لذلك فإنه يطالب بأن تقوى السلطة التنفيذية عزل المناهضين للاشتراكية وأعداء الشعب ، فهو قد أجل كل الفئات في فئة واحدة . ولعل أن تعامل كيف بطلن الناس إذا كانت السلطة التنفيذية هي التي ستقوم بتطبيق العزل في ظل هذا الميار الرن التي لا ضوابط له ولا حدود لقد أفتقنا ١٢ يوماً في وضع ضوابط للحد من تحكم السلطة التنفيذية ومساعدتها على الاسترشاد بمعايير مضبوطة مدققة يمكن على ضوءها أن تقوم بعملية الفرز التي قال عنها أحد الرملاء الآن .

وهذا يعني تطبيق المايير التي قلناها فالفهوم بداهة أن السلطة التنفيذية ستعمل بهذه القواعد أو المايير التي وضعتها اللجنة التحضيرية .

ولست أشك في أننا إذا تقدمنا إلى السلطة التنفيذية بالأمزى إلا من انطبق عليهم هذا النص أو ذاك فأى تطمين للشعب أكثر من هذا التطمين؟ وأما التجهيل الذى جاء فى الاقتراح الذى تقدم به الدكتور رشدى سعيد فهو الذى سيحدث البلبلة وسيحدث القلقلة والفرع ، أما المماير التى وضعناها فهى التى ستبث فى نفوس الناس جميعاً الهدوء والاطمئنان . بقى الاقتراح الثانى الذى يريد من تقدم به أن يمتد الأمزى إلى ذوى القرى وقد كان هذا الأمر محل نظر اللجنة الفرعية وناقشته ملياً وانتهت إلى القول بالآ تزر وازرة وزر أخرى ، وأن الأمزى شخصى يجب أن يقتصر على صاحبه .

فإذا كنا قد قررنا أن الأمزى شخصى فيبدولى أننا نناقض أنفسنا إذا قلنا بمد ذلك إن الأمزى سيتناول الأمزى ويتناول ذوى القرى .

لذلك أقترح استبعاد هذين الاقتراحين ، فإذا وافقت اللجنة على هذا الاستبعاد فيمكن أن تنتقل إلى مناقشة الفئات المتخلفة التى ترى عزلها ، ولكل عضو حينئذ أن يتقدم بالتعليق على كل فترة وأن يقترح الإضافة أو الحذف حتى نكون عمليين فى النظر إلى الاقتراحات التى قدمتها اللجنة لقد أفتى السيد الأمين العام وقتاً طويلاً فى قراءة هذه الاقتراحات التى يمكن أن تضمها مجموعة واحدة لأنها تحمل طابعاً مشتركاً هو أنها تنصب على اقتراح تعديل بعض الفقرات بالإضافة أو الحذف أو إضافة فئات جديدة .

وفى اعتقادى أنه من الناحية العملية يجب أن تبدأ أولاً بالتصويت على اقتراحين أولهما المقدم من الدكتور رشدى سعيد . وثانيهما الخاص بمد الأمزى إلى ذوى القرى الشخص الأمزى . فإذا انتهينا من هذين الاقتراحين تنتقل إلى مناقشة الاقتراحات الأخرى فى ظل الاقتراحات التى تقدمت بها اللجنة الفرعية .

السيد الأمين العام — نحن نملا نسير فى هذا الاتجاه إلا أن اقتراح الدكتور رشدى سعيد يتضمن رفع صفحتين كاملتين من التقرير والاستماضة عما ورد بهما بتعبير معين ، فإذا ووفق على هذا الاقتراح فلن يكون ثمة داع لأن نناقش ما ورد

بهاتين الصفحتين . أما إذا لم يوافق على هذا الاقتراح فيمكن حينئذ أن نقاش ما جاء بهاتين الصفحتين .

السيد الدكتور رشدى سميد : فى الواقع أننى حريص تماماً مثل حرص الدكتور جابر على أن نحدد من سلطة السلطة التنفيذية عند قيامها بعملية العزل وهى عملية مكروهة وغير مطلوبة ، وإن اقتراحى لا يتعدى روح التوصيات الواردة بتقرير العزل . غاية الأمر أننى قسمت من يتناولهم العزل إلى قسمين :

القسم الأول - يتضمن من تأمر على مصلحة الوطن ويدخل فيه البندان ١ و ٢ . والقسم الثانى خاص بمن يعزل من بين الرجميين وليس كل الذين أضروا بالقوانين الاشتراكية الأخيرة . ذلك أننا لو قرأنا ما قبل لوجدنا أن من تناولهم البندان ١ و ٢ مبيتون ومشار إليهم بأنهم العناصر الرجمية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية .

أما فيما يتعلق بتولى السلطة التنفيذية أمر العزل فليس إلا تقرير حقيقة لأن العزل يجب أن نتركه للسلطة التنفيذية ويمكن مع ذلك أن توصى اللجنة بأن يكون العزل قليلا وفى أضيق الحدود بإضافة جملة أو جملتين .

أما ما يقوله الدكتور جابر بشأن ما فهمه من كلامى من أن عددا كبيرا من الناس قد فرغ من تحديد فئات الميزولين والمستبعدين بتسع فئات فإننى فى الواقع لا أستطيع أن أتصور أن هناك من بين الستة والعشرين مليون مصرى من لا يدخل تحت هذه الفئات .

فمثلا البند الثانى من الفئات التى يتناولها العزل ينص على « كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » .

أذكركم بحديث دار فى هذه اللجنة حينما قام أحد الأعضاء بتكلم عن الموظفين وقال إن كثيراً منهم يرتشون فوق عضو آخر فى هذه اللجنة لكي يقول لا تنسوا

إن هذا الكلام يذاع في خارج البلاد وقد يؤخذ على أنه إضرار بالبلاد وهذا تفكير كثير من الناس .

وإني أعرف أن اللجنة حريصة كل الحرص على مصلحة البلاد وإني في اقتراحي قد تركت الأمر للسلطة التنفيذية .

السيد الأمين العام : الأمر واضح الآن ، فاقترح الدكتور رشدي بأن يذكر في تقرير اللجنة الفرعية الآتي : « وترى اللجنة أن تتولى السلطة التنفيذية عملية العزل في هذه المرحلة الدقيقة من بين تأمروا على صالح الوطن أو من بين الرجعيين من أصحاب المصالح التي أضرت بقانون الإصلاح الزراعي الصادر سنة ١٩٥٢ أو القوانين الاشتراكية الصادر سنة ١٩٦١ بتفاسيلها .

وترى اللجنة أنه بالرغم من أهمية العزل السياسي في هذا الوقت الذي تألبت علينا فيه الرجعية والاستعمار بتبسيط الانتصارات الاشتراكية التي أصبحت مثلاً تخافه كل قوى الشر في منطقتنا العربية فإن اللجنة ترى أهمية العمل على جمع كل القوى الوطنية في تنظيم سياسي وطني » وملحق بهذا الاقتراح اقتراح بالنص الآتي : « تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة بتفسير الأحكام الخاصة بالعزل وللنظر في تظلمات المزدولين والمستبعدين » .

هذا هو الاقتراح الأول .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : يقول الدكتور رشدي إن النرض من تقديم اقتراحه هو توضيح النصوص ، أعتقد أن اقتراحه يكون أكثر وضوحاً إذا وضع عنواناً ورقياً خاصاً لكل الفقرات لتوضيح من تأمروا وبهذا يكون النص واضحاً بدلاً من وروده في جملة واحدة .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : إنني مقدر تماماً الروح الطيبة التي دفعت الدكتور رشدي إلى تقديم هذا الاقتراح ولكني مختلف معه .

وأضرب مثلاً لذلك كن يبدى نصيحة للمشرع بالنساء قانون المقوبات والتحديدات والنصوص الواردة فيه ويكتفى بمادة واحدة تقول « كل من ارتكب جريمة يساقب » .

وفي الواقع فإن إطلاق النص بهذا الشكل يكون وصفاً غريباً ، ونفس الصورة يقدمها الدكتور رشدي فهو يطالب بإلغاء كل التحديدات الواردة في التقرير ويستفيض عنها بجملة واحدة هي « وكل من ترى الحكومة أنه رجى أو ضد الاشتراكية يزل » نحن نضع قيوداً على عملية الزل وقد طلبت في هذه القاعة من وقت قصير أن نبذل كل جهودنا في تحديد النصوص وفي توضيحها بحيث تكون نصوماً دقيقة وتبمد كل البعد عن سوء التطبيق . لكن القول بأن يترك الأمر للحكومة لكي تعزل من ترى عزله من الرجعيين والمناوئين للاشتراكية فهذه مسألة خطيرة تهدر كل الضمانات والحدود التي وضعناها ، في الواقع عملية الزل عملية خطيرة ومقصود بها الحماية فيجب أن يكون واضحاً لكل فئة سبب عزلها ، المسألة لا يجب أن تترك عائمة بل يجب أن تكون واضحة محددة لضمان سلامة التطبيق .

السيد الأمين العام : المسألة أصبحت واضحة فالوفاق على اقتراح الدكتور

رشدي سعيد يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن الاقتراح الثاني مقدم مني .

السيد الأمين العام : لقد تبناه الدكتور رشدي ومع ذلك سيعرض عندما نصل

إلى موضوع تشكيل لجنة خاصة لتفسير الزل .

والآن تنتقل إلى النقطة الأخرى الخاصة بتعريف الزل :

السيد محمود عبد الله إسماعيل : جاء بتقرير اللجنة أن الزل تقتضيه حماية الثورة

من أعداء الشعب ومن التآمرين ومن يتسللون إلى المنظمات الشعبية ، ثم جاء في نفس

تقرير اللجنة « ولا يمنع الزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من

المواطنين » وأنا لا أوافق على هذه العبارة .

السيد الأمين العام : تقصد آخر جملة . فالذي تريده ؟ إلغائها أو إعادة صياغتها ؟

السيد محمود عبد الله إسماعيل : أريد صياغتها بشكل آخر .

السيد الأمين العام : إذن تقدم باقتراح مكتوب بالنص الذي تراه .

السيد الدكتور حسين خلاف : لي ملاحظة بسيطة خاصة بتعريف العزل فقد ورد في تقرير اللجنة « ان العزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي في القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات ، والجمعيات التعاونية ، والاتحادات والجمعيات المهنية » .

فأرجو أن نتذكر أن هناك مئات من المهنيين كالمهندسين والأطباء لا يستطيعون أن يمارسوا مهنتهم إلا إذا انضموا إلى نقابات . فالانضمام إلى النقابات شرط إجباري لمزاولة المهنة فلا أدري هل هذه المسألة أثارت أمام اللجنة الفرعية ؟ وأعتقد أن اللجنة لا تمارض على الإطلاق في أن يمارسوا مهنتهم وأن يكونوا أعضاء في النقابات لأن عضوية النقابة هي نتيجة حتمية لمزاولة المهنة .

واقتراحي هو توضيح هذه العبارة بما يزيل اللبس ويوضح أن هؤلاء يكونون أعضاء في النقابة ليستطيعوا مزاولة مهنتهم .

السيد الدكتور جمال الدين سميد : هذه هي الروح التي ناقشنا بها هذا الموضوع أمام اللجنة ونحن نوافق على اقتراح الدكتور حسين خلاف .

السيد الأمين العام : نحن لسنا في مرحلة مناقشة ، بل نحن الآن في مرحلة التصويت وأخذ الرأي على الاقتراحات ، فأرجو من كل من يريد إدخال أي تعديل على النصوص سواء بالحذف أو الإضافة أن يتقدم باقتراحه مكتوباً .

السيد أحمد فهمي : عرفت اللجنة العزل بأنه الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي في القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي . . . الخ .

هذه الفقرة في مفهومى تنصب على المراكز القيادية في النقابات .

السيد الدكتور حسين خلاف : سواء أكان الأمر مختصاً بالقاعدة أم المراكز

القيادية فالحل سواء . لأن نص التقرير ينصب على القاعدة أولا ثم ينصب على المراكز القيادية ثانيا .

السيد كمال الدين الحناوى : اللجنة كانت متجهة فعلا للفرقة بين التنظيم السياسى وبين التنظيمات الاشتراكية الملحقة به . وأقترح إضافة كلمة واحدة وهى « قيادة » ليصبح النص كالآتى :

« المنزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو قيادة التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالتقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية » .

وبذلك تقصر المنزل على التنظيمات السياسية ولا نحرّم للمهنيين من الانضمام إلى التقابات .

السيد الأمين العام : هل توافقون على هذا التعديل ؟
(موافقة) .

السيد مصطفى كامل مراد : إن التقابات ليست تنظيمات مدنية ، بل أصبح لها اليوم دور سياسى ، فيجب أن نزل أعداء الشعب ونحول دون دخولهم فى التقابات .
السيد الأمين العام : لقد وافقت اللجنة على إضافة كلمة « قيادة » وهى تحمل المشكلة .

السيد للقرر : يبدو أن نقطة المنزل غير واضحة فى أذهان كثير من السادة الأعضاء ، فالمنزل ينصب على الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية ، ولا يتناول الحقوق المدنية . وبهذا يمكن ممارسة المهنة .

السيد الأمين العام : سبب الاعتراض هو أنه إذا لم ينضم للتقابة فلا يمكنه ممارسة مهنته ، ولذلك أضفنا كلمة « قيادة » إلى التنظيمات الاشتراكية .
وننتقل الآن إلى نقطة أخرى فقد جاء بالتقرير ما نصه :

» والعزل نوعان :

الأول - عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثاني - استبعاد خاص بمن تقعارض مصالحهم في هذه الرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل أو الاستبعاد قائماً إلى أن يثبت أن الشخص الذي تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيباً للمشاركة الإيجابية في البناء الاشتراكي .

فهل لأحد اعتراض على هذا النص ؟

السيد مصطفى كامل مراد : كيف يتمتع أعداء الشعب بالحقوق المدنية ؟ أرى أن نحرّمهم من مباشرة هذه الحقوق ، خاصة وأن محكمة الثورة ومحكمة الشعب قد أصدرتا أحكاماً بحرمان بعض من حوكموا أمامهما من ممارسة حقوقهم المدنية .

السيد الأمين العام : هل توافقون على اقتراح السيد مصطفى كامل مراد .
(وافقت أقلية) .

السيد الأمين العام : هل توافقون على بقاء النص كما جاء في التقرير ؟
(موافقة) .

السيد الأمين العام : تنتقل إلى الجزء الخاص بالفئات التي ترى اللجنة شمولها بالعزل :

» ١ - كل من ارتكب جريمة في حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو القدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر في حقه عفو شامل .

فهل توافقون على هذه الفقرة ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : » ٢ - كل من عاون أجنبياً بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه الفقرة ؟

السيدة الدكتورة عائشة عبد الرحمن : أرى تعديل هذه الفقرة على الوجه الآتي :

« كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر . . . » .

كما أقترح أن تضاف الفقرة (١) من البند الرابع الواردة في صفحة ٩ إلى الفقرة الثانية المعدلة فتصبح كما يلي :

« كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها ، وكل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يقصدون لتوجيه الرأي العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقي والاجتماعي أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

وذلك لأن الفقرة الأولى تدخل تماما مع كل من عاون أجنبيا بطريق غير مباشر .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الجزء الأول من اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن بتعديل الفقرة الثانية بحيث تصبح : « كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الجزء الثاني من اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن بضم الفقرة « ١ » من البند الرابع الواردة ذكره إلى الفقرة الثانية من الفئات التي ترى اللجنة شمولها بالمزل الوارد بالصفحة الثامنة .

(واقت أقلية) .

السيد الأمين العام : ٣ - « من استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » .

هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه الفقرة ؟

السيدة الدكتور عائشة عبد الرحمن : أترح تعديل هذه الفقرة بإضافة « كل من ثبت أنه استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » .

السيد حسن سداوى : لا أرى ضرورة للأخذ باقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، إذ أن معنى « كل من ثبت » هو نفس معنى « كل من عاون » .
السيد الأمين المام : أنبه السيد المصطفى أن اللجنة وافقت على الفقرة الثانية الخاصة بالماوراء ، ونحن الآن بصدد الفقرة الثالثة .

السيد أحمد منتصر : فيما يتعلق باقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن أرى أن الإثبات يؤدي إلى تكوين جريمة محددة في قانون العقوبات . وأود أن أشير إلى أننا الآن أمام تنظيم سياسى يجب ألا يدخل فيه مسألة الإثبات ، ولا يمكن من الناحية القضائية ثبوت الجريمة إلا إذا كانت هناك محكمة ، ونحن لسنا بصدد محاكمات أو أمام محكمة ، وإنما نحن بصدد تنظيم سياسى ، فكثير من الناس يماونون ويستغلون ويثرون على حساب الغير ، ولكن الإثبات قد يكون صعباً جداً .

لذلك أترح بقاء الفقرة كما هي .

السيد الأمين المام : إن السيد أحمد منتصر وحسن سداوى يقترحان إبقاء الفقرة الثالثة من الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالنزول .

السيد المقرر : ليس لدى اللجنة مانع من أن تأخذ بهذا الاقتراح أو ذاك ، وأود أن أطمئن السيد أحمد منتصر . أنه حتى بفرض ثبوت الأمر الذى يؤدي إلى الجريمة ، فليست كل جريمة تقدم للمحاكمة ، وقد ضرب السيد الرئيس أمثلة عديدة لجرائم التآمر على الشعب ، كان ينبغي أن تقدم إلى المحاكمة إلا أن سيادته آثر عدم تقديمها .

السيد الأمين العام : إن هذا المثل ينطبق على حالة واحدة ، وهي حالة الوحدة القومية السورية ، وينطبق على مأمون الكزبري بالذات .

هذا والدكتورة عائشة عبد الرحمن موافقة على بقاء نص الفقرة كما هو .

قلوافق على الفقرة الثالثة ونصها « من استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » . بتفضل برفع يده .
(موافقة) .

السيد الأمين العام : إذن تنتقل إلى الفقرة الرابعة ونصها : « كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية » . فهل توافقون على هذه الفقرة ؟
(موافقة) .

السيد الأمين العام : تنتقل إلى الفقرة الخامسة ونصها : « أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصحابها » . وتقرح الدكتورة عائشة عبد الرحمن تعديلا لهذا النص بأن يستثنى منه من انقطعت بينهم صلة الصاهرة قبل سقوط الملكية . فهل توافقون على نص الفقرة الخامسة بعد إدخال هذا التعديل ؟

السيد محمد فؤاد جلال : أعتقد أن هذا النص لا عمل له .

السيد الأمين العام : نحن نعلم جميعاً أن بعض أفراد الأسرة المالكة كانوا إلى وقت قريب أعضاء في النوادي وكانوا يشغلون فلامرا كز قيادة في مجالس إدارتها .

السيد محمد فؤاد جلال : إنني أقصد أن اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن لا عمل له ، وإذا حدث وواجهتنا حالة من تلك الحالات فيمكن دراستها في وقتها ، وإنني أوافق على بقاء النص كما جاء في التقرير .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : إنني أعتقد أن اتصال الملكية السابقة فريدة

عن ذلك السابق دليل على أنها لم تنسجم مع الفساد والظلم ، فإذا كان هذا الأمر مفهوماً لدى أعضاء اللجنة فلا مانع عندي من بقاء النص كما هو دون تعديل .

السيد المقرر : إنني أعتقد أن النص كما هو يؤدي إلى النقص الذي قصده الدكتور عائشة عبد الرحمن ، إذ أن كلامنا ينصب على الشاخصة القائمة الآن فلا .

السيد الأمين العام . الموافق على الفقرة الخامسة كما جاءت في تقرير اللجنة ونصها : « أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصحابها » . بتفضل برفع يده .
(موافقة) .

الدكتور عثمان خليل عثمان : لي ملاحظة لنوية على الفقرة رقم ١ من الفئات التي ترى اللجنة شمولها بالزلزلة والتي وافقت عليها ، وذلك لإيضاح قصد اللجنة ، فقد وردت هذه الفقرة على النحو التالي : « كل من ارتكب جريمة في حق الوطن ، وصدر ضده حكم من عفاكم الثورة أو الشعب أو القدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر في حقه عفو شامل » . وأرى أن يكون النص كما يلي : « كل من ارتكب جريمة في حق الوطن ، وصدر ضده بسبب هذه الجريمة حكم . . . » وذلك حتى لا يساء الفهم ، لأن هذه مسألة قانونية خطيرة ، إذ أن عفاكم أمن الدولة العليا ، أو المحاكم العسكرية العليا تفصل في جرائم أخرى غير الجرائم التي تصدر في حق الوطن ، وذلك مثل جرائم الرشوة وهي ليست جرائم ضد الوطن ، وإنني أتساءل : هل يشمل الزلزال الموظف الذي يرتكب جريمة الرشوة ؟

الدكتور لطفي أبو النصر : إن اللجنة الفرعية قصدت هذا ، وقد وافقت على شمول الزلزال لتلك الحالة التي تسأل عنها الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد الأمين العام : ننقل الآن إلى أخذ الرأي على الفئات المستبعدة ، بالتوصية الأولى تنص على :

« ٦ - (١) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في قانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

وبسبب من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

ويقترح الدكتور رفعت المحجوب إجراء تعديل على الفقرة ب وجعلها بالصيغة التالية : « العناصر الرجعية أو المستغلة والمناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية » .

والدكتور رفعت المحجوب يقصد بذلك أن الأساس الذي قامت عليه الفقرة (ب) يحمل تطبيق مبدأ المنزل شاملا لكل من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وقد قصد باقتراحه ألا يكون المنزل شاملا ، بمعنى ألا ينطبق إلا على العناصر الرجعية أو المستغلة والمناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم القانون المذكور .

الدكتور جمال سميد : أرى أنه لا داعي للتعديل ، لأن هذا الأمر مفهوم من نفس الفقرة التي نصت على استثناء من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ، وعرفت خدماته للشعب .

الدكتور رفعت المحجوب : الواقع أن هناك فرقا من حيث درجة الخطورة ومن حيث إثبات التجاوب العملي مع الاشتراكية ، فمن حيث درجة الخطورة ، لا يمكن منطقيا أن نسوي بين من كان يملك مائة فدان ولا تصل ملكيته إلى مائتين ، وبين من كان يملك من مائتي فدان إلى آلاف الأفدنة ، خاصة وأن الثورة قد اعترفت بمشروعية الملكية الرائدة عن مائة فدان لفترة طويلة من الزمن .

أما من حيث الإثبات ، فإن على الشخص طبقاً لهذه الفقرة أن يثبت بطريقة إيجابية أنه اشتراكى وغير رجى ، أما ما أريد أن أقرره فهو ألا تنزل سوى الطوائف الرجسية من بين الملاك الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى الثانى ، لأن الثورة قد اعترفت بمشروعية ملكيتهم لأكثر من مائة فدان فى الفترة ما بين إصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ وقانون الإصلاح الزراعى الثانى فى سنة ١٩٦١ .

السيد المقرر : إن النص فى حالة بقاءه كما هو يؤدى إلى نفس الغرض الذى يريده الدكتور رفعت المحجوب ، وقد وضعنا هذا النص لاستبعاد فئة من يملكون أكثر من مائة فدان ، بينما وضعنا نصاً خاصاً باستبعاد العناصر الرجسية أو المستغلة للناهضة للاشتراكية من بين من يملكون أسهما تزيد قيمتها على ١٠ آلاف جنيه ، وقد راعت اللجنة فى ذلك أن المالك الزراعى الكبير له من القوة ، والسيطرة الاجتماعية على مئات وآلاف الفلاحين الذين يعملون عنده ، أو يستأجرون أراضيه ، ما يجعلنا نخشى استغلال هذه السيطرة ، وقد راعينا أنه قد يوجد ضمن هذه الفئة أفراد تجاوزوا مع الاشتراكية ، أو هرفت خدماتهم للشعب ، فاستثنينا فى حالة ثبوت ذلك .

أما فيما يختص بمسألة إثبات التجاوب العملى مع الاشتراكية التى أثارها الدكتور رفعت المحجوب ، والمهندس أحمد كامل البدرى ، فإن القاعدة الشرعية تقول إن « البيئة على من ادعى » .

فإذا بدا للحكومة أن هذا الشخص من العناصر الرجسية وقالت له أنت معزول ، فعليها أن تثبت أنه ارتكب ما يستحق من أجله العزل . ولذلك أقترح بقاء النص على ما هو عليه ، وهو يعطى نفس الاقتراح الذى قدمه الدكتور رفعت المحجوب .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : منعا للبس أقترح تعديل الفقرة (ب) بحيث تكون كالآتى : « كل من ثبت عدم تجاوبه عملياً مع الاشتراكية بمن انطبق عليه تحديد

للملكية... إلخ، لأنى أعتقد أن هذا النص أعلم من النص الوارد بالتقرير
ويمنع اللبس.

السيد الدكتور طعيمة الجرف : إننى أؤيد اللجنة الفرعية فيما قرره وفيما ورد
بالفقرة (ب) إذ الواقع أننا لا نتخذ المنزل للمصاص أو للانتقام من أحد ، ولكن
لا بد من معايير مادية لتحديد من تتخذ ضد إجراء المنزل ، فحينما أقول من انطبق
عليهم قانون تحديد الملكية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون أن أستثنى من ثبت أنهم
تجاوزوا مع الاشتراك في هذه الحالة أكون قد خسرت طائفة كان يمكن أن أستفيد
منها ولذلك أرى بقاء نص الفقرة (ب) على ما هو عليه .

السيد الأمين العام : إن النص على إطلاقه مفتوح .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : الطوائف التى رؤى عزلها تمحدث بموجب القانون
ولكن ورد على هذا النص استثناء معين ، فالنص قائم ومنط .

السيد الأمين العام : ألقى بقرأ قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
عن انطبق عليهم القانون بظن لاول وهلة أنه يدخل في الفئة المزولة ، ولكن العبارة
الأخيرة من الفقرة (ب) توضح أن من يثبت تجاوزه لا يدخل ضمن هذه الفئة ،
لذلك تقدم الدكتور رفعت المحجوب باقتراحه ونصه « النامر الرجعية أو المستغلة
والناهضة للاشتراك من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح
الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من
أرض بور أو محراوبة » .

قالوا على هذا التعديل يتفضل برفع يده .

(مواقفة)

السيد الأمين العام : وعلى ذلك يكون النص النهائى للتوصية الأولى بشقيها

بعد التعديل هو :

١ - (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في قانون الإصلاح الزراعى

الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ويستثنى من الفئة المذكورة من ثبت نجاحه عمليا مع الاشتراك وعرفت خدماته للشعب .

(ب) العناصر الرجعية أو المستتلة والناهضة للاشتراك من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .
السيد الأمين العام : للوافق على التوصية الأولى بفقرتها بعد التعديل يفضل برفق يده .

(مواقفة) .

السيد الأمين العام : أما بخصوص الفقرة (٢) من التقرير وهي :

« العناصر الرجعية أو المستتلة والناهضة للاشتراك من بين الذين أمت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على القانونين رقمي ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي المصري والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصة بالتأميم وقرارات إسقاط الالتزام » .

فقد قدم بشأنها تعديلات - الأول من الدكتور لطفي أبو النصر يرى إلغاء هذه الفقرة إلغاء تاما - والثاني - من الدكتور طعيمة الجرف وينص على رفع الحد الذي وضعت اللجنة من عشرة آلاف جنيه إلى خمسين ألف جنيه ، لتكون العناصر الرجعية أو المستتلة أو الناهضة للاشتراك من بين الذين أمت لهم حصص تزيد على ٥٠ ألف جنيه .

فليفضل الدكتور لطفي أبو النصر لشرح وجهة نظره .

السيد الدكتور لطفى ابو النصر : لقد كان رأيي في هذا الموضوع ان يمحصر
المناصر الرجعية أو المناهضة للاشتراكية . في موضوع الأسهم بالذات اعتقد أن
هناك من الناس من كان يشتري الأسهم تمشياً مع سياسة الحكومة في تشجيع
الادخار وإقامة المصانع ، فكيف نطبق عليهم القانون ونعتبرهم من الفئات غير
المرغوب فيها .

إن هؤلاء الناس لو اشتروا الأرض ولم يشجعوا التصنيع ، كـرغبة الثورة ،
لما وصلت ملكيتهم إلى حد مائة الفدان بل كانت تصل إلى ٦٠ أو ٧٠ فدان فقط
ولما دخلوا تحت النص الخاص بالأسهم وأصبحوا عمل مظنة ، وكثير من هؤلاء
لم يكونوا في الحقيقة من الرجعيين ولا من المستغلين ولم ينتموا إلى هذه العناصر الرجعية
وهذا هو الذي دفعني إلى تقديم اقتراحي .

السيد الدكتور طهيمه الحرف : إن وجهة نظري في رفع الحد الأقصى من ١٠
آلاف جنيه إلى خمسين ألف جنيه بالنسبة لأصحاب الأسهم تقلخص في كلمتين -
الأولى أنني سمعت من أعضاء اللجنة الفرعية أن العبرة لم تكن على مستوى معين من
الغنى والفقير لكنها في القوى الاجتماعية التي كانت تتحكم وتسيطر في القرية ولست
أن من كان يملك في القرية ١٠٠ فدان كان أكثر سيطرة وثقوفاً ممن يملك أسهماً
قيمتها عشرة آلاف جنيه .

النقطة الثانية - هي أن غلة المائة الفدان كانت بلا شك أكثر من غلة الأسهم
التي قيمتها عشرة آلاف جنيه ، لذلك فإني أنصوّر أنه في الإمكان الاستفادة بمن
يملك أسهماً تصل قيمتها إلى الحد الأقصى الذي اقترحتة .

السيد الأمين العام : الآن وقد شرح كل من مقدمي الاقتراحين وجهة نظره أرى
أن نستمع إلى واحد مؤيد وآخر معارض .

السيد الدكتور جمال سعيد : أأنا متمسك برأي اللجنة وضد التعديل لأن هذه
الفئة الرأسمالية كانت فئة مستغلة دون شك وكان هناك إقطاع رأسمالي يسود ، كما كان
يسود الإقطاع الزراعي . فكيف نهمل قطاع رأس المال الذي كان له من النفوذ

والقوة ما يطيح بالحكومات ويقلب نظام الحكم . لذلك فلا يمكن إطلاق النص على عواهنه ولا بد من إيجاد معيار نكافح به الرجعيين والناهضين للاشتراكية وذوى النفوذ ممن كانوا يسيطرون بقوة رأس المال . وأنا لأنهم كيف يمكن أن تأمن لشخص كان يملك عشرين ألف جنيه وأخذنا منه عشرة آلاف جنيه . كيف يمكن لمثل هذا الشخص أن ينطوى تحت لواء الاشتراكية ويدافع عنها بنفس الروح والقوة التى يدافع بها شخص لم تمسه القوانين الاشتراكية .

أعتقد أنه كان فى الاعتبار ، عندما وزنت المسائل فى أول الأمر ووضع الحد الأعلى للملكية فى المجالين الإقطاعى والرأسمالى ، أن ذلك بنى على أساس منع القدرة على السيطرة ، فكان الهدف منع الاستغلال والسيطرة بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

فالقانون عندما جعل الحد الأقصى - لمن أمت لهم أسهم أو حصص - عشرة آلاف جنيه لم يحددها اعتباراً .

وهناك نقطة أخرى وهى ما يتصل بما جاء فى اقتراح الدكتور طعيمة الجرف برفع الحد الذى يجب منه العزل ممن أمت لهم أسهم أو حصص إلى خمسين ألف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه كما جاء فى تقرير اللجنة مستندا إلى أن الإرادة السنوية لمبلغ الخمسين ألف جنيه على أساس أن الفائدة هى ٤٪ يبالغ التى جنيه وهو فى المتوسط ما يعادل إيجار أو غلة مائة فدان . وأعتقد أن هذه النسبة ترتفع فى حقيقة الأمر إلى ما يجاوز ١٠٪ من متوسط المبالغ التى تقلها هذه الأسهم أو الحصص . وعلى ذلك أطالب بإبقاء النص كما هو .

السيد الأمين العام : معنى ذلك أنك ترى أن يبقى النص كما ورد فى تقرير اللجنة .

السيدة نفيسة النمرأوى : أؤيد استبعاد الفقرة الثانية كما جاء باقتراح الدكتور لطفى أبو النصر .

السيد الأمين العام : أعتقد أن المناقشات قد استوفيت ، وعلى ذلك نأخذ الرأى

على الإقتراحين^١ المقدمين ، وبدأ بإقتراح الدكتور لطفى أبو النصر الذى يقول بإنهاء
الفقرة الثانية إلغاء تاماً . فالوائق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .
(أقلية) .

السيد الأمين العام : بقی اقتراح الدكتور طيمه الجرف الخاص برفع الحد الذى
وضعتة اللجنة إلى خمسين ألف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه فالوائق على هذا
الإقتراح يتفضل برفع يده .
(أقلية) .

السيد الأمين العام : إذن فهل توافقون على الفقرة الثانية كما وردت في
تقرير اللجنة ؟
(موافقة وتصفيق) .

السيد الأمين العام : لننتقل إلى الفقرة الثالثة ونصها :
« العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم
الحراسة الإدارية ، أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو
مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو ١٩٦١ » فالوائق على هذه الفقرة يتفضل
برفع يده .
(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل إلى الفقرة ٤ (أ) ونصها :
« كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله عن
بتصيدون لتوجيه الرأى العام من طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة ، أو الفتوى
بأنواعها لتسويق الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية ، أو إشاعة التحلل الخلق
والاجتماعى ، أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » فالوائق على
الفقرة يتفضل برفع يده .
(موافقة) .

السيد الأمين العام : لننتقل إلى الفقرة ٤ (ب) ونصها كالآتي :

« كل من ثبت عليه استغلال نفوذه في المنظمات النفاية أو التعاونية ، أو في الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص ، أو لافساد المبادئ التي تقوم من أجلها هذه المنظمات » ، فالموافق على هذه الفقرة يتفضل برفع يده (موافقة) .

السيد الأمين العام — ننتقل إلى التوصية العامة .

وصلني اقتراح موقع من ٢٧ عضوا نصه :

« يضاف البند الآتي إلى الفئات المستبعدة .

• — العناصر الرجعية والانتهازية التي تعوق البناء الاشتراكي ، وتعمل على ترويع الإشاعات للفرصة والتي لا ينطبق عليها ما جاء بالفئات المستبعدة مستهدفة من وراء ذلك منافع أو مناصب جرمتها الاشتراكية منها حتى تتسلل إلى القيادات الشعبية في مختلف مستوياتها » .

ولا سبيل إلى معرفة هؤلاء إلا بإضافة التوصية الآتي نصها :

تشكل لجنة في كل محافظة يمينها السيد رئيس الجمهورية لتعدد الدين يجب استبعادهم ممن لا تنطبق عليهم قواعد الاستبعاد التي وردت بتقرير اللجنة الفرعية الأولى . ولا تكون قرارات لجان المحافظات نهائية إلا بتصديق لجنة عليا برئاسة السيد رئيس الجمهورية أو من ينييه » .

فهل هناك مناقشة حول هذا الاقتراح ؟

السيد الدكتور لطفي أبو النصر — الحقيقة أن هذا الاقتراح ليس اقتراحا واحداً

بل يتضمن في حقيقته اقتراحين ، أولهما بإيجاد العناصر التي تعوق البناء الاشتراكي والثاني بتشكيل لجنة .

وأرى أن الشق الأول من الاقتراح قد ورد بنص واسع غير محدد بمحدود يمكن تفهيمها ، وليس لها إطار .

والهدف أن تكون النصوص محددة بحيث يمكن تنفيذها . أما عن الشق الثاني ،
فأعتقد أن تنفيذ الزل أو القرز إنما هو اختصاص السلطة التنفيذية أو رئيس
الجمهورية .

السيد أحمد منتصر مصطفى — أريد أن أوضح هذا الاقتراح . فإذا أخذنا بمعايير
المال أو الأطنان كمنوان للرجية أو كمنوان ضد الاشتراكية نكون قد نسينا
الانتهازية ونسينا الرجعيين .

السيد الأمين العام — نحن لم نأخذ المال ولا الأطنان مقياساً ولكننا نحكم
عن بعض فئات لا تسير الدفع الثوري من ذوى المال .

السيد أحمد منتصر مصطفى — هناك فئات من الناس لا مال لها ولا تملك
أطياناً ، ولكن الانتهازية من طبيعتهم ، والتسلل في دمهم ، فهم يتسللون إلى القيادة
يتسللون إلى كل حزب ويأكلون على كل مائدة ، وهؤلاء أخطر من أعوان الاستعمار ،
إن الافطاعيين وأعوان الاستعمار معروفون بسبام ، ولكن الانتهازيين كثيرون وهم
كالسرطان في جسم هذه الأمة ولا بد من أن نبعد عن التنظيمات والقيادات
الشعبية ولا نخشى فيهم لومة لائم .

السيد الدكتور جاد عبد الرحمن — إن هذه الفقرة منطاة في عبارة « من
استغل النفوذ بقصد الإضرار على حساب الشعب . . . »

السيد الأمين العام — لا بد من أن نخلص من هذه المسألة ، وقد قدم اقتراح
بإضافة فقرة « عن العناصر الرجعية والانتهازية » فلو اتفق على هذا الاقتراح
يفضل يرفع يده .

(أقلية) .

السيد الأمين العام — وهناك اقتراح آخر بتشكيل لجنة في كل محافظة بشأن
التظلم من الزل .

فلو اتفق على هذا الاقتراح يفضل يرفع يده .
(أقلية)

السيد الأمين العام - لدى اقتراح من الدكتور عنان خليل عنان ، واقتراح آخر من السيدة نقيسة الغمراوي فيما يختص بالتوصية الآتية .

« توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . »

واقترح الدكتور عنان خليل نصه :

« توصى اللجنة أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالمرز ، والنظر في تطلعات المزدولين والمستعبدين . »

واقترح السيدة نقيسة الغمراوي نصه :

« فإني أقترح أن تبدأ التوصية العامة هكذا :

« توصى اللجنة أن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية منبثقة من التنظيم الشعبي ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . »

وذلك بدلا من العبارة الأولى التي نصها :

« توصى اللجنة أن يقوم السيد الرئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة ... الخ . »

السيد الدكتور عنان خليل عنان - إننا في الواقع محتاجون إلى هذه اللجنة التي أقرحها ، فليست لجنة كذلك التي أوصت بها اللجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها . إن كل التنظيم القادم سيكون مجلس ثورة كما قال سيادة الرئيس ، وسيكون حاميا لثورته الاشتراكية .

إن اللجنة التي أقرحها لجنة خاصة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لتفسير الأحكام الخاصة التي تقررها هذه اللجنة في شأن المرز والاستبعاد ، وأرجو إضافة كلمة الاستبعاد لأنها سقطت عفوا .

السيد الأمين العام : إن الزل يتضمن الاستبعاد .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إننا في مجلس الحاجة إلى هذه اللجنة حتى تقوم بتفسير الأحكام الخاصة بالزل بعد أن تنفض لجنتنا هذه ، وحتى تلاح الفرصة لن صدر في شأنه قرار من هذه القرارات أن يتقدم إليها مبيّنا حقيقة أمره . يتقدم إلى لجنة سياسية لا إلى محكمة قضائية تلزم بروح التشريع والضمانات .

السيدة نفيسة النمرأوى : إنني أقترح تعديلا طفيفا في التوصية العامة التي أوضت بها اللجنة بإزالة عبارة « منبثقة من التنظيم الشعبي » بعد كلمة الاشتراكية .
السيد الأمين العام : إن هذه العبارة قد سقطت من النص الأصلي في توصية اللجنة .

السيدة نفيسة النمرأوى : مسألة أخرى ، وهي أني أقترح إضافة بند يفسر لنا الفرق بين الزل والاستبعاد من حيث إجراءات الانتخاب والترشيح .

السيد الأمين العام : الزل كما جاء في التقرير نوعان : عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .
والثاني : استبعاد خاص ، وهو عزل لمن تضارض مصالحهم في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .
السيدة نفيسة النمرأوى : أريد أن أعرف الفرق بين الفئتين .

السيد الأمين العام : لقد شرح الزل من أوله إلى آخره وناقشناه طويلا
السيدة نفيسة النمرأوى : معنى ذلك أن الفئتين معزولتان .

السيد الأمين العام : نعم ، والآل نود إلى اقتراحك ، وهو من اقتراح اللجنة في توصيتها العامة ، فإن الإضافة التي تقترحونها قد سقطت من عبارة اللجنة ، فهل تكفين بذلك ؟

السيد قيسه الغمراوي : نعم .

السيد الأمين العام : نمود إلى اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد كمال الدين الحناوي : لدى ملاحظة أريد إبداءها قبل المناقشة في اقتراح الدكتور عثمان خليل ، فيخيل إلى أن اللجنة التي يقترحها الدكتور عثمان خليل لجنة خاصة بالتظلمات مما يقع من خطأ عند تطبيق المايير التي أوصت بها اللجنة عند النزول . هذه اللجنة المقترحة متصلة بفكرة النزول أساسا ، وهي مختلفة عن اللجنة التي أوصت بتشكيلها اللجنة الفرعية في تقريرها في الصفحة التاسعة ، تلك اللجنة المنبثقة من التكوين الشعبي والتي نطالب بها لحماية الثورة الاشتراكية ، وتأمين سيرها في مختلف المجالات .

أنا لا أعارض تشكيل لجنة تظلمات كما يقترح الدكتور عثمان خليل ، على أن يلحق هذا الاقتراح بنهاية فقرة النزول من التقرير قبل التوصية العامة التي أوردتها اللجنة . أعود فأقول إن هذه اللجنة التي يقترحها الدكتور عثمان خليل ، والتي وافق عليها ، لجنة تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي جاء ذكرها في توصية اللجنة الفرعية الأولى .

إن اللجنة التي يقترحها الدكتور عثمان خليل خاصة بالرحلة التي نحن بصددتها في تكوين المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، هذا ما أردت توضيحه . وشكراً .

السيد الأمين العام : إنه توضيح مهم .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إنني أوافق على أن اللجنة التي اقترحناها تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي توصى بها اللجنة .

السيد الأمين العام : هل يريد الدكتور عثمان خليل أن يناقش اقتراحه قبل مناقشة توصية اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟

السيد الدكتور عثمان خليل : إن اللجنة التي أقرحها تناير تماما اللجنة التي توصي بتشكيلها اللجنة الفرعية ، كما لاحظ بحق الزميل كمال الدين الحماوى .

السيد الأمين العام : لنناقش أولا توصية اللجنة العامة مادامت لا تدخل في نطاق اقتراحك : توصي اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها في المجالات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية .

السيد محمد أيوب : في كلمتي يوم السبت الماضي قدمت اقتراحا محمدا يساير هذه التوصية ، فقد اقترحت إقامة مجلس أعلى لقيادة القوى الشعبية . أرى أن يكون من السيد رئيس الجمهورية والسادة نواب الرئيس ورؤساء النقابات والاتحادات الممثلة للقوى الشعبية . وذلك لضمان تحريك الدفع الثورى داخل إطار مجتمعا الاشتراكي .

هذا الاقتراح تقدمت به يوم السبت الماضي وأود أن أشرحه للسادة الزملاء . وأعتقد أن اقتراح اللجنة الفرعية يتمشى مع روح اقتراحي . ولكن اقتراح اللجنة غير محدد فقد طالبت بتشكيل لجنة لحماية الثورة ، ونحن نريد توسيع القيادة كما قال السيد الرئيس . واقتراحي يحقق هذا الذى نادى به سيادته ، فإن هذا المجلس الذى أقرحه سيضم سيادة الرئيس ونوابه وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة يضاف إليهم رؤساء النقابات والاتحادات الشعبية .

إن هذا المجلس يحقق الوحدة والتقارب بين القيادة التنفيذية والقيادة الشعبية ، ونحن في ثورة ولا بد من وجود مجلس لتحريك الدفع الثورى ، فنحن نريد مجلسا شعبيا لقيادة هذه الثورة ، لا مجرد الحماية ، مجلسا لا يتعارض مع مجلس الأمة ، وسيكون هذا المجلس الشعبى بطريق الانتخاب الرأسى ، ولكن مجلس الأمة سيكون بطريق الانتخاب الأنقى ، إن هذا المجلس سيكون مجلسا شعبيا فنيا قياديا لتخطيط القطاعات الشعبية .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : أعتقد أن توصية اللجنة الفرعية الأولى

تخالف حدود اختصاصنا ، فهي توصي بتشكيل لجنة لحماية مستقبل الثورة على مدى بعيد ، في حين أن اختصاصنا مقصور على التخطيط والتحضير للمؤتمر الوطني القادم ، وهذه المهمة لا تتفق مع هذه التوصية ولا تتسع لها ، فلنبداً بأولى الخطوات ، وليس المطلوب منا أن نشكل تشكيلات ثورية جديدة فنحن الشعب كما قال السيد الرئيس كنا مجلس ثورة . ولذلك أقترح عدم الموافقة على هذه التوصية .

السيد كمال الدين الحناوى : لقد تعرضنا في اللجنة الفرعية لموضوعات كثيرة ، وكان موضوع الزل من ضمن هذه الموضوعات . كما أننا ناقشنا موضوع حماية الثورة في مراحلها المختلفة ، وقدمنا بعض التوصيات سواء كان ذلك مما يدخل في نطاق مهمة اللجنة أو لا يدخل . ومن المعلوم أن التوصيات ليست ملزمة . وقد وجدنا من خلال مناقشتنا أنه من الخير أن يكون هناك جهاز منبثق من التنظيم الشعبي ، ولا ندرى كيف يكون ، ولذلك وضعنا توصية عامة شاملة في هذا الشأن ، فأوصينا قائد التنظيم الشعبي وقائد الثورة أن يضع في حسبانها ، بعد أن يتم التنظيم الشعبي ، أن تكون هناك لجنة خاصة لحماية الثورة ، مهمتها أن تشير أو توصي بما تراه من إجراءات ، ترى أنها ضرورية لتأمين سير الثورة في طريقها القمدي ، وأن تستمد سلطاتها من داخل السلطات القائمة ، لأننا لسنا بصدد إنشاء سلطات جديدة ، وأن على الشعب أن يارس سلطته من خلال الدولة ، ومن خلال التنظيم السياسي الذي سيسفر عنه المستقبل .

إن هذا الاتجاه هو الذي كان سائداً في اللجنة التحضيرية وهو الذي — على ما أعتقد — سوف يسود في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وفي الاتحاد القوي وفي لجنة وضع الدستور ، ومن رأيي أن يلقى السيد قائد الثورة بهذه المسئولية كاملة على الشعب ، بصفته صاحب السلطة وصاحب الحق في حماية الثورة .

وطالما أن هذا الاتجاه يعطى سلطات ومسئوليات جديدة للشعب ، فلا بأس إطلاقاً من أن نكل ساطة الحماية إلى الشعب ولو تدريجياً ، فتجعلها ممثلة في التنظيم السياسي الشعبي المقبل .

لذلك اقترحت اللجنة توصية عامة ، مؤداها أن تكون هناك لجنة تنبثق من التنظيم الشعبي على مستوى عال ، تكون مهمتها التوصية باتخاذ إجراءات معينة لحماية الثورة في شتى المجالات .

وهذه اللجنة ستكون لجنة وحيدة ، بمعنى ألا تكون هناك لجان أخرى على مستوى المحافظات ، كما اقترح بعض الزملاء ، حتى لا تختل المايير ، وسيكون رأى هذه اللجنة استشارياً ، لها أن تشير على قادة التنظيم بما تراه كفيلاً بحماية الثورة . ولن يكون عمل هذه اللجنة بوليسياً ، ولا إرهابياً ، كلجنة « مكارنى » ، إنما هي لجنة سياسية واعية ، مهمتها أن تراقب سير الأمور في داخل التنظيم الشعبي ، وسير الأمور في التطبيق الاشتراكي في الدولة . فإذا ما رأت أى انحراف كان لها أن تشير بقرينه . هذه اللجنة هي في الواقع لجنة المستقبل ، ولا أرى بأساً من أن توصي بهذه التوصية العامة حتى تكون محل اعتبار .

السيد الأمين العام : لقد سمعنا رأى أحد المارضين ورأى أحد المؤيدين ، والوضوح مطروح للتصويت ، فالموافق على توصية اللجنة الفرعية الأولى بتشكيل اللجنة — موضوع المناقشة — يتفضل برفع يده .
(لم تتبين الأغلبية من الأقلية) .

السيد الأمين العام : الموافق على هذه التوصية يتفضل بالوقوف (وقفت أغلبية) .
السيد الأمين العام : آخر اقتراح لدى هو الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان ، ومن رآى أنه لا داعى لذكر كلمتي (لا يستماض) الواردتين به وبذلك يكون نص اقتراحه كالآتي « أقتراح أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالعزل والنظر في تظلمات المزيلين والمستبعدين » .

وأرجو من السيد مقرر اللجنة الفرعية أن يبدى رأى اللجنة في هذا الاقتراح .
السيد الدكتور جابر جاد عبدالرحمن : هل اللجنة التي يقترح تشكيلها الدكتور عثمان خليل عثمان ستحل محل اللجنة التي أوصت بها اللجنة الفرعية الأولى ؟ .

السيد الأمين العام : لن تحل اللجنة التي اقترح تشكيلها الدكتور عثمان خليل عثمان محل اللجنة التي أوصت بتشكيلها اللجنة الفرعية الأولى .

الدكتور حابر جاد عبد الرحمن : إذن لا مانع لدى اللجنة الفرعية الأولى من الموافقة على الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد كمال الدين الحناوى : إن اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان يلقى تعديلاً على ما اقترحه اللجنة ، واقتراحه أقرب إلى المنطق ، خاصة في المرحلة التي نحن بصدد بحثها الآن ، وهذه اللجنة في الواقع لجنة سياسية ، وليست قضائية ، واعتقد أن هذا تعديل جوهري ، ومن رأيي أن نأخذه بدلاً مما أوصت به اللجنة .

السيد الأمين العام : الموافق على اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان بتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

السيد الأمين العام : لقد فرغنا من الجزء الأول من عملنا الخاص بماهية تحديد القوى الشعبية ومن عدد أعضاء المؤتمر ومن نسب كل قطاع .

أما الجزء التالي من مهمتنا ، فهو يتعلق بتشكيل لجان فرعية تقوم بدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل القوى الشعبية في المؤتمر .

وهذه القوى هي التي خلصت اللجنة من دراستها ، وهي عبارة عن ثمانية أنواع كما ورد في تقرير اللجنة وكما وافقتم عليها .

السيد الدكتور محمد ليب شقير : هل يفهم من ذلك أن عدد اللجان الفرعية التي ستشكل ستكون على قدر الثمانية القطاعات التي وافقنا عليها ؟

السيد الأمين العام : لم يقل أحد بذلك ، إنما المطلوب هو تشكيل عدد من اللجان الفرعية لدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل القوى الشعبية في المؤتمر ، وذلك على ضوء النسب التي اتفقنا عليها وأقرناها . وهذا الموضوع مطروح للمناقشة .

فهل نشكل ثمانى لجان أو نشكل عدداً أقل من ذلك ؟ ولدى اقتراح في هذا الشأن فهل لدى أحد من السادة الأعضاء رغبة في مناقشة هذا الموضوع ؟

رجائي الالتزام بالإيجاز في الكلام ، كما أرجو أن يكون في صميم الموضوع حتى
نتفهم منه على وجه السرعة .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : يمكن أن نبدأ بالاستماع إلى اقتراح الأمانة العامة ،
قد نرى الموافقة عليه .

السيد الأمين العام : الاقتراح الموجود يتضمن تشكيل خمس لجان .

(الأولى) خاصة بكيفية تمثيل الفلاحين .

(الثانية) خاصة بكيفية تمثيل العمال .

(الثالثة) خاصة بكيفية تمثيل الرأسمالية الوطنية .

(الرابعة) خاصة بكيفية تمثيل (١) أعضاء النقابات المهنية (ب) الموظفين غير
المنضمين إلى نقابات .

(الخامسة) خاصة بكيفية تمثيل هيئات التدريس بالجامعات والطلبة والنشاط
النسائي .

السيد حسن هام : أقتراح أن تخصص لجنة لهيئات التدريس بالجامعات
والطلاب وأن تشكل لجنة أخرى خاصة بالنشاط النسائي ذلك لأن قطاع هيئة
التدريس قد يكون متداخلاً مع قطاع الطلاب .

الآنسة بهية كرم : أصر على أن يكون القطاع النسائي منضم إلى هيئات
التدريس والطلاب كما هو وارد في الاقتراح الذي تلاه السيد الأمين العام . لأن
قطاع التدريس يتضمن أيضاً عنصراً نسائياً .

السيد الدكتور حابر جاد عبد الرحمن : كنا قد اتخذنا توصية بأن يكون
للقطاع النسائي نسبة عامة توزع بينه وبين القطاع المهني لذلك يحسن إدخال القطاعيين
ضمن لجنة واحدة ، وتذكرون أنه بالأمس قد دارت مناقشة حول هذا الموضوع ولقد
حددنا نسبة قدرها ٧٪ للقطاع النسائي توزع بين القطاع النسائي والنقابات المهنية
وهذه توصية قد وافقت عليها اللجنة فلا بد لكي يتم التوزيع بصورة مناسبة أن
يدخل القطاعان ضمن لجنة واحدة .

السيد الأمين العام : معنى هذا أن يدخل القطاع النسائي هو وقطاع الموظفين والنقابات المهنية في لجنة واحدة وتبقى اللجنة الخامسة مختصة في كيفية تمثيل أعضاء هيئات التدريس والطلبة ، فهل توافقون على ذلك ؟
(موافقة) .

إذن فقد اتفقنا على تكوين خمس لجان ، وبالنسبة لتشكيل هذه اللجان أرجو أن نصل إلى مبدأ نقره هذه الليلة وهو أن أية لجنة تمثل قطاعاً معيناً مثل اللجنة الخامسة بكيفية تمثيل الملاحين أو العمال يجب ألا يزيد عدد أعضائها من الفلاحين أو العمال على الثالث ، ويكون باقي أعضائها من بين القطاعات الأخرى حتى نتفادى بذلك الطائفية وعرقلة العمل والدخول في مناقشات ومجادلات يترتب عليها إضاعة الوقت .

فهل توافقون على هذا المبدأ ؟

(موافقة) .

والآن ما هو الرأي بالنسبة لكيفية تشكيل اللجان ؟

(أصوات : يترك هذا الأمر للأمانة العامة) .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : باعتبار أن اللجنة الفرعية درست هذا الموضوع كثيراً ، ولديها الكثير من البيانات والإحصاءات التي تفيد هذه اللجان التي ستشكل . اقترح أن يوزع أعضاء اللجنة الفرعية الأولى بين هذه اللجان .

السيد الأمين العام : لقد أدخلنا هذا في اعتبارنا فعلاً وسيوزع أعضاء اللجنة الفرعية الأولى بين هذه اللجان ، وإذا لاحظنا أن أغلبية السادة الوزراء والمحافظين لا يحضرون هذه اللجان . فأعتقد كما قال الدكتور عثمان خليل عثمان أن العدد الباقي من أعضاء اللجنة التحضيرية بما فيهم أعضاء اللجنة الفرعية الأولى يمكن تقسيمه على هذه اللجان . وأعتقد أن عدد كل لجنة سيكون مناسباً . فهل توافقون على ذلك ؟
(موافقة) .

انتقل بعد ذلك إلى النقطة الخاصة بتحديد أسماء الراغبين في الاشتراك في هذه اللجان .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : أفرح تفويض السيد الأمين العام في توزيع الأعضاء على هذه اللجان .

السيد الأمين العام : لا مانع لدى ، على أن يراعى شرط الثلث الذى سبقت الموافقة عليه .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

إذن سيتم تشكيل هذه اللجان إن شاء الله على أن تعلن الأسماء لحضراتكم يوم السبت القادم ، ثم تشرع اللجان في اجتماعاتها ابتداء من يوم الأحد المقبل صباحاً ومساءً ، على أن توقف الجلسات العامة خلال عمل هذه اللجان التى سيستغرق أيام الأحد والاثنين والثلاثاء ، ثم تعود اللجنة العامة للانعقاد مرة ثانية مساء الأربعاء المقبل . لمناقشة التوصيات . ولما كانت كل لجنة ستبدأ اجتماعاتها باختيار مقرر لها فسوف تشكل كذلك لجنة تسمى لجنة التنسيق تتكون من مقررى هذه اللجان ومقرر اللجنة الفرعية الأولى الدكتور جابر جاد تكون مهمتها التنسيق بين أعمال هذه اللجان الخمس ، ثم تقدم بتقرير يتضمن التوصيات العملية كاملة وذلك في يوم الأربعاء المقبل إن شاء الله . فهل توافقون على خطة سير العمل هذه ؟

(موافقة) .

(أصوات : ومتى نعرف أسماء أعضاء اللجان ؟) .

السيد الأمين العام : ستعلن الأسماء يوم السبت إن شاء الله . وتبدأ اللجان عملها ابتداء من صباح الأحد .

قرارات اللجنة التحضيرية

في الجلسة الثامنة عشرة

وفي الجلسة الثامنة عشرة من جلسات اللجنة اتخذت قرارات هامة واجتمعت لجنة التنسيق المنبثقة من اللجنة التحضيرية في صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقدمت تقريرها للجنة التحضيرية مشفوعا بتقارير لجان تمثيل الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية وأعضاء النقابات المهنية والموظفين غير المنضمين إلى النقابات والقطاع النسائي وهيئات التدريس بالجامعات والطلبة . وبعد أن أتمت اللجنة التحضيرية بحث هذه التقارير جميعها أنجزت أعمالها في نفس الجلسة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقامت برفع قراراتها إلى السيد رئيس الجمهورية .

وقد رأت اللجنة بأن يكون ممثلو الفلاحين في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ٣٧٥ عضواً على النحو التالي :

- (أ) ٨٠ عضواً عن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .
 - (ب) ٢٦٥ عضواً عن أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية .
 - (ج) ٧ أعضاء عن النقابات الزراعية .
 - (د) ١٥ عضواً عن العمال الزراعيين في القطاع الحكومي .
 - (هـ) ٨ أعضاء عن أعضاء جمعيات صيد الأسماك .
- ٣٧٥ عضواً .

كما وافقت على ضوء البيانات والإحصاءات الخاصة بعدد العمال المشغلين في القطاعات المختلفة للعمال على أن يكون ممثلو العمال في المؤتمر ٣٠٠ عضو .

- (أ) ١٢٠ عضواً يمثلون عمال قطاع الصناعة البالغ عددهم ١٨٠ ألفا
 - (ب) ٢٦ عضواً يمثلون عمال قطاع التجارة د ١٢٥ د
 - (ج) ٦٤ عضواً يمثلون عمال قطاع الخدمات د ٣٢٥ د
 - (د) ٩٠ عضواً يمثلون عمال قطاع الحكومة د ٣٢٩ د
- ٣٠٠ عضو

وقد راعت اللجنة اعتبار تمثيل رأس المال بنسبة ٥٠٪ للصناعة و ٥٠٪ للتجارة ولهذا رأت أن يمثل رأس المال الوطنى فى الصناعة ٧٥ عضواً وفى التجارة ٧٥ عضواً .

ورأت أن توزع المقاعد المخصصة للوظفين الحكوميين غير المنتمين لنقابات الى ١٠٠ مقعد كما يلى :

القاهرة ١٨ رجلاً و ٤ سيدات ، اسكندرية ٩ رجال وسيدة ، بورسعيد ٢ ، الاسماعيلية ٢ ، السويس ٢ ، القليوبية ٤ ، الشرقية ٦ ، الدقهلية ٦ ، دمياط ٢ ، كفر الشيخ ٣ ، الغربية ٦ ، المنوفية ٥ ، البحيرة ٦ ، الجيزة ٤ ، الفيوم ٣ ، بنى سويف ٥ ، أسيوط ٦ ، سوهاج ٥ ، قنا ٤ ، أسوان ٣ ، البحر الأحمر ١ ، مرسى مطروح ١ ، الوادى الجديد ١ ، سيناء ١ .

وخصص للقطاع النسائى ١٠٥ مقاعد وزعت هكذا :

- ١ - ٨ مقاعد لأعضاء نقابة الأطباء البشريين .
- ٢ - ١ مقعد لأعضاء نقابة أطباء الأسنان .
- ٣ - ١ مقعد لأعضاء نقابة الأطباء البيطريين .
- ٤ - ٣ مقاعد " " " الصيدالة .
- ٥ - ٥ " " " المحامين .
- ٦ - ٣٤ مقعدا " " " المهن التعليمية .
- ٧ - ٤ مقاعد " " " الزراعة .
- ٨ - ١ مقعد " " " الهندسية .
- ٩ - ٢ مقعد " " " العلمية .
- ١٠ - ١ مقعد " " " المحاسبين والمراجعين .
- ١١ - ٣ مقاعد " " " الصحفيين .
- ١٢ - ٥ مقاعد لأعضاء نقابة المهن الفنية .
- ١٣ - ١٠ مقعد للعاملات .
- ١٤ - ٢١ مقعد للنشاط النسائى ونساء الجمعيات التعاونية .
- ١٥ - ٦ مقعد لأعضاء الجمعيات النسائية .

كما خصصت اللجنة ١٠٥ ممثلين لقطاع هيئات التدريس بالجامعات وما في مستواها وهذا القطاع يضم مديري الجامعات ووكلائها وأعضاء هيئات التدريس بها والمعيدين ومدرسي اللغات وأعضاء التدريس بالمعاهد العليا ومن في مستواهم من أعضاء هيئات البحوث الأخرى مثل مجمع اللغة العربية ، والمركز القومي للبحوث ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، والمجلس الأعلى للعلوم ، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب ، ومؤسسة الطاقة الذرية ، وجماعة كبار العلماء . على أن يحل محل هذه الجماعة بمجمع البحوث العلمية الإسلامية إذا تم تشكيله قبل موعد انتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

وقد روعيت في توزيع العدد المخصص لهذا القطاع النسبة العددية مع تقرير حد أدنى هو ممثل واحد لكل فئة ، وذلك ضمانا لاشراك كل منها في التمثيل وقررت اللجنة بناء على ذلك تخصيص أحد عشر عضواً لهيئات البحث . أربعة أعضاء للمركز القومي للبحوث ، وعضواً واحداً لكل هيئة من الهيئات الأخرى .

أما الجامعات والمعاهد العليا فقد وزع العدد الباقي وهو ٩٤ عضواً هكذا :

٤ جامعة الأزهر ، ٢٧ جامعة القاهرة ، ١٨ جامعة عين شمس ، ١٧ جامعة الإسكندرية ، ٦ جامعة أسيوط ، ٢٢ المعاهد العليا :

وبالنسبة للمعاهد العليا فقد وزع العدد المخصص لهيئات التدريس فيها على أساس النسبة العددية مع ضمان حد أدنى هو ممثل واحد لكل معهد : المعاهد العليا الصناعية ٢ ، المعاهد العليا الزراعية ٢ ، المعاهد العليا التجارية ٢ ، كلية الفنون التطبيقية ١ ، كلية الفنون الجميلة ١ ، كلية المعلمين بالقاهرة ٢ ، كلية المعلمين بأسيوط ١ ، كلية المعلمين بالمنيا ١ ، معهد التربية الرياضية بالهرم بنين ١ ، معهد التربية الرياضية بأبي قير ١ ، معهد التربية الرياضية بالجزيرة بنات ١ ، معهد التربية الفنية للمعلمين والمعلمات ١ ، معهد التربية الموسيقية للمعلمين والمعلمات ١ ، معهد التدبير المنزلي بالقاهرة ١ ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ١ ، مدرسة الألسن العليا ١ .

وبالنسبة لطلاب الجامعات رأت اللجنة أن يشترك الطلاب المنتسبون في عمليتي الترشيح والانتخاب مع زملائهم من الطلاب النظاميين . وقررت اللجنة توزيع العدد المخصص لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وما في مستواها تبعاً للنسبة العددية لهم هكذا :

٤ جامعة الأزهر ، ٢٠ جامعة القاهرة ، ١٥ جامعة عين شمس ، ١٤ جامعة الاسكندرية ، ٤ جامعة أسيوط ، ١٣ المعاهد العليا . وقررت أن يكون الانتخاب بالنسبة لطلاب الجامعات على مستوى الكلية على أن يمثلها طالب واحد على الأقل . وبالنسبة للمعاهد العليا فلا يمثل إلا المعهد الذي لا يقل عدد طلبته عن ٥٠ طالبا وبالنسبة للترحلة الثانوية بالأزهر والمدارس وما في مستواها فقد خصصت اللجنة لهم ٣٠ ممثلا . اقع ممثل واحد لكل منطقة تعليمية بالمحافظات بشرط ألا يقل عدد الطلبة عن ٥٠٠ طالب .

دعوة الناخبين :

وقد أصدر الرئيس في ١٩٦٢/١/٢٧ قراراً جمهورياً بدعوة الناخبين لانتخابات المؤتمر الوطني مكونا من ١٠ مواد وقد حدد موعد انتخابات كل هيئة من الهيئات وكل فئة من الفئات السالفة الذكر .

التليفزيون العربي يوازي انتصاراته

ويقدم

ابن بدء من الخميس ١٢ أبريل ١٩٦٢
الساعة ٩/٣٠ مساء

على مسرح نقابة المهن الهندسية

فرقة وإليه

التليفزيون



بالاشتراك مع

أوركسترا
التليفزيون

في راقص وراقصة
عازف
ممنشدة وممنشدة (كوكلة)

في ثلاث
لوحات راقصة
وسوعان كلاسكية

الديكور والاعمال الخشبية: من تصميم قسم الماكينات والادوات

هيئة قناة السويس

نطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة . . عملية إنشاء مظلات لرسو اللذئئات بالدفرسوار وكبريت وبور توفيق . . ويمكن الحصول على مستندات المناقصة بالحضور شخصيا لقسم التخطيط بالاسماعيلية ، وذلك نظير دفع مبلغ عشرة جنيهات . . وتقدم العطاءات باسم السيد رئيس هيئة قناة السويس (قسم التخطيط) بالاسماعيلية في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٢ على أن تكون مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ٢٪ من قيمة إجمالي العطاء . . ولن يلتفت إلى أية عطاءات تقدم بعد التاريخ الموضح أعلاه ، أو غير مصحوبة بالتأمين الابتدائي المذكور . . .

هيئة قناة السويس مناقصة عامة

تعلن هيئة قناة السويس عن حاجتها لتوريد مواسير زهر للمياه أقطار من ٣٠٠ م الى ٨٠٠ م ومحابس زهر أقطار مختلفة طبقا للشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة « ادارة التموين » بالاسماعيلية نظير عشرة جنيهات مصرية لكل نسخة ويمكن ارسالها بالبريد مقابل مائتى مليم اضافية .

تقدم العطاءات باسم « السيد / رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب ادارة التموين بالاسماعيلية » فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٨/٥/١٩٦٢ مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ٢٪ من قيمة العطاء - ولن يلتفت الى العطاءات التى تزد بعد الموعد المحدد او بدون التأمين او لغير العنوان الموضح به عليه.



١٩
بوصة

أروع ما أنتجته
صانع شركة النصر للتلفزيون
على أحدث طراز عالمي

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - دوح للفرج

تليفون ٥٣٤٦ - ٥٤٠٠ - ٣١٦٢٥

كتب ثقافية :

تقدم

يوم الخميس ١٢ ابريل

سبيل الحياة

بقلم

ابراهيم عبد القادر المازني



١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٥

الثنى ٣٠ قرشا

الثنى ١٠ قروش

العدد ١٥٠